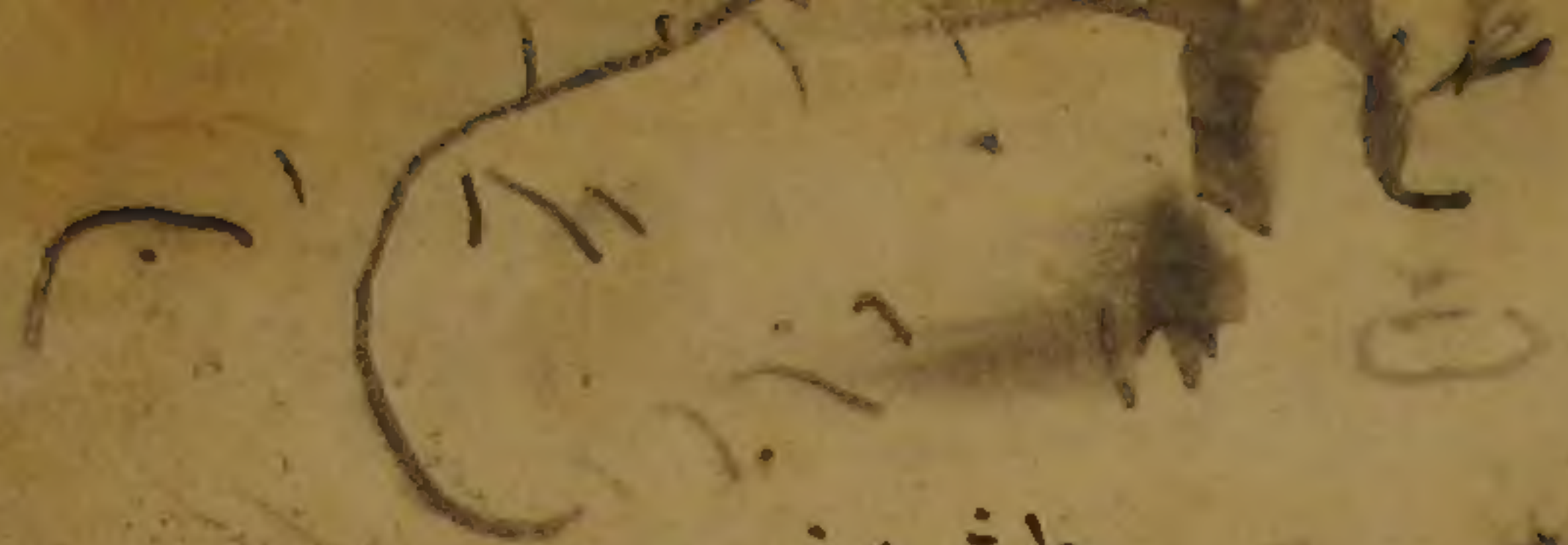






Handwritten text on a wooden surface, possibly a book cover or endpaper, featuring stylized characters in a script that appears to be Arabic or Persian. The text is arranged in two lines: the top line contains a series of connected, flowing characters, and the bottom line contains a single, large, bold character followed by a smaller, circular mark.



حاشیه و روشی و ن بلالی درد

سید محمد

۱۹۱۳

۷۷۷

زکات

عشیه ذوی الاحکام فی بغیۃ درر الاحکام
تالیف سیدنا و مولانا خاتمہ
المحققین ابی الاخلاص
حسن التشریح لابی
المحققین
اللہ والنسب
بیرکام و لغاد
علیہما من
صلی دعوا
امین
امین

سید محمد اسرار
۲۱۳۹
دیوبند
غفر لہم العفو



بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسرنا
 الحمد لله الذي اظهر في هذه الدار بديع قدرته ما شأ من المسح من سلكه تعلق
 سوابق ارادته ومن علم من شأ منها بما شأ فخصه بخزيرل نعمته ووفقه لهدى الرشاد
 لخص فضله لمقتضى كلمته واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شها اعداها
 للوقوف بخضرته واشهد ان سيدنا وسندنا ومجلىنا محمد عبده ورسوله النبي
 النبي بواضح شريعتة شهادة تنجي قايدها من الهفوات وثقيله عند عثرته
 صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وعترته الناقلين السنا احكام دينه ومملكته ملكت
 وجود التحقيق بغرر التحقيق وتخلت صدور الاحكام بدرها التوفيق وبعد
 فيقول العبد الفقير الى لطف مولاه الخا حسن بن عمار بن علي الملك بالاحكام
 الوفاي الشربلاي الخفي ادا م الله سوابغ نعمه عليه وغفر له ولوالديه ولشاهجه
 ومحببيه والمنتمين اليه ومنهم فوق ما ياملونه في الدارين من بسط يديهم واخرهم
 من كرمه وعاملهم بالرضي لا بد لي لديه امين اني لما قرأت كتاب درر الاحكام
 شرح غرر الاحكام على انفي استاذ علمته ممن ادركت من العلماء الاعلام واعظم
 مراقبه في القيام باوامر الملك للعلام وذلك بما شاهدها استاذ كنت قد قرأت
 الكتاب سابقا عليه وارشدني لملازمة الاستاذ المذكور وامر بالمسايرة على
 الاشتغال واما بما دعه غريزه لديه ولا ح من بركة اخلاص طوبى لهما الظاهر
 الشاهد بها حسن سيرتها الظاهرة لوامع الوار هذا به على وسواطع اسرار دراية
 من انفسها الزكية عبقث لدي جزاها الله عنى خير جزا به ومنعها في الدارين
 بما اعدا وليا به وتكررت قراتي لذا الكتاب مراجعا كتب المذهب مداوما
 لما رسته لما ان من احسن ما صيغ فيه وشهرته فوق الاطباء في مدحته
 رحم الله مولفه وتغده برحمته وصدرت الارشاده من استاذي بتسطير
 ما طعني به من نقصد شوارده والتنبيه على ما فيه والتميم لقوايده وكان
 ذلك حال الاشتغال لانتبه له في المال لا لبا هي به الامثال اردت جميعها سطر

عليه من المهمات مراخبا للنظر مراعي المقيود الثمنات معتمد في الاخر كالاول
 ما كان عليه في المذهب المعول منها فيه ما ذكره منوها بما فتح به على مما اسكرته
 وحررته عازيا كل حكم لمن عنه نقلته فشرعت مستعيدا بالله من الخلل في كل ما كتبه
 وقلته ومعتمدي في الاختيار والتصحيح وهذا حسب طاقتي وهي القاصدة
 وهي في العائنه مع كثرة الجهوم وقلة المواد ووفرة المهوم وندرة المواد
 وابتغاي به وجه الله الكريم وحصول رضوانه والفوز بمشاهدة ذاته العلية
 في اعالي جنانه وارجوا من جزيل كرم الله ان يكون عمده وخيره لي ولاخواني
 في الله انشا الله قايلا ما شأ الله لا قوة الا بالله ولما كان الحمد لله تعالى معنيا
 في باب عن كثير من الكتب المعتمره طابوا يشقة المشقة في طلب المسائل الخ
 موفرا لما يده عند اولي النهي والتبصر موفرا الغايده لدي ذوي التقى والبصا
 النبيرة سمعته عند ذوي الاحكام في بقاء درر الاحكام واسأل
 الله تعالى ان يجعل خالص وجهه ذي اللال والاكرام وان يوفق للاتمام
 ويسر الاختتام ربنا عليك توكلنا وابيك ابنا واليك المصير انت مولانا
 فتم المولى ونعم النصير **كتاب الطهارة قوله** وعلى
 التقديرين يكون المعنى المجمع اقول ولذا اختير على الباب لقصد جمع
 انواع الطهارة واطلاق ما في الكتاب على ضم الحروف الى بعض عرف والضم
 فيه بالنسبة الى المكتوب من الحروف حقيقة وبالنسبة الى المعاني المراد
 منها مجاز قوله واصطلاحا مسايل كالجنس وقوله مستقلا اي مع قطع
 النظر عن تبعيتها للغير وتبعية غيرها اياها ليدخل فيه هذا الكتاب
 فانه تابع لكتاب الصلاة ويدخل كتاب الصلاة لانه متبع للطهارة وقد
 اعتبر امرين مستقلين اما الطهارة فلكونه المفتاح واما الصلاة فلكونه
 المقصود فظهر ان اعتبار الاستقلال قد يكون لا يقطع عن غير
 ذاتا كاللقطه عن الايق او لمعني يورث ذلك كالمرف عن البيع والشرع

عن النكاح والطهارة عن الصلاة قوله شملت انواعا الخالد فع قول من قال
الكتاب اسم جنس تحت انواع من الحكم كل نوع يسمى بابا كذا في شرح شيخ استاذي
العلامة نور الملة والدين علي المقدسي رح قوله يقال تطهرت بالماء وهم قوم
وفي لغة النظافة اقول والنزاهة والخلوص عن الادناس حسيه او معنويه
يقال تطهرت بالماء وهم قوم متطهرون منزهون عن الادناس والاثام قوله
وشرعا النظافة المخصوصة المأقوله هذا احد معانيها الشرعية لانها تستعمل
شرعا في ثلاثة معان احدها الحالة التي يثبت عندها تعلق الحكم الشرعي
الذي هو الاذن فيما كان ممنوعا لولاها كاسباح الصلاة ومس المصحف
وثانيها في الفعل الذي جعل علامة على ثبوت ذلك التعليق كالوضوء بغسل
الاعضاء ومسح الرأس وهذا هو ما قاله المصنف وثالثها في نفس الحكم الشرعي
خوطهارة المادون نجاسته وكالاختلاف في طهارة بول المأكول ونجاسته على
المعنى الثاني قيل في تعريفها شرعا فعل ما يستباح به الصلاة من وضوء
وعسل وتيمم وعسل البدن والثوب وكونه تنبيه لم يعرض المصنف
لبیان شرط الطهارة وركناتها وسببها وحكمها فنقول اما شرطها مطلقا
فاربعة اقسام شرط وجودها الحسي وجود المزيل الشرعي وشرط الوجوب
وشرط الصحة فشرط وجودها الحسي وجود المزيل والمزال عنه والقدره على
الازالة وشرط وجودها الشرعي كون المزيل مشروع الاستعمال في مثله وشرط
وجودها التكليف والحديث وشرط صحته صدور المظهر من اهله في حكمه مع
زوال ما نعه واما ركنها في الحديث الاصغر فغسل الاعضاء الثلاثة ومسح راس
الرأس وفي الحسني زواله وفي غير غسل حتى يظن زواله واما
سببها فاستباحة المزال لا لعلها وهو حكمها الديني والثواب وليس
خاصا بها بل كل عبادة يستحق بها الثواب وقد جمع المصنف في شرح المنكحة
لكما مشتمل على ما هو ركن وذكر فيها ما ليس مختصا بها وفي غير ذلك من التماس

كذا

كذا قال العلامة المقدسي ثم قال وقد نظمتها بحاج ملهم مع الجامع المذكور فقالت
شرط الوجوب العقل والاسلام وفرة الماء والاحتلام
وحدث وتنجيس وعدم نقاسها وضيق وقت قدح
وشرط صحة عموم البشيرة بما يراه الطهور في المدة
فقد نقاسها وحيزها وان ينزل كل مانع عن البدن انتهى
قوله الوضوء لغة النظافة اقول اي مأخوذ من النظافة كما في الاسابرة
والرمال من الشحذ ومن الوضوء والحسن وقد وضو وضو وضوا وضوا وضوا
كذا في الطلبة وفي كتاب سيبويه فيما جاء في قول توفيات وضوا وتطهرت
طهورا وقبلته قوله لا انتهى وفي المغرب بالظن المصدر وبالفصح الماء الذي
ينقض اربه قال الراغب دخلت مصر فلم يجد احدا يفتح واوه مع ان مثلي حتما
الاندلسين لم يضرها واحد منهم مع علمهم بحجوز الوجهين كذا في المقدسي
لنظم الاكثر قوله قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة اقول هذا هو محل
الاستدلال والاشارة راجعة الى المسح على الخفين ووجه الاستدلال به
الحديث ثبوت الوضوء من لازم قول الصحابة انما كان ذلك اي المسح المشتمل
عليه الوضوء قبل نزول المائدة فقد اثبتوا الوضوء قبل نزول المائدة لكنهم
انكروا بقا حوازم المسح بعد النزول لظن نسخة بفعل الرجلين في اية الوضوء
فانبت المسح بقاءه بقوله انما اسلمت بعد نزول المائدة ومحل هذا الحديث
باب المسح على الخفين للاستدلال على بقا حوازم المسح بعد نزول اية الوضوء
والاوال الحال وزده المصنف في هذا المحل ما فيه من اثبات الوضوء قبل نزول
ايته دراية ولا يلزم من هذا ان الوضوء كان مفروضا ومنقول المذهب
انه فرض عليه ونزلت اية بالمدينة وزعم ابن الجهم المالكية انه كان مندوبا
قبل الهجرة وابن حزم انه لم يشرع الا في المدينة وهذا قول المصنف عن
جابر صوابه عن جابر لان الرواية لم تقع عن جابر في مسلم ولا في غيره علماء

بار عن جرير بن عبد الله البجلي ولفظ صحيح مسلم سألني بن يحيى التميمي واسحق
عن ابراهيم وابوكريب جميعا عن ابي معوية وحديثنا ابو بكر بن ابي شبيبنا
ابو معوية ومكي واللفظ يحيى ابا ابو معوية عن الاعشى عن ابراهيم عن همام
قال قال جرير ثم توفوا وسمي على خفيه فقبل تفعل هذا قال نعم رايت رسول الله صلى
الله عليه وسلم بال ثم توفوا وسمي على خفيه قال الاعشى قال ابراهيم كان يحجمهم هذا
الحديث لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة انتهى وقال شاذل امام الحديث
نفعنا الله بذلك قوله كان يحجمهم هذا الحديث لان اسلام جرير كان بعد نزول
المائدة معناه ان الله تعالى قال في سورة المائدة فاحسلوا وجوهكم وايديكم الى
المرافق وامسحوا بروسكم وارجلكم الى الكعبين فلو كان اسلام جرير متقدما
على نزول المائدة لاحتمال كون حديثه في فتح الخلف منسوخا بآية المائدة
فلما كان اسلامه متاخرا علمنا ان حديثه يعمل به وهو مبين ان المائدة بآية
غير صاحب الخلف فنكون السنة مخصوصة للايه والله اعلم وروينا في سنن البيهقي
عن ابراهيم ابن ادهم رضي الله عنه قال ما سمعت في الصحيح على الخفين احسن من حديث
جرير " اعلم انتمي ما ذكره النووي قلت واما جابر رضي الله عنه فاول من اسلام
الاشعري بعقبة الاولى بعام كذا قال الحفاظ وقال بعضهم اسلم مع النورانية
والطائفة لاداة القولين لان بعضهم لا يعد من النورانية سنة كذا
في نون الشراس عند من ذكر من شهد بدر من الانصار رضي الله عنهم اجمعين
قوله غسل الوجه بالفتح مصدر غسلته غسل وبالفم الاسم اي غسل البدن والماء
الذي يغسل به وبالكسر ما يفصل به من حطمي ونحوه والغسل اسالة المالحديث
يتقار كذا اطلقه في البرهان وفيه انكاره التي تعدد القطرات لكن قال العلامة
المقدسي ولو قطرة عند لها وعند ابي يوسف بل الحال وان لم يسلم ولا يغسل قال
العين بالماء لا بأس بغسل الوجه مغمضا عينيه وقيل ان غرضه ان يغسل يدا لا يجوز وفي
ظاهر الرواية يجوز ولو فرضت عينيه يجب ايصال الماء الى تحت البلق خارجا بتعميم

العين

العين والافلاكم في شرح العلامة الشيخ علي المقدسي قوله خلافا لابي يوسف
ظاهره ان الخلاف مذهب لابي يوسف وفي الخبر والبرهان انه مروي
عنه وظاهر المنقول ان مذهبه خلافه وعبارة البرهان وقبل الحج
ابو يوسف ما رواه العذار قوله كالتاروب والحاجب الى اقول كذا في
الولولة حيث قال فيها ان المعنى به لا يجب ايصال الماء الى ما تحت
اي التاروب كالحاجبين وعد في التحنيس ايصال الماء الى ما تحت شعر
الحاجبين والتاروب من الادب مطلقا انتهى وتخالف ما في البقالي
لوقص التاروب لا يجب تحليله وان طال يجب تحليله انتهى وكذا الخالف
ما قاله في البرهان يجب غسل مائة لم تسترها الشعر كالحاجب وشارب
وعنفقة في المختار لتبعا للمواجبه بها وعدم غسلها وقيل يسقط
لانعدام المواجهة الكاملة بالنساء انتهى قوله والماء تنقله اي حكمها
الى ملاقي الشرة منها الى المراتب ما تحتها لزوم غسلها فتقله اليها واطاق
الحية فشمال الكشافة وغيرها وهو مخرج ما نقله المصنف بعده عن الحيط ومثله
في البدائع مع زيادة حيث قال فيها الحدود من الوجه يجب غسله فتنى
نساء الشعر واذ انبت سقط غسل ملتحمة عند عامة العلماء ابو
عبد الله التيمي انه لا يسقط غسل ملتحمة وقال الشافعي ان كان الشعر
كثيفا يسقط وان كان خفيفا لا يسقط انتهى ولكن قد علمت ان المختار
عندنا الفصل فصار مذهبا على المختار كقول الشافعي قوله وهو ظاهر
الروايات اي نقل الحية غسل ملتحمتها الى جميع ظاهرها وهي كشيء عاماد كراه
والنقل اليها صح ما يقضي به والاكتفاء بثلثها او ربعها غسلا ومحا وغير
ذلك من مسح الكل منقول والخلاف في غسل المسترسل عن دائرة الوجه واما
المسترسل فلا يجب غسله ولا مسح كما في البرهان وفي البحر عن منية
المصلي انه سنة قوله وقال الشافعي يجب ان كانت الحية خفيفة قد مناه

انه مذهبا على المختار فلا يختص به الشافعي قوله وكذا لا يجب اتصال
 الماء الى ما تحت الشارب والحاج قد علمت ما قدمناه من اختلاف
 الترجيح فيه قوله ثم قال الضمير فيه راجع الى المحيط قوله واليدان قال
 العلامة المقدسي في شرحه فلو خلق له يدا على المنكب فالتامة هي
 الاصطلاحية يجب غسلها والاخرى زائدة فما حادي منها محل الوضوء يجب غسله
 وما لا فلا ويندب وكذا ما تركب في اليد من اصبع زائدة وكف وسلمة والزايد
 على الرجلين كاليد في قوله فرادي اقول في هذا التقييد نظر لان الفرض
 في غسل اليدين لا يتقيد بكونها متحركين وكذا العلم في الرجلين وعلى ما قاله
 يتقيد بما ذكره وحذف في الثاني لدلالة الاول عليه ولكن هذا الصلح لا يعول
 عليه وحمل لفظه فرادي على ارادة ايراد الغسل بآياه قول المصنف بعدة مرة قوله
 وكيفيه الخ اقول لم يذكر في الكافي هذه الكيفية في هذا المحل اعني في بيان الفرض
 ولا في غير على ما رايت بل في سنن الوضوء وهو المناسب لان المراد هنا بيان
 ما هو المفروض في الوضوء في حد ذاته والعبارة بالظن بما يقصدان هذا في
 الغسل على وجه السنة لقوله ويصب الماء على يمينه ثلاثا لان الشخص وان
 استيقظ من النوم ولا يتيقظ نجاسة على يده لا يلزم غسلها ثلاثا نعم
 اصابتها بخلاجات بل هو مستوف احصاها وكان ينبغي ان يقال الكافي
 بوضع الشيء في محله قوله ولا يدخل اصابع يده اليسرى اليه اشارة الى انه
 لا يدخل الكف فان ادخل صار الماء مستعملا صرح في المتن وخالفه قول
 قاضي خان الحديث او الجنب اذا ادخل يده في الماء لا يغتسل ولا يمسح عليها
 نجاسة لا يغسل الماء وكذا اذا وقع الكوز في الحب وادخل يده الى المرفق خارج
 الكوز لا يصير الماء مستعملا وكذا الجنب اذا ادخل رجله في البئر يطلب
 الدلو لا يصير مستعملا لما كان الضرورة انتهى وكذا الخالفه ما قال في شرح الاقطع
 بكرة بالما الذي ادخل المستيقظ وهي يده فيه لاحتمال النجاسة كما وضع

صبي يده فيه انتهى فينبغي ان يعتمد قول قاضي خان والاقطع لما قاله
 بكرة ادخال اليد الا ان قبل الغسل حديث نهى المستيقظ وهو كراه
 تنزيهه واليه محمول على وجدان ما يعترف به ذكر الرجل في المستيقظ
 وان لم يقدر على الاعتراض لا يتوب ولا يغمه ولا غيره ويدان جستان
 يتيم ويصلح ولا على عادة نقله المقدسي عن المصنفات قوله تحت
 خطابي واخذ يعني بالنظر الى الاعضاء المغسولة دون مسح الرأس
 لانه لو اريد تضمن الامر خطا بين الغسل وايضا الملح قوله بالمرقن
 المرقن بكرة اللحم وفتحها وفيه القلب ملتقى عظمي العنق والذراع قوله
 ان يقتصد في صب الماء كما في المصباح قصد فعل امر قصد ان يوسط وطلب
 الاستدلال بما جاور الحديث ولم تجاوز الحد قوله اذا حرمه كالطين
 مشان المسند به ان يكون متفقا على حكم فيعيد الاتفاق على منع
 الطين وصول الماء وقد ذكر المصنف عقب هذا ان الطين مختلف فيه
 فيقيد ان حرم الحما مختلف فيه كما في الطين ولم يذكر في الحما خلافا
 قوله واختلف في مثل العجين والطين اقرله حرم في البرهان بوجوب
 غسل ما تحت العجين وخوفه ثم قال وينبغي ان يحل ما في الجائع الا صغر
 من عدم منع الطين والعجين على القليل الرطب واختلف في التراب فقل
 يمنع لظاهر جيلولة وقيل لعدم لزوجه انتهى وقال المقدسي في القناري
 دهن رجله ثم توشا وامر الماء على رجله ولم يقبل الماء للدسومة جاز
 لوجود غسل الرجلين انتهى قوله والحام الضيق ينزع او يحرك اقول
 هذا هو المختار من الروايتين كما في البرهان قوله ومسح ريع الرأس
 الخ اقول في مقدار المفروض من ريع الرأس روايات اصحها روايه ودرابه
 مسح الربع واما روايه مسح قدر ثلاث اصابع اليد فهي غير المنصور روايه
 ودرابه وان صحت كذا ذكره في البحر عن فتح القدير انتهى ولا يجوز ان

او فعل الرسول عليه السلام
 المنقول بالتواتر لا يثبت منه شي
 فثبت غسل الرجل الاخرى كما في
 المضمضة فقلت فتواتر عن
 الرسول وليت وضأ

مسح باصبع واحدة او باصبعين ومد المسح حتى استوعب قدر الرمي اما لو
 مسح بثلاث اصابع فوضعتها ثم مد حاجته استوعب الرمي مسح المسح لانها
 بالمسح باليد والاصبعان منها لا تسمى يدا بخلاف الثلاث لانها اكثرها وتنام
 الوجه في شرح المقدسي ثم قال وتخل المسح ما فوق الاذن فلو مسح على طرف
 دوابة شددت على راسه لم يجز قوله وهي مع تفاوت انواعها في التعبير
 بالجمع نساح قوله ما يوجب على فعله عرفه بالحلم وهو شايع عند الفقهاء
 قوله البدء بالنية اقول وفي سنة موكره على الصحيح والتلفظ بها
 مستحب وليست بشرط في غير التوضي بنبيذ التمر وسور الجمار اما فيهما في
 شرط كما في البحر لكن قال الكمال اختلفوا في النية في الوضوء في سور الجمار
 والا حوط ان يتوي وسند ذكره ان شاء الله تعالى قوله بان يقول بسم الله
 العظيم الخ اقول لعلمنا عبر عما ذكر على صيغة المصدر لانه المنقول عن السلف
 وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم والا فقد قيل الا فضل بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله قبل الاستحباب وبعده اقول على الاصح كما في النهاية عن قاض خان
 وكذا بفضل اليد بن علي الاصح مرتين قبل الاستحباب وبعده قوله بيماه
 اقول امساك السواك باليمين مستحب والسنة في كيفية اخذه ان تجعل
 الخنصر من يمينك اسفل السواك تحتة والبنصر والوسطى والسبابة فوقه
 واجعل لابهام اسفل راسه تحتة كما رواه ابن مسعود ولا تقبض القبضة
 على السواك فان ذلك يورث الباسور قوله كيف شاع هذا على ما قاله
 الغزنوي والاكثر على انه يستألف عن ضا لا طولا لانه يخرج لحم الاسنان
 وسنك اعلا الاسنان واسفلها والحنك ويتبدى من الجانب الايمن
 واقله ثلاث في الاعالي وثلاث في الاسافل بثلاث مياها ويستحب ان يكون
 لينا غير عقدي غلظ الاصبع وطول شبر من الاستحباب المبره المعروفة
 ويكره الاسنك مصطحا فانه يورث كبر الطحال كما في البحر وقال الفارسي

اجمع القول
 بيمين التيمم
 بالنية

في حاشيته صحيح الفاري من فضائل السواك انه يبطل بالشيب ويحد
 البصر وحسنها انه شفا لما دون الموت وانه يسرع في المشي على الصراط
 ومن اداه انه لا يبريد على شبر ولا يوضع منسقا على الارض بل قائما
 ويكره في الخلا انتهى قوله الضرورة يعالج بالاصبع اقول هي كقصدنا
 او نقد السواك فحصل له ثوابه لا عند الوجود مع القدرة والعلك يقوم
 مقامه للمراه قوله وغسل الفم والانف اختار التعبير به دون المضمضة
 والاستنشاق للاختصار والافهما اولى لما سنده وقل في ايضاح الاخ
 اعلم ان المضمضة ليست بغسل الفم وكذا الاستنشاق ليس بغسل الانف
 بل هي عبارة عن ارادة الماء في الفم ومجده وهو عبارة عن جذب الماء بالنف
 نص على ذلك في فصل الجنائز من غاية البيان فمن بدلها بغسل الفم والا
 لم يصح انتهى قلت يظهر هذا على القول بان الحج من شرط المضمضة
 والصحيح انه ليس بشرط انتهى ولذا قال العيني التعبير بالمضمضة والاستنشاق
 اولى من الغسل لما في المضمضة من معنى رايد على مجرد الغسل وهو اذاعة
 الماء في الفم وفي الاستنشاق من جذب بترج الانف ليعمل المبالغ التي هي سنة
 غير الصيام الحديث بالغ لا تكون صائما وذلك بالغير غيره والاستنشاق ولو لم
 اجز اذا الحج ليس بشرط لكنه افضل لانه مستعمل كذا قال المقدسي قوله مناه اقول
 هذا متعلق بغسل الفم والانف لان السنة اخذ ما يجد لكل غسل من ثلث
 غسلها ولو اخذ ما فمضمض ببعضه واستنشق بباقيه جاز وعكسه لا يجز
 في السنة او الغرض في الجنابة وما في الصغير فيه من انه يصير اتيابا بالسنة فراه
 اصل سنة المضمضة ومن نفاه اراد السنة فيها اي تجديد المياه والمضمضة
 والاستنشاق سنتان موكرهان يأم بتركهما على الصحيح لان المؤكدة في قوة
 الواجب كذا في شرح المقدسي قوله وتخليل الحية اقول هذا في حق غير الحرم
 وقيد في السراج بان يكون بما متقاطر في الاصابع دون الحية ويقوم مقامه

الادخال في المال كما في البحر وهو سنة عند أبي يوسف وأبو حنيفة ومحمد
 بفضلانه وزج في المبسوط قول أبي يوسف كما في البرهان قوائد وفي الجليل
 انخلال للملك الكمال في الفقيه كذا ورد والله اعلم ومثله فيما يظهر من اتفاق
 لاسنة مقصودة انتهى قوله وتثليث الغسل اقول لكن الاولى فرض
 والثانية سنة والثالثة اكمال السنة وقبل الثانية والثالثة سنة وقبل غير
 ذلك قوله والاذنين بما في الرأس قوله ويستحب التيامن يعني
 في الاعضا المفصول وليس في اعضا الوضوء لا يستحب تقديم الايمن منها
 الا الاذنين فان كان المتوضي اقطع لا يمكن مسحها معا فليبدأ باليمن ويترك
 الايمن كما في البحر قوله ومسح الرقبة اقول جعله وما قبله مستوفى في البرهان
 وضعف استحبابه فقال وسن البداهة باليمن وروس الاذنين ومقدم الرأس
 ومسح الرقبة وقبل ان الاربع مستحبات انتهى قوله وذلك اعضائه جعله
 في الخلاصة والمواهب من السنن وجعل المص سنة في الغسل من الجنب
 وعلمه بان السنة اكمال الفرض في محله انتهى وهو كذلك هنا قوله وتقديم
 على الوقت قال في شرح المنية وعندني انه من اداب الصلاة لا الوضوء لان
 مقصود لفعل الصلاة كما في البحر قوله وعدم الاستعانة بالغير اقول
 وعندني الوري لا باس نصب للنادم كان النبي صلى الله عليه وسلم يصيب
 الماء على قوله وعدم الكلام بكلام الناس يعني ما لم يكن حاجة دعت
 اليه بخلاف فواتها بتركها قوله والتسمية عند غسل كل عضو لفظة غسل ساقط
 في بعض النسخ وهو اول لشمول التسمية في المسح وعلى ثبوتها تستفاد
 بالغلب قوائد كما مر اي من الكيفية بان تقول بسم الله العظيم قوله والدعا
 بالماثورات من الادعية قال النووي الادعية المذكورة في كتب الفقه
 لا اصل لها والذي ثبت الشهادة بعد الفراغ من الوضوء اقره عليه السراج
 المحندي في شرح التوشيح كذا في البحر قلت قال العلامة محقق الشافعية

خمد الرمي في شرح المنهاج واقاد الساج انه فات الرافعي والنوري انه
 اي دعا لا اعصار وي عنه صلى الله عليه وسلم من طرف في تاريخ ابن
 حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل
 الاعمال قوله بان يقول عند المضمضة اللهم اعني الخ هذا لا يحصل الجمع
 بين التسمية والدعاء والجمع بينهما بان يقول عند كل عضو بسم الله العظيم
 ولله على دين الاسلام اللهم اعني الخ اذ شرط العمل بالحديث الضعيف
 عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت اصل عام وان لا يعتد بسنة ذلك الحديث
 انتهى ونفي المص اصله يعني باعتبار الصحة اما باعتبار مروده من الطرف
 للمقدم فلعله لم يثبت عنده ذلك او لم يستحضر قوله وان يشرب قايما قيل
 وان شافا عدا قوله والاسراف فيه اقول وكذا التقدير لتقويت السنة
 تنبيه الوضوء ثلاثة انواع فرض على المحدث للصلاة ولو دفلا والجماعة
 وسجدة تلاوة ومس مسح وواجب للطواف ومندوب للتوم على
 طهارة واذا استيقظ منه والداومه عليه والوضوء على الوضوء وبعد غيبة
 وكذب ونجاسة واشتار شعورهمية اي خارج الصلاة وغسل ميت وتلم
 ولكل وقت صلاة وقبل غسل الجنابة وللجنب عند اكل وشرب ونوم ووطي
 ولغضب وقرآن وحديث ورواية ودراسة علم واذا ان واقامه وخطبة
 وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف وسجى واكل جرور والخروج
 من خلاف العلماء وبعد كل خطبة كذا في شرح المقدسي قوله خرج المجلس اقول
 ظاهره ان الخروج هو الناقض لا عين الخارج وهو خلاف ظاهر المذهب قال
 في البرهان ينتقض بما خرج من السيليين وان قل قيل المراد خروج
 ما يخرج لانه علة الانتقاض وفي اي العلة عبارة عن المعنى ولهذا قالوا
 المعاني الناقضة لكن الظاهر ان الناقض هو المجلس الخارج لا خروجه
 لاستلزام عدم تاثير المجلس في النقض مع ان الضد هو المؤثر في رفع

ضده فالناقض الخارج النجس والخروج علة ليتحقق الوصف الذي هو
 النجاسة فإضافة النقض الى الخروج إضافة الى علة العلة وتأيد بظاهر
 الحديث ما للحديث قال ما يخرج من السيلين كما في البحر والبرهان قوله
 بفتح الجيم اقول حصل المتن هنا بالفتح لانه سيدكر النقض بما ليس بظاهر
 قوله اي ما يظهر اي بالحقة حكم التطهير في الوضوء وفي الغسل اقول
 يعني او في غيرها يبقى عموم ما يشمل مسألة المفتصد الا انه قوله وعما
 اذا سال الدم الى ما فوق ماري الانف يعني اقصاه لا ما قرب من الاربعه
 فان غسله مستون فينقض الوضوء وسيلان الدم فيه قوله لان ما عليها
 من النجس قليل حكم بنجاسة القليل كما افي به الهندواي والاسكاف
 اخذ ابقول محمد الما ليس بخروج من الدم نجس وان كان الاصح قول
 ابي انه ليس بنجس كما سيدكر والا يكوننا فيا لقوله بعده وما ليس بخروج
 من في وجوه ليس نجسا قوله ذكر الخرج لانه خارج منه وليس بنجس
 هذا على الصحيح قول و ذكر الاخيرين لان ما معهما من النجس وان
 قل حدث في السيلين اقول وذلك لعموم قوله صلى الله عليه وسلم
 ما يخرج من السيلين كما قدمناه قوله لا يخرج رشح من القبل والذكر
 اقول وعن محمد انه حدث من قبلها قيا ساع على الدبر وعلى هذا الخلاف
 الدوده الخارج من قبلها كما في التبيين قوله لانه ينبعث عن محل
 النجاسة اقول طاهر اثبات انه رشح فيكون تعليل عدم نقضه معارضا
 للنقض وينبغي ان يعلل عدم نقضه بانه اختلاج وليس بخرج قوله
 وهو ان يضبط بتكليف هو الاصح قوله وقيل ان يمنع من الكلام اقول
 وقيل انتجا وزالغم قيل ان يحجز عن امساكه وقيل ان يزيد على نصف
 الغم قوله او في طعام او ما من ساعته تناوله الطعام والماء وقال
 الحسن اذا تناول طعاما او ما ثم قام من ساعته لا ينقض لانه ظاهر

اطلقه مشيما لو كان

حيث

حيث لم يستحل وانما اتصل به قليل القى فلا يكون حدثا فلا يكون نجسا
 وكذا في الصبي من ساعته ارتضاعه وصحة في المعراج وغيره كذا في البحر
 وقال العلامة المقدسي في شرحه لكن الظاهر ان ما في المعراج ليس نجسا
 مذهبنا فانه قال الصباغي هو المختار تامل انتهى ثم قال في البحر ومحل الاختلاف
 ما اذا وصل الى معدته ولم يستقر اما لوقاه قبل الوصول اليها وهو في المني
 فانه لا ينقض اتفاقا كما ذكره الزاهدي انتهى قوله اقول معناه جعل
 ضمير لانه مراجع الى القى وليس كذلك بل هو مراجع الى النجس اقول هذا
 لا يدفع الاعتراض لانه اذا رجع الضمير الى النجس وريد به نجس خاص
 او ما يعنى القى يقال ان النجس منضبط الاصل ومكان كذلك لا يجعل
 الغالب فيه كما لم يتحقق فالاعتراض باق والجواب ان يقال ان قول الهداية
 لانه اي القى بملا الغم يخرج طاهرا اي الى الغم الذي لم حكم الظاهر اذ يلزم
 غسله في الجنابة ويسن في الوضوء واعتبر القى خارجا اي فوجد خارجا
 لان من اعتبر شيئا فقد اعتد به اي فوجد ناقضا لكونه نجسا وصل الى محل
 يلحقه حكم التطهير وبهذا سقط قول المعارض وفي الصورة التي يكون
 القى ملا الغم ثم منع من الخروج بالتكلف عدم الخرج متيقن فمن اين
 حكم بالانتقاض لما علمت ان الغم مما يلحقه حكم التطهير وقد وصل اليه
 مكان بالباطن من النجس لتحقيقه بملا الغم لقول الهداية ان الخروج يتحقق
 بالسيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير وقد وصل اليه مكان بالباطن
 من النجس وبملا الغم في القى اي وتحقق بملا الغم في القى وسقط ايضا
 قول المعارض وفي الصورة التي يكون القى اقل من الغم ولكن خرج من
 الغم الخروج متيقن لكونه نجسا لانه لا يكون نجسا الا اذا ملا الغم فكان
 قول المعارض والقول بعدم الانتقاض نقضا للعلة فولا ساقتا لان
 العلة النجس الموصوف بالخروج الى محل يلحقه حكم التطهير لا مطلق الخارج

فالعلة ذات وصفين قوله كذا دم في قبضه الخ هذا عند أبي حنيفة
وأبي يوسف لما قال في البراءة لو كان صاعدا من الجوف ما يباع غير خلوط
بشيء فعند محمد ينقض إن ملائمة كسائر أنواع التي وعندهما إن سأل بقوله
نفسه نقض وإن كان قليلا واختلاف التصحيح صحيح في البدائع قواها قال
وبه أخذ به عامة المشايخ وقال الزيلعي إنه المختار وصح في المحيط قول محمد
وكذا في السراج معزيا إلى الوجيز ولو كان ما يباعا فالأمن الرأس نقض
قل أو كثر بإجماع اصحابنا انتهى قوله حتى لو كان مغلوبين لم ينقضنا
قالوا علامة كون الدم غالبا أو مساويا إن يكون امر وعلامة كونه مغلوبا
إن يكون اصفر فينظر ما يعلم به الحال القبح فصرع الحقوا بالتي ما فر إن أجم
إذا صعد من الجوف بأن كان اصفرا ومشتا وهو مختار ابن نصر وصح
في الخلاصة طهارة وعن أبي يوسف نجس ولو نزل من الرأس فظاهر
أنفا وفي التحيين أنه ظاهر كيف كان وعليه الفتوى كما في البحر قوله وإن
اختلط الدم بالطعام اعتبر الغالب قد صرح بالنقض إن غلب الطعام
مطلقا ولم يذكر ما إذا تساوى وقال الكمال إن كان الغلبة للطعام وكان
بحال لو انفرد ببلع ملائمة تنقض طهارته وإن كان بحال لو انفرد بالمغم
ملا فغلب الخلاف وإن كانا سويا لا ينقض كذا في الخلاصة وفي صلاة الحسن
قال العبرة للغالب ولو استويا تعتبر كل على حدة وعجز هذا أولى من عجز ما في
الخلاصة هذا وكان الطحاوي يميل إلى قول أبي يوسف بناء على أنه نجس لأنه
أحد الأركان كالدم والعفراء ويكره أن يأخذه بطرف ماله انتهى قوله والسبب
مجمع متفرقة عند محمد أقول الأصح قول محمد كما في الكافي والبرهان وقال في
البحر قد نقلوا في كتاب الغصب مسئلة اعتبر فيها محمد المجلس وأبو
يوسف السبب وهي نزع خاتم من اصبع نائم أن عادها في ذلك اليوم
يبرأ إجماعا وإن استيقظ قبل إعادته ثم نام في موضعه فأعادها لا يبرأ

عند أبي يوسف وهو الصحيح وعند محمد يبرأ وإن تكررت نومه وتقطعت فان
قام عن مجلسه ذلك ولم يردّها اليه ثم نام في آخر فردها اليه لم يبرأ من
الضمان إجماعا لا اختلاف المجلس والسبب ولم يذكر لأبي حنيفة قوله
لأن الصحيح من مذهبه أنه لا يضمن إلا بالتحويل وتمايم فيه فليراجع قوله
وما ليس بخود ليس نجس قال في الهداية يروي ذلك عن أبي يوسف وهو
الصحيح وقال الكمال قوله وهو الصحيح احتراز به عن قول محمد أنه نجس وكان
الاسكاف والهندواني يفتيان بقوله وجاعة اعتبروا قول أبي يوسف
رفقا باصحاب القروح حتى لو أصاب ثوب أحدهم أكثر من قدر الدرهم
لا تمنع الصلاة فيه مع أن الوجه يساعده لأنه ثبت أن الخارج بوصف الخامسة
حدث وإن هذا الوصف قبل الخرج لا يثبت شرعا والام تحصيل لسان طهارة
فلزم أن ما ليس حدث لم يعتبر خارجا شرعا وما لم يعتبر خارجا لم يعتبر نجسا
فلو أخذ من الدم البادي في محل يقطنه والحق في المالم نجس انتهى قوله
فلا أي فلا ينقض الوضوء مطلقا أقول يعني لا في الصلاة ولا خارجا وهو
الصحيح تنبيهات أحدها ليس المناقض التوم بل الحدث ولكن أفهم السبب
الظاهر وهو التوم مقام كما في السفر وخوذه الثاني أن التقييد بالتوم خرج
النعاس مصطفىحاة في البحر ولا ذكر له في المذهب والظاهر أنه ليس بحدث
وقال أبو علي النعاس وأبو علي الرازي إن كان لا يفهم عامة ما قيل عنه كان
حدثا كذا في شرح الهداية انتهى قلنا لكن صرح به قاضي خان من غير
استاده لأحد فاقضى كونه المذهب فقال والنعاس لا ينقض الوضوء وهو نوم
لا ينتهيه أكثر ما يقال ويجري عنده انتهى قوله يصلي بالنوم مباشرة
الخ أقول هذا قول عامة المشايخ وصح المتأخرون كقاضي خان النقض عقوبة
له مع اتفاق على بطلان صلاته كما في البحر قوله إلا أن يعتمد أقول لا يخلو
إما أن يكون مشنا أو شرعا فان يكن مشنا فهو مشنا من قوله ونافضة

فقهه بالغ وفيه نظر لانه يلزم منه علم بطلان وضوءه كصلاته
 ولم يقل بذلك لان قوله رحمه الله تعالى كما سندرهم وفيما ذكره المص
 رحمه الله في باب الحدث في الصلاة تخرج بفساد الوضوء بقهرتهم
 عما بعد القعود قدر المشهد ومن خرج بالنقض صاحب البرهان
 فقال وقضاها اي بالقهرتهم بعد التشهد وضوءه لوجودها في
 حرمة الصلاة وقفاه زفرا اعتبارا له بالصلاة انتهى وكذا في التبيين
 وشرح المنظومة لابن التيمية وان يكن شرحا فهو استثناء من قوله لانها
 تكون في الصلاة فالمعنى انه يعتمد القهرتهم عند السلام لا تكون القهرتهم
 في الصلاة وليس بصحيح كما قد علمت قوله وسياتي ان الصلاة تتم به كيف
 كان الضمير في به راجع الى المخرج بصنعه وقوله كيف كان يعني من حد
 عدم او كلام بعد القعود قدر المشهد فغيبه لم يذكر ما لوقته
 الامام والمأموم معا وبه مخرج في البحر بفساد وضوءها قوله الا ان
 يكون مسبوقا لقوله هذا الاستثناء ان يكن شرحا فهو استثناء من قوله
 لان خروج الامام مخرج له وهو ظاهر الاستقامة وان يكن متناكبا في النسخ
 التي رايها فهو استثناء من قوله فقهرتهم المأموم لم تنقض وضوءه وهو
 مشكل لان بقهرتهم الامام تفسد صلاة الميسوق في قول ابي حنيفة فلم
 يبق في حرمة الصلاة فاذا تحققه لا ينقض وضوءه كما نص عليه المص
 في باب الحدث في الصلاة ومخرج به ايضا قاضي خان في فتاواه انتهى ولكن
 تعليل المص الاستثناء بقوله فانها حينئذ تكون في اثنا الصلاة يعين
 ان الاستثناء ممنوع وعلمت عدم استقامه قوائمه والمباشرة الفاشية
 وهي ان يباشر امره متخذا بين وانشر الاله واصاب فرجه فخرجها قول
 كذا فسرهما الزيلعي وزاد الكمال في تفسيرهما المعانقة وتبعه صاحب
 البرهان فقال وفي ان يتجردا معا متعاقبين متماسي الفرجين ثم قال

وعن

وعن محمد لا تنقض الا اذا تيقن خروج شئ انتهى وفي الغنية وكذا المص
 بين الرجل والعلامة وكذا بين الرجلين يوجب الوضوء عليهما انتهى
 وفي البحر وكذا على المرتين قوله لا مس الذكر اقول لكن مسح غسل
 اليدين منه وفي البدائع ما يفيد تغيير الاستحباب بما اذا كان الاحتياج
 بالاجار دون الماء وهو حسن كما لا يخفى قاله صاحب البحر قوله فترت
 نقطة اقول هو مستغنى عنه بما تقدم من قوله وناقضه خروج نجس منه
 الى ما يظهر لكن ذكره بعده لما فيه من التفصيل قوله خرج من اذنيه
 قبح الخ كذا في التبيين معني بالي الخلو في وقال في البحر فيه نظير الظاهر
 اذا كان الخارج فيما او صدق انتقض سواء كان مع وجع او بدون لانها
 لا يخرجان الا عن وجع علة نعم هذا التفصيل حسن فيما اذا كان الخارج
 ليس غير انتهى قلت ويؤكد ما ذكره في البحر فيه نظير قول الكمال ثم
 الجرح والنقطة وما الترتيب والسر والاذن اذا كان لعلم سوا على الاصح
 انتهى قوله ان خرج منها الدم فنقض اقول فيلزمه الوضوء كذا قال
 الزيلعي لو كان في عينيه رمد او عسر تسيل منهما الدموع قالوا
 يومر بالوضوء عند كل صلاة لاحتمال ان يكون صديدا او فحشا انتهى
 وهذا التعليل يقتضي انه امر استحباب فان الشك في كونه ناقضا
 لا يوجب الحكم بالنقض اذا التبعين لا يزول بالشك نعم اذا علم
 من طريق علمه الظن باختيار الاطباء او بعلامات على ظن المبتهل
 يجب كذا قال صاحب البحر بعد نقله كلام الزيلعي انتهى قلت لكن
 مخرج الكمال بالوجوب بقوله قالوا من رمدت عيناه وسال المس
 منها وجب عليه الوضوء فان استمر فلو وقت كل صلاة انتهى وصيغ
 قالوا تذكر فيما فيه الخلاف فيغهم عدم الوجوب من مقابلته قوله
 اذا بهما غيب اقول والنقض بما سال منه لما قال الكمال وفي التجسس

الغرب في العين اذا سال منه ما نقص لانه كالحرج وليس بدمع والغرب بالتحريك
ورم في الماق قوله بغلافه ولو متصلا وهو المشرز اقول هذا خلاف المعتمد
وان صح لما قال الزيلعي وغلافه ما يكون منفصلا عنه دون ما يكون متصلا
به في الصحيح وقيل لا يكره من الجالد المتصل به ومن حواشي المصحف
والبياض الذي لا كتابة عليه والصحيح منه لانه نفع للمصحف انتهى ولما قال
في البرهان اختلف اصحابنا في المماضي فقال بعضهم هو الكوف قال بعضهم
هو الجلد وقال بعضهم هو الخريطة وهو الاصح وقال بعضهم الاصح هو الجلد
وتعين حمله على غير المشرز كما مر به الحكم الشهد في الجامع الصغير انتهى
قوله الاول هو الصحيح قد علمت تعين حمله على غير المشرز قوله واختار
في الكافي ايضا اقول عبارة الكافي ولا يكره مستد بالكم عند الجمهور كذا
في المحيط قوله فرض الغسل مصدر بمعنى المفروض لان المصدر يذكر
وتراد به الزمان والمكان والفاعل والمفعول كذا في الكشاف والغسل
يعني به غسل الجنابة والحض والافساح وهو لغة بضم الغين الاسم من
الاغتسال وهو تمام غسل الجسد واسم الماء الذي يغتسل به ايضا كما في المغرب
وقال النووي انه بفتح الغين ومنها لغتان والفتح افعع واشهر عند اهل
اللغة والضم هو الذي يستعمل الفقهاء او اكثرهم واصطلاحاهو للمعنى الاول
النفوي وهو غسل البدن كما في البحر قوله المراد هو ما يتناول الخ اقول
فيكون من عموم المجاز لا استعمال المشترك في معنييه قوله حتى داخل القلفة
في الاصح لذا ذكره الزيلعي ونقل في البحر عن البدائع انه لا حرج في اتصال الماء
داخل القلفة وانه لا بد من الادخال واخاره صاحب الهداية في مختارات
النوارل انتهى وقال الكمال ويدخل اي الماء القلفة استحبابا وفي النوارل
لا يجر به تركه والاصح الاول للرجح لا لكونه خلفه انتهى قلت ينبغي التفصيل
ان كان يمكن فتح القلفة بلا مسقة لا يجر به تركه والا اجراه والي هذا يشير

كلام

قوله اثره وهو اللون والطعم والرائحة اثر كما قال في الكثرة وهو طعم او لون او ريح
وقال الزيلعي قوله وهو طعم اي الاثر هو الطعم او اللون او الرائحة انتهى قوله
بذراع الكرياس قال الكمال وذراع الكرياس ست قبضات ليس فوق كل قبضة
اصبع قائمة وجعله الولى سبعا وذراع المساحة سبع فوق كل قبضة اصبع
قائمة وهل المعتمد ذراع المساحة او الكرياس او في كل زمان ومكان ذراعناهم
اقول كل منها صحيح من ذهب اليه والكل في المربع انتهى وقال في الكافي والاصح ان
يقترن في كل مكان وزمان ذراعهم قوله ان كانت موبية تنجس والا فلا اقول
ينبغي ان يدار الحكم على ظهور اثر النجاسة موبية كانت او لا الحكم ان كان الجاري
كما قال الكمال وعن ابي يوسف انه كالجاري لا يتنجس الا بالغير وهو الذي ينبغي
تحقيقه فينبغي عدم الفرق بين المربة وغيره لان الدليل انما يقتضي عنه الكثرة
التنجس الا بالغير من غير فصل وهو ايضا الحكم المجمع عليه على ما قدمناه من نقل شيخ
الاسلام انتهى وقال في البحر بعد نقله لهذا وفي النصاب وعليه الفتوى ثم قال
ان مشايخ ماوراء النهر يجوزوا الوضوء من اي مكان كان فيها افاغري مربة كما
قالوا جميعا في الماء الجاري وهو الاصح لان غير المربة لا يستقر في مكان واحد
بل يتقل فلا يتحقق بالنجاسة في محل التوضي انتهى قلت ولا يمنع ذلك قول الزيلعي
وذكر ابو الحسن وهو الكرخي ان كل ما خالطه النجس لا يجوز الوضوء به وان كان
جاريما وهو الصحيح انتهى لان حمله على ما اذا ظهر اثره المخالطة يرد الى ذلك قوله
وان كان جاريما لان المخالطة في الجاري لا تحقق الا بظهور الاثر وبهذا يدفع
ما مره الزيلعي على ما حكاه عن الكرخي بقوله وعلى هذا ان ما ذكره المصنف يعني
صاحب الكثرة بقوله فهو اي ما كان عشرين في عشرين جاري لا يدل على ان موضع
الوقوع لا يتنجس لانه لم يجعله الا كالجاري فاذا تنجس موضع الوقوع من الجاري
فنته اولى فتأمل هو اي كونه طاهرا هو المختار قال الكمال بعد نقل صحيح
مثل هذا عن المختار وغيره هذا تفريع على التقدير بعشر ولو فرضنا على الاصح يعني
من اعتبار غلبة الظن بقوى ايضا لراي المستل ينبغي ان يقتصر الى الراي لوضو ومثله
لو كان عشرين بلا مسقة ولو بسط بلغ عشرين في عشرين اختلف فيه ومنهم من جعل جعل

كثيرا والاوجه خلافة لان مدار الكثرة عند الحقيقة على حكم الراي في عدم
النجاسة الى الجانب الآخر وعند تفاوت الجوانب لا شك في غلبة ظن الخلو من النجاسة
والاستعمال يقع من السطح لا من العمق وبعد يظهر ضعف ما اختاره في الاختيار
لان اذا لم يكن له عرض فاقرب الامور للحكم بوصول النجاسة الى الجانب من عرضته
وبه خالف حكم الكثير من الجانب الآخر بسقوطها في مقابلة بدون تغير انتهى **قوله**
الحوض المدور الخ قال الكمال فان كان الحوض مدورا فقد ربا ربعة واربعين ومائة
واربعين والمختار ستة واربعون وفي الحساب يكتب باقل منها بكسر النسبة لكن يقع
بستة واربعين كيلا يتعسر رعاية الكسر والكل تحكى غير لازمة انما الصحيح ما ذكرناه
من عدم الحكم بتقدير معين انتهى لكن التفاوت بين ما نقله المصنف والكمال من
جهة الحساب بعيد والصواب واضح لمن يعرف الحساب وفي المحيط لا يتوضا بما
يسيل من الكثرة **قوله** وهو الاظهر كما في البرهان الاول اما بالطبع بطاهر لا يقصد
به التنظيف بشيرا الى انه لو طبع بما يقصد به التنظيف لا يزول به اطلاقا وهو مقيد
بما اذا لم يلبس على الماء فيلبس رقة **قوله** بحيث يخرج باعلاج هذا على غير الاظهر كما
قدمناه اما على الاظهر فلا فرق بين خروجه بنفسه او بعلاج **قوله** كاللبن مثلا
يخالفه في اللون والطعم فان كان لونه وطعمه غالبا فيه لم يكن **قوله** يجب ان يقال
فان كان لونه او طعمه باولا او كما قال الزيلعي المقيم لهذا الصابط فان كان لون
اللبن او طعمه هو الغالب فيه لم يكن الوضوء به والاجاز وتوضيحه ما قاله في بيان
التوقيف بقوله ويحمل قوله من قال ان غير احد او صافه جاز الوضوء به على ما اذا
كان المخالط يخالفه في الاوصاف الثلاثة ويحمل قوله من قال ان غير احد او صافه
لا يجوز على ما اذا كان يخالفه في وصف واحد او وصفين **قوله** او بالمستعمل القرب
اقول وهو كما لو توضا على وجوه بنيته كما ذكره المصنف وكذا الوضوء بيده **قوله**
او منه او ترضات حايطا بقصد الاثبات بالمستحب كما في البحر وبغسل ثوبه **قوله**
او دابة توكل او بدنه او راسه للطين او الدرن اذا لم يكن محدثا لا يصح
مستلما كما في الفقه **قوله** او رفع حدث **قوله** او وضوء الصبي كالبالغ وتعليم الوضوء
اذا سواه لا يستعمل كما في الفقه **قوله** الماء يصير مستملا الخ كذا يصير الماء

مستملا

مستملا بالثالث ايضا وهو سقوط الفرض بغسل بعض الاعضاء وان لم يرتفع الحدث
لعدم تجزئه كما ذكره الكمال **قوله** وعند محمد بالثاني فقط **اقول** هذا على ما قاله
ابوبكر الرازي تخويفا من مسئلة الجنب المنغمس في البئر ومنع الحرس وقال انه
ليس بمروي عنه نصا والصحيح عنده ان ازالة الحدث بالماء مفسد له الا عند الضرورة
ومثله عن الجنب في كفاي البرهان **قوله** الالهاب يطهر بالدباغ يعني ان كان
يحتل الدباغ لاما لا يحتل كجلد الحية الصغيرة والفارة كما انه لا يطهر بالذكوة
واما قيص الحية فهو طاهر على الاصح **قوله** وهو ما يمنع الذئب الخ يشيرون الى انه
لو جن ولم يستعمل لم يطهر وبه صرح الزيلعي **قوله** وما يطهر به اي بالدباغ يطهر
بالذكوة **قوله** قيدت الذكوة بالشريعة فخرج زكوة المجوسي حيوانا والمجوس صيدا
وتارك التسمية عند الكمال في البرهان والفتح والبحر ولكن ذكر في البحر نقلا عن الزاهد
قال في القنية والمجتمعي ان ذبيحة المجوسي وتارك التسمية عند اتوجها لطهارة على الصحيح
وان لم يكن مأكولا ثم قال ويدل على ان هذا هو الاصح ان صاحب النهاية ذكر هذا
الشروط الذي قدمناه بصيغة قيل مغريا الى فتاوى قاضي خان انتهى **قوله** بخلاف
الحية في الصحيح **اقول** اختلط الصحيح في هذه المسئلة وما ذكره المصنف تصحيحا يفتي به
فيها وجهه في البرهان **قوله** شعر الميت الخ **اقول** ذكر الكمال ان العصب مما اتفق
احتياطا على طهارته بعد الموت وقال في البحر بعد كلام الكمال وفي ادخال العصب في
المسائل التي لا خلاف فيها نظرا فقد صرحوا ان في العصب ربايتين وصرح في السراج
الوهاب ان الصحيح نجاسة الا ان صاحب الفقه تبع صاحب البدايع انتهى **قوله**
وقيل لا قال الكمال واختلفا المشايخ في التصحيح والذي يقتضيه العموم شبهة يعني
الكلب ولم يعارضه ما يوجب نجاستها فوجب احقيقه تصحيح علم نجاستها فيظهر
يعني جلده بالدباغ ويصلى عليه وتسجدوا له انتهى **قوله** وقيل جلده نجس وشعره
طاهر قال في البحر علم بما قررناه انه لا يدخل في قوله من قال بنجاسة عين الكلب
الشعر بخلاف قوله بنجاسة عين الكلب فانه يدخل فيه شعره ايضا فليراجع
ما قررناه من ارادة **فصل قوله** وان عني خر حمام وعصفور **قوله** طاهر
يقتضي ان خر الحمام والعصفور نجس لاطلاق الفقه عليه كالقطرات من البول
وقد اختلف المشايخ في نجاسته وطهارته مع اتفاقهم على سقوط حكم النجاسة

وفي الثانية وذرق سباع الطير يفسد الثوب اذا فخر ويفسد ما الاواني ولا يفسد
ما البتة انتهى وفي الفيض وبولا الفارة لو وقع في البئر قولان احدهما عدم التنجيس
قوله يشير الى ان الثلاث كثيرا قول هذا عن البعد وهو ضعيف منبر على ما وقع
في الجامع الصغير من قوله فان وقعت فيها برة او برة ثمان لم يفسد الماء فدل ان الثلاث
تفسد ما على ان مفهوم العدة في الرواية معتبر وان لم يكن معتبرا في الدلالة عندنا
على الصحيح وهذا الفهم انما يتم لو اقتصر محذ في الجامع على هذه العبارة ولم يقتصر عليها
فانه قال اذا وقعت برة او برة ثمان لا تفسد ما لم يكن كثيرا فاحشا والثلاث ليس
بكثير فاحش كذا نقل عبارة الجامع في المحيط وغيره والكثير ما يستكثره الناظر
والقليل ما يستقله صحيح في البدايع والكا في المعراج والهداية وكثير من الكتب
اذا لم يخلو لو لم يفسد في النهاية وعزاه الى المبسوط كما في البحر **قوله**
كما اذا وقعت في محلبا قول يعني وقعتا من الشاة وهي تبهر وقت الحلب في المحلب
كما يعلم من شرحه وبه صرح في الهداية وغيره والتقييد بالمحلب للاختصاص لان
قال في الهداية وفي الشاة تبهر في المحلب برة او برة ثمان قالوا ترمى البرة ويشرب
الذين لمكان الضرورة ولا يعرف القليل في الاناء على ما قيل لعدم الضرورة وعن
ابي حنيفة رحمه الله انه كما لبث في حق البرة والبرتين انتهى والتعبير بالبيرة
والبرتين دليل على احتراز عما فوق ذلك لما قال في الفيض ولو وقع البعر في المحلب
عند الحلب فرمى من ساعته لا يفسد انتهى **قوله** لا ينجس اذا رمية من ساعته
ولم يبق لها لون يفيد ان عدم التنجيس مقيد بعدم الملك واللون وبه
صرح الكمال بقوله فلو اخرها واخذ الذين لونها لا يجوز انتهى **قوله** قيد
به لما ساقى ان ما لادم له الاصول لما تقدم **قوله** يخرج الواقع في البئر
يعني ما ذكرنا في الاوجه نزع شيء فلا يجب اخراجه كالبعرتين لعدم نزع
شيء بوقوعه ولو وقع فيها عظم او خشبة او قطعة ثوب متلطيخة
بنجاسة وتعدر بخرج ذلك فيخرج الماء بطهر ذلك تبعاً كخاوية من
تخلل كما في القبض **قوله** قال في النهاية لا كذلك يطهر الدلو والرشا
والبكوة ويد المستقي كعلهاارة عروة الابريق بطهارة اليد اذا اخذها

كلا غسل يده **قوله** وقيل بقدر ما فيها كان ينبغي ان يقال وقيل ان يحفر حفرة
او يرسل فيها نجاسة لان هذا الحد الاوجه لمعرفة مقدار ما فيها عند تعثر نزعها
والما قلنا ينبغي الخ لان قول المص لا يفيد غير ما تقدم مننا **قوله** وان مات كخن
حجامة الخ **قوله** هذا او الميت المسلم بعد غسله لا يفسد ما والكافر يفسد ما ولو
غسل وقال في البحر الشهيد كالمفسل وفيه نقل لما ان الدم الذي به غير طاهر في
حق غيره الا ان يحل على ما اذا غسل عنه قبل الوقوع في البئر قوله ولو وقع
اكثر من قارة الى قوله فيجمع الماء حكاه الزيلعي والكمال بقولها وعن ابي يوسف
قوله ولو كانت قارتان لا حكمياه بقولها وعن محمد انتهى وقال في الترهان
والحق بمحمد الثلاث منها الى الخمس بالمرة والست بالكلب وابي يوسف الخمس الى التسع
بالمرة والعشر بالكلب قوله حتى يلزم مع اعادة الصلوة اذا توضوا منها اي وهم
محدثون كما في الجوهر **قوله** حتى اذا كانوا غسلوا الثياب اي من نجاسة اما اذا توضوا
منها وهم متوضون او غسلوا ثيابهم من غير نجاسة فانهم لا يعبدون اجماعاً
كذا اذا شئنا موفى الدين رحمه الله ذكر في الجوهر انتهى وتعقب شارح منية
المصلي القول بوجوب الغسل بان اذا كان يلزم مع غسلها لكونها مفسولة بما لبث
فيما تقدم حال العلم بشئها على القارة بدون يوم وليلة او بدون ثلثة ايام
كيف يكون الحكم بنجاسة الثياب من باب الافتصاص على التخيير في الحال لا امتناعاً
الى ما تقدم فلا يتجه هذا على قوله لانه يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولها
لانها لا يوجبان غسل الثوب اصلاً انتهى **قوله** وما لا تنجسها منذ وجد الخ
يعني حتى يتحققوا متى وقع عليه الفتوى كذا في الجوهر انتهى وقال الشيخ قاسم في
تخصيصه قال في فتاوى العتبات في قولها هو المختار قلت لم يوافق على ذلك فقد
اعتمد قول الامام الامام ابو هاشم والنسفي والموصلي وصدر الشريعة ورجح دليله
في جميع المصنفات وصرح في البدايع ان قولها قيس وقوله احتسان وهو الاخر
في العبادات انتهى **قوله** بل غسل ما اصابه ماؤها **قوله** الخ هذا ما قاله
الزيلعي وصاحب البحر والفيض بقوله وقال لا يحكم بنجاستها وقت العلم بها ولا
يلزم مع اعادة شيء من الصلوات ولا غسل ما اصابه ماؤها انتهى فلعل العوالب
خلاق ما قاله **قوله** والكلب عند من يقول بنجاسته قال الزيلعي وفي الكلب نجاسة

بناء على انه نجس العين او لا والصحيح انه لا يفسد ما لم يدخل فيه لانه ليس بنجس
العين **قوله** وسؤد ما كره الخ **اقول** لم يفرده سور الفرس فشملة الاطلاق لانه ما كره
وان كان مكروها فيه روايات عن الامام وظاهر الرواية طهارته من غير
كراهة وهو قولنا لان كراهة لمجده وعنده لاحترامه لانه اله الجهاد لا اله الا الله
فلا يؤثر في كراهة سورة وهو الصحيح كذا في البحر عن البدائع **قوله** وهذا يشير
الى التنزه **اقول** والاصح ان كراهة سور الهرة تنزيهية كما في الفتح وهذا في
الفرقة الاهلية اما البرية فسورها نجس كما في الكشف الكبير **قوله** والدجاجة
المخلات الخ **اقول** وكذا الابل والبق للجلالة وهي التي تأكل العذرة فان كانت تخط
واكثر علفها علف الدواب لا يكره سورها كما في الجوهر **قوله** واما سواكن
البيوت فلان حرمة لجها اوجب نجاسة سورها الخ فيفيد نجاسة لم المذكورات
ولهذا اذا ماتت في الماء بكنة وهو ظاهر في غير العقرب لما تقدم من انها لا تنجس
الماء **قوله** وبعضهم هو الشيخ ابوطاهر البديعي كان ينكر هذه العبارة **قوله**
فيقول الشك في طهارته وقيل في طهوريته وهو الصحيح عبارة الكافي ثم قال وعليه الجواب
وقال في البحر بعد نقلها هذا مع اتفاقهم انه ظاهر لرواية لا ينجس الثوب واليد والماء
ولا يرفع الحدث فلهذا قال في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام ان الاختلاف
لفظي ثم قال في هذا علم ضعف ما استدله في البداية بقوله من قال بالشك في طهارة
بانه لو وجد الماء المطلق لا يجب عليه غسل رأسه فان وجوب غسله انما يثبت بتيقن
النجاسة والثابت الشك فيها فلا ينجس الرأس بالشك فلا يجب وعلم ايضا ضعف
ما في رواية قاض حان تفريقا على كون الشك في طهارته انه لو وقع في الماء القليل
افسده لانه لا افساد بالشك **قوله** كذا في الكافي عبارة الكافي من قوله فيقول الشك
الى وهو الصحيح فقوله وعليه الفتوى من القيمة **قوله** واذا كانت امه انا فافيه
اشكال الخ قال ملاسكين فان قلت اين ذهب قولك الولد يتبع الام في الحلال والحرام
قلت ذلك اذا لم يغلب شبهة بالاب اما اذا غلب شبهة فلا تنتهي وبهذا سقط
اشكال الزيلعي كما لا يخفى قاله في البحر **قوله** توضا به **اقول** وينبغي احتياط لما قال
الكمال اختلفوا في النية في الوضوء بسور الجمار والاحوط ان ينوي انتهي **قوله**
حتى لو توضا بسور جمار فصلي ثم احدث ويقيم الخ **اقول** انما قال ثم احدث ليكون

ادل على الخروج عن عهدة الصلوة مما لم يحدث والا فلا دخل للحدث لانه لو تيمم
قبل حدثه واعاد الصلوة خرج عن العهدة بيقين لما قال الكمال لو توضا بسور
الجمار وصلّى الظهر ثم تيمم وصلاها صحت الظهر انتهي وكتب على جانبه شيخنا العلامة
شمس الملة والدين محمد المحبني ادام الله نفعه يعني ولم يحدث بينهما لكن
كره له فعله في المرة الاولى دون الثانية اما اذا توضا وصلّى ثم احدث وتيمم
وصلّى تلك الصلوة جاز ويكره فعله ولا يحل لانه يستلزم اذا اصبته بغير طهارة
متيقنة انتهي **قلت** يعني يكره فعله في المراتب المتخلل بينهما الحدث واورد في البحر
سوالا على ما اذا تخلل بينهما الحدث بقوله فان قيل هذا يستلزم الكفر لاداء الصلوة
بغير طهارة في احد المراتب فينبغي ان لا يجوز الجمع قلنا ذاك اذا لم يكن متطهرا
اصلا اما هنا فقد اداها بطهارة من وجد شرعا كما لو صلى بعد الفصد والحجامة
لا يجوز صلواته ولا يكفر لمكان الاختلاف فهذا اولى بخلاف ما لو صلى بعد البول انتهي
قوله كذا في الكفاية وشرح الزاهد في وقع في نسخة مكان الكفاية الكافي ولم ار
العبارة في الكافي **قوله** وان قال ابو يوسف بالتيمم فقط **اقول** والفتوى على قولنا في
يوسف وروى رجوع الى حنيفة الى قوله كما في رمز الحقايق وقال في البرهان والتيمم
مع وجود نية التيمم عند ابن حنيفة في الاصح وهو رواية نوح ابن ابي عمير
عنه كما يفتي ابو يوسف به والعكس اي تعيين الوضوء به رواية عن ابي حنيفة
وروى محمد بن ابي حنيفة انتهي وقال الكمال انما اختلف اجوبة لاختلاف المسائل
وقامه فيه فراجع من رآه **قوله** معروفا قال في المغرب اعروروا بالنية
ركبة عربا ومنه كان عليه السلام يركب الجمار معروفا وهو حال من ضمير الفاعل
المستكن ولو كان من المفعول لقل معروفا انتهي ولا يخفى ما فيه **باب التيمم**
قوله هو لغة القعد يعني مطلقا **قوله** وشرعا الخ كذا قالوا والحق انه لم
لمس الوجه واليدين عن الصعيد والقصد شرط لانه النية قائم الكمال وقال في
الجوهر وفي الشرح عبارة عن استعمال جزء من الارض طاهر في محل التيمم وقيل عبارة
عن القصد الى الصعيد للتطهير وهذه العبارة اصح لان في العبارة الاولى
اشتراط استعمال جزء والتيمم بالجمهورية وان لم يوجد استعمال جزء انتهي
قلت وهو ان كان اصح من الوجه الذي ذكره لا يخفى ما فيه من وجه آخر

وهو انه جعل مدلوله القصد المختص وعلمت ما ذكره الكمال قوله **قوله** فالتييم
لجنايته بالاتفاق يعني فالتييم السابق باق لرفع الجناية قوله **قوله** لبعده ميلاني
اشتراط الخرج من المص وهو الصحيح لانه لا يشترط الا حقوق الخرج وبعده
ميلان ما يلحقه الخرج سواء كان في المص او خارجه وينفي ايضا اشتراط الشر
لان المعنى يشمل الكل والميل هو المختار في التقدير ذكره الزيلعي ويعتبر ابو يوسف
لجواز التييم غيبة رفقته عن سمعه ويصير لود نصا ليه اي الماء قالوا ونحو
احسن ما حذبه خشية ان يفتالاد ونعم ذكره في البرهان **قلت** وهذا يرجع
الى متفق عليه وهو الخوف قوله **قوله** وهو ثلث الفرسخ اربعة الاف خطوة **قوله**
هذا على احد تفسيره الميل لما قال في البرهان والميل ثلث الفرسخ والميل في
تقدير ابن شجاع ثلاثة آلاف ذراع وخمسائة الى اربعة آلاف وفي تفسير
غيره اربعة آلاف خطوة وهي ذراع ونصف ذراع العامة وهو اربعة وعشرون
اصبع بعد حروري لا اله الا الله محمد رسول الله انتهى **قلت** لكن يمكن
ان يقال لا خلاف لجملة كلام ابن شجاع على ان مراده بالذراع ما فيه اصبع قامة
عند كل قبضة فيبلغ ذراعا ونصف ذراع العامة ويؤيد ما قاله الزيلعي
منقبض عليه وهو اي الميل ثلث فرسخ اربعة الاف ذراع بذراع محمد بن فرج
بن الشافعي طولها اربعة وعشرون اصبعاً وعرض كل اصبع ست حبات
شعير مصلصة ظهر البطن انتهى **قوله** لا يقدر معه على استعمال الماء **قوله**
نفي القدرة يستلزم ان لا يقدر على تناوله ولا يضره او بعكسه فان كان الاول
ووجد من يوضيه ففي ظاهر المذهب لا يتم لانه قادر ورور عن ابي حنيفة
انه يتم وعندهما لا يتم كما في التبيين وقال في الجوهرة ان كان لا يضره الا المركة
الى الماء ولا يضره الماء كالصطوبه وصاحب العرق المديني فان كان لا يجد من
يستعين به جاز التييم اجماعا وان وجد فتدلى في حقيقته يجوز له التييم ايضا
سواء كان التييم من اهل طاعة او لا واهل طاعة عبده او ولده او اخيره
وعندهما لا يجوز له التييم كذا في التبيين وفي المحيط اذا كان من اهل طاعة
لا يجوز اجماعا انتهى وان كان الاحتمال الثاني وهو انه يضره الماء ويقدر على
تناوله لمن بد جدرى وحى اوجز احده هذا يجوز له التييم اجماعا كما في الجوهرة

انتفى هذا ومفهوم كلام المص ان ما ذكر مع القدرة على التييم فان عجز ايضا
عن التييم بنفسه وبغيره قال بعضهم لا يصلح على قياس ابي حنيفة حتى يقدر على
احدهما وقال ابو يوسف يصلح تسبها وبعيد وقوله محمد مضطرب كما في الجوهرة
قوله او بد الخ قال في البحر اعلم انه جواز التييم للمحتاج في حقيقته رحمه الله مشروط
بان لا يقدر على تسخين الماء ولا اجرة الحمام في المص ولا يجد ثوبا يندقي به ولا مكانا
ياويه انتفى وكلام المص رحمه الله يشير الى انه يجوز للمحتاج ايضا حيث لم
يشترط ان يكون جينا وهو قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يجوز له التييم ذكره
الزيلعي وقال الكمال واما خوف المرض من الوضوء بالماء البارد في المص على قوله
هل يبيح التييم كالنفس فاختل فوافيه جعله في الاسرار مسجدا في فتاوى قاضينا والصحيح
انه لا يجوز كانه والله اعلم لعدم اعتبار ذلك بالخوف بناء على انه مجرد وهم اذا لم يتحقق
ذلك في الوضوء عادة انتفى **قوله** علم ما ذكرناه ان المراد بالخوف غلبة الظن ومعرفة
باحتمال المرض والاجتهاد غير محرم الوضوء بل هو غلبة الظن عن امارة او تجربة او
باخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفساد وقيل عدالة شرط فلو يرضى من المرض لكن الضعف
باق وخاف ان يمرض سئل عنه القاضي الامام فقال الخوف ليس بشئ وواقع في
التبيين الصحيح الذي يخشاه يمرض بالصوم فهو كالمرضى فالمراد من الخشية
غلبة الظن كذا في شرح الفري من العوارض في الصوم فيكون كذلك **قوله**
او عدوا وسبع وسواء خاف على نفسه او ماله او ماله او خاف على نفسه من لا
سبق عنده الماء او خاف المديون المفلس من ليس بان كان الدايين عند الماء وسذكر
حكم الاعادة ان شاء الله تعالى **قوله** او عطش يحصل له او لدابة يعق ولو كانت
سليبا واحتياجه للمحز كالشهر لا تخاف المرق لا حاجة الطبخ دون حاجة
العطش ورفق القافلة كرفق الحكة فان منع صاحب الماء وهو غير محتاج
اليه للعطش كان المضطر اخذ منه قهرا ومقاتلة فان كان المقتر صاحب الماء
فدمه هدر ولا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة وان كان المضطر فهو مضمون
بالقصاص والدية والكفارة كما في البحر انتهى وينبغي ان يضمن المضطر قية الماء
او عدمه **قوله** قال في البحر ويشترط ان لا يمكنه ايصال ثوبه الطاهر
اليه اما اذا امكنه ايصال ثوبه ويخرج الماء قليلا قليلا بالميل لا يجوز له التييم

انتفى قوله لغير الاولى مشى على القول بان لا يجوز للولى وهو رواية الحسن
عن ابي حنيفة لانه ينتظر ولو صلوا له حق الاعادة قال صاحب الهداية هو
الصحيح وفي ظاهر الرواية يجوز للولى ان يتنظر فيهما مكروه ولو لم ينتظر
جاز له التيمم قال شمس الامنة هو الصحيح كما في التبيين قوله يعني اذا خاف غير
الاولى الخ **اقول** وكذا الاولى وقد اذن لغيره ولا بد من خوف فوت التكبيرات
كلها لو اشتغل بالطهارة فان كان يرجو ادراك البعض لا يتيمم لافترق بين كونه
محدثا او جديبا او حائضا او نفسا كما في البحر **قوله** وعبارة الاولى اولى من الولى
كما لا يخفى يعني لشمولها ظاهر لكن اجيب عن الذي عثر بالولى ان كلامه شامل ايضا
اذ يعلم الحكم فميم هو مقدم عليه بالاولى لان الولى اذا كان لا يجوز له التيمم
وهو مؤخر عن غيره من السلطان وما بعده فمن هو مقدم عليه اولى ولا يخفى
ان ما ذكره المصنف انما هو على مختار صاحب الهداية **قوله** او عبد قال التولي
بان تفوته وان كان بحيث يدرك بعضها مع الامام لو توفنا لا يتيمم وقيد بعد
بقوله وقالوا اذا كان لا يخاف الزوال ويمكنه ان يدرك شيئا منها مع الامام
لو توفنا لا يتيمم اجماعا وان كان يخاف زوال الشمس لو اشتغل بالبوضوء يباح له التيمم
بالاجماع ايضا لتصور الفوات بالفساد بدخول الوقت المكروه والامام في العبد
لا يتيمم في رواية الحسن في ظاهر الرواية يجزيه لانه يخاف الفوت بزوال الشمس
حتى لو لم يخف لا يجزيه **قوله** لان فوته الى خلف وهو الظاهر والقضا اطلاق
الخلفية فيها ظاهر باعتبار تغليب القضا والافلا خلفية في الظاهر عن الجملة على
المختار واصل الاطلاق في الهداية واورد ان هذا لا يتأتى الا على مذهب
اما على المذهب المختار من ان الجملة خلف والظاهر اصل فلا ودفع بانه متصور
بصورة الخلف لان الجملة اذا قامت يصلى الظهر فكان الظاهر خلف صورة اصلا معنى
وقد جمع بينهما في المنافع فقال لا ينبغي تفوت الزمان بقرم مقامها وهو الاصل انتهى
قوله بنية الصلوة **اقول** ولو صلوة الجنازة ونية الطهارة واستباحة الصلوة
تجزيه وله يشترط نية التيمم للحديث او الجنازة هو الصحيح من المذهب كما في الهداية
وذكر في النوادر لو مسح وجهه وذراعيه يريد التيمم جازت الصلوة به وقالوا
تيمم يريد به تعليم الغير لا يجوز وفي رواية الحسن عن ابي جحيج يجوز فعلى
هاتين

هاتين الروايتين المعبر مجزئ نية التيمم كما في التبيين **قوله** وسجدة السلاوة
لانها قريبة مقصودة هنا لكونها مشروعة لكونها ابتداء يعقل فيها
معنى العبادة وقوله في الاصول انها ليست بقربة مقصودة فالمراد انها
ليست مقصودة لعينها بل لاطرافها مخالفة المستنكفين من الكفار ولذا
اديت في ضمن الركوع كما في الفقه **قوله** فكفى تيمم كاف **اقول** ولو اراد به الا
في الاصح عندها ويعتبره ابراهيم كما في البرهان قوله بضربتين يعني بباطن الكفين
كما في البحر ولو في مكان واحد على الاصح كما في البرهان ثم التغير بالضرب يفيد
انه ركن ومقتضاه بطلان الضرب بالحدث قبل المسح كبطلان بعض الوضوء
بالحدث وبه قال السيد ابو شجاع وفي الخلاصة الاصح ان لا يستعمل ذلك التراب
كذا اخذاره شمس الامنة وقال القاضي الاسيحي ان يجوز ركن ملاك فيه فاحث
ثم استعمله والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار ضربة الارض من مس التيمم سرعان
الما موريه المسح ليس غير في الكتاب قال تعالى فتميم اصيديا طيبا فاستحو ابراهيم
ويحل قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان اما على ارادة الامم من السحبتين
كما قلنا او انه خرج مخرج الغالب والله اعلم قاله الكمال **قوله** ان استوعبتنا
قال في البحر ويشترط المسح بجميع اليد او باكثرها حتى مسح باصبع واحدة او باصبعين
لا يجوز لو كرر المسح حتى استوعب بخلاف مسح الراس والاستيعاب فرض لازم في
ظاهر الرواية عن احمد بن حنبل حتى لو ترك قليلا من مواضع التيمم لا يجوز وهو الاصح
المختار وعليه الفتوى فيلزمه تحليل الاصابع وترج الحائض او تحريكه ومسح تحت
الحاجبين وموق العينين ومن وجهه ظاهر البشارة والشمع على الصحيح وفي السراج
لا يجزئ مسح الكمية ولا الجبيرة انتهى قوله او اليد المضروبة على الارض ان لم يكن فيه
نظر لانه يقتضي ان عدم النفع شرط وليس كذلك كما سيأتي **قوله** نعل هذا لا يرد الخ
اقول بل على هذا يرد كما علمت مما ذكرناه على المصنف ايضا **قوله** ويخرج عنه الملح الماي
اقول وعدم الجواز بالماء رواية واحدة ومفهوم كلام المصنف جوازه بالجبل وفيه
روايتان كما في التبيين وصح كلام الروايتين في الخلاصة وفي التجنيس الفتوى
على الجواز بالجبل قال صاحب البحر قوله فلا يتناول ما ليس من جنسها او ينطبع او يترمد
في العطف باو تسامح فكان ينبغي ان يكون بالواد لانه عطف خاص **قوله** اي وبضربتين

على النقص ان كان مشيا على القول بان الضرب من التيمم فاعتبار هذه الضربة
اعلم من كونها على الارض او العنق للتمثيل بقوله كما اذا كثر دأرك وان على
انه ليس من مساهة فظاهر قوله ويجب طلب الماء غلوة يعني يفترض لما قال قاضي
وهو يشترط لجوازه طلب الماء في العمارة يشترط وفي الفلوات لا يشترط الا
ان يغلب على ظن المسافر انه لو طلب الاجده او احتبر بذلك فيفترض عليه الطلب
عينا ويسار على قد رغلوة انتهى وقيد الخبر في البدائع بالعدل وقال في البرهان
وقدر الطلب بغلوة من جانب ظنه وطلب رسول كطلبه **قوله** وعن ابو يوسف
اقول كان حقه ان يذكره عند قوله ليعده ميلا كما قدمناه لانه محل الخلاف
في الحد الفاصل بين القرب والبعد ولم ارم من ذكر الخلاف في هذا المحل كالمصنف
بل قد قوله والا فلا يجب اقول وكان مستحبا كما في البحر **قوله** ونزب لراجيه الخ
في الوقت المستحق كالطامع في الجماعة وعن ابي حنيفة وابي يوسف في غير رواية الاصول
ان التاخير ختم كما في البرهان **قوله** وقيل هو ايضا مختلف فيه قاله في الكافي وذكر الماء
في الوقت وبعدة سواء قوبه طلبه من رقيقة اطلقت تبعا للهداية والكنز وقد فضل صاحب
في الكافي فقال مع رقيقة ما فطن انه ان سال اعطاه لم يجز التيمم وان كان عنده انه
لا يعطيه تيمم وان شك في الاعطاء وتيمم وصلى فساله فاعطاه يعيد لانه ظهر انه كان
قادرا وان منعه قبل شر وعدا عطاه بعد فاعطاه لم يعيد لانه لم يتبين ان القدرة
كانت ثابتة انتهى وفي البحر الغالب الغالب عدم الفتنه بالماء حتى لو كان في موضع يحترق
الفتنة عليه لا يجزى الطلب منه انتهى **قوله** او اعطاه اكثر من ثمن المثل يعني بما لا
يتغابن فيه وهي ضعف القيمة في رواية النوادر وقيل شطره في رواية الحسن وقيل ما لا
يدخل تحت تقوم المقومين **قوله** وهو ليس عنده يعني فاضلا عن نفقته **قوله** اختاره
في الهداية اقول بعبارة الهداية ولو تيمم قبل الطلب اجزاه عند ابي حنيفة رحمه الله
لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقال لا يجزيه لان الماء موزول عادة انتهى
فتأمل وفي البرهان والظاهر قولها وقال الكمال وعند الجصاص لاختلاف بينهم
فمراد ابي حنيفة اذا غلب على ظنه منعه ومراده اذا ظن عدم المنع انتهى وقال
في البرهان بعد ذكره ولهذا لم يحك في الكافي خلافا وذكر عبارته كما قدمناها
قوله ولم يجز التيمم على رطل سبيلها ايضا في باب تطهير الانجاس **قوله**

وينقضه

وينقضه ناقض الوضوء يعني فان كان تيمم لحديث ثم احدث اعاده وان كان لجنازة
ثم اجنب عليه اعادته لها وان احدث حدثا يوجب الوضوء فان تيممه ينتقض باعتبار
الحديث فتثبت احكام الحديث لا احكام الجنازة فانه محدث لا جنب **قوله** لانه خلفه
قال في البحر اعلم انه التيمم بدل بلا شك اتفاقا لكن اختلفوا في كيفية البدل في موضعين
احدهما الاحكام بينا مع الشافعي رحمه الله وذكره ثم قال الثاني الخلاف بين اصحابنا فعند
ابي حنيفة وابي يوسف البدلية بين الماء والتراب وعند محمد بين الفعلين وهذا
التيمم والوضوء ويتفجع عليه جواز اقتداء المتوضي بالتيمم فاجازاه ومنه وسيأتي
ان غاء الله تعالى انتهى **قوله** وقدرة ما لو قال وزوال ما اباح التيمم لكان اظهر في المراد
قوله لان الحديث السابق يظهر حينئذ لا قال ببعضه لافاضل قوله ان الحديث
السابق ناقض حقيقة لا يناسب قول ابي حنيفة وابي يوسف لان التيمم عندهما ليس بطهارة
مجردية بل لا خلف عن الوضوء بل هو احد نوعي الطهارة فكيف يصح ان يقال عمل
الحديث السابق عليه عند القدرة فلا ولا ان يقال لما كان عدم القدرة على الماء شرطا
لمشروعية التيمم وحصول الطهارة فعند وجودها لم يبق مشروعا فانتهى لان انتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشروط والمراد بالنقص انتفاؤه كذا في البحر **قوله** وان كفى
لاحدكما بينهما يعني ولم يكف الاخر **قوله** وان كفى لكل منهما منفردا يعني غير عيين بان كان
يكفي هذا فقط او الاخر فقط **قوله** غسل المعة كذا في الكافي ثم قال واعاد تيممه
للحديث عند محمد لقدرة على الماء وجوب صرفه الى الجنازة لا ينافي قدرته على صرفه الى الحدث
ولهذا صرفه الى الوضوء جازي تيمم لجنازته اتفاقا وعند ابي يوسف رحمه الله لا يعيد لانه
مستحق العرف الى المعة والمستحق بجهته كالمعدوم وثامنه فيه فلا راجع من رأمه
قوله فانه لو كان مشغولا بها لدفع العطش اقول كذا هو بصورة اللام وينبغي
ان يكون بالكافي والدال ليشمل احتياجه للعجين كما قدمناه **قوله** وناقضه ايضا
مورثا ناعسا هذا عند ابي حنيفة وبقية تيممه وهو رواية عنه كما في البرهان والجمع
والاختيار في الفتوى عدم الانتفاض اتفاقا لانه لو تيمم وبقر به ما لم يعلم به جاز تيممه
اتفاقا قاله في البحر عن الترمذي وفي البرهان قال في التبيين صلى بالتيمم وفي جنبه
بشر لم يعلم به جاز في قوله ولو كان على شاطئ النهر ولم يعلم به عن ابي يوسف روايتا
في رواية لا يجوز اعتبارا بالاداة المعلقة في عنقه وفي اخره يجوز لانه غير قادر
ان لا قدرة بدون العلم وقيل هو قول ابي حنيفة وهو الاصح انتهى فاذا قال ابو حنيفة

بجواز الاستيقظ على شاطئ نهر لا يعلم به فكيف يقول بانتقاض تيمم الماء
به مع تحقق عقلته انتهى ما في البرهان تبعاً للكمال **قلت** لكن بما يفرق
للإمام بينه وبين النوم في حالة السقطة على وجه لا يشع بالماء نادر وخصوصاً
على وجه لا يستحله اليقظة المشعة بالماء فلم يقترب بوجهه فجعل كاليقظة حكماً
أولاً التقصير منه ولا كذلك الذي لم يعلم بالماء وهو قريب منه يؤيده قول
الهداية والناظم قاده تقديره عندنا في حاشية **قوله** حتى لم يمتدح ناماً ينتقض
تيمم بالنوم لا المروء لا يخفى أن هذا خاص بالمحدث الغير المتمكن أما لو كان جنباً أو
محدثاً متمكناً فالنقص بالمروء على القول به قوله أي لو كان أكثر أعضاء الوضوء
منه مجرداً في الحدث الأصغر **قوله** اختلاف المشايخ في ذلك أثره فضعف من استدل
من حيث عدد الأعضاء فلو كان برأسه ووجهه ويديه جراحة والرجل
أجراحة بها تيمم سواء كان الأكثر من الأعضاء بالرجل جرحاً أصيحاً ومنع
من اعتبارها في نفس كل عضو فإذا كان الأكثر من كل عضو من أعضاء الوضوء
جرحاً فهو الكثير الذي يحوز معه التيمم والافلا كذا في البرهان **قوله** والأما
وان لم يكن أكثره جرحاً وشال ما إذا تساوى الجرح والصحيح ولما إذا كان الأكثر
صحيحاً وعليه مشي قاضي خان فإنه قال وإذا استوى الجرح والصحيح تكلموا فيه قال
بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لأنه أحوط انتهى وقال في البرهان
والأصح أن المسامح كالتيمم انتهى وقال الزيلعي وهو أشبه **قوله** غسل
الأعضاء في الوضوء والغسل والمراد غسل الأعضاء الصحيحة وأما الجرح
فإنه يمسح عليها لم يمسحها وعلى الحرقة أن ضربه **قوله** المانع من الوضوء لا
ومفهومه أنه أن كان من قبل الله تعالى لا يعيد وتقدم ثم وقع الاختلاف في الخوف من
العدو وهو من الله تعالى فلا تجب الإعادة أو هو بسبب العبد فوجب ذهب صاحب
معراج الدراية إلى الأول وصاحب النهاية إلى الثاني والذي يظهر ترجيح ما في النهاية
على ظاهر المخالفة لكن يقال أنه لا مخالفة لا مكان التوفيق بأن المراد بالخوف من
العدو والخوف الذي لم يثبت عن وعيد من قاده عليه وحذ ذلك كما في الخوف من السمع
والإضافة إلى الله للجرم عن مباشرة سبب لم من الغير في حق الخائف كذا في البحر
قلت قد نقل في بعض شروح الوقاية عن المضمرة أنه لا يعيد في الخوف من السمع
بالإتفاق ينتأمل في كلام صاحب البحر **قوله** ويجوز في السمع قال في المحيط

لوحي في السفر تيمم وصلى ولا يعيد لأنه انظم عدد السفر إلى العذر الحقيقي والغالب
في السفر عدم الماء فتحقق العدم من كل وجه كذا في البحر انتهى **قلت** وإلا خلو
عن قيد ظاهره لانتأمل **باب مسح على الخفين** قوله لأن مراد صاحب البحر في
قوله محصله أن الجواز في كلام الكافي بمعنى الحل المقابل للحرمة لا بمعنى الصحة
المقابلة للبطلان فاشكال الزيلعي غير وارد فإن عدم الجواز لا ينافي الصحة
فقد أقر صحة كلام الزيلعي في ذاته وإن لم يكن وارداً على الكافي ولم يرتض
الكمال كلام الزيلعي ونظر فيه بقوله وبني هذه التخطئة على صحة هذا
الفرع يعني الذي نقله الزيلعي لبطلان المسح كحوض الماء وهو منقطع له
في الظهيرية لكن في صحة نظر فإن كالمتمم متفقة على أن الحنف اعتبروا
ما نفا سرياً لحدث إلى القدم فيبقى القدم على طهارتها ويحل الحدث بالتحقق فيزال
بالمسح وبنا عليه منع المسح للمتمم والمعد ورين بعد الوقت وغير ذلك من
الخلافيات وهذا يقتضي أن غسل الرجل في الحنف وعدمه سواء إذا لم يبتل
معه ظاهر الحنف في أنه يعني الغسل لم يزل به الحدث لأنه في غير محله فلا يجوز
الصلوة به لأنه صلى مع حدث واجب الرفع إذا لم يجب الغسل والحال أنه
لا يجب غسل الرجل جازت الصلوة بلا غسل ولا مسح فصار كمن لو ترك ذراعيه
وغسل محلاً غير واجب الغسل كالنحو ووزانه في الظهيرية بلا فرق لو أدخل
يده تحت الحر موقين فمسح الخفين وذكر فيها أنه لم يجوز وليس إلا لأنه في غير
محل الحدث والأوجه في ذلك الفرع كون الأجزاء إذا خاض النهر لا يتلألأ
لحف ثم إذا انقضت المدة إنما لا يتقيد بها لحصول الغسل بالخوف والرفع
أما وجب للغسل وقد حصل انتهى كلام الكمال رحمه الله **واقول** وبالله
التوفيق يمكن أن يقال أن نفي الفرق فيه تأمل وإن الأرجحية إنما هي على ما
إذا خاض الماء لأعلى ما إذا شكف وغسل رجليه داخله ولم يحكم ذلك الفرع
بالأجزاء بالخوض فيما ذكر صريحاً ببطلان المسح ووجه التأمل هو أنه قد
حكم أنه لم يرتفع الحدث بغسل الرجل داخل الحنف لكونه كغسل مالم يجب فلم
يقع معتداً به ثم حكم بصحته بعد تمام المدة فلم يوجب الترفع لحصول الغسل
داخل الحنف وهذا يؤيد ثبوت الفرق ثم رأيت بعد ما ظهر لي هذا أن تلميذه

المحقق ابن امير حاج تعقبه بان يجب غسل رجليه ثانيا اذا نزعها او
انقضت المدة وهو غير محدث وذكر وجهه في البحر واجاب شيخنا العلامة
الحجرات امام الله نفعه عن هذا بان منع صحة الغسل داخل الخفاف لانها
هو باعتبار المانع فاذا زال المانع عمل المقتضى عمله لحصوله بعد الحدث في الحقيقة
حال التحقق فاذا نزع او نكث المدة لا يجب الغسل لظهور عمل المقتضى لان انتفى
هذا وقد علمت ان كلامنا نظير الكمال وصاحبه الدرر في اشكال الزيلعي
بما لا غير ما حدثه الآخر وقد نقلها جميعا صاحب البحر ولم يذكر ما قلناه فالجواب
لنا على هذا ان نقل في البحر انه اذا ابتل قدمه لا ينتقض مسح على رجليه
ولو بلغ الماء الركبة ثم قال فقد علمت صحة ما بحثه المحقق في فتح التنوير انتفى
قلت لكن لا يلزم من وجود فرع يخالف فرعاً غيره بدلالة كيد وقد ذكره
قاضي خان في فتاواه بقوله ما مسح الخفاف اذا دخل الماء خفه وابتل من رجليه
قد رثلته اصابع او اقل لا يبطل مسحه لان هذا القدم لا يجوز عن غسل الرجل
فلا يبطل به حكم المسح وان ابتل به جميع القدم وبلغ الكعب يبطل المسح هو
ذلك عن الشيخ رحمه الله انتفى وذكره ايضا في التاتارخانيه ثم قال ويجب غسل
الرجل الاخرى ذكره في حيرة الفقهاء وعن الشيخ الفقيه ابو جعفر اذا اصاب الماء
اكثر احدى رجليه ينتقض مسحه ويكون بمنزلة الغسل وبه قال بعض المشايخ وفي الاخر
وهو الاصح هو وبعض مشايخنا قالوا لا ينتقض المسح على كل حال انتفى وسيد كره
المصري ايضا عنها وقال الزيلعي في تراجم المسح وذكر المرحوم غياثي ان غسل اكثر القدم
ينقضه والاصح انتفى فهذا انصت على صحة الفرع وضعف ما يقابله **قوله**
ياثم في تائيمه نظر لا يخفى **قوله** ملبوسين على طهارة **قوله** الاولى على وضوء تام لان
الطهارة التامة تشمل اليتيم ولا يجوز للتيمم المسح لانه لو جاز له كان الخفاف رافعا لاما
قوله كوضوء المستحاضة وبمن معناه يعني اذا البسه لاعلى الانقطاع ثم خرج
الوقت وتكرره من الوضوء تيمم التيمم لنقصه فلا يجوز في رواية ويجوز في اخرى
كسور الممارضة حتى لو غسل رجليه وليس ثم اتم الوضوء الخ في هذا التمثيل نظر
لان هذه الصورة تمتنع عند الشافعي لوجهين عدم الترتيب في الوضوء وعدم
كمال الطهارة قبل اللبس والذي يمتنع عنده الثاني فقط ما لو توضأ مرتبة لكنه

ليس اليمنى

ليس اليمنى قبل غسل اليسرى ثم احدث بعد اليسرى **قوله** من حين الحدث
هذا عند عامة المشايخ وهو الصحيح **قوله** لا حين اللبس ولا المسح يعني كما قال به
بعضهم **قوله** اذا لا يجوز على باطنه اشارة الى ما قال على رصده الله عنه لو
كان الدين بالبراي كان مسح باطن الخفاف من ظاهره ونقل الكمال ما يفيد
ان المراد بالباطن عندهم محل الوضوء لا ما لا يلاقى البشرة لكن بتقديره لا يظهر
اولوية مسح باطنه لو كان بالبراي بل المتبادر من قول علي رضي الله عنه انه
ما يلاقى البشرة وذكر وجهه **قوله** قيد بالظاهر الخ **قوله** وهو المسح على غير
الناصية في الراس لانه لبيان ما ثبت بالكتاب ولا كذلك الخفاف فلا يجوز المسح
على غير ظاهره لانه ابتداء نص الشرح على غير القيس **قوله** ما خفاف بلباس الخ
قوله قيد لم يوق في شرح الجمع بان يكون من ادم اذ لو كان من اكثر من ادم
لا يجوز المسح عليه الا ان يكون رقيقا يصل البيل الى ما تحته وكذا في الكافي والزيلعي
والهيداية والبحر **قوله** لعل هذا التقييد على الموجود لما ان الفتوى على
جواز المسح على الثخين وحينئذ لا يحتج لجواز عليه بكونه منفردا فيجوز ولو لبس
على خف مثله او من ادم ولم ار من نبيه عليه **قوله** اقول يعلم منه جواز المسح الخ قال
في البحر وهو الحق كما سذكره لكنه قال في شرح الجمع لابن الملك وان لم يكن خفاه
صالحين للمسح لخرفها يجوز على الموقين اتفاقا كما في الكافي ونقل من قناني
الشافعي ان ما لبس من اكثر من ادم لا يجوز له المسح على الخفاف لكونه فاصلا ومقطعة
كرباس تلف على الرجل لا تمتنع لانها غير متصودة بل لبس لكن يفهم ما ذكر في الكافي
انه يجوز المسح لان الخفاف غير الصالح للمسح اذ لم يكن فاصلا فان لا يكون من اكثر من ادم
فاصلا او لا انتفى وقال في البحر بعد نقله وقد وقع في عصرنا بين فقهاء الروم
بالروم كلام كثير في هذه المسئلة فمنهم من تمسك بما في فتاوى الشافعي واقتى
بمنع المسح ورد على ابي الملك في عزوه للشافعي اذ الظاهر ان المراد به كافي الدسفي
ولم يوجد فيه ومنهم من افتى بالجواز وهو الحق وذكر وجهه فليراجع من رآه
قوله ثم رجع الى قولها **قوله** ولم يكن الرضوخ نصا منه بل استدلالا لما قال
في التاتارخانيه ذكر الشيخ الامام شمس لائمة السرخسي في شرحه حكى عن الشيخ
رحمه الله انه مسح على جوربيه في مرضه الذي مات فيه وقال لعواده فعلت

ما كنت امنع الناس عنه قال رحمه الله **قوله** لو اياه على رجوعه الى قولها
وفي الذخيرة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى **قوله** وكان الشيخ شمس
الائمة الحلواني يقول بهذا كلام محتمل يحتمل انه كان رجوعا الى قولها
ويحتمل ان لا يكون رجوعا ويكون اعتدالا لهم انما اخذت بقول المخالف
للضرورة ولا يثبت الرجوع بالشك انتفى **قوله** وسرع بضم القاف وفكها
للمخارج **قوله** كذا في شرح المجمع وليس بظا هر بل هو كما قال في البحر البرقع بضم
الباء الموحدة وسكون الراء وضم القاف وفكها خريقه ثقب للعينين ثلثها
الدواب ونشاء الاغراب على وجوه **قوله** وفرضه قد رثلاث اصابع
اليدين من اصغرهما كما في الخانية والبرهان واكتفى المص رحمه الله بذكر
قد رثلاث عن ذكر قدر المسوح يستغنى عنه ببيان الالة لحصول المقصود
به وشار بلفظ القدر الى انه لا يشترط ان يكون بذات الاصابع كما ذكره فيما
يعد **قوله** شريطة بقا قدر المفروض من كل من القدمين من محل الفرض
وهو مقدم الرجل اذ لو قطعت احدى رجليه وبقي منها اقل منه او قدره لكان
العقب لا يمسح لوجوب غسل ذلك الباقي كما لو قطعت من الكعب حيث يحس
الرجلين ولا يمسح كما في الفتح **قوله** او اطل هذا على الاصم وقيل لا يجوز بالطل لانه
نفس دابة لا ماري ليس بصحيح كما في الفتح **قوله** وذكر اليد **قوله** والمختار زيد
هو الصحيح كما في البرهان **قوله** الى الساق يعني فوق الكعبين كما في الفتح **قوله**
هذه العبارة منقولة عن المشايخ **قوله** اسند النقل اليهم والمراد انهم نقلوا
ذلك الفعل عن النبي صلى الله عليه وسلم ليكون منواتا قال الزيلعي في بيان سنة
المسح بيده من رؤس الاصابع الى الساق هكذا نقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم
انتفى **قوله** خرق قدر ثلثها **قوله** ومقطوع الاصابع يعتبر باصابع غيره
وقيل باصابع نفسه لو كانت قائمة ذكره الزيلعي وقال في البحر والوجه الثاني ان
لم يضره **قوله** اى ثلاث اصابع القدم هذا على الصحيح وقيل باصابع اليد **قوله**
وفيه الا نامل لا يمنع في الاصم **قوله** كذا في الكافي ورايت بطرته وهو اختيار
شمس الائمة الحلواني واختيار شمس الائمة الشرح رحمه الله انه يمنع انتفى
قوله بخلاف النجاسة **قوله** وبخلاف اعلام الثوب من الحرير فاذا بلغت

أكثر من اربع اصابع لا يجوز لبس واختلف المشايخ في جمع الخروق في اذني الاخفية
كما في البحر **قوله** وبخلاف الانكشاف والفرق ان الخلد شرع رخصة فلا يناسب
الضيقة وكيفية جمع الانكشاف شيئا في انشاء الله **قوله** الا اذا انقطع
عذره وقت الوضوء واللبس اى فيكون مده مسحه يوما وليلة وثلاثا ومساغرا
وبه صرح في شرح المجمع **قوله** حتى اذا وجد حال الوضوء **قوله** الضمير في وجد
للعذر انتفى وجعله محشا لكتبا بالمرحوم الوالى راجعا لانقطاع فقال حتى اذا
وجد اى لا انقطاع انتفى ويلزم عليه عدم صحة المسح بعد الوقت في الصورة
الاحيرة وفي ما اذا وجد الانقطاع في الحالين اى حال الوضوء واللبس وبعبارة
المص متنا مصرية بضم المسح بعده في الصورة الاحيرة وبها صرح في شرح المجمع
كما ذكرناه فالصواب رجوع الضمير للعذر **قوله** ولو كان يخرج اكثر القدم
قوله الاقدم من الرجل ما يطا عليه الانسان من لدن الرسغ الى ما دون ذلك
وهي مؤنثة والعقب بكسر القاف مؤنث القدم ولو كان اعرج يمشى على صدره وقدميه
وقد ارتفع العقب عن محله ان يمسح مالم يحج قدمه الى الساق كما في الخانية وكذا
يمسح الاعرج لو كان الخقب الخف كما في التاتارخانية **قوله** وعليه اكثر المشايخ
قوله وفي النصاب الصحيح انه لا ينتقض ان بقي فيه قدر ثلاث اصابع طول او ان
كان اقل ينتقض **قوله** قيل وباع الماء الكعب تغييره بقيل لا يناسب سنده
قوله وقد اقتصر واى كتب المشهورة على المواضع الثلاثة المذكورة **قوله**
لانسان ذلك لما نقله ولما قدمناه عن قاضي خان ولما قاله الزيلعي ولا تخفى شهرتهم
وينقصه ايضا دخول خفه الماء لان رجله يصير بذلك مفسولة ويحسب رجله
الاخرى لا تمتنع للمع بينهما وذكر المرغيناني ان غسل اكثر القدم ينقصه في الاصم
انتفى وقد منا بعضه **قوله** فحينئذ يعيد مسح لم موق الاخر هذا بالاتفاق
قوله ومسح الخف فيه خلاف وفيه خلا يمسح عنده وهو رواية الحسن عن ابي
قوله والاول اصم وجه عدم وجوب النزاع جواز ابتداء المسح على الجرموق الواحد
مع مسح الخف الواحد فالبقاء كذلك **قوله** المسح على الجيرة **قوله** لم يبين صفة
وقال في البرهان والمسح على الجيرة وخرقة القرحة ونحوها واجب على الصحيح عند ابي

وبه قالوا ولا يمتنع به رواية قيل وهو قوله الاول ثم رجع عنه وقيل واجب
عنده فرض عندنا وقيل الخلاف في المخرج اما المكسور فيجب فيه اتفاقا وقيل لا
خلاف بينهم فقوله بعدم جواز تركه فيمن لا يضره المسح وقوله بجوازه فيمن يضره
انتفى وقد جازى المحقق الكمال الى تقوية القول بوجوبه فقالا ما معناه وغاية ما يفيد
الوارد في مسح على الجيرة الوجوب فعدم الفساد بتركه اقعدا بالاصول انتهى
ولا يخفى انه على القول بوجوبه لا الفساد بتركه اذ لم يمسح وصلى فانه يجب عليه إعادة
الصلوة لترك الواجب انتهى **قلت** ولا يقال يمكن ان يراد بالواجب ما يفوت الجواز
بقوته لما نقله الزيلعي عن الفاية والصحيح انه اي المسح واجب عنده وليس يفرض
حتى يجوز صلواته بدون انتهى ثم قال وقد ذكر الرازي تفصيلا على قول الامام
ان كان ما تحت الجيرة لو ظهر يمكن غسله فالمسح واجب وان كان لا يمكن فهو واجب
قالا لصير في وهذا احسن الاقوال انتهى **قلت** ويتعين حمل قوله لو ظهر يمكن
غسله الخ على ما اذا لم يقدر على حل الجيرة كما سنذكره والا فلا يصح المسح عليها
قوله وانما يجوز المسح الخ **اقول** فيه اشارة الى انه لا يجزيه المسح على ما تحت الجيرة
اذا قدر على غسله وبه صرح في شرح الجامع الصغير لقاضي خان بقوله ان كان لا يضره
غسل ما تحته يلزم الغسل وان كان يضره الغسل بالماء البارد لا بالحار يلزم الغسل
بالحار وان ضربه الغسل لا المسح يمسح ما تحت الجيرة ولا يمسح فوقها انتهى قالوا
ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون لكن قال في السراج الوهاج ولو
كان لا يمكنه غسل الجراحة الا بالماء الحار خاصة لم يجب عليه غسل بالماء الحار
ويجزيه المسح لاجل المشقة انتهى والنظر الاول كما لا يخفى قاله في البحر والامراد
بالنضر والمقبر منه لان العمل لا يخلو عن اذني ضرر وذلك لا يبيح الترك كما في
شرح الجمع **قوله** او كانت مشدودة يضر حله **اقول** يعني ولا يضر مسحه موضع
الجيرة لكونه قيما لقوله وانما يجوز بان عجز عن مسح الموضع بان كان يضره الماء
انتهى **قلت** وبهذا يعلم الجواب عن قول المحقق في فتح القدير ولم ار لهم ما اذا
اضر الحل لا المسح لظهور انه حينئذ يمسح على الكل انتهى **قوله** اما بان لا
تسقط هذا هو موضع المسئلة فكان ينبغي ان لا يذكر في مقابلة السقوط عن

بل يكفى

بل يكفى بالسقوط لا عن بر قوله اذ لم تكن على الرأس فيه اشارة الى ان حكمها
في الرأس كغيرها وقد اختلف في وجوب المسح عليها اذا كانت بالرأس ولم يبق منها
ما يجزى في القرص والصلوب هو الوجوب كما في البحر **تنبيه** في جامع البوامع رجل
رمد فداواه وامر ان لا يغسل فهو كالجيرة وفي الاصل اذا انكسر ظفره وجعل عليه
الدواء والعكك وتوضا وقد امر ان لا ينزع عنه يجزيه وان لم يخلص اليه الماء
ولم يشترط المسح ولا امر الماء على الدوا والعكك من غير ذكر خلاف وذكر شمس الائمة
للحلواني بشرط امر الماء على العكك ولا يكفيه المسح كذا في الثا تارخانية وفي البرهان
ولو انكسر ظفره فجعل عليه دوا او عككا او ادخل جلدة مرارة فان كان يضره نزع
مسح عليه وان ضربه المسح تركه وان كان يضره غشوقه امر عليها الماء ان قدره الا
مسح عليها ان قدره والا تركها وغسل ما حولها انتهى واذا توضا وامر الماء على الدوام
سقط الدوا وان سقط عن يده يجب غسل ذلك الموضع والا فلا كذا في الثا تارخانية
قوله واما الموضع الظاهر من اليد ما يلي بين القديتين الخ ينبغي حذف لفظة يلى
فتأمل **باب دما تختص بالنساء قوله** الحيض الخ هذا التعريف بنا على ان
مسي الحيض حيث كان حدثا فتعريفه مانعة شرعية بسبب الدم المذكور واختلف
فيه فمنهم من ذهب الى انه من الاحداث ومنهم من ذهب الى انه من الاجناس
اي بنت تسع **قوله** هذا على المختار لتعريف ان الحائض من الحيض لبلوغها
وقيل بنت ست وضعفها سبع **قوله** احتوز بالرحم عن الاحتاضة لانه عرق
اقول ولم يذكر المص احتوز عنه بقيد البلوغ واحتوز به غيره عن الصغيرة
وقال الشيخ قاسم قوله ان دم الصغيرة احتاضة ممنوع لان دم الاحتاضة مما
يترتب عليه احكامها ودم الصغيرة لا عبوة به في الشرح فذكره لاصلاح التعريف
للاخراج حكمه عن حكم الحيض انتهى **قلت** ولا يخفى ما فيه لترتب حكم الصلوة صحة
وفسادا اذا استمر عليها **قوله** ولم يقل ولا يابس لانه مختلف فيه **اقول** يراد بالبلوغ
فانه اخذه في الحدمع انه مختلف فيه **قوله** فلا رجه لاخذه في الحدفية تأمل لا يخفى
يعني اقل مدته هذا يعني ان يكون ثلاثة خيرا لم فاحتاج لبيان ما اضربه
والا فمع ان يكون منصوبا عن الظرفية بليل ليها صريح به لزيادة الايضاح

والا فذكر الايام بلفظ الجمع يتناول مثلها من الليالي قال تعالى ثلاثة ايام
وقال ثلاث ليال والقصة واحدة **قوله** واكثره عشرة هذا قول الخليفة
آخر وقال اولا خمسة عشر **قوله** وهو حجة على الشافعي **قوله** وعلى ابو يوسف
في التقدير يومين واكثر الثالث وعلى مالك بساعة كما في الحكم في **قوله** ولون
راته في مدته المراد بالمدة زمان عادتها لا ما يمكن ان تحيض فيه وهو ما قبل
من الايام كما يعلم من البحر وغيره **قوله** سور لا يبيض شامل للحضرة مطلقا
وقال في الهداية واما الحضرة فالصحيح ان المرأة اذا كانت من ذوات الاقر يكون
حيضا ويحل ذلك على نساد الغذاء وان كانت كبيوة لا ترى غير الحضرة لا يكون
حيضا ويحل على نساد المنبت انتهى وقال في البحر نقلا عن البدايع قال يذهب
الكثرة والتربية والصفرة والحضرة انما تكون حيضا على الاطلاق من غير العجز
اما في العجز فينظر ان وجدتها على الكرسي ومدة الوضع قريبة فتحيض
وان كانت مدة الوضع طويلة لم يكن حيضا لان فحرج العجز يكون منتنا
يتغير الماء فيه لطول المكث وبعده من الجواب في هذه الابواب من الحيض
فهو الجواب فيها في النفاس لانها اخت الحيض انتهى وفي مراح الداراية نزل
الخير الائمة لو افنى مفتي بشئ من هذه الاقوال في موضع الضرورة طلبا للتيسير
كما هنا انتهى **قوله** وطهر تحلل فيها في تلك المدة حيض اشار به الى انه
لو خرج احد من عن مدة الحيض بان رات يوما ما وتسعة طهر او يوما
دما مثلا لا يكون حيضا لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض وكذا النفاس
كما في التبيين . ووجه الخ قال في البحر وقد اختار هذه الرواية اصحاب
المتون لكن في الشرح كما لا يخفى ولعل وجهه ان قياسها على النصاب
غير صحيح لان الدم ينقطع في اثناء المدة بالكلية وفي المفسر عليه يشترط
بقا جزء في النصاب في اثنا **قوله** الا عند نصيب العادة الخ شامل لثلاث
مسائل مسيلة من بلغت مستحاضة وسياق انه يقدر حيضها بعشرة من كل شهر
وباقية طهر ومن لها عادة في الطهر والحيض ثم استمر بها الدم وحيضها وطهرها
مارات فعدتها بحسب ما سذكره والاثالثة مسئلة المضللة وتسمى الحيضة وفيها

فصول ثلاثة ذكرها في البحر **قوله** واختلفوا في تقدير مدته الخ **قوله** كذا ذكره
صدر الشريعة وليس الاختلاف الا في عدة المحبرة وهي التي كانت لها عادة
واستمر بها الدم ونسبت بعد ايامها واولها وآخرها وورها فلا يناسبه
الاطلاق ولا ما صورده من الصورة الاثنية **قوله** والاصح انه مقدر بستة الخ **قوله**
كذا قاله صدر الشريعة وهذا في المحبرة كما ذكرناه وقال الزليعي ينبغي ان يزيدوا
على ذلك لانه يجوز ان يطلقها في اول حيضها فلا تعتد بتلك الحيضة فتحتاج
الى ثلاث حيضات سواها وثلاثة اطهار انتهى وقال في البحر وجوابه لما كان الطلاق
في الحيض محرم لم ينزلوه مطلقا فيه جملا لحال المسام على الصلاح وهو واجب ما يمكن
اشتق **قلت** وفيه نظر لان الاحتياط في امر الفروج كذا خصوصا العدة فهو مقدم
على توهم مصادفة الطلاق الطهر فلا تنقض العدة الا بيقين انتهى قال الزليعي
وذكر محمد بن سماعيل عن محمد بن الحسن انه يعفى الطهر للمحبرة مقدر بشهرين
وهو اختيار ابي سهل الغزا في انتهى وقال في البحر واختاره الحكم الشهيد وعليه
القنوني لانه يسر على المفتي والنسك في النهاية والعناية وفتح القدير انتهى
قلت فعلى هذا تنقض عدتها بسبعة اشهر لاحتياجها الى ثلاثة اطهار بستة
اشهر وثلاث حيضات بشهر انتهى وباقي الاحكام كالصلوة تأخذ فيه بالاحوط
وكيفية في فتح القدير **قوله** صورة الخ **قوله** كذا قاله صدر الشريعة ايضا وقد
علمت ان هذا الايناسب ما قدمه وفيه نظر آخر وهو انه اذا كانت طهرها ستة
اشهر عادة لها لا بد من تمام تلك المدة وقد حكم بالقضاء العدة فيما دونه كما ذكره
وليس ذلك الا في المحبرة على غير المختار كما قدمناه واليدل على انه لا بد من تمام عاداتها
ما في فتح القدير واما اذا ايلنت بروية عشرة مثلا وما وسنة طهر ثم استمر
بها الدم فقال ابو عصمة والقاضي ابو خازم حيضها مارات وطهرها مارات
فتنقض عدتها ثلاث سنين وثلاثين يوما انتهى **قلت** فلا شك ان ما
صوره هو كذا في الحكم فلا وجه للتفصيل انتهى ثم قال الكمال وهذا بناء على
اعتباره للطلاق اول الطهر والحق انه ان كان من اول الاستمرار الى ابقاء الطلاق
مضبوطا فليس هذا التقدير بل لازم لجواز كون حسابه يوجب كونه اول الحيض

فيكون اكثر من المذكور بعشرة ايام او آخر الطهر فيقدر بستين واحد وثلاثين
او اثنين وثلاثين او ثلاثه وثلاثين ونحو ذلك وان لم يكن مضبوطا فينبغي ان
يزاد العشرة انزالا مطلقا اول الحيض احتياطاً انتفى **قلت** وبهذا تعلم صحته
عن الزبلي رحمه الله **قوله** اعلم ان محله عند قول المتقدم وظاهره تحلل فيها حيض
فكان ينبغي ذكره ثم **قوله** فمدا في يوسف هو قول ابو حنيفة لا قال الكمال وعليه
الفتوى انتفى وفي التا تاريخية قال في المحيط وبعض مشايخنا اخذوا بقول
ابي يوسف وبه كان يفتي القاضي الامام وصدر الاسلام ابو اليسر وكان يقول
هو سهل على المفتي والمستفتي وعليه استقر رأي صدر الاسلام حسام الدين
وبه يفتي انتفى وقال في البحر بعد نقله رواية ابي يوسف لكنه لا يتصور ذلك
الا في مدة النعاس من اجعه مثلاً **قوله** كون الدمين نصاباً **اقول** وهو
ثلاثة ايام **قوله** وعند محمد لا قال الكمال وفي بعض نسخ المبسوط ان الفتوى
على قول محمد والاول والى انتفى ويعنى بالاول قول ابي يوسف الذي هو قول ابو حنيفة
اخر **قوله** ففي رواية ابي يوسف العشرة الاولى الخ فان قلت في جعل العشرة الاولى
حيضا نظراً لان شرط وجود نصاب اقله ذلك اما ثلاثة ايام بلبا ليها
عند ابو حنيفة ومحمد او يومان واكثر الثالث عند ابي يوسف ولم يوجد **قلت**
قد تقدم ان الطهر اذا لم يكن خمسة عشر يوماً كان فاسداً فلم يكن فاصلاً فهو
كالدّم المتوالي واذا كان كالدّم المتوالي فالحيض عشرة والطهر خمسة عشر **قوله**
والنفاس الخ تسمية المصور واما اشتقاقه من تنفس الرحم او خروج النفس
بمعنى الولد ليس بذلك ذكره في الكافي عن المذهب وقال الكمال ثم ينبغي ان يزاد في التمهيد
فيقال عقب الولادة من الفرج فانها لو ولدت من قبل سرتها بان كان بطنها
جرحاً فانشقت وخرج الولد منها تكون صاحبة جرح سائل لا نفساً وتنفتق به
العدة وتصير الامه ام ولد به ولو علق طلقها بولادتها وقع كذا في الظهير
انتفى وان سال الدم من الاسفل صارت نفساً ولو ولدت من السرة لانه وجد
خروج الدم من الرحم عقب الولادة كذا في البحر عن المحيط انتفى وافاد المصنف انها
اذا لم ترد اما لا تكون نفساً وقال في البرهان وعليها الغسل عند ابو حنيفة وان ترد

ما احتياط

ما احتياط لعدم خاوه عن قليل دم ظاهر او كنفيا بالوضوء في قولهم الآخر
وهو الصحيح انتفى وقد مناه في موجبات الغسل وذكرناه ايضا هنا المتعلقة
بكل من المحدين وقال في البحر فتح في الفتاوى الظهيرية قول الامام بالوجوب
وكذا في السراج الوهاج وقال وبه كان يفتي الصدر الشهيد فكان هو المذهب
وفي العناية واكثر المشايخ اخذ بقول ابو حنيفة انتفى وهذا ما وعدنا به **قوله**
على انها من الرحم انتفى بالضمير باعتبار الدماء وكان الاولى تذكره لرجوعه للنفا
قوله لان الحيض يمنع وجوب الصلوة الخ هذا التقليل فيه تصور لما فيه من تخصيص الحكم
بالحائض والمتن شامل للنفساء وهي كالحائض في الاحكام وان لم يتعرض لها المصنف
قوله الذي حل وطى من انقطع دمها لاكثر **اقول** لكن يستحب ان لا يباح حتى
تقتل كما في البحر **قوله** الا اذا اراد في وقت صلوة الخ يعد به ادناه الواقع اخر الوقت
لقول لان الصلوة صارت دية في ذمتها لا اسم منه كما غلط فيه بعضهم ثم الحصر
غير علم لما ان التيم اذا صلت به كذلك كما في البحر وفيه قصور لعدم التوض للكلام
على الغسل وقد ذكره في المتن **قوله** فان كان الانقطاع فيما دون العادة الخ
لم يترتب فيه الحكم انبائها ولا يحل للزوج قربانها وان اغتسلت ما لم يمض عادت كما في
الفتح **قوله** مدة الاعتسال من الحيض في الانقطاع لاقل من عشرة وان كان تمام
عادت في خلافه للعشرة حق لو طهرت في الاولى والباقي قدر الغسل والتميمية
فعليها قضا تلك الصلوة وفي الثانية يشترط ان يكون الباقي من الوقت قدر
التميمية فقط وفي المجتبى الصحيح ان يعتبر مع الغسل لبس الثياب وهكذا اصولها
وتماثل في البحر **قوله** ويكفر مستحله اي وطن الحائض **اقول** اختلف في تكفيره
وذكر صاحب تنوير الابصار انه لا يكفر مستحله وعليه المعول انتفى ولا يخفى ان
المتن شامل للنفساء وقد خففت بالحائض ولم ارجح من طوى النفساء من حيث
تكفيره واما حرمة وطئها فنصح به **قوله** فترات خمسين يوماً فالعشرة الخ فان
قيل لم يقل بالعشرة ما كما قال خمسة ايام بعد البع استحاضة **قلت**
حكمه ذلك يعرف به جواز اطلاق الاستحاضة على جميع الراشد وعلى ما يتم به
الاكثر انتفى وما قيل انه لم يقل فالعشرة وان التي بعد الثلاثين على قيس ما قال

خمسة ايام بعد السبع متحاشية لان المحتاج الى البيان العشرة التي بعد الثلاثين
 لا ما فوقه فيه تسامى فاهم **قوله** او على عادة عرفت لهما **قول** لم يقرض لما ثبت به
 العادة وقال في الخلاصة والكا في الفتوى على قول اني يوسف في ثبوت العادة
 بمرة واحدة وعندهما لا بد من الاعادة لثبوت العادة والخلاف في العادة الاصلية
 لا الجعلية ومن اراد ذلك فليقتصد فتح القدير **قوله** فيكون طهرها عشرين يوما
اقول العشرين ليست بلازمة فكان ينبغي ان يقول كما قال الكمال ان يقدر حيفها
 بعشرة من كل شهر وباقي طهر فثلاثة عشر ون شهر تسعة عشر انتهى
 وما انفاس فاذا لم يكن للمرأة عادة الخ هذا القيد هو الثابت فيكون الاول
 تركه لان التعليل لمن لا عادة لهما **قوله** واما المتابع فلما عرفت معنى من انسداد
 في الرجوع بالجبل محرم لا يمنع صلوة هذا على الصحيح فيما زاد على العادة فلا ترك
 الصلوة بمجرد رؤية الدم الزائد كما في البصر ولا يصلي بمجرد رؤية الاصل على الصحيح
 كما في التبيين **قلت** وينبغي ان لا يأتيا بها زوجها احتياطا حتى يتيقن حالها **قوله**
 ها ولدان الخ **اقول** وكذا الحكم لو ولدت ثلاثة بين الاول والثاني اقل من ستة
 اشهر وكذلك بين الثاني والثالث ولكن بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر
 فيجعل حملا واحدا على الصحيح كما في التبيين **قوله** وسنطير في بعض خلقه الخ **اقول**
 وان لم يعلم حاله بان اسقطت في المخبر واستمر بها الدم ان اسقطت اول ايامها
 تركت الصلوة قدر عاداتها وتاممه في البحر **قوله** واما الاياس قد ذكرنا حكمه في
 باب العدة فليراجع **قوله** اقول لا مخالفة بينهما الخ **قلت** يؤيد ما قاله المحقق
 في فتح القدير وهذا يعني ما قاله صاحب الكافي في صلح تفسير النجاشي لتلك الكتب
 اذ قل ما يستمر كما ان وقت بحيث لا ينقطع فيؤدي الى تحققه الا في الامكان بخلاف
 جازا العدة منه فانه بدوام انقطاعه وقتا كاملا وهو ما يتحقق **قوله** وينتقض
 خروج الوقت يعني اذ لم يكن توفضا على الانقطاع ولم يستمر اما اذا توفضا على الانقطاع
 واستمر الى خروج الوقت فلا ينتقض بخروجهم والمراد بالوقت وقت المفروضه ليخرج به
 ما لم توفضا لصلوة العيد بعد الشهر فانه يصلو به الظهر على الصحيح كما لو توفضا للنفق
 وانما المشايخ النسخ الى الخروج ليسهل على المتعلمين والا فلا تأثير للخروج والادخل

المؤيد رب عالمين
 بلغ مقابلة كتب
 مؤلف عفي عنه

في الانتقاض

في الانتقاض حقيقة وانما يظهر للحدث السابق عند كما في التبيين **باب**
تفسير الانجاس اي تطهير محل النجاسة ولا ينبغي ان ترجمه من ترجم باب
 الانجاس اولى من هذا لما فيها من العموم **قوله** يطهر الملتبس فيه اشارة الى
 ان عين النجاسة لا تطهر بانفسل **قوله** مريته ما يري بعد الجفاف كالدم
 والعدرة لا مالا يري بعده كالبول قال في البحر **قوله** بزوال عينها وبثرها
اقول ولو بمرة واحدة في الاصح كما في البهارة **قوله** كاللون والرائحة
 اي والطعم وليس من الاثر ما بقي من دهن متنجس على يده بعد غسلها لان الدهن
 يطهر فيبقى على يده طائرا بخلاف دهن الميتة لانه عين النجاسة فلا بد من زواله
قوله وبما يجزئ يعني ولو في اليد **قوله** بخلاف نحو الدين **اقول** وما روي
 في المحيط من كون الدين من زيل في رواية فضعيف وعلى ضعفه فيجوز على ما اذا لم يكن
 فيه دسومة كما في البحر **قوله** وقدره بالنسل والعصر ثلاثا **اقول** ظاهر الرواية
 والمفتي به في النسل اعتبار غلبة الظن من غير تقدير بعد ما لم يكن موسوسا
 فيقدر بالثلاث ويكتفي في العصر بمرة واحدة في غير رواية الاصول وهو
 ارفق واشد العصر لما ينصحه المأمو فاما اذا غسل في اجانة اما اذا اخرج على الماء
 او على ما لا ينصهر طهر ولا يشترط العصر ولا التحقيق ولا تكرار الغسل في غير النظم
 كالجاري وهو المختار **قوله** بقدر طاقته فيه اشارة الى عدم اعتبار طاقته
 غير الغسل وعليه الفتوى وينبغي مراعاة طاقته الثوب ايضا **قوله** ولو لم يبلغ
 الخ هذا المختار باصنافه وقال بعضهم يطهر مكان الضرورة وهو الاظهر كما
 في البحر عن السراج الوهيج وان كانت الحنطة الخ هذا قول اني يوسف كما
 ذكره المصن وقال ابو حنيفة اذا طمخت الحنطة بالبحر لا تطهر ابدا وبه يفتي انتهى
 والكل عند محمد لا يطهر ابدا كما في الفتح وقال في البحر عقب نقله وفي الظهيرية لوصية
 البحر في قدر فيها البحر ان كان قبل الغليان يطهر بالماء بالنسل ثلاثا وان كان بعد
 الغليان لا يطهر وقيل يغلى ثلاث مرات ويحفق كل مرة ويحفقه بالتبريد
 انتهى وقال في الفتح ولو القيت في فيضان خارج مكرهه واما من مال
 الوقت فلا شك انه لا يجوز نقله ويضمن المتولى كدهن الحيطان خصوصا بقصد الحرام

د حاجة حال الغليان في الماء قبل ان يشف بطونها لتنتفخ او كثر قبل الغسل لا
يطهر ابا لكن على قول ابي يوسف يجبان يطهر على قانون ما تقدم في اللحم
وهو سحابة اعلم هو مغلل تبشر بها النجاسة المختلطة براسطة الغليان وعلى هذا
استهلهن اللحم السميط بمصر يحس لا يطهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل
الماء الى هذا الغليان ويمكن فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع في مثله التثريب والدخول
في باطن اللحم وكل من الامرين غير محقق في السميط الواقع حيث لا يصل الماء الى
حد الغليان ولا يترك فيه الامقدار ما تصل الحرارة الى سطح الجلد فينقل مسام السطح
على الصوف باذ لك الترك يمنع من وجوده انقلاء الشعر فالاولى في السميط
ان يطهر بالغسل ثلاثا لتنجس سطح الجلد بذلك الماء فانهم لا يخشون فيه من
النجس وقد قال شرف الامة بهذا في الدجاج والكبرش والسميط مثلها انتهى
قوله او فرق باب هذا صريح في طهارة المحل بالفرك وهو على احدى الروايتين
عن ابي حنيفة وقال صاحب الجمع هو الاصح ربهما فالذهب عينه بالتفتت وفي
الرواية الاخرى الفرك مقلل للنجاسة وقال الزيلعي هو الاظهر لعدم استعمال
الماء في القاع **قوله** ان طهر راس الحشفة فيه اشارة الى ان محل خروج المني لا يضر
ما به من اثر البول ما اذا السطح الحشفة واصابه المني وبه صرح صدر الشريعة
بقوله هذا اذا كان راس الذكر طاهرا بان بال ولم يتجا وز البول منه مخرجه او
تجا وز يستنجى انتفى وفيه اختلاف لما ذكره الكمال بقوله ثم قال انما يظهر بالفرك
اذا يسبقه ملامس فان سبقه لا يطهر الا بالغسل وعن هذا قال شمس الامة
مسلة المني مشككة لان كل غل بل يمدى ثم يعني الا ان يقال انه مغلوب بالمني
مستهلك فيه فيجعل تبعا انتفى وهذا ظاهر فانه اذا كان الواقع انه لا يمتنع حتى
يمدنى وقد طهره الشرع بالفرك يا بسا يلزم انه اعتبروا لاعتبار راعى اعتبره
مستهلكا للضرورة بخلاف ما اذا ايا بال ولم يستنج بالماء حتى امنى فانه حينئذ
لا يطهر الا بالغسل لعدم الملبى كما قيل وقيل لو بال ولم ينتشر البول على راس الذكر
بان لم يتجا وز الثقب فامتنى لا يحكم بتنجس المني وكذا ان جاوز ولكن خرج المني
دفعاً من غير ان ينتشر على راس الذكر لانه لم يوجد سوى مرون على البول

في جراح

في جراح ولا اثر لذلك في الباطن انتفى ما في الفقه وقال في البحر بعد نقله وظاهر
المتون الاطلاق اعني سواء كان بال واستنجى او لم يستنج بالماء فانه المني يطهر
بالفرك لانه مغلوب مستهلك كما لمذى ولم يرف في المذى الا لكونه مستهلكا لا لاجل
الضرورة انتفى ولا يخفى ما فيه على جعل علة العقوبة ضرورة كماله الكمال
والضرورة في البول **قوله** ولا فرق فيه **القول** وكذا لا فرق بين من الرجل
والمرأة وكون الثوب جديدا او غسيلة او مبطنا على الصحيح **قوله** والحق عن
دني جرم اي كالروث والعذرة والدم والمني كما في العداية انتفى سواء كان
الحرم منها او مكتبا كما اذا التصق به رمل او تراب وهو الصحيح كما في التبيين
قوله بالذلك بالارض تبع فيه رواية وهو المصحح فانه ذكر في الاصل اذا مسحها
بالقرب تطهر وفي الجامع الصغير انه ان يمسكه او حشه بعد ما يبس طهر وقال في
النهاية قال مشايخنا لولا المذكور في الجامع الصغير لكنا نقول انه اذا غسها
بالتراب لا تطهر في البحر **قوله** كذا رطبها هو المختار وعموم البلوى في الفقه وعليه
الفتوى كما في **قوله** اذا بولغ فيه يعني بحيث لم يبق اثر النجاسة والا لا يطهر
انتفى **قوله** ويطهر الثقيل **القول** اطلق في طهارته بالمسح سواء اصابه نجس لم يجرم
او رطبها كان او يابس على المختار والفتوى كما في البرهان ويشترط زوال الاثر بما
يسمع به سرايا كان او خرقه او صوف الشاة او غيره كما في البحر ويتفرع ما لو اصابته
ذخيرة او زجاجة او انبة مدهونة او خشب الحرايطى والقصب البورى كما في الفقه
واختلاف التقيصم في غرود نجاسة الصقيل يقطع نحو البطيخ او اصابه الماء وكذا
في نظائره المني اذا فرك والخف اذا دلك والارض اذا جفت والبس اذا غارت والاولى
اعتبار الطهارة في الكل كما يفيد اصحاب المتون حيث جرحوا بالطهارة في الكل
وملاقاة الطاهر الطاهر لا يوجب التجسس قال في البحر وقد اختاره في فتح القدير
قوله وقيل ليلة هذا التقدير لقطع الكوسة والا فالمدكور في المحيط قالوا البس
اذا اتجس فاجرى عليه الماء الى ان يتوه زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام
العصر انتفى فلم يقيد بالليلة كما في البحر **قوله** يصل على الطاهر منه مطلقا هو
الصحيح فلا تفسد الصلوة بخلاق ما لو كانت في طرف ثيابه وكان على الارض

وتحرك بركته انتهى وكما حقه ذكر هذه في شروط الصلوة **قوله** والارض باليس
لم يقيد بالشمس كما يقيد في الهداية لانه اتفاق اذ لا فرق بين الشمس والنار
والريح واذا قصد تطهير الارض بالماء صبته عليها ثلاثا وجفف كل مرة بخرقة
طاهرة وكذا الوجه عليها بكثر ولم يظهر لون النجاسة ولا رجا فانها تطهير
كما في الفتح **قوله** وكذا الاجر المضمون قول واليحيى فذكر الجندی انه لا يطهر
بالجفاف وقال القتيبي ان كان امس فلا يد من الغسل وان كان يشرب النجاسة
كالحرجاء فهو كالارض والحصى بمنزلة الارض كما في البحر **قوله** وشجر وكلا قائمان
هو المختار كما في البرهان شرح مواهب الرحمن **قوله** وعق قد رالدرهم المقبر
في وقت الاصابة فلو كان هنا نجسا قد رالدرهم فانقرش نصا راكثر منه لا يمنع
في اختيار المرفئين وجماعة ومختار غيرهم المنقني ثلوصلى قبل اتساعه جازت وبعده
لا ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر من ثوب ذي طاق بخلاف ذي طاقين ودرهم
متنجس الوجهين ثم انما يعتبر المانع مضافا اليه فلو جلس المتنجس الثوب واليد في حجر
المحلى وهو ستمك يستمسك او الحمام المتنجس على رأسه جازت صلوة بخلاف ما لو حمل
مالا يستمسك **قوله** وهو المتقال **اقول** وهو عشرة وثلاثون **قوله** كبول الا ياكل
اقول الاول الخفاف وخروه فانه طاهر وشمل اطلاقه بولا العرة والفارة على
الظاهر وقيل لا يفسد كما في البحر وخرو الفارة اذا طمخت في الخنطة جاز اكل الدبقت
ما لم يظهر اثر الخرو فيه كما في الفتح **قوله** ودم المراد به غير الباقي في العروق وفي حكمه
الدم المحض ول اذا قطع فالدم الذي فيه ليس نجسا وكذا الدم الذي في الكبد وليس
دم البق والبراغيث بشئ ودم الشهيد طاهر مادام عليه عتق لوجهه وصلى تحت
صلوته بخلاف قتل غير شهيد لم يغسل او غسل وكان كافرا لانه لا يحكم بطهارته
بالغسل بخلاف المسلم كذا في الفتح **قوله** وخرو دجاجة مثله البط والاوز **قوله**
وروث وخرو الثور والحمير والفرس والبغل والحمى البقر والبقر والابل والغنم وهذا
عندنا وحيفة وقال النجاشي حيفة وهو الاظهر ولطهرها بعد اخر اكلها في المواضع
قوله وعق مادون ربع ثوب **قوله** كذا بدن **اقول** ليعمل المراد به لم يذكر الثوب
الكامل وقد قيل به بل ينبغي ان يصدر به والحكم في البدن كالثوب فمن قال

انه ربع الثوب اكل مل قال بمثل من جميع البدن ومن قال بانه ربع الموضع المصا
كما لم قال كذلك ربع العضو كاليده وجميع الاجزاء المقتات بان المراد به اذ في
ثوب بخرو فيه الصلوة لم يفسد حكم البدن وترج القول باعتبار ربع طرزا صا به
من الثوب والبدن بان الفتوى عليه كما في البحر **قوله** او يبول مالا يؤكل لو
ابقى المص من على طلاقة كان او لم ليفيد الحكم في كل بول انتفع بالنقص لا بالاشارة
قوله كروسل ابراقول ولواصابه ماء فكثر فانه لا يجب غسله والمراد برؤس الاربع
ما يشمل ولو حمل اذ خال السلك وما اصاب الغسل من غسالة الميت مما لا يمكن الامتناع
عنده مادام في علاجه لا يجزئ غسله بلوى كذا في البحر **قوله** المراد كالمورد فيه
اشارة الى خلافه الشائع في ان الماء الذي وردت عليه النجاسة لا يطهر عنده ثا لا ولى
في غسل الثوب النجس في اجابة وضعه ثم صب الماء عليه لاوضع الماء اولاه وضع الثوب
فيدهر وجا من الخلاف كما في البحر **قوله** ونحو ذلك يعني به المسك والزباد لطهارتهما
بالاستحالة الى الطيبية **قوله** يصلى على ثوب غير مضرب الخ كذا ذكر الخلاف في النجاسات
وتنقل في شرح المواهب الاجماع على الصحة والخلاف في البلد النجس احد وجهيه
لكن بناء على التوفيق بين القولين والاصح الخلاف **قوله** لكن لا يكون ظهور النجاسة
فيه كالرغص الثوب قطره **اقول** ظاهره انه لا يمنع ما ظهر فيه من رطوبة لا تنقص ولو كان
النجس ينقص لرغص وبه قال الخوافي ويتعين عدم الجواز لما قال في البرهان ولما قيل
فرش او تراب نجسان من سرق نائم او يبل قدمه وطهر اثرهما في القدم والقدم نجسان والا
لاكتوب طابعهم تنذر من لفة في ثوب نجس رطب لا ينقص الثوب النجس لرغص
لعدم انفصال شئ من جرمها اليه وراقتل المشايخ فيما لو كان الطاهر بحيث لو غصم
لم يقطر منه شئ فذكر الخوافي انه لا يتنجس في الاصح وقيد به بعض المحققين بما لا يمنع
عند عمر رؤس جند ليس لها قوة السيلان ليتصل بعضها ببعض فتقطر بل تقرب في
مواضع بعضها ثم ترجع الى أصل الثوب ويبعد الحكم على مثله بالطهارة مع وجود حقيقة
المخالطة فالاولى ما طهارة عدم النجاسة بعدم بضع شئ عند العصر ليكون مجرد ندوة
لا بعدم التقاطر انتهى ولا يخفى انه لا يتيقن بانه مجرد ندوة الا اذا كان النجس الرطب
هو الذي لا يتقاطر بغصه اذ يمكن ان يصيب الثوب الخاف قد كثر من النجاسة

ولا ينبع منه شيء بعينه كما هو مشاهد عند البداة بفعله فينتهي ان يخرج يفتي
 بخلاف ما صح للحوالي انتهى **قوله** الماء يتنجس طرف منه فنسج هكذا قاله صدر الشريعة
 واختاره في الخلاصة واختاره في البديع غسل الجميع احتياطاً لان موضع النجاسة
 غير معلوم وليس البعض باولى من البعض كما في البحر ثم ان قوله وغسل طرف آخره لا ينافي
 قوله وشي لان الاخر به تشبه بالعلم بغيره ولذا حذف لفظ الاخر في شرح منية المصلي
 فقال تنجس طرف في الثوب بنسبة غسل طرفا منه يتحرك ويدون تحركها انتهى لكنه يتامل
 في الحكم بالطهارة مع عدم التحرك في المحل المفصول ولم يعلم للنجاسة محل الاطلاقا
 ولا يقينا **باب الاستنجاء قوله** من جنس يخرج من البطن **قوله** هو ليس بقيد
 احتراز عن نجاسة من الخارج نقيض المخرج لانها تطهر بالاستنجاء بالبحر وغيره كما في
 التبيين وقال في القينة اذا اصاب المخرج نجاسة من خارج اكثر مما قد رالدهم فالصحيح انه
 لا يطهر الا بالفسل كذا في شرح المجمع انتهى وصاحب البحر نص على انهم نقلوا هذا الصحيح
 هنا بصيغة الترمذي فالظاهر خلافه انتهى **قوله** يخرج جريفي منق كما في الكنز **قوله** كمد
 وضرب وترابا شارب الى انه لا يستنجى بماله قيمة غير الماء وسيصرح به **قوله** مبالغة
 في التفتية واتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقى من النجاسة بعد الاستنجاء
 بالبحر في حال العرق حتى اذا اصاب العرق من المقعدة لا يتنجس ولو تعد بماء قليل نجسه كما في
 التبيين **قوله** والمرأة في الوقتين مثله صيغا كذا قاله صدر الشريعة وقال الزيلعي
 وقاضى خا والمرأة تفعل في جميع الاوقات مثل فعل الرجل في الشتاء انتهى ولعل الظاهر
 ما ذكره المصنوع صدر الشريعة رحمه الله خشية تكرير الفرج لو ابتدأت من خلف
قوله وغسله بعده اى بعد الحجراولى قال الزيلعي قيل هو ادب وليس بسنة وقيل هو سنة
 في زماننا انتهى وقال في البحر وقيل سنة على الاطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في السراج
 الوهاج **قوله** ان امكن بلا كشف العورة طاهرانه فيها اذ لم يتجاوز مجزئها لانه حكم
 بالوجوب فيه في ثيابه فيقتضى لو ادى الى كشف العورة **قوله** ويفسله بطن اصبع
 الح يعني ارضها احتراز عن الاستمتاع بالاصبع واذا استنجى باصبع يراعى الكيفية الآتية
 يقتصر على الاصبع **قوله** والمرأة تصعد الخ هذا اذ لم تكن عذرا لانها لا تستنجى
 باصابعها خوفا من زوال العذرة بل بباطن كفها **قوله** ويجب اى غسل المخرج بماء

ما فوق الدرهم **قوله** المراد بالواجب الفرض وان كان المجاوز قد زاد درهم فمادونه
 فافعل واجبا وقد جعل الاستنجاء قسمين متونا وواجبا وقد قسمه في السراج الخمسة
 اقسام اربعة فريضة من الحيض والنفاس والجنابة والرابع اذا تجاوزت مجزئها
 والخامس لم يتجاوز اذا كانت مقدار المخرج في محله وفيه تسامح ذكر وجهه في البحر **قوله**
 ولولم يحصل بثلاثة زاد عليها **قوله** هذا على الاصح من انه مفروض الى رايه فيسهل
 حتى يقع في قلبه انه طهر كما في الفقه وفي شرح المنظومة ان الانقاء للوجع في الغارطة
 واجب وان عجز عنه فقولان قيل يطهر وقيل لا يطهر مالم تزل الرويحة وان بالغ
قوله ويكره استقبالا القبلة في البول الخ كذا استقبل العين الشمس والقمر احتراماً لها
 وكذا امسح بالرجل ليلا يصيبه رشاش بوله **قوله** والتكلم عليها للنهي عنه **قوله** هذا له
 في البرهان بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان كاشفتين عورتها
 يتحدثان فان الله يمقت على ذلك **قوله** ومع طهارة المفصول تطهر اليد **قوله**
 ولكنه يستحب غسل اليد قبل الاستنجاء ليلا تشرب المسلم النجاسة وبعده ايضا مبالغة
 في النظافة ويجب تقديم الاستمادة وتقديم التسمية وتقديم الرجل اليسرى في الدخول
 واليهى في الخروج وان يقول بعد خروجه الحمد لله الذي اذهب عني الذي وعافني كما
 في البرهان والله الموفق **كتاب القتلوة** لم يترقى لتعريفها وكان ينبغي
 ذلك كما فعل في كتاب الطهارة وقال في البرهان وهي عبارة عن تحريك الصلبيين
 وهما العظامان النائيتان عند العجيزة فهي مغيرة شرعا او عن الدعاء ومنه قول
 تعالى وجعل عليهم اى ادع لهم وعلى هذا تكون من الاسماء المنقولة لوجودها بدونه
 في الامر والفرق بين التنيير والنقلان في النقل لم يبق المفق الذي وضعه الواضع
 مرعيا وفي التنيير يكون باقيا لكنه زيد عليه شيء آخر وفي الشريعة عبارة عن
 الاركان المعلومه **قوله** بخلاف الصلوة منفردا **قوله** لكنه يحكم بسلامه في رايه عن ابي
 ذكرها في شرح المجمع **قوله** ويجب باول الوقت على غير معذور **قوله** سيدكران الوجوب
 آخر الوقت ان لم يود قبله فالمراد بوجوبها اول الوقت الوجوب الموسع وهذا بسبب
 الوجوب والمطلب وجوب الادا فقال في الحا في انه الخطاب **قوله** ويجب عليه اى على المعذور الخ
قوله ظاهره انه اراد بالمعذور من ذكره وفيه نظر لان من اتصف في الوقت بالاهلية

كالبلوغ فالإسلام لا يقال له معذور ولا المعذور من كان مخاطبا بالصلاة مع
قيام ما به من حدث متفق عنه وهو كما لا يخفى قد حالها في السبب وثانيا
من اتصف بالاهلية سواء كان الآخر أو غيره **قوله** فوقته البخاري وقت صلاة
الفجر وهو إلى آخره متضمن أن الفرائض خمس لقوله تعالى فاعلموا أن الصلاة
عدد الله وسعته والجمع للعطف المتعلق للغايرة وأقله خمس ضرورة وللمسنة والآج
كذا استدلال بالآية صاحب الكافي والفقيه أبو الليث في مقدمته وقال شارحها القزويني
وهذا الاستدلال إنما يصح إذا لم يعمل الوسطي بمعنى الفضلي وإن لا يبطل معنى الجمعة
من الصلوات بدخول الألف واللام فاما إذا كان بمعنى الفضلي كما هو رأي الأكثر
من أو بطل معنى الجمعة بدخول الألف واللام كما هو المقرر من القاحلة فلا يصح
هذا الاستدلال فافهم والاولى أن يقال ثبت كون الصلوات الخمس راداً من الأيدي بالإ
جماع انتهى **قوله** قدمه لأنه أول اليوم هذا أحد ما قبل وقيل لعدم الخلاف في أوله
وأخره وأول صلاة فليها آدم عليه السلام حين أصيب من الجنة **قوله**
ومن قدم الظهر راداً به محمد رحمه الله كما فعل في الجامع الصغير **قوله** انظر إلى أن الصلاة
فيما في وقت الظهر والمراد بالصلاة المعهودة من طلوع الفجر إلى اختلاف المشايخ
في أنه هل العبرة لأول طلوعه أو لاستطارته أو لانتشاره وقال صاحب البحر على سبيل البحث
والظاهر أنه الأخير لتعريفهم الصادق به انتهى وهو ظاهر كلام المص رحمه الله
لتعريفه به **قوله** والذي يظهر لي أن العبرة بحد طلوعه ولا ينافي فيه التعريف لأن
من شأنه الانتشار فلا يتوقف على انتشاره لأنه يكون بعد معنى جانب منه يؤيد لفظ
الحديث ثم صلى الفجر حين نزع الفجر وحرم الطعام على الصائم **قوله** ما إلى طلوع الشمس
يعني في قبيل طلوعها لما ذكر في الحديث وعندهما غيره إذا صار الظل مثلاً
وهو رواية عن أبي جريح واختاره الطحاوي وهو الظاهر كما في البرهان ويخالفه ما في
تصحيح الشيخ قاسم **قوله** وعندهما الحجة وبه يفتي قال الكمال ومن المشايخ من اختار
الفتوى على رواية أسد بن عمر وعن أبي جريح كقولهما ولا تساعده رواية ولا رواية
وذكر وجههم ووافقهم تلميذه العلامة الشيخ قاسم وقال فثبت أن قول الإمام
هو الأصح لكن صاحب البرهان مع متابعة للمحقق ابن العمام مشى على الرواية

الثانية الموافقة لقولهما وقال وعليه الفتوى لما رواه الدارقطني والمحافظة
أبو القاسم الدمشقي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الشفق الحجة قال البيهقي في المعرفة وهو مروي عن علي وابن عباس وعبادة
ابن الصامت وشداد بن أسد وأبي بصير ورواه عليه أطباء أهل اللسان فيكون
حقيقة فيها نفي المجاز ولا يكون حقيقة في البياض نفيًا للاشتراك قوله حتى نقل
أن الإمام رجع إليه قال في البرهان مثله ثم قال واثبات هذا الاسم للبياض قيتين في
اللفظة وأنه باطل ولأن الطوالع ثلاثة والقوارب ثلاثة ثم المقتر لدخول الوقت
الوسط منهم وهو الفجر الثاني فكذا في القوارب بالمعنى لدخول الوقت الوسط وهو الحجة
فذهبوا يدخل وقت العشاء وهذا لأن في اعتبار البياض معنى الحرج فانه لا يذهب
الأقرب من ذلك الليل وقال الخليل بن أحمد راعيت البياض بمكة فذهب إلا
بعد نصف الليل انتهى لكن حمل الزبيري ما روى عن الخليل على بياض الكواكب وذلك
يغيب آخر الليل وأما بياض الشفق وهو رقيق الحجة فلا يتأخر عنها إلا قليلاً قد رأيتها
طلوع الحجة عن البياض في الفجر انتهى **قوله** وأما آخره فلا يجمع السلف **أقول** لم يستدل
بحديث إمامة جبريل كما فعل غيره لما فيه من عدم المطابقة للمعنى ظاهر الكيفية يظهر
من مجموعات الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر فلهذا لم يستدل به المحقق
رحمه الله **قوله** وعندهما بعيدا لوتر أيضاً على وجه السنة **قوله** فلا يصح قبلها
يعني لا يقع مقتداً به عن السنة فتفي الصحة المراد به نفي صحتها سنة لا نفي أصل
الصحة **قوله** ولا يجبان لفقد وقتها **أقول** وبه افتى البقال ثم وافقه الحلواني
وهو مختار صاحب كنز دافعي الإمام البرهان الكبير وهو بوجهها كما في الفتح **قوله**
ولا يساعده القائل بالوجوب حديث الدجال الذي رواه مسلم لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم
عن ليلة الدجال في الأرض قال صلى الله عليه وسلم أربعون يوماً يوم كسنة ويوم كسنة
ويوم كسنة وسائر أيامها كأيامكم فقبله يارسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أي فينا
صلاة يوم قال لا قدره لأنه وإن أوجب أكثر من ثلثمائة عشاء مثلاً قبل طلوع الفجر
لا يكون كذلك في الإيجاب في هذه المسئلة لأنه لم يوجد زمن يمضي فيه مقدار وقت العشاء
والوتر ليقدره به **قوله** وسحب تأخير الفجر هذا في حق غير المرأة والآنصل لها

في البحر الفلوس في غيرها الانتظار الى فراغ الرجل عن البحر على كفاي البحر ولا خلاف
 لاحد في سنة التمس بغير مزدلفة كما في الفتح **قوله** الى ما يمكن فيه ترتيب اربعين
 آية ثم اعادة الحج **قوله** المراد ان يكون الاعادة بقراءة مسنونة مع الاتيان بالوضوء
 ايضا قبل خروج الوقت وان لم يكن ظاهرا العبارة موفيا به وقال اكمل قالوا وحده
 يعني الاسفار بالبحر ان يبدأ في وقت يبقى منه بعد ادائها الى آخر الوقت ما ظهر فساد
 صلوة اعادها بقراءة مسنونة مرتلة بين الحين والحين والستين آية قبل طلوع الشمس ولا
 يظن ان هذا يستلزم التمس الامن لم يضبط ذلك الوقت **قوله** وتأخير الظهر والصف
 اطلقة فمثل ما وصل وحده او جماعة كما في شرح الجمع وقال في البحر اطلقة فاذا انه لا فرق
 بين ان يصل جماعة او لا وبين كونه في بلاد حارة او لا وبين كونه في شدة الحر او لا
 ولهذا قال في الجمع ونفضل الابراد بالظهر مطلقا كما في السراج الوهاج من انه انما يجب
 الابراد بثلاثة شروط ففيه نظر بل هو مذهب الامام الشافعي على ما قيل والجمعة كالظهر
 اصلا وتجبها في الزمان انتهى **قوله** لم يذكر المص رحمه الله تأخير وقت العصر
 وقال في الكافي يستحب تأخير العصر في كل زمان ما لم تتغير الشمس اليه السلام كان
 يا مريتا خير العصر والعبادة لتغير القرص عند اوج رايوسه ورحمهما الله لا تغير الضو
 كما قال النعماني لم تنهيد لان لا يحصل بعد الزوال فتمت صا والقرص بحيث لا تثار
 فيه الاعين فقد تغيرت والافلا **قوله** وتأخير العشاء اطلقة ظاهر ما في الهداية
 التقييد بعدم فوت الجماعة ويؤخذ من كلام المص في مسألة يوم النجم **قوله** وبدون قطع
 وقد طويت بان في المسئلة روايتين يستحب تأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل
 في رواية وفي رواية اليه روجه كل في البرهان وهذا احسن ما يوفق به لفظ المتأخرين
 وقد وفق بينهما شارح الجمع بان يكون التأخير الى الثلث مستحباً في الشتاء والى ما قبل
 في الصيف لغلبة النوم واما التأخير في نصف الليل فمباح والآخره فمكروه انتهى على
 الكراهة في الهداية بتفصيل الجماعة انتهى ويكره النوم قبل العشاء لمن يخش فوات الجماعة
 والحديث بعدها لغير حاجة والا فلا كراهة القرآن والذكر وحكايات الصالحين
 ومذاكرة الطبقة والحديث مع الضيف والعرس **قوله** وتأخير الترتيل في الفجر ظاهر
 ما في البرهان والجمع ان التأخير مستحب للمتخير آخر الليل وهو من ياله صلاة الليل

للآتيان بما ينتقل به معه ولذا اقال في البحر واذا او تر قبل النوم واذا استقظ
 وصلى ما كتب له لا كراهة فيه ولا بعيد الوتر ولزمه ترك الافضل المفاد
 من حديث الصحيحين اجعلوا الخصلتكم وترأفوه وتجييل ظهر الشتاء
 قال في البحر ولم ار من تكلم على صلوة الظهر في الربيع والخريف والذي يظهر
 ان الربيع ملحق بالشتاء والخريف بالضيف **قوله** وتجييل المغرب قوالا ولم يفد
 حكم تأخيرها وهو مكروه في رواية وهو الاصح الامن عذركا لسفر ونحوه
 ثم ويكون قليلا وفي رواية اخرى لا يكره ما لم يغلب الشفق وفي الكراهة بتطويل
 القراءة خلاف وفي القينة تأخير العشاء الى ما زاد على نصف الليل والعصر الى وقت
 اصفرار الشمس والمغرب الى اشتباك النجوم يكره كراهة تحريم انتهى كذا في البحر
قوله كنهه صرحوا بانه لو اشتغل جميع وقت العصر بالقراءة لا يكون مكروها
 فينظر مع ما ذكره من الخلاف في المغرب **قوله** فاذا اداه كما وجبت لا يكره
 فعلها فيه وانما يكره تأخيرها اليه كذا قال الزيلعي وقد ندر على كراهة الفعل
 ايضا في البحر فقال وقد قدمنا ان المكروه انما هو تأخيرها لا اداءه وقبل الاداء
 مكروه ايضا كما في الكافي وعلى هذا مشي في شرح الطحاوي والخفة والبدايح
 والناور وغيرهما على انه المذهب من غير حكاية خلاف وهو الاوجه للحديث انتهى
 ويندكره **قوله** واما اذا انبلاها فيها الخ كذا قال الزيلعي وقال في البرهان ولا يفتح
 في الاوقات الثلاثة شيء من الفرائض والواجبات عندنا سوى قصر يومه
 وسبعة تلاوة وصلوة جنازة وجبتا فيها فانها تجوز مع الكراهة لا بدونها
 كما ظنه البعض **قوله** كذا جاز تطوع بداء به الخ **قوله** المراد بالجواز الصحة
 لا الحل لانه يكون اثما **قوله** والافضل في الاولين الخ **قوله** وعلى هذا الافضل
 في قضاء تطوع بداء به فيها فانفسه القضا في كامل وان صح في مثل ما بداء به فيه
 ذكره الزيلعي قال في البحر وقول الشارح يعني الزيلعي فيها والافضل ان يسلي
 في غيره ذنوبه كما قدمناه انتهى وقال اكمل يخرج به يعني القضا فيه عن العهدة
 وان كان انما ينتهي رواية مكتوب على نسخة من الزيلعي هذا كلام المبدع
 وغيره وفي ظاهر الرواية وجوب القطع انتهى وقال قاضي خان واذا افتتح التطوع

في الأوقات المكرهه فانه يقطع ثم يقضى في ظاهر الرواية انتهى فنحن
على الوجوب للامس **قوله** سوى سنة الفجر المراد به فيما قبل صلوة الفجر اذ لا
تقضى سنة الفجر الا بتعاقب **قوله** فلا يكره الفايته **قوله** ولو ترا **قوله** الا في
وقت الاحمر اذ ان القضاء فيه مكروه **اقول** ظاهره الصحة مع الكراهة
ويخالفة ما قاله الزيلعي عند قوله صاحب الكثر ومنع عن التنفل بعد صلوة الفجر
والعصر اعم قضاء فايته الخ المراد بما بعد العصر قبل تغيي الشمس واما بعده
فلا يجوز فيه القضاء ايضا انتهى **قلت** ولا يقال انه لا مخالفة لحمل نفي الجواز
على الحمل لان المراد به عدم الصحة كما تقرر في مسألة الكافر اذا سلم والصبي اذا بلغ
في الوقت المكره فلم يورد حتى خرج الوقت فانه لا يصح قضا ما فات في وقت مكرود
مثله لان ما ثبت كمال عدم نقص في الوقت نفسه فلا يخرج عن عهده الا كمال
كما في فتح القدير من مؤلف بالصلوة بين اول وقتها فلم يورد معا حتى خرج الوقت
حكمه كذا بالاولى وما وقع في الهداية من قوله ويكره ان يتنفل بعد الفجر حتى
تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين القراء
ليس على ظاهره لما قال في شرح الجمع ولا بأس بالقضاء فيها الى طلوع الشمس في الفجر
وتغربها في العصر وهذه العبارة اولى من عبارة القدوس حتى تغرب لان الغروب
فيها ما اول بالتغير انتهى **قوله** وقال صاحب النهاية الخ **اقول** يمكن التوفيق
بان يحل كلام صاحب النهاية على الفوايت الواجب ترتيبها مع الجمعة وصدر الشريعة
على فوايت غير واجبة الترتيب فلا معارضة والا فلا تنبع صدر الشريعة للحاكم بالكره
مطلقا لما انه لا تنبع جمعة مع ما عليه من الفوايت اللازمة اداؤها مرتبا **تمت**
يكره النطوع عند الاقامة الاسنة الفجران لم يخف فوت الجماعة وقبل العيد مطلقا
وفي المسجد لا البيت وبين الجميع وعند ضيق وقت المكتوبة ومداغنة الاخشين و
طعام سنانة نفسه وما يشغل البال ويحل بالخشوع كما في البحر ويكره الكلام بعد
انشاء الفجر الى ان يصلي الاخير وبعد الصلوة لا بأس به ولا بالمشي في حاجته قبل
يكره الى الشمس قبل الارتقاء كما في الفتح **باب الاذان** **قوله** وشرعا اعلام
وقت الصلوة **اقول** لعل السامع يورد عن قول غيره اعلام بدخول وقت الصلوة

وان ص

وان ص ان يكون كذلك على هذا مضاف لا شعاري بالانجيل في اول الوقت بل انه
يورد به كصلوة في الصيف كما في البحر **قوله** سن سنة مؤكدة هو الصحيح كما في الكافي
ونحو قول عامة الفقهاء وكذا الاقامة وقال بعض مشايخنا واجب وقال محمد بن قاتل
اهل بلدة اجتمعوا على تركه وابو يوسف يحسبون ويضربون ولا يقال تكون قوله
بخلاف الرواية هذا على الصحيح من ان اذان العشاء لا يقع للموتى كما في التبيين لكن
قال الكمال اذان العشاء اعلام بدخول وقتة لان وقتة وقتها **قوله** وصلوة العيد
قال الكمال ولو لا ما روي في العيد لاذناله على رواية الوجوب يعني وجوب العيد
اما السنة فلا وما رواه هو ما في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله
صلواته عليه ولم العيد غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة **قوله** يتربع التكبير
لم يبين كيفية الايمان به وما سنذكره من انه يأتي بين كل كلمتين بسكتة يقتضي
ان يكون ترا وسنذكر ايضا ما يفيد التحيير ان شاء الله تعالى لكن قال في شرح النقاية
لا الى المحرم وكيفية اى الترس ان يقول الله اكبر الله اكبر وينقف ثم يقول
مرة اخرى وهكذا بين كل كلمتين وعن ابى بكر الانباري ان عوام الناس يضمون
الرا من الله اكبر وكان المرد ويقول ان الاذان سمع موقفا في مقاطعة فالاصل
فيه الله اكبر بسكون الراء فحولت فتحه التمرة السها كذا في المصنف انتهى واحق
بالتكبير اربع ابداء كما قيل ان ابا يوسف بتدنيه كما لك الحاق له بالتكبير الاخير
قوله بلاحن وهو التفتي اى بحيث يودى الى تنبيه كالماتة ولوم يلحقه تنبيه لا بأس
فيه وان لحقه كان مكروها قيل انما يكره ذلك في الاذان كما في الحيلتين فلا
بأس به كما في شرح الجمع وقال في الفتح لا يلحق الاذان لانه لا يحل وتحسين الصورة
مطلوب ولا تلازم بينهما وقيد الحاراني بما هو ذكر فلا بأس بادخال المداغنة في الحيلتين
قوله ولا ترجع **اقول** فلورجع في حال في البحر الظاهر من عباراتهم ان الترجيع
عندنا مباح ليس بسنة ولا مكروه لكن ذكر الشارح اى الزيلعي وغيره انه لا عمل الترجيع
بقراءة القرآن ولا التطويب فيه والظاهر ان الترجيع هذا ليس هو الترجيع في
الاذان بل هو التفتي انتهى **قلت** وهو ظاهر من كلام الزيلعي لقوله عقب ما
تقدم من كلامه ولا يحل الاستماع اليه لان فيه تشبها بفعل الفسقة في حال فسقه

وهو انتهى انتهى **قوله** يضع المؤذن أصبعه الخ **اقول** ضمني وضع معنى الاذنان
فقدان يفي واما قول وجاز وضع يديه فمعمول محذوف تقديره على اذنيه ولا
يبدى بغير لانه على حقيقة ولا تضمن فيه لما قال الزيلعي وان وضع يديه على
اذنيه حسن لان ابا محمد ورثه ضم اصابعه الاربع ووضعها على اذنيه وعن ابي
انته ان جعل احدى يديه على اذنه فحس انتهى **قوله** وان ترك فلا بأس **اقول**
لا يخالف هذا ما قال في الهداية وان لم يفعل فحس لان المراد به ان الاذان حسن
كما في الفتح يعني لان عدم وضع الاصبعين حسن ولهذا قال في الكافي وان لم يفعل
فحس لانه ليس بسنة اصلية اذ لم يكن في اذان النازل من السماء فان قيل ترك
السنة كيف يكون حسنا قلنا لان الاذان معه احسن فاذا تركه بقي الاذان
حسنا انتهى **قوله** ويرسل بفراوان يفصل بين كل كلمتين بسكنة لقول النبي
صلى الله عليه وسلم لبلال رضي الله عنه اذ اذنت فترسل واذا اقمت فاحذر
والامر المذنب لانه ليس في حديث الملك النازل حتى لو ترسل فيهما او حذر فيهما
او ترسل في الاقامة وحده وفي الاذان جاز لمحصل المقصود وهو الاعلام وترك
ما هو زينة لا يفر كذا في الكافي ويسكن كلما تقيا بالوقف لكن في الاذان حقيقة
وفي الاقامة ينوي الوقف كما في التبيين وقال في البحر وفي المستغنى التكبير جزم وفي
المعجم ان انه بالخيار في التكبير ان شاء ذكره بالرفع وان شاء بالجزم وان كرر التكبير
مرارا فالاسم الكريم مرفوع في كل مرة وذكر كبير فيما عدا المرة الاخيرة بالرفع
وفي الاخير هو بالخيار ان شاء ذكره بالرفع وان شاء بالجزم انتهى **قوله**
ويلتفت في الخيفتين **قوله** اطلقه فشمع ما لو كان يؤذن لنفسه على الصحيح لانه
صار سنة الاذان فلا يترك كما في التبيين حتى قالوا في الذي يؤذن المولود
ينبغي ان يحول كذا في البحر **قوله** يميناً وسياراً قال في البحر قديماً لانه لا يحول راء
لما فيه من التبيين والقيلة ولا امامه لمحصل الاعلام في الجلسة بغيرها من كلمات
الاذان انتهى ولا يخفى ان هذا الايتاني في المنارات المعهودة الآن
فيستدبر بحيلة ولذا قال المصنف ان امكن الاستماع بالثبات والاستدراك
في موضعه **فروع** من القية يؤذن المؤذن فتعزى الكلاب فلهذا ان ظن

انها تمتنع بغيره والا فلا **قوله** كما خفف بتطويل القراءة اي في الركعة الاولى والا
فالتطويل في ذاته يشترك فيه الظاهر **قوله** ويستقبل فيها القبلة اي بها الحديث
النازل من السماء ولو ترك الاستقبال جاز لمحصل المقصود وذكره في الفتحة السنة
ذكره في الكافي والهداية وقال صاحب البحر الظاهر انها كراهة تنزيه وذكر وجه
ويستثنى من سنة الاستقبال ما اذا اذن راكباً فانه لا يسر الاستقبال بخلاف ما
اذا كان ماشياً ذكره في الظهيرية عن محمد بن ابي **قوله** ولا يسلم في اثنا زمني
اطلقه فشمع كل كلام فلا يجد لوعطس وهو لا يشمت عاطساً ولا يسلم ولا يزاد السلام
لا بعده ولا قبله في نفسه على الصحيح وان تكلم في اثنا زمني شتاناً كما في الفتح وفي الا
ان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال كذا في البحر وقال قاض خان حسن فمما
لوجود احدها في الاذان او في الاقامة توجب الاستقبال اذا غشي على المؤذن او المقيم
او مات او ذهب ليتوضأ او مضى ولم يكن هناك من يلقنه او خسر من انتهى وقال
في البحر المراد به الثبوت لاحقيقة الواجب **قوله** ويثوب **اقول** ويكره المثنوب
هو المؤذن لانه لا ينبغي لاحد ان يقول لمن فوته في العلم والحياه خان وقت الصلوة
سراً المؤذن لانه يستقبل لنفسه **قوله** ويجلس بينهما قال في البرهان ويستحب
الفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلها به ولم يقدر الفصل بشئ في ظاهر الرواية
ويخبر ان يقعد بقدر ما يحضر القوم الملازمون للصلوة مع مراعات الوقت المستحب
والفصل في صلوة المغرب يسكتة عند ارج بقدر ما يقرب ثلاث ايات قصار في رواية
او يخطو ثلاث خطوات في اخرها وقال لا يستحب الفصل بجلسته حقيقة قد راجع
في الخطبة **قوله** الا في المغرب لاجل علة مستثناة التثويب في المغرب حضور الجماعة
قد علم في الهداية وغيره في جميع الاوقات والظاهر عدم المخالفة لما ذكره المصنف
فيكتفي بادنى الفصل احترازاً عنه ظاهراً ان الزيادة على اذناه مكروه
وفي الهداية ما يشير الى ان تأخير المغرب قد راد اركعتين مكروه وقال الكمال
بعد نقله وقد قدمنا عن القينة استثناء التأخير القليل فيجوز على ما هو اقل
من قدرها اذا توسط فيها ليتفق سلام الاصحاب انتهى **قوله** وباقى بها
لغاية **اقول** الا للظهر يوم الجمعة في المصنف فان اذانه باذان واقامة مكروه

يروي ذلك عن علي رضي الله عنه ذكره الزيلعي وقال الكمال بعد والامانو
ديته النساء او تقضي بها عنهن لان عايشته رضي الله عنها امتنعن بغير
اذان ولا اقامة حين كانت جماعة من مشروعة وهذا يقتضي ان المفردة
ايضا كذلك لان تركها لما كان هو السنة حال مشروعية الجماعة كان حال
الافراد اولى والله سبحانه اعلم انتهى وينبغي كرم المص بعضه **قوله** وخبر فيه
لباق يعني ان اتحاد مجلس القضاء والاباق يعني كما في البحر **قوله** وباقى بها المصل
في المسجد جماعة يعني به مسجد على الطريق مطلقا او في محلة ولم يقل فيه قبل لما في البحر
وان اذن في مسجد جماعة وصلوا يكره لغيرهم ان يؤذونوا ويعدلوا ويكن
يصلون وحدانا وان كان المسجد على الطريق فلا بأس ان يؤذونوا فيه ويقهروا
قوله بخلاف الثالث الخ يعني به عدم الكراهة في تركها اذا وجد اي اقامة
والاذان في مسجد محلة لان مودتها نائب عن أهلها فيها **قوله** يقول ما قال
المؤذن قال في النهاية يجب عليهم الاجابة وناقش دليله الكمال بانه غير صحيح
في اجابته باللسان انتهى والمراد ان يجب الاول ان تكرر وان كان من غير مسجد
وهذا اذا سمع المستون منه وهو ما لا يحسن فيه ولا تلحين ولا بد ان يكون عربيا
لانه لا يجوز الاذان بالفارسية لانه سنة متبعة فلا يغير وان علم انه اذان فلا
كما في البرهان **قوله** ويقول عند قول قد قامت الصلوة الخ **اقول** والاجابة
لا اقامة مستحبة **قوله** لا تترك القراءة **اقول** ليس على اطلاقه لما قال الكمال في العيون
مقارن سمع النداء لا افضل ان يمسك ويسمع وعن الرستغني عيسى في قرأته ان كان
في المسجد وان كان في بيته فذلك ان لم يكن اذان مسجده انتهى لكن قد منا
ان الاجابة لا تختص بمؤذن مسجده **تمت** لم يذكر المص رحمه الله الاعاقيب
التسمع وقال في البرهان ثم دعا بعد الفراغ بالوسيلة لنبى صلى الله عليه وسلم لقول
صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة
والصلوة القائمة انت محمد الوسيلة والفضيلة وابنته مقام شجرة الدر
حلته لم شفاعتي يوم القيمة انتهى وتامه في الفقه **باب بشر وط الصلوة**
في جميع شرط على وزن فعل واصلم مصدر واما الشرائط فواحداه شرطه فمن غير

بالشرائط

بالشرائط فمخالفة للغة والبقا عدة التحريفية فان فغايل لم يحفظ جميعا لفعل
بفتح الفاء وسكون العين واما فرائض فتجمع تكون مفردة فريضة كصحايف جمع صحيفة
قوله لان من قاله جعله صفة كما شققة اراد به كصاحب الصلاة وتحققه كما
قاله الكمال هذا البيان الواقع وقيل لاخراج الشرط العقلي كالحياة لا لم والجعل
كدخل الدار للطلاق وقيل لاخراج ما لا يتقدمها كالقصد شرط الخروج وترتيب ما لا
يشترط مكررا بشرط البقاء على الصحة وعلى الثاني ان الشرط عقليا او غيره متقدم
فلا يخرج قيد التقدم العقلي والجعل للقطع بتقدم الحياة ودخول الدار على الام مثلا
ودخول الطلاق ولا يقال بان الجعل سبب لوقوع المعلق لانا نمنع بالاسباب طالق
لكن تأخر عمله الى وجود الشرط الجعلي فتعين الاول ولان قوله التي تتقدمها تقييد
في شرط الصلوة لا مطلق الشرط وليس للصلوة شرط جعلي وينبغي الاحتراز عن شرطها
العقلي من الحياة ونحوه اذا الكتاب موضوع لبيان العمليات فلا يحظر غيرها **قوله**
اذ ليس من الشروط ما لا يكون مقدما **قوله** تحقيقه كما قال الكمال وشرط الخروج وان بقا
على الصحة ليا شرطين للصلوة بل الامر آخر وهو الخروج والبقا وانما يسوغ ان يقال
شرط الصلوة في عامن البحر اطلاقا لاسم الكل على الجز وعلى الوصف المجاوز انتهى وعلم
بهذا ان ما قاله ابن كمال باثالا بد من هذا القيد اي قيد التقدم احتراز عن الشرط
التي لا يتقدمها بل يتقارنها او تنافرها وهي التي تذكر في باب صفة الصلوة كالنحو
والترتيب والخروج بصنعه والمراد شرط الصحة لا شرط الوجود وبذلك تنوع الى
النوعين المذكورين انتهى لا يخفى عن تأمل **قوله** منها ظهر ثوب الخ المراد به عما لا يقع
عنده من البحر لما قدمه في كتاب الطهارة **قوله** لا يرد الاعتراض على الاطلاق هنا ويجوز
ليس لثوب النجس لغير الصلوة ولا يلزمه الاجتناب كما في المبسوط وذكر في البقية
تلخيص القينة خلافا فيه ذكره في البحر **قوله** ومكانه **اقول** اطلقة فتشمل اشتراط
طهاره موضع كلا القدمين على الاصح حتى لو كان تحت احدها ما لا يثب عنه
منع الجواز وان جازت الصلوة مع رفعه ولا يجعل كانهما لم توضع خلافا لابي يوسف
وطهارة موضع اليدين والركبتين على اختيار ابي الليث وتصح في العيون
وعدة الفتاوى والحكم بجواز الصلوة بدون وضوء ينكره ابي الليث

وكذا يشترط طهارة موضع الجبهة على الأصح ورؤى أبو يوسف عن أبي حنيفة
أنه لا يشترط بناء على رواية الاكتفاء بالسجود بالانف وهو أقل من قدر الزم
كما في البرهان قوله عادم ثوب لم يرد بالعدم عدم الوجدان ولو بالاحتياط
فيلزمه الستور بأصح له على الأصح وبالثوب ما يستر عورته ولو حرسا
أو حشيشا أو نباتا أو طينا يلطخ به عورته ويبقى عليه حتى يصلي في أي موضع
قال الكمال وعن الحسن المروري لو وجد طينا يلطخ به عورته ويبقى حتى
يصلي يفعل انتفى فظاهره عدم لزوم بخلاف ما يفيد كلام صاحب البحر انتفى
ولو وجد ما يستر بعض العورة وجب استعماله ويستتر القبل والديفران لم يجد
ما يستر به إلا أحدها قيل يستتر الديفران في الخش في حالة الركوع والسجود
وقيل القبل لأنه يستقبل القبلة ولا يستر غيره والديفران بالابتين
قوله مع صلاة قائما بركوع وسجود **قوله** هو ليس بغير احتراز عن صحة
صلوته بالإيماء قائما لما قاله الكمال ولو أوما القاييم أو ركع وسجد القائم جاز
انتفى لكن قال الزيلعي وفي ملتقى البحار إن شاء صلى عريانا بالركوع والسجود
أو موميا بينهما أما قائما أو قائما ففعل نص على جواز الإيماء قائما وما ذكره في
الصلوات وغيره يمنع ذلك قائم قال في الذي لا يجد ثوبا فان صلى قائما أجزاء
لأن في القعود ستر العورة الفليضة وفي القيام إذا هذه الأركان فمما لا ينبغي
شأنه كان الإيماء جازيا حاله القيام لما استقام هذا الكلام انتفى **قوله** وذبت
قاعا موميا أطلقه فشملى ما إذا كان نهرا أو ليلا في بيت أو صحرا وهو الصحيح
قوله وكيفية القعود ليس على وجه اللزوم لجوازه كيف كان **قوله** ما دار عليه
أي يضع يديه بين فخذه **قوله** أو أقل من ربعه ظاهر ندب صلته فيه
قوله وهو الأفضل ويليه في الفضل الصلوة قاعا عاريا بالإيماء ودونها
في الفضل الصلوة قائما عاريا بالركوع والسجود كما في التبيين واستحب بالصلوة
في ثوب كله **قوله** أبي حنيفة وأبو يوسف وأوجب محمد وركع الصلوة فيه **قوله**
محمد أصح نقله في البرهان عن الأسرار انتفى لكن قال الكمال وفيه نظر
وذكر وجهه **قوله** لأن فرض السترة عام لا يختص بالصلوة يعني إذا لم يكن

الانكشاف لفرض صحيح كما في البحر قوله ولو صلى واحدا من جنس الخ يعني ولو أراد
الصلوة **قوله** وجدت عريانة المراد بها الحرة البالغة لما قال في المحييا مراهقة
صلت بغير دفن أو عريانة تؤمر بالاعادة وإن صلت بغير قناع فصلوتها
تامة احتسنا لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقص حائض بغير قناع ولا يتناول
غير الحائض وإن ستر عورة الرأس لما سقط بعدد الرق فبعدد الصبا أو في
يسقط بعدد الصبا الخطاب بالقرائض بخلاف غيره من الشرائط لا يسقط بعدد
الصبا كما في البحر انتفى وهذا واضح خصوصا على القول بأن الصبي مكلف بكتاب
الوضع كرتبة الإحكام بشرائطها **قوله** ولا يجب السترة في أقل من ربع الرأس
قال الكمال ولو وجد ما يستر بعض العورة يجب استعماله ويستتر القبل والديفران انتفى
فعلى عيها ستر بعض الرأس **قوله** عادم من زيل النجس **قوله** وإن وجد
ما يقلل يجب استعماله بخلاف ما يكفي بعض أعضاء الوضوء حيث يباح التيمم معه كما في الفتح
قوله ستر العورة قال أهل اللغة سميت عورة لقبح ظهورها وفرض الإحصار
عنها مأخوذة من العور وهو النقص والعيب والقبح ومنه عور العين و
الكلمة العور القبيحة وهذا السوء لا يبرئ ما تحت الساتر حتى لو كان يفضي
لا يجوز وإطلاق السترة فشملى ما لا يحل لبس فتع الصلوة بدوئاهم مع وجدان غيره
ولزوم السترة ولو منفردا ببيت مظلم وإن كان الساتر لا يجزئ عن الله فتاركه
يراه سبحانه عادم الأدب واللازم ستر جوابها العورة وإعلامها عن غيره لا
نفسه حتى لو رآها من زيفه أو أمكن أن يراها فإن الصلوة صحيحة عند العامة
وهو الصحيح وأما من رويتها من أسفل ليس بشئ والمستحب الصلوة في ثياب وأزار
وعمامة وتكون في السر أو في منفردة كما في البحر **قوله** مع ظهرها وبطنها **قوله**
والجنب تبع للبطن والبطن ما لا من المقدم والظهر ما يتقابل من المؤخر **قوله**
وكفها عتبر بالكف دون اليد كما وقع في المحيط للدلالة على أنه يختص بالبطن وإن
ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر الرواية وفي مختلفات قاض خا ظاهرا لكفها وبطنه
ليسا بغرة إلى الرسخ ورجح في شرح المنية بما أخرجه أبو داود الخ لكن قال
صاحب البحر والمذهب خلافه وأما الذراع فمن أبي يوسف ليس بعورة واختاره

في الاختيار وهو السواد صحيح في المبسوط انه عورة وحج بعضهم انه عورة في
الصلوة لا خارجها والمذهب ما في المتن لانه ظاهر الرواية كما صح به في شرح
المنية انتهى **قوله** وقد مرها في اصح الروايتين كما في البرهان **قوله**
ويروى ان القدم عورة **اقول** صحيح الاقطع وقاضي خان واختاره الاسيماي
والمرغيناني وحج صاحب الاختيار انه ليس بعورة في الصلوة بخلاف خارجها
ورج في شرح المنية كونه عورة مطلقا كما في البحر لكن قد علمت ان القدمين
ليسا من العورة في اصح الروايتين **قوله** وكل من ذكره وانسيه بلا ضم هو الصحيح
وكذا كل واحد من الاليتين عورة والديوثان على الصحيح كما في شرح المنظرة
لابن الشحنة **قوله** اي النازل وغيره هو المختار لكن قال قاضي خان انكته
ربع شعر المرأة فسدت صلاحها والمعتبر في افساد الصلوة انكشاف ما فوق
الاذنين لاما تحتها فهو الصحيح وفي حرمة التكلم سوى ما بين يدي هو الصحيح انتهى
ولم يترقب للركبة وقال الكمال والاصح انها تتبع للفخذ لانها ملتقى العظمين
لا عضو مستقل وكعب المرأة ينبغي ان يكون كذلك كما في الفتاوى وانتهى **قوله**
انكشفت العورة المراد به المانع منها وان وقع الانكشاف على مواضع متفرقة
من العورة تجتمع فان بلغ ربع اذني عضو منها منع جوار الصلوة كما ذكره محمد
في الزيادات وقال الزيلعي ينبغي ان يعتبر بالاجزاء لان الاعتبار بالاذن
يؤدي الى ان القليل يمنع وان لم يبلغ ربع المنكشف بيانه انه لو انكشف
نصف ثمن الفخذ مثلا ونصف ثمن الاذن يبلغ ربع الاذن واكثر ولم يبلغ
ربع جميع العورة المنكشفة ومثله نصف عشر كل وبطلان الصلوة بذلك القدر
بخلاف القاعدة انتهى واقره عليه المحقق ابن الهمام ورده تليذه العلامة
ابن الشحنة في شرح منظومته ابن وهب فقال بعد نقل كلام الزيادات
الذي قدمناه وبه يستقيم ما قاله مولانا يدع رحمه الله وهذا نص اي
من محمد بن الحسن ضابط المذهب على امرين الناس عنهما غافلون احدهما
انه لا يعتبر بالاجزاء كالاسداس والانساع بل المقدار والثاني ان المنكشف
لو كان قد رجع اصفرها من الاعضاء المنكشفة يمنع الجواز حتى لو انكشف

من الاذن تسعها ومن الساق تسعها يمنع لان المنكشف قد رجع الاذن
فاذا علمت بهذا ظهر لك ان الاعتبار للجمع انما هو بالمقدار وفيه ثفي لما ذكره شارح
الكبرى من انه ينبغي ان يعتبر بالاجزاء وهو كلام مدخول فيه بيانه ان كلام
الزيلعي ظاهره انه فهم القاعدة ان المفسد انما هو رجع المنكشف وهذا خلف
لان المفسد انما يكون ذلك اذا كان الانكشاف في عضو واحد ونه يعتبر بالاجزاء
بان انكشف من فخذ مثلا مواضع متعددة واما في صورتنا فالانكشاف حصل في
اعضاء متعددة كل واحد منها عورة والاحتياط في اعتبار اذناها لانه به يوجد
المانع فينظر الى مقدار المنكشف من جميعها فان بلغ قدر ربع اصفرها حكما بالفساد
اخذا بالاحتياط والا لزم صحة الصلوة مع انكشاف قدر ربع عضو هو عورة من
المنكشف وانه خلاف القاعدة التي نقلها عن محمد وهذا لازم على الاعتبار
بالاجزاء الذي ذكره لان نصف ثمن الفخذ ونصف ثمن البطن ونصف ثمن الاذن
من حيث الاعتبار بالاجزاء لا يبلغ ربعا ومن حيث الاعتبار بالمقدار يبلغ قدر
ربع عضو كامل منها وهو الاذن فيلزم صحة الصلوة مع انكشاف قدر ربع
عضو تام هو عورة من جملة المنكشف ولا قائل به وفيه ترك الاحتياط والعجب
من شيخنا المحقق كيف تبع عليه واقره مع انه خلاف منصوص محمد وقوله ان
جميع الاعضاء في الانكشاف كعضو واحد المراد به في اعتبار الجمع ربع مجموعها
فتأمل معناه في النظر ولله العادي للصواب انتهى **قوله** يستقبل عين الكعبة
لكملى جماعا **اقول** اطلقة تشمل المشاهد للكعبة وغيره ولذا فرغ عليه حتى
لو صلى في بيته لم يشر لاجماع على الاطلاق بل في حق المشاهد للكعبة اما من بيته
وبينها حائل فلا اجماع على اشتراط عينها في حقه بل الاصح انه كالتأخير للزوم الجمع
في الزام حقيقة المسامدة في كل بقعة يصل فيها كما في الفتح والبرهان ولو كان الحائل
اصليا كالحبل كان له ان يجتهد والا لولى ان يصعد ليصل الى اليقين قال الكمال
وعند ما في الجواز الحرج مع امكان صعوده اشكال لان الحيز الى الدليل الظني
وترك القاطع مع امكانه لا يجوز انتهى **قوله** فعنده يشترط يعني عند القائل
بوجوب استقبال عين الكعبة يشترط نية الاستقبال والقائل عبد الكبرية الحرجاني

لكن قال قاضي خان اما اشتراطية الاستقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم
ان كان يصلي الى المحراب لا يشترط وان كان يصلي في الصحراء يشترط فاذا نزل القبلة
او الكعبة او الجهة جاز انتفى قوله مع علمه بحقتها يعني وبينها قول المصنف
اقول لو قال كان كان اولى لانه لا حصر فيما ذكره لجواز الصلوة على الدابة الى
اي جهة توجهت دابته في الفرض على ما قاله في الفتح لو كان على الدابة يخاف ان يزل
للطين والورد غم يستقبل قال في الظهيرية وعندى هذا اذا كانت واقعة فان
كانت سائرة يصلي حيث شاء ولما قيل ان يفصل بين كونه لو وقفها للصلوة
خاف الانقطاع عن الرفقة او لا يخاف فلا يجوز في الثاني ان يوقفها ويستقبل
كما عن ابي يوسف في التيمم ان كان بحيث لو مضى الى الماء تذهب القافلة وينقطع
جاز ولا ذهب الى الماء واستحسنوها انتفى وكانت الدابة جموها لا يمكن الركوب
لنزل الاعمى او يخاف ولا يجد الميعين كما في البحر **قوله** او نظام النعمان بالطاء المهلهلة
فانزع ما قيل على ظنه بالمعجمة هذا العلم من تحريف الناسخ والافصح بالفساد المعجمة
لان الظاهر المشالة انتفى لما قال في الصحاح وكل ثمن كثير حتى غلب وغلب فقد طم يطمر
وقال ايضا وتضام القوم اذا انغم بعضهم الى بعض انتفى فيصح بالفساد المعجمة ايضا
قوله عدم المخير بها يعني اذا كان حاضرا عنده ولو لم يكن حاضرا لا يجب عليه
ان يطليه وهذا اذا كان المخير من اهل ذلك الموضع لانه لو كان مسافرا مثله
لا يلتفت الى قوله واذا لم يسال ولم يخبر وصلى فان اصاب صحته والا فلا وكلام
فلم يخبره وتخبر وصلى ثم اخبره بان لم يصب لا اعادة عليه كما في شرح الجمع
وقال الكمال وكذا لا يجوز ان يخبر مع المخير وفي قوله اي صاحب الهداية
ليس بغيره اشارة الى انه ليس عليه طلب من يسال عند الاشتباه والوجه انه
اذا علم ان المسجد قوما من اهلهم متقين غير انهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله
وهم حول في القرية وجب عليهم ليسالهم قبل التعميم انتفى لكن قال في البحر وفي
فتاوى قاضي خان رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتعميم فتبين خطاه
جاز ان لا يسال ان يقرع ابواب الناس للسؤال عن القبلة فيجيب ما قاله
ولا يعرف القبلة بمسجدان والحيطان وعسى يكون ثم مؤذنه فجاءه التعميم انتفى

قلت

قلت فيجعل ما قاله الكمال على من دخل فيها والدفع التعارض **قوله** ولم يعد ان
اخطأ هذا بخلاف ما لو توضأ بماء او صلى في ثوب على ظن الطهارة ثم نجس بعباد
ولو صلى ثم تبين انه نجس حيث يعيد الصلوة ولو صلى وعنده انه نجس ثم تبين طهارة
او انه محدث او ان الوقت لم يدخل فظهر بخلافه لا يجوز له كما في البحر لكن رابطة بخط
شيخ شيخ العلامة الشيخ على المقدسي رحمه الله مغربا الى البرازية صلى في ثوب
على انه نجس ثم بان بخلافه جاز وان صلى على انها غير القبلة ثم بان خلافه لا يصح لان
الواجب اداء الصلوة بثوب طاهر وقد وجد والواجب التوجه الى ما هو قبله عنده
تأمل انتفى **قوله** وفسدت ان شرب فيها بلا تحريم تسامح فذكره قوله وان علم
فيها اصابته واصل بما قبله وفيه خلاف ابي يوسف فانه يبيح عنده **قوله** ولو علم
اصابته بعد ما صلى انتفى فانه لا بد من العلم بفساد صلوة بقوله قبله
وفسدت ان شرب بلا تحريم ثم بالصلوة وهنا والصلوة الواحدة تنصف بنقيضين
فكون ينبغي ان يقول كما في البدائع لو شك ولم يتيمم وصلى الى جهة من الجهات فالاصل
هو الفساد فان ظهر خطأه بيقين او بالتحريم يقرر الفساد وان ظهر صوابه
ان كان بعد الفراغ اجزأته لانه اذا شك بوجوب صلوة على ذلك احتمل واحتمل
فان ظهر الخطا يتقنانه وان ظهر انه صحيح ففي الابتداء حكم بالجواز بالشك بل
بالفساد بناء على الاصل فاذا تبين الصواب بطل الحكم بالتصحيح الحائل وقد مر
من الاصل انتفى او كما قال الكمال فلو صلى من اشتبهت عليه القبلة بلا تحريم
فعليه الاعادة الا اذا علم بعد الفراغ انه اصاب انتفى واصلاح العبارة
بملقاط لفظه ان من قوله وان علم فيقال وفسدت ان شرب فيها بلا تحريم وعلم
فيها اصابته الخ قوله ان لم يعلم المقتدى مخالفة امامه اقول فيه اشارة
الى انه لا يضر المقتدى جهلة بجهة امامه وبه صرح في البرهان والكنز
واطلق المصنف هذه المسئلة عن قيد كونها في المفازة كغيره لكن قال في البحر
هذه المسئلة من مسائل الجامع الصغير وهي في كتاب الاصل فانه قال لو ان جماعة
صلوا في المفازة عند اشتباه القبلة الخ ثم قال صاحب البحر فشرط ان يكون في المفازة
وهو يدل على التحريم لا يجوز في القرية والمصر من غير سؤال وقد حلفناه انتفى

وذكره قريبا **قوله** وان علم انه مخالف لآمانته اي حال اقتدائه فسدت وايضا
لو كان عنده انه تقدم عليه لا تجوز صلواته ذكره ابن كمال باشا عن الخلاصة
تنبيهه يؤخذ مما قدمناه ان الاعمى لا يشترط لصحة صلاة اساس المحراب
كما تقول الشافعية بل حاله عندنا كغيره **قوله** لقوله عليه السلام انما الاعمال
بالنيات كذا استدله في الهداية وغيره ولا يصح لان الاصوليتين ذكر وان
هذا الحديث من قبيل ظني الثبوت والدلالة لانه خبر واحد مشترك الدلالة
في قيد السنية والاحتياط لا الافتراض كذا في البحر **قوله** بل الصواب في الجواب
لا يخفى ان ما ذكره ينزع ايضا الى تفسير النية بالعلم لانه فسر النية التي هي الارادة
بعمل القلب وفسر بان يعلم بدانته اي صلوة يصلي بها الظاهر ان قول الهداية
والشرط ان يعلم بقلبه ليس تفسير الارادة ليلزم ما قيل بل هو شرط لتحقيق تلك
الارادة ولا يخفى ان الشرط غير المشروط فلا يثبت في نسبة ما ذكرناه لان المراد
غير الظاهر وكلامها ظاهر **قوله** والتلفظ بها مستحب يعني طريق حسن اجبة
المشاخ لان من السنة لانه لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق
صحيح ولا ضعيف ولا عن احد من الصحابة والتابعين ولا عن احد من الائمة الاثر
بل المنقول انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة كبر فبذعه بدعة حسنة
عند قصد جمع العزيمة تنبيهه لم يصح بكيفية النية وفي المحيط ينبغي ان يقول
العلم ان اراد صلوة كذا فيسبغ على وتقبلها متى وهو يفيد ان التلفظ بها
يكون بهذه العبارة لا بنحو نية او نوى ولا يخفى ان سوال التوفيق والقبول
شئ آخر غير التلفظ بها يذكر في الاحرام للحج لكثرة شاذ وطول زمانه
ولا كذلك الصلوة فيكون صريحا في نفي قياس الصلوة عليه وهو ظاهر مفهوم
سلام المحسن والكفر وينبغي ان يلحق الصوم بالحج في سوال التيسير كما لقبول الطول
زمانه وثبته فوق الصلوة قوله والمشي الى المسجد يعني الى مقام الصلوة **قوله**
ووقتها افضل الخ مما شمله ظاهر الرواية وهو عدم صحتها بالنية المتأخرة
عن القرينة فتصح بالمتقدمة عليها من غير فاصل اجنبى وبالمقارنة للقرينة
والافضل منها المقارنة قوله وقيل تصح النية مادام في الشاء معطوف

على مقدار

على مقدار وهو مقابله ظاهر الرواية وهو كما قيل انها تصح بالنية المتأخرة عن القرينة
وهو ما روي عن الكرخي انها تعتبر واختلفوا على قوله فتقبل الى التوفيق وقيل الى
الركوع وقيل الى الوقوف منه قياسا على نية الصوم قوله كالرواية المحسن والجمعة الكاف
استقصا تسمية قوله والواجب كالوتر الكاف للمثيل فلا يحتاج الى قوله بعدها
ونحوها والمراد بنحوها ما اوجب بندرا وفسادا وركعتا الطواف انتفى وكذا يشترط
تعيين السجود للتلاوة لانية التعيين في السجودات والمراد باشتراط التعيين
وجوده عند الشروع فقط حتى لو نوى فرضا وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعا قائمه
على انه تطوع فهو فرضي مسقط وكذا العكس ويكون تطوعا كما في البحر **قوله**
والجنازة في عدد صلوة الجنازة من الواجبات تسام **قوله** ولخطا في عدد ها لا يضرب
اقول وكذا في وصفها لما تقدم من ان الذكر باللسان لا يعتبر به حتى لو نوى
الظهر وتلفظ بالعصر كان شارعا في الظهر **قوله** بخلاف التنفل الخ **اقول** والاكتفاء
بمطلق النية في النقل متفق عليه **قوله** فان مطلق النية كاف في بيع ايضا عند
الجمهور **اقول** وهو ظاهر الرواية والظن ليس متعلقا الا بالتراخي والسنة المؤكدة
دون النقل لما قدمنا ان النقل متفق على مطلق النية فيه لكن الاحتياط في التراخي
والسنة المؤكدة التعيين لانه صح عدم جوازها بنية مطلقة لكنه حنيف لما
قال في مختصر الظهيرية المتنفل تجوز صلوة بنية مطلقة وكذا التراخي والسنة
كلها عند مشايخنا وقيل الاصح ان التراخي والسنة المطلقة لا تتأدى بمطلق
النية **قوله** يعني في الفرض ينوي ظهر اليوم **اقول** فان لم يقيد بكونه ظهر اليوم
بل قال الظهر لا غير اختلف فيه والاصح انه يجوز به كما في الفتح **قوله** ولو نوى ظهر
الوقت والوقت باق جازا **قوله** ولو في الجمعة بخلاف فرض الوقت فيها كما ذكره
ولو كان الوقت قد خرج الخ **اقول** وعدم الاجزاء هو الصحيح كما في الفتح
انتفى قلت ومفهومة انه لو علم خرج الوقت اجزاه **قوله** ولو نوى فرض الوقت
جاز الا في الجمعة قال في البرهان الا ان يكون اعتقاده فرض الوقت انتفى اي تجوز
بنية فرض الوقت وكذا في الفتح **قوله** والاجتط ان يصلي بعدها الظهر **اقول** ظاهر
كلام المحسن عدم وجوبه وهو صريح مانق له شيخ الاسلام سري الدين عن جده

شيخ الاسلام ابو الوليد ابن الشحنة انتفى وقال شيخ استاذي رحمه الله **قلت**
 تبين بغيره بما قال حفيده انه عند مجرد التوهم اما عند قيام الشك والاشتباه
 صحته اي الجمعة وعلى قول من يعتقد قول ابي يوسف فالظاهر وجوب الاربع ويؤيده
 تعبير التمرنا شرب بلا بد وكذا قول الفقيه انتهى لكن لا يفتي بهذه الصلوة للعوام
 الذين يخاف عليهم الوقوع في الاوهام مثل شمس لامعة للحواشي عن قوم كسالى
 عادة صلوة وقت طلوع الشمس يتعرون عن ذلك قال لا انتفى فلا يفتي بها الا
 للخاص ولو بالنسبة **قوله** اي بعد صلوة الجمعة احتراز عن قول بعضهم انها
 تصلى قبل الجمعة وذكر وجهه في نور الشريعة المقدسة **قوله** قبل سنتها هكذا في
 القينة وتداول الشراح وفي الظهيرية انها تؤخر عن السنة وكذا في الجمعة ولكن زاد
 فيها انه يصلى بعده سنة الوقت ركعتين قال العلامة المقدس فيصير ما يصلى بعد الجمعة
 عشرا وان اردى بما هو احوط واحرم **حسينيه** يقتصر على الشاهد في العقدة الاولى
 منه ولا يفسد بتركها ولا يستفتح في الشفع الثاني واختلفوا في القراءة قال في القينة
 فقل يقرأ الفاتحة والسورة في الاربع وقيل في الاوليين كالظاهر كالحج وهو اختياري
 وعلى هذا الخلاف من يقتضي الصلوات احتياط والمختار عند وان يحكم فيها رايه انتهى
 وقال العلامة المقدس ولا شك ان الاحتياط ان يقرأها في الاربع يفيد كلام القوية
 وينبغي ان يكون هو المختار واختلف في مراعاة الترتيب بينها وبين العصر كما في القينة
 وقال العلامة ولا يخفى ان الاحتياط مراعات الترتيب ثم قال هل يربى لها باقامة الا
 لم اطلع على من صرح فيه بشئ يمكن ان يقال ياق بالاقامة وذكره ما يفيد وهذا
 خلاصة ما ذكره في كتابه المسمى بنور الشريعة في بيان ظهر الجمعة فمليك سيد
قلت ولا يجوز الاقتداء فيها بل يردى على الانفراد وهو ظاهر فلذا لم يذكره
 المقدس **قوله** وينزل قوله اقتداء بالامام اطلاقه فشمس الجمعة وقال قاض حجة
 ولو نوى الجمعة ولم يتوكل الاقتداء بالامام اختلفوا فيه بذهب جواز ذلك لان
 الجمعة لا تكون الامع الامام انتهى **قلت** فعلى هذا صلوة العيدين **واساقول**
 فيه بحث الاجيب عن الزيلعي بان ما قاله هنا مبني على قول صاحبين **قوله**
 او متأخره عند الاولى ثانيا في غير في عتده لرجوعه منية واختلف

احمد بن ربه العالمين
 بلغ مقابلة كتبه مولفه
 عفى عنه
 م

في النساء **الحاقول** كذا في الهداية والكافي والتهذيب قال في الكافي وانما
 شرطت نيته الامامة اذا ايتت محاذية اي اذا كانت المحاذاة ثابتة زمان
 اقتداء بها به بان قامت بحسب رجل خلف الامام لانها تلزم الذي يجنبها فسادا
 وهو مولى عليه من جهة امامه فيتوقف ما يلزمه على الزامه كما لو وقف بحسب
 الامام فان لم يكن بحسبها رجل زمان اقتداء بها به بان قامت خلف الصفوف
 ففي رواية يصح اقتداء بها بلا نيته الامام لانه لا فساد في الحال بخلاف ما تقدم لان
 الفساد ثابت في الحال وهذا الفساد موهوم والاصل عدم اشتراط نيته الاقامة
 وانما تركته للفساد الذي يعتد بالمقتدى ولم يوجد فلم يشترط نيته فصاعدا
 فتداء لكن ان تلزم المرأة احدا فساد فان لم تقدم بقا اقتداء بها على العمى
 وان تقدمت بطل اقتداء بها لغوات الشرط وفي رواية لا يصح لانه لما احتمل الفساد
 من جهةها توقف ذلك على اختياره بلا اعتبار الاحوال لان ذامقضى المخرج انتهى
 وقال الزيلعي فان لم يكن بحسبها رجل ففيه رواية في رواية كالاول اي كما اذا
 ايتت محاذية فلا فرق بينهما وفي رواية تصير اخلة في صلوة من غير نيته الامام
 ثم ان لم يتأخذ احدا تمت صلواتها وان تقدمت حتى حاذت رجلا او وقف بحسبها
 رجل بطلت صلواتها دون الرجل والفرق بينهما وبين المحاذية ابتداء ان الفساد في
 هذه شتمل في تلك لازم انتهى **قلت** الا ان قول الزيلعي او وقف بحسبها رجل
 لم يذكره في الكافي والعناية بل اقتصر على ما اذا تقدمت بعد احرامها فحاذت رجلا
 وذاتها في فساد صلواتها لعدم ايضاها بالشرط لانها الزمة الفساد لمن حاذت
 يصنعها وهو تقدمها اليه بعد احرامها واما اذا وقف رجل بحسبها وقد احرمت
 متأخرة عن الصفوف لم يوجد منها الزام فساد فليست مل فيها قاله في البحر وخالف
 في هذا العموم بعضهم يعفى في عموم صحة صلواتها اذا لم ينو اما متنع فقالوا يصح
 اقتداء النساء وان لم ينو اما متنع في صلوة الجمعة والعديد وصح صاحب الخلاصة
 والجوهري على اشتراطها في حقن لما ذكرنا انتهى ينبغي ان يحل الخلاف على ما اذا لم
 تقتد محاذية اما اذا كانت محاذية عند الاقتداء فلا خلاف في لزوم نيته امامتها
 كما قدمناه والقول بصحة صلواتها وان لم ينو امامتها اقتداء ومن اذا اقتد محاذية

في الجملة والعديد من ظاهره الحمل على وجود النية حتى اذا عمل علام النية لا يصح
في الجملة والعديد من ايضا لما قاله الكمال واعلم ان اقتداءه في الجملة والعديد من
عند كثير لا يجوز بالنية وعند لاكثر يجوز بدونها نظرا الى اطلاق الجواب جملا على
وجود النية منه وان لم يستفسر حاله انتهى لكن لا يخفى ما بين البحر والفتح من
الخلافا في نسبة ما قيل من الجواز وعدمه للاكثر انتهى واما صلوة الجنازة فلا
يشترط في صحتها اقتداء من فيها نية امامتهن بالاجماع كذا في البحر عن الخلاصة
انتهى **باب صفات الصلوة** اي ماهية الصلوة وهذا شروع في المقصود
بعد الفراغ من مقدمة قيل الصفة والوصف في اللغة واحد وفي عرف المتكلمين
بخلقه والتحرير ان الوصف لغة ما في الموصوف من الصفة والصفة هي ما فيه ولا ينكر
انه يطلق الوصف ويراد الصفة وبهذا الإلزام الاتحاد لغة اذ لا شك في ان الوصف
صدر وصفة اذا ذكر ما فيه ثم المراد به هنا بصفة الصلوة الاوصاف النفسانية
لها وهي الاجزاء العقلية الصادقة على الخارجية التي هي اجزاء المولية من القيام
لجبري والركوع والسير كما في فتح القدير وليس هذا من باب القيام العرض
بالعرض لان الاحكام الشرعية لها حكم الجواهر ولهذا اتوصف بالصحة والفساد
والبطالان والفتح واعلم انه يشترط لثبوت الشيء ستة اشياء العين وهي
ماقية الشيء والعين هنا الصلوة والركن وهو جزء الماهية كالقيام والحكم
وهو الاثر الثابت بالشيء كجوازه وفساده وجوازه وحمل ذلك الشيء
وهو الادنى المكلف بشرطه كالطهارة والسبب كالوقت كما في البحر **قوله**
لها في بعض المراتب ما يقوت الجواز بقوته **قوله** منها التسمية وهي شرط
عندنا على الاصح كما يذكره المصنف وقال محمد والشافعي ومالك والركن واختاره
الطحاوي ووجه كل في المصطلحات والشرط الايمان بها قايما فكان ينبغي للمصنف
وكبره حتى لو ادرك الامام ركعا فمضى ظهره ثم كبر ان كان الى القيام اقرب
من وان كان الى الركوع اقرب لا يصح ولو ادرك الامام ركعا فكبى قائما يريد
تكبيرة الركوع جازت صلوة **تنبيه** من قرأ يصحها النية وتقدم انها
شرط ولم تذكر هنا لم يثبت **قوله** لانها تحرم الاشياء المحبحة قبل الشروع يعني

من غير

من غير جنس الصلوة **قوله** وهو التكبير اي الوصف **القول** هذا شرط عندنا
على القادر لما في المحيط الاثني والاخرس لو افتمتا بالنية جاز لانها اثنا باقضى
ما في وسعها انتهى ولا يجب عليه تحريك لسانه عندنا كما في الفتح وقال الزيلعي
وفي المبسوط والبرس ولو نوى الاخرس والاثني الذي لا يحسن شيئا يكون
شارعا بالنية ولا يلزمه التحريك باللسان **قوله** يقول الله اكبر **قوله**
اشار به الى انه لا بد من اثباته بحجة تامة فلا يصح شارعا بالميتاء وحده
كانه ولا يكبر وهو ظاهر الرواية كما في التبريد ومنع من قال يصح شارعا
بكل اسم مفرد او خبرا لافرق بين الجلالة وبينها وهو رواية الحسن
وفرق قاضي خان بين ما لو قال الله او الرب ولم يزد يصح شارعا ولو قال
الكبير او الاكبر او اكبر لا يصح شارعا قال في الفتح كان الفرق الاختصاص
في الاطلاق وعدمه كما في البحر انتهى **قوله** فما قاله الزيلعي من انه لا يحنف
ويصح شارعا بذكر الاسم دون الصفة عندنا فتح لا عند محمد الا بالاسم والصفة
ومراده الميتاء والحق انتهى غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية مثل قول محمد
انتهى لكن قال قاضي خان بعد الذي تقدم لو ادرك الامام في الركوع فقال
الله اكبر الا ان قوله الله كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعا
في الصلوة انتهى ولم يحكم فيه فيه خلافا يقتضي انه لا بد من ذكر الصفة لصحة
الشروع والافتقار الى حال بين مصل ومصل فليست **قوله** لا يان بالمد في
هجرة الله ولا في اكبر **قوله** فان اتى به ان كان في الهجرة فهو مفسد لانه لا يتفهم
وان تعده يكفر لشك في الكبر يا كما في التبيين لكن لم يجز بالكفر في المبسوط
فانه قال كما في البرهان لو مد الله لا يصح شارعا وحيث عليه الكفر ان
كان قاصدا انتهى وان اتى به في يا اكبر فقد قيل بفساد وقال بعضهم لا
تفسد ومن كان المد في لام الله فحسن ما لم يخرج عن حدها كما في التبيين
ووجزء الهاء من الاسم الكريم خطأ وما يحسنه الاكمل من عدم الفساد
والكفر بالمد ففيه نظر ذكره في البحر واعاد المصنف في قوله ولا في اكبر ليفيد
المنع عن الايمان بالمد في هجرتها ويايها لانه ان كان في الهجرة فهو مفسد كما قدمناه

قوله بعد رفع يديه هو الاصح **اقول** هذا عندنا في ح ومحمد رحمهما الله وهو قول عامة علمائنا وصحة في الهداية كما في البحر وقال في البرهان وابو يوسف يروى الرفع مع التكبير انتهى وقال النكاح وروى عن ابي يوسف قولاً وحكى عن الطحاوي فعلاً واختاره شيخ الاسلام وصاحب الحنفية وقاضي خان انتهى وفي الخلاصة هو المختار انتهى والقول الثالث وقته بعد التكبير فيكبر ولا ثم يرفع يديه وذكر وجهه في البحر انتهى لكن يضعفه ما قاله الزيلعي ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت بدلت في محل وان ذكره في اثنا التكبير رفع لانه لم يلتفت محله انتهى قوله هذا اذ فيه **اقول** وان لم يمكنه الى الموضع المستوفى رفعها بقدر ما يمكن سواء كان دون المستوفى او فوقه وان امكنه رفع احد يديها فقط فعلى كما في التبيين **تغيبه** سيذكر المص رحمه الله تعالى الاداب في الباب كاخراج الكفين من الكمين عند الاحرام وكان ينبغي ذكرها هنا وروى كل منها في محله كما صنع في بقية الاقوال **قوله** وقال قاضي خان ويمسح ظاهره بمقابرة الكلام الهداية وقال في البحر والمراد بالمحاذاة ان يمسح بابها مية شحمة اذنية ليتبين محاذاة يديه اذنية انتهى فلا حاجة لفت على هذا **قوله** وبعد رفع المرأة اليه لم يقيد بكونها حرة فشملا الامة لكن قال الحدادي واما الامة فذكر في الفتاوى وانها كالرجل في الرفع وكالحرة في الركوع واليهود يعني انها تنغمر انتهى **قوله** وجازت التسمية بما يدل على التظيم **اقول** هذا عندنا في حنفية ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز الا بانه اكبر المنطق عليه او الاكبر او الكبير ويتردد في كبير نفياً وايجاباً لا يحيزه بغير هذه الثلاثة او الاربعة اذا كان يحسن التكبير كما في البرهان وذا في الخلاصة خامساً انه الكبار ذكره في البحر قوله غرض الله اجل **اقول** واما بسحر الله الرحمن الرحيم لرافعتي بها قبل يعرج وقيل لا يعرج الشروع بها وهو الوجه كما في العناية والشرج **قوله** وبالتسبيح قال الزيلعي لكن الاولى ان يسبح بالتكبير وهو يكرهه الشروع بغيره اذ ذكر صاحب الذخيرة انه يكرهه في الاصح وقال السرخسي الاصح انه لا يكرهه انتهى وذكر في البحر ما يفيد وجوب الافتتاح بالتكبير لمن يحسنه

وتضعيف

وتضعيف ما صححه السرخسي وتضعيف ما ذكره في المستقصى من ان مراعاة لفظ التكبير في افتتاح صلوة العيد واجبة بخلاف سائر الصلوات فراجع **قوله** وبالفارسية **اقول** المراد به ما لم يكن عربياً لا خصوص الفارسية ولم يقيد به بالبحر عن العربية وهو قول ابي حنيفة والاولان التكبير هو العظيم وهو حاصل باي لسان كان فهو كالايمن بغير العربية فانه جائز اجماعاً وكالتلبية والسلام وردد والتسمية عند الذبح والاصح رجوع الامام اليهما اي الى ابي يوسف ومحمد في عدم جواز الشروع في الصلوة بالفارسية بغير العار عن العربية **قوله** كما لو قرأ بها هذا ايضا مرجوع عنه في الاصح فانه لو قرأ بغير العربية قارداً على العربية لانتج بالاتفاق على الصحيح كما في البرهان قال الزيلعي والخلاف في الجواز اذا اكتفى بد اي بغير العربية ولا خلاف في عدم الفساد حتى اذا قرأ معه بالعربية قدر ما يثور به الصلوة جازت صلواته انتهى وفي مثل في البحر عن الهداية ثم قال وفي فتاوى قاضي خان انها تفسد عندهما والتوفيق بينهما بحمل ما في الهداية على ما اذا كان ذكر او تنزيهاً وحمل ما في الفتاوى على القصص والامر والنهي كالقراءة الشاذة فانهم صرحوا في الفروع انه لا يكتفى بها ولا تفسد وفي اصول شمس الامة ان الصلوة تفسد بها فيحمل الاول على ما اذا كان ذكر او الثاني على غيرهما كما بيناه في كتابنا لب الاصول انتهى ولا يجوز بالتفسير بالاجماع لانه غير مقطوع به ذكره الزيلعي **قوله** اودع رسي بها هذا بالاتفاق جائز لما قدمناه **قوله** خورب اغفر لي اي اللهم اغفر لي واحفظني فان اقتصر على اللهم فقد اختلفوا فيه والصحيح الجواز كما في المحيط والدراية وقال الحدادي الاصح انه لا يصير شارباً **قوله** الا فضل عندنا في ح **اقول** هذا على الصحيح الخلاف انما هو في الفضيلة لا الجواز وقيل الخلاف في الجواز **قوله** ولو قال الموم اكبر الخ فبه اشارة الى ان الموم علم ان حصل منه قبل الامام ولو لم يعلم انه اكبر قبل الامام او بعده فان كان اكبر رايه انه اكبر قبل الاجزاد لان امره محمول على الصلاح حتى يتبين الخطا

يقين او بالغالظن كذا في البحر المحيط **قوله** واجمعوا على انه لو فرغ من
قوله الله اكبر الخ **قوله** لفظا اكبرا عن الخبر له اراء في الثانية بل اقتصر فيها على ما
لو فرغ من قوله الله اعني المبتدأ وعلى ما ذكره المحقق لم تقع المتغايرة
بين هذه المسئلة والتي قبلها وهو لو قال المؤتمم اكبر قبل قول الامام الخ الا
من حيث الاضحية والاجماع وحيا متغايرتان على ما رايته قال قاض خان
وكبير المقتدى مع الامام فان قال المقتدى بالله اكبر وقوله الله اكبر وقع
قبل قول الامام ذلك قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الامع انه لا يكون
شارعا عندهم ثم قال واجمعوا على ان المقتدى لو فرغ من قوله الله قبل
فراغ الامام من ذلك لا يكون شارعا في الصلوة في اظهر الرواية انتفى
فبين بهذا ان لفظ اكبر من المسئلة الثانية من كلام المحقق لست من
الثانية **تعبير** علم من هذه المسئلة ان لا يكون شارعا في الصلوة اصلا
لا منفردا ولا مقتديا نص على ذلك في البحر في اول هذا الباب بقوله وكثير
قبل امامه لا يجوز صلوة ما لم يجدد لانه اقتدى بمن ليس في الصلوة فلا يدخل في
صلوته ولا في صلوة نفسه على الصحيح لانه قصد المشاركة وهي غير صلوة الا
انتفى لكنه عقبه بقوله ولو افتتح بالله قبل امامه لم يصح شارعا في صلوة
لان صار شارعا في صلوة نفسه قبل شروع الامام انتفى ففيه مخالفة الا
ان يحمل على غير الصحيح فليتا مل **قوله** يعني رفع اليدين للتحريم الخ لم يبين فيه
حكم امر المقتدى بالتكبير وكذا ينبغي بيانه **قوله** ومنها القيام **قوله** حده
ان يكون بحيث اذا مديده لا ينال ركبتيه كما في البحر وينبغي ان يكون مقدرا
بقدر ما يقرأ المفروض من القراءة فرضا والواجب واجبا والسنة سنة
ولم اراه **قوله** في الفرض **قوله** وكذا ما هو ملحق به كالواجب **قوله** يعني ان
فرضية القيام مخصوصة بالصلوة المفروضة **قوله** المراد بالفرض القطعي
لان غير الصلوة المفروضة كالوتر لا بد من القيام فيها لا على القطعي **قوله**
وفيد يضع يمينه الخ لا يخفى ان ظاهره رجوع التفسير الى القيام ولا يفيد
تعيين الوضع في ابتدائه بل اعم وظاهر الرواية انه كما فرغ من التكبير

يضع **قوله** تحت سترته هذا نسبه في حق الرجل وامام المرأة فالسنة في حقها
الوضع على صدرها وكان ينبغي للمصنف ذكر حالها كما قدمه في الوقع للتكبير **قوله**
وصفة الوضع الخ هذا هو المختار في حق الرجل كما في التبيين والمرأة تضع يديها
على صدرها ولا تقبض بل تضع كفها الايمن على ظاهر كفها الايسر ذكره الغزنوي
قوله ويرسل يديه في قومة الركوع قال في البحر وهذا الاجماع ثم قال وذكر
شيخ الاسلام انه يرسل في القومة التي تكون بين الركوع والسجود على قولها
كما هو قول محمد وذكر في موضع آخر انه على قولها يعتد فان في هذا المقام
ذكر استنوا وهو التسميع والتحميد وعلى هذا مشي صاحب الملتقط انتفى ثم قال
وعلى هذا فالمراد من الاجماع المتقدم اتفاق ائمة وصاحبيه على الصحيح انتفى
قوله وبين تكبيرات العيد **قوله** وقيل يضع بينها كما سذكر **قوله** فالحال
لخ هذا قولها وعند محمد سنة للقراءة يرسل في التثناء والقنوت والحنارة
كما في البرهان وقيل سنة القيام مطلقا حتى يضع في الكل كما في التبيين **قوله**
اي يقرأ سبحانك اللهم يعني الخ هو سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جدك ولا اله غيرك سبحان مصدر كقفر ان لا يحاد يستعمل الامضا
منصوبا باضمار فعله وجوبا فمعناه سبحك تسبيحا اي انزهك تنزيها
اي اعتقد نزاهتك عن كل صفة لا تليق بك وبحمدك اي تحمدك بحمدك فهو
في المعنى عطف الجملة على الجملة ونفي بسبحانك صفات النقص واثبت بقوله
وبحمدك صفات الكمال لان الحداظها والصفات الكمالية وهذا وجه تقديم
التسبيح على التحميد وتبارك لا يتصرف فيه ولا يستعمل الا لله تعالى ولعل المعنى
والله اعلم تكثير ضيور مما لك الحسن وزادت على ضيور سائر الاسماء
لدلالتها على الذات السبوحية القدسية العظمى والافعال الحامدة لكل معنى
حتى وتعالى جدك اي انتفع عظمته او سلطانك او غناك وعملواك ولا اله
غيرك في الوجود فانت المعبود بحق فبدأ بالتزويد الذي يرجع الى التوحيد
ثم ختم بالتوحيد ترقيا في التثناء على الله عز وجل من ذكر النعوت السلبية
والصفات النبوتية الى غاية الكمال في الجلال والجمال وسائر الافعال وهو الانفراد

بالاوهية وما يختص به في الاحدية والصدية فهو الاول والاخر والظاهر
والباطن وهو بكل شيء عليم **قوله** الاقول وجل ثناؤك قال في المنة وان
زاد وجل ثناؤك لا يمنع عنه وان سكت لا يضر به وكذا في الكافي لكن بلفظ
قالوا **قوله** فلا يأتي به في الفرائض **اقول** كذا في الهداية مقيد بالفرائض
واطلاقه في جميع الصلوات في البحر بقوله ان الاول تركه في كل صلوة نظر الى
الحفاظ على المروى غير زيادة عليه في خصوص هذا المحل وان كان شاعلي
الله تعالى **قوله** او يجاهر قبل الجهر **اقول** فان ادرك الامام في الركوع
قاما وبركع ويتوكأ الشاؤون ادركه في السجود يأتي به بعد التسمية ثم يكبر
ويسجد وكذا الوادركه في القعدة كما في الحاشية **قوله** ولا يوجه ظاهره
انه لا يثبت الاثبات به عندهما في جميع الصلوات بخلافه لا في يوسف وفي البرهان
ما يفيد سنية الاثبات به في النافلة عندهما حيث قال ويجمع ابو يوسف بينهما
اي التوجيه والتناء في الصلوات آخر ابي في قوله الآخر لعدم المناقاة بين المروى
قلنا هو محمول على النافلة لما رواه النساى من انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام
يصلي تطوعا قال الله اكبر وجهه وجهي فيكون مفسرا للجل في غيره من الاحاد
المطلقة انتفى وكذا ما في الكافي يفيد سنية في النافلة **قوله** فان عنده يقول
اني وجهته **اقول** لفظة اني لم يذكرها الزيلعي والبرهان كما ذكره **قوله** الخ
اقول وتماهه كما في التبيين وجهته وجهي للذي فطر السموات والارض
حقيقا مسلما واما ان المؤمن المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب
العالمين انتفى وزاد على هذا في البرهان مرويا عن علي رضي الله عنه
يرفعه لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين **تفصيله** لو قال وانا
او المسلمين لا تنفس صلواتي في الاصح اذا لم يخبر عن نفسه بل كان تابعا
واذا كان مخبرا تنفس اتفاقا كما في البحر **قوله** وعندها لوقا قبل التكبير
لاخصا والقلب فهو حسن **اقول** نسب هذا في شرح الجمع لبعض المتأخرين
وصح عدم احتجابه تبعا للهداية وقال الزيلعي والاولى ان لا يأتي بالتوجه
قبل التكبير لانه يودي الى تطويل القيام مستقبل القبلة وهو مذموم شرعا

قال

قال عليه السلام ما لي اراكم سامعين اي متحيرين وقيل لا بأس به بين النسبة
والتكبير لانه ابلغ في الغزمية انتفى **قوله** ويتعوذ **اقول** لم يذكر كيفية واختلف
فقال في الكافي المختار اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو اختيار ابي عمر
وعاصم وابن كثير انتفى قال في البحر وهو قول الاكثر من اصحابنا لانه المنقول
من جماعة صلى الله عليه وسلم وبعد ايضاف ما قيل المختار استعيذ
بالله من الشيطان الرجيم وهو اختيار حمزة ذكره في الكافي ايضا وما قاله
في الهداية انه الاول ليوافق القرآن انتفى **قوله** للقرآن قال في البحر قد بنا
بقراءة القرآن للاشارة الى ان التلمذ لا يتعوذ على امتداده كما نقله في الذخيرة
وظاهره ان الاستعاذة لم تشرع الا عند قراءة القرآن اذ في الصلوة وفيه
نظر انتفى **قوله** لا اثنا **اقول** وذلك ان الخلاف في ان التعوذ هل هو
للصلوة او للقرآن فعند ابي ج ومحمد هو للقرآن وقال ابو يوسف للصلوة
لانه لدفع وسوسة الشيطان فيها فيكون تبعا للشأن لانه من جنسه كما في
التبيين وصح في الخلاصة والذخيرة قول ابي يوسف **قوله** ولا يثنى لانه
اشن حال اقتدائه **اقول** يفهم منه انه لو لم يثنى حال اقتدائه اني به
في قضاء ما سبقه وقد صرح به فيما اذا اقتدى حين الجهر فكان ينبغي
استثناؤه من هذا لعدم **قوله** ويؤخره اي التعوذ عن تكبيرات اليد
اقول الغدير المستدرج الى من يأتي بالتعوذ وهو الامام وكان ينبغي
ان يثنى ويؤخر للجهر **قوله** فينبغي ان يكون التعوذ متصلا بقراءة لا
بالثناء فيه اشارة الى انه يرتب فيما بينه وبين الشاء قال في البحر
واشار المصنف الى ان محل التعوذ بعد الشاء ومقتضاه انه لو تعوذ قبل
الثناء اعاده بعده لعدم وقوعه في محله والى انه لو نسي التعوذ فقرأ
الفاتحة لا يتعوذ لغوات محله انتفى **تممة** قال في الكافي وكان ينبغي
ان يكون اي الاثبات بالاستعاذة واجبا لظاهر الامر لان السلف
اجمعوا على سنية انتفى **قوله** وهي المذكورات الى قوله والثناء والتعوذ
ان كان ينبغي ان يقول ايضا والاسرار بهما اي بالثناء والتعوذ لانه سنة

مستقلة **قوله** فمنها آية لا قال في البرهان وعلى هذه الرواية يعني رواية
مطلق الآية لو قرأ آية هي كلمات نحو فقل كيف قد راوكم تان نحو
نظر يجوز بلا خلاف بين المشايخ أو آية هي كلمة نحو مدتها متان حرفان
فانها آيات على قول بعض القراء يجوز على الاعم لانه يسمى عاد الاقاربا
انتهى قوله وعندهما ثلاث آيات **القول** وهو رواية عن أبي حنيفة
لان قاري مادون الثلثة أو الآية الطويلة لا يعد قاريا عرفا فشرطت الآية
الطويلة أو ثلاث تصار تحصيلها لوصف القراءة احتياطا وحرمة قراءة
الآية القصيرة ومادون الطويلة على الجنب والحائض احتياط ايضا لعين
الحقيقة كما في البرهان **قوله** والمكتفي بها مسمى يعني وقد آتى بها في كل
من الركعتين كاملة فلو قرأ نصف آية طويلة في ركعة ونصفها في أخرى
اختلف فيه وعامة متبع على الجواز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث
آيات قصارا ويعد لها فلا يكون ادنى من آية وصح في مئنة المعلى
كما في البحر ويقراء الفاتحة ويسمى المراد ان يأتي بالتسمية قبل الفاتحة
بعد التذوق فلو سمى قبل التذوق اعادها بعده ولو نسيها حتى فرغ من الفاتحة
لا يسمى لغوات محلها كما اشار اليه في الذكر كذا في البحر **قوله** أي لا يسمى في
سورة بعدها **قوله** أي في الركعة الواحدة والمراد في سنة الاتيان بها
بعد الفاتحة وهذا عندهما وقال محمد بن الاتيان بها في السرية بعد الفاتحة
ايضا للسورة وانفقوا على عدم كراهية الاتيان بها بل ان سمي بين التذوق
والسورة كان حسنا سواء كانت الصلوة جهرية أو سرية واشترنا على ما
الى سنة الاتيان بها عند أبي حنيفة كما رواه المعلى عن أبي يوسف قبل
الفاتحة في كل ركعة وسيصح به المص احترازا عما روى الحسن ان محلها
اول الصلوة فقط عند أبي حنيفة انتهى وقال في شرح الجمع عن الكفاية
ومن زعم انه يسمى مرة في الاولى فحسنا في حنيفة فقد غلط غلطا قاحشا
قوله ديون أي يقول امين **القول** فيها اربع لغات افضح واشهر
عن امين بالمد والتحقيق والثانية بالقصر والتحقيق وهي مشهورة ومعناه اتجبه

والثالثة بالامالة والرابعة بالمد والتشديد حكى الاخيرة بين الواحد ولا
تفسد الصلوة بالرابعة على المفتي به ومن الخطأ التشديد مع حذف الياء
مقصورا ومدودا ولا يبعد فساد الصلوة بها كما في البحر **قوله** سواء كان اماما
اشار به الى ضعف ما روى الحسن عن أبي حنيفة ان الامام لا يؤمن روي ابو داود
وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم قال امين وخفض بصاصته كما في البحر **قوله**
او ما موما **القول** اختلف في تامين المأموم في السرية اذا سمع تامين الامام
منهم من قال يؤمن كما هو ظاهر الكتاب ومنهم من قال لا يؤمن لان ذلك
الجهل لا عبرة به كذا في البحر انتهى وفي الجوهرة اذا سمع المقتدى من المقتدي التامين
في الجمعة والعيدين قال الامام طهيري الدين يؤمن كذا في الفتاوى انتهى **قلت**
فعلى هذا ينبغي ان لا يختص بها بل الحكم في الجماعة الكثيرة كذلك انتهى **قوله** فتكون
التسمية سنة **القول** هذا هو المشهور عن اهل المذهب وقد صح الواقدي في شرحه
والقنية وجوبها في كل ركعة وتبعه ابن وهبان وهو ضعيف كما في البحر **قوله**
روي الحسن الخ قد مرنا فيه **قوله** لكن الفاتحة اوجب حتى يور الخ كذا قال الزيلعي
تبعه للفقهاء وفيه نظر ظاهر لان كل منها واجب اتفاقا وبترك الواجب تثبت كراهة
التجريم وقد قالوا كل صلوة ادبت مع كراهة التسمية يجب اعادة فتبين القول
بوجوب الاعادة عند ترك السورة وما يقوم مقامها كترك الفاتحة نعم الفاتحة
أكد في الوجوب من السورة للاختلاف في ركنيتها دون السورة والآلية لا
تظهر فيما ذكره لان وجوب الاعادة حكم ترك الواجب مطلقا لا الواجب المتأكد
وانما تظهر في الائم لانه مقول بالتشكيك كما في البحر **قوله** سنة القراءة في السفر
الفاتحة وان سورة شاء **القول** اطلق السنة على الفاتحة وما معها باعتبار المجموع
اولا يطلق على قراءة الفاتحة السنة لثبوتها بها والافقراءة الفاتحة واجبة
سفر او حضرا **قوله** وامنة نحو البروج ليس على طلاقة بل في البحر والظاهر كما في الكافي
قوله وان شئت لم يذكرها في الكافي بل اقتصر على قوله نحو البروج يعني وما بعدها
وذلك واضح لينا سبب التحقيق اللهم الا ان يقال انها من الاوساط على ما قيل
كما سذكوه لكنه غير ظاهر عبارة المص رحمه الله تعالى **قوله** في الضرورة بقدر الحال

تسيم لما قبله وسواء كان في الحضرة أو السقف وأطلق ما يقرأ فشمس الفاتحة وغيرها
لكن مثل في الكافي في الضرورة للمسافر يقول بان كان على عجلة السير أو خافا
عدا أو لص ومثل للضرورة في الحضرة يقول بان خاف غوث الوقت ثم قال فانه
كان في السقف في حالة الضرورة يقرأ الفاتحة وأي سورة شاء وفي الحضرة
في حالة الضرورة يقرأ بقدر ما لا يقوته الوقت انتهى **قلت** ولما كان
يقول لا يعتدل التحفيل للضرورة بالسورة فقط بل كذلك الفاتحة كما اذا استد
خوفه من عدو فقراء آية مثلاً ولا يكون مناسق **قوله** من الحجرات طوال
اقول هذا على ما قيل هو عند الأكثر من الحجرات وقيل من سورة محمد صلى الله عليه
او من الفتح او من قال كما في البرهان **قوله** الى البروج **اقول** وقيل الى عبر **قوله**
واوسطه الى لم يكن **اقول** وقيل اوسطه من كورت الى الضمى والباقي فصار ذكره
في البرهان عن شرح الطحاوي **تنبيه** الغاية ليست مما قبلها فالبروج من الاوسط
لا البطول لما قال في الكافي وفي العصر والعشاء يقرأ في الركعتين يا وسلا المنفل
لانه عليه السلام قرأ في العصر في الاو الى البروج وفي الثانية سورة الطارق انتهى
قوله ومنها الركوع **اقول** اختلفوا في جدار الركوع واكثر الكتب القدر المرفوض
من الركوع اصل الاختنا والميل وفي الحاوي فرض الركوع اخنا والظهر وفي مينة
المصلي طاعة الرأس ومقتضى الاول انه لو طأ رأسه ولم يحسن ظهره اصلاح
قدرته عليه لا يخرج عن عهدة فرض الركوع وهو حسن واذا بلغت حدوده الى
الركوع يخفض رأسه في الركوع فانه القدر الممكن في حقه كما في الجرح **يكبر**
خافضا **اقول** لذا في الوقاية وتبعه ابن كمال بان والمراد ان يقارن
التكبير ابتداء الاخطاط قال في شرح المجمع ثم يركع مكبوا وفيه ولا على انه
التكبير مقارن للاخطاط لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك انتهى وقال في الجرح
وقد تبع المصنفين صاحب الكنز القدوري في التكبير بالواو يعني في قوله
وكبر بلا عدد وركع المحلل للمقارنة وضدها في بعض الروايات

يكبر

يكبر ثم يهوي وعبارة الجامع الصغير ويكبر مع الاخطاط قالوا وهو الاصح
لثلاثا تخلوا حالة الاختنا عن الذكر ولما قدمناه من حديث الصحيحين
قوله ويعتدل بيده على ركبتيه **اقول** ويكون ناصبا ساقيه واجبارتها
شبه القوس كما يفعل بعض الناس مكروه **قوله** مفرجا اصابعه هذا في حق الرجل
والمرأة لا تنفج اصابعها في الركوع كما في التبيين **قوله** لقوله صلى الله عليه
وسلم من قال في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك اذناه
اقول اي اذنا ما يتحققا به كمال المعنوي وهو الجمع المحصل للسنة لا اللغوي
كما في البرهان ولما كان الركوع تواضعا وتذلا لله تعالى ان يجعل مقابله
العظمة لله ولما كان السجود غاية التسفل ناسب ان يجعل مقابله العلو
لله وهو التقهر والاقذار لا العلو في المكان تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
كبيرا **قوله** ويكره ان ينقص منها اي من الثلاث والمراد كراهة التنزيه
لانها في مقابلة المستحب كما في البحر **قوله** والصحيح ان يتابعه **اقول** وهذا
بخلاف التشهد لواممة الامام فلم قبل المقتدر لا يتابعه بل تنبيه لان قراءة
التشهد واجبة كما في البحر عن قاضي خان **قوله** اي يقول سمع الله لمن حمده
اقول المراد بسمع قبل يقال سمع الامير كلام زيد اي قبله فهو دعاء بقبول
الحمد كما في البرهان وقال في شرح المجمع واللاه في لمن المنفعة والهاء في حمده
لكننا يه كما في المستعفى في الفتاوى لانها للسكينة والاستراحة كذا نقل
الثقات انتهى وفي الواو الوجبة رجل يقول سمع الله لمن حمده مكان النون
اللام تفسد صلواته لانه صار لغوا وان كان لسانه لا يطاوعه يترك انتهى
قوله رافعا رأسه المراد ان يكون التسميع عند ابتداء رفعه **قوله** والامام
يكسبه هذا عندنا في حنيفة وقال لا يغم اليه التحميد **قوله** والمقتدر يكتب بالتحميد
متفوعا عليه **قوله** وفي المحيط اللهم ربنا لك الحمد افضل **اقول** هذا محمول
على انه افضل من ربنا ولك الحمد ومن ربنا لك الحمد لان الفاظه اربعة وافضلها
الله ربنا ولك الحمد لان زيادة الواو توجب الافضلية واختلفوا فيها قليل
زائد وقيل عاطفة تقديره ربنا حمدناك ولك الحمد ويليه ما ذكره المصنف

عن المحيط دليلاً ربنا ولك الحمد كما في البحر **قوله** والمنفعة الخ **قوله** على كلام التقيين
للقولين في البحر ثم قال وحيث اختلف التقيين كما رايته فلا بد من الترجيح والمخرج
من جهة المذهب ما في المتن يعني قول الكثر واكتفى بالمنفعة في ظاهر
الرواية كما صرح به قاضي خان في شرحه والمخرج من جهة الدليل ما صححه في الهداية
انتقى القول الثالث في المنفعة انه ياتي بالتصحيح لا غير وهو رواية المصنف عن ابي
حنيفة قال صاحب البحر وينبغي ان يقول ليس هو المخرج من صحيحها انتقى **قوله**
والقيام مستمرا لو قال والقيام والاستواء فيه كان اولى لان كلامه من سنة
مستقلة وروى عن ابي حنيفة ان الرفع من الركوع فرض والصحيح انه سنة كما
ذكر الزيلعي في التقيين **قوله** بخلاف القوم بعد رفع الرأس من الركوع وبين
السيديتين فان الاطمينان فيها سنة الخ قال في البحر ومقتضى الدليل وجوب
الطمانينة في الاربعة ام في الركوع والسيود وفي القومة والجلسة ووجوب
الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله والام في حديث
المسئلة ولما ذكره قاضي خان من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع
ساعاته وكذا في المحيط فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام
فيها واحد والقول بوجوب كل هو محتمل والمحقق ابن الصمام وتلميذه ابن
امير حاج حتى قيل انه الصواب والله الموفق للصواب انتقى **قوله** وتكمل
الواجبة **قوله** ومكمل السنة ادب **قوله** ومنها السجود **قوله** وحقيقة وضع
بعض الوجه على الارض مما لا ينبغي فيه فدخل الانف وخرج الخد والذق والصن
ومقدم الرأس فلا يجوز السجود عليها وان كان من عذر بل مع يمين الائمة
بالرأس وخرج بقية مما لا ينبغي فيه ما اذا رقع قدميه في السجود فانه لا يصح
لان السجود مع وضعها بالتلاعب اشبه منه بالتملثم والاحلال وبكيفية وضع
اصبع واحدة فلولا يضع الاصابع اصلا ووضع ظهر القدم فانه لا يجوز وضع
قدم ووضع اخر جائز مع الكراهة من غير عذر وينبغي شيخ الاسلام ان
وضعها سنة فتكون الكراهة تترهية والاوجه على منوال ما سبق هو الوجه
فتكون الكراهة سترمية وذكر القذوري ان وضعها فرض وهو ضعيف وذكر

المص مثل هذا **قوله** الا عند رفع راسه من الركوع **قوله** اي فلا يكبر فيه لانه
صلى الله عليه وسلم كان يسمع فيه ذكره في البرهان **قوله** ويديه خذاه اذ فيه هذا
في حق الرجل ولا عذر له والمرأة تضع خذاه منكبها **قوله** وما روي الخ قال بعض
المحققين ولو قال قائل ان السنة ان تفعل ايها يتسرع جمعا للمرويات بنائه
بالملة السلام كان يفعل هذا احيانا وهذا احيانا الا ان بين الكفين افضل لان
فيه من تحصيل المجافاة المستمرة ما ليس في الآخر كانا حسنا انتقى كما في البرهان
قوله ضامنا اصابعه قبل الحكمة فيه ان الرحمة تنزل عليه في السجود فيالضم ينال
اكثر كما في البحر **قوله** وقيل لا يفعله ان كان في الصف **قوله** كذا قال الزيلعي للنفذية
والكافي وعبارته توهم الضعف وعبارة غيره قد جزم فيها بعدم فعله في الصف
حذرا عن الحرام اضرار الحار ان لم يكن سعة **قوله** فيسجد بانفة وجهته **قوله**
المراد بالانف ما صلب منه كما سذكروه والجهة ما فوق الحاجبين والقاصد الشعر
وعرفها بعضهم بما اكتشفه الجبينان ولما مقدار اللانم منها فقال في الجنتين
ولو سجد على حجر صفيوان كان اكثر للجهة على الارض يجوز والا فلا وهكذا
في كثير من الكتب معزيا الوضوء فيه بحث لان هم السجود بيدي يوضع شئ
من الجهة على الارض ولا دليل على اشتراط اكثر كما قالوا في القدمين يكفي
وضع اصبع واحدة ولهذا قال في المجتنب سجد على طرف من اطراف جهته
جاز ونقل كلام تقي الدين على تضعيفه نعم وضع اكثرها واجب للمواظبة على تكميل
الجهة من الارض كذا في البحر **قوله** فجاز السجود على كور عمامته اي ذورها
قوله اي ذورها من اذوارها منزلة على جهته لاجلها كما يفعله بعض من الام
عنده يقال كاد العمامة وكورها اذوارها علو راسه وهذه العمامة عشرة
اكوار وعشرون كورا وهو يفتح الكاف ويضعها ما ذكرنا كما نية العلامة
ابن امير حاج بتبنيها حسنا وهو ان صحة السجود على الكور اذا كان على
الجهة او بعضها اما اذا كان على الرأس فقط وسجد عليه ولم تصب جهته
الارض على القول بتعيينها ولا انفة على القول بعدم تعيينها لا تقع وكثير
من العوام يتساهل في ذلك فيظن الجواز كذا في البحر **قوله** وقاض ثوبه

ان كان على محل خبز فالاصح عدم الجواز وان كان المرغيباني يبيح الجواز
 ولو سجد على كفه جاز على الاصح ولو على فخذه من غير عذر لا يجوز على
 المختار ولو على ركبتيه لا يجوز على الوجهين لكن الائمة يكفيه اذا كان به
 عذر كما في التبيين **قوله** وجاز على ظهره من يصلي صلاة **اقول** قيد في الجبهة
 بان يكون للسهود على ظهره ساجدا عن الارض فلو سجد على ظهره فصل ساجدا
 على ظهره فصل لا يجوز فالشروط اربعة كما في البحر **قلت** ويجوز للسهود ولو زاد
 على لبنتين للضرورة ومحل ما في منية المصلي لو ان موضع السجود ارفع
 من موضع القدمين مقدار لبنتين منصوبتين جاز وان كان اكثر لا يجوز
 اراد لبنة بخلاف وهو ربع ذراع انتهى على غير الحالة هذه لكن هل التقييد
 بالظهر اتفاقا واحترارا فليست **قوله** حتى لو لم يصلها بان كان السجود
 عليه ليس مصليا لانه من سلب العموم لا عموم السلب **قوله** وان كره الاولان
 الظاهر ان الكراهة تنزيهية لنقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
 السجود على كور العمامة تعليم الجواز فلم تكن تحرمية ولا يخفى ان الكراهة
 عند عدم العذر كذا في البحر **قوله** كما لاكتفاء بالانف في السجود **الح** **اقول**
 هذا قول في حنيفة او لا والاصح رجوعه الى قولهما بعدم جواز الاقتفاء
 في السجود على الانف بلا عذر في الجبهة كما في البرهان والمراد ما صلبا
 من الانف واما لان منه فلا يجوز الاقتفاء عليه باجماعهم **قوله** فقول
 صاحبه كثر وكره باحدهما منظور فيه **اقول** لا يبيح التخيير الا اذا لم يكن
 فيما قال رواية وقد قال في شرح المجمع السجود على الجبهة جائزا اتفاقا ولكنه
 يكره ان لم يكن على الانف عذر وعليه رواية الكثير وكره باحدهما انتهى
 وما قل في اكثر حكماء الزيلعي ايضا عن المغير والمزيد ثم حكى قول البيهقي
 والتحفة ولم ينظر في كلام اكثر ولا في المفيد والمزيد من هذه الحاشية
 انتهى ولا يخفى ان هذا القول بالجواز مع الكراهة على المصوح كما تقدمناه
 عن البرهان **قوله** قبل مقدار ارفع انه اذا الى السجود اقرب لم يميز **الح**
اقول هو الاصح كما في البداية وقال في البرهان ويفترض الرض من

السجود القرب بالقعود في الاصح عن ابي حنيفة **قوله** وقيل اذا رآه جبهة
 عن الارض **قوله** بصور رواية الحسن عن ابي حنيفة قال صاحب البحر ولم يحكمها
 ورواية ثالثة انه ان كان بمقدار ما يستقر رافعا جاز الفعل بين السجدين
 والا فلا قال في المحيط هو الاصح **قوله** ثم يكتب للقيام الخ قال الزيلعي ويكره
 تقدير واحد الرجلين عند النهوض ويستحب اصبولة اليدين والنهوض بالشمال
 انتهى **قوله** ويقوم مستويا بلا اعتماد **اقول** سيذكر ان ترك الاعتماد
 سنة اي لمن لا عذره فان اعتمد قال الوبري لا بأس بان يعتمد براحمته
 على الارض عند النهوض من غير فصل بين العذر وعدمه ومثله في المحيط
 عن الطحاوي سواء كان شيخا او شابا وهو قول عامة العلماء انتهى قال في البحر
 والا وجه انه يكون سنة وتركه يكره تنزيها انتهى **قوله** ولا تعود قبل القيام الخ
 قال في الظهيرية قال شمس الائمة الحلواني ان الخلاف انما هو في الافضلية حتى
 لو فعل كما هو مذاهب الشافعي لا بأس به عندنا انتهى لكن وجه في البحر بعد سياقة
 مثل الاوجهية المتقدمة **قوله** لان العودة الى السجدة الاصلية يرفع التشهد
 فيه تسامح والمراد رفع القعود **قوله** فلا بد من التشهد ولو تركه لم تجز صلاة
 فيه تسامح ايضا لان المراد القعود قدرا للتشهد لا حقيقة التشهد لان القعود
 فرض وتركه مفسد والتشهد واجب وتركه لا يفسد الصلوة واليه الاشارة بقوله
 لان القعدة الاخيرة فرض **قوله** وهو اي التشهد يسمى تشهدا تسمية بهم جرية
 الا شرف **قوله** وهي الملك الخ قال في البحر في تفسيرها اقوال كثيرة واحسنها
 ان النجيات العبادات القولية والصلوات العبادات البدنية والطيبات
 العبادات المالية فجميع العبادات لله تعالى لا يستحقها غيره ولا يتقرب بشئ
 منها الى ما سواه ثم هو على مثال من يدخل على الملوك فيقدم الشاء او لا ثم
 الخدمة ثانيا ثم بذل المال ثالثا **قوله** انتهى انتهى المص على ذكر بعض معاني التشهد
 للتكامل على الطالب في باقيها وينبغي لنا ذكرها مختصرا لان المصلي يقصد بهذه
 الالفاظ معانيها مرادة له على وجه الانشاء كما ذكره في المجتبى بقوله ولا بد
 من ان يقصد بالالفاظ التشهد معانيها التي وضعت لها من عند الله كما ينبغي ان

وسلم على نبيه صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه وأولياء الله سبحانه وبعد يضعف
ما في السراج ان قول السلام عليك ايها النبي حكاية سلام الله عليه لا ابتداء سلام
من المصلي انتهى اما الالفاظ المتقدمة فتعني ما اثني به النبي صلى الله عليه وسلم على الله
تبارك وتعالى ليلة الاسرار اما السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فهي
سلام الله على نبيه عليه الصلوة والسلام وهي ثلاثة بمقابلة الثلاثة التي اثني
بها والسلام تسليم الله تعالى على نبيه وتسليمه من الاقارب والاطهار ان الرحمة هنا
المراد بها نفس الاحسان والبركة التامة والزيادة من الخير ويقال البركة جماع كل
خير واما السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو اعطاء نصيب من هذه الكرامة
العظيمة من النبي صلى الله عليه وسلم نكرما لاختار الله الانبياء والملائكة وصالح
المؤمنين من الانس والجن والعباد جمع عبد قال بعضهم وليس شيء اشرف من
العبودية من صفات المخلوقين والصالح هو القائم بحقوق الله وحقوق عباد
ولذا قالوا لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من غير شهادة الشارع له به
وانما يقال هو صالح فيما اذن او في ظني خوفا من الشهادة بما لا يبر فيه واما اشهد
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فمعناه اعلم واثبتن الرواية
الله تعالى وحده لا شريك له وعبودية محمد ورسالة صلى الله عليه وسلم وقد تمت
العبودية على الرسالة لانها اشرف صفاته ولذا وصفه سبحانه بها في مقام الامتياز
بقوله سبحانه الذي اسرى بيده فادحى الى عبده **قوله** ويكتفي بالفاتحة فيما
بعد الاوليين اشار به الى ان الزيادة عليها مباحة ولهذا قال في غناية النبي
تبع الفخر الاسلام ان السورة منسوخة نقلا في الاخيريين حتى لو قرأها فيها
سافيا لم يلزمه السجدة وفي الزخيرة وهو المختار وفي المحيط والاصح وهو ان كان
الاولى الاكتفاء بها اي الفاتحة ويكمل ما في السراج معزيا الى الاختيار من كراهة
الزيادة على الفاتحة على كراهة التثنية التي مرجعها الى خلاف الاول كما في البحر
قوله وان سجد فيه او سكت لم يبين له مقدار وطاها الرواية انه يجزى بين القراءة
والتسبيح ثلثا كما في البحر عن البدائع والزخيرة وقال في الهداية وهو مجزى
في الاخيريين ان شاء سكت وقال ان شاء سكت اي قدر تسبيحة

وان شاء

وان شاء سجد ثلاث تسبيحات نقله في النهاية وقال في شرح الكنز ان شاء سجد ثلاث
تسبيحات وان شاء سكت قد رويها والاول اليق بالاصول انتهى **قوله** جاز
اقول المراد بالجواز الحل بلا كراهة على الصحيح لا الجواز بمعنى الصحة الجامع
للكراهة قال في شرح الجمع وان سجد فيها او سكت جاز لعدم فرضية القراءة فيها
لكن لو سكت عمد يكون ميبالا انه ترك السنة كذا في المحيط انتهى ويخالفه ما في البحر
قال ويقرأ فيها بعد الاوليين الفاتحة فقط وهو بيان الافضل وعن ابي حنيفة
ان قراءة الفاتحة في الاخيريين واجبة رواه الحسن حتى لو تركها عمدا كان ميبالا
وان كان سافيا يسجد للسجدة وعنه انه يجزى بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكون
انتهى **قوله** في رواية الحسن متعلق بقوله لكنه الخ لما قدمناه عن الكافي **قوله**
والقوة اي اتمامها حتى يستوي جان لما تقدم من الخلاف في الرفع بين السجدين
قوله والحكمة كذا نص في الكنز على سكتها ومقتضى الدليل وجوبها والمذهب
السنة وما في شرح المنية من ان الاصح وجوبها ان كان بالنظر الى الدراية فيسلم لما
علمت من المواظبة وان كان من جهة الرواية فقد صرح الشارحون بالنسبة فينبغ
ما ذكره الشارحون **قوله** والبواقي واجبة وهي تعيين القراءة الخ شامل لوضع
الركبتين وهو صريح ما نقله قبله من الغاية لكن في البرهان انه يفرض وضع اليدين
والركبتين على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم على
الجهة واليدين والركبتين واطراف القدمين ثم قال وذكر ابو الليث في النوازل
انه اذا لم يضع ركبتيه عند السجدة روى عن ابي يوسف انه يجوز وقال بعضهم لا يجوز
وبه اخذ ولا نأخذ بما روى عن ابي يوسف رحمه الله انه انتهى وما ذكره شمل ايضا
القبول الاول وتشهد اي وجوبها وهو الصحيح وقيل بسنية او بسنية التشهد
وحده **التحسين** لم يذكر المصدا لاشارة والصحيح انه يشير بالمسبحة وحدها فيقرأ
عند قوله لا اله الا الله ويضعها عند قوله لا اله الا الله ليكون اشارة الى التسبيح والاثبات في الرفع
والوضع واحترزنا بالصحيح عن قول كثير من المشايخ انه لا يشي اصله الا انه خلاف
الدراية والرواية ويقولنا بالمسبحة عما روى عن ابي يوسف ومحمد انه يقدر بمناه
عند الاشارة ذكره في البرهان ولم يذكره المص رحمه الله حكم اليدين فيما بين السجدين

بعد وضعها على الارض في السجود هل يسأ او يجيب رفعها ووضعها
على الفخذين فليذكر **قوله** ومنها القعدة الاخيرة **اقول** وقد اتفقوا
على فرضيتها واختلفوا في ركبتها قال الزيلعي ليست ركنا وقال في البحر
والصحيح انها ليست بركن اصلي لعدم توقف الماهية عليها شرعا لان من
حلف لا يصلي بحيث بالرفع من السجود دون توقف على القعدة فعلم انها
شعبة للخروج ولم ادر من تعرض لثمره هذا الاختلاف انتفى **قوله** ثم قيل
القدر المفروض من القعدة الى ذكره في البرهان بصيغة زعم بعض
مشايخنا البدر **القول** لكنه يريد فيها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
اقول والمسبوق يريد ايضا كالامام تبعاله على ما صحه صاحب الميسر لان
المصلي انما لا يشتغل بالصلوة في غير القعود الاخير لما فيه من تأخير الاركان
وهذا المعنى لا يوجد هنا لانه لا يمكنه ان يقوم قبل سلام الامام فخصه
اذا كان على الامام سهو **قوله** وهي ستة عندنا **القول** الا انها تفتقد في
العمرة اذ لا يقتضي الامر صلوات التكرار كما ذكره الكرخي او كما ذكره صلى الله
عليه وسلم على ما ذكره الطحاوي لا لان الامر يقتضي التكرار بل لانه يتعلق
وهو بها بسبب متكرر وهو الذكر فتكرر بتكرره كما في البرهان وصح في التحفة
والمحيط ما اختاره الطحاوي واختلف على قوله انه لا يكرر في مجلس واحد
هل يتداخل الوجوب فيكفيه صلوة واحدة او يتكرر من غير تدخل صح في
الكافي من باب سجود التلاوة الاول وان الزائد نذوب وكذا التسمية
وصح في المجتبى الثاني لكن ظاهر كلام البرهان الافتراض كلما ذكر على قول
الطحاوي وفي البحر ان الطحاوي انما قال بالوجوب المصطلح عليه عندنا
انتفى **قلت** وبقي يصح **القول** ذكره في شرح الجمع قال الامام السرخسي والمختار
انها مستحبة كلما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وعليه الفتوى انتهى **قوله**
وكيفية **اقول** هذه الكيفية صرح بها صاحب المذهب محمد بن الحسن رحمه الله
كما نقله الزيلعي وغيره ونقل في الزهيرة عن محمد الصلوة المذكورة مع
تكرار انك حميد مجيد وهو كذلك في صحيح البخاري وفي فاضل ابن بيرة

عن محمد بن الحسن ذكر الصلوة المنقولة عنه مع زيادة في العالمين وهي
ثابتة في رواية ابي مسعود الانصاري عنده مالك ومسلم وابي داود وغيرهم
فما في السراج معزيا الى منية المصلي من انه لا ياتي به ضعيفا قاله في البحر
قوله وعلى محمد اعاد حرج في الال للاشارة الى تراخي رتبة النبي
صلى الله عليه وسلم عنه واختلف فيهم فالأكثر وروى على انهم قرأته الذين
حرمت عليهم الصدقة وصح بعضهم واختار النووي انهم جميع الامم
والتشبيه في قوله كما صلوات اماراجع الال محمد واما لان المشبه لا يلزم ان
يكون اعلا من المشبه وذكر في الغاية والدراية اجوبة جهة فلتراجع
قوله وكبر بعضهم **القول** ومحل الخلاف فيما يقال مضموما الى الصلوة والسلام
كما افاده شيخ الاسلام ابن حجر فلذا اتفقوا على انه لا يقال ابتداء رحمة الله
كما في البحر **قوله** ويدعو الى اشارة به الى انه يقدم الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم ويدصرح في شرح الجمع فقال ويدعو بعد الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم انما قدمها على دعائه لان من اتى باب الملك لا بد من التحفة الى
واختص حواصته هو النبي صلى الله عليه وسلم وتحفة الصلوة عليه اولا
تقدمها عليه اقرب للاجابة لانه الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
مستحبة ولا دعا بعد المستحبات يرجح ان يستجاب لان الكرم بعد اجابته
اول المسولات لا يرد باقيا انتفى **قوله** كان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي
الى ان قدم الدعاء لنفسه لانه مستحب كما كان يفعل النبي صلى الله عليه
وسلم ولم يذكر كيفية الدعاء للمؤمنين وقال في منية المصلي ويستغفر
لنفسه ولوالديه ان كانا مؤمنين وجميع المؤمنين والمؤمنات لانه لا يجوز
الدعاء بالمغفرة للكافر وظاهر ما في المنة انه يجوز الدعاء بالمغفرة وجميع
المؤمنين جميع ذنوبهم قد صرح الفراقي بحرمة لان فيه تكذيبا للاحاديث
الصحيحة المحضة بانه لا بد من تعذيب طائفة من المؤمنين بالنار واخرهم
منها بشقاعة او بغير شقاعة ودخولهم النار انما هو بذنوبهم
ولا يوجب الكفر كما لا بد من الفرق بين تكذيب الاحاد والقطعي

قال صاحب البحر والحق انه يكون غاصيا بالدعاء للكار في المنقرة غاص
 بالدعاء لجميع المؤمنين لان العلماء اختلفوا في جواز التصنع عن الشرك
 عقلا قيل بالجواز لان الخلف في الوعيد كرم فيجوز من الله تعالى وان كان
 المحققون على خلافه كما ذكره التفتازاني وقال العلامة زين العبد
 في شرح المصابيح ليس بجمعة عندنا اي اهل السنة ان يدخل النار احد من الا
 بل التصنع عن الجميع من جهل قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله
 تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا انتهى فيجوز ان يطلب للمؤمنين لفظ
 شفقة على اخوانه الامر الجائز الموقوف وان لم يكن واقعا انتهى
 الاول فرض عند الشافعي مستدرك **قوله** ومنها اي من الفرائض ترتيب
 القيام الى الصلاة ومنها ترتيب القعود الاخير على غيره كالسجود حتى لو ذكر
 بعد القعود سجدة او نحوها بطل القعود لان الترتيب فيه فرضه كما في البيهقي
قوله اي تقديمه بقصد الترتيب فيه تامل لان ترتيب الاركان شرط
 لصحتها في محالها وهو لا يشترط تحصيل **قوله** وخبر قصوري هو الهيئة
 انك العابد وان كان المرجع مذكرا رعاية للخلع الهيئ **قوله** المحدث على ترتيب
 الخ قد ذكر مثله قد خشي على صدر الشريعة وكذا صاحب البحر وغيره هو صاحب
 الايضاح واجاب عن صدر الشريعة بحشي هذا الكتاب فمن اراده فلا راجع
قوله ومنها الخروج من الصلوة يصنع فانه فرض عنده لا عندنا **اقول**
 هذا على تخرج اليد عن اخذه من الاثنى عشر به فقال لو لم يبق عليه فرض
 لما بطلت صلوة فيها وعلى تخرج الكرخي ليس بفرض وهو الصحيح كما في التبيين
 ونذكره ان شاء الله تعالى **قوله** كذا قال الزيلعي يعني في غير هذا المحل **قوله**
 في قوله ولان الخروج الى الاعتراض مبني على انه المراد بحملتها حقيقة
 ويمكن انه يجاب بانه المراد بالجملة ما يتم به الصلوة **قوله** سلم المصلي
 مع الامام **قوله** اي ان كان فرغ المصلي من التشهد كما سذكر في الوتر
 والنوافل ان شاء الله تعالى **تنبيه** يشترط الايتان بهذه الفرائض
 في اليقظة فلواتي باحدها ناعما لا تحسب به بل يعيده ونومه في ركوعه

او سجوده لا يبطله التحققة قبل النوم لا تنفر على شرايط الايتان بها
 يقظة ان التمام اذا اتى ركعة ثالثة تفقد صلوة كما في البحر **قوله**
 وعندنا يسلم بعده الخلاف في الاولوية لا الجواز على الصحيح **قوله** عن يمينه
 ويساره هو قول عامة العلماء وقالت طائفة يسلم تسليمة واحدة تلقا
 وجهه ويسلم قليلا الى اليمين وبه قال مالك والسنة عندنا قول العامة ويجز
 لفظ يخرج منها ولا يتوقف على عليكم كما في الفقه والمراد انه يبدأ باليمين فلو قال
 كما في الهداية ثم يسلم عن يمينه الى مكان اولي وقال الكمال وتسلم عن يساره
 او لا يسلم عن يمينه ما لم يتكلم ولا يعبد عن يساره ولو سلم تلقاء وجهه يسلم
 عن يساره اخري انتهى وفي البحر لو سلم عن يمينه ونسي يساره حتى قام فانه
 يرجع ويقعد ويسلم ما لم يتكلم او يخرج من المسجد **قوله** فيقول السلام عليكم
 الخ هو السنة فان قال السلام عليكم او السلام او سلام عليكم او عليكم السلام لخره
 وكان تاركا للسنة وصريح في السراج بكونه الاخير وانه لا يقول وبركاته
 وصرح النووي بانه بدعاء وليس فيه شيء ثابت وتعقب ابن ابي حجاج بانها
 جاءت في سنن ابى داود انتهى والسنة ان تكون التسليمة الثانية اخفض من
 الاولى كما في البحر **قوله** من على يمينه من الرجال والنساء **اقول** وقد من الخ
 ايضا ويؤاد عليه نية من كان اتما به او راه بالدلالة وشاربه الى انه كما
 سلم على من ليومه في الصلوة وهو قول الجمهور وصح شمس لامة بخلاف سلام
 التشهد فانه ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات كما في البحر **قوله** والحفظة
 آخره للاشعار بالتفصيل بين البشر والملائكة والتفصيل في ذلك في المطول
قوله ويسلم الامام الخ هذا هو الصحيح وقيل لا ينوي لانه يشير اليهم
 بالسلام وقيل ينوي بالاولى لا غير **قوله** وهو اي لفظ السلام واجب
قوله اي في كل من اليمين واليسار وهو الاصح وقيل الثانية سنة كما في
 الفقه والواجب لفظ السلام دون عليكم كما في البحر **قوله** والبواقي سنن
اقول على الانتفاة بالتسليمتين يميننا ويسارنا والبداء باليمين فيهما
قوله واخراج كفيه **اقول** يعني ان كان رجلا **قوله** والقيام عند الجملة

الاولى اطلقه فشمس الامام والمأموم هذا اذا كان الامام حاضرا بقرب
من المحراب والا فيقول كل صف حين ينتهي اليه الامام على الاظهر وان
دخل من قدام وقفوا حين يقع بعصرهم عليه كما في التبيين **قوله**
والشروع اي في الصلوة وهذا عندهما وقال ابو يوسف يشترع اذا فرغ
من الاقامة كما في البرهان ولو اخر من يفرغ المؤذنين من الاقامة
لا بأس به في كل وجه جميعا كما في البحر **تمت** سيد كرم الله في باب الامامة
انه يستحب للامام ان يتحول الى المئين القبلة انتهى وظاهره انه لا يجوز
للائمة بالدعاء الذي سذكروه ويمكن ان يكون للاتباع بالسنن
لكن قال في الجوهرة ويكره للامام ان يتنقل في مكانه الذي صلى فيه الفرض
ولا يكره للمأموم ذلك وروى ايضا ان ذلك يستحب للمأموم حتى
يتشوش الصفوف كذا في الكرخي انتهى ولم يقرض المصل لذكر الادعية
والاوراد التي وردت الستة بها بعد الصلوة لكل مصل ويستحب الاثنان
بها لئلا ان كانت الصلوة مما بعدها ستة قالته وصلوها بالفرض واج
كراهة الفصل بينها وبين الفرض بالاذكار والاوراد والادعية
ومقابل ما رجح انه لا بأس بان يقرأ بينهما الاوراد كما في شرح المنظومة
لابن الشحنة والمستحب للامام ان يستقبل الناس بوجهه ويستغفر الله
ثلاثا وان يقرأ آية الكرسي وكذلك يقرأ المصل لقول النبي صلى الله عليه
من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلوة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت
ومن قرأها حين يأخذ مضجعه امته الله على داره ودار جاره واهل
دوراته حول رواه البيهقي في شعب الایمان الا انه ضعف حساده ويقراء
المعوذات ويسبح الله ثلاثا وثلاثين مرة ويحمد كذلك ويكره كذلك
ثم يهلل مرة لقول صلى الله عليه وسلم من سجد في دبر كل صلوة ثلاثا وثلاثين
وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين فذلك تسعة وتسعون
وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له للملك والحمد وهو على
كل شيء قدير عرفت خطابة وان كانت زيد البحر كما في البرهان وورد
في فتنها

وفتنها غير ذلك ثم يدعون نفسه والمسلمين من الادعية الجامعة المأثورة
لقول ابي امامة قبل يارسول الله اي الدعاء استمع قال جوف الليل الاخر ودر
الصلوات المكتوبات رواه الترمذي والتسامي رافعا يديه هذا صدره جاعلا
يطوف يديه مما يلي وجهه بخشوع وسكون ثم يحتم بقوله تعالى سبحان ربك الآتية
لقول علي رضي الله عنه من احبته ان يكتال بالملكيا الا وفي من الاخر يوم
القيمة فليكن آخر كلاما اذا قام من مجلسه سبحان ربك الآتية ويسبح يديه
ووجهه في اخره لقول ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا دعوت الله فادع بباطن كفيك ولا تدع بظهورها فان
تأمع بها وجهك بها وجهك رواه ابن ماجه كما في البرهان **فصل**
في الامام محمد قال الزبلي ولا يحلها نفسه في الجهر تنقوا واذ جهر فوق
حاجة الناس فقد بها كما في البحر **قوله** الا في قنوت لانه ايضا كذا اي لا
يجهر في قنوته لانه المأثورة في الأخفا وهذا كما اختاره صاحب العداية
فتيسر كتكبيرات الانتقال في حق المنفرد والمقتدى ومذهب القرائين للجهر
بالقنوت كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع في حق الامام كما في البحر
قوله ويروي ان من صلى الخ ذكره الزبلي ثم قال ولكن لا يبلغ اي المنفرد
في الجهر مثل الامام لانه لا يسمع غيره **قوله** قيد بالجهرية الخ كذا ذكره الزبلي
ثم قال وذكره عصام بن يوسف في مختصره ان المنفرد ويخبر فيما يخاف ايضا
استدلا لا بعدم وجوب سجود السهو عليه الاجهر ليس بشيء لانه
الامام انما وجب عليه سجود السهو لان جنائته اعظم لانه ارتكب الجهر
والاسماع انتهى وقال الكمال فيما دفع به شراح انك تفتقر ظاهرا اذ لا شكون
واجبا قد يكون الكد من واجب لكن لم يثبت وجوب السجود الا بترك الواجب لا بأك
او بنية مخصوصة منه محبة كانت المخافة واجبة على المنفرد ينبغي ان يحجب بتركها
السجود انتهى **قوله** وما ذكره عصام قال في العناية انه ظاهر الرواية وقال صاحب البحر
وقد تأملنا الظاهر من المذهب الوجوب اي وجوب المخافة وقيل بخلافه المنفرد
ان قضي الجهرية الخ جعل ما نقله عن العداية سند القول قبل بخلافه وما نقله

عن الكافي في سند القول وقيل بخير والاكثر موافق لما في الكافي فكأنه على المصداق
ليستوى بينهما كيف وقد ذكر ما قاله صاحب النهاية من مخالفة صاحب الهداية في
فيمنبغي ان يكون الجهر في قضاء المنفرد الجهرية ايضا افضل بدلالة الحديث **قول** الحديث
هو ما قدمه بقوله ويروى ان ما صلى على تلك الهيئة الخ وقد نظر الكمال فيها استدله
صاحب الهداية على ان الصبح المخافة في الجهرية اذا قضاها نهارا فقال وقوله
لان الجهر الخ حاصله ان الحكم الشرعي ينتفي بنفي المدرك الشرعي والمعلوم من الشرع
كون الجهر على المنفرد تخييرا في الوقت وختمنا على الامام مطلقا ولولا الاثر المذكور
لقلنا بتقييده بالوقت في الامام ايضا وشك في المنفرد معدوم فيبقى الجهر في حقه
على الانتفا الاصلي وهذا يتوقف على ان الاصل فيه شرعية الاخفاء والجهر بما وضعت
آخر فتدفعه يرجع اليه وفيه نظر بل ظاهر نقلهم انه صلى الله عليه وسلم كان يجهر
في الصلوات كلها فشرح الكفار بفطونه فاشق صلى الله عليه وسلم الا في الاوقات
الثلاثة فانهم كانوا غيبا بآيمين وبالطعام مشغولين فاستقر ذلك بيقين ان الاصل
الجهر والاخفاء بعارض وايضا ففي المدرك المتنوع بل هو القياس على ادائها بعد الوقت
باذان واقامة بل اولي لان فيها الاعلام بدخول الوقت والشروع في الصلوة وقد مر
بعد ذلك في القضاء وان لم يكن ثمه من يعلم به بعضا فعلم ان المقصود مراعاة
هيئة الجماعة وقد روي من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلوة صفوف من الملائكة
ذكره في شرح الكافي انتفى اي ذكر المروي انتفى ورايت بهذا مشقة القدر بخط بعض
الفضلاء ما صورته هذا القين لم اراه الا الشيناء وانتفى كلام الشيخ الكمال الذين انه لا
دليل في المسئلة وكلمهم متفقون على انه لا يسمع فيها وعند من ان ما رواه مالك في الموطا
عن زيد بن اسلم انه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غدا ليلة التبريس ايها الناس
ان الله قبض ارواحنا وارشاء لردنا اليها في حين غيها فاذا اردت احكم عن الصلوة
او نسيها ثم فرغ اليها فليصلها كما كان يصليها في وقتها دليل ظاهر لانه المنفرد للامام
وقوله كما كان يصليها في وقتها يعم الجهر وغيره وكذا ما رواه ابن عبد البر في التمهيد
ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال في غدا ليلة التبريس فاعلموا ما كنتم تفعلون قال
ففعلمنا وكذلك فاعلموا ان نام او نسي فان ما كنتم تفعلون يعم الجهر ومن نام او نسي

يعم المنفرد وغيره انتفى وكذا انتفى الهداية في غايته البيان بان الحكم
يجوز ان يكون معولا ليعمل تسمي وعلم الجهر هناك ان القضاء يحكم الاداء يدل
انه يؤذن ويقيم للقضا كالاداء انتفى في هذا ان لا يقول الا على ما قاله في الكافي
كغيره **قول** ولذا اختاره صاحب الكافي او اختار التخيير ان قضى العشاء نهارا
والجهر فضل كما قدمه **قول** اسماع غير اطلقه كما في الهداية وقال في البحر عن الخلاصة
الامام اذا قرأ في صلوة المخافة بحيث يسمع رجل او رجلان لا يكون جهرا والجهر
ان يسمع الكل انتفى **قول** والمخافة اسماع نفسه قال في الكافي الا مانع اذ يكفي ما ابد
لعم يكن مانع لسمع نفسه **قول** وهذا مختار والهداية **قول** وكذا قال الفضلي
اذ في الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافة ان يسمع نفسه وقال شمس لامة الخواني
رحمته الله الاصح ان يحزبه ما لم يسمع اذ ناه وسمع من يقرب كما في الكافي وختم
الظهيرية للعيني **قول** كما تشبهه الخ قال شيخ الاسلام وكذا الايلاء والبيع على الخلاف
وقيل الصبح في البيع انه لا بد ان يسمع المشتري كذا في فتح القدير ونقل في البحر عن الذخيرة
معنا الى القاض علاء الدين في شرح مختلفاته ان الاصح عندى ان في بعض التصرفات
يكفى سماعه وفي بعض التصرفات يشترط سماع غيره مثلا في البيع لو ادنى المشتري
صماخه الى فخر البائع وسمع يكفى ولو سماع البائع نفسه ولم يسمعه المشتري لا يكفى
وفيما اذا اخلق لا يكلف فتاد ان من بعد بحيث لا يسمع الا حيث انتفى قد ضعف
في الكافي حيث قال وقيل الصبح ان في بعض التصرفات يكفى سماعه الخ وقال صاحب المحيط
الاصح قول الشيخين الشرط سماع نفسه وكذا ايضا ما قدمناه عن الكمال **قول** قراها
اي السورة **قول** كذا في الجامع الصغير وهو يفتى وجوب قضاء السورة لانه
قال قرأ في الاخيريين الفاتحة والسورة وهو اختيار عن المجتهد في بحر اخبار
صاحب الشرع في قضاء الوجوب وذكر في الاصل ما يقتضى الاستصحاب لانه قال احب
الي ان يقرأها في الاخيريين انتفى كذا في الكافي وقال الكمال ولا يخفى انه اي ما في الاصل
اصح فيجب لتعويل عليه في الرواية انتفى وقال في البحر نقلا عن غايه البيان الاصح
ما قاله في الجامع الصغير لانه اخر الضيفين انتفى مع الفاتحة لم يذكر كيفية
ترتيبها وقال الكمال قيل يقدم السورة وقيل يقدم الفاتحة وهو الاشبه بتقديم السورة

على الفاتحة غير مشروعة فلا يكون مخالفا للمعهود انتفى واختلف في الفاتحة
تصير واجبة كالسورة وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاول فيها ذكره في البحر
قوله جهر اقيد في القراءة وهو واجب في حق الامام كما تقدم وهذا ظاهر الرواية
وهو الصحيح لان الجمع بين الجهر والخفية في ركعة شنيع وتغيير النفل وهو الفاتحة الاولى
وصح التماسه ان يجهر بالسورة فقط وجعله شيخ الاسلام الظاهر من الجواب
وخبر الاسلام الصواب قولاً بعدم التحجير ولا يلزم الجمع بين الجهر والاسرار في ركعة
لان السورة تلحق بموضع تقدير كما في البحر **قوله** فهذا يفيد ان الجمع بين
والجهر في ركعة واحدة والقراءة في محلها مكروه اتفاقا ويرد عليه ما نقله بقوله
يا شاعن الثانية ان من شاع في صلاة يجهر فيها بالقراءة وليس احد يقدر به
واختار المخافة وقراءة الفاتحة ثم دخل في صلاته جماعة يجهر بالسورة ان قصد
الامامة انتفى الا ان يقال ان الجمع هنا باعتبارين فتأمل الكراهة على ما ذكرنا
كذلك ولو ترك الفاتحة في الاوليين **قوله** يرد على ما علل به قراءة السورة
في الاخرين لانها غير مشروعة كما اورد ابو يوسف لنفيه قضاه في الاخرين كما
للفاتحة والجواب ما قاله الزيلعي وانها وهو الفرق بين الوجهين ان قراءة الفاتحة
في الشفع الثاني مشروعة فاذا قرأها مرة وقعت عن الاداء لانها اقوى كونها في
محلها ولو كررها حال الم شروع بخلاف السورة فان الشفع الثاني ليس محلها
اذ انما كان تقع قضا لان محل القضا انتفى **قوله** فظاهر عدم مشروعية السورة
في الاخرين وما نقل عن شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام كما قدمناه عن غاية البيان
مصحح بان السورة في الاخرين مشروعة لم نقل والقضا صرف ما شرع له لما عليه
فقضاء السورة في الاخرين مشروع وبالاتيان به يحصل قضا ما عليه انتفى وقال
الكامل مورد اعلى ما قاله الزيلعي وقد يقال ان كان ايقاع السورة في الاخرين
مخالفها عنها حكما كذلك يجب ان يكون قراءة الفاتحة ثانيا للقضا يجب ان يلحق
بالاوليين فيجوز الثاني عن تكرارها حكما ثم بعد هذا كله التحقق عدم المحلية فلم
كونها قضا انتفى **قوله** اي لا اولي سائر الصلوات اي المفروضات وهذا عندنا
وعند محمد كالفجر واختلف في السنن والنوافل صرح في المحيط بكراهة تقويل

المحدث والمحدثين
بلغ مقابلة رتبة
مؤلفه عفى
عنه

ركعة من التطوع وتحتل اخرى واطلق في جامع المحيط عدم الكراهة في السنن
والنوافل لان امرها اسهل واختاره ابو اليسر ومشي عليه في قرآنه الفتاوى وكان
الظاهر عدم الكراهة كما في البحر **قوله** لانها وقتة غفلة **قوله** يعني بالنوم والامطالع
موجود في جميع الاوقات ولذا اطلق محمد السنة في الجمع وهما قرابين الغفلة بسبب
الكسب والغفلة بالنوم بان الاول مضافة اليه حتى يتحقق عليها العقاب بخلاف النوم
كما في الكافي وكذلك الخلاف في الجمعة والعديد من كذا في جامع المحيط وفي نظم الزندوسى
تستوى الركعتان في القراءة في الجمعة والعديد من الاتفاق كما في البحر ثم قال وفي الخلاصة
قول محمد اوجب وفي المعراج الفتوى قول محمد لكن ذكر ابن امير حاج ما يظهر به قوة دليلها
ثم قال وحيث ظهر قوة دليلها كان الفتوى على قولها فما في المعراج من ان الفتوى
على قول محمد نفي **قوله** ما بيان الحكم فالتفاوت وان كان فاحشا لا بأس به **قوله**
يعني به في الركعة الاولى لان اطالة الثانية عليها مكروهة كما ذكره انتفى وعدم اليأس
اذ لم يشغل على القيام والافقيه باس بمعنى كراهة التنزيه **قوله** وانما يكره التفاوت
بثلاث آيات **قوله** اذ ذكره في البحر عن الكافي ثم قال ويشكل على هذا الحكم ما ثبت في
الصحيح من قرآنه صلى الله عليه وسلم في الجمعة والعيدين في الاولى يسبح الله ربك الاعلى
يروي الثانية يعلى اناك بخديشة الثانية مع ان الثانية اصول من الاولى باكثر من
ثلاث آيات فاما الاولى تسع عشرة آية والثانية ست وعشرون آية وقد يجاب بان
تعدد الكراهة في غير ما وردت به السنة واما ما ورد عنه عليه الصلوة والسلام
في شيء من الصلوات فلا او الكراهة تنزيهية وفعله عليه السلام والصلوة تعليلها
للجواز لا يوجب بها والاولى لانهم صرحوا بلتسان قراءة هاتين السورتين
في الجمعة والعيدين انتفى **قوله** الا حسن في الجواب ان هذا لا يورد لما ذكره في الكافي
من ان التطويل مقبوع من حيث الامكان كانت متقاربة في الطول والقصر وان
كانت متفاوتة اعتبر الكمال والاحرف انتفى اذا التفاوت بين السورتين
من حيث الكمال متفاوت اياتهما في الطول والقصر من غير تقارب فتقاربهما
في الكمال ليس بغير **قوله** وخبر الواحد **قوله** اي قيامه ولكنه يوجب العمل فقلنا
يرد على الفاتحة وقوله عليه الصلوة والسلام اصلوة **قوله** على نفي انفسية

كقوله عليه السلام لا صلوة بحار المسجد الا في المسجد **قوله** سرى الفاشحة مستثناء
من قوله وكره تبيينها وكما هو ظاهر **قوله** المؤتم لا يقرأ **قوله** فان قراءه تجبها وفي
بعض الروايات انها لا تسئل خلقا امام وانما لم يطالبوا اسم الحرمه عليها لما عرف من
اصلاح اذ لم يكن الدليل قاطعا وما يروى عن محمد انه يستحسن على سبيل الاحتياط
تصنيف الحق ان قول محمد كقولها وصرح محمد في كتبه بعدم القراءة في خلف الامام فيما
يجهل فيه وما لا يجهل فانه في كتاب الاثار في باب القراءة خلف الامام بعد ما استدل الى
علقه بن قيس انه ما قرأ قط فيما يجهل فيه ولا فيما لا يجهل فيه قال وبه نأخذ لان
القراءة خلف الامام في شيء من الصلوة يجهل فيه ولا يجهل وقال السرخسي تقصد صفاء
اي بالقراءة في قول عدة من الصحابة كذا في فتح القدير وقال في الكافي ومنع المقلد
عن القراءة ما ثور عن ثمانيتين نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة وفيه الله
عنهم وقد دون اهل الحديث اسما سيعم انتفى وقال النكاح لم لا يخفون الاحتياط في عدم
القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل باقوى الدليلين وليس مقتضى قرائن
القراءة بل المعنى انتفى **قوله** وان قرأ الامام آية ترتيب او ترتيب **قوله** وكذا الامام
لا يستقل بالدعاء خالدا للقراءة وما روي انه عليه السلام ما رآه بآية رحمة الاساطير
واية تمذاب الاستعاذه منه محمول على النوازل منفرد كما في التبيين وهذا الاعتراض
يمكن الدفع الخ **قوله** لكنه يلزم منه استعمال المؤتم في حقيقة بالنسبة الى قوله وان قراء
آية الترتيب والترتيب وبجازه بالنسبة الى الخطبة والصلوة واجاب في البحر بجواز
الجمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد عند كثير من العلماء انتفى **قوله** وبقي من اعتراض
الزيلعي ان كلاه الكثر يقتضي ايضا ان تكون الخطبة والصلوة على النبي صلى الله عليه
وسلم واقعين في نفس الصلوة ولم يذكر المصن واجاب بن كمال بان يقول او خطب
عطف على قرائن المكان الخطبة قائمة مقام ركعتي الظهر نزل من حضرها منزلة المؤتم
فلا دلالة فيه وفي قوله او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم على ان يكون الخطبة او صلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم واقعين في نفس الصلوة ولا اتجاه لما قيل انه يقتضي ان
يكون الانصات واجبا قبل الخطبة لانعدام التنزيل المذكور حينئذ فتدبر انتفى
وفي جمع بين الحقيقة والمجاز **قوله** لكن غيرة العبادة فقلت كذا الخطبة **قوله**

وكذا

وكذا غيرها في النقطة بقوله وكذا في الخطبة **قوله** للجماعة سنة مؤكدة وهو
الاصح وفي شرح بكر خواصه زاده انها مؤكدة غاية التأكيد في الغاية لو تركها
اهل ناحية اثموا ووجب قتالهم بالسلاح لانها من شعائر الاسلام لان يتووا
وقال محمد نضر بعم ولا نقائلهم كما في شرح المنظومة انتفى والجماعة ما زاد على
الواحد كما في البرهان وسواء كان رجلا او امرأة حرا او عبدا او صبيا يعقل كذا
في البحر لكن قال بعده بنحو صيغة واذا فاته الجماعة لا يجب عليه الطلب في المساجد
بلا خلاف بين اصحابنا بل ان اتى مسجدا اخر للجماعة تحسن وان صلى في مسجد حيه
منفردا تحسن وذكر القدر في جمع باهله ويعلى بعم يعني وينال ثواب الجماعة وقال
شمس الامم في زماننا يتبعها وسل الخلو في من يجمع باهله احبا باهله ينال ثواب
الجمعة قال لا يكون بدعة ومكروسا بلا عذر انتفى **قوله** وقيل فرض **قوله** وقيل
فرض عين وبه قال احمد وقيل فرض كفاية وبه قال الطحاوي والكروخي كما في النقطة
انتفى ونقل في القينة القول بانها فرض عين على من المذهب انتفى والقائل
بالعرفية لا يشترطها للصحة فتقع صلوة منفردا كما في شرح المنظومة لمصنفها ابن
رعيان وبقي القول بالوجوب وذكره في شرح النقطة عن الغاية قال عمامة
مشايخنا للجماعة واجبة وفي التحفة ذكر محمد في غير رواية الاصول ان الجماعة واجبة
وقد سماها بعض اصحابنا سنة مؤكدة وهما في المعنى سواء انتفى وقال الزياطي وفي المغني
انها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة انتفى وبقي قول خامس هو انها مستحبة قاله
في جوامع الفقه بصيغة وقيل للجماعة مستحبة والديع انها واجبة سنة مؤكدة لا يجوز تركها
الا بدور كذا في شرح المنظومة لابن الشحنة للرجال قال في البدايع انها تجب على
الرجال العقلاء البالغين الاحرار القادرين عليها من غير حرج كذا في الفتح وشرح
المنظومة **قوله** هذا الشرط لا يختص بالقول بوجوبها فيكون كذلك شرطا على القول
باعتبارها وقد نظم العلامة دادة زاده في منظومة التي على منازل نظم ابن وهب
الاعذار المسقط للجماعة **قوله** وذا مطر برد وخوف وظلمة وجس عمن قلع ووطع
وبذكر سقام واقعد ووحل زمانة وشتموخة تكرار وفيه بسطه اذ لم يكن
تكرار جم بعينه مضى في صحيح القول فانكر ينكره انتفى **قوله** ولم يستوعبه

اذ بقى منها دافعة احدا الاجيبين وارادة الله تعالى وقيامه بمرئيه وحضور
طعام تنويع نفسه وشدة ريح ليلا لانها اذا ذكر هذه في الجوهرة **قوله** ولا تكر
في مسجد محلة قديمه لما قال القدوري لا ياتى بها في مسجد في قارة الطريق وفي
اماني قاضي خان مسجد ليس له امام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجا فوجا افضل
ان يصلي كل فريق باذان واقامة على حدة انتفى **يعني** اذا كان مسجد ظاهر
الاطلاق وينبغي ان يقيد عدم اباحه تكرار الجمعة للباقيين بما اذا كان الامام
المؤمن صلي بالبعوض او في **قوله** والاهق بالامامة بين الحاضرين الاعلى هذا اذا لم
يكن ثم راتب واما الراتب فهو احق من غيره وان كان غير ائمة منه كما في البحر
وفي الحاوي القدسي رضا حيا لبيبة اولى بالامامة وكذا الامام الحلي اذا كان الاضيق
ذ اسطوان انتفى **قوله** بعد ما يحسن من القراءة قدر ما يجوز به الصلوة **قوله** كذا
في الكافي وشرح المجمع وشرح التقايد وينبغي ان يكون كما قال الزيلعي وصاحب البرهان
ان يحسن من القراءة قدر ما يقوم به سنة القراءة **قوله** فالادرج الى آخره الفرق
بين الورع والتقوى ان الورع اجتنب الشبهات والتقوى اجتنب المحرمات كذا في التقايد
قوله فالاسم هكذا في كثير من الكتب وفي المحيط ما يخالفه فانه قال وان كان احد
الكي والآخر ادراج فالأكبر اولى اذ لم يكن فيه فسق ظاهر كذا في البحر **قوله** فالاحسن
وجها اي اكثرهم صلوة بالليل **قوله** قال في البدايع انه لا حاجة الى هذا التكليف بل يبقى
ظاهره لان سماعه الوجه بسبب كثرة الجماعات **قوله** لما روي الخ قال ابن امير حاج
المخزون نعم اخرج الحاكم في مستدركه مرفوعا ان سكره ان يقبل الله صلواتكم فليؤم
خياركم فانهم وقدكم فيما بينكم وبين ربكم كما في البحر **قوله** فالاشرف نسباً ان يكون
في الفقه الحسب على صراحة الوجه فان استور في الحسن فاشرفهم نسباً وفي البرهان
فان تساوا في النسب فاحسنهم صوتا وذكر في المطولات زيادة اوصاف في
الاحسن فليراجع **قوله** او الجار الى القوم **قوله** لو اختار البعض واحدا والبعض
اخر فالبعض لا اكثر ولو قد مر غير الاول في اسوا ذكره في زاد الفقير لان الدعاء **قوله**
وكره امامة عبد واعراي علمه بما ذكره في البرهان ندرة التقوى فيها
ثم قال حتى لو كان عالما متقيا صار كغيره **قوله** وفاسق **قوله** فان تعذر منه

لا يصلي

لا يصلي منه خلفه وينقل الى مسجد اخر حتى في الجمعة ان اقيم في غير مسجده والا اقتدى
به فيها كما في البحر **قوله** واعلم قال في البرهان لو لم يوجد يصير افضل منه يكون هو اولى
لاستحسان النبي صلى الله عليه وسلم ابن ام مكتوم على المدينة حين خرج الى بيتك وكان
اعلم **قوله** ويستدعي اي صاحب بدعة وفيما احدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال ينوع شبهة او تحسنا وجعل ديناً تواليا وصراطا
مستقيما كذا قال الشمني وفي المغرب معي امر من ابتدع الاصر اذا ابتداه واحدة ثم غلبت
على من به زيادة في الدين او نقصان منه **قوله** وان تقدموا جازع الكراهة لقوله صلى
الله عليه وسلم الخ **قوله** الكراهة تنزيهية كما في البحر ولا يخفى ان الدليل اخص من المدعى
الا ان يقال قدم وجه الكراهة فلذا لم يذكره مستقلا ولما سلم لا يعلم منه وجه كراهة
امامة المبتدع ووجهها ان في تقديمه تعظيما وقد امرنا باهانة كالفاسق **قوله**
لو قال وكره امامة الجاهل لا يستغنى به عن العبد والاعرابي وولد الزنا انتفى والاقتداء
بالفاسق اولى من الانفراد واما الاخر فيمكن ان يكون الانفراد اولى لجهلهم
بشروط الصلوة ويمكن ان يكون على قياس الصلوة خلف الفاسق نقله في البحر عن السراج
قوله لا يخفى ان العلة قاصرة لا تنقلها في الاعلى والمبتدع انتفى واما الاقتداء بالخالف
وان كان مراعي الشرايط والاركان عندنا لا اقتداء به فيجمع على الاعس وبكره والاقتداء
بغير اصلا ذكره في البحر انتفى ونقل في شرح المجمع عن الكفاية الاقتداء بالشا في مكرهه
لكنه ان علم منه ما يفسد الصلوة كالقصد لا يجوز ان شاهده يمس بآية ولم يتوضأ
فيلجوا الاقتداء به والا قيس انه لا يجوز لما في زعم الامام ان صلوة غيره جائزة انتفى
قوله يفهم من قوله كره ان محل الكراهة اذا جهل حاله لقوله بعده لكنه ان
منه ما يفسد الخ ويدصح في البحر في باب الوتر انتفى ويفيد انه ان علم حاله بما لا يفسد
بالشرائط لا كراهة في الاقتداء به انتفى ولكنه يخالف الاحكام به في **قوله** كراهة
به مع مراعاة للشرائط وقد ذكر في البحر في باب الوتر والنوافل عن النهاية اذا
علم منه ان الشا في حرة عدم الوضوء من الجملة ثم غاب عنه ثم راه يصلي فالصحيح
هو الاقتداء به مع الكراهة ثم قال ان علم منه الاحكام في مذهبه الخفى فلا
كراهة في الاقتداء به وتعام تفريعه فليراجع **قوله** وكثرة تطويل الصلوة ظاهر

الكراهة التحريم للامم بالتحفيف وهو للوجوب الا لصارفة ولادخال الصلوة
على الغير كما في البحر وقال الكمال وقد بحثنا ان التطويل هو الزيادة على القراءة
فانه صلى الله عليه وسلم منع عنه وكانت قرأته هي المسنونة فلا بد من كونه ما بقي عنده
غير ملكا كان دابة الا لصورة انتقلت في طلاق اليه تأمل القول النبوي صلى الله عليه وسلم
من ام قوما فيصل بجمع صلوة اضعفهم فانه يقتضي ان لا يزيد على صلوة اضعفهم
لا يبلغ الممنون لغيره فتكون الصلوة مع مراعاة حاله منونة للحديث وما روى
ان النبي صلى الله عليه وسلم قراء بالمعوذتين في البحر فلما فرغ قالوا له اوجرت قال سمعت
بكاء صبي فخشيت ان تغتسل امد انتهي ولا يخرج ما قلنا عن كلام المحقق القول
الا لصورة قوله وكره جماعة النساء وحدهن اى كراهة تحريم كما في الفقه
وهذا في غير صلوة الجنابة لانها تقوى للباقيات بادا واحدة منهن فليصلها
جماعة كما في شرح النقاية وكذلك يكره اذا امضت رجل في بيت وليس معهن
حرم له او زوجه الا في مسجد مطلقا كما في البحر قوله وهو ايضا مكروه في حقهن اى كما
كره لامام الرجال القيام وسط الصف كذلك كره الامام النساء القيام امامهن قوله
لم يتقدم الامام قوله لم يقل الامام لان الامام يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله لا يقف
وسطهن قوله لا بد ان يتقدم على ما عن عقب من خلقه ليصح الاقتداء انتهى
والوسط يسكون السيئ لما كان بين بعضه من بعض كالصف في الصلاة وبفتحها
لما لا بين بعضه من بعض كالاداء والصلوة ذكره في شرح النقاية قوله كالعادة جمع
عليه قوله بتشبيه راجع للحكم والكيفية فتكره جماعة العراة وبه صرح في البرهان
وفي الكافي في فتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات الخ قال غيره وانى المتأخر
المأخوذون بمنع العجوز من حضور الجماعات كلها انتهى وهو اولى كما لا يخفى وقال في
التأخر في وقت كره حضور المسجد للصلوة لان يكره حضور مجالس الوعظ قصصا عند
هؤلاء الرجال الذين علموا بحلية العلماء اولى ذكره في الاسلام رحمه الله وقال الكمال
والمعتمد منع كل في الاما العجائز المتفانية فيما يظهر لحدوث العجائز المتبرجات
وذوات الرمق ومنه سبحانه وتعالى اعلم انتهى وسند كرم ما يعلق بخروجهن
في النكاح ان شاء الله تعالى ويقف الواحد عن عينية اى على وجلسه

كما سذكره

كما سذكره واطلق في الواحد والمراد به غير المرأة سواء كان بالغ او لا
والمرأة لا تكون الا خلفه او خلف من خلفه من الذكور قوله ولا يتأخر عن الامام في
ظاهر الرواية اى فيكون محاذيا ليمين الامام مساويا له لا كما روى عن محمد قوله
وان كان المقصد اصول الخ استيناف لبيان شرط صحة الاقتداء قوله والاشارة خلفه
اقول وعن ابي يوسف انه يقوم وسطهما ولو قال كما نقاية والزائد خلفه
لما كان اولى قوله ويقعدى متوضى بمسليم قيده شيخ الاسلام بان لا يكون مع المتوضى
ما خلافا لغيره واصله فرع اذ اولى المتوضى المقعدى ما في الصلوة لم يره الامام فسدت
صلوته خلافا لغيره لا اعتقاده فساد صلوة امامه لوجود الماء ومنعه زفر بان وجوب
غير متلزم لعله به وهو ظاهر وينبغي ان يحكم بان يحل الفساد عندهم اذا ظن علم
امامه به لان اعتقاده فساد صلوة امامه بذلك كذا في الفقه قوله لان التيم طهارة
مطلقة عندنا كالوقوف اشار به الى الخلاف بين محمد وشيخه في صحة اقتداء المتوضى بالمقيم
فاجازاه ومنعه وحاصل الخلاف راجع الى الخلقة بين التراب والماء عندهما وظاهر
القول عليه فليست الطهارتان وعند محمد بين التيم والوقوف فيصير بناء القوى
على نصين كما في البرهان والخلاف في غير صلوة بخن زدة ولا خلاف في صحة الاقتداء
فيها بالمقيم لها كما في البحر قوله وغسل يداي الخ لا يخفى انه خصة بما سمع الحنفى والشافى
يكتمل اعم منه لشهره مع الجبارين قوله وقام بقاعد هذا عندهما وقال محمد بفساد
صلوة الماء موم قوله لانه عليه السلام لا هذا دليلهما وادعى محمد ان ذلك من خصايص
النبي صلى الله عليه وآله وهو الاصول كما في البرهان انتهى والخلاف في غير النقل
ما في شرح المجمع عن الخاتمة ان اقتداء القائم بالقاعد في التراويح جائز عند اهل البيت
قوله صلى الله عليه وسلم هو الظاهر قال في البرهان وكان صلى الله عليه وسلم اماما انتهى
البيان لم يترتب المعنى كعدد الشيعة لامامة الاحدب وقال في البحر ولا خلاف
في صحته اذ لم يبلغ حديثه هذا الركوع واذا بلغ اختلفوا فيه في المحدثين انه جائز
عندهما وبه اخذ جماعة العلماء خلافا لمحمد وفي الظاهر لا يصح امامة الاحدب
للقيام بذلك اذ كرم في مجمع النوارى وقيل بحرر والاو لا مع انتهى ما نقله
صاحب البحر ثم قال باحسان ولا يخفى ضعفه فان لم يكن له في حاله من القاعد

فقيه

لان العتق هو التمتع الاعلى في الحدب استواء النصف الاسفل ويمكن ان يكمل
على قول محمد انه **قيل** ولا يخفى انه جعل ما في الظهيرية سندا للخلاف وهو
مطلق الاحدب والخلاف في بائع حديد الركوع وقال الزيلعي واما امامة الاحدب
فقد ذكر في الزخيرة انه يجوز مطلقا ولم يحك خلافا وذكر انما يثبت ان حديه
اذ بلغ هذا الركوع فعلى الخلاف وهو الا قيس لان القيام هو استواء النصفين
وقد وجد استواء الاسفل فيجوز عندهما كما يجوز ان يؤمر بالقاعدة القائم لوجود استواء
نصف الاعلى وعند محمد لا يجوز وفي الفتاوى الظهيرية لا يصح امامة الاحدب هكذا
ذكر محمد بن احمد في شجرة النوازل وقد قيل يجوز والاولا يصح انتقوا تبعه
المحقق ابن العباس **قوله** الا ان يؤمر بالمؤتم قاعدا او الامام مع صلحا اي قد يجوز
وهذا في المختار وقيل يجوز كما في التبيين **قوله** ومتنقل بمفترض **قوله** ربيع ولو
افسد واقتدى به فيه كما في الكافي والقرابة وان كانت نافله للامام في الاخيرين
وفرضه على المقتدى لا يمنع صحة الاقتداء لان صلوة المأموم اخف حكم صلوة الامام
بالاقتداء ولذا لزم قضاء ما لم يدركه من الشفع الاول ولو افسد صلوة لزم اربع
في اقتداءه بمصلي الرابعة فكان تبع الامامة فتكون القراءة في الشفع الثاني فضلا في حقه
كما انه كما في التبيين اما لو كان منفردا فالفقراء فرض في الجميع كما في شرح التنقيح وروى
في المعجم اطلقه اي اقتداء المستقل بالمفترض فشم من يصلي التراويح بالمكنة **قوله**
في فتاوى قاضي خان اخلافا واما الصحيح عدم الجواز وهو مشكل فانه بناء الضيف
على لعم انتق **قيل** ليس في عبارة قاضي خان نفي صحة اقتداء من يصلي التراويح
بالمكتوبة فانه قال فعلى هذا اي رواية ان السنة لا تتأدى بنية التطوع
اذا صلى التراويح مقتديا بمن يصلي نافله غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح
انه لا يجوز وكذا لو كان الامام يصلي التراويح فاقتدى به رجل ولم يزل التراويح
ولا صلوة الامام فانه لا يجوز انتق وقال قاضي خان في فصل من يصح الاقتداء
به ولا يصح اقتداء المفترض بالمستقل وعلى القلب يجوز انتق نعم ما نصه صاحب البحر
لقاضي خان صرح به في مختصر الظهيرية فقال لو صلى التراويح مقتديا بمن يصلي
المكتوبة او بمن يصلي نافله غير التراويح اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجوز
انتق

انتق **قيل** يمكن ان يكون المراد بنفي الجواز عدم الاعتداد بها عن التراويح
على وجه الكمال لما سذكرا انه اذا تعمد فلم يسلم على كل شفع يكره **قوله** وحالف بناذر
بلا عكس قد جعل الحالف كالمستقل والناذر كالمفترض ولم يذكر وجه ذلك ولا يخفى
ان كلامهما قد لزم نفسه بما نذره او خلفه على الايمان به والفرق ما قاله في البحر
ان المندوبة اقرب من المخلوف بها لانها واجبة قصدا وجوب المخلوف بها
عارض لتحقيق اليد ولهذا صح اقتداء الحالف بالحالف وبناذر ثم بنقل عن الزيلعي
جواز اقتداء الحالف بالمستطوع بخلاف الناذر بالمستطوع وبكت انه ينبغي ان لا
يجوز المخلوف بها خلف النافلة لكونها واجبة لتحقيق التراويح او سنة الظهيرية
فشم الاقتداء بمصلي سنة اخرى كسنة العشاء خلف التراويح او سنة الظهيرية
خلف مصلي القبليه كما في البحر عن الخلاصة **قوله** لا ناذر بناذر قال في البحر مصليا
ركعتي الطواف كالناذرين لان طواف هذا غير طواف الاخر وينبغي ان يصح الاقتداء
على القول بنقلية ركعتي الطواف كما لا يخفى انتق **قيل** يعارض ما نقله ويوافق
ما يجزمه قول قاضي خان ولو ان رجلين طافا كل واحد منهما فاقترنا احداهما بالآخر
مع بمنزلة اقتداء المستطوع بالمستطوع انتق **قوله** ولا يصح اطلاقه فشم النافلة ملقة
وهو المختار لان نقل البائع معتبر بخلاف البصير ولا يرد الاقتداء بمن طاف اذ عليه
فرضه ثم تبين خلافا لان النصف على الظان مجتهد فيه لوجوب عند زفر وشايخ بائع
جوزوا اقتداء البائع بالبصير في غير الفرض قينا على الظان والاختلاف راجع
الى ان صلوة البصير هل هي صلوة ام لا قيل ليست صلوة وانما يؤمر بها تحلقا ولهذا
لوصلت المراهقة بغير قناع فانه يجوز وقيل هي صلوة ولهذا الوضوء المراهق
في الصلوة يؤمر بالوضوء انتق نظا هره ترجيح انها ليست بصلوة كما في البحر
وطاهر بمعذور فيه اشارة الى جواز اقتداء المعذور بمثله انا نذكر عند زفر
وبه صح الزيلعي وقال في البحر ان امامة الانسان لما شلة صحيحة الاستحاضة
والضالة والخنى المشكل بمثله ولين دونه صحيحة مطلقا ولن فوقه لا يصح مطلقا
انتق **قوله** ولا قارن بامى اشارة الى جواز اقتداء بامى مثله بخلاف اقتداء
الامى بالآخرى لكونه اقرب منه بقضية على الحرمة كما في مختصر الظهيرية للعيني

وقال في البحر وفي إمامة الآخرس بالآخرس اختلاف المشايخ **قوله** أو القراءة في
في ركعات النقل يعني فيها إذا أتم المسطرة وحده وقعد في الثانية كقراءة الركعة وضاً
عليه في تنقله بالآخرين بخلاف ما إذا اقتدى بالمقيم لصيرورة ركعته وضاً
الاقتداء بالاتحاد صفة القراءة فيها في حق الإمام والمأموم أوتقال أن المحدث
يقول إذا القراءة فرض في ركعات النقل فيما لو كان ولا ركعات نقل حال الاقتداء
ليختلف بها الحال في حكم القراءة بين المأموم والمأموم فكان حالهما واحداً في صفة
الركعات وقراءتها فصح الاقتداء انتفى ومع هذا لا يخفى عدم مناسبة تعليله للمقام
وكان حقه أن يقول إذا صفة القراءة متحدة في حقيقتها **قوله** وسياق لهذا زيادة
تحقيق **قوله** لم يزد ثم على ما هنا بل أعاد المسئلة وأحال على شرح تلخيص الجامع
قوله وإن ظهر أن إمامه محدث أعاد المراد بالأعادة الأتيان بالقرآن لا الأعادة
في اصطلاح الأصوليين الجارية للنقص في المؤدى فلو قال بطلت لكان أولى ولم
يذكر بما إذا ظهر حدث الإمام ولا مقدار ما يلزم أعادته إذا أخبره الذي يظهر أنه
أن كان بمشاهدة المقتدى المنافي فلا كلام وإن كان باخيار الإمام فقال في المجتبى
أخبرهم الإمام أنه أتم شهر أبيه طهارة أو مع علمه بالنجاسة المانعة لا يلزم الأما
لأنه صحح بكفره وقول الفاسق غير مقبول في الديانات فكيف قول الصحابي انتفى
قال صاحب البحر وهو مشكل فإنه لا يكفر إذا صلى بالنجاسة المانعة عمداً للاختلاف
في وجوب إزالته لقول مالك بسنيته انتفى فيقدم منه أنه إذا لم يكن متقدماً
الصلوة مع المنافي وجبت الأعادة وهو مقتضى الحديث الذي ساقه المص ويخرج
في مختصر الظهيرية بقوله ولو قال كنت محدثاً أو كان علي ثوب نجاسة فعلى القوم
أن يصدقوه ويعيدوا الصلوة لأن خبر الواحد في أمور الدين جهته يعلل به الآن
يكون ما جاز فلا يصدقونه والمأجبن الفاسق وعرفان لا يبالي بما يقول
ويفعل وتكون أعماله عاصية أعمال الفاسق انتفى ثم قال في البحر ولا يلزم الإمام
أن يعلم الجماعة بحاله ولا يأنه يتركه وفي مراجع الدراية لا يلزم الإمام الإعلام
إذا كانوا مؤمنين غير متبينين وفي المجتبى إذا أم محدثاً أو جنباً ثم علم بعد التفرق
يجب الإخبار بقدر الممكن بلسانه أو كتاباً أو رسولاً على الأصح وعن الوبري

يخبرهم

يخبرهم وإن كان مختلفاً فيه ونظيره إذا رأى غيره يتوضأ من ماء بخلافه على ثوب
نجاسة انتفى **قوله** فسدت صلواتهم **قوله** أسواء علم الأئمة من خلفه أو لا في ظاهر
الرواية وفيه إشارة إلى أن القاري لم يكن داخل في صلوة نفسه متفرداً أو صحبه
في الزخيرة وفائدة عدم انتقاض طهارته بأقصدته وكذا صحبه في المحيط وغيره
وصح في السراج أنه يصير شارعاً في صلوة نفسه وذكر في البحر نقلاً قال بعده فلو
يعز أن المذهب يصح المحيط من عدم صحة الشرع انتفى **قوله** وأما صلوة الأئمة
الخ في الإشارة إلى أنه يشترط لفساد صلوة الأئمة اقتداؤه بالقاري ولا يقتضيه أن صلى
وحده مع وجود القاري وبه صرح في البحر وقال أنه هو الصحيح لأنه لم يظهر منها رغبة
في الجملة كما في الهداية وفي النهاية لو اقتدى الأئمة ثم حضر القاري ففيه قولان وهو
الأئمة بعد افتتاح القاري فلم يقتضيه وصلى منفرداً الأصح أنه صلوة فاسدة انتفى
ففيه مخالفة لما في الهداية من الصحيح **قوله** ولو استخلف القاري الخ فيه خلاف زفر
وأجمروا على الصحة فيما لو استخلفه بعد فراغه من التشهد لخروجه من الصلوة يصنعها
وقيل بفساد صلوة عند لا عندهما والصحيح الأول وإنما اعتبر أبو حنيفة في مسائل الأئمة
قدرة الغير مع أن من أصلها أن القادر بقدرته الغير ليس بقادر لأنه مقيد بما إذا
تعلق باختيار ذلك الغير ولا كذلك هنا إذ لو أحرم نائياً أن لا يوم أحد فائتم
به رجل مع اقتداؤه كما في البحر **قوله** ويصنف الرجال الخ قال في البحر قبل الأقسام الممكنة
تنسحق إلى اثني عشر صفاً والترتيب الخاص لها أن يقدم الأحرار والباقون ثم الأحرار
الصبيان ثم العبيد الباقون ثم العبيد الصبيان ثم الأحرار الثنائي الصغار ثم الأرقا
الثنائي الكبار ثم الأرقا الثنائي الصغار ثم الكبار ثم الأما الكبار ثم الأما
الصغار انتفى **قوله** لا ح في أشتباه في صحة صلوة الخنثى وقد صار حلق صف مثله
أو محاذياً له **قوله** في حال ذكوره فتفسد بالمحاذاة ولا يلزم من إمكان الأقسام المذكورة
صحة صلوة أمهاتها وذلك لمعامله الخنثى بالآخر في جميع أحكامه انتفى وأجاب شيخنا
أمنع الله بحياته بأن المعاملة فيها إذا وجد معه من خلافة حاله واضحة وهي
منعبدته في الأصطفان والقيام محاذياً لمثله انتفى لكنه يرد عليه ما قدمناه عن البحر
من عدم صحة إمامة الخنثى خاصة والخنثى المشكل لمثله انتفى وبه يظهر

ما قلناه من بطلان صلوة الخنزير المشكل بحاذية مثله واصطفاة خلفه فليقل
ويبين للقوم اذا قاموا الى الصلوة ان يتراصوا ويدخلوا ويسووا بين
مناكبهم في الصف ولا يأسر ان يأسرهم الامام بذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم
صفوفكم فان تشبوه الصف من قام الصلوة ولقول صلى الله عليه وسلم لتسبون صفوفكم
اولها لفتنة الله بين وجهكم وهو راجع الى اختلاف القلوب وينبغي للامام ان يقف
بازا الوسط فان لم تقدا ما ذكره الزيلعي وينبغي ان يكملوا ما يليه ومعلم جبروان وحيد
في الصف فترجة سد ما قال صلى الله عليه وسلم اقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب ودوا
للخلل وليتوا يا ايديكم اخوانكم لا تذروا فرجات الشيطان من توصل صفا وصله الله ومن
قطع صفا قطع الله وروى ابو اسحاق عن النبي صلى الله عليه وسلم من سد
فرجة من الصف غفر له وفي داود عنه صلى الله عليه وسلم قال خياركم الذين مناكب
في الصلوة وبهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل بجنبه في الصف ويظن ان
نفسه لم يربا بسبب تحركه لاجل بل ذلك اعانة له على ادراك الفضيلة واقامة سد
الفرجات المأمور بها في الصف والقيام في الصف الاول افضل من الثاني ثم وثم لما روي
لما روي في الاخبار ان الله تعالى اذا انزل الرحمة على الخلق ينزلها اولها على الامام ثم تنزل
الى من يجازيه في الصف الاول ثم الى الميامين ثم الى المياسرة ثم الى الصف الثاني وروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم يكتب للذي خلف الامام بحاذية مائة صلوة وللذي في الجانب الايمن
خمسة وسبعون صلوة وللذي في الجانب الايسر خمسون صلوة وللذي في سائر الصفوف
خمسة وعشرون صلوة كذا في البحر الحاذية الضمير للمصلي المعلوم من القيام والخطاب
بتأخير من تملأ عقله بالبلوغ كما في بعض شروح الجامع الصغير فلا تقصد صلوة
الصبي بحاذية على هذا قاله الكمال قد درك هذا عند ابو يوسف كما نقله في شرح الجمع
عن المحيط ولا تقصد عند محمد الابداه انتهي لكن قال الكمال الخامس اي من الشروط
ان يكون المحاذية في ركن كامل حتى لو تحركت في صف وركعت في اخر وسجدت في ثالث
فصلت صلوة من عن يمينها ويسارها وخلقها من كل صف قيل هذا عند محمد وعند
ابي يوسف لو وقفت قدره فسدت وان لم تود وقيل لو جازته اقل من قدره فسدت
عند ابو يوسف وعند محمد لا الا في قدره انتهي قوله والبر اد كونها من اهل الشهود

في الجملة

في الجملة حتى لو كانت مجنونة لا **اقول** لا ينبغي ان المجنونة من اهل الشهرة في الجملة وليت
كالصفوة فالذي ينبغي ان يعزل عن فساد الصلوة بحاذية المجنونة بعدم جواز
صلواتها كما قاله الزيلعي وغيره قد تكون خادجة بقيد الاشتراك تادية **قوله**
الرابع كون الصلوة مشتركة بينهما تادية **قوله** اكتفى بقوله مشتركة تادية عما قيل
مشتركة حريمية واد اذ يلزم من الاشتراك تادية الاشتراك تحريمه ويعم الاشتراكين
كما فسره به ولذا قال الكمال لو قيل بدل مشتركة تحريمه واد مشتركة اذ او يفستر
بان يكون لها امام فيها يوديان حاله المحاذية او اجدها امام للاخر لعم الاشتراكين
انتفى فاذا علمت ذلك فما قاله في البحر لكن ذكرهما لما يلزم من الاشتراك اذ الاشتراك
تحريمه انتفى ليس بظاهر والجواب ما قاله ابن كمال بان انهم افراد وبالذكر كلا من الاشتراك
تحريمه واد او ان كان ذكر الاشتراك في الادامغينا تفضيلا لجل الخلائع عن محل الوفاق
كما هو ذائع وذلك ان الاشتراك تحريمه شرط اتفاقا والاشتراك اذ شرط على الاصح
ذكره في شرح التلخيص انتفى **قوله** وقد يكون حكما كما في اللاحق فانه فيما يفرض الخ
اشاره الى انه لو حاذية في الطريق وهما الاحقاد لا تقصد صلوة وهو الاصح لانها
باصلاح الصلوة لا بحقيقتها فاندمت الشبهة اذ او ان وجدت تحريمه ولا بد من الجمع
لبطلان الصلوة كما في التبيين **قوله** وايضا انه اعم من الاداء والقضا **اقول** واعم من
اتحاد الصلوة اذ يشمل ما لو اختلف صلواتها حتى لو نوت انظر خلف مصلي العصر وحاذية
ابطلت صلوة على الصحيح لان اقتداءها وان لم يصح فربما يصح نفلا على المذهب لكن
هو متفرع على احد القويين في بقاء اصل الصلوة عند فساد الاقتداء كما في البحر **قوله**
الخامس كونها في مكان واحد **اقول** والاشارة تقوم مقام الحائل في عدم الفساد
ولما قاله الكمال وفي الزخيرة والمحيط اذ احاذية بعد ما شرع ونوى اما متها فلم يمكنه
التأخير بالتقدم خطوة او خطوتين للكو اهت في ذلك فتأخيرها بالاشارة
وما شبهه فاد اقل فقد اخر فيلزمها التأخير بمقتضى فان لم تفعل تركت حينئذ فرض
القيام ففسدت صلواتها وانه انتفى **قوله** موخرة الرجل بين الميم وكسر اللام وهي خشية
العورينة التي تحاذر راس الركب وتشديد اللام غطاء قاله الحدادي **قوله** البايع الخ
قال صاحب البحر لاجابة الى هذا القيد لانه علم من قيد الاشتراك لانه لا اشتراك الابنية

اما متها اذ لم ينو ما متها لم يصح اقتداؤها انتفى قول مستهارة فيه اشارة الى
اخراج محاذاة الامر فقد صرح الكل بعدم اخذها الا من شذ ولا متمسك في الاداية
والرواية قال الكيال **قول** قوم صلوا على ظهر ظله **الح** **قول** عبارة الخاتمة وكذا انقصر
الظهيرية قوم صلوا على ظهر ظله في المسجد وتحت اقدامهم نساء او طريق لا يجوز صلواتهم
الى آخر ما قاله المصنف **قول** المصلي على رفوف المسجد كذا مثله في مختصر الظهيرية ثم قال
ولهذا قال مشايخنا ان صلوة التراويح على سطح المسجد مكروهة **لم** النهر الكبير
اقتصر المصنف على هذا التفسير وقال في مختصر الظهيرية وهذا الكبير ما لا يحصى شركاؤه
وقيل ما تجرى فيه الشقوق انتفى وقيل ما تجارده الرجل القوي بوشة ذكره في البرهان
قول وان كان بين الصفوف فضا وانسلع عبارة قاضي خان عطفها بالواو والباء
فتأمل **قول** وان لم يختلف فلا يمنع الا ان يختلف المكان **قول** هذا على خلاف الصحيح
لما سذكر ان العبرة للاشياء **قول** وان قام على سطح دار **الح** **قول** هذا خلاف الصحيح
لانه ذكر مثله في مختصر الظهيرية ثم قال والصحيح انه يصح الاقتداء بنصر عليه في باب الحديث
انتفى **قول** فما قاله صاحب البحر تفرعا على عدم صحة الاقتداء فيما لو قام على سطح
داره فلو اقتدى من بالخلوى العلوية من خاتمة الشخولية بامامها لا يصح
اقتداؤه حق من بالخلويين اللتين فوق الابواب الصغيرة وان كان مسجدا ان
ابوابها خارجة عن ابواب المسجد سواء اشتمت حال الامام او لا لا اقتداء من سطح
داره المتصلة بالمسجد فانه لا يصح مطلقا وعليه في المحيط بافتكا والمكان انتفى
انما هو على غير الصحيح والصحيح صحة الاقتداء لما ذكرناه ولما قاله في البرهان لو
قال بينهما عارضا كبرى لا يمكن الوصول منه الى الامام ولكن لا يشبه حاله عليه
بسمع او رية لا انتفا لانه لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح وهو اختيار شمس
الائمة الحلواني انتفى وعلى الصحيح يصح الاقتداء بامام المسجد الحرام في المحال
المتصلة به وان كانت ابوابها من خارج المسجد **قول** اما في البيت مع المسجد
لم يتخلل الا الحائط ولم يختلف المكان **الح** **قول** اطلاق التخلل ليس على ظاهره لان
موضوع المسئلة انه قام على الحائط ولذا قال ولم يختلف المكان ولو كان على
ظاهره كان متحدا مع قوله وان قام على سطح داره وقد حكم فيه بعدم صحة

الاقتداء

الاقتداء **قول** وقال ايضا الامام **الح** قد منا ما يتلقى **ب** **قول** بان ادرك الامام
في الركعة الاولى فيسبى الحديث **الح** **قول** لا يختص باللاحق بهذا لانه لو فاته بعد
ادراك الركعة الاولى شئ بسبب نوم او غفلة او زحمة او كان من الطائفة الاولى
في صلوة الخوف فهو للاحق وبقي قسم آخر وهو اللاحق المبوق لم يصح به المص
وهو من مبوق باول الصلوة ثم اقتدى وفاته ايضا بعضها بعد ركعتهم وغفلة
وبعارة مئة تشمله على ما قاله المحقق في فتح القدير ان اللاحق هو من فاته بعد
ما دخل مع الامام بعض صلوة الامام ليشمل اللاحق المبوق وتعرفهم اللاحق
بانه من ادرك اول صلوة الامام وفاته شئ منها بعد ركعتهم انتفى فكان
ينبغي ان لا يخص المصنف بمصوره به يشمل هذا القسم وحكمه انه اذا زال غدره ان
يصل ما فاته بالعدركم يقضى اول صلوة التي سبق به ولو لم يرتب هكذا الجهلناه خلافا
لنظره ومصره في شرح المجمع في خمس صور وتما في الفقه **لم** حتى لا يؤتم **الح** او كذا الايام
فيما يقضيه كما في فتح القدير **لم** ما صلح للخلافة **لم** يعني في حد ذاته لا خصوص هذا
المحل لان المبوق فيما يقضيه لا يتصور ان يستخلفه الامام في هذه الحالة بل في حاله اقتداء
قبل مفارقة امامه **لم** ويريد ما يقضى بالمحاذاة اي بمحاذاة لاحقه مثله **لم** وعليه
بخطا القبلة من امامه **قول** وكذا يتبدل اجتهدا كما في التبيين **قول** فعليه ان يعود
اي ما لم يقيد الركعة بسجدة **تنبيه** لم يستوعب المصنف رحمه الله جميع احكام المبوق
اذ له احكام كثيرة منها لو ظن الامام ان عليه سهوا فسيجد له فتابعه المبوق ثم علم ان لا
سهو فلا شه فساد صلوة المبوق ولو لم يعلم لم تندس في قوله ولو قام الامام الخامسة
فتابعه المبوق ثم ان قعد الامام على اس الرابعة فسدت صلوة المبوق والا فلا حتى يقيد
الخامسة بسجدة ولو سلم مع الامام سائيا او قبلة لا يلزمه سجود السهو ولو سلم مع الامام
على فان ان عليه السلام **لم** في يومه فمكده فتنسده ومنها انه لا يقوم الى قنائه ما سبق
به بعد التسليمين **قول** **لم** في فتح القدير بكتابان محله ما اقتدى به من سجود
يفهم انه لا سهو عليه وقيد في فتح القدير بكتابان محله ما اقتدى به من سجود
السهو بعد السلام والا فلا وقال صاحب البحر ما حصله الاطلاق لان الخلافة في كون السجود
قبل السلام او بعده انما هو في الاولوية فربما اختلفا والشا في العمل بالمايز ومبها

ان يقوم قبل السلام بعد الجلوس قد والشهيد الا في مواضع اذا خاف تمام صلاة مسج
لوا نظر سلام الامام او خرج الوقت في الجمعة والعيد والفرج او خرج الوقت وهو
معدور او خاف ان يتبدل الحدث او خاف مرور الناس من بين يديه ولو قام في غير وقت
قد قد والشهيد صح ويكره تحريمها لو تذكر الامام سجدة صلبية وعاد اليها يتابعه
فسدت وان كان قيد ركعة بسجدة فسدت صلوة في الروايات كلها عاد اوله بعد تمامه
في البحر **قوله** والا حق ليس له الجهتان الى هذا بيان احكامه كما وعد به ولم يعرف جميع
احكامه لانه لم يبين ما يفعله بعد زوال عذره ولا يخلو اما ان يكون بعد فراغ الامام
اولا فالاول واضح والثاني يحكي عليه ان يأتي بما فات اوله ثم يتابع الامام الى ان يفرغ
فلو تابع الامام اوله ثم اتى بما فات صح ولكن ياتى بترك الواجب وقال في نفس
صلوة بعدم اتيان بما فات اوله او من احكامه لسبقه للحدث وهو مسافر فدخل
مصر للوضوء بعد فراغ الامام لا تنقلب صلواته اربعا ومنها لا تقصد صلوة بغيره
الامام في موضع السلام وقد جعل الاصوليين فعل اداء شيعتها بالتضا لما ذكرناه من
عدم تغير فرضه بنية الاقامة لانها لا تؤثر في القضا **قوله** والمسبوق يقضى او لصلوة
لله بعد اي بعد فراغه مما ادركه مع الامام فلوانه ابتداء بقضاء ما سبق به وصورة ان
يصلى عقب حرامه ما فات قبل مشاركته لاما لم يشاركه فلو اكره لمخالفة السنة
ولا تقصد صلواته وقيل تقصد وهو الاصح لانه عمل بالمنسوخ كما في مختصر الظهيرية وصح
في الحاشية المحصور عدم فساد صلوة معزيا الى الجامع الاصغر واختار في البدائع ما
صح في الظهيرية من الفساد وقال صاحب البحر فقد اختلف في الصحيح والظاهر القول
بالفساد لموافقة القاعدة **قوله** اشتق قوله ولو ادركه اي ركعة من ذوات الاربعة الى
هكذا ذكره الكمال ولم يذكر خلافا فيه فانتخب ان يكون المذهب لكن ذكر في القنن
ان هذا عندهما فقال ناقلا عن المستصحب لو ادرك الامام في ركعة من الرباعية
ثم قام الى قضاء ما سبق به يصلي ركعتين بفاتحة وسورة ثم يشهد ثم يأتي بالثالثة
بفاتحة خاصة وقال لا يأتي بركعة بفاتحة وسورة ويشهد ثم يأتي بركعتين او
بفاتحة وسورة وثانيتهما بفاتحة **باب الحدث في الصلوة قوله**
سبقة حدث الى **قوله** ولو من تخنخه او عطاسه لما قال في البحر **قوله** والينا فيها

اذا سبقة الحدث من عطاسه او تخنخه انتفى ويخالفه ما في مختصر الظهيرية لو عطس في سبقة
الحدث من عطاسه او تخنخه خرج من قوته قيل لا يبيح هذا الصحيح انتفى فقد اختلف
الصحيح **قوله** لما عرف ان الخروج بصنعه فرض عندنا في حيفه **قوله** يجوز الاستحلاف
والبناء وان كان الخروج غير فرض بل واجب على الصحيح فلا يخص بما عله به **قوله**
يستخلف خبر لقوله امام اي يختلف الى **قوله** لم يقدره عاملا كما في النسخ التي
رايتها وينبغي ان يكون هكذا اي جاز يختلف ولا يقدر بما يبرر على اللزوم كوجب
لان الاستحلاف لاحراز فضيلة الجماعة كما سيذكره ولهذا قال في البحر الافضل
للامام والمقتدى بالينا صيانة الجماعة والمنفعة الاستيناف تحرزا عن الخلاف وصح
في الشرح الوتفاج وظاهر كلام المتون ان الاستيناف افضل في حق الكل فيما في شرح
الجمع لابن الملك من انه يجب على الامام الاستحلاف صيانة لصلوة القوم فيه ذكره انتر
قلت عبارة شرح الجمع من سبقه حدث يتوضا ويبنى كما لم يكن اماما جازله ان يترك
غيره اتفاقا قالوا بل وجب عليه الاستحلاف صيانة لصلوة القوم انتفى فلا اتفاق
على وجوبه يختلف الامام وذلك لان لقطه قالوا انما يستعملونها فيما هو مختلف فيه
ذكره في النهاية انتفى ويجوز ان يكون المراد بالواجب للارزوم من حيثية بقا وضحة
صلوة القوم لان حيثية ترتيب العقاب بترك الاستحلاف فلا خلاف في جواز ترك الاستحلاف
خروجها من الخلاف **قوله** اذ خلوا مكان الامام عن الامام يفسد صلوة المقيدين اي
ولو كان حكما بان وقف فيه بعد الحدث قد راد اركن كما سيذكره المصنف **قوله** اذا
في الكافي ليس جملة في هذا المثل متبدل في اوله وآخره الباب في صورة الاستحلاف
الى هذا على وجه السنة **قوله** ويقدم من الصف الذي يليه بالاشارة **قوله** او باخذ ثوب
من يقدسه الى المحراب كما في الفتح **قوله** وما لم يخرج من المسجد **قوله** فلو استخلف
ثم خرج فحكمه هو ما قاله الكمال لو اختلف من آخر الصفوق ثم خرج من المسجد ان نوي
الخليفة الامامة من ساعة صار اماما فتنفسد صلوة من كان متقدما دون صلوة
وصلوة الامام الاول ومن على يمينه وشماله في صفه ومن خلفه وان نوي ان يكون
اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة الى المحراب او قبل
ان ينوي الامام فسدت صلواتهم وشرطه هو ان يصلوة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة

الى المحراب او قبل ان ينوي الامام فسدت صلاته بشرط جواز صلوة الخليفة
والقوم ان يصلوا الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد انتهى
فلو لم يستخلف حتى جاوز هذا الحد بطلت صلوة القوم ظاهره الاطلاق سواء
كانت الصفوف متصلة الى خارج المسجد ولا يصح به فيما يفسد الصلوة وهو يخرج
قاضي خان حيث قال يتخلف رجلا من خارج المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد
لم يمنع اختلافه وتفسد صلوة القوم في قول ابي حنيفة والي يورث رحمه الله انتهى
ومفهومه صحة الاستقلال من خارج عند محمد وبه صرح الكمال وغيره وقلب الخلاف
صاحب الظهيرية في جواز الاستقلال من خارج قوله لا قول محمد فقال انما يصح
الاستقلال مادام الامام في المسجد وان يتخلف رجلا من خارج المسجد والصفوف
متصلة جاز فلا فالمحمد انتهى وفي صلوة الامام روايتان ^{من كل من الرز} مع كل من الرز
لان صرح قاضي خان بان الاصح من الروايتين الفساد انتهى وقال في الظهيرية لم
يسجد حال الامام وذكر الطحاوي رحمه الله ان صلوة فاسدة ايضا وذكر ابو
عصمة ان صلوة لا تقصد وهو الاصح انتهى وعلمه في شرح الجمع بانه كالمفرد لفساد
اختلافه انتهى قوله كما اذا حضر بوزن تعب فعلا ومصدر العي وضيق الصدر
كما في الفتح وفي النهاية ضم الحائنة خطأ كما في المغرب وقال الاتفاق ويجوز ان يكون
حصر على فعل ما لم يسم فاعلمه من حصره اذا حبس من باب نصره ومعناه حبس منع
عن القراءة بسبب حجل وضيق بالوجهين حصل الى السماع وبعبارة صرح في جرح الام
في شرح الجامع الصغير وقد ردت اللغتان ايضا في كتب اللغة كالصحاح وغيره فاما
انكار الطحاوي ضم الحاء فهو في مكسور العين لانه لازم كما يحكى لم يفعل ما لم يسم
فاعلمه الا في مفتوح العين لانه متعد يجوز بنا الفعل منه للمفعول فافهم انتهى
قوله فانه يتخلف حيث يشاء عند خلافتها **اقول** ولم يذكر ما الحكم عندهما لو اختلف
هل تبطل او تيمها بل اقره قال في النهاية جازي الاستقلال عند ابي حنيفة وقال
لا يجوزيم انتهى قال في النهاية بل تيمها بدو القراءة كالامى مبين ونسب
بعض الشارحين الى السهولان مذموبها انه يستقبل ويصير الامام في
الاسلام رحمه الله في شرح الجامع الصغير انتهى **قوله** وبما قاله في النهاية من

انه تيمها بل اقره عندهما تبعه فيه الزيلعي والكمال ابن الهمام ورايت نسخا شيخنا
عن شيخه معزيا الى ابدان ونحو الاسلام ان عندهما لا يجوز وتفسد صلواتهم انتهى
قوله ولو قرأ ذلك القدر لم يجز الاستقلال بلا خلاف **اقول** كذا في كثير من كتب
المذهب الصحيحة المعتمدة لكن قال صاحب البحار انه ذكر في المحيط بصيغة قيل ثم قال
وظاهره ان المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتماده لما انعم صرحوا في فتح المصلي
على امامه بانها لا تقصد على الصحيح سواء قرأ الامام ما يجوز به الصلوة او لا كذلك
فما يجوز الاستقلال مطلقا انتهى **قوله** يؤيده ما قال في الفتاوى والصفوى كتبت
في شرح الجامع الصغير اذا اختلف بعد ما قرأ ما يجوز به صلوة لا يجوز بالاجماع
ولو اذكر انه هل تفسد الصلوة لا في كتبت في مسئلة الامى ان الاستقلال عمل كثير
يفسد فيفسد هذا ايضا فعلى القياس ينبغي ان يفسد وعلى قيس ما ذكر في
الجامع الصغير ان نفس الفتح لا يفسد فلا يفسد ايضا هنا لان الفتح ليس بعمل كثير
فلو افسد انما يفسد لانه عمل كثير لكن لانه غير محتاج اليه ومعناه هو محتاج
فلا يفسد انتهى **قوله** وللاحتياج للاتباع بالواجب والمنع من القراءة ثم تبين
المص بقرأة ما يجوز به الصلوة اشارة الى انه قد حصل الحصر في ركعة بعد الاولى وقد قرأ
فيها ما يجوز به الصلوة فيستفاد منه انه اذا قرأ في ركعة فقط ما يجوز به ثم جص
فيما جاز له الاستقلال بلا خلاف فتأمل **قوله** فيتوضأ قال الزياجي ويتوضأ ثلاثا ثلاثا
ويستوعب رأسه بالمسح ويتمضمض ويستنشق ويأتي بسائر سنن الوضوء وقيل يتوضأ
مرة مرة وان زاد فسدت صلوة والا اول اصح انتهى وسنذكر الخلاف في كشف العورة
للوضوء وله يستقي الماء من البئر اذا لم يكن مخد ما وذكرا كرخي والقدر وان
الاستقاء يمنع البناء ذكره في مختصر الظهيرية **قوله** ويبني قرا ولا كراهة في صلواته
كما سذكره **قوله** كما لم يفرده فانه ايضا يخير **اقول** ولم يبين الا فضل له واختلفوا
في الافضل للمنفرد والمقتدى بد فراغ الامام قال خواهر زاده العود افضل ليكون في مكان
واحد وهو اختيار الكرخي والفضلى وشمس الائمة الشيخى وشيخ الاسلام خواهر زاده
وقيل في منزله افضل في لما فيه من تقليل المشى قال الاكل وهو اختيار بعض مشايخنا
وذكر في نوادر ابي سفيان ان العود يفسد لانه مشى بلا حاجة وقال الكمال والصحيح

عدمه أي عدم الفساد **قوله** والا أي وان لم يفرغ إمامه عاد إلى مكانه
قطعا ليس المراد فصر من عيني مكان بل ما يصح ان يكون مقتديا
فيه حتى لو اتم بقية صلواته في موضع وضوءه وهو في المسجد أو فيها
بهر حكم المسجد من حيث الاقتداء جاز والالزمه العود إلى مضاه
واذا عاد قال الأكل في العناية فان أدرك إمامه في الصلوة فهو
مخبر بين ان يقضي ما سبقه الإمام في حال اشتغاله بالوضوء بغير
قراءة ثم يقضي آخر صلواته وبين ان يتابع الإمام ثم يقضي فاسبقه
الإمام بعد تسليمه لان ترتيب افعال الصلوة ليس بشرط خلافا
لترجيحه الله كذا في شرح الطحاوي رحمه الله انه قد **قلت** وهذا
مخالفا لما قد بيناه في اللاحق من ان يجب عليه ان يأتي بما فات أولا
ثم يتابع الإمام والإمام فلا يخبر لان هذا الفعل واجب عليه الله
الا ان يحل التحجير هنا على الفعل من حيث الحكم بالصحة ولا يخفى ما فيه
فكنا **قوله** والافضل المنفرد ومقتد فرغ امامه الاستيناف في الخفية تأمل
لان حكمه بان الافضل لمقتد فرغ امامه الاستيناف مذاق لقوله بعده والمقتد
بين احراز الفضيلة للجماعة اذ لا فرق بين فرغ امام المقتدي وعدمه
وحاصل الحكم انه لا يختلف فعل الاستيناف افضل مطلقا او في حق المنفرد
قال في الهداية والعناية وفتح القدير والتبيين والحاكي والبرهان
ان الاستيناف افضل للجميع كحوزا عن شبهة الخلاف وقيل ان المنفرد يستقبل
والإمام والمقتدي يبين صيانة لفضيلة الجماعة استغنى وما ذكره
بعضه قيل مقابلا لا خلافا لفضلية الاستيناف صحة في السراج الوهاج
انه قد قال صاحب البحر وظاهر المتن ان الاستيناف افضل في حق الكل انه قد
قال من مشي على خلاف ما عليه الأكثر مع ما فيه من المدافعة ومعنى الاستيناف
ان يعمل عملا يقطع الصلوة ثم يشرح بعد الوضوء ذكره **الحاكمي قوله**
والاولى ان يقدم من كان اليه اشار قوله عليه الصلوة والسلام من قبل
انسان عملا وفي رعيته من يراو لي فقد خان الله ورسوله جماعة

المؤمنين

المؤمنين ذكره **الحاكمي قوله** لانه افد ر على اتهامه صلواته كذا علله في الهداية
وقال الكمال افاد التعليق ان الاولى ان لا يقدم مقبلا اذا كان مسافرا ولا خلفا
لانها لا يقدم ان على الاتهام وح كمالا ينبغي للمسوق ان يتقدم كذا هذا وكما
يقدم مدر كذا السلام لو تقدم كذا الاخوان اما المقيم فلان المسافر من خلفه
لا يلزمهم الاقتداء به كما لا يلزمهم بنية الاول بعد الاستحلاف او بنية الخليفة
لو كان مسافرا في الاصل وعند زفر بنقلب وصرهم اربعة للاحد قندا بالمقيم
قلنا ليس هو اماما الا لضرورة فيصير قائما مقامه فيها هو قد ر صلواته
فكانوا مقتدين بالمسافر معنى وصارت القعدة الاولى على الخليفة و
ويقدم بعد الركعتين مسافرا يسلم بهم ثم يقضي المقيمون ركعتين منفردة
ولو اتفدوا به بعد قيامه بطلت صلواتهم دون المسافرين لان اقتداءهم انما
يوجب المتابعة الى هنا انتهى قلت وهذا ليس تعليلا لفساد الصلوة بل هو
مكوت عنه اذ لا يخفى ان ترك الواجب لا يلزم منه بطلان الصلوة ويظهر
في انه انما فسدت صلوة المقيمين بمتابعتهم خليفة المسافر بعد تمام صلوة
الاصل لانه صار منفردا فيما بعده لانه لا يكون اماما الا فيما هو قد ر صلوة
من استخلفه وتقدم ان من حكمه انه لا يجوز الاقتداء به وامام مسافرون
فقد تمت صلواتهم فاقتدائهم فيما بعد لا يضر **قوله** ويضر الامام الاول اقول
هو الاصح لانه لا استخلفه صار مقتديا به فتفسد صلواته بفساد صلوة امامه
ولهذا يوصى ما بقي من صلواته في منزله قبل فرار هذا المسمى المستخلف
تفسد صلواته لان انفراجه قبل فرار الإمام لا يجوز وقيل لا تفسد لانه
لا يصير مقتديا بالخليفة قصد الكافي التبيين وهذا القيل رواية ابي حفص
قالوا وكأنها غلط وذا الكمال وجهه وكذا تفسد صلوة الإمام والقوم
والخليفة بتذكر الخليفة قائمته وكذا لو تذكر الإمام قبل خروجه من المسجد
وان تذكرها بعد الخروج فسدت صلواته فقط كما في البحر **قوله** والله سيقه
أي الإمام الاول حدث اقول لفظ الاول وقع مثله في الهداية وقال الكمال
لفظ الاول هنا سهل اذ ليس في صورة هذه المسئلة امام ثان اذ ليس

اذ ليس فيها استخلا ف انتهى في حديثه الميسوق في قول هذا اذا رقيت
الميسوق بالسجدة قبل حدث الإمام لا تفسد صلواته لانه تأكد انفراده حتى لا يتابع
فان كان بان قعد معه قدر التشهد فقام للقضاء وفيد بالنسبة قبل حدث الإمام
لا تفسد صلواته لانه تأكد انفراده حتى لا يتابع امامه في سجود السهو فان لا
تابعه فسدت صلواته بخلاف ما اذا لم يقيد بالسجدة وتابعه لا تفسد لعدم
تأكد الانفراد كما ذكره الكافي واللاحق كالميسوق اذا قيد ما فاتته بالسجدة
لا تفسد صلواته كما في الفتح وقال في العناية قيد بفساد صلوة الميسوق لان صلوة
المذكر لا تفسد بالاتفاق وفي صلوة الملاحق روايتان انتهى في صحيح في السراج هو
الوجه الفار ووجه في الظهيرية عدمه معللا بان النائم كان خلف الإمام
والإمام قد تمت صلواته فذلك صلوة النائم تقديرا انتهى قال صاحب البحر
وفيه نظر لان الإمام لم يبق عليه شيء بخلاف اللاحق وفي فتح القدير لو كان
في القوم لاحق ان فعل الإمام ذلك بعد ان قام يقضي ما فاتته مع الإمام لا
لا تفسد ولا تفسد عنده انتهى ما قاله في البحر والظهير في عنده راجع الى الإمام
قلت كذا طابق في فتح القدير عدم الفساد بفعل الإمام ذلك بعد قيام اللاحق
للقضاء ولم يقيد به بالتقيد بالسجود كما في الميسوق ولعله تركه انكالا لانه ذكر
عقبيه فيتا مل قوله وان تكلم او خرج من المسجد الى آخره اي اذا فعل ذلك بعده
قعوده قدر التشهد ولم يكن سلم لا تفسد صلوة الميسوق قوله لان الفقهية منه
مفسدة للجزء الى اخره اقول هذا بيان الطريق بين الفقهية او الحديث وهذا وبلا
وبين التكلم او الخروج من المسجد وليس تعليلا لقوله لا تفسد صلوة الميسوق لان
الفقهية اذا فسدت الجزء الذي لا تتم به صلوة الإمام يلزم بالضرورة
فساد صلوة الميسوق فلا يصح ان يكون علة لعدم فساد صلوة الميسوق قوله واصا
بول كثير اقول المراد به ما سبقه وفيه خلاف ابي يوسف فانه يقول بخلاف
البناء وان لم يكن مما سبقه واما ان كان مما سبقه بنى اتفاقا والفرق لهما ان
في ذلك غسل يده وثوبه ابتداء وفي هذا تبع للوضوء ولو اصابته من حدثه و
وغیره لا يبيى ولو احدثه كما في الفتح قوله وسيلان شجرة اقول اي يضع احد ابتداء

فان وقعت عليه رطوبة من سطح ان كان به روبر ما رمت قبل خلا فالابن يوسف
والا فالصحيح خلاف بين مشايخنا مثل وقوع الشجرة من الشجرة كما في مختصر الظهيرية
قوله وظهور العورة في الاستنجاء الا ان يضطر كذا المرأة اقول هذا الاستثناء قول
علي النسي وقال قاضيان هو الصحيح وفرق بينه وبين ما لو كشفت العورة في
في الصلوة ابتداء وبخلافه ما نقله في البحر لو كشف عورته للاستنجاء بطلت صلواته
في ظاهر المذهب وكذا اذا كشفت المرأة ذراعيها للوضوء وهو الصحيح وفي الظهيرية
عن ابي علي النسي انه قال اذا لم يجد منه هذا لم يفسد وكذا المرأة اذا احتاجت الى الجناب
اليتا لها ان تكشف عورتها وأعضاءها في الوضوء وتغسل اذا لم تجد من ذلك انتهى
ومثله في الفتح من غير ذكر صحيح لقول ابي علي وعلمت تلحج قاضيان ان له **قوله**
وطلب الماء بالاشارة اقول هذا مشكل بمسألة ذكره بالاشارة وكذا ما ذكره المرأة
الزبلي عن الغاية فيما يقصد باب الصلوة لو طلب من المصلي شيء فاشار بيده او برأسه
بنعم او بلا لا تفسد صلواته وفي البحر مثله من الخلاصة والظهيرية وغيرها
ثم نقل عن شرح المجمع انه لو رد السلام بيده فسدت صلواته ونقل عن ابن ابي
حاج انه قال ان بعض من يسلط أهل المذهب قد عدوا الى ابي حنيفة ان الصلوة تفسد
بالرد باليد وان لم يعرف ان احدا من اهل المذهب نقل الفساد في رد السلام باليد
واخا بذكره عدم الفساد من غير حكاية خلاف في المذهب فيه بل صرح كلام الطحاوي
في شرح الآثار بغيره ان عدم الفساد قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وكان هذا القائل
فهم من الرد بالاشارة الفساد على تقديره كما هو كذلك في النطق لكن ثبت ما ذكرنا
انتهى قال صاحب البحر والحق ما ذكره العلامة المحقق ان الفساد ليس ثابت في الرد
وانما استنبطه بعض المتأخرين من فرغ نقله في الظهيرية والخلاصة وغيرها انه لو صاغ
المصلي انسانا بنية السلام فسدت صلواته ونقل الزاهدني بعد نقله عن حاتم الأئمة
انه قال فعلى هذا تفسد ايضا اذا رد بالاشارة لانه كالسليم باليد ثم استدلى صاحب
البحر على عدم الفساد بالاشارة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالرد بيده ممكنه ناقش
ابن امير حاج بان صاحب المجمع نقل الفروع وهو من اهل المذهب انتهى قلت فلما بعد
ان يكون عدم فساد الصلوة بطلب الماء بالاشارة كره المسلم وغيره بالاشارة

وعلمت ما فيه ثم لو شرعوا بالتعاطي أقول يمكن أن يكون هذا على أحد تفسيرين العمل
الكثير انتهى ومجاورة ما ولا عذر له تفسد اما لو جاوز ما بقدر على الوضوء منه
الى ابعد منه لضيق المكان او لعدم الوصول الى الماء او كان يلزم يحتاج الى الاستقاء
منه وذلك مفسد او كان بيته في اوزه ناسيا لا اعتياده الوضوء من الخوض لا تفسد
كما في فتح القدير قوله قيد به لظهور فساد الصلوة الى اخره فيه تأمل اذ لو يوجد منه
صبح ايجاب وقبول فيرد الصفوف في غيره كالصحرى اقول كالصحرى مثال للغير
وضاهة ان الغير شامل للجبانة ومصلى العبد وليس هما بمنزلة مسجد كذا
عن ابي يوسف انتهى ومكان الصفوف له حكم المسجد ولو تفسد من قدامه ولم
يكن ثمة ستره يعتبر قدر الصفوف خلفه وان كان بين يديه ستره كما في النيبان ونحو
القدير ثم قال في فتح القدير والوجه اذ لم يكن ستره ان يعتبر موضع سجوده لا اله الا
منفرد في حق نفسه وحكم منفرد تلك انتهى وقال في البدائع والصحيح هو التقدير بموضع
السجود اي في الصحرى او كان بين يديه بناء او ستره فانه يبنى ما لم يتجاوز تلك
انتهى وان استخلف هذا الظان تبطل صلواته وان لم يتجاوز الحد المذكور قبل هذا
قوله ما وسند ابي حنيفة لا تفسد وهو اختيار ابي نصر نصير وان كان كان منفردا في
في الصحرى اخذ موضع سجوده وقبل مقدار ما يمنع صحة الاقتداء ذكره المزني والبردة
ان نزلت عن مصلاتها فسدت صلاتها لانه بمنزلة المسجد في حق الرجل ولهذا
تكتف فيه قوله بعد ما ظن الى اخره فيه اشارة الى ان الانصراف مقيد بما اذا زاد اصلاح
صلاته لسبق الحدث على ما ظنه فلا تفسد حتى يخرج اما لو انصرف على سبيل الرفض فهو
كما لو ظن انه افترق على غير وضوء او معة ان مدة مسجده انقضت او ظن سرياما او ظنا
انه عليه فائنة وهو صاحب ترتيب اوراى حجة في ثوبه فظن بانجاسه فانصرف
حيث تفسد صلواته وان لم يخرج من المسجد كما في التبيين لكن نقل الكافي عن جامع الترمذي
والنوازى ان الغازي لو ظن حضور العدو فانصرف والا مخرج له لو تفسد ما لم يخرج
من المسجد انتهى ومفهوم كلام المصنف ان الظان يتم ما بقي من صلواته بالمخرج
من المسجد وبه صرح في الهداية والقياس الاستقبال وهو رواية عن محمد قال اكملها
عن النهاية هي اي الرواية فيما اذا كان باب المسجد غير القبلة قال كان وهو بمنى متوجها

لا تفسد بالانفاق قوله ولو عمل بعد التشهد منا في الصلوة تمت اقول المراد بالتشهد
المجلوس قدره اذ لا يشترط للصحة الاتيان بالتشهد والمراد بالتمام الصحة اذ لا يشك
في انها ناقصة لتركه منها فلو قال المصنف بدل تمت صحت لكان اولى بغيره وقول
النبى صلى الله تعالى عليه وسلم تمت اي قاربت التمام لان الشئ يستحق باسم ما قرئ
قال الله تعالى انى ارانى اعصر خمرى وامثاله قلت ولو تعرض المصنف لحكم اعادة تها وقال
في البرهان يجب اعادة تها لانه حكم كل صلوة اذ يتبع مع كراهة التحريم انتهى لكن قال
في الهداية وتبعه ابن كمال باشا انه لا اعادة عليه لانه لم يبق عليه شئ من الاركان
انتهى قلت والذي ينبغي اتباعه ما قاله في البرهان والبحر والاحكام الخالفه ما في الهداية
للمكان حال تغيرها الا اعادة على الاعادة والمعرضة يرشد اليه تعليقه بقوله
لانه لم يبق عليه شئ من اركان فارجع الامر الى القول بوجوب اعادة تها ولو تعرض
الاكمل والكمال محل هذا المحل ويؤيد ما قلته من المحل ما قاله صاحب الهداية بعد
هذا فيما يكره في في الصلوة وتعادى الصلوة المكروهة على وجه غير مكروه و
وهو المحل في كل صلوة اذ يتبع مع كراهة التحريم قال في العناية كما اذا تراءى واحدا جبا
من واجبات الصلوة انتهى فليتبع له فانه محتم قوله لوجود الخروج بصنعه
اي قد وجدت اي اركانها قوله ولو وجد منا في الصلوة بعده بلا صنعه بطالت الى
اخره اقول الاظهر قول صاحبين انها صحيحة في المسائل الاثني عشرية والقول
بفساد الصلوة فيها مبني على ان الخروج بالصنع فرض عند ابي حنيفة وهو يخرج البردة
ورده الكرخى بانه لا خلاف بينهم في ان الخروج بفعله ليس بفرض ولو لم يخرج
اي حنيفة بل انما حمل هو حمل من البردة كما راي خلافا في المسائل المذكورة وقد غلط
ذكر وجه الكمال والبرهان وغيرهما قال صاحب البحر عن المجنبى وعلى قول الكرخى
المحققون من اصحابنا وذكر في معراج الدراية معن يا الى شمس الامة ان الصحيح
ما قاله الكرخى قوله فتبطل بقدرة المتبتم في الصلوة يعنى في اخر الصلوة وذلك بعد الجلوس
اخرها قدر التشهد اذ لو كان قبله لا خلاف في البطلان قبل قال المزني المراد بالرؤية
الى اخره اقول قد اقر الكمال المزني عليه وقال صاحب البحر فيه نظر لان المقتضى المنتم
اذا راي ما لم يعلم به الامام به فان صلوة المقتضى لم تبطل اصلا ونما بطل وصفها

وهو الفريضة وكلامه اي الزباني في بطلان اصلها برؤية الماء واستدل له صاحب
البحر بما في المحيط من ان التوضي خلف المتيمم اذا راي الماء قطعه الكسرة عليه
الوضوء عندها خلا فالمتيمم لم يزد قربا على ان الفريضة متى فسدت لا تنقطع
التحرجه عندها خلا فالمتيمم انتهى قلت ولا يخفى ان مدعي صاحب البحر عدم بطلان اصل
الصلوة وانقلابها بغيرها استدل به واذا بقيت تحرجهما وادى المتيمم الماء
بطلت صلواته فاستقام كلام الزباني بجهل البطلان في كلامه على بطلان الوصف
ومنع اردته بطلان الاصل انتهى وتوارد في هذه المسئلة على ما قاله صاحب البحر
بعد هذا معزيا الى السراج ان الصلوة في هذه المسائل اذا بطلت لا تنقلب فلالا في ثلاث
مسائل بذكر الفاشية وطلوع الشمس في الفجر وخروج وقت الظهر في الجمعة انتهى
قوله ومعنى مدة مسجدة ان وجد الماء اقول كذا قال فاضحان ان الاصح انه يعني على
على صلواته اذا لم يجد الماء لعدم الفائدة في النزاع لانه لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
مطلقا قال في البحر وهو اختيار بعض المشايخ واختار القول بالفساد في فتح القدير
قلت يمكن الجواب عما قيل انه لا فائدة في النزاع لانه لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد موجود
بالتميم اللازم لسراية الحدث الى القدمين وان لم يلزم نزاع الخلف في التيمم كمن قبل
الماء منه ولم يتم وضوءه يتم فيترجى به ما ضعفه المصنف بقوله وقيل مطلقا انتهى
ولذا قال الزباني وقد قالوا اذا انقضت مدة المسح وهو في الصلوة ولم يجد ماء فانه
يعني على صلواته ومن الخاف من قال تفسد صلواته وهو شبه سرية الحدث الى الرجل
ولان عدم الماء لا يمنع السرية ثم يتم له ويصلي كما لو بقي من اعضائه لمعة ولم
يجد من اعضائه ماء يغسلها به فانه يتم وكذا هذا وتبعه اي الزباني المحقق في فتح
القدير كذا في البحر وسواء تمت مدته ابتداء او بعد ما سبقه الحدث وذهب للوضوء
فانه يستقبل على الصحيح وكذا المستحاضة اذا سبقها حدث ثم ذهب الوقت فتوجب في الفتح
قوله وتعلم الامم اية اقول اي اذا لم يكن مقتديا بقارئ وان كان مقتديا فالصحيح
عدم الفساد كافي البحر عن الظاهرية تشبيه هذا الخلاف بمنى على الخلاف في المسائل
المذكورة اما على الصحيح فلا خلاف في صحة الصلوة **قوله** وزوال عذر العذر والافعال
وذلك بان لا يجد عنده وقتا كاملا وقد توصلنا مع صلاحية العذر حتى لو انقطع

في وقت

في وقت الظهور لا يحكم بزواله الا اذا خرج وقت العصر ولم يره قوله ووجد ان
المصلي بالجنس ما يزيله الى اخره قال في البحر التحقيق ان هذه الزيادة على المسائل
لا تخرج عنها فمسئلة التطهين وعشق الامة يرجعان الى وجدان العاري ثوبا ومسئلة
دخول الوقت المكروه يرجع الى طلوع الشمس في المجرى قوله وذكر سجدة اطلق السجدة
فشملت السجدة والركعة والصلوة وقيد بالذكر في الركوع والسجدة لانه لو ذكر صلابة
في القعود الاخير فسجد ما ان تفيض كما لو تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة فعاد
لقد انتهى ان تفيض ما كان فيه انتهى وله ان يفيض السجدة المتركة عند التذكر وله
ان يؤخرها الى اخر الصلوة فيقتضيها ثم كافي البحر قوله يعني ان من احدث الى اخره اقول
وهذا بشرط ان لا يرفع راسه بنية الاداء لما قال في الكافي لو احدث الامام وهو
راكع فرفع راسه وقال سبغ الله من حمده فسدت صلواته وطلوع القوم ولو رفع
راسه من السجود وقال الله اكبر من يديه اداو كره فسدت صلواته الكل وان لم يركع
اداء الركعة فليدروا بيتان عن ابي حنيفة انتهى **قوله** دام واحد فحدث فلو رجع فقام
اقول يعني اذا خرج الامام من المسجد لانه اذا لم يخرج منه فهو على امامته حتى يجوز
الاقتداء به وكذا لو توطأ في المسجد يتم مع امامته كافي النبيين قيل والافعال
صلواته في رواية وقيل لا تفسد اقول والاصح فساد صلوة المقتدي وروى الامام
كافي البحر عن المحيط وغاية البيان باب ما يفسد الصلوة **باب** بيان العوارض
التي تعرض في الصلوة باختبار المصلي فكانت بمنسبة فاحرم عما تقدم كونها
سماوية كافي النهاية وقال الاتقاني هذه اعرف في العارضة لعدم قدرة العبد
على رفعها لا يقال النسيان من قبيل السماوية فكيف عدم المصلي كلام الناس في هذه
الباب من قبيل المكتسب لانا نقول لا يتم تسليم ان من عدم المكتسبة وانما ذكر
من هذا الباب لمناسبة بين كلام الناس والعامد من حيث الحكم لان كلامها
يفسد الصلوة انتهى وقال في البحر قدم سبق الحدث على هذا الباب لوجودها
اي الصلوة معه بل كراهة **قوله** ففسد ها السلام عدا اقول اي وان لم يقل
عليكم كافي البحر عن الخلاصة وقيد بالعمد ولم يخصه بما طاب وهو المختار
قال المخرج الكافي والمختار ان الكلام نالهما والسلام عدا مفسد وقيل السلام

لإصلاح صوته وتجنبه لا تفسد صلواته على الصحيح وكذا لو اخطأ الإمام فتنحى
المقتدى ليهتدى الإمام لا تفسد صلواته ولكن في الغاية ان التنحى لا اعلام
انه في الصلوة لا تفسد انتهى ويخالفه ما قال في التجنيس والمزيد لو تنحى برب
به اعلامه انه في الصلوة فان تعذر وسهت حروفه فسدت صلواته وكذلك
اذا تنحى بحسن صوته متعمدا عند أبي حنيفة وهو رحمه الله لانه صار
بمؤنة كلام الناس انتهى وكذلك ذكر الصحيح لعدم الفساد في البرهان
وذكر في البحر انه اذا كان بغير عذر لكن لغرض صحيح كخسب صوته للقرأة
او للاعلام انه في الصلوة او ليهتدى امامه فالصحيح عدم الفساد انتهى قلت
فيمكن ان يكون من الغرض الصحيح التنحى للتبجيل والتكبير للانتقالات وهي حادثة
انتهى وقال في البحر قيد بالتنحى لانه لو تشارك او عطس فحصل منه
صوت مع الحروف لا تفسد صلواته كذا في الظهيرية انتهى قوله وشيبت
عاطس يقال عطس بالغث يعطس ويعطس بالكسر والضم كما في الصحاح
والثاني اقم اقول لا يخفى انه لا يتعين ان يكون الثاني بالمجزة او المبهمة فالمراد
بالمجزة كما ضبطه بعض النفاث وقال في الصحاح قال ثعلب الاختيار بالسلم المبهمة
اي بالمبهمة لانه مأخوذ من السمت وهو القصد والمجزة وقال ابو عبيد الشيبان
ان المجزة اعلى في كلامهم واكثر انتهى وهذا هو الذي بقوله اقم قوله وهو ان
يقول بوجه الله هذه التفسير الثمينة كما في الصحاح وقال تاج الشريعة تشبث
العاطس الدعاء له بالخير انتهى قوله ولو قال العاطس او السامع الحمد لله لا تفسد
اقول كذا في الهداية لكن بصيغة على ما قالوا وقال الكمال قوله على ما قالوا
أشارة الى ثبوت الخلاف انتهى وقال في البحر ومجمله اي الخلاف عند اربعة
الجواب اما اذا لم يرد بل قاله رجاء والشواهد لا تفسد بالانفاق كذا في غايه البيان
انتهى قوله ولو قال بنفسه بوجهك الله لا تفسد الى اخره وكذا عزاه في الغاية
الى الظهيرية من غير ذكر الخلاف انتهى وقال الكاكي وفي المحيط اسند ما قاله
في القواعد الى بعض المشايخ وفي فتاوى قاضيان ذكر الفساد ثم قال بعده
ينبغي ان لا تفسد كما لو دعي بدعا اخر والاحسن السكوت انتهى قلت وعبرة

قاضيان لو قال لنفسه اي بوجهك فسدت صلواته وينبغي ان لا تفسد كما لو دعي
بدعا اخر انتهى وقال ايضا لو عطس المصلى فقال له رجل بوجهك الله
فقال المصلى امين فسدت صلواته لانه اجابه ولو قال من بحسبه معه ايضا
امين لا تفسد صلواته لان ثامنه ليس بحساب انتهى قوله ذكر الجواب لانه لو لم يرد
الى اخره في حكاية الاتفاق انما يحس لو ذكر الخلاف قبلها فكان ينبغي ذكره ثم بعد
تقبيده بما ذكره وانما لا يعلم من كلامه القائل بعدم الفساد قلت وهو اي يوسف
رحمه الله فانه لا يري الفساد بما اجاب به من ذكر لانه شأ بصيغته فانه
فلم يتغير بعزيمته وهو عقد القلب على ما انت فاعله كما لا يتغير عند قصد
اعلامه انه في الصلوة كما في البرهان وشرح الجميع انتهى قال في التجنيس
والمزيد استاذن على المصلى فقال الله اكبر والحمد لله يريد به الاعلام لا تفسد
صلواته كما مر في التبجيل والاصل فيه ما روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
انه قال كنت اتي حجرة النبي صلى الله عليه وسلم واستاذن فينادي لي ادخل
فان كان في الصلوة يسبح لي والدليل عليه ان المنادي في الاعباد والجمع بجمع بالكية
بالكبير لا اعلام القوم ولا تفسد صلواته بذلك جرت العادة بخلاف ما اذا
اخير بخبر ستره فقال الحمد لله لان ذلك جواب لان تقديره الحمد لله على ذلك
انتهى وقال في البحر اعلم انه قد وقع في المجتبى وقبل لا تفسد في قولهم اي لا تفسد
الصلوة بشئ من الاذكار المتقدم اذا قصد بها الجواب في قول أبي حنيفة و
وساحبيه ولا يخفى انه خلاف المشهور المنقول من رواة وشيوخنا وفتاوى كثر
ذكر في الفتاوى الظهيرية انه لو اجاب بالقول بان اخبر بخبر ستره فقال الحمد لله
رب العالمين او بخبر ستره فقال ان الله وانا اليه راجعون تفسد صلواته والاصح
انه لا يفسد صلواته انتهى وهو صحيح في بعض المواضع مخالف للمشهور انتهى
ما قاله في البحر انه قد مر من مصنف قول هذا عند أبي حنيفة خلافا لما اطلق
المصنف القرأة فشم القليل والكثير كما في الجامع الصغير اذ لم يفتل فيه بين القليل
والكثير ما في الفساد وقيل ان قرأة تفسد وقيل بل قدر الفاعلة وقال في
العناية والظاهر ان القليل والكثير عنده في الفساد وعندهما في عدمه سواء

فلهذا اطلقه في الكتاب انتهى قوله لانه يتلف من المصحف الى اخره اشار به الى انه
لا فرق بين كون المصحف محجولا او موضوعا فيفسد بكل حال وهو الصحيح كما في
الكافي وهذا اذا لم يكن حافظا اذ لو كان حافظا يحفظ الا انه نظر فقرا
لا تفسد كما في الفتح من غير حكاية خلاف وقال الزبلي ولو كان يحفظ القرآن
وقرأ من مكتوب من غير حمل المصحف قالوا لا تفسد صلوته لعدم الامر به
انتهى يعني التلقين والحمل ففيه اشارة الى الخلاف انتهى وقال الفضلي
ولهذا ان يكون التلقين من الغير مفسدا فكذلك المصحف اجمعنا على انه اذا كان
يمكنه ان يقرأ من المصحف ولا يمكنه ان يقرأ على ظهر القلب لم يصح بغير
قراءة يحزبه انتهى ذكر الكافي وقال في البحر ما ذكر الفضلي متفرع على الصحيح
من ان علة الفساد تلفته وبهذا ظهر ان صحيح الظهيرية انه اذا لم يكن قادرا
له الا على القراءة من المصحف فصلى بغير قراءة الاصح انها لا تجوز متفرع
على الضعيف من ان علة الفساد الحمل وتقلب الاوراق انتهى قوله وفتح على غير
امامه لانه تعليم وتعلم قوله التعلم لا يدخل له في فساد صلوته الخارج نعم هو علة
مستقلة بالنظر لمن فتح عليه فانه لو اخذ المصلى بفتح من فتح عليه وبس هو
هو في صلوته فسدت ولو اخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد ولو سعه
المؤتم من بس في الصلوة ففتح على امامه يجب ان تبطل صلوته الكل كذا
في البحر عن القنية وان فتح على امامه لا تفسد استحسانا مطلقا سواء قرا
ما يجوز به الصلوة او لا وهو الاصح واليه اشار بقوله عفيه وقيل ان
ما يجوز به الصلوة تفسد وسواء انتقل عليه او لا على ما عليه عامتهم من عدم
الفساد وهو الاوفق للاطلاق المرخص واليه اشار بقوله وقيل ان انتقل
الى اخره كما في فتح القدير وسواء فاكتر منه الشيخ او لا وهو الاصح كما في البحر
وقال في الهداية وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح لانه يرخص
فيه وقراءته ممنوع عنها انتهى وقال الكمال قوله هو الصحيح احتراز عن قول
بعضهم ينوي القراءة وهو سهو لانه عدول الى المنتهى عنه الى المرخص
فيه انتهى وقال السرخسي انه ايضا انه سهو ولا امام ان لا يجزى بهم اليه

اي ينبغي للامام ان لا يجزىهم اليه بل يركع اذا قرأ قدر الغرض وهذا على قول
من قال ان اوان الركوع اذا قرأ وضوءا وحده فاضحان وصاحب المحيط وكبر
فكر هو للامام ان يجزىهم الى الفتح بعد قراءة المفروض ومن من اعتبره
الاستحباب فقال ينبغي للامام اذا رخص ان يتجاوز الى سورة اخرى او يركع
اذا كان قراء المسحوب صيانة للصلوة عن الزوايد قال الكمال وهذا هو
الظاهر من جهة الدليل لا يرد الى ما ذكره انه صلى الله تعالى عليه وسلم
قال لا يبي حلا فتحت على مع الطحاكات سورة المؤمنان بعد الفاتحة انتهى
قوله والله وشربه يعني شيئا من خارج فانه مطلق كذا اطلق في الكنز وقال
قال الزبلي اطلق الاكل وهو ما يفسد الصوم وما لا يفسده لا يبطل الصلوة
ولياتي بيانه في موضعه انتهى وقال في البحر وهو ممنوع كذا فانه لو ابتلع شيئا من
من اسنانه وكان قدر الخمسة لا تفسد صلوته وما في الصوم وما لا يفسده لا يبطل
تفسد و فرق بينهما الموالجي وصاحب المحيط بان افساد الصلوة معلق بعمل
كثير ولم يوجد بخلاف افساد الصوم فانه معلق بوصول المغذي الى جوفه
لكن في البدائع والخلاصة انه لا فرق بين فسادها في قدر الخمسة استكمل وفي الاكل
اشارة الى ان اثره لا يضر وبه صرح في الظهيرية بقوله كان في فيه سكر او
او فائيد يذوب ويدخل ماؤه في خلقه فسد وهو المختار ولو اكل السكر
قبل الشروع ثم شرب والحلاوة في فيه ودخل خلقه مع البراق لا يفسد انتهى
قوله ولا فرق بين العمد والنيان اي والخطا لما قال في الظهيرية لو وقع في فيه
بردة او تلخ او مطر فابتلعه فسدت انتهى قوله وعن ابى يوسف تفسد السجدة
كذا في الكافي وهو بفساد انه ليس مذهبنا له وعبارة الجمع والبرهان بقوله
مذهبنا قوله بخلاف وضع يديه وركبتيه عليه فان صلوته تجوز الى اخره القول
كذا في الكافي وهو مرجوح لما قدمناه في صفة الصلوة انه يفترض وضع اليدين
والركبتين في السجود على الصحيح وقد منا في باب شروط الصلوة انه يشترط لهما
موضع اليدين والركبتين في السجود على الصحيح على اخبار ابى الليث وتجهيزه
في العيون وعمدة الفتاوى فتنبيه له قوله واذا ذكر ركع الى اخره اقول جعل

الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فقط فافاد انه لا قول للإمام وفي الكافي ما
يقيد ان الخلاف بين محمد وشيخيه فانه قال فان ادى ركنا مع الاكتشاف او
مكث بقدر ما يتمكن فيه من اداء ركن فسدت صلواته خلافاً لمحمد في التمكن
انتهى ولا يخفى ان المصطلق الفساد عند ابي يوسف باء وركن او
امكانه مع المنافي وقيدته في السابقة بما اذا لم بعده مع عدم المنافي عنده وبه
ويظهر انه لا فرق بينهما فالقيد مطرد فليتأمل قوله واستخلاف الامام
مفتد من خارج المسجد الخ هذا ايضا من الكافي وقد منا الخلاف فيه على
عكس ما ذكرنا فعليه لا بطلان بل انه في الظاهر براءة اطلاق عدم الفساد
من غير حكاية خلافاً فيما لو استخلف من رتبة المسجد والصفوف مع ضرورة
قوله اي استخلاف الامام امرأة الخ اقول هو من الكافي ايضا وحكى فيه
خلافاً لزنبر وهو قال زفر صلاة النساء صحيحة لانها تصلح لامامتهن
قوله وعامة المشايخ على انه ما يعلم ناظره ان عامليه غير مصل اقول
كذا في الخلاصة والمانية وقال في البدائع وهذا صحيح وتابعه الزيلعي والوالي
والواليجي وقال في المحيط انه الاحسن وقال الصدر الشهيد انه الصواب
وذكر العلامة المجلسي ان الظاهر ان مرادهم بالنظر من ليس عنده علم
بشروع المصلي في الصلاة فح اذا راها على هذا العمل وتيقن انه ليس في الصلاة فهو
عمل كثير وان شكك فهو قليل كذا في البحر ثم قال والحاصل ان زفر وعلم في هذا
الباب قد اختلفت ولم تفرع كلها على قول واحد بل بعضها على قول وبعضها على قول
غيره والظاهر ان اكثرها تفريعات من المشايخ لم تكن منقولة عن الامام
الاعظم ومن ما لم يرو عن الامام فيه قول بقى كذلك مضطرباً الى يوم القيامة
كما حكى عن ابي يوسف انه كان يضطرب في بعض المسائل وكان يقول كل ما
مسئلة ليس لشيخنا فيها قول فحق فيها هكذا **قوله** لا انظره عطف على قوله
اقول هذا عطف على متوسط وهو خلاف الصناعة **قوله** او الخ ما بين
استانته اي من غير فعل كثير **قوله** وقيل اذا كان ما بين استانته الى اخر
القول لم يقتصر في النهاية على هذا او لم ينقله بصيغة قيل وعبارتها

اما

اما اذا كان بين استانته شئ فابتلعه لا تقصد صلواته لان ما بين استانته
شيخ لريقه وهذا لا يفسد به الصوم قال بعضهم هذا اذا كان ما بين
استانته قليلاً كعادون المحضة فاما اذا كان اكبر من ذلك تقصد صلواته
وسوى بينهما وبين الصوم وقال بعضهم قلت هو شيخ الاسلام كما ذكره
الكافي الكمال انه ما دون ملى الفم لا يفسد صلواته وفرق بين الصلاة وبين
الصوم كذا في فتاوى قاضيجان رحمه الله انتهى واليه اي عدم الفساد
مال الشيخ الامام حسام الدين رحمه الله كذا في التجميع والمزيد انتهى
وقد منا ان صاحب المحيط والواليجي فرق بين الصوم والصلاة وصاحب
البدائع والخلاصة لم يفرقا في هذه المسئلة فلهذا اقول قال صاحب
البحر والشارح فيما هو الرابع منها وهو يمتنع على معرفة العمل الكثير
وفيه اختلاف كما سبق انتهى وفيه تأمل لان القائل بان ملى الفم يفسد
وكذا نحوه لا يكثرط معه العمل الكثير بل علته امكان الاحتراز عنه بالكلفة
بخلاف القليل لكونه يتعارف ريقه فلا يفسد الا بالعمل الكثير وفي معرفته المعايير
قوله او مرور ميار في الصحراء بموضع سجوده **قوله** التقييد بالصحراء انما في
اذ لا فساد بالمرور في موضع السجود مطلقاً سواء بالصحراء او المسجد او
غيرهما انتهى واطلق في الحار تشمل المرأة والحمار والكلب وصارواه
ابوداود انه عليه السلام قال يقصع الصلاة المرأة والحمار والكلب ردت
عائشة رضي الله عنها ذكره في الكافي شكها في الموضع الذي يكره المرور
فيه الى اخره اقول كان ينبغي تأخير الى ما بعد قوله في المتن واذا تم
الماء والاصح انه في موضع صلواته في الصحراء اقول اختار هذا الكثير
لصاحب الهداية وشيخ الائمة السرخسي وذكر التمر تاشي ان الاصح
انه اذا كان بحال لم يصلي صلاة خاشع لا يقع بصره على حمار فله يكره المرور
نحو ان يكون بصره في قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى ظهر
قدمه وهكذا واختاره مخبر الاسلام وفي البدائع هو الاصح وتوجه في النهاية
وقال الكمال والذي يرجح ما اختاره في النهاية من مختار فخر الاسلام انتهى

وقال صاحب البحر والذي يظهر للعبد الضعيف ان الرجوع ما في الهداية
وذكر وجهه **قوله** واذا اتم المار اقول اشار به الى ان الكراهة تحريمية
كما في البحر واستدل في العناية عليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم لو علم الناس
بين يدي المصل ما زاد عليه من الوزر لوقف اربعين انتهى وهو اولى مما
استدل به الزيلعي الاثم من قول النبي عليه السلام لا يقف احدكم مائة
عام خيرا له من ان يجر بين يدي اخيه وهو يصل انتهى **قوله** وبقر المصل
امامه فيه ان الصحاح ستره القول لم ينص على انه واجب او مستحب وقال في
البحر من التنية نكرة الصلوة في الصحاح من غير ستره اذا خاف المرور وينبغي
ان يكون كراهة تحريمية لغير لغة الامر كمن في البدائع والمستحب لمن يصل في الصحاح
ان ينصب شيئا فاذا ان الكراهة تنزيهية في كان الامر للندب لكنه يحتاج
الى صارف عن الحقيقة انتهى قلت الصارف ما رواه ابو داود عن الفضل
والعبارة ربنا النبي صلى الله عليه وسلم في بادية لنا يصل في صحاح ليس
بينه وبين يديه ستره ولا حمد وابن عباس صلى في قضاء ليس بين يديه شيء
انتهى كذا بخط شيخنا وقال العلامة الحلي انما قيد بالصحاح لانها محل الذي يقع
فيه المرور والافاظا هو كراهة ترك الستره فيما يخاف فيه المرور ان
يوضع كان انتهى ولم يبين المصل طول الستره وغلظها وقال في الهداية
مقدار ذراع فصاعدا وقيل ينبغي ان تكون في غلظ الاصبع لان ما دونه لا
لا يبدوا المناظر من بعيد فلا يحصل المقصود انتهى قال في البحر وكان مستند
ما رواه الحاشي من فوما استندوا في صلاتكم ولو لبسكم وبشكل عليه ما رواه الحاكم
عن ابي هريرة مرفوعا يجزي من الستره قدر مخرجة الرجل ولو بدقة شعرة
ولذا جعل بيان الغلظ في البدائع قبرا لا ضعيفا وانه لا اعتبار بالعرض و
ظاهره انه المذهب انتهى وكذا لم يبين قيامه عندها والسنة القرب منها
وجعلها على احد حاجبيه ولا يصح اليها صمد انتهى وايضا بالقرين الى انه هو
المعتبر دون الالتقاء واختاره في الهداية وعلمه بان المقصود لا يحصل بهما واستند
واعتبرهما غيره وقال الكمال بهذا ان بما علل به صاحب الهداية على المنع

والبحر يقول ورد لاثربه وهو ما في ابي داود اذا صلى احدكم فليجعل تلقاء
وجهه شيئا قال لا يحد فليتنصب عصاه وان لم يكن معه عصا فليخط خصا ولا يحد
ما من امامه والسنة اولى بالاتباع انهما قاله صاحب الهداية وقال ابو داود
قالوا الخط بالطول وقاموا بالعرض مثل الهلال انتهى وذكر النووي ان المختار
ان يكون طول لا يسيرا شبه طول الستره **قوله** وبدفعه اي الماء بالاشارة اقول كلا
ترك الدور افضل رواه الماتريدي عن ابي حنيفة والامر بالدور في الحديث لبيان
الريضة كالا من تقبل الاسود بين فيكون تركه العزيمة ذكره اناج الشريعة
واطلق المصل الاشارة فشهد الاشارة باليد والراس والعين كما في البحر **قوله**
او التبيح زاد النووي الى انه يكون برفع الصوت بقراءة القرآن وقال في البحر ينبغي
ان يكون محله في الصلوة الجهرية انتهى قلت فيه تأمل لان الجهرية العلم حاصل
بها انتهى وهذا في حق الرجال اما النساء فانهن يصفن للحديث وكيفية ان تضر
غلظهن اجناب اليمنى على صفحة الكف من اليسرى والان في صوتهن فتنة فكره
لهن التبيح كذا في البحر عن غايه **قوله** لانهما تحذران عن الكثير اقول وان جمع بينهما
كره كما حرم به في الكافي وقال في الهداية قبل يكره الجمع بينهما لان باحدهما
كفاية انتهى واثار المصل الى انه لا يقاتل المار ومن الناس من قال ان لم يقف
بأشارته جاز دفعه بالقتال وتاويل ما ورد به انه كان في وقت كان العمل صاحا
في الصلوة ذكره الكافي **قوله** بلا حائل اقول الحائل كسابقة ربة وظهور جالس ستره
واختلفوا في القائم وقالوا حيلة الركب ان ينزل فيجعل الزاوية بينه وبين المصل نصير
حي ستره فممر ولومرجلان فالاثم على من يلي المصل كما في الفتح نووه وقيل
كالصحاح اقول هو الصحيح وحاصل المذهب الصحيح ان الموضع الذي يكره المرور
فيه هو امام المصل في مسجد صغير وموضع سجوده في مسجد كبير والصحاح
او اسفل من الركبان بشرط حاجات اعضاء امار اعضاءه كما في البحر **قوله** و
وكف ثوبه فسرهما ذكر فاخرج الايتزار فوق القميص وعن بعضهم ان لا يتزار
فوق القميص من الكف قال في البحر فعلى هذا يكره ان يصل مسدودا في الوسط
فوق القميص ونحوه وقد صرح به في الفياضة معلوما بانه ضيع اهل الكتاب

لكن في الخلاصة انه لا يكره انتهى قلت وصرح الكمال ايضا بعدم كراهة سند
الوسط انتهى وقال في البحر ويدخل في كف الثوب تشهير كفيه كما في فتح القدير
وظاهره الاطلاق وفي الخلاصة ومنية المصل قبل الكراهة بان يكون رافعا
كفيه الى المرفقين وظاهره انه لا يكره اذا كان رفعها الى ما دونهما والظاهر
الاطلاق لصديق كف الثوب على الكل انتهى قلت في قول صاحب البحر والظاهر
الاطلاق نظرا ان يكن سنده ما ذكره عن فتح القدير لان الكمال وان اراه
اطلاق هنا قد قيد كلامه فيما بعد عند استطراد فروع ذكرها فقال وكره
الصلوة ايضا مع تشهير الكف عن المساعدة انتهى فلما هي الملة بينه وبين
الخلاصة والمنية في التقييد فانتفى ما قيل ان الظاهر الاطلاق انتهى
وقول المصل من بين يديه قبل احترازه عن رفعه من خلفه فانه لو فعله
عند الاخطاء لا يسجد وكره بسواء كان بقصد رفعه عن التراب او لا كما في نسبة
المصلي وقيل لا باس بصوته عن التراب كما في البحر المحجوب قوله وسدله وهو
ثوبه كذا في الهداية قال الكمال وهو بصديق على ان يكون المندبل مرسلا
من كنفه كما يعناده كثير فينبغي لمن على عنقه مثل مندبل ان يخفضه عند الصلاة
انتهى وهذا التفسير لطيف لان اما القيا ونحوه فهو ان يلتصق به على كنفه
من غير ان يدخل يده في كفيه ويضم طرفيه كما في البرها وكذا سيذكر المصل
ان المتأخر من اختلافهما اذا لم يدخل يديه في الفرجية والختار انه
لا يكره انتهى ولا يكره السدل خارج الصلاة في قول ابي جعفر وهو
الصحيح كما في البغية قوله فانه نوع تجلس اقول وورد انتهى عنه في السنة
قال صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم وان لا اكف شعرك
والاثوباء متفق عليه ذكره في البرهان وكذا يكره الاستمالة الصالح في الصلاة
وهو ان يلف بثوب واحد سسه وسائر بدنه ولا بدع منقذ البده و
على بشرط عدم الابتزاز مع ذلك عن محمد بشرط وغيره لا يشترط ويكره
الاعتجار وهو ان يلف العمامة حول راسه وبدع وسطها كما يفعله الودعة
ومتوشحا لا يكره وفي ثوب واحد ليس على عاتقه بعضه يكره الا الضرورة

العدم

العدم كما في فتح القدير قوله وعيشه اي لعبه اقول جعلها واحدا وبما الفدا
في البحر صرح حيث قال العتب هو كل فعل لا لذة فيه فاما الذي فيه لذة فهو
لعب انتهى وقسمه في البرهان بقوله وهو اي العتب فعل لغرض غير صحيح
فلو كان لكان لغرض كسلب الغرق عن وجهه فليس به باس واطلق في العتب
والمراد اذا لم يكن مرات متواليا قال في البحر صرح عن المخيرة اذا حله جسده
لا تقصد صلواته يعني اذا فعله مرة او مرتين او مرارا او بين كل مرتين فرجة
اذا ما اذا فعله ثلاث مرات تفسد وفي الفتاوى اذا حله جسده ثلاثا تفسد
اذا كان بدفعة واحدة واختلفوا في الحاي هل الذهاب والرجوع مرة او اوثان
مرة والرجوع مرة اخرى انتهى وكذا ذكر هذا القيد في البحر عند الخلاصة
ثم قال وهو تنقيب غريب وتفصيل عجيب ينبغي حفظه قوله لان خارج الصلوة
منهي عنه فاطنك فيها اقول ظاهرا انه لم ير دهنه عنه فيها وقد ورد
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا العتب في الصلوة والرفث
في الصيام والعمالة في المقابر انتهى ذكره في البرهان وكذا استدله في الهداية
وقال صاحب البحر والكراهة تحريمية للحديث المذكور وما علمه به في الهداية
بقوله ولان العتب خارج الصلوة حرام فاطنك في الصلوة انتهى اراد به
كراهة التحريم وفي الغاية للسروحي قوله ولان العتب خارج الصلوة حرام
فيه نظر لان العتب خارجها بشو به او بدونه خلاف الاولي والحديث فيد كونه
في الصلوة انتهى قوله وعقص شعرك للنهي عنه اقول وذلك ما قدمناه وقال
العلماء حكمة النهي عنه ان الشعر يسجد معه قاله في البحر قلت وهو من غير
فانه رضي الله عنه من رجل ساجد عاقصا شعر فحله حلا عنيفا وقال اذا طوى احكم
شعر فليس له يسجد معه كما في الجوهر قوله وهو ان يجمع شعرك على هامته الى اخره
ان قبل الصلاة ثم يدخل فيها على تلك الهيئة وذكر له تفسير غير هذا كله مكره
والظاهر ان الكراهة تحريمية للنهي المذكور بلا صاف ولا فرق بين ان يعتمد
للصلاة او لا كما في البحر قوله ورفعه الاصابع للنهي عنه قال في البحر اجمع العلماء
على كراهة هتفها فيها وينبغي ان يكون تحريمية الكراهة تحريمية للنهي الوارد في

في تركه وإلا منها من أفراد العتق بخلاف الفرقة فعة خارج الصلاة لغیر حاجة
والأولاهة المفصل فانها تنزیهة على القول بالكرهة كافي المجتبى انه كرهها
كثير من الناس لانها من الشيطان بالحديث انتهى مما لم يكن فيها خارجا انتهى
لم يكن غيرية والمحق في المجتبى والمنظر الصلوة والمأشئ اليها من في الصلاة
في كراهتها انتهى **قوله** والتفاتة بان يلوى عنقه لا حاجة قال في البحر ينبغي
ان يكون الكراهة غيرية وقد خالف صاحب الخلاصة عامة الكتب في الاتفاق
المكروه فجعله مقسدا وعبارته ولو حول المصلى وجهه عن القبلة من غير عذر
فسدت وكذا في الثانية وجعل فيها الاتفات المكروه الا يقول بعض وجهه
عن القبلة والإسببه ما في عامة الكتب من ان الاتفات المكروه اعم من تحويل
جميع الوجه او بعضه **قوله** ولو نظر نحو رعا عينه الى اخره فبعدم الكراهة
بان يكون الحاجة وقد اطلقه في البحر فقال وقد صرحوا بان التفات البصر جهة
وبسرة من غير تحويل الوجه غير مكروه مطلقا والاولى تركه لغیر حاجة
انتهى **قوله** ورفع بصره الى السماء الى اخره اقول انتهى ما قاله انتهى صلى الله عليه
وسلم ما بال اقوام يرتفعون اجسادهم الى السماء لينتبهون او ليعتظروا ابصارهم
كافي البرهان **قوله** وترجعه معروف ونسحق بالترجيع لان صاحب هذه الجلسة
قد ترجع نفسه كما يرجع الشيء اذا جعل ارجعا والارجع هنا الساقان والفتحة بالراء
ربعا بمعنى ادخل بعضها تحت بعض كافي البحر **قوله** لان فيه ترك سنة القعود
للشهادة اقيم كذا علمه في الهداية وغيرها ثم قال وما قيل في وجه الكراهة لان
الترجيع خلوس الجبايرة فلذا كرهه ضعيف لانه عليه كان عتقا انتهى وقال في البحر
بترجيع في جلوسه في بعض احواله وعامة جلوسه من مرضى الله عنه في مسجد
رسول الله عليه السلام كان ترجعا انتهى وقال في البرهان وخارجها ليس في
الترجيع بحكمه ولا لانه يعود النبي صلى الله عليه وسلم كان الترجيع وكذا عرفت على الله
انتهى وقال في البحر فليعلم بان فيه ترك السنة لا يفيد انه مكروه تنزيها
اذ ليس فيه نهي خاص ليكون ترجعا انتهى **قوله** وتخصره للنهي عنه اقول ولذا كره
التخصر خارج الصلوة وظاهر النهي انه يكره في الصلوة كراهة غيرية كافي البحر

قوله وهو وضع اليد على الحاصرة هذا التفسير هو الصحيح وبه قال الجمهور من
اهل اللغة والحديث والفقه وقدره كافي التبيين وغير **قوله** والرخصة
في المرة اقول اشار به الى ان الترك عليه اولى وعليه صاحب البدائع وعلته
بانه اقرب الى الخشوع وفي الخلاصة والنهاية ان الترك احب الى استدلال
في النهاية والبرهان بما في جابر سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مسح
للصلاة فقال واحدة ولا تمسك عن اخره لك من مائة نافذة سواء الحد في امر
انتهى وفي الهداية ما يفيد ان تسويته ليتمكن من السجود اولى من تركه ذكر
في البحر ثم قال والى حال التنسوية لغرض صحيح مرة هدهى رخصة او غيرية
وقد تعارض فيها جهتان فبالنظر الى ان النسوية مقتضية للسجود على الوجه
المستوي كانت غيرية وبالنظر الى ان تركها اقرب الى الخشوع كان تركها غيرية
والظاهر من الاحاديث الشافعي وذكر ما يرجح **قوله** لقوله عليه السلام
يا ايذا الى اخره كذا في الهداية وقال الكمال غريب بهذا اللفظ واخرجه عبد الرزاق
عنه اي اي ذر سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألته عن مسح
للصلاة فقال واحدة اودع انتهى **قوله** وعد الاى والتبجج باليد اطلقه فمثل
صلوة القرض والنفل وكذا عرفت السور باتفاق احيا بنا رحمهم الله في ظاهر الرواية
لان ذلك ليس من اعمال الصلوة وهو الصحيح كما في النهاية وقيد بالتبجج والى اخر
احترازا عن عدا الناس او مواسية يكره اتفاقا في الصلوة **قوله** وفيه خلاف
لهمان انه هو كما قاله الزبلي وعن ابي يوسف ومحمد لا بأس بذلك في القرائن
والنوافل وقبل هو صحيح مع ابي حنيفة ومثله في الفتح وقال في البرهان ونفيا
ها اي الكراهة في رواية انتهى فنفوه له ان رواية اخرى عنه ما يكره كقول الامام
قوله فلا يكره عدها بالقلب تفريع يمتثل لان الخلاف انما هو في العد باليد لا
بالاصابع او بغيره يسكه اما اذا احصى بقلبه او بمن بانامله فلا كراهة كافي
فتح القدير **قوله** ولا خارج الصلوة اقول هذا على الصحيح وكرهه بعضهم كافي التبيين
قوله وقيام الامام في الماريب اقول حكى الحلواني عن ابي الليث انه لا يكره عند

الضرورة يا تصاف المسجد على القوم ذكره الكاكي قوله لانه تشبه باهل
الكتاب اقول كذا علله في الهداية وفيه طريقان هذه احدهما والثانية انما
كده كيلا يشبهه على من يلى بمسبته ويساره حاله حتى اذا كان بجنب عمود ان
ورائها فرجتان يطلع منهما اهل الجنتين على حاله لا يكره في اختيار هذه
الطريقة لا يكره يكره عنده اذا لم يكره كذلك ومن اختار الاولى يكره عنده مطلقا
وقال الكمال لا يخفى ان امتياز اليمين الى امام مفتوح مطلوب في الشرع في حق
المكان كان التقدم واجبا عليه وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ولا اثر
لذلك لانه بنى في المساجد المحارب من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم
تنب كابتة نت السنة ان يتقدم في محاذة ذلك المكان لانه يحاذي وسط الصف
وهو المطلوب اذ قيامه في غير محاذاته مكرهه وغايته اتفاق الملتزمين في
في بعض الاحكام ولا يوج فيه على ان اهل الكتاب انما يخصوا الامام بالمكان
ارفع عما قبل فلا تشبه انتهى والاقيام في الخارج ويجوز فيه اشارة الى ان المحضر
العنبر فيه القدم وبه صرح الزبيلى قوله ثم قدر الارتفاع قامة الى قامة رجل
قوله وهو قيل بقدر ذراع وعليه الاعتماد كذا ذكره الزبيلى وقال الكمال
وهو المختار قوله والقيام خلف صف فيه فرجة اقول فان لم يجد فرجة اختلف
العلماء قيل يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحدا من الصف الى نفسه فيقف
الى جنبه والامام روى هشام عن محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والى
جذب اليه فجلسا او دخل في الصف قال ابو لانا البدع والقيام وحده
اولى في زماننا الغلبة للجهل على العوام فان جرد نفسه صلاته وفي شرح الاسجاني
انه الاصح واولى في زماننا ذكره في شرح المنظومة لابن النخبة ثم قال وبحث
المصنفين الى رأى المبطل وان لا يتنازى تدبير او صدقة زاحمة او هاتما
جذبه قوله او خلفه كذا في الجامع الصغير صرح بالكرهية كاسب ذكره المصنف مشى
عليه صاحب الخلاصة وهو مقتضى ما في الهداية انتهى وفي رواية الاصل
لا يكره خلفه لانه لا يشبه العباداة ومشى عليها في القابلة كاسب ذكره المصنف وكذا

وكذا في شرح عتاب قال لو كانت الصورة خلفه او تحت وجليه لا تكره الصلوة
ولكن يكره كراهة جعل الصورة في البيت الحديث ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه
فيه كلب او صورة انتهى كما في الفتح قوله حديث جابر بن عبد الله عليه السلام مخصوص
بما اذا كانت الصورة لا على وجه الا هاتان لها فانه وقع في صحيح ابن حبان
وعند النسائي استاذن جابر بن عبد الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم
فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير فان كنت لا
لا بد فاعلا فاقطع رؤسها او اقطعها وسأيد واجعلها لبساطا كما في الفتح
وهو وارد على ما نقل عن شرح عتاب فيما تقدم انها تكره كراهة جعل
الصورة في البيت انتهى والمراد ملائكة الرحمة لا الحفظة لانهم لا ينفقون
الشخص الا في خلوته باهله وعند الخلا كما في البحر فانه لا تكون صغيرة قال
في الهداية بحيث لا تبدل للنظر قال الكمال ان من على بعد والكبيرة ما تبدل على
بعد انتهى وقال في البحر وهل تمنع الصغيرة دخول الملائكة ذهب القاضى
عباس الى انهم لا يمتنعون وان الاحاديث مخصصة وذهب النووي الى القول
بالعموم قوله او مقطوعة الرؤس اقول ومحو وجهها كقطع الرأس كما في البحر
الخلاصة قوله او وصلاته وهو يدافع الاخشين اليه سواء كان بعد الشروع او
اوقبله وكذا ذكره مع نجاسة لا تمنع الا ان خاف فوت الوقت للجماعة والجماعة
اخرى ويقطع الصلاة الا لم يخف ذلك اذا ذكر هذه النجاسة كما في الفتح الا اذا
خاف فوت الوقت او الجماعة والاندب قطعها وانما كافي مدافعة الا
الاخشين لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجد لاحد يوم من بالله واليوم الآخر
ان يضل وهو خائف حتى يخفف رواه ابو داود ويحذف قطعها بسرية ما يسهل
درهما ولم يغبر وخوف ذيب على عظم او خوف تردى اعصى في بلر ويجب
قطعها باستغاثة مملوك مظلوم بالمصلى ولا يجب قطعها بهذا احد ابويه
قال الواحايلي الا ان يستغيث له اى احدا بويه وهذا في الفرض فاما في النفل
اذا ناداه احد ابويه ان علم انه في الصلوة لا بأس بان يجيبه وان لم يعلم بجيبه كافي
البحر انتهى وتقطعها الهرة اذا فارقدوها والمسافر اذا نذرت دابة او خاف فوت

فوت ورهم من ماله كما في الفتح من باب ادراك الضر بضة قوله وسنح جيبته من
من التراب اي في الصلوة لما في البرهان عن المحيط ولا يكره مسح جيبته من التراب
في وسط الصلوة وفي بعض الروايات يكره الا الاذى وهو الصحيح لانه اذا مسح
مرة يحتاج الى ان يمسح عنه في كل سجدة يتخلل به بعد المسح ولا بأس به جد
القراع قبل السلام لانه يكفيه مرة واحدة والتركة افضل لانه ليس من
الصلوة انتهى **قوله** لا يكره قتل حبة او عقرب اطلقه وقبده في البرهان بخلاف
الادعي انتهى فان لم يخف كره كما في النهاية انتهى واطلق في الحية فشمل جميع انواعها
وهو الصحيح كما في الهداية وقال الكمال والاولى الامساك عما فيه غلظة الجرح
لاحرمة بل دفع الضرر المتوهم من جيبته وقيل يندرها في غير الصلوة فيقول
حتى طريق المسلمين وارجمي باذن الله تعالى فان ابنت فتألفها انتهى **قوله** وذكر
في البسوط وهو الاظهر وقال الكمال بعد نقله باحسان الحق فيها يظهر الفساد
اي بالفعل الكثير انتهى ولم يتابعه عليه صاحب البرهان بل اقتصر على القول
بعدم الفساد وقال وهو الاظهر انتهى ولم يتابعه وقال في البحر قيد بالحياة
والعقرب لان في قتل القملة والبرغوث اختلافا والحاصل انه يكره التعرض لكل
منها بالاحذ فضلا عن القتل او الدفن فان تعرضا بالاذى ان كان خارج المسجد
فلا بأس بالاخذ والدفن والقتل بغير عمل كثير وان كان في المسجد فلا بأس
بالقتل بغير عمل كثير ولا بطرحها ولا يدفن فيها فيه الا اذا غلب على ظنه
انه يظفر بها بعد القراع **قوله** ولا الى ظهر رجل قاعد يحدت اذا ذكر اهانة
الى وجهه سواء كان في الصف الاول او غيره الا انه لو صلى الى وجه انسان
وبينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لا يكره ويكره استقبال المصلي بالوجه
سواء كان في الصف الاول او غيره وهو ظاهر المذهب ومن المكروهات
وضع دلهم او دنانير لا تمنعه القراءة ومنها اتهام القراءة وكعا والقراءة في
غير حالة القيام والصلوة في معاطن الابل والمزبلة والمجذرة والغسل والجمام
والمفخرة وذكر في الفتاوى اذا غسل موضعا في الجمام ليس تمشال وصلى لا بأس
به وكذا في المقبرة اذا كان فيها موضع اعد للصلوة وليس فيه قبر ولا نجاسة ومنها

وومنها انه يكره للامام ان يحلهم عن الكمال السنة كما في البحر قوله يكره الوطو
الى اخره اشار به الى كراهة داخل المسجد بالاولى وكذا قال في الهداية تكره
الجماعة فوق المحامي المسجد وقال الكمال وصحح بالتحريم في شرح الكنت لقوله
تعالى ولا تبشروا ومن وانتم عاكفون في المساجد كره كراهة التحريم لا وذكر
وجهه انتهى ولم يذكر المص رحمه الله كراهة البول والجماعة والتخني في مصا
في مصلي الجنائز وقال بعض اصحابنا يكره كما في المساجد التي على القنطرة وعند
الحقوس المحباض والاصح انه ليس له حرمة المسجد وما كان هذا الا نظير المعد له
لصلوة العبد وذلك لا ياخذ حكم المسجد فهذا مثله والمساجد التي على القنابر لها
حكم المسجد الا ان الاعتكاف فيها لا يجوز لانه ليس له امام ومؤذن معلوم وذكر
المصدر الشهيد المختار للفتاوى في الموضوع الذي يتخذ لصلوة الجنائز و
والعيد انه في حق جواز الاقتداء وان انفصل الصفوف وفقا للناس وفيما عدا
ذلك ليس له حكم المسجد كذا ذكره الامام المحبوبي انتهى ذكره الكاكي ومثله
في فتح القدير وبخالفه ما قاله تاج الشريعة والاصح انه اي مصلي العيد يأخذ
حكمها اي المساجد لانه اعد للقامة الصلوة فيه بالجماعة لا عظم الجمع على وجه
الاعلان الا انه ايسر ادخال الدواب في بقعة المساجد لما كان العذر والضرورة
انتهى فقد اختلف التصحيح في مصلي العيد وانفق في مصلي الجنائز **قوله** والتخني اي
التقود اقول كذا ذكره المحققين دون بقوله بعض الناس انه اخله في المدة
قوله بان كان له محراب اقول انما يقيد بالمحراب بقيد الحكم فيما لا يوجب له بالاولى
وقد اطلقه في الهداية وغيرها فقال لا بأس بالبول فوق بيت فيه مسجدا
والمراد ما اعد للصلوة في البيت انتهى **قوله** قالوا هذا في زمانهم وفي زماننا
الى اخره لم يقيد بالزمان في الهداية بل قال وقيل لا بأس به اذا خفف على
مشاع المسجد في غير اوان الصلوة وقال الكمال هذا احسن من التقييد بزمان
شأنهما في عباراتهم بعضهم فالمدح خشية الضرر انتهى وفي نفى الباس اشارة
الي انه لا يجب تغلقه وقال تاج الشريعة بل يجب ذلك صيانة للمصلي من
الموضوعة والقناديل المعلقة لا يكره ترتيبه قال في الهداية ولا بأس بان يتنقل

قال في النهاية قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في قوله لا لباس
الى انه لا يجوز بذلك فيكفيه ان يجوز من ينسئ انتهى لان في لفظة لا لباس
دليل على ان المسح غير واجب وانما كان كذلك لان لباس الشدة انتهى قلت وفيه
ونفي لقوله من جعله قربة لما فيه من تعظيم المسجد اجلال الدين وبه صرح
الزبيعي ثم قال وعندنا لا لباس به ولا يستحب وصرفه الى المساكين احب انتهى
وا فعل التفضيل ليس على بابه لانه ليس نفي استحبابه ب صرفه بما تقدم
قوله بماله اي بمال الباني قال فاج الشريعة وهذا اذا كان من طبب ماله اما اذا
كان في ذلك ما لا خبيثا او ما لا مبيته الخبث والطيب فيكره لان الله تعالى لا
لا يقبل الا الطيب فيكره تلويث بيته بما لا يقبله انتهى وقد الزبيعي ايضا الامة
بان لا يتكلف له فابق النقش في الحرب فانه مكروه لانه بلى المصلى انتهى
قلت فعلى هذا لا يختص بالحرب بل في اي محل يكون اصام من يصلي بل اعتم
منه وبه صرح الكمال فقال بكرة التكلف بد قابق النقوش وغوها
خصوصا في الحرب **قوله** واما المتولي فبصرف قيمته ما بينه به الخ اقول في
في تخصيص القيمة تسامح لان المراد ضمان ما اصره من مال الوقف لا قيمة
ما صرف المال فيه وقال في النهاية وكان الزبيعي رحمه الله يقول هذا القول
اي ضمان المتولي في زمانه اصافي زمانه لو صرف ما يفضل في العارة
الى النقش يجوز لان الظلمة ياخذون ذلك انتهى وقال في البحر عن الكافي
انه لا لباس به اذا خيف الضياع بطم الظلمة وفي الغاية جعل البياض فوق
السواد المنقح موجب لضمان المتولي وقال صاحب البحر ولا يخفى ان محله ما اذا
لا يكون الوقف فعل مثل ذلك اما اذا كان فله البياض لقولهم في عمارة الوقف
انه يعم كما كان وقيد بكونه للنقاد اذ لو قصد به احكام النبأ فانه لا يضحى انتهى
قلت ولا يخفى ما فيه من النظر انتهى قال وقيدوا بالمسجد اذا نقش غيره
موجب لضمان الا اذا كان مضافا لمعدلا للاستقلال تزيد الاجرة به
فلا لباس به و اردوا من المسجد داخله لما علق به من ترغيب الاعتكاف
فيقيد ان تزيد من خارجة مكروه واما من مال الوقف فلا شك انه

انه لا يجوز فعله ويضمن المتولي كدهن الحيطان خصوصا بقصد الحرمان
قوله قرء بعد الفاتحة الى اخر الباب اقول كان ينبغي تقديمه على هذا الفصل
وكان ينبغي استطراد ما يتعلق بالمسجد وله احكام افردت على حدة
في الشروح والفتاوى منها تحية وسيدكرها لمص ويكفيه في اليوم ركعتان
اذا تكبر دخوله ولا تسقط بالجلوس عند اصحابنا ويقوم مقامها كل
كل صلاة صلواها عند الدخول بلانية التحية فلو نوى التحية مع الغرض
فضاها ما في المحيط وغيره انه يصح عندهما وعند محمد لا يكون داخله في
الصلاة وصرح في الظهيرية بكرة الحديث اي الكلام فيه كس قيد
بان يجلس لاجله وفي فتح القدير الكلام المباح فيه مكروه باكل الحسنات
قال في البحر وينبغي تفكيكه بما في الظهيرية اما ان جلس للعبادة ثم بعدها
تكلم فلا واختلف في النوم فيه قال في البحر والاشبه بما تقدم الكراهة و
واختلف في كراهة اخراج الرب فيه ولا يجوز ادخال النجاسة فيه ولا
استنطاقه ولا البزاق فيه وتأخذ النجاسة بشربه لانه يتردى منها لما يتردى
الجلد من النار على ما روى في قوله من وسط السوبة لا يكره وقبل يكره
قال قاضيان وفي غريب الروايات لا يبي جعفر رحمه الله لا لباس بان يقول
يقراء من اول السورة او من وسطها او اخرها انتهى ولقد ذكر غيره قوله
وقيل لا يكره فيهما اقول هو الصحيح كافي قاضيان قرأ اخر السورة في ركعة
يكره ان يقرأ اخر سورة اخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو
الصحيح انتهى **قوله** لا يجمع بين سورة في ركعة لا يكره اقول اي على جهة التاليف
لما قال قاضي ضيخان لا لباس بقراءة القرآن في الصلاة على التاليف عرف ذلك
بفعل الصحابة رضي الله عنهم اجمعين باب **النية والنوافل** **قوله** له وقد
مر الفرق بينهما في اول كتاب الطهارة **قوله** وهو المراد بما روى انه واجب اقول
وهو اخر اقوال الاصام كافي البرهان وقال في النهاية ليس في التوراة رواية
منصوص عليها في الظاهر وذكر فيه ثلاث روايات اي في غير الظاهر فرض

واجب سنة انتهى وقال الكاكي ولا اختلاف في الحقيقة بين الروايات **قوله**
وفي الظاهر به الخ قال في البحر ان الشايع ونحوه بين الروايات اي الثلاث بهذا
واخر اقوال الامام انه واجب وهو الصحيح **قوله** وهو سنة مؤكدة عندها قال
في الرسوبات النهائية حكى عن الطحاوي رحمه الله في وجوبه اجماع السلف وقال
الكهال والحق انه ثبت عندها دليل الوجوب فتفاهه وثبت عنده انتهى و
وقال في البحر وظهر بهذا اي بما ساقه من احكامه انه لا فرق بين قوله بوجوبه
وقوله بسنيته من جهة الاحكام فان السنة المؤكدة بمنزلة الواجب الا
الا في فساد الصبح بتذكره في و في تضايقه بعد طلوع الفجر قبل الشمس وبعد
صلاة العصر لانه واجب عنه عنده فيقتضيه كالفرض وعندها لا لانه سنة
عنده انتهى قلت ومن احكامه اعادته عندها لو ظهر فساد العشاء بطله
لاستد الامام انتهى **قوله** فلا يكفر بغير البناء وسكون الكاف اي لا ينسب الى الكفر
قوله اذ لو كان سنة لم يقض اقول كان قال في البحر صرح في الكافي باوجوب
تضائه ظاهرا في رواية عنهما وروى عنهما عدمه **قوله** وهو ثلاث ركعات فيه
اشارة الى ثبوت قوله الامام الثاني رحمه الله انه واحدة الى ثلاث عشرة مثني
مثني **قوله** بتسليمه اشار به الى انه لا يبعد الافتداء فيه بمن يفعله وبه صرح في
فتاوى قاضيانا والظهيرية وفي البحر وهو المذهب الصحيح انتهى ومثني ابن
وهبان في نظره على ان المقتدى لا يربطها امامه في السلام بعد الركعتين
الاوليين واتمه معه كما ذكره الرانسي في شرحه وقال العلامة ابن الشحنة
ومبنى الخلاف على ان المعتبر راي المقتدى او راي الامام وعلى الثاني يستخرج
كلام الرانسي وهو قول الهندواني وجماعة وفي النهاية اقيس فلورثا
امامه الشافعي من امرة وصلى الامام فان الامام غير متصل في زعم
نفسه ولا بنا على المردوم وعلى الاول وهو الصحيح وعليه الاكثر يستخرج
كلام قاضيانا فان الامام ليس بمصل في راي المقتدى ولا بنا على المردوم
وهو الاصح وبعبارة صحة صلاة من لم يعلم بحال امامه في التحري القبلة
في ليلة

في ليلة مظلمة اذا صلى كل واحد الى جهة لا من علم حاله لا اعتقاده خطا امامه
انتهى وكذا اشار الى صحة الافتداء اذا وصله الامام وان راه سنة وهو
الاضاهر لان الاظهر اصح ان العبرة بنسبة المقتدى كافي بشرح المنظومة لا
لابر الشبهة **قوله** فبقت الفتوت الطاعة والدعاء والقيام في قوله عليه السلام
افضل الصلاة طول الفتوت والمشيور الدعاء وقوله لهم دعاء الفتوت احسانة
ببنا قاله تاج الشريعة **قوله** لما روى انه عليه السلام اوثر بثلاث ركعات قرأ
في الاولى الخ فيه اشارة الى انه لا يقد المعوذتين في الثالثة وبه صرح
الشيخ قاسم قال روى احمد والنسائي من حديث عبد الرحمن بن اسرى عنه عليه
الصلاة والصلاة السلام كان يوتر بثلاث يستمع اسم ربك الاعلى وقل يا شريها
الكافرون وقل هو الله احد قال استحق هذا الخ شئ في القراءة في الوتر و
زيادة المعوذتين انكرها احمد ومجيب بن وهب انتهى **قوله** فيقول اللهم انا
نستعينك الخ اشار به الى توقيت الفتوت وقد روى عن محمد رحمه الله
ان التوقيت بذهب بركة القلب ومشايجنا قاله مرده في ادعية الخ
للمناسك فاما في الصلوة اذ لم يوقت بما يجري على لسان الصلي ما ينسب لصلاته
كذا في النهاية واليهبوط والجامع الصغير **قوله** الحمد الاسلام **قوله** تشكر كذا في
غيره في كتب من كتب وقال في المغرب في الفتوت تشكر كذا يجري على السنة
العامة ليس يثبت في الرواية اصلا انتهى **قوله** تخلع عطفه بالواو واسقطها
في احادي القديسي والظاهر ثبوتها كافي في البحر **قوله** وتخذ بالذات المهملة
الاسراع في الخدمة قاله قرأ بالذات المعجمة بطلت صلواته كافي فاضح في
قوله ان عذابك بالكفار ملحق اقول كذا في بعض النسخ وفي بعضها زيادة
الحج وقال الشنماني في شرح النفاية انه لا يقول الحمد انتهى وهو مدفوع بما
في مراسيل ابي داود كافي البحر وانفقوا على انه بكسر الجيم بمعنى الحق انتهى
قلت وكذا لم يذكر لفظ الحمد تاج الشريعة وكذلك لفظ تشهدك وينوب
الحمد اليك ثم قال المعنى يا الله له تطالب منك العون على الطاعة وتبذل

وترك العصبية ونطلب المغفرة من الذنوب ونشئ من الشاء وهو المدح والثناء
الخبر على المصدر اي شئ عليك الشاء فيكون تأكيد الا ان الشاء قد يستعمل في الشرع
اشئ على شر او الكفر نقض الشكر واصله التسري يقال كثر النعمه اذ لم يشكرها
كثرتها سائر هذا بخور وقولهم كثرنا فلانا على حذف المضاف والاصل كثرنا
بنعمته وبهمنه لا تكفرنا ونخلع من خلع الفرس ونسته اذا الفاء وطرحه
ومن مفعول نترك واما مفعول نخلع فحذف ومنه هاء وضم القاء والكتابيه
وصول باب توجيه الفعلين الى اسم واحد وبه يحج في اعمال الاقرب على
مذهب البصريين ويجزى او يعصيه وبجاء الفاء والسعي الاسراع في السير الشئ
وغفد اي فعل لك بطاعتك من الحقد الاسراع في الخدمة والحق بمعنى الحق وطوق
وملحق اي لاحق وقيل المراد ملحق بالكفار الفناء في قال الامام المطرزي وهو
الصحيح لان قوله ان عذابا استيناف في معنى التعليل للرجاء والخشية فلولا عمل
على هذا المعنى لم يحسن انتهى قلت الحمل على الاول او في احتراز عن الاضرار ولا
الخوف والرجاء مركز دايرة الايمان قال عليه الصلوة والسلام لو وزن خوف
القوم من ورجاء الله بجزا ان ترفق لا تغد لا فيكون التقدير لاني مؤمن
خفا وعذابك لاحق بالكفار من غير انكار يرفض اي يقوم كذا قاله بعض
الفضلاء انتهى في القوم بتابعونه الى هنا اقول فيه اشارة الى غنى ما روي عن
محمد انه يفتي الامام وبكت المفتدي وهذا كقول بعضهم في الفتوت يتحملاه
الامام عن المفتدي كلقراءة ويجهر به والاصح انه يفتي كذا الامام ثم هل يجهر
الامام به اختاره ابو يوسف في رواية كافي الفتح وفي البرهان هو قول
محمد وفي البحر عن البدائع اختار مشايخنا بما رآه النهر لاحقا في دعا الفتوت
في حق الامام والقوم انتهى وفي الغيبة المختار في الفتوت الاخفاء مطلقا
سواء كان ذلك الفات اماما او مفتديا او منفردا لانه دعا وخبر الدعاء المنع
انتهى ومن اختار الجهر اختار ان يكون دون جهر القراءة كافي المنية قوله
فلك الحمد هذه الزيادة لم يذكرها في البرهان بل ذكره في الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم

عليه وسلم غضب ما تقدم فقال صلى الله على النبي الاني ووالله وسلم انتهى و
قال الكمال وهل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعده اي الدعاء اختلوا
فيه فقبل لا وفيل نعم لانه سنة الدعاء ونحو قد اوجدناك من رواية
النسائي بثبوت الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي ان يعدل عن هذا
القول انتهى واختاره الفقيه ابو الليث رحمه الله قوله اي يتبع في قراءة الفتوت
حنفي شافعي الى اخره اقول ولا يخفى ان الشافعي يفتي بالدعاء اللهم هذا
الى اخره والحنفي باللهم انا نستعينك فيما يفعل فليست قوله وقيل بقعد اقول
اقول وقيل بطل الركوع وقيل يسجد الى ان يدركه فيه قوله والا اول اظهر
كذا في التبيين والبرهان انتهى ويرسل يديه في القيام قوله من لم يجسه
يستحب ان يقول الى اخره اقول لعل المراد ان هذا اللفظ او الى من غير كيارت
ثلاث مرات لان المراد استحباب حكمه لان الفتوت واجب فبذلك كذا في التبيين
وقوله وهو اخبار سائر المشايخ اي باقي الشيوخ اذ منهم من اختار غيره وبقي
قول ثالث مختار يقول يارب من تملأنا كافي البحر قوله لم يفت فيه اي الركوع
الى اخره اقول وكذلك لا يعود للفتوت لم تذكره في الركوع في اصح الروايات
كافي الجوهرة وقال بعض المشايخ يعود الى القيام ويقت ثم يركع ويسجد
للسهو ذكر الكافي عن الحادي بخلاف مكببات العبد بن فانه ياتي بها عند تذكرها
في الركوع قوله ركع الامام الى اخره اقول فان ترك الامام الفتوت ان
امكنه ان يفتي ويدرك الركوع فتت والنابع ذكر الكمال نعم قال ونظم الزند
الزندوسي خمسة اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم الفتوت وكبيرات
العبدن والفتوة الاولى وسجدة التلاوة والسهو واربعه اذا فعلها لانه
لا يفعلها المفتدي زيادة سجدة او تكبيرات العبد خارجا عن اقول الصبي وسعه
من الامام لا المؤذن وخامسة في الجنائز والقيام ثمانية وسبعة اذا لم يفعلها
الامام يفعلها القوم اذا لم يرتفع بدنيه في الافتتاح واذا لم يمشي مادام في
في الفاتحة وان كان في السورة فكذا عند ابي يوسف خلا فالحمد بما عرضت وقد
عرفت انه اذا ادركه في جهر القراءة ولا ينبغي واذا لم يكبر الانتقال ولم يستج

في الركوع والسجود واذا لم يسمع او لم يقرأ الشهادتين واذا لم يسلم يسلم القدم
وتقدم انه اذا حدث لا يستلمون بخلاف ما اذا تكلم واذا نسي تكبير التشريق
قوله بخلاف الشهادتين اي الاخير كما ذكره وهذا يشير الى انه اذا قام الامام الى
الثالثة قبل فراغ المقتدى من الشهادتين الاولى يتابعه كالقنوت في الوتر وقال الكمال
لو قام الى الثالثة قبل ان يتم امامهم الشهادتين واما لم يتم وقام جاز في
القعدة الثانية اذا سلم او تكلم وهو في الشهادتين ولم يسلم قبل ان يفرغ
من الصلاة اي على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء يسلم معه ولو احدث اي
الامام قبل ان يفرغ من الشهادتين لا يسلم لانه لا يبقى بعد حدث الامام عند
في الصلاة بل يفسد ذلك الجزء ويبقى بعد سلامه وكلامه ولو سلم قبل
الامام وتأخر الامام حتى طلع طلعت الشمس فسدت صلاته اي الامام
وحده **قوله** ولو قنت في القيام لم بعد الركوع اقول فيه اشارة الى عدم
فساد صلاته وبه صرح الشافعي فقال ولو عاد وقت لا تقصص صلاته انتهى
قوله لا ترك المتابعة بفساد الصلاة اقول اي في الجملة كما لو انفرد بركعة
وليس المراد انه ان اتمه فسدت صلاته **قوله** قنت في الركعة الاولى او الثانية
سهوا الى اخره كذا نقل في البحر عن الذخيرة ونظر فيه بما في المحيط معزبا
الى الاحتماس ولو شك انه في الاولى او الثانية او الثالثة فانه يقنت
في التي هو فيها ثم يقعد ثم يصلي ركعتين بقتلين ويقنت فيها احتياط
وهو الاصح وقيل لا يقنت في الكل اصلا ثم قال فاعلم ما في الذخيرة مبنى
على الضعيف لانه اذا كان يأتي به في الاصح مع الشك فعليه التمسك في الاولى
قوله شرع في احوال النوافل اقول عبر بالنوافل تبعا للهداية والكافي
وقال في العناية ترجم بالنوافل ككونها اتم واشتمل وقال في الجوهرة
النفل في اللغة الزيادة وفي الشرع عبارة عن فعل شئ ليس بفرض وطار
ولا واجب ولا منون وكل سنة نافلة وليس كل نافلة سنة فلهذا لقبه
بالنوافل لانها مشتملة على السنن وفي النهاية لقبه بالنوافل وقبه ذكر الكافي
السنن ككون النوافل اعم قال الامام ابو زيد النفل شرع بغير نقصان

ينقصان يتمكن في الفرض لان العبد وان علت رتبته لا يغفلوا عن تقصير حتى ان
احد لو قدر ان يصلي الفرض من غير تقصير لا يلام على ترك السنن انتهى
قوله سن ركعتان قبل الفجر ابتداء بسنة الفجر تبعا للهداية لانها اقوى
السنن حتى روى الحسن عن ابي حنيفة لوصلاها فاعدا من غير عذر لا
لا يجوز وفي المبسوط ابتداء بسنة الظهر لانها اول صلاة في الوجود
لان تتبع للفرض ثم اختلف في الافضل في ركعتي الفجر قال الحلواني ركعتا
المغرب فانه صلى الله عليه وسلم لم يدعها سقرا ولا حقتا ثم التي بعد الزوال
الظهر ثم التي بعد العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها
سواء وقيل التي قبل الظهر اكد وصححه المحسن وقد احسن لان نقل
المواظبة الصريحة عليها اقول اقوى من نقلها على نقلها غيرها من غير
ركعتي الفجر **قوله** وبعد الظهر اقول كذا في الكنز وصرح جماعة باستحباب اربع
بعد الظهر بقوله صلى الله عليه وسلم من صلى اربعا قبل الظهر واربعا بعدها
حرمه الله على النار رواه ابو داود والترمذي والنسائي ثم قيل انها غير الزاوية
وقيل معها كذا في البرهان وعلى القول بانها معها لا يحتاج الى تخصيص ببيتها
ولا فصلها بسلام على ما قاله الكمال باحاطا **قوله** المغرب اقول ويستحب ان يطل
القراءة فيها فقد روى الا النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى منها
آثم تنزيل وفي الثانية تبارك الذي بيده الملك كما في الجوهرة **قوله** حتى لو اداها
بتسليمتين لا يكون معتد بها اقول اي عن السنة وتكون نافلة كما
في الجوهرة واستدل في الهداية على كونها بتسليمتين بقوله كذا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقد رواه الكمال فقال عن ابي ايوب عن النبي صلى الله
قال اربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن ابواب السماء ثم قال وفي
القطب للترمذي في الشايل قلت اي قال لول ابو ايوب يا رسول الله فيهن تسليم
فاصل قال لا انتهى قلت ولما هي كلام المحسن ان حكم سنة الجمعة كالتي قبل الظهر
حتى لو اداها بتسليمتين لا يكون معتد بها وينبغي تقييده بعدم العذر لقول النبي

صلى الله عليه وسلم اذا صلى بعد الجمعة فصلوا اربعاً فان عجل بلا شيء
فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت ذكر الحديث في البرهان
في استدلاله على ثبوت الاربع بعد الجمعة انتهى **قوله** لا الاصل فيه قوله
السلام من ثابر الخ اقول لا يخفى ان هذا لا يثبت به سنة الجمعة
لان النبي صلى الله عليه وسلم بينها بقوله ركعتين قبل الفجر واربع
قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد
العشاء انتهى كما في البرهان وغيره واما دليل سنة الجمعة
فهو ما في الكافي انه عليه السلام كان يتطوع قبل الجمعة بارسع ركعات
ثم قال وبعدها اربع لقوله المس عليه السلام من كان منكم مصلياً بعد
الجمعة فليصل بعدها اربعاً انتهى قلت ومن فضيلتها ما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من قبل الظهر اربعاً كان كما تهجد من ليلته ومن من
بعد العشاء كان كشاهن من ليلة القدر ذكره الكافي **قوله** وسنة بعد المغرب
بمسلمة اقول وذكر القرون انها بتسليمتين وقال في البحر ذكره البخاري
انه يستحب ان يصلي الست بثلاث تسليمات انتهى قلت وظاهر العطف ان
السنن ائمة وربة غير المؤكدة وقال في البحر ذكر الكافي اختلاف بين
اهل عصره في مسالتين احدهما هل السنة المؤكدة محسوبة من الست
في الاربع بعد الظهر وبعد العشاء وفي الست بعد المغرب او لا الثانية
على تقدير انها منها هل يؤدي الكفاية بتسليمية او بتسليمتين واختار
الاول منهما واطال الكلام فيه اطالة حسنة كما هو داء به رحمه الله
وظاهره انه لم يطلع عليه في كلام من تقدمه انتهى وقال الكافي حل
يندب قبل المغرب ركعتان ذهب طائفة اليه وانكرها كثير من السلف
واصحابنا وما لك ثم قال بعد دليل كل والثابت بعد هذا هو في المندرجة
اما ثبوت الكراهة فلا الا ان يدل دليل اخر وما ذكر من استلزام تاخير
المغرب فقد قدمناه من التقنية استثنى القابل والركعتان لا تزيد
على القليل اذا تجاوز فيها انتهى وكرهه في انفل النهار الخ اقول هذا
قوله التفصيل

التفصيل اختار الاكثر من المشايخ وصحح السرخسي عدم كراهة الزيادة
عليها كما في البرهان وفي المبسوط الاصح ان الزيادة لا تكون لما فيها من وصل
العبادة كما في شرح النفاية ونقل الكافي تصحيح السرخسي عدم الكراهة
الزيادة على الثمان ايضا ثم قال وهو مقيد بقول احد الثلاثة اي من ثمان
بل تصحح للواقع من مذهبه انتهى وكذا في الشرح زين في بحر انه ردت في البداية
البداية تصحح السرخسي وقال فيها الصحيح انه يكره **قوله** الا فضل فيها رابع
لذا في الهداية ثم قال ما خذ قال وتفسير قوله عليه لا يصل بعد صلاة مثلها
بمعنى ركعتين بقراءة وركعتين بغیر قراءة فيكون بيان فريضة الفجر في ركعتين
المنفل انتهى وقال الكافي قوله قال او قال محمد تفسير قوله صلى الله عليه وسلم
الخ فاذا ذكر ان التنفل اربعاً افضل مطلقاً ليلاً او نهاراً او ردت عليه ظاهر الحديث
وهو ما رواه ابن ابي شيبة الى ان قال قال عبد الله لا يصل على اثر صلاة مثلها
نفسه بان المراد ركعتين بقراءة وركعتين بلا قراءة اذ هو متروك الظاهر
اتفاقاً لانه يصل ركعتي الظهر عقبه مقصود وكذا العشاء او هو محمول
على تكرار الجماعة في المسجد على هيئة الاولى او عن على النهرى عن قضاء
الفرائض مخافة الخلل في المودي فانه مكروه ثم قال وقيل نفى لقول الشافعية
باباحة الإعادة مطلقاً وان صلى تعالى جماعة واما كون الحديث المذكور عند
صل الله عليه وسلم كما هو ظاهر قول محمد فالله اعلم به ومحمد رحمه الله
الله اعلم بذلك من انتهى **قوله** وعندها في النهار رابع وفي الليل مثني مقيد انه
لا خلاف في الفضلية الاربع بتسليمية نهاراً وانه لا بأس في الزيادة على المثني ليلاً
وهو اولى من قول الهداية وقال لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمية لان المراد به
من حيث الفضلية لا من حيث الكراهة فان الزيادة عليها ليست بمكروهة
بالإتفاق في الليل كما في النهاية انتهى وبقوله ان الافضل في الليل مثني مثني
اتباع الحديث نقله الكافي عن العيون **قوله** قال في الجوهرة اعلم ان صلاة الليل
الفضل من صلاة النهار لقوله تعالى في جنودهم عن المصاحح ثم قال تعالى
فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين وقال عليه السلام من اطلال قيام الليل

خفف الله عنه يوم القيامة انتهى قوله طول القيام اولى من كثرة السجود قال
في البحر اختلاف النقل عن محمد في هذه المسئلة فنقل الطحاوي عنه في شرح الآثار
كافي الكتاب وصححه في البدائع ونسب ما قبله للشافعي رحمه الله ثم قال ونقل في
المحرم المجتبى عنه اي محمد ان كثرة الركوع والسجود افضل لقوله عليه السلام
عليك بكثرة السجود وقوله عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو
ساجد والان السجود غاية التواضع والعبودية ثم قال صاحب البحر والاني يظهر
للعبد الضعيف ان كثرة الركعات افضل افضل من طول القيام وذكر وجهه قوله
واذا فرض بنوبها قد منا ان كل صلاة اذا دخل عند الدخول تنوب عنها بلا
نسبة التحية انتهى وقال في البقية دخوله المسجد بنية الفرض او الافتاء بنوبة
عن تحية المسجد بعد طلوع الفجر وانما يؤمر بها اذا دخل لغبر الصلاة انتهى
ومن التدويبات صلاة الاستخارة والحاجة وذكر كيفيتها ودعاها في البحر
ويندب الصلاة الضحى واقله اربع ركعات انتهى وصلاة الله واقل ما ينبغي
ان يشتغل بالليل ثمان ركعات كافي الجوهرة وتردد في فتح القدير هل التهجيد
سنة في حقنا ام تطوع ومن التدويبات احيا ليالي العشر الاخر من رمضان
والميلاد العبد بين وليالي عشر ذي الحجة ولبيلة النصف من شعبان والمراد
باحيا التلبيد قيامه وظاهره الاستيعاب ويجوز ان يراد غالبه ويكره الام
الاجتماع على احيا ليلة من هذه الليالي في المساجد قوله فرض القراءة المراد به الفرض
العلمي كافي البحر عن السراج قوله واجب في الاولين قال الكمال هو هذا هو الصحيح
من المذهب واليه اشار في الاصل وقال بعضهم ركعتان غير عشرين واليه ذهب
القدوري كذا في البدائع انتهى قوله ولهذا لا تجب بالتحريم الا في الاولى والركعتان في الشهادة
عن اصحابنا القول كذا في الهداية وقال الكمال هذا اذا نوى اربعاً حتى يحتاج
الى التفيد بالمشهور اما اذا شرع بمطلق نسبة النقل فلا يلزمه اكثر من ركعتين
باتفاق الروايات انتهى فيلزم النقل بالشروع تقدم انه اذا اطلق لا يلزمه
الا شفع واحد واما اذا نوى ما فوق اربع فابو يوسف يلزمه به وان كثرة
او بربع فقط والاصح انه يرجع الى الزوم شفع واحداً كما قال ابو حنيفة ومحمد وعلي

هذا سنة الظهور وقيل بقضي الربعاً لا فصلاً واحدة كما يظهر كافي البرهان
قوله وان لم يقسده وقعد على الركعتين وقام الى الثالثة الخ قيد لزوم قضاء
الشفع الثاني فقط بافساده بعد القعود الاول اذ لو لم يقعد وفسد بعد الصبر
الشروع في الثاني يستلزمه قضاء الاربع بالاجماع لسرية الفسار من الثاني
الى الاول لعدم القعود والمتم له كما في الشفع والبرهان قوله لان الاصل عند
ابي حنيفة الخ انقل اقتصر على اصل الامام لانه لم يفرغ الا عليه وخالفه
ابو يوسف فقال ان ترك القراءة في احدي الشفع الاول لا يفسد التحريمة
ومحمد فقال ان ترك القراءة في احدي الشفع الاول يبطل التحريمة وهذه السنة
هما امران بالثابت ومن علم الاصول فرج عليها ما امكنه قوله فاذا لم يقرأ
في الشفع الاول الخ كالا ينبغي الاقتصار على ما بعده من قوله او لم يقرأ في الشفع
الاول الخ لانه معني عنه كسباً في تحيقه في سجود باب سجود الاسلام ونحو
ونحو الاسلام وفي البناء وهو الصحيح ثم قال الكمال ومن فاضل تعليل الاصح
في الاصول ومقالة المحذور والمعنى عليه ان في يوم وليلة لا يقضي وفرا دونها
يقضي انتدح في ذهنه ايجاب سبب هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزم الاجساد
ان قد رعبه بطريق سقوط ان لا يستمر ونقله في البحر مع زيادة قال
فاضي قاضي غني ان الصحيح السقوط عند الكثرة لا القلة وفي الظاهرية وهو
ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي الخلاصة وهو المختار وصححه في البدائع وحرم
الولولوي وصاحب الغيب الخ لفا في الهداية انتهى قلت صاحب التحسين هو
صاحب الهداية فحيث خالف ما فيها هو انفا لاكثر يرجع اليه دون ما في الهداية
انتهى وقال في البحر وعلى هذا فعني قوله عليه السلام فالله احق بقبول
العذر اي عذر السقوط وعلى ما اختاره صاحب الهداية معناه بقبول
عذر التأخير كذا في معراج الدواية انتهى لو مات المريض ولم يقعد
على الصلاة او بالاجزاء لا يلزمه الا بعبادتها وان كنت كالسافر والمريض اذا انقطع
او مات قبل الاقامة والصحة كافي التبيين وقال في البحر عن القضية لافدية في
في الصلوة حالة الحياة بخلاف في الصوم انتهى قلت يمكن حمله على ما اذا لم يقبل

الريض الى حاله يعجز فيها عن الابداء اما لو كان وداهم الى الموت وقد
تجهت بجهته انتهى وليذكر المص كيفية التقدير للصلاة في الصوم
وفيها وفيه خلاف لفرق القول لكنه قال اذا صح اعادة كما في الجوهرة
وظاهر عبارة المص حوازي الابداء بالعين والعين والقلب والحاجب عند
زفر وبه صرح ابن بلي وكان رتب في الجواز لما قال الشنقي وقال زفر وهو رواية
عن ابن ابي يوسف اعجز عن الابداء بالثلاث يومى بالحاجب قال اعجز بالعين
قال اعجز بالقلب انتهى مريض في صلاة يتم عاقد المص هو الصحيح وعما في سيفة
انه يستقبل اذا صار الى الابداء لان تحريره انقضت موجبة للركوع والسجود
فلا يجوز بدونهما كما في التبيين في فهارج وساجد الى اخره هذا عندنا وقال
محمد يستقبل ببناء على اختلافهم في الاقتداء كما في الهداية ومعلوم كذا انصح
في الصلاة لا يبنى الم قول هذا عندنا ثلثة وقال زفر يبنى بناء
على اجازته اقتداء بالركوع بالمعنى قلت وفي كلام المص اشارة الى ان هذا اذا
ادى بعضها فاعدا السهو اقول وهو ان القياس التقييد الفساد كقول زفر وهو
رواية عن محمد وجه الاستحسان ان المنطوع كما شرع ركعتين شرع احابنا
فاذا لم بقعد او لا امكنا ان نجعل الكل صلوة واحدة وفيها الفرض الجلس اخر
اخرها نوايا ونقض بعد التشهد او لا اقول او لا يشهد بالاداء ونقضها الى الاول
قوله ويستقبل فاعدا قال في الهداية واختلفوا في كيفية القعود اي في غير التشهد
والجواز ان بقعد في حال التشهد لانه عهد مشروعا في الصلاة انتهى وهذا
الذي اختاره في الهداية مختار الفقيه شمس الاثمة السرخسي وروى عن زفر
كما في العناية وقال الكاكي ذكر ابو البث القوي على قول زفر ولكن ذكر شيخ
ان الافضل له ان بقعد في موضع القيام محسوبا وفي شر الخوا لا يشر انقل
في قول والترج في قول وقيل ينصب ركبتيه اليمنى كالقاري يجلس بيا
المقري انتهى وفي المتهايلة روى عن ابن حنيفة الا فضل له ان بقعد في موضع
محسوبا انتهى قوله مع قدرة الامام القيام اقول لكن له نصف اجر القائم الا ان
عذر كما في التبيين قال الكمال اخرج الجماعة عن المسلمين عن حماد

قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل فاعدا فقال من صلى قائما
فهو افضل ومن صلى فاعدا فله نصف اجر القائم ومن صلى قائما فله نصف اجر
القاعد ثم قال الكمال وفي الحديث صلاة النائم على النصف من صلاة القاعد
ولا تعلم الصلاة ثانيا تسوع الا في الفرض حالة العجز عن القعود ولا اعلم حوا
جوازها في النافذة في فقرتها انتهى ورايت بخط شيخني عن شيخه ما في صورته
حكي القاني حسين فيه وجهين عن اصحابنا انتهى **قوله** وندب ركعتان بعد
الموضوء يعني قبل الجفانف كما في المواهب **قوله** وكه بقا الله بعد اقول بفاه
عدم كراهته ابتداء وسند كفي باب صلاة النائم في التخرج به وانه لا يكره
بقا ايضا **قوله** وركبا خارج المص وهو كل موضع الم هذا هو المص في اعتبار
خارج المص وقيل قدر زفر شيخين وقيل قدر ميل كما في شرح النفاة انتهى و
وقال الاتقاني هذا اذا كانت الدابة تسير بنفسها اما اذا سار صاحبها فلا يجوز
المنطوع ولا الفرض واذا حرك رجليه او ضرب دابته فلا بأس به اذا لم يضع ثوبا
كثيرا انتهى قلت قوله اما اذا سارها صاحبها فلا يجوز الم علة الكفر العمل
الكثير صرح به البزارى وينبغي اليه اخر كلام الاتقاني فادانتي جازت
الصلاة انتهى ولم يشترط عجزه عن ابقائها وهو ظاهر الهداية وقال الكاكي
شرط عدم امكانه وقف الدابة في المحيط فقال ولو اومى على الدابة وهي تسير
ثم يحزن اذا لم يكن صرح بحكمها لان النقل يتوسع فيه ما لا يتوسع في الفرض لما
قاله في البزارية ويجوز الفرض ايضا ان لم يجد مكانا يابسا وقف عليها مستقبلا
واومى ان امكنه ابقاف الدابة والا لا يلزمه الاستقبال اي والى الا بقاء
لقوله بعده اما اذا سارها الى اخر ما قد ساء انتهى والتمهيد بالدابة ينبغي
جواز صلوة الماشي وهو بالاجماع كما في البحر عن المجنب **قوله** ولو كان صلاة الى
غير القبلة اقول هذا عند العامة فانه يجوز كيف ما كان وفي المحيط من الناس
من يقول انما يجوز اذا توجه الى القبلة لا يجوز لانه لا ضرر وفي حال
الابتداء ذكره الكاكي والمراد بالقائل الامام الشافعي رحمه الله كما في صبح في الايضاح

استثنى ولم يتعرض المصنف لحكم الجحاسة على الدابة وانها لا تمنع على قول الأكثر
كافي الفتح وهو الصحيح كافي البحر عن المحيط والكافي وقيل ان كانت على السرج والراية
تمنع وقيل في موضع الجلوس فقط والجملة والمحمل على الدابة سائرة اول الدابة
ولو جعل تحت المحل خشبة حتى بقي قدره على الارض لا الدابة يكون بمنزلة الارض
في الفتح قوله فلما تجوز على الدابة الا لضرورة قال في الغاية كخوف اللبس والسبع
وطين المكان وجموع الدابة وعدم وجدان من يركبه لجزءه انتهى وقال الاثافي
هذا ان جواز الطين اذا كان بحال يغيب وجهه فان لم يكن بهذه المثابة لكن الاثر
الارض ندية صلى هناك انتهى قوله وعن ابي حنيفة انه ينزل لسنة العجز الخ
كذا في الهداية وقال ابن شجاع رحمه الله يجوز ان يكون هذه البيان الا ان
يعني ان الاولي ان ينزل لركعتي الفجر كذا في الغاية وقال الكمال وروى عنه ان الامام
انها واجبة وعلى هذا اختلف في ادائها فاعاد قوله وبني بنزوله اي بلا عمل كثير بان تنزل
رجله فاحذر من الجانب الاخر لا يركبه هذا في ظاهر الرواية عنده وعليه
المعتمد في رواية فاجاز بنا من ركب لا من نزل وقيل يمنع ابو يوسف مطلقا بعد
نزوله فيقبل كالعمى اذا قدر على الركوع والسجود في خلاهما ورود عن محمد بن ابي
لابني بعد ركعة واذا لم يتمها بنى وقال زفر بنى في النزول والركوب
لتجويبه البناء على الابعاء كافي البرهان قوله وسباني زيادة كلام اي في باب الصلاة
على الدابة الا انه لم يذكر فيه حكم البناء وعدمه للنزول وعدمه للركوب والنزول
لذكره هنا قوله وسميت بالتراويج الخ كذا في الفتح وقيل لا عقابه راحة الجذبة
ذكره الكافي قوله ثم اصاب عليها الخلفاء الراشدون كذا في الهداية وقال الكمال
هو تغليب اذا لم يرد كلهم بل عمر وعثمان وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم قوله وحكي سنة
الرجال والنساء اقول والقول بسننها هو الصحيح وفي فتاوى الغياثي انها سنة
مؤكدة وفي الجنبتي لا خلاف انها سنة في حق الرجال والنساء وقال المتروكي انها
سنة باجماع العلماء كافي معراج الدابة قوله وقال بعض الروافض انما سنة
للرجال دون النساء اقول وقال بعضهم ليست بسنة اصلا كافي معراج الدابة
قوله

وقوله ولو اقامها لبعض الخ فيه اشارة الى تنقي ما افق به طهيري الدين في اشارة
من صلى التراويج بنظر دافقه وعن ابي يوسف الخ هو اختيار الطحاوي حيث
قال يستحب ان يصلي التراويج في بيته الا ان يكون فقيها عطيها بقوله وقوله
والصحيح الخ هذا هو الثالث وصححه في المحيط والخاتبة واختاره في الهداية وهو
قول اكثر المشايخ كافي البحر قوله لان القضاة من خواص الفرض اي ولو علموا
كالوتر وما يتبعه من المؤكدات المراد به سنة الفجر على ما سيذكره قوله
ويستحب تأخيرها الى انتهاء تلك الليل الاول فيه اشارة الى انه لو اخرها الى نصفه
كان غير مستحب وبخالفه ما قاله الذي يلي والمستحب تأخيرها الى ثلث الليل او نفيه
انتهى وصح في كلام الذي يلي اشارة الى عدم استحباب تأخيرها الى ما بعد
النصف وبخالفه ما في البرهان حيث قال الصحيح عدم كراهة تأخيرها لانها صلا
الليل والا فضل فيها اخره انتهى ولم يبين المصنف ابتداء وقتها وهو بعد العشاء
قبل الوتر وبعد كافي اكثر قوله وصح خمس ترديدات الخ كذا في الهداية والكافي ان الصلوة
السنة فيها عشر تسليمات وقال في البحر انه المتوارث لوصول اربع تسليمات ولم
يقع في الركعة الثانية فظهر البرهان عدم الفساد ثم اختلفوا هل تنوب عن
تسليمية او بتسليمتين الصحيح عن واحدة وعليه الفتوى ولو تعد على رأس الركعتين
فالصحيح قلعه على رأس كل ركعتين انه يجوز عن تسليمتين وفي المحيط لو وصلي
التراويج كلها بتسليمية واحدة وقد تعد على رأس كل ركعتين فالصحيح انه يجوز
عن الكل لانه اكمل الصلوة ولم يخل شي من الاركان الا انه جمع المنفرد في استخدام
الخبرية فكان اولى بالجواز لانه اشق واتعب للبدن انتهى وظاهره انه
لا يكره وبه صرح في المنية وقال صاحب البحر لا يخفى ما فيه من مخالفة التواتر
مع النصيب بكرة واحدة الزيادة على ثمان في مطلق التطوع بيد فلان يكون هنا
اولي فلذا نقل المحيط الخ تنبيه ان في المنصب وخزانة الفتاوى الصحيح انه
لو فعل ذلك يكره انتهى تحت وينبغي اتباعه وبخالفه ما قدمناه من جهة
من تنويج بكرة واحدة الزيادة على ثمان لانه الظاهر ان المراد به غير التراويج
قوله ويجلس بين أوتر ويجتنب قدر الترويجة هذا على جهة الاستحباب

واهل كل بلدة بالخيار يسبحون او يهللون او ينظرون او سكتوا او يصتفون
 في اي تكافى الفتح ولكن قال الكافي في فتاوى العتبات كره للقوم ركعتان
 بين الترويحيتين لانه بدعة انتهى **قوله** وكذا بين الخامسة والواحدة
 كذا في الهداية وقيد نفى لما قاله البعض لما في الفتاوى واستحسن البعض الاسرار
 على خمس ليقات وهو نصف التراويح وليس يصحح ان مستحب انتهى قوله
 ويزيد على الشاهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم القول وله يتعرض لذكر
 الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وباتى به الا انه يشغل على القوم كافي في شرح النظرية
 وعلمه في الهداية بانه ليس بسنة اصلية **قوله** الا ان يسهل القوم في تركها القول
 المختار ان لا يترك النبي صلى الله عليه وسلم ولا ثناء الاستسماستفاح لانه الصلاة
 فرض عند الشافعي وهو في حق طائفتين بها او سنة عندنا ولا يترك الحج
 للهيئات كالتي هي كذا في شرح المنظومة لابن الشيخ **قوله** وقبل الفيل صاحب
 الاختيار الخ اقول عبارته تفيد ضعفه وفي البحر خلافه الجمهور على ان السنة
 الحتمية وذكر في المحيط والاختيار ان افضل ان يقرأ فيها مقدرا ما لا
 يؤدي الى تشفير القوم في زماننا لان كثرة الجمع افضل من تطويل القراءة
 وفي المجتبى والمتأخرين ان كانوا يفتنون في زماننا بثلاث ايات فصار اولية
 طويلة حتى لا يسهل القوم ولا يلزم تعطيلها وهذا حسن فان الحسنة روى
 عن ابي حنيفة انه اذا في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث ايات فقد احسن ولم يسن هذا
 في المكتوبة فاضل في غيرها انتهى وفي التجميع ثم بعضهم اعتادوا قراءة
 قل هو الله احد في كل ركعة وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل الى اخر
 القرآن وهذا حسن لانه لا يسهل لا يشبهه عليه عدد الركعات ولا يشغل
 قلبه بحفظها فيستفرغ للتدبر والتفكير انتهى فيجوز ان يقرأ هذه
 رمة القراءة وعدم الطمانينة وترك الثناء والتعويذ والبسملة والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم كما قدمنا قوله لو صلى العشاء وحده الخ نقله في البحر
 عن الغنية قوله ولا يؤخر جماعة خارج رمضان الى اخر رسالته في باب
 من الكافي والصحيح ان صلاة التراويح جماعة في رمضان افضل من ادائها

منفردا اخر الليل كما في الخاتبة وقال في النهاية بعد حكايته اختار علماءنا
 الا يترك في منزله لا يجاعلة وذكر الكمال ما يرجح كلام فاضل خال فينبغي
 اتباعه باب ادراك الوقت قال الكمال حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض
 في الاداء الكامل وكلمة مسائل الجامع انتهى قوله اذا اقيمت اي شرع الاصنام الخ
 حقيقة اقامة الشئ فعله فلذا فسر الاقامة بالشروع حتى لو اقيمت
 ولم يدخل الامام في الصلاة يضم الشارع منفردا ثانيا بنية في الرعية
 بالاجماع وان لم يقبل بالسجدة وحل القطع لو اقيمت في موضع صلوة اذ لو
 اقيمت في موضع اخر بان كان يصلي في البيت مثلا فاقبعت في المسجد او في
 مسجد فاقبعت في مسجد اخر لا يقطع مطلقا ذكره المرفعي في كافي القليلين
قوله ان لم يسجد للركعة الاولى اقول هو الصحيح كافي الهداية وقال الكمال قوله
 هو الصحيح اليه مال فخر الاسلام واحترز به عن مختار شهر الاسلام انه يتم
 ركعتين وذكر وجهه قوله او فيه اي في الرباعي كمن ضم اليها اخرى قال في البحر
 صرح الكل هنا بانه يضم ركعة اخرى صيانة للتدوي عن المبطلات وهو صريح
 في بطلان البتة الا انها صحيحة كقولهم كونه مع بعض حفية عسرا
 انتهى قوله وان صلى ثلاثا منه فيه اشارة الى انه اذا لم يقبل الثالثة بالسجدة
 يقطع وبه صرح في الهداية وقال غيره انه يتخير ان شاء عاد ونقد ولم وانشا
 كبر قائما ينوي الدخول في صلاة الامام وقال الكمال قال السرخسي يعود الى الحالة
 انتهى وقال في البحر وفي المحيط الاصح انه يقطع قائما بسليمة واحدة لان القعود
 مشروط للتخلل وهذا اقطع صحة في غاية البيان معز بالحق الاسلام انتهى
 واختلف اذا عاد هل يعيد التشديد قبل نحر وقبل يكفيه الاول ثم قبل يسلم
 بسليمة واحدة وقبل شئين كافي فتح القدير قوله قبل يقطع على رأس الركعتين
 مروى عن ابي حنيفة واليه مال السرخسي وهو الواحد فيمكنه من الفضا
 بعد الفرض ولا ابطال في التسليم على رأس الركعتين فلا يفتوت فرض الاستماع
 والاداء على الوجه الاكل بلا سبب كذا في البرهان لا يخرج احد الخ فان خرج كره
 للنهي وهو يدل على كراهة التحريم قال صاحب البحر والظاهر ان المراد بالاداء

دخول الوقت سواء اذن فيه او في غير كما ان الظاهر من الخروج من غير صلاة
 ترك الجماعة سواء خرج او مكث من غير صلاة ثم قال انه لم يرد منقول
 كونه التثفل بعد كما سبق اقول لا ينظر والعللة في المغرب لانه التثفل بعدها
 لا يكره وانما لا يكره له الخروج بعد اقامتها لانه اقتدى فيها بمنزلة احد
 محظورين اما التثفل بالتبديل بعد اقامته الامام في السلام او في الفة الامام
 بالامام اربعة يكره ذلك تحريما ولو سلم مع الامام عن بشر لا يلزمه شيء
 وقبل فسدت ويقضى اربعة لا يحصل الظهور والعشاء فانه لا يخرج الخ اقول
 والمراد ان يصل مع الجماعة متنفلا فان مكث من غير صلاة كرهه كافي البحر فواء
 لان ثواب الجماعة اعظم اى من سنة الفجر لان الفرض بجماعة يفضل الفرض منفردا
 بسبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتي الفجر ضعفا واحدا منها ذكره في فتح القدير
 قوله ولو عبد بتركها الزم هو قول ابن مسعود لا يخلف الامان في وجهه صلى الله
 عليه وسلم بخبر يثبوت بسبوت المتخالفين كافي الفقه فواء ومدرسة ركعة منه اى الفجر
 الخ كذا في الهداية وقال الكمال ولو كان برجوا ذكره في التمهيد قبل هو مدرست
 كذا في الركعة عندها وعلى قول محمد لا اعتبار به كافي الجمعة اى عنده انتهى
 وقال الشافعي لو كان يدرك التشهد قال شمس الاثمة السرخسي يدخل مع الامام
 قال وكان الغيبة ابو جعفر بقول يصلونها اى السنة ثم يدخل مع الامام عندها
 ولا يصلونها عندها وهي نوع اختلاف فلهم فهم ادرى تشهد الجمعة انتهى قلت
 الذي يخرج عنده انه باق بالسنة اذا كان يدركه ولو في التشهد بالانفاز فيها
 بلنا محمد وسنجد لا يستفيد بادران ركعة ونفزع الخلاف هنا على خلاف فلهم في مدرست
 تشهد الجمعة غير ظاهر لان المدار هنا على ادران فضل الجماعة وهو حاصل
 بادران التشهد بالاتفاق نص على الاتفاق الكمال لا كما ظنه بعضهم من انه
 لم يجز فضلها عند لقوله في مدرست اقل الركعة الثانية من الجمعة لم يدرك
 الجمعة حتى يبني عليها الظاهر بل قوله هنا كقولها من انه مدرست فواجب وان لم يقبل
 في الجمعة كذلك احتياط لان الجماعة شرطها ولذا انتفوا على انه لو خلف
 لا يصل الظهور بجماعة فادران ركعة لا يجتث وان ادرك فضلها نص عليه محمد

كافي الهداية

كافي الهداية قال الكمال وهذا يبكر على ما قبل فبم يرجو ادراك التشهد في الفجر
 لو اشتغل بركعتيه من انه على قول محمد لا اعتبار به فيتركه ركعتي الفجر
 على قوله فالحق خلافه ليس محمد هنا على ما بينا فخذ انتبه ما قبل انه يشرع
 فيها اى السنة عند خوف الفوات لم يقطعها فيجب القضاء بعد الصلاة مدرست وذلك
 المفسدة مقدم على جلب المصلحة كافي الفقه فواء صلاها لم يبطل صلواتها وقال
 في الهداية يصلى ركعتي الفجر عند باب المسجد والالتقييد بالاداء عند باب
 المسجد يدل على الكراهة في المسجد اذا كان الامام في الصلاة انتهى وقال الكمال
 وعلى هذا فينبغي ان لا يصلى في المسجد اذا لم يكن عند باب المسجد مكانا لان تركه
 المكره مقدم على فعل السنة غير ان الكراهة متفاوتة فان كان الامام في
 في الضيق فصلا جهاته اياها في الشقوى اخف من صلواته في الضيق وقليه واشد
 ما يكون كراهة ان يصلها فخالصا للتحقق كما فعله كثير من الجهلة قوله
 التعريض هو النزول اخر الليل وفي ما بعد الزوال اختلاف المشايخ كذا في الهداية
 وقال في العناية اى مشايخ ما رواه النهر قال بعضهم يقضونها تبعا ولا يقضونها
 مقصودة ولا بعضهم لا يقضونها مطلقا قبل وهو الصحيح انتهى قوله وقضاها قبل
 شفعه اقول اى في وقته ولم يصرح به لانها من سبائك كلامه والقضاة
 كما سنذكر واطلاق القضاء هنا جاز كاصلا في الحج بعد فاداه اذ ليس له
 وقت يصبر بجزءه قضا كافي فواء وهذا عند ابو يوسف وعند محمد قضاها بعد
 اقول هذا على غير المختار في نقل الخلاف ذكره الكافي وقال الكمال يقضونها عند ابي يوسف
 بعد الركعتين وهو قول ابي حنيفة وعلى قول محمد قبلهما وقبل الخلاف على عكسه
 انتهى فقد اشار الى ضعف العكس ثم قال الكمال والاولى تقديم الركعتين لان الرابع
 قانت عن الموضع المنسوب فلا يقوت الركعتين ايضا عن موضعهما قصد بالاضافة
 وفي المصنف وتبعه شارح الكنز جعل قولهما بئا خبر الرابع بناء على اشها
 لا تقع سنة بل نفلا مطلقا وعند محمد تقع سنة فيقدمها على الركعتين والذي
 يقع عندي ان هذا من تصرف المصنفين وذكر وجهه انتهى وقال صاحب البحر
 ووحكم الرابع قبل الجمعة كافي قبل الظهور كما لا يخفى فواء لا يقضى غيرها اى غير

قوله ونقل القدر المشهد الى قوله هو الرابع
 في نقل الخلاف

سنة الفجر وهو شامل لما لو فاتت محلها والوقت باق وقال صاحب البحر
اختلاف المشايخ في قضاها تبعاً للفرق في الوقت والوقت والظاهر قضاها
وانه سنة انتهى ولا يتصور الا في الظهر والجمعة والعشاء وقد نص على الظاهر
وقس عليه الجمعة فلم يبق الا العشاء وما قبلها منذ وبفوله والراجح انهما لا يقتضي
كذا صح في الغاية عدم القضاة وفي الخلاصة الخ ظاهره بطلان السنة
بالسنة بالفعل اكثر من غيره وقال في شرح المنظومة لابن المنجد ان الظاهر
نقض بالمعنى الثواب بالثبات والافضل الا ببيان بالسنة في البيت اذا لم يخف
شغلا حتى ما بعد الظهر والمغرب انتهى وقال في الهداية الافضل في عامة
السنة والتوافق المترك انتهى وقال الكمال قال البعض يؤدي ما بعد الظهر
والمغرب في المسجد لا ما سواها وعاملهم على اطلاق الجواب كافي للجواب الكتاب
وبه افنى الفقيه ابو جعفر قال الا ان يخشى ان يشغل عنها اذا رجع فان لم يخف
قال افضل البيت **قوله** مذكور ركعة من ذوات الاربع الخ يفهم ان يكون بقية ان يدور
لها في غير الرباعية محرز فضلها بالاولى لكونها شطر الاسلام الصلاة
او ثلثها وليست الركعة قيد احترازاً عما اذا كان ما دونها مما قد مناه من ان
مذكور تشهد محرز فضل الجماعة بالانفاق فيه واختلف في مذكور الثلاث
يفتني استواء الخلاف وليس لما ذكره **قوله** والاحق ظاهره ايضا جري الخلاف
فيه على حد سواء والخلاف في الاصح مصلى جماعة الا فيما يروى عن ابي يوسف
لما ذكره **قوله** وذكر شمس الأئمة الخ هو اختياره والظاهر الاول كما في الفتح وقال
في البحر وما يضعف قول السرخسي ما انفقوا عليه في باب الاجماع انه لو خالف
لا يترك هذا الرغيف لا يثبت الا بالكلية وان الاكثر لا يقوم مقام الكل كما
في الخلاصة لو خالف لا يقر سورة فقرها الاخر فاحق وموقرها الآية
طويلة لا يثبت انعم **قوله** وهو القياس اي ما روى عن ابي يوسف والاول
استحسن كما في التبيين **قوله** لانه انما يؤتى بها اذا ادى بالفرض بالجماعة على
بانه صلى الله عليه وسلم واضب على السنة عند اداء المكتوبات بجماعة لا
لامتفردين **قوله** الاصح الخ قال الكمال الخ ان سبيلها مطالعة كما هو اختيار

المصنف اي صاحب الهداية رحمه الله لا طلاق في المختار المعنى الحقول في شرعيتها وهو
تكميل الفرائض بجبر الخلل في حقها اما في حقه عليه السلام فزيادة الوجبات
اذ لا خلل ولا طلع للشيطان في صلواته واطلاق المصنف ينقض شيئا من المسافر وقال في الغاية
والاولى ان لا يتركها اي السنة الواجب في الاحول كلها يعني سواء صلى بالجماعة او منفردا
بغيرها او مسافرا انتهى وقال كثير من المشايخ ينفي الاستئذان في السفر وصاحب الهداية
من قال بالسنة في سفره كالحضر **قوله** افتدى بركع فوقف حتى رفع رأسه الى اخر القول
وكذا لو لم يقف بل اخطأ فرفع الامام رأس قبل ركوع المفتدي لا يصح مدركه لهذه مع
الامام وعند زفر يعبر مدركه حتى كان لاحقا عند هذه الركعة فبأنى بها قبل فراغ الامام
اذ الواجب على اللاحق قضا ما فات قبل فراغ الامام ولكنه ان صلى بعد فراغه جاز و
وعندنا هو موقوف حتى يأتي بها بعد فراغ الامام اذ الواجب على المتبقي قضا ما فات
بعد بعد فراغ الامام **قوله** جاز ان يقول اي فتح لقول الكافي ركع مفتدي فحقه امامه
لمح وكره لقوله عليه السلام لا يتبادروا بيني بالركوع والسجود وقوله عليه السلام
اي بخشي الذي ركع قبل الامام ويرفع ان يقول الله رأسه رأس جاز انتهى وقال
في البحر وهو قيد كراهة التحريم لله وقيد بالصحة في الذخيرة بان يركع المفتدي بعد
ما فزاه الامام ما يجوز به الصلوة على الخلاف انتهى **قوله** لوجود المشاركة في جزء
تعليل لقولنا لا تقوون زفر فكان ينبغي تقديمه او ذكر تعليل زفر بعده وهو ان اني
به قبل فراغ الامام غير معتد به **باب** فضا صلاة الفتيات قال في البرهان لما كان الاول
اصلا والمقتضا عوضا عنها على طبق وصفها فقال الاول تسليم على الواجب
بالامر اي ما علم ثبوته بالامر كفضل الصلوة في وقتها وهذا نوع في صرحه مل و
وشبهه بالقضاء والفضل تسليم مثله به اي بالامر فلا يفتي النفل لانه غير مضمون
عليه بالترك انتهى وفي كشف الاسرار ان المشلية في القضاء في جواز ازالة الماشغ
لا في احراز الفضيلة انتهى وقال صاحب البحر والظاهر ان المزد بالماثم ان ترك
الصلوة فلا يعاقب عليها اذا كانت من الماشغ او الماشغ من الماشغ الذي هو كبرياء
فبأي في لا يزول بالقضاء المحذور عن التوبة بل لا بد منها في محذور تاخير الصلوة
عن وقتها بعد ذلك قال في الواجب الغالبة اذا خافت موت المولى باس بان يخرجها

وتقبل على الولد لان تأخير الصلاة عن الوقت يجوز بعذر الا ترى ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اخرج الصلاة عن وقتها يوم الخندق وكذا الساند
اذ اخاف من القصور وقطاع الطريق جاز له تأخير الوقتية انتهى وما
تأخير قضاء الفوائت ففي المجتبى الاصح ان تأخير الفوائت لعذر السعي على العيال
والحوارج يجوز قبل وان وجب على الفور يباح له التأخير انتهى ولو ترك الصلاة
عمدا لسد يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم ذكره ابن القيم انتهى ويجوز
حتى يصلها كما في الفتح انتهى وكذا تارك صوم رمضان كما في المنع ولا يقبل الا اذا
جحد او استخف كما في البرهان **قوله** والاصل في لزوم الترتيب قوله عليه السلام
الحج بحث فيه الاكل باوجه واجاب عنها **قوله** ذكرنا فرضا اي ولو عليه فلو رند
اصل الصلاة قال الكاكي في القوائد الظهيرية هذا الحديث الذي ساقه بعض في اصل
لزوم الترتيب يصلح حجة على محمد حيث امره اي النبي المصلي الذي تذكر في ثلثة خلف
الامام والمعنى وفي شرح الارشاد لعله ما يغاب عنه هذا الحديث والامام خالفه انتهى
قوله اذا ادى قرضا سادس اكل اقول في ظهري ان الماد ليس احترازا بل
ولادخول الى الوقت السادس بل المراد على خروج وقت الخامسة من المودة التي
هي سادسة بالمتروكة لان المسقط الدخول في حد التكرار وقد وجد انتهى ثم ربيد
موافقته لكا الكمال وصاحب البحر قال اعلم ان المذكور في الهداية وشرحها للنهاية
والغاية وغاية البيان وكذا في الكافي والتبيين واكثر الكتب لان انقلاب الكل جائز
موقوف على اداء ست صلوة وغاية الهداية ثم العصر يفسد فسادا موقوفا اي
لترك الظهور حتى لو صلى ست صلوة ولم يعد الظهور انقلب الكل جائزة والصواب
ان يقال حتى صلى خمس صلوات وخرج وقت الخامسة من غير قضاء الفائتة انقلب
جائزا لان الكثرة المسقط بصيرورة الفوائت ستا اذا صلى خمس اخرج وقت الخامسة
صارت الفوائت ستا بالفائتة المتروكة او لا وعلى ما صوره يقتضي ان نصير الفوائت
سبعاء ليس بصحيح وقد ذكره في فتح القدير بحثا ثم اطاع الله عليه منقولا
في المجتبى وعبارته ثم اعلم ان فساد الصلوات بترك الترتيب موقوف عند اي
حقيقته وان كثرت وصارت الفوائت ستا ظهر صحتها والافدا

انتهى قلت الا ترى ان يقال صاحب الهداية ومن واقعه اذ يقول حتى لو صلى ست
صلوات تاكيد لخروج وقت الخامسة من المودة لا اذا السادسة فتجوز فيه كما في قوله
قوله ووفقا لثبوت صلوات رتبها في القضاء الا ان ينزل على ست انتهى فقد قيد
سقوط الترتيب بالزيادة عا ست وما كان غير مراد قال بعده وحده الكثرة ان نصير
الفوائت ستا بخروج وقت الصلاة السادسة انتهى ولهذا قال الكمال مذهب اي
حقيقته ان الوقتية المدة مع تذكر الفائتة تفسد فسادا موقوفا اي ان يصلي كمال
خمس وقتيات فان لم بعد شيئا حتى دخل وقت السادسة صارت كلها صحيحة
فان قلت انما ذكر من راي في تصوير هذه انه اذا صلى السادسة من الموديات
وهي سابقة للمتروكة صارت الخمس صحيحة ولم يحكم بالصحة على قوله بخبر
دخول وقتها فاجواب انه يجب كونه هذ منهم اتفاقا لان الظاهر انه يؤدي
السادسة في وقتها لا بعد وجه خروجه فاقيم اولها مقام دخول وقتها لما سلك
من ان تعليله لصحة الخمس يقطع بثبوت الصحة بمجرد دخول الوقت اذ اها اولها انتهى
قوله وان قضاءه اي ذلك الفائتة قبل السادس بطل اقول على ما قرناه ينبغي
انه بقدره مضاف في كلامه اعص فيقال وان قضاءه اي ذلك الفائتة قبل دخول السادس
اي في وقت الخامس بطل ثم اذ يسر ان قبل تمام مدة الصيام للكفارة **قوله**
ويستقط الترتيب بفوت ستة من الفروض اي العملية يخرج الوقت لانه عمل
لا بعد مسقطا وان وجب ترتيبه **قوله** بخروج وقت السادس موقوفا هو الرواية
عن ائمتنا الثلاثة واكتفى بحمد بدخول وقت السادس في رواية عنه بلا اشتراط
استيعابه كما في البرهان والصحيح ظاهر الرواية كافي البحر عن المحيط وعبارة المس
كالكتن وهي اي من عبارة الهداية والقدر حيث قال الا ان تنزل الفوائت
على ست انتهى وقال في الكافي ووفقا لثبوت صلوات رتبها الا ان تتركها ست ثم قال
وامراده ان نصير الفوائت ستا بدخول وقت السابعة فتجوز اذا السابعة ولو حمل
على حقيقته لم تجز السابعة انتهى فقد نبه على التجوز كما ذكرناه عن الهداية انها
انتهى واطلق المصنف في الفوائت ثبوتها بالحدثية والقديمة واحا خالف الصحيح
وصحح في معراج الرواية عدم سقوطها بالقدمية وفي المحيط وعليه الفتوى وفي

وفي المجتبى الاصح سقوطه وفي الكافي وعليه الفتوى فقد اختلف الترجيح والفتوى والعل
بما جوافل اطلاق المتن او كافي البحر انتهى قلت وهو كما قال الكمال والفتوى على
الاول اي من قول صاحب الهداية لواجبته القدسية والحديث قبل يجوز الوضوء
مع تذكر الحديث لكثرة الفوائد وقيل لا يجوز ويجعل الماضي كان لم يكن زجرا له عن
عن التهاون انتهى لان هذا اي الثاني ترجيح بما صرح وما قالوا يؤدي الى التهاون
لا الى الزجر عنه فان من اعتاد تقويت الصلاة وغلب على نفسه التكاسل لوافي
بعدم الجواز بفوت اخرى وهلم جرا حتى يبلغ حد الكثرة انتهى ما علق به الكمال
رحم الله وسقط قوله ويستفاد بيقين الوقت لم يبين المص رحمه الله المراد بيقين
اهو اصله او المسخوب قال في البحر لانه لم يذكر في ظاهر الرواية والذوق الاحصا
الاختلاف بين المتابع ونسب الطحاوي القول الاول الى ابي حنيفة وابي يوسف
والثاني الى الوقت المستحب الى محمد كافي الذخيرة ونماثره تظهر فيما لو تذكر في وقت
العصر انه لم يصل الظهر وعلم انه لو اشتغل بالظهر يقع قبل التغير ويقع العصر
او يقتنه فيه فعلى الاول يصل الظهر ثم العصر وعلى الثاني يصل العصر ثم الظهر
بعد الغروب واختار الاول فايضان في شرح الجامع الصغير وذكره بصيغة عندنا
وفي المبسوط اكثر مما يحتاج على انه يلزمه مراتب الترتيب ههنا عند علمائنا
الثلاثة وصح في المحيط الثاني فقال الاصح انه يسقط الترتيب لما فيه من تغيير
حكم الكتاب وهو نقصان الوقتية بخبر الواحد وذلك لا يجوز انتهى قال فلي هذا
المراد بالوقت المستحب ورجحه في الظهيرية انتهى واذا لم يمكنه اذ الوقتية الى
الامع التخصيف في قصر القراءة والافعال برتب ويقتصر على اقل ما يجوز به الصلاة
كما في البحر عن المجتبى قوله وبالنسب ان فيعيد الى وكما لا يعيد العشاء من نسي الطهارة لها
كذلك لو نسي الفاتحة فلم يذكر الا بعد فريغ الحاضرة يعني من تذكر في الوقت
اقول تفصيلا بالوقت لاجل الانتباه بالسنة والا لا يحكم اعم اذ لو تذكر بعد الوقت
لا يعيد الوتر وعليه الترتيب بين العشاء والحاضرة قوله ويسقط ايضا بالظن المعنى
الى المراد بالظن المعبر بظن مجتهد ما لا ظن المصلي من حيث هو فوضع المسألة في جاهل
صلي كما ذكره ولم يقل مجتهد ولم يستفت بمبها نقبها فتمت له صحبة لمصارفها بجهل
فيه

فيه اما لو كان مقلدا لابي حنيفة فلا عبرة بظنه المخالف لمذهب امامه وان كان
مقلدا للشافعي وصلى الظهر فاكر لترك الفجر فلا فساد في صلواته ولا يتوقف تحتمها
على شيء معكذا ينبغي حمل هذا الحمل والافتخار له ما تقدم من عرقف صحة المواد
بعد اتمل المتركة على خروج وقت الخامسة منها حتى لو قضاه قبل ذلك بطل ما
صلاها بعد ما وبس هذا مسقطا راجعا مطلقا فيما صورناه به فتأمل قوله
لانه مجتهد فيه ليس من كلام الزيلعي قوله اجتمعت الحديثية الى قدمنا ما فيه
قوله ولا يعود الترتيب بعود الكثرة الى القلة القول هو الاصح كما سيذكره
المص لان الباق لا يحمل العود كما قيل بخمس دخل فيه عليه ما جار حتى
لو سأل نعاد قليلا لم بعد بخمس بخلاف النسيان وضيقت الوقت لان يجوز ثم
للجوز وهنا سقط حفيظة حتى لو تمكن هنا من اداء الفاتحة مع الوقتية
لم يلزمه الترتيب قوله فيصح وقتي من تذكر صلاة شهر تصريح بما علم اطلاقا
كما قد صانه وهو المعتمد وفرضه في الشهر لو انقله زفر على يسقط الترتيب
اذ لا يسقط عند بفوات ما دون شهر قوله ومن بعض الشايخ الى اقول اختار
في الهداية فقال بعود الترتيب بالعود الى القلة عند البعض وهو الاظهر انتهى
وذكر دليله وقال الزيلعي ليس فيه دلالة على عود الترتيب وقال الكمال ما استدل
به فيه نظر وذكر وجهه ثم قال والاصح ان الترتيب اذا سقط لا يعود قوله
والاول اي عدم العود اختار شمس المائدة الى اقول واختار فخر الاسلام وصاحب
المحيط وقاضي خان وصاحب المعنى والكافي وغيرهم انتهى قوله قال ابو حفص
الى كذلك قال في الغاية عليه الفتوى قوله اذا كثرت الفوائض هو الاصح وخلافه
ما قاله في الكفر في مسائل شتى لو نوى قضاء رمضان ولم يجز اليوم فتح ولو
رمضانين كقضاء صلوة حج وان لم ينو اول صلوة او احصى خمس صلوة عليه انتهى
قال الزيلعي هذا قول بعض الشايخ والاصح انه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز
في رمضانين ما لم يجز ان يصائم عن رمضان ستة كذا وكذا في قضاء الصلوة قوله
قال اراد تسهيل الامر عليه غوى اول ظهر عليه او اخر اقول اقتصر هنا على
على هذا القدر في النية ليعلم ان يعلو وقدم في كيفية نية الظاهر بعد الجملة

في زيادة قوله ادركت وقته ولم اصله بعد فليناقل بلب صلاة المريض قوله
اذا تعذر البيان القيام اراد به التعذر الحقيقي لذكره الحكم بعده بقوله اوجيد القيام
الماشدي ابتعا لما قال في الكافي التعذر قد يكون حقيقيا بحيث لو قام بسقط وقد يكون
حكما بالانحاف زيادة المرض اوجيد وجعا لذلك انتهى ولما لم يفعل مثل المصطفى
في الغاية بل اقتصر على قوله اذا تعذر القيام قال شارحها الشمني تعذر القيام اي
سقط وعسر ولا يبردون بالتعذر عدم الامكان كذا في الخاتمة انتهى وقال في
الهداية اذا عجز المريض عن القيام الخ قال الكمال المراد اعلم من العجز الحقيقي حتى لو تدر
على القيام لكن بخلاف بسببه ابطا البرء وكان يجد الماء يتدبدا اذا قام جازله تركه
قوله او خاف زباده قد مر في باب التيمم المراد بالخوف قوله اوجيد للقيام الماشدي
قال الكمال فان خفه نوع مشقة لم يجز تركه القيام بسببها قوله كيف من التيمم ولا
وخبره هو رواية محمد لما قال قاضي خايع يحل للمريض في صلاته كيف شاء في رواية
عن محمد عن ابي حنيفة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يترجع عند الانتحار
وعند الركوع بفتر من رجله اليسرى وعن ابي يوسف انه يركع متر بعاث في كل ركعة
ورواية محمد تشمل حالة التشهد لاطلاقها ولذا قال في شرح الجمع والاصح انه يتعد كيف
شاء انتهى وفي الجوهره كيف يتسر عليه انهم لكن قال في البحر اما في حالة التشهد فانه
يجلس كما يجلس التشهد بالاجماع واما في حالة القراءة وحال الركوع روى عن ابي حنيفة
انه يجلس كيف شاء من غير كراهة ان شاء محبها وان شاء مترجعا وان شاء على كبره
كافي التشهد وقال زفر بفتر من رجله اليسرى في جميع صلاته والصحيح ما روى عن
ابي حنيفة لانه عذر المرض اسقط عنه الاركان للان يسقط الهبات الاولى كذا
في البداية وفي الخلاف والنجس الفتوى على قول زفر لانه ذلك ليس على المريض ولا
ولا يخفى ما فيه اذ لا يسر عدم التقيد بكيفية من الكيفيات فالذهب الاول انتهى
ما في البحر قلت ولا يخفى ان هذا وارد على حكاية الاجماع على انه يجلس في حال
التشهد كما يجلس التشهد فينبغي عدم التقيد فيه ايضا قوله وصلي فاعداي ولو
مسندا الى حائط او انسانا فانه يجب عليه كذلك ولا يجوز ربه مضطرا كذا
في الجوهره عن النهاية قلت لقوله يجب المراد به لزوم وبه صرح الكمال وهو

المختار كافي التبيين في وان قدر على بعض القيام قام اقول اي ولو منكبا لما
في التبيين لو قدر على القيام منكبا قال الخوانساري الصحيح انه يصلي منكبا ولا
يجز به غير ذلك وكذلك لو قدر على ان يعتد على عصا او خادم له فانه يقوم
ويكفي خصوصا على قول ابي يوسف ومحمد انتهى والتقيد بالقدرة على كل
القيام كافي البرهان لا يتبني لزوم الاتكاء في البعض بل يفيد لزومه لان
البعض معتبر بالكل او ما بالجزء كافي الجوهره قوله وهو افضل من الاجماع
فاعدل كما كذا في الهداية وغيرها لانه اشبه بالسجود وقال حواهر زاده يوم
الركوع قائما للسجود قاعدا وقال زفر كاشف بومي لهما فاقم لا يجز به غيره
كافي التبيين قلت فيه ايماء الى جواز الاتكاء كما صرح به في البرهان فاقم لا يجز به
فان امر اوهي بالسجود قائما لم يصح هذا احسن وايسر كالواو في الركوع
بخالسا لا يصح على الاصح انتهى يمكن ان يكون على قول خواهر زاده وقد
ضعف قوله لنقله في البرهان بعبارة قيل ولذا قال صاحب البحر بعد
لاني المجتبي والنظار من المذهب جواز الاجماع بلها قائما وقاعدا كما لا يخفى انتهى
قوله ولو رفع اليه شئ وخفض الخ اقول لكنه يكره فانه بالجوهر الصحة
لالحل واستدل للكرهية بنهيه عليه السلام عنه وهو يدل على كراهة
التخريم وادخل خفض الرأس حفظها للركوع ثم للسجود واخفض من الركوع
حتى لو سوي لم يصح كما ذكره في البحر عن الدواليبي انتهى وفي اطلاق الاسم
السجود في قوله او سجد على ما لم يجد سجدة تجوز لانا حقيقة السجود وما
عجز عنه وهو وضع بعض الجبهة على الارض كما قدمناه قوله لوجود الاجماع
قال في البحر عن المجتبي لكان كلفية الاجماع بالركوع والسجود مشبهاما
على انه يكفيه بعض الاغنا او اقصى ما يمكن الى ان ظفرت بحمد الله على
الرواية وهو ما ذكره شمس المأثرة الخوانساري الا انه اذا خفض راسه
للركوع شيئا ثم للسجود شيئا جاز ولو وضع يده وسأله والحق جبهته
عليها ووجد ادنى الانخفاض جاز عن الاجماع ومثله في الخفة وذكر
ابوبكر اذا كان بجبهته ومنقه عذر يصلي بالاجماع ولا يلزم ما نقر به الجبهة

الى الارض باقضي ما يمكن وهذا ايضا في الباب انتهى قلت وقد يكون العذر
من الجهلة والائف بجواز الایاء فاذا دانه الله لا يجوز عند افراد الایاء
وقد نص عليه في الجوهره لو كان بجبهته قروح لا يستطيع السجود عنها
لم يجزه الایاء وعليه ان يسجد على انفه لا يجزيه غير ذلك انتهى ولعل
ذلك هذا على المرجوح وهو جواز الاكتفاء بالانف او الجبهة واسمى الراجح
وهو ان الاقتصار لا يجوز وان وجب ضمه الجبهة فينبغي ان يجزيه الایاء
مع قدرة السجود على الانف وان اثم بترك الواجب قلنا مثل قوله لقوله
عليه الصلاة والسلام يصلي المريض قائما الخ ذكره في الهداية وقال الكمال
هو غريب انتهى وكتب عليه بعض معاصريه ان قول الكمال غريب غريب
وذكر له وجهه ثم قرئ ذلك على الكمال فقال قول المعترض على في قول غريب
ليس واراد ذكر وجهه ثم قال فقولي غريب ليس بغريب كما ذكرتك فله
وما تكلفه اي المعترض من الاشكال فليس بشئ لمن تأمل في ذلك انهم ولولا
الاطالة لاثبت جميع ذلك قوله وان تعدر اي القعود او مئ مستلقا الخ
كذا في الهداية ثم قال وان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة او مئ
جاء لار وينا من قبل الا ان الاولي هو الاول عندنا خلافا لما في انتهى
وقال في البحر التحبير بين الاستلقاء على الفضا والاضطجاع على الجنب جواب
الكتب المشهورة كالهدياية وشروحيها وفي القنية مريض اضطجع على
جنبه وصلى وهو قاعد على الاستلقاء قيل يجوز والظاهر انه لا يجوز
وان تعدر الاستلقاء يضطجع على سلكه الایمن او الایسر ووجهه الى القبلة
انتهى ثم قال صاحب البحر هذا الاظهر خفي والظاهر الجواز انتهى وفي الختم
وينبغي للمستلقي ان ينصب ركبته ان تعدر حتى لا يمد رجله الى القبلة كما في البحر
لولا وان تعدر الایاء اخرت كان الاولي تقديمه على مساقفه من الحديث
لكونه دليلا كما فعله صاحب قوله فيه اشارة الى انها لا تسقط القول
كذا في الهداية قال وقوله اخرت عنه اشارة الى انه لا يسقط وان كان العجز
اكثر من يوم وليلة اذا كان مفيفا هو الصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب

بخلاف المعنى عليه انتهى وقال الكمال قوله هو الصحيح احتراز عما صحته
قاضي خان انه لا يلزمه القضاء اذا كثر وان كان يفهم مضمون الخطاب في عمله
كالمعنى عليه وفي المحيط مثله واختاره شيخ الاسلام وغير الاسلام وفي البنايع
وهو الصحيح ثم قال الكمال ومن تأمل صاحب تعديل الصحاب في الاصول ومسالمة
الجنون والمعنى عليه اكثر من يوم وليلة لا يقضي وفيما وفيها يقضي انقذ في
في ذهابه ايجاب القضاء على هذا الموضع في يوم وليلة حتى يلزم الاصابة
ان قدروا عليه بطريق وسقوطه ان زاد انتهى ونقله في البحر مع زيادة قال
قاضي خان غني ان الصحيح السقوط عند الكثرة لا القلة وفي الظهيرية وهو ظاهر
الرواية وعليه الفتوى وفي الخلاصة وهو المختار وصحته في البدائع وجزم به
الوالد الجي وهو صاحب التبيين في القاموس في الهداية انتهى قلت صاحب التبيين
هو صاحب الهداية فحيث خالف ما فيها موافقا لاكثر يرجع اليه دون صافي
الهداية انتهى وقال في البحر وعلى هذا المعنى قوله عليه السلام قال الله احق بقبول
عذر التاخير كذا في معراج الرواية انتهى لومات المريض ولم يقدر
على الصلاة اي بالایاء لا يلزمه الاصابة وان قلت كما سافر والمريض اذا
افطرا له لانا قبل القامة والصحة كما في التبيين وقال في البحر عن القنية
لا فدية في الصلوات حالة الحيض بخلاف الصوم انتهى قلت يمكن حمله
على ما اذا لم يصل المريض الى حالة يعجز فيها عن الایاء اما لو كان ودام
الى الموت ونفس فحتها مجتهدا انتهى وسيدكر المص كبقية الفدية للصلاة
في الصوم وفيه خلاف زفر اقول لكنه قال اذا جمع اعادة كما في الجوهره
وظاهر عبارة المص جواز الایاء بالعلم والقلب والحاجب عند زفر به
الزبلي وكمن زفر في الجواز لما قال الشنخي وقال زفر وهو رواية
عن ابي يوسف ان عجز عن الایاء بالرأس يومى بالحاجب قال عجزنا
فيما العيان قال عجز في القلب انتهى مرض في صلته بتمتع بما قدر الخ هو
الصحيح وعن ابي حنيفة انه يستقبل اذا صار الى الایاء لان تحريره
انقضت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز بدونه كما في التبيين

قوله صح فيها ركع وساجد الخ هذا عندهما وقال محمد يستقبل بنا على اختلافهم في الافتداء كما في الهداية ولو لموم كذلك أي صح في الصلاة لا يبيح إلى الخ أقول هذا عند ثمانية الثلاثة وقال زفر بيني بينا على إجازته افتداء الركوع بالماء قلت وفي كلام المص اشارة إلى أن هذا إذا أتى بعضها قاعدا أو مضطجعا بالبناء قال افتتحها قاعدا بسبب البناء ثم قدر قبل الركوع إلى الركوع بالركوع يتمها وإن افتتحها مضطجعا ثم قدر على القعود دون الركوع والسجود فإنه يتأنف هو الخ نادر لأن حالة القعود أقوى فلا يجوز بناءه على على الضعيف كما في شرح الغاية وأجرح قوله وبغير عذر كذلك عند أبي حنيفة الخ أقول أي لا يكره الائتاء عنده بغير عذر وهذا على إحدى الروايتين وهو مرجوح والأظهر الكراهة عنده كقولها كما في البرهان وقال الزبلي يكره الائتاء بغير عذر لأنه إساءة في الأدب وقيل لا يكره عند أبي حنيفة لأنه يجوز القعود عنده من غير عذر مع الكراهة فيجوز الائتاء بالكراهة لأنه قد فرغ انتهى ومثله في الهداية وقال الكمال يخلل عدم كراهة الائتاء بغير عذر ممنوع الملازمة بخلاف أن لا يكره القعود إذا كان على هيئة لانتفاء إساءة انتهى وقوله وأما القعود بغير عذر فهو مكروه أي بعد ما شرب قائما لأنه لا يثبت عنه في المتن وإن كان لا الحكم أعم منه قوله وبغير عذرها جاز وكوه عنده قدم المص رحمه الله في باب التواتر أنه يشترط قاعدا مع القدرة ابتداء وكوبقا إلا عذر انتهى فاناد عدم كراهة القعود ابتداء بلا عذر ولا يخالف هذا لأن موضوعه القعود بعد ما شرب قائما كما ذكرناه ولكن هو مرجوح لما قال في الغاية ذكر في مضطو صوط فخر الإسلام وجامع وجامع أبي المعين رحمهما الله أنه لو تعد في النفل لا يكره عنده أي أبو أبي حنيفة في الصحيح لأن الابتداء على هذا الوجه مشروع بلا كراهة فالبقاء أولى لأن حكم البقاء أسهل من حكم الابتداء انتهى ولقول الكمال الأصح خلاف ما ذكره المص إلى صاحب الهداية

الهداية بقوله وإن تعد بغير عذر يكره بالاتفاق وصرح فخر الإسلام بأن الائتاء يكره عند أبي حنيفة والقعود لا يكره من غير عذر انتهى وقال في الغاية قوله وإن تعد يعني بعدما افتتح قائما من غير عذر يكره بالاتفاق وقوله بالاتفاق يخالف قوله من قبل هذا لو تعد بجوز عنده من غير كراهة عذر من غير كراهة انتهى قلت الحكم بالخالف غير ظاهر لأن الصورة غير متحدة إذ موضوع قوله أو لا في القعود ابتداء أو ثانيا في القعود بقاء وإضافي تعبير الغاية بلفظ يعني يجوز لأن كلام الهداية ظاهر في أن الحكم في أن القعود بقاء أو هذا المتعدد الخ عنه فتأمل قوله **قوله** وعند هذا لم يحز أقول أي ثم يحز بعدما افتتح قائما إتمامه جالسا بلا عذر عنده ولا بد من هذا الجمل كذا ذكرناه لأن النفل قاعدا ابتداء مطلقا جائز اتفاقا **قوله** وعبد الله بن عمر أعمى عليه أي الخ أقول هذا هو المستطرد في الهداية والغاية وفتح التدبير والتبيين والكافي والذي ذكره المص في باقضاء الفوائت عبد الله بن عباس وشم أزه كذلك فيما ذكرت من النقول **قوله** فلا يقاس عليه ما حصل بفعله أشار به إلى أنه لو أغنى عليه بفرع من سبع أو أدى لا يجب القضاء بالاجماع لأن الخوف بسبب ضعف قلبه وهو مرض كذا ذكر الزبلي **قوله** قطعت يده الخ أقول هذا على محمد في الندور وفي ظاهر الرواية يجب عليه الصلاة ذكره الكافي وفي شرح الزيادات نقض في لقاضي خا لو كان إحدى الرجلين مقطوعا من الكعب أو دونهما فإن ما غسل موضع القتل القطع فرض وهو قطعت فوق الكعب سقط لزول المحل كما في الفيض ولو شئت بده وعجز عن استعماله الطهورين بمسح وجهه وذرعه بالخائط أو الأرض وما بدع الصلاة كما في البرهان وفي الجامع الصغير للكرخي مقطوع اليدين والرجلين إذا كان بوجهه حرجة جلي بغير طهارة ولا نجس ولا بعد وهو الأصح كما في البعض باب الصلاة على الدابة الخ تقدم في الوتر والتوافد ما فيه كفاية عنه قوله وعنده

لما كان تقدم انه ينزل لسنة الفجر باب الصلاة في السفينة قوله
القادر على القيام أي حال جريتها قوله نجاة تلك الصلاة هذا
عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز الصلاة فيها قاعدة الأصل
عذر وهو الظاهر والعذر كدوران الرأس وعدم القدرة على الخروج
الخروج كما في البرهان قوله والافضل القيام في الاول فيه إشارة
إلى انه لا كراهة في صلاته قاعدة عند الإمام وقيل الكلي قال صاحب قاعدة
وصريقه روى على القيام اجزاه وقد أساء قوله لا يجوز الصلاة فاقول
في المربوطة بالشط بالاجماع اقول حكاية الاجماع في المربوطة قائما
على الصحيح وقال بعضهم انه على الخلاف ومفهوم كلام المصنف الصلاة
في المربوطة قائما مطلقا وهو ظاهر الهداية والنهاية والارضية
وفي الايضاح فلا كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض فصل
قائم جاز لانها ان استقرت على الارض في حكمها حكم الارض فان كانت
مربوطة وبكيفية الخروج لم يحز الصلاة فيها لانه اذا لم تستقر في مكان
كالهداية انتهى بخلاف ما اذا استقرت فانها حينئذ كالسبيل كذا في
فتح القدير انتهى واختاره في المحيط والبدائع انتهى ونقيضه ما
بالمربوطة بالشط احتراز عن المربوطة في جهة البحر والاضح ان
كان الراجح يحركها شديد فهي كالسائر والافكاك الواقعة كما في فتح القدير
قوله الا ان يدور رأسه في يجوز اقول وهو بالاجماع وادرب الصلاة
قاعدة اكونها بركون وسجود لانها لا تجوز بالاجماع اتفاقا فرضا كانت
او نفلا كما في المعراج الهداية على المحيط قوله بخلاف ما اذا كانا على
الادبتي اقول وعن محمد رحمه الله استحسن استحس انه يجوز
اقتداؤهم اذا كانت دوابهم بالقرب من دابة الإمام على وجه
لا يكون الفجدة اليه منهم وبين الإمام الا بقدر الصف بالقياس
على صلاة الارض كما في المعراج قوله قوله كالطريق او طائفة من
النهر اطلق في الطائفة كما في المعراج وفيه في البحر بمقدار نهر عظيم

قلت والمرد بالعظيم ما يجري فيه الزورق كما تقدم في الامامة
والله الموفق بمنه باب صلاة المسافر أي باب صلاة المسافر
واصل المفاعلة ان يكون بين اثنين وهما من واحد او يقول المسافر
من السفر وهو الكثر وقد حصل بين اثنين فانه يتكف للطريقين
والطريقين يتكفف له انتهى كذا في شرح العلامة المقدسي لنظم الكثر
واما الاضافة فيه فهي من باب اضافة الشيء الى شرطه او الفعل الى
فاعله كما في الجوهره والسفر في اللغة قطع المسافة وهناك قطع خاص
قوله من جاوز بيوت مقامه أي لا يشمل اهل الاخبية اذ ليس
فيها فيه مجازة بيت بل انتقال عن محله انتهى ويدخل ما كان في محله
منفصلة وفي القديم كانت متصلة بالمصر ويدخل في بيوت المصر
ربضه كفي الفتح والربض ما حول المدينة من بيوت وساكن
كما في البحر واما فناء المصر وهو المكان المعد لمصالح المصر كركض الدواب
ودفع النوى فظاهر كلام المصنف كالهدياية انه لا يشترط جاوزة وقد
فصل فيه قاضي خان فقال وهل يعتبر مجاوزة الفناء ان كان بين المصر
وفناءه اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مزرعة يعتبر مجاوزة
الفناء ايضا وان كان بينهما مزرعة او كانت المسافة بين المصر وفناءه
قد غلوة يعتبر عمران المصر ولا يعتبر مجاوزة الفناء وكذا اذا كان هذا
الانفصال بين قريتين او بين قرية ومصر وان كانت القرى متصلة
بربض المصر فالعبرة بمجاوزة القرى هو الصحيح وان كانت القرية
متصلة بفناء المصر لا بربض المصر بجهة يعتبر مجاوزة الفناء ولا يعتبر
مجاوزة الفناء ولا يعتبر مجاوزة القرية انتهى وقال التكمال بعد نقله
لما قال حاصل انه فاصد قد صدق مفارقتة فة بيوت المصر مع عدم
جواز القصر ففي عبارة الكتاب أي الهداية ارسال غير واقع ولو
ادعينا ثبوت تلك القرى داخلية في مسمى المصر اندفع هذا لكنه

تصف ظاهراً انتهى قوله اذ لو بقي امامه بيت لا يكون مسافراً
 اشار به الى انه لا يضر ما اذا العرا لا احداً نبه به صرح
 قاضيان وغيره قوله قاصداً قطع مسافة اقول اي وهو ممن
 يعتبر قصده حتى لو خرج صبي وقاصداً كافر قاصدين مسيرة ثلاثة
 ايام ففي اشائها بلغ الصبي واسلم الكافر يقصر الذي اسلم فيها
 بقي ويتم الذي بلغ لعدم صحة القصد والنية من الصبي حين اشأ
 السفر بخلاف النصاني والباقي بعد صحة القصد والنية اقل من
 ثلاثة ايام كما في الفتح وهو اختيار صدور الشهيد حسام الدين كان
 قال في مختصر الظهيرية الحائض اذا طهرت وبينها وبين انقص
 اقل من ثلاثة ايام فصل اربعاً هو الصحيح انتهى قلت ولا يخفى انها
 لا تنزل عن رتبة الذي اسلم فكان حقه الله القصر مثله انتهى وهذا
 او كونه ممن يعتبر قصده احد شروط ثلاثة في صحة النية ذكرها
 القديسي عن الزاهد و ثانيها الاستقلال بالحكم فلا يعتبر رتبة التتابع
 ثالثها ان ينوي سفر صحيحاً وهذا ثلاثة ايام فان فوقها ذلك معلوم من
 من كلام المص قوله وللبحر اعتدال الرجح هذا على ما عليه الفتوى ولم يذكر
 يذكر مسير السفر في الثاني ظاهر الرواية كما في البرهان قوله في ثلاثة
 ايام اقول المزد من اقصر ايام السنة كما في الجوهره و اشار المص
 الى انه لا يقدر بالمرحل ولا الفراسح وبه صرح في الهداية بقوله
 ولا يعتبر بالفراسح هو الصحيح انتهى وقوله هو الصحيح احتراز عن
 قول عامة المشايخ فانهم قد ذروها بالفراسح كما في الغاية و
 قال في البرهان اختيار اكثر المشايخ تقدير اقل مدة السفر بالامبال
 ثم اختلفوا فقبل بثلاثة وستين ميلاً وقيل بفتح باربعة وخمسين
 وقيل بخمسة واربعين انتهى وفي البحر عن النهاية ان الفتوى
 على اعتبار ثمانية عشر فرسخاً في المجنب فتوى اكثر ائمة

خواهرزاده على خمسة عشر فرسخاً والاصح انه لا يعتبر بالفراسح
 ثم قال صاحب البحر وانا اعجب من فتواهم في هذا ومثاله بما جاء
 بخالف مذهب الامام خصوصاً الخالف للنص الرجح انتهى قوله
 مع الاستراحات الخ اقول هذا هو الصحيح لما قال في الجوهره الصحيح انه
 لا يشترط سفر كل يوم الى الليل حتى لو بكر في اليوم الاول
 ومنى الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل للاستراحة ويات فيهما
 ثم نعل كذا في اليوم الثالث واليوم الثالث يعتبر مسافراً انتهى
 وهو صحيح شمس الائمة السرخسي كما في الفتح قوله ولو ما صاب فيه اقول خلاف
 الامام النعماني في العاصي بسفره لاني سفره لان العاصي في سفره يقصر
 اتفاقاً قوله كقطع الصبي الخ يصح ان يكون مثلاً للعاصي في سفره بان طرأ
 عليه العصبان في السفر ويصح ان يكون مثلاً للعاصي بسفره بان ابتداء
 ملتباً بالمعصية قوله قصر المهرض المهرض فاعل برخص اقول لعله
 شائب فاعل يرخص وسقط المضاف في خط التماسح او هو على ما
 على مذهب النعماني قوله غير المغرب فاسما وتر النهار الاستاء
 من قوله الصلاة فرضت على الاصل ركعتين كما في المجنب ولا يخفى ان البحر
 غير داخل في عموم الظم قوله ثم زبدت في المحتر فيه تسامح نقوله قبله ضم الى كل
 صلاة منها مثلها واقرّب في السفر فيه اشارة الى ان القصر عندنا وبه
 صرح الزيلعي وغيره ومي من حكم خلافاً بين المباحين في ان القصر عندنا
 عزيمة او رخصة فقد علق لان من قال رخصه عن رخصة الاستقاء
 وهي العزيمة وشيئها رخصه مجاز وهذا بحث لا يخفى على احد
 كما في الفتح قوله او ينوي اقامة نصف شهر قال في البحر عن المجنب
 انما يؤثر النية بخمس شرائط ترك السير وصلاحيه الموضع
 واتحاده والمدة والاستقلال بالزاي انتهى قلت وهي مستفادة
 من كلام المص قوله كما ذكر في الهداية اقول لكنه قال انه انما هو قلت

وظاهره في شمول اهل الاخبية لمقابلته بقول ابي يوسف الذي سذكر
 المص ولكن قال اي صاحب الهداية انه اي قول ابي يوسف الاصح ففيه اشارة
 ان الاطلاق في المتقدم ليس على عمومته على الاصح وان كان ظاهرا للرياسة
قوله قال في الكافي قالوا هذا الخ اقول وقال الكمال وهو متقيد ايضا بان
 لا يكون في دار الحرب وهو من العسكر قبل الفتح انتهى وهو مستفاد مما
 سذكره المص انتهى ثم قال الكمال وقياسه ان لا يحمل فطره في رمضان
 وان كان بينه وبين بلده يومان انتهى وقال في البحر معذرا الى الجنين
 لا يبطل السفر الا بنية الإقامة او دخول او دخول الوطن او الرجوع قبل
 الثلاثة انتهى ثم قال صاحب البحر جثا والذي يظهر انه لا بد من دخول
 للمصر مطلقا وساق في استدلاله ما روى البخاري تعليقا ان عليا
 رضي الله عنه خرج فقصر وهو يرى البيوت فلما رجع قيل له
 هذه الكوفة قال لا حتى تدخلها يريد انه صلى ركعتين والكوفة جزء
 منهم فليقل له الخ انتهى قلنا قلت وما استظهره مسند بطرس ما لم
 يثبت الرجوع قبل استكمال مدة السفر لان الظاهر خلافه **قوله** كذا
 في الخفة اقول وفي التبيين **قوله** او دخل بلدا او بنوها اقول الا اذا
 كان من المعلوم ان امير القافلة لا يخرج الا بعد تمام اقل مدة
 الإقامة لدلالة الحال على الإقامة وبيان الحال انطق كافي البرزانية
قوله او حاصر البغاة في غير موضعها اقول كذا في كتب كثير من
 الكتب المتبررات منها الهداية قال وكذا ان يقصرون اذا حاصروا
 اهل البغي في دار الاسلام في غير مصر او حاصروهم في
 في البحر لان حالهم مبطل عند مجتهد انتهى فان اداته اذا
 كانت الحاصرة بمصر فحينئذ **قوله** الاقامة

40
 61
 نية الإقامة لكن قال صاحب العناية التعليل لعل ان قوله في غير مصر
 وقوله في البحر ليس بقيد حتى لو نزلوا مدينة اهل البغي وحاصروهم في
 الحصن لم يصح يذبحهم ايضا لانه مد يديهم كالمفاضة عند حصول المقصود
 لا يقيمون فيها انتهى ولم يتعرض صاحب البحر والمقدس والغزالي لهذا
 وهو جمع جندا وهو في من ويرا وصوف **قوله** فان كان من الشرف ليس بجنا
 كما في ضياء العلوم وفي المغرب لجنا القيمة من الصوف انتهى والمراد هنا الاعمال كما في
 البحر الا اذا نزلوا امر على الخ اطلق فيه وقال في العناية والماء والكل لا يفيهم
 تلك المدة ان تقى الظهيرة قيد احترامه لا يحال حالهم عن عتق **قوله**
 فان قعد في الاولى ثم فرضه يعني وكان قد قرأ في الركعتين فاذا قعد لا
 ثم فرضه سواء نوى ركعتين او اربعاً لمقابلته بقوله الا في وعن الحسن بن علي
 قال الرازي هو قولنا المراد اسناد القول للمحمل فقط وليس المراد
 انه قولنا امتنا لانه مخالف لما قدمنا في شروط الصلوة ان نية اعداد الركعات
 غير معتبرة كما لو نوى الفجر اربعاً فصنع الصلوة ويفوز ذكر العدد اذا جلس آخرها
 قدر التشهد فقول الرازي المنقول عن الحسن بن علي مقابل المذهب يرشد الى
 ذلك ما قاله في الجوهرة فان صلى اربعاً وقعد في الثانية مقدار التشهد اربعة
 عن فرضه وكانت الاخر بان له نافذة ويصير شيئاً بخلاف السلام وهذا اذا
 احرم بركعتين اما اذا نوى اربعاً فانه يثبت على الخلاف فيما اذا احرم بالظهر
 ست ركعات ينوي الظهر وركعتين نوعاً فقال ابو يوسف يجزئ عن الفرض
 خاصة ويبطل التطوع وقال محمد لا تجزئ الصلوة ولا يكون داخلها
 لا فرضاً ولا تطوعاً لان افتتاح كل واحدة من الصلوتين يوجب الخروج
 من الاخرى فكذا هنا عند محمد يفسد ولا تكون فرضاً ولا نفلاً وقال بعض
 ينقلب كلها نفلاً انتهى وان لم يقعد الاولى بطل فرضه **قوله** الا
 اذا نوى الإقامة لما قام الى الثالثة فانه يجوز صلواته ويقول فرضه اربعاً
 كما في الجوهرة **قوله** واختلف في التمتع جواب عن سؤال مقدسه وان قد
 علم حال الفرض فما حكم السنن فاجاب بما ذكر وهو ايضا في شرح الرازي

المسمى بالمجتبى **قوله** اقتدى مسافر بمقيم في الوقت صحيح وانما **قوله** اي سواء
 اقتدى به في جزء من صلوة او كلها كما في المعراج وسواء ان صلوة في الوقت
 او بعد خروجه واذا افسد صلوة بعد الاخذ يصلي ركعتين لزوال **قوله**
 بخلاف ما لو اقتدى متنفلا بمفترض فانه يصلي اربعا اذا افسد لانه التزم صلوة
 الامام وهناك يقصد سوى اسقاط فرضه ويستتبع من اطلاق المصنوع
 تخلف الامام المسافر مقيما حيث لا يتغير فرض الامام الى الاربع مع انه صار
 مقتديا بخليفة المقيم لانه لما كان الموم المستخلف خليفة عن المسافر كان المسافر
 كأنه الامام فيأخذ الخليفة صفة الاولى حتى لو لم يقعد على اربع ركعتين
 نسدت صلوة الكل من المسافرين والمقيمين كما في الفتح **قوله** ان في حق القراءة
 اقتدى به في الشفع الاولى **قوله** وكذلك لو لم يقرأ الامام في الاوليين وقرا
 في الاخيريين فان اقتدى به فيها لان بالقضاء تلحق القراءة بحمل الاداء **قوله**
 الثاني خاليا عن القراءة فكان بناء الموجود على المعدوم وهو لا يجوز **قوله**
 كما في حق القعدة اقتداء المتنفل بالمفترض **قوله** القعدة واجبة وانما اطلق
 عليها اسم النفل مجازا لا اشتراكا الواجب والنفل في عدم فساد الصلوة بالترك
 لا يقرأ في الاصح كذا في العبدية وقال الكاكي **قوله** في الاصح احتراز عن قول
 بعد المشايخ حيث قالوا يقرأ لانه كما لم يسبق ولقد يتابع الامام في سجود
 السهو ولو سهو فيما يتم بسجدة لانه مقتدي بقراءة السورة مع الفاتحة وقال
 الكرخي لا يتابع الامام في سجود السهو ولو سهو فيما يتم لسهو عليه لانه كما
 فانعم اذ ركوا او لا الصلوة وقد تم فرض القراءة وهو الاصح كذا في المحيط
 انتفى **قوله** فوجب القراءة ذنيبا والاستشهاد له بوجوب السهو **قوله**
 بضمها موهم انه يجمع **قوله** قوم سفر اي مسافرون جمع مسافر كوكب
 وصحب في راكب وصاحب **قوله** وندب ان يقول الامام في ظاهره انه يقول
 بعد الفراع كما في الحديث وفي شرح الارشاد ينبغي ان يخبر الامام القوم قبل
 شروعه انه مسافر فاذا لم يخبر اخبر بعد السلام كما في السراج وقال الكمال
 معللا لاستحباب الاحتمال ان يكون خلفه من لا يعرف حاله ولا يتيسر

له الاجتماع

92
 له الاجتماع بالامام قبل ذبحه فيحكم حينئذ بفساد صلوة نفسه بنا على ظني
 اقامة الامام ثم افساده بسلامه على ركعتين وهذا يحمل ما في الفتاوى اي
 كفاية فان اذا اقتدى بامام لا يدري امسافر هو ام مقيم لا يصح لان العلم
 بحال الامام شرط الاداء بجماعة انتفى لانه شرطه في الابتداء وذكر وجهه
 وانما كان قول الامام سجدا وكان ينبغي ان يكون واجبا لانه لم يتعين معرفته
 صلوة لعم لحصوله بالسؤال منه **قوله** باخر الوقت **قوله** وهو قدر التهمة
 الوطن الاصل هو المسكن اراد به الايم من ان يكون بنفسه فقط
 ولا عيال له او باهله كان تاهل فيه ومن قصده التبعيض لا الارحام وكذا
 يحمل مولده وطن اصله يسمى بهذا الوطن وطن القرار **قوله** فان اتخذ وطنا
 اصليا اخر ام لم يتوكل بالاول اهل اذ لو بقي كان كل منهما وطنا اصليا له
قوله سواء كان بينهما مدة سفر ولا هذا بالاجماع لما قال الكمال وتقدم
 السفر ليس بشرط لثبوت الاصل بالاجماع وبطل هو شرط لثبوت وطن
 الاقامة عن محمد بن روايتان في رواية لا يشترط كما هو ظاهر الرواية
 وفي اخرى انما يصير الوطن وطن اقامة بشرط ان يتقدمه سفر ويكون بينه
 وبين ما سار اليه منه مدة سفر حتى لو خرج من مصر لا قصد السفر
 فوصل الى قرية ونوى الاقامة فيها خمسة عشر يوما لا يصير تلك القرية
 وطن اقامة وان كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر انتهى **قوله**
 حتى لو دخله اي بعد ما خرج مسافرا لا يصير مقيما ابالنية **قوله** حتى لو دخل
 وطن اقامة اتخذ وطنا بعد الاول اي بعد وطن الاقامة الاول **قوله**
 ليس بينهما مدة سفر ليس فيها احتراز عما لو كان بينهما مدة سفر بل المراد
 عدم نية السفر **قوله** وكذا اذا سافر اي وكذا يبطل وطن الاقامة اذا سافر
 عنه او انتقل الى وطنه الاصل ولم يتنصرن المص رحمه الله لوطنه الاصل
 تبعا للحققيين قالوا الاقامة فيه لانه يبقى مسافرا على حاله فوجوده كعدمه
 وعامة اهل المشايخ على انه يفيد وذكر الزيلعي فائدة وناقشه صاحب البحر
 العبرة بنية الاصل لا التبع لم يقيد بشرط علم التبع وهو ظاهر

الرواية والاحوط كما في العزل الحكمي والاصح انه يشترط علم التبع لتوقف الخطا
بالحكم على العلم به قوله اذا كانت مستوفاة لمهرها اي مهرها المجل او ما تعوز
تجيبه قوله والعبد قال صاحب البحر ينبغي ان يشمل المكاتب لان له السفر بغير
اذن المولى انتفى قوله والجندى قاله صاحب البحر ليس مراد المصري صاحب الكفر
قطر التبع علمه ولا الثلاثة اي المرأة والعبد والجندى بل هو كل من كان تبعا
لإنسان ويلزمه طاعته فيدخل الاجير مع مستأجره والمجول مع حامله والغريم
مع صاحب الدين ان كان معسرا مفلسا والاعمى مع فائدة المتطوع بقوده
انتفى قوله لا يخفى عدم اطراد العلة في الجميع قوله سافر كما نرى وصبي مع ابنته الصبية
التي قد منها عن الكمال فيما اذا اخرج الصبي بنفسه ولا يفتقر به الحال فان
التبعية غير موثرة في حق الصبي لعدم لزوم حكم السفر في حقه واذا بلغ
انقضت التبعية قوله وقيل بقصر ابنه على تبعية الابن لا ابنا المسافر قد علمت
ان التبعية غير موثرة في حق الصبي لانه وان قصر انما ذلك تخلف الزوم في
حقه **باب** **الجمعة** بضم الميم ساكنة واسكانها رفتحها حكم ذلك القرا
والواحدى كذا في البحر وقال في العناية الميم ساكنة عند اهل اللسان والقرا
تضمها انتفى وفي المصباح ضم الميم لغة الحجاز وفتحها لغة بني تميم واسكانها لغة
عقيل وقرا بها الايمن والجمع جمع وجماعات مثل غرن وغرفات في موضعها انتفى
وقال الحكمي اضيف اليها اليوم والصلوة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف
قوله وهو فرض قال الحكمي صلوة الجمعة فريضة محكمة جاحدها كما قرأ بالاجماع
وهي فرض عين الا عند ابن كج من اصحاب الشافعي فانه يقول فرض كفاية
وهو غلط ذكره في الحلية وشرح الوجيز انتفى وقال الكمال الجمعة فريضة محكمة
بالكتاب والاسنة والاجماع يكفر جاحدها وذكر الادلة ثم قال وانما
التشابه فيه نوعان الاكثاري والاشاعي عن بعض الجهلة انهم يذهبون الى
مذهب الخليفة عدم افتراضها فنشا غلطهم ما يثاني من قول القديري
من صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ولا عذر له كره له ذلك وجازت صلوة
وانما اراد حرم عليه وصحة الظهر فالحكمة لترك الفرض وصحة الظهر المستند

وقد صرح

وقد صرح اصحابنا بانها فرضا كد من الظاهر وبالكفاية جاحدها انتفى قوله
شروط صحتها **الاول** **الجمعة** شروط الصحة ستة المص والجماعة والخطبة والسلطان
والوقت والاذن العام قوله او ماله مفتى ذكره قاضي خان **قوله** لكنه زاد
فيه وبلغت ابنيته ابنيته منى انتفى واذا كان القاضي والامير يفتي اعني
عن التعداد كما في الفتح والبحر عن الخلاصة قوله وامير المراء بالامير والى بقدر
على انصاف المظلوم من الظالم كما في العناية **قوله** ويقوم الحدود انما قال بعد
قوله ينفذ الاحكام لان تنفيذ الاحكام لا يستلزم اقامة الحدود فان المرأة
اذا كانت قاضية تنفذ الاحكام وليس لها اقامة الحدود كما في العناية وانتفى
بذكر الحدود عن القصاص لان من ملك اقامتها ملكه كما في فتح القدير
وقال في البحر فظاهره ان البلدة اذا كان قاضيا واميرها امرأة لا تكون
مصرفا لتنفذ اقامة الجمعة فيها والظاهر خلافه قال في البدائع المرأة اذا كانت
سلطانا قامت رجلا صالحا لئلا مائة حتى صلى بهم الجمعة جازا بانها لا نهى
تصلح سلطانا او قاضيا في الجملة انتفى **قوله** وفيما قال صاحب البحر تأمل ان الكلام
في ناي السلطان اذا كان امرأة لا في السلطان اذا كان امرأة **قوله** كلام المعنيين
منقول عن ابى يوسف **قوله** وعنه رواية ثالثة هو كل موضع يسكن فيه عشرة
الاف نفر كما في العناية انتفى وقيل يوجد فيه عشرة الاف مقاتل وفي المص قول
غيره **قوله** والاول اختيار الكرخ **قوله** الصواب ان الاول فيما ذكره المص
اختيار الثلثي بالثلثة والجمع والثاني اختيار الكرخ وذلك لانه ذكر في الهداية
الثاني من كلام هذا المص اولا في كلامه ثم قال كما ذكره المص والاول اختيار
الكرخ وكذا في العناية **قوله** وظاهر كلام المص استواء القولين في تعريف
المص وقد قال في الهداية ان الاول هو الصحيح بانه كل موضع لم امير
وقاضي الخ هو اظهرهاى من المذهب كما قال الكمال وقال في العناية وهو
ظاهر الرواية وغير اكثر الفقهاء رحمه الله انتفى لكن نقل الحكمي عن المجتبى
انه قول الثلثي عليه اكثر الفقهاء انتفى وقال ابن شجاع هو احسن ما قيل
فيه كما في العناية وفي البحر عن الولولجية وهو الصحيح انتفى وظاهر كلام المص

كالهداية ان لا قول في تعريف المص للمص والامام وقال الزيد بن علي قال ابو حنيفة رحمه الله
 المص كل بلدة فيها سبيل وسواها ولها رسايتي ورواي ينصف المظلوم
 من الظالم وعالم يرجع اليه في الحوادث وهو الاصح انتفى ومثله في البدائع وهذا
 اخفى مما عن ابي يوسف لكن نقل الكمال تحريم بصيغة الترميزي فقال بعد نقله
 قبل هذا الاصح قوله او فنادوه **قوله** ان لم يقل كالقدوري او مصلاه فانه غير
 مقصور عليه بل جميع ائمة المص كالمص **قوله** وهو ما اقل به اي المص **قوله**
 اتصاله ليس قيد احتوازا عن المنفصل لما قال الكمال وفناوه هو المكان المعد
 لمصالح المص متصل به او منفصل بقلوة كذا قدره محمد في النوادر وهو المختار
 وقيل بميل وقيل بثلاثة اميال وقيل انما يجوز في الغنا اذا لم يكن بينه وبين المص
 مزرعة انتفى بكلامه وظاهر كلام المص عدم وجوب الجربة على من قرب من المص
 ولكن قال الكمال ومن كان في مكان من توابع المص حكمه حكم اهل المص في وجوب
 الجمعة عليه بان ياتي المص فيليلها فيه واختلفوا فيه فعن ابي يوسف ان كان الموضع
 يسمع فيه النداء من المص فهو من توابعه والا فلا وعنه كل قرية متصلة برفض المص
 وغير المتصلة لا وعنه انها تجب في ثلاث فراسخ وقال بعضهم قدر ميل وقيل قدر
 ميلين وقيل سنة وقيل ان امكنه ان يحضر الجمعة وببيت باهلم من غير تكلف تجب
 عليه الجمعة والا فلا قال في البدائع وهو احسن انتفى وفي التاتارخانية عن
 الرخوة المختار للفتوى ان كان على قدر فرسخ من المص تجب عليه حضور الجمعة
 انتهى وقال في البرهان في ظاهرها رواية لا تجب على من هو خارج المص ويتردد فيها
 ابو يوسف على من كان داخل هذا الاقامة الذي من فارقة يصير مسافرا ومن وصل
 اليه يصير مقاما وهو الاصح لان وجوبها مختص باهل المص والخارج عن هذا
 الحد ليس اهل حقيقة ولا حكما انتفى **قوله** او من امره السلطان هو الامر
 او القاضي او الخطيب كما في العناية ودخل العبد اذا قلد ولاية ناحية فيجوز
 اقامته وان لم تجز اقصيته وانكحة والمراة اذا كانت سلطانة يجوز امرها
 بالاقامة لا اقامتها انتفى كما في الفقه **قوله** وجازت يعني وانما لا يصلي بها
 العبد للتحفيف لا لكونها بدست مصر كما قدمناه **قوله** ولا يعني في غير ايام

المرسوم هو المعتقد وقيل يجوز في جميع الايام بها على انها من فناء ملكة وليست
 من فناءها **قوله** نحو تسمية **قوله** والاقتصار عليه كبره عند ابو حنيفة كما
 في البرهان والخطبة شرط الانقضاء في حق من ينشئ التسمية للجمعة لا في حق
 كل من صلاحها وسند كرم ما يتفرع عليه عن الفتح **قوله** وعند من لا بد من ذكر طول
 الخ دعوان ينشئ على الله بما هو اهله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو
 للمسلمين للتواريث كما في البرهان **قوله** قبلها اي الجمعة في وقتها قال في الفقه
 وكما يشترط لصحة الخطبة وقت الظهور يشترط حضور مصلي الجمعة ويكفي لو قرعها
 الشرط حضور واحد في الخلاصة وهو خلافا ما يفيد شرح الكثر قال بحفرة
 جماعة تنعقد بهم الجمعة وان كانوا صما او بيا ما انتفى وكذلك قال في الجوهرية
 ثم الخطبة شرطان احدهما ان تكون بعد الزوال والثاني بحضرة الرجل انه قد
 لكن قال الكمال بعد هذا ثم يشترط عنده اي الامام في التسمية والتسمية ان
 يقال على قصد الخطبة فلو حمد لعطاس لا يجوز من الواجب ومقتضى هذا الكلام
 انه لو طب وحده من غير ان يحضر احدا نه يجوز وهذا الكلام هو المعتقد لا في حنيفة
 فوجبا اعتبار ما يتفرع عنه وفي الاصل قال فيه روايتان فليكن المعتبر احدى
 المتفرعة وعلى الاخرى لا بد من حضور واحد كما قدمنا انتهى وفي مختصر الظهيرية
 الصحيح انه لا يجوز الخطبة وحده انتهى **قوله** فان نفر واقبل سجوده بطلت **قوله**
 وكذا لو لم يحرموا معه في الركعة الاولى حتى ركع ولم يشار كونه في الركوع فان ادركه
 في الركوع صحته كما في التبيين وعزاه قاضي خان الى الاصل وما جزم به في الجوهرية
 من عدم الصحة فيما اذا كبر وابدأ القراءة ضعيف لنقل قاضي خان له
 بصيغة الترميزي **قوله** لان الجماعة شرط الانقضاء وهذا كالحظية
 بخلاف الوقت فانه شرط للاداء وفي كلام المص شأنا الى انه يشترط في الا
 انعقاد ان يحرم معه من حضر الخطبة وبه صرح قاضي خان فقال لو خطب
 الامام وكبر والقوم قعود لتجد ثوب ثم جاؤا اخرين لم يجز كما نه وحده حتى
 يكتبوا ولو لم يرفع رأسه من الركوع انتهى ولكن قال بعده اذا خطب
 وخرج فذهب ذلك القوم وجاء قوم اخرين لم يشهد والخطبة فصل في

للجمعة جاز لانه خطب والقوم حضور فتحقق الشرط وعن ابي يوسف
 في النوادر اذا جاء قوم آخرون ولم يرجع الاولون يصلي بجمع اربعاً الا
 ان يعيد الخطبة انتهى **وسلامة العين والرجل فان وجد الاغمى قايدا**
لا يجزئ عليه عنده وعندهما تجب ولا تجب على المقعد وان وجد حاملا اتفاقا
فما قدها ونحوه كالمختفى الخ وكذا الشيخ الكبير الذي ضعف طمحي
 بالمرئى فلا تجزئ عليه وظاهر كلامه شمول من ليس حرا وقد اختلفوا في المكان
 والمأذون والعبد الذي حضر باب المسجد لحفظ الدابة اذا لم يحل بالحفظ وينبغي
 ان يجري الخلاف في مقتضى البعض اذا كان يسعى انتهى كذا قال الكمال **فان**
 وما جئ به من عليه في الجوهره قال وهل تجب على المكاتب قال نعم بعضهم نعم وقال
 بعضهم لا والاصح الوجوب وكذا مقتضى البعض في حال سعائه كالمكاتب
 واما المأذون فلا تجزئ عليه كذا في الفتاوى انتهى **قوله** وتنعقد بهم اذ لو
 كان امامهم مثلهم كما قدمه **قوله** وانما كره لما فيه من الاخلال بالجمعة
القول ليس مطرد بالنظر لمن فاتته الجمعة **قوله** وكره ظهر غيرهم
 كذا في الهداية وقال الكمال لا بد من كون المراد حرم عليه ذلك وطى الظاهر
 وذكر وجههم **قوله** بان ندم رسي اليها والامام فيها **قوله** وكان بحيث يمكن
 ان يدركها وكذا يبطل ظهري بالسعي اذا لم يكن شرع الامام فيها لا قاما بعد
 السعي لعذر او لغيره فلا يبطل كما في التبيين والجوهرة ولو كان الامام
 في الجمعة وقت الانفصال ولكنه لا يمكن ان يدركها بعد المسافة لا يبطل عند
 العراقيين وتبطل عند مشايخ بلخ وهو الاصح كما في الفتح والجوهرة **قوله** يبطل ظهري
 بمجرد سعيه **قوله** والمقبر في السعي لا انفصال عن داره فلا تبطل قبله على
 المختار وقيل اذا خضا خطوتين في ابنته الواسع يبطل كذا في الفتح
 وله ان السعي الى الجمعة **القول** لا فرق على هذا الخلاف بين المعذور والعايد
 وغيره حتى لو صلى المرءى الظهري ثم سعى الى الجمعة بطل ظهريه على الخلاف خلافا
 لقرن كما في الفتح والتبيين **قوله** وقال محمدان ادرك معه اكثر الثانية قال
 الكمال بان يشاكره في ركوعها لا بعد الرفع **قوله** لا يستحق الامام الخطبة

اصلا والصلوة بدال **القول** ظاهرهم ان هذا فلعن من المصعب عبارة
 الهداية ولا دليل فيما ذكره عليه وقال صاحب النهي حرم من لا خسر
 بانه ليس بالخطيب ان يستحق بلا اذن والناس عنه غافلون ورد
 عليه ابن الكمال في رسالة خاصة له في هذه المسئلة بوجهين فيها على
 الجواز غير شرط والهند فيها وابدع وكثير من الفوائد اودع ثم قال
 بعد سياق ما يدل على جواز استنابة الخطيب مطلقا وتقييد الشارح
 اي الزيلعي هذا بما اذا سبقه الحدث مما لا دليل عليه ثم افاد انه لو عزل
 ناري المص لا يحتاج للخطبة الى اذن الثاني **قوله** وكره البيع اقوال كراهة
 تحريم **قوله** لان البيع وقت الاذان جائز اي صحيح **قوله** ولهذا اورد بعض
 الشراح الخ فهو صاحب العناية ونظر الاتفاق في اطلاق صاحب الهداية
 الحرمه على البيع وقت الاذان فقال فيه نظر لان البيع وقت الاذان
 جائز لكنه يكره ويصح في شرح الطحاوي وهذا لان النهي لمعنى في غير
 لا بعدم المشروعية انتهى وكتب عليه بعض الافاضل ما صورته **القول**
 انظر ساقط لان الحرمه ايضا لا تقدم المشروعية وتصريح الطحاوي بالكرهه
 لاينا في ما قاله المصن اذا كراهة كراهة تحريم والله اعلم انتهى وقال
 في البحر ان يصح اطلاق الحرمه على المكروه تجزئ كما وقع في الهداية وبه
 اندفع ما في غاية البيان وما قيل ان السعي مندوب في غير صحيح وانما لم يقل
 اي صاحب الكفر ويفترض السعي مع انه فرض للاختلاف في وقته والذي
 بيع ويشترى في المسجد اعظم انما وانقل وزرا انتهى **قوله** وبخروج
 الامام اي صعوده المنبر كذا فسره الزيلعي وصاحب البرهان وقال
 في البحر وكذا في المصنفات وذكر في السراج الوهاج معنى خرج اي من
 المقصورة وظهر عليه وقيل صعود المنبر **قوله** حرم الصلوة والكلام
القول قد خالف صيغة اوله لانه تقدم انه عدل عن اطلاق الحرمه قد
 صرحه بالكرهه على البيع مع تصريح الهداية بالحرمه فيه ولم يتبع الهداية
 هنا بل عدل الى اطلاق الحرمه وقد صرحه بالكرهه وكذلك صاحب العناية

لانه اورد لفظ الكراهة بدل الحرمة هناك وقد اورد لفظ الحرمة
 هنا بدل الكراهة انتهى والمراد بالكلام ما سوى التسيب ونحوه على الاعم
 وقال بعضهم كل كلام كما في العناية وقال الزليعي لا حوط الانصات اي
 مطلقا انتهى وقال في شرح الجمع نقلا عن القينة الكلام في خطبة العيد
 غير مكروه اتفاقا انتهى - ويخالفه ما نقل في البحر عن المجتبي الاستماع
 الى خطبة السكاح والختم وسائر الخطب واجب والاصح الاستماع الى الخطبة من
 اولها الى آخره وان كان فيه ذكر الولاية انتهى **قلت** وصاحب القينة هو
 صاحب المجتبى لعل على ما في المجتبى لتقدم الشروح على الفتا وانتهى
 ويكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة للاذخار بالنظم الا اذا كان امرا
 بمعروف كما في فتح القدير وقال في السراج انه يستحب للامام اذا صعد
 المنبر واقبل على الناس ان يسلم عليهم لانه استدبرهم في صعوده انتهى
 ومن بعد من الامام اختلفوا فيه فمن الثاني واختاره ابن سلمة السكوني
 ورضي ابن يحيى ختبا وقرأة القرآن واما دراسة الفقه والنظر فيه
 فكرهه البعض وقيل لا بأس به وعن الثاني انه كان يصح الكتب في وقت
 الخطبة بالقلم ولا يحل للسماع الكلام اصلا وان امرا بمعروف كما في البراز
 انتهى ولذا قال في البحر اعلم انه معروف ان الموق للخطيب يقرأ الحديث
 النبوي وان المؤذن يومنون عند الدعاء ويدعون للصلاة بالرضا
 وللسلطان بالنصر الى غير ذلك فكله حرام على مقتضى مذهب ابني حنيفة
 رحمه الله واعزب منه ان المرقى ينهي عن الامر بالمعروف بمقتضى
 الحديث الذي يقرؤه ثم يقول انصتوا وحكم الله ولما ارتقلا في وضع
 هذا المرقى في كتابنا امتنا انتهى **قلت** واما قيد مذهب ابني حنيفة لانه
 يجوز الكلام قبل نطق الخطيب عند الصلوات **قلت** لم يقل الى ان تمام الخطبة
 الخ **اقول** لا يخفى ان مقابلة نقل باخر لا يقتضي ارجحية احدهما على الآخر
 مجردا عن مرجح فكان ينبغي ان يعمل للمحيط كما قال الاتفاقى لوقاى
 صاحب الهداية حتى يفرغ من صلوة مكمل قوله حتى يفرغ من خطبة

مكان احسن لان الرواية محفوظة عن ابني حنيفة في المبسوط وغيره
 ان الكلام يكره عنده بين الخطبة والصلوة انتهى ومن كان في
 صلوة قال في النهاية المراد من الصلوة التطوع واما صلوة الفايضة
 فتجوز وقت الخطبة من غير كراهة انتهى وكذا في الجوهر انتهى **قلت**
 لعل المراد مطلقا الفايضة لان المعلوم انها ان كانت مستحقة الترتيب
 فصحة الجمعة موقوفة على قضاها فلينظر **قوله** وان كانت سنة الجمعة
 يسلم على راس التركعتين **اقول** الصبح خلافه وهو انه يتم سنة الجمعة اربعا
 وعليه الفتوى كما في الصغير وهو الصحيح كما في البحر عن الولولجية والمبتغى لانها
 بمنزلة صلوة واحدة واجبة انتهى ثم لا يخفى ان قوله بخروج الامام حرم الصلوة
 الخ غير مكره بما تقدم في فضل الجهر من لزوم الانصات والسماع للخطبة لان هذا
 فيه بيان ابتداء الاستماع وانتهائه بخلاف ذلك ولان هذا محله **قوله**
 ومن ان يخطب قال ابو يوسف في الجوامع ينبغي للخطيب اذا صعد المنبر ان يتقصد
 بآتيه في نفسه قبل الخطبة كما في البحر عن القينة **قوله** بينهما جلوسه لم يبين مقدار
 وعند الطحاوي مقدار ما يمتن موضع جلوسه وفي ظاهر الرواية مقدار ثلاث
 آيات كما في البحر عن التجنيس وغيره **قوله** لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب وان فعل
 جاز وقوله خطب صبي الخ فيه رد لما ادعاه من عدم صحة الا يستخلف فيما تقدم
 وفي قاضى خان قال ابو حنيفة رحمه الله الى المصداق العمل وامر رجلا بان
 يصلي الجمعة بالناس وصلى بهم اجزائة واجزائهم انتهى وهذا نص ايضا
 عن المجتهد في جواز الاستخلاف من غير اذن السلطان صريحا **قوله**
 لا بأس في السفر يومها الخ اذا نقله العلامة المقدسى في نور الشريعة عن الولولجية
 ثم نقل عن التاتارخانية عن التهذيب انه يكره الخروج من المصربوم
 الجمعة بعد النداء قبل المغرب هو الاذان الاول وقيل الثاني وفي صلوة الجلاء في
 ان السفر يوم الجمعة يجوز قبل الزوال وبعده قال الرازى الا ان يكون دخل
 الامام في الجمعة في اول الوقت فلا يجوز له السفر الى المقدس وينبغي ان يراعى هذا
 ويتبعوا انتهى **قلت** وكلام التهذيب والرازى واضح لاطلاق الخطاب بالسعي

عن الخلاصة لا يخرج المنبر إلى الجبابة يوم العيد واختلف المشايخ في بناء المنبر
في الجبابة قال بعضهم بكونه وقال بعضهم لا بكونه وفي نسخة الإمام خواجه زاده
هذا حسن في زماننا وعن أبي حنيفة لا بأس به ولا يكبر في الطريق
بغير خلافا لها **اقول** وروى عن الإمام الجهرية كقولها وفي الخلاصة ما
يفيدان الخلاف في أصل التكبير وليس بشئ كما في فتح القدير والتكبير سرا
في طريق المصلي مستحب عند أبي حنيفة ويقطع التكبير إذا انتهى إلى المصلي في رواية
وفي رواية حتى يفتح الصلوة كما في الجوهرية **قول** ولا يتنقل قبل صلوة
تشمل كل واحد ولو لم يصلي العيد وهو صريح ما نقله في البحر عن السراج الوهاج
لكن يخالفه ما قاله في الجوهرية لا يتنقل في المصلي قبل العيد ثم قال وأشار الشيخ
أي القدر إلى أن لا بأس به أي التنقل في البيت لأنه قيد بالمصلي انتهى
قلت وهو قول المعوض وعامة على الكراهة قبل الصلوة مطلقا وإن
المصن أنه يتنقل بعد صلوة ولكنه مكروه في المصلي عند العامة كما كره
التنقل في المصلي قبلها اتفاقا وعلى الزيلعي الاتفاق على كراهة التنقل قبلها
في المصلي ويخالفه ما في الجوهرية قال فيها ولا يتنقل في المصلي قبل العيد والمعنى أنه
ليس بمسئوم لأنه يكره انتهى وكذلك يخالفه قول الكمال عامة المشايخ على
كراهة التنقل قبلها في المصلي والبيت وبعدها في المصلي خاصة انتهى فيما لم
فيما فيها مع حكاية الزيلعي لانفاق المذكور انتهى وقال في شرح الجمع وكره
التنقل قبلها قيد بقوله قبلها لأن التنقل بعدها غير مكروه اتفاقا
قيل يكره في المصلي خاصة والاصح أنه مكروه فيه وفي غيره كذا في الحاشية انتهى
قلت إطلاق حكايته الاتفاق على عدم كراهة التنقل بعدها مخالف لما
ذكره الزيلعي من أنه يكره بعدها في المصلي عند العامة وإن حمل على أنه أراد
الاتفاق الاتفاق على عدم كراهة إذا كان في غير المصلي لا بأس به قوله
والاصح أنه مكروه فيه وفي غيره انتهى **قلت** فالذي ينبغي أن يؤخذ به ما
يفهم من كلام المعص وهو أنه إنما يكره التنقل بعد الصلوة إذا كان في المصلي

كما حمل

كما حمل الكمال انتهى عليه لما روى ابن ماجه كان النبي صلى الله عليه وسلم
إذا رجع إلى منزله صلى ركعتين وفي الخلاصة يستحب أن يصلي بعد صلوة
العيد أربع ركعات قال الكافي أي بعد الرجوع إلى منزله الحديث رضي الله
عنه أنه عليه السلام قال من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل بنت
بنت وبكل ورقة حسنة وقيل يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سبع اسم ربك الأعلى
وفي الثانية بعدها والشمس وفي الثالثة بعدها والليل وفي الرابعة بعدها
والضحى انتهى يصلي ركعتين مكبرا الخ إنما نص على التكبير للافتتاح
وإن مع الشروع بغيره من الأذكار لما قال في التبيين تأخرها عنه النافع
رعاية لفظ التكبير وعناية في الافتتاح واجب في صلوة العيد دون غير
معي يجب سجود السهو إذا قال فيها الله أجل ساهيا وكذا في الجوهرية
قلت لا اختصاص للعيد بافتتاح التكبير بل هو واجب لافتتاح كل
صلوة كما حققه الكمال رحمه الله **قول** ثم يقرأ الفاتحة وسورة **اقول**
ويستحب أن يكون السوداء في الأولى سبع اسم ربك الأعلى وفي الثانية بعل
أيك حديث الفاشية كما في الفتح **قول** وفي ثلاث في كل ركعة **قول** لو كبر
كما يقول الشافعي جاز والخلاف في الأولوية ولو كبر الإمام أكثر من تكبير ابن مسعود
اتبه المأموم ما لم يتجا وزالما ثور وذلك ستة عشر فإذا زاد لا يلزم متابعتها
كما في البحر **قول** ويؤلى بين القرائتين **قول** ١٧١ أن يكون مسبوقا بركعة ويكره
راي ابن مسعود فيقرأ له ولا ثم يكبر تكبيرات العيد وفي النوادر يكبر
أولا لأن ما يفتنيه المسبوق أو صلوة في حق الأذكار واجماعا وجه اتفاق
أن البدأة بالتكبير يؤدي إلى الموالاة بين التكبيرات وهو خلاف الإجماع
ولو بدأ بالقرآن يكون موافقا لعل رضي الله عنه ويكبر برأي نفسه كما لو
أدرك الإمام كذا في الفتح واللاحق برأي أمته كما في الكافي ولو ترك
الموالاة بين القرائتين كالشافعي مع والخلاف في الأولوية لا الجواز
كما في البحر وأمر بنوا العيينة للناس بالعمل بقول جدهم ابن عباس رضي الله
عنهما وعن هذا أصلي أبو يوسف رحمه الله بالناس حين قدم بغداد

صلوة العيد وكبر تكبيرات عتيق فانه على حلفه يعرفون الرشيد
فامره بذلك كما في العناية وقال الحاك والمسئلة مجتهد فيها وطاعة
الامام فيها ليس بمعية واجبة وهذا ليس بمعية لانه قول بعض
العلماء **قوله** ثم يكبر للركوع قال في البحر وهو واجب يجب بترك سجود السهو
في الركعتين انتهى **قوله** ويخالفه ما قال الكمال في باب سجود السهو لا يجب
الابتراك واجب فلا يجب بترك تكبيرات الانتقال الا في تكبيرة ركوع
الركعة الثانية من صلوة العيد فانها ملحقة بالزوائد انتهى **قوله**
ويرفع يديه في الزوائد **قوله** الا ان يدرك الامام ركعا فيكبر بلا رفع
قوله ويسكت بين كل تكبيرتين اشار به الى ان ليس بينهما ذكر منون
وبه صرح في العناية وقال الكرخي لتسبيح اولى من السكوت كما في القينة
قوله مقدار ثلاث تسبيحات هذا التقدير ليس بلازم بل يختلف بكثرة
بكثرة الزحام وقلة كما في العناية عن المبسوط **قوله** ويخطب بعدها
خطبتين **قوله** ويسقط ان يفتح الاولى تسع تكبيرات تنزي والثانية سبع
كما في البحر **قوله** يعلم فيها احكام الفطرة وهي خمسة على من تجب ولم تجب
ومى تجب ولم تجب وتفصيلها سياق في صدقة الفطرة فان قيل قد سبوا
الى هذا وقال صاحب البحر ينبغي للخطيب ان يعلم احكامها في الجمعة التي قبلها ليا
ثوابها جميعا في محالها قال ولم يره منقولوا والعلم اما انه في عتق العلماء
انتهى **قوله** فانت مع الامام كله مع متعلقة بالضمير المستوفى فانت اي
الصلوة لا بفاتحة والمعنى فانت هي الصلوة بالجماعة وليس معناه فانت
عند وعن الامام كذا في الجوهر **قوله** لا تقضى **قوله** ولو دخل مع الامام
ثم انسدها لا يقضها كما في البحر **قوله** فقط اي لا توخر الى بعد الغداة
لوجعل قوله فقط خادما في قوله وتوخر بعدد وفي الغداة كان اولى من
نصره على الاخير لقوله فيما سياتي لواخر وهما الى الغد بلا عذر لم يحز
قوله ونذب تأخير الاكل ههنا قال الاتفاق في هذا في حق المصري اما
القروي فانه يذوق من حين اصبغ ولا يمسك كما في عيد الفطر

انتهى

انتهى والحق في المصري فمثل من لا يضي وقيل انما يستحب تأخير الاكل
لمن يضي لياكل من اخصيته او لا امان في حق غيره فلا ثم قيل الاكل قبل
الصلوة مكروه والمختار انه ليس بمكروه واليه اشار المصنف بقوله نذب
كما في التبيين **قوله** بصيغة المجهول انما قاله ليشمل كل مصلح اذ لو بناه
للمعلوم ربما توهم انه مختص بالامام كما اخص بالتعليم **قوله** جهرا
ولجمهوره فيه اتفاقا كما في البرهان **قوله** في الطريق فيه اشارة الى
انه يقطع التكبير عند انتهائه الى المصل وهو رواية وفي رواية حتى يشرع
الامام في الصلوة كما في الحاشي **قوله** ويعلم الامام في الخطبة تكبير التثنية
قال في البحر هكذا ذكر واما مع ان تكبير التثنية يحتاج الى تعليم قبل يوم
عرفة للاتبان به فيه فينبغي ان يعلم في خطبة الجمعة التي يليها العيد انتهى
قوله والتعريف وهو ان يجمع الناس الى **قوله** مقتضى تفسيره ان مدلول
التعريف خاص بما فسر به وليس لما ذكره فان ينبغي ان يقال كما في الهداية
والتعريف الذي يصيغه الناس وهو ان يجمع الناس يوم عرفة الى ما
قال في العناية انما قيد بقوله يصنعه الناس لما انه يحكي لمعان للاعلام
والتعليق من العرف وهو الرفع والنشاد الضالة والوقوف بعرفات
والتشبه باهل عرفة وهو المراد ههنا انتهى **قوله** يوم عرفة **قوله**
عرفتهم اليوم فالاضافة بيانية وعرفاتهم المكان **قوله** ليس بشئ
ظاهر مثل هذا اللفظ انه مطلوب الاجتناب اي يكره فعله لمقابلته بقوله
وعن ابى يوسف ومحمد في غير رواية الاصول انه لا يكره فيكون مكروها
في رواية الاصول **قوله** والصحيح هو الاول اي انه يكون وكذلك قال الكمال
والاولى الكراهة لان الوقوف عيد قوية في مكان مخصوص فلا يكون قربة في غيره
انتهى **قوله** وهذا لا يفيد الكراهة ينبغي ان يعلم بما في الحاشي من قوله بعد
ما ذكر ولا يجوز الاختراع في الدين انتهى ثم قال الكمال ولان فيه حسنا لمفسدة
اعتقادية تنزع من العوام ونفس الوقوف وكشف الرؤس يستلزم
التشبه وان لم يقصد والحواله غرض الوقوف في ذلك اليوم بسببه وجبه

كما لا يستقامت الا بكثرة ما قد صدق ذلك اليوم بالخروج فيه فهو معنى التثنية
 اذا تأملت وما في الجامع التمر تاشي لواجتمعوا الشرف ذلك اليوم جازي كل
 عليه بلا وقوف وكشف انتهي **قلت** وكذلك يحل ما ذكره الكافي بقوله وعن
 ابي حنيفة انه ليس بسنة وانما هو حدث احدث الناس من قبله جاز
 انتهي **قوله** ويجب تكبير التشريق **القول** وهو اختيار الاكثر وقيل سنة
 لما اذنبه النبي صلى الله عليه وسلم والمراد من الآية ذكرهم الله على الذبيحة
 نسى لذكرهم عليها غيره كما في البرهان والفتح لكن قال الكمال دليل الله
 انتهي **قوله** في ايام معدودات هي ايام التشريق والايام المعلومات هي
 ايام العشر عند العشرين كما في البرهان وقيل كلا منهما ايام التشريق وقيل
 المعلومات يوم النحر ويومان بعده والمعدودات ايام التشريق كما في البحر
قوله وعن الخليل التكبير **القول** ونصه كما قال الكافي قال الخليل بن احمد
 التشريق التكبير وان كان مشتركاً بينه وبين تقدير اللحم والقيام في
 الشرفة كما نقله صاحب الصحاح وغيره انتهي وفي البحر قال النضر بن شميل
 يطلق التشريق على رفع الصوت بالتكبير انتهي **قوله** فالاضافة بيانية
 وبه جزم الكمال فقال الاضافة بيانية اي التكبير الذي هو التشريق فان التكبير
 لا يسمى تشريقاً الا اذا كان بتلك اللفاظ في شيء من الايام المخصوصة فهو جند
 متفرع على قول الكل اي التكبير بتكبير التشريق متفرع على قول ابي حنيفة وصاحب
قوله ايام التشريق هي الثلاث **قوله** كذا في الخلاصة وقال الكافي الكمال
 وعلى هذا اي على ما قدمناه عنه في الخلاصة لا يصح فان التشريق في ايام
 التشريق يحل على التكبير والذبح او تشريق اللحم لاظهاره للشمس
 بعد تقطيعه ليتقدد وعلى كل منها يدخل يوم النحر فيها الا ان يقال التشريق
 بالمعنى الثالث لا يكون في الاول ظاهر انتهي **قوله** والتكبير قوله الله
 اكبر الخ كذا في الكافي وغيره **قوله** اصل ذلك ما روينا في كذا في العناية
 وغيرها نص الفقهاء انه مأثور عن الخليل ولكن قال الكمال لم يثبت
 عند اهل الحديث ذلك وقد تقدم ما ثور عن ابن مسعود عنه ابن

ابن شيبه

100
 ابن شيبه وسنده جيد انتهي **قوله** قلما علم اسماعيل كذا سرح في
 العناية بان الذبح اسماعيل ولم يصح به في الكافي بل قال فعلم الذبح
 وقال النضر بن شميل اختلاف بين السلف والخلف نظافة قالوا بان
 اسماعيل وطائفة يابنه اصحاب الكنفية قابله بالاول ورجحه
 الامام ابو الليث السمري في البيستان انتهي **قوله** فيبقى في الآخرين
 واجبا **قوله** اقتصر على القول بالوجوب اتباعا للاكثر كما قدمناه
 وان قال في العناية فيبقى في الآخرين اما سنة او واجبا **قوله** لا فضل
 يمنع البناء **القول** كما تقدمت في الحديث العهد والتكلم عامدا او ساهيا
 والخروج من المسجد ومجاورة الصفوف في العشاء ولو صرف وجهه عن
 القبلة ولم يخرج من المسجد ولم يجاوز يكبر لان حرمة الصلوة باقية
 وان سبقه الحدث اي بعد وقاعه من الصلوة ان شاء ذبح فتوضا ويرجع
 تكبيرا وان شاء كبر من غير تطهير لانه لا يؤدى في حرمة الصلوة فلا
 يشترط له الطهارة قال الامام الشافعي والاصح عندى انه يكبر ولا يخرج
 من المسجد للمهارة كذا في البحر عن ابي داود انتهي وكذا الكمال لو احدث
 ناسيا بعد السلام قبل التكبير بالاصح انه يكبر ولا يخرج للطهارة انتهي
 ويحالف ما قال الزيلعي وان سبقه الحدث قبل ان يكبر توضا وكبر
 على الصحيح انتهي **قوله** فوروض اي عيني **قوله** يخرج بالفرصة النافلا اي
 والوتر يخرج صلوة الجنازة لما قيدنا به الفرض **قوله** وصلوة العيد
 قال في البحر نقلا عن المجتبى البلخيون يكبرون عقب صلوة العيد لانها
 تؤدى جماعة فليشبه الجمعة انتهي وفي مسوط ان الليث لو كبر على
 اثر صلوة العيد لا بأس به لان المسلمين توارثوا هكذا فوجب ان يتبع
 توارث المسلمين اذ لا تكبير فيه اي القضا ليس على اطلاق
 لانه يكبر فوراً فائتة هذه الايام اذا قضاه فيها وان قضى فائتتها
 فيها من العام القابل الصحيح انه لا يكبر وقال ابو يوسف يكبر وان قضا
 في غيرها لا يكبر كما لو قضى فائتة غيرها فيها **قوله** خرج به جماعة

النساء **اقول** وجماعة القراءة كما في البحر انتهى وما قاله الزيلعي ان شر
 الجماعة المستحبة احتراز عن جماعة غير مستحبة كجماعة النساء
 والعبيد فيه نظر من حيث اطلاق عدم الاستحباب على جماعة العبيد
 نظره الشيخ شهاب الدين الشافعي انتهى قلت التنظير غير محتمل لان
 لا يكون الا فيما لم يرد قول به وقد قيل بعدم وجوب التكبير على جماعة
 العبيد كما ذكره وان كان خلافا للاصح فكان ينبغي ان ينبه على ضعف
 دون ان يقال فيه **نظر قوله** ولا امام مسافر **اقول** على هذا يجب على
 من اقتدى به من المقيمين لوجوب الشرط في حقهم **قوله** ومقتضيه
 اطلاقه عن قيد الحرية كالامام فشمال ما لو ام العبد مثله فيجب على الجميع
 التكبير على الاصح كما في الجوهر **قوله** وبه اي بالتكبير الى هذا الوقت وعدم
 الاقتصار الى عصر العبد **يعمل قوله** والفتوى عليه كما في الجوهر عن
 المصنف وقد حصل لمص ارجاع الضمير بما ذكرنا فادانه لا يعمل بقرينة
 من الوجوب في حق كل مصل مع ان الفتوى على قول ابو يوسف ومحمد
 من ان التكبير تبع الفريضة فكل من ادى فريضة فعليه التكبير حتى يكبر
 المسافر واهل القرى ومن صلى وحده كما في الجوهر فكان ينبغي ان يرجع
 الضمير في قوله وبه القول وقال لا يجب التكبير فور كل فرض الى ان يشمل
باب صلوة الكسوف هذا من باب اضافة الشيء الى سببه والكسوف
 للشمس والخسوف للقمر وعلى في اللغة النقصان وقيل الكسوف ذهاب
 الضوء والكسوف ذهاب الدائرة كذا في الجوهر **قلت** وفيه اشارة الى
 المودع على من عاب من اهل الادب بمحمد في قوله ليس في كسوف القمر جماعة
 بانه انما يستعمل في القمر لفظ الكسوف وبالرود صرح الكاكي فقال قلنا
 لكسوف ذهاب دايمة اي القمر والكسوف ذهاب صوره ومراد بمحمد هذا
 النوع فلذا ذكر الكسوف فاذا اطعن عليه انتهى وكذا الاجاب في
 العناية عن محمد بما في المغرب يقال كسنة الشمس والقمر جميعا انتهى
 وقال الشريفة فيكون قول محمد صحيحا وان محطه محطى انتهى **قوله**

يصلي

يصلي باننا سئل الكسوف ركعتين **قوله** لم يصرح المصنف كغيره وقال الكمال
 صلوة الكسوف سنة بلا خلاف بين الجمهور او واجبة على قوله وسئلنا
 صلوة الاستسقاء تختلف فيه فظهر وجه ترتيب ابوابها ثم قال الكمال
 واختار في الاسرار ان لا يزيد وجوبها اي صلوة الكسوف للاس في قوله عليه
 السلام اذ ارأيت شيئا من هذه فافزعوا الى الصلوة فالظاهر ان الامر للندب
 انتهى وعلى هذا اي على ان الامر للندب اجماع من سوى بعض الاصحاب ثم
 من اوجبها منهم قيل انما اوجبها للشمس والقمر وهو يخرج بالاجماع قيل
 وبانه صلاح مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد وتأخر آخرون ولم ينقل انه
 تبعه المخالفين وقد قرن الامر بالصلوة فيها بالامر بالدعاء والصدقة
 في غير حديث وذلك مستحب اجماعا انتهى كذا نقل شيخنا عن شيخه ولا يخفى ان
 القرآن في النظم لا يوجد القراءة في **قوله** بلا اذان ولا اقامة **قوله** ونبأني
 النقلة جامعة ليجتمعوا ان لم يكونوا اجتمعوا كما في الفقه **قوله** ولا جهر
 لهذا عندنا في حنفية خلافا لها وعن محمد مثل قولنا في حنفية كما في الهداية
 وفي الجوهر قال ابو يوسف جهر فيها بالقراءة وعن محمد روايتان احدهما
 مثل قولنا في حنفية والثانية مثلنا في يوسف ولا خطية هذا اجماع
 اصحابنا لانه لم ينقل فيه اثر كما في الجوهر **قوله** وركوع في كل ركعة متدرا
 بقوله كالنقل ويطول القراءة فيها اى الركعتين **اقول** وكذا يطيل
 الركوع والسجود كما في البرهان ولم يبين المصنف مقدار طول القراءة وقال
 في الجوهر انه عليه السلام قام في الاولى بقدر البقرة وفي الثانية بقدر
 العنبر والمعنون يقرأ في الاولى الفاتحة وسورة البقرة ان كان يحفظها
 او ما يعدلها من غيرها ان لم يحفظها وفي الثانية بال عمران او ما يعدلها
 من غيرها ويجوز تطويل القراءة وتحقيق الدعاء وبالقلب فاذا خفف
 احدها طول الآخر لان المستحب ان يبقى على الشروع والخوف في الجلاء
 الشمس فامى ذلك فعل فقد وجد انتهى وقال الكمال بعد سياق دليل فضلية
 التطويل وهذه الصورة حينئذ مستثناة عنها سلف في باب الامامة من اه

لا ينبغي ان يقول بعلم الامام الصلوة ولو حفظها جاز لا يكون لها
للسنة ثم قال ولحق ان السنة التحليل والمندوب مجرد هتيعاب الوقت
اي بالصلوة والدعاء **قوله** ويعدها يدعو الفير راجع للامام قال في
ابرهان ويدعو جالساً مستقبل القبلة ان شاء او قائماً مستقبل الناس
ويؤمنون على دعائه حتى تتجلى الشمس انتهى وقال الحلواني وهذا الاخير
احسن كذا في الجوهرة عن النهاية **قوله** حتى تتجلى المراد كما لا الانجلاء لا
ابتدأه كما في الجوهرة **قوله** وان لم يحضر صلوا فرادى فيه اشارة الى انهم
يكتفون للصلوة والدعاء فرادى **قوله** والظلمة الهائلة بالنهار والزلزال
والصواعق وانتشار الكواكب والضوالب بالليل والنجم والامطار
الدائمة وتكون الامراض ونحو ذلك من الافزاع والاهوال لان ذلك كله
من الايات المخوفة كما في التبيين والله يخوف عباده ليتروا المعاصي ويرجعوا
الى طاعة التي فيها فوزهم وخلاصهم واقرب احوال العبد في الرجوع
الى ربه الصلوة وذكر في البدايع انهم يصلون في منازلهم وفي الجبوت قبل المساء
جائزة عندنا لكونها ليست بسنة كذا في البحر **باب** الاستسقاء
الاستسقاء طلب السقيا يقال سقاه الله واسقاه وقد جاء في القرآن
وسقاهم وبعث شرا بطهورا واسقناكم ماء فرائدا كما في الجوهرة وقال
الكاكي لا استسقاء طلب السقي والسقي مصدر وطلب الماء يكون في
نمته كالاستغفار طلب المغفرة وغفر الذنوب في ضمنه وفي المجتبى الاستسقاء
طلب السقي من الله تعالى بالتساق عليه والفرج اليه والاستغفار وقد ثبت في
كتاب السنة والاجماع انتهى **قوله** لاجتماعه في هذا عند ابي حنيفة
وقال لا يصل الامام بالناس ركعتين وهما سنة عندهما وفي المبسوط قول
ابي يوسف مع ابي حنيفة وفي الجندی مع محمد كما في الجوهرة والاصح ان ابي
يوسف مع محمد قاله الشلبس نقلنا عن البدايع **قوله** ولا خطبة هذا عند
ابي حنيفة لانها تتبع الجماعة ولا جماعه فيها عنده وقال ابو يوسف خطبة
بعد الصلوة خطبة واحدة وقال محمد خطبتين ويكون معظم الخطبة عند

الاستغفار

الاستغفار كما في الجوهرة **قوله** بل يعود عا **قوله** وذلك ان يدعو الامام
قائماً مستقبل القبلة رافعاً يديه والناس قعود مستقبلين القبلة
يوؤمنون على دعائه اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً غيثاً مغيثاً مريئاً مريئاً غداً
عاجلاً غير رايب مجللاً مسها طيقاداً ثمناً وما اشبههم سر وجهاً كما في
ابرهان **قوله** فان صلوا فرادى جازاً **قوله** ان في الهداية بقوله
ابي حنيفة رحمه الله ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة فان
صلى الناس وحداً جاز وقال الكمال مفهومه استثنائهما فرادى
وهو غير مراد انتهى وقال في الجوهرة فان صلى الناس وحداً جاز
ولا يكره انتهى وقال الزيلعي هذا في اطلاق الجواز بنفي كونها سنة او مكتبة
ولكن ان صلوا وحداً لا يكون بدعة ولا يكره ثم حكى ما يذكره المصنف
عن الكوفة وقال انه ينبغي مشروعيته مطلقاً انتهى والطاهر نفى مشروعية
الاذن فتكون مكروية لانه مقابل لما قدمه لان المراد نفى مشروعيته
الطلب فتكون مباحة **قوله** وقال محمد بقلب رداه يعني اذا مضى صوت
من الخطبة وهو بالتخفيف دون القوم اي لا يقبل القوم اريد يتم
قبل وهو بالتشديد لان فيه تكثيراً **قوله** ولا يحضر ذي قال الكاكي ولو خرج
اهل الذمة مع انفسهم الى بيعهم وكنا رستم او الى الصلح لم يمتنعوا من
ذلك فعمل الله يستحب دعاءهم استجلاً لخطهم في الدنيا وذكر وجهه انتهى
ونقل في البحر عن فتاوى قاضي خان خلافاً في انه هل يجوز ان يقال يستجاب
دعاء الكافر ولم يرجح وذكر الولولي ان الفتوى على انه يجوز ان يقال
يستجاب انتهى ويخالف ما قاله الكاكي قول الكمال لا يمكن ان يقال
يستسقوا وحدهم لاحتمال ان يسقوا فقد يفتن به ضعفاء العوام
انتهى **قوله** لانه لا استنزال الرحمة وانما يقول عليهم البغنة كذا في الهداية
وقال الكمال اورد عليه ان اريد الرحمة الخاصة فممنوع وانما هو
لا استنزال الغيث الذي هو الرحمة العامة لاهل الدنيا والكافرين بها

استنقى والجواب ان المراد الرحمة مطلقا ان العامة قبل اشك واما الخاصة
فلان التفرغ وان كان بخصوص مطلوب فقد ينزل به المغفرة خصوصا
اذا كان مع التوبة وتقديم العبادات وهم وان جاز ان يسبقوا فمع
ذلك منزل للغة في كل وقت ولا شك انه يكره الكون في جمع يكون كذلك
بل وان يمر في مكنتهم الا ان يعزول ويسرع وقد ورد بذلك اثار
وحينئذ فيكره ان يجمع جميعهم الى جمع المسلمين فليتا مكذا يحفظ المتأذى
على هامش فتح القدر **قوله** ويخرجون قال الكمال الا في مكة وبيت المقدس
فيجتمعون في المسجد انه تعالى **قوله** ينبغي كذلك لاهل المدينة المنورة فيجتمعوا
في المسجد النبوي لانه لا اشرف من كل حل فيه خير خلق الله صلى الله عليه
وسلم **قوله** ثلاثة ايام قال في العناية لم ينقل اكثر من ذلك قيل يسمى للامام
ان يامر الناس بصيام ثلاثة ايام وما اطاعوا من الصدقة والخروج
من المظالم والتوبة من العاصي ثم يخرج بهم اليوم الرابع وبالعجايز و
الصبيان متنظفين في ثياب بذل متواضعين لله تعالى ويستحب اخراج
الدواب استنقى وكذلك يخرج بالشيخ الكبار لما روي انه عليه السلام قال
لولا شيخ في ركن وصبيان رضع وبهائم رضع لصعب عليكم العذاب حنا
ولعل الله ينظر الى ضعفها فيرحم ذكره الحكيم رحمه الله **باب صلاة**
الخوف هذا من اضافة الشيء الى شرطه كما في الجوهرة ويخالف ما يذكره
المصنف من ان سببها الخوف والتوفيق بينهما انه من قال انها من اضافة
الشيء الى شرط نظر الى الكيفية المخصوصة لان هذه الصفة شرطها العدو
ومن قال سببها الخوف نظر الى ان سببها الصلاة **قوله** فاذا خيف من
عدو او من عبارة الهداية وغيرها حيث قال ان اشتد الخوف لان الاستعداد
ليس بشرط بل الشرط حضور عدد كما في الفتح وغيره **قوله** اوسع عطف مبني
لان المراد بالاول من بني آدم **قوله** حاضر من كان المذهب افراد الضمير فيقول
حاضر لان العطف او كل واحد من المشيئين الا ان يحمل على الواو وخوف
لما في

الخوف والفرق كالسبع كما في الجوهرة **قوله** او طمنا وعدوا الخ قيد بطلان
الصلوة بظهوره غيره ما طمنا وهو مقيد ايضا بما اذا تجاوزت الطائفة
الصفوف فاذا لم يتجاوزوا ثم تبين خلا ما طمنا بنوا استحسننا
مكن انصرف على كل حدث يتوقف الفساد اذا ظهر ان لم يحدث على مجاوزة
الصفوف واذا المص حوازه الوظهر كما طمنا وبه صرح الكمال **قوله**
لم يجر صلواتهم يعني الامام لعدم المفسد في حق **قوله** جعل الامام طائفة لا
قال الكمال اعلم ان صلاة الخوف على الصفة المذكورة انما تلزم اذا تنازع
القوم في الصلوة خلف الامام اما اذا لم يتنازعوا فالأفضل ان يصلي
باجل الطائفتين تمام الصلوة ويصلي بالآخرى امام اخرتها معها انه تعالى
كيفية اخرى معلومة في الخلافات وذكر في المجتبى ان الكل جائز وانما
الخلاف في الاو كذا في البحر **قوله** ونصروا الى الخذف او مشاة لما سذكر
قوله وركعة في الثلاثي اي والثلاثي **قوله** وان اشتد خوفهم صلوا
ركبانا اشتداده هنا ان يدعهم العدو ويصلون نازلين بهم بالمحاربة
كما في الجوهرة **قوله** صلوا ركبانا فرادى اشار به الى انه لا يصح الاقتدار حال
ركوبهم ويستثنى منه ما اذا كان المقتدى والامام على اية واحدة فانه
يصح الاقتدار كما في الجوهرة وغيره **قوله** وتفسد صلواتهم بالقتال اي
اذا كان يعمل كثيرا ولو قاتل بعمل قليل كالرمية لا تفسد صلواته كما في
التبيين وقد اورد صاحب البرهان نقضا على هذا وهو جواز قتل الحية
في الصلوة وان كان يعمل كثيرا على الظاهر استنقى **قوله** وجوابه ما في كتابي
من ان قتل الحية والعقرب مستثنى بالنظر على خلا والقتل والمعالجة ثم
اقل ظاهرا فلا يلحق به دلالة استنقى **قوله** والمشي **قوله** كذا في البرهان
وصد الشريعة ومراد المص ومن وافقه افتتاحها حال كونه ماشيا
كما صرح به في الحا في حيث قال ولم يجر لما مشى اي ان كان ماشيا هاربا
من العدو ولم يمكنه الوقوف ليصلي فانه لا يصل ماشيا خلا للشافعي
انه تعالى ويجعل على المشي فيها لغير ارادة الاصطفا ف بمقابلة العدو وما

المشي لا اصطفا فتمت فاد جواره مما تقدم من قوله وذهبوا ثم جاؤا
وبه صرح في كثير من المعبرات كالتيبين والجوهرة والبدايع وعبارتها
ولوركب فسدت صلوة عندنا لان الركوب عمل كثير وهو لما احتاج اليه بخلاف
المشي فانه امر لا بد منه حتى يصطفوا بازاء العدو وانفقتم على السلاح
في الصلوة عند الخوف مستحب عندنا لا واجب كما قاله الشافعي ومالك علما انهما
الامن في قوله تعالى وليأخذوا اسلحتهم الآية قلنا هو محمول على الدب لان جملة
ليس من اعمالها فلا يجب فيها كما في البرهان **باب** في باب زيادة
في الباب زيادة عن الترجمة وهو حسن **قوله** وبجماعة وان اختلفت وجههم
شاملا لما اذا كان وجه المقتدر لجنبه الامام فانه يقع وكذا الماء اذا كان وجه
لوجه وان كره وبه صرح الزيلعي كذا لو تحلقوا فيها لا مستدركا
بقوله وبجماعة وان اختلفت وجههم **قوله** اقتدوا من الجوانب لو بينهم
اقر باليهما من الامام جاز **قوله** لواني بواو الحال مكان لو من قول الربيع
كما نقل صدر الشريعة كان اولى **قوله** الامن في جانب اي اذا اختلفت كونه في
وجه امامه واما اذا اوقف سامنا لو كن في جانب الامام وكان اقرب اليها
من الامام فينبغي عدم الصحة احتياط الترجيح جهة الامام ولم اراه منقولا ولا
صورته



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد واله الطاهرين

واما اذا لم يكن اقرب اليها من الامام فلا حقا في صحة صلوة المأموم وقد
توهم عدم صحتها بعض من يعظم بالحرم الشريف حتى منع الناس من الصلوة
خلق الامام في جانب الحجر وراية وكنت طائفا سنة احدى وعشرين بعد الاف
محرم كما حاد الناس الفقراء وهو يذاع الامام الشافعي بالحج قال الامام يقول له
صلوة محاذي الركن صحيحة لكونه متأخرا عن الامام فهو في حكم من يجتنبه
وذلك الواعظ يقول لا تصح صلوة من يحاذي الركن الى اخره المسند

فلما

فلما اسدعت الامام بما قد مناه صار الواعظ يصعد المنبر نحو كالمستهزى
يبرز حاله وطال المجال وزال المحال وقد كان منع الناس من الصلوة فيه
مدة ثم مررت وقت الظهر واد الصنف ملتئم والناس يصلون خلقا امام
كما كان قبل منع الواعظ فقال لي الامام جزاك الله خيرا هذا في حقيقتك
فقلت الحمد على اظهار شريعته **باب** **قوله** ايضا فتنه الى السبب
وهو الاصل اذ هي للاختصاص الميسر بالسبب والسهو والتغلة قال في المصباح فرقوا
بينه وبين النسيان بان الناس اذا ذكرته تذكروا السامعي بخلافه وقال الميراثي
الذين يمانعون عن الشيء عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الا
نسان عالما به وعما لا يكون عالما به كذا في شرح نظم الكثر للمقدس ولكن
الفقهاء لا يفرقون بينهما **قوله** والشك كذا هو ثابت في بعض النسخ فيكون
معطوفا على المضار والتقدير هذا باب في بيان احكام سجود السهو واحكام
الشك ولا تفرق الفقهاء بين السهو والشك في الحكم والآباء عرّفوا الشك
بانه تساوي امرين لا مزية لاحدهما على الآخر والظن تساوي وجهه
انصواب ارجح والوجه تساوي وجهه للخطا ارجح كما في الجوهرة **قوله**
وقيل بين قايله القدوري وذكر انه سنة عند عامة اصحابنا **قوله**
والصحيح الاول اني يجب كذا في الهداية وقال في الكمال قوله وهو الصحيح
اجترأ عن قول القدوري انتفى ونفى محمد علي وجوب كما في التبيين **قوله**
بعد تسليمين بيان له المستون عندنا وعند الشافعي قبل السلام وقال
الزيلعي قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل المذمومين قولا وفعلا
وهذا الخلاف في الاولوية ولا خلاف في الجواز قبل السلام وبعده انتهى
قلت لكنه يكره قبله تنزيها ذكره المقدسي **قوله** او تسلمة اقتصر على
هذا الشيخ القدسي في شرحه كالتقاية تبعا لاكثره والحق المصنف
فشمي الامام والمقصد واختلف في جهة التسليمه فقولنا تسليما تلقاء
وجههم والاصح ان يسلم عن يمينه لانها هي بقية التسليم المسنون
ذكره تاج الشريعة **قوله** وشيخ الاسلام **قوله** بل قال شيخ الاسلام

اي خواصه اده لو سلم تسليمين لا ياتي بسجود السهو بعد ذلك
لانه كالكلام وفي الجنازة الا حوط قبل السلام الثاني وفي المجتنبين
وهو الاصح وفي المحيط على قول عامة المشايخ يكتفي بتسليمه واحدة
وهو الاصح للاحتياط ذكره الكاكي وقال صاحب البحر والذي ينبغي الاعمال
عليه تقيح المجتنب ان يسلم عن يمينه فقط لانه المعهود وبه يحصل التحليل
فلا حاجة الى غيره انتهى **قوله** سجدة واحدة فاعلى **قوله** والائتان بسجود
السهو مقيد بما اذا كان الوقت صالحا حتى اذا طلعت الشمس بعد السلام
الاول سقط عنه وكذا اذا احرث في قضاء الفايئة اذ خرج وقت
الجمعة وكل ما يمنع البناء اذ وجد بعد السلام يسقط السهو كما في الفقه
قوله ونشهد سلام اشار به الى انه السهو يرفع الشهادة واما رفع القعدة
فلا خلاف السجدة الصليبية وسجدة التلاوة اذا تذكر احديهما في القعدة
فسجد فانها ترفع القعدة فيقتصر القعود بعدها لان محلها قبل القعدة
وعلى هذا لو لم يجز رفعه من سجدة السهو يكون تاركا للواجب فلا تقصد
بخلاف ما اذا لم يقعد بعد نيتك السجدة حين تقصد للصلوة لترك الفرض
وهذا في سجدة التلاوة على احد الروايتين وهو المختار ذكره الكمال **قوله**
ان في الهداية لا يجب سجدة اشار به الى ضعف القول بان يجب السهو
بترك بعض الواجبات كما نقله المقدسي عن الرواجية انتهى وفي ثلاثة
ترك القعدة الاولى عمدا واما خيرا حتى سجدة الركعة الاولى الى آخر الصلوة
وتفكره عمدا حتى شغل عن ركن لشك في افعال صلوة قبل حرف
اي مثل قوله اللهم **قوله** وركوعين والمعتبر الاول منها وهو رواية
باب الحديث في الصلوة وفي رواية باب السهو الثاني وعلى هذا فما ذكر من انه
لواقر المنه ثم ركع ثم احب ان يزيد في القراءة فقرأه لا يرتفع الاول
انما هو على رواية باب الحديث كما في الفقه **قوله** والاصح قد راجع في الصلوة
لج كذا في الهداية وهذا في حق الامام اهل المنفرد فلا سهو عليه

اذا جهز

اذا جهز في السرية كما قدمناه **قوله** على منفرد **قوله** الا فيما اذا جهز
في محل الا حقا كما قدمناه **قوله** ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
في التشهد الثاني اي تشهد السهو وكذا ياتي بالدعاء كما صرح به الزيلعي
قوله والاحوط الخ وهو قول الطحاوي **قوله** المسبوق يسجد مع امامه
قوله وكذا المقيم خلف المسافر ثم تيم صلوة ولو دخل المأموم مع الامام
بعد ما سجد سجدة للسهو يتابعه في الثانية ولا يقض الاولى ذكره الزيلعي
قوله والاولى ان لا يقوم قبل سجود الامام قال الكمال ينبغي ان لا يعمل
بالقيام بل يؤخر حتى ينقطع فله عن سجود السهو الامام انتهى **قوله**
ولو قام قبل سجوده فعليه ان يعود يسجد معه ان لم يقيد الركعة
بالسجود **قوله** وعليه ان يعيد القيام والركوع لارتفا عنها بمنا بعة
وان لم يعد وقيد ركعة بالسجدة فسدت صلوة كما قال في البرهان
ولو سلم الامام وعليه هو فقام المسبوق فقرأ وركع ولم يسجد فسجد الامام
لسهو يتابعه فيلعدم تاكدا انفراد به ويقعد معه قد رتبه الاول
ثم يعيد القيام والركوع لارتفا عنها بمنا بعة وان لم يتابعه وقيد
ركعة بالسجدة فسدت صلوة وان سجد قبله اي قبل سجود امامه
لا يتابعه لتاكدا انفراد به ويسجد في آخر صلوة لسهو الامام احتسانا
لا التزامه ان يفعل مثله انتهى وفي البدع خلافه فلا تقصد بترك
التابعة انتهى **قوله** فان قيد هاهنا لا يعود لان انفراده قد تأكد
كذا علمه قاضي خا ومفهومه انه اذا عاد وسجد مع الامام فسدت
فلو سجد اي المسبوق فيه اي فيما يقضى سجدة ثانيا **قوله**
وان لم يكن تابع الامام كفاء سجدة واحدة وتنظم الثانية الاولى ذكره
قاضي خا ولو سلم مع الامام او قبله فلا سهو عليه ولو بعده لزمه
وقيل يلزمه في التسليم الثانية دون الاولى ذكره المقدسي **قوله**
كذا خلاص **قوله** لا يتابعه اذا انتبه حال اشتغال الامام بالسهو وارجاء
اليه من الوضوء بل يبدأ ببعض ما فاته ثم يسجد في آخر صلوة قال المقدسي

وذكر الفرق في شرحه **قوله** يعني يحكي عليه سجود السهو الخ انما صدر شرح
المتمم بصيغة يعني اشارة الى ان المتكلم ليس على ظاهره لان متناكذا اللاحق
وعاوه ان اللاحق كالمسبق يلزمه السجود بسهوه فيما يقضيه وليس
ذلك لان قدم في باب الامامة ان اللاحق لا يأتي بقراءة ولا سهوا فيما يقضيه
قوله اختار به عن النقل الخ كذا في الجوهرية عن الرحيبي وقال انه يعود في
النقل ما لم يقيد بالسجدة انتهى وقال المقدسي حكى فيه خلافا في المحيط انتهى
قوله وهو اليه اقرب قدم مفعولا فاعل التفضيل توسعة كما صرح به صدر
الافاضل في حرام السقوط وان اياه التخيير قال ابن كمال يا شافعي **قوله** ان لم
يرفع ركبته من الارض اي وقد رفع اليقينة عنها قاله الزيلعي ثم قال وقيل
ما لم ينفصل النصف الاسفل فهو الى القعود اقرب انتهى وعلى هذا الاختيار اقتصر في
الكافي وقال الكمال الاصح فيه اي التفسير ما في الكافي انه بان يستوي النصف الاسفل
يعني يظهر بعد سخن فما يستوي فهو الى القعود اقرب انتهى فيستفاد منه انه
لا يسجد عليه اذا عاد في هذه الحالة وهو قول الاكثر كما سيأتي في **قوله** عاد ولا
سهوا **قوله** ونفى السهو وهو الاصح كما في الهداية وفتح القدير والعداية والتبيين
والبرهان وهو اختيار الفضلي وقيل يسجد للسهو اذا كان الى القعود اقرب
قال في النهاية والولولجية وهو المختار **قوله** كذا قال الزيلعي مثله في البرهان
حيث قال انه يعود ما لم يستتم قائما في البرهانية ظاهر الرواية وهي الاصح
انتهى **قلت** فان استتم قائما ثم عاد قال في التبيين والبرهان تفسد
صلوة في العيجه لتكاثر الجناية برفق الفرض لما لم يرفض انتهى وقال
المقدسي في شرحه قد صح في الدراية والمجتهى الصيغة وذكره الكمال بحثا وذكر
ابن عوف والبرزوقي في شرحيهما للقعود وان عاد للقعود يكون ميتا
ولا تفسد صلوة ويسجد لتأخير الواجب وبالغ في المجتهى في رد القول بالضياد
وجعل قولهم انه رفض الفرض خلط بل هو تأخير كما توسع عن السوء
فركع فانه يرفض الركوع ويعود الى القيام ويقرأ لاجل الواجب وكما توسع
عن القنوت وركع فانه لو عاد وقت لا تفسد على الاصح ثم قال وهذا في الام

والمنفرد

والمنفرد ولو قام المأموم ساهيا عاد لان القعود فرض عليه للمتابعة
انتهى **قوله** والثالثة في الشايعية تسمية القعود فيها بالاختيار باعتبار
المشكلة **قوله** وان سجد صار فرضه نفلا قال في الهداية وسجل فرضه
بوضع الجبهة عند ان يوسف لانه يسجد كما بل وعند محمد برفع لانه تمام
الشيء باخيه وهو الرفع ولم يصح مع الحدث وقرئ الخلاف تظهر فيما اذا سبق
الحدث في السجود بين عند محمد لا عند ان يوسف وقال الكمال اختار في الام
وغيره للفتوى قول محمد لانه ارفق واقر **قوله** وضم سادسة اقرب ولا سهو
عليه في الاصح لان التقصير لنفسه والفرصة لا يجبر بالسجود كما في شرح النقاية
قوله ان شاء الخ تصحيح بعدم الوجوب كما صرح به المبسوط حيث قال واجبة
الى ان يشفع الخامسة ويخالف عبارة القدوري حيث قال وكاه عليه ان يضم
سادسة قال في الجوهرية فيه اشارة الى الوجوب انتهى وكذا قال في النهاية
لفظ الاصل يدل على الوجوب فانه قال فيه عليه ان يضم وكلمة على للايجاب
انتهى **قوله** وفي الثاني الضم ثلثا وهو في لا يضم الخ **قوله** وكذا قال
الزيلعي بعدم الضم لكراهية التثفل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة انتهى **قلت**
الزيادة حاصلة بما صلوة لا نفلا به نفلا وقد صرح الزيلعي قبل هذا انه
في العصر يضم على الاصح لان الكراهية فيما اذا قصد لا فيما اذا لم يقصد انتهى
فالعمله جارية في الفجر ولا يفتقر للحال بين ما اذا جلس في آخره وما لم يجلس
على ان يقول يجب الضم اخذا بظاهر الاصل وصرح في التبيين بانه الفتوى
على رواية هشام من عدم الفرق بين الصبح والعصر في عدم كراهية الضم كما في
البحر **قوله** عاد ولم **قوله** ولا يعيد التشهد وانما يعود مع انه لو لم يعد ولم
قائما حكم بعينه فرضه لثاني السلام في موضعه لانه لم يشرع حال القيام هل
يتبعه لقوم في هذا القيام قيل نعم فان عاد عاد وامعه وان معنى في الثالثة
يتبعوه والصحيح ما ذكره الباني عن علما لنا من انه لا يتبعون في البدعة
وينتظرون فان عاد قبل السجدة يتبعوه في السلام وان سلم سلموا في الحال
ولا يخفى عدم متابعتهم له فيما اذا قام قبل القعدة كذا في الفتح **قوله**

وليريقل ههنا ان شاء الخ نقله الشمني عن شرح الوقاية **قوله** وهو
 الاصح كذا قال الزيلعي **قوله** وكذا قال الكمال المختار وان تضم وكذا لو قطع
 آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر الاولى ان تيممها ثم يصلي ركعتي الفجر لانه لم يتغل
 بالكثرة من ركعتي الفجر قصد انتهى ان ظهر ان طلع الفجر عند افتتاحها
 نظاهر للجواب انتهى بخبر انه عن ركعتي الفجر ذكره الخواف وفي جامع الإيكاني
 وهو الاصح وقال ابو عبد الله الخزازي وشمس الامنة رخص الاسلام وقا
 خاتمتها وهو الاصح **قوله** ومقتدبه فيها صلواتها اي لزمه صلواتها
 وهذا عندنا في حنيفة واني يوسف ولا يلزمه غيرهما وقال محمد يلزمه ان
 يقضى اي يصلي سنا في الرجيز وهو الاصح كذا في المجموعه وتفاضل ان
 افسد هذا عندها وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في المجموعه وعند محمد لا
 تضاعف عليه اعتبارا بالامام **قوله** في صورتين اي صورة الخاسرة في الرباعي
 والرابعة في الثلاثي **قوله** وفي الفجر الصابر لا يلائم رابعة بهذا مبني
 على ما تقدم ومقتضى الصحيح المتقدم عن الزيلعي الضم لعدم القصد **قوله**
 كما كره قبله مطلقا اي سواء قصد او لم يقصد لمقابله بقوله وفي العمركه
 بعده اذا شرع بالقصد لا هذا مبني على ما تقدم من انه اذا لم يجلس في الفجر
 وقام الثالثة لا يضم وقد منا على مقتضى الصحيح من الغم في العصر انه يضم
 في الفجر كذلك هنا وفي الاستحسان لا يقصد ويجزئ سجدة السهو **قوله**
 وهو قول في حنيفة واني يوسف كما في قاصد خاتمة **قوله** امكننا ان نجعل الكل صلوة
 واحدة اي فيجب الجلوس على كل شفع فان اتركه لزم السهو لا يبر
 الكل صلوة واحدة اي مفروضة **قوله** تنقل ركعتين لا تنقل بنا على وجه الا
 استحباب كما صرح به في البرهان **قوله** ولكن اعاده اي بسجود السهو وهو
 المختار لما قال تاج الشريعة ذكر جدي صاحب المحيط في شرح الجامع المختار
 هو الاعادة لان ما اناه من السجود بطل فيعيدة انتهى وكذا قال الزيلعي
 يعيده وهو المختار وقيل لا يعيد لان الجبر حصل بالاول انتهى وهذا الاخير
 قول في بكر الامش وبه اخذ الفقيه ابو جعفر كما في الفتاوى والصغرى

قوله سلام من عليه السهو من جهة موقوف الى هذا عندنا وعند
 محمد وهو قول زكريا لا يخرج عن الصلوة اصلا لا موقونا ولا بانا كما
 في العناية **قوله** ان يسجد شرطه لقوله يصح **قوله** شرط السجود واقع في مسألة
 الاقتداء بالاتفاق المشايخ عليه وانما شرطه الجود لا انتقاض الطهارة والزم
 الامام فقد تابع فيه صحيح غاية البيان وقال صاحب البحر انه ظاهر الهداية
 وهو لظن لا ينتقض الطهارة ولا يلزمه الامام عندنا سواء سجد
 او لم يسجد كما صرح به في معراج الدراية وهو مقتضى اطلاق العناية ونحو
 القدر وغيرهما انتهى **قوله** وذلك ان الخروج بالسلام المذكور ليس
 معناه الخروج من وجه دون وجه بل معناه الخروج من كل وجه لكن
 برخصة العود كما في العناية انتهى فاذا رجع لم يتبادر حرمة الصلوة
 فلا تنتقض طهارته عندنا كما في صلوة الجنازة نحن عليه تاج
 الشريعة انتهى وتعد العود الى السجود بعد التحققة كما في البحر هذا
 هو الوجه لعدم نقض الطهارة مطلقا عندنا والوجه لعدم صيرورة
 رتبته اربعا بينية الاقامة ما قاله الكمال ان النية لم تحصل في حرمة الصلوة
 ويسقط سجود السهو لانه لو سجد تغير فرضه فيكون مرديا بسجود السهو
 في وسط الصلوة فيتركه ويقوم ولا يومر باثني اذ كان في اداة ابطاله
 انتهى ومثله في معراج الدراية لا يسجد للسهو في الجملة والعديد
 اي لرفع الفتنة بعدم علم الجميع به وفساد صلوة من يتابع الامام عند
 من يراه **قوله** شك يعني في صلوة وقد صرح بالظرف صاحب الهداية وقال
 الكمال قيد بالظرف لانه لو شك بعد الفراغ انه ترك فرضا وشك في تعيينه
 قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدين ثم
 يقعد ثم يسجد للسهو **قوله** قال في الحاشية في معنى **قوله** هذا احد ما قيل
 فيه وهو قول الشرخس وقال في الخبر الاسلام اي اول ما عرض له في تلك الصلوة
 واختاره ابن الفضل وقيل اول ما رجع له في عمره وعليه اكثر المشايخ كذا
 في الخلاصة والحاشية والظهيرية كذا افاده المقدسي **قوله** وقد في كل

ما ظنه اخرها كذا في الهداية وقال الكمال في هذه الافادة قصور وذكر
وجهه في الولولجية يخالفه ويرافق كلام المصنف والهداية فمن اراد
نيل نظر فيها **باب سجود التلاوة** وهذا من اضافة الحكم الى سبب
وقصر السبب على التلاوة دون السماع لان السبب في حق السامع التلاوة
كما هو مذهب بعض مشايخنا وهو الصحيح ولشئ سلم ان السماع سبب في حقه
لم يفتى عليه لكون التلاوة اصلا في الباب **قوله** يجب موعدا **قوله** ^{خطا} لا
في الخارجية لا الصلوة لما قال في البحر انها واجبة على التراخي ان لم تكن صلوة
واما بتضييق عليه الوجوب في آخر عمره كما في سائر الواجبات الموسعة واما
الصلوة فانها تجب متيقنا انتفى ويجوز ان يقال تجب بالصلوة موعدا بالنية
لحلها كما دل على اول صلوة وسجدتها في آخرها ويكره تأخيرها مطلقا
اي سواء كانت صلوة او غيرها وهو الاصح والكرهية تنزيهية في غير
الصلوة لانها لو كانت حرمية لكان وجوبها على الفور وليس كذلك **قوله**
كذا في العناية **قوله** وقد ذكر فيها في آخر الباب **قوله** فيها تسبيح السجود قال
في العناية هو الاصح وقال الكمال ينبغي ان لا يكون ما صح على عموم فانه كانت
السجدة في الصلوة فيقول فيها ما يقال فيها فان كانت فريضة قال سبحان ربك
الاعلى ونقلا قالها شاءا وما ورد تسجد وجهها للذي خلقه الخ وقوله للعلم
اكتب لي بما اجرا وضع عنى بها وزرا واجعلها في عندك ذخرا وتقبلها
منى كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلوة قال كل ما اثر من
ذلك انتفى **قوله** يعني بنجاءه في الاعلى ثلاثا وان لم يذكر فيها شيئا اجزاء كما
في الجوهرة **قوله** بشروط الصلوة الا التي عمده اشار اليه بقوله بين تكبيرتين
للرفع والوضع وكل من التكبيرتين ستة كما صح في البدايع ويسجد بان يقوم
فيخوض ساجدا كما في الفتح وسيدكره المصنف وقال في البحر ما وقع في السراج الوهاج
من انه اذا كان قاعدا لا يقوم لها فخلا والمذهب وقال شيخ الاسلام
لا يوموالتا بالتقدم ولا بالاصطفاف ولكن يسجد ويسجد ومن معه
حيث كانوا وكيف كانوا في المعراج **قوله** على من تلا ايده فيه اثنا

الى ان يشترط تمام الآية للزوم السجود ولكن الصحيح انه اذا قرأ
حرفا السجدة وقبله كلمة او بعده كلمة وجب السجود وقيل لا يجب الا ان يقرأ
اكثر اية السجدة ولو قرأ اية السجدة كلها الا الحرف الذي في آخرها لا يجب
عليه السجود كذا في الجوهرة وقول الجوهرة الا ان يقرأ اكثر اية السجدة يعني
يعني مع حرف السجدة لما قال في المعراج عن فوائد السفكوردن لوتلا من اول
الآية اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف
الذي فيه السجدة ان قرأ ما بعده او قبله اكثر من نصف الآية يجب السجدة وما لا فلا
انتفى **قوله** ولو بالفارسية **قوله** التلاوة موجبة على التالى اتفاقا نعم اوله
يفهم كما في البحر **قوله** **والتمل قوله** ويجب فيها عند قوله تعالى العرش العظيم
وعند قوله تعالى وما يعبدون على قراءة غير الكسائي وعند قوله تعالى الا يسجدوا
على قراءة الكسائي وموضع السجود من ص وخر كما واناب عندنا وعند
بعضهم وحسن ما بين والى من حم السجدة عند قوله وهم لا يستمرون ذكره الشنن
وفي الانتقاء واذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون كما في التبيين **قوله** ممن
تلتوه الصلوة اداا ووضاء الواو بمعنى ولا تذكره صرح البرازي **قوله**
والمجنون على عدم اللزوم عليه بعدم لزوم القضاء وهو ظاهر فبين زاد
جنونه على يوم وليلة اذ فيما دونه يقضى فوقتضاه لزوم السجدة عليه
بتلاوة ويصح به عن النوادر وكذا التام اهل للفتن فيجب عليه بتلاوة
وهو احد الروايتين وعلى الثانية لا تلتونه حكاهما في الجوهرة **قوله** وهم
اول يفهم اذا اخبر هذا في القراءة بالعربية وان كان بالفارسية فذلك لا
عندنا في حيفه وقالا يشترط فيها كما في البرهان وقال في شرح المجمع عن المحيط
الصحيح انها موجبة اتفاقا لان القراءة بالفارسية قرآن معنى لانظما
نباعتبار المعنى ترجب السجدة رباعيا والنظم لا توجهها فنجب احتياطا
بخلاف الصلوة عندنا فانها تجوز باعتبار المعنى ولا تجوز باعتبار النظم
فلم تجز احتياطا انتفى **قوله** وسمع من التام الخ كذا نقل في الجوهرة عدم
اللزوم بالسماع من التام والمغنى عليه والمجنون على اصح الروايتين

ثم قال وفي الفتاوى اذا سمعها من مجنون يجب ركها من النائم الاصح
الوجوب ايضا انتهى فقد اختلفت الرواية واختلف الصحيح **قوله**
والصحيح هو الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال وغيرها كما في الصحاح
قوله والموت هذا في حق من كان مقتد يا لا مطلقا اذ يجب على من ليس
في الصلوة بسماحة من المقتدى كما سيذكره **قوله** وبينهما مخالفة ظاهرة
في حق المجنون **قوله** المخالفة مقررة لما تقدمناه عن الجوهر ان في المسئلة
روايتين وقد حكى صحيح كل من لزوم السجود وعدمه بالسماحة من المجنون
فيكمل كلام قاضي خان على رواية وكلام صاحب التحف على الاخرى وهذا
هو الوجه في التوفيق لا ما قاله المصنف من تقسيم الجنون الى ثلاث مراتب
بل هو على قسمين مطبق وغيره وان اختلف في تفسير المطبق وما جعله ثالثا
لاقسام الجنون من انه المطبق الذي لا يزول غير مسلم لانه مع ما سألنا
الا ويرجى زواله فهو القسم الثاني لا نالا نعلم عدم زواله الا بالموت
قال في الفتاوى والصغرى المجنون اذا تلى يلزمه السجود اذا افاق فان اوجبه
هذا اذا لم يكن مطبقا وقال فيها في كتاب النكاح تفسير الجنون المطبق
عندنا في يوسف اكثر السنة وفي رواية عنه اكثر من يوم وليلة وكان محمد
يقول اول شهر ثم رجع فقال سنة كاملة وقولنا في حنفية شهر وبه يفتى
لاحالة ففي الصلوات ست صلوات وفي الصوم والزكاة على الخلاف الذي
ذكرنا انتهى **قوله** ويؤذى ركوع الصلوة على الغور الخ **قوله** اختلف في
انقطاع الغور قال ابو بكر بقراءة ثلاث آيات بعد اية السجدة وشمس
الائمة الخ لو انما يقطع اكثر من الثلاثة كما في البرزانية ومختصر الظهير
وقاضي خان وقال الكمال بعد سيات مثله وسيظهر ان قوله الخواني هو
الرواية **قوله** ان نواه هذا على قول شيخ الاسلام وقال غيره لا يشترط النية
كما سيذكره المصنف **قوله** وقال في الخلاصة اجمعوا ان سجدة التلاوة تنافي
بسجدة الصلوة وان لم ينو يعني اذا لم ينقطع الغور كما لزم في آيتين نص
عليه الكمال وقاضي خان وصاحب البرزانية لكن نقل الكمال عن البدايع

ما يفيد

ما يفيد ثبوت الخلاف ثم قال بعد نقله فلم يصح ما تقدم من نقل الاجماع
على عدم اشتراطها ان وقد كان على الغور فلا بد من النية في قول
قوله واسلفوا في الركوع الخ يعني اذا لم ينقطع الغور كما قدمناه
قال شيخ الاسلام الخ يعني وقاله غيره بخلافه وانما اختار قوله لموافقة
نص محمد **قوله** بخلاف الخارج من الصلوة اذا سمع المؤتم الخ هكذا قال
الزبلي وقال في الهداية هو الصحيح وقال الكمال قوله هو الصحيح احتراز
عما قيل لا يسجد ها على قولها للحجر بل على قول محمد لان الحجر لا يرد
على من يهزم على الزوم كما قال الكمال رحمه الله واستغنى بعضهم بتعليل المص
بالحجر عن القراءة اذ مقتضاه ان لا يجب على السامع من المقتدى خارج الصلوة
وقول المص لان الحجر ثبت في حقهم فلا يردون يدفع هذا الاستغناء وضعف
الاتفاق ما قاله صاحب الهداية وقال صاحب البحر ما قاله الاتفاق مردود
لان تقرير المجوس لغيره صحيح كالعبري اذا حجر عليه يعني اتم حجه يظهر في حق
لاحق غيره حتى يصح قصره لغيره انتهى **قوله** لانها ليست بصلواتية كذا في الهداية
وقال الكمال صواب النسبة فيها صلوة بورد الفه واوا وحذف التاء واذا
كانوا قد حذفوها في نسبة المذكر الى المؤنث كنسبة الرجل الى بصره مثلا فقالوا
بصري لا بصري كيلا يجمع تاء في نسبة المؤنث فيقولون بصري فكيف
بنسبة المؤنث الى المؤنث انتهى وقال في العناية انه خطأ مستعمل وهو عند
الفقهاء خير من صواب نادرا انتهى **قوله** بل اعاده دونها فيه اشارة الى
رد ما في النوادر من فساد الصلوة بالسجود قال الاتفاق والصحيح ان لا
تفسد صلوة عند الكل انتهى وقال في البحر قيد في التجنيس والمحتمل والولوية
عدم الفساد بان لا يتابع المصلي السامع القاري فان تابعه المصلي فيها
فسدت صلوة للمتابعة ولا تجزئ السجدة عما سمع انتهى **قوله** او اتم في ركعة اخرى
يسجد خارجها **قوله** هذا احد قولين ذكرهما الزبلي بحسنة قيل من غير ترجيح
لاحدهما والثاني لا يسجد خارجها ولكن اقتصر الكمال على مثل ما قاله المصنف
وكذلك في النقاية **قوله** وان اتم فيما بعده الخ هذا باتفاق الروايات

كن ادرك الامام في الركوع من ثالثة الوتر لا يقنت كما في النبيين
قوله وسجدة محلها الصلوة لا تقضى خارجها هذا اذا لم تقض الصلوة اما
اذا فسدت ولم يسجد فعليه السجدة خارجها لانها لما افسدت بغير حجر القرآن
فلم تكن صلوة ولو اداها فيها ثم فسدت بغير السجدة الا اذا افسدت با
لحجر فانها تسقط واذا لم ينسقط يسجد حتى يخرج من الصلوة يات ثم
صرح به في البدائع والمخرج له التوبة كسائر الذنوب واياك ان يفهم
من قولهم يستعطفها عدم الائم فانه غلط فاحش كما رايه بعضهم يقع فيه
كذا في البحر **قوله** لانها صلوتية ولها مرتبة الصلوة فلا تنادي بالناقص
كذا في الهداية وقال الشيخ قاسم ليس في المتن والشرح اى فتح القدير ما اوجه
يقضى عدم قضائها اذا فاتت عن محلها لان مجرد كونها لها مرتبة لا يستلزم
ان التي خارج الصلوة لا تقوم مقامها لان الصلوة في الوقت لها مرتبة على الفا
وهي تقوم مقامها ولا تقض في حقيقة الخارجية من حيث هي انتقوي البدائع
ما يفيد ان الصلوتية تقضى بعد السلام قبل ان ياتي بمنا في محرتها فينبغي ان
يقيد قولهم الصلوتية لا تقضى خارجها بهذا وان يراد بالخارج الخارج عن
محرتها قاله صاحب البحر **قوله** لم يقل وسجدة الخ كذا قال ابن كمالا واما
قال وسجدة وحيث صاحب الهداية **قوله** تلي خارجها فسجد واعاد فيها سجد
اخرى **قوله** فان لم يسجد في الصلوة ايضا لا يبقى عليه الا الائم لان ما تلاها خارج
الصلوة صار صلوتية وهي لا تقضى خارجها وهي رواية للجامع الكبير كذا في
غاية البيان وفي رواية النوادر لا تسقط الاولى بل يوديعها اذا فرغ من الصلوة
كذا في الجامع الكبير للبزدوى ولو عكس بان تلي في الصلوة فسجد ثم سجد راعا
تلك الآية فعليه ان يسجد اخرى وفي نوادر الصلوة لا يجزئ اخرى ووفق
ابو الليث بينهما فقال ان يحكم بعد السلام بغيره لان الكلام بقطع حكم
المجلس وان لم يتكلم لا يجزئ عليه اخرى وهذا هو الصحيح كذا في الجوهرة **قوله**
وان لم يسجد ولا كفته واحدة هذا في ظاهر الرواية ونوادر الصلوة لا في
حفظ واما على رواية النوادر لا في سليمان فانها لا تستتبع الاولى الثانية

ويسجد للاولى اذا فرغ كما في غاية البيان **قوله** وان لم يتجد المجلس اى حكما
وهذا على تسليم الوجه لما روى ابو سليمان وهو ان المجلس يتبدل حكما لان
جلس التلاوة غير مجلس الصلوة واما على الظاهر فالمجلس متحد حقيقة وحكما
اما حقيقة فظاهر بشر وعه في مكان وهو على قليل وبه لا يختلف المجلس واما
حكما فلا ان التلاوة من جنس واحد من حيث ان كلا منها عبادة بخلاف
نحو الاكل ولم تسجد حقيقة او تبدل حكما بعمل غير الصلوة لا تكفيه سجدة الصلوة
عما روي قبلها كما في غاية البيان والنبيين **قوله** الاصل ان مبنى السجدة على التداخل
يعنى اذا امكن كما سذكره وامكانه عند اتحاد المجلس بمحسان والقيس ان يتكرر
لان التلاوة سبب للوجوب وهو تداخل في السبب لا الحكم **قوله** والاصل
هو التداخل في الحكم لانه امر حكمي ثبت بخلاف القيس اذا الاصل ان كل سبب مسببا
فيلحق التداخل بالحكم لا بالاسباب لثبوت الاسباب حاكنا لوقتنا
في الحكم في العبادات لبطل التداخل لان بالنظر الى الاسباب يتعدد وبالنظر
الى الحكم يتجدد فيحتاج الى العبادات لان مبناها على التكثير بخلاف العقوبات
فان مبناها على الدر والعفو كما في الكافي والفرق بينهما ان التداخل في السبب
تنوب فيه الواحدة عما قبلها وعما بعدها وفي التداخل في الحكم لا تنوب الاعمال بلها
وعما بعدها حتى لو زنى فجد ثم زنى في المجلس يحسد ثانيا كما في التبيين **قوله** فاذا
اختلف عاد الحكم الى الاصل اى تكرر الحكم بتكرار السبب **قوله** واسد الثوب الخ
لهو الاصح وكذا يكرر في الدباسة للاحتياط كما في الهداية وقال الكمال اعلم
ان تكرر الوجوب في التسدية بناء على المعتاد في بلادهم من انها ان يقرس الحايك
خشيا ليستولى فيها السدى ذابها وجاها واما على ما روي في بلاد الاسكندرية
وغيرها بان يدبره على دايره عظمى وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر
الوجوب انتفى **قوله** بخلاف زوايا المسجدا والبيت كذا في غاية البيان
وقيل اذا كان البيت كبيرا والمسجد عظيما كما جامع يختلف المجلس **قوله** او اكل
لقمة او لقمتين كذا في فتح القدير وجعل الكثير ما فوق اثنين وكذا في
الميسوط وقال الترمذي تا شئ من الروضة بالاكل لا يختلف المجلس حتى يشبع

وبالشرب حتى يروى وبالكلام والعمل حتى يكثر استحسانا كما في المعراج
وعلى ما ذكره النهر تاشي صاحب الجوهرة **قوله** والركوب يدين في محرابه
والثول يدين من غير ان يسير عن محل قرأته قبله كما في الجوهرة **قوله**
وفي ذلكتين فكذا لك عندنا يوسف **اقول** وقال محمد بن يحيى عن وتمام في فتح
القدير **قوله** تبدل مجلس السامع **اقول** وتكرر الوجوب عليه متفق عليه
كما في الفتح وغاية البيان **قوله** لا عكسه في هذا ان عدم التكرار على الاصح
كما في الهداية وغيره وضعف القول بالتكرار هنا وظاهره في ترجيح التكرار
كما في الفتح **قوله** ونذب ضم آية او اكثر اليها الخ وظاهره في فيه اشارته الى
عدم كراهة افرادها بالقرأة وبه صرح في الكنز والكا في والهداية فانه
مهم لكفاية كل معجم قال الكمال وفي الكا في قيل من قرأ اي السجدة كلها في
مجلس واحد وسجد لكل منها كفاه الله ما اشتهى **قوله** واخفاؤها عن
السامع شفقة عليه كذا في الهداية وقال في العناية عن المحيط قال مشايخنا
رحمهم الله ان كان القوم متاهبين للستود ويقع في قلبه انه لا يشتر عليهم
اداة السجدة ينبغي ان يقرأها جهر حتى يسجد القوم معه لان في هذا احتمال
على الطاعة وان كانوا محدثين او وقع في قلبه ان يشتر عليهم اداء السجدة
ينبغي ان يقرأها في نفسه ولا يجهر في راعن تايم المسلم وذلك مندوب اليه
انتهى **قوله** سجدة الشكر لا عبرة بها عندا الخفيفة وهي مكروهة عند
الاشياء عليها وتركها اولى وبه قال مالك وعندهم قربة ثياب عليها
وبه قال الشافعي واحمد ووجهها كهيئة التلاوة كذا في الجوهرة وفي فروق
الاشباه والنظائر قال سجدة الشكر جائزة عندا الخفيفة رحمه الله **قوله**
وهو معنى ما روي عنه انها ليست مشروعة اي وجوبها انتهى وقال في الفا
الاولى من الاشباه والمعتمدان الخ لا في نسبتها الى الجواز انتهى **قوله**
البناء **قوله** جمع جنازه انما سميت جنازة لانها مجموعة مصفاه من
جزء الشئ فهو مجوز اذا جمع قاله تاج الشريعة **قوله** وهي بالفتح الميت
وبالكسر السر كذا في العناية ثم قال وقيل هما العتات وعن الاصمعي لا يقال

بالفتح

بالفتح انتهى **قوله** من توجب المنعصر قال ابو بكر الرازي هذا اذا لم يشق
عليه فان شق ترك على حاله والمرجوم لا يوجب ويتحب لا قريانه وجيرانه
ان يدخلوا عليه ويتلون سورة يس ويحتسب بعض المتأخرين قرأة سورة
الرعد ويخرج من عنده الحائض والنفساء كما في المعراج وقال الكمال لا يمنع
حضور الجن والحائض وقت الاحتضار انتهى **قوله** اي من حضرة الموت وعلامة
الاختصاص ان تسترخي قدماه فلا تتفصيان وينعرج انفه وينحسف صدغه
وتد جلدته خضيمته لا شتمار الخضبتين بالموت كذا في الفتح وتمتد جلده وحجم
نلا يرى فيها تعطف كما في الجوهرة **قوله** لانه ليس لنزع الروح كذا نقله الزيلعي
بقوله والمعناه في زماننا ان يلتقي على قفاه وقد مناه الى القبلة قالوا هو
اليسر لروح الروح ولم يذكر واجه ذلك ولا يمكن معرفته الانقلا ولكن
يمكن ان يقال هو اسهل لتقيده عينيه وشده لحبيبه عقب الموت وانع
من تقوس اعضائه انتهى **قوله** ويظهر في ان هذا الثاني فهو اوصاف
الهداية لاقتضاه عن قوله والمختار في بلادنا الاستلقاء لانه ليس
انتهى لعدم تقييده بكونه اليسر لروح الروح **قوله** ويلحق بذكر الشهداء
عنده لقوله عليه السلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة واما
التلقين بعد الموت وهو في القبر فقل يفعل وقيل لا يلحق وقيل لا يؤمر به
ولا ينتهي عنه كما في التبيين وقال في الجوهرة واما تلكتين الميت في القبر فشرع
عندنا بالنسبة لان الله تعالى يحبيبه في القبر وصورته ان يقال يا فلان
ابن فلان او يا عبدا لله بن عبدا لله اذكر دينك الذي كنت عليه وقل
رضيت بالله ربنا وبالا سلام ديننا ونحمد نبينا والاشهارة السؤال حين
يدفن وقيل في بيته تقبض عليه الارض وتنطبق كالقبر فان قيل هل يسأل
الطفل الرضيع فالجواب ان كل ذي روح من بني آدم فانه يسأل في القبر
باجماع اهل السنة لكن يلحقه الملك فيقول له من ربك ثم يقول قل الله
ربي ثم يقول له ما دينك ثم يقول قل ديني الاسلام ثم يقول له من بيتك
ثم يقول له قل نبى محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لا يلحقه بل يلحقه الله

حتى يجيب كما انعم عيسى عليه السلام في المهد انتفى وروى الضحاك
عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الاطلاق يسأله عن الميثاق الاول
والسوال لا يختص بهذه الامة عند عامة المتقدمين وقال الشيخ الامام
محمد بن علي الترمذي الحكيم ان السؤال في القبر لهذه الامة خاصة كذا
في مختصر الظهيرية وقال في البرازية السؤال فيها يستقر فيه الميت حتى لو اكل
سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت اياها لنقله الى مكان آخر لا
يسأل ما لم يدفن انتفى **قوله** ولا يوم بها مخافة ان يضجر **اقول** وقالوا
اذا ظهر منه كلمات توجب التكفير لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موتى المسلمين
حمل على انه في حال زواله عقله ولذا اختار بعض المشايخ ان يدفنه عقله
قبل موته لهذا الخوف وبعضهم اختار رقاياه حال الموت كذا في البحر **قوله**
وعن بعض عتباته ويقول من غمضه بسر الله وعلى مله رسول الله اللهم يسر عليه
آمره وسهّل عليه ما بعده واسعه ببقياك واجعل ما خرج اليه خيرا ما خرج
عنه ويوضع على بطنه حديد لئلا ينتفخ ويكره قراءة القرآن عنده حتى
يعفله انتفى وذكر في المنتقى ان يقرأ عند المختصر القرآن الى ان يوضع انتفى
يعنى الى ان ترفع روحه انتفى وهذا يخرج على انه يجب غسله لحدوث جل به
اولها سنة بالموت فعلى الاول لا يكره قراءة القرآن عنده لانه يجوز من المحدث
وعنده وعلى الثاني وهو الرابع كما نص عليه في النهاية يكره له القراءة لان
القرآن يجب تنزيهه عن محل النجاسة والقاذورات كذا بخط الشيخ بدر
شهاب الدين الشهابي انتفى وقال في المعراج لو قرأ عليه القرآن قبل غسله
كره لا بعده انتفى **تنبيه** قال في نتائج الفتاوى اذا مات المسلم توضع
يده اليمنى في الجانب الايمن واليسرى في الايسر ولا يجوز وضع اليدين على
صدر الميت لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا مواضعكم بخلاف الكافرين
فانهم يضعونها على صدورهم انتفى **قوله** ولا بأس باعلام الناس بموته
قال قاضي خان لا بأس بان يؤذن قرابته واخوانه بموته ويكره النداء
في الاسراف انتفى وقال في البحر يمكن بعضهم ان يتأذى عليه في الاسراف
والارفة

والارفة لانه نفى الجاهلية وهو مكروه والاصح انه لا يكره لان فيه تكثير
للمجاعة من المصلين عليه والمستغفرين له وتحريم الناس على الطهارة
والاعتبار فيه والاستعداد وليس ذلك نفى الجاهلية لانهم كانوا يبعثون الى
القبائل يمتعون مع ضجج وسكا وعويل وتعدوا انتفى وقال الكمال الاصح انه لا
يكره بعد ان لم يكن مع تنويه بذكره وتفتيم بل ان يقول العبد الفقير الى الله تعالى
فلان بن فلان انتفى **قوله** ويجعل في تحفيظه فيوضع على كتفه قال الزيلعي انما
يوضع عليه كمات ولا يؤخر الى وقت الغسل انتفى ويوضع تحت كيف انتفى
على الاصح ومن احب ان يمتد طولا كصلوته بالايمان ومنهم من اختاره
عرضا كما يوضع في القبر كذا في العناية **قوله** يحجروا ويشيروا الى ان السهر يجر
قبل وضع الميت عليه وكيفية ان يدار بالحجر حول السرير مائة او ثلاثا او
خمسا ولا يزداد عليها كذا في التبيين **قوله** ويجرد عن ثيابه او لغسله لا يفي
فمن كف يده بالاجماع الا اذا كان خنثى مشكلا فانه يختلف فيه قيل بيمين وقيل
بيسر في ثيابه والاول اولى كما في الفتح وقال في غاية البيان الخنثى ييمم ولا يغسل
انتفى وهو ظاهر الرواية كما في البرهان وقيل يغسل في كوازه وقيل في ثيابه
اذا كان بالغاً بالسن او مراهما والاجنبية يممها الاجنبى بخرقة اذا
توجه النساء فان وجد رجل ذروح محرم يسميها بخرقة كما يتم ولا يغسل
الا زوجته لانه ولد كما في المراهب واذا لم يبلغ الصغير والصغيرة حد الشهوة
يفتسلع الرجل والنساء وقدره في الاصل بان يكره قبل ان يتكلم وقال في البحر
الاصح انه يجوز للخروج روية زوجته وفي المجتبى لا بأس بتقبيل الميت انتفى
وغسل الميت شرعية ماضية لما روي انه آدم عليه السلام لما قبض نزل جبريل
بالملائكة عليه السلام وغسلوه وقالوا الولد هذه سنة موتكم كذا
في الكافي **قوله** ويستوعورته الغليظة قال في الهداية وهو الصحيح **قوله**
وقيل مطلقا وهو رواية النوادر فيستر من سرة الى تحت ركبته وحشها
في النهاية كما في الفتح وكذا الصحيح في التبيين وهذا شامل للمرأة والرجل
لان عورة المرأة للمرأة كالرجل للرجل وتغسل العورة تحت الشرة ويد

ملفوفة بخرقه **قوله** ووصى **قوله** الا اذا كان كان صغيرا لا يعقل الصلوة
 فيغسل ببلارضه **قوله** لا مضمضة واستنشاق كذا في الهداية انتقوا
 اذا كان جنباً كذا نقل عن شرح المقدس وسحق من بعض العلماء ان يلف
 الفاسل على اصبعه خرقه فيمسح بها اسنانه ولهاته وشفتيه ومنحويه
 وعليه عمل الناس ليغم ويغسل ابتداء ولا يبدأ بغسل يديه الى رجليه ويغسل
 رأسه وفي المختار ولا يرخس غسل رجليه كما في الفقه واختلفوا في الخاء
 فتعدا في حنيفة رحمه الله يستحب مثل ما كان يستحب في حياته ولكن يلف
 خرقه على يده فيغسل حتى يظهر الموضع وقال ابو يوسف لا ينبغي كما في التبيين
 وهو الاشارة كذا في العناية وقال الكمال الحوضي اشارة غير معلومة
قوله والاختصاص **قوله** يفعل به هذا قبل الترتيب لا في ليبتل ما عليه من الدون
قوله ويغسل رأسه وحيتته بالخطم فيه اشارة الى ان محل غسل رأسه بالخطم اذا كان له
 شعرويه صرح الكمال **قوله** الحنوط هو مركب من اشياء طيبة ولا بأس بسائر اليب
 الا ان يغفران والورس في حق الرجل والمرأة وليس في الغسل احتمال القطن في
 الروايات الظاهرة وعن ابي حنيفة ان يجعل القطن في مخبره وفمه وقال
 بعضهم في صماخه ايضا وقال بعضهم في دبره ايضا قال في الظهيرية واستقي
 عامة العلماء كذا في الفقه **قوله** واذا جرت الماء الى قوله كذا قال قاضي خان **قوله**
 لكنه لم يحزم به كما قال المص لا ان عبارته اذا جرت الماء على المية او اصابه المطر
 عن ابي يوسف انه لا ينوب عن الغسل لانا امرنا بالغسل وجريان الماء واحدة
 المطر ليس يغسل الفریق يغسل ثلاثا عن ابي يوسف وعند محمد في رواية ان
 نوب الغسل عند اخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينوب يغسل ثلاثا وعنه
 في رواية يغسل مرة واحدة انتقي وهذا يفيد ان هذا شرط لاسقاط الواجب
 عنا لانه شرط الطهارة المية ولذا قال الكمال بعد سبابة وهل يشترط
 للغسل النية الظاهرة يشترط لاسقاط وجوبه عن المكلف الفاسل لا
 التحصيل طهارته وهو شرط صحة الصلوة عليه انتهى **قلت** في الفقه ما قال
 قاضي خان بعد ما تقدم ميت غسله اهل من غير نية الغسل اجزاهم

ذلك

ذلك انتهى فقد يفيد ان الواجب الاثنيان بالغسل من غير اشتراط نية
تتمه ينبغي ان يكون الفاسل طاهرا ويكره ان يكون جنباً او حائضاً
 والا فقل ان يكون غسل المية مجاناً وان احتج بالفاسل اجزاء فان كان هناك
 غيره يجوز اخذ الاجرة والا لا وما استحب الحياط حياطة الكفن فاختلفوا
 فيه واجرة الحاملين والدقان من رأس المال كذا في مختصر الظهيرية للعين
قوله وسنة الكفن **قوله** اصل التكفين فرض على الكفاية وكونه على هذا
 الكل من **قوله** وكل من الارزاق واللقافة من الفرق الى التقدم كذا في الهداية
 وغيرها وقال الكمال الاشكال في ان اللقافة من القرن الى التقدم وانما اعلم
 وجه مخالفة ازار المية ازار الحى من السنة انتقوا في امة من الحفوة والقرن
 هنا بمعنى الشعر **قوله** ولا يجب كذا في الكفاية وهو بعيد لان يراد بالجيب الشف
 النازل الى القدر قال الكمال **قوله** حاشي من العمامة كذا في فتاوى قاضي
 يستدل الكمال بما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يعم ويجعل
 العزبة على وجهه انتقي فقد اطلقا فيها وقال في المعراج قال بعض العلماء
 ان كان عالماً معروف او من الاشراق يعم وان كان من الاوساط لا يعم وفي
 المجتبى وتكره العمامة في الاصح **قوله** وكفاية **قوله** وكفن السنة اولى
 ان كان بالمال كثرة وبالورثة قلة فان كان على العكس فكفن الكفاية اولى
 كذا في فتاوى قاضي خان **قوله** ويجعل شعرها الخ لم يبي في اي محل توضع الخرقه
 ولا مقدار عرضها وقال الزيلعي ثم الخرقه فوق الاكفان كيلا تنتشر وعرضها
 ما بين الثدي الى السرة وقيل ما بين الثدي الى الركبة انتقي وقال في الجوهرة
 الاولى ان يكون الخرقه من الثديين الى الفخذين وفي المستصغ من الصد
 الى الركبتين قال الجندب وتربط الخرقه على الثديين فوق الاكفان وفي
 الجامع الصغير فوق ثدييها والبطن وهو الصحيح **قوله** الخشنى كيف كالمراة
 احتياطاً وبحسن الحرس والمعصفر كما في الجوهرة ويفطر رأس المحرم ووجهه
 كما في شرح التلخيص والمراد حق في التكفين كالبالغ والمرافقة كالبالغة كما في
 الفقه وفي النجاشي المكفون اثنا عشر وذكر الاربعة المتقدمة

اي البائنين والمراهقين والخامس الصل الذي لم يراهق فيكفن في خرقين
ان ورد او ان كفن في واحد اجزا السادسة الصبية التي لم تراهق
فمن محمد كفنها ثلاثة وهذا كثر والسابع السقط فيلق ولا يكفن كما
لعن من الميت والثامن الخنزير المشكل فيكفن كتكفن الجارية اي المرأة
ووينعش ويحرقه والتاسع الشهيد وسائق العاشر المحرم وهو كالحلال
عندنا وتقدم الحادي عشر المنبوذ الطري فيكفن كالذي لم يدفن والثاني
عشر المنبوذ المنفخ فيكفن في ثوب واحد **قوله** فكفنه على من يجب عليه
نفقة **قوله** فان تعد ومن يجب عليه النفقة فالكفن عليه بقدر ميراثه
كالنفقة كما في الفقه **قوله** واختلف في الزوج اي قال محمد لا يجب عليه وقال
ابو يوسف عليه ولو تركت مالا وعليه لفتوى كذا في غير موضع كما في الفقه **قوله**
وان لم يوجد من يجب عليه نفقة فقي بيته **قوله** فان لم يعط ظمأ او
عجزا فعمل الناس ويجب عليه ان يسالوا ان لم يقدر واجلا في اذالم
يجد ثوبا يصلي فيه ليس على الناس ان يسالوا لقدرة على السؤال كذا في
البحر وغيره **قوله** صلوة فرض كفاية **قوله** وهو بالاجماع وسبب وجوبها
الميت المسلم وركنها التكبيرات والقيام وشرطها على الخصوص والاسلام و
الغسل وتقدم الميت على الامام وحضوره فلا يصلي على غائب ولا عضو علم
موت صاحبه الا ان يوجد كثر بدته او نطفه مع راسه كما في البرهان
وسبقها التحميد والثناء والدعاء وادابها كثيرة كما في البحر والفقه وافضل
صرفها اخرها وفي غيرها اولها اظهار اللواضع لتكون شفاعته ادعى
الى القبول كذا في شرح المنظومة لابن الشحنة **قوله** يصلي على كل مسلم مات الا
البغاة اي على الامام العدل كما في البرهان وما ذكره من الحصر لم يستوعب
اذا العصبية والقاتل بالحق غيلة كالبنفاة وقطاع الطريق كما في التبيين
قوله وان غسلوا يقع على احد الروايتين قال في المحيط في غسل المقتولين
بالبحر وقطع الطريق روايتان ولا يصلي عليهم باتفاق الروايتين كما في المعراج
ورجح ابن وهبان غسل البائني دون الصلوة عليه انتهى ولكن يرد عليه

١١٤
ما حكمه في البرهان ان عليا رضي الله عنه لم يغسل اهل النعم وان لم يصلي
عليهم انتهى **قوله** قاتل نفسه يغسل ويصلي عليه المراد قاتلها عمدا وهذا
على ما قاله بعض المشايخ كما في فيه خلافا بين ابو يوسف وصاحبه عندهما
يصلي عليه لا عند ابو يوسف كما في الفقه ويقولها افق الحلواني وهو الاصح وقال
وكى الاسلام على السعدى الاصح عندى انه لا يصلي عليه وبه افق ظهير الدين
كما في المعراج وقهدنا بالحمد لانه لو قتلها خطافا نه يغسل ويصلي عليه اتفاقا
وقاتل نفسه اعظم وزيرا وانما من قاتل غيره كما في البحر **قوله** لا على قاتل احد
ابويه والمراد به العمد **قوله** زهرا لم لو قال اهانة له وزحوا لغيره لكان
اول **قوله** يرفع يده في الاولى لحفظ وهو ظاهر الرواية **قوله** وعند الشافعي
في كلها اختاره كثير من مشايخ بلخي كما في التبيين وكان تصير يرفع تارة ولا
يرفع اخرى كذا في البحر **قوله** كما في سائر الصلوات هذا بعضهم فيقول سبحانه
اللهم ومحمد الخ وقال الاكمل اري انه محتار المصن اي صاحب الهداية بعض
وان كان قد دفن على انه يكبر تكبيرة بحمد الله عقيبها كما هو ظاهر الرواية
قوله الدعاء للبايعين هذا **قوله** لا توقيت في الدعاء من انه بامور
الآخرة وانه دعى بالماثور فما حسنة وابلغه ومن الماثور حديث عوف
ابن مالك انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظ من
دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله و
اغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض
من الدنس وابدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وزوجا
خيرا من زوجته وادخله الجنة واعذه من عذاب القبر وعذاب النار
قال عوف حتى تمتت ان يكون ذلك الميت رواه مسلم والترمذي
والنسائي كذا في الفقه وما قاله المصن رواه الكمال ايضا **قوله** وتسليمتين
بعد الرابعة يعني من غير ذكر بعدها وهو ظاهر الرواية والتحسين بعض
لما شيخ ربه اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار

اوربنا لا تترخ فلو ربنا الآية وينوي بالتسليمتين المية مع القوم كما
 في الفتح ويخالفه ما قاله قاضي خان لا ينوي الامام المية في تسليم الجنازة
 بل من عن يمينه ويساره ومثله في مختصر الظهيرية بالجوهرة **قوله** لا قراءة فيها
 الخ وقال في الولولجية ان قرا الفاتحة بينة الدعاء بالاسم به وان قراها بينة
 القراءة لا يجوز انتفى ولا يجهر بشئ من الحمد والشاء والصلوة على النبي صلى الله
 عليه وسلم والاخفاء اولى وقال بعض المشايخ السنة ان يسمع الصنف الثاني
 وعن ابى يوسف ان يسمع لا يجهرون ولا يهرون كل الاسرار وينبغي ان
 يكون بين ذلك في المعراج **قوله** الفطر بفقتين اى اجرا يتقد مناسفة
 الفطر فاعتق عن قول الكثر بعده واجعله لنا اجرا ومحل قول الكثر على
 تفسير الفطر بالفارط الذي يسبقوا لوارد الى الماء للثلا يلزم التكرار ايا
 لفطر مع قوله واجعله لنا اجرا كما في البحر **قوله** د خوا بغم الدال وسكون الحاء
 كما في الذخيرة **قوله** وراعى الترتيب لم يقص على حكمه ولعله للندب ولم
 يبين كيفية الترتيب في الدعاء وهل يكفي بدعاء او يفر دكلا به ويقدم
 البالغين فليتنظر بان يضع الرجال الخ **قوله** ولوا جتمعوا في قبر
 ودفنوا على عكس هذا الترتيب **قوله** سبق الخ بعدا عند ابى حنيفة ومحمد
 وقال ابى يوسف يكره حين يحضر ولو كبر كما حضر ولم يبتدئ لا يفسد عندهما
 لكن ما اراه غير معتبر كذا في البحر عن الخلاصة ولم يذكر كيفية الدعاء
 للمسيوق هل يتابع الامام فيما يعرفه او يتربد باعتباره ابتداء الصلوة
 فيتنظر ثم انى رايته نقلا وهو انه يتابع الامام فيما يعرفه **قوله** فاذا سلم
 الامام قفى باعليه من التكبير قال في الفتح وغيره ويقضيه نسقا بغير
 دعاء لانه لو قضا به ترفع الجنازة فتبطل الصلوة انتفى وهذا يفيد انه
 اذا امكن الاتيان بالدعاء فعل **قوله** قبل رفع الجنازة لم يبين هل المراد
 رفعها بالايدي على الاكتاف ذكر في ظاهرها رواية انه لا ياتي اى بالتكبير
 انتفى ويخالفه ما قال في البرزانية فان رفعه على الايدي ولم توضع

على الاكتاف

١١٥
 على الاكتاف كبر في الظاهر وعن محمد لا اذا كان اقرب الاكتاف وان
 اقرب الى الارض كبر انتفى وينبغي ان يعول على ما في البرزانية لانه كما قال
 في فتح القدير لو رفعت قطع التكبير اذا رفعت على الاكتاف وعن محمد
 ان كان الى الارض اقرب ياتي بالتكبير لا اذا كان الى الاكتاف اقرب وقيل لا
 يقع حتى تباعد انتفى ويخالفه ما سذكر من انها لا تقع اذا كان المية على
 ايدي الناس لانه يفتقر في البقاء ما لا يفتقر في الابتداء **قوله** لانه كما لم يدرك
 يفيد انه ليس بمدرك حقيقة بل اعتبر مدركا لحضوره التكبير فاعا لخرج
 اذ حقيقة ادراك التكبير كركعة بفعلها مع الامام ولو شرط في التكبير لمعية
 ضايق الامر جدا اذا الغاب تأخر البينة عن تكبير الامام فاعتبر مدركا لحضوره
 كما في الفتح **قوله** كما لو كان حاضرا خلف الامام **قوله** يظهر ان كونه خلفا لامام
 ليس بيقيد بل المدار على حضوره لما في البحر عن المحيط ولو كبر الامام اربعا والرب
 حاضرا فانه يكبر ما لم يسلم الامام ويقضى الثلاث وهذا قول ابى يوسف وعليه
 الفتوى وروى الحسن انه لا يكبر وقد ناسته انتفى **قوله** والصحيح قولها
 اى في فوات الصلوة لم يجر بعد الرابعة قبل السلام ويخالفه ما ذكرناه عن
 المحيط قبيله الا ان يفرق بينهما بالحضور وعدمه فليسا مل **قوله** الاولى
 بالامامة السلطان او نائبه يعنى ان لم يحضر السلطان **قوله** فالتا في
 فامام الحى كذا في الهداية لكن امام الحى لا يجب تقديمه لكن قبله بل يسبق اذا
 كان افضل من الولى كما في المعراج وفي جوامع الفقه امام المسجد الجامع اولى
 من امام الحى كما في فتح القدير وظاهر كلام المص كالهداية امام الحى الى القاضي
 ويخالفه ما قال انما الخليفة اولى ان حضر ثم امام المص وهو سلطانة ثم
 القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالى ثم خليفة القاضي ثم امام الحى انتفى
 وظاهر كلامه ان صاحب الشرط غير امير البلد وفي المعراج ما يفيد انه هو حيث
 قال الشرط بالسكون والحركة خيار الجند والمراد امير البلدة كما مر في ان انتفى
قوله وان صلى غير الاولى يفيد انها ان شاء **قوله** ولا يعيد مع الولى بن صلى
 مع غيره كما في شرح المنظومة لابن وهبان وفي كلام المص اشارته الى ان المص

بالقدم غير مقدم على الاولى لبطلان الوصية وهو المفتى به وأشار
بقوله ان شاء الله انه اذا لم يعد لانتم على احد لسقوط الفرض بفعل الاجنبى
والاعادة انما هي نحو الاولى لا لاسقاط الفرض وبه صرح في البحر قوله وان
دفن بلا صلوة الخ اي بان القبيل عليه التراب سواء غسل او لا لانه صار مسلما
ملائكة معاً وخرج عن ايدينا فلا يتعرض له بعد ذلك لولا ان كان غسله
اي شرعاً فنحو الصلوة عليه بلا غسل نظر الكونفا دعاء من وجه هنا للبحر
بخلاف ما اذا لم يصل فانه يخرج ويغتسل ويصلى عليه كما في الفتح قوله ولم يجز ركبا
لأنه لا يجوز على ميت وهو على اية او ايدي الناس على المختار يعني من غير عذر
كما في التبيين قوله وكبره في مسجد وهو فيه قوله والكراهة تعضا باتفاق
اصحابنا كما في العناية قوله وتنزيهية في آخره قال الكمال ويظهر في ان الاولى
كونها تنزيهية وذكر وجهه قوله واختلف في الخارج اي في الصلوة على الميت اذا
كان خارج المسجد وجميع الصوم في المسجد قال في الكافي ما في المبسوط الى عدم
الكراهة بناء على ان الكراهة لحشية التلوين انتهى وقال الكمال لا وفق
اطلاق الكراهة وفي الخلاصة يكره سواء كان الميت والقوم في المسجد او
الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقون في المسجد او الميت في المسجد
والامام والقوم خارج المسجد هذا في الفتاوى والصغرى قال هو المختار خلافا لما
اوردوه الذي هو ما قاله الكمال وما اوردوه الذي هو ما نقله الشيخ
الكليني في العناية من حكاية الاتفاق على عدم الكراهة فيما اذا كان الميت في
خارج المسجد والباقي فيه ونقله في الزارية وذكر عن كراهية الجامع الصغير
الاختلاف فيه ولد فمات انه استهل الخ اي في ما فيه من التسامح لان
ترتيبه الموت على الولادة مقيد للحياة قبله فلا يحسن التفصيل بعده فكان
يكتفى ان يقول كاللذرة من استهل صلى عليه والا لا يستهل على بناء الفاعل
لان المراد ههنا رفع الصوت لا الابصار فانه ذكر في المغرب اصل الاتصال
واستهلوا ورفعوا اصواتهم عند رؤية واهلوا يستهل على بناء المفعول
اذا ابصر وانتهى ولكن المراد ههنا ما هو اعم مما يدل على الحياة دون

اختصاصه

اختصاصه برفع الصوت كما قاله المصنف لانه ان يكون منه ما يدل على
الحياة الخ يعني كالحياة المستقرة ولا عبوة بالانقباض وبسط اليه و
تقبضها لان هذه الاشياء حركة المذبوح ولا عبوة بها حتى ذبح رجل
فمات ابوه وهو يتحرك لم يبرئه المذبوح لانه في هذه الحالة حكم الميت كما في
الجوهرة والمعتبر في ذلك خروج اكثره حيا حتى لو خرج اكثره وهو يتحرك
صلى عليه وفي الاقل كما في الفتح ويقبل قول الامام والقابلة في الاستهلال
للصلوة لا الميراث عندا في حيفة وعندنا يقبل قول القابلة العدة في الميراث
كما في الجوهرة وهو يفيد انه لا يقبل في الميراث الا شهادة من يثبت به المال
وبه صرح في البحر عن المجتبى والبدائع لكن بصيغة عن ابي حنيفة وان
يستهل غسل قوله لا خلاف في غسله اذا كان تام للخلق والسقط الذي
لم يتم خلقة وخلقه غسله اختلافاً للمشايخ والمختار انه يغسل ويلف في خرقة لا
يصل عليه كما في المعراج وفتح القدير وقاضي خان والوزارية والظاهرية
ذكر واجبا في الخلاف والاختيار وقد نقل في شرح المجمع لمصنفه وتبعه شارحه
ابن الملك الاجماع على عدم غسله لعدم الصلوة عليه وقال صاحب البحر وبه
يفضله ما في فتح القدير والخلاصة وجملة على السهو انه وتسهيته لهما
غير ظاهرة ويمكن التوفيق بان من نفي غسله اراد الغسل المراعى فيه وجه
السنة ومن اثبته اراد الغسل في الجملة كصب الماء عليه من غير وضوء وتيمم
لفعله كغسله ابتداء بخرق وسند في ظاهر الرواية الصواب
ان يقال في المختار ان ظاهر الرواية لانه لا يغسل لما قال في الهداية وان لم يستهل
ادرج في خرقة كرامة لبني ادم ولم يصل عليه لما روينا ويغسل في غير الظاهر
من الرواية لانه نفس من وجه وهو المختار انتهى وقال في المعراج روي عن
ابي يوسف ومحمد في غير رواية الاصول ان يغسل ولا يصل عليه وبه اخذ
الطحاوي وعن محمد لا يغسل ولا يصل عليه وهو ظاهر الرواية وبه اخذ الكرخي
انه تعالى كصب سبي باحد بويه اي فلا يصل عليه تبعاً له والمجنون البالغ كالصبي
كما في البحر والتبعية انما هي في احكام الدنيا لا في العقبي فلا يحكم بان اطفالهم

فانما رابطة بل فيه خلاف قيل يكمنون هذا راعى الجنة وقيل ان كانوا قالوا
 بل يوم اخذ العهد عن اعتناء نفى الجنة والا نفى النار وعن محمد بن خالد بن
 ان اعلم ان الله تعالى لا يعذب احدا بغير ذنبه وهذا نفى لهذا التفصيل
 وتوقف فيهم ابو حنيفة كما في فتح القدير وتوقف المروى عن ابى حنيفة في اولاد
 المسلمين مردود على الرواوى كما في المعراج **قوله** اوبى اى باجد ابويه فاسلم وفيه
 اشارة الى تقديم تبعية اهل الابوين على الدار والسابى باختلاف تقديم الدار والابوين
 بعد تبعية الولاء الذى فى العداية تبعية الدار وفى المحيط تبعية اليد ثم الدار قال الكمال
 ولعلم اى ما فى المحيط اولى فاما من وقع فى سببه صبي من الغنمة فمات فى دار الحرب
 يصلى عليه ويحلى عليه لما تبعه لصلب اليد انتهى ونقل فى البحر عن كشف الاسرار شرح
 فى الاسلام انه لو سرق ذمى صبي واخرجه الى دار الاسلام فمات الصبي فانه يصلى عليه
 ويصير مسلما بتبعية الدار ولا يعتبر الاخذ حتى وجب تخليصه من يده انتهى قال وللم
 محله فيه خلافا وهو واردة على ما فى المحيط فان مقتضاه انه لا يصلى عليه تقديم
 التبعية اليد على الدار الا ان يكون على الخلا وانتهى **قوله** او الصبي بعد اذا كان
 يعقل كما قيده به فى باب المرتدين وقيده به فى هذا المحل صاحب العداية وغيره وقال
 فى العداية انه يقر بالاسلام وهو يعقل صفة الاسلام المذكورة فى حديث جبريل
 عليه السلام ان تؤمن بالله وملائكته ورسوله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره
 من الله وقيل معناه يعقل النافع والمضار وان الاسلام هذى واتباعه خير والكفر
 فلاحته اتباعه شر انتهى وليس المراد على الاو لا ما يظهر من التوقف فى جواب ما الايمان
 ما الاسلام لانه لا يعقل الا لواحد مما المراد ان يذكر حقيقى الايمان وما يوجب الايمان
 بجمعه لم يقال له على انت مصدق بهذا فاذا قال نعم كان ذلك كافيا **قوله** لانه
 مسلم حكما يعنى فى ضرورة التبعية اما اذا اسلم هو فهو مسلم حقيقة **قوله** يغسل ولية
 المسلم كذا فى العداية وقال الكمال قوله ولو مسلم عبارة معية وما دفع به من انه اراد
 القريب لا يقيد لانه المراجعة انما هى على نفس لتبعية به بعد اعادة القريب به انتهى
 وقال فى الكفا فى فان لم يكن له ولي مسلم دفع الى اهل دينه وانما يقوم المسلم يغسل
 قريبه الكفا اذا لم يكن ممة قريبة مشرك فان كان فلا يتولى المسلم بنفسه انتهى

وهذا على سبيل الاولوية لما فى العداية عن الاصل كافر مات وله ابن مسلم يغسله
 ويكفنه ويدفنه اذا لم يكن هناك من اقرباؤه الكفار من يتولى امره فان كان ممة
 احد منهم فالاولى ان يغسل بيته ويدفنه انتهى ومثله فى البرهان وتبع الجنازة من
 بعيد هذا اذا لم يكن كفرا عن ارتداد فان كان والى ابا الله يحفر له حفرة ويلقى
 فيها كالطلب ولا يدفع لمن انتقل الى دينهم صرح به فى غير ما كتاب **قوله** او اقارب
 اطلقه فشمى ذوى الارحام اى لا غسلا كغسل المسلم ذكر المحبوب وغيره انما يغسل الكافر
 لان مسلة عامة فى بؤادى لانه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه لاظهار
 احق لو وضع فى الماء افسده كما فى المعراج **قوله** ويدفنه فى حفرة اى من غير حديد ولا
 ترسة كما فى الكفا ويلقى فى الحفرة ولا يوضع كما فى التبيين واذا مات المسلم وليس له الا
 قريب كافر ينبغي ان لا يلي ذلك بل يفعل المسلمون ويكره ان يدخل الكافر قبره بل يتركه
 من المسلمين ليدفنه كما فى الفتح وقوله ينبغي بحسب جملة على الوجوب كما لا يخفى **قوله**
 يوضع مقدمها ثم مؤخرها الا يمين المقدم هو يمين الميت وهو يسار الجنازة لان الميت
 يوضع على قفاه فكان يمين الميت هو يسارها ويسارها يمينه وفى حالة المشى
 يقدم الرأس كما فى البحر وقال الزيلعى وغيره ينبغي ان يحلها من كل جانب عشر خطوات
 لقوله عليه السلام من حمل جنازة اربعين خطوة كفر عنه اربعين كبير **قوله** ويسرع
 بنفا لا خيبا هذه ان لا يعطى بالميتة على الجنازة والمستحب ان يسرع بتجهيزه كله
قوله وذر المشى خلفها اى هو افضل من المشى امامها كما فى البرهان وكان على رضى
 الله عنه يشى خلفها وقال ان فضل المشى خلفها على المشى امامها كفضل الصلوة المكتوبة
 على النافلة كذا فى التبيين وان كان معها تايكة او صايحة زوجة فان لم تنزع فلا
 بأس بالمشى معها ولا تترك المسئلة بما افترق بها من البدعة ويكون رفع الصوت
 بالذكر ويذكر فى نفسه وقد جاء سبحانه من قهر عباده بالموت وتفرد بالبقاء سبحانه
 لحي الذك لا يموت ولا يرجع قبل الدفن بلا اذن الله كذا فى التباينة **قوله** ويحذر القبر
 اى بعد عمقه واختلفوا فى عمقه قبل الدفن لقامة وقيل الى الصدر وان زاد واختم
 كما فى التبيين **قوله** ويسمى القبر صرح فى الظهيرية بوجوب التسميم وفى المجتبى بتحريم
 كما فى البحر **قوله** ولا يختص قال فى البرهان يحرم البناء عليه للزينة ويكره للاحكام

يد عليه بدعة الولية
 او ترك الحضور
 من كفا
 قبله

بعد الدفن لا الدفن في مكان بني فيه قبله لعدم كونه قبر حقيقة بدونه ويعلم
 بعلامته انتهى وان احتج الى الكتابة حتى لا يذهب الاثر ولا يعتصم فلا بأس به
 فاما الكتابة من غير عذر فلا كذا في البحر ويكره الدفن في الاماكن التي تسمى
 فساق ولا يدفن صغير ولا كبير في بيوت الذي مات فيه فان ذلك خاص بالانبياء
 بل ينقل الى مقابر المسلمين كذا في الفتح **قوله** ولا يخرج منه الى القبر يعني ما اهيل
 عليه التراب انتهى الوارد عن بشر كما في التبيين وقال في البحر حره واجز منه
قوله الا ان تكون الارض مفضوة قال الزيلعي يحتاج لحق صاحبها ان شاء
 وان شاء سواه مع الارض وانتفع بها زراعة او غيره وليس من الغيب ما اذا
 دفن في قبر حفرة الغير ليدفن فيه فلا ينيش ولكن يضمن قيمة الحفرة كما في الفتح
 وانما يكون الارض مفضوة الى جوار بنسبه الجوار الحق الادمي كما اذا
 سقط متاعه او كفن بثوب مفضوب او دفن معه مال احياء في المحتاج كما
 في البحر ولو وقع لغير القبلة او على شقة الايسر او جعل راسه موضع رجله او
 التراب ما يندس ولا فعل بل السنة ولو بلى الميت وصار ترابا جاز دفن غيره في قبره
 وذرعه وابنه عليه كما في التبيين **قوله** مات في ريفته المراء ان كان البرية
 وجيفة الضرور عن احمد ينقل ان شب وعن الشافعية كذا ان كان قريبا
 من دار الحرب الاشديين لو حيين ليقدح البحر كذا في الفتح والبرهان
 ماتت حامل الى قول كذا في الخائنة **قوله** عبارتها امرأة ماتت والولد يضطرب
 في بطنها قال محمد يشوبطنها او يخرج الولد لا يسع الا ذلك انتهى ونقل الكمال
 عن التجميع حامل ماتت واضطرب في بطنها شيء وكان رايع ولد حتى شق بطنها
 فوقيين هذا ريب ما ان ابتلع درة فمات ولم يدع ما لا عليه قيمة لا يشق بطنه
 وفي الاختيار جعل عدم شق بطنه قول محمد وروي في جاني عن اصحابنا انه يشق
 لان حقا ادى مقدم على حق الله تعالى ومقدم على حق الظالم المستعدي انتهى
 ثم قال الكمال وهذا الوجه الجواب على ما قدمنا ان ذلك الاحتمال يزول بتقديم
 انتهى **قوله** وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل الى اشارة الى كراهة نقله الى ما
 فوق ميلين وبه صرح في الظهيرية والى انه لا يجوز بنسبه ونقله بعد الدفن

وهو بالاجماع الا الحق الغير كما قدمناه واتفقت كلمة المشايخ في امارة
 دفن ابنها وهي غايية في غير بلد لها فلم تصبر وارادت نقله انه لا يسعها
 ذلك فتجوز شواذ بعض المتأخرين لا يلتفت اليه كذا قال الكمال **قوله**
 فان نقل الى مصر آخر لا بأس به **قوله** نقل مثل الكمال عن التجميع فقال لا
 اثر في النقل من بلد الى بلد لما نقل ان يعقوب عليه السلام مات بمصر
 فنقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل تا بوث يوسف عليه السلام بعد ما اتى
 عليه زمان من مصر الى الشام ليكون مع اياته انتهى ما في التجميع ثم قال
 الكمال ولا يخفى ان هذا شرع من قبلنا ولو تتوفر فيه مشروط كونه مشرفا لنا
 ثم نقل عن التجميع ايضا انه يكره نقله الى بلدة اخرى لانه استغفار بما لا
 يفيد وفيه تاخير دفنه وكفى بذلك كراهة انتهى **قلت** وايضا لا يماثل
 الانبياء غيرهم لكونهم اطيب ما يكون في حالة الموت كالحياة لا يعتبر بهم
 تغير فلا يقاس عليهم من بقی جيفته اشد نوتا من جيفته الكلب تؤذي كل
 من مرته **بقوله** لا يكسر عظام اليهود الخ كذا في الخائنة وغلة في البحر عن
 الواقعات بقوله لان الذي لما حرم اذا وه في حياته لذمة فجب صيانتها
 عن الكسر بعد الموت انتهى وهو يفيد انه خاص باهل الذمة دون الكافرين
 ويكره العقود على الصبور كذا في الخائنة وكذا يكره وطود والنوم
 وقضاء الحاجة وكل ما لم يمهده من السنة والمعهود ليس لازما رتها والدعاء
 عند ما قاما واختلف في اجلاس القاربين ليقر واعدا القبر عند القبر
 والمختار عدم الكراهة كما في الفتح وزيارة القبور مندوبة للرجال وقيل
 محرم على النساء والاصح ان الرخصة ثابتة لهما ويستحب قراءة يس لما ورد
 من دخل المقابر فقرا سورة يس حقا الله يومئذ وكان له بعد ما
 فيها حسنات كذا في البحر **قوله** ولا بأس في اليابس كذا الرطب الحاجة
 قال في البزازية ولا يسحب قطع الرطب الحاجة باب الشهيد
 المقتول ميت باجل عندنا اهل السنة وانما يرب للشهيد بحال لا خفا

بالفصلة فكان افراده من باب الميت على حده كما زاد جبريل من الملائكة
عليهم السلام كذا في العناية **قوله** الحديث ثمانية فانه ما من جريح يخرج
في سبيل الله تعالى الا وهو ياتي يوم القيمة واوداهه تستحب دما اللون لون
الدم والريح ريح المسك كذا في الكافي والهداية وقال الكمال هو غريب وروي
احاديث صحيحة في عدم غسل الشهيد **قوله** وكل من يمتنعهم يلحق بهم لانه قال
في الكافي عند قوله اوارثته فقالتم المرتبة وان غسل فله ثواب الشهيد كالحريق
والفريق والمبطلون والغريب انتقم وهو اخر فائدة من نقل المصن اباه
بالمعنى كذا في الكافي لكن لا على مثل هذا الوضع في هذا المحل بل المعنى من
الباب احتوازي عن وجوب غسل الكافيت والنايظ والنفساء
المراد بوجوب الغسل على النايظ والنفساء وجوب في الجملة على الصحيح
من المذهب لانه اذا لم يجب عليها الغسل كما لو لم ينقطع دم الحيض والنفساء
وقد عرف انه حيض ونفساء لا يغسل الشهيد منها في رواية عن ابي حنيفة والصحاح
ان ما قيل الانقطاع كما بعده فيجب التمسك عنده مطلقا وعندهما لا يتسلان
مطلقا كما في العناية وفتح القدير بالغ احتوازي عن الصبي هذا عند ابي
حنيفة وعندهما كما بالغ كما في الهداية والمجنون كالصبي كما في السراج فكان
يبنى ابدال لفظ بالغ بمكلف ليخرج الصبي والمجنون **قوله** قتل ظالم يعني بان قتل
اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق مباشرة او تسبيبا منهم كما لو طعنوه حتى
القوم في نار او ما بالطنع او الدفع او الكفر عليهم كما في الجوهرة او نقر وادابة
فصدقت مسلما او رموا نار بين المسلمين فصبت بها ريح الى المسلمين او اسارا
اما فرق به مسلم فانه شهيدا نفاقا لان القتل ايضا في العدو وتسبيبا اما
لو انقلبت منهم دابة كافر فاطمعت مسلما من غير سياق او رمى مسلما الى الكفار
فاصاب مسلما او نقرت دابة مسلم من سواء الكفار او نقر المسلمون منهم
فاجاؤهم الى خندق او نار او حوذه فاقوا انفسهم او جعلوا حولهم الحسك
ودس عليها مسلما فمات لم يكن شهيدا عند ابي حنيفة خلا قال ابي يوسف كذا
في الفقه وقوله فاقوا انفسهم في الخندق اي من غير كسر ولا طعن ولا دفع

من العدو

من العدو وكما في الجوهرة ولهم برئته على البناء المفعول كذا في المعراج
عن الصحاح ثم قال وفي الايضاح معنى الارتثاش لغوان خلقه شهادة
من قوله ثوب رث اي خلفه انه **قوله** او وجد جرحا ميتا في معركة
لوقا في الهداية وغيا ووجد في المعركة بويه اثر لكان اولى الا ان يقال
اراد بالجرح احدث ما هو اعم من الظاهرة فيشمل لبا طنة المعلومة بسيلان
الدم من غير معتاد خروجه منه الا انه لا يشمل الاثر غير الجرح كالكسر
لبعض الاعضاء وانه لا يشهد لا يغسل **قوله** كالفرود والحشواي وجد ان
غيره من جنس الكفن والادفن به **قوله** ويزاد وينقصا شارب الى انه
يكوه ان تبرع عنه جميع ثيابه ويجرد الكفن ذكره في البحر عن الاسيما في
قوله فيغسل من وجد قتيلا في المصالح قيد بالمصلا لانه لو وجد في مغارة ليس
بقربها عمران لا يجب فيه قسامة ولادية فيغسل ولو وجد به اثر القتل كذا
في البحر عن المعراج فالمراد بالمصالح عمران وما يقرب مصر كان او قربة واطلق
صاحب المعراج في القتل فشم القتل في المحدث وبه صرح في البدايع كما نقله
صاحب البحر بعد هذا **قوله** فيما اي موضع يجب فيه القسامة احتوازي عن الجامع
والشارع **قوله** لا يخفى ما فيه من ايهام انه لا يغسل اذا وجد في الجامع
او الشارع وليس مراد الا انه يغسل اذا وجد فيها لوجوب الدية
في بيت المال وان لم يجب فيه القسامة فلو قال المصن في موضع يجب فيه
الدية بدل يجب فيه القسامة لكان اولى واظهر فالمراد ولهذا قال
في البحر الاقتصار على التقليل على وجوب الدية اولى من ضم القسامة لان
من ضم كصاحب الهداية يرد عليه المقتول في الجامع والشارع الاعظم
فانه ليس بشهيد حيث لم يعلم قاتله وليس فيه قسامة وانما تجب الدية في بيت
المال فقط انه **قوله** اذا حملت التوار على او في الهداية والدية اندفع
الايراد وافاد الحكم ظاهر الا بالمراد لان من لازم وجوب القسامة الدية
ولا ينكسر انتهى **قوله** ولم يعلم قاتله اي جعل بالمرّة وهو يفيد انه اذا علم

قاتله وكان ظالما قتل بغير دلائل لا يغسل واشترت بان المراد جهل القاتل المارة
الى انه اذا علم في الجملة كما اذا انزل للصوم عليه لثلا في المص فقتل بسلاح
غيره فهو شهيد كما لو قتل قطاع الطريق نقتل عليه في البدايع وقال في البحر
يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون **قوله** كان لم يتامل في عبارة الهداية
الى **اقول** ذكر شله ابن كمال باشاراد ا على صدر الشريعة ثم قال وغاية
ما يلزم من ذلك ان يكون الاستثناء اى في كلام الهداية منقطعا ولا
يأس فيه **قوله** بان اكل وشرب او نام او نذاوى طلبة فشمى القليل والكثير
كما في البحر **قوله** ويقدر على الاداء قال الكمال كذا قيد الزيلعي والله اعلم
بصحة وفيه افادة انه اذا لم يقدر على الاداء لا يحل القضاء فان ازاد اذ لم
يقدر للضعف مع حضور العقل فكونه يسقط به التقضا قول ظايفة والمختار
وهو ظاهر كلامه في باب صلوة المريض انه لا يسقط وان اراد لغية الفعل
فالمغنى عليه يقضى ما لم يزد على صلوة يوم وليلة فمضى يسقط القضاء مطلقا
لعدم قدرة الاداء من الجرح انتهى وقال صاحب البحر قد يقال ان المراد الاول
وكون عدم القدرة للضعف لا يسقط القضاء على الصحيح هو فيما اذا قدر
بعده اما اذا مات على ما لم فلا اثم لعدم عليها بالامياء انتهى **قوله** او نقل
من المعركة يعقب في غاية البيان باننا لا نسلم ان الحمل من المصحح ليس
بنيل راحة انتهى وصرح في البدايع بان النقل من المعركة يزيد ضعفا
ويوجب حدوث الامر لم يحدث لولا النقل والموت يحصل عقيب ترادف
الامام فيكون النقل مشاركا للجراحة في اشارة الموت فلم ميت بسبب
الجراحة يقينا فلذا لم يسقط الغسل بالشك انتهى قال في البحر فالارتقاء
فيه ليس للجراحة بل لما ذكره انتهى **قوله** او اوصى بامور الدنيا والاخرة
وهو قول ابو يوسف خلا فالجرح في المصير في هو يصح ان يرجع الى
قوله والاخرة فلا يفيد الحكم عند محمد بالوصية الدنيوية ويصح ان يرجع
الى فطلق الوصية وهو ظاهر كلام المصنف لقوله بعده وقيل الخلاف
بينهما

بينهما في الوصية بامور الدنيا وكلام الهداية ظاهره اجر الخلاف
في الوصية بامور الاخرة ويفيد انه لا يكون مريثا عند محمد ولو اوصى
بامور الدنيا ونقل في البرهان عن كل من ابي يوسف ومحمد قولين فقال
ويطرد ابو يوسف الارتقاء في الوصية بامور الدنيا فقط او مطلقا
وخالفه محمد في وصية الاخرة فلم يجعل مريثا او مطلقا اى وخالف
مطلقا فلم يجعل مريثا في الوصيتين لانها على الاموات انتهى ونقل في البحر
عن المحيط ان الاظهر انه لا خلاف في جواب ابي يوسف بانه يكون مريثا فيما
اذا اوصى بامور الدنيا وجواب محمد بعدمه فيما اذا اوصى بامور الاخرة وذكر
وجهه **قوله** لانه بذلك يصير خلفا في حكم الشهادة يعني حكمها الديني وعد
النقل اما عندنا فلا ينقص ثواب بل هو شهيد عندنا لله تعالى كما في الفتح
قوله ولو وجد ما ذكر في الحرب لا يكون مريثا **قوله** الا انه اذا مضى عليه
يوم وليلة حال القتال يكون مريثا كما في شرح المنظومة عن النهاية والمراد
وهو يعقل انتهى **قوله** وهو مخالف لما في الجوهرية عن نوادر رتبة عن ابي
يوسف اذا ملك في المعركة اكثر من يوم وليلة حيا والقوم في القتال وهو
يعقل او لا يعقل فهو شهيد والارتقاء لا يعتبر الا بعد تضم القتال
انتهى **كتاب الزكاة** **قوله** عقب الصلوة بالزكاة اقتداء بقوله تعالى
اقموا الصلوة واتوا الزكاة **اقول** وقربت الزكاة بالصلوة في اثنين
وثمانين آية في كتاب الله تعالى وهو يدل على ان التعاقب بينهما في غاية
الوكادة كما في البحر وقد فعل قاضي خان بين الصلوة والزكاة بالصوم
قوله وما رزقتم ينفقون هذا عام فلا دلالة له على الخاص الزكاة
قوله يعي تلك الخ اشارة الى ان الزكاة في عرف الفقهاء نفس الانبا على ما
عليه المحققون لانهم يصفون الانبا بالوجوب الذي هو من صفات الادب
وعند البعض هم للمال المؤدى لانه تعالى امر بايتاء الزكاة وايتاء الايتاء
محال وفيه نظر ذكره ابن كمال بامسا وقال في المعراج الاصح انها فعل الادب

لأنها وصفة بالوجوب لا بد من صفات الفعل لا من صفات ^{عيا}
 والمراعاة بالزكاة أخرجهما من عدم الوجود كما في قوله تعالى
 أقموا الصلوة كذا في المنشور التي انتهي ومناسبة الشرع للفقير ان
 المكافئ سبب للفقير اذ به يحصل التما بالاختلاف منه تعالى والدارين
 والظاهرة لنفس من دنس البخل والمخالفة والظاهرة للمال باخراج حوا
 الغير منه الى مستحقه الفقير ثم في فريضة حكمته كما في الفقه **تبيين** عرفها
 المص شرعا ولم يذكر تعريفها لغة وهو معنى البركة زكاة البقرة اي بورك
 فيها ومعنى الملح زكى نفسه مدحها ومعنى الشاة الخيل ذكى الشهيد كذا في
 البحر عن النهاية وقال الكمال دعي في اللغة الطهارة قد افلح من تزكى والتما
 زكى الزرع اذا ثمر وفا لا يستشهد نظر لانه ثبت الزكاة بالعين
 الفاء يقال زكا زكاة فيكون العقل المذكور منه لامن الزكاة على
 هو كونه منها يتوقف على ثبوت عاين لفظ الزكاة في معنى التما انشقي
 وسبب وجوبها العقل احترازه عن الجزرة ولا يخلو اما ان يكون
 جنونه اصليا او عارضا فالاصل من بلغ مجنونا فلا زكاة عليه بالا
 تقاضا واما ما افاق كان ابتداء صول من وقت الافاقه كما روي
 اذا بلغ واما الذوق فان دام سنة فهو كالاصلي اتفقا كما في البحر وغيره
 وقال في البرهان يجب على من افاق من الجنون بعض الحول الذي ملك فيه
 التصدي ولو كان يكون اصليا في ظاهر الرواية وقيل يعتبر ابو يوسف في رواية
 هشام افاقه اكثر الحول وقيل ابتداء حول الجنون الاصلي من وقت الافاقه
 منه في رواية عندنا في حقيقته وقال محمد الجنون مطلقا عارضا والحكم في العارض
 انه يمنع الوجوب اذا امتدأ سنة والا فلا انتهى وقال في الجوهرة المجنون
 لا زكاة عليه عندنا اذا وجد منه الجنون في السنة كلها فان وجد منه افاقه
 في بعض الحول ففيه اختلاف والصحيح عن ابي حنيفة انه يشترط الافاقه
 في ذل السنة واخرها وان قل يشترط في اولها لانفق الحول وفي اخرها

ليتوجه

ليتوجه عليه غطاء بالاداء وعند ابي يوسف تعتبر الافاقه في اكثر الحول
 وعند محمد في جزء من السنة انتفى وذكر الكمال ما يجب مراجعته في هذا المحل
 قوله ايضا قال لا يملك لغيره وليس بشئ ما اجاب به صاحب البحر عن الكثر
 بانه قول من فقير لم يخرج من حرج الشرط والاسلام ليس بشرط في اخذ
 الكفارة انتهى لانه لا يقسم من التعريف شي مما ذكر من كون الاسلام
 شرطا في الزكاة وليس بشرط في الكفارة حتى يخرج هذا اقاله المقدس
 لفقير مسلم لا بد من قيد آخر وهو مع قبض معتبرا احتراز عما لو وقع الى صبي
 لا يعقل او مجنون فانه لا يجوز وان دفعها اليصبي الى ابيه كما لو وضع زكاة
 على مكان فجاء الفقير وقبضها لا يجوز فلا بد في ذلك من ان يقبضها لها
 الاب او الوصي ومن كان في عياله من الاقارب او الاجانب الذي يعولونه
 والمملوق يقبض للقيط ولو كان الصبي يعقل القبض بان كان لا يرمي به
 ولا يمنع عنه يجوز والدفع الى المملوق مجزى كما لو انتبضها الفقراء من
 يد المملوك كما في الفقه كما في مال المالك تب فانه ملك المولى حقيقة لا يخفى ما
 فيه من ايهام الوجوب على المولى لانه لا يجب عليه زكاة فلو قال كما في الجوهرة
 والمالك لا زكاة عليه لانه ليس بمالك من كل وجه لوجود المتاع وهو الرق
 ولان المالك الذي في يده وابريه وبين المولى ان ادى مال الكتابة سلم له
 وان عجز سلم للمولى فلما لا يجب على المولى فيه شيء فكذلك لا يجب على المالك تب
 وان عده اى الملاك التام في اكثر شرط كذا انتقده صاحب البحر فقال وقد
 جعل المص شرطا للوجوب مع قوله ان سببها ملك مال مرصود للفاء
 بما لزيادة فاضل عن الحاجة كما في المحيط وغيره من السبب والشرط قد
 مستوركا في ان كلامه منها ايضا فاليه الوجوب لا على وجه التاثير يخرج الغلة
 فريضة السبب عن الشرط باضافة الوجوب اليه اي نادون الشرط كما
 عرف في الاصول انتهى **قوله** حتى لا يمنع دين المند ببالكفارة **قوله** وكذا
 لا يمنع دين صدقة الفطر وجوب الحج وهدي المتعة والاضحية كما في البحر
 قوله ولا فرق بين ان يكون الدين بطريق الاسالة او الكفالة **قوله** وجعل

دين الكفالة ما نبتا ظاهر على القول بان الكفالة فتم ذمة الى ذمة
 في الدين اما على الصحيح من انما في المطالبة فقط ففيه **قوله** على الحالة
 الاصلية هو ما يدفع الفلاك عن الانسان تحقيقا كالتفقة ودور السكنى
 او تقديرها كالدين قايما الديون ويدفع عن نفسه ليس بالقضاء كما في
 شرح الجمع لابن الملك وقال صاحب البحر فقد صرح بان من معه درهم
 وامسكها بينه صرفها الى حاجته الاصلية لا تجب الزكاة اذا حال الحول وهي
 عنده ويخالفه ما في معراج الدراية في فضل زكاة الفروض ان الزكاة تجب
 في النقد كيف ما امسك للنما او للتفقة انتفى وكذا في البدايع في بحث النما
 التقديري استوفى **قوله** وكتب العلم لاصلة كذا في العداية وقال الكمال ليس بقيد
 معبر المفهوم فانها لو كانت لمن ليس من أهلها وتسوى نصيبا لا زكاة عمله
 الا ان كان غدها للتجارة وانما يفترق الحال بين الاصل وغيره ان الأصل
 اذا كان نواحيجا لكتبت تدريسا وحفظا وتصحيحا لا يخرجون بها
 عن الفقر وان ساوت نصيبا فلم اخذ الزكاة الا ان يفضل عن حاجتهم
 ما يساوي نصيبا كان يكون عنده من كل تصنيف نسختان وقيل ثلاث
 والمحتمل الاول بخلاف غير الاصل فانهم يخرجون بها الزكاة والمراد
 كتب الفقه والحديث والتفسير ما كتب الطب والنحو والنجوم فمعتبرة في المنع
 مطلقا ثم قال الكمال والذي يقتضيه النظر ان نسختين من النحر او نسختين
 على الخلاف لا يعتبر من النصاب وكذا في اصول الفقه والحكام غير المخلوط
 بالاريل مقصود على تحقيق الحق من مذهبا هل السنة الا ان لا يوجد غير
 المخلوط لان هذه من الحجاج الاصلية استوفى والمصحف الواحد لا يعتبر
 نصيبا كما في الفقه وقال في الجوهرة عن الخنذي انه ان بلغ قيمته نصيبا لا
 يجوز له اخذ الزكاة لان قد يجد متخفا يقرأ فيه انه قد ذكرته هذا
 وهذا وان سبذكر المص بعضه لانه محله **قوله** والاثم المخرقين المراد بها
 ما لا يستهلك عينه في الانتفاع كالقدوم والميراث او ما يستهلك ولا
 تبقى عينه كصايون وعرض لغسل حال عليه الحول ويساوي نصيبا الا

المأخوذ

المأخوذ بمقابلة الحول العمل اما لو اشترى ما تبقى عينه كعصفور وعفوان
 لصبياع وذهن وعقود لباع فان فيه الزكاة لان المأخوذ فيه بمقابلة العين
 وقوارير العطارين ورجل الخيل والحجر المشتراة للتجارة ومقارودها وحلها
 ان كان من عرض المشتري بيعها بها ففيها الزكاة وان كانت لحقطة الرواتب
 فلا زكاة فيها كالقدور وغيرها من الة الصباغين كما في الفقه والمعراج
 والحجالة المشتراة للاجارة لا زكاة فيها كما في غاية البيان **قوله** والضمار
 مال تغذر الوصول اليه **قوله** وليس منه ما اشترى للتجارة ولم يقبض لان
 الصحيح وجوب الزكاة اذا قبضه كما في البحر **قوله** ومنسوب اذا لم يكن عليه
 بينة **قوله** الا في السائمة فانه ليس على صاحبها زكاة وان كان القاصد فقرا
 كما في البحر عن الخاتمة **قوله** ومدفون في مقبرة احتوز به عمالود فتمت في حوز
 ولودا رعية فانه يزكيه كذا اطلقت في غاية البيان وغيره وقال الشريعة
 لو كانت دارا عظيمة فالمدفون فيها يكون ضمرا فلا ينقد نصيبا انتفى
 واختلف المشايخ في المدفون في ارض مملوكة او كرم فقيل بالوجوب لا مكان
 الوصول وقيل لا لانها غير حوز كذا في البحر **قوله** وما لا اخذه السلطان
 مصادرة قال في ديوان الادب صادرة على ماله اي فارقه كما في غاية البيان
قوله ثم صار له الفهم فيه للدين المحجور **قوله** فاذا وصل اليه راجع لما ل
 الضمار فاصل المسئلة **قوله** ودين تجرد نقل في البحر عن الخاتمة انه انما
 لا يكون المحجور نصيبا اذا حلفه القاضى وحلف **قوله** بخلاف مال على مقر
 الخ كذا اطلقت في البعداية وقال الكمال فيستلزم انه اذا قبض الدين زكاة
 لما مضى وهو غير جار على اطلاقه أي عند الامام بل ذلك في بعض انواع
 الدين وتوضيحه ان ابا حنيفة رحمه الله قسم الدين الى ثلثة اقسام
 قوى وهو بدل القرض ومال التجارة ومتوسط وهو بدل مال التجارة
 كتم ثياب البذلة وعبد الخدمة ودار السكنى وضعيف وهو بدل مال ليس
 بمالك له والوضعية وبدل الخلع والصلح عن دم العمد والدية
 وبدل الكتابة والسعاية ففي القوى تجب الزكاة اذا حال الحول وتبرأخي

الاداء الى ان يقضى اربعين درهما فيها درهم وكذا فيما زاد بحساب
وفي المتوسط لا يجب ما لم يقضى نصا باو يمتد لما مضى من الحول في صحيح الرواية
وفي الضيق لا يجب ما لم يقضى نصا باو يحول الحول بعد القبض عليه وتمايه
في فتح القدير ونقل مثله في الرضا وقال واوجبنا في يورما ومحمد الزكوة
عن المقرض من الديون الثلاثة بحسابه مطلقا اي من غير اشتراط شيء
مما ذكر **قول** او مفلسا اي محكوما بافلاسه افاد انه من النفليس وقال
الحاكمي في بعض النسخ مفلس من الافلاس والمعنى والحكم ختفان باختلاف اللفظ
اما المعنى فيقال افلس الرجل صار مفلسا اي صارته ذراعه فلو سألما يقال
طاعة الرجل اذا صارته اصحاب خبثا واما فلسه القاض نفلسا اي
نادر عليه انه افلس في الصحيح انتهى او على جامد عليه بنية هذا على
قول اكثر المشايخ وفي الاصل لم يعمل الدين نصا ولم يفصل قال شمس الامنة
الفيج جواب الكتاب اي الاصل اذ ليس كل محامي يعدل ولا كل بنية تعدل في
الفتح ونقل في البحر القوي عن التحفة والخانية **قول** او علم قاضي المفتي به عدم
اللقاء بعلم القاضى الآن **قول** وشروط الحولان قال في القنية العبرة في الزكوة
لحولا القوي وسيا في ان شاء الله في باب العنين بيان الشمس والقمر وسمى
حولا لان الاحوال تتحول فيه كما في البحر عن الفاية **قول** او نية التجارة المراد ما
يعم فيه نية التجارة لا عموم الاشياء فانه لو اشترى ارضا خراجية او عشرية
ليجوز فيها لا يجب فيها زكوة التجارة والا اجتمع فيها الحقتان بسبب واحد
وهو الارض وعن محمد في ارضي العشر اشترائها للتجارة يجب الزكوة مع العشر
واذا تقع بنية الارض على وظيفتها التي كانت وكذا لو اشترى بذرا للتجارة
وزرع في عشرية استاجر سا كان قبل العشر لا غير كذا في فتح القدير وروى
نية التجارة حقيقة وهو واضح او حكما كما قال توفيق بمال التجارة فان ما
قوي به يكون للتجارة وان لم يتوفيه لان حكم البدل حكم الاصل ما لم يخرج
بنية عدمها بعد قتل نية التجارة خطأ فدفع به وكذا ما اشترى ناضيا
وان لم يثقل التجارة كما اذا ابتاع المضارب عبدا وثوبا للبيد وطعاما

وجمالة وجبة الزكوة في الكل وان تصد غير التجارة لانه لا يملك الشراء
الا للتجارة بخلافه برب المال حيث لا يركب الثوب والمجولة لان يملك الشراء
غير التجارة كذا في الفتح **قول** مقارنة للاداء المراد ان يكون مقارنة
للاداء للفقير او الوكيل ولو مقارنته حكمية كان دفع بلائنة ثم نوى والمال
قائم بيد الفقير صحت ولا يشترط علم الفقير بانها زكوة على الاصح لا في البحر
عن القنية والمجتهب الاصح ان من اعطى مسكينا ذراعه وسميها بنية او فضا
ونوى الزكوة فانها تجزى انتفى وكذا اصح في شرح المنظومة الاجز الان العبرة
لنية الدافع لا العلم المدفوع اليه الا على قول الى جعفر او تصدق كل احتراز
به عما لو دفعه بنية واجبه فانه يضمن الزكوة كما في الجوهرة **قول** فقل عمري
قول كذا في الهداية وقد اخبره بدليله عن القول بالقورية مع دليله فاذا
انه اي العمري مختاره كما هو مذهب يفته انتهى وقال ابو بكر الوادي انها تجزى
على التواخي وهكذا روى عن النبي من اصحابنا وهو المختار وقاله تاج
الشريعة انتهى فكان على المص رحمه الله ان يوزع القول بانه عمري كما في الهداية
كن قال الكمال والوجه المختار ان الامر بالصرف الى الفقير معه قورنة الفور
وهو ان يدفع حاجة وفي محله واجاب عن قول الى بكر الرازي المتند الى
ان الامر المطلق لا يقتضي الفور بانه ولم يقتضد فالمعنى الذي عيناه يقتضيه
وهو ان تكون الزكوة فريضة وفوريته واجبة فيلزم بتأخيرها من غير
ضرورة الاثم ثم قال وما ذكر ابن شجاع عن اصحابنا ان الزكوة على التواخي
يجب جملة على المراد بالنظم الى دليل الافتراض اي دليل الافتراض لا يوجبها
فورا وهو لا ينبغي بل الايجاب انتهى قال الكمال هذا ولا يخفى على من
امرهما معنا التامل ان المعنى الذي قدمناه لا يقتضي الوجوب لجواز ان يثبته
دفع الحاجة مع كل دفع مكلف متواخيا اذ بتقدير اختيار الكل للتواخي وهو
بعيد لا يلزم اتحاد زمان اذ اجمع المكلفين فتأمل انتهى **قول** وقول الكمال
والوجه المختار الى ابيارض ما نقلناه عن تاج الشريعة من ان المختار
التواخي لان كلام الكمال في وجه الحكم لا الحكم فتنبه له **قول** وقيل فوري

او واجب على الفور لان مقتضى الامر المطلق **اقول** الدعوى مقبولة والدليل
 عليها غير مقبول فان المختار في اصول الامور المطلق لا يقتضى الفور ولا
 التراخي بل مجرد طلبها لما موربه فيجوز للمكلف كل من التراخي والفور في الاستال
 لانه لم يطلب منه الفعل مقبدا باجدها فيبقى على خياره في المباح الاصلي فالوجه
 ما قدمناه عن الكمال **قوله** وهو قول الكرخي فانه قال يا ثم بتاخير الزكاة
 بعد التمكن كما صرح به الحكم الشهيد في المنتقى وهو عمن ما ذكره الفقيه ابو
 جعفر عن ابي حنيفة انه يكره ان يؤخرها من غير عذر فان كراهة الترخيم
 على المحل سند اطلاق اسمها عندهم كذا في الفقه وروى عن محمد بن هذا
 بخلاف الحج فلا ترد شهادته بتأخيرها عنده ورفق بينه بان الزكاة حق
 الفقير اذ يات بتأخير حقيق لا خالص حق الله وعن ابي يوسف عكس قال
 الكمال فقد ثبتت عن الثلاثة وجوب فورية الزكاة والحق تهم رد شهادته
 لان ردها شرط بالاثم وقد تحقق في الحج ايضا ما يوجب الفور انه يروي رواية
 بخلافه على فتح القدير معنى والفتاوى قاضى حان الصحيح ان تأخير الزكاة
 لا يبطل العدالة انتفى ولكن لم اره بشيئ منه **قوله** لا اتصال بينية بالامساك
اقول حاصل هذا ان ما كان من اعمال الجوارح لا يتحقق بمجرد النية وما
 كان من المتروك كفي فيه مجرد هافا التجارة من الاول فلا يكفي في النية بخلاف
 تركها ونظيره التسفر والفطر والاسلام والاسامة لا يثبت واحد منها
 الا بالعمل وتثبت اصداها بمجرد النية فلا يصير مسافرا ولا مفطرا ولا
 مسلما ولا اديبا سائمة بمجرد النية بل بالعمل ويصير مسافرا مقيما والمسلما
 بلا فطر مائما والمسلما كما في الدابة علقته بمجرد هذه الامور كما في الفقه
 وعلى ذلك في عدم الاسلام بمجرد النية بانها لم تنقل بالنور وهو ترك
 اعتقاد حقيقة الله تعالى انتفى **باب** **قوله** ان زكوة ثلثا
 قالوا اطلقت الصدقة في كتب الغزير فالمراد بها الزكاة **قوله** وهو الكيفية
 بالرعي لاراد به تعريفها الفقهي وقد اقتصر على مثل تعريفه في الكتب والهداية
 وقال الكمال اعترض في النهاية بانه مرادهم تفسير السائمة التي فيها الحكم
 المذكور

المذكور فهو تعريف بالاعم اذ بقي قيد كونه ذلك لعرض النسل والامر
 والتسمية والا في شمل الاسامة لفرض الحمل والركوب وليس فيها زكاة انتفى
 وقال صاحب البحر قد يجب بانهم انما تركوا هذا القيد لتعريضهم بعد ذلك
 بان ما كان للحمل والركوب فانه لا شيء فيه انتفى ولا يخفى فيه انتفى وفي قول
 النهاية والتسمية اشارة الى انه لا فرق بين كونها ناسا فقط او ذكر ورا فقط
 ومختلفة والمراد نفي كون الاسامة للحمل والركوب فانه لا شيء فيه انتفى ولا
 يخفى ما فيه انتفى وفي قول النهاية والتسمية لكن في البدايع لو اسامة اللحم لا زكاة
 فيها كالحمل والركوب كذا في البحر واما تعريف السائمة لغة فمما انتفى رعي ولا
 تعلف في الاهل كما في الفقه **قوله** الرعي بالكسر كلالا وبالفتح مصدر **قوله** والمناس
 هنا ضبطه بالفتح ان السائمة في الفقه هي ما قدمنا تعريفها فلو حمل اليها الكلاء
 الى البيية لا تكون سائمة كما في البحر **قوله** مضابا لابل **اقول** الاسم هم جنس واحد
 لم من لفظ كقوم ونساء سميته ابلا لانها يقول على انها كذا في الجوهر
 والنسبة اليها ابل بفتح لتوالي الكسرات مع الباء كما في البحر **قوله** وفي كل جنس
 سائمة **قوله** لم يصفها بالذو كما قال القدوري ليس في اقل من خمس ذود
 صدقة ولعل السرة في ذلك ان تاج الشريعة قال الذود في الابل من الثلاثة
 الى العشر من الاناث ذود الذكور انتفى فلما كان الذود خاصا بالاناث
 والحكم اعم حذو المصا كصاحب الكثر او عرب جمع عرب في هذا
 للبهائم وللاناس عرب ففرقوا بينهما في الجمع والعرب هم الذين استوطنوا
 المدن والقرى العربية والاعراب اهل البدو واختلفت في نسبتهم والاصح
 انهم نسبوا الى عرب بدو فمختلين وهم من تمامه لانه اباهم اسماعيل عليه الصلوة
 والسلام نشأ بها كذا في الفقه عن المغرب **قوله** شاة قال الجندی لا يجوز
 في الزكاة الا الثني من الغنم فصاغدا وهو ما اتي عليه حول ولا يؤخذ الجذع
 وهو الذي اتي عليه سنة اشهر وان كما يجوز في الاضحية كما في الجوهرية وشاتي
 واشهره كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الكمال تلك الكتب
 في فتح القدير فليراجع كذا الحكم في سائر انصب الابية الا انها بعد اربعين

من البقرة فانه لا يكون عفو الى ستين بل يجب بحسابه كما سيذكره **قوله**
سميت به لان امها تكون مخاضة لكذا قاله الزيلعي ثم قال ويسمى جمع البراءة
مخاضا ايضا **قوله** جذعه قال في الجوهره لا اشتقاق لاسمها انتهى وقال
الاتفاق سميت بها لانها اطاقته الجذع يقال جذع الدابة اذا حبسها على غير
حذ انتفى وقيل لانها تجزع انسان اللبن ارتفع بها كذا في الجوهره **قوله**
ببرها ارباب الابل انت الفمير فرجع الى الجذعة وفي نسخ لما في التبيين وغير ذكره
فرجع الى المحلل الذي باستانها اي يعرف المعنى الذي سئل بها ارباب الابل **قوله**
فوق كل خمس شاة بالحقيين الباء بمعنى مع اي مع حقتين **قوله** وفي خمس وعشرين
شاة مخاض اي مع ثلاثة حقا وفي ست وثمانين بنت لبون مع ثلاث حقا
قوله ونضار البقر البقر جس واحدة بقرة ذكر كان او انثى كالتمر والتمر
فالتا للوحدة لا للتانيث كما في البحر وسميت بقرا لانها بقر الارض بخلافها اي
تلقها والبقر هو الشتر كما في الجوهره **قوله** لان حكمها واحدا في الزكوة لا لانه
على ما ذكره **قوله** حتى قالوا ان البقر يتناولها فيه ابحام ان الجاموس غير البقر
وهو نوع منه ولا يرد عليه ما اذا حلف لا يأكل لحم البقر فاكل الجاموس لا يحنث على ما
قاله صاحب الفداية معللا بان اوهام الناس لا تسبق اليه في ديارنا
لا لقلته انتهى وقال الكاكي حتى لو كثر في موضع يبق ان يحنث كذا في مبسوط في
الاسلام انتهى وفي فتاوى قاضي خان من الايمان قال بعضهم لو حلف لا يأكل
لحم البقر فاكل لحم الجاموس يحنث ولو حلف لا يأكل لحم الجاموس فاكل لحم البقر
لا يحنث وهذا صحيح وينبغي ان لا يحنث في الفصلين للعرف انتهى وفي الجوهره
حلف لا يشترى البقر لا يتناول الحرا ليس وان حلف لا يشترى بقر آتينا ولها
فيما يشترى البقر الا لقا واللام للمعهود انتهى **قوله** وفيها تتبع او تبعية
نفي على انه بالخيار في حدتها وهذا بخلاف الابل فانه لا يجوز الذكرا ان يساوي
يتمه تمة الانثى الواجبة **قوله** وهذه رواية الاصل اي نفي ظاهر الرواية
وهي احد روايات ثلاث ثانيا ما رواه الحسن ان ما زاعف الى خمسين

شاة المعزوم

فيجب

فيجب سنة وربيعها وثالثها ان الزائد عفو الى ستين وهو رواية اسد بن
عمر وبها قال ابو يوسف ومحمد وهو المختار ذكره في جامع الفقه وقال
في المحيط والبدائع وهو اوفق الروايات عنه كذا في البيهقي وعليه الفتوى
كما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه للقدر من عن الاسيحي **قوله** ونضار الغنم
الغنم هم جنس يقع على الذكور والانثى كذا في العناية وسميت به لانه ليس لها
اله الدفاع فكانت غنمية لكل طائفة كما في فتح القدير **قوله** ضانا او معزا
مقيد بشمول الغنم للضان والمعز والضان جمع ضاني كركب جمع راكب من ذوات
الضروف والضان اسم للمذكور والنعجة للانثى والمعز ذوات الشعر هم للانثى
ولهم الذكور القيس كما في معراج البراءة وقال المقدسي في شرحه قال ابن الانباري
الضان مؤنثة وللجمع اضمون كفلس وافلس وجمع الكثرة قيسين بكسرهم انتهى
والمعز هم جنس لا واحد له من لفظه وفي ذوات الدار من الغنم الواحد
شاة وهي مؤنثة وتفتح العين وتسكن وجمع الساكن امعز ومعز مثل عبد
واعبد وعبيد والغالمعزى للحيات لا للتانيث ولهذا تنزل في الزكوة وتقف
على معز ولو كانت للتانيث لم تحذف انه في **قوله** لا الجذع اطلقت فشم الجذع
الضان فانه لا يجزى في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة كما قدمناه وروى عن
ابي حنيفة وهو قولنا انه يؤخذ الجذع **قوله** وهو ما في عليه اكثرها هذا
تفسير الفقهاء وان الاصح من الجذع من المعز لسته ومن الضان لثمانية
اشهر كما في العناية **قوله** ونضار الخيل الخيل هم جمع للعرب والبراذير لا
واحد له كالغنم والابل كما في العناية والمعراج **قوله** قال ابو جعفر الطحاوي
كذا في المعراج ثم قال وفي شرح الارشاد لا يعتبر فيها النضاب وقال الطحاوي
قال الاصحاب لا يجب في اقل من الثلاثة والصحيح وعدم اعتبار النضاب انتهى
اي عند الامام **قوله** لا ذكر الخيل منفردة كانا شاة في رواية الجار والمجور
متعلق بالمنفرد من الذكور والمنفرد من الاناث **قوله** ويجب فيها اربع
الضيف راجع للاناث المنفردات كما هو ظاهر من عبارته وفيها اقسام
انه لا اختلاف رواية الا في الاناث وقد ورد اختلاف الرواية في كل من المنفرد

١٢٥

من الذكور والاناث قال في فتح القدير في كل من الذكور والمنفردة والاناث
المنفردة روايتان والارجح في الذكور عدم الوجوب وفي الاناث الوجوب
انتفى قلت وقد مشوا المص رحمه الله على قول الامام بوجوب زكاة الخيل كما ترى
تبعا لما رجه شمس الامنة وصاحب التحفة ولم يترض لقول صاحبين وقالوا
انه لا زكاة في الخيل مطلقا منفردة كانت او مختلطة قال صاحب البرهان
وهو اعدم الوجوب اصح ما يفتى به زوج قولها صاحب الاسرار والنا
بيع وقاضي خان وهو قول عامة العلماء لما في الكتب الستة وقامه فيه
انتفى وقال الكمال بعد سياق اختلاف الترجيع اجمعا على ان الامام
لا يأخذ صدقة الخيل جبرا انتفى قوله لا شيء في حواصل وعوامل تبع فيه
لفظ الحديث ليس في الحوامل والعوامل والعلوف صدقة كذا في البحر
وعلوفه بفتح العين الخ قوله الواحد والجمع سواء والعلوفه بالنم جمع
علف يقال علف الدابة ولا يقال علفتها معلوفة وعليف كذا في البحر قوله
ولا يقل ولا جاز الخ هذا بالاتفاق كما في البرهان قوله ولا حمل هو البحر بك
ولدا الشاة في السنة الاولى والجمع حملان بضم الحاء وفي الديوان بكسر الهمزة
والفصل ولدا الناقة قبل ان يصير ابن بخاض والجمع وعلان والعجل والجد
مثله وهو من اولاد البقر حين تضع امه الى شهر والانتفى بحمله كذا في المرت
قوله قبل اذا كان له نصاب سامية الخ كذا في العناية وقال في البحر هو الاصح
اي في تقرير السنة اذا لا تعتبر الصغار والمنفردة فان كان فيها كبير يعتبر
ان يكون العدد الواجب في الكبير موجودا وقامه في الزيادات لقاضي
خان انتفى قوله ويجوز دفع القيمة في الزكاة قوله حتى لو اومن ثلاث
شياه سمات عن اربع وسط او بعض بنت لبون عن بنت مخاض جاز خلا
مالوكا المنصوص عليه مثليا بان او مؤثرا يعدل مؤثرا لم يحرك الا عن
ثوب واحد كما في الفتح وقيد المص بالزكاة لانه لا يجوز دفع القيمة في الفتح
والعتق كما في غاية البياض وقال صاحب البحر بعد نقله ولا يخفى انه في الاضحية
مقيد ببقاء ايام النحر واما بعدها فيجوز دفع القيمة كما عرف في الاضحية

انتفى

انتفى وكذا لا يجوز القيمة في الهدايا كما في الهداية ونذكر ما هو المعتبر
في دقة القيمة في باب زكاة المال قوله وكفارة غيوا لاعتقائه قوله قد احسن المص
رحمة الله بهذا الاستثناء ولم يذكر في الهداية والكنز والتبيين والكا في
ذكره في غاية كما قدمناه معللا بان معنى القرية فيه اتلاف الملك ونفي الزكوة
وذلك لا يتقوم قوله والعشر مطوون على الزكاة وينبغي ان يكون الخراج كذلك
فيجوز فيه القيمة قوله والنذر هو بان نذر الصدق بهذا الدينار فتصدق
بعدله دراهم او بهذا الخبر فتصدق بقيمة جاز عندنا او نذر الصدق بشاتين
وسطين فتصدق بشاة تعدلها جاز وليس منه ما لو نذر ان يعطي شاتين
وسطين او يتصدق عدي وسطين فاهدي شاة او اعتق عبد يساوي كل منهما
وسطين فانه لا يجوز لانه التزم ارافتين وكثيرين فلا يخرج عن العهدة
بواحد بخلاف الصدقة بشاة تعدل شاتين نذر الصدق بهما لان المقصود
افناء الفقير وهو يحصل بالقيمة كما في فتح القدير قوله لا يرخذ الا الوسط
هو على الادون وادون الاعلى قيل اذا كانوا عشرين من الضان وعشرين
من المعز باخذ الوسط ومعرفته ان يقوم الوسط من المعز والضان فتؤخذ
شاة مساوية نصف القيمة عن كل واحد منها الوسط من المعز يساوي عشرة
دراهم والوسط من الضان عشرين فتؤخذ شاة قيمتها خمسة عشر كذا في البحر
قوله بلا جبر شيئا مل لصدقة الترايم واخذ زكوتها للامام كرها على صاديه
ويخالف من يذكره في باب العاشرين انه يأخذ زكاة المال من الماء به عليه فليتنبه
له قوله اي اذا امتنع عن اداء الزكاة لا يأخذها الامام كرها قد علمت
ان الامام يأخذ زكاة السائمة كرها ويجبر من وجبت عليه زكاة غير السائمة
على اداء الزكاة وكيفية جبره ما قاله ابن وهبان في منظومته وعن بعضهم
بالجس لا عنى بجبر اي على دفعها بنفسه للفقير وقال شارحها وقديع التهم بدو
الجس كالاتاة والتهديد وعندنا ولم يذكر المص حكم ما اذا اخذها الامام
كرها وضعها موضعها ولم يضعها وفي شرح المنظومة انه يجبره واما اذا اخذ
منه السلطان اموالا مصادرة ونزاد الزكاة اليه فعل قول المشايخ المتأخرين

يجوز ان يصح ان لا يجوز وبه يفتى لانه ليس للظالم ولاية اخذ الزكاة عن
الاموال الباطنة وبه تأخذ ولم يذكر المصن مطابقة الفقير بها وليس
له مطالبة بها ولا اخذها من غير علم المولى وان اخذها ويضرب ما يأخذ
ان يملك ويسترد منه لو بقي اشار في القينة الى ان ذلك قضاء وديانة
انه لو لم يكن في قبيلة الفقراء قرابته من هو اوجح من الاخذ بغير علم على الا
يفي علم ديانة كما في شرح المنظومة **قوله** لم يوجد من الخ هذا القيد اتفاق
كما في التبيين وقدم المصن ان الواجب احداً من اثنين العيين الواجبة او قيمتها
فالخيار ثابت مع وجود السن **قوله** سمي بها صاحبها من باب اطلاق البعث
على الكل **قوله** او الاخذ ورد الفضل الانسب ان يقال واسترد ليرجع الضمير
للمذكور وهو المالك لا غيره مذكور وهو الساعي **قوله** قال في الهداية ان
اختيار ان الخيار لذلك دون الساعي خلافا لا يقيد ظاهر الهداية كما هو
نص الاصل ورده في النهاية والمعراج وقال ان الخيار لذلك مطلقاً ما قبل
الاف في صورة دفع المالك الاعلى لما فيه من اجبار الساعي على شرائه الزائد فهو
لانه ليس شراً حقيقياً ولا يلزم من الاجبار ضرراً للساعي لان عامل لغيره
وامتناعه من قبول الاعلى يلزم العسر وفي ذلك العود على موضع على الزكاة
بالنقص لانها وجبت بغيره ليس كما في البحر **قوله** للمصدق وهو الذي يأخذ
الصدقات قال في الغاية المصدق بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة اخذ
الصدقة وهو الساعي واما المالك فالمشهور فيه تشديد ما وكسر الدال على المشهور
وقيل بتخفيف الصاد وقال الخطابي هو بفتح الدال انتهى **قوله** فكانه الضمير
راجع لصاحب الهداية **قوله** المستند اثنا الحول من جنس النصاب **قوله** سواء
كان بميراث او هبة او شراء او وصية كما في **قوله** بفهم اليه المراد بالضم وجوب
الزكاة في الاستعداد عند تمام حول الاصل كما ذكره المصنف وسذكر ان الضم
في النقدين وعروض التجارة بالقيمة ولا يفهم الى النقدين من سائمة زكاة
عند حيقه خلافاً لها وتفقروا على ضم ثمن طعام ادى عشرة ثم باعه
وثن ارض معشورة وثن عبداً وصدقة فطرة كما في الفقه **قوله**

وقد همل في وسطاً ما نه وهو ليس قيد احتوازيه عن غير الوسط فانه
اذا كان له خمس وثلاثون من الابل فزادت واحدة في اثناء الحول ولو في اخره
نفيها ثبت لهون **قوله** اخذ البعثة الاخذ ليس قيد احتوازيه حتى لو لم يأخذوا
منه الخراج وغيره وهو عندهم لو يأخذ منه شيء ايضاً كما في التبيين **قوله**
يعاد غير الخراج ان لم يعرف في حقه يعني ديانته بان يفتى بالاعادة كما في ذكره
المصن وافادته لا يفتى باعادة الخراج وعليه اقتصر في الكافي وذكر الزيلعي
ما يفيد ضعفه حيث قال ثم اذا لم يؤخذ منهم شيئاً فنفتقهم بان يريدونها
فيما بينهم وبين الله تعالى وقيل لا نفتقهم باعادة الخراج **قوله** غضب سلطان
مالا الخ كذا اطلقه الكافي ويجوز ان يكون بحيث لا يميز المخلوط عن ماله كما نص
عليه في فتح القدير وظاهر الكافي انه لا خلاف فيه وفي الفقه ما يفيد الخلاف لنقله
بصيغة قالوا يجب فيه الزكاة ويورث عنه انتفى لما قدمنا من ان صيغة
قالوا تذكر فيما فيه خلاف ويجب ان يقيد القول بوجوب الزكاة بما اذا كان
الفاضل بعد ما اذا ما عليه لاربابه نصايا واشار المصن الى انه لا زكاة عليه
فيما اذا لم يكن له مال وعصباء موال الناس وغلطها ببعضها وبه صرح في شرح
المنظومة ويجب عليه تعريض دمه بوجهه الى اربابه ان علموا والا الى الفقر فرج
لوزكي المال الحلال بالجرام اختلف في اجزائه كذا في نفع المنظومة **قوله** لا يضمن
مفرط الخ كذا في الكافي ثم قال فان طالب الساعي فلم يدفع اليه فممن عندنا في حيقه
بخلاف ما اذا طالبه فقير لان الساعي متعين للاخذ فلزمه الاداء عند ظلمه
فصار متعدياً بالمنع كالمودع اذا امتنع الوديعه والاصح انه لا يضمن وهو اختيار
مشايخنا لان وجوب الضمان يستدعي تقوية يد او ملك ولم يوجد انتفى
وقال الكمال وهو اي القول بعدم الضمان اشبه بالفقه **قوله** واليه مال
صاحب الهداية لما انه اخره بدليله عن القول بلزم الضمان ولكنه في العناية
بعد ما حكى القولين قال عقب الثاني قيل وهو الصحيح لعدم التقوية انتهى
باب زكاة المال قوله المواد بالمال الخ يعني في هذا الباب لان المال مطلقاً
هو كما نص عليه محمد بقوله المال كل يملكه الناس من دراهم او دنانير او غنطه

او شعيرا او حيوان او ثياب او غير ذلك انتفى كذا في العناية وقال الكمال
 ما تقدم من صدقة السائمة زكوة المال ايضا الا ان عرفنا بتبادر من لهم
 المال النقد والعروض انتفى **قوله** واللام فيه الخ كذا قاله الزيلعي **قوله**
 والقيرا مل خمس شعيرات تمامه في تصنيف للسما وندي صاحب الشراعية
 في الفرائض **قوله** ولو عليا اي سواء كان حلية تساو سيف او منطقة او
 لحاما او سرجا والكواكب في المصاحف والاواني وغيرها اذا كانت تخلص عن
 الاذابة يجب فيها الزكوة كما في البحر **قوله** وهو يسكون الرء **قوله** ويعبر
 كما في القاموس **قوله** كذا في الصحاح **قوله** لكنه قول ابي عبيد وظاهره طلاق
 اللفظة خلافا لان عبارة الصحاح نفيها العرض المتاع وكل شئ فهو عرض
 سوى الدراهم والدنانير فانها عين وقال ابو عبيد العروض الامنة التي
 لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا انتفى **قوله** واما الفرض
 بفقهها فمتاع الدنيا **قوله** فيكون اعم من التفسير السابق وعلمه ما قدمناه
 عن القاموس من انه يترك انتفى واما العرض بضم العين فهو الجانب وبالكسر
 ما يحده الرجل به وبزم كما ذكره كما ذكره تاج الشريعة انتفى وفي المغرب العرض
 يسكون الواخلا فالطول انتفى يعني مع ضم العين **قوله** اقول هذا الكلام
 منه في غاية الاستبعاد الخ الاستبعاد بعيد عن كلام الزيلعي لما علمنا ان
 جعل الارض غير العرض انما هو قول ابي عبيد كما قدمناه والصواب ان
 نقا جمع عرض بسكونه الرء على تفسير الصحاح فتخرج النفود فقط لا على
 قول ابي عبيد وبذا رد صاحب البحر كلام صاحب الدرر انتفى وان عم كلام
 الصحاح السترايم فقد خربته بما علم من حكمها قال المقدسي واما ثانيا
 الخ متحد في رد اعتراض الزيلعي بما اشترى بذرا للتجارة فزرعه والجواب
 عن اكثر وغيره ان من اطلق وجوب الزكوة فيما اشترى للتجارة اراد ما
 تقع فيه لينة كما قدمناه لا عموم الاشياء **قوله** مقوما بالانفع للفقير قدما
 الوعد ببيان وقت القيمة وهو كما قال في الجوهر في باب زكوة الابل ثم
 الواجب هنا العين ولم نقلها الى القيمة وقت الاداء انتفى والاشارة

بعنا في كلام الجوهر الى باب زكوة السائمة لان اعتبار القيمة في السائمة
 يوم الاداء باتفاق والخلاف في زكوة المال فتعتبر القيمة وقت الاداء
 في زكوة المال على قولها وهو الاظهر وقال ابو حنيفة يوم الوجوب كما في
 ابرهان وقال الكمال والخلاف بيني على ان الواجب عند ما جز من العين
 وله ولاية منعها الى القيمة فيعتبر يوم المنع كما في منع رد الوديعة وعنده
 الواجب احدها ابتداء ولذا يجزى المصدق على قولها انتفى والقول بان
 الواجب هو العين بناء على ما ظنه بعض اصحابنا انه اداء القيمة بذل
 عن الواجب حتى لقب المسئلة بالابدال وليس كذلك فان المصير الى البول
 لا يجوز الا عند عدم الاصل واداء القيمة مع وجود المنصوص عليه جائز عندنا
قوله اي ان كان التقيوم الخ افاد انه يقوم بالمضروب فيه صرح الزيلعي و
 المعينة بالياء الذي به الماء ولو كان في مفارقة يقبر القيمة في اقرب الامصار
 الى ذلك الموضع كما في الفتح وقال في البحر انه اولى مما في التبيين من انه اذا كان
 في المفازة يقوم في المص الذي يصير اليه انتفى فان الزكوة في المكسور واجب
 عندنا الا اذا بلغ ثلث النصاب **قوله** المراد بلوغه من احدهما لما قاله في البحر
 عن المحيط لا يضم احدي الزياتين الى الاخرى ليم اربعين درهما واربعه مثاقيل
 عندنا حنيفة لانه لا تجب الزكوة في المكسور عنده وعندنا يضم لانها تجب في
 المكسور انتفى وما غلب غشه يقوم لانه في حكم العروض **قوله** لم يبيع بما
 اذا يقوم وقال في البحر ان غلب القشر كاستوقه ينظر ان كانت راجحة او نوى
 التجارة اعتبرته قيمتها فان بلغت نصيبا من ادنى الدراهم التي تجب فيها
 الزكوة وهي التي به غلبة فصنتها وجبت فيها والا فلا وان لم يكن اثمانا
 راجحة ولا منوبة للتجارة فلا زكوة فيها الا ان يكون ما فيها من الفضة يبلغ
 ما بقي درهم بان كانت كثيرة وتخلص من القشر فان كان ما فيها لا يتخلص
 فلا شيء عليه لان الفضة فيها قد بعلكة كذا في كثير من الكتب وفي غاية البيان
 الظاهر ان خلوص الفضة من الدراهم ليس بشروط باعتبار ان يكون في الدراهم
 فضة بقدر النصاب انتفى **قوله** الفلوس ان كانت اثمانا راجحة او سلعا

للجارة تجزئ الزكاة في قيمتها والا فلا **قوله** ذكر ابو نصر انه تجزئ الزكاة
احتياطاً اختاره في النجاسة والخلاصة **قوله** وقيل لا يجب قال ابو لانا البرهان
الطرا بلسي وهو الاظهر كذا قال المقدس في شرحه انتهى **قوله** وعلمه البرهان
بعدم الغلبة المشروطة للوجوب **قوله** وقيل يجب درهمان ونصف علمه
في البرهان بالنظر الى وجوب الحرب وعدمه **قوله** نقصان النصاب
من صورة ما اذا مات غنم التجارة قبل الحول فدفع جلدوها وتم الحول عليه
ان بلغ نصاباً زكاة بخلاف عصى تجزئ ثم تحلل لانعدام النصاب بالتجزئ
وبعاجز عنه وهو الصوف في الاول كما في التبيين وغيره ونظر القدوري
في شرحه ان حكم الحول لا يقطع في مسألة العصى وسوى بينهما وفي نوادر
ابن سماعه كما ذكره القدوري كذا في غاية البيان **قوله** لان قيمة احد
حتى انتقصت الخ مثاله اذا كان له مائة درهم وعشرة دنانير فبكلها
نصاب الذهب قيمة **قوله** اخر هذا الباب بما قبله لتخص ما قبله في الباعة
وهذا يشمل غير الزكاة كما لو اخذ من الزمى والحزنى وما كان فيه عبادة
وهو ما يؤخذ من المسلم قديمه على النسي من الزكاة والعاشر فاعل من عشر القوم
اعشرهم عشر بالضم فيما اذا اخذت عشر الاموالهم وبالكسر صورت عاشرهم عدد
ذكره المقدس والمراد به هنا ما بدورهم العشر في متعلق اخذه عنه فانه انما
ياخذ العشر من الحزنى لا المسلم والذى كما في الفقه **قوله** وهو من نصيب العزة
بما ذكر لان الاصل في نصيب اخذ الصدقات اعانة للمسلم على اداء الزكاة
وما عداها مما يؤخذ من الكفاية لا يحتاج الى تنصيبه بالذكور وليس بعبادة
تغلب الصدقات المأخوذة من المسلمين على المأخوذة من غيرهم **قوله**
لما منوا من اللصوص ويحرم منع قال في البحر فليس فساد منه لانه لا بد ان
يكون قادراً على الحماية انتفى ويشترط ايضا ان يكون حراً مسلماً غير كافراً
فلا يصح ان يكون عبداً لعدم الولاية ولا كافراً فانه لا يلي على المسلم ولا كافراً
لان فيها ياخذ شبهة الزكاة كما في العناية فكان ينبغي للمصن ذكره
وخرج بقوله نصيب الامام على طريق الساع وهو من يسبى في القبائل

لاخذ

لاخذ صدقة الموائش والمصدق بتحقيق الصاد وقشد الالاهم جيش
لها كما في البدايع وما ورد من ذمه فمحول على من يظلم كرامتنا وعلمهما
ذكرنا حرمة تولية الفسقة فضلاً عن اليهود والكفرة **قوله** صدق
باليامين هو ظاهر الرواية كما في المعراج والعبادات وان كان لا تحليف فيها
لكن لتعلق حق العبد هنا وهو العاشر والاخذ فهو يدعي عليه معنى لواقته
لزومه فيكف لرجاء النكول كما في الفتح ولا يشترط اخراج البراءة الاستبانه
الخطا حتى لو خالف ما فيها اثم المصدق يقبل قوله بيمينه في ظاهر الرواية وقيل
بدل على كذبه كخطا الخط الرابع ويفرق بانها عبادة ذكره المقدس والقول
قول التاجر بيمينه في صفقة متاعه اذا اتهم العاشر انه خلاف ما قال وليس له
اقراره بتفتيشه كما تفعله ظلمة زماننا **قوله** او قال علي بن ابي طالب الدين
وقال في المعراج قال الخلو اني رحمه الله اطلق في الكتاب قوله او علي بن الاصح
ان العاشر يسأله عن قدر الدين فان اخبره بما يستغفر في النصاب يصدق
والا لا يصدق كذا في الجارية وقيل ينبغي ان يصدق فيما ينتقص به النصاب
لانه لا تأخذ من المال الذي يكون اقل من النصاب لان ما يأخذه العاشر
زكاة حتى شمله فيه شرائط الزكاة ذكره في شرح مختصر الكونى للقدوري
انتهى وقال في البحر اطلق المص في الدين فشمّل المستغرق للمال والنقص للنصاب
وهو الحق وبه اندفع ما في غاية البيان من التقييد بالخيطة بماله وان دفع
ما في الجارية انما هو **قوله** ولا يخفى ما فيه من معارضة المذوق بالمفهوم فلتأمل
قوله او ادبته الى عاشر **قوله** فان ظهر كذبه بعد سنين اخذ منه بخلاف
ما اذا اشتغل العاشر عن الحزنى حتى دخل الحرب ثم خرج اليها ثم ياخذ لما
مضى كما في تحفة الطهيري **قوله** الا في السواجم اطلقه فشمّل ما لو ادعى دفع
زكاة في المصار وغيره ثم اذا لم يحز الامام دفعه قبل الزكاة فهو الاول والثاني
سياسة وقيل هو الثاني والاولى لتقلبه نفعاً فهو الصحيح كما في الهداية وظاهر
قوله تنقلب نفعاً انه لو لم يأخذ منه الامام لعلمه ياداه الى الفقر فان ذمته
بما ادبته وفيه اختلاف المشايخ كما في البحر عن المعراج وان اجاز فعله الامام

ممنوع عن تعسير العينة والبطنخ والاستفرج والرومان ونحوها من الرطاب
عندنا في حقيقة وصورة المسئلة ان يشترك بنصاب قرب معنى الحول عليه شيئا
من هذه الخضر اذ ان التجارة قيمة عليه الحول نفسه لا يأخذ العاشر الزكوة
كلمة بامر الحاكم بادائها بنفسه وقال لا تأخذ من جنسه لدخوله تحت حماية الامام
كذا في البرهان وقال الكمال في تقليل قول الامام لا تأخذ منها لانها تقصد بالاستقبا
وليس عند العامل فقرا في اير ليدفع لهم فادابيت ليجمع فسند فيفوت المقصود
فلو كانوا عنده او اخذ ليعرف ان عمالته كان له ذلك **قوله** الارواح
هو مال تحت الارض مطلقا **قوله** فيع لفظ الركاز الكثر والمعدن ويطلق
الركاز عليها اطلاقا حقيقة مشتركا معنويا وليس خاصا بالدين ولو
دان الامر فيه بين كونه مجازا فيه او متراطبا اذ لا شك في صحة اطلاقه على المعدن
كما ان التواطؤ متعين كذا في فتح القدير وقال صاحب البحر وبه اندفع ما في غاية
البيان والبديع من ان الركاز حقيقة في المعدن لان خلفه فيها مركبا وفي الكثر
مجاز بالجماعة انتهى **قوله** والمعدن هم من المعدن وهو الاقامة يقال عدت
بالمكان اذا اقام به ومنه جنات عدت ومركز كل شيء معدن عن اصل اللغة
فاصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتبه في نقل الاجزاء المستقرة التي
ركبها الله تعالى في الارض يوم خلقها حتى صار الانتقال من اللفظ اليه ابتداء بلا
قرينة كما في الفقه خمس بتخفيف الميم قال في المغرب خمس لقوم اذا اخذ خمس
اموالهم من باب طلب واستشهود له في ضياء الحليم بقول عدو ربيعة في
الجاهلية وخمس في الاسلام فعلم ان قول المصنف خمس بتخفيف الميم لانه معتد بمجاز
بناء المفعول عنه وبه اندفع قول من قرأ نحو بتشديد الميم ظنا منه الى المحقق
لازم لما علمت ان المحقق متعدي وان من باب طلب عليه كذا في البحر **قوله**
وجديد ونحوه اعلم ان المستخرج من المعدن ثلاثة انواع جامد بذوب
وينصبع كالنقدين والحديد وجامد لا ينطبع كالجص والنورة والكل والزرنيخ
وسائر الاحجار كالصقوت والملح والثالثة ما ليس بجامد كالماء والقبر والنقط
ولا يجب للمسل لا في النوع الاول كذا في الفقه ومن اصاب دكا ز او سبعة ان يدقق

فلان سبه كما في البحر عن جامع ابن السموك **قوله** لان ما يؤخذ من الذي
جزية اي حكم حكمها في كون يصرف في مصادرها لانه جزية حتى لا يسقط
جزية رأسه في تلك السنة نص عليه الاسيما في ومتش في ابدان نص
بني تغلب لان عمر رضي الله عنه عند صلحهم من الجزية على الصدقة المضا عفة
فان اخذ العاشر منهم ذلك سقطت الجزية انتهى **قوله** كذا قال الزيلعي نقل
مثل ما استشهد في المعراج عن جامع الكندي **قوله** اولا يصدق الجزية في شيء من
ذلك كذا في السدائيه وقال الكمالي العبارة الجيدة ان يقال ولا يقبل ان لا يترك
الاخذ منه لا ولا يصدق لانه لو صدق بان ثبت صدق بنية عماله من المسلمين
المساكين معه في دار الحرب اخذ منه **قوله** الا في ام ولده وقال الزيلعي يدخل
تحت عمره جميع ما تقدم ذكره من الصدور وهو مشكل فيما اذا قال ادبنا
الى عاشر آخر وفي تلك السنة عاشر آخر فانه ينبغي ان يصدق فيه لانه لو لم يصدق
يؤدي الى الاستيصال وهو لا يجوز ان يقع ومثله في الفاية **قلت** ويكره بالاول ما
اذا ثبت اعطاؤه لعاشر آخر بالبيئنة العادلة **قوله** ومن الذي يضمن
مع مراعاة الشر وطا من الحول والنصاب والفراغ عن الدين وكونه للتجارة
كما في الفتح **قوله** وان علم اخذ مثله لوبعضا اشار به الى ان لا نأخذ الكل اذا
كانوا يأخذونه لكنه لا يعلم منه قدر ما نأخذ والصح ان يتقوله ما يرسله
الى ما منه كما في البحر **قوله** وان لم يبلغه لا يؤخذ منه شيء كذا مشي عليه في الوافي
وقال في شرحه الحافي حتى لو مرحت في تخمين درهما لم يؤخذ منه شيء الا ياخذ
واما من مثله تحقيقا للمجازاة وفي كتاب الزكوة لا نأخذ من القليل وان اخذ
وامنا لان القليل عفوة فاد شرعا واخذهم من القليل ظلم انتهى
اي يؤخذ العشر من قيمتها في الفاية تعرف بقول فاسقين تابا اذ مبين لما
وفي الحافي تعرف بالرجوع الى الذمة كذا في البحر **قوله** اذا مر بها ذمي
او حربي للتجارة وفيه اشارة الى انه لا يعسر ختم المسلم اذا موته وهو بالاتفاق
نص عليه في البحر عن الفوائد ولا بضاعة ومضاربة وكسب ما ذوق
لحفاظا به فيما اذا لم يكن مع حربي وهل كذلك اولا فليقل **قوله** العاشر

نحوه على المساكين واذا اطلع الامام على ذلك امضى ما قنع ويجوز دفع الخمس
الى الوالدين والمولودين الفقراء كما في الغنائم ويجوز للراجل ان يصرفه
الى نفسه اذا كان محتاجا ولا تغنيه الاربعة اخماسا كان ذلك دون المائتين
اما اذا بلغ مائتين لا يجوز له تناول الخمس كذا في **البحر قوله** وان لم يملك
فللواحد **اقول** سواء وجد به نفسه او باجرائه قال في خبر مطلوب تقبل
من الامام معدنا واستاجر اجرا فاستخرجها ما لا يخس وما بقي فهو له **قوله**
ولاشي فيه ان وجده في داره او المملوكة له عندنا في حقيقته فان قال الخمس
لا في الدار والبيت والمتول والحائز وقال لا يجب الخمس كما في البحر وسواء كان
المالك مسلما او ذميا كما في المحيط **قوله** وفي ارضه روايتان اي عندنا
حقيقة رحمه الله محمد عنه في رواية لا يجب وفي رواية الجامع الصغير يجب
والفرق على هذه الرواية بين الارض والدار ان الارض لم تملك خالية عن
المولى بل فيها الخراج او العشر والخمس من المولى بخلاف الدار فانها تملك خالية
عنها قالوا لو كان في داره نخلة نقل اكرارا من الثمار لا يجب فيها كما في الفقه
قوله وجدت في حبل اي باصل خلقها في معدنها لقوله بعد الا ان يكون ذلك
لجاهلية زافاد بالاولوية عدم الوجوب اذا وجدت المذكورات في البحر
كالمذهب والفضة الموجودين فيه ولو بضع العباد **قوله** وان خلا عنها ان
العلامة يعني الميزة ليست ما اذا اشتبه الضرب واذا اشتبه فهو جاهل
في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل يجعل اسلاميا في زماننا لتقدم العهد كما
في البحر فلا كما في **قوله** قيل يعتبر جاهليا وقيل اللقطة لا يخفى ما في اطلاق القولين
على السواء لما علمت من ان ظاهرا رواية جعله جاهليا **قوله** وان وجد
متاعهم المراد بالمتاع غير المذنب والفقير لما ذكره عن المعري
في ارضه تاليس قيد احترازا لان الحكم في دار الحرب كذلك كما يفيد اطلاق
الهداية الا ان يشترط ان يكون الواجد له في دار الحرب ذامنة **قوله** الظاهر
ان مراده نقل مسألة ذكرت في الهداية **اقول** مبنى تحلية صاحب الوقاية
على ما ظهر للمصنف من التوجيه الذي ذكره ولا نسلم له ذلك لعل كلام الوقاية

على

على اذا كان الواجد في المسئلة المذكورة وامتنع غير السامع ويكون
قول الوقاية وان وجد مبنيا للمفعول ولا يرجع ضميره للمستامن المذكور
قبل بل يكون منقطعا عنه وحذف فاعله للعلم به من قوله خمس وباقيه لا اذا
يخمس الا ما وجد ذامنة **قوله** ويترك لفظ منها **اقول** نعم ينبغي حذف
منها ليشتمل ما اذا وجد متاع الحرب في دارنا ركازا ولكن قد ابدل المصنف بقول
في ارضنا حتى لا يرجع الضمير للمستامن ويلزم منه توهم التخصيص بدارنا والحكم
اعم غير انه يشق في الواجد له في دار الحرب المبتعة **قوله** فالصواب ان يقطع
عما قبله ويقراء الى البناء للمفعول قد علمت انه كذلك على ما وجهناه به ثم **اقول**
السر في تقييد صاحب الوقاية بكون الارض لم تملك ليفيد الحكم بالاولوية في المملوكة
لكون المأخوذ غنيمة انتفى وقال في المعراج انما ذكر هذه المسئلة اي في الهداية
بعد ذكر حكم النقيدين في المعدن والركاز ليعلم ان وجوب الخمس لا يخص في الركاز
من النقيدين او غيرهما بخلاف الزكوة حيث لا يجب في المتاع الا للحرمان ووجوب
الخمس باعتبار الغنيمة في ذلك كله المال سواء بعد ان يثبت الانتقال من ايدى الكفرة
الى ايدينا حقيقة او حكما كذا قيل **باب العشر قوله** في غسل ارض عشرة
كذا في الهداية وقال في العناية قيد بارضى العشر لانه اذا اخذ من ارض الخراج
فلا شيء فيه لا عشر ولا خراج كما تبين انتفى وقوله فلا شيء فيه اي في الغسل
ولكن الخراج يجب باعتبار التمكن من الاستنزاع كما في المعراج انتفى ونقل
في البحر عن الميسوط ان صاحب الارض يملك الغسل الذي في ارضه وان لم
يتخذها لذلك حتى ان لم يأخذ من ارضه بخلاف الطير اذا
خرج في ارضه فهو لمن اخذه انتفى **قوله** او غسل جبل وثمره كذا نص في الهداية
وقال الا بقاء في رواية اسدين عمره وعندنا في برقه والحسن انه لا شيء فيها
انتفى الا ان الاتفاق قال عند ما تقدم من قول الهداية وفي الغسل العشر
اذا اخذ من ارض العشر مانصة واذا كان في المقادير والكهوف والجبال
وعلى الاشجار فلا شيء فيه وهو بمنزلة الثمار تكون في الجبال التي فيها حوز
على غير العشرية نليتها **قوله** وهو خمسة ارضه اي الى صاحب المقبر

فمما يبلغ خمسة أو تسع عند الصاحبين والوصف بفتح الواو ويرد
 يكرها حمل البعير والوقر حمل البغل والمزار كما في المعراج **قوله** ستون صاعا
 تقدير الوصف بستين صاعا مخرج به في رواية ابن ماجه كما في فتح القدير
قوله وقال لا يجب الا فيما لم تمره باقية حد البقا ان يبقى سنة في الغالبين على
 معالجة كبيرة بخلاف يحتاج اليها كالدن في بلادهم والبطيخ الصبي في بلادنا
 اي بلادهم وعلاجه الحاجة الى تقليبه وتقليق الدن كذا في الفتح
 الا في نحو الخطب **قوله** وكذا لا يجب في نحو سعة دتين لان يشترط ان يكون
 مما يقصد بنباته حتى لو اتخذ ارضه مقصيته او مشجوة او منبتا للحشيش واد
 به الاستنا بقطع ذلك وبهيم كان فيه العشر كما في العناية وبيع ما يقطع
 ليس يقيد ولذا اطلقه قاضي خان عنه ويشترط ايها قصد الاستغلال
 فخرج نحو بزر البطيخ والخيار وما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران ويجب
 في العصف والكتان وبزره لان كل واحد منهما مقصود فيه كما في البحر وقال
 قاضي خان ولا يجب العشر فيما كان من الادوية كاللوز والهيلج والاف الكندر
 انتقوه في الجوهره خلافة حيث قال يجب العشر في الجوز واللوز والبصل والنوم في
 الصمغ ولا عشر في الادوية كالسعر والشونيز والحلف والحلبة انتق **قوله**
 والقصب هو كل نبات ساقه يكون انايب وكقوتها والكعب العقد والانبوب ما
 بين الكعبين والمراد هنا القصب الفارسي لان القصب ثلاثة انواع الفارسية
 ولا عشر فيه كما تقدم وقصب لذريته وهو قصب السبل كما في الجوهره وسمى
 بالذريته لانها تجعل ذرة ذرة ويلقى في الدوا كذا نقل عن شيخ شيوخي وكذا
 في الخنازيرة وفيها قيل يدفع بها الى العوام وقيل ما يذر على المية ان يثر
 كذا في المعراج واجوده الباقون الاول انتقى وهو من افضل الادوية اح
 النار مع دون ورد وخل وينقع من اورام المعدة والكبد مع السبل
 ومن الاستسقا من اذا قاله الاتقاني والثالث قصر السكر قال في الجوهره
 قصب السكر والذريته فيها العشر كذا في العناية **قوله** ويؤخذ العشر
 من غسل قصب السكر كما في المعراج قال شيخ الاسلام قصب العسل يجب العشر

في غسل

في غسله دون خشب انتقى **قوله** غرب الغرب الدلو العظيم والدالية ذولاب
 تدبره البقم وذكر في المغرب ان الدالية جذع طويل بركب تركيب مذاق
 الرز في راسه مفرقة كبيرة ليستقيها والسائية الناقة التي ليستقي عليها
 قاء سقي سحيا وبداية فالمعتبر اكثر السنة كما في السائمة كذا في العناية
 وان استويا يجب نصف العشر نظر الفقهاء كما في السائمة كذا في البحر وهو بحث
 الرز بلعي وظاهر الغاية وجوب ثلاثة ارباع العشر **قوله** ويجب الخراج في عشرية
 مسلم شرعا من اطلق الدمي والمراد به غير النقلي كما نفع عليه في العناية
 وقال الزيدعي اي يجب الخراج ان اشترى غير نقلي ارضا عشرية من مسلم ثم قال
 ولو اشترى نقلي ارضا عشرية من مسلم ايضا فالعشر عندها خلافا للمجد والما لم
 يذكرها المصنف لدخولها تحت قوله وضعه في ارض عشرية لتقليب انتقى **قوله**
 وفيه افادة هي البيع وقال مالك لا يجوز البيع وهو اخيرا والقاضي الخازم
 كذا نقله الاتقاني عن القدر **قوله** او العيب بقضا انما كان الرد بالعيب
 خشوا اذا كان بقضاء القاضي لان للقاضي ولاية الفسخ فاذا كان بغير قضا
 كان اقاله وهو بيع في حق غيره فصار شر من الذي ينتقل اليه بما فيها
 من الوطيفة وقيل ليس للذي ردها بالعيب للمعيب الحادث عنده بصورتها
 خراجية وجواب ان هذا العيب يرتفع بالبيع فلا يمنع الرد كما في التبيين
قوله متعلق بقوله رد انتق **قوله** جعله بقضاء متعلقا برده يستلزم
 اشتراط القضاء في الرد لفساد رذيا والشرط والرؤية ولا يشترط القضاء
 الا في الرد بخيار العيب فكان ينبغي ان يقال متعلق بقوله او العيب **قوله**
 وعلى ذي جعل ادره بدستنا خراج اي سواء سقاه بماء الخراج او العشر
 والبستان كل ارض محوطها حائطا وفيها تحيل متفرقة واشجار ولعلم يجعلها
 بدستنا بل باقها دارا كما كانت ولو بها تحيل نقل اكرار الاشياء فيها
 سواء كان مسلما او ذميا **قوله** كذا المسلم لو سقاه اي المسلم بماء اي
 الخراج ولو سقاه بماء العشر عشر ولو ان المسلم او الذمي سقاه مرة
 بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم احق بالعشر والذمي بالخراج كما في

المراج واستثنى كل النصاب وجوب الخراج على المسلم ابتداء فيما اذا استقاه
ماء الخراج حتى نقل في غاية البيان ان الامام السرخسي ذكر في الجامع ان
عليه العشر بكل حال لانه احق بالعشر بالمراج وهو الاظهر انتفى واجار صا
البحر بان المخرج وضع الخراج عليه جيرا انما باختياره فيجوز وقد اختاره
هنا حيث سقاه بماء الخراج فهو كما اذا احيى رضاء ميتة باذن الامام وسقاه
بماء الخراج فانه يجب عليه الخراج انتفى **قوله** وسياتي بيان المياه ببيان
كما قال المصلح ماء السماء والبحر والعين في ارض عشرة عشر في عشرة وماء
انهار حفرها العجم وبيروحي في خراجية خراجي كذا سيهون وحيث
ودجلة والفرات عند ابي يوسف وعشرة عشر عند محمد انتفى **قلت** وفي شرح
الطحاوي وكذا الفيل خراجي عند ابي يوسف رحمه الله لدخوله تحت الحماية
باجاز القنطرة كذا في معراج الدراية والتي حفرتها الاعاجم كغير الملا
ويقره جرد ومرار كما في العناية وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمان وحيان
والغرات والفيل كل من انهار الجنة ذكره الاتفاق **قوله** ولا شيء في
عين قير القير والقار الرقة والنقط بالفتح والكسر وهو نفع دهن
يعلو الما وقد مشى المص على رواية عدم مسح موضع القير والنقط وهو
رواية ابن سماعة عن محمد وهو اني بكر الرازي قال الشيخ اكل الدين
بعد نقله وكان المص اي صاحب الهداية رحمه الله اختار قوله ابي
بكر الرازي رحمه الله انتفى وفي رواية فسخ العين تبع اذا كان
حريمها يصلح للزراعة وهو اختيار بعض المشايخ **قوله** وفي حريمها
الصالح للزراعة خراج لو خراجا انما قيد به لان الخراج يتعلق با
تتمك من الزراعة حتى لو كان الحريم عشرة يا وزرعه وجبا العشر فيما
يخرج وان يزرعه لا شيء عليه **قوله** ووقته عند ظهور الثمر لا كذا قاله
الزيلي وقال في البرهان وجوب العشر باشتداد الحب وبدو صلاح
الثمرة عند ان حنيفة لان الخارج يبلغ حدا ينتفع به وابو يوسف يرد

الوجوب

الوجوب بالحصاد والجداد لا وقت جمع الخارج في الجوز كما قال محمد
انتفى فقيه نوع مخالف **قوله** المصنف في الفقيه وهو من له مال ذو
النصاب **اقول** ويجوز الدفع له ولو كان صحيحا مكتسبا كما في العناية انتفى
لكنه قال في المعراج انه لا يطيب للاخذ لانه لا يلزم من جواز الدفع جواز
الاخذ كطه الغني فقير انتفى وهو غير صحيح لان المصنف في غاية البيان
وغيرها انه يجوز اخذها لمن ملك اقل من النصاب كما يجوز دفعها لغير
الاولى عدم الاخذ لمن له سواد من عيش كما صرح به في الباي كذا في البحر
قوله والمسكين عطفا على الفقير فانتفى مغايرت له وهو الصحيح وروي
عن ابي يوسف انتفى صنف واحد وتظهر الثمرة في الوصية كما سذكره انشاء
الله تعالى **قوله** فهو من لا شيء له هو الاصح وهو المذهب وعند ابي حنيفة
تفسيها على عكسه كما في الحا في **قوله** والعامل عبيد ذون العاشر ليشمل
النساء ولو غنيا لابعائها ما فيه من شبهة الصدقة والاجرة ولو استعمل
ليها العاشر ورزق من غير الزكاة لا بأس به ولو رزقا منها لا يرد له
ان يأخذ كذا في المحيط وكذا امرى العاشر شي وقيل لا يحرم على ماله ان لا
حفظ لهم في سهم ذي القربى وجوز الطي وان يكون العاشر عاملا
كذا في المعراج **قوله** فيعمل بقدر عمله اي ذهابا وايابا وكان المال باقيا
حتى لو حمل ارباب الاموال الزكاة الى الامام وملك ما جمعه من المال لا يستحق
شيئا من بيت المال واجوزت الزكاة عن المودين لانه بمنزلة الامام
في القبض او نائب عن الفقير فيه فاذا اتم القبض سقطت الزكاة
وكذا حق لان عماله في معنى الاجرة وان يتعلق بالمحل الذي عمل فيه فاذا
هلك سقطت كما في المعراج وغيره **قوله** وهو ما يكفيه واعوانه اشار
به الى انه معتبر بالوسط فلا يجوز له ان يتبع شهوة في الماء كل
والمشرب والليس لانها حرام كونها اسرافا محضا وعلى الامام ان
يمنع من يرضى بالوسط كما في البحر عن غاية البيان **قوله** غير
مقدر باليمن اشار به الى تقدير الشافع له باليمن لان العامل

ثامن ثمانية ذكرت في الذكر وسقطت منهم المولف بالإجماع وهو من
قبيل انتها الحكم بانتها علته كما في الكافي وغيره **قوله** والمكاتب يعني اذا
كان سيده غير هاشمي لما في البحر عن المكاتب المحيط قد قالوا انه لا يجوز للمكاتب
وما شئ لا يقع للمولى المستحق **قوله** وهو مستفاد مما ياتي في انهاء الدفع لوالى
بنى هاشم **قوله** والفارم **قوله** والدفع له اولى من الدفع الى الفقير كما في
البحر عن الظهيرية **قوله** ولا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه اذ اذانه اذا ملك
نصيباً غير فاضل جازم الصدقة لان المستحق بالدين وجوده وقدمه سواء
كما في العناية **قوله** او كان له دين على الناس لا يمكن اخذه يعني لا يقدر على
اخذها الا ان كان نصيباً موحلاً او غير موحل والديون معسراً وموسراً
يأخذ ولا بينة عادلة وحلفه القاضى مالو كان موسراً معسراً وموسراً
وتم بينة عادلة او لم تكن ولم يرفع الى القاضى فلا يحل له اخذ الزكوة كما في
قاضي هان **قوله** وفي سبيل الله **قوله** كان ينبغي ان يعدل من اللام الى في
كما ورد به النص كذلك في ايات الاربع الاخرى وهو المكاتب والفارم وابن
السبيل لما قال في الكافي وغيره انما عدل عن اللام الى في الاربع الاخرى
لا يريان بانهم اشرح في استحقاق الصدقة عليهم من سبق ذكره لان في لزوم
فبسه على انهم اخفاء بان توضع فيهم الصدقات **قوله** هو منقطع الغزاة الى
آخره قال في الظهيرية في سبيل الله قبل طلبة العلم كذا في المغيثاني وقال
الستروحي قلت بعيد فان الآية نزلت وليس هناك قوم يقال لهم طلبة علم
انفق **قوله** استيعاده بعيد لان طلب العلم ليس بالاستفادة الاحكام وهل
يبلغ طالب علم رتبة من لازم حكمة النبي صلى الله عليه وسلم ليلقى الاحكام
عنه كاصحاب الصفة فالتفسير بطالب العلم وجية خصوصاً وقد قال في
البدائع في سبيل الله جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل
الخيرات اذا كان محتاجاً استوفى علم ان الخلاف بين الصاحبين انما
هو في التفسير والخلاف في الحكم بالاتفاق على انه انما تغطي الاصناف
كلهم بشرط الفقر لا في العامل فتمت قطع الحاج الفقير بغيره بالاتفاق

كما في الفقه

كما في الفقه **قوله** وابن السبيل هو المسافر لا كذا في التبيين ثم قال والاولى
ان يستقرض ان قدر عليه ولا يلزمه ذلك لاحتمال عجزه عن الاداء ثم لا يلزم
ان يتصدق بما فضل في يده وعند قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى والمكاتب
اذا عجز ومثله في الفقه **قوله** تملك اي لا بطريق الاباحة مستغنى عنه بما قدمه
اول كتاب الزكوة **قوله** لا الى بن مسجد الخ الحيلة في جواز مثله ان يتصدق
بمقدار زكوة على فقير ثم يامره بعد ذلك بالنظر الى ذلك الوجه فيكون لصاحب
المال ثواب الزكوة وللفقير ثواب هذا التقرب كما في البحر عن المحيط **قوله** ورفعه
اقول ولو من زنا وكذا لا يدفع الى ولده الذي نقاه كما في الفقه **قوله** وزوجه
اقول وكما لا يدفع الى من بينه وبينه قرابة وولاد او زوجية كذلك لا يدفع
اليهم صدقة فطره وكفارته وعشرة بخلاف حمل الركا زفانه يجوز له ولا يحرم
كما قدمناه اذ لا يشترط فيه الا الفقير كما في الفقه **قوله** ومملوك الزكي
وكذا مملوك من بينه وبينه قرابة وولاد او زوجية لما قال في البحر والفقه ان الدفع
لمكاتب الولد غير جائز كما لا يدفع لابنه **قوله** اي مدبرة ومكاتبه وام ولدان **اقول**
جعل المملوك شاملاً للمكاتب صريحاً كما نفهمه من اطلاق ابن كمال يا شيا
وصدر الشريعة مخالف لما قاله في باب الحلف بالعتق ان المملوك لا يتنكح والمكاتب
لان ليس بمملوك مطلقاً لانه مالك يداستحق ولما كان مغايراً له قاله في الكافي
وعنده ومكاتبه **قوله** اتفق شراحه الى اي معظم شراحه والافقد ذكره الكمال
توجيهها فقال **قوله** لانه حرم ديون اما ان يكون لفظاً اعتق مبني للفاعل
او المفعول معنى الاول لا يصح التعليل لها بانه حرم ديون اذ هو حركه
بلاديين عندها لان العتق لا يمتزى عندهما فاعتاق بعضه اعتاق كله
وعلى الثاني لا يصح تعليله عدم الاعطاء بانه بمنزلة المكاتب عنده لانه
حينئذ مكاتب الغير وهو مصرف بالنقص فلا يعزى عن الاشكال ويحتاج
في دفعه الى تخصيص المسئلة فان قرى بالبناء للفاعل فالمراد عند مشترك
بينه وبينه ابنه اعتق نصيبه فعليه السعاية للابن فلا يجوز له الدفع
اليه لان مكاتبه ابنه وكما لا يدفع الى ابنه لا يجوز له الدفع الى مكاتبه وعندهما

يجوز لانه هو مديون للابن وان قري بالبناء للمفعول فالمراد بعد مشترك
بين اجنبيين اعتق احدهما نصيب فببسته السكك فلا يجوز للسكك الدفع
اليه لانه كما ثبت نفسه وعندهما يجوز لانه مديون وهو حر ويجوز ان يدفع
الانسان الى مديونه اما اختار بالسكك التضمين كان اجنبيا عن العبد فيجوز
له ان يدفع اليه كما ثبت الغير انتفى **و** غنى **اي** عليك نصيب فقد
او ذهب فاضل عن حواجه الاصلية او يملك ما يساوي قيمته نصيبا بفضة او ذهب
من اي مال كان بلا شرط الناقص لو بملك نصيب سائمة كخمن من الابل اليساوي
ما يتي درهم جاز دفع الزكوة اليه وما وقع في البحر خلا هذا فهو وهم حدث قال
ودخل تحت النصيب المختار من الابل السائمة فان ملكها او نصيبا من السوام من
اي مال كان لا يجوز دفع الزكوة له سواء كانت تساوي ما يتي درهم او لا وقد
صرح به شرح الهداية عند قوله من اتى ما كان انتفى فليتبهم له وقد ذكر
خلافه في الاشباه والنظائر في دفع المعاياه فقد ناقض نفسه ولم ارا هذا
من شرح الهداية صرح بما ادعاه ممن اطلعت عليه بل عبادتهم مفيرة
جواز الدفع لمن ملك نصيب سائمة لا يبلغ قيمتها نصيبا غير ان قال في النهاية
ولا يجوز دفع الزكوة الى من ملك نصيبا سواء كان من النقود او السوام
او المروض انتفى فادع ما ذكره في البحر وهو مرفوع لان قول الغناية سواء
كان له مفيد تفكيره بالنصيب بالقيمة سواء كان من المروض او السوام لما ان
المروض ليس نصيبا الا ما يبلغ قيمته ما يتي درهم وقد صرح بان المعقب مقدار
النصيب في التبيين وغيره واستدل في الكافي بقول النبي صلى الله عليه وسلم
من سأل ولم ما يغنيه فقد سأل الناس الى اقل وما الذي يغنيه قال ما يتي درهم
او عدلها انتفى فقد شمل الحديث اعتبار السائمة بالقيمة لا بالطلاق وقال في المحيط
الغنا الذي يحرم الصدقة ويوجب صدقة الفطر والاضحية هو ان يملك ما
يبلغ قيمته ما يتي درهم من الاموال الفاضلة عن حاجته لقوله عليه السلام
لا تحل الصدقة لغني قبل وم الغني يا رسول الله قال من له ما يتي درهم انتفى
وقد نفى على اعتبار قيمة السوام في عدة كتب من غير ذكر خلاف في الاشباه

والنظائر كما ذكرناه في نظم السراج الوهاج ونظم ابن وهبان وشرحه له
وفي شرحه لابن النخعي وفي الذخاير الاشرفية وفي الجوهرية قال المرغيناني اذا
كان له خمس من الابل قيمتها اقل من ما يتي درهم تحل له الزكوة ويجيب عليه وبهذا
فلهم ان المعقب نصيبا بالنقد من اي مال كان بلغ نصيبا اي من جنسه او لم
يبلغ انتفى ما نقله عن المرغيناني **تجيب** قيدا يكون النصيب فاضلا عن الحاجة
تبع الكمال غيره حيث والشرط ان يكون فاضلا عن الحاجة ثم قال ما اذا كان له
نصيب ليس تاميا وهو مستغرق بحواجه الاصلية فيجوز الدفع اليه كما قد منا
فمن يملك كتبنا تساوي نصيبا وهو عالم يحتاج اليها او هو جاهل بالحاجة له
بها انتفى **قلت** الا ان في قوله او هو جاهل بالحاجة له بها نظر لانه عطفا
على من يجوز دفع الزكوة اليه وان لا يجوز له لكنه لما اجال على ما تقدم وهو
مقيدان بالجاهل لا يكون مضر بمملكه كتبنا علم حكمه وان كان في هذا تسامح
قوله ومملوكه **اقول** المراد غير المكاتب وان كان مقتصر بصره فيما تقدم شموله
المكاتب **قوله** لان المملوك واقع لمولاه فيه اشارة الى جواز الدفع اذا كان ما ذكرنا
مديونا بما يحيط بكسبه ورقبته وبه صرح الزيلعي وغيره فقال يجوز عندنا اي
حينفة خلافا لهما بناء على ان المولى يملك اكسابه عندها وعند لا يملك مقدار
كما لمكاتب وفي الذخيرة اذا كان العبد ذميا وليس في عياله مولاه ولا يحد شيئا
يجوز وكذا اذا كان مولاه غائبا روى ذلك عن ابي يوسف انتفى **قوله** وطفله
لا فرق فيه بين كونه في عيال الاب او لم يكن في العيال كما في التبيين **قوله**
بخلاف الكبير **اقول** وسواء كان ذكرا او انثى كما نص عليه غير واحد من
الشرح وكذا في الجوهرية فقال وهكذا احكم البنت الكبيرة الا انه عقيب
فيها بقوله وفي الفتاوى اذا دفع الى ابنة الغير الكبيرة قال بعضهم يجوز لانها
لا تعد غنية بفناء ابيها وزوجها وقال بعضهم لا يجوز وهو الاصح انتهى
قوله كذا امراته بقوطا لرواية وسواء فرض لها نفقة او لا وعده
اي يوسف لا يجوز المدفع لها كانه والفرق ان نفقتها بمنزلة الاجرة ونفقة
الولد مبنية عن الحاجة فكان كنفقة نفسه كذا في البرهان **قوله**

وهو العلم بتبع قيد القدرى حيث عدتهم من تبين كذا ذكره والعيان
والخارث ابنا عبد المطلب وعلي وجعفر وعقيل اولاد ابي طالب رضوان الله عنهم
في فائدة التخصيص بهؤلاء انه يجوز الدفع الى من عداهم من بني هاشم كذرية ابي
لهب كما في الجوهرية واطلق الحكم ولم يقيد بزمان ولا شخص اشار لرد روايته
الى عصمة عن الامام انه يجوز الدفع لبني هاشم في زمانه لان في عوضها خمس
ولم يقل اليهم ولرد روايته ان الهاشمي يجوز له دفع زكوة الى هاشمي مثله لان ظاهر
الرواية المنع مطلقا كذا في البحر وقال في شرح الآثار عن ابي حنيفة ان الصدقات
كلها جائزة على بني هاشم والحكمة كانت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لوصولهم
للمنى اليهم فلما حصل منعهم ظلمنا عن ذلك بموته صلى الله عليه وسلم حلت للصد
الصدقات قال الطحاوي وبالجوازناخذ كذا في شرح الجمع لابن الملك **قوله**
ومر اليهم اي منتقى بني هاشم مقيد بالاولوية عدم جواز الدفع الى ارقابهم **قوله**
وان جازا لتطوعات والاولى انهم نقل في النهاية عن القاتبان التقليل جاز لهم
بالاجماع كالنقل للعتي وتبع صاحب المعراج واختاره في المحيط مقتصر عليه
وخاره الى النوادر وشي عليه الا قطع في شرح القدوري واختاره في غاية البيان
ولم ينقل غيره شارح الجمع فكانت بعد المذهب وابته الشارح الزيلعي الخلاف
في التطوع علوجه يشترطه وقواه المحقق في فتح القدير من جهة الدليل لاطلا
وقد سوى في الكافي بين التطوع والوقف كما سمعت وهكذا في المحيط وفي شرح
الطحاوي وغيره ان الحل مقيد بما اذا اسماهم اي الواقع اما اذا لم يسمهم **قوله**
فلا لانها صدقة واجبة ورده المحقق في فتح القدير بان صدقة الوقف كالنقل
لانه متبوع بتصدقه بالوقف اذا لا ايقاف واجبة نظر صاحب البحر فيه بان الايقاف
قد يكون واجبا كما اذا اقالا قدم الى فعل ان اوقف هذه الارض المحقق نفسه
في كتاب بذلك وادرسوا لا كيف يلزم به وليس من جنسه واجب واجاب
بانه يجب على الامام ان يقف مسجدا من بيت المال للمسلمين وان لم يكن في بيت
المال شيء فعلى المسلمين ان يتقوا وذكر في البحر عن الظهيرية ما يوجب الوفا
بند الوقف **قوله** وان جاز غير صالح هو كصدقة الفطر والكفارات جائز

دفع

دفعه لذى وقيد بالذم لان جميع الصدقات فرضا ونفلا يجوز للحري
اتفاقا ولو كان مستأثرا كما في البحر عن غاية البيان والنهاية **قوله** دفع
بشرى بطن انه مصرف بشرى بشرى بالنظر ليخرج الاجتهاد كذا في البحر **قوله**
ولو ظهر كفه المراد به بان كان ذميا اما لو ظهر حريته ولو مستأثرا لا يجوز كما
في البحر والجوهرية **قوله** وفي قوله دفع بشرى اشار الى انه اذا دفع بلا حري واخطا
بجزية **قوله** وكذا اذا اشك في كونه مصرفا لا يجزيه وكذا اذا احر وغلبه ظنه انه
ليس مصرفا لا يجزيه الا اذا علم بحديثه بعد على الصحيح كما في البرهان وقال الكمال
بعضهم انها كمثلة الصلوة حالة الاشتباه الى جهة التجرى فانها لا يجوز عند ابي
حنيفة ومحمد وان ظهر جوابه والحق الاتفاق على الجواز هنا والفرق ان الصلوة
الى تلك الجهة متينة لتعمده الصلوة الى غير جهة القبلة اذ في جهة البحر
قال ابي حنيفة رحمه الله اخشى عليه الكفر فلا تقلب طاعة وهذا نقول لا عطا
لا يكون به عاصيا فصلى وقوعه سقطا اذا ظهر صوابه انتهى **قوله** وكره الاغنا
قوله يمكن ان يكون المراد الاغنا المحرم لاخذ الزكوة فيشمل الموجب لها وهو
مقتضى الاطلاق المصنف كره دفع عرض ليساوي نصايا وان يكون المراد الغنا
الموجب للزكوة لا المحرم لاخذها فلا يكره الادفع غيرا العرض من النقد لانه
لا يجب بملكه الزكوة وان تاخر وجوب ادائها الى انتهاء الحول وهو مفهوم ظاهر
عبارة النصاية حيث قال فيها ويكره ان يدفع الى واحد ما يتدرعهم فصاعدا
وان جازا انتهى محل الكراهة ما لم يكن مديونا او ذا عيال فلو كان ذا عيال
بحيث لو ورع عليهم لا يصيب كالاغنا او يفضل بعد قضاء دينه نصا فلا كراهة
في دفع ذلك كما في الفتح **قوله** وانما يصير غنيا بعد تمام التملك خيرا
الغنى عن التملك الخ كذا في الهداية وتعبه في النهاية والمعراج بانه
ليس مستقيم على الاصح من مذهبتنا من ان حكم العلة الحقيقية لا يجوز تأخير
عنها بل بها كالاقتناع مع الفعل يفتقران واجبا بايان معنى قوله
ان الغنا مضاف الى الاداء بواسطة الملك كالاقتناع في شراء القرين كان
الاداء شبهة السبب الحقيقي والسبب الحقيقي مقدم على الحكم حقيقة وما يشبهه

من الملل شبهة التقدم انتفى كذا في البحر وقال في العناية اقول الحكم
يتفق العلة في العقل ويقارنها في الوجود فبالنظر الى التاخر العقل جاز
وبالنظر الى التقارن الخارجى يكونه **قوله** ونقلها اى من مكان المال الى بلد
آخر لان المتبر في الزكاة مكان المال وفي صدقة الفطر مكان الراس المخرج
عنه في الصحيح مراعاة لا يجازي الحكم في محل وجود سبب كما في الفتح وقال
في البرهان الصحيح عن ابي حنيفة وجوب ادائها اى صدقة الفطر حيث
يعواى المولى كما اختاره محمد ويرجع ابو يوسف الى وجوبها حيث يهر
كالزكاة انتفى فقد اختلفا الصحيح كما ترى فوجب التحصن عن ظاهر الرواية
والرجوع اليها والمنقول من النهاية معزيا الى المبسوط ان العبرة بمكانه
من يجب عليه لا بمكان المخرج عنه موافقا لتصحيح المحيط فكان هو المذهب
ولهذا اختاره قاضى خان في فتاواه مقتصر على انتفى **قلت** قد ظفرت
بمداينة على نص ظاهر الرواية من العناية فوضع به كلام صاحب البحر قال
الاكمل رحمه الله وطول بالفرق بين هذه المسئلة وبين صفة الفطر في انه
اعتبر ههنا مكان المال وفي صدقة الفطر من تجب عليه في ظاهر الرواية
واجيب بان وجوب الصدقة على المولى في ذمته عن راسه فحيث كان راسه
وجب عليه وراسه مما لى به في حقه كراسه في وجوب الموتة التى هي سبب الصدقة
فحيث كانت ما كانت راسه واما الزكاة فانها تجب في المال فلهذا اذا هلك
سقطت فاعتبر مكانه انتفى وكذا نص على ظاهر الرواية في النهاية في صدقة
الفطر فقال واما مكان الاداء فهو مكان من تجب عليه في ظاهر الرواية بخلاف
الزكاة فان الاعتبار فيها بمكان المال انتفى **قوله** لغير قريب واجوب
عدم كراهة النقل غير منحصر في هاتين الصورتين فان المستامن بدار الحرب
يفنى بالاداء الى فقره اذا الاسلام وان وجد فقر المسلمين بدار الحرب
ولا يكره ايضا نقلها لمن هو ودع وانفع للمسلمين تعليم من فقر بلده
بعد تمام الحول وكذا لا يكره نقلها قبل تمام الحول لبلد آخر مطلقا كما في
شرح المحج **تنبيه** قالوا الا فضل في صرفها ان يصرفها الى اخوة الفقرا

ثم اولادهم

ثم اولادهم ثم اعلم انه ثم اخواله ثم ذوى ارحامه ثم خيراته ثم اهل سكتة
ثم اهل مصره كما في الفتح وغيره انتفى ولعله اراد بالاخوة شمول الاخوات
ولهذا قال في الجوهرة اعلم ان الا فضل في الزكاة والفطرة والنداء صرف
اولا الى الاخوة والاخوات ثم الى اولادهم ثم الى الاعمام والعمات ثم الى
اولادهم ثم الى الاخوال والحالات ثم الى اولادهم ثم الى ذوى الارحام
من بعدهم ثم الى الخيرات ثم الى اهل حرفة ثم الى اهل مصره او قرية انتفى
والمراد بقول الكمال ثم ذوى ارحامه بعد ذكر احواله ذورحم بعد ما ذكر
قبله واليه اشار في الجوهرة كما تقدم بقوله ثم ذوى الارحام من بعدهم
انتفى هذا وذكر في المراج عن الشيخ اى حافل لكبير لا تقبل صدقة الرجل
وقرابة محايوج حتى يلبسهم فيه حاجتهم انتفى **قوله** ونذب دفع مغنیه عن
سؤال يوم ظاهره تعلق الاغنا بسؤال القوت والاجدان ينظر الى ما يقضيه
الحال في كل فقير من عيال وحاجة اخرى كدهن وثوب وكرا منزل وغيره
ذلك كما في الفتح وقال في العناية انما صار هذا احبة لان فيه صيانة المسلم
عن ذى السؤال مع اداء الزكاة ولهذا قالوا من اراد ان ينصدق بدهم
فاستوى به فلو سافر ففقرتها فقد قصر في امر الصدقة انتفى قال تاج الشريعة لما
روى عن عمر رضي الله عنه انه قال اذا تصدقتم فانتموهم ولا تدفع الكثرة واشبه
بعمل الكرم فكان اولى قال عليه السلام ان الله تعالى يحب متواكيا ومتواضعا
سفاها وقد ذم الله تعالى على اعطاء القليل في قول عز وجل ارباب الذين تولى
واعطى قليلا واكدى انتفى **قوله** ولا يسأل من له قوت يومه يعنى لا يسأل القوت اما
سؤال ما هو محتاج اليه غير القوت فجاز ترك ثوب وسواء كان له قوت بالفضل والقوة
كما اذا كان حيا كذا مكتسبا بقدرته بصحة واكتسابه على قوت اليوم فكانه مالا له
ويستثنى من ذلك في غاية البيان الفارسي فان طلب الصدقة جائز له وان كان قويا
مكتسبا لا يشتغل بالجهاود عن اكتساب انتفى ويستثنى من يلحق به طالب العلم لاشتغاله
عن اكتساب العلم واذا حرم السؤال اهل يحرم الاعطاء له اذا علم حاله ما حكمه في القياس
انه ياتم بذلك لاعانة على المحرم لكن يجعل حصيه وبالعصبة للفقير او لمن لا يكون محتاجا

اليه لا يكون انما نقله في البحر عن الشيخ اكمال الدين في شرح المشاور وانتفى لكن
قال قاضيها لما نقله عنه في النهاية لا يحل السؤال لمن كان جنده قوت يوم عند
البعض وقال بعضهم لا يحل السؤال لمن كان كسوبا او مملوكا شحيا في دفعها انتفى
فما نقله في البحر من حرمة سوال الكسب غير متفق عليه انتهى **باب الفطر**
اي صدقة الفطر وهو من اضافة الشئ الى شرطه كحجة الاسلام وقيل من اضافة
الشئ الى سببه كصلوة الظهر ومناستها للزكاة لانها من الوظائف المالية الا
ان الزكاة ارفع درجة منها لثبوتها بالقرآن فقدمت عليها وذكر في المبسوط
هذا الباب عقيل الصوم على اعتبار ان الزكاة الطبيعية اذ هي بعد التقوم بلبا كذا في البحر
والكلام في صفة الفطر من وجوده سند ذكر منها بيان كيفيتها وشروطها وسببها وثبوتها
وجوبها والتجباها وما ينادى به الواجب وركنها وهو اذا قدر الواجب لمصلحة وحكمها
وهو الخروج عن عبودية التكليف في الدنيا ووصول في العقبى ومكان الاداء هو
مكان من تجب عليه في ظاهر الرواية كما تقدم **قوله** يجب على حرمه لم يحتمل ان يكون المراد
بالوجوب شغل الذمة المعتبر عنه بنفسه للوجوب وان يكون وجوب الاداء المعتبر
عنه بتفريق الذمة والظاهر الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا عن كل احد الحديث كما
ذكره الزيلعي **قوله** ولو صغيرا يعني يجب من ماله وعلى الولي ادائها منه كما سذكره
قوله له نصاب الزكاة فيه تسامح لانه لا يشترط ان يملك ما يجب فيه الزكاة بل ما
يساوت نصابا ولو عدلنا لم ينو التجارة فارغا عن حاجته الاصلية **قوله** فاضلا
عن حاجته الاصلية **اقول** ومن هو ايجب الاصلية هو ايج عياله فلا بد ان يكون النصاب
فاضلا عن عوايج عياله ولم يبين المصنف مقدار الحاجة اشارة الى ما عليها القدر
من ان الدبرة للكفاية من غير تقدير فيعتبى ما زاد على الكفاية له ولياله كذا
في مختصر الظهير **قوله** وبه تحرم الصدقة اي وجب الاضحية كالقطرة ونفقة القريب
المحرم وثاني النجب ما يجب زكوته وهو النصاب للناس وتقدم والثالث نجا يحرم
السؤال وتقدم قال صاحب البحر وتسمية الشارحين له نصابا مجازا انتهى ايجاز
شرح **قوله** وطفلة الفقير **اقول** ولو كان له ابا فعلى كل فطرة كما ملة عند ابي يوسف
وقال محمد عليهم صدقة واحدة ولو كان احدا لآباء مؤسرا دون الباقي فعليه

صدقة تبائة عندها كما في الفتح ولا تجب فطرة امة على احد لعدم الملك التام
تنبيه الجدي لآب عند فقده او فقده على ما اختاره في الاختيار فوجب عليه فطرة
ولد ولده ولا تجب عليه في ظاهر الرواية كما سذكره **قوله** فلا تجب عليه لولده الكبيبي
قال في البحر عن الاختيار الا ان يكون مجتونا فان صدقة فطره على ابيه سواء
بلغ مجتونا او من بعد بلوغه خلافا لما عن محمد في الثاني وجب فطرة الآب الفقير
المجنون على ابنه انتفى **قوله** وطفلة الغني بل من ماله اقوال ولو لم يخرجها الولي عنه
وجوب الاداء بعد بلوغه ويخرجها وصي المجنون وولي من ماله **تنبيه** ذكره في
الاضحية عند الخلاف واضح ما يقتضيه لا يفتى عنه من ماله واما مملوك ابنه فقال
في المحيد لا تجب عن مملوك ابنه اذ لم يكن للابن مال اى غير المالك بالاتفاق لانه
لامرته فانه ليس عليه نفقة عبيد ابنه وان كان لولد مال فعلى الخلف الذي ذكرنا
في الصغير انتفى والخلاف الذي اراده هو انه لا تجب فطرة الصغير عند محمد وزفر
لا يشترطها العقل والبلوغ وعندنا في حنييفة وابي يوسف لا يشترط **قوله** ومملوكه
لخادم اى لمعد الخدمة واطلقة فشميل المديون المستقيم والموخر والمهرهون
اذ كانت فيه وفا بالدين ولمولاه نصاب غيره كما سذكره والعبد الجاني عند كان
او خطا والعبد المذور بالتصدق به والمعلق عتقه بمجي يوم الفطر والموصى برقبته
لاسان ويجذمه لآخر فطرته على الموصى له بالرقبة بخلاف النفقة فانها على الموصى له
بالخدمة كما في البحر وغيره وقال الكمال ما وقع في شرح الكنز من ان العبد الموصى برقبته
لاسان لا تجب فطرته من سهو القام **قوله** احتراز عن عبيد واما للتجارة شاملا
كان ملادونه اما لو اشترى لما ذون عبد الخدمة ولا دين عليه فعلى المولى فطرته فان
كان عليه دين فعندنا في حنييفة لا تجب وعندها تجب بناء على ملك المولى لا كسايته
وعنده كما في الفتح وغيره **قوله** وعبد الابن الابن عود د **قوله** وكذا المنقوب
المجذوم والماسور ولا تجب على المولى عن نفسه بسببهم والموصون تجب فطرته وفطرة
مولاه ان فضل له نصاب بعد الدين كذا في التبيين والمراد نصاب غير العبد
لانه من عوايج الاصلية حيث كان للخدمة **قوله** لقصور الولاية والموتة في حق كل منهي
اشاره الى ما في الهداية ان الرتيب رأس بموتة ويلي عليه قال الكمال واعطاء الضابط

اي المذكور يلزم عليه تخلف الحكم عن السبب في الجدة اذا كانت له نواقل متعارفة
عليه فانه لا يجب عليه الاخراج عنهم في ظاهر الرواية وما ورد من دفعه فهو غير
اقرى ولا مخلصا لابتزاج راية الحسن ان على الجدة صدقة فطرهم انتفى قلت وقد
عن الاختيار اختيارها انتفى وهذه مسائل يخالف فيها الجدل في ظاهر الرواية
ولا يخالف في رواية الحسن هذه والتبعة في الاسلام وجرا لولا الوصية لقراءة
فلان كما في الفسخ **قوله** وكذا العبيد بين اثنين عندنا في حبيفة اي مطلقا واجب
ابو يوسف ويحد عن الصحاح في الماشهور عنها حتى لو كان بين رجلين ثلاثة اعبدا
وخمس على كل واحد منهما عن عمدا وعبدية كما في البرهان **قوله** وان بيع
المملوك المشترك بين اثنين في **قوله** الصواب هذا لما اشترى بين اثنين لما انه
يلزم منه وجوب الفطرة على بايعة اذ اردت البيع بالخيار وانه لا يجب عليه لانه شركته
والله الملك التام للرقبة **قوله** بخيار واحد **قوله** وكذا بخيارها على من يصير له
وقال في جيب على من له الخيار كيف ما كان وقال الشافعي على من له الملك كالنفقة
وزكوة التجارة على هذا بان اشتراه للتجارة بشرط الخيار فم الحول في مدة الخيار
عندنا يضم الى من يصير له ان كان عنده نصاب فيزكاه معه ولو كان البيع بآنا
فلم يقبضه حتى يوم الفطر فان قبضه بعد ذلك فعليه صدقة فطر وان لم يقبضه
حتى هلك عند البائع لا يجب على واحد منهما فان ردة قبل القبض بخيار عيب وروية
بقضاء او غيره فعلى البائع وبعد القبض على المشتري ولو اشتراه فاسدا وقبضه
قبل يوم الفطر وباعه بعده او اعتقه فعليه صدقة ولو قبضه يوم الفطر فعلى
بايعة كما في التبيين **قوله** او دققة او سريقة في قال الكمال والاولى ان يراعى
فيها اي في الدقيق والسويق القدر والقيمة جميعا احتياطاً وان نص على الدقيق
في بعض الاخبار ثم قال بعد سياق الخبر توجيها احتياطاً بان يسطر نصف صاع دقيق
منطه او صاع دقيق شعير يساويان نصف صاع برزخ لا يقبض لا يساوي يقبض
وصاع شعير لا اقل من نصف يساوي نصف صاع برزخ او اقل من صاع يساوي
صاع شعير ولا نصف لا يساوي نصف صاع برزخ او صاع لا يساوي صاع شعير انتهى
واما الخبر فلا يجوز منه الا بطريق القيمة على الصحيح كما في الهداية وفتح القدير

قوله او يزيد جعل الزبيب كالبر وهو رواية الجامع الصغير وروى الحسن عن
ابي حنيفة ان الزبيب كالشعير وحكيها ابو اليسر قاله الكمال وقال في البرهان
الزبيب كالتمر في رواية عن الامام وفيه قالوا عليه الفتوى انه في **قوله** فاعلى يجب
قوله ويجوز ان يكون بدل عن الصغير المستقر في يجب اي يحيا فقط اي صدقة الفطر
وفي نصف صاع **قوله** مما ان من صاع يسع الفانح هذا بتقدير الطحاوي الصاع بما
يسع ثمانية ارطال مما ذكره المصنف وفيه اشارة الى ما قيل انه لا خلاف بين ابي حنيفة
وداجية في الحقيقة من حيث تقديره ان يوسف الصاع خمسة ارطال وتلك عوافيه
وتقديرها ثمانية ارطال لزيادة الصاع في عصره ان يوسف ان الرطل في زمن ابي
حنيفة كان عشرين استاراً وفي زمن ابي يوسف ثلثين استاراً والاستار بكسر
الهمزة ستة دراهم ونصف قال الزيلعي وهذا القيل اشبه لان محمد الميذكر المثلة
غلابية ولو كان فيها خلاف لذكره لانه اعرف بمذهبه كذا في شرح الجمع انتهى لكن
قال في التبايع الصحيح ان الخلاف ثابت بينهم في الحقيقة لان الكل اعتبر الرطل
العراقي انتهى **قلت** وما ذكره في التبايع لا يتم الا ان يثبت عدم زيادة الصاع
في زمن ابي يوسف وبعد ثبوت عدم الزيادة يحتاج ايضا الى نفى ما ورد ان ابا يوسف
صوره برطل اهل المدينة وهو اكبر من رطل بغداد لانه ثلاثون استاراً والبغداد
عشرون فليحرج **قوله** ولا فرق بين مدة ومدة قال في الهداية هو الصحيح وهو
اكثر ائمة قول الحسن بن زياد وخلفه بن ايوب ونوح بن ابي مريم فان الحسن يقول
لا يجوز تعجيلها اصلاً كالأضحية وقال خلف يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لا قبله
وقال نوح يجوز تعجيلها في النصف الاخير من رمضان وعلى الصحيح قال في الخلاصة
لو ادعى عن عشرين سنين او اكثر عان كما في العناية ونقل الشيخ الفيضاني زينة في حجة
تصح قول خلف عن فتاوى قاضي خان وعن الظهيرية بان عليه الفتوى ثم قال
فقد اختلف الصحيح كما ترى لكن نايد التقييد بدخول شهر رمضان باه الفتوى عليه
فليكن العمل عليه انتهى وخالفه اخوه الشيخ عمر فقال في النهج بعد نقل ما تقدم
وابتاع الهداية او لا ينتهي **قلت** ويعضده ان العمل بما عليه لشرح والمتون
وقد ذكر مثل تقيع الهداية في الكافي والتبيين وشرح الهداية وفي البرهان

وابن كمال يثا وفي الفتاوى البرازية قال الصحيح جواز تعجيل الفطرة لسنتين
كما يجوز لسنة ورواه الحسن عن الامام انتهى وكذا ذكر في المحيط فقال ويجوز
تعجيل صدقة فطرة لسنة او سنتين لان سبب الوجوب راس بمرتبة ويل عليه والوقت
شروط وجوب الاداء والتعجيل بعد سبب الوجوب جائز كما في الزكوة انتهى **قوله**
او اخر عن وقته ولم تسقط **قوله** هو الصحيح ولو افتقر وعن الحسن انها تسقط
بمضي يوم الفطر كما في البرهان **قوله** ونذب تعجيلها الى قدمه المص في صلوة العيد
ولذا لم يذكره صاحب الكفر حقا كآتفا بذكره ثم ولما ذكره في الحا في هذا ايضا قال
وقدم في باب العيدين فنقل صاحب البحر هنا ولم يتعرض في الكتاب لموت الاستحباب
وصرح به في كافيته ليس كما ينبغي ففضيلة التعجيل ما رواه ابو داود ابن ماجه
عن ابن عباس رضي الله عنهما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكوة الفطر
طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين من اداها قبل الصلوة فهي زكوة
مقبولة ومن اداها بعد الصلوة فهي صدقة من الصدقات ورواه الدارقطني
وقال ليس في رواية مجروح كما في الفتح **تعبيره** لم يتعرض المص لافضيلة ما يدفع للفقير
وقال في الهداية الدقيق اولي من البر والدرهم اولي من الدقيق فيما يروى عن ابي
يوسف وهو اهتيا والفقير الى جعفر لانها ادفع للحاجة واعجل لم وعن ابي بكر الاشعث
تفصيل الحنطة لانها بعد عن الخلاق اذ في الدقيق والقيمة خلاف للسافعي انتهى
وذكر الفقيه ابو الليث في نوازل عن ابي جعفر خلاف ما في الهداية عنه حيث قال
وكان الفقير ابو جعفر يقول دفع الحنطة افضل في الاحوال كلها لان فيه موافقة
السنة واطهار الشريعة انتهى وفي جامع المحبوتى قال محمد بن سلمة ان كان في زمن
الشدة فالاداء من الحنطة او دقيقه افضل من الدرهم وفي زمن السعة الدرهم
افضل كما في غاية البيان ونقل في البحر عن الظهيرية ان الفتوى على ان القيمة
افضل لانه ادفع لحاجة الفقير واختار في الثانية العين اذا كانوا في موضع
يشتركون الاشيا بالحنطة كالدرهم انتهى **قلت** فلا خلاف بين النقلين في
الحقيقة لانها نظرا لما هو اكثر نفعا وادفع للحاجة **قوله** ووجب دفع كل شخص
الى ظاهره ان المراد به اللزوم لمقابله بقوله حتى لو فرق الى فقيرين لم يجز

قوله لكن الاولى هو الاول يعني على قول الكرخي والصحيح قول الكرخي لما قال في
البرهان ويجوز دفع صدقة واحدة لجمع من الفقراء لوجود الدفع الى المصرف
على الصحيح انتهى وقال في البحر صرح الولي الخي وقاضي خان وصاحب المحيط والبدائع
يجوز تفريق الفطرة والواحدة على مساكين من غير ذكر خلاف فكان هو المذهب
يجوز تفريق الزكوة واما الحديث المأمور فيه بالاغنا وينبغي الاولوية وقد نقل
في التبيين الجواز من غير خلاف في باب الظهار انتهى **قوله** ويجوز دفع ما يجزى على جماعة
الى فقير واحد الخ **قوله** اعذا على الصحيح لان الفقير بالنسبة الى كل ادفع مصرف كما
في البرهان **كتاب الصوم قوله** قال عليه الصلوة والسلام بنى الاسلام على خمس
انما اقتصر المص على بعض الحديث لكونه محل الشاهد وسكت عن الخامس وهو الحج
ولا يقال ظاهر كلام المص ان صوم رمضان خامس لان الشاهد الشهادتين
بمنزلة شيء واحد حتى لا تقبل احديهما بدون الاخرى فالخامس الحج يشترط ثم ان يحتاج
الى معرفة اشيا وهران الله سبحانه شرع الصوم لقرائدها اعظمها ايجابها يشترط
احدها عن الآخر سكوت النفس الامارة وكسر سورتها في الفضول المتعلقة بجميع
الحوادث من العين واللسان والاذن والفرج فان به تضعف حركتها في محسوساتها
ولذا قيل اذا جمعت النفس شبع جميع الاعضاء فاذا شبعت النفس جاعت
الاعضاء كلها ومن فوائده اقتضاؤه الرحمة والعطف على المساكين لذوق المجهود
فاذا اذا قالمجوع في بعض الاوقات تذكر به من هو ذايقة جميع الاوقات فيسارع
الى رحمة والرحمة حقيقتهما في حق الانسان نوع المرباطين فيندرك من حال هذه
دائما بايصال الاحسان اليه فيسأل بذلك عند الله من حسن الجزاء كذا في فتح
القدير **قوله** وشرعا ترك الاكل الخ بعد الحد صادق بين ادخل شيئا الى دماغه
وانه لا يكون صائما وخرج به من اكل ناسيا وانه صائم ولحد الصحيح اسكان اذ خال
شيئا عمدا ايضا او ماله حكم الباطن وعن شهوة الفرج بينة في وقتها من اهل هذا
وسبب وجوب رمضان شهود جزء من الشهر ليلا او نهارا وكل يوم سبب وجوبه
ادائه لان الايام متفرقة كالصلوة في الاوقات بلا شد لتخل زمان لا يصلح
للصوم اصلا وهو الليل ولا تنافي بين جميع السببين فشهود جزء من الشهر

سبب حكمه وكل يوم وسبب لصومه والقنات يجب بما يجب به الاداء او سبب صوم
الكفارة الحنث والقنات وسبب المنذور والنذر والنذر صوم شهر بعينه
فصام شهر قبله عنه اجزاه لانه تعجيل بعد وجود السبب ويلغو التقييد بشرط
وهو بالصوم الاسلام والبلوغ والعقل بشرط وجوب ادائه الصحة والاقامة
وشروطه ادائه النية والحلو عما فيه او يفسده وحكم سقوط الواجب ونيل ثوابه
ان كان صوما لازما والا فالثاني قال الكمال وينبغي ان يزداد في الشرط العلم
بالوجوب او لكونه في دار الاسلام ويؤيد بالعلم الادراك وهذا لان الحر في اذا
اسلم في دار الحرب ولم يعلم ان عليه صوم رمضان ثم علم ليس عليه قضاء ما مضى وانما
يحصل العلم الموجب باخبار رجلين او رجل وامرأتين او واحد عدل وعندهما
لا يشترط العدلية ولا البلوغ والحربة ولو علم في دار الاسلام وجب عليه قضا ما
بعد الاسلام علم بالوجوب او لا انتفى **قوله** لم يقل نهارا لانه قد يطلق ايضا
على ما بعد طلوع الشمس الى غروبها **اقول** يحتمل ان يكون المراد قد يطلق في اللغة
اولسان الفقهاء وفي فتح القدير ما يفيد انه في لسان الفقهاء خاصة حيث قال
والمراد من النهار اليوم في لسان الفقهاء انتفى ولكن في غاية البيان ما هو حيث
قال النهار عبارة عن زمان ممتد من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس وهو
قوله اصحاب الفقه واللغة ولهذا قال صاحب ديوان الادب النهار عند الليل
وينتهي الليل بطلوع الصبح الصادق انتفى **قوله** وهو ما فرض وهو نوعان معين
كصوم رمضان اداء وقنات **اقول** جعل المص قنات رمضان معينا فناتقن نفس
بقوله الا في بشرط للباق وهو قنات رمضان الى ان قال ليس لباق وقت معين
انتفى والصواب عدم التعيين في قنات رمضان **قوله** ونحو الكفارات لا يظهر للقطعة
نحو قنات غيرة الاضام **قوله** واما واجب كالنذر المعين والمطلق هذا غير
الظاهر والظاهر ان صوم المنذور فرض كالكفارات لما سئذ **قوله** فان قيل
فوجب لا ليس من الهداية بل من المحشر عليها **قوله** ولما لم يثبت في المنذور ونقل
الاجماع على فرضية بالتواتر يعني في مرتبة الوجوب **اقول** هذا على غير الاظهر
والاظهر انه اي صوم المنذور فرض للاجماع على لزومه فظاهر انه نقل اليها

بالتواتر

بالتواتر كما في الفقه ونفق في الديات والمجوع على فرضية المنذور وقال في المواهب
وقر صوم الكفارات وكذا فرض المنذور في الاظهر وقيل انه واجب انتفى
قوله ونقل كقولها صادق بصوم المستنور والاولى ما قاله الكمال ان اقسام
الصوم فرض وواجب ومنصور ومنذور ونقل ومكروه تنزيها وتحريم الاول
والثاني كما ذكره المص والمستنور صوم عاشورا مع التاسع والمنذور ثلاثة
من كل شهر ويندب كلونها الايام البيض يعني الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر
وكل صوم ثبت بالنية طلبه والوعده عليه كصوم داوم عليه السلام ونحوه والنقل
ما سورد لك مما لم يثبت كراهة والمكروه تنزيها عاشورا مفردا مع التاسع
ونحو يوم المهرجان والمكروه تحريما ايام التشريق والعيدين انتفى لكن ريت
بخط شيخني عن استاده نقلنا عن الواقعات يجوز صوم المهرجان بلا كراهة
وفي الولولجية وهو المختار انتفى وفي البرازية وقاض خان ان واقف يوم النيروز
مقتاده لا بأس به انتفى وفي المجتبى كره صوم النيروز والمهرجان ان تعمد
والمختار انه ان كان يصوم قبله فالأفضل له ان يصوم انتفى فيمكن التوفيق
بحمل ما عن الواقعات والولولجية على ما اذا لم يتعمده **قوله** فان الاجماع المنقول
الى ليس بالمدعى مما ثبت بهذا الطريق بل بتواتر نقل الاجماع كما قدمناه عن فتح
القدير **قوله** فان النهار الشرعي من الصبح الى الغروب **اقول** وكذا اللغوي
على ما قدمناه عن ديوان الادب **قوله** فوجب ان توجد النية اي لزوم ايجاد
النية قبيلها لتكون موجودة في اكثر النهار وهذا خاص بالصوم لكونه ركنا
واحدا بخلاف الحج والصلوة فلا يكون بنية فلكا في اكثرها بل لا بد من اقترانها
بالعقد على ادائها لانها اركان فاذا لم تقاد بالعقد حلت بعض الاركان عنها
فلم يقع ذلك الركن عبادة كما في الفقه وهذا على الصحيح من انه لا تعتبر النية
المؤخره عن تحمية الصلوة كما قدمناه **قوله** بخلاف قنات رمضان حيث لا
تعيين فيه رجوع الى ما هو الصواب خلافا لما قدمناه كما ذكرناه **قوله** الا اذا
وقع النية من مريض او مسافرا **اقول** الاصح ان المسافر اذا نوى نقلا وقع
عن رمضان وفي رواية بخلافه من النقل كما في البرهان واذا نوى واجبا اخر

فقد اختار في إهداية موافقا لرواية الأيضاح وبسوط شيخ الإسلام وقاؤه
الولولي وقاضي خان أنه يقع عما نواه من الواجب كما لم يفسر حيث قال وعند أبي
حنيفة إذا صام لم يصح والمساقر بينية وأجدا آخر يقع عنه انتهى وقال الأكل
في الغاية هذا الذي اختاره المصنف أي صاحب الهداية من السوية بين المسافر
والمريض مخالف لما ذكره العلماء في التحقيق فخر الإسلام وشمس الأئمة فانهما
قالا إذا نزل المريض عن واجب آخر فالصحيح أنه يقع صومه عن رمضان وذكر
وجهه انتهى وقال في البرهان وهو الأصح انتهى **قلت** وأما إذا أطلق للمريض
والمسافر فإنه يقع عن رمضان كذا في المحيط ولم يحك فيه فلا **قوله** مبتنا وشرط
للإتيان في التبييت شامل لقضاء نفل شرع فيه فافسد فكان ينبغي أن لا يخص المقت
بما ذكره **قوله** والمراد البتة من الليل **أقول** الشرط عدم تأخيرها عن طلوع الفجر
فتصح مقارنة لطلوعه ومن فوج لزوم التبييت في غير المعين لو نوى القضاء
من النهار فلم يصح هذا هل يقع نفلا في قنات أو لنفسه نعم ولو افطر يلزمه القضاء
قبل هذا إذا علم أن صومه عن القضاء لم يصح بنية من أنها وأما إذا لم يعلم فلا
يلزمه بالشروع كما في المظنون كذا في فتح القدير والمظنون صوم الشك بنية
رمضان فإذا اظهر فيه بعد ما تبين من شعبان لا قضاء عليه كما في التبيين **قوله**
ولا يصام يوم الشك **أقول** المراد أن ينقض على التطوع لأنه إذا أطلق البتة يوم
الشك يكره لأن المطلق شامل للمقادير انتهى وإذا أفرد بالصوم قبل الفطر
افضل وقيل الصوم افضل كما في الكافي **قوله** وأما كرهه غير التطوع لما روى صاحب
السنن **أقول** لا يتم الاستدلال بهذا إلا بما قاله الزيلعي بعد نقله وقال عليه
السلام افضل القيام صوم أخي داود وهو مطلق فندخل فيه الكل ثم قال فعلم
بعد أن المراد بالحديث الأول غير التطوع انتهى **قوله** ذكره فيه الواجب أي تأخيرها
كما في البحر **قوله** ويقع عنه في الأصح قاله الزيلعي **قوله** بأن يعتاد صيام يوم الجمعة
أقول صوم الجمعة مفرد أو كذا الاستتة مكروه نص عليه في البرهان فكيف يكون
مقتادة المكروه **قوله** أو الخميس والأشهر **أقول** وضوم الخميس والأشهر مستحب
قاله البرهان **قوله** أو ثلاثة منه أو من آخر أخيره كذا في التبيين وأهترزبه

عن صيام

١٤٢
عن صيام يومين أو يوم قبل كراهته كما في البحر عن التحفة انتهى لقوله ولم
لا تقدموا الشهر وقوله لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين انتهى قال
في الفوائد والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الحج التقديم على قصد أن يكون
من رمضان لأن التقديم بالشئ على الشئ أن نوى به قبل جهته وأوانه ووقته
وزمانه وشعبان وقت التطوع فإذا صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل
زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدما عليه انتهى كذا بخط مستأذى رحمه الله
وبهذا يستحق كراهة صوم الشك تطوعا **قوله** كما لم يفتي والقاضي المراد به كل
من كان من الخواص وهو من يمكن من ضبط نفسه عن الإضجاع في البتة أي
الترديد وما حظته كونه عن الفرض أن كان غدا من رمضان كما في النسخ **قوله**
ويفطر غيرهم بعد الزوال يعني أيام المفتي العامة بالتلوم ثم بالافطار إذا ذهب
وقت البتة نفيا للفتنة ارتكابا لنقض **قوله** كذا أن نوى أن لم يجد غدا الحج مثله
أن لم يجد سمورا كما في التبيين **قوله** لا يبطل البتة ضم أن شاء الله تعالى هذا
احتسان لأنه في مثل هذا يذكر لطلب التوفيق والقياس لا يضير ما لما لبطلانها
بالشك كالتمهات القولية كذا في البرزانية **قوله** ورد قوله لا فرق فيه بين
كون السماء بعلة فلا يقبل لفسته أوردت لصورها وأفاذ المصنف بالاولوية
لزوم صيامه وإن لم يشهد عند القاضي ولا فرق بين كون هذا الراي من عرض
الناس أو كان الامام فلا ينبغي للامام إذا رآه وحده أن يأمر الناس بالصوم
وكذا في الفطر بل حكمه حكم غيره قاله الكمال انتهى وسوى بين الفطر ورمضان
ويخالفه ما قال في الجوهرة لوراه أي هلال رمضان الامام وحده والقاضي
فهو بالخيار وبين أن ينبغي من يشهد عنده وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف
ما إذا رأى الامام وحده أو القاضي وحده هلال نوال فإنه لا يخرج إلى المصلي
ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لأسرار وجهه وقال بعضهم أن يتحقق الفطر
سرا انتهى وفي كلام المصنف إشارة إلى سرد قول الفقيه الذي دللته أن معنى قول
الامام أي عينة لا يفطر أي لا يأكل ولا يشرب ولكن لا ينوي الصوم ولا يقر به
إلى الله تعالى لأنه يوم عيد عنده للحج **قوله** التي ثبتت عنده انتهى وإلى سرد

قول بعض مشايخنا من انه اذا ارتقت الرواية انظر سراكما في البحر **قوله**
والصحيح عدم الكفارة كذا في الفقه والتبيين والثانية **قوله** وقبل يلا دعوى
اقول جزم بما ذكر وقد قال قاض خان بعد ما جزم به اما الدعوى ينبغي ان لا
تتوسط كما في عتق الامة واما على قيس قول ابي حنيفة رحمه الله ينبغي ان يشترط
في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عنده **قوله** خبر عدل
حقيقه العدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة كما في البحر ويقبل خبر
العدل ولو شهد على شهادة الواحد ولو شهد عبد على شهادة مثله ويلزم العدل
انه يشهد بالرواية ليلته والفاصول يشهد لان القاضي بما يقبل شهادة
لكن القاضي يبرهه كما في البرازية واطلق المصنف القول ولم يقيد بتفسير الرواية
وقال في البرازية اختار الفضلي ان الشاهد اذا فسره وقال انفع الغنم وابصر
الفسل لا يقبل ما بلا تفسير فلا تقبل انتفى ولم يذكر المصنف رحمه الله ثبوت رمضا
بعد شعبان ثلثين وبصرح في الكنز بقوله ويثبت رمضا برواية هلال او بعد
شعبان ثلثين انتفى وفي اقتضاره على هذا اشارة الى انه لا يثبت الهلال بقول
المؤتين ولا يجب بقولهم الصيام وصرح به ابن وهبان فقال **قوله** اولي
التوقيت ليس بموجب وقيل نعم والبعض ان كان يكثر وقال ابن الشحنة بعد نقل
الخلاف فاذا اختلف اصحاب ابي حنيفة الا ان ادور الشافعي لا اعتماد
على قول المتجهين في هذا ولما خالف الشافعية الامام تقي الدين السبكي في هذه
المسئلة تصنيف ما فيه الى اعتماد قول المتجهين لان الحساب وطعن انتقوان رآى
هلال رمضان في الرستاق وليس هناك والوقاص فان كان الرجل ثقة
يصوم الناس بقوله وفي الفطمان اخبر عدلان برواية الهلال اى بالسماء
علة لا باس بان يفطر واقال قاض خان ومثله في الجوهرة **قوله** فاعل قبل هذا
على وجه يجوز ووقع مثله للزمحشرى وهو خلاف المصطلح عليهم من انه نائب
الفاعل **قوله** او حذودا في قذف نائب هو ظاهر الرواية لانه خبر عدل وعن
ابى حنيفة انها لا تقبل لانها شهادة من وجه كما في الهداية **قوله** ويشترط العدالة
لان قول الفاسق لا يقبل في الديان **قوله** واما المستور فقال في البرازية

وشرح

وشرح المنظومة لابن الشحنة انه يقبل فيه خبر مستور الحال في الصحيح **قوله**
لا الدعوى لانه كعتق الامة كذا جزم في البرازية وشرح المنظومة عن الدراية
انه لا يشترط الدعوى وقال الزيلعي ينبغي ان لا تشترط فيه الدعوى كعتق الامة
وقد منا عن قاض خان انه ينبغي ان تشترط الدعوى على قيس قول ابي حنيفة
كما في عتق العبد عند في بحر **قوله** وبلا علة شرط فيهما جمع عظيم وهو ظاهر المذهب
وفيه اشارة الى رد ما في المعنى من قول شهادة الواحد بالسماء علة او لا والى
ما ذكر البعض من تقييد رد شهادته بما اذا لم يحكي من الخارج والسماء مصححة
اولم يكن يمكن مرتفع في البلدة وان اختاره الامام تقي الدين كما في البرازية
والى ما روى عن ابي حنيفة انه يكتفى بشهادة اثنين اعتبارا بسائر الحقوق
كما في البرهان **قوله** وبعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر لم يرا الهلال
وصحح هذا في الخلاصة والبرازية وعن القاضي ابي على السفدي لا يفطرون وصحح
في مجموع النوازل وكذلك صحح السيد الاجل تامل الدين ذكره في التجنيس وقال الكمال
لم يبعد لوقال قائل **قوله** قيل في الفطر لا يفطرون بفطره او في غنم افطره والقيمتي
زيادة القوة في الثبوت في الثاني والا شراك في عدم الثبوت اصلا في الاول وبيان
كما لو احدث **قوله** لا بقول عدل واحد هذا فيما روى الحسن عن ابي حنيفة **قوله**
وقال الكمال سواء قيل لغيره او في حكمه ونحو من يرى ذلك سيد كرام المصنف في الشهاد
انه يجوز للشاهد لزم العدد والسماء مصححة ولم يرا الهلال **قوله** خلافا لجمود
قال في غاية البيان قول محمد هو الاصح انتفى وقال الكمال منهم من استحسن
ذلك اى من ما رواه الحسن في قبوله في حكمه وفي قبول لغيره اخذ بقول محمد انتفى
وقال شمس الامة الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال سوال والسماء
مصححة فاذا كانت متغمة فانعم بفطره ولا خلاف نقله ابن كمال ياش
عن الذخيرة **قوله** والاخرى كلفطرها هو ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الهداية
وشرح وجها والتبيين وفي الخلاصة هو المذهب وفي النوازل من ابي حنيفة
انه كرمضان وصحح في الحقيقة قال صاحب البحر فاختلفت القوي لكت تأيد الاول
بانه المذهب ولم يتقدم المصنف الحكم ببقية الاهلة ولا يقبل فيه الا شهادته

رجلين ارجل وامرئين عدد ولا حرا غير محدودين في قذف انتفى يعني اذا
كان بالسماء علة انتفى وقال في البرهان وان لم يكن علة فجع عظيم يقع العلم
بخبرهم لان التقرب بالرؤية في مثل هذه الحالة يؤمن القلط فيجب التوفيق فيدعى يكون
جمعا كثيرا للكل الى الالهة الثلاثة انتفى وكان ينبغي له اجواب المتي على عموم الكل في الشهادة
جميعها لصدقه ثم قبل في هذا لكثيرا اهل المحلة وعن ابي يوسف خمسون رجلا كما في القسامة
وعن محمد حتى يتواتر الخبر من كل جانب وعن خلف ابن ابيوب خمس مائة يبلغ قليل ومن
احد فضل كبير انه شرط الوفا وقال في البرهان والاصح تفويضا اي حد بل جمع العظم
الى راي الامام لتفاوت الناس صدقا **قوله** معناه اذا راي الهلال اهل بلدة ولم
يره اهل اخرى يجب ان يصوموا يعني اذا ثبت عند من لم يره بطريق موجب كما لو شهدوا
عند قاضي بلده على ان قاضي بلدة كذا شهد عنه بشاهدان بروية الهلال
في ليلة كذا وقضى القاصو بشيئا انتهى جاز لهذا القاضي ان يقضى بشهادته لان
تضاء القاضي حجة وقد شهدوا به اما لو شهد ان اهل بلدة كذا راي الهلال قبلكم
بيوم وهذا يوم الثلثين فلم ير الهلال في تلك الليلة والسما مصححة لايباع النفل
غدا ولا يترك التراجع لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شيئا غيرهم
وانما حكوا رؤية غيرهم كذا في الخبر وقاضي خان وفي المعنى قال الامام الخواري النعمان
من هذه اصحابنا ان الذي اذا استفاض في بلدة اخرى وتحقق يلزم مع حكم تلك
البلدة انتفى **قوله** يعني قال بعض المشايخ يشترط اختاره صاحب التجريد وغيره كذا
في البرهان **قوله** واكثر المشايخ على انه لا يعتبر هو ظاهر المذهب وعليه الفتوى
كما في الخبر عن الخلاصة وقال في الخ في ظاهر الرواية لا عبرة باختلاف المطالع
ولا عبرة برؤية الهلال نهارا قبل الزوال وبعده وهو الليلة المستقبلة عند
الحقيقة ومحمد رحمه الله وبخبره ورد الاثر عن عمر رضي الله عنه وقال
ابيوسف رحمه الله اذا كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية انتفى والمختار
قولا في حنيفة ومحمد وعن ابي حنيفة ان كان مجزاة امام الشمس وهو يتلو
فهو لماضيه وان كان خلفها فلمستقبلة وقال الحسن بن زياد وان غاب
قبل الشفق فلماضيه وان غاب بعده فللراهنه كما في البرهان **باب**

موجب

موجب الفساد يجوز كسر الجيم بمعنى الاسباب للقطر وفتحها بمعنى الحكم المرتب على الفساد
قوله ان اكل الصائم في اكل للصائم المعلوم من المقام وصريح به القدوري فقال
اذا اكل الصائم وقال في الجوهرة فيد بد اذ لو اكل قبل ينوي الصوم ناسيا ثم نوى
الصوم لم يكره انتفى **قوله** ناسيا اي لم يفطر قال الكمال الا فيما اذا اكل ناسيا
فقليله انتم صائم فلم يتذكروا ستم ثم تذكر فانه يفطر عندنا في حنيفة والي يوسف
لانه اخبر بان اكل حرام عليه وخبر الواحد حجة في الديانات فكان يجب عليه ان
يلتفت الى تأمل الحال وقد زفر والحق لا يفطر لانه ناسيا انتفى **قوله** فكذلك الحكم
في الشرب والجماع لعدم الفرق انتفى ما ذاراه احد يا كل ناسيا فالاولى ان يذكره ان
كان شيئا لان الشبهة مظنة الرحمة وان كان شيا يفتري على الصوم يكره ان لا
يخبره قال صاحب البحر والظواهر انها تحريمية لان الولولي قال يلزمه ان يخبره ويكره
تركه فشمل الفرض والنفل انتفى لكن قال في البرازية يخبره ان كان قويا والا فلا انتفى
فلم ينظم للشبهة بذاتها ولا للشبيرة وكذا قال في الجوهرة ان راي فيه قوة يمكنه
ان ييم الصيام الى الليل ذكره والا فلا والمختار انه يذكره كذا في الواقعات انتفى
قوله او انزل ينظر **قوله** او فكر وان دام النفل والتكر حتى انزل كما في البرهان
وفيه احتراز عما انزل بل من فانه يفسد كما سيذكره **قوله** او انزل اني لم يفطر
وسواء وجد طعم في خلقه اولاد لو بزق فوجد لون الدم فيه وقد بلغ شيئا
من بزاقة الاصح انه لا يفطر وقيل يفطر كما في الفتح وينبغي ان يحمل على ما قالنا
اذا خرج الدم من بين اسنانه والبراق غالب فابتلعه ولم يجد طعمه لا يفسد
صومه وان كانت القلية للدم فسد صومه وان استويا فسد يا حيا طما انتفى
قوله او دخل خلقه غير راي ولو غبارا الطاهون وقال في البرهان لا يفطر
لو دخل خلقه غبارا او شرطع الادوية فيه لانه لا يمكن الاحتراز عنها انتفى
لدخوله من الانف اذا اطبق العم كما في الفتح **قوله** فهذا يفيد انه اذا وجد
بدا من تمام ما يدخل غيابه في خلقه افسد لو فعل **قوله** او دخان فالزيتي
اذا دخل خلقه غبارا وذياب وهوذا كرك صومه لا يفطر لانه لا يستطيع
الامتناع عنه فاشبه الدخان وهذا استحياء والقياس ان يفطر لو وصل لمفطر

الى جوفه وان كان لا يتفدى به وجهه الاحتساب ما يتبين انه لا يقدر على الامتناع عنه فما
 كبلى سبق في فيه بعض الخمسة انتفى وزفتح القدر الدخان والغبارة اذا دخل
 الحلق لا يفسد فانه لا يستطيع الاحتباس عن دخولهما من الانفا اذا اطبر الفم
 انتفى **قلت** فعل هذا اذا دخل الدخان حلقه فسد صومه اى كان كان حتى
 انه من عود الاعتبرا او غيرهما الامكان التكرار عن ادخال المفطر جوفه وهذا
 فيما يغفل عنه كثير فليتنبه له ولا يتوهم انه كشم الورد ومائده والمسك اوضح الفرق
 بين هو تطيب بريح المسك وشبهه وبين هو دخان وصل الى جوفه بفعله
قوله او صبت في احليله قال في الفتح وهذا عندا حنيقة وقال ابو يوسف يقطر
 وقول يحذ مضطرب انتفى وقال الزيلعي والظاهر انه مع اى حنيقة وهذا الا
 مبنى على انه هل بين المثانة والجوف منفذ اولاه وليس باختلاف على التقيي
 والظاهر انه منفذ له وانما يجتمع البول فيها بالترشح كذا يقول الاطباء انتفى والاقطاع
 في قبالة النساء قالوا ايضا هو على هذا الاختلاف وقال بعضهم يفسد بلا خلاف
 لانه شبيه بالحقنة قال في المبسوط وهو الاصح كذا في الفتح **قوله** او في اذنه ماء الخ
اقول هذا قول بعضهم وحكي في المحيط قال لو صبت الماء بنفسه في اذنه فالصحيح انه
 لا يفطر لانعدام الفعل بصورة ومعنى وهو صلاح البدن لان الماء يضر بالذماغ
 انتفى ونقل في البحر عن الولي انه المختار معللا بما في المحيط انتفى وقال قاضي خان
 لو خاض نهارا فدخل الماء اذنه لا يفسد صومه وان صبت الماء في اذنه اختلفوا فيه
 والصحيح هو الفساد لانه وصل الى الجوف بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن انتفى
 قال الكمال ويظهر ان الاصح في الماء التفصيل الذي ختاره القاضى رحمه الله انتفى
 وتبين صاحب البرهان وذكر مثل قاضي خان في البرازية ثم قال واجمعوا انه لو حرك
 اذنه بعود فاخرج العود وعلى راسه دون ثم ادخله ثانيا وثالثا وكذلك انه
 لا يفسد انتفى **قوله** او دخل انفه مخاط الخ اطلقه المحققين ما لو ظهر المخاط
 على راسه ولم يظهر كما يفيد ما في البرازية ونقله في شرح المنظومة من عدم
 الفطر بزاق امتد ولم ينقطع من فيه الى ذقنه ثم ابتلعه بحذبه انتفى وكذا
 قال الكمال لو استشم المخاط من انفه حتى ادخله الى فيه وابتلعه عمدا لا يفطر

ولو خرج

ولو خرج ريقه من فيه فادخله وابتلعه ان كان لم ينقطع من فيه بل متصل بما في فيه
 كالحيط فاستشربه لم يفطر وان كان قد انقطع فاخذه واعاد افطر
 ولا كفارة عليه كما لو ابتلع ريق غيره انتفى لكنه ذكر في الكفر في مسائل
 شتى لو بلغ بزاق صديقه كقر انتفى ثم قال الكمال ولو اجتمع اى البزاق في فيه ثم
 ابتلعه بكرة ولا يفطر انتفى وكذا ما نقله في البحر عن الولي بحذبه بقوله الصائم اذا
 دخل المخاط انفه من راسه ثم استشم ودخل حلقه على تمد منه لا شئ عليه
 لانه بمنزلة ريقه الا ان يجعله في كفه فيبلعه فيكون عليه القضاء وفي الظاهرية
 وكذا المخاط والبزاق يخرج من فيه او انفه فاستشربه واستشفه لا يفسد
 صومه انتفى **قلت** لكنه يخالف من حيثية التقييد بعدم الظهور ما نقله
 ابن الشحنة عن الفقيه بقوله نزل المخاط الى راسه لكنه لم يظهر ثم حذبه
 فوصل الى جوفه لم يفسد ثم قال ابن الشحنة وذكر في البرازية مسألة المخاط وعقبها
 بكلام الشافعية فقال ويبطل الصوم بحرك النخامة من فضا الفم في جوفه وان جرت
 فيه من جرها وقدر على بحرك افطر في اصح الوجهين فعلى هذا ينبغي ان يحط في
 النخامة حتى لا يفسد صومه على قول مجتهد قال ابن الشحنة اجبت التنبيه عليه
 فانه مع انتفى ولم ارحم البلغم اذا ابتلعه بعد ما تخلص بالتنج من حلقه الى
 فيه ولعله كالمخاط فليست **قوله** او اكل ناسيا الخ **قوله** وسواء بلفه الخ براولا
 على الصحيح كما في البرازية وهذا على احد الروايتين وحكي قاضي خان والبرق قول
 النبي صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما طعمه
 الله وسقاه وكذا الووطن ناسيا فظن الفطر ثم جامع عامدا لا كفارة عليه ولو
 على هذا الواجب مسافر انقضى الاقامة فاكل لا كفارة عليه واعلم ان اباحة الفطر
 للمسافر اذا لم ينو الصوم فاذا نواه ليلا واجب من غير ان ينقصر عزيمته قبل الفجر
 اصب صائما فلا يحل فطره في ذلك اليوم لكن لو افطر فيه لا كفارة عليه انتفى
 وكذا لا يباح الفطر لو كان اول اليوم مقيما صائما ثم سافر لكنه اذا افطر لا كفارة
 عليه لقيام المبيع **قوله** او اسقط بفتح الغاء ولا يقال بفتحها كما في شرح الجمع **قوله**
 اصبته الدواقي انفه هذا تفسيره بسقوط وعلى ما قدمناه من الكلام في افطار

الماء في الاذن لا ينجس السعوط بالدوا في الحكم ولذا قال في البرهان او استعطا
 قد دخل ملحة افطر انتفى وفي شرح الجمع لو استعشا فوصل الماء الى دماغه افطر
 تنبيه قال فانضج الحقة توجب القضا وكذا السعوط والوجود والقطر
 والاذن اما الحقة والوجود فلانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي القطر
 والسعوط لانه وصل الى الراس ما فيه صلاح البدن وعن ابي يوسف في السعوط والوجوب
 والحقة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والصح
 هو الاول لان الكفارة موجبة لافطار صورة ومعنى ولم يوجد انتفى والمراد
 بالصحة الابتلاع كما في كافي اي ولم يوجد الموجب للكفارة الذي هو مجموع الافطار
 صورة وهو الابتلاع مع المعنى الذي هو رفع الجسد بل احدهما وهو النفع وبه لا يجب
 الا الفطر ون الكفارة **قوله** اي دهننا تقدم ما فيه **قوله** او داوى جافقه
 ما يكون في البلية والعانة ولا تكون في العتق والحلق قاله تاج الشريعة **قوله**
 فوصل الى الاذن اطله فشم الباييس ولم يقيد بالرطب كالقدوري لان العبرة
 للوصول الى الجوف لا لكونه يابساً او رطباً وانما شرطه القدوري لان الرطب هو الذي
 يصل الى الجوف عادة قاله الزيلعي **قوله** والذي ينبغي ان يقال كما في العناية انما
 قيد بالرطب لان في ظاهر الرواية فرق بين الدوا والرطب واليايس انتفى
 ويطلق ظاهر الرواية بما قاله الزيلعي من ان الرطب هو الذي يصل الى الجوف عادة ثم
 قال في العناية واكثر مشايخنا رجعوا على ان العبرة للوصول حتى اذا علم ان الدوا
 اليايس وصل الى جوفه فسد ضومته وان علم ان الرطب لم يصل لا يفسد انتفى
 وهذا هو الصحيح كما في الجوهر عن المصنف **قوله** او ابتلع حصة قال الزيلعي على هذا
 كل ما لا يتفدى ولا يتد اوى به عادة كالجحر والثراب لا يوجب الكفارة وفي الحديث
 والارز والجبن لا نجسا لكفارة الا عند محمد وذكره وعائنه مراجعتها وكذا في فتح
 القدير قوله اصاب غيرنا وللصوم فاكل هذا عندنا في حنيفة وسواء اكل قبل الزوال
 او بعده خلافا لقرن وقالوا ان اكل قبل الزوال وجبت الكفارة كذا في كافي **قوله**
 او دخل في حلقه مطر او تلج وفساد الصوم به على الاصح كما في كافي وهذا اذا لم يبلعه
 بان دخل بنفسه اما لو دخل المطر فابتلعه لزمته الكفارة كما في الفتح **قوله**

او وطئ

او وطئ ميتة **قوله** واما اذا وطئ صغيرة لا جامع مثلها ولم يقضها ينبغي
 ان تلزمه الكفارة كما يلزمه الغسل انتفى ولو ادخل الاصبع في دبره او فرجها
 الداخل لا يفسد الصوم الا ان تكون مبلولة بماء او دهن على المختار وقيل
 يجب عليه الغسل والقضا كما في الفتح **قوله** ثم جئت في النهار وبقي صائمة فجا
 معها رجل اي ثم افاقت وعلمت بما فعل وهذا التأويل قول الكافي كما في العناية
 وقال في كافي تأويل المجنونة ان تفيق فلا يستوعب جنونها الشهر فصاركا
 لنوم والاعماء وقال عيسى بن ابيان قلت لمحمد رحمه الله هذه المجنونة فقال
 لا بل المجنونة اي المكربة فقلت الاتجملها مجنونة فقال بلى ثم قال كيف وقد
 سارت بها الركبان والصحيح ما ذكرنا من التأويل ولعل المجنونة بمعنى المجنونة
 ضيعت انتفى اي ضيعت لفظا صحيحا كما قاله الزيلعي **قوله** والا اي وان لم يؤول
 بهذا لم يستقم ظاهرها لانها كيف تذكره صائمة وهو مجنونة اي قبل الشروع في
 الصوم وانما مشرباه بهذا لان المجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شربه اعني النية
 حتى لو وجدت النية حال الافاقة ثم جئت ولم يطرا عليها مفسد لا تقضي اليوم
 الذي نؤذنه من اغمى عليه وقد نوى **قوله** او تسبحوا في كل السحور ففتح السحور ثم
 للاكل في السحور وهو السحور الاخير من الليل كما في الفتح ولكن سيد كرام المص
 في الايمان ان السحور من نصف الليل الثاني الى الفجر وقال لانه مأخوذ من السحر
 فاطلق على ما يقرب منه انتفى ثم السحور مستحب لما روي للجماعة الا ابو داود
 عن انس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسبحوا فان في السحور بركة
 قبل المراد بالبركة حصول التقوى به على الصوم القدا والمراد بزيادة الثواب
 قال الكمال ولا منافاة فليكن المراد بالبركة كلا من الامرين وقوله في النهاية
 وهو على حذف مضاف تقديره في كل السحور بركة هذا على ضبطه بضم السين
 جمع سحر فاما على فتحها وهو الاعرف في الرواية فهو هم للمأكل في السحور لوضو
 بالفتح ما يتوضا به وقيل ينبغي الضم لان البركة وبيل الثواب انما يحصل
 بالفعل لا بنفسه للمأكل ويستحب تأخير السحور الى ما لم يشك في الفجر لقوله صلى الله
 عليه وسلم ثلاث من اخلاق المسلمين تعجيل الافطار وتأخير السحور والسواك

ام الدماغ الجلبة الفاصلة
 بين الدماغ والعظم

قوله يظن اليوم ليلا الظن قيد في غروب الشمس اذا لا يكفي فيه الشك وليس الظن
قريبا في طلوع الفجر بل الشك كاف لسقوط الكفارة عملا بالاصل فيها
اي فعل هذين الفعلين اي الفطر والتكفير بظن الوقت ليلا والامر بخلافه
فقط اي من غير كفارة يحتاج الى بسط القول ليتضح اما في السحور فيحمل القضا
اذا تبين انه اكل بعد ما طلع الفجر كما افاده المصنف وان لم يتبين شي لا يجبه القضا
ولو شك في طلوع الفجر فلا فضل ترك السحور ولو اكل نضومه تام لم يتبين
الطلوع وقت اكله وروى عن ابي حنيفة انه قال اسباب الاكل مع الشك اذا
كان ببصره علم او كانت الليلة مقبرة او متبقية او كان في مكان لا يستبين
فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوع الفجر لا يأكل فان اكل ينظر فان لم يتبين له شيء
قبل يقضيه احتياط وعلى ظاهر الرواية لا وقتا عليه قال الزيلعي وما نقله بعينه
قبل يزم به في الهداية بقوله وان اكل واكبر رايه انه اكل والفجر طالع فعليه قضاءه
عملا بما لا يراي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضا عليه لانه بنا الامر
على الاصل فلا يتحقق العمد به انتهى وما ذكر الزيلعي الحكم المذكور بصيغة قيل
وان جزم به في الهداية كما قدمناه وقال لا يتقاضي هو الاصح عندي لان
المصحح ظاهر الرواية نقل نفي حكمها في العناية والفتح عن الايضاح وتحقيق
الدليل في فتح القدير وما اذا شك في غروب الشمس فلا يحمل الفطر لان الاصل
هو النهار ولو اكل فعليه القضا عملا بالاصل كذا في الهداية وفي الكفارة
روايتان ومختار الفقهاء في جعفر لزومها لان الكمال هذا اذا لم يتبين الحال
فان ظهر انه اكل قبل الغروب فعليه الكفارة لا اعلم فيه خلافا والله سبحانه
اعلم انتهى ولو كان اكبر رايه انه اكل قبل الغروب فعليه القضا رواية واحدة
اذا لم يتبين شيء او تبين انه اكل قبل الغروب كما في الهداية والفتح وعليه الكفا
فيها وان تبين انه اكل ليلا فلا شيء عليه كما في التبيين وقد تضمنت هذه
المسئلة خمسة احكام فساد الصوم والكفارة على ما تقدم ووجوب الامساك
وعدم الاثم كذا في الجوهرة وقوله والكفارة اي لزوما وعدمها لتكمل الخمسة
قوله كمسافر في رمضان اقام اي بعد فوات النية او بعد ما اكل اما لو قدم

قبلها

قبلها فعلية الصوم فان افطر بعد ما نوى لم تلزمه الكفارة للشبهة ولو ظهرت
الحائض في وقت النية قنوت لم تكن صائمة لا فرضا ولا نفلا لوجود المنافي اول الوقت
وهو لا يجوز كذا في الجوهرة ولا يخفى ان النفساء مثل الحائض **قوله** ومجنون افاق
يعني بعد فوات النية اما لو افاق في يوم من رمضان قبل فوات وقت النية ولم يكن تعاطي
مفطر فنبى الصوم جاز عن الفرض في ظاهر الرواية لان المجنون اذا لم يستوعب يكون
بمقتضى المرض لا يمنع الوجوب فكان وجود النية في اكثر ايامه كوجودها في الكل كذا
في قاضي خاتم والمبشر **قوله** وصبي بلغ **قوله** ولو نوى الصوم في وقت كان نفلا لا فرضا
وفرق في ظاهر الرواية بينه وبين المجنون اذا افاق بما قدمناه من الاصلية وعنده
اول الوقت **قوله** وكذا فراسم **قوله** وهو كما نصبت على الظاهر وعن ابي يوسف انه
اذا زال الكفر والصبا قبل الزوال لزم القضا لا ذك وقت النية كما في الهداية
واذا اسلم الكافر وقت النية ونوى ان ينقل مع عنده في حنيقة حتى لو افطر يلزمه القضا
خلافا لرواية لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة اول النهار في حكم النية فكذا في حكم الاصلية
ذكره قاضي خان **قوله** لزمه الامساك هذا على الصحيح وقيل يستحب الامساك كما في
الفتح والجوهرة واجمعوا على انه لا يجب التشبه على الحائض والنفساء والمريض والمسافر
واجمعوا على لزوم التشبه لمن افطر خطا او عمدا او مكرها او يوم الشك ثم تبين
انه رمضان ذكره قاضي خان **قوله** وان جامع الى عمدا كما سيذكره فان يد ايه
ناسيا فتذكر ان نزع من ساعته لم يفطر وان دام على ذلك حتى انزل فعليه
القضاء ثم قيل لا كفارة عليه وقيل هذا اذا لم يترك نفسه بعد التذكر حتى انزل
فان حرك نفسه بعده فعليه الكفارة كما لو نزع ثم ادخل ولو جامع عمدا قبل
الفجر وطلع وجب النزع في الحال فان حرك نفسه فهو على هذا كذا في الفتح وقال في
البرازية اذا خشي طلوع الفجر فنزع ثم انزل بعد الطلوع لا يفسد كما لا احتلام انتهى
ومحل لزوم الكفارة بالجماع فيما اذا نوى الصوم ليلا ولم يكره على الجماع ولم يطر
مبيح للفطر فاذا نواه نهيا ثم جامع لا كفارة عليه عند ابي حنيفة خلافا لها
كذا في المبشر والجوهرة وكذا لو اكره على الجماع ولو اكرهته زوجته على الاصح
وكذا لو حاضت او نفدت وقد طاعت زوجها او غيره سقطت الكفارة

على الاصح كما في الجوهرية وكذا ان سقط الموضع بغيره بعد الجماع ولو جرح
نفسه حتى لا يقدر على الصوم لا تسقط عنه الكفارة في الاصح كما في المبني ولو
سافر او سافر به كرهها تجب عليه الكفارة في ظاهر الرواية واسقطها زفروهي
روايتها في البرهان **قوله** في احد السبيلين متنازع فيه جامع وجومع
ولزم الكفارة بالوطئ في الدبر هو الصحيح قال في الكافي وان وطئ في الدبر
فمن ان حنيفة انه لا كفارة عليها وعنه ان عليها الكفارة وهو قولها
وهو الاصح لان الجناية كاملة انتفى **قوله** غدا اي ما يتقدم به اختلاف في
معنى التذني قال بعضهم ان يميل الطبع الى اكله وتنقض شهوة البطن به قال
بعضهم هو ما جود نفقه الى صلاح البدن وفائدة فيما اذا مضى لعمه ثم
اخرها ثم يتلها فعلى القول الثاني تجب الكفارة وعلى الاول لا تجب وعلى هذا
الورق الجبشي والحشيشة والقطا طين اذا اكله فعلى القول الثاني لا تجب الكفارة
لان لا يقع فيه لبين وربما يضر وينقص عقله وعلى القول الاول تجب لان الطبع
يميل اليه وتنقض شهوة البطن كذا في الجوهرية وقال في شرح المنظومة اذا مضى
لعمه يلزم انه ثم تذكر فاي تلها عليه القضاء والكفارة ولو اخرجها من فيه
ما تذكر ما اعادها فاي تلها فلا كفارة وعليه القضاء وبه اخذ الفقيه ابو الليث
لانها ما دامت في فمه يتلذذ بها واذا اخرجها صارت بحال تعاف وفي المحيط ان
هذا هو الاصح انتهى مسئله براق الصديق لا يمتنع على تفسيره في التذني والذي
ذكره في الجوهرية وتلزمه الكفارة كما قدمناه **قوله** احتراز عن نحو التراب والحجر
اقول وذلك كما استقر على الذي لم يدرك وهو غير مطبوخ والجوزة الرطبة والطين
الذي يغسل به الرأس فان كان يعتاد اكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة
كذا في فتاوى قاض خان ومثله في البرازية مع التصريح بالمفهوم وهو انه اذا لم يعتد
اكله لا كفارة به وفي الطين الارمني يكفر لانه يوشك للدوا وفي الملح تجب الكفارة
في المختار كذا اطلقت في البرازية وقال في المبني تجب الكفارة بكل الملح القليل لا الكثير
انتفى وهذا ظاهر فيما اذا تناولا الكثير دفعة فاما اذا تناولا قليلا قليلا ربما
يقال ان الكفارة وجبت باول مرة الا ان يقال يتوقف الوجوب على انتفاء الفعل

فيكون

فيكون المتناول كما نه حصل بمرة فليست **قوله** او اجماع **اقول** وكذا اذا اكل
بعد ما اغتاب متمدا عليه القضاء والكفارة كيف ما كان اي سواء بلغ الحديت
او لم يبلغه عرف تلويله او لم يعرف افتاه مفتي او لم يفت لان الفطر بالنية
يخالف القياس والحديث وهو قول عليه الصلوة والسلام النية تفطر القضاء
ما دل بالاجماع بان المراد به ذهاب الثواب بخلاف حديث الجماعة فان بعض
العلماء اخذ بظاهره من غير تأويل مثل الاوزاعي واحمد كما في العناية والفتح
ولو لم يزل امواته بشهوة او ضايعها ولم ينزل فظن انه افطر فاكل عمدا
كان عليه الكفارة الا اذا تناول حديثا او ستغنى فستغنى فافطر فلا كفارة عليه
ولو دهن شارب فظن انه افطر فاكل عمدا فعليه الكفارة نقله الكمال عن البايغ
بخلاف ما لو اكل او شرب او جامع ناسيا او احلم او ذرعه التي فظن انه فطره
فاكل عمدا فانه لا كفارة عليه وان علم ان اكل ناسيا لا يفطره روى عن ابي يوسف
والحنان ان عليه الكفارة واختلشوا على قول ابي حنيفة رحمه الله والصحيح انه
لا كفارة وان بلغه الحد كما في المحيط **قوله** الا اذا افتاه مفتي قال في العناية المراد
به فقيه يوخذه منه الفقه ويعتمد على فتواه في البلدة انتفى قال الكمال كذا في الجنبلة
وبعض اهل الحديث انتفى **قوله** وان كان سمع الحديث انتفى واعتمد على ظاهره
يعني وهو غير عالم بنبأ ويله وهو عامي قال محمد لا تجب الكفارة للح قال
مثل الكمال ثم قال ومن الى يوسف لا يسقطها لان على العامي الاقضاء وان
عرف تأويله ثم اكل تجب الكفارة لانتفاء الشبهة انتفى **قوله** وهو قول محمد
كذا في النهاية **اقول** وهو قول ابي حنيفة كما في المحيط **قوله** وان لم يملأ الفم
لم يفطر مستثنى عنه بقوله قبله ذرعه في لم يفطر ملا الفم ولا كنه اعاده ليرتب
عليه قوله وان اعاد في الصحيح فلوانه قال وان اعاد ما ذرعه ولم يملأ الفم
لم يفطر في الصحيح كما ان انتفى وبقي ما لو عاد القليل بلا ضم ولا يفطر
بالاجماع لعدم الخروج عند ابي يوسف والصنع عند محمد كما في التبيين **قوله**
ومن استغنى عمدا فليقتل ويستوفى فيه ملا الفم ودون **اقول** هذا هو
ظاهر الرواية وما يذكره المصنف من تصحيح عدم الفساد فيما لم يتناقل

من ملائمة انما هو صحيح بعضهم كما سنده **قوله** او اقل من ملائمة اي اذا
استقام اقل من ملائمة اقل عند محمد قال في البرهان وهو الظاهر في الكافي
هو ظاهر الرواية **قوله** ولا يفطر في الصحيح هو قول ابو يوسف كذا في التبيين
وقال الكمال ولا يفطر عند ابو يوسف وهو المختار عند بعضهم لكن ظاهر الرواية
كقول محمد ذكره في الكافي انتهى ثم ذكره بعد هذا ايضا فقال قوله اي في الهداية
وعند ابو يوسف لا يفسد صحه في شرح الكنتز وعلمت انه خلاف ظاهر الرواية
اعني من حيث الاطلاق فيها انتهى **قوله** او اعاد اي ما استقام وهو اقل
من ملائمة فقيه روايتان اي عن ابو يوسف والصحيح انه لا يفسد كما في المحيط
قوله بنا على الاختلاف في انتقاض الطهارة كذا قال مثله الكمال ثم قال
ويظهر ان قولنا اي ابو يوسف احسن من قولنا بخلاف انتقاض الطهارة اي فقوله
هناك احسن لان الفطر انما انيط مما يدخل او بالقي عدم من غير نظر الى طهارته
وبخاسته فلا فرق بخلاف انتقاض الطهارة انتهى **قلت** والخلاف في انتقاض الطهارة
بالبلغ فيما اذا صعد من الجوف لا في النازل من الراس فكذلك هنا فليتنبه له
قوله او اكل الحمايين اسنانه مثل حمصة كذا في الهداية وقاد في العناية الفاصل
مقدار الحمصة فهو كثير ومادونه قليل بخلاف قدر الدرهم في باب النجاسة فان
الفاصل بين القليل والكثير وهو اخل في القليل لانه اخذ من قدر موضع الاستنجاء
وذلك القدر معفه بالاجماع نصار قدر الدرهم معفو في غير موضع الاستنجاء
ايضا قياسا عليه واما ههنا فقد رخصت الحمصة لا يبقى في خارج الاسنان غالبا فلا
يمكن الحاقه بالريق فصارك كثيرا انتهى وقال في البرازية والفاصل في مسئلة
الجم بين اسنانه قدر الحمصة قال ابو نصر الدبوسي ما ذكره للتقريب لا للتقدير
والحقيق انه ان امكنه الابتلاع بلا استئانة البراق فهو علامة الكثرة وان
لم يمكنه بلا استئانة البراق فهو علامة العلة انتهى قال الكمال وهو حسن
وذكر وجهه **قوله** قضى ولا كفارة هذا قول ابو يوسف لانه يما فيه الطبع نصار
تطير التراب وضره بقول بل نظير اللحم المتين وفيه تجدي لكفارة قال الكمال
والحقيق ان المفتي في الوقايع لا بد له من ضرب اجتهاد في معرفة باحوال الناس

وقد عرف

وقد عرف ان الكفارة تقتصر الكمال الجناية فينظر في صاحب الواقعة ان كان
من يما فيه طبعه ذلك اخذ بقوله ابو يوسف وان كان ممن لا اثر له لك عنده
اخذ بقول زفر انتهى وقد مناع الكمال عدم لزوم الكفارة ببلغ بزاق
غيره من غير تفصيل فشميل بزاق حبيبه وهو قول ابو حامد ومنزله في القينة
وقال ابتلع بزاق حبيبه لكفارة عليه ثم رمز للمحيط وقال كفارة انتهي لزوم
الكفارة ببزاق الحبيب قول الامام الكلواني ومشى عليه في الكنتز واقوه عليه شارحه
الزيلعي في مسائل شتى **قوله** وفي الاقل لا اي لا قضاء الا اذا اخرجه فاكل فيقتضي
بلاكفارة وكذا الكفارة باعادة الكثير انما اخرجه على الصحيح كما في البرازية
قوله اكل مثل سمسم المراد به مثلها في الصفة وهو ان يكون من جنس ما يتفدى
به وبالاكل ما هو اعلم من القضم والقضم ليشمل الابتلاع الا انه اذا ابتلع السمسم
او نحوها من خارج فالتحتم وجوب الكفارة لانها من جنس ما يتفدى به وهو رواية
عن محمد كما في فتح القدير والمراد بنحوها مادون الحمصة لما قال الزيلعي وان ادخله
من خارج ومضنه ان كان قدر الحمصة فكذلك اي فطره وان كان اقل لا يفطره
انتهى ولا يخالفه ما ذكره الكمال بعد هذا بقوله ويجب اي الكفارة باكل الحنظلة
وقضمها الا ان مضغ فمحة للتلاشي انتهى لانه انما صرح بعدم الكفارة فلا يلزم
منه الفطر **قوله** الا اذا مضغه بحيث تلاشت **اقول** اي فلا قضاء وفيه اشارة
الى انه لم يجد لها طعما في خلقه وبه صرح في الكافي فقال وان مضغها الى التسمية
لا يفسد الا ان يجد طعمه في خلقه انتهى وقال الكمال بعد نقله وهذا حسن جدا
فليكن الاصل في كل قليل مضغه انتهى **قوله** وذكر بعضهم ان كان زوج المرأة
لحم كذا الامة كما في شرح المجمع انتهى وفعل الاجير كذلك فليفتقر **قوله** وان كان
بعذر بان لم يجد المرأة من يوضع الخ بيان للعذر فليس غيره عذرا ولكن قال في البرهان
يكوه للصائم ان يذوق العسل والدهن يعرض للجيد من الردى عند الشراء كذا
في قاضي خان وفي المحيط لا يابس به ليلا يغيب فيه انتهى **قوله** ولو كان المصنوع
على العلك فهو المصطكا وقيل اللبان الذي يقال له الكندر كذا في الجوهر
قوله فان فيه تعريضا لا هذا وقال في المعراج انما كره مضغ العلك اي للصائم

لان مضغه يدع المعدة ويشتهي الطعام ولم يان له واذا لم يان وقت الا
 شتهاء فالاشتغال به اشتغال بما لا يقينا نتقى واما مضغه لغير الصيام
 فقل في الهداية لا يكره للمرأة اذا لم تكن صائمة لقيامه مقام السواك
 في حقن ويكره للرجال على ما قيل اذا لم يكن من علة وقيل لا يستحب لما فيه
 من التشبه بالنساء قال الكمال اي ولا يكره فهو مباح بخلاف النساء فانه يستحب
 للصوم لانه سواكهن ثم قال والاولى انكره للرجال الحاجة انتفى والمراج
 كره للرجال الا في الخلوة بعد ذكره البزدي والمجيزي ومضغ يورث
 بهذا الجنسين انتفى **قوله** قيل هذا اذا كان ممنوعا جزم به في الجوهره فقال
 وهذا اذا كان ابيض ملتبما لا ينفصل منه شيء اما اذا كان اسود يفسد صومه
 وان كان ملتبما لانه بتفتت انتفى وفيها في قالوا هذا اذا كان العلك ملتبما
 ثم قال وقيل هذا اذا كان ابيض فان كان اسود يفسد لانه مما يذوب بالمضغ
 بخلاف الابيض لانه انما يصل راحته انتفى وقال الكمال فاذا فرغ من بعض العلك
 معرفة الوصول منه عادة وجب الحكم فيه بالفساد لانه كما يتحقق انتفى **قوله**
 وكره القبلة الخ كذا المباشرة الفاحشة على هذا التفصيل في ظاهر الرواية
 كما في البرهان **قوله** لادهن الشارب بالرواية بفتح الدال على انه مصدر ويجوز
 البضم ويكون معناه ولا يابس ملتبما بالدهن وكذا الكحل حكما وضبطا
 وين دهن شعر الوجه اذا لم يكن قصده الزينة به وردت السنة
 ولا يفعل لتطويل اللحية اذا كانت بقدر المستحسن وهو القبضة كما في البرهان
 والقبضة بضم القاف قال في النهاية وما ورا ذلك يجب قطعه هكذا عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان يأخذ من اللحية من طولها وعرضها
 واما الاخذ من اللحية وهو دون القبضة كما يفعل بعض المفارضة ومحققه
 الرجال فلم يجبه احد واخذ كلها فعل بحوش الاعاجم واليهود النعمود
 وبين اجناس الفرج كما في الفتح **قوله** والسواك سواء كان رطبا باصل خلقة
 او بالماء وكذا لا يكره الحجامه ولا التلطف بالشوب المبتل ولا المضغطة والاشه
 لغروصون والاعنسال للبرد عند ابي يوسف وبه يعني وقال ابو حنيفة

يكره

يكره كذا في البرهان **فصل قوله** حامل الى المرأة التي في بطنها حمل بفتح
 الحاء اي ولد والحاملة هي التي على ظهرها او رأسها حمل بكرة الحاء ذكره تاج
 الشريعة **قوله** او موضع انما لم يقل الموضوعة لان ذلك من الصفات الثابتة
 لا الحادثة الا اذا اريد الحدوث بان يقال موضوعة **الآن قوله** خافه المراد بالخوف
 غلبة الظن بتجربة او باخبار طبيب هاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدا لته
 شرط كذا في البحر وجزم به في البرهان فقال وطريق معرفة الاجتهاد فاذا
 عد على ظنه افطر وكذا اذا اخبره طبيب هاذق عدل انتفى ولم يذكر مفعول
 الخوف ليشمل غير الهلاك لما قال في البرازية خافه الحامل على نفسها او لها
 نقصان الفعل او الهلاك افطرت **قوله** او ولدها اي سواء كان نسيبا او
 رضاعا لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وضع عن المفطر الصوم
 وشطر الصلوة وعن الحبل والرضع الصوم وما قاله في الذخيرة ان المراد بالموضع
 الظاهر فخرج ود بهذا الحديث وبان رضاع واجبة على الام ديانة لا سيما اذا كان
 الزوج غير قادر على تنجارتها فالام كالظير في جواز الفطر بالخوف ولذا
 قال في البرهان والحامل ومريض خافا على النفس او الولد انتفى وقال ابن
 كمال باثنا ولا خفا في ان هذفا على ولدها انما يتحقق عند تعيينها للارضاع لفقد
 الظير او لعدم قدرة الزوج على استيجارها او لعدم اخذ الولد ثدي غيرها
 فسقط ما قيل من ان لا فطر حتى يرضع امرضة اجرت نفسها للارضاع ولا يحل
 للوالدة اذ لا يجب عليها ارضاع وقال في البرازية الظير المستأجرة كالام
 في اباحة الفطر **قوله** ومريض خاف الزيادة كذا الخاف بطو البرهان
 في الجوهره فان لم يكن الحزم مريضا كونه اجهد نفسه بالعمل حتى مرض فافطر
 قيل تلزمه الكفارة وقيل لا تلزمه كما في شرح المنظومة وقال في المبتغى
 العطش الشديد والجوع الذي يخاف منه الهلاك يبيح الافطار اى اذا لم يكن
 باتقاب نفسه لقوله بعده ومن اتعب نفسه في شيء او عمل حتى اجهده
 العطش فافطر كفر وقيل لا انتفى في البرازية رضيع مريض لا يقدر على شرب الدواء
 وزعم الطبيب ان امه تشرب ذلك لها الفطر انتفى وقال الزيلعي الصحيح الذي



يجزى ان يمرض بالصوم فهو كالمريض وكذا الامة الف تحذم اذا خافت الضعف
جالان تفطر ثم تقضى انتفى ولها ان تمتنع من الايتام ايام المولى اذا كان
يجزىها عن اداء الفرض والعبد كلاله كذا في شرح المنظومة لكن قال
في شرح الجميع لو برأ من المرض ولكنه ضيق لا يفطر لان المبيح هو المرض لا الضعف
وكذا لو خاف من المرض لا يفطر انتفى فيه مخالفة للزيلي الا ان يراد بالخوف
في كلام شرح الجميع مجرّد الوهم وفي كلام الزيلي غلبة الظن فلا مخالفة حينئذ
ثم راية صاحب البحر وفق بينهما بما ذكرته وكذا يفطر من ذهب به سوك السلف
الى العماره في الايام الحارة والعمل الحثيث اذا خشي الهلاك او نقصان العقل
ولو افطر في يوم ثوبه الحى وافطرت على ظن انه يوم عادة حيضها فلم يحكم ولم
تحقق لادع عدم الكفارة فيها والغارزى اذا كان بازاء العدو ويعلم قطعا
انه يقاتل في رمضان وخافا لضعف حاله لا يقاتل حل له الفطر مسافرا كان
او مقبلا وكذا ارسعة نية فافطر لشرب الدواء كما في البرازية **قوله** والمسافر
عرفه ونكر ما قبله لان ما قبله لا يباح له الفطر الا اذا اتصف بما وصف به
بخلاف المسافر اذا لا يحتاج في حل افطاره الى زيادة وصف على السفر على قنوار
الفطر للمسافر ان يسافر قبل شروعه في الصوم اما لو سافر في يوم انشائه
الصوم فانه لا يحل الفطر لكن لو افطر لا كفارة عليه بخلاف ما لو كان مسافرا
فتذكر شيئا قد نسيه في منزله فدخل مصره فافطر ثم خرج فانه يكفر كما في البحر
عن قاضي خان وسيد كره المص **قوله** قضا ما قدره واشار به الى ما
ما قبله بوجوب قضاء جميع الشهر بجملة يوم اقامته عندا في حيفته
واذا يفسد خلافا لما لمحمد لان وجوب القضاء بقدر القدرة اتفاق والخلاف
انما هو في النذر هو ان يقول المريض لله على ان اصوم هذا الشهر فصح
يوما ثم مات يلزمه قضاء جميع الشهر عندئذ كما لعجم اذا نذر ان يصوم شهرا
فمات وعند محمد يلزمه ان يصوم بقدر ما صح كرمضان والفرق لهما ان
المنذر وسببه النذر وقد وجد وسبب القضاء ادراك العدة فيقدر بقدره
كما في التبيين ولا يجب القضاء على الفور بل يستحب ان لا يؤخر بعد القدرة
على القضاء

على القضاء ولا اثم بالناس خير ويتصيق في آخر عمره وهذا بخلاف قضاء
الصلوات فانه على الفور لا يباح التأخير الا لعذر ذكره في البحر عن الولولي
قوله ونذب صوم مسافر لا يفطره قال في الجوهرة هذا اذا لم تكن رفقة او عاتقهم
مفطرة او كانت النفقة مشتركة بينهم فالافطار افضل لموافقة الجماعة كذا
في الفتاوى انتفى **قوله** قدى عنه وليه اراد به من له التصرف في ماله فشمّل الوصى
قوله ان اوصى **قوله** ويجزى في اصابه به عن الصوم جزما كما في الفتح
قوله وان تبج وليه به جاز هذا قول محمد قال في تبيين الوارث عنه يجزى
انشاء ورثة تعاكذا في الفتح ولا يحتقر هذا بالمريض والمسافر بل يدخل فيه من افطر
متعمدا ووجبا للقضاء عليه اولعذ وما وكذا كل عبادة فاته يطعم عنه لكل يوم
كصدقة الفطر كذا في البحر **قوله** وقد يه كل صلوة الخ بهذا اختيار المتأخرين
قوله حتى لو تر هذا على قول الى حيفته وعندهما الوتر مثل السنن لا يجب الوضوء
به كذا في الجوهرة ثم نقل فيها عن الفتاوى ان اعطى فدية صلوات لواحد
جملة جاز بخلاف كفارة اليدين انتفى ولا يتخوذ الفدية الا عن صوم هو اصل
بنفسه لا يدل عن غيره فلو وجب عليه قضا شيء من رمضان فلم يقضه حتى صار
شيئا فانيا لا يرجي بروه جاز له الفدية وكذا لو نذر صوم الابد فضعف عن الصوم
لاشغاله بالمعيشة له الفطر ويطعم لانه يستيقن ان لا يقدر على قضاؤه وان لم
يقدر على الاطعام لمسهته يستغفر الله ويستقبله وان لم يقدر لشدة الحر
كان له ان يفطر ويقضيه في الشتاء اذا لم يكن نذرا لابد ولو نذر يوما
معينا فلم يقضه حتى صار فانيا جاز له الفدية هو الصحيح كذا في العناية قال
تاج الشريعة عليه الفتوى ولو وجبت عليه كفارة يمين لم يحل فلم يحيد ما
يكفر به وهو شيخ فاني اولم يحجم حتى صار فانيا لا يجوز له الفدية لان الصوم
هنا بدل عن غيره كذا في الفقه **قوله** والشيخ الثاني لا هذا ولو كان الشيخ
الفاقي مسافرا فمات قبل الاقامة قبل بينغوان لا يجب عليه الا ايضا بالفدية
لانه يحال غيره في التحفيظ لا التخليط كذا في الفقه والتبيين **قوله**
فان افسد فعليه القضاء كذا في الهداية وقال الكمال لا خلاف بين اصحابنا

في وجوب القضاء اذا فسد عن قصد او غير قصد بان عزمه الحيض للمقطوعة
 بالصوم انتهى وهو اصح الروايتين كما في البحر عن النهاية قوله وفي رواية
 اخرى يجوز اي غير عذر روي رواية عن ابي يوسف وصح هذه الرواية ابو محمد
 عبد الحق كذا قاله الزيلعي وقال الكمال ورواية الميمني يباح اي لفطر بلا عذر
 ثم قال واهتمامي ان رواية الميمني اوجه اي من ظاهر الرواية وذكر وجهه
 وقال في المحيط وعن محمد اذا ادعاه واحد من اخواته الى الطعام يفتقر بقضيه
 لقوله صلى الله عليه وسلم من افطر لحق اخيه يكون له ثواب صوم الف يوم
 ومتى قضى يوما يكتب له ثواب الف يوم انتهى **قوله** الضيافة عذر يعني عذر الله
 كذا قيل مطلقا وقيل لا وقيل عذر قبل الزوال لا بعده الا اذا كان في عدم الفطر
 بعده عقوق لاحد الوالدين لا غيرهما حتى لو حلف عليه رجل بالطلاق الثلث
 ليفطر لا يفطر كذا في الفقه وفي البرازية الاعتماد على انه يفطر لا يحسنه
 سواء كان نفلا او قضاء انتهى ثم قال في الفقه وقيل ان كان صاحب الطعام
 رضى بغيره حضوره وان لم يأكل لا يباح الفطر وان كان يتأذى بذلك يفطر
 انتهى قال في الميمني وهذا اما لتفصيل في صاحب الطعام هو الصحيح من المذهب
قوله وروي الحسن عن ابي حنيفة انه ليس بعد الزوال ولا في ثابث الغميز لرجوعه
 للضيافة **قوله** وهذا الحكم يشمل الضيف والمضيف كذا قال في مصدر الشريعة وقيد
 ابن كمال بانها اذا تأذى واحد منها **قوله** ولا كفارة فيها اي في اقامته
 المسافر وسفر المقيم كذا في الهداية والعناية والفقه وان كان في وقد قال ابن
 لم اوفق على نقل صحيح في لزوم الكفارة والظاهر انه لا كفارة عليه لقوة الشبهة
 انتهى وقال ابن السكينة عدم الكفارة مصرح به في الهداية وغيره انتهى
قوله يقضى ايام الاغما ولو كانت كل الشهر هذا باجماع الامام وروي عن الحسن
 البصري وابن سيرين من اصحابنا لشافعي فيما اذا استرعى فلا يقضى كما في الجن
قوله الا يوما حدث الاغما فيه او في ليلة يعني والحال انه لم يذكر انه نوى
 اولاما اذا علم حاله فظافه كما في النهر عن شرح النقاية **قوله** حمل الحال المسلم
 على الصلاح اي على الافضل لوجه من الخلاف بالتبديت للنية **قوله** حتى

لو كان متعنتا يفتاد الاكل في شعبان صوابه في رمضان كما هو منصوص
 في الفتح والتبيين وكذلك الحكم لو كان مسافرا او مريضا فانه يقضى جميع
 ايام اغما **قوله** ويقضى ايام جنون افاق بعدها خاص بالعارض
 على الاصح كما سلك **قوله** في الوقت قيد به لزوم قضاء ايام الجنون فلا يلزم
 القضاء لو افاق بعد خوات وقت النية من يوم اول ليلة من الشهر كما ذكره
 في القولة الثانية **قوله** ولا يقضى كل شهر المستوعب به **اقول** كذا في الهداية
 وقال في الدراية قوله ومن جن رمضان كله اي قبل غروب الشمس من اول الليلة
 لانه لو كان مضيفا في اول الليلة ثم جن واصبح مجنونا الى آخر الشهر قضا صوم
 الشهر كله بالاتفاق غير يوم تلك الليلة ذكره شمس الائمة في اصوله وفي جمع
 النوازل اذا افاق اول ليلة من رمضان ثم اصبح مجنونا واستوعب الشهر
 اختلف فيه ائمة بخاري والقتوبي على انه لا يلزمه القضاء لان الليلة لا يصام
 فيها وكذا الواقف في ليلة من رمضان او في آخر يوم من رمضان بعد الزوال كذا
 في المحتسب قال الحلواني المراد من قوله كله مقدار ما يمكنه ابتداء الصوم حتى لو
 افاق بعد الزوال من اليوم الاخير من رمضان لا يلزمه القضاء لان الصوم
 لا يصح فيه كالليل هو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان وكذا في العناية **قوله**
 مطلقا صرح بالاطلاق ليشمل العارض والاصل قيل وهو ظاهر الرواية وعن محمد
 انه فرق بينه مختص القضاء بالعارض واختاره بعض المتأخرين وجعله
 في شرح الطحاوي قول اصحابه وفي النهاية عن الثاني ان ما عدا محمد قيتين
 ولكن تحسن عدم الفرق بينهما والمحموط عن محمد عدم القضاء في الاصل
 ولا رواية فيه عن الامام واختلف المتأخرون على قيتين مذهبه والاصح انه
 ليس عليه قضاء رمضان كذا في النهر وقال في البرهان والعناية نقلا عن الميمني
 ليس على المجنون الاصل في قضا ما مضى في الاصح **قوله** يذرا الايام المنهية هذا على المحرم
 من صحة نذر صومها وروي ابن المبارك عن ابي حنيفة عدمه وهو قول
 زفر والشافعي كذا في البرهان **قوله** او السنة صح **اقول** ان كان المراد
 بالسنة الحاضرة فهو كقوله هذه السنة فيخرج ما لو تركها ولم يشترط التتابع

لما سئد ذكرها فاذا عرفها واسرارها فحقا لهذه السنة لزمت سواء اراده
او اراد ان يقول صوم يوم فخرى على لسانه سنة او اراد سلا ما غيره فخرى
على لسانه النذر لزمه لان معزل النذر كما جحد ويفطر الايام المنهية ويقضيها
ولو كانت المرأة خالته قضت مع هذه الايام ايام صبيعتها وهذا اذا نذر
قبل يوم الفطر فان قاله في شوال فليس عليه قضاء يوم الفطر وبعد ايام
التشريق لا يلزمه قضاء يومى العيدين وايام التشريق بل صيام ما بقى من هذه
السنة ذكره في الفقه عن الغاية وما ذكره الزيلعي من تسمية الغاية في هذه المسئلة
رده الكمال واما اذا انكروا السنة وذكر التتابع فهي كالمعرفة فاذا لم يشترط
التتابع لا يجزئ صوم هذه الايام ويقضى خمسة وثلاثين يوما لان السنة المنكورة
من غير ترتيب ايام معدودة قد راسية فلا يدخل في النذر الايام المنهية
ولا رمضان بل يلزمه من غيرها قد راسية فان ادأها في هذه السنة فقد
ادأها ناقصة فلا تجزئ عن الكاملة وشهر رمضان لا يكون الا عن رمضان
فيقضى قدره بخلاف الفصول الاولية لانه داخل في النذر وهو مستحق عليه من
جهة اخرى فلو بيع التزامه بالنذر في الفصول الثلاثة كذا في التبيين قوله
ولكنه انظرها اي وجب فطر الايام المنهية قوله وان صامها اجزاء اى مع ارتكاب
الحكمة الحاضلة من الاعراض عن ضيافة الله تعالى قوله كان نذرا فقط اى
فلا كفارة عليه لو افطر بل القضاء فقط قوله وان نواها كان نذرا ميمنا
هذا عندها وعند يوسف يكون نذرا قوله او اليمين بل ان في النذر هذا
عندها وعند يوسف يكون يمينا ووجه كل في البرهان والتبيين قوله نذر
صوم شهر غنومين الخ الفرق بينه وبين السنة المنكورة المشروطة بتابعها من حيث
عدم بطلان تتابعها بافطار الايام المنهية بخلاف السنة **باب الاعتكاف**
قوله هو لغة اللبث والادوام على الشيء **اقول** وهو متعد فمصدره السكف
ولازم ومصدره العكوف فالمتعدى بمعنى الحبس والمنع ومنه قوله تعالى والعهد
مكوف ومنه الاعتكاف في المسجد لانه حبس النفس ومنعه واللازم الاقبال
على الشيء بطريق المواظبة ومنه قوله تعالى يكفون على اصنامهم كما في المعراج

اقول

قوله وشعنا لربنا وجعل الخ الابث بضم اللام وفتحها وتخصيص المص الرجل بالمسجد
والمراد بالبيت انما هو على المطلوب من المرأة لانها لو اعتكف في المسجد صح ولكنه
يكون صرح بالكرهية في الفقه ومسجد البيت المحل الذي اعد للصلاة فيه وهو مندوب
لكل احد قال الله تعالى واجعلوا بيوتكم قبلة كذا في البرازية **قوله** في مسجد جماعة
اى هو شرط الاعتكاف فالرجال وهذا على رواية اشترطوا مسجد تقام فيه الصلوات
للمنس بجماعة وهي المختارة وروى عن ابو حنيفة انه يصح في مسجد يصلي فيه بعض
الصلوات بجماعة كساجد الاسواق وجد المختارة ان الاعتكاف عبادة انتظار
الصلوات فلا بد من اختصاصه بمسجد يصلي فيه الصلوات الخمس وقالا يجوز في
كل مسجد كذا في شرح المجمع وقال في البحر صح في غاية البيان صحة الاعتكاف في كل
مسجد وصح قاضي خان انه يصح في كل مسجد له اذان واقامة وقيل اراد الامام
باشترط مسجد تقام فيه الجماعة في الصلوات الخمس غير الجامع اما في الجامع فيجوز
وان لم يصلي فيه الخمس كلها بجماعة وعن ابو يوسف ان الاعتكاف والواجب لا يجوز
في غير مسجد الجماعة والنفل يجوز ثم افضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم المسجد النبوي
ثم بيت المقدس ثم الجامع ثم كل مكان اهلته اكثر واوفر كذا في التبيين والجامع
قبل انما يكون افضل اذا كان يصلي فيه الخمس بجماعة فان لم يكن ففي مسجد
كيتلا يحتاج الى الخروج كذا في الفقه **قوله** وهو واجب في المنذر **قوله** والنذر
لا يكون الا باللسان ولو نذر بقلبه لا يلزمه بخلاف الية لان النذر عمل اللسان
والنية المشروعة انبثاث القلب على شان ان يكون الله تعالى كذا في البرازية
قوله وسنة مؤكدة في العشر الاخير اى سنة كفاية للجماع على عدم ملازمة
بعض اهل بلد اذا اتى به بعض منهم في العشر الاخير اى ثبوتها من رمضان
كذا في البرهان واما اعتكاف في العشر الاوسط فقد ورد انه صلى الله عليه
وسلم اعتكفه فلما فرغ اثابة جبريله عليه السلام فقال ان الذي تغلب مالك
يعني ليلة القدر فاعتكف العشر الاخير عن هذا ذهب الاكثر الى انها في العشر
الاخر من رمضان فمتنهم من قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم من قال في
ليلة تسع وعشرين وقيل غير ذلك وورد في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم

قال التمسوها في العشر الاواخر والتمسوها في كل وترو عن ابن حنيفة انها
في رمضان فلا يدري آية ليلة هي وقد تقدم وقد تناخروا عند هذا كذلك الا انها
معينة لا تقدم ولا تأخر هذا الفعل عنهم في المنظومة والشروح وفي فتاوى قاضي
خان قال وفي الشهر عنه انها تدور في السنة تكون في رمضان وفي غيره فجعل ذلك
رواية وقرينة الخلق فيمن حال انت حذوا وانت طالق ليلة القدر فان قال قبل دخول
رمضان عتق وطلعت اذا انسلخ فان قال بعد ليلة منه فصاعدا لم يعتق حتى
ينسلخ رمضان العام القابل عنده وعندهما اذا جاء مثل تلك الليلة من رمضان
الاقى وانما ذكرها هذه المسئلة لانه لا ينبغي اغفالها من مثل هذا الكتاب لشهرتها
فاوردناها على وجه الاختصار تيمنا بالكتاب وفيها اقوال اخر قيل اول ليلة
من رمضان وقيل سبعة عشر وقيل تسعة عشر وقيل اربعة وعشرين وقيل خمس
وعشرين ومن عملا ما تھا انھا بلجہ ساکنہ لاحارۃ ولا قارۃ تطلع الشمس صبيحتها
بلا شعاع كانها طست كذا قالوا وانما اخفيت ليجهت في طلبها كذا في فتح القدير
قوله ويستحب في سواها **اقول** ما ذكره المصنف من تقسيمه الاعتكاف الى الثلاثة
الاقسام هو الحق ذكره الزيلعي وتبعه الكمال وابن الملك لاما اقتصر عليه لقدر
من انه مسوق ولا ما قاله صاحب العناية من انه سنة مؤكدة وقال في المعراج
محاسنه ان فيه تفريع القلب من امور الدنيا وتسليم النفس الى الملوك وملازمة
عبادة وبيته والتحصن بحصنه قال عطا اعاد الله علينا من بركاته مثل المعتكف
مثل رجل يخلع على باب عظيم حاجة فاما تكلف يقول لا ابوح حتى يغفر لي فهو اشر في
الاعمال اذا كان عن اخلاص وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع **قوله**
والصوم شرط لاعتكاف الاول **اقول** وذلك رواية واحدة كافي والمراد بالصوم ان يكون
مقصود الاعتكاف من ابتداءه فاذا اشرف في صوم التخلع ثم قال في بعض النهار
على اعتكاف هذا اليوم لا اعتكاف عليه لان الاعتكاف لا يصح الا بالصوم واذا وجب
الاعتكاف وجب الصوم والقوم من اول النهار انعقد تطوعا فتعذر جعله واجبا
وهذا في تيسر قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف ان كان تعذر زوجه قبل الزوال عليه
ان يعتكف ويصومه فان لم يفعل فعليه القضاء قال ابن الشحنة وظاهره فنيح ابن
وهبان

وهبان رجحان قول ابو يوسف والظاهر رجحان قول الامام والوجه له انتفي
ويشترط لصحة الاعتكاف النية والمسجد كما ذكرناه ولا يختصان بالواجب واما الملك
فهو الركن والبطانة من الخنابة ينبغي ان تكون شرطا للحل للصحة قاله صاحب البحر
قوله ويخرج الحاجة الانسان كالبول والغائط والاغتسال للخنابة اذا احتلم كافي
النهر فان كان له بيتان قريب وبعيد قال بعضهم لا يجوز له ان يمضي الى البعيد فان
معنى بطل اعتكافه وقال بعضهم يجوز لو كان بقرب المسجد بيت صديق له لم يلزمه
قضاء الحاجة فيه كذا في الجوهرة **قوله** ويصلي ركعتين تحية المسجد واربع ركعات سنة
اقتضاه على هذا يقتضي انه المذهب والمذهب خلافه لانه عزاه الى الصحابي ولم يقتصر عليه
حيث قال وان كان بحيث تقوته اى الخطبة لم يتنظر زوال الشمس ولكنه يخرج في وقت
يمكنه ان ياتي الجامع فيصل اربع ركعات قبل الاذان عند المنبر وفي رواية الحسن ست
ركعات ركعتان تحية المسجد واربع سنة انتفى وقال في الهداية وان كان منزله بعيدا
عنه يخرج في وقت يمكنه ادراكها اى الخطبة ويصلي قبلها اربعاً وفي رواية سنة الاربع
سنة وركعتان تحية المسجد انتفى وقال الكمال قوله والركعتان تحية المسجد صرحوا به
اذا اشرف في الغريضة حتى دخل المسجد اجزاه لان التحية تحصل بذلك فلا حاجة الى غيرها
في تحقيتها وكذا السنة فهذه الرواية وهو رواية الحسن اما ضعيفة او مبينة على ان
كون الوقت مما يسمح فيه التذواداء الفرض بعد قطع المسافة مما يرفع التحية لا قطعها
فقد يدخل قبل الزوال لعدم مطابقة فله ولا يمكنه ان يبدأ بالسنة فيبدأ بالتحية
فيستأن بخبر عن هذا التقدير لانه فلما وجد الخمر رزقه **قوله** فلا ينبغي ان تيمها
تأنيث الضمير باعتبار العبادة وفي الصحابي بتذكيره وهو راجع للاعتكاف وظاهر
كلام المعصية لا يكره الا تمام في مسجد آخر ونقص في المستق والمحيط على كراهته ويمكن
ان يراد به كراهته التوبة **قوله** وان خرج من المسجد الخ شامل لمسجد البيت في
حق المواة حتى لو خرجت منه الى نفس بيتها فسد وهذا في النذر اما النقل
فيبتغي بالخرج **قوله** ساعته اى ولونا سياد ذكره قاضي خان **قوله** وقال
لا يفسد ما لم يخرج اكثر من نصف يوم **اقول** وقولها استحسن وهو اوسع
وقوله اى الامام اقيس قاله الزيلعي وقال في الهداية قول الامام القليل وقولها

الاختصاص قال الكمال وهو يقتضي ترجيح قولهما لانه ليس من المواضع المعدودة التي
 ربح فيها العباس على الاستحسان ثم قال وانا لا اشك ان من خرج من المسجد الى
 السوق للعب واللهو والقمار من بعد الفجر الى ما قبل نصف النهار انه يفسد ولا يتم
 مبنى هذا الاستحسان وذكر وجهه **قوله** بلا عذر ولا ظاهرا مراده بالعدر ما
 قدمه من نحو الجمعة وحاجة لانه منفق عليه وبقي عذرا آخر مختلف فيها اجبت
 ذكرها تنميها للفتاة ما اذا خرج لانعدام المسجد واخرجه السلطان كرها فدخل
 آخر من ساعته لم يفسد اعتكافه استحسانا فنص عليه في المحيط والمبتهج والجمعة وكذا
 قال الزيلعي لو انعدم المسجد وتفرق اهل المدينة لموات الخمس واخرجه ظالم كرتنا
 او خان على نفسه او ماله من المكابرين فخرج الى مسجد آخر لا يفسد اعتكافا فتقوى ونقل
 الكمال خلافه حتى في الخروج للجنائز وان تعذرت وكذا الانتقال جوفى او غريق
 او جهاد ثم نفيه يفسد اعتكافه ولكن لا يتم اي في الواجب وبالأولى في غيره
 ثم قال وفي شرح الصوم للفقهاء الى اللبس المعتكف يخرج لاداء الشهادة وتاويله
 اذا لم يكن شاهدا آخر فيستوى حقه انتفى **قوله** وبمثل صرح في الجوهرة فحكم بدم
 الفساد فيما اذا تيقنت عليه الشهادة وعلى هذا الجنائز اذا تيقنت **قوله** ففسد
 اعتكافه قال في الذخيرة هذا في الاعتكاف الواجب واما في النفل فلا يفسد بالخروج
 ولو بلا عذر كما في شرح الجمع لابن الملك يعني في الخروج **قوله** وبيع ورا
 ذكر في الذخيرة ان المراد به ما لا بد منه اي سواء كان له اولعيل كالطعام وكذا
 واما اذا ان يتخذ ذلك مبيعا يكره له ذلك وهذا صحيح لانه منقطع الى الله تعالى
 فلا ينبغي له يشتغل فيه بامور الدنيا ذكره الزيلعي وكذا قال قاضي خان لا بأس
 للمعتكف ان يبيع ويشترى اراد به الطعام وما لا بد له منه اما اذا اراد يأخذه
 مبيعا فيكره له ذلك **قوله** وكرهه احضار المبيع قال في البحر الظاهر ان الكراهة
 تحريمية **قوله** لانه عليه السلام يفرج عن صوم الصمت **قوله** وقالوا ان صوم
 الصمت من فعل المجوس لعنتهم الله **قوله** هذا اذا اعتقد الصمت قرينة الخ وذلك
 لان صوم الصمت لم يبق قرينة في شرعنا لما ورد من النعي عنه في الحديث المتقدم
 كذا في الكافي **قوله** والتكلم الاخير قال في البحر ظاهر الرواية ان المراد بالخبر هنا

مالا اثم فيه فشم المباح وبغيره لخير ما فيه اثم وقال في الكافي يتحدث الى المعتكف بما
 بداله بعد ان لا يكون مائلا لانه عليه السلام كان يتحدث مع الناس في اعتكافه انتفى
 وفي النهي عن الا سيها الى الناس ان يتحدث بما لا اشرف فيه ثم قال والظاهر ان المباح
 عند الحاجة اليه فهو لا عند عندها وهو محمل ما في الفقه قبيل الوتر انه مكروه
 في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب انتفى **قوله** واليه يشيئ استدلالا لمص
 بقوله تعالى قل لبادي يقولوا التي هو احسن الخ لانه لا غنى للعباد عن الكلام
 المباح وقد مناه ان يحمله اذا جلس ابتداء الحديث **قوله** اونا سياتي الاصح ولم
 يفسده الشافعي بالوطئ ناسيا وهو رواية ابن سميعة عن اصحابنا اعتبارا له
 بالصوم كذا في البرهان وهذا بخلاف ما لو اكل نهارا ناسيا فلا يفسد اعتكافه
 لبقاء الصوم والاصل ان مكان من مخطورات الاعتكاف وهو ما منع عنه الاجل
 الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه السهو والعمد والنهار والليل كالجماع والخروج
 وما كان من مخطورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد
 والسهو والنهار والليل كما لا على والشرب كذا في البحر عن البدايع **قوله** كذا القبلة
 والمسلم انزل بها **قوله** وهذا بخلاف ما لو انزل بادامة نظرا وفكولا يفسد
 بد الاعتكاف خلافا لما كان كذا في البرهان وكذا لا يبطل بالسبب كقول الجليل والشكر
 ليلا يفسده الرد والاعطاء اذا دام اياما وكذا الجنون كما في الفقه **قوله** انه
 وان حرم الكل **قوله** وكذا يحرم دواعي الموطر من القبلة والمسلم اذا لم يترك كما
 في الهداية فان قلت فليحرم الدواعي في الصوم وحالة الحيض كما حرم الرطوي
قلت لان الصوم والحيض يكثر وجودهما فله حرم الدواعي فيها لوقوعها في الجموع
 وذلك مدفوع شرعا كذا في شرح الجمع **قوله** انه نذر اعتكاف ايام لم يمد بليا ليوافق
 وكذا لو نذر اعتكاف ليالي لزمته بايامها لان ذكر احد العددين بصفة الجمع ينتظم
 ما بارأته من العدد الآخر لقصة ذكرها عليه السلام **قوله** وان لم يشترط التسابع
 هذا ظاهر الرواية واطلقه الشافعي عند عدم التصريح به وهو رواية وبها قال
 كما في البرهان **قوله** وضع في الصورتين نية النهي خاصة قال في البحر وهذا بخلاف
 ما اذا نوى بالايام الليالي خاصة حيث لم يعمل نية ولزمه الليالي والنهار لانه

نوم ما لا يحتمل كلامه كذا في البدائع كما اذا انذر ان يعتكف شهراً ونوى النهوض
او الليالي خاصة لا تنفتح نيته لان الشهر اتم للعدد ومقدر مشتمل على الايام والليالي
فلا يحتمل ما دون ذلك الا ان يصح ويقول شهراً بالنهار ويستثنى ويقول الا الليالي
ينحصر بالنهر **قوله** نذر اعتكاف ومضات الخ ظاهراً هذا في رمضان معين فان
اطلقه فعليه في اي رمضان شاء كذا في الفتح **قوله** وجب قضاءه بصوم قصدي **قوله**
فلا يجوز ان يعتكف عنه في رمضان آخر بائناً في الثلاثة كما في الفتح **تمت** لو كان
مريضاً وقت الاجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه وان صح ثم مات يطعم كل يوم
نصف صاع من حنطة او اوصى لانه وقع الباس عن ادائه فوجب القضاء بالاعطاف
طعام كما في الصوم والصلوة كذا في المحيط ولوعين شهر لا اعتكاف فمحل قبله ص كما
لو نذر صلوة في يوم فصلها قبله وكذا اذا نذر ان يجمع سنة كذا في سنة قبلها
صح والله الموفق به **كتاب الحج** الحج بفتح الحاء وكسها وها هو تروى في
التأويل **قوله** لانه رابع العبادات اي من الفروع البدنية والمالية وهو وان كان
خامساً كما عد في الحديث المشهور يكن لما لم تكلم الفقهاء على الايمان بقطوعه فعد
الحج رابعاً **قوله** هو لغة القصد قال في البحر هو القصد الى معظف لا مطلقاً القصد
كما ظنه الشارح اي الزيلعي وكذا قال في البرهان مفهومه اللغوي القصد الى معظف
لا القصد المطلق انتقوه عن التحليل هو كثرة القصد الى من يعظمه **قوله** وشرعا
زيادة مكان الحج كان الاولي ان يقال قصد مكان الحج ليعتد الشارح اللغوي مع
زيادة الا ان يقال الزيادة تعني القصد واراد بالمكان جنسه ولذا قال ابن
كمال ياتى هو زيادة بقاع مخصوصة انتقوه في الركنتين وغيرها كزلفة
ومثل في البحر **قوله** ولان سبب وجوبه البيعة المراد السبب الظاهري وهو
الذمة واما سببه الخفي فهو الخطاب الالهي او توافيق نعم الله تعالى على عبده
فيجب عليه خدمة مولاه ولزوم حضرة بابه فلما اضاف البيت الى نفسه اظهر
لشرفه واعظاما لقدوره وجب على عبده زيادته والوقوف عند قنائه وسبب تفرغ
عن الذمة الامر **قوله** بالفور عند اي يوسف هو اصح الروايتين عن ابي حنيفة
كذا في البرهان **قوله** وفي العم عند محمد اي بشرط ان لا يفوته بالموت كما سيذكره

المص وهو رواية عن ابي حنيفة كما في البرهان **قوله** فمن قال بالفور لا يقول
بان من آخره يكون فعلم قضا كان ينبغي ان يقول من قال بالفور يقول بان
من آخره يكون انما لمقا بلته بقوله ومن قال بالتراخي لا يقول بان من آخره
يكون انما وايضا لا مفهوم لما ذكره اذ لم يقل احد بان فعله بعد الترخي يكون
قضاء كما سيذكره المص ثم ان في قوله ومن قال بالتراخي لا يقول بان من آخره
عن العام الاول لا ياتى ثم بالتأخير انتهى زيادة لام الالف من لا يقول فليدنيه له والا
في الاثم بالتأخير عن زمن الامكان واتفق على زواله بالحج وعلى انه لا يكون قضاء
وذكر في المجتبى ان من فرط ولم يحج حتى تلى ماله وسعه ان يستقرض ويحج وان كان
غير قادر على قضاءه وان مات قبل قضاءه قالوا يرحم الله لا يواخذه الله بذلك
ولا يكون انما انتفى وقيدته في الظهور بانه بما اذا كان من نيته قضاء الدين اذا قدر
انتفى **قوله** على حرج الشرح في بيان شرائط الحج وهي شرائط اداء وشرائط صحة
ولا بد من تمييزها فتقول شرائط الوجوب ثمانية على الاصح الاسلام والعقل والبلوغ
والحرية والوقت والقدره على الزاد ولو بمكة بنفقة وسط والقدره على راحلة مختصة
به او على شئ يحل بالملك او الاجارة لا الاباحة والاعادة لغير اهل مكة ومن حولهم
لانهم لا يحق لهم مشقة فاشبه السعي الى الجمعة قاله الزيلعي والكمال والمراد اذا كان
قوا يمكنه المشي بالقدم والافلا يحجب وقيل لا يحجب على اهل مكة بدون الراحلة كما
في المجتبى ويشترط كون الزاد والراحلة قاضيين غا لا بد منه كاثاث المنزل والا
المحترقين كالكتب لاهل العلم وقضاء الدين والمسكن وان كان كبيرا مفضل عن حجة
فلا يحجب عليه بيعه والاكتفاء بما دونه ببعض ثمنه والحج بالباقي لكن ان قل وجب كما
افضل والثامن العلم بكون الحج فحاشا كذا ذكره فينبغي ان يكون هذا في حق من علم بدار
الحرب لما نص عليه في كتاب الصوم من شرط فرضية العلم بالوجوب لمن علم بدار الحرب
او الكون بدار الاسلام واما شرائط وجوب الاداء فخمسة على الاصح صحة البدن وزوال
الموانع الحسية عن الذهاب للحج وامن الطريق وعدم قيام العدة وخروج محرم
ولو من رضاع او مصاهرة سلم او كتاب في اوراق مأمون عاقل بالغ غير مجوس
او زوج لامرأة في سفر والمعتبر عليه السلامة في الطريق برأيه على المفتي به

ويجوز وجهه والغزاة والذيل انهار لا يحار وقال صاحب البحر لم ار في الزوج شرط
المحرم وينبغي ان لا فرق لان المراد من المحرم لفظا والعيانة فكذا في الزوج بان يكون
عائلا بالغا مونا انتفى وامانة المحرم وراحلة اذا انى ان يحج الا ان تقوم له
بذلك فقال الطحاوي لا يجزى بالمخرج المحرم بنفقة وهو قول ابي جعفر البخاري لان
الواجب عليها الحج لا حجاج غيرها وتلا القدر ويحبلان من موان حجبها كذا في
الفتح والبرهان وقال في البحر من الطريقي والمحرم من شروط وجوب الاداء كما ذكرنا
على الاصح لان شروط الوجوب فتح الوجبة بالحج ونفقة المحرم وراحلة اذا انى الا
بقا والتزوج عليها الحج بعبا ان لم تجد محرما وعلى القول بانها من شرائط الوجوب
لا يجب عليها شيء من ذلك لان الوجوب لا يجتمع في شخص واحد وهذه العلة غير
مطردة بل هي كذلك في شرائط وجوب الاداء فليتنامل **قوله** فان فات واحد منها
بطل الحج ووجب القضاء في العام القابل فيه تأمل من وجوه احديها انه اذا فات
الاحرام لا يقال بطل الحج لان البطلان فرع عن التلبس بالشئ وثانيها ان طواف الافا
لا يفوت فلا يقال يجب بتركه القضاء من العام القابل وثالثا انه لا يفوت الايمان
بجميع طواف الافا فته بل يكثره ورابعا انه اذا بطل الحج لا يتقيد القضاء بالعام القابل
قوله وغيرها سنن واداب لا يخفى ما فيه اذ بقي واجبات اخرها نشاء الاحرام
من الميثاق ومد الوقوف بعرفة الى الغروب وكون الستى بعد طواف منتهى به واداء
الطواف من الحجر الاسود على ما قيل وسنذكره واليتا من فيه والمشى فيه لمن اعذر له
يمنعه منه والطهارة من الحديث وسنذكره واكل الاشواط في طواف الزيارة
وبداة الستى من الصفا واذا ابتدا من المروة لا يعتد بالاشواط الاول في الاصح كما
في المستوفى بحديث المشى في الستى من لا عذر له وذبح الشاة للقارن او الممتع وصلوة
وكعتي الطواف حول سبع وتقديم الرمي على الخلق ونحو القارن والممتع بينهما
وتوقيت الخلق بالمكان والزمان فطواف الافاضة في ايام النحر كما في البحر والفتح
قلت وكذلك ترك المحذور كالجماع بعد الوقوف وليس المخطئ وتغطية الرأس
والوجه **قوله** واشهر سؤال الحج فائدة التوقيت بهذه الاشهر عدم جواز شيء
من افعال الحج في غيرها حتى لو سعى بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم

لا يجوز

لا يجوز الا في اشهر الحج كصوم القارن والممتع الثلاثة فيها كما في التبيين **قوله**
بفتح القاف وكسرها **اقول** والفتح انصح **قوله** فكه الاحرام لم قبلها **اقول** واجموا
على انه مكروه سواء امن على نفسه من المحظورات او لا وهو الحق بخلاف تقديم الاحرام
على المواقيت في الاشهر كما سنذكره وانما كره تقديم الاحرام على اشهر الحج مطلقا
وان كان شرطا لانه يشبه الركن فيبرأى مقتضى ذلك الشبه احتياط ولو كان
ركنا حقيقة لم يصح قبل اشهر الحج فاذا كان شيئا به كره قبلها شبه وقربه
من عدم الصحة ولشبه الركن لم يجز لغاية الحج ابتداء مدة الاحرام ليقضى به من
قابل كما في الفتح والبرهان **قوله** والعمرة سنة اى مؤكدة وقيل فرض كفاية وهو قول
محدثي الفضل البخاري وقيل واجبة لا فرض عين كما قال الشافعي كذا في البرهان
قوله وطواف وسع **اقول** معظم الطواف ركنها والستى واجب فيها كما هو
في الحج وكذا الخلق في الصحيح وقيل ان الخلق شرط للخروج منها كما ان الاحرام شرط
لانتقادها كما في البرهان **قوله** وكومت يوم عرفة وازينة بعده اى في حق
المحرم للحج او مريد الحج وهو الاظهر وعن ابي يوسف انها لا تكو في يوم عرفة قبل
الزوال فان اهل بها في الايام الخمسة رفضها وعليه دم وان مضى عليها صح ونزله
دم للحج بينهما اما في الاحرام او الاقوال الباقية كما في البرهان ومما اختاره الكمال
منع العمرة للمكي في اشهر الحج وان لم يحج وبديزاد على ان العمرة تكو في خمسة ايام
للمكي وغيره **قوله** مواقيت الاحرام المواقيت جمع ميقات وهو الوقت المعين استغفر
للمكان المعين كما في الفتح **قوله** ذو الحليفة المديني **اقول** فان جاوز المديني او من هو
في حكمه ذا الحليفة الى الجحفة فاحرم عندها فلا بأس به والا فضل ان يحرم من ذي
الحليفة ولادم عليه في الاظهر وروى عن ابي حنيفة ان عليه دما كما في الفتح وقال
في البرهان يستحب على ظاهرها المذهب لما روى ميقاتين او يذنبان يحرم من اولها
ويصلح ليجل انتفى والحليفة بضم الحاء المعجمة وبالف بينه وبين مكة نحو عشر مراحل
او سبع بينه وبين المدينة ستة اميال وقيل سبعة وهو بعد المواقيت وبهذا
المكان ابارتسمي للعوام ابار على قيل لان عليا رضي الله عنه قاتل الجحش في
بعضها وهو كذب من تأمله ذكره الخليل ومناسكه كذا في البحر **قوله** وذات

عرف بكسر العين وسكون الراء لاهل المشرق وهي بين المشرق والمغرب مكة
قبل وبينها وبين مكة مرحلتان **قوله** وحجته بضم الجيم وسكون الحاء
المحلاة واسمها في الاصل مقيمة نزل بها سبل جحف اهلها اي استاصم
فسميت حجته وبينها وبين مكة ثلاث مراحل وعلى ثمانية مراحل من المدينة
وهي قرية بين المغرب والشمال من مكة من طريق تبوك وهي طريق اصل الشام
ونواحيها اليوم وهي ميققات اهل مصر والمغرب والشام قيل ان الحجفة قد
ذهبت اعلامها ولم يبق منها الا رسوم خفية لا يكاد يعرفها الا بعض سكان
تلك البوادي فلما اوتاه الله اعلم اختار الناس من المكان المسمى بوليد و
يجعله بالعين احتياطا لانه قبل الحجفة بنصف مرحلة او قريب من ذلك كذا
في البحر **قوله** وقرن في المغرب بسكون الراء اي وقع القاف وهو جبل مطل
على عرفات بينه وبين مكة نحو من حلتين ميققات اهل نجد **قوله** وفي الصحاح
بفتحها قال الكمال وخطى اي صاحبه الصباح بان المحرس ثم قبيلة اليها ينسب
اولي القرين **قوله** ويللم مكان جنوب مكة وهو جبل من جبال نهماء على حلتين
من مكة للذين كما في البحر **قوله** ولما مر بها **قوله** فان كان في كرا وبلايس
بواحد من هذه المواضع المذكورة قالوا عليه ان يحرم اذا احاذر اخرها
ويعرف بالاجتهاد وعليه ان يجتهد فان لم يكن بحيث يحاذر فعلى حلتين اي
مكة كذا في الفتح **قوله** - وجاز تقديمه اي الاحرام عليها اي المواضع المراد
بالجواز للحل والافالصة للاحرام لا تتوقف على الميقات ومحل الجواز ما اذا كان
في شهر الحج وما اذا امن على نفسه من محظورات الاحرام واذا انتفتت الافضية
لعدم ملك نفسه هل يكون الثابت الاباحة او الكراهة روى عن ابي حنيفة انه
مكروه كما في الفتح **قوله** والحاجة اخرى اي كالتجارة ومجرد الروية او للقتال ودخول
البحر صلى الله عليه وسلم بغير احرام يوم الفتح كان محتجبا بذلك الساعة **قوله**
قيده بقصد الدخول لانه لو لم يقصد ذلك ليس عليه ان يحرم اي بان قصد الافاق
موضعا من الحل داخل الميقات كخليص وجده فاذا ابدى الحق باهله فله ان يدخل
مكة بلا احرام وينبغي ان يجوز هذه الخيلة للمأمر بالحج لانه مأمر بحجة افاقية

واذا دخل مكة بغير احرام صارت حجة مكية فكان مخالفا كذا في البحر **قوله** الا
ان يكون القاصد من داخل الميقات الى اجرة زعماء لو كان خارج هذا الميقات
فيشمل الذي في الميقات كالذي بعده اذ لا فرق بينهما في نفس الرواية **قوله** فله
الحل اي فالحل ميققاته يحرم منه بما اراده من حج وعمره ويجب عليه الاحرام منه قبل
دخوله ارض الحرم وان حمله من داره فهو افضل **قوله** ولما اراد به من دعو
بالحرم لخصوص الساكن بمكة فلو قال ولمن بالحرم لكان اولى **قوله** لان الحج في عرفات
اقول عدل عن عبارة الهداية حيث قال فيها ولان ادب الحج في عرفته لانه نظر فيها
بان اسم الموقف عرفات سمى بحج كذا رعات كذا في الكشاف وعرفته هم اليوم التاسع
من ذي الحجة والذي في الحل الموقف الا اليوم وقول الناس نزلنا بعرفة ليس بصريح
كذا نقل ما جلا فليدس عن الفراء وقال ابن الحاجب في شرح المفصل ان عرفات
جميعا علمات لهذا المكان المخصوص والله اعلم بحجته قاله الاتفاقي **قوله** من اراد
احرامه الاحرام لغة مصدر احرم اذا دخل في الحرم كاشق اذا دخل في حرمة لا تهتك
وقال تاج الشريعة الاحرام والتحريم بمعنى وقال الكلام حقيقة الاحرام الدخول في الحرمة
والمراد الدخول في حرمة مخصصة اي التزامها والتزامها شرط الحج شرعا فيوانه لا
يتحقق بثبوت شرعا الابائية مع الذكر او الخصوصية على ما في **قوله** وغسل احب
هذا الفصل للتنظيف لا التطهير فتومر به الحايض والنفساء واذا كان للنظافة وازالة
الرايحة لا يفتبر التيمم بل عند الفجر عن الماء ويؤمر به الصبي ويستحب كمال النظافة
والذي اراد الاحرام من قص الاظفار والشارب وتنقلا بيطي وحلق العانة وجماع
اهله والذهن ولو مطيبا من الفح وفاضل خان **قوله** وليس اراد اورد هذا السنة
والثوب الواحد لسا ترها يز قاله الكمال **قوله** طاهر من كان ينبغي ان يريد جديدين
لنق قول من قال بكراهة لبس الجديد عند الاحرام نفع عليه في العناية وقال في البحر الافضل
الجديد الابيض انتقى والا زار من الحقوى الخضر والورد من الكثف يدخل الرداء
تحت عيونه ويلقيه على كتفه الابس ويبقى كتفه الايمن مكشورا ولا يزره ولا يوقعه
ولا يخلله فان فعل ذلك كره ولا شيء عليه كذا في العناية **اقول** في عفتي انه لا يطلب
منه كشف المنكب الا عند الطواف ليكون مصطحبا **قوله** وتطيت اطلقة فمشمول ما تبقى

عينه بعد كماله والغالبة وكره محمد ما يتفق عينه والاصح عدم الكراهة كما في
البرهان وقال في البصر من استمال الطيب في بدنه قيدنا بالبدن اذ لا يجوز
التطيب في الثوب بما يتفق عينه على قول الكل على احد الروايتين عنهما قالوا وبه
نأخذ انتهى وقال الكمال المقصود من استئنا الطيب عند الاحرام حصول الارتقاء
به حالة المنع منه فهو على مثال السجود للصوم الا ان هذا القدر يحصل بما في البدن
فيقتضي عنه تجوز ما يتفق عينه في الثوب اذ لم يقصد كمال الارتقاء في حال
الاحرام لان الحاج الشبهة النقل وقد قيل يجوز في الثوب ايضا على قولنا انتهى
قوله وصلى شفعا اي على جهة السنة بعد اللبس والتطيب ولا يصليهما في وقت
مكروه ويجزيه المكتوبة كنية المبيد **قوله** وقال المفرد كج اللهم الخ كذا عن ابن
انه عليه السلام صلى الظهر ثم ركب على راحلته ثم قال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله
مني فيسأل الله التسير لانه الميسر لكل عسير ويسأل منه التقبل كما سأل الخليل واميل
بقولها ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وكذا يسأل في جميع الطاعات من
الصلوة وغيرها لانه الموفق للسداد ولا يكون الا ما يريد كما في التبيين وقال في
الهداية وفي الصلوة لم يذكر مثل هذا الدعاء اي سؤال التسير في التسير من الامور
لان مدتها يسيرة واداءها عادة متيسرة فيطلب التسير في التسير من الامور
لا في التسير منها وكذا في الكافي وقد مر ما فيه من الخلاف انتهى وقال الكمال وان ذكر
بلسانه وقال نويت الحج واخذت به لله تعالى لبيك الخ فحسن ليجتمع القلب واللسان
وعلى قولنا ما قدمنا في شروط الصلوة انما يحسن اذا لم يجتمع عزيمته فان اجتمعت
فلا ولم تعلم الرواية لدنسه عليه السلام فصلا فظروني واحدا منهم انهم سمعوا
عليه السلام يقول نويت العمرة ولا الحج انتهى **قوله** والمراد تكثر الاجابة اي اجابة
الداعي والكلام في التلبية من وجوه الاول اشتقاقها فقبلتها مشتقة من الوجل
اذا اقام في مكان كما قاله المص والى في ان المختار عندنا ان يكون ابتداءها
وبالصلوة وكان ابن عمر حين تستوي يد راحلته والثاني انه لا خلاف
ان التلبية جواب للدعاء وانما الخلاف في الداعي فقيل هو الله تعالى كما قال فاطر
السموات والارض يدعوكم ليعرفكم من ذنوبكم وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم

كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سيدا بني دارا واخذ مادية وبعث
داعيا واراد بالداعي نفسه والظاهر ان الداعي هو الخليل عليه السلام علما ورواياه
لما فرغ من بناء البيت امر بان يدعوا الناس الى الحج فصدوا باقبيين وقالوا لان
الله تعالى امر بيننا بيتا له وقد بنى الانحوا فبلغ الله تعالى صوتهم الداعي في
اصحاب ابا نهم وارحام امهاتهم فمنعهم من اجاب ممة وميتين واكثر من ذلك
وعلى حسب جوابهم يحجبون والرابع في صفة التلبية وهو ان يقول لبيك الخ كما ذكره المص
والخامس في كسر الهزة من ان الحمد وهو قول الفراء وقال الكسائي الفتح احسن كما في
المكافى وقال في الهداية بالكسر لا بالفتح ليكون ابتداء الابناء اذا الفتح صفة للاولى
انتهى يعني في الوجه الاوجه واما الجواز فيجوز والكسر على استينافنا وتكون
التلبية للذات والفتح على انه تعليل للتلبية اي لبيك لان الحمد والتمتة لك والملك
ولا يخفى ان تعليق الاجابة التي لانهاية لها بالذات او لم يمت باعتبار صفة هذا
وان كان استينافنا لتسا لا يتعين مع الكسر لجواز كونه تعليل مستأنفا كما في قولك
علم انك العلم ان العلم نافع قال تعالى وصلى عليهم ان صلواتك سكن لهم وهذا مقدر
في مسالك العلم من علم الاصول لكن لما جاز فيه كل منها يحمل على الاول لا لورنيه
بخلاف الفتح ليس فيه سوى انه تعليل كما في الفتح والسادس في الزيادة والنقصان
فالنقصان غير جائز لانه المنقول بانفاق الرواة والزيادة تجوز عندنا وفيها انفا
منها ما قاله المص ومنها ما قال ابن مسعود لبيك بعد التواتر **قوله**
واذا لم يكن في العداية وقال الكمال لم يثبت مفهوم المخالفة على ما عليه القاعدة
من اعتباره من رواية الفقه وذلك لانه يصير محرما بكل ثناء وتيسير في ظاهر
المذهب وان كان يحسن التلبية ولو بالفارسية وان كان يحسن العربية بخلافه
في الصلوة لان باب الحج اوسع من باب الصلوة حتى قام غير الذكر مقامه كتقليد
البدن فكذا غير التلبية وغير العربية والاحوس يحرك لسانه مع النية
وفي المحيط يحرك لسانه مستحب كما في الصلوة وظاهر كلام غيره انه شرط ونفس محمد
على انه شرط واما في حق القراءة في الصلوة فاختلفوا فيه والاصح لا يلزمه التحريك **قوله**
ناويا للحج او العمرة **اقول** لا يتوقف صحة الاحرام على نية نسك لانه اذا ابيح الاحرام

بان لم يبين ما احرم به جاز وعليه النبيين قبل ان يشرع في الافعال فان لم يبين
حتى طاف شوطا واحدا كان احرامه للعمرة وكذا اذا احصر قبل الافعال والتعيين
فتحلل بدم تعين للعمرة حتى يحيط به قضاؤها لا قضا حجة وكذا اذا جامع فانفسد
ووطئ معنى في الفاسد فانما يحيط به المضي في عمرة ثم اذا نوى مطلقا لم يغير تعيين
الفرض ولا النفل فالمنهيب انه يسقط الفرض باطلاق نية الحج بخلاف تعيين النية
للفرض فانه يكون نفلا وان كان لم يحج الفرض بعد كذا في الفتح **قوله** التقليدان
يربط قلادة المراهبها شيء يكون علامة على انها هدية كقطعة نعل والحاشية
قشره كما في النبيين **قوله** فيصير به محرما كما بالنسبة ان ذلك الانفل الاحرام
بالنسبة ولو اشترك جماعة في بدنة فقلدها اجمع صاروا محرمين ان كان ذلك
بامر البقية وساروا معها كما في النبيين **قوله** وتوجه معها يريد الحج **اقول** وينبغي
ان يكون كذلك لو اراد العمرة ولم اره **قوله** او بعثها لمنعه قال ابو اليسر ينبغي ان
يكون هدي القران كذلك كذا في النبيين **قوله** وان لم يلحقها **اقول** انما يصير
محرما بهدي المنة قبل ادراكه اذا حصل التقليد والتوجه في شهر الحج واما اذا حصل
قبل اشهر الحج فلا يكون محرما حتى يلحقها لان التمتع قبل اشهر الحج غير متقدم بنقله
الزليعي عن النهاية معزيا الى الرقيات **قوله** فقد احرم قال الكمال وانه انما الاحرام
لا يخرج عنه الا بعمل المناسك الذي احرم به وان افسده الا في القوات فيعمل العمرة
والا الاحرام يندفع الهدى انتهى والتحليل المولى عبده او الزوج زوجته بتعليم
ظفرها ونحوه كذا بخط شيخنا انتهى لا بد من القضاء مطلقا وان كان مظنونا اذا
افسده بخلاف الصلوة المظنونة اذا ابطالها وبخلاف الطواف كما سنذكره **قوله**
وبعد يتقوا الرفث **اقول** يعني بلامهولة وكان الاولى ان يقال كالنزف اذا البيت
ناويا فقد احرمت فاتن الرفث الى الان البعدية لا تقيد بانقيده الفاسد التعقيب
قوله **قوله** وقبل الكلام الفا حش لانه من دواعيه فيحرم كالجماع كذا في الحاشية
وهو مفيد انه لا يتقيد بحضرة النساء لانه عقيب في الحاشية بقوله الا ان ابن
عيسى رضي الله عنهما يقول انما يكون الكلام الفا حش ورفثا بحضرة النساء
انتهى ومراوده بالفا حش ذكر الجماع لانه الوارد عن ابن عباس بقوله ان
يصدق

يصدق الطير منك لمسا واذا افترقا حش به ثبتت المخالفة بين الحاشية
والهداية من حيثية عدم التقييد بحضرة النساء في الحاشية والتقييد في
الهداية لانه قال فيها والرفث الجماع او الكلام الفا حش او ذكر الجماع بحضرة
النساء انتهى وانما قال اي في الهداية بحضرة النساء لان ذكر الجماع في غير
حضرته ليس من الرفث كما في العناية وفتح القدير والبرهان انتهى ولكن على
هذا يكون قوله او الكلام الفا حش مخصصا بغير ذكر الجماع وقد قال تاج الشريعة
الكلام الفا حش اي كلام كان **قوله** والفندق يعني المناهي المحرمة عن
حدود الشريعة لانه الفسوق في الاصل وهو الخروج يقال فسقة الفارة اذا خرجت
من جحرها لكن اذا اطلق في لسان الشيع يراد به الخروج عن طاعة تعالى والخروج
عن طاعة الله تعالى حرام في غير حالة الاحرام ففي هذه الحالة او في احتراما للهدى
العبارة وقيل هو التساب والتنازع باللقاب كذا قال تاج الشريعة **قوله**
لكن الحرم في الاحرام اشده كليس الحريم في الصلوة الحج والظلم في الاشهر الحرم
قال تعالى فلا تقلموا فيه انفسكم وانما كانت الحرم في حالة الاحرام اشده لانها
حالة يحرم فيها كثير من المباحات القوية للنفس فكيف بالمحرمات الاصلية كذا
في الفتح والبرهان **قوله** وهو المراد اي الخصام **قوله** وقتل صيد البر اريد بالصيد
المصيد اذ لو اريد به المصدر وهو الاصطلاح لما صح اسناد القتل اليه كما في البحر
عن المستصنع **قوله** لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر **اقول** المدعى ان
فكان ينبغي ان يذكر اول الآية ايضا ليم الدليل بقوله تعالى احل لكم صيد البحر الآية
قوله والاشارة اليه والدلالة عليه قال في النهر محل تحريمها ما دام يعلم المحرم
اما اذا علم فلا وقيل يحرم مطلقا والاولى مع انتهى وسياتي تمام شروط لزوم
الحظر في الجنايات انشاء الله تعالى **قوله** والتطيب **اقول** وكذا الامس طيبا
بيده وان كان لا يقصد به التطيب ويكره للحرم شمر الزعفران والثمار الطيبة
ولا شيء عليه في ذلك كما في قاض خان **قوله** وعمرة الخلف الخ هذا الخلاف راجع
الى تفسيره وليس باختلاف حقيقة كالاختلاف في الضابطة فعنده يحل لهم كما
ذكر وعند حاجبا لصدقة لانه يقتل النعوم ويلين الشعر قيد الخظم لانه

لو غسل رأسه بالصابون والخرص لا شيء عليه اتفاقا كذا في البحر **قوله**
وعلق رأسه **قوله** ولو للجمامة اما الجمامة في ذاتها والقدح وجبر
والختم وحك الجسد بحيث لا يسقط شعرا ولا يقتل قولا فليس من محذور
الاحرام كما في قاض خان وغيره والمراد بخلق الشعر ازالة الشئ من
والقدح والذئف والتنوير والاحراق من اى محل من السجد مباشرة او تمكينا
قوله وشعر بدنه لم يمتش الحلبى في مناسك ازالة الشعر النابت في العين فقد
ذكر بعض مشايخنا انه لا شيء فيه عندنا كذا في البحر **قوله** وليس قميص **اقول**
وكذا ما هو في حكمه كالزردية والبرنس من كل شئ **قوله** ولا يعلو قدر البدن او بعضه
بحيث يحيط به نجاسة او تلوث بعضه ببعضها وغيرهما ويستمسك عليه بنفسه
كما في البحر لكن سند كران ليس الخاتم لا يكره فهو خارج من هذا العموم **قوله**
وسراويل السراويل العجمية والجمع سراويلات منصرف في احد معتماليه يذكر ويرثه
والقبابا المد على وزا فقال وليس لقبا بان يدخل منكبى ويديه في كميه فلوله
يدخل جاز خلا فالزفر كما لو ارتدا بالقميص ونحوه وما لم يزره الى القبايا زراوه
ويكره عقدا لاراد تحليل الرد وليس عليه جزا كما سنذكره في الجنائيات ان شاء
الله تعالى **قوله** فيقطع اسفل من الكعبين المراد من الكعب هنا المفصل الذي
في وسط القدم عند مقعد الشراك فيجوز ليس كل شئ في رجله لا يغطي الكعبين
كانت او هذا او غير ذلك **قوله** لا الاستظلال ببيت رحمل الى ايسر رأسه
ولا وجهه فلو اصاب احدهما كذا في البحر **قوله** ان يحل على رأسه القدر والطبق والالا
ونحو ذلك لانه ليس بتغطية للرأس ولا يحل ما يغطي به الرأس عادة كما
لثياب كما في التبيين **قوله** وشدهميان في وسطه الدهميان بالكسر ما يجعل
فيه الدراع ويشد على الحق ولا يكره شده سواء كان به نفقة او نفقة
غيره وكذا الايكره شد المنطقة والسيف والسلاح والتختم بالخاتم وعن ابي
يونس انه كره شد المنطقة بالابرسيم قاله الزيلعي **قوله** واكثر التلبية بصيغة
الماضي لينا سب قوله بعده صلى وكان الانسب لما قبله ان يقول ويكثر والاشهر
مستحب قال في المحيط الزيارة منها على المرة الواحدة سنة حتى يلهي الاساة
بتركها

بتركها فتكون فريضة سنة ومندوبا ويستحب ان يكررها لكن اخذ فيها
ثلاث مرات ولا يقطعها بكلام ولورد السلام في خلالها جاز ويكره السلام
عليه في خلالها واذا اراد ان يتباعد بجمعة قال لبيك ان العيش عيش الاخر ويصلي
على النبي صلى الله عليه وسلم عقيل التلبية سرا ويسال الله الجنة ويتوذن النار **قوله**
برفع الصوت هو السنة كذا في غاية البيان فان ترك رفع الصوت كان مئيا
ولا شئ ولا يبالغ فيجهده نفسه كيلا يتضرر كذا في الفقه والمسيح عندنا في الدعاء
والاذكار والاختفاء الا اذا اتعلق باعلانه مقصود كما لا اذان والمخضة وغيرها
والتلبية للاعلام بالشروع فيها فيما هو من اعلام الدين فكان رفع الصوت
بها مستحبا قاله في العناية **قوله** متى صلى في فريضة او اجبا او سنة في ظاهر الرواية
وخصها الطحاوي بالمكتوبات قياسا على تكبير التشريق وعلى شرا ما يسهل مكانا
مرتفعا وقيل بضم الشين جمع شرفة **قوله** واذا دخل مكة بد ابا المعجد يعني بعد
ما يامن على متعة بوضعها في حوزة وقال في الهداية ولا يضره ليلادخلها او نها
لانه دخول بلدة فلا يختص باحدتها انتهى وقال الكمال وما روى عن ابن عمر
رضي الله عنهما انه كان ينفق عن الدخول ليل فليس تفسيرا للسنة بل شققة
على الحاج من السراق انتهى وقال في البحر ويستحب ان يدخل مكة من باب المعلا
ليكون مستقبلا في دخوله باب البيت تعظيما واذا اخرج فمن السفلى ويستحب
ان يكون ملبيا في دخوله حتى ياتي باب بني شيبه المسمى الآن بباب السلام
فيدخل المسجد الحرام منه لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل منه متواضعا **قوله**
ملبيا ملاحظا جلالة البقعة مع السكطف بالمزاج **قوله** وحين راى البيت
كبر وهلل قال في البحر يذكر المصل الدعاء عند مشاهدة البيت وهكذا في المتو
وهي غفلة عما لا يفعله فان الدعاء عندها مستحب وذكر في المناقب ان
الامام اوصى رجلا بانه يدعو الله عند مشاهدة البيت بالتحجبة دعائه
ليصير تحجبا للدعوة ومن اهم الادعية طلب الجنة بلا حساب ومن اهم
الاذكار دعاء الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى **قوله** استقبل
بحر شوع في امر الطواف وهذا ما لم يكن عليه فائبة ولم يخف فوت المكتوبة

او التوا والسنة الرابعة او الجماعة فاذا خشي قدم الصلوة على الطواف
ولم يصف الحجر بالاسود اشارة الى انه حين اخرج من الجنة كان ابيض من اللبن
وانما اسود بمس المشركين والعصاة كذا في البحر عن المحيط **قوله** واستلم
بعد ما ارسله يديه بعد رفعه للتكبير وتفسير الاستلام ان يضع كفيه على
الحجر ويقبله بلا تقوية والحكمة في تقبيله ما روى عن علي رضي الله عنه انه
قال لما اخذ الله تعالى الميثاق على بني آدم من ذريته كتب بذلك كتابا راحله
في حرف الح فنجي يوم القيامة ويشهد لمن استعمل كما في فتاوى قاضي خان
قوله وان هجن عنها استقبال الحج اي مشيرا بكفيه نحو الكعبة ثم يقبل كفيه
ذكره قاضي خان **قوله** وطاف للقدم مضطجعا قال في البحر ينبغي ان يفعل
اي الاضطجاع قبل الشروع في الطواف بقليل انفق ولو ترك الاضطجاع والزم
لا شيء عليه بالاجماع كما في المعراج **قوله** سمي به لانه حطم من البيت **اقول** فهو
فيل بمعنى مفعول وقيل فعيل بمعنى فاعل اي حاطم كعليم بمعنى عالم لانه جاء في
الحديث من دعا على من ظلم فيه حطمه الله كذا في الكافي **قوله** فانه كان من البيت
اقول ليس للحجر كله من البيت بل ستة اذرع منه فقط بحديث عائشة ذكره
الكامل **قوله** حتى لو دخل الفرجة لم يجوز احتياطا قال الزيلعي ويعيد الطواف
كله ولو عاد على الحجر للحطيم وحده اجزاه ويدخل في الفرجة في الاعادة ولو لم
يدخل بل الما وصل الى الفرجة عاد وراه من جهة القرب اجزاه وقال في العناية
لا يعد عوده شوطا لانه منكوس انتهى قال الكمال وهو بناء على ان طواف المنكوس
لا يصح لكن المذهب الاعتدال به ويكون تاركا الواجب انتهى **قوله** فيبتدى من الحجر
قال الكمال افتتاح الطواف من الحجر سنة وهو ظاهر الرواية كما ذكره في الجنايات
فلما فتحة من غيره اجزاه وكرهه عند عامة المشايخ ونقض محمد في الرقيات انه
لا يجوز فيه فحطه شرط ولو قيل انه واجب لا يبعد للمواظبة من غير ترك انتهى
فلا ينبغي ان يجوز بالوجوب كما فعل صاحب البحر واخوه في النهي معزيا الى الكمال
ثم قال في البحر بناء على ما ذكره من الوجوب ولما كان الابتداء من الحجر واجبا كان
الابتداء متعينا من الجهة التي فيها الركن اليماني قريبا من الحجر الاسود كثير

من العوام

١٤٢
من العوام شاهدناهم يبدون الطواف وبعضهم خارج عن طوافهم
فاحذره انتهى **قلت** وهذا اذا لم يكن في قيامه مسامتا للحجر بان وقف جهة
الملازم ومال ببعض جسده ليقبل الحجر ما من قام مسامتا بجسده للحجر فقد
دخل في ذلك شيء من جهة الركن اليماني لان الحجر وركنه لا يبلغ عرض جسد المسامتا
له وبه يحصل الابتداء من الحجر **قوله** سبعة اشواط قال في البحر طواف ثامنا
عالمنا ثامن اختلفوا فيه والصحيح انه يلزمه اتمام الاسبوع لانه شرع فيه
بمستقيما ملتزما بخلاف ما اذا اطن انه سابع ثم تبين انه ثامن فانه لا يلزمه
الاطماف لانه شرع فيه مستقيما لا ملتزما كما لعبادة المنظومة كذا في المحيط وهذا
علم ان الطواف حالف الحج فانه اذا شرع فيه مستقيما يلزمه اتمامه بخلاف يقية
العبادات واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد ولو ور السوارى وزموا لا خارج
المسجد ودعاء الطواف مذكور فالمتبين وغيره ولا يتوقف بشئ فيدعو بما احب
قوله رمل في الثلاثة الاول فقط فان راحه الناس في الرمل وقف فاذا وجد
ملا رمل لانه لا بد له منه فيقف حتى يقية على الوجه المستنون بخلاف احتلام الحجر
لان الاستقبال بدله كذا في البحر **قوله** ونوب استلام الركن اليماني هو طاهر
الرواية كما في البرهان **قوله** وعن محمد انه سنة اي يقبله مثل الحجر الاسود
وهو قول الخ يورف ايضا كما في البرهان والذليل تشهد له وصرح في غاية
البيان انه لا يجوز استلام غير الركنين وهو تساهل فانه ليس فيه ما يدل
على التحريم وانما هو مكروه كراهة التنزيه كذا في البحر **قوله** عند المقام قال
في البحر المراد بالمقام مقام ابراهيم وهي حجاره كان يقوم عليها حين نزوله
وركوبه من الابل حين باى الى زيادة هاجرو ولد بها اسمها عيل كما في المصنف
وذكر القاضى في تفسيره انه الحجر الذي فيه اشرق قدمه والموضع الذي كان فيه
حين قام عليه ودعا الناس الى الحج وقيل مقام ابراهيم الحرم كذا انتهى **قلت**
لكن يبعد بعد الاخير قول المصنف وغيره من المسجد ثم هذا بيان الافضل والا
فحيث اراد ولو بعد الرجوع الى اهله لانها على التراخي ما لم يجر بطواف الاسبوع
اخبر لما انه يكره وصل الاسبوع عند ان حيقه ومحمد مطلقا خلافا لابي يوسف

اذا صار من وترو هذا الخلاف اذا لم يكن في الوقت المكروه اما في الاوقات
 المكروه فيها الصلوة فانه لا يكره الوصل مطلقا اجماعا ويؤخر ركعتي الطواف
 الى وقت مباح ذكره ابن الصياق **قوله** ثم عاد واستلم الحجر قال قاضي خان وهذا
 الاستلام لا افتتاح السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يريد بعد هذا الطواف
 السعي لا يعود الى الحجر انتهى **قوله** وخرج فصعد الصفا كان الاولى التمييز بين
 لترتبه على الطواف وهو على التراخي وخرج للسعي من اي باب شاء والخروج
 من باب الصفا افضل وليس ذلك سنة عندنا كما في الجوهرة والصعود على الصفا
 والمروة سنة فيكره تركه ولا شيء عليه ذكره الكمال عن البدايع وتأخير السعي
 الى طواف الزيارة اولي لكونه واجبا فجعله تبعاً للفرص اولي تكن العلماء رخصوا
 في اثبات السعي عقيبطوا والقعود تخفيفا على الناس وللشغل يوم النحر بغير الدم
 والرمي كما في العناية عن التحفة **قوله** ورفع يديه اي بان يجعل باطنها الى السماء
 كما للدعاء ذكره الكمال **قوله** ثم يمشي نحو المروة اي على بعينه حتى يبقى بينه وبين
 الميل الاخضر المعلق بينا والمسجد وركنه قد رسته اذرع بشرع المشي ويسعى سعيًا
 شديدًا لانه كان مبدأ السعي وانما آخر الميل عن مبدأ السعي بقدر رسته اذرع
 لانه لم يكن موضع اليق مما وضع فيه الآن والميل الثاني مكان متصل بدار العباس
 كذا في المعراج ثم اذا تجاوز بطن الوادي مشى على بعينه حتى تأتي المروة
قوله يبدأ بالصفا ويختم بالمروة بيان للواجب فلو بدأ بالمروة لا يعتد بها
 لشروط الاول في الصحيح كما في البحر ونقله ابن كمال باشا عن الذخيرة
 وفي رواية السعي الحسنة ابن كمال باشا بصيننة وقال ابو جعفر الطحاوي
 يفعل ذلك سبع مرات يبتدئ في كل مرة بالصفا ويختم بالمروة **قوله** ويختم
 بالمروة صريح فان الرجوع غير معتبه هذه ولا يجعل شوطا آخر كما لا يجعل
 جزء شوط فما قيل في رواية الطحاوي وما استعي من الصفا الى المروة ثم منها الى
 الصفا شوط واحد فيكون اربعة عشر شوطا على الرواية الاولى ويقع
 الختم على الصفا ليس بذلك انتهى ومثله في فتح القدير **قوله** ثم سكن مكة
 محرابا **قوله** ويستحب له اذا فرغ من السعي ان يصلي ركعتين في المسجد ليكون

ختم

ختم السعي كالطواف ويستحب دخول البيت اذا لم يزد احدا وينبغي ان يقصد
 من صلى النبي صلى الله عليه وسلم قبل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهوره حتى يكون بينه
 وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب ثلاثة اذرع ثم يصلي فاذا صلى الى الجدار
 المذكور يضع خده عليه ويستغفر الله ويحمد ثم ياتي الاركان فيحمد ويصلي
 ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما يشاء ويلزم الادب ما استطاع بظاهره
 وباطنه وليست البلاطة الخضراء بين العمودين معلى النبي صلى الله عليه وسلم
 وما تقوله العامة من العروة الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة
 لا اصل لها والمسمار الذي في وسط البيت يسمونه سرة الدنيا يكشفها حدهم سرته
 ويضعها عليه فعل من لا عقل له فضلا عن علم قاله الكمال **قوله** ثم سكن مكة محرابا
 اي محرابا وما دها بمعنى واحد كما في المعراج وفي كلام المصنعي ان لا يجوز وضع الحج الى
 العمرة وما ورد في التعظيم به فهو منسوخ او محمول على تخصيص الصحابة كذا في البحر
قوله طاف بالبيت نفلا ماشيا قال في الكافي لكنه لا يسعي عقيب هذه الاطوة
 لان التنفل بالسعي غير مشروع انتهى والطواف افضل من الصلوة نفلا في حق
 الاثافي وقلبه للمكي كذا في الجوهرة ويقتسم الدعاء في مواطن الاجابة وهي خمسة عشر
 موضعا نقلها الكمال عن رسالة الحسن البصري بقوله في الطواف وعند الملتزم
 تحت الميزاب في البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا وعلى المروة وفي
 السعي في عرفات وفي المزدلفة وفي منى وعند الجمرات وذكر غيره اي الحسن انه
 يستجاب عند رؤية البيت وفي الحظيم لكن الثاني هو تحت الميزاب انتهى
 ورايت نظما للشيخ العلامة عبد الملك بن جمال الدين بن ملا زاده
 العصامي ذكر فيه المواطن للدعاء بمكة المشرقة وعينه ساعاتها زيادة على ما
 في رسالة الحسن البصري رحمه الله تعالى طبق ما صرح به الشيخ العلامة
 ابو بكر بن الحسن النقاشن المضور رحمه الله في مناسك فكانت خمسة عشر موضعا
 . فقال قد ذكر النقاشن في المناسك وهو علم من عمدة الناسك .
 . ان الدعاء في خمسة وعشره بمكة يقبل ممن ذكره .
 . وهي المطاف مطلقا والمملترم . به فله ليل فهو شرط ملترم .

والجرح الى منى انتفى **قوله** سمي بذلك لانهم سميون الابل في هذا اليوم **اقول**
 لعله مقطع منه لفظه كما نواى كما نواى يروون الابل في هذا اليوم لعدم الماء
 بعرفة اذ ذاك وهذا قيل سمي يوم التروية لتروى ابراهيم عليه السلام
 في رؤيته ليلة ذبح ولده وقيل غير ذلك كما في البحر والعناية وعرفه سميت بها
 لانه ادم عليه السلام عرف حوائضها وسميت المزدلفة من دلفة لان ادم
 وحواشي ازل دلفا فيها اى اجتماعا وسميت منى بها لان الحيوان يصيبون الى
 منى ياهم والمنى يجمع المنية وقيل سمي منى لما معنى فيه من الدعاء اى يراق وهى
 قرية فيها ثلاث سبائك بينه وبين مكة قمر سبع وهو من الحرم والغالب عليه
 التذكير والصرف وقد يكتب بالالف كذا في المعراج وقيل في التسمية غير ذلك ذكره
 الاتقافى وتاج الشريعة والاكمل **قوله** ومكث بها الى فجر عرفة **اقول** ويستحب
 ان ينزل بقرب مسجد الخيف كما في البحر ويصلى الفجر يوم عرفة بفلس كذا في المعراج
 وهو وارد على ما قدمناه انه لا يصل الفجر بفلس الا يوم النحر فيزداد ويوم
 عرفة على هذا **قوله** ثم راح الى عرفات **اقول** لا يستفاد منه وقت الذهاب
 المستنون والسنة الذهاب الى عرفات بعد طلوع الشمس كما في الخروج من مكة الى منى
 كذا في الفتح ولا يخفى انه يفيد عدم التغليب بصلوة الفجر الا ان يقال يفعل ليدى
 امره بالخروج **قوله** وكلها موقفا **قوله** كما ان شعاب مكة كلها مكر كذا في البحر
قوله قبل الظهر على حذف مضاف اى قبل صلوة الظهر خطبها لامام اى في مسجد مكة
 كما في البرهان فان ترك الخطبة او خطب قبل الزوال اجزاه وقد ساء كذا في
 الجوهر ولا يخالفه قول الزيلعي لو خطب قبل الزوال الحصول المقصود انتفى اذ يراد
 بالجزا الصحة مع الكراهة **قوله** فيصل باذان اى بعد صعود المنبر في ظاهر الرواية
 وقيل يراى ابو يوسف قبل الصلوة في رواية وفي اخري بعد الخطبة ويقرأ في الصلوتين
 سترأ ولا يفصل بينهما ينقل فان فعل ثلثي الاذان للعصر في ظاهر الرواية وعن محمد
 انه لا يعاد لان الوقت قد جمعها كذا في البرهان والمراد بالنفل ما يشمل السنة
 الواحدة كما سند كره وقال في البحر لا يصل سنة الظهور بعد بد وهو التحج قبل الاداء
 ان لا يتنقل بينهما فلو فعل كره واعاد الاذان للعصر انتفى وقال الكمال

• وذاخل البيت بوقت العصر • بين يدي جذعية فاستقر •
 • وتحت ميزاب له وقت الشكر • وهكذا خلف المقام لمفتحة •
 • وعند بين زمزم شراب الفحل • اذ ادنت شمس النهار لا قول •
 • ثم الصلوة ومروءة والمسعى • بوقت عصر فهو قيد يرعى •
 • كذا منى في ليلة البدر اذا • تنصفا لليل فخذ ما يحتذى •
 • ثم لدى الجمار والمزدلفة • عند طلوع الشمس ثم عرفه •
 • بموفق عند منيب الشمس قل • ثم لدى السدرة ظهرا وكل •
 • وقدرى هذا الوقوف طرا • من غير تقييد بما قد مر •
 • بحر العلوم الحسن المسمى عن • خير الورى ذاتا وصفا وشنا •
 • صلى عليه الله ثم سلمها • وآله والتحب ما عيش بها •
 • انتفى **قوله** ولا يخفى ان الحار ثلاث وانه ليس في كلام الحسن ذكر
 السدرة فيها تبلغ سنة عشر موضعا فتنبه **قوله** وخطبا لامام يعنى خطبة
 واحدة من غير ان يحل بين الخطبتين بعد صلوة الظهر وكذلك الخطبة الثالثة
 التى يعنى راما الثانية التى بعرفه فيحلى بينهما وهى قبل صلوة الظهر ويبدأ بينهما
 بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالتكبير كما يبدأ في خطبة العيدين ويبدأ بالتكبير في ثلاث
 خطبة الجمعة والاستسقاء والسجدة كذا فى المتن ولا يخالفه في خطبة عرفه
 قول الزيلعي وصفة الخطبة التى بعرفه ان يحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر
 ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويعط الناس ويأمرهم بما امر الله وينهاهم
 عما نهى عنه ويأمرهم بالمناسك الخ انه قولاه لم يذكر ما يقتضى الترتيب فيما يدايه
قوله فاذا صلى الفجر بمكة ثامن الشهر خرج الى منى كذا فى الهداية وقال الكمال
 ظاهر هذا التركيب اعقاب صلوة الفجر بالخروج الى منى وهو خلاف السنة ولم
 يسه في المبسوط خصوص وقت الخروج والسجدة في المحيط كونه بعد الزوال
 وليس بشئ وقال المرعشي في بعد طلوع الشمس وهو الصحيح وذكر وجه ذلك
 ويستحب ان يصل الظهر بعنى يوم التروية هذا ولا يترك التلبية في احواله
 كلها حال قامته بمكة في المسجد وخارج الاحال كونه في الطواف وليس عند

ما في الذخيرة والمحيط من انه يصلي بعد العصر في وقت الظهر من غير ان
يشتغل بين الصلوتين بالنافلة غير سنة الظهر بنا في حديث جابر اذا قال
فصلوا اي النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ثم قاله فصل على العصر ولم يصلي بينهما
شيئا وكذا ابا في اطلاق المشايخ رحمهم الله في قولهم ولا يتطوع بينهما فان
التطوع يقال على سنة **قلت** يؤيده ما نقله ابن الشحنة وتاج الشريعة
عن التميمي لصاحب الهداية لا ياتي بسنة الظهر حتى لو اتى بها اعادة الا اذا
للعصر عندهما انتهى عندنا في حقيفة وابي يوسف فنقول صاحب الهداية فيها
ولا يتطوع بين الصلوتين فلوان فعل فعل مكررها واعاد الاذان للعصر
في ظاهر الرواية فلا قالما روى عن محمد انتفى فستره نفسه بما يشمل الرواية
فما نقله صاحب الجوهر عن الزهيرة خلا في الظاهر حيث قال اما سنة الظهيرة
الظهر الرابعة اذا صلاتها لا تنقل ولا يعاد الاذان اذا اشتغل بها انتفى
وكذا يكره التطوع بعد صلاة العصر يومئذ وان كانت في وقت الظهر نقله
في شرح المنظومة لابن الشحنة **قوله** والاحرام **اقول** ولو احرم بعد الزوال
على الصحيح وقيل لا بد من تقديمه على الزوال كذا في التبيين **قوله** اي الاحرام
المخصوص بالجمع ذكره الزيلعي ذكر المفسر وهو ما ذكره المصنف متنا بقوله
والاحرام بالجمع انتفى ليجوز به عن احرام العمرة انتفى واعلم ان شرط جواز
الجمع عندنا في حقيفة خمسة الوقت والمكان والاحرام والامام والجماعة وعند
الامام والجماعة ليس شرط انتفى ويزاد سادس وهو صحة الظهر حتى لو بين
فساد الظهر اعاده والعصر جميعا كما في التبيين ويشترك ادراك شئ من كل
من الصلوتين مع الامام فان ادرك احدي الصلوتين فقط لا يجوز له الجمع
عندنا في حقيفة كما في الجوهر ولا يجوز للامام الجمع وحده عندنا امام وعندهما
يجوز ولو نفر واعنه بعد الشروع جاز له الجمع واختل فوافيها اذا نفر وقبل
الشروع على قوله موجب الجواز الضرورة اذ لا يقدر ان يجعل غيره مقتديا به
ذكره الزيلعي لكن قال في البرهان والامام والاحرام من الصلوتين شرط
الجواز عندنا في حقيفة وهما اقتصر على الاحرام وهذا الظاهر انتفى ويسقط

شرط

شرط الامام والجماعة على الاظهر **قوله** ثم ذهب الى الموقف هذا على جهة
لانه لا يتعين الذهاب الى الموقف من ابتداء الزوال بل واخره جاز كما في
الفق **قوله** بفصل من يغتسل بعد الزوال بعرفات **قوله** ووقف الناس
خلقه قال في الهداية وينبغون يقفوا ورا الامام ليكون مستقبل القبلة
وهذا بيان الافضلية انتفى والوقوف على الرحلة وهو المركب من الابل اذا كان
او انثى افضل والوقوف قائما افضل من الوقوف قاعدا كذا في الجوهر ويكفي
على ان يقطن من عينيه قطرات من الدمع فانه دليل القبول ويدعو الايدي
واصله واخوانه واصحابه ومعارفه وجيرانه وبلغ في الدعاء مع قوة الرجاء
للاجابة ولا يقصر فيه فان هذا اليوم لا يمكنه تداركه لا سيما اذا كان من الافاق
عن طلحة بن عبد الله انه عليه السلام قال افضل الايام يوم عرفات
اذا وافق يوم الجمعة وهو افضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه رزين
بن معاوية في تجريد الصحاح قاله الزيلعي وقل وكذا نقله في معراج الدراية
بقوله وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الايام يوم عرفات
اذا وافق يوم جمعة وهو افضل من سبعين حجة ذكره في تجريد الصحاح بعلامة
المولا انتفى **قوله** وبعد الغروب الى مزدلفة **اقول** والافضل ان يمضي على هيبته
واذا وجد فرجة ليسرغ من غير ان يؤذي احدا ودعاء الدفع والوقوف بعرفة
ذكره الزيلعي في اربع **قوله** كلها موقع الا وادي محسر بكسر الهمزة وتشديد
هويين مكة وعرفات كذا في الهداية عن يسار الموقف كما في المعراج وقال
في البحر وادي محسر موضع فاصل بين منى ومزدلفة ليس من واحدة منهما
قال الازرقاني وادي محسر خمس مائة ذراع وخمس واربعون ذراعا انتفى
وسمي محسرا لان قيل احيا بالليل هسرت فيه اي اعمى وكل قاله الزيلعي وقدم
المصنف ان عرفات كلها موقفا لا يطن عرفة وهو وادي محسر عرفات عن
يسار الموقف كما في المعراج وقال في غاية البيان قيل ان بعضهم كانوا يتكبرون
ويتزولون معتزلين عن الناس في بطن عرفة وبطن محسر فامر الشرع بمنى لفتنهم
ردا عليهم **قوله** ونزل عنه جبل قزح **اقول** سمي بذلك لارتفاعه وهو

لا ينصرف للعلمية والعدل من تزج اذا ارتفع كما في الجوهرية وهو الموقف
فينزل عنده كيلا يبينق على المارة الطريق ويكثر من الاستغفار **قوله**
وصلى العشاين باذان واقامة بخلاف الجمع الاول لان الغشاء في وقتة بخلاف
فيعلم بالاقامة التقديم عن وقتة ولا يتطوع بين العشاين لانه عليه السلام
لم يتطوع بينهما متفق عليه ولو تطوع ارتشاعا لشيء آخر بينهما اعادة الاقامة
كذا في التبيين **قوله** فانه ان صلى المغرب **الح** **اقول** وحمل عدم الجواز ما لم يخف
طلوع الفجر فاذا خشي طلوعه قبل ان يصل الى المزدلفة صلى المغرب في الطريق
واذا صلاهما وحده اجزاه والسنة ان يصل بينهما مع الامام كذا في الجوهرية **قوله**
ودعاى مجتهدا في دعائه ويدعوا الله ان يتم مراده وسواله في هذا الموقف
كما اتمه محمد صلى الله عليه وسلم كما روى في حديث العباس بن مرداس انه
صلى الله عليه وسلم اجيب له دعاؤه لامنته حتى لا يظلم كما ذكره الزبي
وصاحب الهداية الا ان الهداية رواه عن ابن عباس ونقل الكمال انهم قالوا
انه وهم وانما هو في حديث العباس بن مرداس انتهى ويجوز في حق الاما
والمظالم الاربع والخمسة في غاية ايراد **قوله** هذا الوقوف بمزدلفة واجب
اقول دوقة الوقوف بهما من حين طلوع الفجر الى ان يسفر جدا اذا طلعت
الشمس خرج وقتة فلا يجوز الوقوف قبل الفجر ولا بعد طلوع الشمس ولو وقف
فيها في هذا الوقت او صلى بها جاز كما في عرفات كما في التبيين والتبيين من حيث
الصفة فقط ولا يلزمه هنا شيء نص عليه الكمال والمبيت بالمزدلفة سنة
وقال مالك واجب وهو احد قول الشافعي وقال الليث ابن سعد ركن **قوله**
حتى يجب بتركه بلا عذر **قوله** والقديان كان به علة اضعف او كانت
امراة تخاف الزحام فلا شيء عليه كما في الكافي وكل واجب في الحج لا يجب بتركه
بعد شيء كما في البحر لكن يرد عليه ما نصه الشارع بقوله فمن كان منكم
مريضا او به اذى من رأسه فقد ربه انتهى ولم يقيده في المحيط خوف الزحام
بالمرأة بل اطلقه فشم الرجل فقال لو مر قبل الوقت لخوف لا شيء عليه كما في
البحر انتهى قلت وكذلك اطلق الزبيلى فقال ولودفع الحاج الى منى

يليل

يليل لعذريته من ضيقة او علة جاز ولا شيء عليه انتهى **قوله** واذا اسفر
قال الكمال وعن محمد في حد الاسفا واذا صار الى طلوع الشمس قد ركنين
دفع وهذا بطريق التقريب انتهى ووقع في نسخ القدوري واذا طلعت الشمس
افاض الامام قال صاحب الهداية وهو غلط والصحيح اذا اسفر افاض الامام
والناس معه لان النبي عليه الصلوة والسلام دفع قبل طلوع الشمس انتهى
وقال الكمال **اقول** معنى قوله واذا طلعت الشمس اذا قربت الى الطلوع وفعل
ذلك اعتمادا على ظهور المسئلة انتهى وقال الاتقاني الغلط وقع من الكاتب
لان القدوري نفسه الا ترى ان الشيخ ابا نصر البغدادي رحمه الله وهو
من تلامذة الشيخ ابو الحسين القدوري رحمه الله قد اثبت لفظ القدوري
في هذا الموضع في شرحه بقوله قال ثم يفرض الامام من مزدلفة قبل طلوع الشمس
والناس معه حتى ياتي منى واثبت الامام ابو الحسين القدوري في شرحه المختصر
اكرخى مثله هذا ايضا فقال ويفرض الامام قبل طلوع الشمس فياتي منى **قوله**
اتي منى **قوله** واذا بلغ بطن محسر سبع ان كان ماشيا وحرك دابته ان كان
راكبا قدر مائة حجر لان النبي عليه السلام فعل ذلك كذا في البحر وحكمه الاسراع
فيه مخالفة النصاري فانه موقفهم كذا في المعراج **تنبيه** لم يذكر الموضع
اخذ الحمار ونقل في البحر عن مناسك الكرماني انه يدفع من المزدلفة سبع
حصيات وقال قوم بسبعين حصاة وليس مذهبنا انتهى قلت يعارضه
قول الجوهرية ويستحب ان يأخذ حصي الحمار من المزدلفة او من الطريق انتهى
وكذا قال في الهداية يأخذ الحصاة في موضع شاء انتهى فالنقي ليس الا على
التعيين اي لا يتعين الاخذ من المزدلفة لنا مذهبا وما قاله في الهداية
يقته خلافا لما قيل انه يلتقطها من الجبل الذي على الطريق في المزدلفة قال
بعضهم جرى التوارث بذلك وما قيل يأخذ من المزدلفة سبعمائة حجرة العقبة
من اليوم الاول فاناد انه لاسنة في ذلك يوجب خلافا لاسباب وعن علم انه
كان يأخذها من جمع انتهى ولا يأخذ من موضع الرمي لان السلف كرهوه
لانه المردود ومع هذا لو رمى به جاز مع الكراهة وما هو الا كراهة تنزيه

ويلتقط الحصىات ويكره ان يكسر حجرا واحدا سبعين صغيرا كما يفعله كثير من
الناس لان ويسقط ان يغسل الحصىات قبل ان يرميها ليدققن طهارتها فانه
يقام بها قربة ولورمى بمتنجس بيقين كره واجزاه كذا في الفقه **قوله** ورى
حجر العقبة من بطون الوادي **قوله** هذا هو الافضل ويجعل البيت عن يساره
ومنى عن يمينه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وكان راكبا ولورماها من فوق
العقبة اجزا انتفى ولا يقف بعد هذا الرمي حتى ياتي منزله قاله قاضي خان **قوله**
خذا بالحاء المجهمة اى والذال المجهمة نصب على المصدر والحذف صفاء الحصى
مقدار الحصاة وقيل مقدار النواة وقيل مقدار الاملة ولورمى بالكبر او اصغر
اجزاه الا انه لا يرمى بالكبار خشية ان يتأذى به غيره كذا في الجوهرية **قوله**
رمى الحصى بالاصابع اى بروسا الاصابع قاله ابن كمال يثا وصاحب الجوهرية ثبها
لما صح صاحب النهاية كما نذكره **قوله** وفي المغرب الخ عليه مشى في الهداية فقال
وكيفية الرمي ان يضع الحصاة على ظهر ابهام اليمنى ويستعين بالمسبة انتفى
وقال الكمال هذا التفسير يحتمل كلا من تفسيرين قيل بها احدهما ان يضع
طرف ابهامه اليمنى على وسط المسبة ويضع الحصاة على ظاهرا لابهام كانه
عاقده سبعين فيرميها وعرف منه ان المستوفى في كون الرمي باليد اليمنى والآخر
ان يحاق سبائنه ويضعها على مفصل ابهامه كانه عاقده عشرة وهذا في التمكن
من الرمي به مع الرحمة والوجهة عشر وقيل ياخذها بطرف ابهامه وسبائنه
وهذا هو الاصح لانه لا يسر المعتاد انتفى وذكر في الجوهرية كلام الهداية ثم قال
وصح في النهاية الوجه الاول اى الذي يظهر لابهام والمسبة انتفى وصح
ايضا في الولولجية وقال لانه اكثر اعانة للشيطان وما تقدم بيان السنة فلو
رمى كيف ما اراد جاز كذا في البحر ولم يبين المص رحمه الله مقدار موضع الرمي
وقال في الهداية مقدار الرمي ان يكون بين الرمي وبين موضع السقوط خمسة
اذرع كذا دوى الحسن عن ابي حنيفة وقال الكمال ومقام الرمي بحيث يرمى
موضع حصاة وما قدر به خمسة اذرع في رواية الحسن فذاك تقدير اقل
ما يكون بينه وبين المكان في المسنون الا يرمى الى تقليله في الكتاب اى الهداية

بقوله

بقوله لان ما دون ذلك يكون طرها ولو طرها طرها اجزاه لانه روى الى
تدنيه الا انه مسى للخالفة السنة ولو وضعها وضعا لم يجوز لانه ليس برمى
ولورماها فوقعت قريبا من الحجرة يكفيه لعدم الاحتراز عنه ولو وقعت بعيدا
منها لا يجوز لانه لم يعرف قرية الا في مكان مخصوص والقرب قد رذرا ونحوه
ومنهم من لم يقدر ان كان له اعتمد على اعتبار القرب وضده البعد في العرف وهذا
بنا على انه لا واسقة بين القرب والبعد انتفى وقال في الجوهرية الثلاثة اذرع
في هذا البعد وما دونه قريب انتفى ولو وقعت الحصاة على ظهر رجل او على حمل
وثبتت عليه اعادها وان سقطت على سنتها ذلك اجزاه ولورمى بسبع جملة
اجزا عن حصاة والتقييد بالحصاة لبيان الاكمل والافيدوز الرمي بكل مكان
من جنس الارض كالجوهر والمدرو ما يجوز به النسيم ولو كفا من تراب ولا يجوز الخشب
والغبر واللؤلؤ والجوهر والذهب والفضة لانه يسمى نثارا كما في الكافي وغيره
ولا يبيع بالبركة كذا في الجوهرية **تعبير** قد منا جواز الرمي بكل ما كان من جنس
الارض ومن صح به صاحب الهداية فشمل كل الاجزاء النفية كالبيان
والزبرجد والزمررد والبلخشي والغير وزج والبلور والعقيق ويعقد اصرح
الزيلعي الا ان الشيخ اكمل الدين رحمه الله قال في العناية اعتوض على صاحب
الهداية في قوله ويجوز الرمي بكل مكان من اجزاء الارض بالفرو زج والياقوت
فانها من اجزاء الارض حتى جاز النسيم بها ومع ذلك لا يجوز الرمي بها حتى
لم يقع معتد ايها الرمي **واجيب** بان الجواز مشروط بالاستئذان بوميه
وذلك لا يحصل بها انتفى فقد اثبت تخصيص العموم وهو مخالف لشيخ الزيلعي
وخصص بالفرو وزج والياقوت دون غيرها فليتأمل ويجوز **قوله**
وكبر كل حصاة قال في الكافي ولربما كان التلخيص جاز لان المقصود ذكر الله
تعالى عند كل حصاة وذا يحصل بالتسبيح كما يحصل بالتكبير انتفى ولا يقف عندها
كما يفيد المص **تعبير** لم يبين المص رحمه الله وقت هذا الرمي له اوقات
اربعة وقت الجواز والاستحباب والاباحة والكراهة فالاول ابتداءه
من طلوع الفجر يوم البخر وانتهاه اذ اطلع الفجر من اليوم الثاني حتى لو اخذه

اليه لزمه دم عندا في حيفة خلافا لهما ولورمى قبل طلوع فجر النحر لم يضع
اتفاقا والثاني من طلوع الشمس الى الزوال والثالث من الزوال الى الغروب والرابع
قبل طلوع الشمس من يوم النحر وبعد غروبها كذا في المحيط وغيره وجعل في الظهيرة
الوقت المباح من المكروه فعلى ثلاثة عند والآخر على الاول كذا في البحر وحمل الكرامة
المقتضية للاشاة في الرمي المكروه على عدم العذر فلا يكون رمي الضيف قبل الشمس
ورمي الرعاة ليلا ملزم الاساءة كما في الفقه **قوله** وقطع التلبية في قول الى حيفة
وعن ابي يوسف ان يلبس ما لم يحلق او نزول الشمس من يوم النحر وعن محمد ثلاث
روايات ورواية كافي حيفة ورواية ابن سماعة من سماعة من لم يرمي قطع التلبية
اذ غربت الشمس من يوم النحر ورواية ههنا اذ مضت ايام النحر وظاهر رواية
مع الى حيفة انتهى وقال في البحر اشار بالرمي الى انه يقطعها اذا فعل واحدا من
الامور الاربعة التي تفعل يوم النحر فيقطعها ان حلق قبل الرمي وطاق للمراة قبل
الرمي الذبح والحلق اذ ذبح قبل الرمي دم المتع والقرآن ومضى وقت الرمي المسبق
كفعله يقطعها اذا لم يرم جرة العقبة حتى زالت الشمس كذا في المحيط انتهى **قوله**
ثم قطع لتقصير ان يأخذ الرجل والمرأة من رؤس رؤس مقدار الاثمة انتهى
وقال في البحر مراد الزيلعي ان يأخذ من كل شعرة مقدار الاثمة كما صرح ينفى المحيط
وفي البدائع قالوا يجب ان يريد في التقصير على قدر الاثمة حتى يستوفي قدر الاثمة
من كل شعرة برأسه لان اطراف الشعر غير متساوية عادة قال الحلبي في مناسكه
وهو احسن انتهى **قوله** يظهر ان المراد بكل شعرة اى من شعرة اربع على وجه
اللزوم او من الكل على سبيل الاولوية فلا مخالفة في الاجزاء لان الربع كالكل
كما في الحلق **قوله** وخلقه فخل الى خلق الرجل فخل لما ورد من حديث اللعنة
اغفر للمحلقين ويكتفى بخلق ربع الرأس وحلق الكل اولى ويجوز مرار موسى على
راسه لا قرع على الخنثاء ولو كان برأسه قروح لا يمكن امرار الموسى عليه ولا يصل
الى تقصيره فقد حل كما في التبيين ولو خرج الى ابادية فلم يجد آلة او من حلقه لا يجزئ
الا الحلق او التقصير وليس هذا بعدد قال في البرهان **قوله** والحصر غير مراد بل
المراد ازالة الشعر ولو بالنار او النورة فيقتل به لما قال في شرح الجمع ان اجزاء

١٤٧
الموسى على رأسه لا قرع لم يجب لئلا يزيل الشعر بدليل انه لو ازال الشعر
بالنورة يسقط عنه اجزاء الموسى انتهى ويستحب لم يلقم اطفاله وقص شاربه
بعد الحلق والدعاء قبل الحلق وبعد الفراغ مع التكبير ويستحب دفن الشعر وان رمى به
لا بأس وكره القاءه في الكنيف والمغتسل ولا يأخذ من حيفته شيئا لانه مثله
ولو فعل لا يلزمه شيء كذا في البحر **قوله** وحل لم غير النساء فيه اشارة الى انه
لا تحلل بالرمي لشيء وهو المشهور عندنا وفي غير المشهور ان الرمي محلل لغير
النساء كما في البرهان وكلام المحسن رحمه الله شامل للطيب فيحل ولا حل الاواني
وكن نقل في البحر عن قاض خان انه يحل كل شيء الا الطيب والنساء مروى ذلك
عن عايشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف
انه يحل الطيب ايضا وان كان لا يحل له النساء والصحيح ما قلنا ان الطيب داخ
الى الجماع وانما عرفنا حل الطيب بعد الحلق قبل طواف الزيارة بالاشارة انتهى ثم قال
صاحب البحر وينبغي ان يحكم بصف ما في الفتاوى لما قدمنا من حديث الصحابي
عن عايشة رضي الله عنها قالت طيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرامه
حين احرم وحله حين احل قبل ان يطوف بالبيت انتهى **قوله** يظهر للمتاامل في
تعليل قاض خان ومراجعة كلامه انه لا خلاف في المسئلة **قوله** وخطب الامام كافي
الناسع اى يخطب بعد الزوال وصلوة الظهر خطبة واحدة لا يحبس في وسطها
قوله هذه هي الخطبة الثالثة كان ينبغي بيان وقتها وهو في اليوم لثاني عشر
ذكره الزيلعي وعبارته المصنوعة انصافا في العاشرة وعدنا بفصل بين كل خطبة
واخرى بيوم وقال زفر يخطب في ثلاثة ايام متوالية اولها يوم التروية انتهى
قوله قد مر انه الفرص قد مر انه لا يفتروا لاتبان بجميع طواف الا فاضة بل
بأكثره وينبغي اقله بالدم اذا ترك وهو الصحيح نص عليه محمد في المبسوط كما نقله
الزيلعي **قوله** يوما من ايام النحر **قوله** هذا على سبيل الوجوب ولا يختص بآخره
بزمان يفوت بفواته صحة بل العرف وقت لصحة فاذا فعل بعد ايام النحر صح ويجب وهو
لترك الواجب **قوله** والافضل اى في الرمل والسعي بطواف اى سعيها قالوا بمعنى
مع والمعنى انه اذا قدم الرمل والسعي في طواف القدوم والافضل في طواف الافاضة

وقد متنا ان الا فضل تأخير السوا الى ما بعد طواف الافاضة وكذا الرمل ليصير
ابتداء للقرض دون السنة كما في البحر وقد متنا ايضا لانه لا يعتد بالسعي بعد طواف
القدوم الا ان يكون في اشهر الحج فليعتد به فانه مع **قوله** وبه اي بالطواف
على النساء **اقول** كما ينبغي ان يقول وحل النساء ويسقط لفظ وبه كما فعل
الشريعة وابن كمال ياشا تنبأ للهداية والكترا دخل النساء انما هو بالخلق السابق
لا بالطواف بعده لان الخلق هو المحلل دون الطواف غير انه آخر عمله الى ما بعد الطواف
فاذا انقضى عمل الخلق عمل كالتطاول والرجوع الى انقضاء العدة كما في التبيين
وقال في البحر وهكذا اصرح في فتح القدير ان لا يخرج من الاحرام الا بالخلق فاذا
انه لو ترك الخلق اصلا وقلم ظفره او غطى راسه قاصدا التحلل من الاحرام كان
ذلك خبايا موجبة للجواز وحل النساء موقوف على الركن من السبقة اشوا
وهو اربعة اشواط فقط انتهى **قلت** لكن سنذكر فيما اذا اشتروا مائة محرمة
له تحللها بقص ظفر ونحوه فقد حصل به التحلل فليتل **قوله** ثم اني **اقول**
يعني بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التصريح به كما فعل صاحب الهداية وابن كمال
ياشا **قوله** ورمى الجمرات **اقول** فان كان مريضا لا يستطيع الرمي يوضع في يده
ويرمي بها او يرمي عنه غيره بامر وكذا المعنى عليه يعني وان لم يكن بامر كما في الفقه
والصغير يرمي عنه ابيه ويحرم عنه ذكره الشيخ اكل الدين في مسئلة المتري عليه الآتية
قريبا وهذا نص على ما استدلل به صاحب البحر من كلام المحيط في مسئلة المعنى عليه على
جواز احرام الابن ولده الصغير بالا الى فقال ودل كلامه ان للاب ان يحرم
عن ولده الصغير والمجنون ويقضى المناسك كلها بالاولى انتهى **قوله** ورمى
الجمرات الثلاث بعد زوال ثاني النحر هو المشهور من الرواية عن الامام فلا يصح
قبل الزوال وروى عنه انه ان كان قصده ان يتجمل في النحر فلا بأس ان يرمي
قبل الزوال كما في الفقه وغيره **قوله** ووقف بعد رمي بعده رمي **اقول** ليكون
الدعاء في وسط العبادة بخلاف حجة العقبة لان العبادة قد انتهت كذا في التبيين
قوله ودعا بجائحه اي بعد ما حمد واثنى وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم وانما يدعى اي حذاء منكبيه ويجعل بطنه كفيه نحو السجدة كما هو السنة
في الادعية

في الادعية وينبغي ان يستغفر للوالدين والمؤمنين والمؤمنات ودعا به
الموقف قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج كما في
الكافي وكذا استغفر لهم في كل موقف كما في النهاية انتهى وينبغي ان يخص والديه
واقاربه ومعارفه المؤمنين بالاستغفار بعد عومه لعامة المؤمنين وقد متنا ما
في حواره للمهم **قوله** وان رمى قبل الزوال فيه اي الغد صواب رجوع الضمير الى ما
بعد الغد اعني اليوم الرابع **قوله** جهاز هذا عندنا في حيفه تحسانا وقال ارمي
الرابع لا يجوز قبل الزوال كالثاني والثالث كما في الهداية **قوله** وله النظر في
الجرج الى متى **اقول** صوابه الى مكة او من متى ثمان **قوله** ولله النظر قبل نحره مستدرك
بقوله قبله وهو الى الملكة احب الا انه اعاده ليبين عليه عدم جواز النظر بعد نحر الرابع
قوله وجاز الرمي راكبا وفي الاولين ما شيا لا العقبة كذا قاله صاحب الشريعة
وابن كمال ياشا واحسن منه قول الهداية وكل رمي بعده رمي بالافضل ان يرميه
ما شيا ولا في رميه راكبا لانه الاول بعده وقوف ودعاء على ما ذكرنا في رمي ما شيا
ليكون اقرب الى التمتع وبيان الافضل مروى عن ابي يوسف انتهى وقال الكمال
بعد نقله وفي وقت رمي قاضي خان قال ابو حنيفة ومحمد الرمي كله راكبا افضل انتهى
لاندروس ركوبه عليه السلام فيه كله وكان ابو يوسف يحل ما روى من ركوبه
عليه السلام على ظهوره فله ليقدم به ويبال ويحفظ عنه المناسك كما ذكر في طوافه
راكبا وفي الظاهرية (طلو تحيات المشي قال بسوق المشي الى الجمار وان ركبا اليها
فلا بأس به والمشى رذل ويظهر اولى لانه اذا حملنا ركوب النبي صلى الله عليه وسلم
على ما قلنا كان اذ العبادة ما شيا اقرب الى التواضع والخشوع خصوصا في هذا الزمان
فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يأمرون الا بالركوب بينهم بالزحمة
انتهى ما قاله الكمال وقد شاهدت اذية الركاب خصوصا فمن يكون في محفة ومعه
انبا عله من الخدر ركبا نافع صيق المحل بكثرة الحاج **قوله** وكره ان لا يبيت
بني قال الكمال ويكون ميا لتركه السنة وقال في الكافي يكره ان لا يبيت بمنى لياي
الرمي ولو بات في غيرها عدا الا يجب عليه شيء ثم قال في تعليقه لان البيوتنة غير
مقصودة بل هي تبع للرمي في هذه الايام فتركها لا يوجب لاساءة كما لبيتوته

بالمزولة ليلة النحر انتفى فينظر التوفيق ليدفع التمارض **قوله** وعمر كان
يودب الخ كذا في الهداية وقال الكمال الله سبحانه اعلم به ثم نقل ان عمر
رضي الله عنه كان نهي ان يبني احد من وراء العقبة وكان يأمرهم ان يدخلوا
منى وانه كره ان يخام احد ايام منى مكة **قوله** ثقلة بفتح تين وجملة انقال
متاع المسافر وحشمه **قوله** ثم نزل بالمحصب لم يقدر له زمنا وقال قاض خا
ينزل ساعة انتفى وقال الكمال يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع
هجعة ثم يدخل بمكة انتفى وقال صاحب البحر ان النزول ساعة محصل اصل السنة
واما الكمال فما ذكره الكمال **قوله** اسم موضع يقال له الابح ويقال له خيف بني
كنانة وقال في الامام هو موضع بين مكة ومنى وهو الى منى اقرب وهذا التحريم
وقال غيره هو قنات مكة هذه ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر الى الجبال المتقابلة
لذلك مصداق الشق الايسر وانت ذاهب الى منى مرتقا من بطن الوادي ليست
المقبرة من المحصب قاله الكمال **قوله** نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم **اقول**
وكان نزوله قصدا وهو الاصح حتى يكون النزول بعد سنة كذا في الهداية **قوله**
ثم طاف للصدرة بتم المفيدة للترتيب والترأخي فاذا ان ابتداء وقت بعد
طواف الزيادة اذا كان على عزم السفر وانه لا اخر لوقته مادام عازما على السفر
حتى لو مكث عاما لا ينوي الاقامة فله ان يطوفه ويقع اداء واذا طافه لا بأس
ان يقيم بعد ذلك ما شاء ولكن الافضل ان يطوف حين يخرج وعن النبي يوسف
والحسن اذا اشتغل بعده بعمل بمكة لزمه اعادته وروى عن ابي حنيفة اذا
طاف للصدرة ثم اقام الى العشاء قال احب الى ان يطوف طوافا آخر كيلا يكون
بين طوافه ونفقه حائل ولم يطف يجب عليه ان يرجع فيطوفه بغير احرام حيث
ما لم يجاوز المواقيت فان جاوزها لم يجب الرجوع عينا ابل ما ان يمضي عليه دم
واما ان يرجع باحرام جديد بعمى ثم يطوف للصدرة ولا شيء عليه لتأخيرها والوا
الاولى ان لا يرجع ويريق دمالا لا انتفع للفقراء واليسر عليه لما فيه من دفع
ضرر التزام الاحرام ومشقة الطريق كذا في الفتح **قوله** وهو واجب **اقول**
ولكن لا يشترط له نية معينة حتى لو طاف بعد ما حل النحر ونوى لقطع اجزاه
عن الصدرة

١٧٥
عن الصدرة كما لو طاف بينة انقطع في ايام النحر وقع عن الفرض كذا في البحر **قوله**
الا على اهل مكة قال الزيلعي ويلحق بيع اهل ما دون الميقات ومن نوى الاقامة
قبل النحر الاول اى الرجوع الى مكة في اليوم الثالث من ايام النحر لانه صار من اهل
مكة بخلاف ما اذا نوى الاقامة بعد ما حل وقت النحر الاول لانه لما حل النحر الاول
لزمه التوزيع كنية الشروع فيه فلا يسقط بعد ذلك والحايض مستثناة بالنقص
والنفساء بمنزلة الحايض وليس للغمرة طواف الصدرة كعدم طواف القدوم لها انتفى
قوله ثم شرب من زمزم الخ اى بعد ما صلوا ركعتي طواف الوداع **قوله** وقيل العتبة
اى بعد زمزم لما قال الزيلعي اختلفوا هل يبدأ بالملتزم او بزمزم والاصح انه
يبدأ بزمزم وكيفيته انه ياتي بزمزم فيستقي بنفسه الماء ويشرب به مستقبل البيت
ويستقي منه ويذوق فيه مرات ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويصيح به وهم
وراسه وجسده ويصيح عليه ان يتشر وكان ابن عباس اذا شربه يقول اللهم
اى اسئلك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء انتفى وقد ذكر الكمال فضلا
مستقلا في فصل ماء زمزم وذكر فيه ما يهيكل بجملة متن قول النبي صلى الله عليه وسلم
ماء زمزم لما شرب له انتفى قال الزيلعي بعد سياى حديث ماء زمزم لما شرب له
وقد شربه جماعة من العلماء لمطالب جليلة فتناولها ببركتها انتفى وصرح الكمال
بهم بعضهم كابن المبارك **قوله** ووضع صدره وجهه على الملتزم قال الزيلعي
المستحب ان ياتي باب البيت او لا يقبل العتبة ويدخل البيت حافيا ثم ياتي الملتزم
فيضع صدره وجهه عليه ويتنث بالاستسار ساعة يتضرع الى الله تعالى
بالدهاء ما احب من امور الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مباركا
وهدي للعالمين اللهم كما هديتني له فتقبل مني ولا تجعل هذا الخراعهد من بيتك
رازي قبي العود اليه حتى ترضى عني برحمتك يا ارحم الراحمين وقال الكمال الملتزم
من الامكن التي يستجاب فيها الدعاء نقل ذلك عن ابي عيسى عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال فوالله ما دعوت قط الا اجابني انت هو قد سمعته مع بقية الامكن المستجابة
فيها الدعاء **قوله** ورجع القهقرا حتى يخرج من المسجد قال الزيلعي وفي ذلك
اجلال النبوة وتظيمه وهو واجب لتظيم بكل ما يقدر عليه البشير والعبادة

جارية يد في تقليمها يروى المنكر لذلك كما يروى هذا تمام الحج ثم يرجع الى وطنه
انتفى وقد مناه ان يخرج من مكة من السنة السفلى لما روى الجماعة الا الترمذي
انه عليه السلام كان يدخل من السنة العليا ويخرج من السنة السفلى قال الكمال
ولا ينقل عن زيارة النبي صلى الله عليه وسلم فانها من اعظم المكالم **تنبيه**
في كلام المص رحمه الله اشعار بعدم المجاوزة بمكة قال ابو حنيفة رحمه الله
المجاورة فيها مكروهة ونفي الكراهة ابو يوسف ومحمد قال صاحب البرهان وهو
اي قوله اظهر لقوله تعالى ان ظهورا بيتي للطائفين والماكفين والركوع والسجود
انتفى واجاب في شرح الجمع عن دليلها بان العكوف في الآية بمعنى اللبث دون
المجاورة **قوله** جاز ترك طواف القدوم للواقف بعرفة الحج في تغييره بجواز
الترك تسامح لان فيه ابعام الاثنيان به بعد ما وقف بعرفة ولا يأتي به لما في الهدا
وبغيرها من لم يدخل مكة ووقف بعرفة سقط عنه طواف القدوم لانه شرع في ابتداء
الحج على وجه يترتب عليه سائر الافعال فلا يكون الاثنيان به على غير ذلك الوجه
سنة انتفى لعل السنة في عدوله عن التنبير بالسقوط ان حقيقة السقوط لا يكون
الا في التلازم ولكن عتبه المؤلفون بطريق المجاز عن عدم سنة الاثنيان به بعد
ما وقف بعرفة لما قلنا انه ما شرع الا في ابتداء الافعال كما افاده صاحب الجرح **قوله**
من وقف بها ساعة قال في البحر المراد بالساعة ليسير من الزمان وهو المحل
عند اطلاق الفقهاء الا الساعة عند المنحصرين **قوله** صح وقوفه تبع فيه الهداية
ولم يقل ثم حجة كصلب الكثرة لان المراد بالتمام الامن بطلان الحج لاحقيقة التمام
لبقاء الركن الثاني وهو طواف الافاضة لكنه اذا وقف بها راجب عليه
امداد الوقوف الى ما بعد غروب الشمس فان لم يفعل عليه دم وان وقف ليلا
لم يحس عليه امتداده كذا في الجوهرية اي وعنته دم لم تكن الواجب **قوله** لان ما هو
الركن قد وجد اشارة بان النية ليست بشرط محمل ركنه الا ان يكون ذلك
الركن مما يسهل عبادة مع عدم احرام تلك العبادة فيحتاج فيه الى النية
وعن هذا الفرق بين الوقوف والطواف فانه لو طاف هاربا او طالبا لها
رب ولا يعلم انه انية الطواف بل لا يجزئ لعدم النية ولو نوى اصل

الطواف جاز ولو عتق جهة غير الفرض مع اهل النية لفت حتى لو طاف يوم النحر
عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزه عن النذر ولو ان الوقوف يؤدي واحرام
مطلق فاعتت النية عند المقد على الاداء عنها فيه بخلاف الطواف الذي يؤدي
بعد التحلل من الاحرام بالخلق فلا يفتي بوجودها عند الاحرام عنها وهذا الفرق
لا يأتى الا في طواف الزيارة لا العمرة والا اول بعمرها كذا في الفتح **قوله** كذا في صحيح
لواهل ربيعة عنه بالحج **قوله** هذا عند اهل حنيفة رحمه الله وسواء احرم الرفيق
قبل احرامه عنه والا واطلق من احرم عنه عن قيد الإغناء وقيد به في الكثر
وغيره فقال ولواهل عنه ربيعة باغناء صح انتفى وقيد بالحج لدلالة حال المسافر
عليه واطلقة عن القيد في الهداية والكثرة وقال في البحر اطلقة فتشمل ماذا احرم
عنه كحجة او عمرة او بعضها من الميقات او بمكة ولم اراه صريحا انتفى **قوله**
وقيد تامل ان المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن حج الفرض كيف يصح ان يحرم عنه
بعمرة وليس له واجبة عليه وقد يمتد الإغناء ولا يحصل احرام عند الحج فيفوت
مقصده ظاهرا فليست **قوله** لانه لما عاقد ثم عطف الرفقة الحج فيه اشارة الى
ان المراد بالرفيق رفيق القافلة كما صح به في البحر عن السراج الوهاج ولواحد
عن المنى عليه غير ربيعة لارواية فيه واختلف المشايخ في ذلك كذا في الحاقي وقال الكمال
الرفيق قيد عند البعض وليس بقيد عند آخرين حتى لو اهل غير فقائه عنه جاز
وهو الاولي لان هذا من باب الاعانة لا الولاية ودلالة قائمة عند كل من علم
نقصه وثيقا كان او لم يكن معنى الاحرام عنه ان يحج دونه ويلبسوه الا زار
والرد ابل ان ينزوا ويلبسوا عنه فيصير بهو بذلك محرم كما لو نوى ولبنه ومقتل
احرامهم اليه حتى كان للرفيق ان يحرم عن نفسه مع ذلك واذا با شرع للرفيق
محذور الاحرام لزمه جزا واحد بخلاف القارن واعلم انهم اختلفوا فيما لو
استمر مع عليه الى وقت اداء الافعال هل يجب ان يشهدوا به المشاهد فيطاف
به ويسعى ويوقفا ولا بل مباشرة الرفقة لذلك عنه بخبره فاختلفا طائفة الاول
واختار اخرين الثاني وجعل في المبسوط الاصح وانما ذلك اولى لا يتعين
ثم اعلم انه اذا غشي عليه بعد الاحرام فطيف به المناسك فانه يجزئ عند اهلنا

جيباً ويشترط بدينهم الطواف اذا حملوه فيه كما يشترط يذنبهم ثم قال الكمال ولا اعلم
عنهم بحجوز عدم حملهم وعدم المشاهد انتهى وهذا يفيد اجزاء طواف واحد عن الحامل
والحامل بالنية عنها ويخالفه في عدم النية ما نقل في البحر عن الاسيحي ان من طيف
بحجولاه زاد ذلك الطواف عن الحامل والحجول جميعاً سواء نوى الحامل الطواف من
نفسه وعن الحجول ولم ينو او كان الحامل طواف العمرة والحجول طواف الحج وعكسه
او كان الحامل ليس بحجيم والحجول عما اوجب احرامه ولما احرمت حياية المغني عليه
عليه بانقلابه على صيد ونحوه **قوله** فانه اذا اذن مع بالوقت فيه اشارة الى
الخلاى فيما تقدم من مسئلة المغني عليه والقائل بعجمة الاطلاق عنه بنبرامره ابو
حنيفة خلافاً لهما فاذا اذن به كما قاله المصنف صح اجماعاً لكن لا يعلم من كلامه
المخالف من القائل وليس مما ينبغي مع ذكر الاتفاق بعده وعلم مما تقدم جواز تمام
حج من حصل له عنه بعد ما احرمت وعليه نص الكمال ثم قال لو ان رجلاً مريضاً
لا يستطيع الطواف الا بحجول لا وهو يفعل ونام من غير عنه فحمله اصحابه وهو
نام فطافوا به وروى ابن سماعة عن محمد بنهم اذا طافوا به من غير ان ينام
به لا يجزيه ولو اصابهم ثم نام فحمله بعد ذلك وطافوا به اجزاه وذلك ان
دخلوا به الطواف او توجهوا به نحوه فنام وطافوا به اجزاه انتهى ونقل
مثله في البحر عن المحيط ثم قال فظهر ان النام يشترط صريح الاذن منه بخلاف
المغني عليه وان طيف به بحجول لا يغير علة طواف العمرة او الزيارة وجب الامادة
او الدم انتهى **قوله** وطاف الى آخره اى يتحلل بافعال العمرة ولا دم عليه لغوات
الحج **قوله** لكنها تكشف وجهها لا راسها تبع فيه العداية والكنز وقال الزيلعي
كان الاولى ان يقول غير انها تكشف راسها ولا يذكروا وجهه لا تحالف الرجل في
الوجه وانما تخالفه في الرأس فيكون في ذكره تطويل بلا فائدة ولا يقال انما
ذكره ليعلم انها كالرجل فيه ولو سكت عنه لما عرف انه اذ ذكره على سبيل الاستثناء
وهو غير صحيح انها فلا يناسب ما قاله صاحب البحر لما كان كشف وجهها خفياً
لان المتبادر الى الفهم انها لا تكشفه لما انه محل الفتنة نص عليه وان كان ما وراء
فيه انتهى وقال الكمال المستحب كما قالوا ان تستدل على وجهها شيئاً ويجازيه

وقد جعلوا

وقد جعلوا لذلك اعداداً كما لعقبة توضع على الوجه وتسته لعل وجهها شيئاً فوقها
الثوب ودلت المسئلة على ان المرأة منقصة عن ابدال وجهها للاجانب بلا ضرورة
وكذلك دل الحديث اى حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان البركاه تمر بنا
ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فاذا احاذونا سددت احدنا ناجلياً بها
من راسها على وجهها فاذا احاذونا وكشفنا **قوله** ولا تستوي بين الميلى اى تمشى
بينهما على هيئتها كما في التستوي بين الصفا والمروة لان سفيها بين الميلى تحل
بالاستواء لان اصل المشرعية لظها والجلد وهو للرجال واشادوا الى انها لا تنقلع
لان سنة الرجل كذا في البحر **قوله** وتقصر اى كالرجل من ربع شعرها خلافاً لما قبله
لا تقدر في حقها بالربع بخلاف الرجل كما في التبيين **قوله** وتلبس الخيط قال الكمال لكن
تلبس بروس والمزعر والمصفر انتهى **قوله** ان كان لبعغ فيه ينفضه فينقى الرجل
سواء في المنع من خيشية الطيب وان كان لا ينفض فهو جائز لها لان غير المحيط اذا
ينفض جاز ليس للرجل **قوله** وفيها لا يمنع نسكاً كذا في التبيين وقاض صاحب البحر
هذا ليس مما نحن فيه انتهى وفيه تأمل والخشيش المشكل في جميع ما ذكرنا كالمراة احتياطاً
ولا يخلوا بامراة ولا برجل لا احتمالاً ذكرته وانوشته كما في التبيين **باب القراءة**
والتمتع قوله الاهلال رفع الصوت بالتكبير **قوله** كذا في النسخ وعله بالتلبية
لان الكلام في اهلال مخصوص على وجه السنة خروجا من الخلاء لانه يصح الاهلال
بكل ذكره لصحته كما عندنا في حنيفة وعندنا في يوشع لا يدخل الا بالتلبية وعبر المص
بالاهلال لحفظه على معناه الاصل اذا رفع الصوت غير محتاج اليه للدخول
في الاحرام سواء كان قارناً او مفرداً بل الرفع مستحب ولم يترض لبيان القرآن لغة
وهو الجمع بين شيئين مصدر قرن من باب ضرب ونصروا ان ينبغي ان يقدم
القرآن لفضله على الافراد الا انه قدم تركها من الواحد الى الاثنين والواحد
قبل الاثنين كما في الجوهرة واخر بيان افضليته اخر النبات وكان الاول في تقديمه
قوله معا المعتمبة ليست قيد الارما لانه لو احرمت بعمره ثم بكحة قبل ان يطوف بها
اربعة اشواط صار قارناً وان طاف بها اربعة ثم احرمت بالحج كان متمتعاً وكذا
يكون قارناً لو احرمت بالحج ثم بالعمرة قبل ان يطوف له وقد اساء لتقديم احرمت

على احرام العمرة ولو احرم بالعمرة بعد ما طاف للحج طواف القدوم يكون قارنا ويلزم
دم جبر على الصحيح لادم شكر على ما يحسن في موضعه انشاء الله تعالى كذا في التبيين
قوله قال في الكتر الخ **اقول** ما ذكره الزيلعي بناء على ان الميقات ذكر قيد اتفاقنا
في كلام الكتر لا يتعين ذلك فيجوز ان يكون اشارة الى ان القادر ان لا يكون الا
افاقيا وهو احسن مما ذكره الشارح الزيلعي انه قيد اتفاقا كذا في البحر **قوله**
او قبله وهو افضل مما لو احرم منه وليس قيد لازما لانه لو احرم بهما داخل الميقات
كان قارنا كما قدمناه **قوله** ويقول بالنصب عطف على يهل وهو كفاية عن وجوب
النية او اعلام بها فهو بيان لشروط دخول في القران التلبية والنية اذ اذا اتينا
بالتلبية بقوله يهل والائيات بالنية يقول وقوله بعد الصلوة طرف متعلق يقول
ويهل فيكونان بعد الصلوة على الوجه الكامل ويستحب تقديم العمرة على الحج في الذكر
عند الاهلال ودعاء التيسير وان اخبرها بينهما جاز كما في البحر وانما في وقال في البحر
قدم في بعض نسخ القدوري ذكر الحج تبركا بقوله تعالى واتم الحج والعمرة فمن مال الى الاول
قال لان افعال العمرة مقدمة على افعال الحج انتهى والآية وان وردت في التمتع لكن القرآن
في معناه لان كان واحد ترفع بالشك كذا في الكافي **قوله** بخلاف التمتع اي فانه
يجوز له الحلق بعد سعيه ان لم يسبق الهدي كما سنده **قوله** ثم يحج عتبر عرف
الترتيب والتراخي ليفيد انه لو اشتغل بين الطوافين بكل يوم لا يلزمه شيء **قوله**
اي بيده الخ هذا الترتيب اعني تقديم العمرة على افعال الحج واجب فلو طاف ولا محجة
وسعى لها ثم طاف لعمرة وسعى لها فطوافه الاول وسعيه يكون للعمرة ونية لفكها
في البحر ولا يلزمه دم لقوله في البحر التقديم والتاخير في المناسك لا يوجب الدم **عندها**
وعندنا في حنيفة طواف النية سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه او لا انتهى **تنبيه**
هل يشترط في القرآن الايات باكثر اشواط العمرة في شهر الحج كالتمتع ذكر في المحيط
انه لا يشترط ولحق اشتراط فعل اكثر العمرة في شهر الحج قاله الكما في باب التمتع
قوله وذبح للقران اي شاة او سبع بدنه والاشراك في البقرة افضل من الشاة
والجوز وافضل من البقرة كما في الاضحية كذا في البحر ويغيب بما اذا كان حصته
من البقرة اكشيفة من الشاة كما في منظومة ابن وهبان **قوله** صام ثلاثة
اخرها

اخرها يوم عرفته بيان للافضل لما قال في الهداية الافضل ان يصوم قبل
يوم التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفته لان الصوم بدل عن الهدي
فيستحب تأخيرها الى آخر وقته وجا ان يقدر على الاصل انتهى وعلى هذا يستثنى
عدم كراهة صوم عرفته للحاج عن الهدي من اطلاق كراهة صومه للحاج
والعبارة لا يام التحرم في العجر والقدرة اي ما لم يخلق ولذا لو قدر على الهدي
قبل ان يحل صوم الثلاثة او بعد ما اكل قبل ان يحلق ويحل وهو في ايام الذبح
بطل صومه ولا يحل الا بالهدي ولو وجد الهدي بعد الحلق قبل صوم السبعة
صم صومه ولا يجب عليه ذبح الهدي ولو صام الثلاثة ولم يحلق ولم يحل حتى
مضت ايام الذبح ثم وجد الهدي فصومه ماض ولا شيء عليه كذا في البحر عن
الاسيحا في **قوله** وسبعة بعد ايام التشريق احترازه عما لو صام ايام التشريق
فانه لا يجزيه عن الواجب للهدي عن صيامها كذا في الكافي **قوله** وبالوقوف
قبل العمرة اي قبل اتينا به بالثبوت والعمرة فان اتى بالثبوت فاقصد بها
او بقصد القدوم او بالتطوع لم يتصل ويأتي بباقيها يوم وهو قارن على حاله
وتلفظ نية الطواف لغيرها وان اتى باقلها بطلت بالوقوف وقيد بطلانها بالوقوف
فلا يتصل بالذهاب وهذا الصحيح من مذهبي في حنيفة وروي الحسن رفضها بحج
التوجه كالجمعة والفرق على الصحيح ان الامر هناك بالتوجه متوجه بداء النظر
والتوجه في القران والتمتع منه عنه قبل اداء العمرة كما في البحر غيره **قوله** والتمتع
الجمع بين الحج والعمرة اي بين افعالها وهما صحيجان باحرامين واكثر طوافها في
اشهر الحج باحرام بيعا قبلها قبلها فيها كما سيذكره المصنف ونسرا قول المصنف بالافنا
لانها الشرط لا الاحرام اذ لو احرم بعمرة فدمضان واقام على احرامه الى شوال
من قابل فاقى بها فيه وحج من عامه ذلك كان متمتعاً وقولنا عن احرام بها قبلها
احتراز عن وجوب عليه التحلل بالعمرة كحلية الحج فلم يتحلل من عامه بل اخر الى
قابل فتحلل بها في شوال وحج من عامه فانه لا يكون متمتعاً كما في الفقه **قوله**
في سنة واحدة احتراز عما لو اتى بها في اشهر الحج لكن من عامين فانه ليس
بمتمتع كما سيذكره المصنف العناية **قوله** بل الام باهله الامام النزول

يقال لم يفعله اذا نزل **قوله** الما ما صححنا هو النزول بوطنه من غير
 بقا صفة الاحرام وهذا الما يكون في المتمتع الذي لم يستوف الهدى والامام الثاني
 ما يكون على خلاف الصحيح وهو انما يكون فيمن ساق الهدى كذا في العناية
قلت كذلك لو لم يستوف الهدى ولكنه رجع قبل عمله لا يكون الما ما صححنا **قوله**
 اقول فيه تجت الفير يرجع الى قول العناية ان الترتيق في شهر الحج ويؤيد بحث المد
 قولا لكمال بعد سباق عبارة الهداية ينبغي ان يتراد في الترتيق في شهر الحج انتفى فكانه
 لم يرتق بما في العناية من الجواب ولكن ما شئنا الى كلام العناية لان الشرط خارجة
 عن حقيقة الماهية ولا تعرف حقيقة الماهية **قوله** فيحرم من الميقات الميقات
 ليس بشرط للعمرة ولا للمتمتع حتى لو احرم بها من دورية اهله او غيرها جازت
 وصار متمكنا كذا قاله الزيلعي وقال صاحب البحر للاخترا من مكة فانه ليس لاهلها
 تمتع ولا قران انتفى ويرد عليها الميقات يطول لكل بما يناسبه فيشمل المكر **قوله**
 في الاشهر قد مناه انه لا يتقيد الاحرام بها بالاشهر بل اكثر طوافها فيها شرط **قوله**
 قالما التلبية اول طوافه اشار به الى خلاف الامام مالك رحمه الله انه يقطعها
 اذا رآى بيوت مكة وفي رواية عنه اذا رآى البيت فيكون تلبيةه اذا ذكر سنة
 عندنا الى ان يستلم الحجر **قوله** ويحلون بين ان شاء وليس بختم فله الخيار ان شاء تحلل
 بقومها حتى يحرم بالحج اذا لم يكن ساق الهدى قاله الزيلعي **قوله** لكنه يرمل في طواف
 الزيارة **قوله** فلو كان هذا المتمتع طواف وسعى بعد ما احرم بالحج قبل ان ينهية
 الى مرمى رمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده كذا في التبيين **قوله** ولم ينسب
 الاخمية عنه **قوله** حتى لو تحلل بعد ما مضى يجب دمان دم المتمتع ودم التمتع
 الذبح قاله الزيلعي انتفى **قوله** على ما ذكرناه من وقوع طواف ما في ايام النحر
 عن طواف الزيارة كان ينبغي ان تقع الاخمية عن الماتعة وتلفوتية كذا في
 ثم رايته موافقة لفهم صاحب البحر حيث قال بعد نقل الحكم وقد يقال انه اى دم
 المتمتع ليس فوق طواف الركن ولا مثله وقد قد مناه انه لو نوى به التطوع اجزاء
 عن الركن فينبغي ان يكون الدم كذلك بل اولى انتفى **قوله** وجاز صوم الثلاثة بعد
 احرامها الى العمرة **قوله** يعني في شهر الحج لانه لا يلزم من صحة الاحرام لها قبل
 الاشهر

الاشهر صحة الصوم **قوله** لا قبله اى الاحرام يعنى ولو صام في شهر الحج لا يجوز لعدم
 وجود سببه وهو المتمتع **قوله** وانشاء المتمتع سوق الهدى شروع في بيابان القسم
 الثاني من احكام المتمتع وهو افضل من الاول الذي لم يستوف الهدى كما في الجوهرية
قوله احرم ساق غير بالواو فصدق بما لو احرم ابتداء بالتبعية ثم ساق
 او ساق مقدارنا للتبعية والا فضل الاحرام بالتبعية فيبقى بها قبل التقليد والسوق
 كيلا يكون محررا بالتوجه معهما كما في التبيين والسوق افضل من قوله كما في الهداية
 وبقي قيد لا بد منه وهو انه انما يصير محررا بالتقليد والتوجه اذا حصل في شهر الحج
 اما اذا حصل فيها لا يصير محررا مالم يدرك الهدى ويسير معه لان تقليد هدى
 المتعة في غير الاشهر لا يعتد به ويكون تطوعا وهدى التطوع مالم يدرك ويسير
 معه لا يصير محررا كذا في الجوهرية عن النهاية **قوله** وهو شق سنامها من الایسر بهذا
 تفسير لهذا الاشعار والمختص وتفسيره لغة الادما كما في التبيين **قوله** هو الاشهر
 بالصواب في تفسير الاشعار يشق سنامها من الایسر هو الاشهر بالصواب يعنى
 في الرواية كذا في الهداية وفيه اشارة الى خلاف ما وقع في القدوري انه يشق
 سنامها من الجانب الايمن **قوله** وابو حنيفة انما كره هذا الصنع الى ان خلافا لهما
 فقل لا يشتر وهو احسن عندنا من التقليد اتباعا لما في الصحيح غير **قوله** وقيل
 انما كره اشعار اهل زمانه كذا حمله الطحاوي وقال لكمال هو الاول وقال في
 البحر اختاره في غايه البيان **قوله** لما لغتم فيه اى فكأنوا لا يحسنونه
 لان حقيقة محرم شق الجلد لبدن ولا يبالغ فيه الى الحج **قوله** فبجلقه يوم النحر
 هل من احرامه فيه اشارة الى بقاء احرام العمرة كما تفيد عبارات اصحاب
 وهو الظاهرة خلافا لما في الهداية من قول شيخ الاسلام ومن تابعه ان احرام
 العمرة انتفى بالوقوف ولم يبق الا في حق التحلل قاله شراح الكثر وهذا بعيد
 اذا جامع بعد الوقوف يجب عليه بدنه للحج وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف
 شاتان كما في فتح القدير **قوله** المكي بغير فقط **قوله** كذلك اهل ما دون
 المواقيت الى الحرم وهذا مادام مقبلا بمكة او طنه فاذا اخرج الى الكوفة وقرئ
 صبح بلا كراهة لا عمرة وحجته ميقاتيتان فصارت بمنزلة الافاقي قال المحبوني

هو الصحيح نقل الشيخ الشلبس عن الكرماني ثم قال في العناية وانما جفد القرآن
بالذكورانه اذا خرج المكي الى الكوفة واعلم لا يكون متمنا على ما ذكره انتفى
قوله اي لا تمتنع له ولا قرآن **اقول** المراد منه عن الفعل لان في الفعل لما ذكر من
ان انتفى يقتضي المشروعية فان فعل القرآن صح واساء كما سيذكره المصنف في اذنا
الاحرام الى الاحرام هذا وقال صاحب البحر ظاهرا لكتب متونا وشروحا وفنا و
انه لا يصح منع اي اهل مكة تمتع ولا قرآن وفي التحفة انه يصح تمتعهم وقرآنهم
فانه نقل في غاية البيان عنها انهم لو تمتعوا جازوا ساوا ويحب عليهم دم الجير
وهكذا اذكر لا سيما في انتفى وقال الكمال مقتضى كلام ائمة المذهب اي
المقتضى لعدم الصحة اولى بالا اعتبار من بعض المشايخ يعني به صاحب التحفة
القائل بالصحة مع الاساءة انتفى **قلت** قد ذكر في الهداية في باب اضافة الاحرام
الى الاحرام كما قاله صاحب التحفة وكذلك في الكنز وغيره من الشروح والمتون
ان المكي اذا طاف شوط العمرة فاحرم يحج رفضه فان مضى المكي عليها ولم يرتد
شيئا اجزاه قال لانه اذى فعالها كما التزامها غير انه متنع عند بقوله تعالى
ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام يعني تمتع والقرآن دخل في مفهوم
وسماه المصنف اي صاحب الهداية نفيا باعتبار المعنى وهو عن فعل شرعي فلا
يمنع تحقق الفعل على وجه المشروعية باصله غير انه يتحمل انه كسيام يوم النحر
بعد ان نذر انتفى وقال الشيخ اكمال الدين في العناية وان معقاي المكي عليها
واذا اجزاه لانه اذى فعالها كما التزامها غير انه متنع والنهي لا يمنع
تحقق الفعل على ما عرفنا من املنا ان انتفى يقتضي المشروعية دون النفي قبل
ذكر المصنف اي صاحب الهداية رحمه الله في اول المسئلة ان الحج بينها في حق المكي
غير مشروع ثم ذكره هنا انه لا يمنع تحقق الفعل ومعناه كما قلنا انه يقتضي مشروعية
وكان التناقض في كلامه **واجيب** بانه اراد بقوله غير مشروع غير مشروع
كاملا كما في حق الاثافي وبه يندفع التناقض انتفى كلام العناية في هذا
علمت انه لا خلاف في صحة قرآن المكي وتمتعه وان ما ادعاه صاحب البحر من ان
ظاهرا لكتب عدم صحته ممنوع وان ما قاله الكمال من ان مقتضى كلام ائمة

اولى بالا اعتبارهما قاله صاحب التحفة قد خالفه بنفسه في باب اضافة الاحرام
الى الاحرام وكذلك فعل صاحب البحر وعلى تسليم ثبوت المخالفة يصح لا يصح
في كلامهم تمتع المخالفة بحمل لا يصح على نفي الصحة الشرعية المناب عليها وبحمل
كلام صاحب التحفة على التمتع اللغوي الذي معه الاساءة فحصل الاتفاق على وجود
القرآن والتمتع من المكي وان كان غير مباح له **قوله** من اعتبر بلا سوق الحج
اقول هذا اذا خلق فان عاد الى فعله قبل الحلق ثم حج من عامه قبل ان يحلق
في فعله فهو متمتع كذا في الفتح والنبين وقيد بالتمتع اذا القارن لا يبط
قوته بالعود والتقيد ببلده قوله جميعا اما اذا وجع غير بلده كان متمتعا
عند اني حقيقة كما في الجوهرية **قوله** فيكون عوده واجبا يعني اذا كان على عزم
التمتع والتقيد بعزم المتمتع لنفي استحقاق العود شرعا عند عده فانه لو
بدل بعد العمرة ان لا يحج من عامه لا يؤخذ بذلك اي لا يؤخذ بقضاء الحج فانه
لم يحج بالحج بعد واذا ذبح الهدى وامر بذبحه يقطع نظره كذا في الفتح **قلت**
واذا تحلل كان تاركا للواجب وهو الحلق في الحرم **قوله** وانما يعتبر اداء الافعال فيها
اقول انما خصت المتمتع بافعال العمرة في شهر الحج لان اشهر الحج كان متعينا للحج
قبل الاسلام فادخل العمرة فيها اسقاطا للسفر الجديد عن الغزاة فكان
اجتمعا عليها في وقت واحد في سفر واحد رخصة وتمتعا كذا في البحر وقد متنا
الكلام على اشتراط الاثنيان بكثر العمرة في القرآن كما تمتع **قوله** ومكن بمكة
او بصرى عدل عن قولهم اتمام لان قيد الإقامة اتفاقا اذ لا فرق بين ان
يتخذ مكة او بصرى دارا او اصرح به في فتح القدير عن البدائع **قوله**
ولو ان الضمير يرجع للكوف وقوله بعمره يعني في شهر الحج ثم افسدها
لا يكون متمتعا وانما قيدت بفعلها في شهر الحج لانه اذا اعتمر قبل شهر الحج
واقسدها وانما على الفساد فان لم يخرج من الميقات حتى دخل شهر الحج فقتض
عمرته فيها ثم حج من عامه فليس بمتمتع اتفاقا وعليه دم جبر وان خرج الى
غير اهله قبل شهر الحج الموضع لاهله المتمتع ثم عاد ودخل الميقات قبل دخول
شهر الحج حرمه للقتض وقضاها في شهر الحج وحج من عامه كان متمتعا وان دخل

الميتات فالاشهر لا يكون متمتعاً عند الوضوء وعند ما هو متمتع في الوجهين
والخروج الى الميتات من غير محاورته بمنزلة عدم الخروج من مكة على المشهور
فلا يتمتع من فعلهما في الفتح **قوله** الا اذا لم ياهله يعني بعد ما مضى في الفتح
وبعد ما حل منه ثم اتى بها اي بقضاء العمرة وبادهاء الحج **قوله** وسقط عنه دم
التمتع اي ولزمه دم جبر للفساد **باب الجنائيات** اي وغيرها لما في الباب
من الزيادة على الترجمة **قوله** وهي جمع جنابة باعتبار انواعها **قوله** والمراد بها
يعني في هذا الباب فعل ما ليس للحرم ان يفعله والاولى ان يقال كما في الفتح الجنابة
فالحرم والمراد هنا خاص منه وهو ما يكون حرمة بسبب الاحرام والحرم **قوله**
وقد يكون تصدقا او دما يعني اوصو ما على التخيير كما لو خلق بعد **قوله** وقد يكون
غير ذلك اي كقيمة سيد لا يبلغ دما ولا صدقة مطلقة وهي نصف صاع لان الصدقة
اذا اطلقت يراد بها نصف صاع من برون ذلك كتمرة تقتل جرادة او ربع صاع يقتل
حمامة **قوله** وجب دم كذا في الجمع وفتره شارحه ابن الملك بقوله اي شاة
انتفى ولم يذكر سره وصرح به في البحر يقول اشار الى الكثرة بقوله بجيشاة
الى ان بيع البدنة لا يكفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر انتهى لعله قال بعده
فيما لو افسد جميع كجاء في احد السبيلين انه يقوم الشكر في البدنة مقامها
اي الشاة انتفى فليتا مل **قوله** انما بلغ لقد احسن المص رحمه الله بذكر بذكر
قيده بالبرع كصاحب الجمع والمواهب حيث قال لا يجب على الصبي المحرم في جنابته
شيء وقال الشافعي يجب تنظيها لسان الاحرام كالبائع ولنا انه غير مكلف
وفعله غير موصوف بالحرمة فلا يكون جانيا انتفى وهذا القيد لا بد ولم
يذكر في كثير من المعبرات **قوله** ان طيب عضو كما ملا فذا اذ يعني في مجلس
واحد فان كان في مجلس فكل طيب كفارة سواء كفره لاولى ولا عندها
وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكفر لاولى والطيب جسم له راحة طيبة
والزعفران والبنفسج والياسمين والغالية والريحان والورد والورس
والعصفر طيب والحالات العضو يشمل الفم حتى لو اكل طيبا كثيرا بحيث يلتزم
بكل فم او اكثره وجب عليه دم وفي قليلة صدقة بقدر الدم حتى

لو التزق

لو التزق الطيب بثلاث فمهم لزمه صدقة فبلغ ثلث الدم وان التزق بنصفه
فصدقة تبلغ نصفه عند ابي حنيفة وقال الا شئ يأكله مطلقا كأكله مع الطعام
واطلق المصنوع عن قيد الزمان فاذا وجوب الدم ولو ازال الطيب
عن عضوه من ساعته وهذا بخلاف الثوب المطيب كله او اكثره فانه يشترط
لوجوب الدم بلبه مطيبا وداهمه بربما فان كان اقل من يوم فعليه صدقة والمعتبر
في وجوب الدم كثرة الطيب في الثوب والمرجع فيه الورق وورد المتنصيص
في البحر على ان الشير في الشعر قليل وفي القليل صدقة ان لبه يوما كاملا وان لبه
اقل من يوم فبقية واما دم المصنوع بفهم الشرط انه لا كفارة بشعر الطيب تصد
لكنه يكره ما لم يكن مطيبا به قبل احرامه فلا يكره وكذا يكون شعر الثمار والطيب
كالنخاع والاباس بان يجلس في حانوت عطار تصد ولو دخل بيتا قد اجمر فيه
نعلق بثوبه راحة فلا شئ عليه كما لو انتحل الطيب بعد الاحرام من عضو الى عضو
لا شئ عليه اتفاقا واما الخلاف فيما اذا اتى طيب بعد الاحرام وكفرتم بغير طيب
واظهر القولين وجوب الكفارة ايضا بايقانه بعد التكفير وان اسلم الركن فاصاب
فمه او يده فلو ق كثير فعليه دم وان كان قليلا فصدقة وسند ذكر بيان القليل
والكثير ان شاء الله تعالى من الفتح والجمع والبحر وغيرهما **قوله** كالرأس بيان
للمراد من العضو ليس كاعضاء العورة فلا تكون الاذن مثلا عضوا مستقبلا
واعلم ان المصنوع اعبر بكثيره الكثير من الطيب بالعضو والقليل بما دونه وبه
صرح الامام محمد في بعض المواضع وقد اشار في بعض المواضع الى ان الدم يجب
بالطيب الكثير والصدقة بالقليل ولم يذكر العضو وما دونه حقيقة من ذلك
الفقيه ابو جعفر السند واني ان الكثرة تعتبر في نفس الطيب لا في العضو فان كان
مثل كفين من ماء الورد وكفه من الغالية وقدر من المسك يستكثره الناس
فانه يكون كثيرا والافهه قليل ولو كان كثيرا في نفسه ككف من ماء الورد ووفق
شيخ الاسلام خواهر زاده بانه ان كان الطيب قليلا فاعبره للعضو لا للطيب
حتى لو طيب به عضوا كاملا لزمه دم وان طيب اقل لزمه صدقة وان كان كثيرا
فالعبارة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو لزمه دم وفيما دون صدقة

وهذا التوفيق هو التوفيق وصحة في المحيط وغيره كذا في البحر **قول** او خضب
رأسه بخناكنا ممدود ومنه لانه فقال لا فقل لي منع صفة الفالسا نيت بل
النفوة فيه اصلية ولزوم الدم فيها اذا كان مايقا فان كان خينا فليد الراس
ففيه دمان للطيب والتفطية ان دام يوما اوليلة على راسه او ربه كذا
اذا غلفا الوسمه كذا في الفتح **قلت** الا انه يشك بقولهم ان التفطية بما ليس
بمعنا ولا توجب شيئا وقد لزموها بتفطيتها بالخنا الجرا فليتنا مل انتفى وغلف الوسمه
اي غلف بها راسه للصداع فقطتها وهي بكسر السين وسكونها والاول ارفع وهو
لغة الحجاز شجرة ورقها خناب وانما افر الخنا بالذكروان دخلت تحت الطيب
لخفا كونها طيبا وانما اقتصر على الراس ولم يذكر الحية كما ذكرها في الاصل لئلا
ان الراس بانفرادها مضمونه وان الواو في الاصل بمعنى اريد ليل الاقتصار على
الرأس في الجامع الصغير فدل على ان كلامها مضمون كذا في النصاية ولم تبين
بماذا يكون الضمان وبينه الزيلعي ان الحية مضمونه بالصدقة كما في معراج الولاية
معزيا الى المبسوط انتفى وقال اخوه في النهاية **قول** بل هو اي صاحب البحر السامعي
وذلك ان صاحب المعراج انما نقل هذا عن المبسوط فيما رواه خضب بالوسم لفظه
عليه دم لخصاب راسه بالوسم لا لخصاب بل لتفطية الرأس هذا هو الصحيح
فان خضب لحيته به فليس عليه دم ولكن ان خاف من قتل الدواب اعطى شيئا
لان فيه معنى الجناية من هذا الوجه لكونه غير متكام فيلزمه الدم والصدقة منها
اي من خنا بالراس والحية انتفى **قلت** والمراد بالصدقة هنا غير المصطلح
عليها بتقديرها بنصف صاع بل اعم لقوله في المعراج اعطى شيئا فاطلاق صاحب البحر
فيه ما فيه من القليل ايضا **قول** لانه طيب دليله قول النبي صلى الله عليه وسلم لم الخنا
طيب رواه البيهقي وغيره ولان له رائحة مستلذة وان لم تكن زكية فالفتح
قول اي استعمال الدهن في عضو بيني على قصد التلطيف اما لوداوي به بمرحه
او شقوق رجليه او اقطره في اذنه فلا شيء عليه بالايجام لانه ليس بطيب في نفسه
وانما هو اصل الطيب او طيب من وجه فيشترط استماله على وجه التلطيف لا ترى
انه اذا اكله لا يجلب عليه لانه لم يستعمله استمال الطيب بخلاف ما اذا تناول بالمسك

وما اشبهه

وما اشبهه لانه طيب بنفسه فلا يتغير بغيره لانه يتغير اذا كان لغيره
بين الدم والصوم والاطعام علوما شيئا وهذا اذا اكله كما هو فيه خلافا
كما قد مناه فان جعله في طعام وطبخ فلا شيء عليه وان خلطه بما يوجب بلا طبع فان
كان مغلوبا فلا شيء عليه الا انه يكره اذا وجدت رائحته وان كان غاليا وجب **الجواب**
وان لم تظهر رائحته ولو خلطه بمشروب وهو غالب ففيه الدم وان كان مغلوبا
فصدقه الا ان يشرب مرارا قدم فان كان الشرب تداويا بخير في خصال الكفارة
من الفتح والتبيين ولم يذكر الفرق بين الاكل والشرب انتفى ولم يذكر بما اذا
تغير الطية وقال الخليلي في مناسكه لم ارجح تعرضا بما اذا تغير الطية فظهر في
انه ان وجد من الخنا طه رائحة الطيب كما قبل الخنث واجسن الذوق السليم
يطعم فيه حسا ظاهرا فهو غالب والا فمغلوب ولم ارجح تعرضا للتفصيل
ايضا بين الكثير والقليل في هذه المسئلة كما في مسئلة اكل الطيب وحده وانه
بأشياء فيها تجد بريقا لان كل الطيب غالبا فاكل منه او شرب كثيرا فعليه دم
والا صدقه وان كان مغلوبا واكل منه او شرب كثيرا فصدقة والا فلا شيء عليه ولعل
الكثير ما بيده العارف العدل الذي لا يشوبه شدة وخو كثير والقليل ما عده
ثم قال ولا شيء في اكل ما يتخذ من الخلو المتخذة بالعود وخو ويكره اذا وجدت
رائحته منه بخلاف الخلو المضاف الى اجزائها الماورد والمسك فان في اكل الكثير
دما والقليل صدقة انتفى كذا في البحر دينا مل في حكم المسك المضاف الى الخلو مع
ما قد مناه من اختلافه بما يوجب وطبخ وفيما اذا لم يطبخ **قول** بزيث او هل الحل
بالمهمل الشيرج واحترز بها عن السهم والشم اذا لا شيء عليه بالدهن
بها نقله في النهاية عن التجريد كما ذكره الزيلعي **قول** واما الخالص **القول**
كذا الخلاف فيما لو غسل راسه بخلط فيلزمه دم عند الامام وصدقه عندهما قيل قوله
في خطمي العراق وله رائحة وقولها في خطمي الشام ولا رائحة له فلا خلاف ولو غسل
بالصابون والحرق لا رواية فيه وقالوا لا شيء عليه لانه ليس بطيب ولا يقتل
القل كذا في الفتح **قلت** ذكر اصحاب الخواص ان الصابون يقتل الصبيان
قول او ليس بخيطا **قول** حقيقة ليس بخيطا ان يحصل بواسطة الخنا طه اشتمال

على البدن واستمرا ومنه ادخال اليدين في القبا او تزويره فيجب الجزاء
بفعل احدهما وليس تزوير القبا كعقد الازار بحيل او غيره اذ لا يجب شيء
بعقده وقد منان المحيط بالبدن كالمحيط وذلك كالبرش والزردية
وما صنع بتلزيق ود وام اللبس بعد ما احرم وهو لابس كانشائه بعده
بخلاف انتقامه بعد الاحرام بالطيب السابق عليه للذن فيه ولولا لاجنبيا
عليه ايضا ولا فرق بين المكروه والمختار والنايم اذا غطى راسه او البر
في لزوم الجزاء ولو جمع بين اللباس من قميص وعامة وخف بسبب واحد
يوما او اياما او كان ينزعها ليلا ويعاود لبسها نهارا او عكسه فعليه جزا واحد
مالم يعزم على الترك عند الخلع ومالم يكن كفر بين اللبين والانتفاء الجزاء كما
يتعدد فيما اذا اضطر الى لبس ثوب قبيح ثوبين لا على محل الضرورة لتعدد السبب
كحوان يضطر الى قميص قبيح وقلنسوة اما لو لبس ثوبين على محل الضرورة
لو احدا واضطر الى قلنسوة فليس بها مع عمامة فعليه كفارة واحدة كما في الفتح
قوله او راسه يوما كما ملا **اقول** اوليلة كما مله وتعطية رابع الراس
او الوجه كتعطية الرجل كما في الفتح وسواء كان السترخيط او غيره مما يغطي
به عادة كالقلنسوة والعمامة والخوذة للمقاتل الا انه يخير بين الدم والصوم
والطعام لعذر القتال كما في قاضي خان فخرج مالا يغطي به عادة كالطشت
والاجانة وعند البرود خل تحت سترة الكتبة فان كان يصيب راسه ووجهه
كراه ولا شيء عليه والا فلا بأس به كما في الظهيرية وقد بين المصنوع بالجنابة
من حيث الوقت والقدر من جميع الرأس ولا خلاف في وجوب الدم به ولم يتبين
حكم البعوض من الرأس والمروى عن ابي حنيفة ان البرع كالكل اعتبارا بالخلق نص عليه
الزيلي وعليه اقتصر في الظهيرية ثم قال الزيلي وعن ابي يوسف انه اعتبر فيه الاكثر انتفع
وقال الكمال هذا القول اوجه في النظر ثم قال الزيلي ويؤيد قول محمد انه يعتبر
الوجوب فيه من الدم بحسبه ونقل صاحب البحر عن محمد مثل قول ابي يوسف من انه
يعتبر الاكثر انتفع ولا بأس ان يغطي اذنيه ووقفاه ومن لحية ما هو اسفل
الدق بخلاف فيه وعارفه وذقنه ولا بأس ان يضع يده على انفه دون ثوب
كذا

كذا في الفتح **قوله** او خلق ربع راسه **اقول** كذا ربع لحنه وهو الفتح وفي
الثلاث شعرات كفه من طعامه عن محمد وهو خلاف ما في فتاوى قاضي خان
انه محل شعرة رقبته من راسه او انفه او حية كفه من طعام كذا في الفتح والمراد
بالخلق ازالة الشعر سواء كان بالموسى او غيره وسواء كان مختارا او لا فلما زاله
بالنورة او النشف او احرق شعره او مشته بيده فسقط فهو كالخلق بخلاف ما اذا
تناثر شعره بالمرض او النار فلا شيء عليه كذا في البحر عن المحيط **قوله** او خلق
مخاچه يعني واخاچه حتى اذا يتعقبه الحجامة لا يجبالا الصدقة عند ابي حنيفة وقال
عليه صدقة بحلقه للحجامة كما اذا حلقه لغير الحجامة كما في الفتح والتبيين والمخاچه
جمع مخاچه بكسر الميم اسم الة من الحجامة وبفتح الميم جمع مخاچه هم موضع الحجامة **قوله**
او احدى بطيه او عانة او رقبته **اقول** خص لزوم الدم بخلق احدى هذه الا
كما ملا ان الربع منها لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجزئها بالاقتصار على البعض فلا
يكون خلق بعضها ولو بلغ اكثرها موحيا الا للتصدق والحكم بوجوب الدم بخلق الاكثر
منها ضيق بخلاف الرأس والحية وذكر في الا بطين الخلق كما في الجامع الصغير وفي
الاصول النشف وهذا سنة والاول دليل الجواز من التبيين والبحر **تبيينه** لم يترفع
المحكم شار بالمحرم وقال في الفتح ان اخذ من شاربه او اخذه كله او حلقه
فعليه طعام لادم بصر الصبح والطعام حكومة عدله بان ينظر الى المأخوذ ما نسبته
من ربع الحية منقردة عن الشارب فيجب بحلاليه فان كان مثل ربع وبها لزومه
قيمة ربع الشاة او ثمنها فثمنها وهكذا كما تفيد الهداية او يعتبر بها متخفا
مها الشارب كما في المبسوط وان اخذ المحرم من شاربه حلالا طعم ما شاء **قوله**
وان كان في مجلس يجب اربعة دما هذا عندهما وقال محمد عليه دم واحد كما اذا
اضطر ايا ما ولم يكفر لزمته كفارة واحدة **قوله** كما في آية السجدة الاحاق
بآية السجدة انما هو في تقييد التداخل بالمجلس لا في اثبات التداخل نفسه الا
كان بلا جامع لانه في اى السجدة للزوم للحرج باستمرار العادة بتكرار الايات
للدراسته والتدبر للتعاظ وتماه في الفتح **قوله** اقامة للربع مقام الكل
كذا في الهداية وفيه تأمل من حيث جعل اليد مثلا رعا لانها عضو متقل **قوله**

كما في الحلق **قوله** ولا يكون حلق الرأس في أربعة مواضع مرجباً لأربعة دما
بل الدم واحد وكذلك لو حلق الأبطى في محلين ليس عليه الأدم واحد كما
في النهاية **قوله** وان قصر قل من خمسة اظفار الخ فيه ابهام سذكره عند
كلامه في موجب ذلك ان شاء الله تعالى **قوله** او طاف للقعود كذلك الحكم
في كل طواف هو تطوع فيجب بالدم لو طافه جنباً والصدقة لو محدثاً لوجوبه
بالشرع كما في التبيين ويؤمر بالاعانة في الحدث احتياطاً وفي الجنابة ايحايها
وان اعاده قبل الذبح سقط الدم اي والصدقة كما في التبيين وقال في الفوائد
الظهيرية محل سقوط الدم اذا اعاد السمع الطواف وان لم يده فعلية
لان الطواف الاول لما انتقص واعتبر الثاني كان السعي اقعا قبل الطواف المتعد
به فيجب بالدم لترك الواجب وذكر الامام المحمدي انه لا يشر عليه بعدم اعاد
السعي لان الطهارة ليست بشرط في انما الشرط ان يؤتى به على شرط وان يديه
من وجه ولهذا يحل له ان يشرط في الجوهرة واذا اعاد قال ابو الحسن الكرخي
المعتبر الاول والثاني جابر له وقال ابو بكر الرازي للمعتبر الثاني ويكون
للاول وفائده تظهر في اعاده السعي فعل قول الكرخي لا يجب اعادته وعلى قول
الرازي يجب لان الاول قد انفسخ فكان له ان يكره وانفقوا في المحدث انه
اذا اعاده ان المعتبر هو الاول والثاني جابر له انتهى وصح صاحب الايضاح
قوله الكرخي كما في الفتح واذا رجع الى اهله بعد ما طاف الفرض جنباً ولم يده
ولم يذبح فلا فضل له بالعود ويعود باحرام جديد ولم يعد وبث بدنه اجزاه
وان كان عوده بعد طوافه محدثاً فلا فضل ارسال الشاة ولو لم يطغ للفرج
اصلاً ورجع الى اهله يعود باحرامه الذي هو به كما في الهداية **تنبيه**
لم يترخص المصل ما اذا طاف للعمرة محدثاً وقال الزبيدي عليه شاة اذا طاف
لعمرة وسعى لها محدثاً ولم يعد حتى رجع الى بلده كترك الطهارة في طواف
الفرض ونقل الكمال عن المحيط انه لو طاف للعمرة جنباً ومحدثاً فعليه شاة ولو
ترك من طواف العمرة شوطاً فعليه دم لانه لا مدخل للصدقة في العمرة انتهى
قوله او افاض من عرفات قبل الامام كذا في الهداية وقال الكمال الاول

ان يقول

ان يقول قبل ان تغرب الشمس لان المدار الا ان الافاضة من الامام لمالم
تكن قط الا على الوجه الواجب اعني بعد الغروب وضع المسئلة باعتبارها
انتهى حتى لو ابطا الامام بالدفع بعد الغروب يجوز للسائر الدفع قبله وانما
صاحب الهداية في الدليل الى خصوص المراد بقوله ولما ان الاستدامة
اي في الموقف للغروب الشمس واجبة انتهى ولا فرق بين ان يفرض باختيار
او بغيره بعينه كما في الجوهرة انتهى فان عاد في عرفة بعد غروب الشمس لا
يسقط عنه الدم في ظاهرها الرواية وروى ابن شجاع عن ابي حنيفة سقوط
الدم قال في غاية البيان وهو الصحيح لانه استدراك المترك وان عاد
قبل الغروب حتى افاض مع الامام بعد غروبه فقد اختلفوا فيه والقول بالسقوط
اظهر خصوصاً على الصحيح السابق كذا في البحر **قلت** وقد نص في الجوهرة على الصحيح
بقوله فان عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصحيح انتهى فالصحيح السقوط
بالعود مطلقاً اي قبل الغروب وبعده **قوله** او ترك اقل سبع الفرض **اقول**
لا يتصور هذا الا اذا لم يطف للصدر شيئاً فانه لو طافه انتقل منه الى طواف
الفرض ما يكمله ثم ينظر الى الباقي من طواف الصدر ان اقله لزمه صدقة والا
فدم ولو كان طاف للصدر في آخر ايام التشريق وقد ترك من طواف التريارة
اكثره كل من الصدر ولزمه دمان في قول ابي حنيفة دم لتأخير ذلك ودم
لتركه اكثر القدر وان كان ترك اقله لزمه للتأخير دم وصدقة للمترك
من الصدر كما في الفتح **قلت** ولا يخفى هذا بطواف الوداع بل اي طواف
حصل بعد الوقوف كان للفرض كما قدمناه **قوله** وبترك اكثره بقى محرماً
اي في حق النساء حتى يطوفن وكلها جامع لزمه دم اذا تعددت المجالس لان
يقصد رفض الاحرام بالجماع الثاني كما في الفتح وسذكر تمامه انشاء الله تعالى
قرناً فيما اذا جامع قبل الوقوف **قوله** او ترك طواف الصدر واوهمه منه
اقول لا يتحقق الترك حتى يخرج من مكة **قوله** او السهي **اقول** وهذا اذا
تركه بلا عذر او تركه السهي بذرف لا شيء عليه ولو ركب فيه بلا عذر
لزمه دم ولو اعاده بعد ما حل وجامع لم يلزمه دم وكذا الواقي به

بعد ما رجع لكنه يعود باحرام جديد وترك اكثره كتركه وترك اقله بوجوب
كل شوط نصف صاع الا ان يبلغ ما ينفق منه ما شاك في البحر وذكرته
هنا لعدم ذكر المصراية فيما يوجب الصدقة وقد منان الواجب في السعي
البذلة بالصفا فيجب دم لو بدأ بالمرورة **قوله** او الوقوف بجمع قد منان
وقته من طلوع الفجر واخره طلوع الشمس فالوقوف في غير وقته كتركه بوجوب
دم ولو بلا عذر **قوله** او الرمي كله قال في الهداية يتحقق الترك بغروب
الشمس من آخر ايام الرمي وهو اليوم الرابع لانه لم يغير حرمة الا فيها
وما دامت الايام فالاعادة ممكنة فيرميها على التاليف انتهي ثم بتأخير
رمي كل يوم الى اليوم الثاني تجب الدم عند ابي حنيفة مع القضاء خلا قالها
وان اخرة الى الليل فرماه قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني فلا شيء عليه
بالاجماع الا في آخر يوم من ايام التشريق فانه يجب عليه الدم بتأخيرها الى
الغروب ولا يقضيه بالليل لان وقته قد خرج بغروب الشمس كذا في التبيين
قوله او في يوم يعني اذا ترك رمي يوم كاملا لزمه دم لانه نسك تام **قوله**
او الرمي الاول او اكثره الخ قد خفف المحض لزوم الدم فيما اذا ترك اكثر رمي
اليوم بيوم النحر كصد الشريعة ظريفة ذلك في غيره من الايام والحكم بذلك
فيجب دم بنوك احدى عشرة حصاة فما فوقها من رمي كل يوم كما في التبيين
قوله او من بشهوة لم يشترط فيه الانزال كما لم يشترط في الهداية
موافقة لما في المبسوط والاصل وهو مخالف لما صح في الجامع الصغير لقاضي خا
من اشتراط الانزال قال ليكون جماعا من وجه كذا في الفتح **قوله** او قيل
الكلام فيها كاللحام في المس بشهوة من الخلاف في اشتراط الانزال وعدمه
للزوم الدم **قوله** او طواف الفرض عن ايام النحر هذا اذا كان
بغير عذر وصح لو حاضت قبل ايام النحر وانتم بها حتى مضت لاشي عليها
بالتأخير وان حاضت في اثنتيها وجب الدم بالتقريط فيما تقدم كذا في الجوهري
عن الوجيز واذا شئنا ان لا تقريط لعدم وجوب الطواف عينا في اول
دقته ففي الزامها بالدم وقد حاضت في الاثنتي نظرا انتهى وان ادركت
من آخر

من آخر ايام النحر بعد ما طهرت مقدارا ما تطفو اكثر الاشواط قبل الغروب
ولم تطف لزمها دم كما في الفتح **قوله** او قدم نسكا على نسك اي وقد فعله
في ايام النحر وانما ذكرت هذا ليكون مستغنى عنه بقوله قبله او اخر الخلق عن
ايام النحر لانه اذا طاف في الايام واخر الخلق عن ايام النحر وجد التقديم وانما
فيجب دمان **قوله** كما خلق قبل الرمي مماثلة الطواف قبل الخلق او البرمي وهذا
في المفرد وغيره لان افعال المفرد ثلثة الرمي والخلق والطواف ولا يجب عليه
الذبح فلا يصح تقديمه وتأخيرها وهذا عند ابي حنيفة وعندهما لا يلزم شيء
بتقديم نسك على نسك الا ان يكون مسبا كما في البحر عن المبسوط **قوله** اي خلق
في ايام النحر الخ **اقول** لا يخفى ان هذا القيد ملزم لدمين في المعتم كالحاج اذا
حلف في غير الحرم بعد ايام وذكر مثله ابن كمال باشا وقد شبه المص للزيلي ^{خطا}
فان لزوم الدمين انما هو خاص بالحاج لما انه يجب عليه الخلق في الحرم في ايام
النحر واما المعتم فلا يجب عليه الخلق الا في الحرم ولا يختص حلقه بزمان بالاجماع
وليس ما ذكره عبارة الزيلي لانه قال او خلق في الحل اي يجب الدم اذا خلق في الحل
بلح والعمرة والمراد فيها اذا خلق بلح في غير الحرم في ايام النحر واما اذا خرج ايام
النحر فخلق في غير الحرم فعليه دمان عند ابي حنيفة انتهى واصلاح العبارة ان يزداد
فيها التصريح بفاعل خلق فيقال اي خلق الحاج في ايام النحر واما اذا خرج الخ
تممة المقادير من عبارة المص وغيره من الممسن ان جميع الحرم محل الخلق ولا
يختص وجوب الخلق بمكان منه فما وقع في صدر الشريعة وابن كمال باشا من
قوله او خلق في حل كحج او عمرة فان الخلق اختص بمعنى وهو من الحرم انه تعالى
ليس المراد به اختصاصه بمعنى على وجه الوجوب بل هو وغيرها من الحرم سواء
اما اختصاصه بها فهو متون لما قال في الهداية السنة جرت بالخلق معنى وهو
من الحرم انتهى **قوله** اخرج حاجا من الحرم قبل التحلل ثم عاد كذا انتهى
الشريعة وابن كمال باشا واطلاقه ليس بصواب لان ذات الحج خروج من الحرم لا
يلزم شيء على الحرم لما ذكره ذلك ان صاحبه الهداية قال المعتم اذا خلق
في الحل فبعد ما خرج من الحرم لزمه دم لتقوية الواجب عليه وهو الخلق في الحرم

فان عاد وحلق فيه لا يلزمه شيء لا تبيانه بما هو الواجب عليه وهو الحلق
في الحرم انتفى ولما لم يذكر مسألة خروج الحاج قال في العناية بعد شرح مسألة
خروج المعتمر ولو فعل الحاج ذلك لم يسقط عنه دم التأخير عندنا في حقيقة
انتفى فقد تنق على ان الدم الذي يلزم الحاج انما هو لتأخير الحلق عن ايام الحج
ويفيد انه اذا عاد بعد ما خرج من الحرم وحلق فيه في ايام النحر لا شيء عليه
وهذا لا يتوقف فيه من لم ادنى الام بمسائل الفقه فلم تنبه له على ان مسألة الحاج
متفق عليها بما قدمه المصنف بقوله او اخ الحلق **قوله** ودمان على قارن حلق
قبل ذبح دم الحلق قبل اوانه ودم لتأخير الذبح على الحلق **قوله** كذا تنق في
الهداية بقوله فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان عندنا في حقيقة رجم الله
دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق عندنا
يجب عليه دم واحد وهو الاول ولا يجب بسبب التأخير شيء انتفى وقال الكمال هذا
سهو من القلم بل اجد الدمين يجمع التقديم والتأخير والاخر دم القران
والدم الذي يجب عند تمام القران ليس بشيء لا للحلق قبل اوانه ولو وجب ذلك
لزم في كل تقدم نسك على نسك دمان لانه لا ينقلب عن الامر ولا قال له
انتفى وكذلك المأكمل والاتقاني خطأ صاحب الهداية ومعهدهم في ذلك
مخالفة الهداية لما هو الاصل في وضع هذه المسئلة وهو الجامع الصغير للحسين
الحسن حيث قال فيه قارن حلق قبل ان يذبح قال عليه دمان دم القران
ودم آخر لانه حلف قبل ان يذبح يعني على قولنا في حقيقة انتفى وحمل في الكافي
قول الهداية على ما روى عن بعضهم مثله وقد رده الشيخ اكمال الدين والاتقاني
قوله وثا لا يجب دم لتزك طواف الصدر ولا شيء بترك طواف الزيادة
بعذا في النسخ ولعل صوابه ولا شيء بتأخير طواف الزيادة **قوله** وتصدق بالتزوية
اي وجب تصدق **قوله** او قصر اقل من خمسة اظفار **قوله** يعني من عضو واحد
او عضوين وتبع في العبارة صدر الشريعة وتبعه ابن كمال ياشا وهي شاملة
لما فوق الواحد الى الاربع فيجب في الجميع نصف صاع لقوله قبل قبل وتصدق بنصف
صاع ان طيلج وهو غلط لما في الكافي وغيره من المعبريات كالهداية وشروها

وان قصر

١٨١
وان قصر اقل من خمسة اظفار فعليه بكل ظفر صدقة الا ان يبلغ ذلك دما
فينقص ما شا **قوله** او خمسة متفرقة فيه كما لدى قبله لما في الكافي ايضا لو قصر
سنة عشر ظفرا من كل عضو اربعة يجب بكل ظفر طعام مسكين الا ان يبلغ
ذلك دما فينقص ما شا انتفى وكذا في غيره من المعبريات **قوله** او طاف
للقدم او للصدر محدثا قدمنا ان كل طواف تطوع فهو كذلك حتى لو كان جنباً
في القدم او ان التطوع اعاده ولزمه دم ان لم يعده وقال محمد ليس عليه ان يعيد
طواف التحية لان سنة وان اعاده فهو افضل كذا في المحيط وبهذا ظهر بطلان
ما في غاية البيان معزيا الى الاسبغيا في من انه لا شيء عليه لو طاف جنباً او محوفاً
لانه يقتضي عدم وجوب الطهارة للطواف ولان طواف التطوع اذا شرع فيه
صار واجبا بالشروع ثم يدخله النقص بترك الطهارة فيه كذا في البحر **قوله**
او ترك ثلاثة من سبع الصدر **قوله** فيه كما في فضل اظفار لكل شوط نصف
صاع من بر كما نصت عليه في البحر وغيره **قوله** او احدى جماد ثلاث اى من اليوم
الثاني والثالث والرابع لواقامه ويجب لكل حصة نصف صاع من بر
او صاع ثمرا وشعير الا ان يبلغ دما ينتقص ما شا فتنبه لهذا **قوله** او حلق
رأس غيره كذا في الهداية معلل بان ازالة ما يبرز من بدن الانسان من
مخطورات الاجرام لاستحقاقه الامان بمنزلة نبات الحرم فلا يفترق الحلال بين
شعره وشعر غيره الا ان كمال الجنابة في شعره انتفى **قوله** او محرم آخر **قوله**
كان الواجب انفا الملتن على الطلقة لينشمل ما لو حلق لحلال فيلزم الصدقة
وبه صرح في شرح الجمع انتفى واذا حلق لمحرم كان على المخلوق دم سواء كان
بامر او مكرها او نائما او رجوع له على الخالق خلافا للرزم لادخاله في الورطة
ولنا ان الراحة حصلت له كالمعذور ولا يرجع بالصقر على من غره لمقابلة
باللذة كما في الكافي **قوله** وذبح مسنون لعطفه على ما قدمه من القاعل
اي وجب ذبح شاة في الحرم والتقييد بالحرم يمنع اجزاها بذبحها في غير الاثنا
مالم يتصدق بالجمع على سنة ويبلغ قيمة نصيب كل منعه نصف صاع بر كما في البحر
عن الاسبغيا في انتفى واذا ذبح في الحرم اجزاء والقربة فيها جهتان

جهة الارادة وجهه التصدق فالاولى لا يجبره اذ اسرق مذبحا
وللثانية يتصدق بلحم ولا ياكل منه كما في الفقه **قوله** او تصدق قال في الجوهرة
الصدقة تجزئه عندنا حيث احببنا ان يستحب على مساكين الحرم ويجوز فيها
التمليك والاباحة اعني التقدير والتعشية عندهما وقال محمد لا يجزئه
الا التملك انتهى وقال في التبيين والهداية يجوز الاباحة عندنا في يوسفا
خلا فالحمد انتهى فلم يذكر الا في حقيقته قولا وصاحب الهداية آخر قول محمد
بدليل وقليه الزيلعي وقال الكمال قيل قول في حقيقته كقول محمد وقال ابو
يوسف الحديث الذي فسر الآية فيه لفظ الاطعام فكان ككفارة اليمين
وفيه نظمان الحديث ليس مفسر بل مبين للمراد بالاطلاق وهو حديث
مشهور عملت به الامم فجازت الزيادة ثم المذكور في الآية الصدقة وتحقق
حقيقتها بالتمليك فيجب ان يحل في الحديث الاطعام على الاطعام الذي هو الصدقة
والا كان معارضا وغاية الامر ان يعتبر بالاسم الاعم والله اعلم انتهى **قوله**
اصوع على وزن ارجل جمع صاع **قوله** على ستة مساكين قال في البحر ظاهر
كلامه ان لا بد من الصدقة على ستة حتى لو تصدق على اقل من الستة
او على اكثر لا يجوز لان العدد منصوص عليه في الحديث فينبغي على القول بجواز
الاباحة انه لو غدي مسكينا واحدا وعشاء اى ستة ايام انه يجوز اخذا
من مسئلة الكفارات انتهى **قوله** او صام كذا في النسخ بصيغة الفعل الماضي
وينبغي ان يكون بصيغة الاسم فيقال او صيام لعطفه على تصدق انتهى
ويصوم في اى موضع شاء مفرقا او متنا بعا كما في الجوهرة وغيرها **قوله**
ان طيب او حلق **قوله** او ليس كما في الهداية ولكن المصنف اقتصر كصدور
الشريعة وكان ينبغي ان يمتنع من العبادة **قوله** بعد رقيدها للثلاثة الطيب
والحلق واللبس والعذ خوف الهلاك من البرد والمرض ولبس السلاح
للقنالك في الفقه والخوف غلبة الظن لا مجرد الوهم كما قدمناه في التيمم
وعوارض الصوم وليتنبه لما ذكر صاحب البحر في هذا المحل من الزام
دم اخر وصدقة في قوله ويشترط ان لا يتعدى موضع الضرورة

في بعض

في بعض احواله بالقلنسوة فقط ان اندفعت الضرورة بها حينئذ
قلنا العمامة عليها حرام موجب للدم ان استمر يوما وصدقة باقله
انتهى لان مخالف لما قدمناه عن فتح القدير من عدم تعدد الجزاء بلبس
العمامة مع القلنسوة وقد اضطر الى القلنسوة فقط وبه صرح في تحفة
الفقهاء ايضا على ان صاحب البحر ناقض هذا بقوله بعده وكذا اذا اندفعت
الضرورة بلبس حبة فليس جنتين الا انه يكون اثما وتلزمه كفارة واحدة
مخير فيها انتهى **تنبيه** قال صاحب البحر لم ار لهم صريحا ان الدم او الصدقة
مكفر لهذا الاثم من بل له من غير توبة او لا بد منها معه وينبغي ان يكون
مبنيا على الاختلاف في الحدود بل هي كفارة لاهل اولاد هل يخرج للحج من ان يكون
مبوراً بارحباب هذه الجناية وان كفر عنها او الظاهر بخلافه لانها
لا يخرج والله تعالى اعلم بحقيقة الحال انتهى **قوله** ووطوه ولونا سيبا
اقول يعني في قبل او دبر ادمي في اصح الروايتين سواء انزل ولم ينزل مكرها
او جاهلا يفسد حج المرأة بالجماع ولونا ممة او مكوبة ولو كان الجناح لها
صبيا او مجنونا ولزمها دم كما في الجوهرة واذا كانت مكروهة ترجع على الزوج
نهما عن القاضي في حازم لا فيما عن ابن شجاع كما في الفقه انتهى ويفسد
حج الصبي بالجماع الا انه لا يجبر عليه دم كما في الروايتين وغيرها ويخالفه
ما في فتح القدير من انه لو كان صبيا بجامع مثله فسد حجها دونه ولو كانت
هو صبية او مجنونة انعكس الحكم انتهى وضعف صاحب البحر ما قاله في الفقه
وتبعه اخوه صاحب الفروع قال ينزل على ضعف ما في الفقه قوله لو افسد
الصبي حجة لا قضاء عليه ولا يثاق ذلك بغير الجماع انتهى قيدنا الوطى
باجد سبيل ادمي لما قاله في الجوهرة الا نزل بوطى البهيمة او الاستمنا
بالكف يوجب شاة عندنا في حقيقته ولا يفسد الحج ولا العمرة وان لم ينزل
فلا شيء عليه انتهى وقد وعدنا تكملة الكلام على الجماع وهو انه اذا تعدد
الجماع في مجلس واحد لا امرأة او نسوة لزمته شاة فان جامع في مجلس آخر
قبل الوقوف ولم يقصده رفض الحجة الفاسدة لزمه دم اخر عندنا في حقيقته

واويوسف ولونوي بالجماع الثاني ورفضه بالثاني شيء
 كذا في الفتح عن حزانة الأكل وقاضى حان انتهى وكذا في الاشتباه والنظائر
 من القاعدة الثامنة قال على هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد أخرى
 مع امرأة واحدة أو نسوة إلا أن أصحابنا قالوا في الجماع بعد الوقوف
 في المرة الأولى عليه بدنة وفي الثانية عليه شاة كذا في المبسوط انتهى
 وعلل في الفتح عدم لزوم الدم فيما إذا نوى بالجماع الثاني ورفضه بالثاني
 بأنه استند إلى قصد واحد وهو تحييل الإحلال وإذا خطأ في تأويله لأنه
 يلزمه التحلل بالافعال ولا يخرج من الإحرام إلا بها وعلى هذا أثر في خطوط
 الإحرام انتهى والتأويل القاسد معتبر في دفع الضمان كالباع إذا تلف
 مال العادل فإنه لا يضمن لأنه اتلف عن تأويل كذا في الكافي انتهى **قلت**
 وينظر في قوله يلزمه التحلل بالافعال ولا يخرج من الإحرام إلا بها انتهى
 مع ما ذكره من تحليل المولى أمته بنحو قص ظفر وبالجماع وإن كان لا ينبغي
 فعلة ابتداء **قوله** قبل وقوف فرض أي قبل وقوف وهو فرض فالإضافة
 ببيان لا على معنى في فرض لأنه لا فرق في الفساد بالجماع قبل الوقوف الحج
 مطلقا **قوله** أن قتل محرم صيدا قالوا لا يعلو علم أن الصيد بهو الحيوان
 المتمتع المتوحش بأصل الخلقة وهو نوعان يرى وهو ما يكون نواله وتناوله
 في البحر ويحرم وهو ما يكون نواله في الماء لأن المولد هو الأصل والتعيش
 بعد ذلك عارض فلا يتغير به ويحرم الأول على المحرم دون الثاني لقوله تعالى
 لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم وقوله تعالى أحل لكم صيد البحر الآية والجماع الفواقي
 خارجة بالنقص على ما يجوز انتهى ويحل للمحرم اصطيد البحر سواء كان مأكولا
 أولا وهو الصحيح كما في المحيط والبدائع وغيرهما ويظهر ضعف ما في مناسكه
 الكرماني من أنه لا يحل له إلا ما يؤكل خاصة كذا في البحر ولا فرق في وجوب الجزاء
 بقتل صيد البر بين المباشرة والتسبيبه إذا كان متقدفا فيه فلو نصب
 شبكة للصيد أو حفرا للصيد حفرة فوطب صيده ضمن لأنه متعد ولو نصب
 قسطا لنفسه فتعلق به فمات أو حف حفرة للماء أو لحيوان مباح

قتله كالذئب فغلب فيها لا شيء عليه وكذا الوارسل كليه إلى حيوان مباح
 فأخذ ما يحرم أو أرسله إلى صيد في الحلال وهو حلال فيحاط به إلى الحرم فقتل صيدا
 أو طرد الصيد حتى أدخله في الحرم فقتله به فلا شيء عليه لأنه غير متعد في
 التسبيبه ولا يشبه هذه الرمية في الحلال فاصابه في الحرم لأنه تمت جنائبه بالمباشرة
 ولما لو أنقلد محرم نائم على صيد فقتله لأن المباشرة لا يشترط فيها عدم التقدي
 فيلزمه الجزاء ويتعد الجزاء بتعد المقتول إلا إذا قصد به التحلل ورفض
 أحرامه فعليه لذلك كله دم واحد كذا في الفتح أي وإن لم يرتفع بالنظر
 للتحلل فلا يخرج منه إلا بالافعال كما قدمه **قوله** أو دل عليه قاتله الضمير
 في دل المحرم فخرج دلالة الحلال ولو على صيد محرم كما يستذكره ولا بد من شرط
 للزوم الجزاء بالدلالة أخذها وتفهم من لفظ الدلالة عدم علم المدلول
 بكون الصيد وتصديقه في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره لا ضمان على من
 زعم كذبه وانصال القتل بالدلالة وبقاء الدال محرم عند أخذ الموكول وأخذه
 قبل أن ينقلته ولو أمره بقتله بعد ما أخذه ينبغي أن يضمن وعلى هذا إذا
 أعاره سكيناً ليقتله بها وليس مع الأخذ ما يقتله به أو قوساً أو نشاباً
 يرميه به وما في الأصل من أنه لا جزاء على صاحب السكين حمل على ما إذا كان
 المستشير يقدر على ذبحه وصرح في التشير بأنه على صاحب السكين الجزاء وكذا
 دل على قول من نشاب من رآه ولا يقدر على قتله لبعده وقال شمس الأئمة
 الأصم عندئذ لا يجب الجزاء على المعير على كل حال كذا في الفتح **قلت** ولعل
 وجهه كما في شرح المجمع عن المحيط لو أعاره سكيناً لا جزاء عليه لأنه يتوصل
 إلى قتله بدون سكين بأنه يخنقه انتهى **قوله** ولو كان الصيد سباعاً غير
 صابلاً قال في البحر راد بالسبع كل حيوان لا يؤكل مما ليس من الفواقي
 السابقة والحشرات سواء كان مباحاً أو لا ولو كان خنزيراً أو قرداً أو فيلاً
 والتبع اسم لكل يختطف منه تنه جراح قاتل عادي هادة انتهى وقال في البحر
 وفي شرحه الأسد حيوان ممتنع متوحش فيمنع المحرم من قتله كالضبع وفي
 الفتاوى والأسد بمنزلة الكلب العقور والذئب انتهى لفظ الجوهرة

وقد ذكر مثل ما في الفتاوى صاحب البدايع كما نقله عنه الكمال فقال الاسد
والذئب والتمر والفهد يحل قتله ولا شئ فيها وان لم يحل ولم يحل خلافا
بل ذكره حكما مسكونا فيه قال الكمال ثم رايته رواية عن ابي يوسف قال في
فتاوى قاضي خان وعن ابي يوسف الاسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية
السباع كلها صيد الا الكلب والذئب انتهى **قوله** ولا شئ في الضال اي
سباعا كان او صيدا غيره كما نحن عليه في الجوفرة والصول للكل اي الوثب لا يصل
الاذي واطلق في عدم وجوب شئ بالضال وذكر في شرح الجمع عن المحيط
انه اذا امكنه دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء انتهى **قوله** او جاما
مسترس ولا يفتح الواو كما في الفتح وقال في البحر عما قيد به مع ان الحكم في الحمام
مطلقا كذلك لما ان فيه خلافا لماك وليفهم غيره بالاولى انتهى والحمام
المضوبة في كونها صيدا ورايتان لما في تحفته لظهيرية وقاض خان **قوله** وفار
كالبط كذا قال الزيلعي وقال في السكا في فصار كما لدجاج وكل منهما صحيح في الحكم
لما قال في فتح القدير الحمام متوحش باصل الخلقة والاستيناس عارض
بخلط الباط الذي يكون في الحياض والبيوت فانه الوق باصل الخلقة انتهى
والمراد به الكسكس الذي يقال له **او** **قوله** او هو مضطر الى اكله اي بان
لم يجد الا هو واذا وجد ميتة وصيد او قذا ضطر فالميتة اولى في قول ابي
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والحسن يذبح الصيد كذا في فتاوى قاضي
خان وفي المبسوط خلافا حيث قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف يتناول
الصيد ويؤدى الجزا لان حرمة الميتة اغلظ لارتفاع حرمة الصيد بالخروج من
الاحرام فهي موقفة به بخلاف حرمة الميتة فعليه ان يقصد اخف الحرامتين
اغلظهما والصيد وان كان مخطورا لاحرام لكن عند الضرورة يرتفع الخطر
فيقتله ويأكل منه ويؤدى الجزا كذا في الفتح وقال الشيخ محمد بن الشيخ عليه
الفرى صاحب تنوير الابصار في نظم له ان الفتوى على انه يأكل الميتة انتهى
ولو وجد صيدا او مالا لغيره فالصيد وعد بعض اصحابنا من وجه طعام
الغير لا تنبأ له الميتة وعن ابن سماعة النصب اولى من الميتة

وبه اخذ الطحاوي وخبره الكرخي كذا في البرازية **قوله** وهو اي جزاؤه
ما قوله عدلان قيد المشي ليس لازما لما نص في الهداية يلفظ قالوا الوا
يكفي والمشى اصحط وابتعد من الغلط كما في حقوق العباد وقبل يعقب المشى هنا
بالنص انتفى ومثله في الجوفرة والسكا في التبيين والعناية وقال صاحب البحر
فيه اي صاحب الكثر بالعدلين لان العدل الواحد لا يكفي لظاهر النص وصححه
في شرح الدرر ثم نقل عبارة الهداية عقبه وقلده اخوه صاحب النهر في ان
صاحب الدرر مع لزوم المشي وانتهى ان لا يتحقق فيها وكان ينبغي لها ان تقتض
اثر الكمال حيث قال قوله اي في الهداية وقيل يعتبر المشي اي في الحكم المقوم والذين
لم يوجبوه اي المشي حملوا العدد في الآية على الاولوية لان المقصود به زيادة
الاحكام والاتقان والظاهر الوجوب وتصل الاحكام والاتقان لا ينافي فيه بل
قد يكون داعية يحكي من يعيد قوم لا باعتبار الصبونية والمجوس من يعيد فاذا
كان ملوكا كان عليه قيمة لما لك يعتبر فيها ما يزيد التعليم وقيمة للجناية
لا يعتبر فيها ذلك حتى اذا قتل بازمى نفسه المعلم عليه قيمة لذلك ففي اعتبار
ذلك في الجزاء ورايتان في رواية لا يعتبرانه ليس في معنى الضدية في شئ وفي اخرى
يعتبرانه ومنه ثابتة باصل الخلقة كالحمام اذا كان مطورا **قوله** في مقتله
او اقرب مكان منه **اقول** كلمة اول التوزيع لا للتخيير يعني انه يقوم في مكان قتله
ان كان قبة قيمة والا فاقرب موضع منه لقيمة منه ولا بد من اعتبار زمان
القتل ايضا لاختلاف القيمة باختلاف الزمان والمكان كما نص عليه الزيلعي
وغيره **قوله** والجزاء في السبع لا يزيد على شاة هذا باعتبار ما يجب لله تعالى
لما قال قاضي خان الصيد المملوك بحسب قيمة بالغة ما بلغت وقال الشيخ زين يعني
عليه قيمتان قيمة لما لك مطلقا وقيمة لله تعالى لا تجاوز قيمة شاة انتهى **قوله**
ثم للحكم ان يشتري به الخ فيه اشارة الى ان التخيير في احد الامور الثلاثة
للقاتل الامن قوم الصيد المقتول وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد
والشافعي ان كان الصيد مما شل له من النعم الحيا والى الحكمين وقيما لم يملك
النعم الاخير فيه لكسجين ويجب على القاتل مثل المقتول في النعمة بدنه وجمار

الوحشي بقرة وهكذا كما في الخاتمة **قوله** وينجى بمكة أي بالحرم وإذا دبحه في الحرم جاز الصدقة به على مسكين واحد كهدى المنة لوجود القرية بالارادة في مكانها ولو دبحه في الحل لا يجوز إلا يعطى كل فقير قدر قيمة نصف صاع بوقان كان قيمة اللحم مثل قيمة المقتول فيها ولا فيكمل ولا يتصدق بشئ من الجزاء على من لا تقبل شهادته له ويجوز على أهل الذمة والمسلم أحب ولو أكل من الجزاء عزم قيمة ما أكل كذا في الفتح **قوله** أو طعاما ويصدق على المساكين والإبادة تكفي في جزاء الصيد في الطعام كالتملك صاح به الأسيما حتى لا يكفي صدقة القطر ويجوز دفع قيمة نصف الصاع للفقير قيا ساعلى القطر **قوله** لا أقل منه أي يجوز له لو دفع أقل من نصف صاع ويكون تطوعا وكذا ما اعطاه زايدين نصف صاع لفقير واحد ويقع الزايد تطوعا نص عليه في غير كتاب وقال الشيخ زين بعد نقل مثله وقد حققنا في باب صدقة القطر أنه يجوز أن يفرق نصف الصاع على مساكين على المذهب وإن التماثل بالمنع الكرهى فينبغي أن يكون كذلك معنا فخصوا والنقص هنا مطلق فيجوز على إطلاقه انتهى **قوله** وإن فضل عن طعام مسكين الضمير فيه راجع للطعام وهو على فضل الفضل أقل من نصف صاع **قوله** نصف صاع بالجريد من طعام مسكين **قوله** أو صام يوما بدله كذا الحكم لو كان الجزاء يبلغ نصف صاع تخيرات شاء تصدقه به وإن شاء صام يوما بدله كما في الجوهرة وغيرها ويجوز الجمع هنا بين الصوم والأطعام بخلاف كفارة اليمين لأن الصوم أصل كالأطعام في الجزاء وأما في كفارة اليمين فالصوم بدل عن التكفير بالمال فلا يجوز الجمع فيها بين الأصل والبديل للقتاني كما في التبيين **قوله** ويجب ما تنفق بجره وتنفق شعرة قال الزيلعي هذا إذا ترك وبقي أثره وإن لم يبق له أثر لا يضمن لزوال الموجب وقال أبو يوسف يضمنه صدقة اللأم وعلى هذا الوقع سنداً وضرب عينه فابيضت عينه فبنت له سن أو زال البياض وذكر في العلامة معزى إلى البداية أنه لا يسقط عنه الغمان بخلاف جرح الأدمى إذا اندمل ولو ببق له أثر حيث لا يجب عليه شئ لزوال الشين انتهى وقال الشيخ زين الظاهر إطلاقه لزوم أثر النقص انتهى

انتفى

انتفى ملت روى الظاهر بالنسبة لما حصل عنده لانه طاهر الرواية ولذا قال أخوه الشيخ عمر صاحب النهر ان كلام البداية هو المناسب للإطلاق انتهى ولو غاب ولم يدر أمانات أو لا لزوم كل القيمة بحسب **قوله** وقطع عضوه أي يجب ما تنقص به وهذا إذا لم يخرج حجه عن خبر الامتناع كما يعلم من قوله بعده فان أخرجه لزمه كل قيمته وهذا إذا لم يقصد الإصلاح فان قصد لا شئ عليه كما إذا خلص حمامة من سنور أو سبع أو شريك أو غبطا من رجله فقطعت فلا شئ عليه وكذا في كل فعل قصديه الإصلاح كما في النهر عن الدراية وإن جرحه ثم قتله قبل التكفير وجب قيمته وسقط أثر الجراحة وإن كلفه ولا كلف ثانيا كما في الفتح **قوله** ويجب القيمة بنتف ريشه أي إذا كان يمتنع به بانطيران فان كان لا يمتنع به كان نعمة ينبغي أن يضمن النقص بنتف ريشها لأنها تمتنع بجريها مع سباعه هنا حياها ولم أره منصوصا **قوله** وقطع قوائم يظهر في أنه لا يشترط قطع كل القوائم بل إذا قطع بعضها وفات بد الامتناع وجب الجزاء فيلنظر انتهى لو أذا قتل الصيد بعد ما أخرجه عن غير الامتناع قال في الوجيز لا يجب عليه الأجزاء واحد إن كان قبل التكفير كذا في الجوهرة **قوله** عن خبي الامتناع الخير يشدد ويخفف وهو الوجه كما في الجوهرة **قوله** وكسر بيضة كذا بشية كما في الجوهرة وكذا الوالقاء في ماء أو دفنه في ترابته يلزمه الجزاء لما قال في الفتح لو نقر طير أعين بيضه متى فسد أو وضع بيضه الصيد تحت الدجاج ففسد لزمه الجزاء فان خرج منها فرخ وطار لا يلزمه شئ انتهى وهل قوله وطارد قيد معتبرا أو اتفاقا فينظر **تفصيله** إذا شوك البيض والجراد وضمة لا يحرم أكله ولا يلزم شئ يأكله سواء أكله حرم أو جلال لانه لا يفتقر إلى الذكاة فلا يبرئ ميتة ولهذا يباح البيض قبل شيه كذا في البحر انتهى **قوله** ينبغي أن يكون كذلك إلا أن المحلوب من الصيد **قوله** فان فسد بان صار مدرا لم يجب عليه شئ شامل بيض النعامة فاذا فسد لا شئ بكسره كما في الهداية وقال الكمال فان تنفى بهذا ما قال الكرماني إذا كسر بيض نعامه مدرة وجب الجزاء لأن لعشها قيمة

وان كانت غير نامة لا يجب شيء وذلك لان المحرم بالاحرام ليس المقرض
لقشر بل للصيد فقط وليس للمدرة غرضية الصيد به انتهى **قوله**
وكسره وخروج فريخ ميت لا يخفى ما في اطلاق المتن من الملاملة في لزوم
الجزاء بخروج الفريخ ميتا لما ذكره في تقسيم المسئلة شرعا من عدم الضمان
في بعض الصور **قوله** وذبح الحلال صيد المحرم **اقول** انما خفف لزوم الجزاء
بالقتل ليخرج اشارة غير المحرم الى صيد المحرم فلا جزاء عليه وانما الجزاء
على القاتل وقال زفر على الدال ايضا كما في شرح الجمع **قوله** اي يجب عليه قيمته
بند كبير الضمير لرجوعه الى الصيد المقتول واعترا بالمقتول اشارة الى ان
ذبح الحلال صيد المحرم لا يحل اكله ويكون ميتا كما سبق عليه التكاليف في قوله لو اكل
المحرم من صيد ذبحه عزم قيمته ما اكل مع ضمان جزاء الصيد وكذا في البرهان
وشرح الجمع **قوله** وبشعره النابت بنفسه **اقول** والشجرة التي تبقي اصلها
في الحرم فهو كالتي جميع اصلها في الحرم كما في البحر وتعتبر اعضاءها في حتى صيد
عليها حتى لو كان على غصن منها في الحل حل صيده بخلاف عكسه بخلاف لان العبرة
لحمل قيام الصيد فلو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فضرر في رأسه ضمن
ولو كان بعكسه لا كما في البرهان وقيد بقطع الشجر لانه يجوز اخذ ورق
شجر الحرم ولا شيء فيه اذا كان لا يضر بالشجر كما في الجوهرة **قوله** ولو مملوكا
اشارة الى ان ما وقع في الوقاية وغيره من قولهم غير مملوكه غير مفيد
اقول منع الفائدة ممنوع لما قاله صدر الشريعة ان قيد غير المملوكية
لا فائدة عدد تعدد القيمة فليس عليه الا قيمة واحدة بسبب تعلق حرمة الحرم
انتهى ثم اقول في كل من عبارة المصنوع والشرعية تصور من حيث ظاهرها
لانه لا يفهم من عبارة صدر الشريعة متنا حكم المملوكه بل يكون الضمان
متعددا ولا يعلم من عبارة صاحب الدرر متنا للزوم قيمة واحدة سواء
كان المقطوع مملوكا او لا ودعي متعددة في المملوك كما ذكره شرعا **قوله**
والاول بنوعيه لا يوجب الجزاء الاول من الثاني كذلك **اقول** وذلك ان
الذي يبينه الناس غير مستحق للامن بالإجماع وما لا يثبت الناس علوة

اذا انتبه

اذا انتبه الناس التحق بما بينت عادة فكان غير مستحق الامن للحاق
بجمل الاجماع بجامع انقطاع كمال النسبة الى الحرم عند النسبة الى غيره بالانتماء
كما في الهداية والعناية واذ كان الجزاء منتفيا في هذه المذكورات من
الاقسام لا ينتفي ضمها لما لكلها لو كانت مملوكه كما هو ظاهر من القسم
الرابع وبه صرح ابو جندب في شرح العناية **قوله** حتى قالوا في رجل
بنت في ملكه ام غيلة الخ كذا مثله في الهداية واعترض عليه بوجهين
احدهما ان الثبات يملك بالاخذ فكيف تجب القيمة بعد ذلك والثاني ان الحرم
غير مملوك لا احد فكيف يتصور قوله وقيمة اخرى ضمانا لما لملكه واجيب عن الاول
بان قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار
يجوز على خارج الحرم واما حكم الحرم فيخلافه لما انه حرام الترخس بالنفس كصيده
وعن الثاني بانه على قول من يرى فملك ارض الحرم وهو قول ابي يوسف ومحمد
كذا في العناية اما على قول ابي حنيفة لا يتصور الثاني لانه لا يتحقق عنده
تملك ارض الحرم بل هو استوايب واراد بالاستوايب الاوقاف والافلا سايته
في الاسلام هذا ولم يذكر حكمه ما اذا قطع المالك ام غيلان من ارضه ويبنى
على ما ذكر ان يجب عليه قيمة واحدة لله الا ان ما ذكره في البحر عن غاية البيان
يقضي انه لا شيء عليه من الجزاء حيث قال فيها قال محمد ام غيلان تبنت
في الحرم وارض رجل ليس له صاحب الارض قطعه ولا قلعه فعليه لعنة الله
تعا انتهى واذ لزم القاطع القيمة ملكه وكره له الانتفاع به ببيع وغيره
لنظر الناس لذلك فيؤدي الى استبصال شجر الحرم وهو يدل على ان
الكراهة تحريمية ولو باعده جاز للمشتري الانتفاع به لان بعد انقطاع
الفائدة بخلاف صيد الحرم فان بيعه لا يجوز وان ادى قيمته لعدم ملكه كما في البحر
قوله الا ما صفى من الشجر والحشيش حيث يجوز قطعه بلا عزم وصرفنا
بانه لا شيء بقطع الجاف من الحشيش والشجر كما صح به في البرهان وغيره
فقال وحرم قطع ما بنت في الحرم من شجر وكلا الا الاذخر والجاف انتهى وقال
في الهداية فان قطع حشيش الحرم او شجرة الذي ليس بمملوك وهو مما لا يثبت

فعليه قيمة الا فيما جف منه لان هو منها بسبب الحكم قال عليه السلام
 لا يختل جلاها ولا يفسد شوكها ثم قال وما جف من شجر الحرم الا ضمن فيه
 لانه ليس بنام ولا يورث حشيش الحرم ولا يقطع الا الاخر انتفى وقال
 الكمال في حاضل وجوه المسئلة ان الثابت في الحرم اما ادخرا وغيره وقد جف
 او انكسر وليس واحدا منتفيا الى ان قال والذي فيه الجزاء هو ما ثبت بنفسه
 وليس ما جنى ما يثبت الناس فلا منكسرا ولا جافا ولا ادخرا ولا يد في اخراج
 ما خرج عن حكم الجزاء من دليل فاشارة المحرر الى ان الادخرا يخرج بالنقص وما
 انتبهه بقتله بالاجماع واما الجاف والمانكسر ففي معناه فاعلم ان الفاظ التي
 وردت في هذا الباب بالشجر والشوك والخلا فالحلا الرطب من الحلا وكذا الشجر
 هم للقائم الذي بحيث ينمو فاذا جف فهو حطب والشوك لا يمرض لانه اعم
 يقال على الرطب والجاف فليجمل على احد نوعيه دفعا لمعارضة انتفى واذا
 علمت فلا معمول على ما فرق به البرجندي بين الشجر والحلا حيث اعلم ان
 القيس يقتضي ان يكون الحلا ان كان مملوكا لاحد او مبنيا او جافا لا يكون
 فيه الجزاء لحق الحرم لكن المذكور في الكتب ان قطع الحلا مطلقا يوجب الجزاء
 وبينه وبين الشجر غير ظاهر ويمكن حمل عبارة المتى على مقتضى القيس بان
 يجعل الاستثناء منصرفا الى الحشيش والشجر معا انتفى وعبارة المتى اي متى الوقت
 او قطع حشيشه او شجره الا مملوكا او مبنيا او جافا انتفى فلا يعتد بما قال
 لان سنده قوله ان المذكور في الكتب وجوب الجزاء بقطع الحلا مطلقا وهو متروك
 لما علمت من تقييده في الفتح ومثله في التبيين والبرهان والبحر بل لم ار من
 صرح بالاطلاق والذي يظهر انه اخذه من مدلول لفظ الحشيش والجواب
 عنه بوجوه مما قاله النووي عن اهل اللغة الحشيش اسم لليابس والفقهاء
 يطلقون الحشيش على الرطب واليابس مجازا وسمى الرطب حشيشا باعتبار
 ما يول الى **قوله** لقوله صلى الله عليه وسلم لا يختل خلاها ولا يفسد شوكها
 قال في البحر الحلا بالقصر الحشيش واختلاده قطعه والعقد قطع الشجر من
 باب ضرب كذا في المغرب وفي الفتح كما قدمناه الحلا هو الرطب من الحلا **قوله**

والكملة الى كذا اقالا الزيلعي ثم قال ولانها لا تنمو ولا تبقى فاشبهت اليابس
 من البسات انتفى فيه نص على جواز قطع الحشيش اليابس مع التصريح بما
 قدمه قبله بقوله فان قطع حشيش الحرم او شجر غير مملوك ضمن قيمته الا
 ما جف فلا ضمن فيه ويحل الانتفاع به لانه حطب وليس بنام وثبوت
 الحرمه بسبب الحرم لما يكون ناميا فيه انتفى ولو قدر كونها اي الكمالة نباتا
 كانت من الجاف كما في الفتح **قوله** وان صدقة قلت بقتل قملة يعني وقد
 اخذها من بدنه او ثوبه ينتصدق بقضاء التفت كذا في الجوهره انتفى
 حتى لو قتل قملة ساقطة على الارض لا شيء عليه كما في التبيين ولو قتل قملة
 غير لا شيء عليه كما في الجوهره عن الجندي وبه صرح في غيرها اي الجوهره معللا
 بانها اي القملة ليست بعيد وليس في قتل قملة الغير ازالة التفت عن
 القاتل فلا يلزمه شيء انتفى والقاقول نفسه وشارته اليه موجب
 للصدقة عليه والقملتان والثلاث كالواحدة في الجزاء وفي الزايد على
 الثلاث بالغ ما بلغ نصف صاع كذا في شرح الهداية فكان هو المذهب
 خلافا لما في الفتاوى كقاضي خان ان العشرة فما فوقها كثير فيجب به نصف
 صاع وهذا اذا قتلها قصدا والقي ثوبه في الشمس او غسلها لقتل
 قملها ولو لوقاه لا قتلها فثبت لا شيء عليه كما في البحر وغيره وفي شرح
 النقاية للبرجندي مثله ثم نقل خلافا عن المنصورية وهو نفى الجزاء
 بالقائه ترويح في الشمس ونحوها لقتل القمل **قوله** او جرادة قال صاحب
 البحر ولم ار من تكلم على الفرق بين الجراد الكثير والقليل كالقمل وينبغي ان
 يكون كالقمل ففي الثلاث وما دونها ينتصدق بما شاع وفي الاربع فاكتر
 ينتصدق بنصف صاع **قوله** ولا شيء بقتل غراب لا اطلق نفى الجزاء بقتل
 المذكورات فافاد عدم استغناء جزاء بقتلها سواء كان القاتل حراما
 او حلالا في الحرم او غيره والمراد بالغراب الذي ياكل الجيف ويخلط لانه
 يبتلى بالاذى اما العقوق فغير مستثنى لانه لا يسمى غرابا ولا يبتدى
 بالايدي كذا في النهاية وقول الهداية لانه يبتدى بالاذى قيل لانه يقع

على بر الدابة وقيل فعلى هذا يكون في قوله في المعقوق ولا يبتدى بالاذى
نظرا لانه يقع على بر الدابة كذا في العناية والجواب عن النظر ان في
روايتان والظاهر انه من الصيد كذا في مختصر الظهيرية فلا اعتراض
على الهداية وغراب الوزع لا يقتل ويرويه المحرم لينغره عن الذرع كذا
في الفتح **قوله** وحدا بكسر اللام طائر معروف والجمع الحدا انتهى وبفتح الحاء
ينغرها الحجارة لها راسان كذا في البحر وفي شرح النقاية للبرجندي بفتح الجيم
وكسرها وفتح الدال بلا مد طائر بصيد الفار والجراد **قوله** وفارة بالهمز
واحدة الفار وجمعه فيران كذا في البحر قال البرجندي بضمزة ساكنة ويجوز
فيها التسهيل انتهى ولا شيء فيها اهلية او وحشية والسنور كذا في
رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي رواية تهشام عن محمد ما كان منه بريافوه
متوحش كالصيد يجب بقتله الجواز كذا في الفتح **قوله** قد ذكر الذئب في بعض
الروايات **الاقول** يمكن ان يكون هذا جواب سؤال مقدر هو انه لم يذكر
الذئب في المتن فاجاب بانه قد ذكر في بعض الروايات اي وفي بعضها لم يذكر
فاقت في اثر التي لم تذكره ان المراد بالكلب العقور الذئب فهو نص عليه الا انه
اذا اريد به الذئب لا يعلم حكم الكلب نصا فيلحق به بطريق الدلالة ولكن
ولكن صاحب الكنز والهداية صرحا بعدم شيء بقتل الذئب والكلب واذا اراد
بالكلب العقور الذئب يكون مرارا في كلامهما ولعل هذا هو السبب في عدم
ذكر المصنف له متنا ايضا هذا وقد فرق الطحاوي بين الكلب والذئب فلم يجعل
الذئب من الفواسق كما نقله عنه في البحر انتهى ولكن ظاهر الرواية ان
السياع كلها صيدا الا الذئب والكلب كذا في مختصر الظهيرية **قوله** وبعض
قال في البحر بعض من صغار البق الواحدة بعوضة بالها واشتقاقه
من البعوض لانها كبعض البق قال ابنه تعا مثلا ما بعوضة كذا في ضياء
الحلوم انتهى ولا شيء تقيل الكبار والصغار والسحفاة بضم الفاء وفتح العين
واحدة السحاف من هذالما ويقال ايضا سلفجية بالياء **تنبيه**
لم يذكر المصنف النمل ونص في الكنز كما شرحه الزيلعي بعدم شيء بقتله وقال
المراد

المراد بالنمل السود او الصغر التي تؤذي بالعصا وما لا يؤذي لا يحل قتلها
ولكن لا تقتل لانها ليست بصيد ولا هي متولدة من البدن انتهى وفي
العناية عن المحيط ليس في القنطرة والخنافسر والوزغ والذباب
والزنبور والحلة وصياح الليل والصرصرام حنين وابن عرس شيء
لانها من هوام الارض وحشرات وليست بصيد ولا هي متولدة من
البدن انتهى وقال الكمال وعن ابي يوسف في قتل القنفذ روايتان في رواية
جعل نوعا من الفارة وفي اخرى جعله كاليربوع ففيه الجواز وفي القنطرة
لا شيء في ابن عرس خلافا لابي يوسف واطلق غيره لزوم الجواز في الضب
واليربوع والسمور والسحاب والدلق والثعلب وابن عرس والارنب
من غير حكاية خلاف في شيء انتهى **قوله** والبط الاهلي قال الزيلعي المراد
بالبط التي تكون في المساكن والحياص ولا تظير لانها الوف باصل الخلقة
كالاجاج واما التي تظير فنسب فيجب بقتلها الجواز فيمن ان تكون الجواميس
على هذا التفصيل فان في بلاد السود ان وحشي ولا يعرف منه مستأنس عندهم
انتهى ولو ترى ظبي على شاة يلحق ولدها بها كذا في البحر **قوله** وذئب بلاد لالة
شروط ان لا يكون ذا الاعلى الصيد وهو المختار وقيل لا يحرم بالدلالة قاله الزيلعي
قوله حتى اذا كان في رحله او في قفصه لا يجب عليه الارسال ذكره تاج
الشريعة **اقول** يمكن ان يكون جزمه بعدم الارسال من غير ذكر خلاف
فيما اذا كان القفص ليس في يده الحقيقية واما اذا كان في يده الحقيقية فيمكن
ان يجري فيه الخلاف الجازي في المسئلة الآتية وهو ما اذا احرم وفي بيته
او قفصه صيد وصاحب الهداية افاد ضعف القول بلزوم الارسال فيها
اذا كان القفص في يده حيث قال ومن احرم وفي بيته او قفصه صيد ليس
عليه ان يرسله وقيل اذا كان القفص في يده لزمه ارساله لكن على وجه
لا يمنع انتهى وكذلك في التبيين وجعل في البحر حكم داخل الحرم باصيدها حكم
فيمن احرم فقال قوله اي في الكنز ومن دخل الحرم بصيد ارسله اراد به
ما اذا دخل به وهو ممكن له بيده الجازية لانه سيصح بانه اذا احرم

وفي بيته او في قفصه صيد لا يرسله فكذلك اذا دخل الحرم ومعه صيد
في قفصه لا في يده لا يرسله لانه لا فرق بينهما انتهى **قوله** اي عليه ان يرسل
ليرسله من ارساله تشبيها لان تشبيها لاداة حرام بل يطلقه على وجه
الابضيع ولا يخرج عن ملكه بهذا الارسال حتى لو خرج الى الحقل فله ان يملكه
ولو اخذه انسان يسترده واطلق في الصيد فشم ما اذا كان من الجوارح
اولا فلو دخل الحرم ومعه بانه فارسله فقتل حمام الحرم فانه لا شيء عليه
لانه فعل ما هو الواجب عليه كذا في البحر وشرح المجمع **قوله** لو رد بيه الخ
لا فرق في لزوم رد البيع بين ان يبيعه في الحرم او بعد ما اخرجه منه
فباعه خارج الحرم لانه صار بالادخال من صيد الحرم ولا يحل اخراجه بعد
ذلك كما في التبيين وقال في البحر اشار بقوله رد البيع الى انه فاسد لا باطل
انتهى **قلت** وقد نص عليه في الكافي بقوله فان باع الصيد بعد ما دخل في
الحرم فسد البيع انتهى وكذا قال الزيلعي ببيع فاسد لمكان انتهى **قوله**
ارسل صيدا في يد محرم ان اخذه حلال ضمن هذا عندنا في حنفية خلاف
لانه امر بالمعروف وله ان يملكه والواجب عليه ترك التمسك وذلك يحصل
بتقويت يده الحقيقية لا مطلق يده فان ادعى الثاني منعاه والاول
سلمناه وذلك يحصل بارساله ولو في قفصه كما في الفتح وقال في البرهان قول
ابي حنيفة هو القياس وقوله المحسوس وسد نظرا اختلافا فممن اتلف
المعازن انتهى والخلاف فيما اذا ارسله من يده الحقيقية اما لو ارسله من كفة
فهو من اتفاقا **قوله** والا فلا اي وان اخذه محرم لا يضمن مرسله
وهذا بالاتفاق سواء ليد الحقيقة والحكمة لعدم ملكه بالاخذ عما لا يحرم
لا يملكه الصيد بسبب ما وقال في البحر المراد من قوله المحرم لا يملك الصيد
بسبب من الاسباب الاختيارية كالشرا والهبه والصدقة والوصية واما
السبب في يملكه به كما اذا اورد المحرم من قريبه صيدا صرح به في المحيط
انتهى **قوله** ويرجع اخذه على قاتله اي المحرم وكذلك لو كان القاتل حلالا
فانه يرجع عليه المحرم بما عرفه ولو لم يلزم القاتل شيء بالقتل يلزمه ما عرفه

من الضمان

188
من الضمان على المحرم ثم انما يرجع على القاتل ان لو كفر بالمال واما اذا كفر
بالصوم فلا يرجع عليه بشئ لانه لم يفرم شيئا كذا في التبيين ولا فرق بين
كون القاتل صيبا او نصرانيا او مجوسيا في ثبوت الرجوع عليه كما في الفتح
قوله ما به دم على المفرد فعلى القاتل دمان كذا الصدقة تنفذ على القاتل
والمتمتع الذي ساق الهدى اي اذا احرم بالجماع ايضا كالقاتل في تعدد الجزا
وهذا من تعدد انما تعني به الجنائيات التي لا اخذ ما صولها باحد المسلمين
كل من المحيط والتقليب والحلق والفرص للصيد اما ما يختص باحدها فلا يكثر
الرمي وطواف الصدرة كذا في الجوهرية ومثله الوقوف بالمزدلفة وانداد الوقوف
بعرفة الى الغروب **قوله** الاجواز الميقات غير محرم قال في البحر هذا استثناء
منقطع لانه ليس داخل فيما قبله لان صدر الكلام انما هو فيما يلزم المفرد
بسبب الجنائية على احرامه وبالمجاورة بغير احرام لم يكن محرما ليخرج لانه
يلزمه دم سواء احرم بعد ذلك بجماع او عمره او بجماع او لم يحرم اصلا فلا
حاجة الى استثناء في كلامهم انتهى **قلت** لكن ذكر لبيان قول زفران يجب
على القاتل بعد المجاورة دمان والجواب عنه في التبيين واورد في غاية
البيان مسائل على اقسامهم في الاستثناء على هذه واجاب عنه صاحب البحر
فلا يراجع من رآه **قوله** نقل الزيلعي عن شيخ الاسلام الخ كذا نقله
عن شيخ الاسلام في شرح المجمع معللا بان احرام العمرة انما بقى في حق التحلل
لا غير انتهى **قلت** واذا لم يبق الا في حق التحلل كان مقتضاه ان لا
يفترق الجماع وغيره في عدم تعدد الجزا انتهى ولذا قال الشيخ زين بعد
نقله وقد منا ان المذهب بقا احرام عمرة القاتل بعد الوقوف الى الحلق
فلا يذبح الا به وما في الاجناس كما نقله في غاية البيان من ان القاتل
اذا قتل صيدا بعد الوقوف يلزمه دم واحد ثم فرغ على قول من قال بانها
احرام العمرة بالوقوف وعلمت ضعفه انتهى **قوله** يشترط صيد قتله حرمان
للميتي قيد بل المراد به التعدد لما قال في الجوهرية لو كانوا عشرة او اكثر فعلى
كل واحد منهم الجزا كما ملاحظ **قوله** فان جزا الفعل كذا صحيح النسخ وفي غيرها

القتل بالقتال والتاء وليس ضوبا لان القتل لا يتعد ذبل القتل **قوله**
ويتحد لو قتل صيد الحرم حلالا لان هذا اذا قتله بضربة فلا شك في لزوم
نصف الجزاء على كل منهما اما اذا ضرب به كل ضربة فانه يجب على كل ما يقتضيه
ضربه ثم يجب على كل نصف قيمته مضروبا بضربتين لان عند اتحاد فعلهما
جميع الصيد صار متلفا بفعلهما فضمن كل نصف الجزاء وعند الاختلاف للجزء
الذي تلف بضربة كل هو المختص بالتلاف فعليه جزاؤه والباقي متلف بفعلهما
فعليه ضمانه كذا في الفقه عن المبسوط وفي البحر المحيط تقارب لهذه
يفتني علمها ولو اشترك محرمون ومحللون في قتل صيد الحرم وجب جزاء واحد
يقسم على عددهم ويجب على كل محرم مع ما خصه من ذلك جزا كما مل وان كان
معهم من لا يجب عليه كحيوانا فوجب على المحلل بقدر ما يخصه من القسم لو قسمت
على الكل كذا في الفقه **تنبيه** لحدود الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه
نصبها ابراهيم عليه الصلوة والسلام وكان جبريل عليه السلام يريه مواضعها
ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية رضي الله عنهم
وهي الى الآن وقد نظم حدود الحرم الشريف القاضي ابو الفضل محمد بن احمد بن
عبد العزيز النويري بقوله: **و** بالحرم التحديد من ارضي
طيبة **و** ثلاثة اميال اذ اتمت اتقانه **و** سبعة اميال عراق وطائف **و** حجة
عشر **و** تسع جهدان **و** ومن بين سبع بتقديةها ميينها **و** قدكك فاشكر
لربك احسانه **و** وفي البيت الآخر خلاف فله قوله اوله **قلت** يفتن من البيت
الثالث ما لو جعل النصف الاول من البيت الثاني هكذا: **و**
ومن بين عراق وطائف وحجة عشر **و** تسع جهدان **و** وليس للمدينة المنورة حرم
عندنا فيجوز الاصطياد فيها وقطع شئيشها ورعيه **قوله** بطل بيع المحرم صيدا
وشراؤه وهذا اذا اصطاده وهو محرم وباعه وهو حلال جاز البيع واذا
اشترى حلالا من حلال صيدا فلم يقبضه حتى احرم احدهما بطل البيع كما في الخبر
انتهى **قوله** وحرم ذبحه اي مذبوح حرام عليه وعلى غيره **قوله** وعزم قيمه
ما اكل هذا اذا كان بعد اداء ضمان قيمته المقتول اما اذا اكل قبل اداء

الضمان فلا يغرهم قيمة ما اكل له خوله في ضمان النفس كما في التبيين وهذا عند
التي حينة وعندها لا يغرهم قيمة ما اكل مطلقا **قوله** لا يحرم لم يذبح الفرق لاني
حينئذ بينه وبين المحرم الذي قتله ان حرمة على القاتل من جهتين لكونه
ميثنة وتتاوله محظورا حرامه واما الذي لم يذبح فانما هو حرام عليه بجهة
واحدة وهو كونه ميثنة فانه لم يتناول محظورا حرامه ولا شئ عليه باكل الميثة
سوى النوية والاستغفار كذا في البحر **قوله** عز عنها اي المخرج سواء كان
محرم او حلالا **قوله** وهذه صفة شرعية كذا في الهداية وقال الكمال هذه اي
كونها مستحقة الامن بالرد الى الماء من صفة شرعية فالتأنيث هو باعتبار الخبر
مثل زيد هو هدية اليك ولا يصح على اعتبار اكتسابا لكونه التأنيث من المضاف
اليه لانه نعمان مما لا يصح حذفه واقامة المضاف اليه مقامه لفساد المعنى لانه
فهيما الظبية ولا يصح الظبية صفة شرعية بخلاف نحو شرقت صدر القناة من
الدم انتهى **قوله** وانه ادى جزاها فقلت لم يحزه كذلك كل زيادة فيها من سمع
او شعر ان كان قبل التكسير يعني الزيادة ويضمن الاصل وان كان بيده لا
يضمنها ولو ذبح الام او الاولاد يحل لانه صيد لكل للحلال ويكره كذا في التبيين
قوله اذ بعد جزاء الام لم يبق آمنة الغنم في بقاء الام اي انتفى عنها استحقاق
الامن بادائها لان وصول الخلف وهو جزاؤها الى ما امر به الشارع
كوصول الاصل كذا في الهداية وذكر الكمال بحثا منه وقال هذا ارضي الله
به ومحصله انه ان اعطى الجزاء وكان يقدر على عا دتها الى الحرم لا يقع كفارة
ولا يحل بيده التعرض لها وان كان حال الفجر عنه بان هربت في الحل بعد
اخرها اليه خرج بالجزاء عن عهدتها ويكره اصطيا دها بعد اداء الجزاء
والعرب اذا طفر بها لئلا يسهة كون دوام الفجر شرط اجزاء الكفارة الا اذا
اصطادها ليردها الى الحرم انتهى وناقشه فيه صاحب البحر **قوله** افا في
اراد الحج او العمرة ليس قيده معتبر المفهوم لما تذكره قريبا **قوله** قيد بارادتها
اذ لو لم يرد شيئا منها لا يجب عليه شئ بمجاوزة الميقات كذا قاله صدر الشريعة
وتبعه ابن كمال ياك وليس يصح لما تذكره ومثلا ذلك ما توهم من الهداية

حيث قال فيها وهذا الذي ذكرنا أي من لزوم الدم بالمجاورة أن كان يريد
الحج أو العمرة فإن دخل البستان لحاجة فله أن يدخل مكة بغير إحرام انتهى
وهذا الوجه مدخول لما قال الكمال قوله أي في العداية وهذا إذا أراد
الحج أو العمرة يوم ظاهره أن ما ذكرنا من أنه إذا جاوز غير محرم وجب الدم
إلا أن تضافه محله ما إذا كان الكو في قاصد الشك فإن لم يقصد بل
التجارة أو السياحة لا شيء عليه بعد الإحرام وليس كذلك بل يجب أن يحل على
أنه إنما ذكره بناء على أن الغالب في قاصد مكة من الأفاقيين قصد الشك
فالمزاد بقوله إذا أراد الحج أو العمرة إذا أراد مكة ثم قال بعد توجيهه ومن
هذا الجمل أن جميع الكتب ناطقة بلزوم الإحرام على من قصد مكة تسوا قصد
أم لا وقد صرح به المصنف أي صاحب العداية في فضل المواقيت ثم قال الكمال بعد
سياقه ولا اصرح من هذا شيء بل ينبغي أن يعلم قصد المحرم في كونه موجبا للإحرام
لقصد مكة انتهى فكان ينبغي أن يقال أفاقي مسلم بالغ أراد دخول مكة وجاوز
ميقاته لزومه دم الحج ولم يقيد بالحج لشمول الرقيق فإذا تجاوز بلا إحرام ثم إذا
له مولا فأحرم من مكة لزومه دم يؤخذ به بعد العتق وإن جاوزه صبي أو كافر
فاسلم وبلغ لأشياء عليها كما في الفتح **قوله** فإن عاد فأحرم أي حج أو عمرة وسوا
عاد إلى الميقات الذي تجاوزه أو عاد إلى غيره أقرب أو بعد في ظاهر الرواية
وعن أبي يوسف أن كان الذي رجع إليه محاذيا لما فاتته أو بعد والدم
يسقط الدم بالرجوع إليه والصحيح ظاهر الرواية كما في الفتح **قوله** ثم يشترع
في نسك يسبغ المص أن المراد به الطواف ولو شوطا **قوله** أو عمر ما لم
يشترع في نسك ولو أي عنده والتقييد بالظرف لبيان أن التلبية لو حصلت
داخل الميقات لا عنه لا تكفي لما قال في البحر قيدي في الكثر بقوله ثم عاد
محرمًا عليها أي في الميقات لأنه لو عاد محرمًا ولم يلب في الميقات فإنه لا يسقط
عنه الدم وإشارته إلى أنه لو عاد محرمًا ولم يلب فيه لكن لم يبعده ما جاوز
ثم رجع ومرة شأكت فإنه يسقط عنه بالاولى لأنه فوق الواجب عليه
في تعظيم البيت انتهى ومثله في الفتح والحاصل أن التلبية في العود إنما
تسقط

١٤٠
تسقط الدم إذا وصلت عند الميقات أو خارجه عند أي حين **قوله**
والأفلا أي وإن لم يعد إلى الميقات الحج لم يذكر ما يحمله الميقات من تصور العود
بلا إحرام لانقضاء حكمه من لزوم الدم بما سبق **قوله** بأن ابتداء الطواف
أو لم يلح كذا في النسخ العطف بأوفى فيفيد أن استلام الحجر فقط يمنع سقوط
الدم وقال في الهداية لو عاد بعد ما ابتداء الطواف ولم يلح الحجر لا يسقط عند الدم
انتهى وقال في البحر وما وقع في العداية من التقييد باستلام الحجر مع الطواف
فليس اختصارًا بل الطواف يؤكّد الدم من غير استلام كما نبه عليه في العناية انتهى
ولذلك لم يذكر الكمال الاستلام فقال ولو عاد بعد ما ابتداء الطواف ولو شوطا
لا يسقط الدم بالاتفاق وكذا إذا لم يعد حتى شرع في الوقوف بعرفة من غير
أن يطوف انتهى فليحذر من مجرد الاستلام مانع للسقوط أو لا بد فيه من الطواف
كما في يريده الحج ومقتنع فخرج من عمرته الحج كذا في العداية ولم يقيد المعتمر بكونه خرج
يريد الحج وقال الكمال لم يرتقييد مسئلة المقتنع بما إذا خرج على قصد الحج وينبغي
أن يقيد به وأنه لو خرج لحاجة إلى الحل ثم أحرم بالحج منه لا يجب عليه شيء كما لم يكن
ويسقط الدم بالعود إلى ميقاته على ما عرف **قوله** والمقتنع بالعمرة لما دخل مكة للحج
قال الكمال ظاهره مسئلة ذكرت في المناسك أن بدخول أرض الحرم يصير له حكم
أهل مكة في الميقات وهو أن من جاوز بغير إحرام فأحرم بحجة ثم أحرم من الحرم
بعمره لزومه دم لترك الميقات ودم لترك ميقات العمرة لأنه في حق
من صار من أهل مكة الحل انتهى **قوله** فإذا دخله التمتع بأهله يعني سواء
نوى مدة الإقامة أو لم ينو في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله أنه
شرطية الإقامة خمسة عشر يومًا كذا في العناية **قوله** ومع منه أي مما لزم
بسبب دخول مكة بغير إحرام يعني من آخر دخول دخله بغير إحرام
لأنه لو دخل مكة مرارًا غير محرم وجب عليه لكل مرة حجة أو عمرة فأشار
فأحرم بسلك أجزاءه عن دخوله الأخير لا عما قبله ذكره في شرح الطحاوي
قال لأن الواجب قبل الأخير صار دينًا في ذمته فلا يسقط إلا بالتبين بالنية انتهى

كذا في الفتح **قوله** لو خرج في عامه ذلك الى الميقات واحرم كذا قيل الخروج
 الى الميقات من عامه في الهداية وفي البدائع ما يقتضي عدم تقييده بالخروج
 الى الميقات كما نقله الكمال بقوله فان اقام بمكة حتى تحولت السنة ثم احرم
 يريد قضا ما وجب عليه بدخول مكة بغير احرام اجزائه في ذلك ميقات اهل
 مكة في الحج بالحرم وفي العمرة بالحل لانه لما اقام بمكة صار في حكم اهلها فيجزيه
 احرامه من ميقاتهم انتهى وتعليل يقتضي ان لا حاجة الى تقييده بتحويل السنة
 انتهى ولو خرج واهل من ميقات اقرب مما جاوزته اجزائه كما في الفتح عن الميسر
قوله وجع عما عليه في ذلك العام اي سواء كان ما عليه حجة الاسلام او حجة منذرة
 وكذا اذا احرم بعمرق منذرة فلو حقه قال واحدة عما عليه واثمة في عامه لكان
 اولى ليشمل العمرة المنذورة **قوله** لان يكون احرامه لدخول بمكة على التعيين
 اي ليس المراد وجوب تعيين الاحرام لدخول مكة بل اي احرام لما وجب عليه مجزئ
 لوجود تعظيم البقعة **قوله** بخلافه اذا تحولت السنة اي خرج عما عليه لا يجزيه
 وقال الكمال لقائل ان يقول لا فرق بين سنة المجاوزة وسنة اخرى فان مقتضى
 الدليل اذا دخلها بلا احرام ليس لا وجوب الاحرام باحد النكبين فقط ففي
 وقت فعل ذلك يقع اداء الدليل لم يرجب ذلك في سنة واحدة معينة لم يصير
 بغواتها دين يقصده فهي احرام من الميقات ينسك عليه تادى هذا الواجب في
 ضمنه وهذا اذا اكرر الدخول بلا احرام منه ينبغي ان لا يحتاج الى التعيين
 وان كانت اسباب متعددة الاشخاص دون النوع كما قلنا فيمن عليه يومان
 من رمضان فصا رينوي مجرد قضا ما عليه ولم يعين الاول ولا غيره جاز وكذا
 لو كان من رمضان على الاصح فكذا نقول اذا رجع مرارا في احرام كل مرة
 ينسك حتى انى على عدد وخلافة خرج عن عهده ما عليه انتهى **قوله**
 مضى وقضى من احد مواقيت الاحرام لامن الحرم اشار اليه بقوله الاتي شرها
قوله ولادم لترك ميقاته اي وعليه دم لفساد العمرة **قوله** لانه يصير قاضيا
 حق الميقات بالاحرام منه في القضا لا يخفى عدم فسخه من الميقات فكان ينبغي الاشارة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
كتاب الاضحية قوله وهو اسم لما يضحي بها كذا قال الرميلى وقال في
العناية الاضحية في اللغة اسم ما يذبح في يوم الاضحية **قوله** وتجمع على اضاحي يعنى
بتشديد الياء كما في العناية وقال الرميلى يجمع على اضاحي بالتشديد على فاعيل
كالارادى جمع الاروية ويقال ضحية وضحايا كهديه وهذا ياء ويقال اضحاه
وتجمع على اضحاه كارتاه وارطا انتفى وقال الغزالي اضحى يذكرو ويؤث كذا في العناية
وفيها ثمان لغات ضم العزة مع تشديد الياء وتخفيفها وكسر الهزة مع تشديد
الياء وتخفيفها ومع حذف الهزة لغتان فتح الضاد وكسرها واضحاه بفتح الهزة
وكسرها انتفى ثقلها الشيخ نور الدين الزياى الشافعي في حاشيته **قوله** في يوم
مخصوص المراد باليوم الوقت ليشمل الذبح ليلا **قوله** عند وجود شرائطها يقتضى
ان الفقير والمسافر اذا ذبحها لا تكون اضحية شرعا وفيه تأمل وايضا يتكرر قوله
عند وجود سببها يقول في وقت لان الوقت هو السبب وينبغي ان يقال كما في العناية
في الشريعة عبارة عن ذبح حيوان مخصوص وقت مخصوص انتهى لكن يحتاج الى
زيادة في القربة **قوله** وشرائطها الاسلام والاقامة سواء الاقامة في الارض
والقري والاهصار والى اهلها وليس المص شرطا للوجوب وذكر في الاصل
انه لا تجب الاضحية على الحاج واراد بالحاج المسافر واما اهل مكة فيجب عليهم الاضحية
وان حجوا كذا في البدائع وقال في مبسوط الشرحى وفي الاصل قال هو واجبة
على اهل الامصار ما خلا الحاج واراد باهل الامصار المقيمين وبالحاج المسافرين
فاما اهل مكة فعليه الاضحية وان حجوا انتهى **قلت** فما نقله في الجوزة عن
الحنابلة انه لا تجب على الحاج اذا كان محرما وان كان من اهل مكة انتفى بحمل على اطلاق
الاصل ويحمل كما حمل على المسافر انتهى وما قاله قاضي خان اما صحتها فهو واجبة
في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة الموسر المقيم في الامصار دون المسافر انتهى لا يكون
قيدا على جبال المقيم بغير الامصار **تنبيه** ما ذكر من الشرائط شرائط وجوبها
وشرائط صحتها تعلم من باقى كلامه ولم يذكر الحرية صريحا لعلها من قوله واليسار
ولم يذكر العقل والبلوغ لما فيه من الخلاف ثم انها تجب في وقتها موسما من غير

تعيين

تعيين جهز منه كوقت الصلوة وهو الصحيح من الاقاويل حتى اذا صار اهلا
في آخره بان علم او اعتق او ايسر او اقام في آخره تجب وبكسره لا كما يذكره
المص ولوحى في اول الوقت وهو فقير ثم ايسر في آخره عليه اعادتها وهو
الصحيح كما في العناية وقال في الذخيرة من المتأخرين من قال لا يعيد قال
الصدرا الشهيد وبه تأخذنا نحن ولو كان موسرا في جميع الوقت فلم ينجح حتى
مغيب الوقت ثم صار فقيرا صارت قيمتها دينا في ذمته يتصدق بها متى وجدها
ولومات الموسر في ايام النحر قبل ان يعضى سقطت عنه وفي الحقيقة لم يحى عليه لما
ذكرنا ان الوجوب عند الاداء في اخر الوقت ولم يوجد وهو واجبة بالقدرة
الممكنة بدليل ان الموسر اذا اشترى شاة للاضحية في اول يوم النحر ولم يضع حتى
مضت ثم اقتقر كان عليه ان يتصدق بقيمتها او بعينها ولا تسقط عنه الاضحية
فلو كانت بالقدرة الميسرة لكان دواها شرطا كما في الزكاة والعشر والخراج
حيث يسقط بهلاك النصاب والخارج واصطلام الزرع آفة كذا في العناية
قوله وسببها الوقت لانزع في سببية **قوله** وهو ايام النحر من اضافة السبب
الى حكمه يقال يوم الاضحية كقولهم يوم الجمعة ويوم العيد كذا في العناية **قوله**
وركنها الخ كذا قال الرميلى ولم يذكر حكمها وهو الخروج عن عهدة الواجب
في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله تعالى في المعقبي كما في العناية **قوله**
الى سبعة اى مريد من القرية وسواء اتفقت جهات القرية او اختلفت كاضحية
وجزا صيد واحصار وكفارة شئ اصابه في الاحرام وتطوع ومتعة وقران
وعقيقة عبد ولد ولد له من قبل كذا ذكره محمد في نوادر الضحايا ولم يذكر
ما اذا اراد احدهم الولية وهو نيافة التزويج وينبغي ان يجوز وروى
عن ابن حنيفة انه كره الاشارة عند اختلاف الجهة وروى انه قال لو كان
هذا من نوع واحد لكان احب الى وهكذا قال ابو يوسف كذا في البدائع
قلت الا انه يشك ما لو كان احدهم مريدا لعقبة بما قدم قبله نحو
ورقطين من وجوب الاضحية نسف كل دم كان قبلها من العقيقة والوجبة
والعقيرة وذكر محمد رحمه الله في العقيقة من شاء فعل ومن شاء لم يفعل

وهذا يشير الى الاباحة فيمنع كونه سنة وذكر في الجامع الصغير ولا يعرف عن
الغلام ولا عن الجارية والله اشار الى الكراهة لان العقيقة كانت فضلا
ومتى نسخ الفضل لا يبقى الا الكراهة ثم قال في دليلنا روى ان النبي صلى الله
عليه وسلم سئل عن العقيقة فقال ان الله تعالى لا يعاقبكم من شيء فليعق
عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة هذا ينبغي كون العقيقة سنة لانه علق
العق بالمشيئة وهذا اشارة الاباحة انتهى وقوله في البدائع ينبغي ان يكون
اذا كان احدهم يريد الولية يؤيده ما في المبني من المتخصص على انها سنة
حيث قال الولية طعام العرس والحرس طعام الولاية والمكادبة طعام الحنات
والكورية طعام البناء والعقيقة طعام الخلق والنقبة طعام العادم والوصية
طعام التقوية وكلها ليست بسنة الا طعام العرس فانه سنة لقوله صلى الله
عليه وسلم او لم ولو بشاة وينبغي ان يدعو الجيران والاقراب والاصدقاء ويضع لهم
طعاما ويذبح لهم ويذبح للرجل ان يجيب وان لم يفعل فهو اثم وان كان صائما
اجاب ودعا ولم يكن صائما اكل انتهى **قوله** لم يجز في نصيب الابن اقتصر في نسخ
عابية وان كان نصيب الام كذلك لانه معلوم عدم الاجزا في نصيبها بالاولى
والتمثيل برشد اليه وفي نسخ اثبات لفظه ايضا ففي بعض الحكم وما يتفرع على
سؤال هذا ما اذا اشترك سبعة في خمس بقرات او اكثر فذبحوها اجزاهم لان
لكل واحد في كل بقرة سباعا ولو اشترك ثمانية في سبع بقرات لم تجز لهم لان كل
بقرة بينهم على ثمانية اسعهم فيكون لكل واحد منهم انقص من السبع وكذلك
لو اشترك الثمانية في ثمانية من البقر لا يجزى لهم لان كل بقرة تكون على ثمانية
اسعهم ولا رواية في هذه وانما هو بالقياس كذا في البدائع **قوله** ويجوز عن
او خمسة او ثلاثة **اقول** وكذا عن الاثنين في الاصح لان نصف السبع يكون
تعا لثلاثة الاسباع كما في الهداية والتبيين والعناية وهو احتراز عن قول
بعض المشايخ انه لا يجوز **قوله** وضع لواحد اشراك سنة يجوز على الفتي لانها لم
تقتض لو حوت التضحية بها ومع ذلك يكره له لما فيه من خلف الوعد وقد قالوا
في الفتي اذا اشترك بعد ما اشترها للاضحية الله ينبغي له ان يتصدق بالتمن

وان لم يذكر

وان لم يذكر ذلك محمد لفرضه حكيم ابن حزام فكذلك هنا فاما اذا كان فقيرا
فلا يجوز له ان يشرك فيها لانه اوجبها على نفسه بالشرا للاضحية فتعينت للوجوب
فلا يسقط عنه ما اوجبها على نفسه كذا في البدائع انتهى ولكن لم يجز بكراهة
اشراك الفتي في الهداية بل قال وعن ابي حنيفة انه يكره الاشراك بعد
الشرا انتهى **قوله** ونذير كونه اي الاشراك قبل الشرا هذه المسئلة من الاصل
وقال فيه احتج ذلك اي جواز الاشراك بعد الشرا وان فعل ذلك اي
الاشراك قبل ان يشترها كان احسن انتهى وتبعه في هذه العبادة صاحب
الهداية والمبسوط فكان ينبغي للمصنف ذلك لان عبارته توهم انه انه
ثابت بالسنة ولا نقية عبارته **قوله** وتجوز عو ظاهرا والرواية عن ابي ج
وروى ابن زياد عن ابي حنيفة وابن رستم عن محمد انها في بيعة كذا في فتاوى
قاضي خان **قوله** وفي الجوامع عن ابي يوسف قاله الزيلعي والجوامع هم كتاب
في الفقه حنيفة ابو يوسف رحمه الله كما في العناية **قوله** اي لا يجز عليه لاولاده
الصغار **اقول** ويستحب في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في فتاوى قاضي خان
قوله في الهداية الخ **اقول** واضح ما يفق به من التضييق من عدم الوجوب
قال في مواهب الرحمن لا تجوز طفلة الفقير في ظاهر الرواية ولا عن الفتي من
ماله في اصح ما يفق به **قوله** وليس للاب ان يفعل من مال الصغير قال قاضي خان
وعلى الرواية التي لا تجز في مال الصغير ليس للاب والوصي ان يفعل ذلك فان فعل
الاب لا يضمن في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعليه الفتوى ويضمن في قول محمد
وزفر فان فعل الوصي يضمن في قول محمد وزفر واختلف المشايخ في قول ابي حنيفة
وابي يوسف قال يعرضهم لا يضمن كما لا يضمن الابحمال يعرضهم ان كان
الصبي ياكل لا يضمن ولا يضمن والمعتوه والمجنون في هذا بمنزلة الصبي
اما الذي يحسن ويفيق فهو كالصحيح انتهى **قوله** لا يذبح الاضحية في المص
قبلة الصلوة اجود من قول الكثر لا يذبح مصرى قبل الصلوة لان المراد
اذا ذبح في المص لما قال في الهداية والتبيين حيلة المصري اذا اراد التعجيل
ان يبعث بها الى خارج المص في موضع يجوز للمساكين ان يقصر فيه فيضحي فيه

كما طلع الفجر لان وقتها من طلوع الفجر وانما اخذت الى ما بعد الصلوة في المص
 كيلا يشتغل بها عن الصلوة ثم المراد بقوله قبل الصلوة حقيقة الفراغ منها
 على ما قال قاضي خان رضي بعد ما قعد الامام قدر الشهود قبل السلام لا يجوز
 في ظاهر الرواية وقال بعضهم يجوز ويكون مبيها ولو حتى بعد ما علم الامام
 تسليمه واحدة جازت الاضحية عند اكمل انتهي وقال في البدايع لو ذبح بعد
 ما قعد الامام قدر الشهود قبل التسليم قالوا على قيس قولنا في حنيفة لا يجوز
 كما لو كان في خلال الصلوة وعلى قيس قولنا في حنيفة لا يجوز كما لو كان
 في خلال الصلوة وعلى قيس قولنا في يوسف ومحمد يجوز بنا على ان الخروج
 بصلته فرضه عند لا عندهما فان اشتغل الامام فلم يصل العيد وترك ذلك
 متعمدا حتى زالت الشمس فقد حل الذبح بغير صلوة في الايام كلها لانه لما زالت
 الشمس بعد فوات وقت الصلوة انما يخرج الامام في اليوم الثاني والثالث على
 وجه القضا والترتيب شرط في الاداء في القضا كذا ذكر القدر في انتهي كلام
 البدايع وهكذا نقله الزيلعي عن المحيط وهو نقله عن القدر في شرحه
 ونقل الزيلعي ايضا عن المحيط انه لا يجوز في الاضحية في اليوم الثاني قبل الزوال
 الا اذا كانوا لا يرجون ان يصلوا الامام فحينئذ يجوز في انتهي والامام اذا
 صلى العيد بشهادة الشهود وضحى الناس ثم تبين انه يوم عرفه اجزأتهم
 الصلوة والذبايح للضرورة كذا في منية المفتي **تنبيه** قال في مبسوط
 الشرح ليس على اهل من يوم النحر صلوة العيد لانهم في وقت صلوة العيد
 مشغولون باداء المناسك فلا يلزمهم صلوة العيد ويجوز لهم التضحية
 بعد اشتقاق الفجر كما يجوز لاهل القرى انتهي ومن الظاهر ان اهل منى مع
 بها من الحاج واهل مكة **قوله** ويذبح في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر ثم
 لاهل البوادي وقد قال قاضي خان فاما اهل الشواد والقرى والرباطات
 عندنا يجوز لهم التضحية بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة
 واما اهل البوادي لا يصحون الا بعد صلوة اقرب الائمة اليهم انتهي وفي مخالفة
 لما قدمناه عن التبيين وما سندكوه عن شيخ الاسلام من اطلاق حيوان
 التضحية

التضحية لغير المص من طلوع الفجر فشمّل اهل البوادي **قوله** فان اول
 وقت التضحية بعد الصلوة في حق المص وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق
 غيره فيه نظر قال شيخ الاسلام في مبسوطه اول وقت الاضحية عند طلوع
 الفجر الثاني من يوم النحر الا ان في حق اهل الامصار يشترط تقديم الصلوة
 على الاضحية فلا تقع قبلها لعدم الشرط لعدم الوقت ولهذا جازت التضحية
 في القرى بعد اشتقاق الفجر ودخول الوقت لا يختلف في حق اهل الامصار والقرى
 انتهي وقد مرنا مثله **قوله** اعلم ان ايام النحر ثلاثة لكن افضلها اولها
 وادونها اخرها كما في قاضي خان **قوله** والتضحية فيها افضل من الصدق
 بمن الاضحية لا كذا في الهداية وقال في العناية هذا الدليل يشتمل على الفقير
 انتهي **قلت** فيه ايهام جواز الصدق بالقيمة عن واجب الاضحية للفقير في
 ايام النحر ولا يجوز به الصدق في ايام النحر بالقيمة لما قال في المبسوط انه لا
 اشكال ان الموسر لا يجزيه الصدق بالقيمة في ايام النحر لانه لا قيمة لاراقة
 الدم واقامة المتقوم مقام ما ليس بمتقوم لا يجوز اراقة الدم خالص حق الله
 تعالى واما في حق الفقير التضحية افضل لما فيه من الجمع بين التقرب باراقة الدم
 والصدق انتهي بعناية **قوله** والصدق ان يثمنها تطوع محض فكانت اهل
 افضل كما في التبيين **قوله** نادر لمعية شامل للفقير والفقير الا ان
 النحر اذا عني بالندرا الاخبار عن الواجب عليه بايجاب الشارع لا يلزمه
 الا عني وان لم ينفع عليه ان يضحي بشاتين عندنا شاة لاجل النذر وشاة
 بايجاب الشرع ومن المشايخ من قال لا يلزمه الا التضحية بشاة واحدة ولو
 قال ذلك قبل ايام النحر تلزمه شاتان بلا خلاف لان الضيقة لا تحتمل
 الاخبار عن الواجب اذا لا وجوب قبل الوقت وكذلك لو قال ذلك وهو معسر
 في ايام النحر ثم ايسر فيها فعليه شاتان كذا في البدايع **قوله** وفقير شرها
 لها كذا الواشرها عني لها واقتصر بها ما مضت ايام النحر عليه ان
 يتصدق بعينها او بقيمتها وان افتقر بعد الشراء لها قبل مضى ايام النحر
 سقطت عنه كما في قاضي خان **قوله** وتصدق بقيمتها عني شرها

اولا لم يتروك للتصدق بعينها ويفيده ما قال في العناية انها واجبة
على الغنى عينها او لم يعينها وعلى الفقير بالشرا بنية التضيعة عندنا فاذا
وقت التقرب بالاراقة والحق مستحق وجب التصديق بالعين او القيمة اخرها
له عن العهدة انتفى قوله كما جمعة تقدر بعد فواتها ظهرا فلا مهر على القول
بان الجمعة فرض الوقت لا على القول بانه هو الظاهر **قوله** والمذبح شاة له
سنة اشهرى سواء كان معزا او ضانا في اللغة وجذع الضان يجوز اذا
كان عظيما سمينا لوراه انسان يحسبه ثنيا والثني من الغنات افضل من
جذعه والاشئ من الابل افضل من الذكر والاشئ من البقر افضل من الذكر
اذا استويا في القيمة واللمح لان لحمها اطيب والذكر من المعز افضل وكذا الذكر
من الضان اذا كان موجوا اي خصيا وملتويا واختلف المشايخ في ان
البدنة افضل من الشاة الواحدة او قلبه قال بعضهم ان كانت قيمة الشاة
اكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل وقال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله البدنة افضل وقال الشيخ الامام ابو جعفر الكيبري ان كانت
قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة افضل لان لحمها اطيب وقال بعضهم
البقرة افضل لانها اكثر لحما والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في
القيمة واللمح لان لحم الشاة اطيب فان كان سبع البقرة اكثر لحما فبمع البقرة
افضل والبقرة افضل من ست شياه اذا استويا في القيمة ولحمها وسبع شياه افضل
من بقرة كذا في قاضي خاه وقال في البدايع يستحب ان تكون اسمن واخضر
لانها مطية الاخرة قال النبي صلى الله عليه وسلم عظموا ضحايكم فانها
على الصراط مطاياكم ومعها كانت المطية اعظم واسمن كانت على الجواز
على الصراط اقدر وافضل الشاة ان يكون كبش الملح اقرون موجوا والاشئ
العظيم والامح الابيض روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال دم الغيرة
عند الله مثل دم السوادين وان احسن الذي عند الله البياض والله
خلق الجنة بيضا وخلق اهلها بيضا والموجود هو مدقوق الخضبتيين قيل
هو الخصى ويستحب ان يربط الاضحية قبل ايام النحر بابايم وان يقلدها

ويكبلها

ويكبلها قال في منية المفق ويصدق بكبلها وقلادتها انتفى اعتبارا
بالهدايا والجامع ان ذلك يشتمل بتعظيمها وقال الله تعالى ذلك ومن
يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب انتفى **قوله** وصح للجواهر
التي لا قرن لها سواء كان خلقه او مكسورا كما في المبسوط وقاضي خاه و
التيين وقال في البدايع فان بلغ الكسر المشاش لا يجزى والمشاش روس
العظام مثل الركبتين والركبتين انتفى **قوله** والثولا هذا اذا كانت تغلف
اما اذا كانت لا تغلف لا يجزى كذا في الجوهره وحكا في الهداية بصيغة قبل
وقال الزيلعي يضحى بالثولا اذا كانت تغلف بان كانت سمينة لم يمنها من السوم
والرعي وان كان يمنها منه لا تجزى انتفى ولا يابى بالحربا السمينة كما في المبسوط
قوله والعجفا بحيث لا يح في عظامها ويقال للمخ نقي واذا اشتراها سمينة
فصارت عجفا لا يجوز كما في المبسوط وفي الطحاوي يجوز كذا في منية المفق **قوله**
وعرجاء لا تمشي الى المنسك اي المذبح **قوله** وما ذهب الاكثر من ثلث اذنها
الى رواية الجامع الصغير والاصل وهو ظاهر الرواية وقال قاضي خاه الصحيح
ان الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى انتفى **قوله**
وقيل الثلث رواية ابي يوسف عن الامام وان كان اقل من الثلث جاز على
هذه الرواية كما في البدايع **قوله** او عينها قالوا معرفة المقدار الذاهب من
العين بشد المعيب بعد امساك الملقن يوما او يومين كما في الهداية
وقال الزيلعي بعد ما جاعت ثم يقرب العلف اليها قليلا قليلا فاذا راته علم
على ذلك المكان ثم تشد عينها الصحيح ويقرب اليها قليلا قليلا حتى اذا راته
علم على مكانه ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلثا فالذاهب هو الثلث
او نصف فنصف ولم نعب في حالة الاضحية بنحو كسر وذهاب عين
لا يضر ولو انفلتت بعده واخذها من فورة كما في التبيين **قوله** وقيل
الربع اي مانع لا مادونه وهذه رواية ابي عبد الله البلخي عن ابي حنيفة
قوله وعندها ان بقي الاكثر من النصف اجزاء اختاره ابو الليث وقولها
رواية رابعة عن الامام وقال في البدايع ذكر الكرخي قول محمد مع الامام

وهو احدى الروايتين عن النبي صلى الله عليه وآله ان القليل والكثير من الاسماء ^{ضافه} الا
 فان كان متضايفه اقل منه يكون كثيرا وما كان اكثرا منه يكون قليلا الا
 انه قال بعدم الجواز اذا كانا سواء احتياطا واجتماع جهة الجواز وعدمه
 اولاه يعتبر بقاء الاكثر للجواز ولو يوجد انتفى **تتميم** يكره ذبح النشاة
 الحامل اذا كانت مشرفة على الولادة كما في منية المفتي ولا يجوز لاعتقادها وهي
 التي لا انسان لها وعن النبي صلى الله عليه وآله انه يعتبر في الانسان الكثرة والقلة كالا
 والذنب وعنه انه ان بقي ما يمكن الاعتلاف به اجز الحصول المقصود انتفى
 وقال قاضي خان والتي لا انسان لها وهي تعتلف لا يجوز وان بقي لها بعض
 الانسان ان بقي من الانسان قد رما تعتلف جاز والافلا انتفى وفي البدايع
 واما لاعتقادها وهي التي لا انسان لها فان كانت ترعى تعتلف جاز والافلا
 انتفى واما السكا وهي التي لا اذن لها خلقه لا يجوز وان كانت صغيرة تجوز
 كما في التبيين بعد ان تسمى ذنا قاله قاضي خان ولا يجوز الجلالة التي لا تاكل
 غير العذرة ولا الخدا وهي مقطوعة الصريح ولا الضرمة وهي التي لا
 تستطيع ان ترضع فصيلها ولا الجدا وهي التي يسر ضرعها كذا في التبيين
 ولا تجزى الجذعا وهي مقطوعة الاطبا وهي رسر ضرعها فان بقي ارضها
 جاز كذا في منية المفتي ويجوز مشفوفة الاذن قبل وجهها وهي لمقابلة
 وكذا المدبرة وهي على العكس وكذا الشرفاء وهي التي قطع من وسط اذنها
 فنفل الخرق الى الجانب الآخر وكذا الكوه وهي التي في عينها حول والمجدوزة
 التي جز صرفها قاله قاضي خان انتفى وما روى انه صلى الله عليه وسلم
 نفى ان يضحى بالشرقا والخرقا والمقابلة والمدبرة فالنهي في الشرفاء
 والمقابلة والمدبرة محمول على الذنب وفي الخرقا على الكثير على اختلاف
 الاقوال في حد الكثير على ما بينا كذا في البدايع وفي الجمل جمع بين الحقيقة
 والمجاز ويمكن الجواب بورد النعي متعدد افعلة على الذنب واخرى
 على المنع **قوله** ولو كان احدهما قرا او قاصدا لم لا يصح اي عن احد منهم
قوله لان الكافر ليس اهلا للقربة اي فلا تعتبر بنية القربة على

معتقد

معتقد فاذالم تقع قربة عن البعض خرج الكل من ان يكون قربة
 لعدم تجزى الا راقدة **قوله** ويأكل من لحم الضحية الخ قال الزيلعي وهذا
 في الاضحية الواجبة والسنة سواء اذالم تكن واجبة بالذروان وحيت
 به ليس لصاحبها اكل شيء منها ولا اطعام الاغنياء سواء كان الناذر
 غنيا او فقيرا لان سبيلها التصدق وليس للمتصدق ان يأكل من صدقة
 ولا ان يعلم الاغنياء انتفى وسواء ذبحها في ايامها او بعدها ولو وجب
 عليه التصدق بعد النشاة فلم يتصدق بها ولكنه ذبحها يتصدق لحمها
 ويجزى ذلك لان لم ينقصها الذبح وان نقصها يتصدق بالحم وفيه النقص
 ولا يحل له ان ياكل منها وان اكل منها شيئا عزم قيمته ويتصدق بها
 كذا في البدايع وقال قاضي خان ولو ولدت الاضحية يعني بالام
 والولد الا انه لا يأكل من الولد بل يتصدق به فان اكل منه يتصدق
 بقيمة ما اكل والمستحب ان يتصدق بولدها حيا وان حلب اللبن من
 الاضحية قبل الذبح او جز صرفها يتصدق بغيرها ولا ينتفع بها انتفى
 وقال في البدايع وان انتفع بصدق بمثله وان تصدق بقيمة جاز
 وان ولدت الاضحية ولدا يذبح مع الامام كذا ذكر في الاصل وقال
 ايضا وان باعه تصدق بثمنه لان الام تعينت لان الاضحية والولد
 يجذب علوصا الام في الصفات الشرعية فتسرى الى الولد كالرق والحرة
 ومن المشايخ من قال هذا في الاضحية الموجبة بالندرا وما هو في معنى
 النذركا لفقيرا اذا اشترى شاة للاضحية فاما الموسر اذا اشترى شاة
 للاضحية فولدت لا يتبعها ولدها الا في الاول تعين الوجوب فيها
 فيسرى الى الولد وفي الثاني لم يتبعين التتبعية بغيرها فكذا اولدها
 وذكر القدوري وقال كان اصحابنا يقولون يجب ذبح الولد ولو
 تصدق به جاز لان الحق لم يسر اليه ولكنه متعلق به وكان كجلائها
 وخطاها فان ذبحه تصدق بقيمة وان باعه تصدق بثمنه ولا يحل
 بيعه ولا اكله وقال بعضهم انه بالخيار ان شاء ذبحه في ايام النحر

والكل منه كالام وان شاء تصدق به لانه فاته ذبحه فصار كالشاة
 المنذورة وذكر في المنتقى اذا وضعت الاضحية فذبح الولد يوم النحر قبل
 الام اجزاه وان تصدق يوم الاضحية قبل ان يذبحه فعليه ان يتصدق
 بقيمته قال القدوري وهذا على اصل محمد ان الصغار تدخل في الهدايا
 ويجب ذبحها فاذا اولدت الاضحية تعلق بولدها من الحكم ما تعلق بها
 فصار كما لو فاته بمضى الايام انتفى عبارة البدائع **قوله** وندب تركه
 اي التصدق لذي عيال توسعه عليهم كذا قال في الذخيرة لا بأس بان
 يجلس لها فيدخر منها كمشاء والصدقة افضل الا ان يكون الرجل ذا
 عيال فيدعه لعياله ويوسع عليهم فانه الافضل انتفى وقال في المبتغى وينبغي
 ان يتصدق بالثلث ويتخذ الضيافة بالثلث الا ان يكون ذاعيال فله
 ان يدعه لعياله ويوسع به عليهم انتفى **قوله** والا امر غيره **اقول**
 وينبغي ان يشهدوا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما طمة يا فاطمة
 بنت محمد قومي فاشهدي ما ضحكك فانه يغفر لك يا ول قطرة تقطر من
 دمها كل ذنب علميته وقولي ان ضلوتي ونسكي ومحيي ومماتي لله رب
 العالمين لا شريك له اما انك بجاء بالجمها ودمها فيوضع في ميزانك
 وسبعون ضعفا فقال ابو سعيد الخدري يا بنى الله هذا لا محمد خاصة
 ام لعم للمسلمين عامة فقال صلى الله عليه وسلم لا محمد خاصة والمسلمين
 عامة كذا في البدائع والجوفرة والمبسوط والعناية **قوله** فان بيع اللحم
 او الجلد لا فيه اشارة الى ان اللحم كالجلد فله تبديله بما ينتفع
 به فيه وهو الصحيح كما في الهداية وقال في النهاية قوله هو الصحيح احتراز
 عما قيل انه ليس في اللحم الا الاكل والاطعام فلو باع بشئ ينتفع به فيه
 لا يجوز والصحيح ما قاله شيخ الاسلام رحمه الله ان اللحم بمنزلة الجلد
 ان باعه بشئ ينتفع به فيه جاز وروى ابن سميعة عن محمد بن حماد
 انه لو اشترى بالحم ثوبا فلا بأس بلبسه انتفى وفي القنية لو اشترى
 بلحم الاضحية ما كولا فاكله لا يلزمه التصدق بقيمة الحسنات انتفى

قوله

قوله غلطا وذبح كل شاة صاحبه مع بلا غرم يعني شاة الاضحية لو كان
 الاولي للتبوير به كما في لکنز والهداية ليفيد انها لو لم تكن للاضحية
 يكون مضمومة عليه انتفى واذا كانت للاضحية وضمنه ما لکها فتمتها جاز
 عن الذاب لانه ظهر ان الارقاة حصلت على ملكه وان اخذها ما لکها
 مذبوحة اجزات ما لکها عن التخيية لانه قد نواها فلا يضره ذبحها
 غيره كذا في التبيين واذا ذبح اضحية الغيرنا وباع ما لکها بغير امره
 جاز ولا ضمان عليه كذا في منية المفتي **قوله** وجه الاستحسان انها تعينت
 للذبح لتعينها للاضحية حتى وجب عليه الخ كذا في الهداية وقال في الغنية
 قوله حتى وجب عليه ان يضحي بها بعينها في ايام النحر اي فيما اذا كان
 غنيا قال صاحب النهاية رحمه الله هكذا وجدت بخط شيخي رحمه الله
 انتفى وقال في الذخيرة وجه الاستحسان ان المالك لما عينها لجهة الذبح
 صار مستعينا بكل احد في التخيية دلالة تصريحه سواء اطلق في الاصل وقيدها
 في الاجناس بما اذا اضحيها صاحبها للاضحية انتفى **قوله** قال صدر الشريعة
 الخ ابقاله بجننا وما بحته نقاله ابن كمال با شاف قال وفي شرح الارشاد مختص
 القدوري للذاهدي بعلامته صدر الدين حسام وقيل يحزبه لانه
 ضمنها للاصلاح والشدة وجوابه ان الكلام في شاة الوديعه
 وعلى ما ذكر يكون المذبح مقصوبا ولا وجه لا تحار ذبح الوديعه
 قبل ان تنقبي انتفى **تنبيه** المراد بالوديعه كل شاة كانت امانة
 كما في الفقيه عن نظم الزندوبني **كتاب الفتيه قوله** هو لغة
 الاصطلاح قاله الزيلعي ولم ينص على تعريفه شرعا وله في الشرع احكام
 وشرايط وهي ما يذكرها المحقق بقوله ويشترط لما يوكل الخ والصيد مشروع
 بالكتاب والسنه كما في المبسوط الا في الاحرام اذا كان صيد البر والحرم
 لغير القواية وما للحق بها فانها يجوز صيدها في الحرم اشند فاعا
 لشربها كما في البدائع انتفى وهو مباح الا اذا كان للشهي او اخذه
 حرفة كذا في البرازية وفي منية المفتي الاصطلاح على قصد اللغو كونه انتفى

قوله بكل ذي ناب من الدواب اي لا الخنزير فانه بجنس العين فلا يجوز
به الانتفاع وعن ابي يوسف انه استثنى الاسد والذئب لانها
لا يعملان لغريتهما والاسد لغريته والذئب لحساسته كذا في القدينية
وذكر في النهاية الذئب بدل الذئب وكذا في المحيط لانها لا يعملان عادة
ولان التعليم يعرف بترك الاكل وهما الذئب والاسد لا ياكلان الصيد في الحال
فلا يمكن الاستدلال بترك الاكل على التعليم حق وتصور التعليم منها وعرف
ذلك بما ذكر في النهاية والحجج بعضها الحداثة بعضها الحساسته كما في التبيين
قوله بخلاف ما لا يוכל فانه شيئا منها ليس بشرط في جواز صيده ان اراد به
جواز الاصطياد فغير مسلم لانه يشترط ان لا يكون الصيد في الحرم وان لا
يكون الصائد محرما لغيره او اسق وان اراد بالجواز حل الانتفاع
بجلده مثلا فيشترط التسمية والحرج وكون الجرح معللا لظهوره
جلده كما يفيد آخر الباب **قوله** مكليين اي مسطين وادكليب اعز
السبع على الصيد كما في الجوهرة وقال الزيلعي معنى مكليين معلمين الا
صطياد تعلمونهم توديونهم انتهى **قوله** وعن ابي حنيفة وابي يوسف
انه لا يشترط رواه الحسن عنها وهو قول الشعبي ودليله في التبيين **قوله**
ارسل مسلم اي غير محرم وهو يفتبط على نحو ما ذكر في الذبايح ان شاء الله تعالى
والصاير كالكتاني لما قال في مختصر الظهيرية للمعنى ومن خطه نقلت ذبيحة
الصاير وصيده يحل عند ابي حنيفة وعندهما يكره انتهى وسنذكر في الذبايح
تمامه ان شاء الله تعالى ويشترط ان لا يشتغل بين الارسال والاخذ بعمل اخر
كما في العناية وذكر حل الصيد خمسة عشر شرطا عن النهاية وكلها في كلام
المصنف الا هذا لكنه لم يستفاد مما سيذكره المصنف انه لا يقعد عن طلبه بعد
رميه كما يشترط ان لا ينيب بصره بعد ارسال الجرح عليه ولا يقعد عن طلبه
فيكونه في طلبه ولا يشتغل بعمل اخر حتى يحده كما في قاضي خان وفي الجوهرة يشترط
ان يلحق المرسل او من يقوم مقامه قبل انقطاع الطلب والنواري **قوله**
او دعوى لا اعتقاده كالكتاني كذا في الهداية وتوضيحه ما قال في المبسوط
للشخصي

للشخصي شرطنا تسمية الله تعالى على الخلوص وان يتحقق ذلك ممن يعتقد
توحيد جلة فكرته او يظهر ذلك وهو مسلم او كتابي واما المجوس يدعي الاثني
فلا يصح منه تسمية الله تعالى على الخلوص فلهذا لا يحل ذبيحة المجوسي وصيده
ويحل من الكتابي لتسمية الله تعالى ظاهرا وان اخبر غيره وهو ما يعتقدونه معروفا
للمسلم لان النصارى يقولون المسيح ابن الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
وليس بين المجوسي والكتاني فرق يعقل معناه بالرأي سوى ان من يدعي التوحيد
يصح منه تسمية الله تعالى على الخلوص ومن يدعي الاثني لا يصح منه تسمية الله
على الخلوص وانما امرنا ببينا الحكم في حق اهل الكتاب على ما يظهر من دون
ما يصح من قولنا غيرنا ما يصح من لم تحل ذبيحتهم ولذلك يستخلفون في المظالم
بانه انتفى مخلصا **قوله** على مقتضى متوشش مأكول قيد المأكول مرتدرك بما
قدمه بقوله ويشترط لما يוכל **قوله** الا اذا كمن القهول لا يقتصر به قال الزيلعي
وكذا الكلب اذا اعتاد الاختفاء لا يقطع فورا لارسال المبيها في القهول انتهى **قوله**
القهول خصال الخ تفي منها انه لا بعد وخلف صاحبه حتى يركبه خلفه وهو يقول
هو المحتاج الى فلا اذ كذا اقاله الزيلعي **قوله** فينبغي للعاقل ان لا يذ لنفسه
لما هو محتاج اليه خصوصا اذا كان ذا علم فلا يسولس يتعلم منه لتعليمه انتهى
لما قال المشيخي في مبسوطه فلهذا فينبغي للعاقل ان لا يذ لنفسه فيما يعمل لغيره
انتهى **قوله** بتوك اكل الكلب ثلاث مرات كذا في الكنز وقال الزيلعي هذا
قولهم ورواية عن ابي حنيفة وعند ابي حنيفة لا يثبت التعلم ما لم يغلب
على ظنه انه قد تعلم ولا يقدر بشئ لان المقادير تعرف بالنقص لا بالاجتهاد
ولا تصح منها فيفوض الى راي المبتلي به كما هو دأبه في مثل كمين العزيم ثم اذا
ترك الاكل ثلاثا لا يحل الاولى والثانية على قول من قال بالثلاث وهو ظاهر
وكذا الثالثة عندهما لانه لا يصير معلما الا بعد تمام الثلاث وعند ابي حنيفة
على الرواية الاولى يحل لان تركه عند الثالثة آية تعلم فصار صيد كلب عالم
وقال في البرازية وفي الثالث روايتان اي عنهما والاصح انه يحل انتهى
قوله ورجوع البازي بدعيه قال الزيلعي لم يذكر البازي بكم اجابة

يصير معلما فيبقى ان يكون على الاختلاف الذي في الكلب ولو قيل يصير معلما
 باجابة واحدة كان له وجه لان الخوف ينزعه بخلاف الكلب انتهى وفي
 البازي لغتان تشدد بالياء وتخفيفا وجمعه يراه واليازا ايضا لغة فيه
 وجمعه ايوازا كما في الجوهر **قوله** والفهد ونحوه بهما الخ يوافق ما في الاختيار
 قولنا الذئبة علامة تغلم الكلب ومن بمعناه الامساك على المالك وترك الاكل
 وان يجيب اذا دعاه انتهى لانه جعل الاجابة شرطا ولم يشترط في الكلب في
 عامته الكتب **قوله** ولا يؤكل ايضا ما اكل الكلب والفهد منه بعد تركه ثلاث
 مرات كذا قاله صدر الشريعة وابن كمال ياش وفيه استدراك مع ما قومه
 من قوله ولا يؤكل ما اكل الكلب او الفهد **قوله** والمحور في بيته يحرم عنده
 خلافا لهما اطلاق الخلاف فشمس مالوطال زمن بقا الصيد وقصر وهو الصحيح
 من الخلاف لما قال في التبيين وقتا وفي قاضي خان والزخيرة قال بعض
 المشايخ انما تحرم تلك الصيد عند ابن حنيفة اذا كان العهد قريبا اذا
 بطل والعهد بان اتي عليه شهر فاكثر وصاحبه قدر تلك الصيد لا يحرم
 في قولهم جميعا وقال شمس الامة السرخسي الصحيح ان الخلاف في الفصلين انتهى
قوله وعدم القعود عن طلبه اي فيطلبه بنفسه او نايبه **قوله** واما المتردد
 الخ كذا قاله ابن كمال ياشا وصدر الشريعة وهو الصحيح كما في الحاشية وفي الا
 ختصار وهو المختار **قوله** وكذا اي يحرم ايضا اذا عجز عن التركبة في ظاهر
 الرواية كذا في عامته الكتب **قوله** او بنوقه تقبله الخ كذا قال صدر
 الشريعة وابن كمال ياشا وفي المستصفى البندقة طينة مدورة يرمى بها في
 الجوهر البندقة اذا كان لها حدة تخرج بها اكل وقال قاضي خان لا يحل صيد
 البندقة والحجر والمعارض والعصى وما اشبه ذلك وان خرج لانه لا يخرق الا ان
 يكون شيئا من ذلك قد حدده وطوله كما سنعلم وامكن ان يرمى به فان كان كذلك
 وخرقة بجده حل اكله فاما الحج الذي يدق في الباطن ولا يخرق في الظاهر لا يحل
 لانه لا يحصل به انهار الدم انتهى **قوله** او رمى صيدا فوق في ماء الخ كذا
 اطلقه صدر الشريعة وابن كمال ياشا وقال الزيلعي هذا فيما اذا كان

فيه حياة مستقرة يحرم بالاتفاق لان موته يضاف الى غير الرمي وان كانت
 حياته دون ذلك فهو على الاختلاف الذي مر في ارسال الكلب وقال قبله
 الا ترى انه لو وقع في الماء وهو بهذه الحالة لا يحرم كما اذا وقع بعد موته
 لان موته لا يضاف اليه انتهى وفي البازية الطير اذا وقع في الماء ان بري لا يحل
 كانت الجراحة فوق الماء او كان منتميا في الماء الا ان تكون الجراحة بحالة لا
 يتوقع نجاة الصيد كما اذا كان فوق في الماء وان كان ما يبيح ان الجراحة
 فوق الماء يحل لانه علم انه مات من الجراحة وان كانت الجراحة بحال يتوقع
 نجاة الصيد منها لولا الوقوع لا يحل انتهى وفي قاضي خان ان وقع في ماء فمات
 لا يؤكل لعل ان وقع في الماء قتله ويستوي في ذلك طير الماء لان طير الماء
 انما يعيش في الماء غير مجروح انتهى ونقل في الذخيرة ما قاله قاضي خان عن
 الامة السرخسي بعد ما ذكر مثل ما في البازية ثم قال فيتأمل عند الفتوى
 وفي القينة عن شرح السرخسي رمى صيدا فخرج ظهره ومات في الماء لا يحل
 وفي شرح بكره فواهر ذاده يحل وان اصاب بطنه او جنبه لا يحل انتهى
قوله او وقع على سطح او جبل الخ قال الزيلعي هذا فيما اذا كان فيه حياة
 مستقرة يحرم بالاتفاق لان موته مضاف الى غير الرمي وان كانت حياته
 دون ذلك فهو على الاختلاف الذي مر ذكره في ارسال الكلب انتهى **قوله**
 او الصخرة ان لم يتردد واضح فيما اذا لم تنشق بطنه واما اذا انشقت فقال
 في النهاية ذكر في المنتقى لو وقع على صخرة فانشق بطنه لم يؤكل لاحتمال الموت
 بسبب آخر وهي الحكم الشهيد وحمل مطلق المروي في الاصل على غير حالة
 الانشقاق وحمله الشيخ الامام شمس الامة السرخسي على ما اصابه هذه الصخرة
 فانشق بطنه لذلك وحمل المروي في الاصل انه لم يصب من الاجرة الا ما
 يصيب من الارض لو وقع عليه وذلك عفو وهذا اصح انتهى ولغة اصح
 من صاحب الهداية لان السرخسي يعني انه اصح من كلام الحاكم الشهيد
 انتهى وقال الزيلعي كلامنا يدل على جميع معانيها واحدا لان كلامنا يحل
 ما ذكره في الاصل على ما اذا مات بالرمي وما ذكره في المنتقى على ما اذا مات

بغيره وفي لفظ المنتقى إشارة اليه الا ترى انه قال لاحتمال الموت بسبب بخر
اي غير الرمي وهذا يرجع الى اختلاف اللفظ دون المعنى فلا يباين به انتفى
قوله اوله يرسل الكلب فاغراه مسلم بهذا استحسنه والبارزى كما هو عليه فيها
ذكر كذا اقاله الزيلعي ولا يختص بكل المسلم بل كذا كل يعلم لمن لا يحل ذكاته
كالمرند والمجوس والوثني والمجهر **قوله** او اخذ غير ما ارسل اليه يعني اذا كان
على سنه ولو ارسل من غير تعيين كحل ما اصابه كذا في التبيين **قوله**
وان ارسله فقتل صيدا ثم اخرا كذا عبر صدق الشريعة وابن كمال
بثم ومثله في التبيين والهداية لكن مقيدا بعدم المكث طويلا حيث قال
ولو جهتم على الاول طويلا ثم مر به صيدا آخر فقتله لايوكل الثاني لانقطاع
الارسل بمكث طويلا اذا لم يكن ذلك حيلة منه للاخذ وانما هو استراحة
انتفى وقتل الاول ليس قيد للحل الثاني بل المدار على عدم انقطاع الارسل
لما قال قاضي خان لو ارسل كلبه على صيد فاخطا ثم عرض له صيدا آخر فقتله
حل كله وان فاتته ذلك الصيد فرجع وعرض له صيدا آخر في رجوعه فقتله
لا يحل لان الارسل بطل بالرجوع وبدون الارسل لا يحل انتفى ومثله في
التجديد والمزيد **قوله** بخلاف ذبح الشاتين بتسمية واحدة يعني وقد
ذبحها على التعاقب اما اذا اذبح (احداها فوق الاخرى) فذبحها دفعة
واحدة بتسمية واحدة اجزا وحلا كما في التبيين والهداية **قوله** وكذا يوكل
ما قطع اثلاثا واكثره مع عجزه اي فيوكل كله لان ما بين النصف الى العتق
مذبح يريد به ان الاوداج من القلب الى الدماغ كذا في مبسوط الشرح
وقاضي خان **قوله** او قد نصفين لم يبين كيفية وكثير من الكتب وعليه نص
في مبسوط الشرح وفتاوى قاضي خان ونص المبسوط وان قطعه بنصفين
اكل كله لان فعله اتم ما يكون من الزكوة اذ لا يتوهم بقاءه حيا بعد ما
قطعه بنصفين طولا انتفى وقاضي خان وابن قطعه بنصفين طولا يوكل
كله لانه لا يتوهم بقاء الصيد حيا بعد ذلك فكان ذلك بمنزلة الذبح
انتفى **قوله** بخلاف ما اذا كان الثلثان كذا اقاله صدق الشريعة

وابن

208
وابن كمال باثنا والمرا دانه يحرم الجزء المبان ويحل المبان منه وعليه نص
في الهداية والتبيين فقلنا اذا قطع بيدا او رجلا او فخذا او ثلثه مما يلي
القوائم او اقل من نصف الرأس يحرم المبان ويحل المبان منه لانه يتوهم
بقاء الحياة في الباقي انتفى ومثله في البرازية **قوله** وضمن الثاني له قيمته
بحر وحا نقل الزيلعي عن صاحب الهداية وغيره ان ثاوليه اذا علم ان القتل
مصل باثنا **قوله** وبه اي بالتقيد بطول لحم غير جنس العين **قوله** اصح ما يفتى به
انه لا يبطه لحم بل جلده فقط كما في مواهب الرحمن للطرابلسي صاحب الاسعاف
كتاب الذبايح قوله وهو حيوان من شانه ان يذبح عليه يكون تسميتها
ذبيحة باعتبار ما يول وقال الزيلعي الذبيحة اسم للشئ المذبح وكذلك في الا
ختيار ثم قال وكذلك الذبح قال تعالى وفديناه بذبح عظيم والذبح مصدر
ذبح يذبح وهو الذكوة ايضا قال تعالى ما ذكيتكم اي ذبحتم انتفى وقال في
العناية الزكوة الذبح واصل تركيب التذكية بدل على التمام وعنه ذكاه
السنن بالمدة لنهاية الشيا وبذكاه ابن رابا بقصر لتمام اشتغالها انتفى
وهي لغة كما قال في مبسوط الشرح الذكوة لغة التوقد والتطهير الذي يحدث
في الحيوان بحدة الآلة سميت الشمس ذكاه لشدة الحرارة وسمى الرجل الذي
في خاطره حدة ذكيا وقيل الذكوة عبارة عن تسبيل الدم النجس فان
المحرم في الحيوان الدم المستفوح قال تعالى في جملة المحرمات اود ما مسفوحا
فكانت الزكوة ازالة للنجس وتطهيرا بتمييز الطاهر من النجس انتفى شرعا
كما قال في الكثر الذبح قطع الاوداج انتفى وركنها الحيوان بشرطها اعلية
الذبح وعدم ترك التسمية عمدا وقطع الاوداج بما انهر الدم وشرطت
لتطهير اللحم فانها نوع نضج لتمييز الطاهر من النجس وحكمها حل المذبح
وسببها حاجة العبد **واعلم** ان العراقيين ذهبوا الى ان الذبح محظور
عقلا ولكن الشريعة احله لان فيه اضرا بالحيوان وقال شمس الائمة
هذا عندى باطل لان رسول الله عليه وسلم كان يتناول اللحم قبل
مبعضه ولا يظن به انه كان يأكل ذبح المشركين لانهم كانوا يذبحون

بأصنام غير قنات الله كان يذبح ويصطاد بنفسه وما كان يفعل ما
 كان يأكل ذبايح أهل الكتاب وليس الذبح كالكذب والظلم لأن المحذور
 الفعل ضربان ما يقطع بتحريمه فلا يرد الشرع بابا حته وتقدم عليه قبله
 نظر إلى نفعه كالحجامة للأطفال ونداويع بما فيه المصلحة **قوله** وتظهر
 غير جنس العين كما قد مناهن الذكر الشريعة تظهر جلد غير المأكول دون
 لحمه على ما يقتضيه **قوله** والاختيارية ذبح في الحلق هذه عبارة
 الجامع الصغير كما نقلها المصنف فيما بعد وعبارة القدوري الذبح بين الحلق
 واللبة وليس بينهما مذبح غيرهما فيحمل على ما يدل عليه لفظ الجامع الصغير
 انتهى وقال في الجوهرة معنى بين في كلام الشيخ القدوري بمعنى في أي الذبح
 في الحلق واللبة انتهى **قوله** وهو ما بين اللبة واللحية الضمير راجع للحلق
 كما هو ظاهر **قوله** ولو كان الذبح فوق العقدة وقيل لا **قوله** مشى في
 المواضع على الثاني فقال يتعين الذبح بين الحلق واللبة تحت العقدة وقيل
 مطلقا انتهى وكذا قال ابن كمال باشا لم يجوز فوق العقدة وافق بعضهم
 بالجواز انتهى وما لا الزيلعي إلى تعيين الذبح تحت العقدة حيث قال والتقييد
 بالحلق واللبة يفيد أن الذبح أعلا من الحلقوم وأسفل منه يحرم لأنه
 ذبح في غير المذبح ذكره في الواقعات وفي فتاوى سمرقند وذكر في النهاية
 ما يخالف هذا عن الإمام الرستفاني فإنه قال سئل عن ذبح الشاة
 فبقيت عقدة الحلقوم مما يلي الصدر وكان يجب أن يبقى مما يلي الرأس
 أبو كلاب لا قال هذا هذا قول العوام من الناس وليس هذا بمعتبر
 ويجوز أكلها سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس ولأن المعتبر عندنا
 أكثر الأوداج وقد وجدتم حكمي أن شيعته كان يفتي به وهذا مشكل فإن
 لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المري وأصحابنا رحمهم الله وإن اشتراطوا
 قطع الأكثر فلا بد من قطع أحدهما عند الكل وإذا لم يبق شيء من عقدة
 الحلقوم مما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا يוכל بالاجماع وفي
 الواقعات لو قطع الأعلى والأسفل ثم علم ققطع مرة أخرى الحلقوم

لا يفعل ما كان
 محذورا عقلا
 كالكذب والظلم
 والسفاهة واجب
 بانه يجوز ما كان
 ص

قبل

٢٠٤
 قبل أن تموت بالاول ينظر فإن كان قطع بتمامه لا يحل لأن موته بالاول
 أسرع منه بالقطع الثاني والاصل وذكر في فتاوى سمرقند فصان ذبح
 الشاة في ليلة مظلمة أعلا من الحلقوم وأسفل منه يحرم أكلها انتهى
 كلام الزيلعي وكذلك نقل صاحب الهداية في التحنيس والمزيد ما قاله الزيلعي
 عن الواقعات ولم يذكر ما يخالفه **قوله** وفي الهداية بالعكس **قوله** ليس ذلك
 إلا في بعض النسخ قال الأكل في العناية الحلقوم يخالف المري فإن المري بحري
 العلف والمري الحلقوم بحري النفس ودفع في بعض النسخ بالعكس وليس بحري
 انتهى ولم يبين المصنف تفسير الودجين وقال في الجوهرة الودجان بحري
 الدم وهما العرقان اللذان بينهما الحلقوم والمري انتهى **قوله** وحل
 بقطع ثلاث منها هو الصحيح وعن محمد أنه يعتبر الأكثر من كل عرق كذا في
 المختار وقال في الذخيرة وعن محمد أنه يعتبر قطع الأكثر من كل واحد
 من هذه الأشياء الأربعة وعنه أيضا إذا قطع الحلقوم والمري والأكثر
 من كل واحد يحل ولا فلا قال مشايخنا وهو أصح الجوابات انتهى **قوله**
 الاستا وظفرا فأما **قوله** وكذا القرن **قوله** وبالمنزوعين يكره أي الذبح
 وأما أكل الذبيح بها لا بأس به كما في العناية والاختيار **قوله** لورود الأثر
 فيها أي في ندب إهداء الشفرة قبل الأضجاع وكراهته بعده دليل الأول قوله
 صلى الله عليه وسلم إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا
 القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة وليجد أحدكم شفرة وليرج ذبيحته
 والثاني ما روي أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا أضجع شاة وهو يحذ شفرة
 فقال لقد أردت أن تميتها موتات هلا حددتها قبل أن تضجعه كذا في
 الهداية وقال في المبسوط ضرب عمر رضي الله عنه من رآه يفعل ذلك بالذن
 حتى هرب وشردت الشاة **قوله** وكره البحر برجلها إلى المذبح لما روي أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد أخذ شاة وهو يحركها إلى المذبح فقال
 قد هلك الموت قودا رفيقا وفي رواية قال أخذ سائرتها وإنما يرحم الله
 من عباده الرجما والمعنى أنها تعرف ما يراد بها كما جاء في الخبرين بهمة البهائم

الاعن اربعة خالصها ورازقها وحفظها وسفادها كذا في ميسوط ^{الخير}
رحمه الله **قوله** حتى يبلغ النخاع وهو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة وفيه
اشارة الى ان قطع الرأس مكروه بالاولى وبه صرح في اكثر وقيل في تفسير
النخاع ان يمد راسها حتى يظهر منيها وقيل ان يكسر رقبتها قبل تسكن
من الاضطراب وكل ذلك مكروه لما فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا
فائدة كذا في التبيين **قوله** اوكتايا نقل في الجوهرة عن المستصفين ان
هذا اذا كان الكتابي لا يعتقد المسيح الها اما اذا اعتقده الها فهو
كالمجوس لا تحل ذبيحته انتهى **قلت** ولكنه في المستصفى ذكره في بصيغة قالوا
هذا الخ وقد مناه الله بينكم على ما يظهرون لا ما يخفون انتهى ويشترط حل
ذبح الكتابي صيلا ان يكون خارج الحرم فانه لو ذبح في الحرم لا يحل مكافي
التبيين وقال في العناية ذبيحة الكتابي في حلال اذا اتي به مذبوحا واما
اذا ذبح بالخصوة فلا بد ان لا يذكر غير اسم الله انتهى فان سمي النصران
المسيح وتسميه المسلم لا يأكل منه ولو قال بسم الله وهو يعني المسيح يوكل
بنا على الظاهر كذا في الاختيار انتهى ويوافق ما قد سناه عن الميسوط في
كتاب الصيد **قوله** يعقل الغدير فيه راجع للذاج في قوله بشرط كون الذاج
وكذا قال في الهداية ذبيحة المسلم والكتابي في حلال وتحل اذا كان يعقل
التسمية والذبيحة ويضبط وان كان صبيبا او مجنونا او امرأة انتهى
اي يعلم ان خل الذبيحة يتعلق بذكر اسم الله تعالى عليها هذا احد ما فترده
عقل التسمية فانه قال في العناية قيل يعني يعقل لفظا التسمية ويضبط
والضبط هو ان يعلم شرائط الذبح من فري الاوداج والتسمية انتهى
وقال في الذخيرة ذبيحة الصبي حلال اذا كان يعقل ويضبط من قول يعقل
انه يضبط شرائط الذبح من فري الاوداج وقوله يعقل تكلموا في معناه
قال بعض مشايخنا معناه يعقل التسمية وقال بعضهم معناه ان يعلم ان
حل الذبيحة بالتسمية وقال بعضهم ان يعلم ان الحل يقطع الحلقوم و
الاوداج انتهى **قوله** ولو مجنونا كذا في الهداية كما ذكرناه والمرام

به المعتوه كما في العناية عن النهاية لان المجنون لا قصد له ولا منه لان
التسمية شرط بالنص وهو بالقصد وصحة القصد بما ذكرنا يعنى قوله اذا
كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبط انتهى ولذا قال في الجوهرة لا يوكل
ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون والسكران الذي لا يعقل انتهى
قوله واخرى اى سواء كان مسلما او كتائيا لانه اعذر من الناسي كذا
في قاضي خان **قوله** فتحرم ذبيحة ونسئ **قوله** ولو شاركه مسلم في الذبح
لا يوكل واما ذبيحة الصبي ففكره الا انه يحل في قول ابو حنيفة رحمه الله
وقال لا التحل وذكر الكرخي رحمه الله انه لا خلاف بينهم في الحقيقة وانما
اختلفوا لانهم صنفان صنف منهم يقررون بنبوة عيسى عليه السلام ^{ويقررون}
الزبور ونعم صنف من النصارى وانما اجاب ابو حنيفة بحل ذبيحة الصبي
اذا كان من هذا الصنف وصنف منهم ينكرون النبوة والكتب اصلا و
يعبدون الشمس نعم كبدة الاوثان لا يوكل صيدهم ولا يحل ذبيحتهم
فانما اجاب ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بحرمه الصيد والذبح في حق هؤلاء
كذا في فتاوى قاضي خان مقتضا عليه ونقله شمس الأئمة السرخسي في ميسوط
ثم قال عقبه قال الشيخ الامام رحمه الله وفيما ذكره الكرخي رحمه الله
عند النظر فان اهل الاصول لا يعرفون في جملة الصائبين من يقر بعيسى
عليه السلام وانما يقررون بآدم عليه السلام ويدعون له النبوة
خاصة دون غيره ويعظمون الكواكب فوقه عند ابو حنيفة رحمه الله
انهم يعظمونها تعظيم الاستقبال لا تعظيم العبادة كما يستقبل المؤمنون القبلة
فقال بحل ذبايحهم ووقع عند ابو يوسف ومحمد رحمهما الله انهم يعظمونها
تعظيم العبادة لها فالحقاهم بعيدة الاوثان وانما شبه ذلك لانهم
يدينون بكتمان الاعتقاد ولا يستقبلون اظهار الاعتقاد البتة وما
اختلفه ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذ لا بان عنده الاشتباه يغلب
الموجب للحمة انتهى لفظا الميسوط **قوله** نحو بسم الله ومحمد رسول الله
قيد في الهداية بكسر الدال وقال في العناية قول بكسر الدال بشي الى انه

لوقال غير مكسور لا يحرم قيل هذا اذا كان يعرف النحر وقال النحر تاشي رحمه الله
ان حفظه لم يحل لانه يصير ذابحاً بهما وان رقعته حل لانه كلام مبتدأ
وان نصبه اختلفوا فيه وقال بعضهم على قيس ما روى عن محمد رحمه الله
انه لا يرث الخط في النحر متى ما في باب الصلوة ونحوها لا يحرم انتفى وقال
في البزارية لوقال بسم الله ومحمد صرا لا يحل بالرفع يحل والنفي كالحفظ
لانه نصيب بنوع الخافض فان قلت قد قلت في باب الطلاق العوام لا يميزون بين
الاعراب فلا يبقى الحكم على دقايق الاعراب وهذا تركتم **قلت** ذلك فيما نعلم
ابلوى والاعراض فيه اولى والطلاق كثير الوقوع والذبح يقع احياناً في نسلك
فيه طريق العفو كذا عن الغزنائي الخوازمي فيه نظر لمنع كود الذبح اقل وقوتا
من الطلاق ولان المطلق منهي للتصرف والملكة فيه معدومة فمكة للحفظ
على دقايق الاعراب عسير والذبح حاكي جملة مضبوطة فملكه الرعاية ومكة
المحافظة عليه يسيرة والذبح على ذلك قدير انتفى **قوله** واسم ثلاث اي لوقال
بسم الله وهم ثلاث لان لا يحل وهو المختار كما في التجنيس والميزيد وقال قاضي خان
وهو الصحيح ثم قال وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا يصير ميتة لانها لو صار
ميتة يصير الرجل كافراً انتفى **قوله** او ثلاث اي لوقال بسم الله وثلاث
لا يحل وهذه المسائل من الهداية قال لو ذكر مع اسم الله غيره موصولاً على
وجه العطف والشركة بان يقول بسم الله وهم ثلاث او يقول بسم الله
وثلاث او بسم الله ومحمد رسول الله بكسر الدال حرم الذبيحة انتفى **قوله**
كالذبيحة قبل التسمية والاضجاع يشير به الى انه يكره ان يدعو بعد التسمية
قبل الذبح بالتقبل وغيره نحو قوله بسم الله اللهم تقبل مني او يقول
من ثلاث او يقول اللهم اغفر لي لان الواجب تحريك التسمية وليركب دها
وعليه نص في الذخيرة وغيرها **قوله** فلو عطس فقال الحمد لله لا تحل
هو الاصح كما في التبيين **قوله** لعدم قصد التسمية يريد به انه قصد
التحيد للعطاس اذ لو راده للذبيحة حلت وكذا الوهم يكن له نية على ما
تذكره **قوله** منقول عن ابن عباس خير قول والمشهور وهو يقتضي

انه موقوف على ابن عباس وقدمه المصنوع قريبا عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقال الزيلعي ايضا انه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن
عباس مثله انتفى فيعلم انه مستحب وبه صرح في الذخيرة بقوله قال البقال و
المستحب ان يقول بسم الله والله اكبر وذكر شمس الائمة الحلواني
في شرح كتاب الصيد بسم الله الله اكبر بدون الواو قال ومع الواو
يكوه لانه يقطع فور التسمية انتفى **تنبيه** لوقال بسم الله ولم تحضره
النية اكل هذا العامة وهو الصحيح وان لم يرد التسمية على الذبح وانما اراد
شيئا آخر لا يحل لانه نوى غير ما امر به كما في فتاوى قاضي خان ولوقال
بسم الله ولم يظهر لها ان قصد ذكواته حل وان لم يقصده وترك
الدعاء قصد الا يحل لان في الوجه الاول قصد التسمية والعرب قد تحذف
حرفاً ترويحاً وفي الوجه الثاني لم يقصد التسمية على الذبح كذا في التجنيس
والميزيد والبزارية وقال في الذخيرة في المسئلة نوع اشكال فان المنقول
عن ائمة اللغة المشهور في كتبهم والتوخيم لا يجوز الا في النداء خاصة انتفى
قوله ولاب نحر الابل النحر قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر
والذبح قطع العروق في اعلا العنق تحت اللحيين كما في التبيين وعبر المصنوع
بقوله ونذب تبعا لقول الهداية السنة لا المستحب الاصطلاح يؤيده
قوله اما الاستحباب فلموافقة السنة المتوارثة انتفى فلا مخالفة
بينه وبين اكثر **قوله** اما الذبيحة في الصورتين اي صورة ذبح البقر
وصورة نحر الابل **قوله** واجتماع العروق في النحر اي نحر الابل **قوله**
وفيها اي البقر والغنم في المذبح كما في الهداية **قوله** او سقط في بيرو لم
يمكن ذبحه اي وعلم موته بالبحر او اشكال ان الظاهر ان الموت منه
وان علم انه لم يموت من البحر لا يؤكل كما في التبيين **قوله** واذا نذت
في المصلا على اي نشاة نظيره ما قال قاضي خان دجاجة تعلق بشجرة
وصاحبها لا يصل فان كان لا يخاف عليها الفوت والموت فربما لا تؤكل
وان خاف الفوت فربما تؤكل انتفى **قوله** فلا يتقدر على اخذها كما في

التبيين والهداية وقال في منية المفتي بعيرا وبثور تد في المصراع علم
صاحبه انه لا يقدر على اخذه الا ان يجمع جماعة كثيرة فله ان يريته انتهى
فلم يشترط التعذر بل التعسر **قوله** وقد مر ان المراد بيها حيوان يصيد
بغنايه او بتخلبه احتزبه عن كحل الجمل والحمامة **قوله** والبقل اي التي
امه انا اذ لو كانت فرسا كان على الخلفاء المعروف في الخيل كما في التبيين
قوله والخيل كذا قال ابن كمال يا شاعطا على قوله لا يحل ذواته ومثله
في الاختيار وعبارة القدوري والهداية ويكره اكل لحم الزيلعي عندنا في حنفية
انتفى وامكروه تحريما يطلق عليه عدم الحلال **قوله** وعندهما تحل الخيل اي
مع كراهته للتنزيه كما في المواهب **قوله** واليه مال صاحب الهداية عبارة
الهداية ثم قيل الكراهة عنده كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والاول اصح
انتفى لانه روى ان ابا يوسف سأل ابا حنيفة رحمه الله اذ قلت في شيء
اكرهه فما رأيك فيه قال التحريم وبني اختلاف المشايخ في قول ابي حنيفة
رحمه الله على اختلاف اللفظ المروي عنه فانه روى عنه رخص بعض
العلماء في لحم الخيل فاما ان فلا يعجبني اكله وهذا يخرج الى التنزيه وركب
عنه انه اكرهه وهو يدل على التحريم على ما روينا على ابي يوسف رحمه الله كذا
في العناية **قوله** ولا يقع اي الغراب لاكل والفراب لغيره وهو ضخم
باني الجيف وكذا لا ياكل الخفاش لانه ذواته كما في البزازية وقال العيني
في مختصر الظهيرية اختلف في اكل الخفاش ولا ياكل الشقراق وهو طائر
اخضر يجالط قليل حمرة يعول على كل شيء واذا اخذ فراخه انتفى **قوله**
وهو الذي يموت في البحر خفف انفه بلا سبب اي بلا سبب معروف **قوله**
ثم يعول فيظهر بيضه ويطنه فوق الماء كذا قال في الذخيرة نقلا عن الجامع
للاصفه اذا وجد السمكة ميتة على وجه الماء ويطنه من فوق الماء لم ياكل
لانه طاف وان كان ظهره من فوق اكل لانه ليس بطافي ومثله في البزازية
ومنية المفتي ثم قال في الذخيرة وفي المنتقى عن محمد اذا كانت السمكة
استقلته الماء وماتت لم تاكل لانها ان تركت طفت انتفى ولا يخفى ان سبب
موتها

موتها معلوم والطاف في بخلافه **قوله** والخلاف في البيع والاكل واحداي
فلا يصح بيع ما لا ياكل من حيوان الماء كالضفدع والسرطان عندنا **قوله**
وكذا ان وجد في بطنها سمكة اخرى اي فتوكل بخلاف ما لو خرجت من دبر
السمكة فلا توكل لانها قد سحالة عذرة كما في الجوفية **قوله** او اكل شيئا تقا
في الماء لئلا ياكله فمات منه اي وذلك معلوم فلا بأس باكله كما في الرعاية تقول
وان ماتت بحر الماء او برده الخ كذا ذكر الروايتين في الهداية مطلقتين من
غير ترجيح وقال في العناية اطلق القدوري رحمه الله الروايتين ولم
ينسبها الى احد وذكر شيخ الاسلام رحمه الله انه على قول ابي حنيفة رحمه الله
لا يحل وعلى قول محمد رحمه الله يحل انتهى **قوله** لكن صاحب الهداية قال في
التجنيس والمزيد السمكة اذا اقتلتها حر الماء او برده قال ان الامام لا توكل كالطائر
وقال محمد توكل وهذا اظهر وارفق بالناس انتفى فقد قيد اطلاقه في الهداية
انتفى في منية المفتي وعن محمد يحل وبه يفى انتفى وعليه اكثر المشايخ وقال
الفقيه قول المشايخ اي القائلين بالحكمة لانها ماتت بأقوة فصار كموثها بانجاد
الما وقال القاضى فيدها توكل عندنا كل ولو ارسلت السمكة في الماء النفس
فكبرت فيه لا بأس باكلها كذا في البزازية انتفى وينظر الفرق بينها
وبين الجلالة **قوله** هل على الخ دليل على الجراد ميتا وسنده قول النبي صلى الله
عليه وسلم احلت لنا ميتتان ودمان اما الميتتان فالسمكة والجراد واما
الدمان فالكبد والطحل كذا في التبيين **قوله** والعقنق قال في العناية
لا بأس باكله عندنا في حنفية وهو الاصح وفي البزازية لا بأس باكل ما ليس له
مخلى يخطب به والهدية والظاني والقمرى والسوداى والزردور
والعصافير والفاخمة بأس به ومثله في التجنيس والمزيد وفي مختصر
الظهيرية والنوم ياكل قال المصنف وقد رأيت هذا بخط والذى رحمه الله
انتفى **قوله** ذبح شاة لم يعلم حيوانها فتكرت او خرج الدم حلت كذا في الكثر
وقال في البزازية نقلا عن شرح الطحاوى خرج الدم لا يدل على الحياة
الا اذا كان يخرج من الحي وهذا عند الامام وهو ظاهر الرواية انتهى

كتاب الحيات هوام وغلب وعرف الفقهاء على جهالة الكفار وهو

دعوتهم الى الدين الحق وقتالهم ان لم يقبلوا وكذلك السير جمع سيرة
وهي فعله بكسر الفاء من السير غلب في لسان اهل الشريعة على الطريق المأثور
بعضا في غزو الكفار وكان سبب ذلك كونها تستلزم السير وقطع المسافة
وفي غير كتب الفقهاء يقال كتاب المغازي وهو ايضا اعم لانه جمع مغزاة
مصدرهما على لغزى دال على الوحدة والقياس غزو وغزوة للوحدة كضربه
وهو قصد العدو للقتال خضع في عرفهم بقتال الكفار هذا ونقل الجهاد
عظيم من ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مقام الرجل فالصفا في سبيل
افضل عند الله من عبادة الرجل ستين سنة رواه الحاكم وقال على شرط البخاري
ومن تابع الجهاد الرماط وهو الاقامة في مكان يتوهم هجوم العدو فيه لقصد
دفعه لله تعالى ومن فضله ما في صحيح مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل الله خير من صيام
شهر **وقوله** وان مات فيه اجره عليه عمله الذي كان يعمل واجرم عليه
رزقه وامن الفتان رواه مسلم زاد الطبراني وبعث يوم القيمة شهيدا ومن
مات رباطا من الفرع الاكبر وعن ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ان صلوات المرباط يقول خمسماية صلوة ونفقة دينار والدرهم
منه افضل من سبماية دينار بنفقة في غيره كما في فتح القدير **قوله** وفرضه
عين اذ اجمعوا كذا في الكنز وغيره وهو يقتضي الافتراض على كافة الناس
سواء فيه اهل محل حكم العدو وغيرهم وهو صحيح ما قال في منية المفتي
في نفوس العام يجب على كل من سمع ذلك الخبر وله الزاد والراحلة انتفى
وقال قاضي خان ان وقع النفي ويلفهم الخبران العدو وجاء الى مدينة
من مدائن الاسلام كان للرجل ان يخرج بغير اذن الابوين عند الخوف
على المسلمين او على زيارتهم او على اموالهم واذا كان النفي من قبل الروم فعلى
كل من يقدر على القتال ان يخرج الى الغزو اذا ملك الزاد والراحلة ولا
يجوز له التحلف الا بعد ريبين انتهى فالمن عام وقد خصته المص بقوله

فيحيرو

فيحيرو فرض عين على من قرب منه وهم يقدرون على الجهات وقد نقل الكمال
ما قاله في النهاية ثم قال هكذا ذكرنا وكان معناه اذا دام الحرب بقدر
ما يصل الابدون ويلفهم الخبر والافهم تكليفه بالاطاق بخلاف انفساد
الاسير وجوبه على اهل متجه من اهل المشرق والمغرب ممن علم ويحس بانهم
من عزم على الخروج وقعوده لعدم خروج الناس وتكاسلهم والسلطان
او منعه انتهى **قوله** عالم ليس في البلدة افقه منه ليس له ان يغزوا
يدخل عليهم من الضياع كذا في منية المفتي **قوله** مع في اى مع وجود شيء
فسر القى بالشئ ليبين ان المراد به وجود مال بيده المال سواء كان
اصله من النفي او من غيره كالا موال الضايعة **قوله** ما ذالم يوجد في الايكون
لجمل هو الصحيح وقيل بكونه واطلوا الاباحة في السير ولم يقيد بشئ واستدل
عليه بقوله عليه السلام المؤمن يغفر وياجر كمثل ام موسى ترضع ولد لها
لنفسها وتأخذ له عليه الاجر وكانت تأخذ من فرعون دينارا من كل يوم كذا
في التبيين **قوله** فان ابوا فالى الجزية هذا في حق من تقبل منه الجزية كاهل
الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان من العجم واما عبدة الاوثان من العرب
فلا يقبل منهم الا الاسلام او التسليم كما في التبيين **قوله**
وقطع شجر وفساد زرع قال اكمل هذا الم يغلب على الظن انهم يؤخذون
بغير ذلك فان كان الظاهر انهم يغلبون وان الفتحة بذكره ذلك لانه
افساد في غير محل الحاجة وما يبيع الالهة انتهى **قوله** وفي شرح البخاري
كذا في الاسنخ والمسطور في الزيلعي نصته وفي شرح المختار الخ وظاهر هذا
اطلاق التمثيل سواء وقع قتالا او باسيرا لان اكمال حخته بقوله
التمثيل قبل الظفر لانه به اذا وقع قتالا كبار ضرب فقطع اذنه
ثم ضرب فقا عينه فلم يئنه فقطع انفه ويده وتوذلك انتهى
قوله وشيخ فان قال اكمال المراد بالشيخ الفاني من لا يقدر على القتال
ولا الصياح عند التقا الصفيين ولا على الاحبال لانه يحس منه الولد فيكثر
محارب المسلمين ذكره في الذخيرة وزاد الشيخ ابو بكر الرازي في كتاب المرتد

من شرح الطحاوي انه اذا كان كامل العقل نقتله اذا ارتد والذي
لا نقتله الشيخ الثاني الذي حرف وزال عن حدود العقل والمميزين
فبعد اجنبية يكون بمنزلة المجنون فلا نقتله ولا اذا ارتد قال واما
الزمني فم بمنزلة الشيوخ فيجوز قتلهم اذا راي الامام ذلك كما تقبل
سائر الناس بعد ان يكونوا عقلا ونقتلهم ايضا اذا ارتدوا ونقتلهم لا نقتل
مقطوع اليد اليمنى والمقطوع يده ورجله من خلاف ونقتل مقطوع
اليدين اليسرى او احدا الرجلين وان لم يقاتل انتفى ما قاله الكمال **قلت**
وفي النهي عن قتل الاقطع من خلاف نظر لما انه لا ينزل عن مرتبة الشيخ القا
على الاحبال والاصباح انتفى **قوله** للنهي عن كلها في الحديث ومع ذلك
لا يعزم قاتل من نهى عن قتله منهم لان مجرد حرمة القتل لا يوجب الصلوات
كما في الفتح والتبيين **قوله** الا ان يكون احدهم مقاتلا لكن الصبي والمجنون
يقتلان في حال قتالهما واما غيرهما من النساء والرهبان ونحوهم فانهم
يقتلوه بعد الاسر والذي يحكي ويضيق يقتل في حال افاقته وان لم يقاتل
والمرأة المملكة تقتل وان تقابل وكذا الصبي المملك والمعتوه لان في قتل
المملك كسر شوكتهم كما في الفتح **قوله** وبلا قتل اب كافر سواء ادركه
في الصفا او غيره لا يقتله وان لم يكن ثم من يقتله غير الابن لا يمكنه
من الرجوع حربا على المسلمين ويباع بغيره بغير قوايم فرسه ولجأه الى
مكان حربي غيره فيقتله وكذا الام والاجندات المقاتلين يكره
لغيرهم قتلهم ومن سوا الاصول ومن ذوى الرحم المحرم للمسلمين فلا بأس
بقتلهم واما اهل البغى والخوارج فكل ذي رحم محرم منه لا يجوز قتله كالاب
كما في التبيين والجوهر والفتح **قوله** في سرية قال الكمال ما نصه وفي فتاوى
قاضي خان قال ابو حنيفة اقل السرية اربعماية واقل العسكر اربعة
الاف انتفى والذي رايته في فتاوى قاضي خان نصه قال ابو حنيفة
اقل السرية مائة واقل الجيش اربعماية قال الحسن بن زياد اقل السرية
اربعمائة واقل الجيش اربعة الاف انتفى وقول ابن زياد من تلقا نفسه
عليه

عليه نص الشيخ الكمال الذين بعد ما قال وعن ابى حنيفة رضي الله عنه
اقل السرية راية انتفى **قوله** لما فيه من ترضي المصنف على الاحتقاق
هو ان ويل الصبي كما في الهداية واحتوز به عما ذكره في الاسلام
عن ابى الحسن الفري الصوري الشهيد عن الطحاوي ان ذلك عن النهي
عن اخراج المصنف اما كان عند قلة المصاحف كيلا تنقطع عن
ايدي الناس واما اليوم فلا يكره انتفى وما قاله صاحب الهداية من
التأويل منقول عن مالك راوي الحديث قال روي ذلك مخافة ان يثاله
العدو والحق انها من قول النبي صلى الله عليه وسلم كما في الفتح **قوله**
وينبذ ان خير انتقال **قوله** لا يكفي مجرد اعلامهم بالنبذ بل لا بد من
مضي مدة يتمكن ملكهم بعد علمه بالنبذ من القائلين الى اطراف مملكته
ولا يجوز ان يبقا على شيء من بلادهم قبل مضي تلك المدة وان كانوا
خرجوا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي عساكر المسلمين او خرجوا
ببربب الامان حتى يعودوا لقطع الى ما منهم ويبرموا حصونهم مثل ما كانت
توقفا عن العذر بعد اوضح انه اذا صاحهم مدة فرائي نقضه قبلها
واما اذا مضت المدة بطل الصلح بمضيها فلا يثبت اليهم واذا كانت
المواصلة على جعل رد ما يخص ما بقي من المدة بالنبذ قبل مضيها كما
في الفتح والتبيين **قوله** وقيل نبذوا خنازير اذ افتح القاف وسكون
الباء الموحدة وفتح اللام والنون وسكون الموحدة بعدها وتنوين الال
المعجمة المكسورة قال في الكافي وغيره وان بدوا بخيانة قاتلهم ولم
يذبذبا اليهم اذا كان ذلكا بانفاقهم لانهم صاروا انا ومنين للعهد فلا
حاجة الى نقضه انتفى وكذا اذا دخل دار الاسلام جماعة منهم لهم
منعة باذن ملكهم وقاتل المسلمين علانية لما ذكرنا وان كان دخولهم
بغير اذن ملكهم انتقض العهد في حقهم لا غير حتى يجوز قتلهم واسترقاقهم
لانهم اشتدوا بانفسهم فينتقض العهد في حقهم ولا ينتقض في حق غيرهم
لان فعلهم لا يلزم غيرهم وان لم يكن لهم منعة لم يكن نقض العهد كذا في التبيين

قوله وحديد كذا في الهداية لانه اهل السلاح وهو ظاهرا هو الرواية
 وذهب فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير الى انه لا يكره حيث قال وهذا
 في السلاح واما فيما لا يقتل به الا يصنع فلا بأس كما كرهنا بين المزامير
 وابطلنا بيع الخمر ولم نربيع العنب باسنا ولا ببيع الخشب وما شئت ذلك
قوله ولو بعد الصلح كذا في الهداية معللا بانه على شرط انقص والانقضاء
 فكانا حرا باعلينا وهذا هو القيس في الطعام والثوب الا اننا عرفناه
 بالنص فان النبي صلى الله عليه وسلم امر ثمانية ان يبيعوا اهل مكة وهم حرب
 حلية انتهى **قوله** مع امان حرا **قوله** من الفاظ الامان قولك للحربي لا
 تحرق ولا توجل او مترس او لكم عهد انتم اذمنة الله او تعا فاسمع الكلام
 ذكره في السيد الكبير وقال لنا طفي في السير املا سالت ابا حنيفة عن الرجل
 يشير باصبعه الى السماء لرجل من العدو فقال هذا ليس بآمان يا ابي يوسف
 تخشع ان يكون امانا وهو قول محمد رحمه الله عليهم اجمعين كذا في
 الفتح وقال في الجوهرة نقلا عن الينابيع اذا قال اهل الحرب الامان الامان
 فقال رجل حرم من المسلمين او امرأة حرة لا تخافوا ولا تدخلوا واعد الله
 وذمته او تعالوا وسمعوا كلام الله فهذا كله امان صحيح انتهى
باب المغنم وقسمته قوله ان شاء خمسها اي جعلها اخماسا خمس
 للفقراء والباقي للغنائم على ما سيأتي **قوله** ثم قسمها بيننا يعني قسم باقيها
 وهو الاربعة الاخماس لقول بين الغنائم وسيد ذكر قسمته الخمس **قوله**
 او اقراها عليها الخ نفع على من باقياهم ذمة وتملكهم الاراضي فخرج ما
 ينقل اذ لا يجوز لمن به عليهم لانه لم يرد به الشرع وانه لا يدوم والجواز
 باعتبار الدوام نظر المسلمين ولهذا لا يجوز بالرقاب وحدها بدون
 الارض وانما يجوز تبعا للارض واذا من عليهم بالرقاب والارض يدفع
 لهم من المنقول قد ما يتأتى لهم به العمل ليخرج عن حد الكراهة كما فعل عمر
 رضي الله عنه كذا في التبيين والهداية وان لم يدفع وقسم الجميع للغنائم جاز
 وكره لان عمر رضي الله عنه لم يفعله ولعدم التمكن من الزراعة بل انها كما في

الكافي **قوله** والامام ان شئت قتل الاسرى فيه اشارة الى انه اذا لم يسلموا
 ومن لم لا يقتل وقيد بالامام لانه ليس لواحد من الغزاة قتل اسير
 بنفسه وان قتله بلا ملحق بان خافا لقائل شر الاسير كان للامام تعزيره ولا
 يضمن شيئا كما في الفتح واذا عزم على قتل الاسرى لا ينبغي تعذيبهم بالجوع
 والعطش وغيره من التعذيب كما في البدائع **قوله** او استرقتم ولا ينافي لثرواقتهم
 اسلامهم بعد الاسر لوجوده بعد سبب الملك وهو الاسير بخلاف ما اذا
 لهموا قتل الاخذ فانهم لا يسترقون كما سيأتي **قوله** وهو ان يترك الكافر
 الاسير ويأخذ منه ما لا هذا على المشهور كفا في المواهب والفتح وآية الشيخ
 ذنبت المقاتلات وعوتب على الفدي يوم بدر **قوله** او اسيروا مسلما في مقابلة
 هذا على احدي الروايتين عن الامام وعليها مشي القدر وصاحب الهداية
 وعلى الرواية الثانية يجوز فدا اسرانا باسراهم كما قال به ابو يوسف ومحمد
 وهو ظاهر الروايتين كما في المواهب والتبيين وقال الكمال وجه هذه الرواية
 الموافقة لقول العامة ان تخليص المسلم اولى من قتل الكافر لا تنقاع به لان حرمة
 عظيمة وما ذكر من الضرر الذي يعود اليه بدفعه اليهم يدفعه ظاهر الملم
 الذي يتخلص منهم لانه ضرر شخص واحد فيقوم بدفعه واحد مثله ظاهرا
 فيتكا في ثم تبقى فضيلة تخليص المسلم وتمكينه من عيادة الله كما ينبغي زيادة
 ترجيح وثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين برجل
 من المشركين انتهى وقال في شرح الجمع نقلا عن الحقايق ان مفاداة اسيرهم
 باسير مسلم يجوز اتفاقا انتهى والاتفاق على المشهور **قوله** واما الفدا
 فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال اي لقيام الحاجة فيكون محمل قول الزيلي
 واما المفاداة بالمال فلا يجوز عند عدم الحاجة الى المال وان احتاجوا
 اليه جاز انتهى **قوله** وبعده لا يجوز بالمال عند علمائنا اي لعدم الحاجة
 فهو محمل قول الجمع ان المفاداة بالمال غير جائزة اتفاقا انتهى ولو محمل
 كلام الجمع على عمومته خالفه ما تقدم من قول الزيلي بجوازه عند الحاجة
 والحاجة عند قيام الحرب لا بعد ها **قوله** ودرهم الى درهم لم يزد حكما

على ما تقدم من قوله وحرم متعم وعوان يترك الكافر الاسير بلا اخذ شيء
منه وكذا اجمع في الكثر بين الممن والرود وقال في البحر وانما الممن فقال في رات
القاموس من عليه منا انعم واصططع عنده صنعة انتفى واختلقت العبا
في المراد به هنا ففي فتح القدير وهو ان يطلقهم الى دار الحرب بغير شيء وفي
غاية البيان والنهاية وهو الانعام عليهم بان يتركهم مجانبين دون اجراء
الاحكام عليهم من القتل والاسترقاق او تركهم ذمة للمسلمين انتفى
ولا يقع الاول في كلام المختصر لانه قوله وحرم ردهم الى دار الحرب انتفى قاله
في البحر وفي حكمه باختلاف عبارات ثل قوله وعقر دابة لا اختار فيه
عن النساء والقيبان الذين شق اخر ارجلهم فيكون في ارض خربة حتى
يموتوا جوعا ليلاي يعود واحريا علينا لان النساء يقع بهن النسل والصبيا
يبلغون واذا وجد المسلمون هيمة او عقرا بدار الحرب في حالهم ينزعون
ذنب العقرب وان باب الحية قطعاً للضرر عنهم ولا يقتلونهم ابدا لما ينصر
بالكفار كما في البحر قوله وحرم قسمة مقيم ثمة لا يناسب ما ذكره من الا
ختلاف في ثبوت الملك بها لانه يثبت عند الشافعي لا عندنا والحكمة لا تمنع صحة
الملك وعبرة العداية كالقدور وهكذا ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى
يخرجها الى دار الاسلام انتفى والمسائل الافرادية الموضوعات مصرحة بعدم
صحة القسمة قبل الاقرار مثل ما سأل في من ان من مات في الغنائم لا يورث
حقه من الغنيمة قاله الكمال ثم قال واعلم ان القسمة انما لا يصح اذا قسم بلا
اجتهاد او اجتهاد فوقع على عدم صحتها قبل الاقرار اما اذا قسم في دار الحرب
مجتهدا فلا شك في الجواز وثبوت الاحكام واذا تحققت للمسلمين حاجة في
دار الحرب بالثياب والمتاع ونحوها قسمها في دار الحرب انتفى قوله ويبقى
على هذا الاصل مسائل كثيرة قال في الكافي للنسفي منها ان احدا من الغنائم
لو وطئ امه من السبي فولدت فادعاه ثبت نسبته منه عنده وصارت
الامه ام ولده وعندنا لا يثبت النسب لعدم الملك وجب العقر وتقسيم الامه
والعقر بين الغنائم انتفى وتبعه الزيلعي والكمال وقد ذكر في متفرقات
الجهاد

لا

الجهاد من الكافي خلاف ما ذكره هنا فنفي لزوم العقر بوطئها فتناقص
حيث قال وطئ امه من الغنيمة الى ان قال ولا عقر في الوطئ لان الثابت مجزئ
الحق اذا الملك انما يثبت بالاقرار وهو ليس بمضمون والمستوفى بالوطئ
كالجزء والاتلاف لكل غير مضمون فالتلافى الجزاء اولى ولكنه يؤدى زجره
ولغيره وبعد الاقرار والقسمة يقتصر ما فيه القصاص واذا وجد القصاص
فاولى ان يجال العزم فيما يجب فيه العزم انتفى وقد اقتصر في البدائع على مثل
هذا التفصيل الاخير من كلام الكافي وهو لذي ينبغي اتباعه حيث نفي العقر
بالوطئ قبل الاقرار بدرا معللا بانه اتلف جزا من منافع بضمها ولو اتلفها
لا يضمن لما تقدم من اصل وهو ان الغنيمة في دار الحرب لم يثبت فيها ملك الغنائم
اصلا لان كل وجه ولا من وجه ولكن انتقد فيها سبيل الملك على ان تصير ملكا
عند الاقرار بدرا ثم قال واما بعد الاقرار بدرا الاسلام لو استولد جارية
من المغنم وادعى الولد لا تصير ام ولده استحسانا لما بينا ان ثبات النسب وامومة
الولد يقف على ملك خاص وذلك بالقسمة او حقا خاص ويلزمه العقر لان الملك
العام او الحق التاكيد يكون مضمونا بالاتلاف انتفى وقال في المحيط لو وطئ جارية
لا يحيد ويؤخذ منه العقر ان وطئها في دار الاسلام دون دار الحرب لانه اتلف
منافع بعضها انتفى قال صاحب البحر بعد نقله كلام المحيط وهذا هو الظاهر
لان الوطئ في دار الحرب لا يجب فيه شيء وقد نقله في التترخانية بصيغة قال محمد
فكان هو المذهب قال وكذا اذا قتل واحدا من السبي واستهلك شيئا من الغنيمة
في دار الحرب فلا ضمان عليه لافراق بين ان يكون المستهلك من الغنائم او غيرهم
انتفى وقد نقله صاحب البحر بعد نقله كلام الشيخ كما لا بد من ولم ينص على التنبيه
عليه وان كان فيه اشارة الى التنبيه وقول البدائع وامومية الولد تنقضي على
ملك خاص يشير الى ما قاله الكمال انه اذا قسمت الغنيمة على الرايات او العرا
فوقعت جارية بين اهل راية صح استيلاذ اخذهم لها وعتقه اذا كانوا
قبيلا والقليل ما ية قنادونها وقيل اربعون والاولى ان لا يورث ويوكل
الى اجتهاد الامام قوله وحرم بيعه اى المغنم قبلها سواء كان في دار الحرب

٧١٠

كذا في مختصر الظهيرية **قوله** وعلق اي ولو بالحنطة اذ لم يوجد الشعير
كما في مختصر الظهيرية **قوله** ودهن يعني كالسمن والزيت فيدهم يستحب
ويؤخذ والله به وليس له فعل ذلك بغيره من الادهان كالبنفسج
والزنبق والخيزر كما في الظهيرية والهداية الا ان يكون له حاجة له
لمرض يحوجه اليه فيجوز استعماله له كلبس الثوب كما في الفتح **قوله**
وسلاح عند الحاجة التقييد بالحاجة راجع للسلاح خاصة على اتفاق
الروايات قال في مختصر الظهيرية الانتفاع بالسلاح والسياب وغيرها
لا يجوز الا الحاجة باتفاق الروايات انتهى وقال في الفتح استعمال و
الكرع كالفرس يجوز بشرط الحاجة بان مات فرسه او انكس سيفه
اما اذا اراد ان يوفّر سيفه وفرسه يستعمل ذلك فلا يجوز ولو فعل اثم
ولا ضمان عليه لو انفق انتهى واما غير السلاح ونحوه مما تقدم الانتفاع به
كالطعام والدهن فشرط في السير الصغير الحاجة الى التناول من ذلك
وهو القياس ولم يشترطها في السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت
الائمة الثلاثة فيجوز لكل من الفتي والفقير تناوله كذا في الفتح وهذا كله
اذا لم يتعصم الامام عن الانتفاع فاذا انتفاهم عن ذلك فلا يباح لهم الانتفاع
به كذا في مختصر الظهيرية **قوله** ولا يبيعها وتولها شأ من المالك اهل الحرب
من غسل في جبل وياقوت وفيروزج وخرم وفضة وذهب من معدنه
فان جميعه مشترك بين الواجد واهل العسكر فلا يختص به فان باعه
نظر الامام فيه فان كان ثمنه انفع قسمه في الغنمة وان كان المبيع انفع
فمنع البيع واستودع المبيع وجعله في الغنمة وان لم يكن المبيع قائما بحيز
بيعه ويجعل ثمنه في الغنمة ولو حشر حشيش او استسقى ماء وباعه من
العسكر طاب له ثمنه كذا في البحر عن الترخانية **قوله** ومن لم يملك الخيول
اربع مسائل احدها للمخرجي بداره ولم يخرج اليها حتى ظهرنا عليهم والحكم
ما ذكره المصنف ثانياً يخرج اليها مسلماً ثم ظهر على الدار فجميع ماله هناك
في الاولاده الصغار لاسلامهم تبعاً له والا ما اودعه مسلماً او ذمياً

او بعد الاحراز بداركم كما اشار اليه في الشرح وهذا ظاهر في بيع الغزاة
واما بيع الامام لنفسه كراطي او لانه يصح لانه مجتهد فيه يعني انه لا بد
ان يكون الامام راى المصلحة في ذلك واقوله تخفيفه اكرهه لجلل عن الناس
او عن البهايم ونحوه وتخفيف مونة عنهم فيقع عن اجتهاد في المصلحة فلا
يقع جوازاً فينعتق بلاكراهة مطلقاً كذا في الفتح **قوله** انتهى عنه في الحديث
كذا قال في الهداية وقال الكمال واما الحديث الذي ذكره وهو انه صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع الغنمة في دار الحرب فزير جداً انتهى **قوله** والردء بكسر الراء وسكونه
الدال المهملة بعد ما نزهة **قوله** ومدد يلقحهم ثم اي ولو بعد القتال
كما في شرح المجمع والمدد الجماعة الناصرون للجدد وقال في البحر وشرح المختار
انما ينقطع شركتهم اما بالاحراز بالاسلام او بالقسمة في دار الحرب او بيع
الامام الغنمة في دار الحرب فاذا وجد احد هذه المعاني الثلاثة انقطع الشركة
لان الملك يستقر به واستقلال الملك بقطع الشركة انتهى وتقييد المصالح
المدد بدار الحرب اشارة الى انه لو فتح العسكر بدار الحرب او استظهروا
عليه ثم لحقهم المدد ولم يشاركهم لانه صار بلاد الاسلام فصار الغنمة
محروقة بدار الاسلام بضمانه في الاختيار **قوله** ولا من مات ثم لعدم الملك
اشارته الى ان الغنمة لم تقسم فلو قسمت ثم كان بمنزلة الاحراز فيورث
نصيبه كما في شرح المجمع عن الحقايق **قلت** وينبغي ان يكون كذلك اذا باعها
الامام بدار الحرب لصول الملك **قوله** وحل فيها طعام اي حل لمن لم سهم
او رضى في الغنمة ولمن معه من النساء والاولاد والمهايك ولا يطعم التاجر
والاخير الا ان يكون خبز الحنطة او طبخ اللحم فلا يابس به حينئذ لانه
ملكه بالاستهلاك ولا فرق في الطعام بين المصفا للاكل وغيره حتى جاز
بيع المواش والكلها وتورد جلودها في الغنمة وكذا توكل الفاكهة الرطبة
وغيرها والسكر والسنن والزيت وكل ما كثر عادة كما في التبيين والاختيار
وغيرها **قوله** وحطب ايجاز للطبخ وللاصطلاح للبرد اذا كان معداً
للوود وان معداً لاختاذ القصاع والاقداح وله قيمة لا يباح استعماله

كذا

لصحة يدعها ثالثها لم يستأن بدوانا ثم ظهرنا على داره فنجح ما خلفه
حتى صغار اولاده حتى لا نقطاع العصمة وعدم تبعيته لهم له في الاسلام بقبا
الدارين رابعها دخل دراهم تاجو مسلم اودى بامان واشترى منهم
اموالا واولاداً ثم ظهرنا على الدار فاكل كل له الا الدور والارضيين
فانها في وتمامه في الفتح **قوله** فمن دخل منهم فارسا اي وفرسه صالح
للقتال بان يكون صحيحا كبيرا فلو كان مهرا او كبيرا مريضا لا يستطيع
القتال عليه فله سهم راجل كما في التبيين والاختيار وسواء كان في البر
او سفينة في البحر كما في الاختيار وغيره وسواء استمارة او متجربة للقتال
فحضر به فان يستعمل له وان غصبه ونحضر به حتى سهم من وجهه محظور
فيستدق به به كما في الجوهر **قوله** فنفق فرسه اي مات فشهد الواقعة
راجلا فله سهم فارس وكذا اذا قاتل راجلا لضيق المكان ولو غصب فرسه
فنبيل الدخول فدخل راجلا ثم استزده فيها فله سهم فارس وكذا لو ركب
عليه غيره ودخل دار الحرب او نفرا وصل الفرس فاتبعه ودخل راجلا
ثم وجده فيها حتى سهم فارس ولا سهم لفرس مشترك للقتال عليه
الا اذا استأجر احد الشريكين حصّة الاخر قبل الدخول فالسهم للمستأجر
وقيد المص بموت الفرس لانه لو باعه ولو في حال القتال على الاصح او رهنه
او اجره او وهبه فانه لا يستحق سهم فارس في ظاهر الرواية لان الاقدام
على هذه التصرفات يدل على انه لم يكن من قصده المجاورة للقتال فارسا
الا اذا باعه مكرها كما في البحر عن التنازع خائفة انتهى **قلت** كذلك لو
اكره على غير البيع من الرهن ونحوه حتى سهم فارس لما ذكر من العلة
انتهى واذا باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفارس كما في الجوهر
والتبيين **قوله** الخ لليتيم والمسكين وابن السبيل مقيد انه يقسم
ثلاثة اقسام على الثلاثة الاصناف وقال قاضي خان ان صرف الخمس الى
صنف واحد من الاصناف من الاصناف الثلاثة جائز عندنا انتهى ومثله
في البحر عن فتح القدير وعلمه في البدايع بان ذكره هو الاصناف لبيان المصارف
لا الايجاب

لا الايجاب الصرف الى كل صنف منهم شيئا بل لتعيين المصروف حتى لا يجوز الصرف
الى غيرهم كما في الصدقات انتهى **قوله** وقدم فقرا ذوى القرى في اشارة
الى دخول ذوى القرى في اليتامى والمسكين وابن السبيل في الاصناف الثلاثة
اذا كانوا فقرا لكنه يبدأ بهم ويثبت استحقاقا قدم هو الاصح وقال الطحاوي
بسقوطه كما في الكافي للذنفى وقال في الجوهر سهم ذوى القرى في يستحقونه
بعد النبي صلى الله عليه وسلم بالفقر يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون
لبنى معاشم وبني المطلب دون غيرهم من بني عبد شمس وبني نوفل انتهى
وفي البدايع تعطى القرابة كفايتهم **قوله** ولا شيء لصبيغ فان قيل فلا
فائدة حينئذ في ذكرهم ليتيم حيث كان استحقاقه بالفقر والمسكن
لا باليتيم **اجيب** بان فائدته دفع توهم لان اليتيم لا يستحق من الغنمة
شيئا لان استحقاقها بالجهد واليتيم صغير فلا يستحقها كذا في البحر **قوله**
كالصفي قال في طلبة الطلبة وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يستأثر
بالصفي زيادة على سهمه **قوله** او باذن الامام سواء كان المستأذن منعة
او لم يكن قال في الجوهر اذا دخل واحدا واثنان باذن الامام ففيه روايتان
المشهورة انه خمس والباقي لمن اصابه لانه لما اذن لهم فقد التزم نصرتهم
انتهى ومثله وفي الكافي **قوله** ولل امام ان ينقل اي ندب له كما سيذكره المحقق
واذا نقل فلا خمس فيما اصابه احد ويورث عنه ولو مات بعد الحرب وان
لم يحل ولغيرها مع اعتبارها بداء الحرب عندنا في حيفه لو كانت امه نقل بها
علافا لمحمد كما في فتاوى قاضي خان **قوله** او يقول من اخذ شيئا فهو لم يدخل
فيه الامام كما في مبنية المفتي **قوله** لا يستحق الامام النقل اذا قال من قتلت
انا قال في الظهيرية الا اذا عم بعده ويقع التنفيل على كل قتال في تلك الشقة
مالم يرجعوا ولا يبطل بموت البواي وعزل مالم يمنعه الثاني كذا في البحر **قوله**
او يقول لسرية الخ طاهر كلامه ان ما ذكره متناهي مستنده ما نقله عن السير
فاقتضى صحة السرية دون العسكر وقد نقل في البحر عن الكمال عن السير
الدسوية بين العسكر والسرية في عدم الصحة حيث قال لوقال للعسكر

كلما اخذتم فهو لكم بالسوية بعد الحسن او السرية لم يحز لان فيه ابطال
 السهمين الذين اوجبها الشرع او فيه ابطال الحسن الثابت بالنص
 ذكره في السير الكبير قال الكمال وهذا بعينه يبطل ما ذكرناه من قوله
 من اصاب شيئا فهو له لا اتحاد اللازم فيها وهو بطلان السهمين
 المنصوصة بالسوية بل وزيادة حرمان من لم يصيب شيئا اصلا بانتهاه
 فهو اولى بالبطلان والفرع المذكور من الحواشي وبه ايضا ينتفى ما ذكر
 من قوله انه لو نقل بجميع المأخوذ جاز اذا راي المصلحة وفيه زيادة
 ايجابا لباقيين وزيادة الفتنة انتفى **قوله** لا بعد الاحراز معنا الامن
 للحسن ظاهران هذا فيما غفمه وصار بيده اما التفتيل بما يحصل من اهل
 حرب دخلوا دارنا فكالحكم حال قتالهم بدارهم **باب الاستيلاء**
الكفار قوله واذا اتفق بعضهم بعضا الخ قال في مختصر الظهيرية
 الحربي اذا قهر حربيها انما يملكه اذا كانوا يرون ذلك قال المصنف وقيل
 المشايخ فيه مختلفة قال بعض مشايخنا يثبت الملك بمجرد القهر وعن محمد
 في التوارد ان الحربي لا يملك حربيها آخر بالقهر انتفى ونملك ما ملكوه
 بالظفر عليهم ولو كان بيننا وبين الروم المأخوذ من مواد علة كما في الموات
 وان لموا قبل الظفر فلا سبيل لاصحاب الاموال عليها لقوله عليه السلام
 من اسلم على مال فهو له كما في الجوهرية **قوله** واحذروه بدارهم قيد لتعطينهم
 على مالنا خاصة دون ما استولوا عليه من اموال بعضهم لانه ذكر في القدر
 مسئلة استيلاهم على اموالنا مقيدة بالاحراز بدارهم واطلق غيرها عنه
قوله ومدبرنا ظاهر في المدبر المطلق واما المقيد ففعل يملكونه ولا يملكون
 وفي تعليل المص بان الاستيلاء انما يكون سببا للملك اذا لا في محلا قابلا
 للملك اشارة الى ملكهم المقيد فليست حكمه **قوله** فنع لمالكهم قبل القسمة
 وبعدها بلا شيء **اقول** ويعوض الامام من وقع في سبعم من بينه المالك قيمة
 كما في البحر **قوله** وعيدنا ابتقا هذا اذا لم يرتد فان ارتد وابتق اليهم
 فاخذوه ملكوه بخلاف ما اذا كان كافرا اصليا لانه ذمى تبع لمولاه وفي

العبد

العبد الذي اذا ابق قولان كذا في البحر عن فتح القدير **قوله** فانهم
 اذا اخذوه وقيدوه ملكوه عندها خلا فانه مفيد انهم اذا لم يأخذوه
 قهرا لا يملكونه اتفاقا وبه صح في البحر من شرح الوقاية **قوله**
 فلم يبق محلا للملك اي في اخذه ماله قبل القسمة وبعدها بلا شيء عند
 اي حقيقة **قوله** واخذه بالقيمة بعد ما مقيد انه لا يأخذ بالمثلي لو
 مثليا لعدم الفائدة كما سيذكره ولو كان عبدا فاعتقه من وقع في سهمه
 نفذ عتقه وبطل حق المالك وان باعه اخذه ماله بالثمن وليس له نقص
 البيع كذا في الجوهرية انتفى فان قيل لو ثبت الملك للكافر بالاستيلاء على مال
 المسلم لما ثبت ولا يفتي بالاسترداد للمالك القديم من الكافر الذي وقع
 وقع في سهمه او من الذي اشتراه من اهل الحرب بدون رضاي **جيب**
 بان بقاء حق الاسترداد لحق المالك القديم لا يدل على قيام الملك الا يري
 ان للواهب الرجوع في الهبة والاعادة القديم ملكه بدون رضاي الموهوب
 مع ذوال ملك الواهب في الحال وكذا الشفيع يأخذ الدار من المشتري
 بحق الشفعة بدون رضاي المشتري مع بثوت الملك له انتفى كذا في العناية
قوله بقيمة ماله اي مالية ذات المأخوذ قال الزيلعي لو كان البيع فاسدا
 يأخذه بقيمة نفسه كذا لو وهبه العدو لمسلم يأخذه بقيمة دفعا للضرر
 عنهما اذ ملكه فيه ثابت فلا يزال يبيع شيئا **قوله** فالمولى القديم اخذ
 العبد بثمان اخذه به من العدو ومفيد انه لا يسقط عنه شيء من الثمن
 بتعيب العبد عند المشتري ولا بتعيبه له والقول للمشتري في قدر الثمن
 بيمينه وان اقاما البيعة فعلى قولهم البيعة بينة المولى القديم وقال
 ابو يوسف بينة المشتري كما في البحر **قوله** لما من الفرق يعني قوله وانما
 فرق بين الحالين الخ وقال الزيلعي لما قدم من النظر اي الجانبين **قوله**
 وكذا اذا كان الماسوس منه الثاني غايبا ليس الاول اخذه كذا في الكافي والمراد
 بالثاني المشتري الاول وبالأول المالك القديم ولذا اقال الزيلعي كذا لو كان
 المشتري الاول غايبا وهو الماسوس منه ثانيا انتفى **قوله** فاذا لم يثبت المتضمن

اي عدد ملك المشتري الاول لم يعد ما في الضمن وهو حق الاخذ للمالك الاول
قوله اخذ العبد بجانا اي سيده وهذا عندنا في حيفه رحمه الله وقال لا يأخذ
 العبد ايضا بالثمن انشاء اعتبار الحالة الاجتماع بحالة الانفراد قاله الزيلعي
قوله انتفاع متضمن عبدا متسا كذا لو كان عبدا ذميا يفتق بادخاله دار الحرب
 وهذا عندنا في حيفه خلافا لما في البيدائع او لم يعلم عبده وجانا
 خروجه مؤثلا ليس قيدها احترازا اذا لو خرج كما في امرنا لمولاه فاس في دار
 الاسلام فالحكم كذا بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه او بامر له حاجته فلم يدار
 فان الامام ينبغي ويحفظ ثمنه لمولاه للحر في ولو لم يعلم عبد الحر في دار الحرب الى دار
 الاسلام حتى اشتراه مسلم او ذميا او حر في دار الحرب يعتق عندنا في حيفه وكذا
 يعتق اذا عرض مولاه على البيع من مسلم او ذميا فقبل المشتري المولى البيع او قبل
 كما في البحر فهداه ثلث مسائل اخرى فالجملته ثمانية يعتق فيها بلا اعتناق وصحة
 واحدة لا يعتق باعتناقه وهي لو اعتق حر في دار الحرب في داره وهو في يده ولم
 يخله اي قاله لم اخذ ابديه انه حر لا يعتق حتى لو لم يعلم والعبد عنده فهو ملكه
 وعندنا في يده ويحد يعتق لصدور ركن الاعتق من اهله بدليل صحة اعتناقه
 عبد امسلي في دار الحرب في محله لكونه مملوكا ولا في حيفه رحمه الله انه معتق
 ببيانه مستقر ببيانه وهذا لان الملك كما يزول يثبت بثلثه جديد وهو
 اخذ له بيده في دار الحرب فيكون عبدا له بخلاف ما اذا كان مسلما لانه ليس بعبدا
 التملك بالاستيلاء كذا في التبيين والى في **باب المناسن قوله** لا يتعرض
 تاجرا ثم لا مانع لم ينص متنا على انه دخل يمان لما ان التاجر لا يدخل الا
 بامان حفظا لاله وكذلك لا يتعرض لاهل حرب اغاروا على الدار التي فيها
 الا اذا خاف على نفسه لان القتال لما كان تعريضا لنفسه على الهلاك لا يحل
 الاخذ لك او لعل كلمة دونه وهو اذا لم يخف على نفسه ليس قتال فهو لا الا
 اعلا الكفر كذا في البحر عن المحيط **قوله** فما اخبره ملكه حر اما افاد انه اذا لم
 يخرج به وجب رده على صاحبه لوجوب التوبة عليه وهو لا يحصل الا بالرد
 عليه فاعلم المشتري فاسد كما في البحر عن المحيط **قوله** في تصديق به فان لم
 يتصدق

213
 يتصدق به ولكنه باعته صح بيده ولا يطيب للمشتري الثاني كما لا يطيب للاول
 كذا في الجوهر **قوله** الا اذا اخذ ملكهم ماله كذا في لوائح اهل الحرب الذين
 فيهم المشرطون على ذراعي مسلمين فاسروهم ومروا على المشركين وجب
 عليهم نقد العهد وقتالهم اذا قدروا عليه لانهم لا يملكون وقايم فقريرهم
 في ايديهم فقرير على الظلم ولم يكونوا لهم ذلك بخلاف الاموال لانهم ملكوها بالاختيار
 كذا في البحر **قوله** الا اذا وجد امراته الماسورة او ام ولد في بيتها منقطع
 ويصح ان يرجع ضميره الى التاجر والاسير وفيه اشارة الى بقاء الشكاح سواء سببت
 الزوجة قبل زواجها او بعده وفي فتاوى الفقيه ما يخالف هذا من ان الماسورة
 تبيع وتسبب في الشكاح ان شاء الله تعالى **قوله** لم يقض لواحد منها بشئ اشارة
 الى انه يلحق المسلم برد المصوب وقضاء الدين وعليه نص في التبيين والبحر **قوله**
 لمصادفته ما لا غير معصوم ظاهر في مال الحر في واما مال المسلم فلم يجز اعتقاده
 الحر في عدم عصمته فليتنازل **قوله** لئلا يصير غنيا لهم وعونا علينا الذين جاسوس
 القوم والعدو الظهير على الامر **قوله** كذا في النهاية عن المديروط صرح الفتاوى بخلاف
 فقال لو اقام سنين قبل مقال الامام له لا يكون ذميا قال الكمال وهو الاوجه كذا
 في البحر فوضع عليه خراجها المراد بوضع الخراج التزامه بمباشرة الزراعة
 وتبطينها مع التمكن كما في التبيين حتى اذا اصاب زرع افة لا يصير بشرا ارض
 الخراج حتى يوضع عليه الخراج اي بما قلنا من مباشرة الزراعة او تبطينها مع التمكن
 وهو الصحيح لانه الشراء قد يكون للتجارة فلا يدل على التزام احكام الاسلام
 كما في التبيين **قوله** او تكنت ذميا يثبوا الى انه لو صار زوجا ذميا او لم يعد
 ما دخلا بامان نصير ذميا بالاولى كما في البحر **قوله** وغيره في تبطل لما غصبته
 مسلم اذ لم يعدم اليقظة عندكم في البحر عن الفقه **قوله** لم حر في ثم لم مستدر
 بقوله سابقا يقتل مسلم من مسلم ثم **قوله** او ياخذ الدية في عده يعني برضا القاتل
 وهو اذ اطلب الامام الدية ينقلب المقصود ما لا كما في الوافي فليتنظر **قوله** تمة
 بعد الميعة الح من الكافي وفصول القواعد وسئل قارئ الهداية عن البحر المحم من دار
 الحية للاسلام فاجاب بانه ليس من دار احد الغرضيين لانه لا يقر احد عليه انتق

باب الوضائف قوله العذيب هو قرية من قرى الكوفة **قوله** حجر بفتح الحاء والجيم واحد الاجار ومهرة باليمن مسماة بمهرة بن جنداب ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية كذا في الجوهرة **قوله** واما العرض فما بين يبرين ورميل عالج الى حد الشام انتهى وحد الشام منقطع السماوة فجملة ارض العرض ارض الحجاز وتهامة واليمن ومكة والطائف والبرية اي البادية كما في الكافي **قوله** ولو قسمها بينهم ووضع الخراج يحوز الخ يخالفه ما قاله الكمال اذا قسمت بين المسلمين لا يوظف الا العشر وان سقيت بماء الانهار **قوله** وبستان مسلم او كرم له كان داره تقدم في باب العشر باحسن من هذا لان هذا مطلق وان كان تقيد به يعلم بقوله الاتي وكل منهما اي الاراضى لعشرية والخراجية ان سقي بماء العشر يؤخذ منه العشر الخ **قوله** العذيب بضم العين المهملة وفتح الذال المعجمة وبالباء للوحدة ما التميم وحلوان بضم الحاء المهملة لهم بلد والعلث بفتح العين المهملة وسكون اللام وبالهاء المثناة قريبة مؤفوفة على العلوية على شرف دجلة وهو اول القرية وعبادان حصن صغير على مشاطى البحر **قوله** وما فتح عنوة واجل اهل عليه فحق منه مكة وكثرها لان النبي صلى الله عليه وسلم افتتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف الخراج انتهى وروى عن الخراج على مصر حين افتتحها عمر وابن العاص كذا في الهداية وقال الكمال لما خوذ الان من ارض مصر انما هو بدل اجارة لاخراج الابريه ان الاراضى ليست مملوكة للزراع وهذا بعد ما قلنا ان ارض مصر خراجية والله اعلم كانه لموت المالكين شيئا خشيا من غير اخلاق ورثة نصارت لبيت المال انتهى ولصاحب الجيوسالة في الاراضى المصيرية مفيدة **قوله** واجلاها لامام من اراضيعهم اي قبل ضرب الجزية عليهم او بعده بعد قال في الكافي نقل اهل الامنة عن اراضيعهم الى ارض اخرى مع بعد لا بد منه والعذر ان لا يكون لهم شوكة وقوة فيخاف عليهم من اهل الحرب او يخاف علينا منهم بان يجوزهم بعورات المسلمين ولهم قيمة اراضيها او مثلها مساحة من ارض اخرى وعليهم خراج هذه الارض التي انتقلوا اليها وفي رواية خراج المنقول عنها والاول اصح **قوله**

واما

214
واما اذا كانوا مسلمين فيوضع عليهم العشر بخالفه ما قال في الكافي اراضيعهم اي التي انتقلوا عنها خراجية فلو توطئها مسلم عليه خراجها لان الاسلام لا ينافي بقاء الخراج انتهى **قوله** وما احياه مسلم يعتبر بقربة هذا عندنا في يوسف واعتبر بمجد الماء فان احياه بالخراج فهو خراجية والافعشية **قوله** وكل منهما ان سقى بما العشر الخ فيه مخالفة لقوله قبله وما احياه مسلم يعتبر بقربة لانه اعتبر الخبز منه وهنا اعتبر الماء وعلمت ان ذاك قول يوسف وهذا ان اعتبر الماء قول محمد **قوله** هل يجب عليه الخراج او العشر تمة او العشران كما هو نص في الزيلعي **قوله** احدهما خراج مقاسم حكمه حكم العشر فيشمل الخراج لا بالتمك من الزراعة حتى اذا عطل الارض مع التمك لا يجب عليه شي كما في العشر ويوضع ذلك في الخراج اي يصرف بمصر فكمافي الجوهرة **قوله** كان الخس ونحوه اشارة الى انه لا يريد على النصف كما سيصرح به وينبغي ان ينقص عن العشر نصف من المسلمين كما في الجوهرة **قوله** صاعا من بر او شعيرا هو بخير في اعطاء الصاع من الشعير او البر كما في النهاية معزيا الى فتاوى قاضى خان انتهى والصحيح انه مما يزرع في تلك الارض كما في الكافي **قوله** ودرهما اي من اجود النقود كما في التبيين وقال في الجوهرة بمعناه يكون الدرهم من وزن سبعة وهو ان يكون وزنه اربعة عشر قيراطا انتهى **قوله** والجريب الرطبة بالفتح والجمع الرطاب وهو القثا والخيار والبطيخ والبادنجان وما جرى مجراه ويقول غير الرطاب مثل الكرا **قوله** ولا يزدان طاقا عندنا في يوسف وهو رواية عندنا في حنيفة هو الصحيح كما في الكافي **قوله** ويزاد عند محمد ليس على اطلاقه لما قال في الكافي لارضى التي صدر التوظيف فيها من عمر او من امام بمثل وظيفة عمر لم تجز الزيادة على تلك الوظيفة اجماعا وما اذا اراد الامام توظيف الخراج على ارض ابتداء او زاد على وظيفة عمر فعند محمد يجوز انتهى **قوله** ولاخراج لو انقطع الماء عن ارضه او غلب كذا حكم الاجرة في الارض المستأجرة **قوله** او اصاب للزرع آفة اي سماوية لا يمكن الاحتراز عنها كالقهر والحرق

وشدة البرد وعدم لزوم الخراج بالآفة السماوية في ذهاب كل الذرع
واما اذا بقي بعضه قال محمد ان بقي مقدار الخراج ومثله بان بقي مقدار درهمين
وقفينين يجب الخراج وان بقي اقل من مقدار الخراج يجب نصفه قال مشايخنا
والصواب في هذا ان ينظر اولا الى ما انفق هذا الرجل في هذه الارض ثم
ينظر الى الخارج فيجب ما انفق او لامه الخارج فان فضل منه شيء اخذ منه مقدار
ما بينا انتفى وما اذا كانت الآفة غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها ككل
القرية والسباع والافوا ونحو ذلك فلا يسقط الخراج وقال بعضهم يسقط
والاولا مع ذكر شيخ الاسلام ان هلاك الخارج قبل الحصاد يسقط واما اذا
اصاب زرع الارض المستأجرة آفة سماوية فما وجب من الاجر قبل الاصطلام
لا يسقط وما وجب بعد الاصطلام يسقط وعليه الاعتماد كذا في البحر
الخراج اذا عطلها اي الارض ما لكها قال في الجوهرة هذا اذا كان الخراج موقفا اما اذا
كان خراج مقاسمة لا يجب شيء كذا في الفوائد انتفى واسار الى انه اذا منعه انسا
من الزراعة لا خراج عليه لعدم التمكن وتقدم ان مصر الآن ليست خراجية بل بالاجرة
فلا شيء على من لم يزرع ولم يكن مستأجرا ولا جبر عليه بسببها فيما يفعله الطلبة من
الاضرابه حرام خصوصا اذا اراد الاشتغال بالقرآن والعلم كذا في البحر **قوله** ويبقى
الخراج ان اسلم المالك ذكره هناك غيره مثل الهداية وتقدم في باب العشر **قوله**
ولا عشر في خارج ارضه كذا الزكاة مع الارض العشر والخراج ولا يجتمع حد وعشر
وجلد ونفي وجلد ورجم وزكاة تجارة وصدقة فطر وقطع وضمان وتيمم وضن
وجبل وحيض ونفاس كما في البحر **قوله** ويجب العشر في الارض الموقوفة ليس على
عمومه لان الارض المستأجرة من بيت المال اذا وقفها مشتريها لا عشر فيها ولا
خراج كما ذكره صاحب البحر وافرد به رسالة **فصل في الجزية الجزية** هم لما
يرتفع من اهل الذمة والجمع جزى كاللحمية والحياتية الجزية عن القتل كذا في البحر
قوله على كتابي سواء كان من العرب او البحر لقوله تعالى من الذين اتقوا
الكتاب حتى يعطوا الجزية في العنانية **قوله** ظهر غناه الخ هذا ما اختاره المحقق
قال صاحب البحر وهو احسن الاقوال انتفى وقال في الاختيار اختلفوا في حد العن

والمستوسط

والمستوسط والفقير والمحتاج وان ينظر في كل بلد الى حال اهله وما يعتبرونه
في ذلك وجب في احوال الحول لاسقاط القتل وتسقط على الاشهر تخفيفا وليمكنه الا اذا
انتفى **قوله** لا على وثني عراقي فان ظهر عليهم فعرسه وطفله في كذا او التبيين
لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسترق نصارى مشركه العرب وابوبكر استرق
نساءه حبيفة وصبيانهم انتفى واذا ظهر على عبدة الاوثان من العرب والمسلمين
فندسواهم وصبيانهم في الاثان ذرارى المرتدين ونساءهم يحبرون على الاسلام
دون ذرارى عبدة الاوثان ونساءهم في العنانية **قوله** ولا يقبل منها الا الاسلام
او السيف الخ استدلل له في الاختيار بقول النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين
لو كان يحبري على عراقي لكان اليوم وانما الاسلام والسيف انتفى **قلت**
فيراد بالعنانية الرجل البائع غير الكفاي لما تقدم من استرقاق نساء العرب وذرارى
انتفى وفي العنانية وترك القيس في الكتاب والعناني بما قدمناه من نص الالية ولولا
لدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم لو كان يحبري على عراقي رقب الحديث **قوله**
اما وثني العرب فلان النبي صلى الله عليه وسلم نساء بين اظهروهم يهودا وشمل
الكتاب في فقد خضع بالكتاب كما قدمناه والوشح ماله جنة من خشب او حجر او فضة
او جودهر بنحو والجمع او ثمان كما في المغرب وفي السراج الرش مكان منقوشا في
حائط ولا يخصصه والضم هم لما كان على صورة الانسان والصلب ما نقش
فيه ولا صورة تعبد كذا في البحر **قوله** وروى عن ابي حنيفة انه يوضع عليه
اذا كان يهدر على العمل جزم به في الاختيار حيث قال ولا على الرهبان المعتولين
والمراد الذين لا يقدرون على العمل او الساعين ونحوهم اما اذا كانوا يقدرون
على العمل فيجب عليهم وان تغفلوا وتركوا العمل لانهم يقدرون على العمل فصاروا
كالمعتولين اذا تركوا العمل فتؤخذ منهم الجزية كتعطيل ارض الخراج انتفى
ومثله في الجوهرة مقتضا عليه **قوله** ومن الزمانه عدم بعض اعضائه او
تعطيل قواه كذا في البحر عن البناء **قوله** وفقير لا يكتب قال في البحر هو
الذي لا يقدر على العمل والمعتل المكتسب الذي يقدر على العمل وان لم يكن
حرفة ويكتفي بصحته في كذا السنة انتفى فاذا ترك العمل فتؤخذ منه الجزية

كسقطيل أرض الخراج ومطوق العمل معتبر بالأرض التي لا تصلح للزراعة
 اعتبار الخراج الرؤس خراج كذا في الاختيار **قوله** وتسقط بالموت والاسلام
 كذا تسقط اذا عم او زمن او اقعدا وصار شيخا كبيرا لا يستطيع العمل او
 افتقر بحيث لا يقدر على شيء ولا فرق في المسقط بين ان يكون بعد تمام السنة
 او قبضها وتسقط جزية سنة مرضى فصفا كما في البحر **قوله** وتندخل بالكر
 اختلف في معنى لتكرار الاصح انه اذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية
 السنة الاولى وذلك لانها تؤخذ في آخر البول قبل تمامه بحيث يبقى منه يوم
 او يومان عندنا في حنيفة كذا في البحر وقال في الهداية في الجامع الصغير لم
 يؤخذ منه خراج رأسه حتى مضت السنة وجاءت سنة اخرى لم يؤخذ منه
 عندنا في حنيفة انتفى وهذا خلاف ما قدمناه عن الاختيار انها تسقط
 على الاشهر انتفى وقال في البحر بيد الجزية لان الديون والاحرة والخراج ^{سقط}
 بالاسلام والموت اتفاق واختلف في سقوط الخراج بالداخل فعند الامام يسقط
 وعندهما لا وقيل لا تدخل فيه بالاتفاق كالعشر **تنبيه** لا تقبل الجزية لو
 بعثوا على يد نبيه في اصح الروايات بل يكلف ان يأتي بنفسه فيعطى قائما و
 القابض منه قاعد وفي رواية ثاخذ بتلبيسه ويعرضه هذا او يقول اعط الجزية
 يا زنى كذا في الهداية والتهيين او يقول لم يا يهودى او يا نصراني باعد والله
 كما في غاية البيان ولا يقال له يا كافرا ثم القايل اذا اداه بصلاتي القينة
 وفي بعض الكتب انه يصنع في عنقه حين اداء الجزية كذا في البحر **قوله**
 لاخذت بيعة وكنيسة وبيت نادر هذا في دار الاسلام لم يقبده فشمم القرى
 كالامصار وهو المختار كما في البحر عن فتح القدير **قوله** عيضا الذي الخ فيه
 اشارة الى جوار سكنائه مع المسلمين لكن في محله خاصة في المعتمد كما في الاشياء
 والنظائر وهذا في غير أرض العرب لما قال في الاختيار يمنع المشركون ان يتخذوا
 أرض العرب سكنا ووطنا لقول صلى الله عليه وسلم لا مجتمع دينان في أرض
 العرب ويمنعون من اظفار الفواحش والربا والمزمار والطباير والغنا
 وكل هو محرم في دينهم لان جميع هذه الاشياء كياير في جميع الاديات
 وان حضر لهم

211
 وان حضر لهم عيد لا يخرجون فيه صلبانهم انتفى **قوله** ويركب على سرج
 كما في المعتمد انه لا يركب مطلقا وان ركب لضرة نزول في المجمع وضيق
 عليه في المرور كما في الاشياء والنظائر **قوله** لا ينقض عهده ان امتنع عن
 الجزية كذا لا ينقض عهده بالقول بخلافه ان الجزية فائده ينتقض بالقول
 كما في البحر عن المحيط **قوله** ولا يؤخذ من اطفالهم كذا فقرا وهم اى بنى تنفذ عليهم
 غلى ضعف زكائنا ونفى منعه مة في حق الفقراء المسلمين كذا في الاختيار **قوله**
 وهما اى الجزية والخراج الخ بيان لمصرف احد بيوت مال المسلمين وهو اربعة
 لكل خزانة ومصرف الاول ما ذكره المص ومن جملة هذا الترع ما يأخذه العاش
 من اهل الحرب واهل الذمة اذا مروا عليه ومال اهل الجران وما صولح عليه
 اهل الحرب على ترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم كل ذلك يصرف الى مصالح
 المسلمين الثاني الركا والعهش ومصرفهما من يكون صرف الزكاة اليه
 الثالث خمس الغنائم والمعادن والركا ومصرفه ما ذكر في قوله كما فان تلك
 خمسة الآية والرابع اللقطات والزكاة التي لا وارث لها ودية مقتول
 لا ولي له ومصرفه اللقيط الفقير والفقير الذين لا اوليا لهم يعطى منه نفقتهم
 واوديتهم وكفنتهم وعقل جنائتهم وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه
 الانواع بيتا بمخضه ولا يخلط بعضه ببعض وليستقر من من بعضا لبعض
 عند الحاجة اليه ثم يريه اذا حصل الا ان يكون المصروف من الصدقات وحمى
 الغنائم على اهل الخراج وهم فقرا فانه لا يرشيا لانهم يستحقون للصدقات
 بالفقير وكذا في غيره اذا صرفه الى المسحق كما في التهيين وغيره وقال في البحر ليس
 للذي شيء من بيت مال المسلمين الا ان يكاد يهلك فيعطيه الامام منه قدر
 ما يسد جوعته انتفى وكذا في الخاوى القدسي **تنبيه** عمارة الكعبة المشرفة
 ونفقتها من جملة مصرف البيت الاول من بيوت المال وهو مال الجزية والخراج
 وهدية اهل الحرب وما اخذ منهم بغير قتال وما يأخذه العاش بحق من اهل
 الذمة والحرب اذا مروا عليه ومال اهل الجران وما صولح عليه اهل الحرب
 لترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم كل ذلك يصرف الى مصالح المسلمين

كما تقدم ومن معظمتها عمارة الكعبة المشرفة وفي الظهيرية يجوز صرف الخراج
الى نفقة الكعبة انتفى وقد اوردت برسالته سميتها اسعاد آل عثمان المكرم
بينما بيت الله المحرم **قوله** وذرا ريعهم ضميره يعود الى اكل من القضاة
والعلماء والمقاتلة لان العلة تشمل الكل كما ذكره مثلا مسكين في شهره للكنز
وفي الهداية ما يوم التخصيص كشرح الجمع حيث قال وذرا ريعهم اورد راي
المقاتلة انتفى قال صاحب البحر ليس كذلك انتفى **قوله** وموت القاضي في خلال
السنة قال في الهداية ولو استوفى رزق سنة وعزل قبل استكمالها الاصح انه يجب
الرد انتفى اورد رزق ما بقى من السنة وكذا صححه في الكافي انتفى فعلى هذا
التصحيح ينبغي ان يرد اذا مات ما بقى بعينه من الرزق لباقي السنة **قوله**
وقيل لا يسقط جزم في البغية تلخيص القينة بانه يورث بخلاف رزق القاضي
كما في الاشياء والنظائر **باب المرتد قوله** عرض عليه الاسلام
هو مستحب على ما قالوا وليس بواجب كذا في التبيين **قوله** وخمس ثلاثة ايام
ان اسمهل هو ظاهر الرواية انتفى وقال في الفوائد لا يجوز الامهال
بدون الاستمهال في ظاهر الرواية كذا في الجوهر فاذا لم يستمهل قتل
من ساعته الا اذا كان الامام يرجو اسلامه كما في البحر عن البدائع
قوله وقيل مطلقا اي قبل يستحب مطلقا وهو مروي عن ابي حنيفة وروى
يوسف وفي الجامع الصغير يعرض عليه الاسلام فان ادى قتل ولم يذكر الامهال
فيحمل على انه لم يستمهل كذا في الجوهر واذا استمهل فظاهر المبسوط وجوب
امهاله فانه قال اذا طلب التاجيل كان على الامام ان يمهله وعند الامام
الاستحباب مطلقا كذا في البحر ثم قال وافاد باطلاقة انه يفعل ذلك بالمرتد
ثانيا الا انه اذا تاب ضربه الامام وخلق سبيلا وان ارتد ثانيا ثم تاب ضربه
ضربا جديدا وجب حتى يظهر عليه اثبات التوبة ويرى انه مسلم مخلص ثم خلق
سبيلا فان عماد فعل به هكذا كذا في التاتارخانية **قوله** فان تاب بالتبر
الح اومع اتيناه بالشهادتين سئل ابو يوسف كيف يسلم فقال يقول اشهد
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويقر بما جاء من عند الله ويتبرأ

من الذي

من الذي انتحله كذا في البحر عن شرح الطحاوي وصرح في العناية بان التبر
بعد الاتيان بالشهادتين **تنبيه** محل قبول توبة المرتد ما لم يكن ردت
بسبب النبي وبفضله صلى الله عليه وسلم كما قدمه المص فان كان به قتل حدا
ولا تقبل توبته سواء جاء تائبا من نفسه او شهد عليه بذلك بخلاف غيره
من المكفرات فان الاشارة فيها توبة لكن يجب دسكا حد ان شهد عليه مع انكاره
وكذا يقتل حد ا بسبب الشك في اواطع فيهما ولا يقبل توبته على ما هو المختار
للفقهاء كذا في الجوهر **قوله** بخلاف المرتدة يصلح ان يتعلق بقوله والاقتل
ولا يسترق والمصرقة على الاخير لانه سيدكر متنا لا تقتل المرتدة ونجس وكان
يفنيه هذا عن بعضه **قوله** اذ لحقت بدار الحرب فانها تسترق قيد به لانها
لا تسترق مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وعند ابي حنيفة في النوازل
تسترق في دار الاسلام ايضا قبل ولو افضى بعده لا بأس به فممن كانت ذا
زوج حسيما لقصد هائل بالردة من اثبات الفرقة وينبغي ان يشتريها
الزوج من الامام او يهبها له اذا كان مضر فالانها صارت للمسلم لا يختص
بها الزوج فيملكها وينوي حينئذ حبسها وجبرها على الاسلام فيرتد وتزور
قصد هائل كذا في الفقه **قوله** ردة احد الزوجين فسبح سيدكره في النكاح
ايضا وهذا هو ظاهر الرواية وقد افق الديوسي والصغار وبعضهم يسلّم
تند بعدم وقوع الفرقة بالردة رد اعليها وغيرهم مشوا على الظاهر لكن
حكموا بجبرها على تجديد النكاح مع الزوج وتضرب خمسة وسبعين سوطا
واختاره قاضي خان للفتوى كذا في الفقه **قوله** عتق مديره كذا مدبرها
اذ لحقت وحلاد يونها كما في الفقه **قوله** وكسب اسلامه لو ارثه المسلم
العبرة لكونه وارثا عند موت المرتد وقتله او القضا بالحاقلة في الاصح وهو
رواية عن محمد وترثه امراته المسلمة اذا مات او قتل او قضى عليه بالحاق
وهي في العدة لانه صار قارنا كما في التبيين **قوله** وقضى دين حال من سبها
الكسب بفتح الكاف وكسرها وهذا قول زفر وهو رواية عن الامام قال
في البحر وهي ضعيفة وهي رواية الحسن عنه اي دينه يقتضى من كسب الاسلام

الا ان لا يسبق به فيقضي الباقي من كسب الردة وهو الصحيح لان دين الانسا
يقضي من ماله لامن مال غيره وكذا دين الميت يقضي من ماله لامن مال وارثه
وماله كسب اسلامه فاما كسب الردة فبما لجماعة المسلمين فلما يقضي منه الدين
الالضرة فاذا لم يفي به كسب الاسلام تحققت الضرورة فينقض الباقي منه كذا
في البيهقي وهكذا صحيح الموطأ في انتهى **قوله** وصح طلاقه واستيلاده هذا بالاتفاق
وكذا قبله الهبة وتسليمه البتة وحجة على ما ذكره **قوله** وتوقف مفادته
كذا تصرفه على ولده الصغير كما في النسيب **قوله** وتدبيره كذا عتقه موقوف كما في الكثر
قوله ووصيته التي في حال ردته اما وصيته في حال هلامه فالذكر في ظاهر
الرواية من المبسوط وغيره انها تبطل مطلقا قريبة او غير قريبة من غير ذكر
خلاف وذكر الموطأ في ان الاطلاق قوله وقال لا بعد بطلان الوصية بغير قريبة
قبل اراد بغير القريبة الوصية للناسخ والمغني كما في الفتح **قوله** وان جاء مسلما
بعده وماله مع وارثه اخذه يعني بالقضاء والرضا قال في البحر عن التا تاريخية
وما كان قائما في يد الورثة انما يعود الى ملكه بقضاء او رضا فانه ذكر في السير الكبير
ان وارث المرتد اذا تصرف في المال الذي ورثه بعد ما عاد المرتد مسلما نفذ تصرفه
انتهى به جزم الزيلعي معللا بانه دخل في ملكه بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه
الابطريقه انتهى ثم قال صاحب البحر ولم ار حكم يسترداده من الامام كسب
ردته والذي يظهر عدم استرداده لانه لم يأخذه بطريق الخلاف بل لكونه مال
حر في كالحق في التحقيق لا يسترد ماله بعد هلامه انتهى **قوله** اخبرني بارتد
وزوجها لم يبين شرط الخبر ولم يذكر اخبار الزوج بارتدادها وقال في المبسوط
لو تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى غاب فاخبره مخبر انها قد ارتدت عن
الاسلام والعياذ بالله والخبر ثقة عنده وحر او مملوك او محدود في قد
وسعه ان يصدق به بتزوج اربع سواها لانه اخبره بامر ديني وهو حل
نكاح الاربع وهذا امر بين وبين ربه وكذا اذا كانت غير ثقة وكان
أكبر رايه انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلاث لان خبره يسقط بمعارض
أكبر الراي بخلافه ولو كان الخبر اخبر المرأة ان زوجها قد ارتد فلها ان

تتزوج

تتزوج بزوجه آخر في رواية هذا الكتاب ايضا وفي السير الكبير يقول ليس لها
دلالة حتى يشهد عندها بذلك رجلان او رجل وامرأتان قال لان ردة الزوج
اغلظ حتى يتعلق بها تحققات القتل بخلاف ردة المرأة وما ذكرهنا اصح لان
المقصود الاخبار بوقوع الفرقة لا اثبات الردة انتهى ومثله في قاضي خات
قوله كما في الاخبار بموت وتطليقه ويشترط فيه ما قال في المواهر لو اخبرها
ثقة ان زوجها الغائب ما اطلقها ثلاثا او غير ثقة ومعه كتاب بطلانها
ولم يرد انه منه الا انها كبرت فترجى صدقه جاز لها الاعتداد والتزوج
انتهى **قوله** لا تقتل مرتدة قال في البحر الا اذا كانت ساحرة تعتقد انها صالحة
لذلك فتقتل في الاصح انتهى اي مالم تب **قوله** وان قتلها احد الا يضمن شاحرة
كانت او امة الخ لخالقه في ضمان الامة ما قال في التا تاريخية عن الغيا نية
يضمن لمولاه كما في البحر **قوله** والامة بكبرها مولاه اي تدفع لمولاه فيجعل
جديها في بيت السيد سواء طلب ذلك ام لا في العي جعها بين حق الله تعالى
وصالح السيد في الاستخدام لكنه لا يطوها صرح به الاسيحا في بخلاف العبد المرتد
لانه يقتل كذا في البحر **قوله** ويروى تضرب في كل يوم انما قاله لانه لم يذكر ضربها
في الجامع الكبير ولا في ظاهر الرواية ويروى عنها الى حين فله انها تضرب في كل
يوم وقدوها بعضهم بثلاثة وعن الحسن تضرب كل يوم تسعة وثلاثين
سوطا الى ان يموت او تسلم ولم يخضه بكرة ولا امة وهذا يقتل معنى لاما مولاة
الضرب تقضي اليه كذا في الفتح وقال الزيلعي تضرب في كل ثلاثة ايام مائة
في الجمل على الاسلام انتهى فقد مشوعلى ما قدره البعض جاز ما به انه المذهب
لعدم حكاية غيره وظاهر كلام الكمال عدم ارتضاؤه **قوله** وكسبها
لورثتها ولا يرث الزوج اذا ارتدت في صحتها واما اذا ارتدت وهي مريضة فما
من ذلك المريض ورث الزوج منها لانها قصدت الغرار والزواج اذا ارتدت
وهو صحيح فانها ترث منه لانه يقتل فاشبه الطلاق في مرض الموت كذا في المحرقة
قوله كذا ائمة النضرانية اراد به من يحل له وطوها من الكتبات **قوله**
فظهر عليه اي غلب عليه قال في المغرب ظهر غلب وظهر على الصغيب وهو من قوله

ظهر فلا نستطيع اذا علاه وحقيقة صار على ظهره انتفى كذا في البحر
قوله وحكم القاضي بلحاظه قيد المسئلة بحكم القاضي وليس ظاهر الرواية
كما سذكر وقد اطلقها في الكفر والهداية عند تبعها لظاهر الرواية كالجاء
الصغير قوله فهو لو ارثه قبل القسمة بين الغائمين اي بغير شيء وان وجد
بعد ما اخذه بيقينه انشا ولو كان مثليا فقد تقدم انه لا يؤخذ لعدم الغاية
كما في الفقه قوله والثاني انتقل الى وراثته بحكم القاضي بلحاظه وكان الوارث
ما كان خديما بما هذا الترجية لما ذكر من تقييد المسئلة بحكم القاضي بالحق
وعلى ظاهر الرواية من انه لا يحتاج للقضاء وياخذ الوارث ما اخذه المرتد
بعد عودته ورجع به ثانيا بوجه بان عودته واخذه ولحاظه ثانيا يرجع
بما ينعدم العود ويؤكد فيقرر موته حكما وما احتج الى القضا بالحاجة لصيرورة
ميراثا الا ليس حج عدم عودته فتقرر اقامته ثم فتقرر موته فكان رجوعه
واخذه ثم عودته ثانيا بمنزلة القضاء وفي رواية السير جعله قيا لان مجرد
الحاق لا يصير المال ملكا للورثة والوجه ظاهر الرواية كذا في فتح القدير
واذا عملت هذا فقد نساهل صاحب البحر لتعليقه المسئلة بانه انتقل بقضاء القاض
بلحاظه وقد ذكر ما نقلناه عن الكمال قوله فجاء مسلما يعني قبل اداء البدل
للابن اذ لو كان بعده يكون الولد للابن وقيد بالكنية لان الابن اذ ادبره
ثم جاء الاب سلما فان الولد للابن دون الاب كما في البحر عن التاتارخانية قوله
بديل منفذ هو القضاء بالبعد قوله قد بينه في كسبنا لاسلام هذا عند الخليفة
وقال فيهما اكتسبه في الردة والاسلام وعلى هذا اذا غصب ما لا فاسده بيمينه
في مال الاسلام وعندنا في الكمال كذا في الفتح من غير تقييد بشئ انتفى وهذا ايضا
ما قدمه المصنف من ان دين كل حال يقضى من كسبها ووضح على الصحيح الذي
قدمناه انها في كسبنا لاسلام الاب لا يعني في كسب الردة انتفى وقد فصل فيه
في القوايد الظهيرية فقال ما غصب من شئ واستهلكه وقد ثبت ذلك بالمعانية
او البينة فضمن ذلك في كسبنا لاسلام والردة يودي من اي المالاين شئ غير
ان يرتب احدهما على الآخر عندهم جميعا فان ثبت ذلك باقراره فتدبر ما يستوفى

من الكسبيين

من الكسبيين جميعا وعند الخليفة من كسب الردة لان الاقرار تصرف منه فيصح
في ماله وكسب الردة ماله عنده انتفى قوله وان لم يلحق بالحكم لوجوه ولم
يقض بلحاظه وعاد مسلما فمات من القطع فانه يجب دية كاملة على القاطع
على قوله ونصف دية على قول محمد وقال في غير الاسلام لا نص فيه والصحيح انه على
الحلاف الذي ذكرنا فان شمس الأئمة كذا في الفقه قوله مكانه ارتد فلحق فالكسب
مالا الخ انما قيد بكسب المال بعد الردة ليفيد ان حكم ما اكتسبه قبل ذلك كذلك
بالاولى ثم ان هذا ظاهر على اصلهما لان كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا
اذا كان مكاتباً اذ الكتابة لا تبطل بالموت فالردة اولى واذا كان ملكه وقضى منها
مكاتبته واما عند الخليفة رحمه الله فيشكل لانه لا يملكه كسب الردة اذا كان
حرا وملكه اياه مكاتباً ووجه ما افاده المصنف بقوله والردة لا تؤثر في الكتابة
اي لا تبطلها كما لا تبطل بالموت فكذا لا تؤثر في كسبها قوله ارتد الزوجان فلحقا
الخ قيد به لانه لو مات الزوج فارتدت الزوجة ولحققت ثم ولدت هناك ثم ظهر
على الدارقان الولد لا يسترق ويرث اياه لانه مسلم تبعاً لابييه فان سببت ثم ولدت
في دار الاسلام فهو مسلم تبعاً لابييه مرفوق تبعاً لأمه ولا يرث اياه لحرمانه بالرق
كذا في البحر عن البدائع قوله بلا قتلة ايا احد من مسلمي لا يقتل فيها المرتد الثانية
المسلم بالتبعية لا بويه اذ بلغ مرتد الثانية اذا سلم في صفه ثم بلغ مرتدا
الرابعة المكونه على الاسلام اذا ارتد من مسان في الجميع ولو قتله احد لا يلزمه
شئ لقاسم الفقيط في دار الاسلام يحكم بسلامه ولو بلغ كافرا جبر على الاسلام
ولا يقتل كالمولود بين المسلمين اذ بلغ كافرا كما في الفقه باب البغاه قوله
قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام لم يقيد به بكونه بتأويل لان الخوارج عن طاعة
الامام اربعة اصناف كما في الفقه احدها الخارجون بلا تأويل بمنعهم وبلا منعه
ياخذون اموال المسلمين ويقتلونهم ويحبسون الطريق وهم قطاع الطريق
وسيدكرم المصنف كفيوه في كتاب الحدود وكان الانسب ذكرهم هنا لكون قتالهم
من الجهاد والثاني قوم كذا الا انهم لا منعة لهم لكن لهم تأويل لحكمهم قطاع
الطريق والثالث قوم لهم منعة وحمية خرجوا عليه بتأويل يرون انه على باطل

كفر او معصية بوجوب قتالهم بئنا ويلمع ونقول لا يسمون بالخوارج يستحلون
 دماء المسلمين واموالهم ويسبون نساءهم ويكفرون الصحابة وحكمهم عند
 جمهور الفقهاء وجمهور اهل الحديث حكم البغاة والرابع قوم مسلمون خرجوا عن
 طاعة الامام ولديهم استيحاء اما استباحة الخوارج من دماء المسلمين وسبي
 ذرارهم وهم البغاة وحكمهم ما ذكره المصنف **قوله** في دعوتهم الى العود ويكشف
 يشققتهم ليس ذلك واجبا بل مستحب لانهم من بلغتهم الدعوة **قوله** فان
 اجتمعوا لمخيرين حل لنا قتالهم بذاهك اذكر الشيخ المعروف بخواجه زاده
 وهو المذهب عندنا وذكر القدر في مختصره لا يبداهم بقتال حتى يبدوه
 وهو قول الشافعي هكذا اقاله الرضائي ثم قال ولو امكن دفع شرهم بالجس بعد
 ما تحبوا وافعل ذلك ولا يقتلهم لانه امكن دفع شرهم باهون منه والجهاد
 معهم واجب بقدر ما يندفع به شرهم والمروى عن ابي حنيفة من لزوم البيت
 محمول على عدم الامام واما امانه الامام فمن الواجبات عند القدرة انتهى
 وقال الكمال يجب على كل من اطاق الدفع ان يقتل مع الامام الا ان ايدوا ما يجوز
 لهم القتال كان ظلمهم او ظلم غيرهم فلما اشبهت فيه بل يجب ان يعينهم حتى
 ينصفهم ويرجع عن جوره بخلافه اذا كان الحال مشتبهه انه ظلم مثل تحميل
 الجبايات التي للامام اخذها والحاك الضربها لدفع ضرر اعم منه انتهى **قوله**
 ويقتل جرحهم كذا سيرهم واذا راى ان يخلصه فعل فان عليا رضي الله عنه
 كان اذا اخذ اسيرا استخلفه ان لا يعين عليه وخلاه وان شاء جبه وهو
 الاصل لانه يوم من شره من غير قتل كذا في الاختيار انتهى واذا اخذت المرأة
 من اهل البغي وكانت تقتل حبست ولا تقتل الا في حال مقاتلتها دفعا وانما
 تجس للمعصية ولمنعها من الشر والفتنة كذا في الفقه **قوله** وحيث موافق قال
 في الجوهرة الامام يبيع الكراع ويجس ثمنه لان ذلك انظر وايسر لان الكراع
 يحتاج الى مorte وقد تافى على قيمة فكان يبيع المنفعة لصاحبه انتهى ومثله في الكرا
قوله ويستعمل سلامهم لا قال في الاختيار معناه اذا كان لهم فية انتهى
 والاضمان باتلافها كما سيذكره المصنف لانه لا شيء يقتل باغى مثله ان ظهر
 عليهم

عليهم الا في منه عبادة الكافي وغيره قتل باغ مثله ثم ظهرنا عليهم لم يجب شيء
قوله بخلاف ما اذا اجروا فيه احكامهم اي فلا قود ولا دية ولكن يستحق
 عذاب الآخرة كذا في الفقه **قوله** مدعيه ذلك الباغ حقيقة اي حال القتل وحال
 طلب الميراث لما قال الكمال وان قتل الباغ العادل وقال كنت على حق وانا
 الا ان على الحق ورثته انتهى ومثله في الكافي **قوله** كره بيع السلاح خرج به
 ما اتخذ منه السلاح لانه لا يقاتل به الا بضعة وهم لا يتفرون لها بخلاف
 اهل الحرب فانه يكره ذلك ايضا **قوله** قال في مجمع الفتاوى قد مرنا اول الكلام
 عليه **كتاب اجبا الموات** **قوله** وبعثت من العامر هو المختار وعن
 محمد انه يعتب ان لا يرتفع به اهل القرية وان كان قريبا وجه المختار
 تعلق حقهم به حقيقة او دلالة فلا يكون مواتا وكذا اذا كان محتطبا
 لا يجوز احياؤه لانه حقهم كذا في الاختيار **قوله** ملكها يحبسها اي ويجب فيها
 العشر على المسلم والخراج على الذمي لانه ابتداء وضع فيجب على كل منتهى ما يليق به
 وان سقاه بالخراج اعتبر به كذا في الاختيار **قوله** قالوا هذا يانه يقتل الخلا
 فيه وقد جزم به في الاختيار وشرح المجمع لكنه يكره كالسوم على سوم غيره **قوله**
 اربعون ذراعا قال في شرح المجمع عن المحيط اذا عمق البير فايد ا على الاربعين
 يزداد عليها **قوله** ولا حريم للنهر الا بحجة لا اطلق الخلاف في مطلق النهر وقال
 في مجمع نقلا عن الكفاية الاختلاف في تكبير لا يحتاج الى كربة في كل حين اما
 الانهار والصفاد التي يحتاج الى كريبها في كل حين فلها حريم بالاتفاق انتهى
قوله وقال له مسنة الخ كذا في المجمع ثم عقبه بقوله وقيل هذا بالاتفاق والله
 الشارح بما نصه قال المحققون للنهر حريم بقدر ما يحتاج اليه بالاتفاق لضرورة
 الاحتياج انتهى ومثله في شرح الاختيار انتهى ثم ان المصنف رحمه الله لم يبين
 مقدار الحريم عندهما وقال في المجمع وفي رواية بقدره ابو يوسف الحريم بنصف عرض
 النهر من جانبيه لان طينه يلقى من جانبيه فيقسم عرضه عليها وقدره محمد بكل
 عرضه من كل جانب لانه قد لا يمكنه القاطنين من جانبيه جميعا فيقدر عرضه من كل
 جانب انتهى **قوله** كدجلة الكاف للشيعة لا للثقل **كتاب الكراهية** **الاحكام**

جمع المص رحمه الله بين هاتين التسميتين للكتاب وغيره افرد بهما
وبعضهم سماه كتاب الخطر وبعضهم سماه كتاب الزهد والورع اما تسميته
بالكرامية فلما فيه من بيان ما يكره من الافعال وما لا يكره وبيان المكروه
انهم لو جوبوا لاحتراز عنه واما تسميته بالخطر فلان فيه ما منع من استعماله
شرعا والخطا المنع والجس قال تعالى وما كان عطاء ربك محظورا اي ما كان
رزق ربك محسوبا عن البر والفاجر والمحظور ضد المباح والمباح ما خيرا للمكان
بين فعله وتركه من غير استحقاق ثواب ولا عقاب واما تسميته بالاحسان
فلما فيه من بيان ما حسنه الشرع وقبحه ولفظة الاحسان احسن اولان اكثر
مسائله احسان لا مجال للفتن فيها واما تسميته بالزهد والورع فان فيه
كثيرا من المسائل اطلقها الشرع والذهد والورع تركها كذا في الاختيار والوجه
قوله فرض الاكل بفقد دفع العلاك اي فكذا الشرب وسر العورة وما
يدفع له والبرد وفي اطلاق الاكل اشارة الى فرضيته اكل الميتة وما لا يغير
لدفع العلال وان ضمن ما لا يغير ويوجر على ذلك لما في الاختيار قال صلى الله
عليه وسلم ان الله تعالى ليوجر في كل شئ حتى للقمه يرفعها العبد الى فيه فان ترك
الاكل والشرب حتى هلك فقد عصي لان فيه القاء النفس الى التهلكة وانه
منهي عنه في حكم التنزيل **قوله** ويستحب بقدر ما يقدر به على صلوة قائما
وضومه لقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن القوي اهدى الى الله تعالى من المؤمن
الضعيف ولان الاشتغال بما يقوى به على طاعة طاعة وسئل ابو ذر
رضي الله عنه عن افضل الاعمال فقال الصلوة واكل الخبز اشارة الى ما قلنا
كذا في الاختيار **قوله** وايضا الى الشيع اى من حل وظاهران المباح الاجر
ولا وز فيه ويحاسب عليه حسبا يسيرا كما في المواهب والاختيار **قوله**
وحرم ما فوقه الا الخ كذا الياض بالزائد ليتقيا به كان انس من مالك
رضي الله عنه يأكل الوان الطعام ويتقيا فينفعه ذلك كذا في البرزانية
وقاضى خان فلا حصر فيما ذكره المص واذا اكلت المرأة الفتيث واشباه
تذلل الاجل السمين قال ابو مطيع البلخي رحمه الله لا بأس به ما لم تأكل فوق

الشيع

الشيع كذا في قاضى خان **قوله** وحرم يولى الابل كان ينبغي ان يقول وكره لما قال
في الحمان للحلان فيه **قوله** كذا الاكل بما خفتن على مستفاد حكمه مما تقدم
من قوله واكل وشرب وادهان وتطيب من انا ذهب وفضة ووجه الحرمة انه
صلى الله عليه نهي عن الشرب في انية الذهب والفضة وقال صلى الله عليه وسلم
من شرب في انا فضة وذهب فكا بما يجرح في بطنه تاحيههم وان ورد في الشرب
فالباقي في معناه لاستواء الاستعمال والجامع انه زى المتكبرين وتنعم المنزفين
وانه منهي عن بيع الكل وريستوى فيه الرجال والنساء لعموم النهي وعليه الاجماع
كذا في الاختيار **قوله** بان لا يكون الفضة في موضع النعم عند الاكل والشرب
وفي موضع اليد عند الاخذ القول بحرمة تلقية باليد ضعيف لما قال في الاختيار
يجوز الشرب في الانااء المفصصة اذا كان يتقوى فله موضع الفضة وقيل بتقواخذ
باليد انتقوى مثله في الجوهرية والهداية **قوله** وفي التوكيل ظاهر عطفة على
المعاملات مقابلة لها وهو فرد منها قال في الجوهرية يقبل في المعاملات قول
الفاسق مثل الوكالات والمضاربات والاذن في التجارة وهذا اذا غلب على الراي
صدقه اذا غلب عليه كذبه فلا يعمل به انتقوى **قوله** كذا في برزانية نجاسة الماء كذا
لواخيه عدل بانه ذبيحة مجوس لا يحل اكله ولكن لا يرد بقوله على بايعه كما
في البرزانية **قوله** دعواي وليمه فيها منكر وعلم لم يحضى سواء كان مقتدى او
غيره **قوله** وغيره اى غير المقتدى ان تعد واكل جاز هذا اذا كان الغنا
واللعب في ذلك المنزل لا على المائدة فان كان على المائدة فلا ينبغي ان يقعد
لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين **قوله** فان اجابته
الدعوة سنة لا تغلب لما اذا كان غير مقتدى ولم يكن اللهو على المائدة ولم
يعلم به قبل حضوره لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكرو في
جلوس المقتدى به فتح باب المعصية وشين الدين كما في البرهان والكا في
فصل قوله لا يلبس رجل هريرا كذا المصنوع من غير الحرير بين عقران
او عصفا او ورس فانه مكروه للرجال كما في البرزانية وقال في الاختيار يكره
الاحمر والمعصف لانه صلى الله عليه وسلم نهي عن لبس المعصف انتقوى **قوله**

الاقدر اربعة اصابع عرضا اي صمومة كذا في الجوهرة والبوارنية
وفنود رمشام عن محمد بكوه لذبة الحويبر الى لقب ونكة الديباج
والا بريم لانه جنمالي تام كذا في الاختيار **قوله** وعندهما حل في الحرب
هذا اذا كانا صفيقا يحصل به اتقا العدو في الحرب اما اذا كانا رفيقا
لا يحصل به الانتقاء لا يحل ليه بالاجماع لعدم الفائدة كذا في الجوهرة
ولكن ظاهر الرواية يفيد غير ذلك قال ولا باس بلبس الحويبر والديباج
في الحرب عندهما لما روي الشعبي انه صلى الله عليه وسلم رخص في لبس الحويبر
والديباج في الحرب ولان فيه ضرورة فان الخالص منه ارفع لمعرة السلاح
واهييب في عين العدو وليريقه **قوله** ويتوسد يديه ويفترش هذا عند
الي حيفة قال في مواهب الرحمن وتوسد الحويبر واقر اشبه وجعله سترًا
حلالا عندنا وحرماه وهو الصحيح انتفى **قوله** هذا التصحيح خلاف
ما عليه المثلون المعبرة المشهورة والشروح **قوله** ويلبس سداه حوير
ولحمته غيره لكنه غير ما شذاه ظاهر كما قلنا في وقيل لا يكره كذا في المواهب
وفي الاختيار سوى بين القولين حيث قال ومكان سداه ظاهرا
كما قلنا في قبل يكره لان لا يسه في منظر العين لا بيس حوير وفيه خيلا وقيل
لا يكره اعتبارا باللمحة **قوله** الاجماع فضة والسنة ان يكون قدر مثقال
فما دونه ويجعله في حنصا ليسرى وفسته الى باطن كفه بخلاف النساء لانه
للزينة في حقهن بخلاف الرجل ويجوز ان يجعل فضة عقيقا او فيروزجا
او باقينا وسكوه وان ينقش عليه اسم او اسماء من هما له تعالى تعامل
الناس وما روي انه عليه السلام قال لا يجعلها في يمينك فمدسوخ وقد
صار ذلك علامة للثب والفساد والحلقة هي المعبرة ولو كان خاتم الفضة
كهنية خاتم النساء بان يكون له فصان او ثلاثة كره استعماله للرجال
من البوارنية والاختيار **قوله** وحلية السيف منها اي النقضة وحمايل
السيف من جملة حليته كما في البوارنية ويحرم الركاب والجام من النقضة
كما في الاختيار **قوله** ولا يتختم بالحديد والصفراي لا يحل له ذلك
لما سذكر

لما سذكر وكذا لا يجوز للرجال البخل باللولول لانه من حلي النساء كذا في
الجوهرة **قوله** ولا يشد سته الا بقضة هذا عند الي حيفة **قوله** وعند
محمد لا باس بالذهب ايضا قال في الهداية وعن ابي يوسف مثل قول
كل منهما وعند مثل قول الي حيفة انتفى والخلاف في شد السن اما اتخاذ
الانف من الذهب فلا خلاف في جوازها كما في المواهب **قوله** وجاز خرفة
اي جاز حملها **قوله** ولو حملها لغير حاجة يعني بان كان تكبرا لما في الهداية
بقوله وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعض اصحابه بذلك
لانه ليس بعيب ما فيه من الفرق الصحيح وهو التذكر عند التسيان انتفى
فصل قوله حتى يتكر في كشف الركبة اي يرفق نصر عليه في الهداية واليه
يشير قول بعده وفي الفخذ يعتق **قوله** او تنظر المرأة الى المرأة والرجل الى
كذا في الهداية ثم قال وفي كتاب الخنثى من الاصل ان نظر المرأة الى الرجل
الاجنبي بمنزلة نظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاف الجنس اغلظ
انتفى **قوله** اذا امتت الشهوة لا يعلم حكم ما اذا خافته او شكت وبه
صرح في الهداية بقوله فان كان في قلبها شهوة او اكثر رايها انها تشتت
او شكت في ذلك يسقط لها ان تقض بصرها انتفى ولو كان الناظر اليها
هو الرجل وهو بهذه الصفة لم ينظم وهذا الشارة الى التحريم ووجه الفرق
ان الشهوة عليهن غالبية وهو كما لمحقق اعتبارا فاذا اشتت الرجل كانت
الشهوة موجودة من الجانبين ولا كذلك اذا اشتت المرأة لان الشهوة
غير موجودة في جانب حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد والمتحقق من
الجانبين في الافضاء الى المحرم اقوى من المتحقق من جانب واحد **قوله**
وينظر الرجل الى فرج زوجته وامته الخ مفيد نظر المرأة والامة الى فرجه
وقال في الهداية الاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى غورة صاحبه لقول
صلى الله عليه وسلم اذا الى احدكم اهله فليستتر وكان ابن عمر رضي الله
عنهما يقول الاولى ان ينظر ليكون ابلغ في تحصيل معنى اللذة انتفى وقول
ابن عمر رضي الله عنهما يعني به وقت الجماع روي عن ابي يوسف رحمه الله

قال الامام في قوله سالت ابا حنيفة رحمه الله عن الرجل يمر بفرج امراته
او تمس فرجه ليتحرك عليها هل ترمى بذلك باسا قال لا ارجو ان ينظم الاجر
انتقى وفي الجوهرة عن ابينا بيع بياح للرجل ان ينظر الى فرج امراته
ومملوكة وفرج نفسه الا انه ليس من الادب انتقى **قوله** من عمره المحرم
من لا يجوز المناكحة بينه وبينها على التابيد بنسبه او بسببه كالرضاع
والمصاهرة وسواء كان المصاهرة بنكاح او سفاح في الاصح كذا في
الهداية **قوله** وله من ذلك ان اراد شراها وان خاف شهوة قال
في الهداية كذا اذكر في المختصر واطلق ايضا في الجامع الصغير ولم يفصل قال
مشايخنا بياح النظر في هذه الحالة وان اشتغل للضرورة ولا يباح لمن
انما اشتغل وكان اكبر رايه ذلك لانه نوع يستمتع انتفى واختلف
المشايع في حل المسافرة والخلوة بامه الغير مع امته على نفسه وعليها كذا
في العناية **قوله** وينظر الرجل الى وجه الاجنبية وكيفية الاولى عبارة الهلا
لا يجوز للرجل ان ينظر من الاجنبية **للقوله** فقط تنصيص على انه لا يباح
النظر الى قدمها وعن ابي حنيفة انه يباح لان فيه بعض الضرورة وعن
ابي يوسف انه يباح النظر الى ذراعها ايضا لانه قد يبد منها عادة ولا
يجل له من اجاز النظر اليه من الاجنبية وان كان يامن الشهوة لقيام المحرم
وعدم الضرورة واليلوي بخلاف النظر لان فيه يلوي والمحرم قوله صلى الله عليه
ولم من مس كذا امرأة ليس منها بسبيل وضع على كفه حجر يوم المقيامة
وهذا اذا كانت شابة فتشتغل اما اذا كانت عجوزا لا تشتغل بالانسان
بما فحتها ومن يدها اذا امن على نفسه وعليها والصغيرة التي لا تشتغل
بياح مستها والنظر اليها لعدم خوف الفتنة كذا في الهداية **قوله** وسيدته
قال في الخلاصة لكن للعين ان يدخل على مولاته بغير اذنها اجماعا واما
على انه لا يسافر بها ومثله في قاض خان **تنبيه** لم ينص المصنف على الكلام
مع الاجنبية وقال في الجوهرة ان عطست وكانت عجوزا شمتها والا فلا
وكذا رد السلام عليها على هذا انتفى **قوله** وشاهد يشهد عليها يعني

يودي الشهادة عليها لما انه لا يباح النظر للمحل اذا اشتغل على الاصح لانه
يوجد من لا يشتغل فلا ضرورة بخلاف حالة الادام كما في الهداية وبهذا كما
ينبغي حذف لفظ المملوك من قول المصنف وان خاف من الرجل والمملوك الشهوة
قوله ويعزل عن زوجته به المراد بها الحرة واما الامة فبأذن مولاهما
كما سيذكره المصنف في كتاب النكاح وقال قاض خان واذا عزل عن امراته
بغير اذنها ذكر في الكتاب بانه لا يباح قالوا في زماننا يباح لنسوان الغلمان
واذا اسقطت الولد بالعلاج قالوا ان لم يتبين شيء من خلقته لا تأثم
قال رضيع رضاعه عنه ولا اقول به فان المحرم اذا كسر بيض الصيد يكون ضامنا
لانه اصل الصيد فلم كان مواخذا بالجزاء ثم فلا اقل من ان يلحقها ثم هذا اذا
اسقطت بغير عذر الا انها لا تأثم اثم القتل **فصل قوله** ويحذر ذلك يريد به
المجعولة بدل كتابه او بدل منفعة لما احتاجه والمستول عليها من دار الحرب **قوله**
او مشترة من عمرها يوجب نحو الاخت من الرضاغة والمشتراة من ابن واطن
كما في العناية **قوله** باه باعه ابوه اى باع المشتري للجارية ابوالصغير ويصح
ان يرجع الصغير في باعه للجارية وذكر الصغير باعتبار المال لقوله بعده وكذا
الحكم اذا اشتراه من مال ولله الصغير **قوله** ودواعيه شامل للمسيبية
وقال في الهداية لم يذكر الدواعي في المسيبية يعني في ظاهر الرواية وعن
مخبرنا لا تخم لانه لا يحفل وقوعها في غير الملك لانه لو ظهر بها جمل لا تقع
دعوة للمزني بخلاف المشتراة انتفى واجاب عن اشكال فيه صاحب العناية
قوله والمنقطعة لحيض ان اراد به الآية فلا فائدة فيه لانه عين ما
نصفه قبله وان اراد به المنة الطهر يناقضه قوله الا في انه لا يقدر
في حقها في ظاهر الرواية ويناقضه قول مخبرنا مقدرب شهرين وخمسة
ايام وظاهر قوله كذا في الكافي ان هذا فيه كذا ولم يذكره في الكافي
من هذا القسم بل جعله قسيما له فانه قال وان كانت الجارية لا تحيض
من صغرها او كبرها سنين اوها بشهر لان الشهر قائم مقام الحيض في العدة
فكذا في الاستبراء ثم قال واذا ارتفع حيضها بان صارت ممتدة الطهر

وهي من تحييض تركها حتى اذا انبين انها ليست بحامل وقع عليها وليس فيه
تقدير في ظواهر الرواية الا ان مشايخنا قالوا انبين ذلك بشهرين او ثلاثة
اشهر وكان محمديقول يستبرئ بها اربعة اشهر وعشرة ايام اعتبارا بالكثر
مدة العدة وهي عدة الوفاة في الحرة ثم رجع وقال يستبرئ بها بشهرين
 وخمسة ايام والفتوى عليه انتفى **قوله** لان الحمل ثابت بالنسب فلا يلزم
اختلاط المياها لانه لا معنى لهذا لانه مخرج بانها قد بيعت بعد انقضاء
عدتها بالولادة بعد الطلاق **تنبيه** لو وظفها قبل الاستبراء ثم ولا
استبراء بعد ذلك عليه كما في السراجية والمبتغى **قوله** لان الواجب عليها الا
تذكر الضمير **قوله** ولم يكن ايضا ولادة كذلك فيه خلاف لا في يوسف **قوله**
او مسلمة فكاتبها لوقال او غير مجوسية كان اولى ليتناول الكتابية السابقة على
القبض لا يحتاج للاستبراء وهي من جملة الحيل التي سذكروها **قوله** اشترى من ما دون
من حاضته عنده قيد بحيضها عند المأذون اذ لم ياعها لمولاه قبل حيضها كما
على المولى سبوا وان لم يكن المأذون مديونا كما في قاضي خان **قوله** خلافا
لعلى هو القيسر **قوله** او في حيفه لمحتسبان كذا في قاضي خان **قوله** لا عند عود
الابنة اي في دار الاسلام ولا في ابطال بيع بخيار البائع او المشتري ولو سلم
المشتري في قول في حيفه وكذا اذا باع مدبرة او ام ولد ولم للمشتري ثم سبوا
قبل وطئ المشتري لا يلزمه الاستبراء كما في قاضي خان **قوله** ورد المفصولة اي اذا
لم يبيعها القاصب فان ياعها ولم للمشتري ثم سبوا لها المفصولة منه بقضاء او قضاء
فان كان المشتري علم بالقص لا يجب الاستبراء على المالك ووطئها المشتري من القاصب
او لم يوطئ وان لم يعلم المشتري وقت الشراء انها غصيب ان لم يوطئ لا يجب الاستبراء
وان ووطئها في القيسر لا يجب وفي الاستهسان يجب كذا في قاضي خان **قوله**
ويفتى بالاولى كذا في الهداية **قوله** وهي ان يتزوجها المشتري قبل الشراء
قال قاضي خان ثم يسلمها المولى اليه ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء وانما يشترط
تسليم الحارية اليه قبل الشراء كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد الشحاح
انتفى ولا بد من هذا فكان ينبغي للمص ذكره قال ظهير الدين

رايت في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ ان نص على انه غير الامام ظهير الدين
وقال قاضو خان قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين عندى يشترط لا يفيد
انه له **قوله** اي يعتمد على انه يطلقها فان حشمتقدم طلاقه يزوجهها على ان
امرها بيده متى شاء كذا في قاضي خان والعناية **قوله** ثم يطلق الزوج ما قبل
الوطئ كما سيذكره وقيد بطلاقه بعد قبضه المشتري لانه لو طلقها قبله كان على
المشتري الاستبراء اذا قبضها في اصح الروايتين عن محمد رحمه الله لانه اذا طلقها قبل
القبض فاذا قبضها والقبض يحكم العقد بمنزلة العقد صار كما ان اشتراطها في
هذه الحالة وليست في نكاح ولا عدة فيلزمه الاستبراء كذا في العناية وقاضي خان
قوله او يزوجهها المشتري قبل القبض من موثق به ويقصر الى آخر شرحها مستند
بما هو متصل به قبل **قلت** بقي حيلة رايته هو حسن الحيل وهو ان يكاتبها المشتري
ثم يقضيها فيفسخ برئناها كذا في المواهب وغيرها وهذه اسهل الحيل خصرها اذا
كانت على مال كثير حال ومهم بقريب فتخرج عنه **قوله** او يفتقها مثله الكتابية بخلاف
الاجارة والتدبير **قوله** وكره تقبيل الرجل لم يقبده بموضع من جسده فشم كما
قال في الهداية ويكره ان يقبل الرجل من الرجل او يده او شيئا منه وهذا قول ابو حنيفة
وقال الاثناس بالتقبيل والمعاينة **قوله** ولو عليه توصيل وجبة لا تكرر المعاينة
بغدا بالاجماع وهو الصحيح كما في الهداية **قوله** وعن عطاء كذا في العناية **قوله**
ورخص الشيخ في هذا وقال في العناية عن سفيان تقبيل يد العالم سنة وتقبيل
يد غيره لا يرضخ فيه انتفى وقال في الاختيار لا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان
العادل لان الصحابة رضيه الله عنهم كانوا يقبلون اطراف رسول الله صلى
عليه وسلم وعن سفيان بن عيينه انه قال تقبيل يد العالم والسلطان العادل
سنة فقام عبد الله بن مبارك وقيل رأسه انتفى وقال قاضي خان لا بأس بتقبيل
يد العالم والسلطان وكلموا في تقبيل يد غيره ما قال بعضهم ان اراد تعظيم
المسلم الاسلام فلا بأس به والاولى ان لا يقبل انتفى **قوله** كما صالحة لا تختص
المصالحة بالعالم والمستوع لما قال في الهداية لا بأس بالمصالحة لانه هو المتوارث
وقال صلى الله عليه وسلم من صالح اخاه المسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه انتفى

وكان الاولى ان لا يقال لا بأس بل يندب او نحوه للاثر في المصاحفة ولنا
 رسالة في حكم المصاحفة عقب الصلوات وبيان طلبها وانها سنة **تفصيل**
 لم يتفرع للقيام للغير وقال في مواهب الرحمن يحرم تقبيل الارض بين يدي
 العالم للنجية وقيام التناهي للداخل عليه الا الاستاذة او ابية وكره الاخذ
 للسلطات او غيره قيل والقيام للتعظيم كتقبيل يده نفسه او يد المجيب عند السلام
 انتهى وقال في العناية لم يذكر القيام تعظيما للغير مروي ان من روى الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره القيام وعلى الشيخ الحكم ان القاسم روى الله
 عنه انه كان اذا دخل عليه اخذ من الاغنياء يقوم له ويعظم للفقر وطلبة
 العلم فقيل له في ذلك فقال لان الاغنياء يتوقعون مني التعظيم فلونزلة تعظيمهم
 فنضروا والفقر وطلبة العلم لا يطعمون مني ذلك وانما يطعمون جوارا للسلام
 والكلام معهم في نحو فلا ينضرون بترك القيام انتهى في مجمع الفتاوى
 لاننا في قيام القاري جائزا اذا جاء اعلم منه او استاذة الذي علمه القرآن
 او العلم او ابوه او امه ولا يجوز لقيام لغيرهم وان كان الجاري من الاجالة
 والاشراف وفي مشكل الآثار القيام لغيره ليس بمكروه لعينه انما المكروه تحية
 القيام لمن يقام له فان قام لمن لا يقام له لا يكره انتهى **قوله** كره بيع العذرة
 الكراهة لا تمنع صحة البيع ولكن مقابلة بقوله وصح في الصحيح مخلوطة بتراب
 او ما يقتضي عدم صحة بيع الخالصة الا ان يراد بالعمدة **قوله** غالب
 عليها كذا قيد بالغلبة في حاشية قال وانما ينتفع بها مخلوطة بما ذكرنا
 غايتها ولم يقيد بالغلبة في الهداية حيث قال ويجوز بيع المخلوطة وهو المروي
 عن محمد وهو الصحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط في الصحيح انتهى
قوله كبيع السرقةين فهو جميع ما سوى الانسنة **قوله** حيث قال في الصحيح يبيد
 ان بيع السرقةين لا يجوز في مقابل الصحيح ولم ارجع في عدم كراهة بيع السرقةين
 عندنا ولذا قال في الكافي وقد تولى المسلمون السرقةين وانتفعوا به فانهم يلقون
 في الارض لاستكثار الربح من غير تكريم احد من السلف انتهى **قوله** وقال
 الزيلعي الصحيح عن ابي حنيفة الخصال في الصحيح الهداية الذي قدمه من انه

يجوز

يجوز الانتفاع بالعذرة المخلوطة لا الخالصة فقد اختلف الصحيح في الخالصة
قوله وجاز تجلية المصنف الحلية غير التوبة **قوله** لما فيه من تعظيمه وكذا كره
 مد الرجل اليه اما اذا كان معلقا لا يكره لانه على العلو فلم يجازيه واذا صار خلقا
 بحيث لا يقرافيه يجعل في خزيطة ويد فوق كالمسلم كذا في البرازية وقال في غيرها
 ينسل في ماء جار ولا يحرق انتقوه في قاصص خان يكره تعفير المصحف وان يكتب
 بقلام دقيق واذا امسك المصحف في بيته ولا يقرأ فيه ان نوى به الخير والبركة لا يأنم
 بل يرجو له الثواب انتهى **قوله** وجاز دخول الذي المسجد اطلقه فشم الممسح الحرام
 وبه صح في الهداية **قوله** وعند مالك والشافعي يكره اطلاق الكراهة عندهما
 فيه تساهل لانه لا يكره عند الامام الشافعي دخول الذي غير المسجد الحرام وكراهة
 مالك مطلقا والمراد عندنا بالمنع في قوله تنم فلا يقرى المسجد الحرام بعد عامه
 هذا منعهم عن الطواف لانهم كانوا يطوفون عراة كذا في التبيين **قوله**
 وجاز عبادته اطلقه فشم الجوس وقيل ان كان مجوسا لا يعود لانه لا يعد
 عن الاسلام من اهل الكتاب وقيل يعود لان فيه اظهار محاسن الاسلام وتر
 وتاليه وقد تدبنا اليه ولا يدعوا للذي بالمغفرة ولودعوا بالهدى جاز
 لانه عليه السلام قال للمعاهد قومي فانهم لا يعلمون ولودعوا بطول العمر قيل
 لا يجوز لان فيه التماذي على الكفر وقيل يجوز لان في طول عمره نصا للمسلمين باداء
 الجزية فيكون دعاءهم وعلى هذا الخلاف الدعاء بالعبودية ولا بأس بمرد السلام
 على الذي ولا يزيد على قوله وعليكم ولا يبداه بالسلام لانه فيه تعظيم وتكرية وان
 كان له حاجة فلا بأس ان يبداه كذا في التبيين واختلفوا في عبادة الفاسق
 ايضا والاصح انه لا بأس بها لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين كما في العناية
قوله وخدا البهائم شامل لاسنوره به صح في البرازية وفيها لا بأس بكوالاغنام
 وكذا البهائم ان من مرض لا بأس به انتهى **قوله** والحقنة يريد بها التداوي
 لا التسمين فانه لا يباح كذا في العناية انتهى ولا فرق فيها بين الرجل والمرأة
 وانما يجوز ذلك بالاشياء الظاهرة ولا يجوز بالنجس كالحجر وكذا اكل تداءي لا يجوز
 الا بالظاهر وفي النهاية انه يجوز التداوي بالحرم كالحجر والبول اذا اخيره

بابي سلم ان فيه شفاء ولم يجدي غيره من المباح ما يقوم مقامه والحكمة
توقع الضرورة فلم يكن متداويا بالحرام فلم يتناول حديث ابن مسعود انه
عليه السلام قال ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم او يحل الله له في ربه
عزله وواغير المحرم كذا في التبيين **قوله** لا بأس بالرقا لانه عليه السلام
كان يفعل وما جاء فيه من النعي بحول الرقا لما هلية اذ كانوا يرتقوا بعلات
كفر كذا في التبيين وقاله قاضي خان امرأة ارادت ان تضع تعاويذ ايات
ليجوزها زوجها بعد ملكان يبعثها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام لا يحل انتفى
ولعل وجهه ما قال في التبيين عن ابن مسعود انه قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ان الرقا والتمائم والنووه شرك والتووه ضرب من الشرك
قال لا يصح فهو تجب المرأة الى زوجها انتفى **قوله** وفي الكافي الخ كذا قاله الزليعي
قوله وجاز اجارة امه فقط اى دون الثلاثة الباقية المذكورة متنا
وهذا ظاهر اذا كان في حجرها واما اذا كان في حجر العر فاجرة امه صح عند
ابن يونس لانه من الحفظ وقال محمد لا يجوز لان الحفظ هنا للتم كذا في الكافي
وفي رواية القدوري يجوز ان يوجره المملوك ويسلمه في صناعة في عمله
من النوع الاول وهذا اقرب لان فيه ضرورة ونقبا محضا للصغير كذا في
التبيين **قوله** الى الاب ووصيه اى ثم وصية **قوله** والصحيح انه يجوز الا
ولو بالاقل بعد ولو حمل الاقل على القين اليسير دون الفاضل تنقذ المخالفة
قوله وجاز حمل خمر ذي باجرا في طبيب له الاجر عندا في حنيقة خدفا
لها لانه عليه السلام لعن في الخمر عشرة منها حاملها ولا في حنيقة ان الحمل
ليس ببعصية والحديث بحول على الحمل المقرون بقصد المعصية وعلى هذا
الخلاف اذا اجر دابة لنقل الخمر او نفسه لرعي الخنزير طبيب له الاجر
عنده وعندهما يكره كما في التبيين **قوله** واختلف في بيع ارض اقتر في الكثر
على جواز بيعها قال شارحه قد تعارض الناس ذلك من غير تكبر وهو من
اقوى الحج ثم قال ويكره اجارة ارضها لقوله عليه السلام من اكل اجور
ارض مكة فكأنما اكل الربا ومثله في الكافي والهداية من غير ذكر خلا

فليست

فليست الفرق بين جواز البيع وبين عدم جواز الاجارة **قوله** وفي
القنية الخ غواه الزليعي للنهاية **قوله** وكره استخدام الخفي قال مثلا
مسكين اطلاقه يشير الى انه مطلق الخدمة مكروه وذكر في الاونع انما يكره
استخدامه في الخدمة المعهودة وهو الدخول في الحرم انتفى **قوله** ويكره
اقراض يقال دراهم لياخذ منه ما شاء اى حتى يستوفى ما يقابل الدراهم
جواز الخ كذا في النهاية وهذا شرط عليه حال القرض ان يبيعه شيئا فشيئا
فان باعه ولم يكن البيع مشروطا عليه فاصل القرض جاز ذلك ولم يكن
بأس وكذلك لو اقترضه دراهم غله فان شرط عليه رد صحاح كره وان رد
صحاحا من غير شرط لا يكره كما في غاية البيان عن الكرخي انتفى وجعل المسئلة
في التبيين والمزيد على ثلاثة اوجه اما ان شرط عليه في القرض ان يأخذها
تبرعا او شيئا او لم يشترط ولكن يعلم انه يدفع لعذا او قال قبل ذلك ففي
الوجه الاول والثاني لا يجوز لا يجوز لانه قرض جرم منفعة وفي الثالث جاز
لانه ليس بشرط المنفعة فاذا اخذ يقول في كل وقت يأخذ فهو على ما قاله
عليه **قوله** وكره اللعب بالشطرنج كذا يكره السلام على لا عبيد احتقارا
بيع واحاز له عند ابن يونس ومحمد ولم يرا بوجيئة به باس لشغل
عن اللعب **قوله** بان يقول احدهما لصاحبه الخ كذا الوشرط ثالثا لابقها
فهو جائز كما في الاختيار **قوله** الا اذا دخل ثالثا بينهما اى وفرسه
كقول فرسيها ولولم يكن مثلها لا يجوز لانه لا فائدة في ادخاله بينهما
فلا يخرج من ان يكون قمارا كذا في الاختيار **قوله** وايضا سبق اخذ
المال اى ولم يبقها الثالث فان سبقها اخذ منها واذا قال الا مير
لجماعة الفرسان او الرمان من سبق منهم او اصاب الهدف فله كذا
جاز لانه كرمي على تعليم الله للحرب والجهاد كما في الاختيار **قوله**
وقال ابو يوسف لا بأس به الخ كذا في الهداية والتبيين والكافي ثم قال
في الهداية والكافي ولكننا نقول هذا خير واحد فكان الاحتياط
في الامتناع وقال الزليعي والاحوط الامتناع لكونه خيرا واحدا

فيقال القطع اذ المشابه ثبت بالقطع انتفى وفي الاختيار وما
رواه خير احاد ولا يترك به الاحتياط **قوله** وكره احتكار فوة البشر
والبيهاج الاحتكار جعل الطعام للفقراء افتعال من حكر اذا ظلم ونقص حكر
بالشواذ استنبطه وجبه عن غيره وتقييده بغوت البشر والبيهاج قولنا
حقيقة ومحمد وعليه الفتوى وقال ابو يوسف كل ما اضر بالعامه حبه فهو
احتكار وان كان ذهب او فضة او ثوب ياكذ اني الكافي **قوله** في بلد يضر
باهله اطلق البلد وقال في الهداية والكنزوا الكافي يكره اذا كان يضر
بهم بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بان كان المصير كبيرا
لانه حابس ملكه من غير اضرار بغيره وكذا اتفق الجليل على هذا التفصيل
اذ لم يلحق بالبلد على التجار شعر البلد فان لم يضر فهو مكره سواء اضرا ولم يضر
بالبلدة **قوله** لقول صلى الله عليه وسلم الجالب مرزوق والمحتكر ملعون
كذا في الهداية وزاد في الكافي قوله صلى الله عليه وسلم من احتكر على الناس
الطعام رماه الله بالجحيم والافلاس وكذا في الاختيار **قوله** ويجب ان
يامر القاضي ببيع ما فضل عن فوته وقوت اهله اى الى زمن يمتد فيه السنة
كما في الهداية والتهيين **قوله** والصحيح ان القاضي يبيع ان امتنع اتفاقا
واقع على قولها وكذا على قولنا في حقيقة فانه يربى الجحر لغرام كما في الطبيب
الحاجل والمالك والمفسر انتفى وفي الاختيار قد قال اصحابنا اذا خاف الامام
على اهل مصر لهلاك اخذ الطعام من المحتكرين وفرت عليه فادوا جردا
ردوا مثله وليس هذا حجرا وانما هو دفع للضرورة كما في حال المحضمة انتفى
ونقله عنه الزيلعي واقره عليه **قوله** ومدة ليس قبل اربعه يوم لقول النبي
صلى الله عليه وسلم من احتكر طعاما اربعين ليلة فقد يرمى من الله ويرى
الله عنه كذا في الهداية انتفى وفي الكافي مرويا من احتكر الطعام اربعين
يطلب القحط فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه
سرقا ولا عذلا فالعسر والنفل والعدل الفرض **قوله** ولكن يائمه وان قلت
المدة كذا في الكافي والاختيار ثم قال قال الحاصل ان التجارة في الطعام

مكرهه

مكرهه فانه يوجب المفت في الدنيا والاثم في الآخرة انتفى وفي شرح
الكنز لمثلا يسكن هذا اذا كان على قصد الاحتكار وترى ايضا لافلا
وقصد الاضرار باننا من ما اذا لم يكن شئ من ذلك فهو محذور انتفى
قوله ويجلبه من بلد آخر هذا عندنا في حقيقة وقال ابو يوسف يكره ان
يجب ما جلبه من بلد آخر لا لطلاق ما رويناه والحاج الضرر بالعامه
وقال محمد ان نقله من موضع يجلب منه الى المصير في الغالب يكره حبه لان
حق العامة تتعلق به كذا في التهيين كذا في الهداية مخرجه قول محمد بن
قوله في سقر بمشورة اهل الرامي ومن باع متعم بما قدره الامام صلواته
غير مكره على البيع كذا في الهداية وقال في المحيط وشرح المختار ان كان الباع
يخاف ان تقصص ضربه الامام لا يحل للمشتري ذلك لانه في معنى المكره والحكمة
فيه ان يقول له يعنى ما يبيع باى شئ يباعه يحل كذا قاله الزيلعي انتفى
وفي الاختيار لو اتفق اهل بلد على شعر الجحر واللم وشاع بينهم قدفع رجل الى رجل
منهم درهما ليعطيه فاعطاه اقل من ذلك والمشتري لا يعلم رجوع عليه
بالنقصان من الثمن لانه ما رضى لا شعر البلد **قوله** قال قاضي خات الخ
وفيه اذا قلم اظا ونبوه او خلق شعره ينبغي ان يدفع ذلك فان روى به
فلا بأس وان القاه في الكنيف او في المغسل يكره لذلك لانه يورث داء
وروى عن الامام قال خلقت راسي بمكة فخطي في الحمام في ثلاثة منيها الى
جلست مستديرا فقال استقبل القبلة وناولته بكابنا لايسر فقال
الايمان وايدت ان اذهب بعد الخلق فقال ادفن شعرك فوجعت
ودفنته انتفى **قوله** ويحرق شارب الاخفاء الاستبصال قال صلى الله
عليه وسلم احضوا الشارب واعضوا الى واعضا الحية قال محمد بن عبد الله
حقيقة تركها حتى تكثرت وتكثر والتقصر منها سنة فيما زاد على القبضة
لانها زينة وكثرتها من كمال الزينة وطولها الفاحش خلا في الزينة
والسنة المنتف في الابط ولا بأس بالخلق ويبتدى في خلق العانة من تحت
السرة كذا في الاختيار والسنة خلق الشارب وقصه حسن وهو ان يأخذ

منه حتى ينتهي عن الاطار وهو الطرف الاعلا من الشقة العليا
انتهى وقال قاضي خان حتى يوازي الطرف من الشقة العليا ويصير مثل الحجاب
انتهى **قوله** وان كان امرد عبارة قاضي خان فان كان امرد اجمع الوجه
فلا بد ان يمتد من الخرج **قوله** مراده بالعلم العلم الشرعي من كلام المعنى
والغير راجع لقاضي خان **قوله** دون علم الكلام يعني وراء قدر الحاجة
لما قال في الاختيار كره ابو حنيفة تعلم الكلام والمناظرة فيه وراء قدر
الحاجة انتهى **قوله** ثم اذا كان في المسئلة وجوه توجيه الكفار ووجه واحد
يتميم الميل العالم الى ما ينبغي ان يجب عليه لما قال في مختصر الظهيرية على المفتي
ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا للمفطن بالمؤمن **قوله** وان
لم يمشأل حتى صلى جماعة كان مسلما كذلك يكون مسلما لو اذن في وقت الصلوة
لا في غير وقتها او صلى في وقت الصلوة منفردا متوجها الى القبلة اولى
وطاف كما يطوف المسلمون لا يجرى التلبية كذا في مختصر الظهيرية والبرازية
وفيها عن المنتقى نضر ان صلى وحده واستقبل صليبا لا يصير مسلما لانهم
يستقبلوه قبلتنا وقدم المص هذا في كتاب الصلوة وان صلى في جماعة وكبر
ثم افسد لا يكون مسلما انتهى **قوله** وفي النوادر قبل شهادة رجل وامرأتين
على الاسلام قال قاضي خان ولكن لا يقتل لان نفسا ما لا تقتل بشهادة ا
لنساء انتهى **كتاب النكاح** **قوله** يختلف في معناه لغة على اربعة اقوال
قبل مشترك بين الوطى والعقد اشتراكا لفظيا وقيل حقيقة في الضم صرح
به مشايخنا ايضا وقال الكمال لا منافاة بين كلامنا لان الوطى من افراد
الضم والموضوع للام حقيقة في كل من افراده كالتسان في زيد فهو من
قبيل المشترك المعنوي انتهى وعارضة صاحب البحر بما لم يربضه شيخنا ا منع الله
بحياته **قوله** انه الضم والجمع العطف للبيان وهذا المتصر في الصافي على قوله النكاح
في اللغة الضم انتهى والمتبادر من لفظ الضم تعلقه بالاجسام لا الاقوال لانها
اعراض بلاشء الاول منها قبل وجود الثاني فلا يصادف الثاني ما ينضم اليه فوجب
كونه مجازا في العقد لما انه يؤل الى الضم لان الزوجين حالة الوطى يحتملها

وينضم

وينضم كل الى صاحبه حتى يصيرا كما لشخص الواحد **قوله** ومعناه شرعا عقد
موضوع ملكة المتعة اي في عرف اهل الشرع وهم الفقهاء لانه متى اطلق في
الكتاب والسنة يجرى دعوى القرايين فهو للوطى فقد تساوى المعنى اللغوي
والشرعي ولذا قال قاضي خان انه في اللغة والشرع حقيقة في الوطى مجازا في
العقد كذا في البحر **قوله** والمراد بالعقد الحاصل بالمصدر احتراز عن المعنى المصدري
فهو فعل المتكلم كذا الفادة المص في مناهجه **قوله** وان ههنا عللا اربعة عطف
على قوله فظهر ان اللام **قوله** وبينهما تنافا اي بين التفسيرين **قوله** ووجه
الاندفاع ظاهر مما قرناه اي من ان اللام في ملكة المتعة ليست صلة بل للفتا
قوله ليس له بيان لصفة النكاح واما سبب مشروعيته وان كان في الاصل
مخطوبا تعلق بقا العالم به المقدر في العلم الارض على الوجه الاكمل بشرطه نوعان
عام وخاص الاول لاهلية بالعقل والبلوغ في الولي لا في الزوجين ولا متولى
العقد والنوع الثاني الخاص للانعقاد صمان اثنين يوصف خاص للايجاب
والقبول وركنه الايجاب والقبول حقيقة او حكما كاللفظ القائم مقامهما وحكمه
كحل لمتاع كل منهما بالآخر وحرمة المصاحبة وتما صفة نذكرها منقسمة
الى ستة اقسام منها **قوله** ويجب في النوقان وهو الشوق القوي اي مع عدم
حفرة الوقوع في الزنا وان كان بحيث لو لم يتزوج لا يجتزعه كان النكاح فرضا
بشرط ملكة المعه والنفقة انتهى ومنها **قوله** ويكره لحوق الجوارى وهو يتكهن
من الاحتراز عنه وان كان لا يتمكّن كان النكاح حراما وان خاف العجز عن الا
بمواجهه كان مباحا ونعده ثلاثة اقسام مع الثلاثة التي ذكرها المص في
ستة ذكرها في البحر **قوله** وينقد بايجاب وقبول اي في مجلس لانه يشترط
لصحة القبول المجلس كالبيع لا الغور وصورة اختلاف المجلس ان يوجب احدهما
فيقوم الآخر قبل القبول او يشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس فكسوته بعد الايجاب
لا يضر اذا قبل بعده ويشترط للانعقاد ان يكون القبول بعد ذكر ما اتفق بالا
من ذكر المهر حتى لو قبل قبله لا يصح كقولها تزوجتك بمائة دينار قبل ان ينقد
لان اول الكلام يتوقف على آخره اذا كان في آخره ما يغير اوله كذا في الفتح انتهى

ويشترط ان لا يخالف القبول الايجاب فلو اوجب بكذا فقال قبلت النكاح
ولا قبل المهر لا يقع وان كان المال فيه تبعا كما في البحر عن الظهيرية **قوله**
وفيما اشار الى انه لا ينعقد بالكتابة في الحاضر فيه اشارة الى انعقاده
بالكتابة من الغائب لكن بشرط اسماع الشهود قراءة الكتاب مع قبولها او
حكايتها ما في الكتاب مع القبول وان كان بلفظ الامر كزوجه نفسك مني لا
يشترط اعلامها الشهود بما في الكتاب لانها تتولى في العقد بحكم الوكالة
كما في الفتح عن المصنف عن الكمال **قوله** اشارة الى ان ما وضع للاستقبال ليس
من الايجاب والقبول هذا على طريقة صاحب الهداية لما ذكر **قوله** واعاد
لفظ ينعقد بلفظين تنبيهها الى مراد المصنف من هذا ان صاحب الهداية
جعل النكاح باعينا وانه توكيل بالنكاح والواحد يتولى في النكاح فيكون
تمام العقد قائما بهما اي الموجب والقائل في فتاوى قاض خان قال ولفظ
الامر في النكاح ايجاب وكذا في الطلاق وغيره ومثله في الخلاصة قال الكمال
وهذا احسن لان الايجاب ليس الا اللفظ المفيد قصد تحقيق المعنى اولا
وهو صادق على لفظة الامر فليكن ايجابا انتهى قال صاحب البحر فقد علمت اخلافا
المشايع في ان الامر ايجابا وتوكيل في المختصر اي الكثر على احد القولين فان دفع
به ما اعترض به من ملاحضة من ان صاحب الكثر خالف الكتب ولم
يتنبه كما في الهداية فالمعترض غفل عن القول الآخر حفظ شيئا وغابت
عنه اشياء مع ان الراجح كونه ايجابا انتهى **قوله** ويجوز ان يراد بالاستقبال
ما يتناول المضارع في يرجح القول باه الايجاب هو الصادق والا ان المثال
الذي جعله لهذا بقوله ان تزوجهك فتقول المرأة زوجة نفسي منك لا يقتضي
الانعقاد بالتوكيل بلفظها فقط لعدم صلاحية ان تزوجهك للتوكيل فيكون
تمام العقد قائما بها انتهى وينعقد بالمضارع المبدوء بالتأخر وجفي بذكر
فقال قبلت عند عدم قصد الاستبعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال غلطا
المبدوء بالهزة لانه لا يستقيم نفسه عن الوعد ولو قال بهم الفاعل كقولك
جئتكم خاطبا ابتكك او لتزوجني ابتكك فقلالا اب زوجتك فانكاح

لازم

لازم وليس للخاطبة ان لا يقبل لعدم جريان المساومة فيد كذا في الفتح
قوله وان لم يعلمها معناه هذا على قول البعض لما في البحر عن التجنيس
لوعقد عقد النكاح بلفظ لا يفهمان كونه نكاحا هل ينعقد اختلف
المشايع فيه قال بعضهم ينعقد لان النكاح لا يشترط فيه قصد انتفى
يعني بدليل صحته مع الهزل وظاهره ترجيحه انتفى لفظ صاحب البحر وقال
الكمال لو لفتت المرأة زوجة نفسي بالعربية ولا تعلم معناه وقبل اي الزوج
والشهود يعلمون ذلك او لا يعلمون صح كالطلاق وقيل لا كما به في كذا في الخلاصة
ومثل هذا في جانيا الرجل او الفنته ولا يعلم معناه انتهى **قوله** واذا عرف
الجواب في الطلاق والتمتاق ينبغي ان يكون النكاح كذلك لنقله الكمال
عن قاضي خان **تنبيه** لم يبين حكم باقي الاحكام من الخلع والابراء
للقول في وقال الكمال اختلفوا في الخلع قبل الايعص وهو الصحيح قال القاضي
فينبغي ان يقع الطلاق ولا يسقط المهر ولا النفقة وكذا لو لفتت ان تبرير
وكذا المديون اذا اتى رب الدين لفظا لا يبرأ لا يبرأ انتهى وعلمت بما قد فتاه
عدم صحة البيع ومثله التملك **قوله** وكذا لو قال لامرأة هذه امراتي
وقالت هذا زوجي عند الشهود لا يكون نكاحا كذا قاله الكمال وقال في البحر
عن الخلاصة والواقعات انه المختار وصح في الذخيرة ان الاقرار ان كان
بمحضر من الشهود صح النكاح وجعل انشا والافلا انتهى وهذا اعلم بما فعله
قاضي خان بين ان يجبر بما لم يكن لا ينعقد والا ينعقد انتهى ثم قال الكمال
ولو قال الشهود جعلتها هذا نكاحا فقلالا نعم انعقد لانه ينعقد بلفظ
الجعل انتهى **قوله** وانما يقع بلفظ النكاح الخ اورد عليه انعقاد النكاح
بغير هذه الثلاثة كلفظ الرجعة وكون امراتي فقبلت واجاب عنه في البحر
باه العبرة في العقود للمعاني حتى في النكاح فراجع **تنبيه** لا يصح النكاح
باضافة لجزء شائع في الصحيح كذا في فتح القدير وصح في الفتاوى والصيرفية
خلالا ونحوها قال زوجة نصف نفسي منك بكذا الاصح انه ينعقد انتهى
قوله فلا يقع بلفظ الاجارة هو الصحيح اما اذا جعلت اجرة فينعقد اتفاقا

لانه يفيد ملك العرس الحال في الجملة بان شرط الحلول او الحيلة كذا في البحر
وقال في الفتح لو جعلت بدلا لاجارة او راس مال السلم ينبغي ان لا يختلف
في جوازها انتفى **قوله** والاعارة هو الصحيح **قوله** وفي غاية البيان هذا
اذا قيدت له كذا نقل التقييد في البحر عن الولجية والظهرية ثم قال و
المعتمد الاطلاق لان الوصية مجاز عن التملك فلما انعقد بها كان مجازا
في النكاح والمجاز لا يجازله انتفى ويخالفه ما قال الكمال وعن الكرخي ان قيد
الوصية بالحال بان قال اوصيت لك بيتي فهذه الآن ينعقد لانه به صار
مجازا عن التملك انتفى وينبغي ان لا يختلف في حكمه حينئذ فالحاصل انه
اذا قيد بالحال يصح انتفى كلام الكمال **قوله** وفي التاتارخانية الخ كذا في
التبيين وهو يفيد انه لا ينعقد بما يفيد ملك العرس اذا اخل بالحال عن نيته
وتكرامه وفي المبسوط لا تشترط اليته مطلقا وفي فتح القدير المختار انه
لا بد من فهم الشاهدين مقصودهما كذا في البحر **قوله** وقيل الشرط حضور
الشاهدين اشارة الى زوما قيل انه ينعقد بحضرة الناظرين وان صح فهو
صحيح لان من صحه قال لا ينعقد بحضرة الاخيرين على المختار فلا فرق بين
الناظر والاحم لعدم السماع ولقد انصفا المحقق الكمال حيث قال ولقد ابعد
وصرف عن الحكمة الشرعية من جوزه بحضرة الناظرين كما في البحر **قوله** فلا
ينعقد بحضور الاخيرين وهذا بين لم يفتوا كلاما منعها هو الصحيح كما في الفتح
وكان ينبغي ذكر قيد الفهم متنا ليجسد التفريق عليه **قوله** عند مبيى اي
ولو تخالفا في اعتقادكما في الاسباب الى **قوله** امر الالب شخصي يعني رجلا
ليفيد حكم الصحة بما هو من عقده بحضرة امرأتين اذ لو كان الشخص امرأة
شرط حضور رجل وامرأة اخرى انتفى وتقبل شهادته المأمور اذا لم يذكر
انه عقده بل قال هذه امرأة بعقد صحيح ونحوه وان بين لا تقبل شهادته
على فعل نفسه كذا في البحر **قوله** حرم على الرجل الخ شروع في بيان شرط من
شروط النكاح وهو كون المرأة محلا له واختلف الاصوليون في اضافة التحريم
الى الاعيان فقيل مجاز والتحريم حقيقة الفعل ورجحوا انه حقيقة وانتفاء

محلية المرأة للنكاح شرعا باحد تسعة اشياء النسيب والمصاهرة وفي الرضاع
وحرمة الجمع كالمحرم والنفس والتقديم وحق الغير وعدم دين سهاوي
والثنا في نكاح السيدة والحرمة الغليظة بالثلاث كذا في البحر وسيد كونها
المحصن **قوله** وعمة وخالته كذا عمة جده وخالته وعمة جدته وخالاتها
الاشقاء وغيرهن واما العمة للام فلا تحرم عنها وكذا الخالة لاب لا تحرم
خالتها والتوجيه لا يخفى وهو في البحر **قوله** وبنت زوجته كذا بنت الربيب
وان سفلن ثبتت جرم متفق بالاجماع كما في البحر **قوله** وان لم توطا الام
صوابه الزوجة او البنت بدلا للام **قوله** وحرم تزويج اصل من ثبته اخرج
الميتة والتي اتاها في دبرها وهو الاصح وعليه الفتوى وثبتت الحرمة بالمس
ليس لا لكونه سببا للحرمة وهي منعقدة في نهايتين الصورتين وكذا الصغيرة
التي لا تشترط خلاقا لا في يوسف كذا في البحر **قوله** ومن سوسه شامل جميع البدن
وفي الشرا اختلاف وفي الخلاصة ما على الرأس كالبدن بخلاف المسترسل وتقبل
الشهادة على ذلك في المختار واختار ابن الفضل عدم القبول لانه امر مبطن
واذا ادعى عدم الشهوة صدق الا اذا قبل الفم او مس الفرج كذا في البحر عن الجوهري
قوله الى فرجها الداخل هو المفتق به وقيل الى الشق او منابت الشر وحد
الشهوة تختلف فيه صح في المحيط والتحفة وغاية البيان ان يشترط بقلبه ان لم
يكن مشتتها او يزداد اشتها ولا يشترط تحرك الالة وصح في المحكاة العدا
انه لا بد من الا تشاء وازد باده ان كان منتشرا والمذهب ما في الهداية
ومحل ثبوت الحرمة ما لم يتصل الانزال بالمس فان انزل لا يرتثت الحرمة في
الصحيح وعليه الفتوى كذا في البحر والكافي وفي الشيخ والعين علامة الشهوة
ان يتحرك قلبه بالاشتها ان لم يكن متمركا قبل ذلك وان كان فيزداد التحرك
والاشتها قال عامة العلماء الشهوة ان يميل قلبه اليها ويشترى ان يواقعها
كذا في قاضي خان **قوله** لا يحرم تزويج المنظور الى فرجها الداخل من امرأة
لا يصح هذا الا ان يقدر معناه فيقال لا يحرم تزويج اصل وفرج المنظور
الى فرجها لما انه لا يحرم نفس المنظور الى فرجها **قوله** فواي فرجها الداخل

بالايمكان لا يحرم ضمير يحرم راجع للنظر ومفعوله محذوف تقديره اصلها
وفرعها وكان ينبغي ان يعدي بعل **قوله** كذا في فتاوى قاضي خان والخاصة
بعض بالمعنى الذي ذكرته وعبارة قاضي خان لو نظر في امرأة فزاع فرج امرأه
فانظر عن شهوة لا تحرم عليه امها وابنتها لانه لم ير فرجها وانما رأى عكسها
انتهى **قوله** فان بنت تسع سنين قد تكون مستهواة وقد لا تكون اخراج لمفهوما
المتن عن ظاهره فان ظاهره ان بنت تسع مستهواة قطعا مطلقا ولذا قال
في البحر قال الفقيه ابو الليث مادون تسع لا تكون مستهواة وعليه الفتوى وقال في
المعراج بنت خمس لا تكون مستهواة اتفاقا وبنت تسع فصاعدا مستهواة
اتفاقا وفيها بين الخمس والتسع اختلافا والرواية والمشايخ والاصح انها لا تقبض
للمهمة انتهى **قوله** والجمع وطيا بملك يمين تقدم قريبا في كذا بالنظر ولكنه تبع
وغيره من المصنفين لا ذكرهم له في الكتابين **قوله** ايتهما فرصت ذكر لم يحل له
الاخرى سواء كان لنسب او وضاع والمراد بالحرم المودة اما الموقته فلا تمنع
ولذا لا تزوج امته ثم سيدتها جاز لا نهائية موقته بزوال ملك اليمين
وقيل لا يجوز تزوج السببة عليها نظر الى مطلق المهمة كذا في البحر **قوله**
فما للجمع بين امرأة وبنت زوجها لم يذكره على صيغة الحصر فاذا تصور
مثلا وهو اول من قول قاضي خان قالوا كل امرأتين لو كانت احديهما ذكر
والاخرى انثى حرم النكاح بينهما لا يجوز ان يجمع بينهما في النكاح الا في مسألة
اذ اجمع بين امرأة وبين ابنه زوج كان لها انتهى لانه قال في البحر كذا يجوز
الجمع بين المرأة وامرأة ابنتها فان المرأة لو فرضت ذكر لحرم عليه التزوج
بامرأة ابنه وقلبه جائز لانه اجنبى **قوله** ونسوقه لانه لان الزوج لو بين
احداها بالفعل باه دخل بها او بين انها سابقة فتصير نكاحا لها لتصادقها
وفرق بينه وبين الاخرى ولو دخل باحديهما وبين بعد ذلك ان الاخرى
سابقة يعتبر الثاني لان الاول بيان دلالة والثاني صريحا والدلالة في
الاتقاد الصريح كذا في شرح الجمع **قوله** فرق قال الكمال والظاهر انه طلاق
حتى ينقض العبد وطولت بالفرق بينه وبين ما اذا اطلق احدى نسائه

بعينها

بعينها ونسبها حيث يومر بالتعيين ولا يفارق الكل **واجيب** بما كان
هناك لاهنالات نكاحا حصصا كان متيقن الثبوت فله ان يدعى نكاح من شأ
بعينه متمسكا بما كان متيقنا ولم يثبت نكاح واحدة منها بعينها فدعواه
حينئذ متمسك بما لم يتحقق ثبوته انتهى **قوله** فان ادعتوا اولوية
كل فليعلم تمام المهرين ان فرج يبيح بعد الدخول **اقول** اذا كان التفريق
بعد الدخول لنزول مهرها ولا يشترط له دعوى الاولوية وانما تشترط للمزاحمة
في نصف المسمى بل الدخول انتهى ولذا قال الزيلعي وان كانت الفرقة بعد الدخول
يجب لكل واحدة المهر كما ملأ لانه يستقر بالدخول فلا يسقط منه شيء انتهى
ولم يقيده بدعوى الاولوية وبقي ما لو دخل بواحدة والحكم معلوم مما ذكرناه **قوله**
والاى وان لم يعلم المسميان فنصف اى فكل منهما نصف اقل المسلمين فيه نظر
حكمه شرعا بنصف اقل المسميين لكل واحدة فتأخذان مهرهما ملا وليس لهما
الانصاف اقل المسلمين ويمكن اصلاح المتن بالقراءة فيقال والاى وان لم يعلم
المسميان فنصف اقل المسميين يعني لهما والا فاما واحدة على ظاهره ظاهرة لقوله
فان اختلفا فان علما فلكل ربع مهرها والانصاف اقل المسميين انتهى فتأمل
قوله مع نكاح الكتابية قال الكمال والاولى ان لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم
الا ضرورة وتكره الكتابية الحربية اجماعا لا نقاش باب الفقه مع امكان
التعلق المستند للمقام معها في دار الحرب وتعريف الولد على التحلق باخلافاهل
الكفر على الرق بان تسمى وهي حيلة فيولد رفيقا وان كان مسلما انتهى **قوله**
المقرة بنبي كذا قال الكمال الكتابية من يقر بنبي ويومن بكتاب وفي المصنف
قالوا هذا يعني حل نكاح الكتابية اذا لم تعتقد المسيح لها اما ان اعتقدت
فلا وفي مبسوط شيخ الاسلام ويحيى بن لا ياكلوا ذبايح اهل الكتاب اذا
اعتقدوا ان المسيح اله وان عزيراتها ولا يتزوجوا نساءهم وقيل عليه
الفتوى ولكن بالنظر الى الدلائل ينبغي ان يجوز الاكل والتزوج انتهى وهو موافق
لما في مبسوط شمس الامنة في الذبيحة قال ذبيحة الضأ في حلال مطلقا سواء
قال بثلاث ثلاثة او لا ووافق لاطلاق الكتاب بالهداية والدليل

وهو قوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب انتفى كلام الكمال
ويوافق ما قدمناه في الذبايح والصيد من ابتناء الاحكام على ما يظهر
لاعلى ما يعمدون **قوله** ولو كانت امة او مع طول الحرة علمت كراهة نكاح الكتابية
لكره وصح في البدايع بكراهة نكاح الامة عند عدم الضرورة والظاهر انها
تنزيهية فلم يخرج عن المباح باصلية وان كان الترتيب راجعا على الفعل
كذا في البحر عن الفتح **قوله** ونكاح الحرة عليها كذلك يجوز معها وبطلان نكاح
الامة **قوله** اي لا يجوز نكاح الامة على الحرة قيد بالنكاح لانه يجوز مراجعة
الامة على الحرة لان الملك باق فيها ذكره الزيلعي في الرجعة والمراد النكاح
الصحيح فلو دخل بالحرة بنكاح فاسد لا يمنع بنكاح الامة ولو تزوج اربعا من
الاماء وخمس من الحراير في عقد صح نكاح الاماء لان نكاح الجنه باطل فلم يتحقق
البيع فصح نكاح الاماكن في البحر **قوله** لقوله تعالى فانكروا ما طاب لكم الآية قال
تعالى بعده فان خفتن ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم فاستفدنا ان
حل الاربع مقيد بعدم خوف عدم العدل وثبوت المنع عن اكثر من واحدة عند
خوفه قاله الكمال في باب القسم وفي البحر عن البدايع ما ظاهره يفيد انه اذا خاف
عدم العدل يستحب ان لا يزيد الا انه يحرم **قوله** والتخصيص على العدد يمنع
الزيادة عليه كذا في الهداية والتبيين وهذا الاطلاق قول بالمفهوم ولا نقول
به فكان ينبغي ان يقال كما في الكافي والاعتصار على الادبع في موضع الحاجة الى
البيان يدل على انه لا يجوز الزيادة عليه **قوله** ولكن لا توطأ حكم الدواعي كالوطأ
لا تحل كذا في البحر **قوله** ليلا يسقي ما به ذرع غيره فان قيل في الرحم يلسد
بالجبل فليفي يكون ساقيا قلنا شعره يبيت من ماء الغير كذا في البحر عن
المعراج ومثله في الكافي انتفى ولا يخفى ان المراد ازدياد نبات الشعر لا
اصل نباته ولذا قال في التبيين والكافي لانه يزداد سمعه وبصره حدة
كما جاء في الخبر انتفى وهذه حكمته والا فالمراد بالمنع من الوطأ لما قال في التبع
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر
ان يسقي ما به ذرع غيره يعني اتيان الحبا في رواه ابو داود والترمذي

وقال

وقال حديث حسد انتفى **قوله** ويستحب للمولى ان يستبرئها صيانة لما له
كذا في الكافي ثم قال واذا جاز النكاح فللزواج ان يطأها انتفى اي حل له
وطؤها كما في التبيين انتفى قبل ان يستبرئها وقال محمد لا احب قبل استبرائها
وكذا الزانية على هذا الخلاف وقيل لا خلاف في الحقيقة لانها يقولان بعدم
وجوب الاستبراء ومحمد يقول بالتحريم فلم يتقابل انتفى والاثبات فكان قوله
تفسير القول انتفى وفي البحر عن الزخيرة الصحيح انه يجب على المولى استبرائها
اذا اراد تزويجها واليه مال شمس الامم السرخسي وفي الحاشية جعل الوجوب
قول محمد انتفى **قوله** حتى لو راي امرأة تزني فتر زوجها جاز له ان يطأها
خلاف لما لمحمد كذا قال الزيلعي وخلاف محمد في حل الوطأ في صحة العقد فقوله
خلاف لما لمحمد متعلق بقوله وله ان يطأها لا يجاز لان نكاح الزانية بائنا
اتفاقا اذا لم تكن حبلوا وان كانت حبلوا فلا يوجب حلا في شريح الجمع
قوله لا نكاح امة ينتفع عليها احكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء
النكاح بعد الاغتناء ووقوع الطلاق عليها وعدها عليه خامسة **قلت** وكذا
ثبوت نسب ولدها ان لم يدعه والكل منتفى انتفى اما اذا تزوجها فثبوتها
عن وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان يكون حرة او معتقة
النيو او مخلوقا عليها بعقدها وقد حثت الحالف وكثيرا ما يقع سببا اذا ادلتها
الا يدرك كذا في البحر انتفى ولا يخفى ما في عدم عددها خامسة وخبره من عدم
الاحتياط في وقوعه في المحرم **قوله** وصاوية عابدة كوكب لا كتاب لها
قال في البحر هكذا اظاهر الهداية ان منع نكاحهن مقيد بقيد عبادته الكواكب
وعدم الكتاب فلو كانتوا يعقدون الكواكب ولهم كتاب يجوز مناهجتهم
وهو قول بعض المشايخ زعموا ان عباد الكواكب لا يخرجهم عن كونهم اصل
كتاب والصحيح انهم ان كانوا يعبدونها حقيقة فليسوا اصل كتاب وان كانوا
يعظمونها كتعظيم المسلمين الكعبة نعم اهل كتاب كذا في المجتبى انتفى **قوله**
اقتلته في تفسيره انصافية وهو لا شبهة مذهبهم **قوله** لان النكاح محمول
على الوطأ في غير المتدل به من قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات الا في المذكور

من كلام الفقهاء لما قدمناه **والنكاح الموقت** ولو الى ما في سنة وهو ظاهر
المذهب وهو الصحيح وشمل المدة المجهولة ايضا وقيد بالموت لانه لو تزوجها
على ان يطلقها بعد شهر فانه جائز لان اشتراط القاطع يدل على انعقاده موقدا
وبطل الشرط كما في القينة ولو تزوجها بنية ان يقعد معها مدة فواها فالنكاح
صحيح لان التوقيت انما يكون باللفظ كذا في البحر **لم يقل الموت** لانه لا ينفك
منه عطفه على المتعة فيه **قوله** وفي قوله الآخر وهو قول محمد لا يسقط **الطلاق**
فهو المفتوح كما في مواهب الرحمن انتفى وقال في البحر ذكر الفقهاء ابو الليث ان
الفتوى على قولها في عدم النفاذ لظنا وفي فتح القدير النهاية قول ابو حنيفة
اوجه انتفى **قوله** فان التعلق لا يصح وان صح النكاح لم ار من قال بفسخه
النكاح المعلق سوى المصنف بل كلامه في البيوع يخالف هذا حيث قال النكاح لا يجوز
اضافته الى الزمان كما لا يجوز تعلقه بالشرط لما فيه من معنى القمار انتفى
وصرح بعدم صحة النكاح المعلق في الفقه والخلاصة والبرازية عن الاصل
والخائنة والثناوخاينة وفتاوى ابو الليث وجامع الفصولين والقينة
ولعلمه يشبه النكاح المعلق على شرط بالنكاح المشروط منه شرط فاسد وبينهما
فرق واضح **قوله** ولا اضافة الى امر في المستقبل مثل ان يقول الخ يينا قنصر حكمه
بعينه النكاح المعلق اذ لا فرق بين المعلق والمعتاق في عدم الصحة قال في الزيارات
تعلق النكاح بالشرط لا يجوز وكذا اضافته الى وقت في المستقبل انتفى وفي
القينة لا يصح تعليق النكاح بالشرط كما لا يجوز اضافة الى مستقبل انتفى **قوله**
الا ان يكون الشرط كائنا مستثنى من قوله لا يصح تعليق النكاح بالشرط **باب**
الولي والكفر قوله الذي شرط صحة النكاح لا هذا احد نوعي الولاية في النكاح
لان الولاية فيه نوعان ولاية تدخ والتخيار وهو الولاية على البالغة العاتلة
والثاني ولاية اجبار وهو الولاية على الصغيرة والمعتوقة والرقبة
والولي العاقل البالغ الوارث فخرج الصبي والمعتون والعبد والكافر على
المسلمة انتفى والولي في اللغة خلافا للعدد وفي اصول الدين هو العارف
بانته تعالى باسمائه وصفاته حسب ما يمكن المواظبة على الطاعات المحيية
المعاصي

المعاصي الغير المنصحة في الشهوات والذات كذا في البحر **قوله** فينعقد
نكاح حرة مكلفة بلا ولي اي ينعقد لازما وقار الكمال انه خلاف المستحب وهو
ظاهر المذهب انتفى **قوله** وله الاعتراض في غير كفو ما لم تلد فان اختار
الفرقة شرط لبها قضاء القاضي ولا تكون طلاقا كذا في البحر **قوله** وروى عدم
جوازها وبه يغنى قال الكمال وهذا اي عدم انعقاده اذا كان لها ولي ما
لوم يكن فانه صحيح لازم انتفى وقال في البحر بعد نقله فلها منع نفسها وفي
الخلاصة كثير من مشايخنا افتوا بظاهر الرواية انها ليست لعا ان تمنع نفسها
انتفى وهذا يدل على ان كثيرا من المشايخ افتوا بانعقاده فقد اختلف الافتاء
انتفى عبارة البحر **قوله** ورضي البعض كالحمل لا فرق فيه بين ما اذا كان قبل
العقد او بعده كذا في البحر عن القينة وقيد بالرضي لان التصديق بانه كفو
من البعض لا يسقط حتى من انكر لانه يتكسر بسبب الوجوب وانما سبب وجوب الشيء
لا يكون اسقاطا كذا في البحر عن المبسوط **قوله** وان خاضع اي ولى الزوج
لخ هذا اذا كان الكفارة عدم ثانيا عند القاضي قبل محاصرة الولي اياه
فاما اذا لم يكن لا يكون رضى بالنكاح قياسا والمحسبا كذا في البحر عن الاخيرة
قوله لا سكوتها اي ما لم تلد كما قدم المصنف وقال في البحر ينبغي للحقاق الحبل
الظاهر بالولادة فلا يجعل رضيا في مواضع مخصوصة ليعتد بها
قد جمعها الكمال بنظمه في هذا المحل بفتح القدير وزاد عليه صاحب البحر مسائل
آخر **قوله** او رسوله سواء كان عدلا او غيره اتفاقا **قوله** فعملت
بوصول خير التزوج ان كان برسوله فهو كما ذكرنا وان كان فصوليا
شرط العدد او العدالة عند ادوية خلافا لما في الهداية **قوله**
لا المهر اي علمها المهر ليس بشرط هو الصحيح كما في الفقه اذا تزوجها الولي
عند ما فسكت بكونه سكوتها اذنا في الاصح قال الكمال يغني تقييده بما اذا
كان الزوج حاضرا وعرفته قبل ذلك انتفى وفي الحاذا وجد فعل
يدل على الرضى فهو كالمقول فكيفها لا زاد الكمال قول القينة والصحاح
سرور الا استنزه او حيفت فلا فرق سواء ان سكوت البكر في خلاف الشيب

لا يد في حقها من دلاله زائدة على مجرد السكوت والحق ان الكلام تبيل
 القول لا التمكن فيثبت بدلالة نص الزام القول لانه فوق القول انتفى
 وفيه مناقشة لصاحب البحر فليراجع **قوله** والصحيح ان الزوج ان كان
 ابا او جدا الخ رده الكمال بحاشائه فقال بعد نقله عبارة الكافي الاوجه
 الطلاق وما ذكر في الكافي من التفصيل ليس بشئ لان ذلك في تزويجه
 الصغيرة بحكم الجبر والحكم في الكبيرة التي وجب مشاورة لها والاب في
 ذلك كالاجنبى لا يصدر عن شئ من امورها الا برضاها غير ان رضاها يثبت
 بالسكوت عند عدم ما يضعف ظن كونه رضيا ومقتضى النظر ان لا يصح بلا
 تسمية المهر لها يجوز كونها لا ترضى الا بالزائد على مهر المثل بكمية خاصة
 انتفى **قوله** الزائل بكارتها اي غورتها وهي الجلدة التي على المحل لان البكر
 اسم لمن لم يجامع بنكاح ولا غيره وهو قول الكل على الصحيح كما في البحر **قوله**
 او زنا يريد به الحنفى الذي لم تشتهر به بان لم يقع عليها الحبد ولم يصير عادة
 لها **قوله** بكرهما واضح في الزنا واما في غيره فنفي بكرة حقيقة وحكما لما نقلنا
 عن البصر وبقي مسألة من طلقت بعد الخلوة الصحيحة ولم تنزل بكارتها
 او طلقت قبل الدخول بها او فرق بينهما بعنة او جبر تزويج كالابكار وان
 وجبت عليها العدة لانها بكر حقيقة والحيا فيها موجود فكذلك في التبيين
 والبحر والفتح **قوله** اخلافا في السكوت اي قبل وجود ما يدل على رضاها
قوله اي اذا قال الزوج للبكر البالغة بلغك النكاح الخ انما فرض المسئلة
 بعد المثال لانها لو قالت بلغني النكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج
 لا بل سكنت كان القول قوله والفرق في البحر **قوله** وتقبل بنية على سكوتها
 اي اذا لم تكن لها بنية لانه لو ادعى اجازتها واقامها البينة فبنية اولي
 على ما في الثانية لاسمها في الاثبات وزيادة بنية بانبات اللزوم وفي الخلا
 عن ادب القاضى للخصم في بنيةها او كذا في البحر **قوله** خلا فالعاشق
 ان الفرض في قولها في الاشياء الستة **قوله** او زوج ابنه الصغيرة فيه
 تمام لان الكفاة غير معقولة في جانب المرأة للرجل **قوله** ان كان ابا او جدا

قيد

٢٣٩
 قيد لقوله يعين فاحش وليس كقول الاصل المسئلة لان صحة نكاح الصغير
 لا يشترط لها الجحد والاب كما هو ظاهر **قوله** بان زوج بنته الصغيرة ونقص
 من مهرها نقصان فاحشا كذا الوزاد في مهر زوجة ابنه الصغير زيادة فاحشة
 فلا اختصاص بما فرضه المص **قوله** ولو كان سكران لا يصح اتفاقا اي لا يصح النكاح
 وهو الصحيح حتى لو زوج بنته من فقير او محتقر حرمة دينه ولم يكن كفوا فالعقد
 باطل كذا في البحر **قوله** بشرط القضا كذا يشترط القضا في ستة اخرى للفرقة
 بالجبر والعنة وعدم الكفاة ونقص المهر والابا عن الاسلام واللعان **قوله**
 بخلاف خيار العتق والخيرة بقي من هذا القسم الذي لا يحتاج الى القضا الفرقة
 بالابلاء والردة ونباين الرادين وملك احد الزوجين صاحبه والنكاح
 القاسم كما في البحر **قوله** اي اذا اشترى الذقة بالقضاء ومات احدهما قبل
 القضاء بلغ اولاد ورثة الاخر اقتصر على بعض مفا والمتمن الوارثة فيما ذكره لان
 افادته الوارثة قبل فرقة لا تحتاج الى القضاء ظاهرة **قوله** وان بعثت خادما
 الخ يجوز على ما اذا لم تنسخ بلسانها حتى فعلته كذا في البحر **قوله** ولو سالت
 عن اسم الزوج او عن المهر المسمى وسلمت على الشهود بطل خيارها قال الكمال
 هذا نقض لا دليل عليه غايه الامر كون هذه الحالة كالحالة ابتداء النكاح
 ولو سالت البكر عن الاسم الزوج لا ينفذ عليها النكاح وكذا عن المهر وان كان
 عدم ذكره منها لا يبطل كون سكوتها رضيا على الخلاف فان ذاك اذا لم يسأل
 عنه لظهور انها راضية بكل مهر والسؤال يفيد نفي ظهوره في ذلك وانما
 يتوقف رضاها على معرفة كمية وكذا السلام على القادم لا يدل على الرضا كيف
 وانما ارسلت لفرض الاشهاد على الفسخ انتفى وفيه بحث لصاحب البحر فيه تأمل **قوله**
 واما الصبي والصبيته اذا رافقا يجب عليهما تعلم الايمان واحكامه فيه نظر لان
 المرافقة صبي ولا وجوب عليه ما لم يبلغ **قوله** فانه للاب ثم لابي ثم لوصيه
 فيه نظر لان التصرف في مال الصغير للاب ثم لوصيه ثم للجد ثم لوصيه ثم للقاضي
 ثم لوصيه كما يذكره المص في اهل المادون وفي آخر باب الايضاح الكتاب
 وهو الصواب **قوله** العصبه فيه نوع تدافع من حيث النظر الى قوله لا التصرف

في مال الصغير لما انه شامل للاب والجد ولها التصرف في المال **قوله** اي يقدم للغير
لا يكون الا في نكاح من جن او عنه ذكر كان او انثى **قوله** ولجبتا كيد لقوله
على ترتيب الارث **قوله** وينبغي ان يقال الا ان يكون المسلم سيده امته كافر او سلطانا
ذكره الزليعي قال الكمال وقائله صاحب الدراية ونسبه الى الشافعي ومال قال
اي صاحب الدراية ولم ينقل هذا الاستثناء عن اصحابنا والذي ينبغي ان يكون مرادا
وراية في موضع معزول الى المبسوط والولاية بالتبليغ العام تثبت للمسلم على الكافر كولاية
السلطنة والشهادة ولا يثبت للكافر على المسلم فقد ذكر معنى ذلك الاستثناء وانتفى
قوله اي مولى الموالاة هكذا قال الزليعي وقال الكمال وهو الذي لم علم على يد
اي الصغيره والاولاه ورثه فيثبت له ولاية التزويج **انتفى قوله** ثم قاض كتب
ومشوره لكنه لا يزوج بغيره من ابنة كالكويل مطلقا اذا زوج موكلته من ابنة
بخلاف سائر الاولياء لان تصرف القاضي حكم منه وحكمه لا بئنه لا يجوز بخلاف تصرف
الولي كذا في الفتح **قوله** الابعاد التزويج الخ كذا الابعاد التزويج بعرض الاقرب
بالاجماع كذا في البحر عن الخلاصة **قلت** والمراد بالابعاد القاض دون غيره
لان هذا من باب دفع الظلم ولنا رسالة لدفع التعارض الحاصل في هذا المحل
مسماها كشف المفضل فيمن عضل **قوله** وقيل ما لم ينتظر الكفو الخاطب الخ قال
في البحر اختاره اكثر المشايخ كما في النهاية وصححه ابن الفضل وفي الهداية هو
اقرب الى الفقه وفي المجتبى والمبسوط والذخيرة مع الاصح وفي الخلاصة وبه كاه
يفي الشيخ الامام الاستاذ **انتفى قوله** اقروا في صغير او صغيرة كذا في الكافي
قوله وعندهما يصدق بلا شهود وتصدق قال في فتح القدير قال في المصنف
عن استاذة يعني الشيخ حميد الدين ان الخلاف فيما اذا اقرا الولي في صفره
فان اقراره موقوف الى بلوغها فاذا بلغا وصدقاه ينفذ اقراره ولا يبطل
وعنده ينفذ في الحال وقال انه اشار اليه في المبسوط وغيره قال هو الصحيح
وقيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير وانكر النكاح فاقر الولي ما لو اقر بالنكاح
في صفره صح اقراره **انتفى** ثم قال الكمال والذي يظهر ان الاوجه قول من قال
ان الخلاف فيما اذا بلغا فانكر النكاح اما اذا اقر في صفره صح اتفاقا **انتفى**

قوله

قوله بهولقة كون شئ نظير آخر كان الا نسب ذكره عقب قوله في الكفو
ولم يذكر تعريفه شرعا لوضوح انه من اجتماع فيه ما ذكره من شروط الكفاة
قوله بين الرجال والنساء كان ينبغي ان يقال في الرجال للنساء كما قاله
في الكافي اذ لا تشترط في النساء للرجال ولفظه بين لا يفيد هذا **قوله** للزوم
النكاح اي يشترط قيام الكفاة في ابتداء النكاح للزومه ولا يضر زوالها
بعده كما في البحر عن الظهيرية وقدمنا القول باشتراطها للصحة **قوله**
خلافه كذا كان الاولي ان يذكر خلافا لغيره من مشايخنا ايضا لموافقية
لمالك كما في الفتح **قوله** فخر يشترط الكفاة القريش من كان من ولد النضر والهاشمي
من كان من ولد هاشم ابن عبد مناف والعرب من جميع ارب فوق النضر والموالي
سواهم كذا في الكافي اي سوى العرب وان لم يسمهم رق كما في الفتح **قوله** والعرب
اكفا اطلقه كالكترواخرج في الهداية والكافي من عمومته بنى باهله فقال وينوا
باهله ليسوا باكفا لعامة العرب لانهم معروفون بالخصاسة **انتفى** قال الكمال
ولا يخاف من نظير امر استثناء بنى باهله فان النضر لم يفضل مع ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان اعلم بقبائل العرب واخلا قيم وقد اطلق وليس كل باهلي كذلك
بل فيهم الاجواد وكون فضيلة منهم او بطن صما ليك فعلوا ذلك لا يسرى في
هكل الكل **انتفى** وقال في البحر بعد نقله فالحق الاطلاق **قوله** والابوان فيه
كالابا لورثتي ضمير فيه واخره عن اعتبار الحلية لكان خيرا ليفيد ذلك في الحرية
ايضا كما قال صاحب الكنز وابوان فيها كالا **قوله** فالعاجز عن المهر والنفقة
ليس كفوا للفقيرة غير معتبرا بالمفهوم لان من عجز عن احدهما لا يكون كفوا
كما في الهداية واذا لم يكن مطيعة للوطى فهو كفوان لم يقدم على النفقة
لانه لا نفقة لها وبعد قادر على المهر **قوله** واما وجدته وجدته
ولا تعتبر القدرة على النفقة بغير اب كذا في الفتح **قوله** والقادر عليها
اي المهر والنفقة كفومفيد لما نقلته عن الهداية **قوله** فالعطار والبنار
كفوان اشارة الى ان المقير في الحرمة التقارب لاحقيقة المساواة قال شمس
الامنة الحلواني عليه الصلوة كذا في البحر **قوله** والعالم الفقير الخ لم يفد

غير ما تقدم لانه اذا ملك المهر وقدر على النفقة كان كفو الفايقة العز
فزيادة العلم لم تؤثر شيئا على كلام المصنف انتهى وصنف العلم بغير خلل الفقر
بعدم ملك المهر على ما نصه الزيلعي بقوله وقيل اذا كان ذاجاه كالسلطان
والعالم يكون كفو وان لم يملك الا النفقة لان الخلل يتجرب به ومن ثم قال
الفقيه العجمي يكون كفو للعز في الجاهل انتهى **تذييل** لا تعتبر الكفاة فيما
بين اهل الذمة الا ان بنت ملكهم اذا خدعها حايك او سايس يفرق
بينهما تسكيننا للفتنة لا لعدم الكفاة **قوله** للولي ان يتم المهر ويفرق فيه اشارة
الى انه احد الزوجين ليس للولي طالب يتم المهر وقال في البحر المراء بالولي العصبه وان
يكن محرما على المختار فخرج القريب الذي ليس بعصبه وخرج القاضي انتهى **قلت**
التقليل يقتضي التقريب لكل قريب ولذا قال في الجوهرة للاوليا ان يفرقوا فيما
احضروا عار عن انفسهم بتزويجها غير كفو وسواء كان الولي ذارحم
محرما او لا كابن العم فهو المختار كذا في الفتاوى انتهى **قوله** امر رجل شحنا
اطلق الرجل الامر فشمل الامير وغيره وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يجوز
الا ان يزوجه امرأة شكا فيه كما في الفتح والتبيين **قوله** كما اذا زوجه
امته مثال لموضع النفقة **قوله** ولم يكن مانع كما اذا كانت حرة حرة تنص
على الشرط الثاني لصحة تزويج المأمورة لانه **قوله** وامرأتين لا اى
في صورة قوله زوجني امرأة غير معينة اما لو عينها فرجها لمع اخرى
لزمت المعينة كما في البحر **قوله** بعقد واحد لا يجوز ان لا ينفذ نكاحا علي
الامر فيتوقف فان اجازهما مع وقول صاحب الهداية فتعين التعريف لا
لان له ان يجيز نكاحا ولو قال فانتهى لزوم استقام قاله الزيلعي **قوله**
سواء كان فضوليا او وكيللا اما كونه فضوليا فواضح واما ان كان وكيللا
فغير صحيح لشرط المصلح لاجازة الحكمه مع قبول الوكيل **قوله** والا فلا مفيد
عدم الاعتقاد موقوفا فيما اذا قيل العاقدان فضوليا ايضا عن الغالب كقولها
زوجت نفسي من فلان ثم قاله وقبلت عنه لا يتوقف بل يبطل ففي كلام المص
اشارة الى رد ما قيد ببعض عدم توفقه بما اذا تكلم بكلام واحد اما اذا تكلم
بكلامين

٢٤٣
٢٢٤
بكلامين فانه يتوقف بالاتفاق ذكره في شرح النكاح في الحواشي قال الكمال
بعد نقله ولا وجود لهذا القيد في كلام اصحاب المذهب بكلام محمد علي ما
في النكاح في الحكم ابي الفضل الذي جمع كلام محمد مطلقا عنه واصل المبسوط خالفه
قوله او فضوليا من الجانبين قال الكمال ان قبل منه فضولي اخر يتوقف اتفاقا
والا فعلى الخلاف انتهى وصورته ان يقول الفضولي لثاني قبلت له فاذا اجاز
انفذ **تنبیه** للفضولي في النكاح فسخه قبل الاجازة عند ابي يوسف رحمه الله
حتى لو اجاز من له الاجازة بعد ذلك لا ينفذ في قول ابي يوسف الاخر قاسه
على البيع وليس له ذلك عند محمد رحمه الله ويفرق بان حقوق العقد في البيع
ترجع الى الفضولي بعد الاجازة لانه يصير كالوكيل بخلاف النكاح كذا في الفتح
وقال قاض خان رجل زوج رجلا امرأة بغير امره لم يكن لهذا العاقدان يفسخ
هذا العقد انتهى من غير ذكر خلاف **قوله** وكلت رجلا بتزويجها فتزوجها
لم يحز عكسه فيتوقف على الاجازة الا ان تقول ممن شئت انتهى واذا زوجها
من غير كفو لا يصح على قول الكل في الصحيح بخلاف تزويج الامر بامرأة امته
والفرق ابي حنيفة ان المرأة تعتبر بعدم الكفو فيتقيد به بخلاف الرجل كذا في
التبيين **باب المهر** لما ذكر ركن النكاح وشرطه شنع في بيان المهر
لانه حكمه فان المهر يجب بالعقد او بالتسمية فكان حكمه وله اسامي مهر
صداق خلة اجر فريضة عقر كما في العناية **قوله** مع النكاح بلا تسمية اخلاف
فيه كما في الفتح **قوله** لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبدلوا باموالكم غير
الانسيب للمقام قاته في بيان صحة النكاح بلا تسمية مهر لا في بيان لزومه فكان
ينبغي الاقتضار في الاستدلال للصحة على قوله تعالى لا جناح عليكم ان تطلقتم
النساء ثم يقال والمهر واجب شرعا لقوله تعالى تبدلوا باموالكم كما فعل صاحب
النكاح في قوله واقله قدر عشرة دراهم فضة وزن سبعة هوان يكون كل
دراهم اربعة عشر قيراطا وان كان قيميا اعتبر قيمته يوم العقد لا يوم القبض
كما في الجوهرة فاذا انقضى عن العشرة وقت القبض ليس لها غيره وتقبل القيمة
يوم القبض بالنسبة لزمانها ولو تزوجها على عرض قيمته عشرة فقبضته وقيمته

عشرون وطلقها قبل الدخول وقد سلك الثوب ردت عشرة كما في البحر
قوله عند الوطئ متعلق بالوجوب غير مسلم بل المهر وجب بالعقد ولكنه بشاكة
لزوم تمامه نحو الوطئ ولو حكما كما لو تكلم مقتدته وطلقها قبل الوطئ والخلو
او زال بكارتها بنحو حجر ويجب نفقه برؤاها بدفعه لو طلقها قبل الدخول والخلو
كما في البحر **قوله** او موت احدكما فانه ايضا موكد للمهر مويد لما قلناه فكان عليه
ان يذكره كذلك فيما قبله **قوله** ونصفه بطلاق قبل الوطئ لا يصح ان يكون الباء
للتبعية لما قلناه ان وجوب المهر بالعقد فهو للمعاجة **قوله** وهوان يزرج
كل من الرجلين بنته الخ لا يصح هذا المثال للشفا واصطلاحا لا بزيادة شرط
جعل بضع كل منهما نظير بضع الاخرى لانه لو لم يكن كذلك بل مثل ما اقتصر عليه
المص لا يكون شفا واصطلاحا وان كان الحكم وجوب مهر المثل وكذا قال
احدهما على ان يكون بضع بنتي صداقا لئنك ولم يقبل الاخر بل روجه بنته
ولم يجعلها صداقا فليس بشفا وان وجب مهر المثل لصحة العقد كذا في البحر
قوله او تعليم القرآن قال صاحب البحر ينبغي ان يعجم تسمية مهر على القول بجزا
الاستيجار عليه ولم ادر من تعرض له انتفى **قوله** لكنه يعارضه انه خدمة لها
وليست من مشترك مصالحهما تسمية التعليم **قوله** ولو تكلمها على رعي الغنم
او الزراعة لم يجز على رواية الاصل قال الكمال ولا على رواية الجامع وهو الاصح
انتفى قال في البحر فيجب مهر المثل **قوله** والصواب ان يسلم لها الخ كان ينبغي ان
يقال والاوجه او الاظهر لان لفظ الصواب يقتضي خطا ما يقابله ولا يقال
ان الرواية الغاية خطأ انتفى على ان الكمال رحمه الله قال كون الاوجه الصحة
انما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شعيب وهو منتف انتفى والدليل
قصر لانه غير وارد في الزراعة ووجد القول بصحة تسميتها ان كلاما من الزراعة
والرعي لم يتحقق خدمة لها اذا العادة اشتراك الزوجين في القيام بمصالح
مالها فليس من باب خدمة الزوج زوجته الا يري ان الابن اذا استاجر
اباه للخدمة لا يجوز ولو للزراعة والرعي كما في الفتح انتفى والمراد بالزراعة
ان يزرع ارضه بغيرها وليس له شئ من الخارج فان شرط له شئ فسد

التسمية

التسمية ووجب مهر المثل كذا في البحر **تنبيه** لو جعل عتقها صداقا كان
يقول اعتقتك على ان تزوجيني نفسك يعوض العتق فقبلت صح وهو ^{الخيار}
في تزوجه فان تزوجه فلها مهر مثلها وان ابت الزمانها بقيمتها ولو
كانت ام ولد قال ابو حنيفة لا يجبي عليها قيمتها لان رقبها غير متقوم عنده
كذا في الفتح **قوله** وجب متعة بمعنى لزوم **قوله** لمفوضة بكسر الراء ومن فوضت
امرها لوليها وزوجه ^{بلا مهر} وبفقتها من فوضها وليها الى الزوج بلا مهر
وفي كلامه اشارة الى ان القرعة من قبل الزوج اما لو كانت من قبلها فلا
يجب لها المتعة وبه صرح الزيلعي **قوله** درع هو بالذال المعجمة ما تدبر المرأة
فوق القميص ولم يذكر الدرع في الزخيرة وانما ذكر القميص وهو الظاهر
والخمار ما تغط به راسها والملحقة الملاة وهي ما تلحف به المرأة كذا في البحر
وقال الكمال هذا الذي المتعة انتفى في البحر عن فخر الاسلام ان هذا في ديارهم
اما في ديارنا فليس كذلك فيزداد على هذا الزار ومكعب انتفى ولو اعطاها
وقمتها يجز على القول كما في اليبايع **قوله** لا تزيد على نصفه قال الكمال واذا
كانا سوا فالواجب المتعة لانها الفريضة بالكتاب العزيز **قوله** وقيل يعتبر بها
الخ اعتبره الامام الخفاف وصححه المولوي وقلل عليه الفتوى قال صاحب البحر
فقد اختلف الترجيع والارجح قول الخفاف **قوله** الا من سمى لها المهر وطلقت
قبل وطئ اي فلا تسقط ولا يجب لها المتعة وهذا على ما وقع في بعض نسخ
القدوري حكما للطلاق ولو كانت مستحبة كانت لمعنى اخر كما في قوله لا يكبر في
طريق المصلى في عيد الفطر عند ابى حنيفة اي حكما للعبد ولو كبر جاز واستحب
فليس المراد بنحو الاستحياء عدم الثواب بل ان هذا ليس حكما من احكام الطلاق
واما على ما في المبسوط والمحيط والمختل فان المتعة تسقط للوطئ طلقها
قبل الدخول وقد سمى لها مهر انتفى من البحر والكا في غيرها **قوله** ثم طلقها
قبل الدخول لا يتنصف المسمى بعد العقد يشير الى انه لو دخل بها او مات
عنها كان لها المسمى وهو ما فرضه بعد العقد وبه صرح في الهداية **قوله**
لانه نصف الواجب بالعقد خلاف ما قدمه من ان الوجوب بالوطئ وهذا يرجع

الى الصواب **قوله** وضع صطحا اى لزم وان لم يقبل الزوج بخلاف الزيادة
فانه لا بد من قبولها في المجلس لصحتها ويرتد صطحا برده وقيد في البدائع
عن المهر بان يكون ديناً اى دراهم او دنانير وظاهره ان حظ المهر العيني
لا يصح لان الحظ لا يصح في الاعيان ويشترط لصحة الابراء علمها بمعنى اللفظ
حتى لو لقنته ولم تحسنه لا يصح بخلاف الطلاق والعتاق حيث يقعان
والفرق ان الرضا شرط جواز الهبة دونها كذا في البحر **قوله** لان المهر
بقاء حقها انما قال بقالانه في الابتداء حق الاوليا من حيث الاعتراف اذا
نقصته عن مهر مثلها **قوله** بحيث لا يكون معها عاقل اطلقه كما قال الكمال
واذا معها ثالث استوى منه لصحة الخلوة بين ان يكون بصيرا او اعمى يقيضا
او ثلثا بالثنا او صبيا يعقل لان الاعمى عيس وانما لم يرد فينقطع ويتناوم
فان كان صغيرا لا يعقل او مجنونا او مغميا عليه لا يمنع وقيل المجنون والمغمى عليه
يمنعان انتفى وانتفى في مختصر الظهيرية جازيتها فقال لا تمنع على المفتق به
وقال في البحر المختار كجاريته كما في الخلاصة وعليه الفتوى كما في المبتهى انتفى
قوله نحو من لا حد لها يمنع الوطئ قال الزيلعي ويلحقه به ضرر وقيل هذا
التفصيل في مرضها وامامه فانه مطلقا لا يبرأ عن تكسره وفور عادة
وهو الصحيح انتفى **قوله** وصوم فرض يعني اداء رمضان لما يلزمه من الكفارة
بافساده دون القضاء والمندور والكفارات على الصحيح لعدم وجوب الكفارة
بافساده كما في التبیین **قوله** كالوطئ في كونها مؤكدة للمهر اشارة الى انها
ليست كالوطئ في غيره من نحو الاحصان والميراث كما في البحر **قوله** او صائم
فرض في الاصح يعني به غير اداء رمضان والناقض ما قدمه من شرطه
لصحة الخلوة عدم صيام الفرض وتصحيحه بما حملناه على اداء الفرض **قوله**
وتجبا لعدة في الكل كذا في الهداية ثم قال فيها وذكر القدر في شرحه
ان المانع ان كان شرعا تجب لعدة لثبوت الممكن حقيقة وان كان حقيقيا
كالمرض والصغر لا تجب لانعدام الممكن حقيقة انتفى واختاره قاضي خان
في فتياه كذا في البحر ثم قال فيه والمذهب وجوب العدة مطلقا **قوله**
وكذا

وكذا ان المهر مكيلا او موزونا آخر في الذمة اشارة الى انه لو كان معيناً فهو
كما لعرض وليس لها رد ما كان معيناً ولم تهر بخيار وروية ويثبت فيه خيار
العيب فلها ردة بالعيب الفاحش وترجع بقيمته صحيا كذا في الفقه **قوله**
والا فمهر مثل اشارة الى انه لو طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى
سواء وفي بشرطه او لا لان مهر المثل لا يثنى كذا في البحر **قوله** نكح بهذا
العبد واحد او كس حكم مهر المثل هذا اذا لم يشترط الخيا ولها ثلثه اياها
او الخيار له على ان يعطى اياها فان شرطه مع اتفاقا لا انتفاء المنازعة كذا
في الفقه **قوله** فان طلقت قبل وطئ فنصف الاوكس في ذلك كله بالاجماع
كذا في الهداية وليس على طلاقه لانه شامل لما اذا كان نصف الاوكس
اقل من الممتعة وليس ذلك بل ان كان نصف الاوكس اقل من الممتعة تكون لها
الممتعة بمرح به قاضي خان وقد اشار اليه في الهداية بعد ما تقدم بقوله
والواجب في الطلاق قبل الدخول في مثله الممتعة ونصف الاوكس يزيد عليها في
العادة فوجب لاعتراؤه بالزيادة انتفى وقال الكمال بعد هذا فالحكم في
الطلاق قبل الدخول في التحقيق ليس الا ممتعة مثلها انتفى **قوله** شرط
البكارة ووجدتها ثيبا لزمه الكل كذا في شرح المنظومة لابن الشحنة
عن الواقعات وقاضي خان والعمادية عن المنتقى وفي العمادية على قيس
ما اختاره صدر الاسلام البرزوي ومن وافقه من ائمة بخاري في مثله
الجهاز يثبت ان يرجع عليها بما زاد على ستيدان مثلها وفيها عن القينة
بايند من مهر مثلها على انها بكر فاذا اثبت لا تجب الزيادة انتفى وقال في
البراز يتبع التوفيق راضع للمتا مل لكن صح في فوائد الامام ظهير الدين
انه لا يرجع في كلتي الصورتين انتفى عبارة البرازية وان رد في المهر
بين القبلة وكثرة للشبوبة والبكارة فان كانت ثيبا لزمه الاقل والا فمهر
المثل لا يزداد على الاكثر ولا ينقص عن الاقل مما سماه عندا في حنفية كذا
قاله الكمال ثم نقل عن الديوسي كما في فتاوى قاضي خان تزوج امرأة
على نفق درهم ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة قالوا يصح النكاح

والشيطان عندهم بالاتفاق حتى لو كانت جميلة كانت المهر القدر وان
كانت قبيحة كان المهر القليل لانه لا خطر في التسمية لانها اما ان يكون قبيحة
او جميلة انتهى ثم قال الكمال واستشكل بان مقتضاه ثبوت صحته اتفاقا
فيما اذا تزوجها بالفان كانت مولاة او ليست له امرأة وبالفين ان
كانت حرة الاصل اوله امرأة لكن الخلاف منقول فيها والاولى ان يجعل
مسئلة القبيحة والجميلة على الخلاف فقد نص في نوادر ابن سماعه عن
محمد بن علي الخلاف فيها **قوله** وان بينها اى صفة ايضا كما بين جنة الموصوف
للان لا يخفى ما فيه من ايعام لزوم الزوج ما بين صفة وجهه من غير
الكيل والوزن وليس مراد ابل هو خاص بالكيل والوزن الذي بين
صفة وجهه فلا يخبر بين ادائه واذا اقيمت بل يحجب على ادائه في ظاهر
الرواية لانه يثبت في الذمة صحته حال اقضاه وموجلا مسلما بخلاف
غير الكيل والوزن فانه مخير بين ادائه واذا اقيمت ولو بالغ في وصفه
لانه ليس من ذوات الامثال كما في الهداية والفتح **قوله** والعدة من وقت التفرق
قال في البحر ظاهر كلامهم ان ابتداء هذا قضا وديانة وفي فتح القدير بهذا
قضاء اما فيها بينها وبين الله كما اذا علمت انها حاصلة ثلثا فابعد آخر طر
ينبغي ان يحل لها الزوج ديانة والمشاركة كالنفريق ولا يتحقق المشاركة الا
بالقول ان كانت مدخولا بها كقول تركتها خلت سبيلها واما غير المدخول
بها فتتحقق المشاركة بغير القول عند بعضهم كقصده ان لا يعود اليها
وعند بعضهم لا يكون الا بالقول واختلف التصحيح واشترط العلم بالمشاركة
لصحتها وينبغي ترجيح القول بعدم العلم انتهى وقال في البحر لا احداث عليها ولا
نفقة في هذه العدة لها **قوله** بان تكون بنت عمها اى محازا لا حقيقة اى بنت
عم ابيها وفي شيخ بنت عمه وهو الاول **قوله** وجمالا قال الكمال وقيل لا يعتبر الحال
في بيت الحسب والشرع بل في اوساط الناس وهذا جيدا انتهى **قوله** وكما خلق
زاد الكمال عدم الولد ايضا **قوله** مهر مثل الامة على قدر الرغبة كما في الفتح
عن شرح الطحاوي **قوله** مع ضمان الولى مهرها هذا اذا كان في صحته اما في مرض

موته فلا

موته فلا لانه ينوع لوازمه في مرض موته كما في الفتح انتهى وهذا يفيد صحة
ضمانه من الثلث في مرض موته اذ لم تكن وارثه **قوله** ولو كانت صغيرة كذا
لوصفها وفي الصغير عنه المهر ويرجع في ماله ان اشهد انه يدفع ليرجع في
اصل الضمان والا لا رجوع له الا ان يكون للصغير مال وان ضمن الوصى يرجع
مطلقا كذا في الفتح **قوله** وتطالب المرأة ايا شات من زوجها اى اذا كان بارها
ولها مطالبة اب الصغير ضمن او لم يضمن كما في شرح الطحاوي والتمه **قوله**
لها مائة من الوطى كذا الوطى ان كانت صغيرة ولو كان غير الاب والجد
فلا يسلمها قبل قبض الصداق لمن له ولاية قبضه فان سلمها فالتسليم في
وترد ولو ذهبت بنفسها لوليها ردها حتى يعطى زوجها مهرها لانها ليست
من اهل الرضى كذا في الفتح **قوله** والسفر كذا في الهداية ولو قال به له
والاخراج كما في الكنز لكان اولى لانه رجاءيوهم انه ينقلها لمحل آخر من بلدتها
وليس له ذلك ما لم يدفع مهرها صرح به في البحر **قوله** لاخذ ما بين تعجيله قال
الكمال اى اذا لم يشترط الدخول في العقد قبل حلول المهر فان شرطه فليس لها
الاستناع بالاتفاق **قوله** حتى لا يكون لها ان تحبس نفسها فيما تغور في شئ
الى الميسرة يخالفه ما قال الكمال ليس لها منع نفسها لقبض المهر مدة مطلو
او قليلة لجهالة كالحصاد ونحوه بخلاف المتفاحشة كالى الميسرة وهو يوجب
حيث يكون المهر حالا انتهى ومثله في البحر والتأجيل بالطلاق والموت صحيح
على الصحيح انتهى **قوله** وينقلها فيما دون مدته اتفاقا الخ قال في البحر كذا
ظاهرنا في وذكر في القنية اختلافا في نقلها من المصر الى الرستاق وغيره
الى كتب انه ليس له ذلك ثم عزم الى غير ما ان له ذلك قال وهو الصواب
انتهى **قلت** ينبغي العمل بالقول بعدم نقلها من المصر الى القرية في زمانها
لما هو ظاهر من فساد الزمان والقول بنقلها الى القرية ضعيف لما قال في
الاختيار وقيل يسافر بها الى قرى المصر القريبة لانها ليست بقرية انتهى
وليس المراد بالاسفار في كلام الاختيار الشرع بل النقل لقوله لانها ليست
بقرية **قوله** وان خلق يجب مهر المثل قال صاحب البحر وظاهر كلام المص

انه يجب مهر المثل بالغا ما بلغ وليس كذلك بل لا يزداد على ادعته المرأة
لو كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج لو كان هو المدعى
لها كما اشار اليه في البدائع انتهى **قوله** اقول فيه بحث لان هذه ليست
مسئلة النكاح بل كذا اعترض صاحب البحر على صدر الشريعة فقال وفيه
نظر لان التحليف هنا على المال لا اصل النكاح فيبتغي ان يحلف منكر التسمية
اجماعا انتهى **قوله** وان كان بينهما مخالفا يشير الى انه اذا اختلفا احدهما
لزمه دعوى صاحبه فيجب ذلك ولا يتخير فيه لكونه مسمى واذا اختلفا وجب
المثل يدفع منه قدر ما اقرب به تسميته فلا يتخير فيه والزائد يخير فيه بين
الدرهم والدنانير **قوله** او برهننا قضيه امهاته البديتين ومها تربتها
هو الصحيح ويجب مهر المثل يتخير الزوج فيه كله بين دفع الدرهم والدنانير
كما في الفتح والتبيين **قوله** وبديته كذا في الفتح انتهى وفيما ذكرنا
الفتوى على قولها كما في البحر **قوله** ذكره الزيلعي راجع الى قولنا قال مشايخنا
هذا كله الخ ونقله في البحر عن المحيط ثم قال صاحب البحر عقبه واقوه عليه
الشارحون ولا يخفى ان محله فيما اذا ادعى الزوج ايصال شيء اليها اما لو
لم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى وفيه تأمل لانه لا يثبت في حال موتها
قوله واما سائر الاموال اي باقية بعد ما مضى للاكل نحو الخطة والشعير
والعسل والسمن والكوز واللوز والديق والسكر والشاة الخية فالقول
فيه قول الزوج بيمينه ذكره الكمال ثم قال والذي يجب اعتباره في ديارنا
ان جميع ما ذكر من الخطة الخ يكون القول فيه قول المرأة لان المتعارف في
ذلك كله ارساله هدية والظاهر مع المرأة لامعه ولا يكون القول
الا في خواتيب والجارية انتهى وظاهره انه بحث للكمال **قوله** فالقول
قول الزوج وعلى الاب البينة اختاره الشافعي واختار الامام الشافعي
كون القول للاب لان ذلك يستفاد من جهته والمختار للفتوى القول
الاول ان كان العرف ظاهرا به كما في ديارهم كما ذكره في الواقع وفيما
الخاص وغيرهما وان كان العرف مشتركاً فالقول للاب كذا في الفتح

وقال

وقال قاضي خان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشراف
والكلام لا يقبل قوله انه عاويه وان كان ممن لا يجهز البنات بمثل ذلك
قبل قوله انتهى ثم قال صاحب البحر بعد نقله والواقع في ديارنا الظاهر ان العرف
مشترك فيفتى بان القول للاب ثم قال هل هذا الحكم المذكور في الاب يثبت
في الام والجد صارت واقعة الفتوى ولم ارفها نقلا صريحا انتهى باب
نكاح الرقيق والكافر **قوله** باذن المولى الاول ان يقال على اذن المولى
قوله ان كان المهر بغير الاذن صوابه ان كان النكاح بغير الاذن قوله
وان كان به تعلق المهر برقبة مستدرك بما ذكر قبله من قبله فان نكحوا به
فالمرح والنفقة عليهم لكنه اعاده ليتروى عليه حكم جواز بيعه دون المهر ونحو
قوله منعه من قال يجب المهر ثم يسقط ذكر تصحيحي ابن امير حاج قوله ومنعه
من قال لا يجب صححه الولولي وقال في البحر هذا صحيح ولم ارم ذكر ثمة هذا الا
ويمكن ان يقال انها تظهر فيما لو زوج الاب امه الصغير من عبده فعلى قول
من قال يجب ثم يسقط قال بالصحة وهو قول ابني يوسف ومن قال بعدم الوجوب
اصلا قال بعدمها وهو قولهم وقد جزم بعدمها في الملعية من المأذون
معللا بانه نكاح لامه بغير مهر لعدم وهو به على العبد من كسبه للمحال انتهى
قوله لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فيكون اجازة اي اقتضاء
ويرد عليه طلب الفرق بينه وبين ما لو قال لعبد كقر عين يمينك بالمال او
تزوج اربعا لا يفتق مع ان كلا منهما لا يكون الا بعد الحرية **واجيب** بان اثبات
الشروط التي هي اصول كالحرية والاهلية لا تكون بطريق الاقتضاء للمحقق
بالرق وليس ما نحن فيه كذلك لان النكاح ما ثبت للعبد بطريق الامالة
لثبوته تبعاً للادمية والعقل وانما توقف لاستلزامه تبعية لا غير فقوله
طلقها رجعياً يتضمن رفع المانع اقتضاء لاثبات ملك النكاح بطريق الامالة
كذا في الفتح **قوله** طلقها قال في البحر قيد به لانه لو قال وقع عليها الطلاق كان
اجازة لانه لا يقال للمنازعة كما في الفتح وكذا اذا قال طلقها تطليقة تقع عليها
يكون اجازة لان وقوعه مختص بالنكاح الصحيح كذا في التبيين **قوله**

ولو نكحها ثانياً أو آخرى بعدها ولو صححاً ينبغي حذف ولو من البين لأن
اثباتها يقتضي تصور الحكم بالنكاح الفاسد وبعبارة لا تظهر الثمرة ولذا لم يذكر
الزيلي **قوله** زوج عبداً ما دوناً مديوناً مستدرك بما قدمه معزيا للتحفة
قوله لأنه غير مشروع بلا مهور كما قال الزيلي وفيه تسامح لأنه ليس المراد
ظاهره إذا النكاح لا يتوقف مشروعيته على صحة المهر بل المراد أنه لا ينفك
عن لزوم المهر كما صرح به في الهداية بقوله والنكاح لا يلاقي حق الغماء بالابطال
مقصود إلا أنه إذا صح النكاح وجب الدين أي المهر بسبب لامردله فشايد دين الا
ستهلاك انتهى **قوله** في مثل هذه الصورة احتراز عما لو زوج المولى أمته على
أحد القولين السابقين **قوله** من زوج أمته لا تجب الشبوية أي ولو شرطها
الزوج على المولى في العقد لأنه لا يقتضيه ولا يبطل النكاح بالشرط الفاسد والفرق
بين وبين حكم شرط هرية أولادها وإن كان لا يقتضيه العقدان قبوله من
المولى على معنى تعليق الحرية بالولادة وهو صحيح بخلاف الشبوية فإنها لا تقع بتعلقها
عند ثبوت الشرط لكونها عدة مجردة كذا في الفقه **قوله** اذ بطل الزوج ان طفر كان
ينبغي ان يقول كالنكاح بطل الزوج لأن إذا ما طفر فيه أو تعليل بطله ولا محل لها هنا
قوله ولو خدعت أمته بلا استخدام لا يعنى في بعض الأحيان لما قال في الجوهرة قد
قالوا أنه إذا بواها فكانت تحذ المولى أهياناً من غير أن يستخذمها لم يسقط
نفقتها وكذا المدبرة وأم الولد حكمها حكم الأمه وأما المكاتبه فلها النفقة سرا
بواها المولى أو لا لأنها في يد نفسها لاحق للمولى في استخداها انتهى وهذا إذا لم
تخرج بأذن الزوج والأصح ناشئة **قوله** وله أجياد وعبيده وأمنه على النكاح
المراد بهما غير المكاتب وإن صدق عليه لفظ العبد والأمه وإليه أشار بقوله وإنما
جاز لأنه مملوك رقية وبدا انتهى أي بخلاف المكاتبه فلا ينفذ تصرف المولى عليه إلا
برضاه وعن هذا استظهرت مسألة نقلت من المحيط هو توقف نكاح المولى ككاتبه
الصغيرة على إجازتها حال كتابتها التحاقها بالبالغة فيما ينبغي على كتابة فلم
ترد حتى عتقت توقف على إجازة المولى لا على إجازة نفسها لأنها لم تنق مكاتبته وهو
صغيرة ليست من أهل الإجازة فاعتبر التوقف على إجازتها حال رقتها

ولم يعتبر

ولم يعتبر بعد عتقها وهذا من عجيب المسائل ولو رويت قبل العتق ثم عتقت لأخبار
لها لحال لانها صغيرة ولها خيها والعتق إذا بلغت لزيادة الملك لأخبار البلوغ
لأن الملك كان قائماً للمولى وامتناع النفاذ لحقها فإذ رتبته نفذ بالولاية
الأصلية وهي ولاية المولى فلو عجزت عن أداء بدل الكتابة بطل النكاح لأنه
طرا على الحل الموقوف حل ناهض وفي المكاتبه الصغير لا يبطل النكاح لأنه لم يترض
على الحل الموقوف حل ثابت فبقي ذلك الموقوف فيجوز بإجازة المولى كذا في الكافي
وما به الكمال في التوقف على إجازة المولى ذكر جوابه في البحر **قوله** ويسقط المهر
يقبله أي المولى قالوا الركان المولى القائل صيباً يجب أن يسقط المهر عند أبي حنيفة
رحمته الله كذا في الكافي وذكر في البحر ما يرجحه **قوله** أمته أي غير المكاتبه كما هو
ظاهر لأن المهر لها **قوله** كما لو باعها وذهب بها المشتري الخ فيه تسامح لأنه لا
يسقط المهر في الصورة الأولى والثالثة لأنه لو أحقرها بعد له المهر وبصرح
في البحر عن المحيط والظهيرية فلا يسقط فيها إلا المكاتبه **قوله** لا يقتل المرأة نفسها
قبله كذا الأئمة في الصحيح لأن المهر لولاها ولم يوجد منه منع فلو قال المص يقبل
المرأة نفسها قبله كان أولى وكذا لا يسقط بقتل وارث الحرية أياها قبل الدخول
لأنه لم يبق وارثاً فصار كالأجنبي كما في البحر **قوله** كذا الأئمة شامل للنفقة والمدبرة
والمكاتبه وأم الولد وفي أم الولد لا ينفذ نكاحها لأن العدة وجبت عليها من
المولى كما عتقت والعدة تمنع نفاذ النكاح كذا في المحيط والحائنة وينبغي أن يقال
فإن نكاحها أي أم الولد يبطل لأنه لا يمكن توقيفه مع وجود العدة إذا النكاح
في العدة فاسد كذا في البحر **قوله** فالأب والجد والمولى والقاضى والوصى الخ
كذا إذا ثبت الولى أيضاً في البرابرة وليس لولى غير الأب والجد والوصى والقاضى
ولاية في التصرف في مال الصغير كما قدمه المص ولذا لم يذكر غير ذلك في مختصر
الظهيرية وهو الصواب خلافاً لما ذكره هنا **قوله** والعبد المأذون الخ هذا
عندها خلافاً لابي يوسف فإنه يقول بانهم يملكون تزويج الأمه كما في
البرابرة **قوله** وإنما يثبت إذا كانت في ملك الأب من وقت العلق إلى وقت
الدعوة احتراز عما لو علقت في غير ملك الأب أو في ملكه ثم أخيرها ثم لم يندرها

فادعى الاب لم تصح دعوتكم كما في التبيين وهذا اذا اكد به الابن فان صدق
صحت دعوته ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه اجنبي ولما لو كانت ام ولد
للابن او مدبوته او مكاتبته كذا في **البحر قوله** بعد موته اي موت الاب
لو قال حال عدم ولايته لكان اولى ليعينان لجد كلاب بموته ورقه
او جنونه او كفره **قوله** فاعتق فسد النكاح بشيئا الى انه لم يزد على ما
امرهم اذ لو زاد عليه بان قال بعثك بالف ثم اعتقت لم يصح مجيبا لكامها
بل كان مبتدا ورقع العتق عن نفسه كما في غاية البيان فلا يفسد النكاح
كذا في **البحر قوله** لم المتزوجان بلا شهود وجهه نكاحا متفق عليها
بين ائمتنا الثلاثة وقال زفر وهو قاسد **قوله** او في عدة كافر معتقدين
ذلك هو قوله في حيفه وقالوا بفساده الا انه لا يتعرض لها تركا لا تقررا
فاذا اترافعا او لهما واحد والعدة تجب التعريق عندهم لا عند الخ
واذا كانت الموافقة والاسلام بعد انقضائها لا يفرق بالاجماع كما في
التبيين عن النهاية والمبسوط **قوله** او اترافعا ضميره للمخرجين خارجا
لما قبله كما هو ظاهر **قوله** بخلاف ما مر يريد به تزوجها في العدة او
بلا شهود **قوله** وعرفه احدها لا عندا عند اي حيفه وعندهما
يفرق بمرافعة احدها كاسلامه كما في التبيين وقال في الجوهرة قال ابو يوسف
افرق بينهما سواء توافرا اليانام لا وقال محمد ان ترفع احدها فرقت
والا فلا انتفى **تنبية** لم يذكر المص رحمه الله نكاح المرتد ولا نكاح احدا
قوله يعرف الاسلام على الآخر يعني ان كان بالغا وصيبا يعقل الا ديان
فان افرق وان كان الضبي مجنونا عرض على ابويه فايدها لم يبق النكاح
وان لم يكن مجنونا لكنه لا يعقل الا ديان ينتظر عقله لان غاية معلومة
بخلاف الجنون كذا في الفتح **قوله** فان لم يفرق بينهما لا فرق بين ان يكون
المص حيا ميرا او بالغا حق يفرق بابا به كما في التبيين **قوله** واباوه
طلاق هذا عندهما وقال ابو يوسف ليس طلاقا واذا كان صغيرا او مجنونا
يكون طلاقا عند اي حيفه ومحمد وهو من اعرب المسائل حيث يقع الطلاق

منه

منه ونظيره اذا كانا مجنونا او كان المجنون عتقا فان كانه القاضي
يفرق بينهما وتكون طلاقا اتفاقا كذا في التبيين **قوله** ولا مهر في هذا
الا لموطوعة شامل للصغيرة المجنونة التي فرق بابا والدها قبل الدخول بها
ولا يقع لها في اسقاط حقها به فيكون واردا على انه لا يتصرف الا فيما فيه
نفع للصغير فليدظر جوابه **قوله** لم تنين حتى تحيض ثلاثا اي وان لم تحض
ثلاثة اشهر ولا تكون عدة ولذا ايسنوي فيها المدخول بها وغيرها
ولا تلزمها عدة بعد البينونة بمضي الحيض ولو كانت هي المسئلة عند اي
حيفه كما في النصاية تبعا للمبسوط كذا في البحر وقال في الكافي الا ان تكون
حاملات تنقروا طلقا او طحاوي وجوب العدة عليها وينبغي حملها على اختيار
قولهما وهذه الفرق طلاق عند اي حيفه ومحمد وعند اي يوسف نسخ
وهو رواية عنها كذا في المحيط **قوله** لان الاسلام ليس سببا للفرقة يريد به
ان السبب هو الابا عن الاسلام بشرط مضي الحيض او الاشهر فمن لا يحض
قوله وعرفنا الاسلام متعذريه عدل به عن قول الهداية والعرض
على الاسلام متعذرا لانه من باب القلب لان المعروف عليه يجب ان يقبل ونظيره
في اللغة عرضت الناقة على الخوص قال في العنايه وهذا مما لا يسجد عليه الا افراد
البغا **قوله** فاقمتا شرطها اي شرط الفرقة وهو مضي الحيض مقام السبب يعني به
الابا عن الاسلام وقال في النهاية وهو اي السبب تفرق القاضي عند الزوج
عن الاسلام وكانه اراد انه سبب بطريق النيبا به والافقد تقدم ان سبب
الفرقة هو الاباء كذا في العنايه **قوله** كما في حفر البير يعني به ان للاضافة الى
الشرط عند تعذر الاضافة الى العلة نظيرا في الشرح وهو حافر البير في الطريق
يضا وضمان ما تلف بالسقوط فيه الى الحفر وهو شرط لان العلة ثقل الواقع
وقد تعذر كونه طبيعيا فاضيف الى الشرط وهو الحفر لانه لم تعارضه العلة وموضع
اصول الفقه **قوله** تباين الدارين سبب الفرقة يعني بنا بينهما حقيقة وحكما
لان به ينتظم المصالح حتى لو نكح مسلم حربية كناية عنه ثم خرج عنها بانت عندنا
ولو خرجت قبل الزوج لم تبين كذا في مختصر الظهيرية وعلمه في البحر بان التباين

وان وجد حقيقة لم يوجد حكما لانها صارت من اهل دار الاسلام والزواج من
اهلها حكما بخلاف ما اذا اخرجها احد كرها فانها تنبئ لانه ملكها لتحقق
التباين حقيقة وحكما لانها في دار الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام حكما واذا
دخل المهر في دارنا بامان او دخل المسلم دارهم بامان لم تبين زوجته انتفى بهذا
تعلم ان المأسورة لا تبين به لعدم تباين الدارين حكما لانها من اهل دار الاسلام
حكما فينشا مل فيما يخالف هذا في فتاوى قارى الهداية **قوله** حائلها جرت يتكسر
بلاعدة هذا عندنا في حقيقة وعليها العدة عندهم كما في الهداية **قوله** وجد
جواز النكاح قوله تعالى فلا جناح عليكم التلاوة ولا جناح عليكم بالاول والا بالثاني
ارتداد احدهما نسخ في الحال جلوب ظاهر المذهب وهو الصحيح وعامة مشايخ
بنادى ائمتي يد ونسب على الاسلام وعلى تجديد النكاح وروى تحرير على الاسلام وعلى
تجديد النكاح مع زوجها بمهر يسير ولو دينارا او لكل قاض فعل ذلك وصيته ام لا وقد
خمس وسبعين وبعض مشايخ بلخ وسمقند افتوا بعدم الفرفة بزوجتها حتما
لاحتيائها على الخلاص بكبريا كلبا **قوله** والا با نظيره فيه استدراك بما تقدم
من قوله ولا مهر في هذا الى بابها الا للوطوة **قوله** ارتداد اولها مع ما ثبت من المرد
بقوله معا اعلم من ان يعلم انما ارتداد بكلمة واحدة او ليرى في سبق احدهما
قال في المحيط واذا لم يعرف سبق احدهما على الآخر في الردة جعل الحكم كانهما جدا
معكما في الفرق والحكم كذا في البحر **قوله** لو علم وحشة اكثر من اربع او من لا
يجوز الجمع بينهما واليمن معه او بعت كتابات فعتد في حنيفة واني يوقا ان
تزوج حنيفة في عقدة واحدة فرق بينه وبينهن وفي عقد فتاح من يحل سبقه
جائز نكاح من تاخر فوقع به الجمع او الزيادة على الاربع باطل كذا في الفتاوى
باب القسم قوله يجب العدل فيه لذا سمي بالعدل كما سمي بالقسم حقيقة
مستغنى كما اخبر سبحانه بقوله ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم
فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة فقد اوجبه الله سبحانه وصرح بانك
مطلقا لا يستطاع فعلم ان الواجب منه شيء معين كذا في الفتاوى **قوله** ولا يجوز
نزجيج بعض على بعض في شيء منها اخراج المتن عن افادته موافقة لميل كره

في النفقة

في النفقة من انها معتبرة بحالها لان العدل في الماء كل والبرس بعدم تعدى
الواجب فاذا كانت احادى نسائه غنية لا يكون نفقته على الاخرى الفقيرة
مثله فتفسير العدل بانك لا يجوز نزجيج بعض على بعض لا يكون الاعلى القول بافتاد
حال الزوج وليس هو المفقيد او يحل على تساو حال النساء في الغنى والفقر **قوله**
والنكاح كذا المجزئة التي لا يخفى فيها مع العاقلة والمراعاة والمريضة والمحرمة
والطاهرة المطلقة رجعيان قصد رجعتها مع مقابلتها والجبر والحصى
والعين كالفحل كما في البحر وعماد القسم الليل ولا يجامع المرأة في غير يومها ولا
يدخل ليلا على التي لا قسم لها ولا بأس ان يدخل عليها نهارا والحاجة ويعودها في
مهرتها في ليلة غيرهما فان ثقل مرضها فلا بأس ان يقيم عندها حتى تشق او تموت
كذا في الجوهرة **قريبه** القسم عند تعدد الزوجات فمن له امرأة واحدة
لا تبين حقها في يوم من كل اربعة في ظاهر الرواية ويوم بان لصحيها احيانا
على الصحيح ولو كان له غني مستولدا واما فلا قسم ويستحب ان لا يوطئ وان
يسرك بينهن في المصاهرة كذا في البحر **قوله** ليس بالارزاق بعد تمام الدوام
على نساء ان يبتدئ له ورعيهن غيب تمامه فاند لو تزك المبيت عند كل
بعضا ليلي وانفرد بنفسه او كان بعد تمام الدوام على نساء مع سراريه و
امهات اولاده لم يمنع من ذلك نقلناه في رسالته سميتها بتجدد المسرات
بالقسم بين الزوجات مشتملة على فوائد جلية وفي الجوهرة قد قالوا ان
الرجل اذا امتنع من القسم يضرب لانه لا يستندك الحق فيه بالحس لانه يغوت
بمعنى الزمان انتفى ولا يعز في المرة الاولى بل اذا عااد بعد ما انتفى القاض
اوجبه عقوبة وامره بالعدل لاساءة اذ به وارثك يد محرم وهذا مستثنى
من قولهم القاض يخير في التعذر بين الحس والضرب لاختصاص هذا بغير
الحس كذا في البحر **كتاب الرضاع** بفتح الراء هو الاصل ويكسر الراء فيد
كذا في العناية وقال في الفقه الرضاع والرضاع بكسر الراء فيمنها ونسختها
اربع لغات والرضع الخامسة والكر الاصمعي الكسر مع النوا وفعلة في الفصح من حد
علم يعلم واصطبحد قالوه من باب ضرب وعليه قول الشوك يدم علما زمانه

وذلك ما لنا الدنيا وهم يريدونها انتهى **قوله** وفي الشرح من الصبي تغييره بالمرء
جاء على الغالب لان المراد وصول اللبن الى جوفه من فمه او انفه لا بالانظار
في الاذن والاحليل والجايفة والامه والحقة كما في البحر وعندنا حوالان
فقط به يقضى كما في المواهب **قوله** ثم مدة الرضاع اذا انقضت لم يتعلق به التحريم
اي سواء قطعه او لم يقطعه كما في الفقه **قوله** ولو عيلة الفتوى ذكره في التكاليف
وفي واقعات الناطق الفتوى على ظاهر الرواية انها اي الحمة تثبت التحريم من غير
مدة الرضاع ولا يعتبر النظام قبل المدة اقامة للمنه من قبل المولود
المدة مغلظة عدم الاستثناء انتهى وقال صاحب البحر بعد ثقله واصل مثله عن
الولولحي فيما ذكره الشارح اي الزيلعي من ان الفتوى على رواية الحسن من عدم
ثبوتها بعده خلا والمتمم لما علم من ان الفتوى اذا اختلفت كان التزجيج لظاهر
الرواية انتهى **قوله** ولا يباح الارضاع بعده وهو الصحيح كما في البحر وقال في شرح
المنظومة الارضاع بعد موته حرام لانه جزء الادهي والانتفاع به بغير ضرورة
حرام على الصحيح نعم اجاز البعض التداوي به اذا علم انه يزول به الرمد
كذا ذكره الترمذي في شروحه لم يجوز واشهر به للتداوي انتهى وقد منا ما يجوز
الانتفاع بالمحرم لانه عند الضرورة لم يبق حراما **قوله** وابوة زوج المرضعة
كذا ابوة مولى المرضعة واللبن منه واما ان كان اللبن من زنا فقد اختلف في
اثبات الحمة لرضيعته على فروع الزاني واصوله والاوجه دراية عدم تحريمه
لارايته كما نوهه عبارة صاحب البحر من اطلاق كلام الكمال الاوجهية وقيد
استاذنا بما قلناه في هامش نسخة من فتح القدير وعلله بما ياتي في آخر كلام
الكمال انتهى وفي الجهره ان وطئ امرأة بشبهة فحبلت منه فارضعت حبيبا فهو
ابن الزاني من الرضاعة وعلى هذا كل من يثبت نسبته من الروايات ثبت منه
الرضاع ومن لا يثبت نسبته منه لا يثبت منه الرضاع انتهى **قوله** ويكون
ولدا للزوج الاول ما لم يلد من الثاني هذا عندنا في حنفية ويجعلنا ابو يوسف
من الثاني ان كان رقيقا ومطلقا وقال محمد منعه ولو رد بعد ما جف اخذ
بها كما في المواهب **قوله** واخته ابنة الخ لا حصص فيها ذكره ويتصور الحل في اختابنه

وابنته

وابنته نسبيا بان يدعى شركا في امه ولدها فاذا كان لكل بنت من غير الامه
حل لشريكه التزوج بها وهو اخت ولده نسبيا من الاب والقربى في شرح المنظومة
واجاب عنه ومن يحل رضاعا لا نسبيا ام ولد ولده **قوله** اي يوجب التحريم
لبن البكر هذا اذا حصل من بنت تسع سنين فصاعدا ولو لم تبلغ تسع لم
يتعلق ببنها التحريم كذا في الجهره **قوله** او لبن المرأة المخلوط بلبن امرأة
اخرى وشاة اذا غلب يعني او ساوي ويثبت التحريم من المراتين اجمعا اذا
تساوى لبنهما كما في الجهره واذا غلب لبن احديهما ثبت منها عندنا في يوسف
وقال محمد تثبت الحمة منها جميعا وعن الامام روايتان مثل قوله نعم ورجح
بعض المشايخ قول محمد وايه مال صاحب الهداية لتأخيره وبليل محمد كما في الفقه
وقال في البحر عن الغاية قول محمد اظهر واحوط وفي شرح الجمع قبل انه الاصح انتهى
قوله لان قيد الحمل والجم وانشار العظم وهو المقبر في الباب فيه اشارة الى ما
قال في البحر من ان اجماعه انه اذا جعل خيضا او رابيا او شيوا او جنيبا او قاطنا
فما وله الصبي لا يثبت التحريم به لان اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا يثبت التحريم
ولا يثبت العظم ولا يكتفى بغيره في الاعتقاد فلا يحرم به انتهى ويخالفه مال
في الجهره اذا جبن لبن المرأة والطعم الصبي تعلق به التحريم انتهى **قوله** وله
تمسكه النار مفيد انه اذا امتسكه لا يحرم وهو بالاتفاق ولو غلب اللبن كما في الفقه
وقال من لا يسكن في شرح الكنز لو كانت النار قد مسست اللبن وانضج الطعام
هو تغير فلا يحرم سواء كان اللبن غالبا او مقلوبا انتهى **قوله** وقيل لا يثبت بكل
حال اي من حال التعلق عند حمل اللقمة وعدمه اذا تناوله لقمة لقمة اما لو
حساه فقد قال في الجهره عن المستحصى انما لم يثبت التحريم عندنا في حنفية اذا لم
يشربه اما اذا حساه حسوا اي شربه شيئا يثبت الحمة في قوله
جميعا ولقمة يثبت في معنى يجب ولذا اخذ فيها قاض خان فقال هذا اذا اكل العظام
لقمة لقمة فان حساه حسوا تثبت الحمة في قوله جميعا انتهى **قوله** فان اللبن
لا يتصور الا من يتصور منه الولادة اي لا يتصور انه لبن على التحقيق فالمعز انه
لا يتصور حكمه انتهى ولبن الحثث ان كان واضحا فواضح وان اشكل ان قال النساء

لانه لا يكون على غرارته الا لامرأة تعلق به التيمم احتياطا وان لم يهتد ذلك لم
يتعلق به التيمم كذا في الجوهرية **قوله** واذا احتقن به القبر كذا في العداية وقال
في النهاية صوابه حق لا احتقن يقال حقن المريض دواءه بالحقنة واحتقن الصبي
غير صحيح لعدم قدرته على ذلك في مدة الرضاع واحتقن مبنيا للمفعول غير جائز
فتعين حقن ولكن ذكر في تاج المصايد والاحتقان حقنه كردن فجعل متقدما على
هذا يجوز استعمال مبنيا للمفعول وهو الأكثر في استعمال الفقهاء انتفى كذا في النهاية
وقال الكمال هذا غلط لان ما في تاج المصايد من التفسير لا يفيد الاقتناع منه بالمفعول
الصحيح في عبارة العداية حيث قال واذا احتقن العقبى بل في الحقنة وهو انه لا
ضيقان والكلام في بنائه للمفعول الذي هو الصبي ومعلوم ان كل قاصر يجوز بناءه
للمفعول بالنسبة الى المجرور والنظر في كس في الدار ومزبد وليس يلزم من
جواز البناء باعتبار الالة والنظر في جواز النسبة الى المفعول بل اذا كان متعيا
اليه بنفسه انتفى **قوله** ارضعت ضرثها حرثنا ما حرمة الكبيرة فهو بدلة لانها
ام امراته واما الصغيرة فان كان اللبن من الرجل حرمت عليه ايضا موبدا وان
لم يكن منه فله ان يتزوجها ثانيا لا انتقاء ابوته الا ان كان يخل بالكبيرة
يتباد التيمم للدخول بالام كما في الفقه **قوله** ان تعدت الفساد بان تعلم قيام
النكاح وان الرضاع منها مفسد واعتبر الجول لدفع قصد الفساد لا الدفع للحكم
وان تعدت لا دفع الجوع او الهلاك عند خوف ذلك كما في الفقه والبيهين وفي
الجوهرية لو نكحت انها جارية فارضعتها ثم تبين انها شيعانة لا يكون متعمدة انتفى
قوله والآلهة ظاهر الرواية وهو الصحيح والقول للكبيرة بيمينها لانه
لا يعرف الا من جهتها كما في الفقه والجوهرية **قوله** طلقت لكونه لا فيما تقدم من
زوج موصلة لبيتها منه عنى عن هذا **قوله** ارضعتها اجتنابا على التعاقب
حرثنا مفيد لكونه بالمعينة بالاولوية فلو كن ثلاثا فارضعتن معانيات او حث
واحدة والتمت ثدييها ثنتين حرمت وان كان على التعاقب بانته الاوليان فقط
والثالثة امراته والنزجيه وتام التفرغ في الفقه والمجسط **قوله** ثم رجع صدق
بغير رجوع قبل ان يصد منه الثبات عليه كما في الفقه **قوله** ولو ثبت عليه فرق
بينهما

بينهما ولا ينفعه جهوده بعد ذلك كما في الفقه **قوله** ويثبت بما يثبت به المال
لكن لا تنفع الفرقه الا بتفريق القاضي لما فيه من ابطال حق العبد كما في البسي
قوله في النكاح ولكن يحتل في النكاح بالتفصيل بقوله ذلك اخبارا
عن اول طلبة او فتها فليس فيه الا التاكيد اما اذا قال في ثلثة فالتكثير
كقلفت الابواب **تنبيه** لم يشرع المص بسببه وشرطه وحكمه وركنه ومكانه
وصفه وسببه الحاجة الى الخلاص عنه ثباين الاخلاق وشرطه كون الزوج
ملكفا والمرأة منكوحه او في عدة تصلح معها محلا للطلاق وحكمه وقوع الفرقه
موجبا بانتقضاء العدة في الرجعي وبدونه في البايين وركنه نفس اللفظ ومكانه
منها ثبوت التفكك به من المكاره الدينية والدنيوية ومنها جعله بيد الرجال
لا النساء وشرطه ثلاثا أما وصفه فالاصح خطره الحاجه كما في الفقه **قوله**
اقول ليس بما تم لدخول الفسخ فيه ولهذا زدت قولي يزيد الى لو ابدل الزيادة
بما اراده صاحب الكمال من انه بلفظ مخصوص كان اولى واللفظ
المخصوص ما اشتمل على مادة طلق صريحا كطالق او كناية مطلقه بالتخفيف
قوله طلقت في طهر لاوطى فيه اي ولا في الحيض الذي قبله ولم يطلقها فيه كما
واقف ولم يبين للص في اي زمن منه يقع الطلاق وفي العداية قبل الاولى
ان يوخرا لابقاع الى آخر الطهر احترازا عن تطويل العدة والاطهر ان يطلقها
كما ظهرت كيلا يبتلى بالابقاع عقب الوقاع انتفى وقال الكمال لا يخفى ان الاول
اقل ضررا فكان اولى انتفى **قوله** وطلاق موطوءة بتفريق الثلاث لا لم يبين ايضا
زمن ايقاع الطلقة الاولى وقيل يوخر الطلقة الاولى الى آخر الطهر وقيل يطلقها
عقب الطهر وهو الاظهر كذا في التبيين ويأتي ما قاله الكمال من الاولوية
قوله حسن وسنى قال الكمال تجبىص هذا بلم طلاق السنة لا وجه له
انتفى لان احسن الطلاق سنى ايضا انتفى والجواب انه لما كان من المعلوم
ان الاحسن سنى بالاجماع لم يحتج الى التصريح بكونه سنيا وصرح بكون الحسن
سنيا لدفع قول مالك انه ليس سنى لانه عند سنى دون الاول كذا في الفقه
سنى **قوله** يعنى ان تطليق غير الموطوءة غير بتطليق لبيته انه المراد

يقول وطلاق غير الموطوءة ليدع وصفه بكونه حسنا وسنيا اذ الفعل هو الذي
يوصف بالسنة انتفى والشيء من حيث العدد ومن حيث الوقت واليدع كذلك
قوله وبه يظهر وجه تسميته سنيا معنى الشيء من الطلاق ما يثبت على وجه
لا يستوجب فاعله غنايا اذ اصد رجلا حنة لان الطلاق ليس عبادة في نفسه ليثبت
له ثواب وان كان غير حجة في الاصح خطر كما قدمناه عن الكمال **قوله** ليرحم
الحبل وهو مفقود هنا ضمير هو راجع للتوهم والاشارة بهنا الى الآية والصفة
والحامل لان الكراهة لا شبهة حال العدة ابا لا قران لم يحصل علق او بالوضع
ان حصل والاشبهه منصف فيصير لعدم خفا امر الحبل **قوله** فلا بد ان يكون
بدعيًا قبيحا فاعله يكون عاصيا باجماع الفقهاء كما في الفقه وشرح المجمع **قوله**
والاصح وجوب الرجعة كذا في الفقه **قوله** وعند بعض مشايخنا نسيب قال الكمال
كانه قول محمد في الاصل وينبغي له ان يراجعها لانه لا يستعمل في الوجوب **قوله** فاذا
ظهرت طلقها ان شاء الله ان له تطليقا في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلقها
وراجعها فيها وكذا ذكر الطحاوي وفي الاصل خلافه وهو نفس القدوري وما جاب
العلانية حيث قالوا اذا اظهرت وحاضت ثم ظهرت ان شاء الله طلقها وان شاء الله اسكها
قال الشيخ ابو الحسن الكرخي ما ذكره الطحاوي قول ابي حنيفة وما ذكره في الاصل
قولها والظاهر ان ما في الاصل قول الكل لانه موضوع لاثبات مذهب ابي حنيفة
الا ان يحكي الخلاف ولم يحك خلافا فيه فلهذا قال في الحاشية انه ظاهر الرواية عن ابي
حنيفة وما ذكره الطحاوي رواية عن ابي حنيفة كذا في الفقه **قوله** لانه مطلق
اي فيما اذا لم تكن له نية فيتناول اكامل وهو الشيء وقوعا وايضا **قوله**
ثم لا يقع عليها قبل التزوج شيء مفيد انه لو تزوجها ثانيا طلقه اخرى وكذا
ثالثا وصرح به في الفقه وقال في البحر فيما في المعراج من وقوع الثلاث للحال بالاجماع
سهو ظاهرا انتفى يعلم من كلام الكمال انه لو راجع المدخول بها لا تتحل اليه
فتعلق بعده في طهرين طلقين فليست **قوله** ولو مكرها فان طلاقه صحيح لا
اقراره بالطلاق لان الاقرار خير مما يصدق والكذب وقيام الشيف على لانه
يرجح جانبها كذب ولا كذلك الانشاء لانه عرف الشيء شيئا فاختار وهو فيها

وفوت الرضا لا يحل بوقوع الطلاق كالحال كما في التبيين **قوله** او سكران
اي من محرم على الاصح كما في المواهب فلو كان مكرها الاصح عدم وقوع طلاقه
كما لا يجد كذا في قاض خان واختلف الصحيح فيما اذا سكر من الاشربة المتخذة
من الخبث او العسل والفتوى انه تسكر من محرم فيقع طلاقه وعناقه كما في الاشباه
والنظائر **قوله** زائل العقل وهو من لا يعرف الرجل من المرأة ولا الشهاب من الارض
وفي شرح بكر السكر الذي يدعي به التصرفات ان يصير بحال يستفسر ما يستفهم
الناس ويستفهم ما يستحسنه الناس لكنه يعرف الرجل من المرأة كذا في الفقه
قوله باشارة المعهودة اي المقرونة بتصويت منه وسواء قدر على الكتابة
اولا استحسانا وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع بالاشارة
لان فاعل الضرورة بما هو اول من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض مشايخنا
كذا في الفقه **قوله** او ساهيا يعني مخليا لما ذكر من المثال ولا يدين لما قال في
البرانية قال الامام ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز الفلظ في الطلاق وفي الغناق
يديه وفي الفلظ ما ذكرنا من سبق النساء وقال الامام الثاني اي ابو يوسف لا يدين
فيهما انتفى **قوله** والتائم كذا الواسع فظنا لا جهزت ذلك الطلاق او
اوقعه لا يقع به لانه اعاد الضمير في غير معتبر كما في الجوهرة **قوله** واذا ملكا
احدهما الاخر يعني ملكا حقيقيا فلا تقع الفرقة بين المكاتب وزوجته اذا
اشترها لقيام الرق والاثبات له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح كما في
الفقه **قوله** الفقه ابو يوسف واوقعه محمد كذا في شرح المجمع لابن الملك وفي
دفع الطلاق قول ابي يوسف الاخر وتطلق في قوله الاول وهو قول محمد
كما ذكره قاضي خان ويخالفه نقل الكمال عن المبسوط ان لا يقع طلاقه في قول
ابو يوسف الاول وهو قول ابي يوسف الاخر يقع انتفى **قوله** لم يذكر المصنف
عكر الحنكة وهو ما لو حورها بعد شرائه ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق
في قول محمد وابي يوسف الاول ورجع ابو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول
زفر وعلم الفتوى قاله قاض خان انتفى فعليه تكون الفتوى على ما مشي عليه المصنف
لم يجمع من عدم وقوع الطلاق فيما لو حررت هي بعد شرائها اياه **باب في منع الطلاق**

قوله الطلاق ضربان اى التطبيق كما فى المعنانية ظهورا بينيا اى بكثرة الاستعمال والصريح ما يقوم لفظه مقام معناه **قوله** حقيقة كان او مجازا الفهم للصريح وثباتى بيان الحقيقة والمجاز **قوله** مطلقا اى سرادوز واحد بانبا او كثر منه بل لقوله وطلاق وليس يصح على المشبهة لانه لا فرق بين المصدر المجرى عن اللام والمحل يقع به الثلاث على المشهور اذ انوى لانه محتمل كلامه باعتبار الجنس فان قيل كيف يقع به الثلاث وقد اريد به انه قائم مقام طالق ولا يصح نية الثلاث فيها قلنا لم يراد على حذف مضاف اى ذات طلاق او يجعل ذاتها طلاقا لفظا فلا يراد الا يراى كذا فى الفتح والبحر والتبيين **قوله** يعنى اذا قال انت طالق ونوى به الطلاق عن وثان لعله انما قال يعنى وحذف شرطه بالتصوير بطالق لان المتن شامل لقوله مطلقه وطلاق فينظر هل تحمل نية الطلاق عن وثان فيها ديانته اولى **قوله** والمراد كمالا قاضى لا يحل لها ان تمكث الخ فتدفع عن نفسها بغير اقتل على المحتار والفتوى وعلى القول بقتله تقتله بالدواء كما فى البحر **قوله** ولو صرح به صدق مطلقا هذا اذا لم يصح بالعدد فلو قال طالق ثلاثا من هذا القيد وقع فى القضا كما فى البحر عن المحيط **قوله** وان نوى تمام العدد صرح ظاهره في غير قوله طالق وتطبيقه لان النية انما تعمل فى المحتمل وتطبيقه بتاء الوحدة لا يحتمل الثلاث كما ذكره الكمال قبيل فصل الطلاق قبل الدخول ونذكر فى الكليات عند الحاجة ان التنصيص على الواحدة ينافى نية الثلاث انتهى وذكر الكمال فى الكليات المصدر المحدود بالها لا يتجاوز الواحدة **قوله** والثنتان فى الامة يشير الى انه لا يصح نيتها فى الحرة ولو سبق لها طلاق وما فى الجوهر من صحة نيتها فيما سبق تطبيقها سهو كما فى البحر **قوله** وان اضاف الى الاضافة ميطبق الوضوع فى انت طالق وبالجواز فيما يعبر به عن الجملة كقولك وسواء اشار الى ما يعبر به عن الجسد كهذا الرأس ام قال واسك اما الوضوع يد على الرقبة فقال هذا العضو طالق او قال الرقبة منك طالق لم يقع فى الاصح لانه لم يجعله عبارة عن المحل كما فى البحر **قوله** والفتح كذا الاست يقع بقوله استك طالق كما فى البحر عن الخلاصة **قوله** وثلاثة اضاف

طلقة

طلقة طلقتان قال العناني هو الصحيح **قوله** وان نوى مع ثنتين وثلاثا يشتمل الى لم يدخل بها كما فى التبيين **قوله** وان نوى ثنتين مع ثنتين او ثنتين وثنيتين وفى مدخول بها ثلاثا كذا قال الزايعى مع زيادة كما بيننا انتهى فقيد الدخول خاص بالصورة الاخرى ويجب اطلاق الاولى عند لان المعينة لا يفتقر فيها حال الدخول عن عدمه كما علم من قوله قبله كواحدة فى ثنتين ان فى تافى بعنى مع **قوله** انت طالق قبل موتى بشهرين كذا قال الكمال لو قال انت طالق قبل موتى او قبل موتك بشهر عندهما لا يقع شئ وورث منه لامتناع وقوعه مقتضى انما هو قولها بعد الموت وعند يقع مستندا حتى اذا كان صحيحا في ذلك الوقت لا يورث منه وعليها العدة ثلاث حيض انتهى **قوله** فى الحكم بعدم توريثها نظرا لان الصورة فى المدخول بها والطلاق رجعى فبإدانت العدة باقية ومات فيها لها الميراث فليتها مل **قوله** بل يمتد حتى يموت احدهما مفيد ان موتها كونه وهو الصحيح كما فى الهداية وليس مثل هذا احلفه على الدخول حيث لا يقع بموتها لانه يمكنه الدخول بعده فلم يتحقق الياس بموتها بخلاف ان لم اطلقك لتحقق الياس عند موتها فيميت قبيله كما فى البحر **قوله** امرن بيدك يوم اتزوجك اليوم من طلوع الفجر الى الغروب قاله رضى بن شميل وعليه الفقهاء وقيل من طلوع الشمس والنهار الى بان فاحه وهو من طلوع الشمس الى غروبها كما فى التبيين **قوله** اليوم اذا قرئت بفعل تيد الخ قال المحققون انه يعتبر فى الامتداد وعدمه الجزا وهو الطلاق هنا ومن المشايخ من تسامح فاعتبر المضاف اليه فيما لم يختلف فيه الجواب وهو ما يكون به المعلق والمضاف اليه مما يمتد نحو امرن بيدك يوم يسير فلان كذا فى الفتح وقال صاحب البحر قول الزيلوى لا وجه ان يعتبر الممتد منها ليس بالاوجه وقول صدر الشريعة انه ينبغي ان يعتبر الممتد منها ليس مما ينبغي **قوله** مع عتق سيدك لم يصح بالمقول كالكه حيث قال مع عتق مولاك اياك لما فيه من هتارة الحكم للعله لان المراد الاعتاق **قوله** ويقع بانك طالق هكذا اتيد بصكك لانه لو لم يذكره فقال انت طالق مشيرا بالاصابع يقع واحدة كما فى الفتح **قوله** يدشير ببطن الاصح

بعد المنشور وبطلان بعد المضموم ضعيف والمعتبر المنشور مطلقا وعليه
المعول فلا تعتبر المضمومة مطلقا فضلا للعرف والسنة وتعتبر ديانته كما في التبيين
والمواهب وقاضي خان والهيكل والفتح وهناك اقوال اخرى قيل النشر لو عن طرف الطر
لو عن نشر وقيل ان كان يعطى كفة الى السهام المنشور وان الى الارض فالمضموم
قوله او طويلة او عريضة الخ كذا في الهداية وقال الكمال عن كافي الحاكم لو قال انت
طالق طول كذا او كذا او عرض كذا او كذا او نصف واحدة باينة ولا يكون ثلاثا وان
نواها انتفى **قوله** ويقع بها ثلاث بالنية كذا في الكنز والهداية وكذا ذكر
الصدر الشهيد وقال الفتاوى الصحيح انه لا يقع فيه الثلاث في طالق تطليقه
شديدة او عريضة او طويلة لانه يفرض على التطليقة وانها تتناول الواحدة
وتسبب الى شمس الائمة ورحم بان البينة انما تعمل في المحتمل وتطليقة بناء الوحدة
لا تحتمل الثلاث كذا في الفتح **قوله** اما الاول فظاهر في وجهه لانها يانث بالاول
لا الى عدة واحترز المصنف بما ذكره لو قال واحدة ونصف او واحدة واخرى
او واحدة وعشرين بضم العين وفتح الراء لانه يقع في الاول والثاني ثلثان
والثالث ثلاث اما الاول والثالث فلانه ليس لهما عبارة احضر منعه فكان
فيهما ضرورة بخلاف واحدة واحدة فانه يمكنه تثنيته واما الثاني فله عدم
احتمال اخر ابتدأ واستقلا لا كما في التبيين **قوله** واما البواقي من قبيل طلاق
الجمع واردة المشي لان الباقى صورتان واحدة قبل واحدة واحدة بعدها
واحدة **قوله** فلان الواحدة الاولى فيها وصفت بالقبيلية يعني بالبراءة
فيما صرح فيها بالقبيلية وباللزم فيما لم يصرح لان البعدية في قوله بعدها
صفة الاخيرة فوقت الاولى قبلها ضرورة **قوله** وفي المنجز تقع واحدة
اذ لا يبق للثاني والثالث محل يعين فيها لود ذكر الثالث **قوله** قال امرأتى
طالق وله امرأتان الى قوله ذكره الزيلعي عبارة الزيلعي وفي الفتاوى اذا
قال لامرأة انت على حرام ثم قال ولو كانت لاربعة نسوة والمسئلة كالحا
يقع على كل واحدة منهن طلاق باينة وقيل تطلق واحدة منهن والبيان اليه
وهو الاظهر الاشبه فليست مل **قوله** من طلق امرأته ثلاثا الخ قد تقدم

الا ان يقال اعيد لما فيه من التقليل **قوله** الا ان يتوى قسمته كل واحدة
بينهن فتطلق كل واحدة منهن ثلاثا في غير قوله بينكن تطليقتان
لانه بقسمته كل واحدة من الثلاث على الاربع يصيب كل زوجة ربع من كل
طلقة من الثلاث في كل ربع طلقة فتصير الجمع ثلاث تطليقات ضرورة
وبقسمته كل واحدة من الاربع كذلك وزيادة واما بقسمته الواحدة بينهن
فقطا فهانه يصيب كل واحدة ربع وبقسمته كل من الشئتين يصيب كل واحدة
ربع من كل واحدة فيجتمع لكل ربعان فلا تطلق كل زوجة ثلاثا فيها ولو توى
لان الواحدة منقسمة ضرورة اربعا والربع لا يصير ثلاثا وكذلك الرباع
من قسمته كل من الطلقتين عليهن هذا ما ظهر لي ثم رايته نصا بفتح القديس
قوله ولو قال بينكن خمس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقان هكذا
التي تان يقع اذ لم يكن له نية فان توى انقسام كل واحدة عليهن طلقت
كل واحدة منهن ثلاثا ولا يخفى التوجيه بفتح القديس **قوله** حقيقة كان
او مجازا قال في البحر عن التتقيج كل واحد من الحقيقة والمجاز اذا كان في
نفسه بحيث لا يستلزم المراد فصح والافكنية فالحقيقة التي لم يصرح بها والتي
يكره وغلب معناها المجازي كناية والمجاز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب
كناية انتفى وقال في التاروكنيات الطلاق سميت بها مجازا انتفى وقال
الكمال في التمهيد ما قيل لفظ كناية الطلاق مجاز لانها عوامل بحقايقها
غلط اذ لا تنافي حقيقة الكناية انتفى وبسط الكلام عليه في فتح القديس
قوله اما صالح الجواب فقط كما عندى الى اختارى جعل منه في المواهب خنتك
فارقتك انت حرة وهنتك لاهلك الحق باهلك **قوله** وقبل الدخول جعل
مستعارا عن الطلاق لانه سبب في الجملة كذا قال الزيلعي وهو ممنوح لما قال
الكمال اما اذا قاله ان لفظ اعتدى قبل الدخول فهو مجاز عن كون طالق
يتم الحكم عن العلة لا المسبب على السبب ليرد ان شرط اختصاص المسبب بالعدة
لا تختص بالطلاق لبثتها في ام الولد اذا اعتقت والجواب بان ثبوتها فيها
ذكر لوجود سبب ثبوتها في الطلاق ودعوا الاستبراء لا بالاصالة غير دفع

سنة العدة الاختصاص انتفى وفي البحر ما يفيد انه من باب الاقتناء في غير الدخول
بها ايضا فلا حاجة الى تكلف المجاز **قوله** وان لم يكن سببا دفعا يعني قبل الدخول
قوله ولا عبرة بأعراب واحدة عند عامة المشايخ هو الصحيح كما في الفتح **قوله**
فانما يعلمان للرد والشم في التفتيش راجع الى امر لا بيدك اختار المحقق
اختار **قوله** ومراد فيها من اى لغة كان وقع السؤال عن التطبيق بلغة الترتك
هل هو رجيى باعتبار القصد او باين باعتبار مدلول سن بوش او بوش اول
لان معناه هو خالية او خلية فينظر وفي المحيط ذكر الطلاق بانفسه فيفسد الحكم
في هذا فلا يرجع **قوله** واما صالح للجواب والرد الى قوله الحق باهلك جعل في الواجب
الحق باهلك مما هو صالح للجواب فقط **قوله** وفي معناه سركتك جعله في المواهب
من صالح للجواب فقط كما ذكرناه **قوله** وفي معناه فارتكتك وهو من التسمي الاول
كما في المواهب **قوله** ففي حالة الرضى يعني المجرى عن مولا الطلاق **قوله** اما اعتد
فلان حقيقة الامر بالحساب الى قوله وقد مر ان عوام العرب لا يعرفون بين
وجوه الاعراب **قوله** وهذا الاستثناء لا بد منه ولم يقع في اكثره هو واقع
في اكثره هو واقع في اكثر في الباب الذي يليه هذا كما ذكره المصنف ايضا في **قوله**
اصل الزيلع والجواب ان اختار ليس من الكنايات فذكره هنا استطراد وانما
هو من كنايات التوقيف وله باب مستقل وقد قيد في بابه فلا اعتراض **قوله**
وان لم ينوبه اى بالبا في شيئا فثلاث جعله في النبيين على اثني عشر وجها **قوله**
قوله ان نواه محل وقوع الطلاق بالنية عند الامام ما اذا لم يوكد النفي باليمين اما
اذا كده به فلا يقع شيء وان نوى باتفاق جميعا لما في الحادي وقد اتفقوا جميعا
انه لو قال والله ما انت لي بامرأة اولست والله لي بامرأة او على حجة ما انت
لي بامرأة فانه لا يقع شيء وان نوى انتفى **قوله** او سيل فقال هل لك امرأة
فقال لا ونوى الطلاق لا يقع كذا في النبيين وفي الجوهرة قال ان نوى كان طلاقا
عنا بصيغة وقال لا يكون شيء من ذلك طلاقا ولو نوى انتفى **قوله** وعند محمد
لا يصير باينا اخذ في الماوى القدس بقول محمد في هذه وفي التي قبلها من عدم جعلها
ثلاثا انتفى ويجوز لغير صحيح قاضي خات انه يصير باينا وثلاثا **قوله** اقول قولهم
حتى لو قال

حتى لو قال عشت به البينة الغليظة الى يدل قطعا على انه اذا اباها الخ قلت
ما استدله عليه مصرح به في شرح الشيخ محمد بن عبد الله الغزي بقوله اعلم ان الطلاق
الثلاث من قبيل الصريح الملاحق لصريح وباين كما في فتح القدير وهي جاذبة حلب
وكذا الطلاق على مال بعد البايين فانه واقع فلا يلزم المال كما في الخلاصة فالمعتبر
فيه اللفظ لا المعنى والكنايات التي تقع رجعية تلحق بالمختلعة كقوله بعد الخلع
انت الخلع انت واحدة ثم نقل عن الجواهر لو قال للمختلعة التي هي مطلقة بتطليقتين
انت طالق يقع الطلاق بكونه صريحا وان كان يصير ثلاثا وهو باين انتفى قال
وهذا ظاهر في اعتبار اللفظ لا المعنى وبه يتدفع ما نسب نقله الى بعض علماء الحنفية
المحققين من انه لو طلق امراته باينا ثم قال لها في العدة انت طالق ثلاثا قال
بعضهم يقع الثلاث لانه صريح في اللفظ والصريح يلحق بالباين وقال بعضهم لا يقع
الثلاث سواء كان في العدة او لم يكن وهو الاصح وعليه الفتوى لانه باين في
المعنى والباين لا يلحق بالباين باعتبار المعنى اولى من اللفظ انتفى بلفظه هكذا
وقفت عليه بمحمد بعض الفضلاء منسوبا الى قاضي خات لكن لم اقف في فتاواه
المشهور وما يدل على عدم اعتباره ايضا ما في الخلاصة والبرازية والمحيط لو قال
للمبينة انت باين يقع اخرى مع ان العلة المذكورة موجودة في هذه اهي كونه
باينا في المعنى وفي البرازية ايضا قال للمبينة انتك باخر يقع لانه يعلم جوابا
فهذا ليس صحيح فيه ظاهر وقد حكم بالوقوع وما ذاك الا انه تقديره بتطليقه اخرى
وهيئذ لا يمكن جعله خيرا من الاول والله اعلم انتفى **قوله** طلق امراته قبل
الدخول الخ قد تكرر ثانيا فيها معنى وهذه ثالث مرة **باب في التوقيف**
قوله لانهم من كنايات الطلاق الصواب انتفى من كنايات التوقيف **قوله** فلا
يعملان بلائيه هذا في غير حال منكرة الطلاق اما اذا هيئها بعد المذاكرة فانتفى
نفسها فقال لم اند الطلاق لا يصدق قضا وكذا اذا كانا في غضب او شتم فلا يسع
المراة ان تقيم معه الا بتكاح مستقبل كما في الفتح **تنبيه** لا بد من علمها بالتحخير
حتى لو خيرتها ولم تعلم به فاختارت نفسها لم تطلق كما لو تصرف الوكيل قبل العلم بالوالة
وقال زفر طلقت وان لم تعلم كما لو تصرف الوكيل قبل العلم بالوالية كما في الشرح **قوله**

واخوانته من اطلاق الجمع واردة المشي والاولى واختية **قوله** في تلك الحال
هم الاشارة الى انا اطلق نفسي **قوله** لانه فعل اللسان اي لان التطلق مع
تطلقها بهذا الخبر الذي هو انشا التطلق بخلاف الاختيار لانه فعل القلب فلا يحتمل
اجتماعهما **قوله** بخلاف البيهقي قال الزيلعي وبخلاف الامر باليد لانه بين عدم
التمليك وضاع بصفة العموم **قوله** اما الاولان يعني عدم التقييد بالمجلس ورجوع
الزوج وقوله فلما مر يعني من متى شئت ومتى ما شئت للعموم الاوقات ومن انه
تمليك طلاقها لعل لا توكل **قوله** واما الثالث يعني عدم الرد بمردها **قوله**
لانها تم الا زمان اي وضاع **قوله** لانها تفيد عموم الانفراد اي في الافعال والا
قوله ولا تطلق بعد زوج اخر يعني اذا طلقت نفسها ثلاثا ولو طلقت دونها
ثم تزوجت باخر ثم عادت الى الاول لها ان تطلق واحدة وواحدة الواث توضع الثلاث
كما في التبيين **قوله** فوجب اعتبارها يعني خصوصا ولا بد من زيادة هذه العقدة ليع
عطف قوله ولو ما بعده عليه كما هو عبارة الزيلعي **قوله** يقع قبل المشية هذا عند
اي صيغة ولا يقع عند مالم تشا وعلى هذا الخلاف انك حركت شئت وقوله تقع
رجعية فلا هيالة في المدخول بها وان كانت غير مدخول بها يات بواحدة خرج
الامر من يدها لعدم العدة فلا يصح بغيرها منها مشية الثلاث **قوله** وان
اختلفت بدينها فيه تساهل لان المراد اختلاف مشيتها مع نيته **قوله** بان اراد
يعني شئت **قوله** فيبقى ايقاع الزوج اي بالزوج ونية لا تعمل في جعلها باين
ولا ثالثا كما في الفتح **قوله** وان لم يتوفا شئت لم يذكر في الاصل ويجوز ان
مشيتها كما في الفتح **قوله** وقد فوض اليها اي عدد شئت مفيد ان الواحد
عدد على اصطلاح الفقهاء وبه صرح الكمال فقال الواحد عدد على اصطلاح
الفقهاء لما تكرر لهم من اطلاق العدد وارادته وكلام المص ظاهر في كره
واما في ما فقدنا ورد انها تستعمل للوقت كما تستعمل للعدد فوقع الشك في
تقويض العدد فلا يثبت واجيب بانه معارض بالمثل وترجح باعتبارها
للعدد بان التقويض تمليك مقتصر على المجلس ما لم يكن موقفا كما في الفتح
قوله طلقت ما شاءت فيه لا يقال كيه اي لعل ذلك ولا يباح للزوج

وهي قائمة مقامه لان المراد مشية القدرة لا مشية الاباحة او نقول انه لا يكره
في حقها لانها لا تقدر ان تفرد على الاطراف والزوج الامر من يدها بالتفريق بخلاف
الزوج لقدرته كما في التبيين **قوله** لان هذا امر ايشان **قوله** وفي قوله ائت
طالق من ثلاث ما شئت تلقى مادونها عبارة الكثر وغيره وفي طلق من ثلاث
فليمنظر مع هذا **قوله** ومن قد تستعمل للتمييز اي للتبيين **قوله** او بعموم الصفة
اي في طلق من شئ من شئت **قوله** وسيرد ايتها كسيرة لافرق بين ان
تكون منفردة او كان معها زوجها على الداية او المحمل ولا يكون ولو كان في المحمل
يقوده بالمال وهما فيه لا يبطل ذكره في التبيين عن الفاية **قوله** وهو في المفسر
ضمير هو راجع للطلاق الواقع بالاختيار اي والطلاق في المفسر من احد
الجانبين وهذا لان قولها اخترت مبني فلا يصح تفسيره المبني الا بذكر النفس
والاختيار كما ياتي ويشترط ذكر المفسر متصلا وان انفصل فان في المجلس ص ٧١
للكا في التبيين **قوله** قال تاج الشريعة الخ نقل في البحر عن فخر القدير ما يخالفه
من عدم الاكتفاء بالتصادق ثم قال فليتنامل **قوله** فان ذكر الاختيار كذا لفتى
كذا ذكر التطبيق او تكرر قوله اختيار ويقوم مقام ذكر النفس كما ياتي وكذا قولها
اختار اي واي واحد والاول راجح يفيد عن ذكر النفس بخلاف اختارت اختار عني
وان قالت اخترت نفسي وزوجي فليعتبر للسابق ولو قالت او زوجي يبطل كما في
التبيين **قوله** ولو ثلثها الخ لا فرق بين ان يعطف بالواو وبالفاء او بتم **قوله**
اما وقوع الثلاث في الاولى يعني قولها اخترت الاولى والوسطى والاخيرة جوابا
لقول الزوج اختار ثلاثا **قوله** ونحوها يعني الوسطى والاخيرة **قوله** وان كان
لا يفيد من حيث الترتيب اي الصفة كالاولية والوسطية لعدم الترتيب بين الطلقات
ونفس الامر يفيد من حيث الافراد اي من حيث الوحدة فان اولية الاولى اذا كانت لغوا
فوحدة والاخر ادة محقق ونفسه **قوله** والكلام للترتيب اي اصله وصفة
الوحدة تابعة له **قوله** فاذا اتى في حق الاصل اي اصل الكلام الذي هو الترتيب
لغى في حق البنا اي التابع الذي هو الافراد **قوله** بلاينة من الزوج اي قضاء
كذا في الداية وذهب قاضي خان وابو المعين النسفي الى اشتراطها لان التكرار

لا يزال الايهام قال الكمال وهو الوجه انتفى وقال في البحر بعد نقل الخلاف والاصل
ان التعليل رواية ودراية اشتراطها اي البينة دون اشتراط النفس انتفى **قوله**
اذا الاختيار في حق الطلاق وهو الذي يتكرر في فتقن له واختيار الزوج لا
يتكرر بخلاف تكرير اعتدلى لاحتماله نعم اي به وهو لا يخص **قوله** فيقول فيه رواية
ليست بما عا قبله فينبغي التعبير بالواو **قوله** وبامرك بيدك ونوى الثلاث فقالت
اخترت نفسي ذكر النفس خرج مخرج الشرط لولم تذكرها لا يقع **قوله** او قالت فجزا
قولنا امرك الى ذكر النفس في قولها طلقت نفسي شرط لوقوع الطلاق كما في التبيين
عن المحيط **قوله** ويدخل الليل في امرك بيدك اليوم وغدا يشيرا الى انه لو اعاد
لفظ الامر مع ذكر الغدا كان امرا مبتدئا لانها جملتان كل منهما مستقلة بذاتها
ويتفرع عليه عدم صحة اختيارها بنفسها ليلا فلا يغفل عنه كما في الفتح **قوله**
لان القوم قد يحسبون ان كذا في التبيين والعناية ولا اعتبار به تعليلا لادخل
الليل في التعليل المضاف الى اليوم وغده لانه يقتضي دخول الليل في اليوم المقر
لكذلك المعنى وهو هجوم الليل ومجلس المشورة لم ينقطع كما في الفتح **قوله** قال طلق
نفسك الى قوله ولغى بنية التبيين فيه مستدركا بما ذكر اول الباب **قوله** والاي
وان لم يتوكلنا سول لم ينوا صلا او نوى واحدة فرجعية ليس قول الامام لانه
صح الزيلعي وصاحب المحيط بان التصريح بالواحدة وينتهي سواء في عدم وقوع
شيء بتطليقها ثلاثا في جواب قوله طلق نفسك عند اي حصة وعند ما يقع واحدة
في صورتين وصرح قاضي خان بانه لو قال طلق نفسك ولم ينو العدد فقالت
طلعت نفسي ثلاثا لا يقع شيء في قول اي حصة رحمه الله وتنفذ واحدة في قول
صاحبه انتهى وهذا استفاد من مفهوم عبارة العناية والكنز التي هي وان
طلعت ثلاثا ونواه وقعن انتفى لان موجب طلق هو المفرد الحقيقي فيثبت وان لم
ينو المفرد الاعتباري اعز الثلاث متممة وهو لا يثبت الا بنية كما في شرح المنذر
لابن الملك فاقبائها بالثلاث ح استقال بغير ما قوض اليها فلا يقع شيء
ولم يفرض الزيلعي وصاحب العناية لسائر هذا المحيز عنه وقد علمته فثبت المحيد
والمنه **قوله** ولغى بنية التبيين ليس المراد انه لا يقع شيء اصلا كقوله بعده

كذا

٥١
اخترت بليقع بنية التبيين واحدة بتطليقها ويصح بنية التبيين ان كانت
امة لكونها جميع الجنس في حقها كما في التبيين **قوله** وبلغت نفسي زوجة طاهر
الرواية كما في المواهب وعن اي حصة انه لا يقع شيء بجوابها ابنت نفسي كما في الفتح
قوله ولغى كسره الى هذا اذا طلقت ثلاثا دفعة اما لو فرقته الثلاث فانه يقع
بالاولى اتفاقا ثم لا يقع شيء كما في التبيين **قوله** فقالت طلعت نفسي واحدا باينا
قيد به لما قال الشيخ الشلبس محله ما اذا قالت طلعت نفسي باينة اما اذا قالت
ابنت نفسي لا يقع شيء فاعلم هذا القيد فانك لا تجده في شرح من الشرح ولله
الحمد على ما وجه انتفى كلامه **قوله** والطلاق لا يقع الا بنية الثلاث ومشيئها
الضمير راجع الى الثلاث وصح ان يكون للمرأة والمفعول محذوف تقديره الثلاث
قوله واما الثاني فيعني به قوله لا بعكسه **قوله** بخلاف قوله اردت طلاقا حيث
لا يبين عن الوجود قال الكمال يلحق بالارادة طلب النفس الوجود عن ميل وغاية
الامر ان المشية والارادة في صفة العباد مختلفات وفي صفة الله مترادفات كما
هو اللغز فيهما مطلقا وتامه فيه **باب التعليق** التعليق كما في القاموس من علقه
تعليقا جعله معلقا وفي الاصطلاح هو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون
جملة اخرى بشرط صحة كون الشرط معدوما على قطع الوجود فخرج ما كان محققا لقوله
انت طالق ان كان السماء فوقنا فهو تجيز وخرج ما كان مستحيلا كان دخل الليل
في سم الخياط فانت طالق فلا يقع اصلا لان عرضه منه تحقيق المنفى حيث علقه بامر
بحال وهذا يرجع الى قولها امكان الشرط انعقاد اليه خلافا لابي يوسف كذا في
منع الفقار للغري **قوله** شرط صحة الملك الى هذا اذا كان التعليق بصريح الشرط
وان كان بمعنى الشرط وان كان بمعنى الشرط كقوله المرأة التي تزوجها طالق فانها
يتعلق اذا كانت غير متعينة كقوله هذه المرأة التي تزوجها طالق لا يقع اذا تزوجها
لان علقها بالاشارة فلا يراعى فيها الصفة فيبقى قوله هذه المرأة طالق كذا في شرح
الجميع وفيه القدير ونقل في الفتح عن المحيط لولا كل امرأة اجمع معها في فراش
وهو طالق فتزوج امرأة لا تطلق وكذا كل جارية اطواها حرة فاشترى جارية
فوطئها لا تنتق لان العتق لم ينفذ الى الملك **قوله** وفي الثاني خلاف الشافعي

اي فاضافة التعليق الى الملك **قوله** فلا تطلق اجنبية مفرج على قولنا انه يصح
 في الملك او مضاعفا اليه لا على قول الشافعي رحمه الله **قوله** ويبطل اي التعليق وال
 الجمل الى الجمل الكامل بالطلاقات الثلاث **قوله** يعني اذا قال ان دخلت الدار
 فانت طالق اتي بانفاء في الجواب لان الجواب اذا تأخر عن الشرط يكون بالقانون
 لم يؤثر فيه الشرط لا لفظا ولا معنى وان حذف الفان نوى تعليقه دين ونظم
 الكمال مواضع الفاء بقوله **قوله** انما علم جواب الشرط حتم قرأه ن بقاء اذا ما فعل طلبا
 اتي ن كذا اي ما مقسم كان او بعد ورب وسكين او يسوق اذ رياتي ن
 او اسمية او كان متقي ما وان ن ولن من يجدي ما حدناه قد عني ن **قوله**
 بخلافه اذا اتي بها اي بما دون الثلاث **قوله** ان اتي بكسر البعزة ولو بالغت طلقت
 للجمل وكذا اذا دخلت في القضا وان اردت التعليق دين كما في السراج **قوله** والفاظ
 الشرط ان لا يخفى ان كله ان صرف الشرط لا يندليس فيها معنى الوقت وموافاق
 ملحوظها لما فيها من معنى الشرط لانها تدل على الوقت الذي هو علم عليه ومن جملة
 الالفاظ لو ومن واي وايمان واين واي كما في التبيين **قوله** وكل هذا ليس
 بشرط الاشارة الى كل وجه من العام المعنوي فان دخلت على المتكلم او جئت بموم
 اقراده وان دخلت على المرفوع او جئت بموم اجزائه **قوله** بان قال كما تتر
 فانت طالق كذا اذا قال كلما تزوجت امرأة كذا في الفقه **قوله** يكره وقوعه
 قال في السراج نقلا عن المنتقى قال ان تزوجت امرأة فنتي طالق ثلاثا وكلما
 حلت حرمت فتزوجها فبانت بثلاث ثم تزوجها بعد زواج قال يجوز قالان
 عني بقوله كلما حلت حرمت الطلاق فليس بان لم يكن اراد به طلاقا فهو يمين
قوله اختلغا في وجود الشرط فالقول له اي مع اليمين كما في العناية وكذا
 لو اختلغا فاصله كما في الجمع **قوله** كان هذين الخ مثله التعليق بحجتها وبنفها
 قال الكمال واعلم ان التعليق بالحجة انما يفارق التعليق بالحيفض في انه يقتضي
 على المجلس كونه تخييرا وانها لو كانت كاذبة بطلت فيما بينه وبين الله تعالى
 وفي الحيفض لا يقتضي على المجلس كسائر التعليلات ولا تطلق فيما بينه وبين الله
 تعالى الا ان تكون صادقة انتفى **قوله** صدقت في حقيها اذا قالت حلفت انما
 يقبل

يقبل قولها اذ التحيز والحيفض قائم فاذا انقطع لا يقبل قولها لانه ضروري فيشترط
 فيه قيام الشرط كذا في التبيين وقال في السراج لو قال لها وهي حائض اذا
 حلفت فانت طالق او وهو مريض او لم تنت فهو على حيفض ومرض مستقبل
 فاذا عوفي ما يحدث من هذا الحيفض او ما يزيد من هذا المرض فهو كما نوي بخلاف ما
 اذا قال كحيي ان صححت او بصيرا ان ابصرت او سميعا ان سمعت فانها تطلق حين
 سكنت انتفى **قوله** فيحكم بالطلاق بعد ادم ثلاثة ايام من اولها قال في التبيين
 ويكون بدعي **قوله** تطلق اذا ظهرت قال في السراج وكان سنيا انتفى ويقبل
 قولها في الظاهر الذي يلح الحيفض لانه الشرط فلا يقبل قبله ولا بعده كما في التبيين
قوله فولدتها ولم يعلم الاول قال الزيلعي فان اختلفا فانقول قول الزوج
قوله علق الثلاث بشيئين عدل به عن قول الكثر والملا يشترط الاخر الشرطين
 لما قال الكمال وجعله في الكثر مسألة الكتاب من تعدد الشرط ليس به كذلك
 لان تعدد الشرط بنقد فعل الشرط ولا نقد في الفعل يعتد بل في متعلقه ولا يستلزم
 نقد المتعلق بنقد الفعل فانها لو كملت تحقق معارضة الطلاق لوجود الشرط وغاية
 تعدد بالقوة انتفى وقال صاحب البحر عتراضا الكمال على السراج في جعله مسألة
 الكتاب من تعدد الشرط سهولا لانه انما جعله من قبيل الشرط المشتمل على
 وصفين وعليه حمل عبارة المصلا من قبيل تعدد الشرط انتفى **قوله** مل **قوله**
 لكنه الملك يشترط حال التعليق خاص بنحو هذا المثال والافا التعليق بنحو طلاق
 من يتزوجها الملك فيه منعدم مع صحة التعليق لا اضافة الى الملك **قوله**
 فلا عقر اي في ظاهر الرواية كما في المواهب وهو يضم العين دية الفرج المقصود
 وصداق المرأة كذا في القاموس وفي المصباح انه دية خراج المرأة اذا غصب
 ثم كثر حتى يستعمل في المهر وبفقهها المخرج كذا في النهر **قوله** بالبيت بفتح اللام
 وسكونه الباء المكث من بيت كسمع وهو نادرا ان المصدي من فعل بالكسر قيا به
 بالتمريك اذا لم يتعد كذا في النهر عن القاموس **قوله** بل بالبلاحة ثانيا قال
 في النهر حقيقة او كما باد حرك نفسه **قوله** او انت حر وحر احترزه
 عما لعطف بمراده كما لو قال انت حر وعني ان شاء الله فانه لا يجعل

فاصل وضع الاستثناء كما في الخلاصة والبرازية انتقوا وفيه تنبيه على انه
في صحة الشرط الاتصال كالاتثناء وعروض اللغوبية وبين الجزا فاضل
يطلق التعليق كما في الفقه **قوله** وكذا انشاء الله انت طالق قال في المواجه
ويجعل بوجه انشاء الله للتعليق وهما لا يبطال وبه يفتي وقيل الخلاق بغير
فلو قال انشاء الله انت كذا ايليا فيقع على الاول ويلغى على الثاني وقد بسط
الكلام في هذه صاحب النهر **قوله** لانه تعليق بما لا يوقف عليه مقيد كذا في
قوله ان شاء الجزاء والحائط وكل من لم يوقف على مشيئة وبه صرح في الفقه **قوله**
فان علمه العبد في المجلس وشاء ان يان قال شيئا ما جعله الى فلان وقع ذكر
الطلاق او لا كذا في النهر **قوله** في الوجوه العشرة اولها بمشيئة الله **قوله**
الا في العلم الخ كذا في الفقه عن الكافي ثم قال والاولى ان يراد العلم على مفهومه
وان كان في علمه تعالى انها طالق فهو فرع بحقيقة طلاقها وكذا في قوله القدر
على مفهومها فلا يقع لان معزاة طالق في قدرة الله تعالى ان في قدرته تعالى
وقوعه ولا يستلزم سبق تحققه يقال للفا سدد الحال في قدرة الله تعالى
صلاحه مع عدم تحققه في الحال انتهى **قوله** وبالا ثلثا يقع ثلاثة كذا انشاء
طوالق الانسا ما اذا كان الاستثناء بغير لفظ المستثنى منه كنسائي طواق
الازنيب وهند وبكره وغيره فانه يصح ولو اتى على الجميع كما في التبيين
باب طلاق الغار قوله كبريخ عجز عن اقامة مصاحه خارج البيت
قال الزليخ هو الصحيح انتهى ويخالفه ما قال الكمال اذا امكنه القيام بها
في البيت لا في خارجه فالصحيح انه يصح انتقوه وهذا في حق الرجل وامان في المواة
فقال في النهر عن البرازية فيان تعجز عن المصاح الى اخله وهذا اول من
قوله في فتح القدير اذا لم يمكنها الصعود الى السطح ففي مريضه انتهى وهو
مذكور في الترجمة ومقتضى الاول انها لو قدرت على خرج الطبخ دون صعود
السطح لم تكن مريضه وهو الظاهر انتهى **قوله** الشخص الصحيح في فو الطاعن
كالمرضى عند الشافية وفي الفتح لم ادر لمشايجنا انتقوا لكن قواعدهم تقتضي
انه كالصحيح قال القسطلاني في كتابه بذي المساعون وهو الذي ذكره في
جماعة.

من علمائهم وفي الاشياء والتطايير غايته ان يكون كالذي طلق وهو
في صف القنال فلا يكون فارا انتهى **قوله** ومن بارز رجل يقيه بعضهم
بما اذا علم انه المبارز ليس من اقاربه بل اخو منه كذا في النهر **قوله** او ركب
سفينة فانكسر ليس كسرها شرطا بل كذا لولا طهرت الامواج وخيف
الفرق كما في البحر عن الميسوط والبدائع وقيدته الاسيما في بان يموت من
ذلك الموج اما لو سكن ثم مات لا تراث انتقوا ولا يخفى ان هذا شرط كونه فارا
فلا يخفى بهذا الصورة **قوله** والمفيلوح للاقتضا المص على هذا القول وهو
احد خمسة اقوال فيه لانه افتى به برهان الائمة والصدرا الشهيد كما
في البحر **قوله** والمرأة في جميع ما ذكرنا كالرجل فيه تسامح لانه يوم انها
كالرجل في اشراط عجزها عن المصاح خارج البيت وعلمت من مخالفتها له فيه
قوله فان اخذها الطلق الخ قال الزليخ بعد ما تم لها ستة اشهر انتهى **قوله**
ولا يخفى ان العادة صعبة طلق اسقط بما هو اشد في تمام المدة انتقوا واختلف
في طهيرة الطلق فيقول هو الوجه الذي لا يسكن حتى تموت او تلد وقيل وان سكن
لان الوجه يسكن نازلة ويخرج اخرى والاول اوجه كذا في البحر عن المجتبى **قوله**
لانه هلاكها لا يغلب عالم ياخذها الطلق في مفهومه تأمل اذ المعلوم انه لا
يغلب الهلاك باطلاق والغار من غالب حالة الهلاك **قوله** فلو ايانها بلا
رضاها اي وهو طالع لا مكره وكذا ا يكون فارا اذا علق طلاقها بمرضه كما صح
في الحائنة او وكل به وهو صحيح فاقعه وكيله حال مرضه قادر على عرقه
لا اذا لم يقدر كذا في النهر عن الظهيرية **قوله** او مات ولو بقي ما ذكر هو
كما في المداينة **قوله** هذا في البابين ينبغي ان يراى انهما ذكر اذ القيد المذكور
منسوخ من الاول ان يقول قيد بالباين لان الرجعي تراث فيه مطلقا اي
سواء كان صحيحا او مريضا وقت التطلاق **قوله** فانها السبب لارتها في مرض
موته غير حجة لانها اي الزوجية سبب ارتها عند موته عن مرض او فحاة والوجه
ان نقول الزوجية سبب تعلق حقها بماله في مرض موته والزوج قصد الخ كذا
في الفتح **قوله** فان الزوج قصد ابطاله الخ من المعلوم ان قصد ابطال انما

اما هو في البابين لا الرجعي فكان ينبغي تقديمه على ما قبله انتهى ويشترط
لكونه قارا اهليتها للارث في البابين من وقت الطلاق الى الموت وفي الرجعي
لا يشترط الا وقت الموت ولو كذبها الورثة بعد الموت فيكون الطلاق في المرض
فالقول لها بخلاف ما لو كانت امه فادعت العتق قبل موته والورثة بعده فان
القول لهم كما في **النهر قوله** لان السبب وهو النكاح قد زال فيه قصور فكان ينبغي
ان يزيد لكن لما صار قارا رد عليه قصده فورثته منه **قوله** كذا اثرث طالبة رجعي
سواء فيه ما صحت به او قاله طلقني ولم تزده عليه كما في **البحر** عن الحائفة **قوله**
كذا اثرث مائة قبلت ابن زوجها خرج به الطلقة وجعيا كالق في النكاح فانها
لا اثرث لكونها يارث بالتقيل وسواء طالبة او مكروهة لرضاها بابطال حقها
في الطول ولو وقع الفرقة بفعل غير الزوج فلم يوجد منه ابطال حقها كما في **البحر**
عن البايغ **قوله** وان كان الايلاء ايضا لا مستردك بدون شرط **قوله**
فلها الاقل منه ومن الارث هذا اذا لم تنقض عدتها اما اذا انقضت من وقت
الاقراء مات فلها جميع ما قولها به او ارضى كذا في **البحر** عن فصول العادي
انتهى وليست من فيها صلة لا فعل التقصيل لا اقتضائه ان يكون الواجب
اقل من كل واحد منها بل للبيان واقبل شغل باللام في بيان يقال ومن الارث
لانه لما كان الاقل بينه باحدى وصلته الاقل محذوف وهو من الاخرى فلها
احدهما الذي هو اقل من الآخر فتكون الواو بمعنى او وتكون على معناها لكن لا
يراد بها المجموع بل الاقل الذي هو الارث تارة والموصى به اخرى فتكون الواو
للجمع لان الاقلية ثابتة لكن بحسب زمانين قاله صدر الشريعة واعترضه بعض
بانيها اذا كانت للجمع في فعل بحسب زمانين لا يجي اذا كانت صلة ان يكون الواو
اقل من كل واحد منها ومعلوم ان لها احدهما لا غير نعم لا يجمع من واللام
وجعلها في ايضاح الاصلاح متعلقة بالنظر في امر ثبت لعداها من المعنى به
ومن الارث ما هو اقل انتهى **تنبيه** عدتها من وقت الاقرار على ما عليه الفتوى
وما تأخذه له شبهة بالميراث في نفي كان على الكل وشبهه بالدين حق
كان للورثة ان يعطوها من غير ان تكون كما في **النهر قوله** اذا ملق طلاقها

بفعل

بفعل اجنبى الى الطلاق البين وسواء كان فعل الاجنبى له منه بدا ولم يكن
كما في **البحر قوله** او كان التعليق في الصحة الخ قال محمد اذا كان التعليق في الصحة
فلا ميراث لها مطلقا حتى يفعلها الذي لا بد لها منه قاله في الاسلام وهو
الصحيح كذا في **النهر قوله** ثم اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه قال في
النهر انها على ستة عشر وجهها لان التعليق اما بمجيء الوقت او بفعل اجنبى او بفعله
او فعلها وكل وجه على اربعة اوجه لان التعليق والشرط اما ان يوجد في
الصحة او في المرض او يوجد احدهما دون الاخر **تنقي قوله** قاله لزوجها الميراث
الخ فيما قدمه من قوله كذا اثرث طالبة رجعي طلقت ثلاثا غنية عن هذا
قوله اخر امرأة تزوجها هذه المسئلة ذكرها الزيلعي في باب اليمين
في الطلاق والعتاق ولا اثرث مطلقا اي سواء دخل بها ام لا الا انه ان دخل
بها فلا مهر ونصف وعدتها بالحيض عنده وعندهما لها مهر واحد وعليها
العدة لا بعد الاجلين **باب الرجعة** للمهر على ان الفسخ فيها ارفع من الكسر
خلافا للارنهي في دعوى كثرية الكسر والمكسر تبعا لابن دريد في نكاح الكسر على النكاح
تتعدى ولا تتعدى يقال رجع الى اهله ورجعته اليهم رد دته رجعا ورجعا
ومرجعا كذا في **النهر قوله** بنحو رجعتك يريد به رجعت امرأتك ورجعتك
ورجعتك ورد دتك وامسكتك وامسكتك وهذا صريح واشترط في بعض
المواضع في رد دتك الصلة كما في او الى نكاحي او الى عصمتي ولا يشترط ذكر
الصلة في الارتجاع والمراجعة قال الكمال وهو حسن اذ مطلقة يستعمل في ضد
القبول ومن الصريح النكاح والتزوج عند محمد وهو ظاهر الرواية وفي البيضاوي
وعليه الفتوى وهذا ذكر الرجعة لانه اما قول او فعل والقول الصريح ما
نقدم والكنائية انت عندك كما كنت وانت امرأتى فلا يصير مراجعا لا
بالنية كما في الفسخ **والنهر قوله** وبما يوجب حرمت المصاهرة بيان للرجعة بالفعل
ولكنه مكروه كما في **البحر** عن الجوهرة ونقل عن الحارثي القدسي اذا راجعها
بقيلة او لمس فالأفضل ان يراجعها بالاشهاد ثانيا انتهى لان السنة التي
بالقول والاشهاد واعلاها كما في شرح الطحاوي **قوله** من الوطى وغيره

يعني به المنى والقبلة على أي موضع من بدنهما والنظر إلى فرجها الراجل
 بشهوة فإن لم يقصد المراجعة كما في اليك ولا فرق بين كون القبلة والمنى
 والنظر منتهى ومنها بعد كونه بعلمه ولم يمتنعها اتفاقا كما في الفتح بشرط أن يمد
 كما في اليك فإن كان اختلاسا منها كان كان نائما أو فعلة وهو مكروه أو معتوه
 ذكر شيخ الإسلام وشيخ الأئمة أن على قول أبي حنيفة ومحمد ثبت الرجعة فلاق
 لا يوسف واجمعا عليها بأدخالها فوجعة في فوجها وهو نائم أو مجنون كما في الفتح
 والوطي في البر رجعة على المقتضى كما في النهر ورجعة المجنون بالفعل والنقض
 بالقول وقيل بالعكس وقيل بينهما كذا كذا في التبيين **قوله** ويصح فيهما دون الثلاث
 بيان لشرط الرجعة ولها شروط خمس تعلم بالتأمل **قوله** وإن ابتدأ بعد العلم
 وكذا لو لم تعلم أصلا وما في العناية من اشتراط إعلام الغائبة بها فهو كذا في النهر
قوله اجيب بانها إذا تزوجت بغير سؤال الخ قال الزيلعي وهذا مشكل أيضا من حيث
 أنه وجب عليها السؤال والمعصية بالعمل بما ظهر عندها انتهى قال الكمال وليس السؤال
 إلا دفع ما هو متوهم الوجود بعد تحقق عدمه فهو وزان علامه أيها أذهو
 أيضا لمثل ذلك فإذا كان مستحبا **قوله** أن الرجعة لم يقصد كذا قيده في العداية
 وأطلقه في الكثرة وهو الأولى لأنه قد تقع المراجعة بالنظر لداخل فرجها ومكرهه
 فيندب أن لا يدخل عليها حتى يوذنها ولو قصد الرجعة دفعا لوقوع الرجعة با
 لمكرهه وصرح الولي الخ بالاطلاق كذا في اليك **قوله** لتلايق نظره على ما يحل
 نظره إليه فيه تأمل إذا الكلام في المطلقة رجعيًا ولا يحرم وطؤها بالنظر مثله بل
 أولى لأنه يكون مقدما عليه ويعضده قوله لأنها مطلقة في الجملة بل إنما ندب
 علامها بدخوله الخ فإن يقع بصره على موضع يصير به مراجعا وهو لا يريد بها
 فيحتاج إلى طلاقها فتقول عليها العدة فيلزمها الصواب بذلك فليتأمل **قوله**
 ولا يمين عليها لما يأتي من قول الإمام وخلف عندها وعليه الفتوى **قوله**
 كما في راجعك ليس هو مثل المشبه به من جهة عدم اليقين لأنها تخلفها عند الإمام
 ووقع في اليقين وتبعه في الفتح أنها تخلفها بالإجماع وفيه بحث وذلك لأن
 الرجعة صحيحة عندها فعلى من يستحلها والذي في البدائع وغيرها الاقتصار
 على قول

٢٤٢
 ٢٥٥
 على قول الإمام واجاب في المحاشي السعدية بأن المراد أنها لو قال كما قال الإمام
 من عدم صحة الرجعة ونظير ذلك في المزارعة فراجعها انتهى وبغده لا يخفى
 والله الموفق كذا في النهر **قوله** وصدق سيدتها وكذبته أي ولا بيعة قال قول
 لها وفي قلبه القول لسيدتها في الصحيح كما في المواهب وفي النهر وهو الأصح **قوله**
 أو قالت مجتة عدتي وانكر الخ أي وثمرت عليه إذ لو أخبرت بأنه كان كذا
 له الرجعة ولو قالت انقضت بالولادة لا يقبل الابنية ولو قالت استقطت سقطا
 مستبين بعض الخلق فله طلب يمينها على أن صفتة كذلك لا فرق في ذلك بين الأمه
 والحرة كما في النهر **قوله** وهو الحيض الثالث لراقتصر على قوله قبله إذا طهرت من
 الحيض الأخير لكان أولى لشموله الأمة **قوله** حتى لو بقي من الوقت بعد الانقطاع
 إلى قول يحكم بطها رتبا يعني لزوم الصلوة عليها لا طها رتبا بالنظر لحل الوطى
 لا يتوقف على هذا ثم إن هذا القول مشنوك بينها وبين من انقطع دمها لدون أكثر
 الحيض من هيئته لزوم الصلوة عليها فكان الأنسب حذف هذا المخرج من ذالمحل
 واقتصاره على قول بعدد لأن الحيض لا يزيد على عشرة الخ فليدنبه **قوله** حتى
 يتفلس هذا إذا كانت مسلمة ولو كان غسلا بسوء جوارع وجود الماء المطلق و
 الكتابية ينقطع رجعتها بمجرد الانقطاع لمادون العشرة لعدم خطابها ويثبتي أن تكون
 المجنونة والمعنوعة كذلك كذا في النهر **قوله** أو تنميم وتصل مكتوبة أو تطرعا
 يشير إلى أنها لا تنقطع حتى تفرغ من الصلوة وهو الصحيح كما في الفتح عن الميسر
 وصحة في التبيين وشرح الجمع وفي الجوهر تنقيح خلاف هذا ونصه صح في الفتاوى
 أنها تنقطع بالشرع انتهى ولو مست المصحف أو قرأه القرآن أو دخلت المسجد
 قال الكرخي تنقطع وقال الرازي لا تنقطع به كذا في الفتح **قوله** نسيت غسل عضو
 المراد به كاليد والرجل لا مادونه كالأصبع وبعض الساعد ولو بقي أحد الخ
 لم تنقطع قاله الكمال وقيد بالنسيان لأنها لو تمادت أبقا مادون عضو لا تنقطع
 كما في اليك **قوله** وطلق من ولد لا قل المدة يعني من وقت التزوج **قوله**
 والولد الثاني والثالث رجعة المراد من كون الولد الثاني والثالث رجعة
 أنه ظهر صحة الرجعة السابقة به كذا في اليك انتهى ولا يلزم أن يكون الوطى

هراما اذ قد لا يرى النفا من اصلا كما في التبيين **قوله** ومطلقة الرجعي
تتزين فيه ايما الى ان الزوج حاضر وقيد منلا مسكين يكون الرجعية رجوا
كان كانت لا تزوجها الشدة بعينه لها فانها لا تنقل **قوله** لسياق قوله
فاذا طلقت النساء كذا في النسخ بالغا والتلاوة ياء بها النبي اذا الآية **قوله**
لان المحلية باق كذا في الهداية وقال الكمال هذا تركيب غير صحيح والصحيح انه
يقال لان حل المحل باق اولا المحلية باقية وهذا لان المحلية هو كون الشيء
محلا ولا معنى لنسبة المحل اليها اذ لا معنى لحل كونها محلا انتفى وقال شيخنا يجوز
ان يكون الاضافة بيانية انتفى **قوله** ومنع الغير جواب عن سوال مقدّر
قوله حتى يطأها غيره يعني لو جامع مثلها وان اخضاها وان كانت صغيرة
لا يجمع مثلها لا يحلها والشرط الايلاج بقوة نفسه فلا يحلها الشيخ بايلاج
بمساعدة يده الا اذا انتفى وعمل بالصواب انه يحلها كذا في شرح الزاهد
قوله ولزوم الوطئ ثبت بحديث مشهور قال الزيلعي وبشارة الكتاب اجماع
الامة انتفى وفيه اشارة الى رجوع سعيد بن المسيب رضي الله عنه عن قوله
بان الدخول ليس شرطا لحلها الاول نص على رجوعه عنه في البقية ونقله
عن في البحر ومراد الزيلعي اجماع العالي فلا يقدح فيه كون بشر المرسى وداود
الظاهر والشيعة قائلين بما رجع عنه سعيد وقال الصدر الشهيد رضي الله
من افق بهذا القول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين كذا في الفتح
قوله ولو مراصقا غير بالغ صفة كاشفة قال في شرح الجمع المراهق من قرب
من البلوغ وحرك اليه واشتتق قيد المراهق لانه عليه السلام شرط اللذة من
الطرفين انتفى وفي نوادر شمسين الامة انه مقدار بعشرين سنين كذا في الفتح **قوله**
بنكاح صحيح يخرج الفاسد ونكاح غير الكفو اذا كان لها ولو على ما عليه الفتوى
والنكاح الموقوف **قوله** ونقض عدته ان الزوج على سبيل المجاز فلو قال اي
عقده النكاح كان ادنى قال العيني والاول اقرب والثاني اظهر **قوله** وكره
بشرط التخييل اي كراهة تخير كما في الفتح **قوله** وان حله الاول قال في شرح
الجمع يعني عند الامام الشرطان جازان حتى اذا لم يطلقها بعد ما جامعا

يجوز

يجز عليه انتفى وقال الكمال هذا الاجبار مما لم يعرف في ظاهر الرواية ولا
ينبغي ان يقول عليه ولا يحكم به لانه بعد كونه ضعيفا البتة تنبؤا عنه قوا
المذهب واذا خيفان لا يطلقها المحلل تقول زوجتك نفسي على ان امري بيدي
او يد فلان اطلق نفسي كلما اريد فاذا قيل جاز النكاح وصار الامر بيدها
او بيد من شرطه انتفى **قوله** اما اذا اضمرا ذلك في قلبها فلا يكره **اقول**
بل يكون ما جود الان بحمد النية في المعاملات غير معتبرة وقيل المحلل ما جاز
وثا ويل للعنا اذا شرط الاجر كما في البحر **قوله** ويهضم الزوج الثاني ما دون
الثلاث هذا اذا دخل بها ولو لم يدخل بها لا يهضم اتفاقا كما في الفتح **قوله**
وعند محمد وزفر والشافعي لا يهضم انتصر الكمال لمحمد بما يطول ثم قال اي بحثنا
فظهران القول ما قاله محمد وباقي الامة **قوله** مطلقة الثلاثة اخبرنا بمخالفات
اي قالت قد انتقضت عدتي ونزوجتي ودخل في الزوج الثاني وطلقتي وانتقضت
عدتي كذا في الهداية والنهاية انما ذكر اخبارها هكذا مبسوط لانها لو قالت
حللت كذا فتزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل في ان كانت عالمة بشرط الحل
لم تصدق والاصدق وفيما ذكرته مبسوطا لا تصدق في كل حال وعند السرخسي
لا يحل له ان يتزوجها حتى يستفسرها لاختلاف الناس في حلها بغير العقد كذا
في الفتح **قوله** وسيتاني في آخر العدة يعني في آخر فصل الاحداد **باب الايلاء**
قوله وشرعا حلف على ترك قربانها مدته تعريفا لاحد قسمي الايلاء وهو الحقيق
لما في اليمين وهو التعليق بما يشق على نفسه فينبغي ان يتراد او تعليق بما يستشقه
قوله وحكمه ان لم يبين ركنه نصا وهو الحلق والتعليق بما يستشقه وشرطه
وهو محلية المرأة وسببه وهو قيام المشاجرة وعدم الموافقة كما في النهر
قوله والله لا اقربك هذا بشرط ان لا يكون حايضا كما في النهر **قوله** او لا
اقربك اربعة اشهر لا فرق فيه بين الحايض وغيرها **قوله** فعلى حج او نحوه
يريد بنحو صوم يوم او شهر او صدقة وهذا اذا كان مسلما لان ايلاء الذي
بالبه منعقد عند اذينة في حق الطلاق دون الكفارة وقال لا يكون ايلاء
في الطلاق والعناق يصح اتفاقا وصوم او صدقة لا يكون مولى اتفاقا

كما في شرح الجميع لا يقوله فعلى صوم هذا الشهر ولا يقوله في رجب واستأثره
 حتى اصوم غيبان وكذا يقوله فعلى صلوة عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقال الكمال
 لا يكون موليا بنحو ان وطيتك فنته على ان اصلي ركعتين او غزوا لا يلى
 مما يشق على النفس وان تعلق اشفاقه بفارضة ذميم في النفس من الحبس والكسل
 ويجب صحة الايلاء فيها لو قال فعلى مائة ركعة ونحوه انتهى **قوله** او عبده هو
 هذا اذا استمر في ملكه لان مات او باعه ولم يسترده او استرده بعد وطئها
 وان استرده قبل وطئها او ملكه باي سبب قبل الوطئ عدا الايلاء من وقت
 الملك كما في الفتح **قوله** فان قربها الى الفرق بين العاقل وغيره في الحث **قوله**
 فلو تكوها ثانيا وثالثا اشارة الى انه لو لم يتكوها وبقيت عدتها حتى مضت
 مدة ثالثة وثالثة حتى لا تبين وهذا الاصح كما في التبيين **قوله** ومضت المدة
 اختلف في اعتبار ابتداءها قال الزيلعي ذكر في الكافي والهداية ان مدة هذا
 الايلاء تعتبر من وقت التزوج اى فقد اطلق في ذلك وقال في الغاية اذا تزوجها
 في العدة يعتبر ابتداءها من وقت وقوع الطلاق الاول ولو تزوجها بعد انقضاء
 العدة يعتبر ابتداء الثانية من وقت التزوج ولم يحك خلافا ومثله في النهاية
 وهذا لا يستقيم الاعلى قول من قال ان الطلاق يتكرر قبل التزوج وقد بينا
 ضعفه انتهى قال الكمال بعد نقله فالاولى اعتبار اطلاق كما في الهداية انتهى
قوله واحد لا اقر بك شهرين وشهرين اشارة الى ما قال في النهج لو ذكر
 مع المعطوف حر في النفي او القسم لم يكن موليا **قوله** لا قول بعد يوم يجوز ان يراد به
 مطلق الوقت او انه اتفاق **قوله** وكذا قوله بالهجرة نفي الايلاء ظاهر فيما اذا لم
 يكن بينهما اربعة اشهر اما لو كان بينهما اربعة اشهر فهو مول على ما فرغ قاضي
 خان والمغنياني ففيه باللسان للعبد ولم يعتبر امكان الاجتماع بخروجها
 فليلتقيان قبل مضي المدة واما عليها في جوامع الفقه فانه يعتبر التقاؤها
 قبل مضي المدة فلا يصير موليا الا ان كان بينهما ثمانية اشهر فافوقها فاذا كان
 يصير النفي باللسان انتهى وعلم من البحر بفتح القيد برخص هذا المقرر **قوله**
 عجز عن الوطئ الى هذا اذا كان عاجزا من وقت الايلاء الى مضي المدة حتى

لوا الى

لوا الى قادرا ثم عجز عن الوطئ او عاجزا ثم قدر في المدة لم يصح فيه بالنساء ولو الى
 مريضا ابلاء موبدا او يانت بمضي المدة ثم صح وتزوجها وهو مريض فعليه بلسانه
 لم يصح عندهما صح عند ابي يوسف وهو الاصح كما في التبيين وقوله ظاهر المذهب
 كما في الجامع الكبير انتهى واختلف فيما لو حبس فعليه بلسانه او لا بد من الفعل صح
 في الباع الاول وفي شرح الطحاوي لا يكون فته باللسان وهو جواب الرواية
 ووفق بينهما بالامكان وعدمه كما في الفتح **قوله** ففيه قوله فيب اليها ليس المراد
 خصوص هذا اللفظ بل ما يدل عليه كرجعة عما قلت او راجعتها او ابطالها ببلائها
 كما في الفتح **قوله** وهذا ان نوى الكذب قال السر حسي انما يصدق في نية الكذب
 ديانة لان هذا يمين ظاهر فلا يصدق في القضاء وفي نية خلافا لظاهره قال في
 الفتح وهذا هو اصواب على ما عليه العمل والفتون والاول ظاهر الرواية لكن
 الفتون على العرف الحادث انتهى وفيه نظر لان الفتور انما هو في انصرافه الى
 الطلاق لا في كونه يمينيا كذا في النهج عن ابي **قوله** ولو كانت له اربع نسوة والمسئلة
 بحالها الخ لا يتم هذا اعلى في المسئلة لان المخاطبة مفردة به فلا يقع الاعليها
 هذا ما ظهر لي ثم رايت موافقة في النهج مع زيادة قوله يجب ان يكون معناه
 والمسئلة بحالها يعني في التجرم لا بقيد انت كما لا يخفى انتهى **قلت** يعني انه قال
 امراتي على حرام ولم يبين واحدة وله نسوة لانه قال مخاطبة لمعينه متضمن ولا
 انه علم فقال نسائي على حرام **باب الخلع قوله** هو فصل من نكاح المراد
 به الصحيح فخرج الفاسد وما بعد الردة فانه لو لم ملك فيه كما في النهج عن
 الفصول **قوله** ولا باس به بل قال الزيلعي هو مشروع بالكتاب والسنة
 واجماع الامة **قوله** بما يصلح للمهر متعلق بقوله بما لا وكان ينبغي سقاط لفظه
 بما من بما يصلح وتأخير قوله ولا باس به عند الحاجة انتهى وقال في الكنز وما صلح
 مهر يصلح بدل الخلع وقال في النهج ظاهر ان القضية الموجبة تنعكس جزئية وانما
 كلية قضية كاذبة قال وهو لا انتفا في انعكاسها كلية صادقة وعليه جرى
 العيني ومنع العيني ومنع المحققون انعكاسها كلية **قوله** ويقسم الواجب
 وقبول يعني ان شرط فيه المال **قوله** اى جاز رجوعها بقول قبول الضمير للخلع

قوله ويطل بقيامها عن مجلس علمها وكذا يتبدل حكم **قوله** وجاز شرط
الخيار لها غير مفقود وبالثلث ذكره البزدوي والفرق في البحر **قوله** كما هي
احكام المعاوضة اي باعتبار اصلها **قوله** بان يقول الزوج خالعتك ليس هو
من صور المسئلة وانما ذكره ليبين عليه ما هو في حكمه **قوله** على مال شامل للمذول
وللمبرأ عنه سواء كان عليه اصاله او كفالة كما في النهر **قوله** والفرق بينهما
ان الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام ليس هو الفرق بل الجمع وما الفرق
الا قول الا ان بدل الخلع **قوله** طلاق يابن لو قضى يكونه فسي في نفاذه
قولان في الخلاصة ولا يخفى ان قنانه هذا الزمان ليس لهم الا القضاء بالصحيح من
المنهيب وهو كونه باينا **قوله** ان قال له اني اطلقك لا كذا الوادعي فيه شطرا
او شتراء اذا فنوى على صحة دعواه الا اذا اوجلا التزام البذل وقبضته كما في النهر
قوله وكره له اخذ شئ ان نشزيعي كراهته تحريم وله ام يسمى مكروها لان الاخذ
حرام قطعا كذا في البحر يلحق به الابراء من صدقها كما في النهر **قوله** وفي رواية
للجامع الصغير لا يكره هو الذي جزم به في المواهب **قوله** اكرهها عليه اي على الخلع
تطلق اي باينا ان وقع بلفظ الخلع **قوله** لان طلاق المكره واقع في التلليل نظر
لان المطلق هو الزوج وليس بمكره بل هو الجامع عليه وفي القسنة لو اختلفا في
المكره والطبع فالقول له مع اليمين **قوله** وايضا لا وجه لايجاب المسمى
للاسلام اي لان الاسلام مانع عن تملك الخمر والخنز والمبيته وتملكها **قوله**
ولاشئ في يدها قيد به اذ لو كان فيها شئ من المال كان له ولو قليلا فيما
اذا قالت من مال **قوله** او دراهم لا فرق بين كونها ذكرت فيها منكرة او معرفة
كما في النهر **قوله** ردت مهرها فيه ايما الى انه مقبوض ولا فرق في ذلك بين
كونه مسمى ومهر المثل فاذا لم يكن مقبوضا فلا شئ عليها كما في الهادية وكذا
لو كانت قد ابرأته منه كما في الجوهرة كذا في النهر **قوله** خالعت على عبد ابق
لها على براتها من ضمانه لم يبرأ بخلاف البراءة من عيب فانها صحيحة كما في
النهر **قوله** ان تطلقها واحدة الخ هذا اطلق في المجلس حتى لو قام فطلقها لا
يجب شئ كما في الفقه بخلاف ما اذا ابرأ هو فقال خالعتك على الف فانه يعتبر

بجلسها

بجلسها في القبول لا يجلسه حتى لو ذهب من المجلس ثم قبلت في مجلسها ذلك صحيح
قبولها كذا في البحر عن الجوهرة **قوله** يقع في الاولى باينة ثلث هذا اذا لم يكن
طلقها قبل ذلك ثنتين فان كان فطلقها واحدة كان له كل الالف كما في المبسوط
وغيره كما لو طلقها للثالث دفعة او متفرقة وفي مجلس واحد كذا في النهر والبحر
قوله فقبلت بانك المرأة ولزم يعني اذا قبلت في المجلس وهو مستدرك لان
هلم من قوله اول اليابا الواقع به وبالطلاق على مال طلاق يابن كذا في البحر
قوله وقالت قبلت فالقول له اي يمينه كما في الفقه ولو اقام باينة فبيته
المرأة او كما في الت تاريخية وفي القسنة اقامت بيته على خلع زوجها المعنوي
في صحة واقام وليها وهو بعد الاقامة انه في جنونه فبيته او كما في النهر
قوله ويسقط الخلع والمباراة كل حق الخ المراد الخلع الصادر بين الزوجين
لانه لو خلعها مع ايمتي عاله لا يسقط به مهرها والسقوط فيما اذا كان الخلع
بصينة المفاعلة لما قال في البحر وفي البرازية قال لها خلعك فقالت قبلت لا
يسقط شئ من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذ انزل ولا دخل لقبولها
حتى اذا تولى الزوج الطلاق ولم يقبل المرأة يقع البائن وان قال لم ارد الطلاق
لا يقع ويصدق قضاء وديانة بخلاف قوله خالعتك فقالت قبلت يقع الطلاق
والبراءة انتفى **قلت** وتتم عبادية البرازية ان عليه مهر وان لم يكن عليه
مهر يجب رد ما ساق اليها من المهر لان المال المذكور عفا انتفى وفي شرح المنظومة
نفسية المباراة والخلع بما اذا قالت المرأة باري بني على كذا فقال يا رأتك او
قالت خالعتك على كذا فقال خالعتك او قال الزوج ذلك وقالت قبلت انتفى
وقال في البحر المبارات بالهرة وتركها خطا وهو ان تقول للزوج بريت من
نكاحك بكذا كذا في شرح الوقاية ولا يخفى وقوع الطلاق البائن في هذه
الصورة وقد صورها في فتح القدير بان يقول رأتك على الف ولم يذكر وقوع
الطلاق به وقد صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبرازية
لكن قال فيها بية الطلاق في الخلع والمباراة شرط العمة ان المشايخ لم يشترطوه
في الخلع لغلبة الاستعمال ولان الغالب كونه الخلع بعد مذكورة الطلاق فلو كانت

المباراة ايضا كذلك لا حاجة الى البينة وان كان من الكنايات على الاصل انتهى
قوله كالمهر الموراد به مهر النكاح المحتلج منه حق لوابانها ثم تزويجها بمهر آخر
 فاختلعت منه على مهرها برى من الثاني دون الاول كما في الخلاصة والمتعة كالمهر
 كما في البرازية **قوله** قال الزوج خالعتك ولم يذكر مالا الخ كذا اقا مني خان وعبارته
 رجل قال لامرأته خالعتك فقبضت يقع الطلاق ويبرأ الزوج عن المهر الذي
 لها عليه وان يكن عليه مهر كان عليها وما ساق اليها من الصداق كذا ذكر الحاكم
 الشهيد في الاقرار من المختصر والشيخ المعروف بخوارزده وبه اخذ الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وهذا يريد ما ذكرنا عن ابي يوسف رحمه الله
 ان الخلع لا يكون الا بعوض انتهى عبارة قاضي خان وفي كلامه اشارة الى
 الخلاف في المسئلة وفيها ثلاث روايات احدها لا يبرأ عن المهر فتأخذه
 ان لم يكن مقبوضا قال في الهداية وهذا ظاهر جواب ظاهر الرواية الثانية
 يبرأ كل منهما عن المهر لا غير فلا يطالب به احدهما الآخر وهو الصحيح على قول
 في حيفته قبل الدخول او بعده مقبوضا او غير مقبوض الثالث براءة كل منهما
 عن المهر وعن دين آخر كذا في شرح منظومة ابن وهبان انتهى وفي تقييد
 قاضي خان بقبول المرأة اشارة الى مغايرة الحكم لما اذا لم يقبل وهو ما قاله بعد
 ذلك في فصل الخلع بالقارسية رجل قال لامرأته خالعتك ونوى به الطلاق يقع
 الطلاق ولا يبرأ عن المهر لان قوله خالعتك من الكنايات وفي غيرهما من الكنايات
 يات يقع واحدة بانية ولا يبرأ عن المهر فكذلك ههنا انتهى **تفصيله**
 في الطلاق على مال روايتان وكل منهما على انه لا يوجب ابراءا عن المهر وهو
 ظاهر الرواية وعليها الفتوى كذا في الفصول وذكر القاضى انه عندهما كالمخلع
 والصحيح من الروايتين عن الامام كقولهما كذا في النهر وسذكره في النفقة
 ايضا ان شاء الله تعالى **قوله** قيد بالنكاح الخ هذا على الصحيح وروى الحسن
 عن ابي حنيفة انه يبرأ كل منهما عن حقوق النكاح وعن دين آخر كما قدمنا
قوله خلع الاب صغيرته قال في النهر قيد بالاب لان الام لو وقع الخلع
 بينها وبين زوج الصغيرته فان اضافته اليه مال نفسه او قبلت

من الامام

ثم الخلع

ثم الخلع كما لا جنس وان لم تنصف ولم تضمن لادوية فيه والصحيح انه لا يقع
 الطلاق بخلا والاب كذا في البرازية **قوله** فان قبلت قيد به اذ لو قبل عنها
 الاب لا يصح في الاصح كما في التبيين **باب الظهار** **قوله** من عضو محرمة
 بنسب او رضاعا يريد به المجمع على تحريمها موبدا للخروج ام المزدني بها وبناتها
 قاته لو شبهها بها لا يكون مظاهرة ارض عليه في شرح الطحاوي كما في النهاية
 لكن هذا قول محمد ورجحه في العمادية وقال ابو يوسف يكون مظاهرة
 قيل وهو قول الامام قال القاضى والامام ظاهر الدين وهو الصحيح انتهى كذا
 في النهر وقال في الثانية لا يكون مظاهرة في تشبيهها بام او بنت من مسها
 او نظر الى فرجها شهوة في قول ابي حنيفة رحمه الله قال ولا يشبهه هذا الرطر
قوله ودواعيه كالمس القبلية يريد به النظر الى فرجها بخلاف النظر الى
 شعرها ونظرها ويطننها حيث يجوز كما في الجارية قبل استبرائها كما في السراج
 من الخطر **قوله** فان سببا لتكفيرها هو الظهار والعود عليه العامة وقيل
 الظهار وهو التيب والعود شرط وقيل عكسه وقيل غير ذلك كما في البحر **قوله**
 لان هذه الحرمة لا تزول بغير التكفير يعني اذا كان الظهار غير موقت اما
 اذا قيد بوقت كشهر او سنة فانه يستقط الظهار بمضي ذلك الوقت كذا
 في النهر عن النهاية **تنبيه** لو علقه بنسبة الله تعالى بطل ولو بمشية فلان او
 بمشيتها كان على المشية في المجلس كما في النهر عن الثانية **قوله** وقال سعيد بن
 جبير الخ هذا وقال النخعي ثلاث كفارات ذكره الزيلعي **قوله** وذا في الظهار
 الخ يشير الى انها لو قال له انت على كظهر امي وانا عليك كظهر امك لا يكون
 ظهارا قالوا ولا يمينيا ايضا وهو الصحيح وفي الجوهرة عليه الفتوى كذا في
 النهر **قوله** وفي قوله انت على كظهر امي او مثله من الكرامة او الظهار
 او الطلاق قال في المواهب والخانية وان نوى تحريما كان ظهارا في الصحيح
 انتهى ولا بد من اداة التشبيه اذ لو نوى الكلام عنها فقال انت امي لا يكون
 مظاهرة ويكره لقربه من التشبيه ومثله بابنتي وبيا اختي ونحوه كما
 في التنوير **قوله** انت على حرام كامي مانواه قال الزيلعي وان لم تكن لدنية

فهو ظاهر وعند أبي يوسف ايلاء انتفى وكونه ظهرا رواية محمد وهو
الصحيح من مذهب الامام رحمه الله وروى ابو يوسف عنه انه ايلاء كما
في الثانية ولو قال انت على كمينته او الدم او الخنزير روايات اصحها انه
ايلاء ان لم ينشأ وطلاق ان نواه كما في المذهب وقال في الثانية وان
نوى ظهرا لا يكون ظهرا انتفى **قوله** يجب لكل كفارة كذا الوطأ هر مرارا
ولو في مجلس من امران كما في الثانية والمواهب ولو اراد التكرار صدق في
القضاء اذا قال ذلك في مجلس لا مجالس كما في السراج **قوله** ولو بشر فريضة
بدينها او في مكان اولى ليشمل الهبة والصدقة والوصية وفي قولنا بتملك
اشارة الى اخراج الارث كما لا يخفى **قوله** بخلاف الاعور تقدم قريبا شرها
كما في **قوله** والذي يجب ويغنيك بحرية يعني اذا اعتقه في حال افاقته
كما في الفتح والخلاصة **قوله** والمقطوع بداه كذا قطع ثلاث اصابع من كل
يد غير الابعامين **قوله** او ابهاما يعني ابهامي اليدين فلو قال او ابهاما
دعا كان اولى ليخرج ابهامي الرجلين اذ لا يمنع قولهما كما في السراج **قوله**
او مكنا ادى بدض بدله هذا على المشهور وقيل مطلقا يجوز **قوله** وان
عجز عن العتق عجزه بان لم يكن في ملكه او لم يقدر على ثمنها وقت الاداء ولو كان
في ملكه لكنه يحتاج اليها لزمه العتق كما في التارخانية قال في الخزائن بخلاف
المسكن وعلى هذا فما في السراج لو كان له عبد للخدمة لا يجوز له الصوم
الا ان يكون زمنا انتفى يعني العبد هو الموافق لكلامهم ويجوز ان يرجع
الضمير الى المولى لكنه يحتاج الى نقل كذا في النهر **قوله** ليلا عدا او يوما سهو
العبد ليس بقيد يخرج للسهو بل هما سواء في وجوب الاستيناف كما في البدائع
والتحفة والاختيار وقال في البحر والتقبيد بالبعد اتفاقا في اخطائه فاجتنبه
انتفى والسهو يوما مفيد بالاولوية الاستيناف بالعبد فيه فالحاصل ان
وطئها مطلقا عدا او سهوا ايلاء ونهارا يوجب الاستيناف ووطئ غيرها
لا يوجب الا ان يكون مفطرا **قوله** او يوما لم يقل نهارا ليدخل ما بين طلوع
الفجر الى طلوع الشمس كما في التبيين وقال في النهر كان على العرفي والا

قال شرعي

قال شرعي من طلوع الفجر **قوله** ولو قدر المكفر بالصوم على الاعتاق الخ كذا
لو قدر على الصوم في آخر الاطعام لزمه الصوم وانقلبا لا طعام نفلا
وان عجز المكفر عنه اي عن الاعتاق اطعم الصواب ان الضمير في عنه
انما هو للصيام لانه لا يجوز له الاطعام الا بعد عجزه عن الصيام كما انه
لا يجوز له الصيام الا بعد عجزه عن الاعتاق فيلزم ان يقال وان عجز
عنه اي عن الصيام اطعم الخ **قوله** ستين مسكينا لا بد ان يكون كل منهم جايبا
ولا يشترط ان يكون بالغ بل مراهما فالشعبان وغيره المراهق لا يجوز له
في البدائع انتفى وقال الزيلعي لو كان احد هم فطما لم يحزه انتفى ولا يخفى ما فيه
من افادة ما يخالف البدائع من انه لا يشترط ان يكون مراهما انتفى عبر بالمسكين
لمطابقة لفظ النص والا فالفقير مثله **قوله** يعني امر غيره ان يطعم عنه الخ
قيد بالامراذ بغيره لم يحزه وبالا طعام لانه لو امر غيره بالعتق عن كفارته
لم يحزه عندهما خلافا للثاني ولو جعل سماه جازا اتفاقا ولم يذكر المحض حكم الرجوع
ولا يرجع الماء الا ان قال له الامر على ان ترجع على وان سكت لم يرجع عند
الامام في ظاهر الرواية خلافا للثاني واجمعوا انه في الدين يرجع بمجرد الامر
كذا في النهر عن المحيط **قوله** لان الواحد لا يستوفي في يوم واحد طعام ستين
مسكينا هذا بخلاف الكسوة في كفارة اليمين لانه لو اعطى فقيرا عشرة ايام كل
يوم ثوبا جاز ولا يشترط مضى زمان تتجدد فيه الحاجة الى الكسوة كما في التبيين
قوله واذا اشبعهم بالفضاء او العشاء لا يشترط فيه اتحاد الفقير فيها اذ
لو غدى ستين وعشى ستين واخرين لم يحز الا ان يعيد على احد الستين غدا
او عشا كما في التبيين وكذلك لا يشترط اتحادهم في الغدا آين او العشاء آين كما
في الفتح **قوله** وارفعها واغدا لهما الغدا والعشاء اي اذا كان في يوم واحد
قوله كذا لك العشاء والسحور في الوفق **قوله** فان ربع صاع برون نصف
صاع شميرا وتمر يبلغ بالكيل نصف صاع برفيه تساع فلو قيل يبلغ بالقياس
نصف صاع برون اولى وكذا فيما بعده **قوله** وان اعتق عن قتل ظهرا لم يحز
عن واحد هذا اذا كانت مؤمنة وان كانت كافرة جاز عن الظهرا وخمسنا كما

فالتبيين **باب اللعان قوله** سمي به لما في الخامسة من لعن الرجل نفسه قال في التبيين وهو من تسمية الكل باسم المعص كالشهادة تنتفي في النهر ولم يسم باللعن وان كان موجودا فيه لما في جانبها لان لعنه سبق والسبق من لسان الترجيح **قوله** وشرعا شهادات الزكوة وسببه القذف **قوله** مقرونة باللعن اي والغضب كما في المواهب **قوله** قائمة مقام حد القذف في حقه ظاهر طلاقه يقتضي عدم قبول شهادته ابداء به جزم العيني هنا تبع للاختيار وذكر الزيلعي في حداتها تقبل انتفى والمراد من انه قائم مقام حد القذف في حقه اذا كان كاذبا ومن انه قائم مقام حد الزنا في حقها اذا كانت كاذبة وهو صادق اشياء واليه في الفتح كذا في النهر **قوله** وحكم حرمة الوطى والاستمتاع بعد التلاع عن محصول البيونة التامة في التعليل نفس لان الحرمة لا تتوقف على البيونة فيحرم الوطى والاستمتاع بعد التلاع ولو قبل التفريق نص عليه في التنوير عن الفتح **قوله** هو شرط لم يذكر فيه الشرط صريحا وكان ينبغي التصريح بها ليحسن التفريع الذي ذكره وهي عدم اقامة البينة على صدقه وانكارها وطلبها لللعان وعفتها والعقل والاسلام والبلوغ والحياة والنطق وعدم الحد في قذف وكونها بدار الاسلام كما في البحر **قوله** فمن قذف زوجته بالزنا قيد به اذ لو رماها بعمل قوم لوط لم يكسب اللعان عنده وعندهما يجب بناء على وجوب الحد كما في النهر عن البدائع **قوله** لمن يكون معها ولد ولا يكون له اب مع وف بتامل في المشبه والمثبه **قوله** حتى لا يحري اللعان بين الكافرين الى كذا بين الصغيرين والمجنونين ومن احدهما كذا **قوله** وان نفى ولدها اضاف الولد اليها ليشمل ما اذا كان منه او من غيره بان يقول ليس مني او من الزنا كما في النهر **قوله** لاعن اي ان اعترف بالقذف او قامت عدلين مع انكاره وان اقامت رجلا وامراة لا يقبلان لم تجد بيينة لا يحلف في الحد واللعان اتفاقا ذكره العيني في المدهوي **قوله** فان ادعى جرحا حتى لا يلاعن قال في ايضاح الاصلاح ههنا غاية ينتفي ليس عندها وهي ان تبين منه بطلان او غيره ذكره الامام السرخسي في المبسوط انتفى وهو

وهو مفهوم من قول المصنف بانها شرطه قيام الزوجية وسيصرح به اخر الباب واذا امتنع جميعا من اللعان قال لا سبيحا في يجب ان وينبغي حمله على ما اذا لم تنف المواة وان لم يجمع العفو في حد القذف لانه قال في شرح المجمع لو عفا المقذوف لا يحد القاذف لانه العفو بل لترك طلبه حتى لو عاد وطلب يحد انتفى **قوله** فان لا عن لا عن لولا خطأ القاضي فبدا بالمرأة ينبغي ان يعيده ولو فرق قبل الاعادة جاز كذا في النهر عن البدائع وفي الغاية لو رما بلغها فقد اخطأ الستة ولا يجب اعادته قال الكمال وهو الوجه انتفى **قوله** فلا حد عليه كما اذا قذفها اجنبي يعني به الزانية وكذا كالا لامة دون المحدودة في قذف لانها اذا كانت عفيفة وقذفها اجنبي حد **قوله** وحاصله ان يتامل في عدوله عن معنى ما نطق به النص من حد في بعض الموكدا الى ما تولى فليس صوابا ثم اعلم ان المذكور في العقاية وغيرها فيما رويتها به وهو ظاهر الرواية والخطاب هو رواية الحسن عن الامام نظرا الى انه اقطع للاحتمال ووجه الظاهر ان في غير الغياب اذا اتصل به الإشارة ينقطع الاحتمال ايضا كما في شرح المجمع **قوله** فان التعتا فرق القاضي يعني وجوبا كما في شرح المجمع وان فرق بعد وجود اكثر اللعان صح ولو لم يفرق حتى مات او عزل فان القاذف الثاني يعيده كما لو شهدا عنده كذلك كذا في النهر **قوله** ولا تبين قبله لكن يحرم عليه وطؤها كما قدمناه **قوله** او نحو ذلك يعني الحرس والوطى والحرام لا ما اذا حين احدهما **قوله** وشرطه ان يكون العلوق حال جريان اللعان لو قال في حال يجري بينهما فيه اللعان لكان او كذا هو ظاهر **قوله** فان اكد نفسه حد اي اذا كذبها بعد اللعان وان كذب قبله ينظر فان لم يطلقها قبل الاكذاب فكذلك وان اياها ثم اكد نفسه فلا حد ولا لعان كما في التبيين وقال في النهر وسوا كان الاكذاب باعترافه او بيينة او دلاله بان مات الولد لم تنفي عن مال قاذفي نسبة انتفى ثم قوله فان اكد نفسه ليس تكرارا بما تقدم من قوله حصر حتى يلاعن او يكذب نفسه فيجد لان ذاك فيما قبل اللعان وهذا فيما بعده **قوله** فله اي بعد ما حد جاز له ان يتزوجها الحد ليس

قيد الحبل تزوجه بها قال في النهر وكذا اذا لم يجد او صدقته **قوله** فدل
هذا يكون ذكر الحبل فيه شرطا هو الصواب ووقع في بعض النسخ لفظ القذف
بعد الحبل وهو سهو **قوله** لا لعان بقذف الاخرس كذا الاحكام في شرح الجمع
وفي كلام المصنف اشارة الى **قوله** ولا ينفي الحبل لان قيامه عند الحبل غير معلوم
الضمير في قيامه للحبل فلا يصح ان يقال لان قيام الحبل عند العمل غير معلوم
فالاعتبار ان يقال لان قيام الحبل عند الحذف والحكم فعمل الزيلعي فليتنا مل **قوله**
نفوا ولد عند السفينة فيه اشعار بكونه الولد حيا وبه صرح في البدائع
ولو كان الزوج غائبا فمضى ببلغه الخير يكون كوقت الولادة فتجعل كانه ولد
الا ان فله النفي عند حنفية في مقدار ما يقبل فيه السفينة وعندها في مقدار
مدة النفاس بعد القذف كما في الفتح وقال في شرح الجمع وعندهما ان ببلغه
الخير في مدة النفاس فكذلك اي هو كوقت الولادة وان ببلغه بعدها فعند
ابن يوسف انه ان ينفيه الى سنتين وعند محمد الى اربعين يوما **قوله** انتفى
ومدتها سبعة ايام من حيث العادة اشارة الى انه لم يقدر زمنها بشئ
كما هو ظاهر الرواية وعن الامام تقديره بثلاثة ايام وفي رواية الحسن بسبعة
وضعه الحسن بن ثابت نصيب المقادير بالرواية لا يجوز **قوله** او سكوته اشارة
الى ان ولد المملوك اذا هني به فسكت لا يكون قبول كما صرح به في شرح الجمع
واقربا لثاني حد قال في النهر عن الفتح على هذا لو كانوا اثلاثا اقربا لاول والثالث
ونفي الثاني ولو قال بعد ذلك انها ابناي وابني فلأحد عليه انتفى
باب **الاعتناء** **قوله** من لا يقدر على الجماع مطلقا اي لا يقدر على
جماع الشيب والاجماع البكر في القبل ولو قدر على الانتيان في الذكر فقط خلافا لابي
عقيل اذا لا يكون عنده عينا كما في النهر عن المعراج **قوله** وجدته زوجها المراد
بها من لم تكن عالما بحاله ولا رتقا ولا ممة كما سذكره وهو مقطوع
الذكر والخصيتين قال في النهر لم يذكر او مقطوع الذكر فقط والظاهر انه
يعطى هذا الحكم ايضا **قوله** انتفى **قوله** فرق بينهما في الحال ان طلبت اي فرق في حال
طلبها لا يقيد كونه على قدر علمها به حتى لو اقامت معه زمنا وهو ايضا
كانت

كانت على خيارها ما لم تعلم بحاله وقت العقد او علمت به ولم ترص كما في
النهر **قوله** يعني اجله القاضي يشير الى انه لا عبرة بتأجيل غيره ولوقته
قاض بعدم تأجيله لم ينفذ قضاؤه كذا في البحر **قوله** فمريية في الصحيح هو
ظاهر الرواية ورجحه في الوقعات واختاره صاحب الهداية وهو بالاهلة
والشمسية بالايام كما هو في المواهب والتبيين **قوله** وفي رواية الحسن
عن ابي حنيفة في اختاره الشهر سبعا كذا في التبيين وزاد الكمال في الفتح وقاض
وفيها من الدين انتفى وقال في الخلاصة عليه الفتوى وقال في النهر عن المجتبى
لا خلاف في الاعتبار بالايام اذا كان التأجيل فاشنا الشهر **قوله** سوى
مدة مرضه ومرضها كذا مدة حجة وغيبتها وامتناعها عن مجيئها في
التحج مع وجود خلوة به ولو لم تقبض مهرها وعن ابي يوسف ان مرضه
اذا كان اقرب من نصف شهر احتسب عليه وان كان اكثر لا يحتسب عليه قال الزيلعي
وفي الملتقطات عليه الفتوى وفي المحيط بقواعد الروايات عن ابي يوسف وفي
النهر عن الحائنة هو اصح الاقوال انتفى وقال الكمال وعن محمد لومرض في السنة
يوجب مقدار مرضه قبل وعليه الفتوى **قوله** فانها اذا كانت رتقا لم
يفد التأجيل ليراد انه يفسخ الحال لقوله كما اذا كان الزوج مجبورا
بل انه لا خيار للرتقا كما صرح به في النهر عن الحائنة **قوله** اي تفريق القاض
يعني اذا امتنع الزوج من تطليقها كما سيذكره المصنف وقال في المواهب فان وصل
اليها والا فالافتراق للحاكم بطليها لوجوه اولها وهو ظاهر الرواية وبها قال
قوله او قلن انها بكر الجمع في الخيرات لبيان الاولى ويكتفي بقول امرأة ذقة
وقول امرأتين احوط وفي البدائع او منق وفي الاسيما في افضل كما في التقدير
قوله ثم اذا قامت عن مجلسها الا هكذا روى عن محمد وعليه الفتوى
كما في التاتارخانية عن الوقعات وقال في الوجوه هذا التحريم لا يقتصر على
المجلس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف يقتصر كخيار الخيرة **قوله** انتفى
ولو فرق بينهما فتزوجها ثانيا لم يكن لها خيار وهو المفتى به كما في النهر
قوله والفتوى على الاول كذا قال الزيلعي وفي التاتارخانية نقلا عن الحائنة

اذا تزوجته عالمه بعنة اختلفت الروايات والصحيح ان لها المصلحة
قوله والقرن بفتح القاف وسكون الراء كما في النهاية وقيل بفتحها والقرن
 بفتح التاء كذا في النهر **باب العدة قوله** هي تربعين يلزم المرأة غير
 شامل لعدة الصغيرة اذ لا يلزمها التربعين وان كان الوجوب على وليها
 بان لا يزوجه حتى تنقضي العدة فلو عرفها بما عرفها في المدايع بالاجل المضروب
 لانقضاء ما بقى من اثنا والشكاح لشمل كذا في النهر **قلت** كذا صح الزيلعي بالوجوب
 على الصغيرة في مقام الاستشهاد به فاذا دانه متفق عليه بقوله لوطلق
 ذمومية لم تعتد عندنا في حبيفة اذ لم يكن في معتقدهم وقال عليها العدة
 لان العدة حق الزوج وان كان فيها حق الشرع ولهذا يجب على الصغيرة انتفى
 وتربعين الرجل اللازم عليه بمنعته من التزوج حتى تنقضي العدة في خمس وعشرين
 مرسعا ذكرها الفقيه ابو الليث في خزائنه ونقلها عنه في البحر لايسر عدة
 اصطلاحا بان وجد معنى العدة فيه وجاز اطلاق العدة عليه شرعا انتفى
قوله اراد به الخلق الصحيح في اقتضائه عليه لشرح مثله تصور لانه
 شامل لمن تكلم معتدته وطلقها قبل الوطئ فان نكاحها متاكدا حكما **قوله**
 ومن حكمها منع جواز تزوج غيره قال العلامة الشيخ قاسم قلت حرمة نكاح
 غيره عليها من كونها فكيف يكون من حكمها انتفى فلين **قوله** وملك احد
 الزوجين الآخر ليس على اطلاقه بل هو فيما اذا ملكته لا فيما اذا ملكها انتفى
 وقال في اصلاح الايضاح هذا اي ملكا احدا الزوجين الآخر وتقبيلها ابن
 الزوج رفع وليس يفسخ **قوله** حتى طلوا في الحيض وجب تكميل تلك الحيضة
 ببعض الرابعة لكتها الخ الضمير في كونها راجع للحيضة من حيث هي لا للحاوية **قوله**
 كذا ام ولد الخ يعني بها من لم تكن منكوحه ولا معتدة منه اما اذا كانت فلا
 عدة عليها بموت المولى ولا بالاعتق لعدم ظهوره في شبهة كما في التبيين انتفى
 وقال في تاريخه عن شرح الطحاوي اجمعوا على ان المدبرة او الامة اذا
 مات سيدها او اغتقها فلا عدة عليها انتفى في المحيط ولو كان يطؤها انتفى
قوله وفي امة تحتها المراد التي بها رق كالم ولد والمدبرة والمجانبة **قوله**
 البعض

262
 البعض عندنا في حبيفة لوجود الرق في الكل كما في التبيين **قوله** وضع حملها
 قال في النهر عن النصارى لو خرج اكثر الولد لم تقع الرجعة وحدث للزوج
 وقال مشايخنا لا تحل للزوج ايضا احتياطا وفي قاضي خان فان خرج منها
 اكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعي ينقطع حق الرجعة ولا يحل لها ان
 تترجح احتياطا انتفى ولا يقبل قولها ولدت بلائيه فلو طلب يمينها بانه
 لقد اسقطت سقطا مستبين للخلق حلفت اتفاقا كما في البرازية **قوله**
 ولا نسب فيها الخ المراد بالصبى غير المراسق لانه لو كان مراسقا وجب ان يثبت
 النسب منه كما في النهر ويعلم وقت العمل بالوضع فان جاءت به بعد الموت لدون
 ستة اشهر فهو قبل الموت والا فبعده **قوله** لانها لما ورثت جعل النكاح قائما
 حكما لا ليس تعليلا لقوله وللرجعي ما للموت بل لقوله للبائين اربعة الاجلين
 وهو وجه الاستحسان وذلك لان الزيلعي قال وقال ابو يوسف تعتد يعني من ابائها
 عدة الطلاق وهو القيس وذكر وجهه ثم قال وجه الاستحسان انها لما ورثت
 جعل النكاح قائما الى آخر ما ذكره المص ويشير اليه قوله لانها لما ورثت جعل
 النكاح قائما حكما الى الموت لان النكاح في الرجعي قائم حقيقة اليه مادامت
 في العدة ويرشدا اليه ايضا قوله فصارت له المطلقة رجعيًا حيث شبه المبانة بها
قوله ثم دات الدم على عاداتها قال في النهر عن المعراج والبرازية لا بد وان
 يكون الدم احمر او اسود فلو كان اصفر او اخضر او تربية لا يكون حياضا عليه
 الفتوى واكثر المشايخ انتفى **قوله** لان عودها يبطل الا باس وهو الصحيح **قوله**
 الرواية القول بالا انتقاض مطلقا اي فيما مضى وفيما يستقبل وحج في النوازل
 عدم الانتقاض فيما مضى فلا تفسد النكحة المباشرة بعد الاعتقاد
 بالاشهر قضى لقاضيها ولم يقض ومثله في البرازية وذكر في البحر ستة
 اقوال فيها مصححة فلتراجع فعلم من التقدير ان ما وقع في عبارة صدر
 الشريعة من قوله فقبل انقضاء نكاحها كان سهو غير مسلم لانها اذارات
 في ثناء العدة بالاشهر الحيض تستأنفها كما تستأنف بالشهور من حاض
 حيضه ثم ايسر غاية لزوم السكوت عن الحكم فيما اذارت به تمام

الاعتداد ولا يضر **قوله** كما اذا اطلقها ثلاثا وقال ظننت انها تحل لي
 قال في الداية فيد نظر لان هذا من قبيل شبهة الفعل والنسب لا يثبت
 فيها بالوطر ولو ادعى ظن الحلي واذا لم يثبت النسب لم يجز لعدة كذا في التمهيد
 انتهى وقال الكمال كل من حبلى في عدتها فعدتها ان تضع حملها والمتوفى عنها
 اذا حبلى بعد موت الزوج فعدتها بالشهور اربعة اشهر وعشر انتهى
قوله وابتداءا وعقبها اي عقب الطلاق يستثنى منه من بين طلاقها
 فان عدتها من وقت البيان لا من وقت قوله احدا كما طالق وان مات قبل
 البيان لزم كل منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيضات كما في البرازية
 انتهى ولو اقرب لكان امراته منذ سنين فكذبته او قالت لا ادري بعد من
 وقت الاقرار وتصح النفقة والسكنى وان صدقته اعتدت من حين
 الطلاق وقيل الفتوى على وجوبها من وقت الاقرار بلا نفقة كذا في المواهب
قوله اي تفريق القاضى المراد به ان يحكم بالتفريق بينهما كما في البحر عن الفتاوى
قوله بان يقول تركتك الخ هذا في المدة حول بها لما في السراج اما غير المدخول
 بها فيكون تفريقا لا بقاء وهو ان يتركها على تعدلات لا يعود اليها **قوله**
 وقدم في باب الرجعة دعوى كذا كنه مشي فيه على قول الامام بعدم التحليف
 واحال على كتاب الدعوى **قوله** فيكون طلاقا بعد الدخول لا يقال على هذا
 يملك الرجعة لانه صحيح لانا نقول تكميل المهر وجوب استيفاء العدة ^{حساب} للاحتياط
 في انقطاع الرجعة كذا في الفتح **قوله** وعلى ذمته طلقها ذم
 كذا الوماث عنها كما في التبيين **قوله** ولا على حريية خرجت اليها مسلمة
 الاخر الباب تقدم في اخر نكاح الكافر والدة الموفى بمنه وكرمه
فصل في الاحداد **قوله** تحد يعني وجوبا هو بضم الحاء وكسرهما
 من باب نصر وضرب ومن الثاني يقال احدث تحدا احدا او فهو محد
 كذا في الفتح والمشهور انه بالحاء المجهلة ويروى بالجيم من حدوث
 الشيء قطعه **قوله** اظهره للتاسف على فوت نعم النكاح الخ اشار
 بذلك الى انه لا يحل لها ان تحد على غير الزوج كالولد والوالدين وان

كان اشدها من الزوج لفقد العدة كما في التبيين وقال الكمال قال
 محمد في النواذر لا يحل الاحداد ان مات ابوها وابنها او عمها واخوها
 وانما مهر في الزوج خاصة قبل ارا ذلك فيما اذا زاد على الثلاث لما في
 الحديث انتفى الحديث منه قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن
 بالله واليوم الآخر ان تحد فوق ثلاث الا على زوج **قوله** ولو كانت امة
 كذا ام الولد والمديرة والمكاتب ومعتقة البعض عند حنفية كما في التبيين
قوله بخلاف المنع من الخروج الى هذا اذا ابوئها حي ولو كانت مبيوة لا يجوز
 لها الخروج الا ان يخرجها المولى وعن محمد ان لها الخروج لعدم وجوب
 حق الشيع كما في التبيين ^{اي} بترك الزينة يخرج به الشوب الحرير الخلق
 الذر لا يقع به الزينة كما في التبيين **قوله** وليس لمؤخره والمعتقة قال
 قاضي خان الا اذا كان غنيلا لا ينقضي انتفى والا اذا لم يحد غيره ولو لم
 يكن لها سواه فلا بأس بلبس اللصوة كما في التبيين وينبغي تقييده بقدر
 ما يستحدث ثوبا غيره (ما يبيعه والا مستحدث بمثله او من مالها ان
 كان لها مال كما في الفتح **قوله** والطيب اي لا تغيب ولا تحصر عمله ولا تتجر
 فيه وان لم يكن لها كسب الا فيه كذا في الفتح والمراد من منعها من التجارة
 فيه اذا تعاطتها بنفسها كما هو ظاهر **قوله** والدهن بالفتح مصدر
 دهن اسم معنى وبالضم لحم عيني تترك استعمال الدهن سواء كان
 مطيبا او نجسا وكذا التزك الامتناع بالاسنان الضيفة لا الواسعة
 المتبانية كما في التبيين **قوله** الا بعدز يتعلق بالجميع **قوله** لا تخطب
 معتدة الا تعريضا هذا اذا كانت عن وفات اما اذا كانت عن طلاق
 فلا يجوز التعريض ولو كان باينا كما في التبيين **قوله** ولا يخرج معتدة
 الطلاق رجعيها كان او باينا يعني اذا كانت بالغة اما الصغيرة فتخرج
 في البائن وكذا تخرج الكتابية والمعتوقة والباينة الا انه له منعها
 من الخروج صيانة لما نه بخلاف الصغيرة كما في التبيين ومعتدة الفرقة
 بفسخ كالباينة كما في شرح النقاية **قوله** وبعض الدليل المراد به اقل

من نصفه كما في التبيين **قوله** والمطلقة ليس لها ذلك الدور والنفقة
حتى لو اختلفت على ان لا نفقة لها تخرج نهارا لمعاشها وقيل لا تخرج
وهو الاصح لانها هي التي اسقطت حقها كما في شرح المجمع وهو المختار كما في
قاضي خا وقال الكمال والحق ان على المفتي ان ينضم في خصوص الوقائع فان علم
في واقعة تجزئ هذه المختلعة عن المعيشة ان لم تخرج افتائها بالحمل وان علم
قد رتق افتائها بالحمة انتفى **قوله** وتعد ان في بيت وجبة فيه شاة لبيوت
الاجنبية **قوله** والا ان يظهر عذر منه الفزع الشديد من امرالميت لانها لو لم
تنتقل يخاف عليها من ذهاب العقل او غيره بخلاف قليل الخوف كما في قاضي خان
قوله وان ضاق المنزل عليها او كان الزوج الخ كذا في الهداية وقال في مختصر
الظاهرية لليعني رحمه الله ومن حظه نقلت ما نصه وان كان ما جانيا يخاف عليها
منه فانه يخرج ويسكن منزلا اخر بخرا عن المعصية انتفى **قوله** وندب ان يجعل
بينهما امرأة ثقة الخ عبارة الهداية وان جعل بينهما امرأة ثقة تقدر على
الحيلة فحسن انتفى ونفقتها في بيت المال كما في النهر عن تلخيص الجاه **قوله**
من لم تحض قط تعتد بالشهر الخ مكررا ما قدمه في باب العدة من قوله او بلغت
يسن ولم تحض ثلاثة اشهر ثم ان قوله كذا من رات يوما ما فانقطع حتى
مضت سنة يعني ثم طلقها بعد السنة كما في شرح المجمع انتفى ولم ارجو فيه المسئلة
وهل السنة شرط او وقع اتفاقا فليظهر **قوله** واعتبار الشهر في العدة بالايام
لا الالهة ليس على طلاقه لما في قاضي خان والى لم تحض قط وهي بمنزلة الصغيرة
تعتد بالاشهر فان طلقها زوجها في غرة الشهر تعتد ثلاثة اشهر بالاهلة وان
طلقها في خلا لا بوجيفة رحمه الله تعتد ثلاثة اشهر بالايام كل شهر
ثلاثون يوما وقال صاحباه تعتد بعد ما مضى بقية الشهر الذي طلقها فيه شهر
بالاهلة وتكمل الشهر الاول ثلثي يوما بالشهر الاخير انتفى **قوله** طلقها
فصاحته الخ كذا في قاضي خان وفيه لوصاحته من السكنى على راعه لا يجوز انتفى
قوله اخبرني بمضى عدته الخ مكررا بما قد راجع باب الرجعة **قوله** مضيا
لو كفيض الخ هذا في حق الحرة **باب** **قوله** ولو بطل مغزل

ظل المغزل

٧٦٥
ظل المغزل مثل لقلته لان طلعه حالة الدوران اسرع زوالا من
سائر الظلال وهو على حد مضى تقديره ولو بقدر ظل مغزل ويروى ولو
بنقلته مغزل اي ولو بقدر دوران فلكته مغزل كما في البحر **قوله** لوجود
العلق في النكاح او في العدة فان قيل ينبغي ان يجعل على انه بوطى بعد الطلاق
لان الحوادث تجعل على اقرب اوقات الامكان وفيه اثبات الرجعة ايضا احتياطا
فكان اولى قلنا للحوادث انما تجعل على اقرب اوقاتها اذ لم يوجد المقضي بخلاف
ذلك واما اذا وجد فلا وهنا وجد المقضي لان الطلاق الزوجي يقتضي
البيونة عند انقضاء العدة والقول بثبوت الرجعة ابطال له فلا يجوز ولما
فيه من حمل المسلم على خلا والسنة وهو المراجعة بالفعل مع ما فيه من اثبات
الرجعة بالشك وهو ايضا لا يجوز فلا يصار اليه مع امكان غيره كما في التبيين
قوله والظاهر انه منه لانتفاء الزنا منها لا يرد عليه حمل حاله على خلاف السنة
وهو المراجعة بالفعل وتقدم صون السلم عنه لانه لا يلزم ان يكون بالفعل بل
بالقول ويمكن ان يلزم كونها بالفعل لانه اخف من حملها على الزنا **قوله** ولو
لتماهها لا قال في البحر هذا مشكل فانهم اتفقوا على ان اكثر مدة الحمل سنتان
والحقوا السنتين بالاقل منها حتى انهم اثبتوا السبب اذا جاءت به لتمام
سنتين وجوابه بالفروق فان في مسئلة المتبونة اذا جاءت به لسنتين
من وقت الطلاق لو اثبتنا النسب منه للزم ان يكون العلق سابقا على الطلاق
حتى يحل الوطء فيجوز يلزم كون الولد في بطن امه اكثر من سنتين بخلاف
غير المبتونة لحل الوطء بعد الطلاق انتفى وقال الكمال والوجه ان يجعل على
تقدير قاضي خان المتقدم انه يجعل العلق في حال الطلاق بان طلقها حال
جماعها وصادق الانزال الطلاق فاذا انت به لتمام سنتين ثبت تسبه لوجود
المقتضى وهو الامكان مع الاحتياط انتفى وانتفاء ثبوت النسب بالولادة
لتمام السنتين فيما لم يكن نوا اما اذا كان بان ولدت الثاني لاكثر من سنتين
والاول لاقل منهما ثبت تسبها منه عند خلافا للمخبر كما في التبيين **قوله**
الابدة قال الكمال وفي اشواط تصديق المرأة روايتان والاوجه انه لا يشترط

انتهى واستشكل الزيلعي بثبوت النسب هنا بان وطئ المبتوتة بالثلاث
من قبيل شبهة الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاه واجاب عنه في
الحكم بان لم لو تحققت شبهة الفعل وهنا لم تنحصر بل هي شبهة عقد
ايضا والزم على الجواب في منع النفا رابطان اطلاق عامة المتون من ان
النسب لا يثبت في شبهة الفعل وكان عليهم ان يفصلوا فيها بين المحضة
وما فيه شبهة عقد لكنهم لم يفصلوا اللهم الا ان يقال ذكر ذلك في ثبوت النسب
اغناهم عن التفصيل في كتاب الحدود انتهى **قوله** وايضا يحتمل ان يطأها في
العدة قال الكمال وطو المبانة في العدة لا يثبت به النسب انتهى فهذا ليس
وجه لا ثبات النسب الا بالدعوة فلم يحدجها دعوا عنها فلا فائدة بذكره
لم يظهر فيها امارات البلوغ الخ اي ولم تدع ههنا ولم تقر على
المدة فانها ان اقرت بالا نقضاء ثم ولدت فحكمها حكم المقررة وان لم تقر
بالانقضاء وادعت حيلافا ان الطلاق باينا يثبت الى سنتين من وقت
الطلاق وان كان رجعي يثبت النسب الى سبع وعشرين شهرا وان لم تدع
الحيل ولم تقر بانقضاء العدة قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله هذا وما
لو اقرت بانقضاء العدة بثلاثة اشهر سواء وقال ابو يوسف هذا وما
لو ادعت الحيل سواء كذا في قاض خان **قوله** لان العلوق حينئذ يكون
في العدة فيه ايماء الى انها مدخول بها وهو مقيد به اذ لو كانت غير مدخول
بها فان ولدت لذون ستة اشهر ثبت نسبها والا فلا كذا في الفقه **قوله**
وكذا معتدة طلاق كان ينبغي للمص رحمه الله ابقا متنه على عموم بترك هذا
القيدلان معتدة الوفاة مثل المعتدة عن طلاق كما في الجوهره **قوله** اقرت
شامل الاقرار المراهقة والمبانة **قوله** ولدت لاقل من نصف سنة من وقت
الاقرار لاقل من سنتين ايضا من وقت الفراق بالموت او الطلاق والا
فلا ثبت نسبها ولو ولدته لدون ستة اشهر كما في التبيين **قوله** لظهور
كذبها بيقين الخ هذا اذا قالت انقضت عدتي الساعة ثم ولدت لاقل من
سنة اشهر من ذلك الوقت والا فلا يعلم اليقين لو قالت انقضت عدتي

ولم نقل

ولم نقل الساعة ثم جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولاقل
من سنتين من الفراق اذ يمكن صدقها وينبغي ان يثبت نسبها كذا في التبيين
قوله او ظهر حملها يعني وقد حجرت ولادتها كما صرح به في الكنز وظهور
الحيل ان تاتي به لاقل من ستة اشهر كما في السراج وقال الشيخ قاسم المراد
بظهور الحيل ان تكون امارات حملها بالغة مبلغا يوجب عليه ظن كونها حاملا
لكل من شاهدها انتهى **قوله** والا يثبت اذا ثبتت ولادتها بحجة تامة
شامل المطلقة رجعيها وفيه اذ اجاءت به لاكثر من سنتين اشكال لان الفرائض
ليس بمقتضى في حقها لانها تكون مراجعة لكون العلوق في العدة على ما بين
فينبغي ان يثبت نسب ولدها بشهادة القايلة من غير زيادة شئ آخر
كما في المنكحة ذكره الزيلعي وقال الكمال واطلاق المص يشمل المعتدة من وفاة
وطلاق باين اورجعي فيوافق نصيح قاض خان وفخر الاسلام بحريان الخلاف
في الرجعي وشمل الائمة في صورة المسئلة بالباين ونحوه فغلب ما خالف
واذا تقرر ان النكاح بعد الرجعي قائم من كل وجه يتجه تقييد الخلاف بالباين
كما نقله شمس الائمة ويكون الرجعي كالعممة القائمة حتى حل الوطوء
ودواعينه والخلاف انما هو بعد الموت وبالطلاق البائن انتهى فانتم اشكال
الزيلعي رحمه الله فالخامس ان المعتدة اذ ولدت ولدها لم يثبت نسب
عند ابو حنيفة الخ يعني في صورة جود الولادة والحاصل المذكور ناقص صورة
تصديق الورثة التي سيذكرها المص عقب هذا فكان ينبغي ذكرها في هذا
الحاصل **قوله** هذه مسئلة ذكرت في الهداية بقوله ويثبت نسب ولد
المتوفى عنها زوجها الخ تمام قول الهداية ما بين الوفاة وبين السنتين
وقال في الخ وسواء كان قبل الدخول او بعده كما في الجوهره **قوله** هذه مسئلة
ذكرت في الهداية ثانيا الخ نعم ذكرت ثانيا فيها لكن لا على هذا الوضع الموهوم
عدم فائدة ذكر الثانية بتصديق الورثة في الصورتين بل المسئلة الاولى
ذكرت لبيان المدة التي يثبت فيها نسب ولد المتوفى عنها زوجها والمسئلة
الثانية ذكرت لبيان شرط ثبوت نسب ذلك الولد وحاصله ان المتوفى

عنها زوجها يثبت نسب ولدها اذا اولدته لاقل من سنتين من الموت بشرط
ظهور حيلها واعتراف الزوج او تصديق الورثة اوجبة تامة وهذا ظاهر
لمن تدرب الهداية بفتح الهداية بفتح القدير **قوله** وان انكر الزوج ولادتها
ثبت بشهادة امرأة واحدة وكذا ابرجل واحد كما في الجوهر **قوله** وان ولدت
لاقل منها اى ستة اشهر لا يثبت الخ اى وينفسخ النكاح الا ان يكون الحمل من
الزنا هندي خفيفة ومحمد واذا ادعاه ولم يقل هو من الزنا ثبت نسبته
كما في الجوهر **قوله** فان ولدت الى قوله صدق قال الكمال ثم لا تحرم عليه هذا
النفي **قوله** كما ساقى اى في الدعوى في المسائل الستة **قوله** فولدت لنصف
سنة منذ نكحها لزمه اى الزوج نسبة قال الزيلعي بشرط اى ثبوت النسب ان تلد
لستة اشهر من وقت الزوج من غير نقصان ولا زيادة لانه اذا جاءت به
لاقل منه تبين ان العلوق كان سابقا على النكاح وان جاءت به لاكثر منه تبين
انها علقته بعده لانا حكمنا حين وقع الطلاق بعدم وجوب العدة لكونه قبل
الدخول والخلوة ولم يتبين بطلان هذا الحكم انتهى وقال الكمال وقد عيتوا الثبوت
نسبه ان لا تكون اى ولادة اكثر من ستة اشهر من وقت النكاح ولا اقل ولا
يخفى ان نفيهم النسب فيما اذا جاءت به لاكثر من ستة اشهر في مدة يتصور
ان يكون وهو سنتان ولا موجب للمنفرد عنه في الاحتياط في ثباته واحتمال
كونه حدث بعد الطلاق فيما اذا جاءت به لستة اشهر ويوم في غاية
البعد فان العادة المستمرة كون الحمل اكثر منها وربما مضى وهو لم يسمع
فيها ولادة لستة اشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوثه احتمال
فاى احتياط في ثبات النسب اذا انفجناه لاحتمال ضعف يقتضي نفيه وتركنا
ظاهرا يقتضي ثبوته انتهى وقال الزيلعي نقلا عن النهاية مغزيا الى
المنتقى انه اى الزوج لا يكون به محصنا انتهى وقال الكمال انه مشكل
لخالفة لصريح المذهب انتهى **قوله** ومهرها اى مهر واحد كما ملال لانه
لما ثبت النسب ممن تحقق الوطوء منه حكم وهو اقوى من الخلوة تاكديه
المهر وكان ينبغي ان يجعل عليه مهران مهر بالخط ومهر بالنكاح وعن ابن يونس

٢١١
انه يجب مهر ونصف للطلاق قبل الدخول والمهر بالدخول كذا في التبيين
قوله لوجود العلوق في العدة فيه نظرا لانه ملزم للعدة عليها في هذه
الحالة وتقدم فيما نقلناه عن الزيلعي انه لا عدة عليها **قوله** وان كان اقر
بالحمل ثم علق الخ على هذا الخلاف لو كان الحمل ظاهرا كما في التبيين **قوله** نكح
امته فطلقها الخ يعني بعد الدخول طلاقه باينة او رجعية لانه لو كان قبل الدخول
لا يلزمه الا ان تلده لاقل من ستة اشهر منه فارقها لانه لا عدة عليها او
بعده والطلاق ثقتان ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق واذا اطلقها
واحدة رجعية يلزمه وان جاءت به لعشر سنين بعد الطلاق فاكثر بعد كونه
لاقل من ستة اشهر من الشر وان واحدا باينة ثبت الى اقل من سنتين
او تمام السنتين بعد كونه لاقل من ستة اشهر من الشر كما في الفتح **قوله**
وجعلت حريتها لا توث قال الكمال ولكن لها مهر المثل **قوله** وقد ثبت ان
النكاح بعد ما صح لا يقبل النسخ يعني بهذه الدعوى **قوله** ولدت امته الوطوء
مذكور في باب الاستيلاد ايضا **باب الخصان** فلو بكسر الخاء وفتحها
قوله الا ان تكون مودة الخ كذا اذا كانت تخرج كل وقت وتترك البنت
صانعة كما في الفتح **قوله** الا اذا تبينت هو المختار وقيل لا تجوز الام في طهر
الرواية لان الولد يتقضى بالدهن وغيره من المايعات فلا يورث
الى الضياع والى الاول مال القدرى وشمس لائمة السرخسي وهو الاصح
لان قصر الرضيع الذي لم يابس الطعام على الدهن والشراب بسبب تمريضه
وموته كذا في البرهان **قوله** بان لا ياخذ الولد ثدي غيره كذا الواعس
الاب ولا مال للولد تجبر الام على الارضاع صيانة للولد عن الضياع كما في البرهان
قوله لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد كذا بنات نهد وبنات الاخ
كما ياتي فتقدم بنت الاخت الشقيقة ثم لام على الحالات والعمات باتفاق
الروايات واختلف الرواية في بنات الاخت لاب والصحيح ان الحالة اولى
منهن كما في التبيين والشمس وقال في السراج ثم بعد بنات الاخت يكون
بنات الاخ **قوله** والحالة اولى من بنات الاخ مخالف لما في الجوهر

والسراج ونصته بنات الاخ او من العمت والخالات **قوله** ثم خالته كذلك
 ثم عمته قال في المواهب وبعد من خالة الام كذلك ثم عمتها كذلك انتهى
 وفي الفتح خالة الام او من خالة الاب **قوله** فلاحق لامة وام ولدكذا
 مدبرة لوجود الرق فيها والمكاتبه اهل بولدها المولود في الكتابة لزوج
 فيها بخلاف المولود قبلها **تنبيه** يستحقها بعد المذكورات العصبه الا
 فالاقرب الا ان الصغيرة لا تدفع لغير محرم كابن العم واذ لم تكن عصبه
 تدفع الى الاخ لام ثم الى ابنته ثم الى العم لام ثم الى الخال لا بغيره ثم لاب
 ثم لام كما في البرهان واذ اجتمع من له الحق في درجة فاورعهم اولى بنسب
 اكبرهم كما في التبيين **قوله** يسقط حقها في الحضانة كان ينفق ان يقال
 حق الحاضنة لقوله بعده اما كانت او غيرها **قوله** ويعود بالنفقة هذا
 من قبل زوال المانع لا عود الساقط وقوله سقط حقها معناه منع مانع
 منه كالناشئة لانفقة لها ثم يعود يعودها لمنزل الزوج لمنزل الزوج
 واثارا لان المطلقة رجعيها لاحق لها مادامت عدتها قائمة **قوله**
 ولو بعد عدة تستحق قال صاحب البحر علم ان طاهره الولوليه ان اجرة الرضاع
 غير نفقة الولد للعطف وهو للممايرة فعلى هذا يجب على الاب ثلاث
 اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد انتهى **قوله** وفي المبنوتة رواية
 قال في التاخر جارية عن الحج في رواية محمد لا يجوز وفي رواية الحسن
 يجوز وعليه الفتوى **قوله** لكن ترضع الظير الطفل في بيتها اى بيت الام
 ما لم تنزوج وهذا تقبيد لما اطلقه فيما قدمه عن الزيلعي شها كان
 يغنيه هذا عن ذلك **قوله** لا يخير طفل كذا معتوه ويكون عند الام
 كما في الفتح **قوله** وقد ربيع سنين قال في الفتح ولو اختلفا فقال ابن
 سبع وقالت ابن ست لا يخلف القاض احدهما ولكن ينظر ان كان يا كل
 وحده ويلبس وحده دفع للاب والا فلا **قوله** وروى عن محمد حتى تستنق
 وهو الا هو ط قال في المواهب وبه يفتى وقال الكمال وفي غيات المفتي الاعتم
 على رواية هشام عن محمد لفساد الزمان وعن ابي يوسف مثله **قوله**
 لا تسافر

لا تسافر مطلقة بولدها قال في البحر الذي يظهر عدم صحة التعبير بالسفر
 والخروج على الاطلاق لان السفر ان كان المراد به الشرح لم يصح لانه لا
 يشترط للمنع وان اريد به اللغو لم يصح ايضا لانها لا تمنع فيما اذا تقارب
 ما بين المكانين وكذا التعبير بمطلق الخروج لا يصح والعبارة الصحيحة ليس
 لها الخروج بالولد من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من
 القرية الى المصر انتهى وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه
 وان لم يكن له حق في الحضانة لاحتمال عوده بزوال المانع كما في البرهان
 وفي السراجية للمطلق السفر بولده لزواجه الى ان يعود حقها انتهى وفي الحاوي
 القدسي محل المانع اذ لم يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم انتهى **قوله** وان تقاربا
 الى اى ونقلته الى مصر اخرها في المواهب وشيئا **قوله** لان الانتقال الى قريب
 لا يقلل لقوله وان تقاربا الا انه لما شمل النقل من مصر الى قرية استثناه
 بقوله لكن الانتقال من مصر الى قرية يضرب بالولد **قوله** للصغيرة عمه في هذه
 مسئلة مغايرة لما قدمه من حيث ان الصغيرة تدفع للعممة هنا وفي السابقة
 قال ترفع في بيت الام فتكمل على الاجنبية وهذا يصلح جوابا لما قاله صاحب البحر
 لم ارم صرح بان الاجنبية كالعممة وان الصغيرة تدفع اليها اذا كانت مبنية
 والام تريد الاجر على الحضانة والاتقان على العممة لانها حاضنة في الجملة وكل
 حاضنة له في ذلك انتهى فليست **باب** **قوله** لا يجب بطلب
 الخ ومنها حبس النفس لمصالح الغير او العامة كالمفتي والمضارب اذا سافر بمال
 المضاربة كما في الفتح والوصى كما في التبيين **قوله** ولو صغيرا قال قاضها
 وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب نفقتها ويستدبر الاب
 عليه ثم يرجع على الابن اذا ايسر **قوله** او صغيرة نوطا قال في التبيين
 واختلفوا في حده فقيل بنت تسع سنين والصحيح انه غير مقد ربالسن وانما
 العبوة للاهتمال والقدرة على الجماع فان السميعة الضخمة تتحمل الجماع وان كانت
 صغيرة السن انتهى وقال الكمال اختلفوا فيها فقيل اقلها سبع سنين وقال الغنائى
 اختيار مشايخنا تسع سنين والحق عدم التقدير **قوله** موطرة او لا مستغنى عنه

بما تقدم من قوله كبيرة أو صغيرة **قوله** بقدر حالها أي من غير تقدير وإنما
يجب بقدر كفايتها بالمعروف بحسب الزمان والمكان والنفقة الواجبة الماكل
والملبس والمسكن أما الماكل فكالذي في الماء والخشب والملح والدهن ولا تجبر
قضاء على الطبخ والخبز ويأتيها بطعام مهيبا أو يمن يكفيها الطبخ والخبز وأما
ديانته فيجب عليها الطبخ والخبز وكس البيت وغسل الثياب كارضاع ولدها كما في الفتح
وقال الفقيه أبو الليث إذا امتنعت عن الطبخ والخبز تأتيتها بطعام مهيبا إذا
كانت من بنات الأشراف لا تخدم بنفسها في أهلها ولم تكن من بنات الأشراف
تكن بها علة تمنعها أما إذا لم تكن كذلك لا يجب عليها أن تأتيتها بطعام مهيبا
وهذا بخلاف خادمها إذا امتنعت عن الطبخ والخبز لا يجب لها النفقة على زوج المرأة
لمقابلتها بالخدمة كما في قاضي خان ولم يبين المصنف قدر الكسوة وقال قاضي خان
وأما الملبوس فذكر محمد في الكتاب وقد ذكر الكسوة بدرعين وخمارين وملحمة في كل
سنة واختلاف في تفسير الملحمة قال بعضهم هي الملاة تلبسها المرأة عند الخروج وقال
بعضهم هي غطاء الليل تلبس في النهار وذكر درعين وخمارين أراد به ضيقا وشتا
وقبيل الزمان للمرء وثخينتا الدرع البرد ولم يذكر السراويل في الصيف ولا بد منه في الشتاء
وهذا في عرفهم وأما في ديارنا يجب السراويل وثياب أخرى كالجبّة والفرش الذي تنام
عليه والحق ما يدفع به أذى الحر والبرد وفي الشتاء درع خمر وجهته قز وخمار
البرسيم ولم يذكر الخف والمكعب في النفقة لأن ذلك إنما يحتاج إليه للخروج وليس
عليه نفقة لبابه انتهى وسيد كرام المصنف **قوله** وقال الكرخي يعتبر حال
الزوج قال قاضي خان وقال بعض الناس يعتبر حالها **قوله** وقال بعض المتأخرين
من أئمة بلخ لا تستحق الخمر رواية عن أبي يوسف واختارها القدروري وليس
الفتوى عليه وقول الأقطع الشيخ أبي منصور في شرحه أن تسليمها نفسها شرط
بالإجماع متطور فيه ثم قرره على وجه يرفع الخلاف وهو أنها إذا لم ينقلها إلى
بيته ولم تمنع هو كجبا لنفقة كذا في الفتح **قوله** أو مرضت في بيت الزوج أطلقه
فشمّل ما قبل البناء وما بعده وما فصله قاضي خان رده صاحب البحر **قوله**
فإنه يبيّن أنس به الخ قال في الفتح فإذا لم يمكن الانتفاع بها بوجه من الوجوه

نسقط

نسقط النفقة وإن كان مرضا يمكن الانتفاع بها بنوع انتفاع لا يسقط
وهذا تقييد للأول انتهى **قوله** وأحسنه في النهاية عبارتها قالوا بهذا
حسن وفي لفظ الكتاب ما يشيرون إليه انتهى وقال في الفتح ولا يخفى أن إشارة
الكتاب هذه منية على ما اختاره من عدم وجوب النفقة قبل التسليم في منزله
على ما قدمته وقد مرنا أنه مختار لبعض المشايخ ورواية عن أبي يوسف وليس الفتوى
عليه بل ظاهر الرواية وهو الأصح تعليقها بالعقد الصحيح ما لم يقع تشويز فالمستحسن
لهذا التفصيل هم المختارون لتلك الرواية عن أبي يوسف وهذه فريقتها والمختار
وجوب النفقة **قوله** حتى يعود إلى منزله أي ولو بعد ما سافر كما في النهج عن الخلاصة
قوله وبحسب يدين سواحيست قبل النقلة أو بعدها قدر شغل وفاء الدين
أولاً على ما عليه الاعتماد كذا في التبيين وهذا إذا كان لغير الزوج ولم يقدر على
الوصول إليها لما في النهج نقلا عن السراج لو عيسها هو يدين له عليها فلها النفقة
على الأصح ولما قال قاضي خان وهذا أي عدم النفقة بحسب غير الزوج إذا لم يقدر
على الوصول إليها في الحبس **قوله** فليس منه أي فليس المانع من الزوج فلا نفقة عليه
قوله ومريضة لم تزف هذا مبني على اشتراط التسليم لوجوبها وهو خلاف ما عليه
الفتوى وهو ما قدمته بقوله ولو هي في بيت أبيها كما قدمناه عن الكمال **قوله**
وحاجة بدونه أي سواء كان فرضا أم نفلا كما في النهج **قوله** ولخادمها الواحد
يعني المملوك لها في ظاهر الرواية ومنهم من قال كل من يخدمها كما في التبيين وقيد
المسئلة في الخلاصة ببيت الأشراف كما في النهج والبر **قوله** لو موصر اليسار
مقدر بنصاب حرمان الصدقة لأنصاب وجوب الزكاة كذا في البحر عن غايته
البيان **قوله** لأن كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها لكنه إنما يجب نفقة
لخادم بان الخدمة فإذا امتنعت من الطبخ والخبز وأعمال البيت لم تستحقها
بخلاف نفقة الزوجة فإنها في مقابلة الاحتباس كذا في البحر عن الزخيرة
قوله ولا لعدم إيفائه الخ فإن كان حاضرا وقالت أنه يطيل الغيبة عن فحلية
كفيلة بالنفقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك وقال أبو يوسف أخذ كفيلا بنفقة شهر
واحدا تحسنا وعليه الفتوى فلو علم أنه يمكث في السفر أكثر من شهر أخذ عند

اذ يورث الكفيل بأكثر من شهر كذا في الفتح **قوله** وتومر بالاستدانة اي اذا
 لم يكن لها اخ او ابن موسرا ومن يجب عليه نفقتها لولا الزوج لما في التبيين
 عن شرح المختار ان نفقتها حينئذ على زوجها ويومر الابن والاخ بالاتفاق
 عليها ويرجع به على الزوج اذا ايسر ويجبر الابن والاخ اذا امتنع لان هذا
 من المعروف **قوله** اي يقول لها القاضى في هذا تفسير لخصاف الاستدانة
 بالسرا نسبة وفي المجتبى انها الاستقراض وفائدة امر القاضى بالاستدانة رجوع
 القيمة على الزوج وبدونه يرجع على المرأة وهي ترجع بالمفروض على الزوج
 وفائدة ايضا الرجوع على الزوج بعد موت احدهما كما في البحر **قوله** في يسر
 الزوج تم كذا عكسه لو ايسر يسر كما في المواهب **قوله** ويسقط ما مضى لم
 يبين مقدار زمنه وذلك شهر كما قال في البرهان بان غاب عنها شهر او كان غائبا
 وامتنع من الاتفاق عليها وقد اكلت من مالها وطالبته بذلك انتفى وذكر في الثانية
 ان نفقة ما دون الشهر لا تسقط وغراه الى الذخيرة وكأنه جعل القليل مما لا يمكن
 التمرز عنه اذ لو سقطت بمعنى يسير من المدة لما تمكنت من الاخذ اصلا كما في التبيين
قوله وموت احدهما سقوطها بالموت قول واحد عن اصحابنا كما في شرح المنظومة
 لابن الشخ **قوله** او طلقها ضيق فلا تسقط النفقة بالطلاق ولو باينا
 اما الرجعي فلما قال في الجواهر المقتضى ان الرجعي لا يسقطها انتفى ولما قال الزيلعي
 ولا تسقط بالطلاق في الصحيح انتفى واما ابين فلما شمله الطلاق الزيلعي كما ترى
 ولما قال في الفيض الطلاق على مال فيه روايتان على ان حنفية واليهيم انه لا يوجب
 البراءة انتفى وذكر صاحب البحر وجوها لتعريف القول بالسقوط بحثا منه رحمه الله
قوله يعني ان مات احدهما الى قاصر لعدم شرحه حكم السقوط بالطلاق **قوله**
 ولا تسترط المعجلة هذا عندهما وعليه الفتوى وقال محمد ترد القائمة كما في
 النهر **قوله** يعني ان يحل لها نفقة سنة مثلا ثم مات الى كذا الوطوقها لا
 يسترد ما يحل لها سواء قبل الدخول ومابعده كما في البحر **قوله** مثلا عبد الخ
 تبع المص فيه صدر الشريعة وفيه تساهل لانه يوم ان يباع فيما بقي عليه من
 الاث ولا يسر بل فيما يتجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول المذ

واليه

واليه يشير كلام المص لآتي قريبا في الفرق **قوله** وتسقط بموته اي العبد
 وقتله هو الصحيح كما في الهداية والتبيين وقيل لا تسقط بالقتل لانه اخلف
 القيمة فتنتقل اليه كسائر الديون وانما تسقط ان لوفات المحل لا الى خلف
 كما بعد الجاني اذا قتل بالجنائية وهذا ليس بشئ انتفى **قوله** ولا فرق بين
 ان يكون الزوج حرا او عبدا يعني لعير سيد الامه اذ لو كان عبده فنفتها
 على السيد بواها ولا كما في التبيين انتفى وينظر ما لو كان مكاتب المولى ولعلها
 عليه **قوله** في بيت اي كما مل المرافق كما في البرهان ولو من دار يعلق على حدة
 كما في التبيين وما فهمه بعض المتأخرين بعض من الهداية من ان عبا رتقا
 ثقيدان بيت الخلاء لو كان مشتركا في دار وله غلق على حدة فاسكنها في بيت
 من تلك الدار ينفقها وليس لها ان تطالبه بمسكن آخر فيه نظر لقولهم ان البيت
 لا بد ان يكون كما مل المرافق ولان الاشتراك في الخلاء ولو مع غير الاجانب ضرورة
 ظاهر **قوله** خال عن اهله الزوجين شامل لولده من غيرها كما في الهداية
 قيل الا ان يكون صغيرا لا يفهم لجماع فله اسكانه معها كما في الفتح وله ان يسكن
 امته معها في المختار كما في البرهان غير انه لا يطاها بحضرتها كما انه لا يحل له
 وطور زوجته بحضرتها ولا بحضرة الصرة كما في الفتح **قوله** قال في النهر لم نجد
 في كلامهم ذكر الموانسة الا انه يسكنها بين قوم صالحين بحيث لا تستوحش
 وهو ظاهر في وجوبها فيما اذا كان البيت خاليا عن الجيران ولا سيما اذا كانت
 تحشى على عقلها من سعة انتفى **قلت** في حجة نظر والمسئلة المذكورة في البحر
 قال ليس عليه ان ياتي لها بامراة تونسها في البيت اذا خرج اذا لم يكن عندهما
 احد كما في فتاوى سراج الدين قاضي الهداية انتفى وقال في البحر قد علم من كلامهم
 ان البيت الذي ليس له جيران غير مسكن شرعي **قوله** والصحيح ان لا يمنع
 من خروجها الى الوالدين الى قال الكمال وعن ابي يوسف تقييد خروجها بان لا
 يقدر على تيانها وهو حسن وقد اختلفنا وبعض المشايخ منعها من الخروج اليها
 والحق الاخذ بقول ابي يوسف اذا كان الابوان بالصفة المذكورة وان لم يكونا
 كذلك ينبغي ان ياذن لها في زيارتها في الحين بعد الحين على قدر متعارف اما

في كل جمعة فهو بعيد فان كثرة الخروج فتع باب الفتنة خصوصا الشابة و
 الزوج من ذي الهيئات وحيث اجتمع الزوج فانما يباح بشرط عدم
 الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستماله انتهى
قوله ودخول حرم غيرها في كل سنة لم يذكر في وجهها للمحرم ولا تمنع من
 زيارته كل سنة كما في التبيين والفتح واما غير المحارم فزيارتهم وعبادتهم
 والوليمة لا ياذن لها لذلك ولا يخرج ولو اذن وخرجت كانتا عاصيتين كما في
 الفتح وفيه وتمنع من الحمام ثم قال بعد جزمه به وقول الفقيه وتمنع من
 الحمام خالفه فيه قاضي خان قال في فصل الحمام في فتاواه ودخول الحمام مشروع
 للنساء والرجال جميعا خلا لما قاله بعض الناس انتهى كلام الفتح ويمكن
 ان يقال انه لا مخالفة لان المشروعية لا تنافي في الجمع الا يرد انه يمنعها من صوم
 النفل وان كان مشروعاً انتهى وانما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف
 العورة وعلى ذلك فلا خلاف في منعهم من دخوله للعلم بان كثيرا منهم مكشوف
 العورة وقد وردت احاديث تريد قول الفقيه كذا في الفتح **قوله** وكلفها
 انه لم يعطها النفقة ويكلفها كذلك باخذ الكفيل القريب ولادار كلفه قال
 في الجوهرة ويأخذ منعه كفيلا بذلك لان القاضي ناظر محتاج وفي اخذ الكفيل نظر
 لغايب انتهى وكذا في التخليف ولكنه لو كان صغيرا كيف يحلف فلينظر **قوله**
 لا باقاة بينة على النكاح يعني لو لم يقرب به المال بذلك ولم يعلم القاضي كما في
 التبيين **قوله** وبهذا اي يقول زفر جيل للحاجة كذا قال في البرهان والاصح قبولها
 انتهى وقال الخفاف وهذا ارفق بالناس كما في النهر وهو المختار كما في ملتقى الاجرو في
 غيره وبه يفتي **قوله** واعلم انه لا يقضى بنفقة في مال الغايب الا هو لا المذكور
 كذا في الهداية وهم الزوجة والوالدان والولد الصغير انتهى ويستدرك عليه
 الاولاد الكبار الاناث والذكور الكبار الزمنى ونحوهم لانهم كالصغار للغير
 عن الكسب انتهى كذا قاله الكمال وينظر ماذا يريد بنحوه **قوله** بخلاف غيرهم
 من الاقارب لعل المراد به نحو العم والاخ فلينظر **قوله** كخيار العتق والبيع
 هذا مثال لغير المنقضى انتهى ولو وقعت الفرقة باللعان او العنة او لميلها النفقة
 وكذا

٢٧٨

وكذا الوالدة واما الزوج ان يسلم لاعكسه كما في التبيين **قوله** وعدم انكفاه
 مستدرك بقوله قبله والتفريق لشمله هذا **قوله** النفقة والسكنى كذا الكسوة
 كما في الخاتمة والغاية والمجيبى قالوا وانما لم يذكرها محمد في الكتاب لان العدة
 لا تقبل غالباً فاستغنى عنها حتى لو احتاجت اليها تفرض لها كذا في منح الفقار
قوله لا الموت شامل للموت كانت حاملا الا اذا كانت ام ولد حاملا فها النفقة
 من جميع المال كما في النهر من الجوهرة **قوله** والمقصية مستدرك بما قدمه من قوله
 والتفريق بمقصية **قوله** وتسقط بارتداد معتدة الثلاث ليس بقيد لان
 المباشرة بما دونها كذلك كما في شرح العيني **قوله** الا ان المرتدة تحبس حتى تنوب
 ولا نفقة للمحبوسة بشبهه في قول الزيلعي لو اسلمت المرتدة اي بعد ما بانها وعادت
 الى منزل الزوج وجبت لها النفقة انتهى كذا الروايات الى منزل مرتدة كما في الفتح
 كالناشئة اذا رجعت بخلاف ما اذا وقعت الفرقة بالردة حيث لا تجب لها
 اسفقه فان لم تمت وعادت الى منزل الزوج ولو لحقت بدار الحرب ثم عادت
 مسلمة فلا نفقة لها كيف مكان لان العدة تسقط بالمحاق وحكم التباين الدارين
 لانه بمنزلة الموت فانعدم السبب الموجب لانتفى وعوضه بها الى انه قد حكم بالمحاق
 وهو محل ما في الجامع من عدم عود النفقة بعد المحقة وعادت وحمل ما في الزخيرة
 من انها نفود نفقتها بعودها على ما اذا لم يحكم بالمحاقا توفيقا بينهما كما في الفتح
قوله لولده الصغير صغيرا قال في الفتح واذا بلغ امر الغلام الصغير حد الكسب
 كان للاب ان يوجهه وينفق عليه من اجرة فلو كان الاب مبرا يرفع كسب الابن
 الى امين كما سائر ملاك انتهى **قوله** او كبير عاجزا عن الكسب قال الخفاف
 واذا كان الاب عاجزا ايضا يتكفف الناس وينفق على ولده وقيل نفقة في بيت
 المال وان كان الاب قادرا على الكسب اكتسب فاذا امتنع عنه جسد بخلاف سائر
 الديون ولا يحبس والدان على في دين ولده وان سفل الا في النفقة كما في
 الفتح **قوله** او كبيرا عاجزا يعني به الذكور ام الانثى فلا يشترط فيها العجز
 بل عدم الزوج كما سيأتي في قوله وكذا اطلبه العلم قال الخوافي بلان في بعض المواضع
 هذا اذا كان بعم وشدة كذا في الفتح **قوله** لانه التزومه بالعقد اخضر من المدعى

اي سواء كانت النفقة بالبرء
 او ارتدت بعد الفراق من قبله

قوله وعلى الموسر كذا قيد باليسار الكمال قول الهداية وعلى الرجل ان ينفق
على ابويه فانما انه لو لم يكن موسرا لا يجب عليه نفقة اصوله وفيه تفصيل صرح
به في الجوهرة بقوله فان كان الابن فقيرا والاب فقيرا الا انه صحيح البدن لم
يجب الابن على نفقة الاب ان يكون الاب زمتا لا يقدر على الكسب فانه يشارك
الابن في نفقة واما الام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الابن نفقتها وان كان
معسرا وهي غير زمتة لانها لا تقدر على الكسب انتفى لكن قال الكمال بعد التقييد
باليسار فلو كان كل منفي اي الاب والابن كسوبا يحبان يكاتب الابن وينفق
على الاب انتفى فلم يشترط اليسار هنا وشرطه ثم فليست **قوله** والفقر على انه
مقدر بملك نصا بجرمان الصدقة وهو غنى وصاحب الهداية وهو قول ابو يوسف
وفي الخلاصة هو نصاب الزكاة وبه يفتى وعن محمد انه قدر بما يفضل عن نفقة
نفسه وعياله شهران كان من اهل الغلة وان كان من اهل الحرف فهو مقدر بما
يفضل عن نفقة ونفقة عياله كل يوم قال الكمال وهذا الوجه وقالوا الفتوى
على الاول ثم قال ومال الشخصى الى قوله محمد وقال صاحب التحفة قول محمد ارفق ثم
قال واذا كان كسوبا يعسر قول محمد وهذا يحبان يعول عليه في الفتوى انتفى
قوله لا اصول بشا من الجدة والجدة القاسدين وفيه حذر ان بما قدمه من
قوله كنفقة ابويه وزوجته وقال في الجوهرة وان احتاج الاب الى زوجة
والابن موسر وجب عليه ان يؤجر او يشتري له جارية ويلزمه نفقتها وما
كسوتهما وان كان للاب اكثر من زوجة لم يلزم الابن الا نفقة واحدة يوزعها
الاب عليها انتفى من غير ذكر خلاف في نفقة زوجة الاب وقال في البحر عن نفقة
الحواشي فيه روايتان في رواية كما تلتا وقيد في اخرى وجوب نفقة زوجة الاب
بكونه مريئا او بد زمانه اما اذا كان صحيحا فلا تجب نفقة زوجة على ولده انتفى
قوله بدليل ما قبلها هو قوله تعالى وان جاهدك على ان تشرك في ما ليس لك به
علم فلا تطعه **قوله** فانما وجوب النفقة في حق الكافرين يعني الذين
لا هم يبين ولو متانين كما في **قوله** واما الاجداد والجدات فانهم من الاولاد
والامهات قال الكمال ظاهر انهم يدخلون في اللفظ يعني لفظ الابوين الذي هو

مرجع الفقير في صاحبها وفيه نظر فانهم في مسئلة الامان في امنونا على ابائنا
مرجوا بعدم دخول الاجداد وعدم انتظام اللفظ وان اراد الحاقهم بالفقيرين
فلا حاجة بل ينبغي ان يعامل دخولهم بانهم من الاباء بل يعامل بحقوق الابوين
النفقة بتسببهم في وجوده ويلحق به الاجداد ويعتبره في عموم المجاز هذا ولو
قال نعم من الوالدين والجدات كان اقرب لان ضمير صاحبهما والجدات لا الا
بوان انتفى **قوله** ولهذا يقوم الجدة مقام الاب عند عدمه اي في الوارثة وولاية
النكاح والتصرف في المال كما في الفتح **قوله** الفقر الخ يوافق ما طلاقه قول الشخصى
المقبول في كسب نفقة الوالدين مجرد الفقر قبل بوضو ظاهر الرواية لان معنى الاذى
في الكمال الى الكد والتعب اكثر منه في التافه المحم بقوله تعالى ولا تنقل لها اق
ويقال قول الحلواني انه لا يجب اذا كان الاب كسوبا لانه كان غنيا باعتبار
الكسب فلا ضرورة في ايجاب النفقة على الغير ثم نقل الكمال بعد خورقه عن كافي
الحاكم لا يجب الموسر على نفقة احد من قرابته اذا كان رجلا صحيحا وان كان لا
يقدر على الكسب لا في الوالد خاصة او في الجد اب الاب اذا مات الولد فانما اجبر
الولد على نفقته وان كان صحيحا انتفى وهذا اجواب الرواية وهو يشد قول
شمس الامنة الشخصى بخلاف الحلواني انتفى كلام الكمال **قوله** بالسبوتة بين الذكر
والاناث كذا في الهداية وهو رواية الحسن كما في البرهان وقال الكمال والحق الا
فيها لتعلق الوجوب وبالولاد وهو يشملها بالسبوتة بخلاف غير الولاد لان
الوجوب علق فيه بالارث انتفى وقيل تجب بقدر الارث كما في البرهان **قوله**
لقوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا بيك اخذت من المدعى **قوله** لما ذكر جوابه
لما ذكر لانه لم يتقدم وسيذكر ان الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة
قوله على ابنته اي لقربتها **قوله** على ولدها اي للجزئية **قوله** وصدق
الثاني على اخذت الزوجة لعدم نكاحها دون الاول يوجب ان تكون متكوتة
الغير ولانما سمع له اربع زوجات ونحوه محرما وانه غير مستقيم فينبغي
ان يقال وصدق الثاني على نحو اخذت رضا عا **قوله** بقدر الارث متعلق
بما يقدر يعني في قوله قبله ولكل ذر من ذر **قوله** فنجب نفقة ابنته البالغة

والابن الزمن البالغ على ابويهما اثلا ثا ورواية الخصاف والخمس في ظاهر الرواية
كل النفقة على الاب وجد الفرق على الرواية الاولى بين نفقة الصغير والكبير
الزمن انه اجتمعت للاب في الصغير ولاية وموثة حتى وجبت عليه مدة نفقة
فاختار بزوم نفقة عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية وتشاركه الام في
كسائر المحارم كما في الهداية بالفتح **قوله** عليهن ائحاسا كما رثي على سبيل
العرض والرد **قوله** اقول لا اشكال اصلا في غير مسلم فان قوله والثانية ان بيع
الطلق من باب الحفظ ولا يلزم من كون الاولى اجماعية كون الثانية كذلك لانها
رد الاشكال على ما ذكر من منع الملازمة وليس بظاهر لان بيع المنقول لاجل
الحفظ لا خلاف فيه فلم يفتقر الحكم بين المقدمتين ومن البين ان هذا ليس
بمبحث الزيلعي اذ بحثه في منع البيع للنفقة عندها اولاد من عند الكل لكونه ان
يجوز البيع انما يجوز باعتبار البيع لاجل المحافظة ثم اذا صار من جنس حقه
صرفه لنفقة وبما يوافقان على بيعه تحصيلنا كالوصي كما صرح به الزيلعي في
وجد القياس وحيث انفقوا على بيعه تحصيلنا فاي مانع يمنع الاب من صرفه
بعده لنفقة وقد صار من جنس حقه وهذا هو معنى قول الزيلعي فيها المانع
له من البيع بالنفقة عندهما انتهى على ان الخلاف في عرض الابن الكبير اما
الصغير فللاب بيع عرضه للنفقة اجماعا كما في البحر عن شرح الطحاوي انتهى
والبيد بشي كلام المصنف كالزيلعي واما قوله اولاد بالدين عند الكل فتوجيهه انه من
المسلم بيع الاب لاجل التحمين كما تقدم واذا صار من جنس دينه لا مانع من صرفه
اليه لكونه ظفر بجنس حقه كما هو مقرر فيمن ظفر بجنس ماله على غيره انه
ياخذه بغير رضى ولا قضا وبهذا يعلم ايضا عدم صحة ما ادعاه من بطلان
كلام صدر الشريعة رحمه الله **قوله** ولا يبيع الام ماله الخ كذا في الهداية وقال
بعد شرحه في القدر لكن نقل في الزخيرة عن الاقضية جواز بيع الابوين
وهكذا اذكر القدوري في شرحه فانه اصناف البيع اليها فيتم ان يكون
في المسئلة وايضا وجه رواية الاقضية ان معنى الولاد تحميمها وبما في
النفقة سواء وعلى تقدير الاتفاق فتاويله ان الاب هو الذي يتولى البيع ونفقة
عليه

عليه وعليها اما نفسها فتعبد انتفى ولا يخفى عدم اطراد التاويل عند عدم الاب
قوله فان قيل قد سبق الخ قد منان هذا لا ينفي في استحقاتها مال الابن
الا ان يكون الثبوت بدلالة النص **قوله** فمن مودع الابن الخ هذا قضاء وكذا
من عنده ماله كالمضارب والمديون كما في النهر عن الولوي الجية ولا رجوع للمودع
ونحوه عليها لانه بالتمان ملكه مستند الى وقت التعدي وهذا اي الضمان اذا
كان يمكن استطلاع راي القاض ولو لم يمكن استطلاع لايضا من احتسابنا وعلى
هذا يبيع بعض الرفقة متاع بعضهم للجهيز وكذا الواجب عليه فانفقوا عليه
من ماله لم يضمنوا استسنا كما في التبيين والتقييد بالتمان قضى لنفقه فانه
فيها بينه وبين الله تعالى حتى لو مات الابن الغايب له ان يحلف لورثته ان نعم
ليس نعم عليه حق كما في الفتح ومضت مدة يعني طويلا كشهرا لا مادونه
واستثنى في التبيين نفقة التقييد المفروضة فانها تصير دينيا بالقضاء دون غيره
قوله والا اي وان لم يقدر عليه يعني بان كان ذمنا او اعلى وامه لا يوجب
مطلب ذنبية النفقة كما في الفتح والبرهان انتهى فعلم من هذا من هذا
ان الامثلة هنا ليست اماوة العجز بخلافها في ذوى الارحام انتهى ولما
يتضمن المصنف لنفقة البهائم وهي لازمة ديانة على مالها ويكون اثمها معاويا
في جهنم بحسبها عن البيع مع عدم الاتفاق ولا يقضى عليه بها عندنا وقيل
يوجبها ابو يوسف كما يجب في الدابة المشركة انتهى وكذا اقال في الفقه وعند
ابي يوسف انه يجبر في الجبان وهو قول الشافعي ومالك واحمد وظاهر المذهب
الاول والحق ما عليه الجماعة يعني بابوسف ومن وافقه وفي التبيين في غير الجبان
يكره له ان لا ينفق عليه ولا يفتى ولا ذكره في النهاية والله الموفق بمنه
وكوم كتاب الاعتنان قوله والاعتنان شرعا اثبات القوة الشرعية
هذا التبريق على من ذهبوا وعند الامام الاعتنان اثبات الفعل المفضل الى
جعل الاعتق فلهذا يتجزى عنده لا عند من كان في البرهان وشرح الزيلعي
على ان المصنف رحمه الله ذكر فيما ياتي في باب عتق البعثة ان هذا التبريق غير
مسلم **قوله** بازاله الملك الذي هو منقح حكم فيه نظر لان الضعف الحكمي

أما هو الرق الذي هو سبب للملك على أنه ذكره في عتق البعض بقوله وأما
أي القوة الحكيمة بآزالة ضدتها الذي هو الرق **قوله** وأزالة الملك ذكره
شرحاً بوضعية لقوله مطلقاً ولا فهو مستغن عنه بقوله قبله بآزالة الملك
قوله أي غير مقيد بكونه ملكه بفتح الميم وتشديد اللام وفتح الكاف **قوله**
ويلزمه أي يلزم أزالة الملك مطلقاً اثبات القوة الشرعية **قوله** حيث
يكون أهلاً للأول قبل الأذن إلخ المراد بالأول النافع المحض كالصبي وبالثاني
المتردد كالبيع **قوله** واعتقك كذا اعتقك كذا اعتقك كذا على الأصح والعتا وعتلك
وعتقك على لزوم واجب لم يعتق لجواز وجوب بكفارة أو نذر كما في الفتح
قوله ما انت إلا صريح قال الكمال هذا هو الحق المفهوم من تركيب الاستثناء
لغة وهو خلاف قول المصنف في الأصول وقد بيناه في الأصول وأنه لا ينافي
قولهم الاستثناء التكميل بالباء في بعد التثنية انتفى **قوله** أو هذا مولاي أو يا
مولاي ليس من الصريح بل محو به أي بالصريح كما في التبيين **قوله** أو يا جبر
أو يا عتيق إلخ قال الكمال أما النداء فالتحريك بغيره لا يشترط وضعاً بل اقتضاه **قوله**
فان لفظاً لاخباراً تعليل لقوله كانت حر وكان ينبغي ذكره عقبه **قوله** فان
تصحیح كلام العاقل إلخ ظاهره أنه بتقليل ما قبله وفيه نظر فينبغي وقاؤه
عنه بان يقال ولان تصحیح كلام العاقل **قوله** وبقوله وهبت لك نفسك
أوبعت ملكي به بالصريح **قوله** عتق وان لم يقبل قال الكمال ولا يرتد بالرد
قوله ولا بكنایات الطلاق وان نوى شامل لجميع الفاظها كما صرح به الكمال
والزليعي وقاض خان حتى لو قال اختارني فاختارت نفسها ونوى العتق
لاعتق انتقياً لأنه يستثنى منها في النهي فلا عد البدایع أمرك ببيدك واختار
فانه يقع بالنية انتقياً والاستثناء منقطع لان أمر لا يبيدك واختارني
من كنایات التقويض لا كنایات الطلاق انتقياً وفيها قال لها امر عتقك
بيدك أو جعلت عتقك في بيدك أو قال لها اختارني العتق أو خيرتك في
عتقك أو في العتق لا يحتاج إلى النية لأنه صريح لكن لا بد من اختيار العتق
في المجلس لأنه تعليل انتقياً **قوله** كذا أي ابنه قال تحفة الفقهاء وهذا إذا

لم ينو

٢٧٤
لم ينو انتقياً وقال الكمال وقال يا ابنه أو يا اخي لم يعتق لان النداء إلى آخر
ما علل به هنا ثم قال وعلى هذا فينبغي ان يكون محل المسئلة ما إذا كان العبد
معروف النسب والا فهو مشكوك فيجب ان يثبت النسب تصديقاً لم يعتق
قوله ولا بقوله لاسلطان في عليك وان نوى كذا في البرهان وقيل يعتق ان
نواه وليس بعيد لتعيين النية نفياً له لظاهر العتق انتقياً وقال الكمال قال الذي
يقضي فيه النظم كون نفى السلطان من الكنايات **قوله** وانته مثل الحر هذا إذا
لم ينو وان نوى عتق لما في التبيين والبرهان **قوله** وفيه خلاف الاماميين
الخلاف في الأكبر سناً لا في الأصغر لما قال في الجوهرة وأما إذا كان يولد مثله مثله
إلا أنه معروف النسب فانه يعتق إجماعاً لأنه اقرب بما لا يستحيل منه لأنه يحتمل
ان يكون مخلوقاً من ماله بشبهة أو زناً انتقياً **قوله** فيعتق ويثبت نسبه إلخ
ظاهره أنه يثبت النسب من غير تصديق سواء كان صغيراً لا يعبر أو يعبر عن نفسه
وهو ظاهر في الصغير وأما الكبير إذا ادعى سيده بنوته وكان يولد مثله أو
أبوتة أو أمومة وكان يولد مثله لها ولا نسب للمعروف فقول لا يحتاج إلى
تصديق العبد لان أقرار المالك على مملوكه يصح من غير تصديقه وقيل يشترط
تصديقه فيما سوى دعوة النبوة لان فيه حمل النسب على الغير كما في التبيين ولكن
سيد كرام المص في كتاب الأقرار أنه يثبت النسب من المولى بمجرد إقراره ولم يشك
فيه خلافاً وقد علمته **قوله** أو قال لعبد هذا ينبغي ذكره في البرهان ثم
الاشارة **قوله** وقيل لا يعتق بالاجماع هو الأظهر لان المشار إليه إذا لم يكن
من جنس المسمى فالعبودية للمسمى كما لو باع ذوا على أنه ياقوته فاذا هو زوج جاح كما
باطلا والذكر والانشاء من بني آدم جنسان فتعلق الحكم بالمسمى وهو معدوم ولا
يتصور تصحيح الكلام في المعدوم إيجاباً أو اقراراً فيلغو كذا في البرهان إلا أنه
اقتصر على ما إذا قال لعبد بنو لعبد ولم يذكر عكسه وقد نص عليه الكمال
قوله إلا إذا قال أبو أي ينفرد لا حصراً في هذا إذا بوالأم بل أعظم منه
مثله **قوله** ذارح محرم يعني وحر ميتة بالقرابة لا الرضا حتى لو ملك أمة
عمله وهي أخته رضا لا تعتق كما في البحر **قوله** ولا فرق بين ما إذا كان المالك

مسلمها او كما فرأى في دار الاسلام بقاء الاسلام احترازاً عما لو ملك قريبا بها
 بدار الحرب فانه لا يعتق عندهما خلافاً لابي يوسف **قوله** والمكاتب اذا اشترى
 اخاه لانه لا يتكاتب ينبغي حذف لفظه لانه **قوله** اذ ليس له ملك تام ينبغي ان
 يقال لانه لا ملك له في الحقيقة واما له التمسك خاصة وقرابة الولاد بحسب ما
 بالتكسب دون غيرها من الاقارب فكذلك انكاتب انتفى وفي رواية كقولهما
 يتكاتب كما في التبيين **قوله** او اعتق لوجه الله او للشيطان او للصنم وارد
 على قول لما ذكرنا من القول لما حل لان هذا اختيار فكيف يكون عايراً باختيار
 الا انه ليس ثابتاً في بعض النسخ وعليها لا اعتراض **قوله** او مكرها لا فرق بين
 الاكراه الملبى وغيره كما في النهر **قوله** او سكران يعني من محرم لا بما طرقة مباح
 كالمضطر والذي لم يقصد السكر من مثله ومن حصل له بغضا او دوا كما في البحر
قوله بان قال ان دخلت النار فانت حر هو الصواب ووقع في كثير من النسخ
 فانت طالق وهو سهو **قوله** والحمل يعتق يعتق امه تبعاً لها لا فيه نظر لانه
 لا يخلو اما ان يكون قوله تبعاً لها متناً ليعتق به قوله بعده اذا ولدت بعد عتقها
 لا قبل ستة اشهر او يكون شرحاً فان كان متناً يعارض بتقييده التبعة بدون
 ستة اشهر فيذكر ان التبعة تكون مطلقاً وان كانت شرخاً لا يصح المتى لانه
 يفيد انه لا يعتق للحمل باعتاق الام الا ان تلده لدون ستة اشهر وانه يعتق
 مطلقاً **قوله** وبهذا يظهر ان عبارة صدر الشريعة تسامحاً غير مسلم بل الحق
 ما قاله صدر الشريعة وفي عبارة المصنف صريح بما يفيد من قوله وان اعتقت وهي
 غير معلومة للحمل بان ولدت للكنز يعتق تبعاً لغيره فهو يشترط ان يعتق
 مقصوداً فيما اذا ولدت لدون ستة اشهر وصرح به المصنف في كتاب الولاء
 في مسألة جمل الولاء **قوله** لكن ينجر ولاده الى موالي الاب هو الصواب خلافاً لما في
 كثير من نسخ من ذكر الام مكان الاب لانه كما مر صوابه كما سيأتي اذ لم يتقدم
 بل سيأتي في كتاب الولاء **قوله** بل يعتق الحمل فقط انما هو عن القيد وهو واجبا لذكر
 اذ لا يحكم بعتق الولد الا ان تلده لا قبل من ستة اشهر ولما هو في حكمه من وقت
 الاعتاق ولو زاد عن ستة اشهر كما اذا كانت معتدة عن طلاق او وفاة

٢٨٣

او جازت بتومين الاول لدون ستة اشهر والثاني لاكثر **قوله**
 وروى ام الولد ناقصه قال الكمال وما اورد من ان الرق لا يقبل التجزئ
 فكيف يقبل النقصان يدفع بان المراد بنقصان الرق نقصان لانقصان ذاته
قوله والعقود فروع مستدرج بما قدم من قوله والحمل يعتق يعتق امه وكذا
 وقع مثله في غير ما كتب ولعل اعادته ليدترتب عليه قوله وفروعه **قوله**
 فولد الامه للحمل ان ينفذ ان يفرج على المذكور ولا فاولا فيقول فولد العامي
 الشريف ليس بشريف مثلاً ولا ولم يفرج لقوله فالرق ويمكن ان يقال وولد ^{المسبية}
 بان سباهها حلالاً فولدت **قوله** وولد المغرور حر بالقيمة اي قيمته يوم الخصومة
 كما سيأتي **قوله** فان الاول مقدور العبد ويتوابع عليه مقدور الله تعالى يوم
 القول بعدم مقاوته المعلوم للعلة وهو مخالف لقولنا بمقاوته له **باب**
عتق العبد قوله حتى لو استولد نصيبه من مدبرة اقتصر عليه قال الكمال
 حتى لو مات المستولد تعتق من جميع ماله ولو مات المدبرة عتقت من ثلث ماله
 انتفى **قوله** فكل الاستيلاء يعني تبين كماله كما قال الكمال وانما كمل في القنة
 لانه لما ضمن نصيب صاحبه بالافساد ملكه من حين الاستيلاء فصار مستولداً
 جارية نفسه فثبت عدم التجزئ ضرورة **قوله** فليس بكم الاعتاق اي مجزئاً
 او مضافاً وينبغي ان لا يقبل منه اضافة الى زمان طويل لانه كان تدبير ولو
 دبره وجعل عليه التساوية في الحال فيعتق كما مر جوابه فينبغي ان يضاف الى مدة
 تشاكل مدة الاستسعاء كما في الفتح **قوله** او الاستسعاء ويجبر عليه واذا
 امتنع يوجه جبراً ولا يرجع العبد على المعتق بما ادى باجماع اصحابنا كما في
 الفتح **قوله** او يضمنه يعني اذا اعتق بغير اذنه كما سيأتي **قوله** لو موصل
 المراد به يساراً للتيسير لا يساراً لغنى كما ذكره المصنف والمعتق حاله يوم الا
 عتاق حتى لو ايسر بعده او اعسر لا يعتبر وان اختلف فيه يحكم للحال الا
 ان يكون بين الخصومة والعقود مدة يختلف فيها الاحوال فيكون القول
 للمعتق كما في التبيين **قوله** بان يملك قدر قيمة نصيبه الاخر يعني فاضلاً
 عما يحتاج اليه من ملوك ونفقة عياله وسكنه كما في التبيين **قوله**

شهد كل بعتن نوبيا آخر كذا الوشيد احدهما على رقيقة باعنا نصف فانكر
يسعى لهما **قوله** فبقي موقوف الى ان يتفقا على اعتاق احدهما قال في البحر
عن الفتح فلو مات قبل ان يتفقا وجب ان يأخذه بيت المال انتهى **قوله** علق
احدهما عتقه بفعل عند الخ قال الكمال ولا يخفى ان صورة المسئلة ان يتفقا
على ثبوت الملك لكل واحد منهما **قوله** وسعى في نصف لهما لا فرق فيه بين كونهما
موسرين او معسرين او مختلفين والولاء لهما كما في البرهان **قوله** وعند محمد
سعى في كله هذا اذا كان معسرين كما في التبيين **قوله** ملكا ولدا احدهما
كذلك في كل ذي رحم محرم كما في الفتح **قوله** علم الشريك حاله اولا هو ظاهر
الرواية عن الامام وردي الحسن عنده تضمين الاب اذا لم يعلم الشريك انه ابنه
كما في التبيين لان سبيل الرضا يتحقق من غير علم والحكم يدور على سببه لا على حقيقة
لانه مبطن لا يمكن الوقوف عليه **قوله** وان اشتراه الاب من مالك مكرهما
تقدم من قوله او اشتري نصف ابنه من مولاه واحترزه عن الشوا من الشريكين
لانه لو اشتراه منه موسرا الزمه الصمان للاخر بالاجماع كما في التبيين **قوله**
واعتقه آخر يعني بعده كما صرح به في شرحه **قوله** ضمن الساكت مدبرة قال
الكمال ويرجع به على العبد ان شأ **قوله** وهي ثلثا قيمته انفق قال الكمال لان
الانتفاع بالوطئ والسعاية والبدل وانما زال الاخير فقط واليه مال الصدر الشهيد
وعليه الفتوى لان الوجه يخص المدبرة وقيل ليسال اهل الخيرة ان العلم بالجوهر
بيع هذا فايته المنفعة المذكورة لم يبلغ فما ذكر فهو قيمته وهذا الحسن عند
وقيل قيمته قنا وهو غير سديد وقيل نصف قيمته قنا وقيل تقوم خدمته مدة
عمره خورا فيه فما بلغت دفع قيمته انتهى **قوله** وقال العبد للمدبر ميني على عدم
تجزئ التدبير عندهما **قوله** فننق بالستمانية لم يتعرض فيه لنفقتها وكسبها
وجنائتها وفي المختلف في باب محمد نفقتها في كسبها فان لم يكن لها كسب فنفقتها
على المنكر ولم يذكر خلافا في النفقة وقال غيره نصف كسبها للمنكر ونصف موقوف
ونفقتها من كسبها فان لم يكن لها كسب فنصف نفقتها على المنكر لان نصف
الجارية للمنكر وهذا اللائق بقوله لا حيفه وينبغي على قول محمد ان لا نفقة

لها عليه اصلا لانه لا خدمة له عليها ولا احتباس واما جانيها فتسعى
فيها على قول محمد كما كانت وتاخذ الجارية ممن جنى عليها وتستعين بها وعلى
قوله لا حيفه جانيها موقوفه الى تصديق احدهما صاحبها كما في الفتح **قوله**
وقالا لهما القيمة قال في النهر وهي ثلث قيمتها قنا وفيه قال الجوهري انتهى **قوله**
ولا في حيفه قوله صلى الله عليه وسلم الخ لم يذكر فيه الجواب عن وجه قيس قوله
وليس مما ينبغي **قوله** فان كان حيا امر بالبيان كان ينبغي للمض ذكر حكمه وهو
كما قال الكمال وللعبيد محتاصمته في ذلك فاذا بين العتق في الثابت الذي لم يخرج
بالكلام الاول اي بينه بالكلام الاول عتق وبطل الكلام الثاني وان بين بالكلام
الاول عتق الخارج ويؤمن ببيان الكلام الثاني ويعمل ببيانه وان بدا ببيان
الكلام الثاني فقال عتبت بالكلام الثاني الداخل عتق ويؤمن ببيان الاول
فايها بينه من الخارج والثابت عمل به وان قال عتبت بالكلام الثاني الثابت
عتق وتعين عتق الخارج بالكلام الاول والا يبطل فالمسئلة على ثلاثة اوجه
احدها ان يبين وهو ما تقدم ثانيا ان يموت احدا لعبيد فالموت بيان ايضا
فان مات الخارج تعين الثابت للعتق بالايجاب الاول لزوال المزاج وبطل
الايجاب الثاني وان مات الثابت تعين الخارج بالايجاب الاول والداخل بالايجاب
الثاني وان مات الداخل مرييا الاول فان عني به الخارج عتق ثابت ايضا
بالايجاب الثاني وان عني به الثابت يبطل الايجاب الثاني ثالثها ان يموت المولى
قبلا لبيان وهو مسئلة الكن لا تنق فان قيل مشكل هذا على اصلها من عدم
تجزئ الاعتاق فالجواب ان عدم تجزئه اذا وقع في محل معلوم والانقسام هنا
ضروري انتهى وقال في البرهان وتمام الكلام على هذه المسئلة في اول باب عتق
احد العبد من النكاح في **قوله** واما صاحب النصف الذي عتق ينبغي ان يقال فما
اصاب بالغالا بالواد **قوله** وقيم العبيد متساوية ليس هذا القيد لازما حكما
قوله قسم ثلث على هذا قال الكمال ولا يخفى ان الحاصل للورثة لا يختلف انتهى
يعني بحسب جعل سهام العتق ستة او سبعة **قوله** لا يتصور في مسئلة قضا اجتماع
نصفين في الحاق قط للمنفق بلا تسامح **قوله** مهرهن على لسوا الكلام عليه

كالإسلام على قيمة العبيد فيما تقدم **قوله** وثمن من دخلت هذه حجة محمد عليها
 فالزمها المناقضة والجواب عنها والاحكام تفاريعها في الفقه **قوله** والوطء
 والموت بيان في طلاق مبهم هذا اذا كان الطلاق قبل الدخول وبينا لانه لو كان
 رجعيا لا يكون الوطء بيانا لطلاق الاخرى محل وطء المطلقة رجعيا ذكره في
 الفتح عن النوادر ونقله ابن الضياء عن قينة المنيعة انتهى لانه فيه نوع اشكال
 لما قالوا ان المسلم لا يفعل خلا في السنة والسنة ان لا يبطا المطلقة طلاقا رجعيا
 قبل رجعتها بالقول فما وجه حمل هذا على هذا مع حملهم اياه في غير هذا المحل على عدم
 مخالفة السنة **تنبيه** لا يثبت البيان في الطلاق بالمقدّمات كما في الزيادات
 وقال الكرخي يثبت بالتقريب كما يحصل بالوطء كذا في الفقه **قوله** كبيع شامل لما
 فيه الخيار لاحد المتبايعين وللفاسد بدون قبض على الصحيح كما في الفتح والايضا
 والاجارة والتزويج والعرض على البيع كالبيع كما في التبيين **قوله** وتبرير كذا
 الكتابة والتحرير بيان كما في البيع وسواء كان التحرير منجزا او معلقا كما في التبيين
 والمراد بالمعجز ما لا ينة له فيه فان قال عيذت به الذي لزم من بقول احدكما
 حصدق وقضا وحمل قوله اعتقتهك على اختيارها واعتقاي اخذت اعتقك كذا
 في البيع **قوله** ونقبة وصدة مسلمين هذا القيد اتفاقا لما قال الزيلعي عن
 الكافي ذكر تسليم في النقبة والصدقة في الهداية وقع اتفاقا يعني لا يحتاج اليه
 وقال الكمال قالوا ذكر لا يماض فتركيد لا للشرط لما في المبسوط والمحيط وغيرها
 الله البيان باعتبار دلالة نفسه يختص بالملك **قوله** وللعق من كل وجه بالتدبير
 والاستيلاء اي ولم يتحقق خلا للعق من كل وجه وهو العق الملتزم بقوله احد
 كما هو فان حاصله تعليق كما مل بالبيان وبالتدبير والاستيلاء لم يبق عققه
 عققا كما لا يستحقه العق عند الموت فتبين الآخر كذا في الفقه **قوله** لا وطء
 فيه قول في حقيقته وحمله اذا لم يحصل منه علوق اما لو علق عقته الاخرى
 اتفاقا كما في الفقه **قوله** وعندها بيان اي وان لم يحصل منه علوق وبليفتي
 كما في البرهان **قوله** اشارة بزيادة لوفي العبارة الخ قيل وجه ذلك ان جملة
 تلدينه ابنا وقتة صفة لولد فيقول الكلام الى قولك اول ولد موصوف بهذا

الصفة فان حرة فانظر هل لقولك فان حرة ارتباط بما قبله بوجه بخلاف
 ما اذا قدرت اداة البشرط كان ولو قلقت اول ولد تلدينه ان ابنا لوان فان
 حرة فانه يرتبط بما قبله على الجزئية لانه يفصل القولك اول ولد موصوف
 بالولادة ان كان ابنا فان حرة وبهذا يسقط ما قبل وجه الفساد ان كان
 عدم وجود الرابط في جملة الخبر فقد يستغنى عنه بنا على ظهوره تقديره كعند
 ولادته ونحوه وان كان وجود الفا في الخبر فقد يجوز دخوله على قلة وقائله
 خولان فانكح فتنا نعم خصوصا اذا كان المبتدأ نكرة موصوفة بجملة على ما بين
 في محله هذا ما يتسرى قاله مثلا مصطفى الرومي حفظه الله انتفى وفي حكمه بالسقوط
 بما ذكره تأمل **قوله** عتق نصف الام ونصف الانثى هذا اذا تضادقا على معرفة
 المولود الاول وهذه المسئلة على وجوه احدها ما تقدم ثانيا ان يتصادقا
 على اولية الغلام فتعق الام والبنت دونه ثانيا ان يتصادقا على اولية البنت
 فلا يعق احد رابعها ان تدعى الام اولية الغلام والبنت صغيرة ويترك المولى
 فان طف على نفق العلم يعق احد منهما خا مسها ان تقيم الام بينه بعد ذلك
 على اولية فتعق سادسها ان تدعى الام كما تقدم ويكمل عن اليمين فتعق
 سابعها ان تدعى الام اولية الغلام والبنت كبيرة ولم تدع شيئا من الحرية لنفسها
 ويكمل فتعق الام خاصة ثامنها ان تقيم الام بينة والبنت ساكنة فتعق
 الام دونها تاسعها ان تدعى اولية ويكمل فتعق عاشرها ان يقبها بينة
 باولية فتعق هادي عشرها ان تقيم البنت بينة باولية والام ساكنة فتعق
 دونها ثاني عشرها ان تدعى كذلك ويكمل فتعق دون امها كما يؤخذ ذلك
 من البرهان بفتح القدير **قوله** عتق نصف الام والبنت كذا في الجامع الصغير
 من غير خلاف والمذكور لمجد في الكليات في مدد المسئلة انه لا يحكم بعق
 واحدة وصح في النهاية ما في الكليات وحيث ان قول في حقيقته وان
 يوسف مع انه نرد عنهما رواية شاذة تخالف ذلك الجواب كذا في الفقه **قوله**
 اي شهد رجلا على زيد بعق احد مملوكيه لغت يشهد الى انتم لو شهدا بعد
 موته انه قال في صحة احد كما هو تقبل وهو الاصح اعتبار الشروع كما في الفقه

قوله وطلاق مبغ قال في الهداية ويجوز على ان يطلق احدهما انتهى
ولعل المراد بجبر على البيان لانه يذهب لطلاق في احدهما **باب الحلف**
باعتق الحلف بالكسر مصدر سماعي وله مصدر آخر عن حلف بالاسكاه يقال
حلفا وحلفا وتدخل التالفة لقول الغردق .
على حلفه لا اشتم الدهر مسلما ولا خارج من في ذور كلام **قوله** والمراد بالحلف
تغليقه بشرط كما في الفتح **قوله** قال ان دخلت المراد وهو من اهل التخيير لما
قال في البرهان لو قال عبدا ومكاتب ما ساء ملكه حرفعت فملك عبدا فهو
عنده لان من ليس اهلا للتخيير يعتق لغير اهلا لتغليقه وحكما ببقه لان
المعلق بالشروط كما لم يجز عند وجوده انتهى وقال الكمال في باب التدبير لو قال
العبدا والمكاتب اذا اعتقت فكل مملوك املكه حرفعت فملك مملوكا عتق
بخلاف لو قال كل مملوك املكه الى خمسين سنة فهو حرفعت قبل ذلك فملك
عنده وحقيقة وقال لا يعتق انقضى فليست له فانه دقيق **قوله** فهو حر كذا
في الهداية ولا حاجة الى لفظ فهو **قوله** وقت الدخول عدل الى لفظ وقت
لفظه يوم ليفيد ان لفظ اليوم مراد به الوقت حتى لو دخل ليلا عتق ما في ملكه
لانه اذيف الى فعل لا يمتد وهو الدخول في الملك **قوله** كذا اي يعتق من في
ملكه دون ما يملكه اذا قال كل مملوك لي وقال كل ما املكه هو بعد عند
ولا يتناول من يشتريه بعد الحلف لان قوله املكه للحال حقيقة يقال لان الملك
كذا وكذا او يراى به الحال ولذا استعمل له من غير قرينة وفي الاستقبال بقرينة
السيان او سوف فيكون مطلقه للحال فكان الجزاء حرية المملوك في الحال مضافا
الى ما بعد عند ولا يتناول ما يشتريه بعد اليمين كذا في الهداية وهو احد
الملاهي الثلاثة لاهل العربية اختاره صاحب الهداية لانه مذهب المحققين
منهم كذا في الفتح **قوله** حيث يتناول العتق اي في صورة قوله كل مملوك لي
او املكه هو بعد عند من ملكه مذ حلف فقط ولا يتناول ما يشتريه بعده
كما قد عناه **قوله** والتدبير اي في صورة كل مملوك لي واملكه هو بعد موتي
من ملكه مذ حلف فقط لا من ملكه بعد الحلف فاذ كان عنده مديون مطلقا

لا يصح

لا يصح بيده بعد هذا القول والذي يشتريه مديون مقيد بحوز بيده قبل موت سيده
قوله لان قوله كل مملوك لي الحال قال الكمال ووجه كون كل مملوك لي حالا ان المختار
في الوصف من اتم الفاعل والمفعول ان معناه قيام حال التحكيم بمن سبه اليه على وجه
قيامه به او وقوعه عليه واللام للاختصاص اي الاختصاص من جرت معنى
متعلقها اليه اي بمعنى المتعلق وهو مملوك فلزم من التركيب اختصاصا بالتحكيم
بالمصنف بالملوكية وهو ان مملوكه فلزم قيام ملكه في الحال ضرورة انصافه باثر معا في
الحال والاثبات الاثر بلا موثر للحال **قوله** لكن يموت اي موت المولى عتقا من ثلثه
فان خرجا منه فيها وان ضاق عنها يضرب كل منهما فيه بقيمة وهذا ظاهر المذهب
عن الكل اي المذهب وصاحبه كما في الفتح **قوله** وقال ابو يوسف لا يعتق من ملكه
بعد اليمين ليس لظاهره بل رواية النوادر عنه نص عليه في الهداية يقول
وقال ابو يوسف في النوادر الخ وكذا في الفتح بعد حكايته ما قد عناه من عتق الجميع
في ظاهر المذهب عن الكل فكان ينبغي للمصنف بياضه **قوله** ولهذا صار من كان في
ملكه وقت اليمين مديونا اي في الحال دون الاخر كما في الفتح **قوله** ولها ان هذا
اي مجموع الترتيب لافظ ملكه فقط كما في بعض الشروح كذا في الفتح **قوله** والوصية
انما تقع بعد الموت اي انما تقع معتبرة في التعلق بما بعد الموت لانه يعتبر في الوصايا
الحالة المنتظرة والحالة الموصوفة حتى تعلقت بما كان موجودا ومليكون للموت
فما قيد بالذكرا الخ قال الكمال هذا بناء على ان لفظه مملوك اما لذات متصفه
بالمملوكية وقيد بالتذكير ليس جزء المفهوم وان كان التانيث جزء مفهوم مملوك
فيكون مملوك اعم من مملوكه فالثابت فيه عدم الدلالة على التانيث
لا الدلالة على عدم التانيث ولما ان الاستعمال استمر فيه على الاعية فوجب
اعتباره كذلك انتهى **قوله** ولا المكاتبة قال الكمال خلافا للزفر ولا يدخل
المملوك المشترك كالجنيين الا ان يعينهم ولا يعتيد عبده التاجر وهو قول
ابن يوسف الا ان ينويهم بنوا على العبد دين ام لم يكن وفي قول محمد يعتقون
نواهم ولا عليه دين او لا على قول ابي حنيفة ان لم يكن عليه دين عتقوا
اذ نواهم والا فلا وان كان عليه دين لم يعتقوا ولو نواهم انتصروا .

باب العتق على جعل قوله الجمل ما يجعل للانسان الكذا الجعيلة قوله
وكذا الجعالة بالكسر كذا في الصحاح وفي ديوان الادب بالفتح فيكون فيه وجهان
كذا في الفتح وقال في اليم الجعيل جمع جعيلة او جعله بالخركات بمعنى الجعل كذا في
المغرب والمراد هنا العتق على مال انتفى **قوله** اعتمق على ما لا يده فقيل العبد
يعنى في مجلس علمه او مجلسه بخلاف ما اذا علق عتقه بآداءه كما سذكر وليس له
القبول بعده ولا يوم من قبوله الكل فلم يكره عند الامام في بعضه وقال لا يجوز بعتق
كله بالالف بناء على كبرى الاعناق وعدمه كما في اليم **قوله** لانه لما كان معاونة
المال بغيره شايه النكاح اى في ان الجعيلة اليه سيرة مفتخرة **قوله** بان قال
مولاه ان ادبته الى الف درهم فانت حرة فيه تسامح لانه لا يقتضى المص بذكره اذ
جميع ادوات كذا **قوله** مادون لم يشترط قبوله هنا اى فيما اذا علق عتقه بآداء
اذ لا يحتاج اليه ولا يبطل بالرد كما في التبيين بخلاف المسئلة السابقة وهما اذا
قال له انت حرة على الف **قوله** بخلاف المكاتب لانه بقي مسائل اخرى يخالف فيها المكاتب
اذا مات العبد وترك مالا لا يورث منه عنه ولومات السيد وفي يد العبد كسب
يباع ولو كانت امته وادت لم يعتق ولدها تبعا ولو حط عنه المولى بعض البذل
واذ الباقى لا يعتق ويقتصر على المجلس ان علق بان فلوا عرض او اخذ في عمل آخر
فادى لا يعتق والمولى اخذ ما ظفر به من كسبه قبل اداه له واذا فضل عن بده
شئ بعد اداه اخذه المولى كذا في فتح القدير وزاد صاحب اليم ما اذا قال
سبته ان ادبته الى الف في كسب بصرى فادها في امود لا يعتق واذا قيد اداه
في غيره لم يعتق وفي المكاتب لا يبطل الا بالحكم والتراضى ولو امر غيره بالاداء فادى
لا يعتق انتفى **قوله** ولو اجبر المولى على القبول كذا في الهداية وهو المذكور في الا
يضاح وهو وجه الاستحسان والاوجه وذكر شيخ الاسلام انه لا يجب قبوله
لان وجوب قبوله لكل لتحقيق شرط العتق وليس كذلك لبعض وجه الاستحسان
دفع الضرر عن العبد لانه قد يعجز عن الاداء دفعة وما تجل مشقة الاكتساب
الا لذلك الفرض كذا في الفتح **قوله** او ادا المال بالمجلس مصدر مضاف لفعله
وفاعله العبد لاختصاص الاداء بنفسه لما قال في اليم عن المحيد لو امر غيره
بالاداء

٢٨٤
٢٧٩
بالاداء فادى لا يعتق لان الشرط اداؤه ولم توجد فلا حاجة الى اداؤه غيره
لانه قادر على اداؤه بخلاف الكتابة لانها معاوضة حقيقة فيها معنى التتليق
فكان الاصل فيها المعاوضة وحصول البذل هو المقصود فيها **قوله**
واعتق الوارث كذا قال صاحب الهداية عن المشايخ لا يعتق ما لم يعتق الوارث وزاد
غيره او الوصى والقاضى ان متنعوا وتوقف عتقه على الاعتاق هو الاصح وقيل
يعتق بلا اعتاق والوارث يملك عتقه تجيزا وتعليقا والوصى يملكه تجيزا
فقط ولو اعتق الوارث عن كفارة عليه وقع عن الميت لاعن الكفارة والولاء
للميت لا للوارث من الفتح واليم **قوله** يعنى ان هذه الخلافة مبنية على خلافة اخرى
قال الكمال ولا يخفى ان بناء هذين على تلك ليس باولى من عكسه بل الخلافة فيها
معا ابتداء انتفى **قوله** لان اشتراط البذل على الاجنبى جائز في الطلاق لاقى
العتاق قال الكمال لان الاجنبى في الخلع كالمرأة لم يحصل لها ملكا ما لم تكن تملكه
بخلاف العتق فانه يثبت للعبد فيه قوة حكمية هو ملك البيع والشراء وغير ذلك
ولا يجب عرضه الاعلى من حصوله المعروف انتفى **قوله** واما اذا قال ان خذ متنى
مدة الى قدم المص انده ان علق بان تفيد اداؤه بالمجلس ولعل الفرق ان اذا المال
مكن في المجلس فيتقيد به والخدمة سنة لا يمكن تحصيلها فيه فلم يقتصر على المجلس
ولو علقها بان فليست **قوله** كما ذكرنا في الهداية حيث وقد قررنا من قبل انتفى
وقال الكمال يعنى في خلع الاب ابنته الصغيرة لكنه لم يذكر ان اشتراط البذل لا يعتق
على الاجنبى غير صحيح انتفى **قوله** وابته اى امتعت الامة عن النكاح عتقت
اشارة الى انه لا يجب عليها شئ ولا يلد منها تزوجه لانها ملكت نفسها بالعتق
قوله قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها طريق القسمة ان تضم قيمة الامة
الى مهر مثلها وتقسم عليها الالف التى اشترطها الاجنبى فاما ان يتساوى
القيمة ومهر المثل فيجب عليه نصف الذى سماه المولى ويسقط عنه النصف
واما ان يتفاوتا بان كان قيمتها مثلا الفان ومهر مثلها ارب فيجب للمولى
ثلث الالف وسقط ثلثا مهرها وهكذا امثال ان تكون قيمتها ثلاثة الاف ومهرها
الف فيجب ربع الالف كما يعلم بفتح القدير **قوله** فلو لم تناب الامة فمهرها

حصته مهر المثل منه اي ويجب له اداون المولى لانه بدن بضعها وقد ملكته
 بالاعتاق **قوله** وهو ثلث الالف لا يكون لها ثلث الالف الا في صورة ما اذا
 كان قيمتها الفان ومهر مثلها الف اما اذا تساوى القيمة ومهر المثل فيكون
 لها نصف الف وان كان قيمتها ثلثة الف ومهر المثل الف وجب لها
 ربع الف فلا يختص بما قيد به المص فكان تركه مما ينبغي **قوله** في صورة
 الضم اي ضم عتي وتركه لكنه في صورة الضم يستحق المولى ما يحضر القيمة
 ويستقط عن القائل في تركه الضم **قوله** ولو اعتق امته على ان تزوجه نفسها
 شامل للمدبرة والمكاتبه دون ام الولد لان قوله فان ابنت فعليها قيمتها
 في قولهم جميعا لا يشمل ام الولد لما قال في البحر عن الثانية ام الولد اذا اعتقها
 مولاه على ان تزوجه نفسها مته فقيلت عتقت فان ابنت ان تزوجه نفسها
 منه لا سعاية عليها انتهى **باب التدبير قوله** وشرعا يستعمل كل من لفظ
 التدبير والمدير في المطلق والمقيد خلافا لظاهر كلام عامة المتناحيين فصرح
 شرعا على المدير المطلق فلم يستعملوه في المقيد كما قال المحقق ابن الدمام التدبير
 شرعا العتق الموقوع بعد الموت في المملوك معلقا بالموت مطلقا لفظا ومعنى انتهى
 ولما كانت عبارة الميسر تخالف ذلك اعترضها الزيلعي والعيني حيث قال لا يعد
 سياقتها قول لاكثر وهو تعليق العتق بمطلق موته اي موت المالك وفي الميسر
 التدبير عبارة عن العتق الموقوع في المملوك بعد المالك وما قاله الشيخ اي صفة
 لاكثر احسن لان الثاني يورد عليه المدير المقيد بان قال ان مت من سفر
 او مرضي هذا او مرضي كذا او نحو ذلك مما ليس بمطلق واحترز الشيخ عنه بقوله
 بمطلق موته انتهى وهذا يوضح انه شرع ليس الا للمطلق لان السببية في
 المقيد لم تنعقد في الحال للتردد في وقوع تلك الصفة ولا يثبت له حكم التدبير
 الا في آخر جزء من اجزاء حياة سيده لتحقيق تلك الصفة فاذا اذ اك يصير
 مديرا وسيده كالمص ان اذ انتفى معنى السببية لتردده بين الثبوت
 والعدم بقي تعلقا كسائر التعليقات **قوله** سواء كان موته او موت
 غيره هو يعارضه قول صاحب البحر خرج بتعليقه بموته تعليقه بموت غيره
 كقوله

كقوله ان مات فلان فانت حر فانه لا يصير مديرا اصلا لا مطلقا ولا
 مقيدا فاذا مات فلان عتق من غير شيء انتهى **قوله** ومما يوجب كون اشتراكه
 معنويا قول الامام شمس الائمة في المبسوط علمت اعتراض الزيلعي والعيني عليه
 وان كلام صاحب لاكثر احسن في الاعتراف عن لاكثر وشارحه وصدور الشريعة
 غير علم **قوله** نعم يرد على المبسوط ايضا ان قوله بعد موت المالك ليس كما
 ينبغي لخرجه المعلق بموت الغير عن القيد الا يرد ساقط بما نقلناه عن البحر
 ان المعلق عتقه بموت غيره سيده ليس مديرا اصلا **قوله** او انت حر يوم اموت
 هذا اذا لم ينو النهار فقط اذ لو نواه دون الليل لا يكون مديرا مطلقا لا محال
 ان يموت بالليل كما في التبيين **قوله** او انت حر ان مات الى مائة سنة الخ
 هذا عند الحسن بن زياد وقال ابو يوسف ليس بمطلق لان العبرة بالتوقيت
 ولا ينظر الى طول المدة او قصرها كما في التوقيت في النكاح والمختار وهو الاول كذا
 في التبيين وعليه مشي في الهداية وعلله بانه كما ان لا محالة انتهى وقال
 الكمال والمص اي صاحب الهداية كالمستأوف فانه في النكاح اعتبره توقيتا
 وبطل به النكاح وهذا جعله ثابتا موقعا موجبا للتدبير انتهى وقال صاحب البحر
 قد يجب عنه بانه في باب النكاح اعتبره توقيتا للتدبير عن النكاح الموقوع فالا حينا
 في منعه تقديم المحرم على المبيع لا النظر الى الصورة يحرمه والى المعنى يبيحه
 واما هنا الى التباين المعنوي ولا مانع منه فالاصل اعتبار المعنى ما لم يمنع مانع فلا
 تنافي ولو كان هو المختار وان كان المولوي جزم بانه ليس بمدير مطلق
 تسوية بينه وبين النكاح انتهى **قوله** لبقا للملك في الجملة فيه تأمل لاعتقها
 بقوله كل مملوك لي هو **قوله** ويسعى وكله لومديونا يعني مستغرقا رقة المدير
 اما لو كان دون ذلك فانه يسعى في قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها
 وصية ويسعى في ثلثي الزيادة كذا في البحر عن شرح الطي ويلي في كلام
 المص بيان قيمة المدير **قوله** وولده المدبرة مديري المدبرة تدبيرا
 مطلقا اما ول المدبرة مقيدا فلا يكون مديرا كما في الفتح **قوله** لاجماع
 الصحابة يعني الاجماع السكوني كما في الفتح **قوله** او مات فلان قد مناته

ان لا يكون مديرا اصلا بل معلقا عنه بشرط **قوله** ويعتق من الثلث ان وجد
 الشرط شامل لتعليقه عنه يموت فلان كما ذكره واذا مات فلان والسيد
 كيف يحكم بالعتق من الثلث **قوله** لان العتق على قول ابي حنيفة يستند الى
 اول شهر قبل الموت الخ كذا علله الكمال ويوضحه ما قاله ابن الكمال في باب الا
 ستيلاد النذير سبب للعتق في الحال ونبوت سببية في الحال على خلاف القياس
 في اثر التعليلات لضورة تها في تأخير كغيره من التعليلات بوجوب بلادة
 لان ما بعد الموت زمان زوال اهلية التصرف فلا يتأخر سببية كلامه اليه
 فيستقدر بقدر الضرورة انتفى **قوله** كذا في الحاشية نقله في البحر عن ابيها ثم
 نقل عن المجتبى انه اذا مضى شهر فاكثر المشايخ على ان يجوز بيعه وهو الاصح
 انتفى وقال في البدايع ذكر في الجامع انه اذا مضى شهر قبل موت المولى لا
 يكون مديرا ويجوز بيعه ولم يذكر الخلاف وهو الصحيح وذكر وجهه **قوله**
 ولو قال انت حر بعد موتى بشهر فمات بعده زائدة لا حاجة اليها **قوله**
 بل يبيته الوصي والوارث اذا القاضى اي بعد مضي المدة ويعتقه القاضي
 اذا امتنع الوارث **قوله** قيمة المدير المطلق نصف قيمته لو كان قنا هو
 المختار كما في البحر عن الولي واختاره الصدوق والشهيد **قوله** وقيل
 ثلث قيمته قنا هو المفتى به كذا في البحر ايضا **باب الاستيلاد**
 سبب عند علمائنا الثلاثة نبوت نسب الولد شرعا وقال زفر نبوت مطلقا سواء
 ثبت شرعا او حقيقة فلو ملك من اقربا مومة ولدها من زنى بها وصدقه
 مولاهم تصلم ولده عندنا وهو التحسان والقيس تصير وهو قول زفر دليل
 ان مولد الولد عتق عليه بلا خلاف بين اصحابنا كما في البدايع **قوله** وهو لغة
 طلب الولد اي مطلقا وام الولد بصدق لغة على الزوجة وغير من لها ولد ثابت
 النسب وغير ثابت النسب كما في الفقه **قوله** وشرعا طلب المولى الولد من امته يشير
 الى انه من الاسماء التي خرجت من العموم الى الخصوص كالتيم والنج واما قال من امته
 وان كان حكم المشتركة ومنه ولدت بنجاح فملكها كذلك نظر للمغايبة لجمال
 على الصلاح لان ام الولد هي التي ثبت نسب ولدها من مالها كلها وبعضها

قوله باقراره شامل لاقرار المريض مرض الموت لكنه اذا لم يكن معها ولد
 ولا بها حمل منه تعتق من الثلث باقرار المريض كما في البحر **قوله** لم تملك قال الزليقي
 اي لا يجوز تملكها وهو الصواب خلاف قول المصنف اي لم تكن مملوكة ملكا تاما
 وان فيها الملك في الجملة ويناقضه ما قدمه في كتاب الاعتاق ان الملك فيها
 كما مل وهو الصواب وكما سيذكره في الايمان ان لفظ المملوك يتناول ام الولد
 فتعق بقوله كل مملوك لي حر لنبوت الملك انتفى اي الملك اكمال لقول الزليقي
 ان المطلق ينصرف الى اكمال وملكه كما مل للمديروا مهابت الاولاد بخلاف المكاتب
 لان الملك فيه ناقص انتفى **قوله** وحكمها كما لم يدبره منه انها تعتق ببيع
 خدمتها منها كبيع العبد من نفسه كما في الفتح **قوله** لكنها تعتق بموته من الكل
 يعني الا اذا اقر انها ام ولده وليس معها ولد ولا بها حمل في مرض موته
 فانها تعتق من الثلث كما قدمناه **قوله** فان ولدت ولدا اخر ثبتت نسبة
 بلا دعوة اذ بدعوة الاول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا كما
 في الهداية وقال الكمال وبهذا تبين ان الاولى في تعريف الفرائش كون المرأة
 مقصودا من وطئها الولد فلا بد ان يكون في ام الولد وهو الذي عرفوا به الفرائش
 وظهر ان ليس لفرائش ثلاثة كما تقدم في فصل المحرمات بل فرائشان قوي هو
 فرائش المنكوحة وضعيف وهو فرائش ام الولد فانتهى ولد بها بغير النفي وولد
 المنكوحة باللعان وقد صرح المصنف اي صاحب الهداية فيما تقدم ان الامة
 ليست بفرائش لولاها وذلك لعدم صدق هذا الفرائش عليها وهو كون المرأة
 معينة لنبوت نسب ما تاتي به او كونها يقصد بوطئها الولد انتفى والذي
 تقدم في المحرمات هو مثل ما في البدايع الفرائش ثلاثة قوي وهو فرائش المنكوحة
 حتى يثبت النسب بلا دعوة ولا ينتفى الا باللعان وضعيف هو فرائش الامة
 حتى لا يثبت منه النسب الا بالدعوة والوسط فرائش ام الولد حتى يثبت
 فيه النسب من غير دعوة وينتفى من غير لعان انتفى محل نبوت ولدا ام
 الولد مالم يعارضه مانع من حل وطئها كحرمتها موبدة بوطئ مولاه
 امها او ينفقها او وطئ ابنه او ابنيه لها او حرمتها بارضاعها وزوجته الصغيرة

او بكتابتها او بتزويجها فلا يثبت نسب ولدها الا ان تاتي به لدون
 ستة اشهر من وقت موت المرأة كما في الفتح **قوله** ولكن انتفى بنفيه يستثنى
 منه ما لو اعتقها قاله يثبت نسب ولدها الى سنتين من يوم الاعتاق
 كما اذا مات ولا يمكن نفيه لان فراشها تأكد بالحريم وفي الميسوط انما
 يملك نفق ولد ام الولد اذا لم يقص القاصي به او لم يبتط وال زمان
 فاما بعد القضا فقد لزمه بالقضاء فلا يملك ابطاله والتطاول دليل
 اقراره لانه يوجب منه فيها دليل اقراره من قبول التهنئة ونحوه فيكون كما
 لنصيح باقراره واختلافهم في التطاول سبق في اللعان كذا في الفتح **قوله**
 لان هذا الظاهر اي كونه الولد منه بسبب ان الظاهر عدم زنا المسلمة
 يقابله اي يعارضه ظاهر وهو كونه من غيره لوجود احد الدليلين على
 ذلك وهما العزل او عدم التحصيل ولا شك في ان كونه من غيره عند ضبط
 العزل ظاهر واما ظهور كونه من غيره اذا اقتضى لبها ولم يعزل عنها حمل
 نظر كذا في الفتح **قوله** وان زوجها فجات بولد فهو في حكم امه اي فيما لا
 مانع منه لان الولد لو كان حارياً لا يستمتع بها لانه وطئ امها وهذه
 اجماعية قال الكمال وهي واردة على اطلاقه حيث قال هو في حكم امه انتفى
 والجواب عنه ظاهر **قوله** والنسب يثبت من الزوج لان الفرائض له تمة
 عبارة الهداية وان كان النكاح فاسدا فانه ملحق بالصحيح في حوالا
 حكم انتفى وهذا اذا اتصل به الدخول كما في الفتح **قوله** ولو ادعاه
 المولى لا يثبت نسب منه اي وقد جاءت به ستة اشهر فما فوقها اذا
 لو ادعاه السيد قد جاءت به لدون ستة اشهر كان ولده بل لا
 يحتاج الى دعوته كما قد متاه ويظهر عدم صحة النكاح **قوله**
 وتغير ام ولده لا اقراره لم يستحسن هذا من صاحب الهداية لان الكلام
 في تزويج ام الولد وانما يحسن لو كان في تزويج الامه التي ليست ام ولد كما
 لصورة المذكورة في الميسوط تزويج امته من عبده فولدت له قال الكمال
قوله واذا مات المولى اعتقت من جميع المال كان ينبغي عدم ذكره لانه
 قد تم

توهم متا وليس من تلق السابطة خاصة في كلام الهداية بل حكم لام
 الولد في حد ذاتها ولذا قال الكمال اعتقت يعنى ام الولد انتفى والا
 تسحق في قيمتها قال في الهداية ومالية ام الولد يعنى الذي متقومة
 ويترك وما يتقدمه ولا يها ان لم تكن متقومة فنفي محترمة انتفى وهو
 جواب عن سؤال يرد على قول الامام ينبغي مالية ام الولد انتفى وقيمة ام
 الولد ثلث قيمتها قنه كذا في الفتح **قوله** وعققت بعدها قال الزيلعي ولا
 ترد الى الرق لو تجوزت نفسها والمدير اذا سلم كام الولد انتفى وقال زفر
 يتنق للحال والسعاية دين عليها واذا مات مولاه اعتقت وسقطت عنها
 السعاية لانها ام ولد كذا في الفتح **قوله** وعندا في حنفية يصير نصيبه
 ام ولده اشارة الى ان الاستيلاء تجزى عنه لا عندا الا انه قد يملك مل
 عند وجود مبيد النكاح مل وشرطه وهو مكان النكاح مل وقيل انه لا يجزى عند
 ايضا لكن فيما يحتمل نقل الملك فيه واما فيما لا يحتمل فهو تجزى عنه كذا في
 البدائع **قوله** لانه قابل للتملك عبارة الزيلعي للملك تعليل بعدم المانع وهو
 لا يصلح للتعليل يقال سافر للتجارة والعلم ولو قيل لان الطريق عند جنوبا انتفى
قوله اذا لم يحصل لها من اسباب الحرية بشركا تدبير وغيره يعني قبل ملكه
قوله وتعتبر قيمتها يوم العلوق كذا العقرب كما في الفتح **قوله** بخلاف الاب اذا
 هل تولد حارياً ابنة يشير الى انه لا فرق في ضمان زنا القيمة والعقرب بين مالوكان
 الشريك اجنبيا وبين مالوكان ابا والفرق بين استيلاء الاب لغيره ولا ملك
 له فيها وبين كونه شركا لابنه فيها انها اذا لم يكن له فيها ملك مستحاجة
 الى ثبات الملك فيها سابقا على الوطئ نفي الة عن الزنا فلا عقربا اذا كان له
 فيها ملك كقولك فذلك فعليه نصف العقرب كذا قيل **قوله** وان ادعياه معا
 فمنها هذا اذا لم يكن مع احد منهما برح فلو تبرح احدهما لم يعارضه المزوج
 يقدم الاب على الابن والمسلم على الزمى والحرة على العبد والزمى على المرد
 والكتبة على المجوسى والعبدة لاهذه الاوصاف وقت الدعوة لا العلوق
 كما في غاية البيان وقيد بكونها اثنين للاختلاف فيما زاد عليها فعند ابرح

يثبت النسب من المرعيين وإن كثروا وقال أبو يوسف يثبت من اثنين لا من
ثلاثة وعند محمد يثبت من ثلاثة لا غير وقال زفر يثبت من خمسة فقط وهو
رواية الحسن بن زياد عن الإمام ولو تنازع فيه امرأتان قضى به بينهما
وعندنا لا يقض للمراتين وتمام التفريع في **قوله** وإنما يختلف في شروط
العقود كما يختلف في كونها تصير أم ولد لها فلا تصير المشترأة هبلى أم ولد
لها بادعائها ولد لها هذه دعوة عتق لدعوة استيلاء فان شرطها
كون العلوق في الملك كما في الفقه **قوله** وضمان قيمة أم الولد سواء قيمة الولد
باعتبار لفظ الأم كما في عبارة الزيلعي وغيره لأنه هو محل الاختلاف هو تفرع
عليه ضمان نصف قيمة الولد بادعاء أحد الشرعيين وقد اشتراها هبلى بخلاف
ما إذا حبست في ملكها فادعاه أحدهما فإنه يلزمه نصف قيمة الولد **قوله**
ويثبت لكل منهما فيه الولاء يعني إذا ادعياه معا **قوله** لأنه تحريم على ما
يعني أن هذه دعوة عتق فيعتق مقتصر على وقت الدعوة لدعوة استيلاء
لأن شرطها العلوق في الملك وهو منتفك كما قدمناه **قوله** وورثته من دار
أب يفيد أنه إذا مات أحدهما قبل الولد نجح جميع ميراثه للباقي منهما وإن الولاية
عليه في تصرفات المالية مشتركة وهذا عندنا وعند أبي يوسف ينفرد كما في
الحائفة وما ولاية الانكاح فكل منهما الانفراد قال الزيلعي والنسب وإن كان
لا يتجوز لكن يتعلق به أحكام مقتضية كالميراث والمنفعة والحضانة والتفريق
في المال وأحكام غير مقتضية كالنسب وولاية الانكاح وصدقة فطره عند
أبي يوسف على كل منهما صدقة تامدة وعند محمد عليها صدقة واحدة كذا في البحر
باب الكتابة قوله أورده ههنا الخ قال في العناية ذكر في بعض الشروح
أن ذكرنا بالكتابة عقيداً لاعتق أنسب ولهذا ذكره الحكم الشهيد في الكافي
عقيد كتاب لاعتق لأن الكتابة ما لها الولاء والولاء حكم من أحكام العتق
أيضاً وليركب ذلك لأن العتق أخرج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة
ليست كذلك بل فيها ملك الرقبة لشخص ومنفعة لغيره وهو نسب للأجارة
لأن نسبة الذاتيات أولى من العرضيات انتهى **قوله** وشرع الخ قال

الزيلعي وسمى هذا العقد كتابة ومكانه لأنه فيه ضم حرية اليد إلى حرية
الرقبة أولان كلاهما يكتب الوثيقة وهو أظهر انتهى وفي الوصايا من
كتبته لك على نفسي أن تعتق مني إذا أوفيت بالمال وكتبته لي على نفسي أن تقى
بذلك أو كتبت عليك الرقبة بالمال وكتبته على العتق انتهى **قوله** فإن المكاتب
مالاً يد أو قال الكمال في أول باب للتدبير لا معنى في التحقيق لقولهم المكاتب
مالك يد بل الواجب أن يقال ملكه متوكل إذا لا شك في أنه مالك شرعاً
لكنه بعض أن يزول بتعجيله نفسه انتهى **قوله** وشرطها كون البلد
مطلوماً إذا الزيلعي كغيره وكون الرق في المحل انتهى ولم يتقرر المصنوع لسببها
وهو الرغبة في البذل عاجلاً وفي الثواب أجلاً ولا صفتها وهي مندوبة
لمن علم فيه خيراً ونوب حظ شئ من بد لها والمراد بالخيار أن لا يضر بالمسلمين
بعد العتق وإن كان يضر بهم فالأفضل أن لا يسكنه وقيل خيراً له وقا ومائة
وصلاحاً وقيل المال والخير يراد به المال قال تعالى أن تترك خيراً من مالها وما
تنتفخوا من خير أي مال وهو أن يكون كسواً بقدر علو الدار البذل قاله الزيلعي
قوله إذا كاتب قننه جرمي على الغالب لأنه لو كاتب نحو أم ولده مع والوصي
والأب يقع منهما استئسان عن التصغير بخلاف الاعتناق على مال كما سيذكره المصنف
ولو صفيراً يعقل اختار به عما لو كان لا يعقل فلا يصح اتفاقاً إلا أن يكون
تبعاً فلا يقع مكانة المجنون والصغير الذي لم يعقل ولو قبل رجل ورضي المولى
ولا يتوقف على إجازته بعد البلوغ والصحيح ويرجع الرجل بما أده على المولى
لأنه لم يسلم العتق لعدم القبول من المكاتب وهو شرط منتفك بانتفاء أهلية
المكاتب له كما في البداية **قوله** بما له ليس قيده اختاراً عن الخدمة
لما ساقى وقال محمد إذا كاتب عبده على أن يخدمه شهر القيس لا يجوز
والاستئسان يجوز كما في الذخيرة **قوله** ومنه أجل وهو أفضل كما في الاستراج
قوله أو قال جعلته عليك الفاتورية بخوما الخ ذكره بعد قوله أو منجم
ليفيد بثبوت حكم الكتابة بلفظها وما يؤدى معناه ثم الكتابة إما على النفس
خاصة أو عنها وعن المال الذي في يده العبد وكلاهما جائز ولو كان مافى

يده أكثر من بدلها وليس للمولى الأبد إلى الكتابة لا غير كما في السراج
قوله وعزم المولى العقران وطئ مكاتبه العقر إذا ذكر في الخواير
يراد به مهر المثل وإذا ذكر في الأماء فهو عشر قيمتها إن كانت بكرًا أو
كانت ثيبًا فنصف عشر قيمتها كما في الجوهر ولو وطئ مزارًا لا يلزمه إلا
عقر واحد ولو شرط وطئها فسدت الكتابة كما في الدراية وتعتق إذا
البدل ولا يثبت لها شيء من الأحكام المتعلقة بما قبل الأداء وهذا حكم
الفاصلة بغوات شرط من شروط الصحة وأما الباطلة وهي التي فإنها
تتعلق من شرائط الانعقاد فلا يثبت بها شيء من الأحكام إلا أن تعلق عتق
بإدخال المال فيعتق بدكس ثلث شرط كذا في البدائع **قوله** لأنها بعد الكتابة
خرجت من يد المولى الخ كذا قال في البدائع لو وطئها المولى عزم العقر لها
تستعين به على الكتابة لأنه بدل منفعة مملوكة لها انتفى وقد قال
في البدائع قبل هذا ما مال العبد ما يحصل بعد العقد بتجارة أو يقبل الهبة
والصدقة لأن ذلك ينسب إلى العبد ولا يدخل فيه مكان من مال المولى
في يد العبد وقت العقد لأن ذلك لا ينسب إلى العبد انتفى فليتا مل وكذا
قال الحدادي وأما ارش الجراحة والعقر فذلك لا يدخل وهو للمولى انتفى
فليتنظر فيه مع الزام المولى بوطئها والارش بالجناية عليها **قوله** كذا
قال الزيلعي الخ الإيراد مدفوع لأن ما حكمه المص عن الكا في قد صدر به
الزيلعي في تقليل المسئلة ثم قاله ثانياً ولأن هذا عقد يشتمل على بيع الخ
وليس إلا فلا ينسب إلى الخطأ **قوله** يعني في أدائها أي وإن لم ينص المولى
على تعليق العتق بأدائها في ظاهر الرواية كما في الاختيار تبنيهاً الأول
للمولى فسخ الكتابة الفاسدة كما ذكره قاضي خان الثاني لم يبين المص
رحمه الله حكم العتق في باقي الصور الفاسدة فنقول أنه يعتق إذا
يتمه إذا كاتبه عليها لأنها معلومة من وجه وتصير معلومة من كل وجه
عند الادعاء بغير معلومة القدر والجنس والصفة انتفى وإنما يثبت
إداء القيمة بتصادقها أو بأداء أقصى ما يقع به تقويم المقومين وإذا

كاتبه على عين غيره تتعين بالتعيين قال الزيلعي أنه ينقد العقد
أصلاً انتفى وقال في العناية لم ينقد العقد في ظاهر الرواية إلا إذا قال له
إذا أديت لي فانت حر حينئذ يعتق بحكم الشرط انتفى فهذا يفيد أنه باطل
لإفاسد وإذا كاتبه على مائة يرد سيده إليه وصيفاً فيدل الكتابة بجهل
القدر فلا يصح كذا علله الزيلعي وقوله فلا يصح يعني فتكون باطلة لما
قاله الزيلعي بعد ذلك أن الأصل عند علمائنا الثلاثة أن المسمي متى كان
شيئاً لا يصلح عوضاً لجهالة القدر أو لجهالة الجنس فإن العبد لا يعتق
بإداء المسمي ولا بإداء القيمة إذا لا ينقد هذا العقد أصلاً على وجه
المسمي ولا على القيمة انتفى **قوله** وقال زفر لا يعتق إلا بإداء قيمة نفسه قال
الزيلعي معللاً له لأن البدل في الكتابة الفاسدة هو القيمة فيعتق بإدائه
ولا يعتق بإداء ما ليس به بدل هكذا ذكره في الكافي وعزاه إلى المدسوط والذخير
وكذا في الهداية انتفى **قوله** قال في الكفاية وفي نسخ الهداية يعني في بعض
نسخها منسوباً لزفر لا يعتق إلا بإداء قيمة الخ لما قال الزيلعي بعد ما قدمناه
من موافقة الهداية لما في المدسوط والذخير وفي بعض نسخ الهداية
وقال زفر لا يعتق إلا بإداء قيمة الخ وهو غلط من الكاتب انتفى **قوله**
وأنه مشكل جداً قد علمت أنه غلط وقد تبع هذا القلط في الاختيار فليكن
في علمك **قوله** ولو على ميتة ونحوها يبطل قال في الاختيار والكتابة على
الميتة والدم باطلة لأنها ليس بمال أصلاً ولا موجب لها ولو تعلق العتق
بإدائها عتق بالأداء لوجود الشرط ولا شيء عليه لعدم المالية ثم قال
ولو تعلق عتقه بإداء ثوب أو دابة أو حيوان فإدى لا يعتق للجهالة
الفاصلة انتفى **قلت** ويخالف قول الزيلعي أنه يعتق ذكره قريباً من
قوله قال وصح على غير موصوف ونحوه بخلاف ما إذا كاتبه على ثوب حيث
لا يعتق بإداء ثوب لأنه يختلف باختلاف فاحش لا يوقف على مراد المولى
فكانت الكتابة باطلة فلا تعتبر أصلاً حتى لو أدى قيمة أيضاً لا يعتق إلا
إذا علق به قصد إبان قال أن أديت إلى ثوباً فانت حر حينئذ يعتق

باداء ثوب لانه تعليق صريح قصار من باب الايمان وفيه تنعقد مع
الحالة فينصرف الى ما ينطلق عليه اسم الثوب انتهى **قوله** وصحة على حيوان
ذكره كالعبد كذا قال في العناية اذا كانا تبة على حيوان وبين جنسهما
والفرس ولم يبين النوع انه تركى او هندی ولا الوصف انه جيد او ردي
جازت وينصرف الى الوصف وانما صاع العقد مع الجهالة لانها يسيرة ومثلها
يحمل في الكتابة لان مبناها على المساهلة فيعتبر جهالة البديل بجهالة الاجل
فيه حتى لو كانت الى الحصاد صحة وقد ثبت ان ابن عمر رضي الله عنهما
اجازا الكتابة على الوصف جمع وصيقت وهو العبد للخدمة انتهى لكن قال
في الاختيار والكتابة على الحيوان والثوب كالحاج ان عين صح وان اطلق
لا يصح انتهى فليتنا مل ولعله اراد بالنوع الجنس والانا قضيه ما في العناية
قوله ويوردى الوسط قدره ابو حنيفة في العبد بما قيمته اربعون درهما
وقال لا يصح على قدر غلا السعر ورتبه كذا في العناية **قوله** ويعتق بقبض
الخمر كذا في الكنز وقال الزيلعي قال في الحيا في هكذا ذكره بعض المشايخ كالقائد
ظهير الدين وفي شرح الطحاوي والتمت تاشي لو ادعى الخمر لا يعتق لان الكتابة
انتهت الى القيمة ولم يبق الخمر لا انتهى وقال في العناية فكان في العتق باداء
الخمر روايتان انتهى **قوله** وعلى خدمته شهر له او غيره استحسان والقياس
عدم الجواز لان الخدمة مختلفة وجه الاستحسان ان الخدمة المطلقة تنحصر الى
المعهودة فتصير معلومة بالعادة كذا في البدائع **قوله** او حفر بئر او بنا
دارا ابي قد رالمعول بيانه ان يسمى طول البئر وعمقها ومكانها وفي الدار
يؤيد اجزها وجهها وما يبنى بها فنقع الكتابة لانه كانه على بدل معلوم
كذا في البدائع **قوله** والاخر بالمد وضم الجيم الدين المحرق **قوله** والى على ان
يؤذيها الى عزمه اى صحته عليها وكذا اذا كانا تبة على الف يضمنها لرجل عتقه
فالمكاتبه والظمان جائزان كذا في البدائع **قوله** والفاد وصيف والف
وخدمته سنة اى صحته الكتابة لان البديل معلوم وليس صفقة في صفقة
قوله وخدمته ابد لا يعتق اذا كانا تبة على الف وخدمته ابد لا يعتق لما ذكر

من منافاته

من منافاته لمقتضى العقد فان ادعى الف عتق وقال بشر المولى هذا
غلط لان العتق لا ينزل الا بعد اداء جميع المشروط عليه وقد شرط عليه
مع الف شيئا آخر فكيف يعتق باداء الف قلنا اشتراط الخدمة عليه
بطريق البديل لما اوجبه له بل باعتباره بقا ملك نفسه في الخدمة كما لو كان
من قبل فلا يكون استثناء الموجه للعقد فاما البديل المشروط عليه هو الف
فاذا اداه يعتق لوجود الشرط كما في البرهان انتهى **قوله** اى لا يجوز هذا
يريد به الصورة الاخيرة فقط وهي ما اذا كانا تبة على الف وخدمته ابد
وان كان فيه نوع خفاء فشرحه اوضح **قوله** قال في الهداية الكتابة
تشبه البيع يعنى انتهاء لانها مبادلة المال بالمال انتهى **قوله** لم يعن
صاحب الهداية شبه الكتابة بالبيع من هذا القبيل بل من حيث المعاوضة
وعدم صحته بلا بدل واحتمالهما الفسخ كما ذكره في العناية وقد نفي صاحب
الهداية شبه الكتابة بالبيع فيما تقدم من ذلك القبيل حيث قال وقال
الشافعي لا يجوز انعقدا لكتابة على حيوان غير موصوف وهو القبيح لانه
معاوضة فاشبهت البيع ولنا انها معاوضة مال بغير مال او بمال لكن على
وجه يسقط الملك فيها شبهت النكاح ولجامع انها تبنى على المسامحة
انتهى وقد منع في العناية شبه الكتابة بالبيع ابتداء وانها فقال ولنا
ان هذا قياس فاسد لان قياس الكتابة على البيع اما ان يكون من حيث ابتداءها
او من حيث الانتهاء والاول لا يصح لان البيع معاوضة مال بمال والكتابة
معاوضة مال بغير مال لانها في مقابلة فكذلك في الابتداء وكذلك الثاني
لانها وان كانت في الانتهاء معاوضة مال بمال وهو الرقبة لكن على وجه يسقط
الملك فيه فاشبهت النكاح في الانتهاء وفي ان مهني كل منعه على المسامحة وهذا
المقدار كاف في الحاقها بالنكاح انتهى **قوله** لانها مبادلة المال بغير المال
وهو البضع صوابه وهو فك الخمر قال الزيلعي والكتابة معاوضة مال بغير مال
في الابتداء اذ البديل مقابل بغيره الخمر ابتداء او هولي بمال انتهى ومثله في العناية
فصل في تصرفات المكاتب **قوله** صح بيعه وشراؤه كذا ايجازته

واعارته وايداعه واقاره بالدين واستيفائه وقبول حوالته بدين عليه
 لا ان لم يكن عليه وله ان يشارك عنانا لامفا وضمة لاستلزامها الكفالة
 وهو ليس من اهلها كما في البدائع وذكر فيها حكم وصيته مبسوطا **قوله** ولو
 بالمجابات يعني اليسيرة لما قال قاضي خان ولا يحا في محاباة فاحشة كالعبد المأذون
 انتفى **قوله** لانه ليس في صلب العقد يعني ليس متمكنا في صلبه لانه غير داخل في
 احد البدين لما قال في العناية الشرط الباطل انما يبطل الكتابة اذا تمكّن في صلب
 العقد وهو ان يدخل في احد البدين كما اذا قال كاتبتك على ان تخدمني مدة
 او زمان وهذا ليس كذلك لانه لا شرط لاني بدل الكتابة ولا فيما يقابل فلا
 تقسده الكتابة انتفى **قوله** وضع كتابة رقيقه يعني الذي لم يتكاتب عليه
 بقرابة الولاد **قوله** وان لم يوده بعد عتقه بل قبل فلولاه قال الزيلعي ولا
 ينتقل عنه باداء الاول بعده لان المولى جعل معتقا والولاد لا ينتقل عن المعتق
 الى غيره انتفى **قوله** وان ادب جميعا مع الخ كذا في البدائع **قوله** اي لا يصح
 تزوجه بمعنى لا ينفذ تزوجه بلا اذن المولى **قوله** والتصدق الا بيسير يعني
 من الماكول قال في البدائع حتى لا يجوز له ان يعطي فقيرا درهما ولا ان يكسوا
 ثوبا وكذا لا يجوز له ان يهدي الابشئ قليل من الماكول انتفى وقال في الخمر
 ولا يهب ولا يتصدق الا باليسير يعني كالزيت والخون والبصل والملح وغير
 ذلك انتفى وفي غير ذلك اذا اوصيه او تصدق به ثم عتق رد اليه حيث
 كانت الهبة والصدقة لان هذا عقد لا يجوز له حال وقوعه فلا يتوقف
 كذا في البدائع **قوله** والتكفل اي لا بالنفس ولا بالمال لا باذن المولى ولا
 بغير اذنه لانها تبرع والمولى لا يملك كسبه كما ثبت فلا يصح انه بالتبرع به كذا
 في البدائع وقال في الجوهر فان امان له مولاه في الكفالة فكفل اخذ به
 بعد العتق **قوله** الاب والوصي في رقيق الصغير كما كتب فيمكنا كتابة
 عبده يعني الحسنان واذا اقر الاب الاب او الوصي بعبده بدل الكتابة
 فان كانت ظاهرة بحضور من الشهود ويصدق ويعتق المكاتب وان لم تكن مرفقة
 لم يحز اقراره بالعتق لانه في الاول اقرار باستيفاء الدين فيصح وفي الثاني

بالعتق

بالعتق وهو لا يصح كذا في البدائع **قوله** ولا يملك شيئا من اى التزويج
 والكتابة **قوله** ويتكاتب عليه بالشراء من بينها ولادهم الاصول وان
 علوا والقرع له وان سفلوا **قوله** وعلى هذا ينتقا ونوه في الاحكام
 منها ان المولى لا يبطا ليدخل في الكتابة تبعا بل مقصودا ولا يطاق البيع
 حال قيام المتبوع **قوله** والوالدان يردان الى الورق كمات ولا يوديان
 حال ولا موحلا كذا في النبيين والعناية ويخالفه ما قال في البدائع اذا مات
 المكاتب من غير مال يقال للولد المشتري وللوالدين اما ان تودوا الكتابة
 حالا والاردون اكرم في الورق بخلاف الولد المولود في الكتابة انتفى لكن تقتضي
 المخالفة بكل ما في البدائع على قول الصحابي وبكل غيره على قول الامام كما
 صرح به في مختصر الظهيرية وسنذكره **قوله** وقال المتكاتب عليه اي ويسعى
 بخومه عندها كما في الخاتبة **قوله** فزوج المكاتب امته من عبده هكذا في
 غير ما كتبا به مع ما تقدم من ان المكاتب لا يزوجه عبده فليتامل **قوله**
 لان حق المولى اي الامة التي ظهرت مستحقة هناك الاشارة الى مسألة للمز
 المفزور **قوله** وجهتها بقيمة متاخرة الى ما بعد العتق الزام لمحمد رحمه الله
 بما يقوله ان القيمة لازمة للمفزور بعد حريته كما صرح به في شرح الجامع الصغير
 من ان قيمة الاولاد عند اى محمد يتأخر اذ اوصا الى ما بعد العتق فكان المانع
 عن الحاجة بالحرم موجودا وهو الضرر اللاحق بالمستحق بالتأخير الى ما بعد
 العتق **قوله** فبقى اى الولد على الاصل في تبعية الام في الورق او فبقى المكاتب
 على الاصل وهو رقيق ولده لرق امه ولم يلحق اى المكاتب ولا المأذون به
 اى بالحم فلا يكون ولده حرا بالقيمة في هذه الصورة او اشتراطها
 شرطيها فاستحققت الاستحقاق بمنع صحة الشرا فكيف يوصف الشرا بها
 فكان ينبغي ان يقال كما في المواهب لو وطئ مشرته فاستحققت اوردت
 لفساد البيع الخ **قوله** فيكون الاذن بالشرا اذنا بالوطئ غير لم فكان
 ينبغي تركه والاقتصار على ما ذكره قبله وبعده يوضح ما فرق به في العناية
 بان الكتابة او هبة الشرا والشراء اوجب سقوط الحد وسقوط الحد



او جيل الفقير فالكاتبه اوجبت الفقر ولا كذلك النكاح انتهى **قوله** والاسمي
 في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بموته معسر احد عندنا في حقيقه لان الثلث مستحق
 بالتدبير المتأخر فليسقط به ثلث بدل الكتابه وبها اي ابو يوسف ومحمد بن
 الاقل منعهما للسمايه ونحو الاظهر والخلاف هنا في الخيار واما المقدار فمستحق
 عليه ونحو القول بالثلثين كما في البرهان **قوله** فتصير ام ولده يعزوان لم
 تصدقه لانها مملوكة له رقبه كما في التبيين لكونها لو ولدت ولدا آخر حال
 كتابتها لم يثبت نسبه من غير دعوة الحرمة وطهره عليه واذا ماتت من غير
 وفاء سعى هذا الولد في بدل الكتابه لانه مكاتب يتعاضد بها ولومات المولى
 بعد ذلك عتق وبطل عند تعاضد السمايه كما في التبيين **قوله** وتأخذ العقر منه
 كذا في التبيين وهو ظاهر فيما اذا اقربوطها حال كتبها اما لو جاءت بالولد
 لدوره ستة اشهر من الكتابه ولم يقرب بالوطئ بعد الكتابه لا يتوجب له عتق
 العقر عليه فليست **قوله** ولو كانت على نصفها اي الى اجل ولم تجز الورثة ادى
 ثلثي قيمته حالا او رد رقيقا في قولهم جميعا **قوله** فينفذ في الثلث للاثلاثين اي
 مع تصرفه في ثلث قيمته فالاسقاط والتأخير لكن لما سقط ذلك الثلث لم يبق
 التأخير ايضا ولم ينع نصرة في ثلثي القيمة لان حق الاسقاط والحق التأخير
 كذا في العناية **قوله** وان قبل العبد فمكاتبه قال الزيلعي ولو قال العبد لا قبله
 فادى عنه الرجل الذي كاتبه عنه لا يجوز لان العقد ارتد برده انتهى **قوله**
 صورته الخ انما صور بهذه لانه يقتضيه العبد قياسا وتحسانا باداء
 الحرق القابل والافقد قيل صورة مسألة الكتاب ان لا يذكر الحر في مكاتبته
 تعليق العتق على ادائه بل يكون ان يقول مكاتب عبد فلانا على الله درهم
 ولكنه يقتضيه تحسانا لا قياسا **قوله** ولو ادى الحر البدل لا يرجع على العبد
 قيد به لانه قيل يرجع به على مولاه كما في التبيين **قوله** لانه متبرع يعني قد
 حصل مقصوده وهو عتق العبد ولا بد من هذه الزيادة لانه اذا ادى
 بعض البدل يرجع بما اداه على المولى لعدم حصول مقصوده وهو العتق سواء
 ادى بضمنا او بغيره **قوله** واذا ادى كل البدل بضمنا يسترد ما اداه لانه

كان باطلا كما لو ضمن بدل الكتابه الصحيحة فادى يرجع بما اداه فقهنا
 اولى بخلاف ما اذا اداه بلا ضمان لا يرجع لانه تبرع به لتكميل العتق فتم
 مراده كذا في التبيين **قوله** كونه حاضر وغايب وقبل الحاضر كان ينبغي ان يزيد
 مع **قوله** حاجته الى تخليص عينه هو الصواب ووقع في بعض النسخ لفظ دينه
 بدل عينه وهو غلط **قوله** وقبول الغايب لغو كذا رده كما في التبيين **قوله**
 فان حرره سقط عن الحاضر حصته بخلاف ما اذا ابراه اي المولى الغايب او
 مال الكتابه لا يصح لعدم وجوبه عليه ولو ابراه الحاضر او وصيه له عتقا جميعا
 كما في التبيين **قوله** كوتبت امه وطفلان لها اشارة الى ما ذهب اليه بعض
 المشايخ وجمعهم انه ان ثبوت الجواز بهما قياسا وتحسانا لان الولد تابع لها
 بخلاف الاجنبي فانه لا تحسان لاقين قال في العناية وادى انه الحق انتهى
باب كتابة المشترك قوله وفائدته انه اذا اياذن فله حق الفسخ
 قال في البدائع لانه يتضرر بالكتابة في الحال وفي ثانی الحال لانه لا يجوز بيعه في الحال
 لان نصفه مكاتب وفي ثانی الحال يصير مستسعي فكل له حق الفسخ والكتابة
 يحتمل الفسخ ولا يصح فسخه الا بقضاء القاض او يرضى العبد فان لم يعلم حتى
 ادى العبد عتق نصفه ويرجع الشريك الذي لم يكاتبه على شريكه بنصف ما
 اخذ لانه كسب عبد بينهما ويرجع الذي كاتب على العبد بما قبض شريكه منه
 لانه كاتبه على بدل ولم يسلم لم يرجع عليه الى تمام البدل وما يكون من الكسب
 في يد العبد له نصفه بالكتابة ونصفه لشريكه الذي لم يكاتب هذا في الكسب الذي
 اكتسبه قبل الاداء وما اكتسبه بعد الاداء فهو له خاصة لانه بعد الاداء يصير
 مستسعي وهو احق بمنافعه ومكاسبه من السيد والقول له فيه لان الكسب
 حادث في حال حدوده الى اقرب الاوقات انتهى **قوله** ولو قبض كل عتق نصف
 اى القاضى لانه اذنه شريكه في مكاتبته نصيبه وليس له مشاركة فيما قبض
 ان كان اذن له بقبض البدل والاشارة فيه كما تقدم **قوله** وضمن
 الاول نصف قيمتها يعني حال كونها مكاتبته وهذا عندنا في يوسف لانه مملوك في حال
 كتابتها وسواء كان موسرا ومعسرا لانه ضمان مملوك وهو لا يختلف بينهما

وقال محمد يعني الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة لان
حق الشريك في نصف القيمة على اعتبار العجز عن الاداء وفي نصف بدل الكتابة
على اعتبار الاداء والاقل متيقن فيجب كذا في التبيين وقيمة المكاتب نصف قيمة
قنانه حريراً وبقيت الرقبة كذا في الفتح **قوله** واي دفع اليها الرقبة
لان الكتابة ما دامت باقية لان الاصل في التعليل ان يقول كما قال الزيلعي
لانه حقها حال قيام الكتابة لا اختصاصها بنفسها فاذا عجزت ثرده الى المولى
لظهور اختصاصها بها **قوله** فعجزت ضمن المخرج نصف قيمتها لشريكه يعني اذا
اقتل وتضمنه وان شاء اعتق او لم يعتق **قوله** ويرجع الغنم من يد عليها عند
يعني ان شاء لانه قام مقام الساكنة **قوله** وعندها لا يرجع قال الزيلعي ويستطيع
الساكنة ان كانت المقتن معسرا انتفى يعني او يفتق **قوله** وهذا مبني على ما من
ان الساكنة اذا ضمن المقتن يرجع عنده لا عندها لا يقدم المص رحمه الله
بل سكت عنه وذكره ثم وجه عدم الرجوع عليها عندها انه ضمن حصته
شريكه باعتبار انه وهو فعله فلا يلزمها ضمان ما لزمه بفعله لان الاعتاق
لا يتجزى عندهما **باب الموت والعجز قوله** لانه عقد لازم تام يعني
في حق المولى ما في حق العبد فغير لازم فظلمه فيملك الفسخ من غير رضى ولا
كما في البدائع **قوله** وعقوب بنيه لوقال ولده كالتوكان او ليسهل البنات
قوله وبادائه حكم يفتق ابنة قبل موته وبعتقه كذا جعل العتق مستنداً
صاحب الكل ولا يخالفه ما في الظهيرية اذ اقامت لاعن وفاء واديت كتابته ليستند
العتق الى آخر جزء من اجزاء حياته وان مات لاعن وفاء لكن ترك ولداً
ولد في الكتابة وسعى على نجوم ابنة وادى لا يستند بل يقتصر على وقت
الاداء انتفى **قوله** ترك ولد اشتراه فيها الى اشارة الى ان الوالد ليس
كالولد فيها عاكساً كسابه وهذا عندنا في حنفية وعندها اذ اقامت
المكاتب وترك ولد اشترى او اباً او اما يسعى على نجوم المكاتب كالولد المولد
في الكتابة كذا في مختصر الظهيرية **قوله** لانه اى المتروك ان كان عينا
يعني بقى بالبدل لتعليقه بما كان الوفاء في الحال **قوله** فيكون القضا

في مجتهده

في مجتهده فينفذ وتفسخ الكتابة جواب عما قيل فسخ الكتابة مبني على
نفوذ القضاء ولزومه وذلك لصيانة القضاء عن البطالان وفي صيانة
بطالان ما يجب رعايته وهو الكتابة رعايته لحق المكاتب وليس احد البطلان
ارجح **واجيب** بان القضاء اولي لانه اذا لاقى فعلاً مجتهدا فيه نفذ بالاجماع
وصيانة ما هو مجمع عليه اولي من صيانة كتابة اختلف الصحابة في بقائها
كذا في العناية **قوله** طاب لمولاه صدقة اداها اليه فعجز هذا بالاجماع
وكذا يطيب السيد ما يحده في يد عبده من الصدقة بعد العجز بالاجماع على
الصحيح كما طالب ما اخذه الفقير صدقة ثم استغنى او تركه لوارثه الغنى
وما اخذه السليل ثم وصل الى ماله كما في التبيين والبرهان **قوله** ومن
الاصل المعززة الى ان لا يرد لم يتبدل كما اذا اباح الفقير للغنى والفقير شئ
ما اخذه من الزكوة لا يحل وابطاح ما اشتد فاسد الا يطيب بالاراحة
ولو ملكه يطيب كما في التبيين **قوله** الاقل من قيمته ومن الارش هكذا ذكره
الكرخي وغيره وقال في الهداية الجناية ان عقدت مربية للقيمة ونحوه يشير
الى ان الواجب هو القيمة لا الاقل منها ومن ارش الجناية وهو مخالف لما ذكرنا
من رايه الكرخي والمبسوط وعلم هذا يكون تأويل كلامه اذا كانت القيمة
اقل من ارش الجناية كذا في العناية **قوله** وان تكرر قبل القضاء لزمته قيمة
واحدة فيه قصور حكمه بلزوم القيمة واللازم الاقل منها ومن الارش وفيه
نوع للتدراك بقوله سبأنا او جنات خطا وكان يغنيه عن هذا ان يقول
ثمة او جنات خطا قبل القضاء **قوله** او الياس عن الدفع اى دفع
رقبته لردة الى الرق **قوله** واذا لم يحكم عليه حتى عجز بطلت كذا في القاعدة
قد اوهم المصنوع وابعده لان المسئلة في شرح المجمع ولما لا بهام فلانها لا تبطل
اصلاً بل في حق المولى للعود في الرق ويؤخذ بها بعد العتق عندنا في حنفية
خلافاً لها ونص في شرح المجمع لوقيل خطا فصالح علم مال اذا قرب فقضى
عليه بالقيمة ثم عجز او اقرب بقتل عمداً ثم صالح ولم يود حتى عجز فهو مطالب
بعد العتق عندنا في حنفية وقال المطلق اى يطلب به في الحال ويباع فيه بعده

انتفى ومثله في البرهان **قوله** فان قضي به اي بموجب الجناية وهو الاقل
من قيمة ومن ارشها ويؤدي البدل الى ورثة على نحو هذا
اذا كانت له وهو صحيح ولو كانت له وهو مريض لا يصح تأجيله الا من الثلث
اي يؤدي ثلثي البدل حالا والباقي على نحو ذلك كما في التبيين **قوله** فيكون
الاعتاق منهم ابرأ وقضاء يشير الى عدم صحة ابرأ بعضهم لان ابرأ
منهم جميعا لم تثبت الا اقتصا في ضمن العتق واذا لم يثبت المقتضى لا يثبت
المقتضى وهو ابرأ البعض كما في البرهان **قوله** فملكها لا يحل له اي لا يجوز
له ان يملكها حتى تنكح زوجها غيره فيه نظر لانه اما ان تبقى على الكفاية
حق ملكها والمملوكة لا يملكها مولاها وليس للمهاجرة التبرك بها لعدم اهلية
له واما ان يعتق قبل ملكها وملكه في عدم صحة نكاحها كذلك وتصح عبارة
منه ان يقال فملكها يعني بعد عتقه لا يحل له اي وطئها بملك اليهين حتى
تنكح زوجها غيره انتفى وتكون نكاحه قوله اي لا يجوز له ان يملكها **قوله**
لقوله تعالى الاستدلال به قاصر لانه قدم ان المراد به الطلقة الثالثة فيحتاج
الى ان يقال والثنتان في حق الامة كالثلاث في المرة **كتاب المولا** **قوله**
هو لغة من الولي بمعنى القرب ولذا يقال بينها ولا اي قرابة **قوله**
وشرا قرابة حكيمه حاصله من العتق او المولاة يشير الى انه نوعان الاختلاف
السبب لان سبب ولأ العتق على الملك في الصحيح خلافا لما قال اكثر
اصحابنا سبب الاعتاق وجه الصحيح ان العتق يكون بلا اعتاق كعتق القرب
بالوراثة وسبب ولا المولاة العتق كذا في العناية **قوله** لمعتق غير حر في
الحق يستثنى منه اعتاق المسلم عبده الحر في بدو الحرب لانه لا يعتق باعتاقه
بالقول وانما يعتق بالتخلية عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يصير مولاة
لثبوت العتق بالقول وقول محمد مضطرب حتى لو خرجا مسلمين لا ولا للمعتق
عند ابي حنيفة خلافا لا في يوسف كما في البدائع **قوله** فان كلامها اعتاق
فيه تسامح لان بملك القريب يحصل العتق بلا اعتاق وكذا الاستيلاء
قوله والاحسن ان يقال المراد ان ثبوت الولاء لعصبة المولى يعني
المتعصبين

٢٩٤
المتعصبين بانفسهم **قوله** فانه المستحق له يتفرع عليه قضاء ديونه
وكبرهاته **قوله** حيث يجوز انفراد الاولاد افرادة **قوله** ولو ولدت
ولدا بعد عتقها لاكثر من الاقل فهو شامل للستة فما فوقها وقوله اي
لاكثر من ستة اشهر قاصر عن افادة منته حكم الستة كما فرقها **قوله**
فان اعتق الاب حبه ولا وابنه الى قومه هذا لم تكن مفيدة فان كانت فجاءت
بولد لاكثر من ستة اشهر من وقت العتق ولا اقل من سنتين من وقت العراق
لا ينقل ولادة الى موالى الاب لانه كان موجودا عند عتق الام كذا في التبيين
قوله يحل له مولى مولاة انما فرضه فيض له مولى مولاة ليكون من لبس له
مولى مولاة اولي منه في الحكم المذكور **قوله** سواء كان معتقها من العرب
او غيرهما اشارة الى ان وضع القدر والخلاف في معتقة العرب اتفقا في ذكره
الذي يلي وصاحب الجوهرة **قوله** ولو عجزا لا ولا عليه الى مستدرك بقوله
قبله يحل له مولى مولاة **قوله** ولهذا قالوا لا تقبل الشهادة بالتسامع
في الولاء عندهما خلافا لا في يوسف كما في مختصر لظهيرية **قوله** والاب
اذا كان كذلك فلم عجزا لا ولا عليه اي على ولد مطلقا بغيره بالعز
اتفاق لان لو كان الاب مولى عمرى لا ولأ لا احد على ولده لان حكمه
حكم العز في لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان مولى القوم منهم كذا في البدائع
قوله وثبوته على الولد يكون من قبل الام يعني بالاصالة لانه يثبت
من قبل الاب لمواليه باعتاقه وقد حملت بالولد بعد عتقها ثم اعتق
الاب فيجوز ولأ ولده الى مواليه كما تقدم **قوله** فلا يكون زواله
عن الولد الا من قبل معتق الام يعني زوالا بواسطه كما سيذكر والا
فالحصر غير مسلم لان الولد اذا ملك ثم اعتقه ما لم يكن المولاة لا المولى
الام ولا المولى الاب كذا لو كان حلالا وصى به فاعتقه الموصى له به
قوله وليس كذلك بل مراده بالحرة الخ فيه تحكى ظاهر لان العطف يقتضى
المغايرة فالمخالفة ثابتة وحصل التماخ في كلام المنية على هذا التحوير
الولاء على من امه حرة بالاصالة ثم نفى عنه بعده **قوله** واذا كانت الام

حقيقه والابحار الاصل بذلك المعنى وان كان عربيا صوابه هذا وان
وان كان عربيا لكونه قريبا لقوله بعنه وان كان غير عربى وفى نسخ
بقا التبريع ولا اعتراض عليها **قوله** خلافا لادى يوسف اى فانه يقول
الولد يتبع الاب فى الولاء كما فى العربى لان النسب للابا وان ضعف ولها
انه للنسبة ولا نصرة له من جهة الاب لان من سوى العرب لا يتناصرون
بالقبائل **قوله** يقتضى بالميراث والولاء لهما اطلاقه فشملا لو كان
المال بيدهما وكان ينبغي ان يخرج صاحبا ليدل لكن كلا منهما يثبت
له الولاء اذ هو المقصود فى هذه الدعوى وهما سياتى ولم يوجه صاحب
البيد لان سبب الولاء وهو العتق لا يتأكد بالقبض بخلاف الشراء كما فى
تخصر الظهيرية انتفى وهذا اذ لم يوقت ولم يسبق للقضاء باحدى
البيتين لما قال فى البدايع لو وقتا فالسابق اولى لانه اثبت العتق
فى وقت لاينا زعم فيه احد ولو كان هذا فى ولء الموالاة مكان صاحب
الوقت الاخير اولى لان ولء الموالاة يحتمل النقص والفسخ فكان عقد
الثانى نقضا للاول الا ان يشهد بشهود صاحب الوقت الاول انه
كان غفل عنه لانه حينئذ لا يحتمل النقص فاشبه ولا العتاقه وان اقام
البينة انه اعتقه وهو مملوك لا يعلمون له وارثا سواء فقتضى له
ثم اقام اخر البينة على مثل ذلك لم تقبل الا ان يشهدوا انه اشتري
من الاول قبل ان يعتقه ثم اعتقه وهو مملوك فيبطل قضاء الاول لانه
تبين انه كان باطلا انتفى **قوله** مجهول النسب مفعول والى الاصفة لحر
كما تراه بعضهم لان الاعلى لا يشترط فيه جهل النسب ولا كونه غير عربى
وكان الا نسب للمصرنا خير ذكر المفعول عن موالاة العبد والصبي غيرها
فيجعل العبادة هكذا اولى هو مكلف او صبي عاقل او عبد باذن وليه
وسببه مجهول النسب على ان يرثه **قوله** وغير عربى يعنى ولا مولى عربى
كما فى البدايع ويعنى عن هذا كونه مجهول النسب لان العرب انسابهم معلومة
قوله او صبي باذن ابيه عطف على حر **قوله** على ان يعقل عنه الخ

لا بد

لا بد من اشتراط ذلك فى العقد لما قال فى الهداية ولا بد من شرط الارث
والعقل كما ذكره فى الكتاب لانه بالالتزام وهو بالشرط انتفى وقال
فى الجوهرة ومنها اى الشرايط ان يشترط الميراث والعقل انتفى واعترض
صاحب غايقا لبيان على وجوب اشتراط الارث والعقل لصحة عقد
الموالاة بما يدل عليه كلام الحكم فى الصحا فى ورده قاضى زاده بانه
ليس فى شئ مما ذكره ما يدل على عدم اشتراط الارث والعقل فليراجع
قوله بخلاف ولا العتاقه حيث لا يرث الا الاعلى قد يرث كل منها
صاحبه باعترافا عتاقه له كما ارثت من مستك من عبد ابا دار الاسلام
فاعتقه ثم رجع المستك من ابا دار الحرب فبسي فاشتراه عتيقه فاعتقه فكل
منهما يكون مولى صاحبه وكذا الزمى اذا اعتق ذميا كان عبدا له فلم
ثم يهرب سيده ناقضا للعهد الى دار الحرب فبسي ولم فاشتراه عتيقه
فاعتقه فكل منهما مولى صاحبه وكذا الوارث امرأه بعد اعتاق عبدها
ولحقته ثم سببت فاشترىها عتيقها فاعتقت وهلمت كما فى البدايع **قوله**
ولو شرط من الجانيه يتوارثان اى جازان يرث احدهما صاحبه اذ حقيقة
التقاعل منتفية انتفى وذكر مثل قول المص فى غير ما كتب كالجوهرة عن المبسو
والجندى من غير خلاف ولكن نقل العلامة الشيخ على المقدسى رحمه الله
عن ابن الغيا مانصته ولو كان رجلا ان ليس لهما وارث مسلم وبها مسلم
فى دار الاسلام قوالى احدهما صاحبه ثم والاخر فعند اى حنيقة يصير
الثانى مولى الاول ويبدل ولا الاول وقال لاكل منهما مولى لصاحبه لا مكان الجمع
بين الولايتين اذ يجوز ان يكون شخصان كل منهما يرثه من صاحبه
ويعقل عنه كالاخوين وابن العم فلا يتضمن صحة احدهما انتقاض الآخر ولا اى
حنيقة ان المولى الاسفل تابع للاعلى وقومه كالمعتق تابع للمعتق والذات
الاعلى الاسفل ويعقل عنه ولا يكون التبع متبوعا والمتبوع تابع لم يجمع
ولتضمن صحة الثانى انتقاض الاول انتفى **قوله** الا انه يشترط فى هذا اى
فى نسخ عقد الموالاة كذا فى النهاية والكفاية وقال تاج الشريعة اى فى انتقال

المولاء والغيره وتبرئ الاعلى عن ولأء الاسفل **قوله** يحضرن الاخر المراد
من الحضرة العلم حتى اذا وجد العلم بلا حضور كفى كذا في غاية البيان **قوله**
كذا لو اقرت به اشارة الى ان هذا العقد يثبت بالاقرار كالشهادة المفسرة
وسواء كان الاقرار في الصحة او المرضى صرح به في البدائع **قوله** اقول ظاهره
مشكل الخ الاشكال مدفوع لانه نفس في البدائع على ان الاسلام ليس بشرط
لصحة هذا العقد فيصح فيجوز موالاة الزمي والزمي المسلم والمسلم الذي لا
الموالاة بمنزلة الوصية بالمال ولو ارضى ذمي لزمي ومسلم لزمي بالمال
صح الوصية كذا الموالاة وكذا الذي اذا ادى ذمي ثم علم الاسفل جازما
قلنا انتفى **كتاب الايمان قوله** اليمين لقوة القوة قال الكمال لفظ
اليمين مشترك بين الجارحة والقسم والقوة لغة **تغنية** لبيان مفهوم
وسيه وركنه وشرط وحكمه فاما مفهومه اللغو فجملة او في انشائية صريحة
لكرين يوكديها جملة بعد ما خبرية وتترك لفظه او في بصيرة غير مانع
لدخول نحو زيد قائم زيد قائم وهو على عكسه فان الاولى هي المؤكدة بالثانية
من التوكيد اللفظي وجملة اعم من الفعلية كحلف بالله لا فعلنا واحلف و
الاسمية مقدمة الخبر كعمل عند الله او موخرته نحو لعمر كذا فعلن وهو مثال
ايضا لغیر المصريح بجزئها ومنه والله وتالله فان الحرف جعل عوضا عن
الفعل ولما هذا المعنى التوكيدي ستة للحلف والقسم والعهد والميثاق والايلا
واليمين وخرج بانشائية نحو تعليق الطلاق والاعتناق فان الاول ليس بانشائية
فليسه التعليل بما نال لغة وسببها الفاسي تارة ابقاء صدقة في نفس
السماع وتارة تحمل نفسه او غيره على الفعل والترك فيبين المفهوم اللغوي
والشرعي عموم من وجه لتصادقها في اليمين بالله وانفراد اللغوي في الحلف
بغيره مما يظن وانفراد الاصطلاح في التعليقاتات ثم قيل بكرة الحلف بالطلاق
والعتاق لقوله صلى الله عليه وسلم من كان حالف فلحقه بانه الحديث والاكثر
على انه لا يكره لانه لم ينع نفسه او غيره ومحل الحديث على غير التعليق مما هو بحر
القسم وركنها اللفظ الخاص وشرطها الاسلام والعقل والبلوغ وحكمها الذي

يلزم

يلزم وجودها وجوب البر فيها اذا انعقدت على طاعة او ترك معصية فيثبت
وجوبان لامرين الفعل والبر وجوب الحنث في الحلف على صدقها ونذبه فيما
اذا كان المحلوف عليه جائزا ولزوم الكفارة فيما يجوز منه الحنث او يحرم كذا
في الفتح واليكم **قوله** وشرعا تقوية الخبر بذكر اسم الله الاولى منه قول
صاحب لكن تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم به لشموله الحلف بصفات الذات
قوله والتعليق على تقوية الخبر بوضوح ما قاله الكمال فاما مفهومه الا
بجملة او في انشائية مقسم فيها بسم الله تعالى او صفة يوكديها مضمون ثابته
في نفس السامع فلا هو او تحمل المتكلم على حقيقة معناه قد خلت بعبارة ظاهر الغوس
او التزام مكرره كقرا وزوال ملك على تقدير ليمنع عنه او محبوب ليعمل عليه
قد خلت التعليقاتات مثل ان فعل فهو يهودي وان دخلت فانت طالق
بضم التاء اي من دخلت لمنع نفسه وبكسرها لمنعها اي المرأة وان بشرتني
فانت حر **قوله** وانما سمي بها عند الفقهاء يتفرع عليه انه لو حلف ان لا
يعمل فلان بالطلاق ونحوه حنث **قوله** الغوس قال في البحر عن المبدع
الغوس ليس يميننا حقيقة لانها كعبية محضنة واليمين عقد مشروع والكبيرة
ضد المشروع ولكن سميت يميننا مجازا لان ارتكاب هذه الكبيرة يعنى
اليمين كما سمي بيع الحرام بيعا مجازا لوجود صورة البيع فيه انتفى
قوله والمراد بترتب الاحكام عليها الخ يثبت لان الايمان اربعة
لان الحلف على الماضي صادق كالتقوى في عدم المواخذه فكان له
حكم فلا وجه لاسقاطه **قوله** احدها اليمين الغموس على الوصف
كما في صحيح الهداية وفي بعضها يمين الغموس وهو اضافة الموصوف
الوصف وهي ممنوعة والغموس فقول بمعنى فاعله بصيغة المبالغة
كما في الفتح **قوله** فان اللغو لم لا لا يفيد اشارة الى انه لا لغو في
الحلف بغير الله لما قال في الاختيار سروي عن رسم عن محمد رحمه
الله لا يكون اللغو الا في اليمين بالله وذلك لان من حلف بالله
على امر يظنه كما قال وليس كذلك الحلف المحلوف عليه ويبقى قوله

وان الله فلا يلزمه شيء واليهين بغير الله تعالى يلقوا المحلوف عليه ويبقى
قوله امراته طالق او عبيد حراً وعليه حج فيلزمه انتفى **قوله** ويرحم عوفه
كذا حلقه بالرجاء محمد بن الحسن حيث قال سرجوان لا يواخذ الله بها
صاحبها **قوله** قلنا لا احد ما قيل في الجواب عن التعليق بالرجاء مع القاطع
بعدم المواخذة والاحج بالتفسير بين الذين ذكرهما المصنف متفق على عدم المواخذة
به فلم يتم العذر عن التعليق بالرجاء فالوجه ما قيل انه لم يرد به التعليق بل
التبرك بهم الله تعالى والتأديب فهو كقول صلى الله عليه وسلم لا اهل المقابر
وانا انشاء الله بكم لا حقون كذا في الفسخ والاختيار **قوله** فان قلت الخ
كيف يتأتى هذا السؤال مع قول صاحب الاختيار اليهين اما ان يكون على الماضي
او على الحال او على المستقبل فان كانت على الماضي او على الحال فاما ان يتعمد الكذب
فيها وهي الاولى اي القوس او لم يتعمد وهي الثانية اي اللغو وان كانت على
المستقبل فنفي الثالثة المنعقدة انتفى **قوله** بل الصواب في الجواب الخ مفيد
لجواب عن عدم ذكر الحلف على الحال ولا يفيد بيان انه من اى الاقسام يعلم
حكمه مما قد مره عند الاختيار انه اما ان يكون متعمداً للكذب فهو العنوس
اولا ونفي اللغو **قوله** اي مخاطباً فشره الناس لان الحلف ناسياً لا يتصور
الا ان لا يحلف ثم نسي تخلف وعلى تفسيره النسيان بهذا معنا وفي الحنث بحقيقة
يلزم منه احتمال اللفظ في حقيقة ومجاز **قوله** وانما وجب فيها الكفارة
لقوله صلى الله عليه وسلم الخ كذا استدله في العدائية وقال انكم لا تعلم ان ثوبته
حديث اليهين لم يكن فيه دليل لان المذكور فيه جعل الهزل باليهين جدا و
الهزل قاصد لليهين غير راض بحكمه فلا يقبض عدم رضاه به شرعاً بعد مباشرة
السبب مختاراً والتأسي بالتفسير المذكور لم يقصد شيئا اصلاً ولم يرد
ما صنع وكذا المخطى لم يقصد قط التلطف به بل شيء آخر فلا يكون الوارد
في الهازل وارداً في التأسي انتفى **قوله** فتجيب الكفارة بالحنث كيف كان اي
الحنث **قوله** وقال بعضهم كل هم الخ رجمه بعضهم بانه ان كان مستعملاً
لله تعالى وغيره لا يتعين ارادة احدهما الا بالنية انتفى كذا في الفسخ

ورحمه

ورحمه وفي غاية البيان وقال صاحب البحر وهو خلاص المذهب لان هذه الاسماء
وان كانت تطلق على الخلق لكن تعين الخالق مراد ابد لاله القسم اذا
القسم بغير الله لا يجوز فكذلك الظاهر انه اراد به قسم الله تعالى حملاً على ما
على الصحة الا ان يتوهم بغير الله فلا يكون يميناً لانه نوى ما يحتمل كلاً
فيصدق فيما بينه وبين ربه كذا في البدائع انتفى **قوله** او بصفة المراد به
هم المعنى الذي لا يتقن ذاتاً ولا يحل عليها بغيره كلفزة والكبرياء والعظمة
بخلاف نحو العظيم كذا في الفتح **قوله** فما تأرقنا من الخلف به من صفاته تعالى
يكون يميناً اي سواء كان من صفات الفعل والذات وهو قول مشايخ ما وراء
النهر وهو الاصح لان الايمان مبنية على العرف وكل مؤمن يعتقد تعظيم
الله تعالى وتعظيم صفاته وقال مشايخ العراق صفات الذات مطلقاً يمين
كفزة الله لاصفات الفعل كما لرضى والغضب لان صفات الذات كذا في صفات
الفعل ليس كذا في الذات والحلف بالله تعالى مشروع دون غيره كما في البرهان
قوله لعلم الله فيه ضم العين وفتحها الا انه لا يستعمل المضموم في القسم ولا يحمى
المفتوحة الواو في الخط بخلاف في علم والعلم فانها الحقة للفرق بينه وبين كذا في الفتح
قوله وهو مرفوع بالابتداء اي لدخوله اللام واذا لم تدخله نصب نصبه لصاحب
نتقول عمر الله ما فعلت ويكون على حذف حرف القسم كما في الله لا فعل كذا في
الفتح والبرهان **قوله** ويعرف الله وميثاقه اذا قصد به غير اليهين يدين
كما في اليهين **قوله** واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله انما يتعمد اذا ذكر
مقسم عليه لا كما ظن ان يحذف قوله اقسم ونحوه ينتقد ويؤيده كلام محمد في الاكل
كذا قال ابن الضياء **قوله** لانه الحال قال الكمال لان معناه احلفا لان بانه
انتفى **قوله** لا حقا يشير الى ما نقل عن الشيخ حميد الزاهد والحسن
ابن ابي مطيع انه يمين كما في الفتح وفي مختصر الظهيرية الصحيح انه يمين ان اراد
به قسم الله تعالى **قوله** ولو قال والحق يكون يميناً قدمه متناً **قوله**
فيكون يميناً بغير الله اي فلا ينتقد **قوله** وحرره الواو قال الكمال ثم قالوا
الباقى الاصل لانها صلة الحق ثم الواو بدل منها لمناسبة معنوية وهي ما في

الاصاق من البحر الذي هو معنى الواو فلكونها بد لا انحطت عنها بدرجة
فدخلت على المظهر المضم والمثابول عن الواو لانها من حروف الزيادة
ثم قيل ينبغي بنوع الكافض اي ينصب اليهم وهو اكثر استعمالا وتيلخلفند
وهو قليل شاذ في غير القسم وحكي الرفع ايضا نحو ايته لا فعلن على اضمار
بجهد او نحو وصال اولي لان الاسم الكريم اعرف المعارف فهو اولي بكونه مبتدا
والقدير الله قسم او قسم الله لان فعلن كذا في البرهان والفتح
لكل ثوب يستر عامة بدنه هو اللازم والافعال كسوة ثوبين او ثلاثة
كما في الفقه وقال الطي اوى هذا اذا دفع الى الرجل ما اذا دفع الى المرأة فلا بد
من خمار مع الثوب لان صلاحها لا تقع دون ذلك الكمال فهذا يشابه به الرواية
التي عن محمد في دفع السر او يل انه للمرأة لا يكفي وهذا كله خلافا لظاهر الجواز
وانما ظاهر الجواب ما يثبت به هم المكنتى وينتفى عنه هم العريان وعليه بنى
عدم اجز السر او يل لاحتمة الصلوة وعدمها فانه لا دخل له في الامر بالكسوة
اذ ليس معناه الاجل الفقير مكنتيا على ما ذكرنا والمرأة اذا كانت لا تستقيم
بسبلا وازار او خمارا على راسها واذ ثوبها دون عنقها لا شك في ثبوت اسم
انها مكنتية لا عريانة ومع هذا لا تقع صلاحها فالعبارة لثبوت ذلك الاسم
صحة الصلوة او لا انتفى ولم ار حكما ما يطفى راس الرجل نصا فلم تجز السر او يل
قال في البحر لكن ما لا يجوز به عدم الكسوة يجوز به عدم الطعام باعتبار القيمة
قوله فان تجز عنها شرطه لانه لو كان عنده احدا لثلاثة لا يجوز له الصوم
وان كان محتاجا اليه كذا في البحر وقال قاضي خان لا يجوز التكفير بالصوم
الا من تجز عما سوا الصوم فلا يجوز لمن يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة
او يملك بدله فوق الكفاف والكفاف منزل يسكنه وثوب يليه ويستتر
عورتة وقوت يومه ولو كان له عبد يحتاج لحذمه لا يجوز لا يجوز له
التكفير بالصوم لانه قادر على الاعتاق انتفى **قوله** وقت الاداء قيد به
لان اعتبار الفقر الغنى عندنا عند ارادة التكفير بخلاف الحد فان
المعتبر فيه وقت الوجوب حتى تنصف بالرق كما في الفقه **قوله** ولنا ان
الكفارة

الكفارة تستر الجنابة ولا جنابة ههنا اي فيما قبل الحنث **قوله** لانها
اي الجنابة تحصل بقتلا حرمة الله تعالى بالحنث كونه الحنث جنابة
مطلقا ليس واقعا اذ قد يكون فرضا وانما اخراج المص الحرام مخرج الظاهر
المبتدأ عن اخلاف الخلق عليه والحاصل ان الكفارة تجب بسبب الحنث سواء
كان به معصية او لا والمراد توقيه ما يجب لاسم الله عليه فهذا ايضا ان السبب
الحنث كذا في الفقه **قوله** وانما اضيف اليها الخ اضافة الكفارة الى اليمين اضافة
الى الله طمحا لكان في الفقه **قوله** اي ينبغي ان يحنث اي يجب عليه ان يحنث
ويكفر واعلم ان الحلف عليه انواع منها ما يجب فيه الحنث وهو ما ذكره
المص ومنه ما يكون الحنث افضل كالحلف على ترك وطئ زوجته نحو شهر
والحلف لبعض العبد وهو يستأهل ذلك او ليس يكون مديونه ان لم
يوافه عند الان الرقت ايمين والعفو افضل وكذا يتيسر المطالبة ومنه ما يكون
البرادى كالحلف على ترك اكل هذا الخبز وليس هذا الثوب ولو قال قائل
انه واجب لقوله تعالى واحفظوا ايما نكحتم على ما هو المختار في ثوابها ان البر
فيها يمكن انتفى كذا في الفقه وبقي قسم رابع وهو ما يكون البر فيه فضا كالحلف
ليصلين ظهر اليوم ذكره في البحر **قوله** ولا كفارة على كافر لو ارتد بعد حلفه
ثم حنث بعد اسلامه لا يلزمه شيء واما تحليف القاضى ونحوه فالمراد به
صورة اليمين فان المقصود منها رجاء النكول لان الكافر يعتقد في نفسه
تعظيم الله تعالى وان كان لا يقبل منه ولا يثاب عليه كذا في الفقه **قوله**
من حرم ملكه ليس قيدا بل المراد به شيء مامن الاشياء سواء كان ملكه
او غيره ليشمل الاعيان والافعال وما كان حلالا وما كان حراما كقوله
كلامك على حرام وقولها لزوجه انت على حرام او حرمتهك نجما معها طاعة
او مكرهة حنثت ودخول منزلك على حرام اذ لم يرد به الخبر بل
اراد اليمين كما في الفقه **قوله** اي من حرم على نفسه قيده لانه لو جعل
حرمة معلقة على فعله فلا تلزمه الكفارة كما لو قال ان اكلت هذا
الطعام فهو على حرام فأكله لا يحنث كما في البحر عن الخلاصة

والفتوى علوانه ثبوت امرائه الخ قال البرزوي في مبسوطه هكذا قال
بعض مشايخ سمرقند ولم يتخرج في عرف الناس في هذا الامور له
يخلف به كما يخلف ذو الحلية ولو كان العرف مستغنيا في ذلك لما استعمله
الا ذو الحلية فالصحيح ان يقييد الجواب في هذا ونقول ان نورا لطلاق يكون
طلاقا تاما من غير دلالة فالاحتياط ان يقف الانسان فيه ولا يخالف
المقدمين انتهى نقله الكمال عنه ثم قال واعلم ان مثل هذا اللفظ لم ينفذ
في ديارنا بل المتعارف فيه حرام على كلامك ونحوه كما كلف اوله دون
الصيغة العامة وتعارفوا ايضا الحرام يلزم من ولائك في انهم يريدون
الطلاق مطلقا فانهم يذكرون بعده لا فعل كذا او لا فعلن وهو مثل
تعارفهم الطلاق عليهم انتهى **تنبيه** اذا لم يكن له امرأة وقد حلف
بالصفة العامة يلزمه كفارة يمين اذا اكل او شرب كذا في البحر عن النهاية
قوله كذا قوله حلال بروي حرام من الهداية ومعناه الحلال عليه حرام
قوله المنذور اذا كان له اصل في الفروض اي اصل مقصود ليخرج الفرض
لعدم لزومه بالنذر **قوله** لزوم الناذر ان يلزمه الوفاء به من حيث هو قربة
لا بكل وصف التزم به او عين كما سيدكر انه لو نذر بالتصدق بهذه الدراهم
اجزاه التصدق بغيرها عنها كما في الفقه **قوله** اي عليه الوفاء به اي بما
نذره ولا يجوز كفارة يمين وصرح صاحب الهداية بالصوم لان المنذور واجب
انتهى ومن المتأخرين من قال بفرسية الايضا بالمنذور وهو الاظهر كما في البرهان
قوله وفي وكفر به يفتى اي يفتى بالتخيير بين ايفائه بما التزم وبين
كفارة يمين وهذا التفصيل في المعلق بشرط يريده وبشرط لا يريده الله في
الاول يلزمه عين ما نذره وفي الثاني يتخير بين ايفائه بعين ما نذره وبين
كفارة يمين بخيار صاحب الهداية وهو وان كان قول المحققين فهو خلاف
ظاهر الرواية ونظر فيه صاحب العناية وبين وجه النظر وقال عليه الوفاء
بنفس النذر ولا ينفع كفارة يمين لا طلاق الحديث **قوله** نذر بعتق رقبة
الخ كذا في الفقه **قوله** نذر لفقر ملكه مستدرك بما قدمه في كتاب الصوم **قوله**

قال

قال ابن بري من مرضى هذا بحت شاة لم يلزم كذا الوقال على شاة اذبحها
كما في الفقه **قوله** الا ان يقول فنته على ان اذبحها كذا يلزمه لو قال اذبحها
وان تصدق بالبحر ولو قال نته على ان اذبح جزورا فان تصدق بالبحر فذبح
مكانه بيع شياه جاز كما في الفقه **قوله** لكن افطروا ما قضاه ولا يلزمه الا
وان قال ثنتا معا هذا بخلاف ما اذا نذر شهر بغير عينه وشرط التتابع
فانه يلزمه الاستقبال بفطره يوما كما في الفقه **قوله** نذر يتصدق الف
دريم من ماله الخ قال قاضي خان وان كان عنده عروض او خادم يساوي
مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة وان لم
يكن له شيء فلا شيء عليه كمن اوجب على نفسه الف حجة يلزمه بقدر ما عاش
في كل سنة حجة انتهى **قوله** وصل بحلفه ان شاء الله يطل كذا نذره ولولا
وعتاقه ولقراره عبادة او معاملة وسائر العقود وسوا وصل حقيقة
او حكما كان نقطاع لتنفس او سعال وسواء قصد الاستئناس او لم يقصد علم
حكمه او لم يعلم **باب** **قوله** مبينة على العرف عندنا اي
اذا لم تكن نية فان كانت على واللفظ يحتمله انعقد اليمين باعتبار كذا في الفقه
وقال في البحر عن الجاوي الحصري المعتبر في الايمان الالفاظ دون الاغراض
انتهى ولعله قضا وما قاله الكمال ديانة فلا مخالفة **قوله** وعند الشافعي
على الحقيقة يعني اللغوية وعند الامام احمد على النية مطلقا **قوله** يحث بذول
صفة لم يقييد بكونها مستقفة وقال الكمال يحث بالصفة بعد ان تكون مستقفا
كما هي صفات ديارنا ثم قال بعد هذا السقف وصف فيه اي البيت وهذا يفيد
ان ذكر السقف في الدهل لا حاجة اليه انتهى فكذا الحق **قوله** لان
البيت هم لم يمت مستقف السقف ليس شرطا فينحى وان لم يكن مستقفا لم يندكر
المص **قوله** وقيل يحث اذبيات فيه عادة كذا في الهداية لانه لو اعلق
الباب كان داخلا **قوله** وقال الكمال اذا اطلق البيت في العرف انما يراد
به ما يبات فيه عادة فدخل الدهل اذا كان كبيرا بحيث يبات فيه لان
مثله يعتاد بيوتته للصيوق وبعض القرى وفي المدن يبيت فيه بعض

الاتباع في بعض الاوقات فيحدث انتفى **قوله** بل لا بد من كونه بناية للبيتوته
يخالف ما مشى عليه سابقا من الحث بدخول الصفة لما فيها من معنى البيت ولما
مشى كمال عليه كما قد مناه مخالف لصاحبه الهداية لان صاحب الهداية
صح الحث بدخول الصفة دون التخليص مع ان المعنى فيها واحد فكان وجهها
للكمال في التسوية بينهما **قوله** او ظلة باب دار وهي التي لا تفسر لظلة
بعد التكون سابقا لان الظلة اذا كان معناها ما هو داخل البيت مستقفا
فانه يحث بدخوله لانه يبات فيه كذا في البحر وقال الكمال الحاصل ان كل موضع
اذا اُغلق الباب صار داخل لا يمكن الخروج من الدار وله سعة يصلح للبيتوته
من سقف يحث بدخوله انتفى وقد علمت من كلامه ان السقف وصفه بالقييد
به اتفاق **قوله** وفي لا يدخل دار لم يحث بدخولها طرية يعني بحيث لم يبق بها
بنا اصل بان صارت صخر فاما اذا دخلها بعد ما زال بعض حيطانها فعنده دار
خرية فينبغي ان يحث في المنكر الا ان يكون نية كذا في الفقه **قوله** وقيل في عرفنا
لا يحث كذا في الهداية انتفى وهو قول المتأخرين وقال الكمال لوجع بين قول
المتقدمين والمتأخرين بان يحل جواب المتقدمين بالحث على ما اذا كان للسلح
حضير وجواب المتأخرين المعتبر عنه بقوله وقيل في عرفنا يعني البحر لا يحث
بالوقوف على السطح على ما اذا لم يكن له تحضير اجمعه وهذا اعتقاد انتفى
قوله وفي هذه الدار قيد بالاشارة مع التسمية لانه لو اُشار ولم يسم كما اذا
حلف لا يدخل هذه فانه يحث بدخولها على اى صفة كانت دارا ومسجدا
او حماما او بيتنا لان اليمين عقدت على العيين دون الاسم والعين باقية
كما في البحر عن الرخصة **قوله** كما لو جعلته مسجدا الخ يشير الى انه لو حلف لا
يدخل هذا المسجد فهدم ثم بنى مسجدا فدخله يحث لعدم اعتراض اسم آخر
عليه **قوله** او دخلها بعد هدم الحمام كذا لو بنيت دارا بعد هدم الحمام
فدخلها فانه لا يحث ايضا لانه غير تلك الدار التي منع نفسه من الدخول
فيها كذا في البحر **قوله** لا يدخل هذه الدار الخ لو كان الحلف على الزوج العكس
لحكم واذا زلق وهو يشهد في المشي فغشا وزلق فوق في الدار او دفعته

البرج

البرج واوقفته في الدار وهو لا يستطاع الامتناع لا يحث في الصحيح كما في
البحر **قوله** فاخذ في النقلة من الدار اي ولو كان شيئا بحيث لا تقدر
النقلات وليس عليه ان يستاجر من ينقل متابعه في يوم ولا يلزمه النقل
باسرع الوجوه بل بقدر ما يسمى ناقلا في العرف كذا في الفقه **قوله** فان لبث
على ماله ساعة حث بمعنى اذا امكنه النقل فاما اذا لم يقدر فان كان بعذر
الليل وخوف اللص او منع ذي سلطان او عدم موضع ينقل اليه حينئذ
او اُغلق عليه الباب فلم يستطع فحتم او كان شريفا او ضعيفا لا يقدر على
حمل المناع بنفسه ولم يحث من ينقلها لا يحث ويلحق ذلك الوقت بالعدم
لامعذرة الفرق بين هذا وبين ان لم يخرج من هذا المنزل اليوم فكذا
فقيه او منع او قال ان لم تحضر في الليلة فمتبعها اليوم حيث يحث ان المحلوف
عليه انه كان عدما لا يتوقف على الاختيار وان فعلا يتوقف عليه كالسكنى لان
المعقود عليه الاختيار وينعدم بعذمه فيصير مسكنا لا ساكنا فلم يتحقق
شرط الحث كذا في الفقه **قوله** فبعد بمعنى مكث ونظيره لا يخرج ولا يتزوج ولا
ينظر فاستدام النكاح وانطهارة لا يخرج يحث كما في الفقه **قوله** لا بد من
خروجه باهله قال الكمال فاذا اخرج هو وترك متاعه واهله فيها ولم يرد
الرجوع حث وكذا الكلف لا يسكن في هذه المحلة او الشككة لو خرج بنفسه
عازما على عدم العود ابد حث وان خرج على عزم ان يرسل من ينقله لانه
بعد المتأهل ساكنا بحل سكنى اهله وماله عرفا وهذا اذا كان الحالف مستقلا
بسكناه قائما على عياله فان كان سكناه تبعا كابن كبير ساكن مع ابيه
او امرأة مع زوجها فخرج بنفسه وترك اهله وماله وهي زوجها وماله
لا يحث وقيد الفقهاء ابوالثية ايضا بان يكون حلف بالعربية فلو عقد
بالفارسية لا يحث اذا اخرج بنفسه وترك اهله وماله وان كان مستقلا
بسكناه انتفى **قوله** هذا عند ابي حنيفة رجحه الفقيه ابو الليث واخذه
لكن استثنى منه المشايخ ما لا يتاقي به السكنى كقطعه حضيرة وتذكر كذا
في البحر **قوله** وقال ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر قال صاحب المحيط والفرايد

الظهيرية والسكا في الفتوى على قول أبي يوسف كذا في الفتح **قوله** وقال محمد
يعتبر الخ وهو أصح ما يفتى به من النسخيين كما في البرهان **قوله** بخلاف المص
والقربة جعل القربة بمنزلة المص وهو الصحيح من الجواب كما في الهداية وهو
عن قول من جعل القربة كذا دار فقال بالحنث ببقاء الأصل والمنع كذا في الفتح
قوله بان يكره عليه أي على العمل بشاؤنه إلى أن الأكراه على الخروج بنفسه لا
يعتبر في حنث بخرجه بنفسه إذا تواعد عليه لما عرف أن الأكراه لا يعدم الفعل
عندنا كما لو حلف لا يأكل هذا الطعام فأكراه عليه حنث يأكله ولو أوجر في حلقه
لا يحنث كما في الفتح ولو راضيا فهو الصحيح وقيل يحنث ثم إذا لم يحنث هل يتحل
اليدين بأخراجه بغير امره قال السيد أبو شجاع تتحل وعوارثها وقال غيرهم من
المشايخ لا تتحل وهو الصحيح ذكره التمر تاشي وقاضي خان كذا في الفتح **قوله**
فالأقسام أن يخرج بامر صوابه أن يدخل لكونه موضوع المسئلة **قوله**
وعدمه في الآخرين ومن حكمه عدم التحلل اليدين في الصحيح كما تقدم في الخروج
قوله فخرج لعاد رجع هذا إذا تجاوز عمران مقامه فان رجع قبل مجاوزة
المران لا يحنث كما في التبيين ولو كانت بينه وبين المحلوف عليه دون مدة السفر
بخلاف الخروج إلا إلى جهارة فأنه يحنث بانفصاله عن دأبه بخروجهم لغير جهارة
ولا يحنث بخروجهم من منزل بها إلى ضمن الدار ثم رجع كما في البحر **قوله** وفي آياتها
حتى يدخلها ويحنث بالوصول قصد الدار يقصد بخلاف الخروج والذهاب فأنه
يشترط وجوده عن قصد كذا في الفتح عن جامع قاضي خان والفوائد الظهيرية
قوله وذهب به كخرجه قال صاحب البحر لم أر من صرح بلفظ الرواح من
الحنث وهو كثر في وقوعه في كلام المصنفين في إيمانهم لكن قال الأزهري لغة
العرب أن الرواح الذهاب سواء كان أول الدليل أو آخره أو في الدليل قال النووي
هذا هو الصواب انتهى وعلى هذا إذا حلف لا يزوح إلى كذا فهو بمعنى لا يذهب
وهو بمعنى الخروج يحنث بالخروج عن قصد وصل أو لا انتهى والدليل خاص
بالذهاب ليلا والمدعى أعم فينبغي أن يبنى على العرف **قوله** قيل هو كالإتيان
قول نصير فلا يحنث حتى يدخلها وقيل بالخروج هو قول محمد بن سلمة

واختاره في الإسلام وقال في الهداية وهو الأصح وهذا إذا لم ينو بالذهاب
شيئا ولو نوى به الخروج أو الإتيان صحى نيته كما في الفتح **قوله** ودين
نية الحقيقة لعله بنية الحقيقة وهذا يشير إلى أنه لا يصدق قضا وهو أحد
روايتين والثانية يصدق قضا أيضا لأنه نوى حقيقة كلامه إذا كان لهم
الاستطاعة يتعلق بالاشتراك على كل من المعنيين والأول أوجه لأنه وإن كان
مشتركا بينهما لكن تصور فهمهما عند الإطلاق عن القرينة لأحد المعنيين
بخصوصه فلا يصدق القاضى في خلاف الظاهر كذا في الفتح **قوله** فيحنث
بالدخول في دار تكون متجا لفلان ولا يكون ساكنا فيها سواء كان غيره سا
فيها أو لا عبارة الحاشية وإن دخل دارا مملوكة لفلان وهو لا يسكنها
حنث انتهى ومثله في مختصر الظهيرية ثم قال في الحاشية حلفان لا يدخل دار
فلان فاجر فلان داره فدخولها الحالف قبل يحنث وقيل لا يحنث قالوا ما ذكر لانه
لا يحنث ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف لأن عندهما كما تبطل الاضافة بالبيع
تبطل بالإحالة والتسليم وملاك اليد للغير ثم قال ولو دخل دارا مملوكة لفلان
وسكنها غيره حنث أيضا ثم قال ولو دخل دارا أجرة فلان حنث أيضا قيل هذا
قول محمد أما قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يحنث وقد مر المسئلة انتهى وفي مختصر
الظهيرية ولو أجرة فلان داره فدخولها الحالف يحنث فيه روايتان انتهى
فهذا مفيدان الدار إذا لم يكن مالكها ساكنها ولا غيره فالنسبة باقية فيحنث
الحالف وأما إذا سكنها غيره فقد علمت الاختلاف على قول محمد يحنث وعلى
قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يحنث فاقنض المصنف على ما ذكر قاصدا عن إفادة
الحاشية والظهيرية **قوله** لكن ذكر شمس الأئمة الخ علمت أنه قول الفرج
وأبي يوسف وقال ابن الضياء وأما الدار المملوكة لفلان أن كان يسكنها
غيره ولا سكنى لمالكها بوجه فان منع حنثه بدخولها انتهى وقال في الاختيار
لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غلة فدخل دار الغلة لا يحنث
انتهى **قوله** أي سواء كان ركبها أو ماشيا هذا إذا لم تكن له بنية فارتدى
ماشيا ودخلها ركبها لا يحنث كما في البرازية **قوله** فان المعنى الحقيقي هو

مفسر يشير الى ما قال الكمال انه لو وضع احدى رجله فيها لايحنت على جواب
ظاهر الرواية لان وضع القدم بهما يجاز عن الدخول ولا يحنت في لا يدخل
بوضع احدى رجله انتفى فمافي مختص الظهيرة حلف لا يضع قدمه في دار
فلان فوضع احدى قدميه فيها حنت انتفى خلافا لظاهر الرواية **قوله** وشرا
للبشر لا يخرج الا باذن لكل خروج اذن كذا بغير اذن او رضاي او عاوي والا
بقناع او ملحفة وهذا مقيد ببقاء النجاس ونحوه لان الاذن انما يصح لمن له
المنع فلو بانها ثم تزوج فخرجت بلا اذن لا تطلق وان كان زوال الملك لا يبطل
اليقين عند الانها لم تنعقد الا على مدة بقاء النجاس ولو نوى الاذن حرة واحدة
صدق ديانه لا قضاء ولو اذن لها اذنا غير مسموع لم يكن اذنا في قولنا في ح
ومحمد وهو الصحيح وقال ابو يوسف هو اذن ولا بد من علمها بالاذن في غيبتها
وفيها المطالب وطريقه نقاط هذا الخلاف يقول كلما اردت الخروج فقد
اذنت لك ثم اذنتها مما لم يعمل بنعيمه عند ابو يوسف خلافا لمحمد كما في الفتح
وهذا بخلاف ما لو قال لا اكل فلانا الا باذن فلان او قال لرجل في داره والله
لا يخرج الا باذن في فانه لا يتكرر اليقين لانه مما لا يتكرر عادة كما في القم والبكر
قوله فجلست ساعة ثم خرجت الى كذا في الهداية وفي الفقه ما يشير الى عدم
اشتراط تغير تلك الهيئة الحاصلة مع ارادة الخروج حيث قال امرأة تنعقد
للمخرج فحلف لا يخرج فاذا جلست ساعة ثم خرجت لا يحنت لان قصده ان
يمنعها من الخروج الذي تنعقد له فكأنه قال ان خرجت الساعة وهذا
اذا لم يكن له نية فان نوى شيئا عمل به **قوله** قائم مقام مفعول شرط صوابه
فاعلى شرط **قوله** مركب المأذون ليس لمولاه الخ قال في البرهان على
هذا الخلاف دخول عبده ما ذونه في حكم حرره عبدي **قوله** لم يحنت
عند ابن حنيفة ان كان عليه دين مستغرق سواء فيه ما اذا نوى او لم
ينولانه لا ملك للمولى في كسب عبده المديون المستغرق وفي المحيط لو ركب
دابة مكابنة لا يحنت لان ملكه ليس مضافا الى المولى لا ذاتا ولا يدا كما في
البكر **قوله** يراد بالاكل من الشجر ثمرة يشير الى انه لو حلف لاكل عين الشجرة

لا يحنت

لا يحنت وهو الصحيح وكما يراد ثم الشجر يراد جماده وطلعه وما يخرج من الشجر
بلا تغير يصنع جديد فلا يحنت بالنبيذ والخمر والناطف والانس المطبوخ
واعتز به عن غير المطبوخ وهو ما يسيل بنفسه من الرطب فانه يحنت به
وفي بعض المواضع يحنت بدسه والمراد عصيره ثم هذا اذا كان للشجر ثم ولا يثبت له
فان نوى عينها لا يحنت بنمها لانه نوى حقيقة سلامه واذا لم تكن له نية ولا ثمر
لها انعقدت على ثمنها فيحنت اذا اذا اشترى به مأكولا كذا في الفقه زاد في البكر
واكله انتفى وقد يقال يراد بالاكل الانفاق في اي شيء فحنت به اذا فليتنظر
قوله وبهذا البرهان يشير الى انه اذا كان المحلوف عليه مما يוכל عينه تقيد به
فلو حلف لا ياكل من هذه الشاة حنت بالحم خاصة ولا يحنت باللبه والزبد
كما في البكر **قوله** قفصه اي كله لان القفص الاكل باطراف الاسنان ولا يختص الحنت
به وقفص من باب علم وقيد يكون الحنطة معينة لانه لو حلف لا ياكل حنطة
ينبغي ان يكون جوابا لامام كجوابها ذكره شيخ الاسلام قال اكمل ولا يخفى انه
تحكم والدليل المذكور المتفق على ايراده في جميع الكتب بعم المعينة والمنكورة وهو
ان عينها مأكولة انتفى **قوله** وعندنا يحنت به ايضا اي كما يحنت بقضيه عندنا
على الصحيح كذا في الهداية وقال الكمال وقوله هو الصحيح اهواز عن رواية
الاصل انه لا يحنت عندنا اذا قضمها وحكمها في الذخيرة ورجح شمس الامنة
وقاض خان رواية الجامع انه يحنت قال المصنف اي ما حلف بالهداية واليه الاشارة
بقوله في الخبر يحنت ايضا اي عندنا فانه يفيد انه يحنت بالقضم ولا يلزم
لتعمال اللفظ حقيقة ومجازا بل من عموم المجاز **قوله** ويراد بهذا الدقيق
ما يتخذ منه يشير الى انه لو حلف الدقيق لم يحنت وهو الصحيح كما في الهداية
قوله لا البازنجان والخزراي عند عدم البنية فان نوى ما يشوي عمل به
كالبيض والقولا الا حضر الذي يسمى في عرفنا شوي العرب كذا في الفقه **قوله**
وبالطبخ طبخ الخ يعني ما لم ينو الموم فان نوى عمل به كما في البرهان وقال
الكامل ان ما يتخذ قلية من اللحم لا يسمى طبخا ولا يحنت به وهذا اي التقيد
بطبخ اللحم يقتضي ان لا يحنت بالادز المطبوخ بل اللحم وفي الخلاصة يحنت

بالارزاد الطبخ بودك فانه يسمى طبخا بخلاف ما لو طبخ بزيث او سمن
استقوا لانه يسمى مزورة قال في تعذيب القلانسي وما يطبخ من الاطعمة
يسمى مزورة انتفى وفي البرهان العرفي الطبخ هو اصل في مسائل الايمان انتفى
والعرفي الآن اطلاق الطبخ على ما يطبخ نحو العدس فيه يحث **قوله** لانه
المقارن يشير الى ان الخلاق لا يختلف العصر والزمان وعلى المفقود يفتي
بما هو المعتاد في كل مصر وقع فيه الحلف كما في الفتح **قوله** وعندما العنب
والرمان والرطب فاكهة قال في البرهان المشايخ قالوا الاختلاف زمان ففي
زمانه لم يعد وهما من الفواكه فافتى على حسب ذلك وفي زمانها عدت منها
فاقتبا به وقال في المحيط العبرة للعرف فما يوكل على سبيل التكة عادة وبعد
فاكهة في العرف يدخل تحت اليمين وما لا فلا انتفى **قوله** ويراد بالشرب من
نهر الكرع هذا اذا لم تكن له نية فان نوى بانا او غيره عمل به وقيد بالنهر
لانه لو حلف لا يشرب من البئر وليست ملائمة فتكلف الكرع منها لا يحث به
في الصحيح بل بالاعتراض منها اذا لم تكن له نية كما في الفتح **قوله** بخلاف ما لو حلف
لا يأكل لحم هذا اللحم ولا يحكم هذا الصبي الخ هذا اذا لم ينو الحقيقة قيد اليمين
فيها وان نواها تقيدت بها لانه نوى حقيقة كلامه والظاهر لا يخالفه كذا
في البرهان **قوله** او هذا الشاب قال في البحر عن الزخيرة الصبي من لم يبلغ
وكذا الغلام فاذا بلغ فهو شاب وفتى الى ثلاثين سنة او ثلاث وثلاثين
على الاختلاف فهو كهل الى الاربعين فهو شيخ الى خمسين انتفى **قوله**
لان تلك الاوصاف غير داعية الى اليمين قال الكمال في هذا نظر لان الحمل ليس
محمودا في الضمان لكثرة رطوباته وزيادة حق قيل فيه النحس بين الجدين
بخلافه كبش فان لحمه حينئذ اكثر قوة وتقوية للبدن لقلة رطوباته
فصار كالحلف لا يأكل من هذا الرطب فاكله ثم لا يحث واعلم ان ايراد
مثل هذا وما قبله في مسألة الاكل بعد الصبي دخول عن وضع هذه المسألة
ونسيان انها بنيت على العرف فيصير اللفظ الى المعتاد في العمل والعرف في
القول وان المتكلم لو اراد معنى تصح ارادته من اللفظ لا يمنع منه الامر

بتحمل

بتحمل اخلاق الفتيان ومداواة الضبيان فلا ينتفى كون هاتين من الناس
غرف عدم طبيخا وسواد صبي علم انه لا يردعه الا ترك الكلام معه
او علم ان الكلام معه يضرب في عرضه او دينه فتصرف يمينه حيث صرفها فلا
يحث بالكلام معه بعد فوات تلك الصفة التي الادها **قوله** ولا يحث في لا
اكل لحما باكل سمنه اي اذا لم تكن له نية فاما اذا نواه فاكل سمن طريا او غيره
طريا حث كما في الفتح **قوله** والقيس ان يحث وروى شاذان عن ابي يوسف
قوله وجه الاستحسان الخ كذا في الهداية وهو منقوض بالالية لانها
تتخذ من الدم ولا يحث باكلها ونمنع ان لحم اللحم باعتبار الانعقاد من الدم
بل باعتبار الالتصاق فالتمسك لا في حقيقة انما صوابا لغيره كما في الفتح **قوله**
كباسة بكسر الكاف عنقود الخلل والجمع كباسين كذا في البحر **قوله** لان الشرا
يصادق للجملة والمفلوب تابع بخالفه ما نقل في البحر عن الخاتبة لو حلف لا يشترى
اليلغا شترى شاة مذبوحة كان حائشا وكذا لو حلف لا يشترى رأسها انتفى
قوله وحث في لا يأكل وطبا الخ هذا عندنا في حنيفة وقال ابو يوسف لا يحث
باكل المذنب وروى عن محمد الحث وعدمه كما في البرهان **قوله** وفي عرفنا
لا يحث هو الصحيح كما في البرهان **قوله** وعليه الفتوى اشارة الى رد ما قيل
ان العرف لا يعمل لا يقيد للفظ لما صرح به في الاصول من ان الحقيقة تترك
بدلالة العادة كذا في البحر **قوله** وقال محمد ما يوكل مع الخبز غالبا فهو ادم
عليه الفتوى كما في البحر عن تعذيب القلانسي وعن المحيط قول محمد اظهر
وبه اخذ الفقيه ابو الليث **قوله** وهو رواية عن ابي يوسف قال في البحر
وعن ابي يوسف ان تسمية هذه الاشياء على ما تعارف اهل تلك البلاد
وكلامهم **قوله** الغذاء اي التقدي لان الغذاء بفتح الغين المعجمة والمد اسم لما
يوكل في الوقت الخاص لا الاكل **قوله** الاكل ليس المراد به مطلق الاكل ولا
مطلق المأكول لانه يشترط ان يكون المأكول مما يأكله اهل البلد حتى لو شرب
اللبن او اكل التمر او الارز حتى شبع لم يحث ان كان حضريا وان كان بدويا
حث ولو اكل اقل من اكثر الشبع لا يحث حتى في الصحرا لان الشرط ان يزيد

على أكثر نصف الشئ كما في التبيين والفتح **قوله** من طلوع الفجر إلى الظهر
كذا يعرف كذا في التبريد وفي الخلاصة وقت التقدي من طلوع الشمس
إلى الزوال وكذا قال الأسبغاني في شرح الطحاوي كذا في الفقه وقال صاحب
البحر ينبغي أن يكون وهو المعتمد للعرف لأن الأكل قبل طلوع الشمس لا يسن
غدا انتفى **قوله** والعشائمه إلى نصف الليل كذا في الهداية وقال الخجندار
والأسبغاني هذا في عرفهم أما في عرفنا فالعشاء من بعد صلاة كذا في الجوهر
والفتح **قوله** إن أكلت أو شربت كذا إن اغتسلت أو تكلمت أو سكنت دار فلا
ثم قل عينت من جنابة أو امرأة دون امرأة أو ياجروا ليس بقبل ذلك
كلام بأن استأجرها منه واستأجرها فإني تخلف ينوي السكنى بالاجارة أو الأ
لا يصح قضا ولا ديانته كما في الفقه ولادلالة لعل على المفعول لا اقتضا
كذا في الهداية وقال الكمال المحقق أن المفعول في الأكل والشراب من باب
المقتضى وهو من باب حذف المفعول اقتضارا وتناسلا لأن مقتضى ما يقدر
لتصح المنطوق وذلك بأن يكون الكلام مما يحكم بكذبه على ظاهره مثل رفع
الخطأ والنسيان أو بعدم صحة شرعا مثل اعتق عبدك عني وليس قول القائل
لا أكل يحكم بكذبه بغيره ولا متضمن حكما لا يصح شرعا نعم المفعول أعني المأكول
من ضروريات وجود فعل الأكل ومثله ليس من باب المقتضى والالكان كل كلام
كذلك إذا لا بد أن يستند معناه زمانا ومكانا فكان لا يفرق بين قولنا الخطأ
والنسيان مرفوعان وبين قام زيد وجلس عمر **قوله** أصلا أي لا قضا
ولا ديانة فلا الزيلعي عن أبي يوسف أنه يصدق ديانته فيه أخذ الخفاف
وحن فقوله بنية غير الملقوظ لا تقع انتفى **قوله** ولو ضم طعاما وشرابا بين
هذا بخلاف ما لو حلف لا يتزوج امرأة ونوى كوفيه أو بصربة لا تقع لأنه
تخصيص الصفة ولو نوى حبشية أو عربية صحة فيما بينه وبين الله تعالى لأنه
تخصيص الجنس كذا في الفقه **قوله** إيمان البراء حقيقة لا عادة **قوله**
فيما قيد رجاء الصدق الحقيقة لا عادة **قوله** أو كان فيه ما نصب قال
عنه صاحب البحر ظاهر كلامهم أنه لا فرق بين أن يكون قد صبه الحالف أو

أو نصب

أو نصبه من غير فعل أحد **قوله** لم يحث جواب المسائل الثلاث وإطلاق
المصنف يشمل ما إذا علم الحالف أن كذبه ما وما إذا لم يعلم وهو الصحيح
كما في الهداية والتبيين والبحر **قوله** وفي تصعدن السماء أي أطلقه احترازا
عما إذا قيد الصعود وقلبه الحجر عمدة لأنه لا يحث قبل مضيتها حتى لو مات قبل
مضيتها لا تجزأ الكفارة كما في الفقه وقيد بالفعل لأنه لو حلف على الترك بأن قال
إن تركت من لستما فبعدى حرم لم تنقذ يمينه لأن الترك لا يتصور في غير المقدور
كذا في البحر **قوله** كذا اليقنتن فلانا اليوم وفلان ميت إن علم بموته لا يحث
وإن لم يعلم فكذلك وإن كان حيا وقت الحلف ثم مات لا يحث في قول أبي حنيفة
ومحمد ويحث في قول أبي يوسف انتفى **قوله** شهر على أنساز سيقا وحلف ليقتلنه
فهو على حقيقة مثله ما قال في شرح المختار لا ضربتك بالسيف حتى تموت فهو
على الموت حقيقة انتفى وكذا في البرهان وقاض خان وكذا في البرازية قال لا ضربته
بالسيف حتى يموت فإنه لا يبرأ بالضرب حتى يموت انتفى ولكن قال الكمال لا ضربتك
حتى تقتلك فهو على الضرب الشديد وعند أبيه أيضا على الضرب الشديد لا ضربتك بالسيف
حتى تموت ولا ضربت ولدك على الأرض حتى يشق نصفين فهو على أن يضرب به
الأرض وبركته فقط وخلاف هذا ليس بصحيح انتفى والركل الضرب بالرجل الواحدة
كما في الصحاح **قوله** دأب بالبال والعين المهملتين هو المفسد **قوله** تقيد
بحال ولا يلته قال الكمال وفي شرح الكثر ثم إن الحالف لو علم بالبال أعرف لم يعلم به
لم يحث الآذامات هو والمستحلف أو عزل لأنه لا يحث في اليمين المطلقة إلا
بالبس إلا إذا كانت موقفة فيحث بمضار الوقت مع الإمكان انتفى ولو حكم بانعقاد
هذه للفور لم يكن بعيدا نظر إلى المقصود وهو المبادرة لرجعه ودفع شره
فالإدعى بوجوب التقيد بالفور أي فور علمه انتفى كلام الكمال **تنبيه**
تعتبر بنية الحالف لما كان أو مظلوما إن كان الحلف بالطلاق والعناق ونحو
ذلك وإن كان الحلف بالله عز وجل فإن كان الحالف مظلوما تعتبر نيته
والانتبؤية المحلف عند أبي حنيفة ومحمد كذا في مختصر الظهيرية **قوله**
وبعد ما عزل لم يلزمه الإعلام كذا الوعادي إلى الولاية لا يعود اليمين لسقوطه كذا في الفقه

قوله والضرب والكسوة الى الاصل فيه ان كل فعل يلزم ويوم ويقيم
ويسري على الحياة دون الممات كالضرب والشتم والجماع والكسوة
والدخول عليه ومثله التقييل اذا حلف لا يقبلها فقبلها بعد الموت
لا يحسن وقيل ان عقد على تقبيل ملتح يحسن او على امراة لا يحسن وهو
اي التقبيل على الوجه انتهى كذا في الفتح **تنبيه** الكلام من حلف القول
لا الفعل فذكره هنا مستطرد **قوله** والقريب مقيد بما دون الشهر كذا
العاجل فلا يحسن ان مات قبل مضي الشهر عند عدم النية فامان نوى
بالقريب بخون مدة معينة فهو على ما نوى حتى لو نوى سنة او اكثر تحسن
وكذا الى اخر الدنيا لا ينهانا قرينة بالنسبة الى الاخرة كذا في الفتح واول الشهر
قبل مضي النصف وعدة الشهر لليلة الاولى مع اليوم الاول وثلاثة ايام لثمة
والسبع لثمة من الثامن والعشرين الى الاخر وعرفا من التاسع والعشرين وراس
الشهر وراس الهلال واذا اهل الهلال ولا نية له فعلى الليلة التي يهل
ويومها وان نوى الساعة التي يهل بعد ذلك لا نذر فليط عليه واخر اول الشهر
واول اخره الخامس عشر والسادس عشر كذا في مختصر الظهيرية وقريبا من سنة فهو
على نصفها والى صفر ولا يدخل اوله على المفتى به كذا في البرازية **قوله** وقيل لا
يحسن في حال الملاعة هو الصحيح كما في مختصر الظهيرية والبرازية وقاض خان
قوله من غزلا اي مغزول **قوله** فهو هدى اي عليه اهداؤه الى مكة
وقال الكمال وان نذر ثوبا جازا الصدق في مكة بعينه او بيمينته ولو نذر اهما
لا ينقل لدار فهو نذر بيمينتها وان نذر هدى شاة او بدنة فانما يخرج
عن العهدة فيجوز في الحرم والصدق به هناك فلا يجزئيه اهداؤهم وقيل
في اهداؤهم الشاة روايتان فلو سرق بعد الذبح ليس عليه غيره انتهى
وفي هذا تنبيه على مفارقة الصدقة بمكة لان مدلول الهدى خاص بما
يكون بمكة والصدقة لا تختص بها **قوله** من قطن ملكه يوم حلف يعني
وقت حلف **قوله** وله ان غزلا امراة عادة يكون من قطن الزوج كذا
في الهداية وقال الكمال والواجب في ديارنا ان يفتى بقولها لان المرأة

لا تغزل

لا تغزل الا من كتان نفسها او قطنها فليس الغزل سببا لملكه للمغزول عادة
فلا يستقيم جواب ابي حنيفة رحمه الله فيه انتهى **قوله** والمقتاد هو
المراد وذلك سبب ملكه الخ معنى كونه سببا كونه كلما وقع بثلث الحكم عند كونه
الغزل في العادة يكون من قطن مملوك له يستلزمه كونه كلما وقع بثبته عند
ملك الزوج في المغزول ولهذا افارق مسألة التسري حيث لا يحسن فيها
بالشراء بعد الحلف لان الاضافة الى التسري ليس اضافة الى سبب الملك لان
الملك لا يثبت عند التسري اثراله بل هو اى الملك مقدم عليه اى التسري
كذا في الفتح **قوله** وقيل هذا المختلاف عصر وزمان ويفتى بقولها كذا في الهداية
وقال الزيلعي وفي الكافي قولها اقرب الى عرف ديارنا فيفتى بقولها لان
التخويله على الانفراد معتاد وعلى هذا الخلاف اذا ليس عقد زبرجدا وزمرد
غير مرصع انتهى **قوله** وان تحتم بخاتم فضة لا يحسن قال الزيلعي وذكر في
النهاية معزيا الى الفوايد الظهيرية ان خاتم الفضة اذا صيغ على هيئة خاتم
النساء بان كان دافعا يحسن وهو الصحيح انتهى وقيد بالخاتم لانه لو ليس
سوارا او خاتما لا او قلادة او قرطا او دملوجا حنث بذلك كله ولو من
فضة كذا في الفتح **قوله** او لا ينال على هذا القرائن فنام على فراش فوقه
كذا في الهداية وقال الكمال وروى عن ابي يوسف رواية غير ظاهرة عنه
انه يحسن لانه يسمى نايما على فراشين فلم تنقطع النسبة ولم يضر احدهما
تبع الاخر وحاصله ان كون الشئ تبعا لمثله لم ولا يضرنا نفيه في القرائن
بل كل اصل بنفسه ويتحقق الحنث بتعارف قولنا نام على فراشين وان كان
لم يماسه الا الاعلى انتهى **قوله** قوام فهو الساتر المنقش والقرمة المحبس
وهو ما يبسط فوق المئال وقيل هما بمعنى كذا في المغرب **قوله** ويفعل يقع
على ثمة قال الكمال سواء كان مكرها فيه او ناسيا اصيل او وكبلا واذا
كانت اليمين مطلقة لا يحسن حتى يقع الياسر عن الفعل بموت الخائف او لموت
محل الفعل وان كانت مقيدة مثل لا اكمله اليوم سقطت بفوات محل الفعل
قبل مضي الوقت عندهما على سلف في مسألة الكوز خلافا لابي يوسف ولومات

المخالفة قبل مضية لاحد عليه ولا كفارة ولو جحد المخالف في يومه حدث
عندنا خلافا لاجد انتفى **قوله** على المشي الى بيت الله قال الكمال اذا
اراد به الكعبة ولو اراد بعض المساجد لم يلزمه شيء وكذا لا يلزمه شيء
بقوله على المشي الى بيت المقدس او مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله او الكعبة كذا على المشي الى مكة او بمكة بالباء كما في الفتح **قوله**
ما شيا من بيته على الراجح لا من حيث يحرم من الميقات واذا كان النادر
بمكة اختلفوا في لزوم المشي حال شعابه الى العمرة الى ان يتجاوز الحرم او لا
يلزمه المشي الا بعد وجوعه قال الكمال والوجه يقتضي لزومه بما قدمناه
في الحج من انه يلزمه المشي من بلدانه انتفى **قوله** ودم ان ركب قال في
الهداية والتبيين وان شاء ركب وارق وما انتفى فاستفيد منه التحجير
بين المشي والركوب **قوله** لكنه مستحسن بالاشرفا ند عن علي رضي الله عنه
كذا في الهداية وقال في العناية قال محمد رحمه الله في الاصل بلغنا عن علي
بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال من جعل على نفسه الحج وركب وذبح شاة
لركوبه كذا في بعض الشروح وليس بمطابق لما نحن فيه لجواز ان يكون ذلك
فمن جعل على نفسه الحج ما شيا بغير هذا اللفظ وليس الكلام فيه وقال آخرون
روى عن علي رضي الله عنه انه اجاب في هذه المسئلة بان عليه حجة او عمرة
وهذا مطابق وقد روى شيخي رحمه الله في شرحه ان اخذت عقبة ابن عامر
نذرت ان تمشي الى بيت الله في مرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تحرم حجة او عمرة
انتفى **قلت** المطابق وما بعده لا يستفاد منه التحجير بين الركوب والمشى فالمدعى
اعم ويرد على اطلاق التحجير ما قد ورد في بعض الظرف وانها اخذت عقبة بن
عامر لا تطبق ذلك على المشي **قوله** او المشي الى الحرم او المسجد الحرام هذا عندنا في
حنيفة وقال في قوله على المشي الى الحرم او المسجد الحرام عليه حجة او عمرة
كذا في التبيين **قوله** وفي الايام حنت بصوم ساعة نضج محمد في الجامع
الصغير وهو الاصح خلافا لما ذكره التمر تاشوا انه لا يحسن لانه لتعظيم الله
تعا وذلك لا يحصل بالفاسد الا اذا كانت في الماضي كما في الفتح **قوله** وفي

لا يصلي

لا يصلي بركعة شامل كحنته بالصحيحة والفا سدة ولو قيد بذكر الركعة
لا يحسن بالفاسدة لما قال في الفتح عن الذخيرة ومثله في قاضي خان والبرانية
لو قال لعينه ان صليت ركعة فانت حر فاعلى ركعة ثم تكلم لا يعتق ولو صلى
ركعتين عتق بالركعة الاولى لانه في الصورة الاولى ما صلى ركعة لانها تنسب
منه عنها نفيا يمنع الصحة لو فعلت بخلاف ما اذا صلى شفعاً انتفى ولو حلف
لا يح فمعه على العي دونه الفاسد كما في البحر عن الظهيرية **قوله** ولو ضم
صلوة فندفع اختلفوا في وقت حنته والاظهر انه ان عقد عينه على مجرد
القول وهو اذا حلف لا يصلي صلوة يحسن قبل القعدة لان الحكي ان الاركان
الحقيقية هي الخمسة والقعدة وكن زايد على ما تحروا وما وجبت الختم فلا تعتبر
ركعة في حو الحنت وان عقدتها على الفرض كصلوة الصبح او ركعتي الفجر ينبغي
ان لا يحسن حتى يقعد كما في الفتح **قوله** وكذا لو قال لامته يعني وكذا يحسن
لو قال لامته لا وليست الاشارة للطلاق كما يوضحه ظاهر العبارة والمص
شرح منته بعبارة الهداية ومنته اولى كما لکنز وشرحه الزيلعي بعبارة
الهداية **قوله** بخلاف جزا الطلاق كذا في الهداية والاضافة بيانية **قوله**
لان لا يصلي الصغير للجزا اصح به في العناية بقوله لانه اى الجزا وقوله لا يصلي
للتقييد يعني لا يفتقر للجزا للتقيد بحياة الولد لاستثناء الام عن حياته
فلم يكن الشرط للطلاق والعناق الا الولادة وقد تحققت **قوله** وفي ليقضين
ديته اليوم كذا الحكم لو حلف رب الدين فقال ان لم اقتض ما لي عليك اليوم
او ان لم استوف كما في الفتح **قوله** او باعته به شيئا وقبضه كذا في الهداية وليس
القبض قيد احترازا كما سيد كره المص فكان عليه ان لا يشترط القبض **قوله**
وقد تحققت بالبيع اى بمجرد البيع تحققت المقاصة **قوله** فكانه شرط القبض
ليقر بالقضايه كذا في الهداية ويشير الى ما وقع في الجامع الصغير من التقيد
بالقبض ليس احترازا وانما نفى محمد على القبض تأكيداً للبيع ليقتر الدين
على بالدين لان الثمن وان وجب بالبيع لكنه على شرف السقوط لجواز ان
يهلك المبيع قبل القبض كذا في الفتح وقال الزيلعي اشتراط قبض المبيع في الجامع

الصغير وقع اتفاقا لا اند شرط البر انتفى **قوله** لا اى لا يبر لم يقترن
لحدث في المسائل الثلاثة ويحدث بمعنى اليوم في اعطاء المستوفى والرضا
لكون اليمين موقفة باليوم واما بالهبة فكذلك في غير الموقفة لما قال الكمال
اذا وهبه وكانت اليمين مقيدة وقبل الهبة والوقت باق لم يبر ولم يحدث ولا
يستلزم ارتفاع النقيضين وهما البر والحدث لان النقيضين الذين يجب
صدق احدهما دائما في الامور الحقيقية كوجود زيد وعذمه اما في الامور
الشرعية فانما يثبت حكمها مادام السبب قائما فاذا اضر انتفاؤه وضر الحدث
والبرهان كانت اليمين مطلقة فلا شك ان حدثا بالاتفاق لان التصور
لا يشترط بقاؤه في اليمين المطلقة بل في الابداء وحين حلف كان الدين
قائما فكان تصور البر ثابتا فانقذت ثم حدث بعد مضي زمن يقدر فيه
على القضا بالياس من البر بالهبة انتفى **قوله** فان قبض دينه في ورنتين
المراد تعدد الورثان لا خصوص الثنتين والحيلة ان يبقى على المديون
درهما اذا تعدد المجلس **قوله** ولان كان في الاماية في جعله من حلف
الفعل تأمل **قوله** لا يشتم بفتح الياء والشين مضارع شتم الطين بكسر الميم
في الماضي هو اللغة المشهورة القصيدة كذا في الفتح **قوله** ان شتم وردا يعني
قضا فلو وجد ربحه بلا قصد ووصلت الراجحة الى دماغه لم يحدث كما في
الفتح **قوله** لاند اسم لما لا ساق له كذا في الهداية وقال الكمال وفي المغر
الرياح كلما طاب ريحه من البنات وعند الفقهاء ما لساعة رايحة طيبة
كما لورقة وقيل في عرف اهل العراق هم لما لا ساق له من القول مما لم رايحة
مستلزة وقيل هم لما ليس له شيم ذكره في الميسوط ثم قال الكمال والذريع
ان يقول عليه في ديارنا اهدا ذلك كله لان الرياح متعارف لنوع وهو ريان
الحام وما كونه الرياح التي تخرج منه فيمكن ان لا يكون لانهم يلزمون التقييد
فيقال ريان تخرج عند ما يطلقون اسم الرياح لا يفهم منه الا الحام
فلا يحدث الا بين ذلك النوع انتفى وقال صاحب البحر ما قاله الكمال هو
الواقع في مصر **باب حلف القول براه** والمختار وهو الاول قال

في البرهان

في البرهان وهو الاظهر **قوله** لان الاذن مشتق من الاذان يريد به الا
الكبير **قوله** وان باعه بيعا بائنا لا يعتق قال الزيلعي وينبغي ان تحمل اليمين
لوجود الشرط وهو البيع حقيقة انتفى **قوله** يعني ان حلف لا يبيع يحدث
بالبيع الفاسد قاصر عن افادة المثل لانه شامل لما اذا كان الحالف
هو المشتري ولما اذا حلف شخص انه لا يبيع ولا يشتري وقاصر عن شرح
صورة البيع الموقوف فنقول اذا كان البيع فاسدا وكان الحالف هو
الباع ينظر ان كان العبد في يد المشتري مضمونا عليه بمثل غصب لا يعتق لانه
كما تم البيع يزول عن ملكه كالبيع الصحيح البات وينبغي ان تحمل العين
لما قلنا في الصحيح البات وان كان العبد في يد البائع عتق لانه لا يزول ملكه
قبل التسليم ولو كان المشتري هو الحالف بعثقه فاشتراه فاسدا وهو في يده
مضمون بمثل غصب يعتق لدخوله في ملكه كتمام البيع والا فلا واذا كان
البيع او الشر موقفا بعدوره عن فضولي فيحدث به لوجود البيع حقيقة
لوجود ركنه وشرطه ومحلله وكذا احكاما على سبيل التوقف كما في التنبيهين
قوله او دبراي نديرا مطلقا **قوله** لوجود المعلق عليه وهو عدم
البيع لوقوع الياس عنه بفوات المحلية فيحدث وهو الصحيح ولا يعتبر توهم
منع الياس بارتداد الامة وقضا والقاضي ببيع المدبر وحقوق العبد الذي
بدار لرب كما في الفتح **قوله** وحدث بفعله وفعل وكيله لوقال ما مولا
لكان اولى ليشمل رسول له لانه يحدث بالرسالة في هذه الاشياء وكان
يستغنى عن ايراد الاعتراض على التوكيل بالاستقراض **قوله** وجهه
ان الوكيل فيها سفير محض حتى ان الحقوق ترجع الى الامراي فيما له حق
من الامور المذكورة وذلك لانها منقسمة الى ثلاثة انواع الاول ما ترجع
حقوقه الى الامراي في مالا حقوق له اصلا الثالث ما هو من الافعال
الحسية ذكره في البحر ولو نوى المباشرة بنفسه فقط صدق قضا وديانة
فيما كان من الحيات كالضرب والذبح وصدق ديانة فقط فيما كان
من الحكميات كالتزويج والطلاق كما في الفتح **قوله** اي دون فعل وكيله

في خلق البيع الخ قال في البرهان الا اذا انوى التوكيل ايئنا لانه شدد الامر
على نفسه او كان ذا سلطان لا يبا شر هذه الامور بنفسه عادة في حينئذ
يحدث بالتقوية فان كان يبا شر تارة ويغوص اخري ويعتبر القالب انتهى
قوله وضرب الولد الصغير وقال الكمال مقتضى عرفنا الحنث بالامر يضرب
الولد يقال فلان ضرب ولده بامر موديه بذلك **قوله** ولا يحنث ولا
يتكلم فقر القرآن اوسع او يهلل او كبر في صلواته متفق عليه وهو محتمل والفتوى
الحنث **قوله** او خارجها غير ظاهر المذهب وهو قول شيخ الاسلام خواهر
كذا في البرهان واليه ذهب نصوص الشهيد والعقلاء في ذكره ابن الضيا وقال
الكمال اختار المشايخ انه لا يحنث ايضا بجميع ذلك خارج الصلوة واختير
للفقهاء من غير تفصيل بين عقد اليمين بالعربية والفارسية لان معنى الايمان
على العرف المتأخر انتهى لكن نقل في الحكم عن الواقعات ان المختار للفتوى
ان اليمين ان كانت بالعربية لم يحنث بالقراءة خارجها وان كانت بالفارسية
لا يحنث مطلقا قال صاحب البحر فقد اختلفا الفتوى والافتاء بظاهر المذهب
او في انتهى **قلت** الاولوية غير ظاهرة لما ان معنى الايمان على العرف المتأخر
ولما علمت من كثرة التحصيص له انتهى ونقل عن نهدي بالقلانسوانه لا
يحنث بقراءة الكتب ظاهرا وباطنا في عرفنا انتهى **قوله** الا ان الغاية
كحتمنا قال ذلك لانها تخالف الشرطية لانه اذا مات زيد سقط الحلف
في الغاية كقوله لا اكله ان يقدم زيد ولا يسقط الحلف في غيرها كقوله
انت طالق الا ان يقدم زيد فانه ان قدم فلان لا تطلق وان لم يقدم
حق مات فلان طلقت لانه لما تعدوا الاستثناء لعدم المجانسة بين الطلاق
والقدوم كان حملها على الشرط او في من حملها على الغاية لان الطلاق
لا يحتمل ان اقيمت كما في التبيين **قوله** ان اشار وزالت اضافته جواب
الشرط غير ثابت فيهما رايته من النسخ ولا بد منه وهو كما قال في الكنز
وفعل لا يحنث **قوله** لان اليمين عقدت على عين الخ تقليل لعدم الحنث
المستفاد من جواب الشرط الذي ذكرنا انه محذوف من النسخة **قوله**

وفي غيره

وفي غيره اي غير المتأخر اليه الخ هذا اذا لم تكن له نية واما اذا انوى فعله
ما نوى لانه محتمل كلامه كما في التبيين **قوله** حين وزمان بلائيه ونقصه
قال الكمال ويعتبر ابتداءها من وقت اليمين بخلاف لاصون حينئذ او
زمانا كان له ان يعين اي سنة اشهر شاء انتهى **قوله** ودهر لم يدري عاذا لم
يكن له نية كما في البرهان انتهى فان قيل ذكر في الجامع الكبير اجمعوا فيهم
قال ان كلمة دهور وشهور او سينا او جمعا او اياما يقع على ثلاثة من
هذه المذكورات فكيف قال ابو حنيفة لا ادري الدهر قلنا هذا اقرب
لمسألة الدهر على قول من يعرف الدهر كما فرغ مسائل المزارعة على قول
من يرى جوارها قال ابن الضيا رحمه الله انتهى ونقل التوقف عن الائمة
الاربعة بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام ولقد احسن
شيخ برهان الدين بن ابي شريف حيث قال **قوله** **قوله** **قوله**
قوله حمل الامام ابا حنيفة دينه ان قال لا ادري لسنة امسلة
قوله اطفال اهل الشرك اين محلهم **قوله** وهل الملائكة الكرام مفضلون
قوله ام انبياء الله ثم الحكم من **قوله** جلالة اني يطيب الاكل له
قوله والدهر مع وقت الحنثان **قوله** وصف المعلم اي وقت حصله
قوله والحكم من ختموا اذا بال من **قوله** فرجيه مع سور الحمار **قوله**
قوله واجاز ينقش الجدار مسجد من **قوله** ام لم يجوز ان يفعله
انتهى كذا نقلته من خط استاذي شيخ الاسلام محمد المحيي منع الله يحيائه
انتهى **قلت** ولا يخفى ان الدهر في كلام هذا الناظم معروف وهو لم يتوقف
فيه الامام الاعظم بل في المنكر انتهى وقال صاحب البحر توقف الامام ابو
حنيفة رحمه الله في اربع عشرة مسألة كما في السراج الوهاج انتهى
قوله واياها حال كونها منكورة ثلاثة هو الصحيح كما في الجامع الكبير
وذكر في الاصل انه يقع على عشرة ايام قال في البرهان واكثر مشايخنا على
انه غلط والصحيح ما ذكر في الجامع **قوله** والايام والشهور عشرة كذا
السنون والجمع والاهور والازمنة بالتعريف عشرة من تلك حتى يلزمه

في لازمة خمس سنين لان كل زمان ستة اشهر عند عدم اليقة عند الامام
 وقال في الايام ينصرف الى ايام الاسبوع وفي الشهور الى اثني عشر شهرا وفيما
 بقي الجميع العز وهو الابد كذا في الفتح **قوله** وان ضم وحده عتق الثالث
 احترز به عما لو قال واحدا فانه لا يعتق والفرق بينهما ان وحده يقتضي
 الانفراد في الفعل المقرون به ونفي مشاركة الغير اياه في ذلك الفعل ولا يقتضي
 الانفراد في الذات وواحد يقتضي الانفراد في الذات وتأكيد الموجب فلم
 يتعلق الحكم به فلم يعتق الا اذا انوى معنى التوحيد في حالة الشراء وتماثل في
 التبيين والفتح وقال صاحب البحر واذا كان محمولا فهو وصفه للبعد فهو كونه
 انتفى **قوله** وفي آخره بعد لم يذ كوحكم الوعد ولا يكون الا في وترا لا شفع فاذا
 اشترى عبدا ثم عبدا ثم عبدا فالثاني وسط فاذا اشترى راجعا خرج عن
 الوسط فاذا اشترى خامسا صار الثالث وسطا وهكذا كما في البحر عن البائع
قوله يوم شري من الكل عنده يعني ان كان شراؤه في صحة كما في التبيين
قوله متفرقين كذا في الهداية وقال الكمال اي متعاقبين انتفى ولو كتب احدهم
 اليه كتابا بالبشارة يعتق الا اذا انوى المثلما فعتقه ولو ارسل اليه رسولا
 يعتق في البشارة والخبر بخلاف الحديث لا يحنث الا بالمشا فعتقه ويشترط الصدق
 في البشارة وفي من اخبرني بقدر زيد بخلاف من اخبرني ان فلانا
 قدم فانه ينطلق على الكذب والصدق كذا في البحر **قوله** صح شراييه للكتفا
 اشار به الى انه لا يجزيه عنها بالارث لانه ثبت في الملك بلا اختيار ولا يتصور
 اليقة فيه انتفى ويكرهه عن الكفارة اذا نواه عنها عند قبوله بغيره او
 وصية او صدقة لتسبق اليقة مختارا في السبب كما نعت عليه في الفتح والتبيين
 وقد ذكره صاحب البحر بحثا ثم قال ولم اره منقولاصري لكنه زاد في حجة
 ما اذا جعل مهر الجوازه عن سعيه المشكور خيرا انتفى ولا يحنث انه اذا جعل
 بدلا عن خلع او صلحا عن دم ونحوه يكون كذلك مجزيا بالنية عند قبوله
قوله وكذا ابنه لو قال وكذا اكل قريب محرم لكان اولي تشموله **قوله**
 لان الشرط قران اليقة بعلة العتق وهي اليقين اي ولم يوجد حتى لو اقترنت

اليقة به بان قال ان اشتريتك فانت حر عن كفارة يعني فاشترناه جاز
 عنها لاقتوان اليقة بالعلة كما في التبيين وسيدكره المص **قوله** واما
 الشرا فشرط مفقود لفظة منقولة زائدة يختل بها فعم الكلام **قوله**
 وبان تنسب النسبة هنا يفعل من السرية وهو اتخاذها والسرية بالضم
 اما بالاصالة ان كانت من السرية او من تغييرات النسب ان كانت من السرية
 ومعنى النسبة عندنا في حنفية ومحمد رحمهما الله ان يخص الامه وبعدها
 بلجام افنى ليها بماية او عزول عنها وعندنا في يوسف ان يعزل ماله عنها فغير
 انه لو طوى امه لم ولم يفعل ما ذكرنا من التحصيل والاعداد لا يكون شرايا
 وان علقته منه فلا يحنث في حلفه لا ينسب اليها كما في الفتح **قوله** لا في شراها ففسرها
 يشتر الى انه لو علق عتق غيرها او انطلق بالنسبة بها يحنث ذكره
 صاحب البحر كحفظه فانه غلط فيه بعض معاصريه **قوله** لتبوت
 الملك فيعلم اي كمالا رتبة ويد اولونوى الذكور دون الاناث صدق ديانة
 لا قضا ولو نوى النساء دون غيرهم او النساء دون الذكور لا يصدق اصلا
 ولو قال لم انوالمدبرين في رواية يصدق ديانة لا قضا وفي رواية لا
 يصدق اصلا كذا في الفتح **قوله** لا مكاتبوه الا بدينهم كذا معتق البعض
 عندنا في حنفية كما في الفتح والتبيين **قوله** طلقت اخيرة وخير في الاولين
 اشار بان هذا اذا لم يذكر للثاني والثالث خبرا فان ذكر له خبرا بان
 قال هذه طالق او هذه وهذه طالق او هذا اخر وهذا اخر وهذا اخر
 فانه لا يعتق احد ولا مطلق بل يخبر ان اختارا الايجاب الاول عتق الاول
 وحده وطلقت الاولى وحدها وان اختارا الايجاب الثاني عتق الا
 وطلقت الاخيرتان كذا في التبيين **قوله** وخمسماية بين الاولين
 يعني فيعينها لمن شاء منها وهذا هو الصواب وعليه الفتوى خلافا
 لما قاله صاحب المفاتيح من ان نصف الالف الاول والنصف الاخر للاخيرين
 قاله الزيلعي **قوله** لان وضع اللام للاختصاص واقرى وجوهه
 الملك فاذا جازت اللام الفعل وجبت ملكه اي الفعل لا ملك العين

وذا ان يفعله بامر لان نفع ذلك له حق لودس المحلوف عليه ثوبه
 في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم لم يحسن لان تقدير الكلام ان بعث بوكالك
 وامرك ولم يوجد كذا في البرهان **قوله** هذا نظير التعليق بالعين اي
 التعليق والاشارة لقوله متنا فحش في ان بعث ثوبالك **قوله** واما نظير
 التعليق بفعل لا يقبل النيابة الخ تنصير على انه لا فرق بين تقديم اللام على
 مفعول الفعل وتقدم مفعول الفعل عليها لان هذا الفعل اعني الاكل والشرب و
 الدخول وضرب الولد مما لا يملك بالعقد فوجب صرا اللام الى ما يملك وهو العين
 بخلاف الفضل الاول فان كل واحد منهما مما يملك فخرجنا بالقرب ثمة ولم يذكر
 المدح والنوى باجدهما الآخر كما نوى يبعث لك ثوبا بعث ثوبالك او عكسه
قوله ويصدق ديانة وقضاء فيما فيه تغليظ عليه لا فيما فيه تخفيف لانه
 نوى ما يحمله كلامه بتأخير اللام عن محله في الفضل الاول وبتقديمه على محله
 في الفضل الثاني والكلام يحتمل التقديم والتأخير كذا في البرهان وقال في البحر
 لو نوى ما فيه تخفيف صدق ديانة لانه محتمل كلامه ولا يصدق قضاء والفرق
 بين الديانة والقضاء لا يتأتى في اليمين بانه تعالى لان الكفارة لا مطالب لها
 انتهى **قوله** وضع بنية غيرها ديانة لا قضاء ومن ان يورس انها لا تطلق قضا
 ايضا لان كلامه خرج جدا بالبعث فتقيد بالكلام السابق وهو تزوج غيرها
 واختاره شمس الأئمة السخس وكثير من المشايخ وقال قاضي خان به اخذ
 مشايخنا وذكر في الغاية معزيا الى الذخيرة الاولى ان يحكم الحال ان جرى بينهما
 مشاجرة وحنومة تدل على غضبه يقع الطلاق عليها ايضا وان لم يكن كذلك
 لا يقع كذا في البحر والله الموفق بمنه وكرمه ثم الى كتاب الايمان بفضل
 الملك المنان التاليف في واييل ربيع الاول سنة عشر ومائة
 والف ختمت بخير وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الحد وقوله فان اكثر تسعة وثلاثون الى علة لعدم تقديره
لان ما بين الاقل والاكثر ليس بمقدور لانه يكون بغير الضرب كما في البحر
قوله يجب اي على الامام اقامتها يعني بعد ثبوت التهمة عند الحاكم وعليه
ايتي عدم جواز الشفاعة فيه فانها طلب ترك الواجب واما قبل الوصول الى
الامام والثبوت عنده يجوز الشفاعة عند الرفع له الى الحاكم ليطلقه ومن
قال به الزبير بن العوام وقال اذا بلغ الى الامام فلا عفا الله عنه ان عفا
كذا في الفتح **قوله** خرج به القصاص لانه حق العبد وكذا خرج به التزوير
ايضا وان خرج بتقييد التزوير **قوله** فان المقصود الاصل من شرعه الانزوا
يعني الانزجار بعده لان التحقيق ان العلم بشريعة الحد ودماغ قبل الفصل
زايه بعده يمنع من العود اليه وليس الحد كفارة للمعصية بل التوبة هي المسقطة
عنه عذاب الاخرة كما في الفتح **قوله** والزنا مقصور في اللغة الفصحى لغة اهل
الحجاز اني جابها القرآن قال الله تعالى ولا تقربوا الزنا ويعد في لغة نجد كذا
في الفتح ثم هذا التعريف غير جامع اذ لا بد ان يكون من مسلم او ذمي ناطق ببلغة
بدارنا تحت ولاية اهل العدل وان لا يظهر به جيب او رتق بعد اقراره به
كذا قيل وفيه تامل لان هذه شروط وهو اشد من الحقيقة **قوله** وطو
مكلف لا يشترط ان يكون بايلاجه فانه لو كان مستلقيا فادخلت ذكره في
فرجه لزمها الحد **قوله** في قبل مشهارة الخ قدم في موجبات الغسل قيد الحياة
متنا ولم يذكر قيد الاستهزاء هناك واكتفى به هنا للدلالة الاستهزاء على الحياة
فكان ينبغي ان يذكره كذلك ثمة **قوله** وشبهه كذا في نسخة وفي نسخة اخرى
وشبهه بالتكثير وهو اولي لكونه اشمل منها معرفة بالاضافة الى الضمير الرابع
للملك **قوله** حتى لو شهدوا متفرقين لم يقبل يعني متفرقين حال الجبهم وشهاد
تعم ويجدون هذا لفظا في الايضاح واما اذا احضروا في مجلس واحد
اي عند القاضي وجلسوا مجلس الشهود وقاموا الى القاضي واحد بعد واحد
فشهدوا قبلت شهادتهم لانه لا يمكن الشهادة دفعة واحدة كما في السراج
قوله بلفظ الزنا لانه الدال على فعل الحرام على الدلالة بالوضع وينبغي ان يرا

ولانه غير محتمل بخلاف الوطئ والجماع لانها محتملان **قوله** اي عن ما
تهيته اي حقيقة وهو ما تقدم تعريفه بقول المصنوع الزنا وطو **قوله**
وكيف هو فان الوطئ يقع بلا التقاطع بين فيه تامل فان التقاء الختانين
وان لم يشترط الحقيقة الوطئ لتصوره يدونها في الدبر لكن الكيف هو ان يكون
طائعا او مكرها **قوله** فان بينوه الخ قال الكمال وبقي شرط آخر وهو ان يعلم ان
الزنا حرام مع ذلك كله ونقل اجماع الفقهاء على اشتراط العلم بحرمته قال الكمال
في شرح قوله وان وطئ جارية ائمية او عمة وينفي هذا يعني الاشتراط مسئلة
الحرمي اذا دخل بامان دار الاسلام فاسلم قرني وقال ظننت انها حلال لي لا
يلتفت اليه ويحد وان كان فعله اول يوم دخل الدار لانه الزنا حرام في جميع
الاديان والملل لا يختلف في هذه المسئلة فكيف يقال ادعى مسلم صلى الله عليه وسلم
حرمة الزنا لا يجد لانتفاء شرط الحد انتهى **قوله** المكحلة بضمينين يعني ضم الميم
والحاء كما في الفتح **قوله** وعدلوا سرا وهو ان يبيث ورقه فيها اسما وهم واسما
محلته على وجه يتميز كل منهم عن يعرف فيكتب تحت اسمه هو عدل مقبول الشهاد
قوله حكم به اي بثبوت الزنا والمراد الحكم بموجب الزنا **قوله** وعلمنا هو
ان يجمع بين المعدل والشاهد فيقول هذا هو الذي عدلته كما في الفتح **قوله**
وقيل سال عنه ايضا هو الاصح كما في شرح المجمع وغيره **قوله** فان الا
يطلق عليها اي المرأة المعلومه من المقام **قوله** فان ابوا او غابوا او اتوا
سقط كذا لو كان بعضهم كذلك في ظاهر الرواية وكذا يسقط الحد بعارض
ما يخرج عن اهلية الشهادة كما لو ارتد احد من اعمى او خرس او فسق او
قدف فحذف في ذلك بين كونه قبل القضاء وبعده وهذا اذا كان محضا
كما ذكر وغيره يقام عليه الحد في الموت والغيبة كذا في الفتح وسند ذكر
تمه الاحكام على هذا المحل في كتاب السرقة ان شاء الله تعالى **قوله**
بين المبرح وغير المولم يعني فيكون مولما ولو كان ضعيف الخلقة فخفيف
عليه العقاب بجلد جلد ا خفيا يحمله **قوله** كسر عقده يعني حلها
اولينها بالندق اذا كان يابسا **قوله** الاراسه وفرجه ووجهه

لقوله عليه السلام الخ دليل على بعض المدعى ون البعض وهو ضرب الرأس
فكان ينبغي ان يقال كما في الهداية بعد الحديث ولان الفرج مقتل ورأسه
يجمع الخواص وكذا الوجه وهو مجمع المحاسن ايضا فلا يؤمن قوات شيء منها بالقر
وذلك اهلكا معنى انتفى قال الكمال وهذا من المصطلحات والقول بان العقل
في الراس لان يؤول وهو مختلف بين الاصوليين انتفى **قوله** لان مبنى
اقامة الحد على التشهير الخ التشهير في جميع الحدود غير انه يزاد في شهادته
في حق الرجل لانه لا يضره ذلك ويكتفى في المرأة بالاجاز والاثبات بها المجمع
الامام والناظر خصوصا في الرجم واما الجلد فقد قال ثلثا وليشهد عذابها
طائفة من المؤمنين اى الزانية والزاني فاستجابان يا امير الامام طائفة اى جماعة
ان يحضروا اقامة الحد وقد اختلف في هذه الطائفة فمن ابن عباس واحد و
قال احمد وقال عطاء وسحقا ثلثان وقال الزهري ثلثة وقال الحسن البصري
عشرة وعن الشافعي ومالك اربعة كذا في الفتح **قوله** لقوله تعالى ضلعي من
نصف ما على المحضات من العذاب نزلت في حق الامام قال الكمال ولا فرق بين
الذكر والانثى بتدقيق المناط فيرجع الى دلالة النص بناء على انه لا يشترط
في الدلالة اولوية المسكون بالحكم من المذكور بل المساواة تكفي فيه **قوله** ولا
يحد سيده الا باذن الامام شامل كل مالك لما قال الكمال واستثنى الشافعي
من المولى ان يكون ذميا او مكاتب او امرأة انتفى وينظر هل يعتد بالحد بلا
اذن الامام اولى انتفى وقيد بالحد لان التعزير للسيد بلا اذن الامام
لان حق العبد كما في البحر **قوله** لانه صلى الله عليه وسلم جفر للفا مديته اى
الى شد وثتها والشدوة بضم الشا والعزم مكان الواو وبفتحها مع الواو مفتوحة
شد الرجل او لحم الثديين والدال مضمومة في الوجهين كما في الفتح **قوله**
لشراحة اى القمادة بسكوه الميم **قوله** لانه صلى الله عليه وسلم لم يامر
كذا في الهداية والمراد انه لم يوجب بناء على ان حقيقة الامر هو الايجاب
وقال انه صلى الله عليه وسلم جفر للفا مديته ومعلوم انه ليس المراد الا انه
امر بذلك فيكون مجازا عن امر والاكانت مناقضة غريبة فان مثلها

انما يقع عند بعد العهد اما معه في سطر واحد فغريب وهو هنا كذلك
انتفى كذا في الفتح **قوله** ولا يجمع بين جلد ورجم قال الكمال واما جلد
على رضئ الله شراحة ثم رجمها فاما لانه لم يثبت عنده اخصاؤها الا بعد
جلدها وهو راى لا يقاوم اجماع الصحابة ولا ما ذكرنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم **قوله** فان كان حدها الرجم ترجم حين وضعت قال
في البرهان وثنا خيرة اى الرجم الى استغناء الولد لعدم المولى له رواية عن
ابن حنيفة **باب وطئ يوجب الحد اولا قوله** فلم يحكم من طئ الرجل
سواء كان الرجل او المرأة فانه يسقط الحد عنها كما في البحر **قوله** في ثمانية
مواضع الزيادة عليها حاصلة بالنظر لتعدد الاصول **قوله** فوطئ امته
ابويه لو قال اصله وان علا لكان اولى لشموله الاجداد والجدات **قوله**
وامه امراته قال الكمال ولا يحد قاذفه وكذا لاخذ الموطوء لان الشبهة
لما تحققت في الفعل نفت الحد عن طرفيه انتفى ومتى ادعى شبهة بغير اكران
سقط الحد بمجرد دعواه ولا يسقط بدعوى الاكران ان يقيم البينة كذا في البحر
قوله ووطئ المرتضى الامه المريهونة جعلها من قبيل شبهة الفعل هو الاصح
وهو رواية كتاب الحدود وفي رواية كتاب الرهن من شبهة الجمل كما في البرهان
وقال في الهداية والمستعير للرهن في هذا بمنزلة المرتضى **قوله** والمقتدة
ثلاث هذا اذا اطلقها ثلاثا حريا اما لو نواها بالكتابة فوقع فوطئها
في العدة وقال علمت انها حرام لا يحد لتحقيق الاختلاف وهذا من قبيل الشبهة
الحكمية وهذه يلغزها فيقال مطلقه ثلاث ووطئ في العدة وقال علمت حرمتها
ولا يحد وهي ما وقع الثلاث عليها بالكتابة كذا في الفتح **قوله** في ستة
مواضع ظاهره الحصر لمقام البيان وليس فاه امه المكاتب والمادون المسترق
والغنيمة بعد الاحراز وما الحق بها كذا في الحكم كما في البحر وقال الكمال وينبغي
ان يزاد جاريته التي هي اخته من الرضاع وجاريته قبل الاستبراء والزوجة
التي حرمت بمعصية فلا حد عليه ولا على قاذفه انتفى **قوله** لا الاولى اى
شبهة الفعل يستثنى منه المطلقة ثلاثا لما تقدم انها يثبت نسب ولها

لدون سنتين بلا دعوة ولا كثر بدعوة فكان مخصصا لهذا ويثبت
ايضا نسب من زفت اليه وقيل هي زوجته بدعوتها كما في البحر عن
التبيين **قوله** وعند غيره ان علم كجد المراد بالغير صاحبها ويقولون
اخذا الفقيه ابو الليث ورجع في الوقعات وفي الخلاصة وعليه الفتوى كما
في البحر **قوله** فلم يجد مطلقا بوطن امة ابنه لوقال ولده او فرعه
لكان اولى لشموله امة بنته وليتم به العدد الستة والاف في كلامه
خمسة وقال انها ستة والحكم كذلك في امة ولد ولده وان كان ولده حيا
وان لم تده له ولا ية تملك ماله خال قيام ابنه كما في الفقه **قوله** ووطئ
معتدة الكنايات هذا بخلاف المختلعة لانها ليست من ذوات الشبهة
الحكيمة واخطا من بحث وقال ينبغي كونها من ذوات الشبهة الحكيمة كذا في الفقه
مع ووطئ البايع الامة المبيعة الخ قيد بكونه قبل التسليم وهذا في البيع
الصحيح اما الفاسد فلا فرق بينه كون الوطئ قبل التسليم او بعده وكذا
البيع بشرط الخيار سواء للبائع او للمشتري كما في البحر وهو عالم به
يعرف مع ذلك هو معتقد لحرمه الزنا كما سيأتي اذ لو اعتقد الحل لجرى عليه
احكام المرتدين فليثبت له **قوله** ولكن يوجب عقوبة ان علم بذلك
قال الكمال وهي اشد ما يكون من التعزير سياسة وعليه المهر ايضا انتفى
قوله وسيأتي بيانه لم يبينه فيما ياتي جميعا بل لم يذكره هناك ما ذكره
هنا واحال هناك على ما هنا وبيانه ان العقد عندها وعند من وافقها
لم يصادف محله يعني بالنسبة الى هذا القاقد فيلغو كما اذا اضيف الى الذكور
ولا حنيقة رحمه الله ان العقد صادف محله يعني محليتها لنفسه لعقد
لا بالنظر الى خصوص العاقد لان محل التصرف ما يقبل مقصوده والانثى من بني
آدم قابلة للتوالد والتناسل وهو المقصود وكان ينبغي ان ينتقد في
جميع الاحكام الا انه تقاعد عن افادة حقيقة الحل لدليل فورث شبهة
انتفى وقال في البرهان عن صاحب الاسرار كلامها اوضح انتفى وفي البرازية
الفتوى على قولها انتفى **قوله** وقال ظننت انها تحل لي قال في الفقه

ومعنى

هذا انه علم ان الزنا حرام لكنه ظن ان وطئه هذه ليس زنا محرما فلا
يعارض ما في المحيط من قوله شرط وجوب الحد ان يعلم ان الزنا حرام وانما
ينفيه مسألة الحزني انتفى وقد تقدمت **قوله** وجدعا على فراشه يعني
ولو في ليلة مظلمة كما في الخانية **قوله** بعد طول الصحبة المسئلة مأخوذة
من تقييد قاضي خان بقوله وله اموات قديمة انتفى وينظر ماذا يكون
به قدما **قوله** الا اذا دعاهها فاجابته اجنبية ظاهرة انه لا فرق
بين كون الداعي بصيرا او اعمى وفي الخانية ولو ان الاعمى دعا امراته فاجابته
غيرها فاجابها قال محمد عليه الحد ولو اجابته وقالت انا فلانة تنفي امواته
في امعها الا يجد ولو كان بصيرا لا يصدق على ذلك انتفى ففرق بينهما
قوله وذمية زني بها حرا في يريد به المستامن **قوله** وذمي زني
بكرمية اي مستامنه **قوله** ولا من وطئ اجنبية زفت الخ **قوله** قال
الكمال الشبهة الثانية فيها شبهة اشتباه عند طائفة من المشايخ ودفع
بانه يثبت النسب من هذا الوطئ ولا يثبت من الوطئ عن شبهة الاشتباه
نسبا لا وجه انه شبهة دليل ثم قال ولحق انه شبهة اشتباه غير انه
مستثنى من الحكم المتروك عليه ثبوت النسب للاجماع **قوله** كما سبق قد علمت
ما في هوالته على هذا وايقنا هذا مستدرك فلذا قال كما سبق **قوله** والآراء
بالنار ليس بواجب كذا اقتلها لما قال في الفقه والذي يروى انه تدفع البصمة
وتحرف فذلك يقطع امتداد الحديث به كلما رثيت فتبادى ارفاعه
وليس بواجب انتفى **قوله** وان كانت مما يוכל تدفع فتوكل قال الكمال ويغني
يكتفى عنها في حنيقة **تنبيه** قال في السراج اتيان البصمة الاصح عند
اصحابنا جميعا انه يقبل فيه عدلان ولا يقبل فيه شهادة النساء **قوله**
او اتى في دبر شامل بر منكره واختلفوا في الشهادة على اللواطة فعند
ابن حنيفة يكفي عدلان عند ما لا يد من اربعة كالزنا وبه قال الشافعي
كما في السراج **قوله** فعند ابن حنيفة يعزروا بمثال هذه الامور قاله صاحب
الشريعة ويخالفه ما قال الكمال لا احد عليه عند ابن حنيفة ولكنه يعزروا بسجن

حتى يموت او يتوب والحد المقدر شرعا ليس حكما له انتفى وما قاله صدر الشريعة
مروي عن الصحابة وقال في شرح المجمع وماروي عن الصحابة فمحمول على السياسة
انتفى ولذا قال الكمال لو اعتاد اللواطه سواء كان باجنبي او عبده او امته
او زوجته بنكاح صحيح او فاسد قتله الامام محصنا كان او غير محصن سياسة
انتفى ولكنه لا يكفر بالتحلل به بملوكة كذا في التاتارخانية يعلم ولا يعلم
ولو كان امراته او امته من العتق بذكره فامني فانه مكروه عند بعضهم
ولا شيء عليه كما في السراج وقال الكمال الصحيح ان اللواطه ليست في الجنة انتفى
قوله اوزني في دار الحرب والبعني يعني في غير معسكر الخليفة او امير المصربان
خرج من عسكر من له ولاية اقامة الحدود فدخل دار الحرب وزني ثم عاد او
كان مع امير سرية او امير عسكر فزني ثم اذ كان تاجرا او اسيرا اما لو زني وهو
مع عسكر من له ولاية اقامة الحد فانه يحكم بخلاف امير العسكر او السرية
لاننا نقض لهما تدبير الحرب لا اقامة الحدود وولاية الامام منقطعة ثم
كما في الفقه **قوله** ولا يزنا غير مكلف مالوزني الصبي بصبية او بملكوته فانه
يجب عليه العقر كما في الفقه **قوله** لم يجب الحد وفاقا اي ويجب العقر وان كانت مقربة
بان لامهر لها كما في الفقه **قوله** وفي قتل امته يزنا يشير الى انه يخالفه الواو
عليها به وفيه يجب عليه قيمتها وسقط به الحد لان الملك يثبت في الجنة القيا
وهو عين فاورث شبهة كما في الهداية **باب شهادة الزنا والرجوع**
عنها قوله من شهد بحد اي بموجب حد وقوله متقدم اي موجب فلهذا
الى الحد مجاز **قوله** بان يكون قريبا من امامه قال الكمال ولا يشك انه لا يتعين
العبد عذرا بل يجب ان يكون كل من نحو موصي او خوف طريق ولو في يدي مومن
ونحوه من الاعذار التي يظهر انها مانعة من المسارعة انتفى **قوله** لم يقبل وحكم
الحن انهم يجدون وقال الكرخي الظاهر انهم لا يجب عليهم الحد **قوله** ويضمن
السرة اي المسروق **قوله** بمعنى شهر هو الاصح وهذا اذا لم يكن ابن القاض
وبينهم مسيرة شهر ما اذا كان فتقبل شهادتهم كما في البرهان **قوله**
وقيل بنصف شهر او بما يراه القاض **قوله** شهدوا بزنا وهي غاية اي
وهم

وهم يعرفونها لذل لا حد عليه بعدم معرفتها كما سيأتي **قوله** وهي شرط في
السرة لكنه لو شهدوا على السرة بدون الدعوى تقبل شهادتهم
ويجب السارق الى ان يحن للمسروق منه كما في البرهان **قوله** وجه الاحسان
ان التوفيق ممكن يعني ممكن لصيانة البيان عن التعطيل لا لاجبار الحد لانه
غير مشروع لا مونا بالاحتياط لدريه كما في البرهان **قوله** لانهم ما نسبوا
المشهود عليه بالزنا فمن نسبوا معنى رموا بالزندانية **قوله**
وانما الاصول الخ انما لم تقبل شهادته الاصول بعد رد شهادته الفرع للشبهة المذكورة
لدواعي الحد فرد شهادته الفرع رد لشهادة الاصل للشبهة وفيه اشارة الى ان
شهادة الاصول تقبل بعد رد شهادته الفرع في غير الحدود لثبوت المال مع
الشبهة دون الحد ولوردت شهادة الاصل لا تقبل بعده شهادة الفرع في كل
شي ان كان الرد لقيمة مع بقاء الاهلية وان ردت لعدم الاهلية كالرق
والكفر تقبل شهادتهم بعد رد الالمانع لثبوت الاهلية كما في البحر عن التبيين
قوله او احدهم محدود في قضا وعبد كذا الوكان اعلم **قوله** او وجد كذا
الخ كذا اذا وجد اعلم وكذا كذا في الفقه **قوله** فارش الجلد بعد رده خلافا
لعمما اي فيكون الارش عندهما في بيت المال وكذا الخلاف فيما اذا مات من الجلد
كما في الفقه **قوله** حدوا اي الشهود لا المشهود عليه ويعر جواب لقول فان
شهدوا ولا ينفون ان نفى الحد عن المشهود عليه ظاهر فيما اذا فاته شرط صحة
الشهادة قبل امضاء الحد اما اذا امضى الحد ثم ظهر فوات الشرط كيف ينفي الحد
عن المشهود عليه وقد حد فكان ينبغي ان يقول حد الشهود لا المشهود عليه
قبل الامضاء وبعده الشهود **قوله** ويجب الحد لكونهم قد فدي معنى في مقام اذا
طلبه المشهود عليه عند علمائنا الثلاثة كما في التاتارخانية **قوله** وقبله
حدوا اي ولو بعد القضاء قبل الامضاء **قوله** وانما يصير شهادته باقصال
القضاء به فاذا لم يتصل بقي قد فاد المراد بالقضاء القضاء المحض لانه لو
انصل به القضاء ولم يمض فرجع احدهم حدوا كما لو كان قبل القضاء لان
الامضاء وهو الاستيفاء من القضاء في الحدود **قوله** ضمن المزكاة التركية

ان يقول المذكي هم احرار مسلمون عدول اما لو اقتصر على عدم عدول فلا ضمان
عليه اذا اظهر واعبدا اتفاقا كما في الفتح **قوله** قالوا معناه اذا رجعوا عن
التزكية وقالوا هم عبيدا وكفار اي معنى الرجوع الموجب للضمان واحترز به
عما لو قالوا اخطانا في ذلك فانهم لا يضمنون اتفاقا وعما لو اسلم المذكون
على تزكيتهم قائلين هم احرار مسلمون فلا شيء عليهم اتفاقا ومعناه بعد
ظهور كفرهم حكمهم بانهم كانوا مسلمين واما طرأ كفرهم كذا في الفتح انتهى
وهذا ظاهر في ادعاء طريان الكفر لتصوره في الحكم في الرقابة **قوله** وتدل هذا
اذا قالوا نعمنا التزكية الخ في جعل هذا صورة اخرى للظهور نظر لانه
لم يخرج عن الصورة الاولى انتهى وقد صور الكمال المسئلة على ثلاثة اوجه
فيما لو سلموا على تزكيتهم وفيما اذا قالوا اخطانا ثم قال فلم يبق لصورة
الرجوع الا ان يقولوا نعمنا فقلنا هم احرار مسلمون مع علمنا بخلاف ذلك
منهم ثم قال اذا عرفنا هذا فنقول المص وفيه هذا اذا قالوا نعمنا التزكية مع
علمنا بعدم ليس على ما ينبغي بعد قوله اذا رجعوا عن التزكية لانه يوهن ان في
صورة الرجوع للخلافية قولين ان يرجعوا بهذا الوجه او باعتم منه وليس كذلك
انتهى **قوله** فخرج بالينا للفاعل وضميره الى الرجل في قوله فقبل من امرجه
قوله فشهد عليهم اي شهد عليه بالاخصان رجلا او رجلا وامرأتان
وكيفية الشهادة ان يقولوا الشهود وتزوج امرأة وجامعها او باضعها ولو
قال دخل بها يكفي عندهما وقال محمد لا يكفي ولا يثبت به احصانه لانه مشترك
بين الزوج والزواني والخلو والزيارة فلا يثبت بالشك كلفظ القران
كذا في البهم وكلفظ الايمان لانه ليس بصريح كما في الفتح **قوله** او ولدت زوجة
قال الكمال والفرع انهما مقرران بالولد **باب عند الشرب قوله**
واخذ برحبها قيد بوجود الرائحة حال الشهادة عليه اذ لا بد منه كالشهادة
عليه بالشرب فقط بامر القاضى يستدركه فليس يستدركه ويخبره بان ركبها
موجود كما في الفتح **قوله** ليعد الطريق لا بد فيه ان يشهد بالشرب ويقول
اخذه وريحها موجود كما في الفتح ويرج مؤنته سماعا كما في البهم **قوله**

وعندها ان يعتقد مطلقا المراد به ان يكون غالب كلامه هذيانا فان
كان نصفه مستقيما فليس سكران فيكون حكمه حكم الصحاة في اقراره
في اقراره بالحدود وغير ذلك لان السكران في العرف من اختلط كلامه جده
بغيره فلا يستقر على شيء واليه مال اكثر المشايخ واختاره للفتوى كذا في
الفتح **قوله** او السكر بغيرها يعني وريحها لم تنزل كما في البهم **قوله** واقر به
فيه اشارة الى الاخرى لا يجد باشارة بشربه كما لو شهدوا عليه به ولم
يتعرض المصنف لسؤال القاضى المحقق عن الخمر ماعى وكيف شربها واين شرب وبينى
ذلك كما في الشهادة ولكن في قول المص وعلم شربه حلوعا اشارة الى ذلك **قوله**
او شهد به رجلا لم يذكر سوا القاضى لهم وقال في البهم عن قاضى خان يسألهم
القاضى عن الخمر ماعى ثم سألهم كيف شرب لاحتمال الاكرام واين شرب لاحتمال
انه شرب في دار الحرب انتهى **قوله** حد صاحبها قال صاحب البهم بحثا منه
ظاهر يفيد انه لا يكتفى بحده حال سكره لعدم فايده انتهى **قوله**
ينزع ثوبه اي الرجل **قوله** لان السكر من المباح لا يوجب الحد كالبنج ولين
الرومان كذا في الهداية وقال المص في كتاب الاشربة وهل يجد في هذه الاشربة
يعنى نبيذ العسل والذتين والبر والشعير والذرة وان لم يطبخ قبل لا يجد
قالوا لا تفصيل بين المطبوخ والني وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد
انتهى وكذا نقله الكمال عن الهداية بعد ذكره لما هنا ثم قال وهو اي لزوم
لحد قول محمد فقد صرح اي صاحب الهداية بان اطلاق قوله هنا
لان السكر من المباح لا يوجب حدا غير المختار ورواية عبد العزيز عن
ابي حنيفة وسفيان انتهى سلافيين شرب البنج فارتفع الى راسه وطلق
امراته هل يقع قال لا ان كان يعلم حين شربه ما هو يقع انتهى كلام الكمال
وقال قاضى خان الصحيح انه لا يقع على كل حال واذا سكر من البنج اختلفوا
في وجوب الحد عليه والصحيح انه ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه
ولا نكاحه ولا اقراره ولا ردته انتهى **قوله** لانه خالص حق الله
يشير الى انه لا يقطع باقراره بسرقة ويضمن المال وصرح به في البهم

قوله ولو ارتد السكون الخ قال في البحر ويذهب ان يصح لسلامه كالمكره انتفى
ثم قال وفي فتح القدير ان اسلامه غير صحيح انتفى **قوله** لان الكفر الخ هذا
قضا اما ديانته فان كان في الواقع قصدا لمكلم به ذكر المعناه كفر والا فلا
كما في الفتح **باب حد القذف** القذف لغة الرمي بالشئ الرمي بالزنا
وهو من اكليات ابراجماع الامة واستثنى منه الشافعية مكان في خلوة لعدم
لحق العار قال صاحب البحر وقواعدنا لا تباها **قوله** بشهادة رجلين
قال الكمال ويسالهما القاضي عن القذف ماهو وعن خصوص ما قال ولا بد
من اتفاقهما على اللغة التي وقع القذف بها اذ لو اختلفوا فيها بطلت الشبهة
وكذا الاتفاق على زمان القذف انتفى **قوله** اذا قذف اي ولم يقيم بينة
على صدق مقالة فان اقامها لم يجد اي القاذف وكذا المقذوف ان تقاوم
السبب كما في البحر عن الظهيرية **قوله** فستره بقوله اي مكلف الخ اسقط منه
قيد الحرية ولا بد منه وقد ذكره في الهداية ويشترط ايضا ان لا يكون مجرما
ولا اخرس ولا غنث مشكلا وان لا تكون المرأة وتقوا لاخرسا اذا المجبوب
والزنا لا يجد تاذنهما لانهما وان صدق عليهما تبرعوا المحصن هنا لا يلحقها
العار بذلك لظهور كذبه بيقين والاخرس طلبة بالاشارة ولعلم لو كان
ينطق لصدقه كذا في البحر والمبسوط فليست به **قوله** لان اتفاق الزنا منها
يعني الزنا الموثق وفي البحر عن الظهيرية لو قذف مراهقا فادعى البلوغ
بالسن او الاخلام لم يجد القاذف بقوله انتفى فهذا يستثنى من قولنا اثبتنا
لوراهاقا وقال لا يلغنا صدقا واحكامها احكام البالغين **قوله** عفيفا
عن الزنا قال في البرهان هو ان يكون معروفا بك نفسه عن الزنا **قوله**
وعفته اعم من ان وطئ بنكاح صحيح او لا يعني وطئ اصلا لا حيثا ولا غير
لما قال الكمال وفي شرح الطحاوي في العفة قال لم يكن وطئ امرأة بالزنا
ولا بشبهة ولا بنكاح فاسد في عمره فان كان فعل ذلك مرة يريد النكاح
الفاسد سقطت عدالته ولا حد على قاذفه وكذا الوطئ في غير الملك او
وطئ امه مشتركة سقطت عدالته ووطئ مملوكة وحرمها موقفة لا تسقط

عدالته

عدالته كما اذا وطئ امرأة في الحيض او امته المجوسية وان كانت مودة
يسقط احصائه كأمته وهي اخته وضاعا انتفى ويستفاد هذا من كلام المص
اخر الباب انتفى ولو مس امرأة او نظر الى فرجها بشهوة فتزوج بنتها او
امها ودخل بها لا يسقط احصائه عندنا في حنفية وعندنا يسقط
لثبوت الحرمة وله ان كثيرا من الفقهاء يحكمون نكاحها وانما قال بحرمتها
احتياطاً ونفي حرمة ضعيفة لا ينتفى بها الاحصان الثابت بيقين بخلاف
الحرمة الثابتة برزني الاب فانها ثابتة بظاهر قوله تعالى ولا تنكحوا
ما نكح اباؤكم من النساء فلا يعتبر الخلاف فيها مع وجود النص **قوله**
بصريه اي من اي لسان كان في البرهان ولو قال لرجل يا زاني فقال له
غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق ولو قال له صدقت هو كما قلت فهو
قاذف ايضا ولو قال زينت بغيري وناقته او ما شبهه لا حد عليه لانه
شبهه لا يتيان البهيمية وبه تبين ان حد القذف لا يجب مع التصريح بالزنا في بعض
المسائل لقريته ويجب في بعضها مع عدم التصريح مثل قوله فيما تقدم صدقت
هو كما قلت فحينئذ يحتاج لضبط هذه المسئلة انتفى كذا في البحر **قوله** ونحوها
يعني لامرأة زينت بناقة او اثنان او ثوب او دراهم فانه يجد لان معناه
زنية واخذت البدل ولو قال زينت بخمار او بغير او ثور لا يجد لان
الزنا ادخال رجل ذكره الخ كذا في الفتح **قوله** او بزنا في الجبل وكذا يجد
لو قال على الجبل في حالة الغضب وهو الاوجه وقيل لا يجد لان لفظة على
تعين كون المراد الصعود كما في الفتح **قوله** اولست لايبك الخ يعني وام
المقذوف محصنة لانه في الحقيقة قذف لها وفي كلام المص اشارة الى انه
لو نكحها عن امه او قال لست لايبك وامك اولست ابن فلان وفلان
وهما ابواه لا حد عليه مطلقا وبه صرح في الفتح والبحر **قوله** في غضب متعلق
بزناات والمعطوفين عليه اشتراط كونه في غضب واضح في الاولى والثالثة
واما الثانية فقد ذكرها في الهداية مطلقه عن التقييد بالغضب وقد حملها
بعضهم عليه كالتعليق وجزم به في غاية البيان ولم يتعقبه الكمال وهو

بعيد لما صرح به في الحاشية في الحكم الشهيد بقوله وان قال لرجل يا ولد الزنا
او يا ابن الزنا اولست لابيك وامه حرة مسلمة فعليه الحد انتفى
فقد سوى بين اللفاظ الثلاثة وصرح به في قاضي خان قال لرجل
لست لابيك عن ابي يوسف انه قد ذك في ذلك في غضبا ورضى انتفى كذا
في البحر **قوله** واشترط طلبه لان فيه حقه يشير الى ان الاظهر ان الفا
فيه هو الله صرح به في الهداية وسيأتي في كلام المص **قوله** اوداه
هو زوج امه **قوله** لان كلام منعم يسمى بالبحر يشير الى انه لو نسب
الى غيره هو لا فقال انت ابن فلان حد وهو مختصان نص عليه الكمال
قوله فلا حد في نفيه يعني النفي الصريح في قوله لست بابن فلان حد
والنفي الضمني في نسبه لخوا له **قوله** وبطلب من يقع القذف في نسبه
بقذف الميت يشير الى انه لو عفي بعضهم يكون لغيره اقامته لدفع العار
عن نفسه وبه صرح الكمال **قوله** جاز لابنه الكافر والعبدان يطالب بالحد
بقوله **قوله** لا يثبت لولد الابن خلافا لمحمد بخالفه ما في السراج الوهاج وان
كان المقدوف محصنا جاز لابنه الكافر والعبدان يطالب بالحد هذا قول
اصحابنا الثلاثة وقال زفر ليس لهما ذلك انتفى وقال في الجمع واجزا طلب
الابن الكافر والعبد بقذف الاب انتفى فلم يجعل الخلاف مع محمد بل مع
رحم الله **قوله** اولاد البنت هو ظاهرا رواية كما في الفقه **قوله** وعند محمد
لا يطالب الام بربط بالعصوبة كذا في الحنفية وخالفه ما في الهداية حيث
قال ويثبت لولد البنت كما يثبت لولد الابن خلافا لمحمد انتفى قال الكمال **قوله**
خلافا لمحمد يعني في رواية ليست هي ظاهرا رواية عنه ثم قال فان قلت
قد ظاهرا الاتفاق على ولاية مطالبة ولد الولد بقذف جده وحدثه
انما خالف زفر في ذلك عند وجود الاقرب فما وجه ما في قاضي خان
اذا قال حدك ذات لاحد عليه قلنا ذلك للابهام لان في اجداده
من هو كافر فلا يكون قاذفا ما لم يبين مسلم بخلاف قوله انت
ابن ابن الزانية لانه قاذف في محله الادنى فانه كان افكانت محصنة

حد **قوله** والواجبان يفضل بينهما هذا على سبيل الفرق والتقدير يعني
لو لم يمه حدان لو جيل الفضل قليلا زاد انه يقام عليه الحد هنا بعد القفل
فليقتنيه **قوله** ذكره الزيلعي يعني ذكر ما نصق عليه من قوله حكى الخ
اما اصل المسئلة فما خوذ مما حكى **قوله** ولا احد من الاولاد اباه
لو قال اصله لكان اولى ليشمل الابوين والاجداد والجدات
وقال في البحر قيد بالمقدوف لانه لو شتم ولده فانه يعرض كما في القينة
انتفى ثم قال صاحب البحر وفي نفسه منه شيء لتصرحهم بان الوالد لا
يعاقب بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شيئا فالشتم اولى
انتفى **قوله** وليس فيه ارث يشير الى ان طلب الفرع بقذف اصله ميتا
بالاصالة لا الميراث كما في البحر **قوله** اي اذا مات المقدوف بطل الحد عند
خلاف الشافعي لا ذهب صدر الاسلام ابو اليسر الى ان المقلب فيه حق العبد
كقول الامام الشافعي رحمه الله **قوله** ولا اعتياض عنه كذا الاعفو
فيه لكنه ليس للامام ان يقيمه بعد ذهاب المقدوف وعفوه بل اذا عاد
وطلبه حد لان العفو كان لغوا فكانه لم يخاصم الى الآن وفي غاية البيان
مغزى الى الشامل لا يصح عقو المقدوف والا ان يقول لم يقذفني او كذب شهوتي
انتفى كذا في البحر **قوله** قال رجل لاخر يا زاني فرد عليه بلايل انت حد ايمن
بطلبها ولا عفو كما تقدم ولا بدلتقيان قصاصا وكذا الوضاريا
يعرزان ولا يتكافان ويبدأ بالبادي لانه اظلم وهذا بخلاف ما يوجب
التعزير من السب فانها يتكافان بشرط ان لا يكون في مجلس القاضي لانها
يعرزان بنشأ عنها بين يدى القاضي كما في البحر **قوله** اقربول فنفى الخ كذا
ذكره هنا في الهداية ولكننا ايضا وقد تقدم لهم في باب الباعان ما يغني عن
هذا من قولهم نفوا اليوميين واقربا ثانيا حد وان عكس لا عن وثبت
نسيبهما فيهما ولذا شبه صاحب الهداية على ذلك **قوله** ولو قال لامرأة
يا زاني حد هذا بالاتفاق لان الترقيم شايع **قوله** ولو قال لرجل يا زانية لا
اي لا يجد وهو مختصا عندا في حنيفة وابي يوسف وعند محمد والشافعي كيد لانه

تدفع على المباشرة فان التنازل اذ له كما في عملة ونسائه ولما انه زمان يستحيل
منه فلا يجد كما لو قد قبحوا وكما لو قال انت محل الزنا لا يجد وكود التنازل
مجاز لما عهد لهما من التنازل ولو كان حقيقة فالحد لا يجب بالنسبة كذا
في الفتح لا شيء بليس باي شيء كان الانسية بتقديمه على المسئلة التي قبله
لتعلقه بما قبلها لا بل لم يقع لا بل له معروف في بلد القذف لا في كل البلاد كما
في البحر انتهى فهذا اعم من مجهول النسب لانه من لا يعرف له اب في سقط را
او بقذف من لا عنه بولد يعني وقد نفى القاضي نسبة عن ابيه ولم ينسب
النسبة حتى لو ادعى الولد بعد منفي ولم يجد حتى مات او لاعن ولم يقطع
القاضي نسبه له حد قذفها وكذا اجد لو قامت بينة على انه ادعى وهو
ينكر ويثبت النسب من الاب ويحد الاب لزوجها عن صورة الزواني كما في
البحر والفتح بخلاف الملاعنة بل انفي الولد صرح به في الفتح كما يجد
قذف ولد الزنا او ولد الملاعنة **قوله** بكل وجه كوطي الاجنبية فانه يسقط
احصائه ولو مكرها كذا يسقط احسان المرأة المكرهة فان الاكره يسقط
الاثم ولا يخرج الفعل به من ان يكون زنا كما في الفتح عن المبسوط **قوله**
او من زنت وكفرها لو قالت من زني لكان اولى ليشتمل الرجل صريحا وان
علم حكمه من حكمها وبه صرح في الهداية والمراد انه قد قذف بعد الاسلام
بزنا كان في الكفر بان قال زنت وانت كافر كذا في الفتح **قوله** او اقراره
به اي بالزنا كما لو شهد المقذوف لغيره كذا اقال في البدايع فان اقام اربعة
من الشهود على معاينة الزنا من المقذوف او على اقراره بالزنا سقط الحد
عن القاذف ويقام حد الزنا على المقذوف وانتهى في اقامة الحد على المقذوف
بالبينة على اقراره نظر لانه قد تقدم في كلام البدايع ما يناقض هذا وضرب
ونصه ولو اقرار بالزنا اربع مرات في غير مجلس القاضي وشهد الشهود على
اقراره لا تقبل شهادتهم لانه ان كان عقرها الشهادته لغو لان الحكم لا اقرارا
للسهادة وان كانه منكرا فلا ينكح ومنه رجوع والرجوع عن الاقرار في الحد
الخالصة حقا بانه صحيح انتهى فكذا فاد بغيره صريحا **قوله** لا حد على المقذوف

باقامة

باقامة البينة على اقراره ولا حد على القاذف ولا اقامة البينة ويمكن دفع
المناقضة بحمل قول صاحب البدايع على التلف والنشر المشوش بارجاع قوله
سقط الحد عن القاذف الى قوله او على اقراره على الزنا وارجاع قوله ويقام حد
الزنا على المقذوف الى قوله فان اقام اربعة من الشهود على معاينة الزنا من
المقذوف انتهى ولكن لا يخفى ما فيه من التكلف ولا يساعده كلام التحفة وفي كلام
الكامل ما يشي الى هذا حيث قال فان شهد رجلان او رجل وامرأتان على
اقرار المقذوف بالزنا يدره عن القاذف الحد وعن الثلاثة اي الذين اقامهم
القاذف فشهدوا وبالزنا لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة فكنا
سمعنا اقراره بالزنا الا ان المعتبر في الاقرار اسقاط الحد لا اقامة لان ذلك
لا يمكن ولو كثرت الشهود انتهى وفي التاتارخانية عن التهذيب شهادة اربعة
انه اقرار بالزنا لا حد عليهم ولا على المشهود عليه بالزنا انتهى **قوله** يرجع الى
قيام المجلس هو ظاهر الرواية وعن ابو يوسف يسأني به الى المجلس الثاني كما
في الفتح ولا يكفل قال الكمال ولا يكفل في شيء من الحدود والقصاص في قول
ابي حنيفة وابي يوسف الاول ولهذا يجب ابو حنيفة وفي قول ابو يوسف
الاخر وهو قول محمد يؤخذ منه الكفيل فلهذا لا يجب عندهما في دعوى حد
القذف والقصاص ولا خلاف انه لا يكفل بنفس الحد والقصاص ثم قال وكان
وكان ابو بكر الرازي يقول لمراد ابي حنيفة ان القاضي لا يجبره على اعطاء
الكفيل فاما اذا سمعت نفسه به فلا تأس لان تسليمه نفسه مستحق عليه
والكفيل في الكفالة بالنفس انما يطالب بهذا القدر انتهى بل يجب
ويقال لا يعتد اليهم هو ظاهر الرواية وذكر ابن رستم عن محمد اذا لم
يكن له من يأتي بهم اطلق عنه وبعت منه واحدا من شرطه ليوده
عليه كذا في الفتح وفيه اشارة الى ان المراد بالحيد حقيقة **قوله** صرح في
التاتارخانية فقال المراد بالحيد حقيقة وقال في البدايع والمراد بالحيد
الملازمة اي يقال للمدعي لازمة الى هذا الوقت فان احضر البينة فيه والا
فلا سبيله انتهى **قوله** كفي حد واحد بخنايات اتخذ سببها من التداخل

في الحكم لا السبب وقد مناه في سجود التلاوة ومن فروع التداخل لو قد وآخر
وقد سبق شرط من هذه الاول كذا في الفقه **فصل** التعزير تأديب
قال الكمال التعزير فيما شرع فيه التعزير اذا رآه الامام واجب ولا يخفى
على احدا انه ينقسم الى ما هو حق العبد وحق الله فيها كان حق الله بملكه
الانسان وان لم يكن محتسبا لانه من باب ازالة المنكر باليد والشارع ولو لم
احد ذلك انتفى وهو يشيخا الى انه لا يقيمه غير الحكم الاحال قيام المعصية واما
بعده فليس للحاكم كذا في البحر وما كان حق العبد يتوقف على الدعوى لا يقيمه الا
الحاكم او من حكمائه وفي البحر عن المجتبي وقيل لصاحب الحق اقامته كالقصاص
وقيل للامام لان صاحب الحق قد يسرف فيه غلطا لما انتفى **قوله** دون الحد
اي الذي هو اذن الحد وهو حد العبد لما سيذكره المصنف **قوله** والانتفى
كذا في المغرب ونقله في العناية عن الظهيرية انتفى وقال في البحر ذكر ابو اليسر
والسر خشي انه لا يباح التعزير بالصفع لانه من اعلى ما يكون من الاستخفاف
فيعتد عند اهل النقل كذا في المجتبي والصفع الضرب على القفا انتفى
قوله او الضرب سيذكر المصنف اخر الباب انه يكون بالقتل لمن رآه يزن
وبقي التعزير بالشتم واخذ المال فاما التعزير بالشتم فهو مشروع بعد ان
لا يكون فذا كما في البحر عن المجتبي واما بالمال فنصقته ان يحبس عن صاحبه
مدة لينتجزم بعبه اليه كما في البحر عن البرازية انتفى ولا يفتي بهذا
لما فيه من تسليط الظلمة على اخذ مال الناس فياكلونه **قوله** اكثره
تسعة وثلاثون سوطا سيقيد المصنف بما اذا كان سببه من جنس ما يجب
فيه حد القذف نحو ان القدوري وقال بعد نقله في الهداية ذكر مشايخنا
ان ادناه على ما يرى الامام بقدره بقدر ما يعلم انه يتزجر به لانه
يختلف باختلاف الناس وعن ابي يوسف انه على قدر عظم الجرم وصفه
وعنه انه يقرب كل نوع من يابده فيقر باللمس والقبلة من حد الزنا
والقذف بغير الزنا من حد القذف انتفى وتقريبه من حد الزنا ان
يكون فيه اكثر الجملات وتقريبه من حد القذف ان يكون فيه اقل

الجلدات كذا في العناية **قوله** وانما قال اقله ثلاثة لان ما دونها لا يقع
به الزجر اى لمن يتسبب لما قد علمت انه ليس لازما لاختلافه باختلاف
الناس **قوله** ولا يفرق كذا في العناية وفي حدود الاصل يفرق التعزير
على الاعضاء وفي شربة الاصل يضرب التعزير في موضع واحد وقال الزيلعي
ليس في المسئلة اختلافا في الرواية واختلاف لا يختلف في الموضوع فالاول فيها
اذا بلغ بالتعزير قصاه والثاني فيما اذا لم يبلغ وهكذا في المجتبي ونقل الفقيه
في البحر **قوله** والتعزير على اربعة مرات كذا في الفقه عن الشافعي **قوله** وهو
ان يقول له القاضي بلغني انك تفعل كذا وكذا فينبغي ان يشرح المجمع عن النهاية
بان يكون مع النظر بوجه عيوس انتفى ولا يخفى ان هذا مع ملاحظة السبب
فلا بد وان لا يكون مما يبلغ به اذى الحد كما اذا اصاب من اجنبية غير الجماع
قوله والثاني الاعلام والجر الى باب القاضي يتميز عن الاول بحصول الاول بعد
اجتماع القاضي من غير سبق طلبه لمن يعززه والايضد الثاني والاول انتفى على
ما ذكر في البنايع التميز ظاهر لقوله تعزير اشرف الاشرف بالاعلام المجرد
وهو ان يبعث القاضي امينه اليه فيقول بلغني انك تفعل كذا وكذا او تعزير
الاشرف الاعلام والجر الى باب القاضي والخطاب بالمواجهة الى آخره واما
على ما ذكره الكمال فيتميز الثاني عن الاول بالخصوصية في ذلك زيادة
عن الجور والاعلام فانه قال تعزير اشرف الاشرف وهم العلماء والعلمية
بالاعلام وهو ان يقول له القاضي بلغني انك تفعل كذا فينجز به
وتعزير الاشرف وهم الامراء والدعاكين بالاعلام والجر الى باب القاضي
والخصوصية في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقة بالجر والحبس وتعزير الاوساط
بهذا كله وبالضرب انتفى **قوله** وضربه اشد من ضرب الحد يؤخذ
من التعليل ان هذا فيما اذا عثر بحدادون اكثره والافدسة وثلاثون من
اشد الضرب فوق ثمانين حكما فضلا عن اربعين مع تنقيص واحد
مع الاشدية فيغوت المعنى الذي لا حله تفصير كذا قاله الشيخ قاسم بن
قطلوبغا **قوله** ويضرب قائما في ازار واحد كذا في الفقه عن المبسوط

ثم قال وفي فتاوى قاضي خان يضرب في التعزير قايما عليه ثيابا ويخرج
الحشود والفرد ولا يمد في التعزير انتفى **قوله** لان جنائية الشرب مقطوع
بها اي متيقن بسببها للمشاهدة كذا في البحر والنفق انتفى ويمكن ان
يقال لا يلزم من المشاهدة التيقن بالسبب لانه قد يكون لاساعة
لقد وتقوم عليه بنية ويمكن الجواب بان المراد التيقن من حيث
الظاهر **قوله** قاله اي قال يا فاسق فاراد اثباته يعني بان تشهد
الشهود انه فاسق من غير بيان سببه لا يقبل اما لو اراد اثبات
فسقه فثبتا لما يقع فيه الخفية كجرح الشهود اذا قال رشوهم
بكذا فعليه ردة تقبل البنية كذا انتفى نقلا صاحب البحر عن
القينة فالمر ذكر بعض ما فيها مع الحاجة الى ذكر باقيه ثم قال في البحر
واذا قال يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى انه داه يقبل اجنبية
او عانقها او غلبها ونحو ذلك ثم اقام رجلين شهدا انها رباة فعل ذلك
فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القائل وينبغي على هذا القاضي ان يسأل
الشاتم عن سبب فسقه من نفسه فان بين سببا شرعيا طلب منه اثباته وينبغي انه
ان بين ان سببه ترك الاشتغال بالعلم مع الحاجة اليه ان يكون صحيحا ولا
يسأل بنية بل يسأل المقول له عن الفرائض التي عليه فان لم يعرفها ثبت
فسقه فلا شيء على القائل يا فاسق لما صرح به في المجتبى ان تارك الاشتغال
بالعلم (تقبل شهادة انتفى **قوله** بخلاف ما اذا قال يا زاني من تمتد كلام القينة
وقدمه المصنف في آخر باب هذا فقد **قوله** وعزير بقذف مسلم قال في البحر
التقيية بالمسلم اتفاق اذ لو شتم ذميا يعزير لانه ارتكب معصية كذا في الفقه وفي
القينة لو قال ليهودي او مجوسي يا كافرا ثم ان شق عليه قال صاحب البحر ومقتضا
انه يعزير لارتكابه ما اوجب الاثم انتفى وفيه تأمل **قوله** وعزير بياكافرا كذا
فان الهداية وقال في التاتارخانية عن المصنفات قال بعضهم من قال لا اله الا الله
لا يجب التعزير ما لم يقل يا كافرا بالله لان الله تعالى سمى المؤمن كافرا بالباطل
فان يكون تحت الامانة انتفى كذا في التاتارخانية **قلت** يرجح خلافه حاله السبب والاذية
فلذا

فلذا

فلذا اطلقة في العداية وغيرها **قوله** الا ان يكون لصا كذا لو كان به
ما وصفه به ككل البربا وشرب الخمر **قوله** فينبغي ان يجب فيه الحد نقل التصريح
بوجوب الحد بقوله يابن القحية في منع الغفار عن المصنفات انتفى **قوله**
وانما عزير فيها لانه اذى مسلما ولحق به الشين يشير الى كل ان كل من ارتكب
منكرا او اذى مسلما يعني اذى ميا بغير حق بقوله او فعل عزير قال في منع الغفار
ولو بغير العيب وكذا في الاشباه والنظائر **قوله** وقيل في عزير الى قوله وهذا
حسن كذا في الكافي مثله في العداية وقال الكمال فتحصل ثلاثة وهو المذهب
وهو ظاهر الرواية لا يعزير مطلقا واختار العندواني يعزير مطلقا والمقتل
بين كون المخاطب من الاشراف فيعزير قائله او لا فلا **قوله** ادعى على رجل سرقة
كذا في البحر عن القينة ثم قال وفي الفتاوى السراجية اذا ادعى على شخص بدعوى
توجب تكفيره ويجوز عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء اذا صدر الكلام على
وجه الدعوى عندها حكم شرع انتفى **قوله** وهو حق العبد كذا قال في البحر
عن الحائية وفي الفقه لا يخفى على احد انه ينقسم الى ما هو حق العبد وحق الله
تعالى فحق العبد يجري فيه ما ذكر اى من عوا الا برا واما ما يوجب منه حق الله تعالى
فقد قدمنا انه يجب على الامام اقامته ولا يحل له تركه الا فيما علم انه انزجر الفاعل
قبل ذلك **قوله** وشهادة رجل وامرأتين كذا في التاتارخانية عن المنتقى ونحو
ما قال في المجوه ولا يقبل في التعزير شهادة النساء مع الرجال عندنا في حينه
لانه عقوبة كالحد والقصاص وقال ابو يوسف ومحمد تقبل شهادة النساء
مع الرجال لانه حق آدمي كالديون لانه يصح العفو عنها انتفى وقد علمت
تقسيمه **قوله** لا يعزير الزوج زوجته على ترك الصلوة الخ قال في التبيين
وقوله يعني صاحب كذا في الزوج اذا عزير زوجته الخ يشير الى انه يجوز له
ان يضربها لهذه الاشياء يعنى ترك الصلوة والزينة والغسل من الجنابة
وتترك الاجابة اذا ادعاه الى فراشه والخروج من البيت ثم ذكر ما قاله
المصنف ايضا بعد **قوله** راي رجلا مع امرأتين الخ كذا قال الزيلعي وقال
قبله سئل العندواني عن رجل وجد رجلا مع امرأته يحل له قتله قال

ان كان يعلم انه يتزجر بالصباح والضرب بما دون السلاح لا وان علم انه
لا يتزجر الا بالقتل حل له القتل انتفى **كتاب السرقة قوله** فقد زيد على
المعنى اللغوي واصناف شرعا قال الكمال وزيادة الاوصاف لانا طاعة الحكم الشرعي
بها اذ لا شك ان اخذ اقل من النصاب خفية سرقة شرعا لكن لم يعلق الشرع
به حكم القطع انتفى **قوله** والمعنى اللغوي مراعاتها ابتداء وانها يعني اذا
كان بالنهار كما في التبيين **قوله** او ابتداء فقط اي اذا كان بالليل لانه وقت
لا يلحقه الغوث فيه فلم يكف بالخفية فيه ابتداء الامتنع القطع في السرقة
لا سيما في ديار مصر بخلاف ما اذا كانت في النهار ولانه وقت يلحقه القوت
فيه كما في التبيين **قوله** وفيها مسارقة عين المالك او من يقوم مقامه اي
في الحفظ وشرطها ان يكون خفية على زعم السارق حتى لو دخل دار انسان
فسرق واخرجه من الدار وصاحب الدار يعلم ذلك والسارق لا يعلم انه يعلم
قطع ولو كان السارق يعلم بان صاحبا الدار يعلم ذلك لا يقطع لانه جهه كافي
التبيين **قوله** حيثه يشير الى ما قال الكمال حتى لو كانت زيوفا لا يقطع بها
ولو يجوز بها لان نقصان الوصف بنقصان الذات ويشترط ان يخرج ما سرقة
ظاهرا حتى لو ابتلع دينار في الحوز ثم خرج به لا يقطع ولا ينتظر تفوطه
بل يفتن مثله لانه استهلكه وهو سبيل النقصان للحال وان يخرج النصاب
مرة واحدة فلا يخرج بعضه ثم دخل واخرج باقيه لا يقطع انتفى ولا يشترط
ان يكون المالك واحد فيقطع بسرقة عشرة دراهم لعشرة من حرز واحد
كما في مختصر الظهيرية **قوله** وشرطها كونها وزن سبعة مثاقيل قال الكمال
مقتضى ما ذكره من ان الدراهم كانت زمن النبي صلى الله عليه وسلم مختلفة
صنف عشرة وزن خمسة وصنف وزن ستة وصنف وزن عشرة ان يعتبر في
القطع وزن عشرة لمقتضى اصلهم في ترجيح تقدير المجهول بعشرة فانه ادر
الحذ وما كان دراهم اولى ثم قال ثم بعد البحث الزام على قولهم ان وزن
سبعة لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ان قيل كالشافعية
انها كانت كذلك فذمه صلى الله عليه وسلم فلا انتفى ويلوح انه يرد كذلك

على قول

على قول الشافعية لوجود العلة **قوله** وسالها الخ لم يذكر سوال السارق
اذا قربها ولا يسأل عن الزمان ولا عن المكان ويسأل عن باقي الشر وط
كذا في الفتح انتفى وترك السؤال عن المكان مشكلا لاحتمال انه من دار الحرب
كذا بحثه صاحب البحر وقال اخوه صاحب النهر الصواب ان يسأل لجواز ان يكون
في دار الحرب انتفى **قوله** كيف هو اي كيفية السرقة لاحتمال كيفية لا يقطع
معه كما دخل يده في النقب **قوله** وما هو اي ماهيتها فانها تطلق على نحو
اشتراك المعنى **قوله** ومتوهم اي في اي زمن لانه عند التقادم يضم المال
ولا يقطع **قوله** وايين هو اي من اي محل سرقة لاحتمال انه سرقة من دار
الحرب من مسلم **قوله** ويجب الى ان يسأل عن الشهود للتمهة يشير الى ما
قال الكمال ان القاضي لو عرف بالشهود بالعدالة قطعه انتفى ولعلم على قوله
بان القاضي يقضي بعلمه وهو خلا والمختار الآن **قوله** ثم يحكم بالقطع قال
الكمال ولا يقطع الا بحضرة المسروق منه والشاهدين فان غابا او ماتا
لم يقطع انتفى وكذا الوغاب او مات احدهما في ظاهر الرواية كما في النهر
انتفى ثم قال وبهذا اي اشتراط الحضور في كل الحدود سوى الرجم ويمضي
القصاصات لم يحضر وبه تحسنا هكذا في كتاب الحكم انتفى ونقله عنه
صاحب البحر ويعد اخوه صاحب النهر انتفى **قلت** استثناء الرجم مخالفا لما
تقدم لهم في حد الزنا بالرجم انه اذا غاب الشهود او ماتوا سقط الحد
فلا يتجه الاستثناء للجلد في مقام حال الغيبة والموت بخلاف الرجم لا يشترط
بداة الشهود به انتفى وهذه عبارة الحاكم في النكاح في اوائل كتاب الحدود
واذا شهدوا بالزنا والاحصان ثم ماتوا او غابوا او عصوا او ارتدوا قبل
ان يقضي بشهادتهم لم يرجم ولم يحد الشهود وكذلك ان اصاب حد الشهود
وان كان غير محض اقيم عليه الحد في الموت والغيبة ويبطل فيما سواها
وكذلك فيها سوى الحدود من حقوق الناس انتفى وقال الحاكم في كتاب السرقة
واذا كان اي المسروق منه حاضرا والشاهدان غايبان لم يقطع ايضا
حق يحضر او قال ابو حنيفة بعد ذلك يقطع وهو قول صاحبيه وكذلك الموت

وكذلك هذا في كل حد وحق سوى الرجم ويمضي القصاص وان لم يحضر ولا تحتسنا
لا من حقوق الناس انتفى ونقله عند الكمال في كتاب الحدود كما ذكرنا عند
ثم فهذا نصيح الحاكم في الحدود والسرقة بما قلناه فليست فيه **قوله**
والابنوس بفتح الباء فيما سمع كذا في الفتح وقال العين بفتح الباء مرتب **قوله**
وفي العجاج شجر طيب الرائحة انتفى يعني بوضعه على النار لما قال فيما لا يسبح الدليل
جوهله وهو اى الابنوس من دون الاخشاب اذا وضع على النار ينجر بخورا
طيبا من غير تقيير وبهذا يفرق بينه وبين ما يغش به من الخشب هذا
اذا كان يابس وان كان رطبا انتعب بالنار انتفى **قوله** غير مرغوب فيها لفظه
غير زائدة **قوله** فكان خفيفا لانقبلا على الواحد جملة كذا في الهداية وتعلم
بان الثقل منه لا يرغب في سرقة انتفى وقال الكمال ونظر فيه بان ثقله لا
ينافي ما ليشه ولا ينقصها وانما يقل فيه رغبة الواحد للجماعة ولو صرح هذا
امتنع القطع في فردة حمل من قماش وكفه وهو مختلف ولذا اطلق الحاكم في الكافي
القطع انتفى **قوله** لا اى لا يقطع يتا فداى حقير **قوله** خشب اى لم تدخله
منعة تغلب عليه كالحصن الحسيدي والقصبة المصنوع بوارى حتى لو غلبت في الحصر
قطع فيها كالحصن البغدادي والعبداينة في ديار مصر والاسكندرية وهي
العبداينة بخلاف الحصن الحسيدي لثقلها من احرارها حيث كانت تبسط وغير
الحزولان شبهة النفاضة فيها كما قالوا انه لا يقطع في الملح لذلك ولا
يقطع في البحر والنجار لان الحصة لم تغلب فيها على قيمتها وظاهر الرواية
في الزجاج انه لا يقطع لانه يشترع اليه الكسر فكان ناقصا ماليا كذا في
الفتح **قوله** وسما شامل للمخلوج **قوله** وصيه شامل للطير بجميع
النوع حتى البع والذجاج كما في التبيين وهو الاصح كما في النهي **قوله**
وزرنيح هو بالكسر فارسي معرب كما في المصباح ونظر بعضهم في زرنيخ فقال
ينبغي ان يقطع به لكونه مرغوبا فيه لانه مخور ويصان في دكاكين
العطارين كسائر الاموال كذا في الفتح **قوله** ومنزلة بفتح التاء الثلاث
وتسكين الغين كما في البرهان **قوله** ولحم شامل للقدس كما في التبيين
وكذلك الحكم

وكذلك الحكم في الخبز كما في البرهان **قوله** ونظر على شيء لعدم الاحواز اى الاحراز
الكامل ولذا قال في البرهان ولو محو زاجا يبط **قوله** وزرع لم يحصر يثير الى
القطع بما حصر ووضع في الخطيرة وبه صرح في البرهان وقال الكمال والقطع في
الخطية وغيرها الجماعا انما هو في غير سنة القحط اما فيها فلا سواء كان مما يتسارع
اليه الفساد او لانه عن ضرورة ظاهرا وهو تبيح التناول وعنده صلى الله
عليه وسلم لا قطع في جماعة مضطربة عن عمر رضى الله عنه لا قطع في عام سنة
قوله ولا في اشربة مطربة يثير الى القطع بسرة لانه وبه صرح الكمال قال
وفي سرقة الاصل يقطع بالخل ونقل الناطق في كتاب الجرد قال ابو حنيفة لا قطع
في الخل لانه قد صار خمرارة وفي نوادر راى سليمان بن ربيعة على بن الجعد لا قطع
في الرب والحلاب **قوله** والالت لهو قال الكمال واختلف في طبل الغزاة فقيل
لا يقطع به واختاره الصدر والشهيد لانه يصلح للهو وان كان وضعه لغيره
وقيل يقطع لانه مال متقوم ليس موصرا للهو وليس اله للهو **قوله** وشطرنج
قال الكمال ولو كان من ذهب وهو بكسر الشين بوزن قرطع **قوله** ونرد
بفتح النون وهو الذي يلعبه الفرج قاله العين **قوله** وباب مسجد فيه
عندراك بما قدمه من قوله وباب من خشب والتقيد بالمسجد اتفاق لانه
كذلك في الدور ولا قطع بمناع المسجد كحصره وقتنا وبه لعدم الحزر وكذا استار
الكعبة كما في الفتح **قوله** وبش شامل لما لو كان القبر في بيته مغلق في الاصح
وكذا الوسوق من ذلك البيت ما لا غير الكفن او من تابوت في القافلة وفيه الميعة
لا يقطع ولو اعتاد لص ذلك للامام قطعه سياسة لاحد كما في التبيين والفتح
قوله ومثل حقه قال الزيلعي ولو مثله حكما في الصحيح بان اخذ احد النقدين
ودينما لنقد الثاني لان النقدين جنس واحد **قوله** لانه بمقدار حقه
يكون شريكا فيه قاله الزيلعي وقال في البرهان لانه يصير في معنى الشريك
في المسروقة بقدر حقه **قوله** فان سرقة منه عرضا يقطع كذا الوسوق حليا
من فضة ودينه ذراع الا ان يقول اخذته وهذا يدين فلا يقطع وعنده
الى يوسف لا يقطع اى وان لم يدع الرهن لان له ان يأخذه عند بعض العلماء

نقل عن ابن ابي ليلى قضا لحقه اورقنايه قلنا هذا الاية سندنا الى دليل ظاهر
فلا يصح شبهة دارية الا ان ادعى ذلك انتفى كذا في الفقه **قوله** وما قطع فيه
ولم يتغير كذا لا يقطع لو كان ذمها او فضة و قطع به ورد فجعله المسروق منه
ايته او كانت ايته فضة بها درهم ثم عاد فسرقه لا يقطع عندها في حنفية خلافا
لها كما في الفقه عن شرح العطاء **قوله** ولا يقطع بسرقة من ذمى ورحم محرم
يعنى والمحرمية لبرضاع كبنه العم اذا كانت اخنا من الرضاة قاله العيني
قوله ولا بسرقة من زوج وعرس ولو في عدة البايين وكذا الاقطع لو سرق
من اجنية ثم تزوجها سواء كان التزوج بعد القضا بالقطع او قبله في ظاهر
الرواية كما في التبيين والفقه وكذا الوسرقة منه ثم تزوجته يكون على هذا كما في
البحر **قوله** ولو من جوارض له يعنى بان كان خارج مسكنها صرح به في الهداية
والبحر **قوله** ولا بسرقة عبد شامل للرق والمذبر والمكاتب وام الولد كذا في
الفرع لم يذكر معتق البعوى ولعله كما لمكان **قوله** ولا بسرقة من سرق او سرق
كذا اقارب سنده قال في البحر والعبد في هذا ملحق بمولاه حتى لا يقطع في سرقة
لا يقطع فيها المولى كما لسرقة من اقارب المولى وغيرهم لانه ما دون له بالدفن
عادة في بيت هملاء لاقامة المصالح **قوله** ولا من مكاتبه ينبغى علوهذا مكاتب
المكاتب **قوله** ولا بسرقة الضيف الخ اطلقة فشملا اذا سرق من البيت الذي
اضافه فيه او من غيره من تلك الدار التي اذن له في دخولها وهو مقفل او
في صندوق ذكره القدوري في شرحه كذا في الفقه **قوله** ولا بسرقة من مغنم
ما تورع عن على رضيه الله عنه رواه تقي الدين كذا في الفقه **قوله** وحمام نهارا
المراد وقت اذن بالدخول فيه حتى لو اذن بالدخول ليلا لا يقطع وسواء
كان عند المتاع حافظ ام لم يكن لا يقطع في الصحيح لان الحمام صالح لصيا
الاموال لانه اختل الخبز بالاذن في الدخول ولذا يقطع اذا سرق منه
في وقت لم يورث فيه بالدخول بخلاف المسجد اذا سرق منه ما عنده حافظ
لانه ما وضع لاحراز الاموال فيقطع السارق كما في الفقه **قوله** لوجود الاذن
عادة في الاول تعليل لعدم قطع السارق من حمام نهارا وقوله وحقيقة

في الثاني

في الثاني تعليل لقوله وبیت اذن في دخوله وهو ثابت في صحيح النسخ ونفق
عليه في الهداية **قوله** او سرق شيئا ولم يخرج منه الا لا يقطع قال الزيلعي
هذا اذا كانت الدار صغيرة لا يستغنى أهل البيوت عن الانتفاع بصحتها
وان كانت كبيرة فسرق منها واخرجها الى صحتها يقطع وان لم يخرج منها انتفى
قوله فلا بد من الاخراج منها شرط ليحقق هتك الحرم وهذا بخلاف
الحرم بالحفاظ فانه يقطع كما اخذه لزوال يد المالك بمجرد الاخذ فيتم فيجب
موجبها كذا في الفقه **قوله** او دخل بيتا وتاول من هو خارج حيث لا قطع
عليها شاملا اخراج الداخل يديه الى الخارج واذا خال الخياط يده كما في الفقه
قوله وفسره بهذا اي فسره على رضى ابه عنه بهذا كما في التبيين
قوله او طر حصة الخ قال الكمال وعن ابي يوسف انه يقطع الطرار على كل
حال وهو قول الائمة الثلاثة وما ذكر من التفصيل في الطرار ان ما يطلق
في الاصول من ان الطرار يقطع انما يتا في على قول ابي يوسف رحمه الله **قوله**
لان مقصود السابق والفايد الخ قاله في الفقه ثم قال حق لو كان مع الاحمال
من يتبعها للحفظ قالوا يقطع **قوله** للامام الخ بجانسه ما نقله في الفقه
عن الجعفي بعلامة النوازل اخذ معزوف بالسرقه وجده رجل يذهب في حانة
غير مشغول بالسرقه ليس له ان يقتله وله ان يأخذه وللامام ان يجسه
حق يتوب لان الجس زجر للتوبة مشروع انتفى **فصل قوله** يقطع يمين
السارق يعني بحضرة المسروق منه واما حضور الشاهدين فقد مناع الحاكم
بانقضاء اذ كان اى المسروق منه حاضرا والشاهدان فايان لم يقطع
ايضا حتى يحضر او قال ابو حنيفة بعد ذلك يقطع وهو قول صاحبيه وكذلك
الموت وكذلك هذا في كل حد وحق سوى الرجم ويمضى بقصاص وان لم يحضر
احسانا لانه من حقوق الناس انتفى وانما ذكرته لاني رايت بخط بعض
المشايع معزوا للحاكم ما لا يفيد هذا **قوله** وتحسم الحسم الكي لينقطع الدم
وفي المغرب والمغنى لابن قدامة هو ان يغرس في الدهن الذي على انتفى ومن
الزيت وكلفة الحسم على الساوق عندنا **قوله** لقوله عليه السلام فاوطعوا

واصموا يقتضى وجوب الحسم ولانه علل بانه لو لم يحسم يودى الى التلف
وقال اكمل قول المصنف في العداية لانه لو لم يحسم يودى الى التلف يقتضى
وجوبه والمنقول عن الشافعي واحمد انه مستحب فان لم يفعل لا ياتم ويبين
تعلق يده في عنقه اى عند الشافعي لانه صلى الله عليه وسلم امر به رواه
ابوداود وابن ماجه وعندنا ذلك مطلق للامام ان رآه ولم يثبت عنه صلى
الله عليه وسلم في كل من قطعه ليكون سنة **قوله** جواب هذا الشرط قوله الا
لم يقطع لم ارجواب الشرط فيما رايته من النسخ فالحوالة غير راجحة **قوله** او
اصحابها يعنفون الامام **قوله** اورده الى ملكه قبل الخصومة اشار به الى انه
لورده بعد القضا بالقطع يقطع وكذا بعد الشهادة قبل القضا الحسنان ورده
الى ولد المسروق منه منه او ذوى رحمته وكانوا في عياله كرده الى المسروق
منه وكذا اورده على امراته او ابيها مسابقة او مشافهة او بعده او بكاتبه
ولورده الى احد من اصوله وليس في عياله لا يقطع كما في التبيين **قوله**
او ملكه بعبارة مع القبيح هكذا وقع التقييد بالقبض في العداية ولما قال
ان يقول لا يشترط القبض لان العبة تقطع الخصومة لانه ما كان يجب
لخصام فينا مل **قوله** اقول فيه جش الخ لا يخفى عدم استقامته لانه لا
يخفى الحكم بان يقر بالسرقة ثم يدعى الملك احدهما بل حكم ثبوتها بالبينه ثم اذا
الملك كذلك في الحكم فعبارة الوقاية اشمل **قوله** اولم يطالب المالك اى
لم يقطع فهذا محل جواب الشرط كذا في التكنوز شرحه للزيلي ثم قال في البدائع
اذا اقر انه سرق من فلان الغائب قطع حسنا ولا ينتظر حضور الغائب
وتنديقه وقيل عندها ينتظر وعند ابو يوسف لا ينتظر انتفى وقال صاحب
ليست هذه عبارة البدائع فان عبارته قال ابو حنيفة ومحمد الدعوى
في الاقرار شرط حتى لو اقر السارق انه سرق ما لفلان الغائب لم يقطع
ما لم يحضر ويخاصم عندهما وقال ابو يوسف الدعوى في الاقرار ليست بشرط الخ
انتفى **قوله** سرقا وغابا احدهما الخ قول ابو حنيفة الاخر ثم لو حضر الغائب
لا يقطع الا ان تعاد تلك البيعة عليه او يثبت ببيته اخرى ولذا قالوا في الحاشية
بسرقة

بسرقة مع الغائب يقطع في قوله الاخر كما في الفتح **قوله** وخصومة المالك
ايضا شامل لما لو كان المسروق منه حاضرا او غائبا وعن محمد لا يقطع بخصومة
المالك حال غيبة المسروق منه والظاهر الاول لان الرافض انما يقطع
بخصومته حال قيام الرهن قبل قضاء الدين او بعده اذ لو كان مستهلكا
لا يقطع الا بحصة المربى كذا في الفتح وقال في غايه البيان وينبغي ان يكون
للرهن ولاية القطع اذا كانت قيمة الرهن ازيد من الدين بقدر النصاب
انتفى وكذا قال الزيلي قال الواجب عفورية ينبغي الخ **قوله** لا يقطع من
سرق من سارق يعنى لا يكون له ولا لرب السرقة القطع وللاول ولاية
خصومة الاسترداد في رواية وليس له ذلك في اخرى والوجه انه اذا
ظهر هذا الحال عند القاض لا يورده الى الاول ولا الى الثاني اذ ارده لظهور
خيانته كل منهما بل يورده من يد الثاني الى المالك ان كان حاضرا والا حفظه
كما موال الغيب كذا في الفتح **قوله** وقطع عبد اقر بسرقته يعنى اذا كان كبيرا
وقت الاقرار ان كان صغيرا فلا قطع عليه اصلا لكنه ان كان مازونا يرد
المال الى المالك ان كان قائما ويضمنه ان كان هائكا وان كان مجورا فان صدقه
المولى يرد الى المسروق منه ان كان قائما وان كان هائكا فلا ضمان عليه ولا
بعد التيقن كذا ذكره ابن الضياء عن الاسيما **قوله** ان يقر الى صاحبه
اى سواء بقي بيد السارق او غيره كما اذا باعه او وهبه وسلمه يؤخذ من المشترى
والموصوب له وهذا كله بعد القطع ولو قال المالك قبله انا اخذته لم يقطع
عندنا فانه يتضمن رجوعه عن دعوى السرقة الى دعوى كفا في الفتح **قوله**
ولا يفرض قاطع يسار من امر يقطع يمينه شامل غير الحداد وهو الصحيح ووا
قطع مخطيا في الاجتهاد او في مرفة اليمين من اليسار وهو الصحيح ولكنه
يؤدب وقيد بالامر بالقطع لانه لو قطعه احد قبل الامر والقضاء كان
عليه القصاص في العمد والدية في الخطاء كما في النهي **قوله** وقطع من شق
ماسر الخ هذا عندنا وعن ابو يوسف انه لا يقطع وهذا الخلاف فيما اذا
اختار تضمين النقصان واخذ الثوب فان اختار تضمين القيمة وترك الثوب

عليه لا يقطع بالاتفاق وهذا كله اذا كان النقصان قاضيا فان كان يسيرا
يقطع بالاتفاق لانعدام سبب الملك اذ ليس فيه اختيار تضمن كل القيمة
انتقوا كما في الهداية وفي الفقه قال في الفوائد الجارية وفي الصحيح لا يضمن النقصان
كيلا يجمع القطع مع الضمان ولانه لو ضمن النقصان يملك ما ضمنه فيكون
هذا الثوب مشتركا بينهما فلا يجب القطع لكنه يجب بالاجماع فلا يضمن النقصان
والحي ما ذكر في عامة الكتب الامهات انه يقطع ويضمن النقصان والنقص
بالاستهلاك غير وارد ثم قال لا الكمال واعلم ان الحق يكون شيرا ويكون قاضيا
ونارة يكون اتلافا واستهلاك وفيه يجب ضمان كل القيمة بلا خيار لانه
استهلاك وعلى هذا لا يقطع لانه ما تحت السرقة الا بما يملكه بالضممان وقد حله
التمتاض شي بان ينقص اكثر من نصف القيمة واما الفرق القاضى فقل ما يوجب
نقصان ربع القيمة فصاعدا قاضى والا فيسير ولا يدان يكون المعنى فصاعدا
ما لم ينته الى ما به يصبر اتلافا والصحيح ان القاضى ما يفوت به بعض العين
وبعض المنفعة واليسير ما يفوت به شيء من المنفعة ذكره التمر تاشي **قوله**
وقال لا يرد بنا على انها صنعة متقومة يشير الى انه يقطع عند معا وهو احد
قولين ذكرهما في الهداية بقوله ثم وجوب الحد لا يشك على قوله لانه لم يملكه وقبل
على قوله لا يجب لانه ملكه قبل القطع وقيل يجب لانه صار بالصنعة شيئا آخر فلم يملكه
عنه انتفى **قوله** سرقة في ولاية سلطان المذكورة في الغرض وفي مختصر الظهيرية
معرزا الى الامام الاجل الشهيد **باب** اغنا اخر هذه عن العترة
لانها اكلت وجود او سميت هذه سرقة ايضا لمسارقتها عين الامام او من يقوم
مقامه وسميت كبرى لان ضرر قطع الطريق على اصحاب الاموال على مائة المسلمين
بانقطاع الطريق ولهذا غلط الحد فيها بخلاف الصغرى **قوله** من قصده
معصوما شامل للعبد والمرأة وهو ظاهر الرواية واختاره الطحاوي لان
الواجب قتل وقطع وهو كالرجل في بيان كل عليها عند تحقق سببها كما في الفقه
قوله حتى لو قطعه على مستأمن لا يجب الحد اي ويضمن المال لبثت عصمة ماله
حالا فان لم يكن على التابيد وحل عدم الحد بالقطع على المستأمن فيما اذا كان

منفردا

منفردا اما اذا كان مع القافلة فانه يجب الحد على القطاع ولا يصير شبهة بخلاف
اقتلاط ذي الرحم بالقافلة كما في الفقه **قوله** ونصيب كل منته تضاب اي قدر
عشرة دراهم مضروبة كما في السرقة الصغرى **قوله** وان قتل واخذ قطع
ثم قتل او صلب الخ المراد الجمع بين جميع هذه الثلاثة وعطفه القتل بثمة ظاهر
في اعادة تقديم القطع على القتل وفي الفقه والبرهان عطفه بالواو **قوله**
او صلبا كيفية الصلب ان تغرز خشية في الارض ثم يربط عليها خشية اخرى
عنها فيضع قدميه عليها ويربط من اعلاها خشية اخرى ويربط عليها يديه
كذا في الجوهرة **قوله** ويبيع قال في الجوهرة ثم يطعن بالروح في ثديي الايسر
ويخنق حتى يظنه بروج الى ان يموت **قوله** اي يحاربون اوليا الله قال
الكامل اي يحاربون عباد الله وهو احسن من تقدير اوليا الله لان هذا
الحكم يثبت بالقطع على الكافر الذي ثم قوله تعالى يحاربون الله ورسوله
محاربة لرسوله الله اما باعتبار عصيان امره واما باعتبار ان الرسول
صلى الله عليه وسلم هو الحاكم لطريق المسلمين والخلفاء والملوك بعده
نوابه واذا قطع الطريق التي تولى حفظها بنفسه ونائبه فقد حارب **قوله**
لا اكثر منها قال الزيلعي وعن ابي يوسف انه يترك على خشبة حتى يتقطع ويسقط لانه
ابلق في الارواح **قوله** فلا ضمان عليه في مال اخذه كذا لا يضمن ما قتل وما حرج
كما في التبيين **قوله** وبقتل احدهم حد والوقال وبمباشرة احدهم حد وا
لكان اولى لشموله غير القتل **قوله** او كان قبيح غير مكلف كذا لو كان اخر سر كما في النهي
قوله اي مصريين اي بين مصريين **قوله** او قطع بعض المرأة الى لوقا بعض القافلة
لكان صوابا **قوله** ويكون له القود والعفو في غيرها القيد غير احترازي
لان له العفو في الاولى ايضا كما في النهي **قوله** مع القطاع امرأة لا بعدا غير
ظاهر الرواية كما قدمناه وهو رواية هشام في نوادره عن ابي يوسف وقال محمد
يقام الحد عليها اي المرأة ولا يقام عليها وذكر ابن سميعة عن محمد عن ابي ج
انه يدرا عن جميعا لكون المرأة فيهم وجعل المرأة كالصبي انتفى قال الكمال ثم
عجب من يذكره مع نص الميسوط منسوبا الى ظاهر الرواية ان المرأة كالرجل

مع مساعة الوجه له **قوله** عشرة نسوة الخ هو كذلك مبني على غير ظاهر
 الرواية كما في الفتح والعجب من المص رحمه الله ذكر هذا مع اشارة الكثر
 الى خلافه بقوله او كان بعض القطاع غير مكلف انتهى **كتاب الاشربة**
قوله اعلم ان جميع ما يستخرج منه الاشربة الخ لمصر غير مسلم فان
 القواكم نحو الفرساد والاجاص والشهد والالبان من الاعيان التي يتخذ
 منها الاشربة كما ذكره قاضي خان على ان المصروف كرم يتخذ من الالبان فيها
 يأتي **قوله** وفي الفاكهة بكتس النون وتشديد الياء قال العيني **قوله** بل انما
 سميت به لاختصارها قال العيني واما غيرها فكل واحد له اسم مثل المثلث
 والبادق واطلاق الخ عليها مجاز **قوله** ثم القذف بالزبد شرط عنده وعندهما
 اذا اشتد صار مسكرا قذف بالزبد او لا لعل صوابه صار خمر كما هي عبارة
 المنع وقوله هو الاظهر كما في المواهب وقال قاضي خان وعن الشيخ الامام
 ابي جعفر الكبير البخاري رحمه الله انه اخذ المنصف بقوله **قوله** كذا
 اطلاق كذا اسماه بالطلا في الجامع الصغير ويسمى المنصف على ما فسره البرقي
 في شرح الجامع الصغير ويسمى الباذق ايضا والمنصف لذهاب الباذق لذهاب
 ما دون ذلك كما في البوهان وانما سمي بالطلا لقوله عمر رضوانه عنه ما شبه هذا
 بطلا البعير وهو القطر ان الذي يطلى به البعير اذا كان به جرب ذكره العيني
قوله وفي المحيط الاطلاق المثلث وهو ما طبع من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقى
 ثلثه وصار مسكرا قال الزيلعي هو الصواب انتهى يعني في التسمية لا الحكم لان حل
 المثلث المسمى بالطلا على في المحيط ثابت بشرب كبار الصحابة ما ذهب ثلثاه وبقى
 ثلثه فالمحرم ما ذهب اقل من ثلثه ويسمى الباذق **قوله** وغلظا الى الخمر وما
 دفع اقل من ثلثه بخاسة تغليظ الاطلاق خاسة على احدى الروايتين كما في الخاتمة
 وشرح العيني **قوله** وحرم السكر الخ لم يبين حكم نجاسة السكر ونقيع الزبيب
 وصفي حنفية في رواية غليظة في اخر كتابه قال العيني **قوله** مطبوخا في طنجرة
 قال الزيلعي وهو ان يطبخ الى ان ينخج **قوله** وعند محمد والشافع حرام قال
 في يرها والحقها محمد كلها بالخمر في المشهور عنه كالشافعي ومالك وبه

يفتي وذكر ادلته من صحيح مسلم وابن حبان والكتب الستة وغيرها **قوله**
 قبل لا يجد قاله في المبسوط كما في ابرهه **قوله** والانتباه قال الزيلعي وان
 انتبه فيها قيل بتمالها في الخمر لا اشكال في حله وطهارته وان لم يتمل فيها الخمر
 ثم انتبه فيها ينظر فان كان الوعاء عتيقا يظهر بغسله ثلاثا وان كان جديدا
 لا يظهر عند محمد بخلاف العتيق وعند ابو يوسف يغسل ثلاثا ويحفف كل مرة
 ويغسل من مسائل غسل ما ينقص وقيل عند ابي يوسف بملا مرة بعد اخرى حتى اذا
 خرج الماء صافيا غير متغير لونا او طعما او ريحا حكم بطهارته انتهى **قوله**
 مع من التبيين ذكر في النهاية ان الاستشفاء بالحرام جائز اذا علم ان فيه
 شفاء وليس له دواء اخر غيره وعراه الى الذخيرة **كتاب الجنائيات** **قوله**
 وفي اصطلاح الفقهاء خضت يعني في هذا الباب والجنائيات الخ لم
 تنقل بنفسه لادمي ولا طرفه مع اطلاق الفقهاء عليها الجنائية **قوله**
 ومحمد حنفية ومحمد حنبل ارفيه خلافا والخلاف في المنقل من الحديد ونحوه
 كالنحاس **قوله** او يصنعه حديد او نحاس لا يجب القصاص عند ابي حنيفة
 يعني في غير ظاهر الرواية لقوله بعده وفي الخاتمة ان الخرج لا يشترط في الحديد
 وما يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية انتهى ومقابل ظاهر الرواية
 رواية الطحاوي عن ابي حنيفة وقال في الخلاصة فلهذه الرواية اي
 رواية الطحاوي يعتبر بالخرج سواء كان حديدا او عودا او حجر بعد ان يكون
 الله يقصده بالخرج قالوا لصدر الشهيد في نسخة وهو الاصح ان المقصود عند
 ابي حنيفة بالخرج انتهى **قوله** ويبقى في شبه الحديد يستوفى ثم جميع ما ذكر
 هنا اذ لم يذكر فيه ضربه يصنعه حديد او نحاس ولكنه ذكره في باب ما يوجب
 القود **قوله** ومن ادعى الشهرة فعليه البيان بيانه ما قال الغزالي في شرحه
 فلا صرح الاكمل في العناية بان الحديث مشهور على ان لا نسلم ان العام لم
 يخص ولا بل خصوصته ما لو قتل غير محقق الدم على التابيد وخصه قاتل
 من بينه وبينه شبهة ولاد او شبهة ملك فما ذكره المص لم يقع موقع القبول
 انتهى **قوله** او يصالح هو عفو ايضا الا انه يبدل كالحللا يعني شبهة العمد

قوله خلا فالغيره أي كصاحبه **قوله** وحكمه الاثم من حكم شبه العمد
 حرمان الارث ايضا وكان ينبغي ذكره كما ذكره فيما قبله وبعده ولكنه ستر
 ما يفيد **قوله** والكفارة وهو الصحيح وقال صاحب الايضاح وجدت في كتب
 اصحابنا ان لا كفارة في شبه العمد عند الحنفية والصحيح هو الوجوب كما في البرهان
قوله والسلامة في اطرافه ثابتة ظاهرة او غالب الفرق بين هذا وبين عدم
 وجوب ضمان دية اطرافه في الجناية عليها ان الحاجة في التكفير لدفع الواجب
 والظاهر ليصل حجة له والحاجة في الاتلاف الى الزام الضمان وهو لا يصلح حجة فيه
 ولانه يظهر حال الاطراف فيما بعد التكفير اذا ما شئ ولا كذلك في الاتلاف فاقتضا
 كذا في منع الفغار للغزوي **قوله** يعني اذا خرج عضو بالة جارحة وجب فيه
 القصاص الخ فينه نظر لان قوله بعده لان اتلاف النفس يختلف باختلاف الالة
 ومادون النفس ليس كذلك منا فتقن الكلامه هذا **قوله** كما ساقى اي في القود
 فيما دون النفس **قوله** ولا ارث الا ههنا مستقنى عنه في الجملة لانه قدم كل
 واحد من الاقسام مع حكمه الاشبه العمد كما ذكرنا **باب ما يوجب القود وما**
لا يوجب قوله والفرع باصله وان علا اي سواء كان من جهة الاب والام
قوله ولا قاتل عبد الرحمن حتى يجمع عاقده قال في شرح المجمع وانما وجب
 حضوره لم يتقن ليسقط حقه برضاه ولا يرجع به على الرافض وفيه نزاع اشكال
 لان الاستيفاء قد تم بالهلاك فكلية يعتبر رضاه لسقوط حقه يمكن للجواب
 عنه بان الاستيفاء غير متقرر لاحتمال عدم القود اما بالصلح او بدعوى الشبهة
 في القتل فيصير خطا كذا في الكفاية انتهى وحكم اذا حضر احدها واقتضى طلب
 من جميع الروايات **قوله** وغيرهما منه ما في المحيط من المشي على عدم القود ولم
 يذكر خلافة ولو اجتمع الراهن ومرتفعه **قوله** ولا قاتل من كان له القود الا قود
 بقتل عبد المكاتب ولا بقتل عبد المكاتب كما في المحيط **قوله** فان لم يترك وارثا غير
 سبه افاد هذا عندهما وعند محمد ليس له القود كما في البرهان **قوله** شتم
 سبفا على المسلمين وجبة تترك قالوا ان لم يكن دفعه الاب **قوله** او شتم
 عصا ليل في مصر لو اطلقت عن قيد المص كان اولى بشموله غيره **قوله** فقتله
 المشهور

المشهور عليه الخ كذا الوقت لا غير المشهور عليه دفعا عنه لا يجب شي كما في
 التبيين **قوله** تبع سارق يعني سارق قد زعشة دراهم فما فوقها كما في البرهان
قوله اذا قتل قال في البرهان كان صباح عليه ٢ وان شدة ابته والاسلام
 ثلاثا فلم يتركه فقتله حيث يهدر دمه **قوله** وضمن قاتل مجنون وصي شارب
 الدية قال في البرهان وقيل ينبغيها اي ابو يوسف الدية في رواية عند **قوله**
 ولو كان فقتله عمد الا يخفى ان ظاهر العبارة شمول القتل خطأ بمقتضى ولو التوصل
 ولا يخفى فساد ما ان الخطا على العاقلة والذي يظهر في زيادة الواو من ولو
 فتكون لوسرطية لوجوب الدية في مال قاتل الصبي والمجنون دفعا لشبههما عمدا
قوله يقتضي بخرج ثبت عيانا او بشهادة الخ هذه المسئلة ذكرت في الكنز
 في باب الشهادة في القتل **قوله** لا بخوابرة وان تعد الا ان يغور في مقتل هذا
 التفصيل على رواية قال في الاختيار روى ابو يوسف عن ابي حنيفة فيمن ضرب
 رجلا بابرة وما يشبهه عمدا فمات لا قود فيه وفي المسئلة ونحوها القود لان
 الابرة لا يقصد بها القتل ويقصد بالمسئلة وفي رواية اخر ان غرز بابرة
 في مقتل قتل والا فلا انتفى وقال في المحيط ضرب بابرة او بشي يشبه الابرة
 متعمدا فقتله فلا قود عليه فان ضربه بمسئلة او نحوها فعليه القود لان الابرة مما
 لا يقصد بها القتل وان كانت جارحة لانها الالة الحياطة دون القتل فاذا تمكن
 شهيد عدم القصد امتنع وجوب ما لا يجامع الشبهة واما المسئلة فهو الالة جارحة
 يقصد بها القتل وفرق في بعض المواضع بين ما اذا غرز بابرة في مقتل او غير
 المقتل لهذه الالة وفي نوادر هشام عن ابي حنيفة رحمه الله لو ضرب بابرة
 وطعن بها فاح عليه حتى مات قتل انتفى وبهذا تعلم وجه اقتصار القاضي خان
 على عدم القصاص بقوله وان ضربه بابرة متعمدا او ما شبه الابرة فمات لا يجب
 القصاص انتفى وتعلم ايضا وجه ما اقتصر عليه في الجوهره والبدائع من لزوم
 القصاص بالفعل بالابرة عمدا الخالف لقاضي خان **قوله** ويحد من المراهق
 الذي يعمل به في الطريق كذا في المغرب لا يظهر يعني ولم يجره وهذا على
 رواية الطحاوي وقد مننا تحريكها عن الخلاصة **قوله** وروى عنه اي عن الخ

رحمه الله اذا اخرج وجبا القصاص ظاهر على ظاهر الرواية لانه يشترط فيها
 الجرح بنحو مقتل الحديد وكذا على رواية الطحاوي لما علمت من تعميم القصاص
 في الجرح بنحو مقتل الحديد **قوله** ولا عود او مقفل يعني متقلحاً وخشب لا متقل
 حديد ولا كان مستغفنه بما قاله قبله ويحد من اظهره لان ظهره متقل ولكن
 مع هذا ينافي ما ذكره عقبة من انه لو رماه بمقدار حديد فمات يقتل به
 سواء جرحه او لا ودفع المناقضة بانه مشى في كل على رواية ولكنه لا ينبغي في مثل
 هذا المختصر وعلمت التعميم بما في الخلاصة **قوله** او خنق وهو يكسر النون مصدر
 اي مصدر خنقه اذا عصر حلقه قال الفراء ولا يقال بالسكون كما في المغرب **قوله**
 كلما هو من جنس الحديد الخ تقييده بالحديد ليس لازماً لما تقدم من ان اللبلة
 ومحمد الخشب والجرح وكل مفرق للاجزاء الحديد **قوله** قال قاضي خان وفي
 ظاهر الرواية الخ قدمه في اول كتاب الجنائيات وقد ساق تعميم رواية الطحاوي
 او امر الغريبه يعني واقتضى الغير بحضوره لما ياتي **قوله** لا انتفاء
 شرط جواز القتل وهو ظهور الامر يعني امر الولي الاجتنب لامر القتل لان موضوع
 المسئلة ان القتل ظاهر انتهى وكذا قال في البدايع ثم اذا قتله المأمور والامر
 ظاهر صار مستوفياً ولا ضمان عليه فاما اذا قتله والامر غير ظاهر والكره في هذا
 القتل الامرفانه يجب القصاص على القاتل ولا يعتبر تصديق الولي لان القتل العمد
 سبب لجوب القصاص في الاصل فلو خرج من ان يكون سبباً انما يخرج بالامر وقد
 كذب به وفي هذا القتل في الامر وتصديق ولي القصاص غير معتبر لانه صدق
 بعد ما بطل حقيقة القصاص لغوات محله فصار اجنبياً عنه فلا يعتبر تصديق
 فلم يثبت الامر بقتل القاتل العمد موجبا للقصاص انتهى وليس لبعض
 الرواية اشتراطه الخ كذا في قاضي خان ثم قال وليس لعدم ولا لاجدهم ان يوكل بال
 القصاص انتهى وكذا في الخلاصة مقتضاه عليه وقد اوضحه في البدايع بقوله واذا
 كان الكل حضوراً لا يجوز لهم ولا لاجدهم ان يوكل في شتياف القصاص على معنى انه
 لا يجوز للتوكيل شتياف القصاص مع غيبته لاحتمال ان الغائب قد عفا وان في
 اشتراط حضرة الموكل رجاء العفو منه عند معاينته حلول العقوبة بالقاتل
 وقد قال

وقد قال تعاوان تعفوا اقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم انتهى والمص
 رحمه الله يستغنى عن هذا بما ذكره بقوله ولا يجوز التوكيل بشتيافه بغيبه
 الموكل وقد ذكرته لما فيه من التقييد **قوله** ولا يجوز التوكيل بشتيافه
 بغيبه الموكل ذكره في كتاب الوكالة ايضا **قوله** لانها تندري بالشبهات الاولى
 ان يقال لانه يندري لرجوعه للقصاص **قوله** وهو مخصوص بالاب المراد
 الاختصاص النسيب بالنظر الى ما بين الاب والوص لا مطلقاً لثبوت الولاية لغيره
 ويجب الا يغنى لان يرجمه الولي اجلا معلوما كما في البرهان
 ويقتل جمع يفرد هذا اذا باشر كل واحد جرحاً قاتلاً كما في البدايع وتصح القدري
 عن الجواهر **قوله** لان الموجود من قتل لعل الصواب منه **قوله** والموجود
 منه قتل واحد صواب العبارة وما يتحقق في حقه قتل واحد لا ان يحل قوله سابقاً
 لان الموجود من قتل على ان المراد بالموجود المطلوب اي لان مطلوبهم قتل
 ويحل قوله ثانياً والموجود منه قتل واحد على ان المراد وما يحصل بقتله واحد ولا
 يغنى ما فيه من التكلف **قوله** ان علم ان عفو البعض مسقط له يقاد قال في المحيط
 وله نصف الدية في مال القاتل لان قتله محض حراماً **قوله** والا فلا المراد بعدم
 العلم الظن اي الاعتقاد كما قسمه يد شرحاً ولا يقدم العلم بالحكم لا يعتبر به
 الاسلام **قوله** فصار ذلك التاويل بيننا سقاط الفامنه انتهى واذا
 انتفى القصاص بتأويله لزمه الدية في ماله كما في المحيط وان عفى
 الجرح او الاولياء الخ كذا اطلقه في الجوهرة والمحيط والمراد اذا كان الجرح
 هو اما اذا كان عبداً فانه لا يصح عفو له لان القصاص يجب حقاً للمولى لانه
 كما في البدايع **قوله** لا يجب لقود بقتل عبد الوقف لعل وجهه اشتبهه من
 له حق القصاص لان الوقف حين العيين على ملك الواقف عند الامام وعندهما
 على حكم ملك الله تعالى كما انفق ولم يتعرض لما يلزم القاتل ولعله القيمة
 فليظهر **قوله** ولا يقاد الا بالشفيع قال في البدايع وان اراد الولي ان
 يقتل بغير السلاح لا يمكن ولو فعل يعزرو ولا ضمان عليه ويصير مستوفياً باي
 طريق قتله ولو بسوق دابته عليه او القائه في بئر ويأثم بالاستيفاء بغير

طريق مشروع لجاوزته هذا الشرع **باب استقواءها دون الله قوله**
 ولو من قصبة فلا كذا قال في الجوهرية اذا قطع بعض القصبة او كلها فلا
 قصاص لانه عظم انتفى كذا اطلقه وفي الخاتمة واذا قطع انتفى الضيق من اصل العظم
 عند مكان عليه القصاص في قول ابو يوسف كان بجدا ليرج اولم يجز وفي الخطا الدية
 انتفى **قوله** والاذن اكلها او بعضها كما في التبيين في قوله وقطع يد من نصف
 ساعة انتفى وقال في الجوهرية وان قطع بعضها اي الاذن ان كان ذلك البعض يمكن
 فيه المماثلة وجب القصاص بقدره والا فلا **قوله** كذا عيين ضربت فوالضوضا
 هذا اذا كانت غير حولا لما في الخاتمة ولا قصاص في عين الاصول انتفى كذا اطلقه
 وفي البرازية وان عين المجنى عليه حول لا يغير بصره ولا ينقص يقتص من الذي
 اذهرضوه وان الحول شديد ان ينقص البصر فحكومة انتفى ولم يستند لقائل
 وما ذكره في البرازية ذكره قاضي خان بعد ما قدمناه عنه بصيغة وعن الحسن
الح قوله وكل شجة يراعى فيها المماثلة الخ قال في الخاتمة فلا قود في موضحة
 الاصلع الذي ذهب شعره الا ان يكون الشاج كذا انتفى في المحيط قيل لا يجزى
 القصاص في الشجاع التي فيها القصاص بين الرجل والمرأة لان مبنى القصاص
 على المساواة في المنفعة والقيمة ولم يوجد وقيل يجزى وقد نص عليه محمد في المبسوط
 لان في قطع الاطراف تقويت المنفعة والحاق الشين وقد نصا وتا في المنفعة لما بينا
 وليس في هذه الشجاج تقويت منفعة وانما هو الحاق الشين وقد تساوى في الحاق
 الشين فانه يلحق الشين بها بالشجاج مثل ما يلحق به انتفى **قوله** لا قود
 في عظم الا السن الاستثناء سهل على القول بان السن عظم واختلف الاطبا
 في السن هل هو عظم او طرق عصب يايس كذا في التبيين **قوله** فتقلع
 سن الضارب ان قلعت سن المضروب اطلقه وقد اختلفت في كيفية قصاص
 السن ففي الخاتمة يجزى بقصاص ثم قال وقال بعض العلماء يؤخذ سنه بالمبرد
 الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه انتفى وفي التبيين لا يقلع سنه قصاصا
 لتذراعتا والمماثلة فيه فرما تفسد لهاته ولكن يبرد بالمبرد الى موضع اصل
 السن كذا ذكره في النهاية معزيا الى الاخيرة والمبسوط انتفى وفي البرازية

لا يقلع

لا يقلع سن القاطع ولكن يبرد الى ان يصل الى اللحم ويسقط ما سواه ولو نزع جاز
 والبرد اخيا طاليا يودي الى فساد اللحم انتفى ولا ينتظر حول الا ان يكون صبيا
 وشا في **قوله** وتبرد ان كسرت هذا اذا لم يسود الباقي وان لم يسود لا يجب
 القصاص فان طلب المجنى عليه شيئا قد ساء المكسور وترك مالهود لا يكون له
 ذلك وفي ظاهر الرواية اذا كسر السن لا قصاص فيه كما في الخاتمة وشا في كتاب
 الديات وفي البرازية قال القاضى الامام وفي كسر بعض السن انما يبرد بالمبرد اذا
 كسر عن عظم اما لو عن طول ففيه الحكومة انتفى **قوله** ولا قود في طم في رجل
 وامرأة قال في الجوهرية ويجزى الارش في ماله حالا **قوله** ولا قود في لسان وذكر
 الخ كذا الا قود بقطع بعض الشفة لتذراعتا والمماثلة فيه وان شققها
 بالقطع يقتص لان كان اعتبار المماثلة فيها كما في التبيين **قوله** وعن ابو يوسف
 ان كان القطع من الاصل يقتص كذا في التبيين ثم قال ولجئة عليه اي ابو يوسف
 ما بينا انتفى لكن يلزم من القصاص جزم قاضي خان فانه قال وفي قطع الذكر
 من الاصل عدا وقصاص وان قطع من وسطه فلا قصاص فيه وهذا في ذكر الفحل
 فاما في ذكر الخصى والعين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان تحرك تحب القصاص
 ان كان عدا والدية ان خطا وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل انتفى من غير
 هناك ذلك لاحد بل جعله حكما مطلقا عن الرواية وقد نقل في المحيط عن الامام
 مثل ابو يوسف ونصه قال ابو حنيفة رحمه الله ان قطع ذكره من اصله او من
 الشفة اقتصر منه لانه امكن شتفاؤه على سبيل المساواة اذ له حد معلوم
 فاشبهه اليد من الكوع انتفى **قواه** لا يقلع يدان بيد كذا جميع ما دون النفس
 لا يقتص به اذا تلف ما زاد عن واحد عدا كما في الجوهرية **قوله** لما مر مرارا
 يعني من ان العاقلة لا تعقل العمد **قوله** وذلك لان هي كل واحد منها
 ثابت فكل اليد لتقرر السبب في حق الثاني يعني كما تقر للاول ولا يمنع تقرر
 السبب للثاني سبق السبب للاول ولا بد من هذه العناية ويرشد اليها
 قوله بعده مستطهل ولهذا لو كان القاطع لهما عدا الخ **قوله** لانه خطأ
 يعنى في الفعل **قوله** وان بقى الاثر يعني اثر التسمين سوطا التبرء منها

وجوب حكومتها عدل فيها مع دية كما ملته للنفس للقتل بالعشرة المكلمة
للمائة وهذا بالاجماع كما في التبيين **قوله** يعني قطع يد رجل عمدا قال في
البرهان والخطا كالعبد **قوله** فلا شيء عليه فالخطا من الثلث والعبد
من الكل لا يخفى ما فيه لان قوله لا شيء عليه فيقتضي بما اذا لم يخرج جنائده للخطا
من الثلث فلو قال فلا شيء عليه في العمد وكذا الخطا لو خرج من الثلث والا
فيقدره لكان اولى **قوله** اقول ينبغي ان تقع المقامعة على القول المختار في
الدية ليس على اطلاق بل في العجم لكنه اطلقه للاحالة **قوله** والاسقط عنهم
قدرا الثلث وادوا للقتل الا قال الزيلعي ثم قيل لا يسقط قدر نصيب القاتل لان
الوصية للقاتل لا تنفع والاصح انه يسقط كله لانه لو لم يسقط نصيبه لكان
ذلك القدر هو الواجب بالقتل فتكمله العاقل عند تقسيم عليه فيما اصاب العاقل
يسقط لما ذكرنا وما اصاب القاتل يكون هو الواجب بالقتل فتقسم ايضا فيلزم مثل
ذلك من نعيه مننا ايضا ثم هكذا وهكذا الى ان لا يبقى منه شيء انتهى **قوله**
وعندهما لا يضمن الخ قال في البرهان وهو الاظهر **قوله** وارثن اليدين قطع الخ
يعني سواء قضي بالقصاص او لم يقض وذلك في ماله نص عليه لصدور الشهيد
دوى **قوله** فاذا اورث شبهة يسقط بها القصاص الخ هذا حكم على عدم
اذا لم يتقدم ذكر حكم من القاضى ومعه قصاص على المدعى لا يصح جعله فهو
لقول سابقا وضمن دية النفس من قطع بنفسه يد غيره قودا فسر **قوله**
اقول دفعه ان حكم القاضى لا يورث شبهة يندفع بها القصاص بل يوجب القصاص
على مدعى القتل الخ بعيد الاستدلال الى مقام المولى رحمه الله تعالى لان الاكراه
مباين للقضاء لا سنده للحجة والاكراه لا حجة معه وانما هو بغير محض وتل
بما ذكر لم يكن للقضاء في ثمة ولا قاتل به على انه لو سلم ورجع الامر الى حقيقة
الاكراه وكان القاضى له في المدعى صار القضاء متعلما وصار المدعى متوليا
بنفسه وهو لو فعل ذلك حقيقة ونسرى لا يفتقن منه للشبهة كما هو مذكور
متنا وفي اثبات القصاص مع القضاء على هذا المنوال ابطال للمتن بل لكل متن
ولا قاتل به فليتنا مل وليتنبه له **قوله** ضمن دية اليد عن ابى حنيفة

يعني

يعني اذ ابرأت ولم تسر الى النفس **قوله** وعندهما لا يضمن قاله في البرهان
وهما يعني الصحابين اهله اى ارثن اليدين كما لو سرت الى نفسه وكما لو
كان له قصاص في الطرف قطع اصابعه ثم عفا عنه فانه لا يضمن الاصابع
وهو لكف كالاطراف للنفس وكما لو قطع وما عفى وما سرت ثم غرر قبته
قبل البراء او بعده ولو قطع وما عفا وبرافه على الخلاف وفي الصحيح ولو خسر
رقتة قبل البراء فهو مستغفار فلا يضمن حتى لو خسرها بعد البراء فهو على هذا
الخلاف في الصحيح انتهى **قوله** لا قصاص في الشعر اى شعر كان كما في قاضى خان
والمحيط **باب الشهادة في القتل قوله** اعلم الخ ذكره الزيلعي **قوله**
اخبر وليا قود الخ فسر الاخبار بالشهادة ليفيد انه لا فرق لبثوث عفوهما بين
كون الاخبار مجردة عن الدعوى من القاتل بعفو الثالث ولا بين كونه صدر بعد
الدعوى من القاتل فيكون شهادة فكل منهما مستلزم لعفوها وان اختلف
ما يتعلق بالاستحقاق لاختلاف الحال **قوله** وان صدق على الشريك فقط فله
ثلثها قال الزيلعي فان قيل كيف يكون له الثلث وهو قد اقر انه لا يستحق على القاتل
شيئا بدعواه العفو قلت ارتداد اقراره بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث
الدية انتهى **قوله** ويصرف الى المخيرين هو الاصح كما في التبيين **قوله**
وما في يده اى الشريك **قوله** والقيمين انه لا يلزمه اى القاتل **قوله**
فكان على كل قتل شهادة فرد فردت كذا الوكيل النصاب على كل منهما لتيقن
القاضى بكذب احدهما فيقضي وعدم الاولوية بالقبول بخلاف ما اذا
كمل احدهما فيقضي دون الآخر حيث يقبل الكامل منهما لعدم المعارض كما في
التبيين **قوله** وتجب اى الدية في ماله يعني في ثلاث سنين **قوله**
وقال الولي قتلته فله قتلها قيد بقوله قتلته لانه لو قال صدقتماني لم
قتل واحدا منهما لان قصديقه كل واحد منهما تكذيب للآخر فانه قال لكل
قتله وحدك فيكون مقرا بعدم قتل الآخر بخلاف قوله قتلته لانه دعوى
القتل من غير تصديق لهما فيقتل لهما باقرارهما كما في التبيين **قوله** اى
شهادته يقتل زيد عمرا واخرا ان يقتل بكر اياه يعني قال الولي قتلته لفت الشهادته

قوله لان تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته
المراد بتكذيبه نفي استقلال كل من المشهود عليهما بالقتل لانه لما قال قتلاه لم
يثبت القتل كل منفردا فلما اصابا مكد بالكل من البيهتين فلفنا **قوله**
فجبالدية على من رمى مسلما فارتد يشير الى انه في قلبه لا يجب بان رمى مرتدا
او كافرا في علم وهو بالاجماع **قوله** وقال محمد يجب عليه فصل ما بين قيمته الخ
وقوله في يديه متروك روى انه يجب ليقمة كقول الامام وروى عنه مثل قول
محمد كما في ابوهان لا على جلال رماه فاحرم يشير الى حله كما لو رماه مسلما
فارتد **كتاب الذيات قوله** الدية الف دينار من الذهب وعشرة
الاف من الفضة ومائة من الابل الواو بمعنى اكله يشير الى ان الواجب
احد الثلاثة سواء كان القتل خطأ او شبهة عمد وبه صرح في شرح الجمع
وعليه يكون الخيار للمقاتل في دفع ايها شاء ولو في شبهة العمد وصرح المحيط
خلافه حيث قال واما مقدارها فالدية نوعان مخففة ومغلظة فالمخففة
دية الخطا وهي ثلاثة اصناف من الابل والعين والورق قال ابو حنيفة رحمه الله
من الابل مائة ومن العين الف دينار ومن الورق عشرة الاف وللقاتل الخيار
يودي اي نوع شاء واما كيفية هذان الابل ففي دية الخطا خمسة انواع عشرة
بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة
وعشرون جذعة واما الدية المغلظة فهي دية شبهة العمد وهو اربعة
انواع خمسين وعشرون بنت لبون وخمسين وعشرون بنت مخاض وكذلك من
الجذعات والحقات انتفى فهذا انص على موجب شبهة العمد وعلى ان القاتل
في شبهة العمد لا يجبر بين دفع الورق او العين او الابل بل الا ازم عليه الابل
وكلام الهداية يشير الى هذا وهو صريح ما تقدم اول كتاب الجنائيات
من ان حكم شبهة العمد الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة انتفى فلو
كان الواجب بتد اما هو اعم من الابل لم يكن للتقدير فائدة لانه يختار الا
تتفوت حكمة التعليل ايضا فليكن على ذكر من ذلك **قوله** وقال الامام
ومن البقر الخ هو رواية عن ابي يوسف حنفية ويؤخذ البقر من اهل البيت

والحلل

والحلل من اهلها قيمة كل بقرة خمسون درهما وقيمة كل حلة كذلك ونفي
ثوبان ازار ورد او الشام اصل الشا قيمة كل شاه خمسة دراهم كما في البر
وتفسير الحلة بالازار والرد هو المختار وفي النهاية قيل في زماننا قميص
وسراويل كما في التبيين **قوله** ان تغليظ الدية روى عن عمر وعكر كذا عن
عثمان رضي الله عنهما كما في التبيين **قوله** وعند محمد والشافعي ثلاثون
حقه وثلاثون جذعة واربعون ثنية كلها خلفات في بطونها اولادها
الضمير في كلها لثنيات لقوله صلى الله عليه وسلم الا ان دية الخطا شبه العمد
ما كان بالسوط والعصا مائة من الابل منها اربعون في بطونها اولادها رواه
ابوداود والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمر وروى ابوداود
عن مجاهد بن عمر رضي الله عنه عند قضى في شبهة العمد ثلاثين حقة وثلاثين
جذعة واربعين خلفه ما بين ثنية الى بارز عامها كلها خلفات ورواه عن
علي ثلاثا ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة واربع وثلاثون
ثنية الى بارز عامها كلها خلفات كذا في البرهان **قوله** وكفاتها افر الضمير
باعتبار النفس المقتولة والاولى ان يثنى ليظهر كونه للقتل خطأ وشبه عمد
الا ان يقال لما كان شبهة العمد خطأ بالنظر الى القتل وان كان عمدا بالنظر الى الضرر
اقر الضمير لا تحاد حكم الكفارة في الخطا وشبه العمد انتفى على ان هذا اذكر
الكفارة مستغفنة بما قدمه اول كتاب الجنائيات فلا احتياج الى اعادته بما لا
مزيد عليه **قوله** والذي فيها كالمسلم اي سواء كان كتابيا او محوسبا وفيه
اشارة الى ان المستأمن ليس مثله وبه صرح في الجوهرة عن النهاية فقال ولا دية
في المستأمن هو الصحيح انتفى **قوله** والمارة كذا الوقطع مع القعية لا يزيد
على دية واحدة كما في الجوهرة والتبيين **قوله** واللسان ان منع النطق يشير
الى انه لا يلزمه الدية بلسان الاخرس والواجب فيه ما قال في الجوهرة اما
لسان الاخرس ففيه الحكومة **قوله** او اذا اكثر الحروف كذا في شرح المختار انتفى
وقال في الهداية لو قدر على النطق ببعض الحروف قيل تقسم الدية على عدد الحروف
وقيل على عدد حروف تتعلق باللسان فيقدر ما لا يقدر يجب وقيل ان قدر على اداء

أكثرها يجب حكومة عدد الحصول الاقوام مع الاختلال وان عجز عن اداء الاكثر
يجب كل الدية لان الظاهر ان لا يحصل منفعة الكلام انتقوي في المحيط مثل الهدا
ثم قال والاصح هو الاول انتقوي اي قسمة الدية على عدد الحروف مطلقا انتقوي وكذا
قال الامام خواهر زاد الاول اصح اي قسمتها على عدد الحروف وهي ثمانية وعشرون
حرفا انتقوي ولكن قال في الجوهر والصحيح انه يقسم على عدد حروف اللسان
وهي ثمانية عشر حرفا انتقوي كما قال قاضي خان وان منع بعض الكلام دون
البعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فيجب الدية بقدر
ما فات انتقوي **قوله** واللحمة ان حلقته ولم تثبت يعني بعد تأجيل المجني عليه سنة
وان مات قبل تمامها ولم تثبت لاشي على الجاني وان ثبت بعقوبتها دون فدية حكومة
وهذا اي لزوم الدية في الحرف غير الكوسج وفي العبد نقصان القيمة على الظاهر
وروي الحنفية كمال القيمة واختلفوا في حية الكوسج والاصح ان كان في ذقنه شئ
معدودة فليس في حلقه شئ لان وجودها يستنبه ولا يزنه وان كان ذلك على
الحند والذوق جميعا ولكنه غير متصل فدية حكومة عدل وان كان متصلا فدية
كما الدية لان ليس بكوسج وهذا اذا لم تثبت كما ذكر وان ثبتت حتى يمتد
كما كان لا يجزئ ويؤدب على ذلك لا ارتكابه المحرم فان ثبت ايضا لا يلزمه
شئ عندا في صيغة في الحرف وعندهما حكومة عدل كما في العبد ويستوي العمد
والخطا في خلق الشعر كما في التبيين وقاضي خان **قوله** وكذا اشفار العينين
يجوز ان يراد بالاشفار حروف العينين وهو حقيقة فيه ويجوز ان يراد به الاهداء
تسمية الحال بام الحول وايها اريد كان مستقيما لان في كل واحد دية كما مله ولو
الحقون يا هدايتها يجب دية واحدة كما مارن مع القصبة والموضحة مع الشعر كما في
التبيين واذا ثبتت الاهداء فلا شئ ولا نقصان ان لم تثبت لانه لا نقصان في
الشعر ويجب الدية كما في الجوهر وقد مما مثله ولم يذكر التأجيل ولعله كاللحمة
قوله كما في كل من الح يعني من الرجل ودية من المرأة نصف دية من الرجل كما في
الموضحة **قوله** فالوجه ما ذكره من الشعر بعد الح وهو وان كان ظاهرا في الجوارح
غير مطرد او ينقص بقطع نحو الابهام او المسبحة لعدم ايجاب الشارب

اريد من قصته بغيره من تمام دية النفس وان كانت جارتها من الاصابع
لا يحصل تمام منقعتها الا بما تجاوزها **قوله** فانقطع نسله فيه نظر لان قطع
النسل لا يوقف عليه فحق العبارة ان يقال فانقطع ماؤه ليبدأ الحكم على سببه
الظاهر وهو نزول الماد وقوله ذكره الزيلعي هو لم يذكر فانقطع نسله بل
انقطع ماؤه وكذا قال قاضي خان ضرب على الظاهر فانقطع ماؤه وعلة الزيلعي
بقوله لان فيه تقويت منفعة كاملة وهي منفعة النسل انتقوي **فصل في**
الشجاج قوله وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دونها شامل للسمحاق
وفيه تسامح لما قال في الجوهر ذكر محمد في الاصل وهو ظاهر الرواية ان ما قبل
الموضحة فيه القصاص الا في السمحاق فانه لا قصاص فيه اجماعا لعدم المماثلة لانه
لا يقدر ان يشق حتى ينتهي الى جلد رقيقة فوق العظم وانما حصر ما دونه
الموضحة بالحكم احتراما عما فرقتها كالعاشمة والمنقلة لانه لا قصاص فيه اجماعا
انتقوي **قوله** وفيها خطأ نصف عشر الدية يعني فيجب خمس من الابلا ان كان المجني
عليه رجلا ونصفها اي الخمسة ان كان امرأة كما في الجوهر **قوله** والجاني فدية
موضحة ما بين اللبة والعانة كما في الخانة **قوله** والدامية وهي التي تسيل
الدم كذا قال الزيلعي ثم قال وذكر المغيثاني ان الدامية هي التي تدعى من حمة
غير ان يسيل منها دم فهو العصم مروي عن ابي عبيد انتقوي **قوله** والمثلا
الح وهو ظاهر الرواية والاختلاف الذي في تفسير الشجاج راجع الى ما خذلا اشتقاق
لا الحكم كما في التبيين وكذا قال قاضي خان هي التي تدق ولا تقطع **قوله**
حكومة عدل لا فرق فيه بين العمد وغيره وعليه الفتوى كما في الكافي والو
وفي ظاهر الرواية يجب القصاص كما في ابرهان ولما قدمه المصنف اول الفصل
عن الزيلعي **قوله** فيفرض ان هذا الحرف عبد الخ قاله الطحاوي **قوله** ذكره
الزيلعي صحيح برجوعه الى قوله وقال شيخ الاسلام واما قوله وبه يفتي احترازا
الح فليس عبارة الزيلعي فله قال بعد حكاية قول الطحاوي وقال الكرخي ما ذكره
الطحاوي ليس بصحيح لانه لو اعتبر بذلك الطريق فرما يكون نقصان القيمة
اكثر من نصف عشر الدية فيؤدي الى ان يوجب هذه الشجاج وهو ما دون الموضحة

أكثرهما اوجب الشرع في الموضحة وان محال بل الصحيح الاعتبار بالمقدار
وقال صدر الشهيد ينظر المفتان هذا ان امكنه الفتوى بالثاني بان كانت
الحنائية في الواس والوجه يفتى بالثاني اي قول الكرخي وان لم يتيسر عليه
ذلك يفتى بالقول الاول لانه ايسر قال وكان المرغينا في يفتى به وقال في
المحيط والاصح انه ينظر كم مقدار هذه الشجرة من اقل شجرة لها ارش مقدار
فان كان مقداره مثل نصف شجرة لها ارش او ثلثها وجب نصف او ثلث ارش
تلك الشجرة وان كان ربعا فربع ذكره بعد القولين فكانه جعله قولاً ثالثاً
والاشبه ان يكون هذا تفسير القول الكرخي وقال شيخ الاسلام قول الكرخي
اصح الى اخرها ذكره المصنف **قوله** يعني ان الارش لا يزيد بسبب الكلف هذا في
الثلاث فما زاد اتفاقا واما اذا كان معه اصبعان او اصبع فهو تبع ايضا
عنده واوجب الاكثر من الارش وحكومة الكلف وادخلا الاقل في الاكثر كما
في البرهان **قوله** طريق معرفة ذهاب السمع الى لم يبين بعده طريق معرفة
ذهاب الشم والذوق والكلام ورايت بخط شيخ المتأذي العلامة على المقدس
رحمته ان في الكلام يفرض لسانه بآخرة فان خرج منه دم هو دق فصار
وان خرج اخضر فلا وفي الشم بالروائح الكريهة انتهى **قلت** والذوق يمكن
معرفة بمتفقا باطعمته يخرج منظر بعد حلو **قوله** وطريق معرفة
ذهاب البصر الى هذا وقال قاض خان قالا بعضهم اذا اخبر رجلا من
اهل العلم انه قد ذهب بصره يوحى بقولها وقال محمد بن مقاتل
رحمه الله يقام المضروب مستقبل الشمس مفتوح العين ان دعت
عينه علم ان بصره قائم وان لم تدمع علم انه ذهب بصره انتهى **قلت**
ويمكن اختياره بالاعماقية مبتنة بين يديه غفلة ونحوها **قوله**
بل دية المفصل فقط ان لم ينتفع بما بقي والحكومة فيما بقي ان انتفع
به سهو فانه اوجب الحكم مخالفا لما نقل المذهب وليس صحيحاً فانه
نقل في النهاية عن شرح الطحاوي اذا قطع من اصبع مفصلاً واحداً
فشل الباقي من الاصبع او الكف لا يجب بقصاص ولكن يجب الدية فيها

ش

مثل منه ان كان اصبعاً فدية الاصبع وان كان كفاً فدية الكف وقفاً
بالاجماع انتهى وقال في غاية البيان واجمعوا انه لو قطع مفصلاً من
اصبع فشل الباقي او قطع الاصابع فشلت الكف فانه يجب في الكل الارش
ويجعل كل حنائية واحدة انتهى فقولا المصنف بل دية المفصل فقط ان لم
ينتفع بما بقي والحكومة فيما ان انتفع به لا يستقيم وهذا اول شيء فوجاهته
سجادة على به وكتبته فلم الحمد والمهنة **قوله** ذكره الزيلعي لم يذكره الزيلعي
فان عبارته وان كان عضواً واحداً بان قطع الاصبع من المفصل الاعلى
فشل ما بقي منها يكتفى بارش واحد ان لم ينتفع بما بقي وان كان ينتفع به
يجب دية المقطوع ويجب حكومة عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر
نصف السن واسود ما بقي او اصفر او احمر يجب دية السن كله بالاجماع
انتهى فان قيل لا مخالفة بينه وبين كلام الزيلعي لان الزيلعي قال يكتفى
بارش واحد ان لم ينتفع بما بقي وهو مفهومة عبارة المصنف التي هي بل دية
المفصل فقط ان لم ينتفع بما بقي **قلت** قول الزيلعي يكتفى بارش واحد
ان لم ينتفع بما بقي المراد به ارش اصبع بدليل قوله وكذا اذا كسر نصف
السن الى واما قول المصنف بل دية المفصل فقط فلا يفيد ذلك بل دية
المفصل لادية باقي الاصبع ايضا لانه قابله بقوله والحكومة فيما بقي
لانتهاء التقدير الشرعي فيه ان انتفع به انتهى **قوله** فثبت من الاول
يعني كما كان اما اذا ثبت معوجاً فعليه حكومة عدل عند ابي حنيفة ولو ثبت
الى النصف فعليه نصف الارش انتهى **قوله** وجب الارش في الصورتين
المراد بالارش في الاولى ديتها لما في الحنائية انه خمسمائة انتهى ولعله كذلك
في الثانية لما في التبيين انه على لقاطع كما ل الارش ثم قال وفي النهاية
قال شيخ الاسلام رحمه الله هذا اذا لم تعد الى حالها الاول بعد النبات
في المنفعة والمجال واما اذا عادت فلا شيء عليه **قوله** فبما لم يبق اثر
سقط الارش هذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف عليه ارش الام وهو
حكومة عدل وقال محمد عليه اجرة الطبيب وفي شرح الطحاوي فسر قول

ابو يوسف عليه ارش الام باجرة الطبيب والمداواة فعلى هذا الاخلاق
بين ابى يوسف ومحمد كذا في التبيين **قوله** ضرب من صبي فانزعتها ينتظر
بلوغ المضروب قيد بالصبي لما في النهاية الصحيح انه يستأن في سن البانغ
حق يبر الانبائه نادر ولا يفيد تاجيله الى سنة فيؤخر الى البرء ليعلم عاقبته
وغراه الى التمه كذا في التبيين **قوله** لطم رجلا فكسر بعض لسانه قدم في
باب القود فيما دون النفس ما يعني عنده وقد منا تقييد القصاص في كسر بعض
السن بما اذا كان عرضا وقال في الخلاصة بعد ما نقله المصنف عنه انه ان
كان كسر مستويا يستطاع في مثله القصاص اقتضى منه بمرور وان كان
كسرا منتظما ليس بمستوي يستطاع ان يقتضى مثله فعليه ارش ذلك
انتفى **قوله** لما مر ان المختار الخبير للاستين **فصل قوله** جعل على
العاقلة في سنة اى قضا بالعزة على العاقلة في سنة لما قال الزيلعي لنا مروي
عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
بالعزة على العاقلة في سنة **قوله** وفي حنين الامة الخ قال في البرهان
وما يجيب من المال فهو في مال الضارب حالا وقيل يوجب ابو يوسف نفقته
الام ان تمكن فيها نفقته وان لم يتمكن لا يجب شي كالبيهية انتفى **قوله**
واما اذا كان من احداهما ففيه العزة يعني وتكون على العاقلة لما تقدم
قوله امرأة اسقطت ميتا بدوا او فعل يعني عمدا والافلاشي عليها في
حق غيرها لا يشترط قصد سقط الولد كما في الحانية **باب ما يحدث**
الرجل في الشرب **قوله** **باب ما يحدث** **قوله** **باب ما يحدث**
من يملك التفرقة ولو بالاذن كالصبي والعبد بخلاف المجوس عليها وكان ليس
له مثله ولم ياذن الامام له باحدائه كما سيذكره المصنف ونص عليه في
شرح المجمع **قوله** لانه كالمملك الخاص بهم كان ينبغي ان يقال لانها مملوكة
لهم كما هو عبارة الهداية **قوله** وضمن دية من مات بسقوطها يعني مع
عاقلة لاعليه وحده وهذا اذا اصابه الطرف الخارج لان به التقدي
لا الداخل ولو اصاباه وعلم ذلك وجب النصف وهذا النصف ولو لم يعلم
ففي القيس

ففي القيس لا يجب شي وفي الاستحسان يضمن النصف وبقيته تفارح المسئلة من
اذن الفعل بالابناء وغيره في التبيين والهداية فليراجع **قوله** وضمن
قيمة بهيمة اى في ماله خاصة **قوله** الا ان اذن معطوف عليه قوله بعده
او مات في يبر طريق جوعا وقيد بالجوع لالا احتراز عن العطش لانه مثله بل
لان الغالب انه لا يموت في البرء عطشا **قوله** او غلبهم الفين الكوبة
قال في شرح المجمع بفتح الفين المجمة وهو ان يكون النفس مأخوذا من الحر
نحبه على الحالية او التميز او مفعول له انتفى **قوله** وعند ابو يوسف الخ لم
يذكر قول محمد وعنده يضمن في الوجه كلها كما في الهداية **قوله** فعطب به
رجل يعني او مال **قوله** فسقط شي منها على آخر فتكف به فانه يضمن وكذا
لو تفرقه بعد الوقوع كما في التبيين **قوله** او دخل حصيرا او قديلا لا هذا
عندنا في حنيفة وعندهما لاضمان عليه ويقولها يعني ذكره في الذخيرة كما في
البرهان وفي كلام المصنف اشارة الى انه فعلى ذلك بلا اذن اهل المسجد اما لو كان
بأذنهم فلا ضمان عليه اتفاقا كما لو كان من اهل المحلة وعلقوا القيد لا اضا
اما لو علقه الحفظ فيضمن اتفاقا كما في شرح المجمع **قوله** او جلس في مسجد غير
مصل الخ قال قاضي خان وهو الصحيح وقيل على قول ابي حنيفة رحمه الله انما
يضمن اذا كان الجالس مشغولا بعمل لا يكره في المسجد كدرس الفقه وقراءة
القرآن والحديث اما اذا كان متفكرا او كان جالسا لا انتظار للصلوة لا يكون
ضامنا عند الكل انتفى وفي التبيين وان جلس فيه رجل منهم فعطب به
احد ضمن ان كان في غير الصلوة وان كان فيها لا وهذا عند ابي حنيفة وقالوا
لا يضمن على كل حال ولو كان جالسا لقراءة القرآن او للتعليم او للصلوة او نام
فليس في الصلوة او غيرها او مرقية او تعذبه الحديث فهو على هذا الاختلاف
ثم قال وذكر صدر الاسلام ان الاظهر ما قالاه لان الجوس من ضرورات
الصلوة فيكون ملحقا بها لان ما ثبت ضرورة لشي يكون حكمه حكمه
انتفى **قوله** وان لم يكن مصليا الخ قد علمت انه قول الامام وان الاظهر
ما قالاه من عدم الضمان وقال الزيلعي وصاحب البرهان الصحيح عن المجمع

كقولها لانه لا ضمان على المنتظر للصلاة نص عليه شمس الأئمة الشريفي
في الجامع الصغير **قوله** وطلب نقصه مسلم او ذمي الخ يعني من اظن الطلب
فخرج العبد والصبي المحجور عليهما لانها ليس من اهل المطالبة بحقوقها
فكذا يحق العامة الا ان اذن لهما في الخصومة كما في التبيين **قوله**
والله تعالى قال الزليعي ثم ان الله حال بقاء الكناية بيمينه قيمة لتقدير
وبعد عتقه على عاقلة المولى وبعد الفجر لا يجب على احد لعدم قدرة المكاتب
الاشهاد على المولى **باب في البصيرة والولاية** **قوله**
والا اي وان لم يكن باذنه ضمن ما تملك مطلقا اي اذا كان معها كما هو ظاهر
كلامه او ادخلها وما اذ لم يكن معها ولم يدخلها لا يضمن شيئا كما في التبيين
قوله وان اصابته بيد هالخ قال في البرهان والركب والرديف والشيء
والقايد في الضمان سواء **قوله** ضمن السابق للداية والقايد ما اصابته
بيدها لارجلها المراد بقوله لارجلها النفع بها لا وطوسا بها لقوله كل ضرر
يضمن فيها الركب يضمن فيها السابقة والقايد **قوله** فيجب فيها الضمان
بالفدى ينفون يكون العبارة فيجب عليهما **قوله** وعليه بعض المشايخ
يعني مشايخ العراق كما في التبيين **قوله** واكثرهم على الاول قال الشيخ اكل
الدين يريد مشايخ ما وراء النهر فحتمله انه لا ضمان على القايد في النفع
اتفاقا وخالفه القدرى في السابق والصحيح انه كالقايد كما قدمه المصنف
وفي المواهب والجوهرة انه الاصح **قوله** وعليه اي الركاب لكفارة الخ قال
الزليعي ومراده في الايطا واليه الاشارة بلائيه مباشرة **قوله** او راجل
دية الاخر ان اصطد ما وماتا هذا اذا وقع على وجهه وان وقع
احدهما على وجهه والاخر على قفاه فدية الذي على قفاه هدر لانه سقط
يفعل نفسه ودية لاجره على عاقلة الاخر كما في البراجية **قوله** ولو عبد بين يده
دمه سواء كان ذلك عمدا او خطأ كما في البرهان **قوله** ضرب دابة
عليها راكب ونحوها يعني بلا امر ولو كان غير مكلف كما في البرهان **باب**
جناية الرقيق والجنابة عليه قوله ولم يجوز الاسترقاق لكونه

مباح

مباح الذم لعل المراد نفي الدفع بموجب الجنابة لان موجبها القصاص ولا
يصح ان يراد به نفي الدفع فداعن الجنابة لانه يصح كما صح به الزليعي في
قوله عبد قطع يد حرمه فلينما مل **قوله** وفيما دونها كالحط لم يذكر ما يثبت
به الخطا وفي البدائع وهذه الجنابة تظهر بالبينة وقرار المولى وعلم القاضي
ولا تظهر باقرار العبد محجورا كان او ماذونا واذ لم يصح اقراره لا يؤخذ به
لا في الحال ولا بعد العتق وكذلك لو اقر بعد العتاق انه كان جنيا في حال الرق
لا شيء عليه استنف وقول البدائع او علم القاضي على غير المفتي به لان الفتوى
على علم العمل يعلم للقاضي في زمانها كما في الاشبار والنظائر عن جامع الفصولين
قوله لكن الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح كذا في النهاية والتبيين وقال
في الاسلام يزيد في الصحيح ان الواجب الاصل هو الفداء كما في السراج والجوهرة
قوله ولهذا سقط الواجب بموت العبد اي سواء مات باقاة سماوية
او بعته المولى في حاجته فعطب فيها او استخدمه كما في النهاية عن المبسوط
وفي البدائع هذا يعني يسقط الواجب بالموت يدل على ان قول من يقول حكم
هذه الجنابة تحجير المولى بين الدفع والفداء ليس بسديد لانه لو كان كذلك
لتعين الفداء عند هلاك العبد ولم يبطل حق المجنى عليه على ما هو الاصل
في المختارين بين شيئين اذا هلك احدهما انه يتعين عليه الآخر انتهى **قوله**
واما الفداء فلانه بدل العين فيكون في حكمه قال في الظهيرية ولا يلزم من كونه
في حكمه القدرة عليه لحكمة من المفلس اختاره عند قاض او غيره انتهى
وهذا عند الحنفية لانه اختار اصل حقه فبطل حقه في العبد لان ولاية
التعيين للمولى الاولياء وقال لا يصح اختياره الفداء اذا كان مفلسا الا
برضى الاولياء كذا في التبيين ولا يخفى ان قوله لانه اختار اصل حقه انما هو
على احنا لاختيارين فيه **قوله** وان فداه فداه بجميع اروسه قال الزليعي
والمولى ان يفدى من بعضهم ويأخذ نصيب من العبد ويدفع الباقي الى غيره بخلاف
ما اذا كان المقول واحدا وله وليان او اوليا حيث لم يكن له ان يفدى
من البعض ويدفع الباقي الى البعض لان الحق فيه متحد لا تباين سببه وهو الجنابة

المختدة انتهى **قوله** وان وعبه اي المولى العبد الجاني الخ قال الزليعي ولا
 فرق في هذا المعنى بين ان يكون الجناية في النفس او في الاطراف لان الكل
 موجب للدفن فلا يختلف **قوله** كما لو علق عتقه بقتل زيد يعني قتلا يوجب
 المال كالحط وشبه العبد وان علقه بجناية توجب القصاص بان قال له ان
 ضربته بالسيف فانت حر فلا يجب على المولى شيء بالاتفاق لانه لا فرق بين
 العبد والحر في القصاص فلم يكن المولى مقبوتا حق ولي الجناية بالعتق كما في
 التبيين **قوله** ولدت ماذونة مديونة ولد المولى بعد لحوق الدين كما انشا
 اليه لانها اذا ولدت ثم لحقها الدين لا يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف الا
 كساب حيث يتعلق حق الغرماء بما كسبت قبل الدين وبعده كما في التبيين
 وظهر لانه لا يخالفه ما في الولولجية من قوله ولو اكتسب العبد الجاني اكسابا
 او ولدت لجانيته ولدان خنار المولى يدفع لم يدفع الولد والكسب انتهى اذا
 اظهر من قوله لو اكتسب العبد الجاني انه غير المأذون فليتام **قوله**
 لا يباع والعلقة قال في المواهب الا فيما كان قائما بعينه في يد المقر لان متى اقرانه
 اخذه منها فقد اقر بهما ثم ادعى التملك عليها وهو تنكرفكان القول للمقر فلذا
 امر بالرد وكذا في التبيين **قوله** ورجعوا على العبد بعد عتقه قال الزليعي
 بعد هذا ذكر في شرح الزيادات للعتا في لا ترجع العاقلة على العبد ايضا ادا
 لان هذا ضمان جنائية وهو المولى على العبد وقد تعذر ارجاءه على المولى لمكان
 الحجر وهذا اوفق للقواعد **قوله** بل بعد عتقه بالاقل من قيمته ومن الفدا
 قال الزليعي وعليه قيس ما ذكره الامام العتاني رحمه الله لا يجب شيء لما بيننا
فصل قوله فلو غصب عبد ايمته ما يله دينار وعهلك في يده يلزمه تلك
 القيمة تمثيلا بمن قيمته مائة لا يناسب المقام اذ لا يظهر به التفاوت بين الجناية
 والغصب والذي ينبغي ان يقال قيمة الف دينار واكثر تبلغ القيمة دية الحر
قوله فقيده يلزمه نصف قيمته انما مثل باليد ليخرج ما لو خلق لحيته اذ لا
 يلزم بخلقها غير حكومة عدل على الصحيح لانه المقصود من العبد الخدمة
 لا الجاهل وروى الحسن عن ابي حنيفة وجوب كمال القيمة لان الجاهل في حقه
 مقصود

مقصود ايضا كما في التبيين وقال في المحيط نقلا عن العيون روى الحسن
 عن ابي حنيفة في رجل قطع اذ في عيد او انفه او خلق لحيته فلم تثبت فعليه
 ما نطقه وروى محمد بن ابي حنيفة ان عليه للمولى قيمة تامة ان دفع اليه العبد
 انتهى وانما قيد المصن بقطع يد واحدة لانه لو قطع يدي عبد فالسيد
 اما ان يدفع العبد ويضمن القاطع كل القيمة او يسكه ولا شيء على القاطع كما في
 فقي عينيه عند ابي حنيفة خلا فالحق كما في المحيط **قوله** الا فدرأيه عن محمد
 انه يجب في قطع يد العبد خمسة الاف قال في النكاح في عن المبسوط يجب خمسة الاف
 الا خمسة دراهم وكذا في البرهان **قوله** وان قتلها رجل يعني معا كما قاله
 الزليعي **قوله** وجب دية حرقه عتقه قال الزليعي هذا اذا لم تختلف قيمتهما
 ويكون كل من القيمتين والدية نصفين بين المولى والورثة لعدم الاولوية
 وان اختلفت قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحد منهما ودية حرقه قسم مثل
 الاول بخلاف ما اذا اختلفا على التعاقب حيث يجب عليه القيمة للاول مولاه
 والدية للثاني لورثته لتعيينه للعتق بعد موت الاول انتهى **قوله** ولو قتل
 كلا متعها رجل فقيمة العبدين هذا اذا قتلا معا او على التعاقب ولم
 يد الاول وما يوحذ يكون بين المولى والورثة نصفين وان قتلا معا
 على التعاقب فعلى القاتل الاول قيمة للمولى لتعيينه للرق وعلى الثاني دية لورثته
 لتعيينه للعتق بعد موت الاول كما في التبيين **قوله** وله ان المالية ان كانت
 معتبرة ان وصيلة لشرطية وان كان الاكثر اوراقا بها بالوار **قوله** ثم من
 احكام الادمية ان لا ينقسم الضمان على الاجزاء يعني الاجزاء الفايته والقيمة
 بل يكون بازاء الفايته لا غير **قوله** فوفرنا على الشبهين حفظهما من الحكم
 يعني نقلنا بانه لا ينقسم اعتبارا والادمية ويتملك الجثة اعتبارا للمالية
فصل قوله وجنسه على مختلف الضمير للدفع والفدا **قوله** ويبيع
 مولاه قال الزليعي اذا اخذ منه رجع المولى على الاول بما ضمن للثاني لانه
 قبضه بفيرحق لان المولى لا يجب عليه الا قيمة واحدة **قوله** ورجع بنصفها
 على الغاصب ودفعه الاول **اقول** ثم رجع به ثانيا على الغاصب فيصير كان الغاصب

لم يرد ولم يضمن لمولاه شيئا بعد ذلك اذ لم يبق شيء من العبد ومن
بدله في يده وما يأخذ المولى ثانيا من الغاصب يكون له لوصول كل من
المجنى عليه الى حقه الاول الى قيمة كماله والثاني الى نصف قيمة ما بقي
يكون للمولى ولم يذكر المصنف هذا القدر ولا بد منه والا فلا يتا في عكسها
المذكور بعد ها فليتنبه له **قوله** وبكسده لا يرجع ليس المراد نفى الرجوع
مطلقا بل المراد انه لا يرجع عليه بنصف ثانيا مثل الصورة المتقدمة بل يأخذ
منه نصف فقط وصورة المسئلة ان المدير جنى عند مولاه او لا فغصبه رجل
فجنى عنده ثم رده على المولى ضمن المولى قيمته لولي الجنايتين فيكون بينهما
نصفين ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة لاستحقاقه بالسبب عنده فيرد
الى ولي الجناية الاولى بالاجماع ثم اذا دفعه لا يرجع به على الغاصب بالاجماع
انتفى كما في التبيين **قوله** فاستحق المولى كذا في النسخ والمراد ولي الجناية
فاليم زائدة في المولى **قوله** فيرجع عليه يعني يرجع المولى على الغاصب بالكل
قوله غصب صبي صرا يعني لا يعبر عن نفسه لانه لو كان يعبر بيارضه
بلسانه فلا يثبت يده حكما كما في البرهان **قوله** حتى لو نقله الى موضع يملك
فيه لم يثبت قيدا لانه كذلك الامراض كما في التبيين والبرهان **قوله**
ضمن ليس المراد ضمانه وحده بل مع عاقلة **قوله** كما في صبي او دابة
فقتله التشبيه بالنظر الى اصل الضمان على عاقلة لان الواجب في مسئلة العبد
القيمة كما نص عليه ثم حاو به صرح في الكافي نقلا عن الجامع الصغير لغير
الاسلام والصدور الشهيد قال وقوله في الهداية فعلى عاقلة الدابة يحتمل
انما اراد به القيمة وانما اراد لفظ الدابة لانها باذ الادمية والقيمة بازالمائة
والواجب في العبيد بازالمائة منه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله انتفى
وقال الزبلي بعد ذكر الخلاف في التفسير ثم محمده رحمه الله شرط في الجامع ان يكون
الصبي عاقلا وفي الجامع الكبير وضع المسئلة في صبي عمر ثنتا عشرة سنة وذلك
دليل على ان غير العاقل يضمن بالاتفاق لان التسليم غير مقبوض فيه وفعله
مقبوض انتفى وكتب عليه العلامة الشيخ محمد الحارثي نقلا عن الشلبي قوله
اي الزبلي

اي الزبلي وذلك دليل الخ تبع فيه صاحب الهداية وقال الاتفاق رحمه الله
وهذا الذي قاله صاحب الهداية مذهبنا في الاسلام وقال بعض مشايخنا ان
الصبي اذ لم يكن عاقلا لا يضمن في قولهم وايه ذهب قاضي خان في شرح الجامع
انتفى ما عن الشلبي ثم كتب بعده وقال مسكين والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح
حق لا يضمن غير العاقل بالاجماع انتفى **قوله** وان اتلفه الا بايداع لم يضمن
فان قلت ما الفرق بين ذواوين اتلفه العبد المودع عنده مع انه مال ايضا
قلت الفرق ان عذمت المال غير الادمي حق مالكه فملكك به تهلاكه وله
تمكين غيره من تهلاكه واما الادمي المملوك فعصمته لحق نفسه لا لحق
مولاه ولهذا ابقى على اصل الحرية في حق الدم وليس لمولاه ولاية به تهلاكه
فلا يملك تهلكها وهذا الفرق مؤدس قوله ولهم الخ **قوله** غير العبد بالغين
المعجم والياء المشناه والراء المهملات وانما ضبطته لانه يلتبس بالعين المعجمة
والنون فيلزم عليه التناقض بما يليه ولذا اوضحته بالفرق المتقدم وان علم
من كلام المصنف **باب القسامة قواه** ميت بد جرح يعني اذ كان حرا
ذكر اركان او انثى صغيرا او كبيرا مسلما او ذميا عاقلا او مجنونا واما اذ كان
عبدا فنحو القسامة والقيمة اذ اوجد في غير ملكا سيده ولا تجل القسامة ولا القسامة
في سائر الاموال والبسمايم وهذا على اصلها واما على ابي يوسف فلا قسامة
فيه ولا دية بمنزلة البيعة وكذا الجواب في المدبر وام الولد والمكاتب والمأذون
لو في غير دار مولاهم وفيها ليس فيهم شيء الا في المكاتب فيجب قيمته على مولاه في
ثلث سنين لا على عاقلة والا في المأذون ان كان مديونا فعليه قيمته لغزائه
جالة في ماله كذا في البدائع وفي التواقعات النفس وقيمة العبد تؤخذ في ثلث
سنين **قوله** ثم يقتضى على اهلهما بالدية قال في البرهان فاذا حلفوا بيقضي
عليهم بالدية عندنا في دعوى العبد وعلى عاقلتهم في الخطا كذا في الذخيرة والحائنة
وذكر في المبسوط وفي ظاهرها الرواية القسامة على اهل الحلة والدية على عواقلهم
في ثلاث سنين **قوله** وان منهم فلا يعني في ظاهرها الرواية كما في البرهان
وعن ابي حنيفة في رواية نور اية عبد الله بن المبارك كما في البرهان **قوله**

وان لم يوجد فيها كور الحلف عليهم فيه اشارة الى انه اذا وجد العدد
فاراد الولي تكثير الحلف على بعضهم ليس له ذلك كذا ذكر محمد رحمه الله
كما في البدائع **قوله** لانه يريد بمقاط الحكومة عن نفسه بقوله فلا يقبل كذا
لا يقبل قوله في حق من يزعم انه قتله **قوله** او خرج ذم من فمه يعني وهو
ينزل من الرأس وان كان يعلم من الجوف يكون قتيلا **قوله** بخلاف ما ذكر
ههنا يعني اذا وجد ما ذكر من غير ضرب كما اشار اليه ونص عليه في الخاتمة
قوله وجل يسوق دابة الخ قال الامام خواهر زاده هذا اذا كان يدبر قتيلا
سرا مستحشما اما اذا اساقها نهارا جوارا فلا شيء عليه كذا في الجوهر
وقال في التبيين وعن ابي يوسف انه لا يجب على السارق الا اذا كان يسوقها
مخفيا انتفى **قوله** فان اجتمعوا فممنوا يعني سواء كانوا مالكي للداية
اولا بخلاف الادارة لانهم تدبروا دابة مطلقا وتدبر الدار لمالكها وان لم
يكن ساكنها والدابة اذا لم يكن معها احد فعلى اهل المحلة القسامة والدية
ان كان في موضع يسمع منه الصوت كذا ذكره قاضي خان جازما به وقال
الزليقي وقيل هذا الجمل **قوله** واهل قريتين لعله قبيلتين ثم انه يشتر
السمع فيما اذا استوتا ليبي عليهما **قوله** وجد في دار رجل فعلى القسامة
وتدعى عاقلته قال في البرهان واذا كانت عاقلته حاضرة في بلدة تدخل
معه في القسامة كالدية اذا ثبت انها له بالبينة عند ابي حنيفة ومحمد
وهو قول ابي يوسف الاول ورجح ابي يوسف الى وجوب القسامة عليه رحمه
كما لو كانوا غيبا وذكر في النهاية ان في المسئلة روايتين ووفق بينهما
انتفى **قوله** القسامة على اهل الخطه كذا لدية عليهم ايضا ويبنى القتل
كما تقدم في المحلة فتجيب لدية في دعوى العمد عليهم وفي الخطا على عاقلتهم
قوله وقال ابي يوسف هو عليهم جميعا ذكر الضمير باعتبار اليمين **قوله**
وان كانوا ساكننا بخير عبادة الزليقي وكانوا ساكننا بخير **قوله**
فانتقلت عندهما الى ابي حنيفة ومحمد وخلصت عنده ابي يوسف **قوله**
وهو ايضا قتلان احدهما شارع المحلة قد اعترضه بعض الفضلاء
ونفى

ونفى قسام الشارع الى هذين القسمين في الحكم بل الشارع واحد انتفى
وهو ظاهر لان لزوم القسامة والدية باعتبار ترك التدبير والحفظ ولا يكون
الامع لخصوص بالتصرف في المحل ولذا قال في البدائع ولا قسامة في قتل يوجد
في مسجد الجامع ولا في شوارع العامة ولا في جسور العامة لانه لم يوجد الملك
ولا يد لخصوص انتفى وقول المصنف وهذا ما قال في النافع الخ المجل غير مل بالمل
الصحيح ان يكون المراد بشارع المحلة ما ليس نافذا او اريد في كلام النافع بالشارع
الطريق ولذا قال في البدائع وكذا اذا وجد في مسجد المحلة او في طريق المحلة
لما قلنا فلا مخالفة بين القسامة وغيرها في لزوم القسامة والدية بالوجهين
في شكك غير نافذة على اهلها وعدم القسامة في النافذة وتكون الدية في بيت
المال وفي قوم التقوا بالسيف المراد مطلق السلاح وهذا اذا كانوا غير
متاولين جهة صفة في البرهان وقال الزليقي قال ابو جعفر رحمه الله وكشف
القوام من هذا ان كانت الفريقان غير متاولين اقتتلوا عصبة وان كانوا من
او خوارج فلا شيء ويجعل ذلك من اصابه الله **قوله** حتى تقهر البيعة
يعني اوليا المقتول اي يقيموا البيعة على القوم وكان ينبغي ان يقول ثم يقيم اي
الولي البيعة على التفسير المذكور للمقرب يعني بحيث يسمع منه الصوت
وفي عسكر في فلاة الخ قال في البرهان وان كان القوم التقوا
ووجد قتيلا بين اظههم فلا قسامة فيه ولا دية وثالث الزليقي وان كانوا
لقواعد وهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر انه قتلهم افعى **قوله**
خلا لا في يوسف اي قال لا ضمان فيه ولا قسامة لان ما حصل في تلك القبيلة
مادون النفس ولا قسامة فيه فصا كما اذا لم يكن في بادق قتل **قوله**
لان الجرح اذا انفصل به الموت الخ تقليل لزوم القسامة والدية على الخ
الذي جرح فيهم على قول الامام كما في التبيين **قوله** وتدعى عاقلتها اي
المراة وتشارك عاقلتها في الدية على الاصح كما في التبيين **قوله**
جمع معقلة بمعنى العقل اي الدية لقابل ان يقول اذا كان
المراد بها الدية فقد تقدم كتاب الديات وليس في هذا الكتاب شيء

من بيان الدييات بل من تجب عليه الدية وهي العاقلة ولذا ترجع في البرهان
له بقوله باب العاقلة انتفى وقال في المحيط العاقلة هم مشتق من العقل
وهو المنع ولهذا يقال لما يعقل به البعير عقالا لانه يمتنع من الضر ومنه
سمى البعير عقالا لانه مما يمنع الانسان عما يضره فكذلك عاقلة الانسان وهم اهل
نصرته مما يمنعونه عن قتل ما ليس له قتله فالعقل الذي هو الاله الادراك جميعه
العقول والعقل الذي هو الدية جمعه المعامل ومنه العاقلة وهم الذين يحلوه
العقل وهو الدية انتفى **قوله** العاقلة هم اهل الديوان ليس على عموم لان
والدية ممن له حظ في الديوان وكذا المجنون ولا شيء عليهم من الدية واذا دخل
في دخولهم لرباشر والقتل مع العاقلة في العزامة والصحيح انهم يشركون
العاقلة كما في التبيين **قوله** من وقت القضاء يعني لامن وقت الموت قال الزليعي
ونظيره ولد المغمور فان قيمته لا تجب قبل القضاء وانما تجب قيمته بالقضاء فيعتبر
قيمته في ذلك الوقت **قوله** كالولاء يعني ولا العتاقة **قوله** والحلق قال
في غاية البيان والحلف بكسر الحاء وسكوه اللام العهد والملازمة ولا الموالاة
وفي النهاية الحلف بكسر الحاء العهد يكون بين القوم ومنه قولهم تخالفوا على
التناصر والمراد هنا ولا الموالاة **قوله** والعقد هو ان يعد الرجل من قبيلة
يعني وان لم يكن من قبيلته يقال فلان عدو بني فلان **قوله** كما ما يجب
في ما القاتل من الدية يعني يؤخذ في ثلاث سنين عندنا قال ابن طغتي فان لم
يكن له عاقلة ففي ماله يؤدى كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة كما في المجتبى
قال العلامة شيخ استاذي العلامة المقدسي رحمه الله **قوله** وهذا هو
بد من حفته فقد رايت في كثير من المواضع انه يجب لادب في ماله في ثلاث
سنين انتفى **قوله** فان خرجت اى عطايا لاكثر منها الخ قال الزليعي وهذا
اذا كانت العطايا للسنين المستقبل بعد القضاء حتى لو اجتمعت في السنين
الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء لا تؤخذ منها **قوله** كما في
العصيات ظاهر على القول بدخول ابا القاتل وانما هو واما على القول بعدم
دخولهم فيبدا بالاجرة ثم ينبعهم ثم بالاعمال كذلك الخ **قوله** والعاقلة

للمعتق

٢٢٧
للمعتق حي مولاه يعني مع مولاه وعليه نصر البرهان بقوله ويعقل عن مولى
الموالاة مولاه وقبيلته عندنا كمولى العتاقة انتفى واليه يشير قول المص
فاشبه مولى العتاقة **قوله** ولو صدق العاقلة لجاني لزم منهم الدية قال
الزليعي وكذا اذا اقام البيعة ولي الجناية او المقر انتفى فتقبل البيعة مع الاقرار
هنا **قوله** ومن ليس له ديوان ولا حي فعاقلة بيت المال ذكر في كتاب
الولاء من الاصل ان بيت المال لا يعقل من له وارث مع وفى سواء كان
مستحقا للميراث بان كان حرا مسلما او لم يكن بان كان كافرا او عبدا فقال ابو
ان حربيا مستأثما اشترى عبدا مسلما في دار الاسلام فاعتقه ثم مات معتقه
فميراثه لبيت المال لان معتقه رقيق في الحال ولو جنى هذا المعتق فعقل جناية
يكون ولا يكون على بيت المال لان له وارثا مع وفا وهو المعتق وان كان لا
يستحق ميراثه لاجل الرق وهو الصحيح انتفى **كتاب الا ببق قوله** فيأتي
اى لاخذ به اى الا ببق الى القاضى يعني ان شاء وان شاء حفظه بنفسه **قوله**
فيجب له ليس المراد جسم ابتداء بل اذا رفعه اليه لا يقبله الابيعة ثم يجبه
كما في التبيين **قوله** ولموصله الخ شامل لما لو كانت امه توله ها فله جعل
واحد ما لم يكن ولدها مراها فوجب ثمانون درهما **قوله** ولموصله من اقل
منها بقسطه اى فيقسم الاربعون على الاربعة الثلاثة كما في البرهان وقال الزليعي
ذكر في الاصل انه يرضع اذا وجدته في المص او خارج المص وعن ابن حنيفة
انه لا شيء له في المص ثم ان اتفقا في الرضخ والا فالامام بقدره **قوله**
وان رده وصيته فلا جعل له كذا احد الابوين والابن الى احدهما ومن في
عيال سيده واحد الزوجين للآخر ومن يعول اليتيم ومن استعان به
المالك في دقة اليد والسلطان والشحنة والخفير كما في الاشباه والنظائير
كتاب المفقود قوله هو لغة من قدمت الشئ الخ قال في البرهان
وهو مشتق من الفقد والاسم في اللغة من الاضداد تقول فقدت الشئ اى
اضلته وفقدته اى طلبته وكلا المعنيين يتحقق في المفقود فقد ضل عن
اهله وهم في طالبه **قوله** ويخاصم يعني الوكيل في كل دين وجب بعقده

أي عقدا لو قيل **قوله** فإن ادعى أحد على المفقود حقا إلخ مفرغ على قوله
ولا يخاصم في الدين الذي نزل به المفقود إلخ **قوله** وإن رأى القاضي سماع البينة
إلى قوله ذكره الزيلعي **أقول** نعم ذكره الزيلعي لكن على سبيل الاستشكال
على ما نص في المذهب بخلافه فإنه قال ولا يخاصم في دين له بقربه الغريم
إلى أن قال لما فيه من تضمن الحكم على الغائب ثم قال فإذا كان يتضمن الحكم على الغائب
لا يجوز عندنا فلو قضى به قاض يرس ذلك جاز لأنه فصل مجتهد فيه فينفذ
قضاؤه بالاتفاق فإن قيل المجتهد فيه نفس القضاء فينبغي أن يتوقف نفاذه
على امضاء قاض آخر كما لو كان القاضي محدودا في قذف قلنا ليس كذلك بل
المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن البينة هل تكون حجة من غير خصم حاضر أم لا
فإذا راعا القاضي حجة وتصور بها نفذ قضاؤه كما لو قضى بشهادة المجرود
في قذف هكذا ذكرهنا وهو من كل فإن الاختلاف في نفس القضاء والامر
يتصور الاختلاف في نفس القضاء أبدا فإذا كان الاختلاف في نفس القضاء
فلا ينفذ حكمه حتى ينفذه حكم آخر بخلاف ما إذا كان الاختلاف في واقعة
حكم الحاكم بأحد القولين حيث ينفذ حكمه فيه من غير تنفيذ أحد لوجود ^{اختلاف}
فيها قبل انتفى فليست **قوله** وينفق على أقربائه بالولاد إلخ يعني ما كان من
جنس حقه كالأرهم والدانير وتمام الكلام عليه في التبيين **قوله**
وظاهر الرواية ما ذكرهنا هكذا ذكره الزيلعي والبرهان وقال شيخ الإسلام
خواهر زاده هذا القول أصح كما في ابن الصياح وفي البرهان وحكم بموته بعد
تسعين سنة على المفقوده والأرفق بالناس التقدير بتسعين لأنه أقل
المقادير والفحص عن حال الأقران أنعم مما تروا ولا غير ممكن أو فيه جرح
كتاب اللقيط قوله بان يوجد في الأمصار والمراد وجدانه في موضع
لا يخاف عليه الهلاك سواء كان مصر أو قرية **قوله** وهو فرض كفاية
بحصول المقصود بالبحث **قوله** ظاهره أنه إذا لم يوجد غيره يكون فرض
عين عليه ويثبت نسبه ممن ادعاه يعني إذا لم يدعه الملتقط احتسابا
ويكون أحق بحفظه من الملتقط على الأصح وقيل يصح في حق النسب دون

إبطال

إبطال اليد الملتقط وان ادعاه الملتقط فدعوة الملتقط أولى وإن كان
ذميا والآخر مسلما كما قال الزيلعي ثم قال والمسلم أحق من الذمي عند التنازع
لأنه أنفع له إذا كان حرا وإن عبيد أقال ذمي أولى لأن لترجيح بالإسلام
يكون عند الاستواء والاستواء وكذا العبد لا يرجح باليد انتهى **قوله**
ولو كان المدعي رجلا **أقول** بان ادعياءه معك في البرهان وقال الزيلعي
وذلك عند عدم المبرج لأحدهما من يد أو بينة أو ذكر علامة انتهى **أقول** أو
حوية أو إسلام ولو سبقت دعوة أحدهما فهو بانه لعدم النزاع ولو ادعى الآخر
بعده الابينة **قوله** وذميا إن كان في يد لا يخفى ما فيه من القصور لأنه
صادق بما إذا كان الملتقط لم من مقولان ذميين مسلما وذلك مختلف فيه ففي
كتاب اللقيط العبرة للمكان وفي رواية ابن سماعة عن محمد العبرة للواجد
وفي رواية أبيهما كان موجبا لإسلامه فهو المعتبر وفي رواية يحكم زيد
انتهى وفي البرهان فإن وجدته مسلم في مواضع المسلمين كان مسلما وإن ادعاه
ذمي ويثبت نسبه منه لاحتياجه للنسب أو وجدته ذمي في مواضع أهل الذمة
كان ذميا رواية واحدة أو وجدته مسلم في موضع أهل الذمة أو بالعكس
فاعتبار المكان أو اعتبار الواجد والإسلام أو الزمى روايات عن أبي حنيفة
لها الإسلام وقد بسط الكلام عليه في الميسر انتهى **كتاب المفقطة قوله**
ندب ونفعها هذا إذا كان لا يخاف على نفسه الطمع فيها بان يثق من نفسه الأمانة
والأخلاق ترك أفضل صيانة لنفسه عن الوقوع في المحرم **قوله** وعرف إلى أن
علم أن صاحبها لا يطلبها وهو الصحيح وقيل يعرف المائتين فما فوقها حولا
والعشرة فما فوقها شرا وما دونها إلى ثلاثة دراهم أيام عشرة أو شهر
ويعرف الثلاثة إلى الدرهم جمعة أو ثلاثة والدرهم يوما والفلس بالنظر
بينة وبسرة ثم ينعى في كف فقير أو يعر فيها حولا مطلقا والصحيح الأول لأن
النبي صلى الله عليه وسلم قد زاد على السنة ونقص منها كما في البرهان ويستدل
لذلك بما ذكره عن الصريحين وغيرهما **قوله** وأخذت من الحل والحرم
إلخ يعني أن ينتفع أو يتصدق بها بعد التعريف ولو أخذت من الحرم وعند

الشافي لا ينتفع ولا يتصدق بها وإنما يعرفه إلى ان يحيا صاحبها **قوله**
فينتفع بها لو فقير **اقول** وذا باذن القاضي عند الكثير وقيل بدونه كما في غيرها
قوله وان تصادقا على اقدارها لم يضمن **اقول** وكذا لم يضمن لو اعادة اللقطة
الى موضعها الذي وجدها فيه بعد ما اخذها ليعرف ويرى من ضمانها لهلكة
او سفلتها رجل قبل ان يصل اليها صاحبها في ظاهر الرواية والبيان على سفلتها
وقيل انما يبرأ اذا اردتها قبل تحول من موضعها كما في البرهان **قوله** وبداي اذنه
يعني القاضي على صاحبها **اقول** ويجوز اذنه لا يكون دينا في الاصح فلا بد
من ان يشترط ويجعله دينا عليه كما في القيط ولا يامره بالاتفاق حتى يقيم
البينة انها لقطة عنده في الصحيح لانه يحتمل ان يكون غيبا في يده فيحتاج الى
لا يجاب النفقة على صاحبها وهو لا يجب عليه في المفصوب وهذه البينة للقضاء
وانما هي ليكتشف الحال فتقبل مع غيبة صاحبها كما في التبيين **قوله** وانفق عليها
منه يومين او ثلاثة **اقول** التقييد بهذه المدة ينبغي ان يكون فيما
اذا لم يكن لها نفق ليعتقد بنا سيرا على المال لا يستأصل اللقطة اما لو كان فينفق
عليها من غلتها احيالا لاداة ونظر المالك حيث لا يلزمه دين وان طالت المدة
اشتق لما قال في البرهان وان كان للبعية نفق اجرها القاضي وانفق عليها
من غلتها اى امر الملقط بذلك احيالا لاداة ونظر المالك حيث لا يلزمه دين
وكذا يفعل بالابق وان لم يكن لها نفق اذن بالاتفاق عليها لوراء مصلحة بان
كانت اللقطة نفيسة والمدة قريبة كيومين او ثلاثة وان لم يره مصلحة او امر
به ولم يظهر امر ببيعها وحفظ ثمنها انتفى **قوله** قال في الهداية لا قال العلاء
المقدس رحمه الله **قوله** يمكن التوفيق بكل ما في الهداية وانما في ما اذا كان
المتاجر ذاقوة ومنعة لا يجاوز عليه عنده وما في غيرها على خلافه او يحكم كلامها
على الابحار مع اعلام الموجح بحاله ليحفظ غاية الحفظ وما في غيرها على البحار
مع جهلة بحاله انتفى **قوله** فان هلك بعد حسم سقطت لانه في معنى الرهن
هكذا اذكر في الهداية وتبعه جماعة ممن جنف وليس بمذهب لاحد من علمائنا
الثلاثة وانما هو قول زفر ولا يساعده الوجه قال القدر في الترتيب قال

اصحابنا

اصحابنا لوانفق على اللقطة بامر القاضي وحبسها بالنفقة ففعلت لم تسقط
النفقة خلافا لفرق لانها دين غير بدل عن العين ولا عن عمل منه فيها ولا تنافي
عقدي وجه الضمان وبهذا القيد الاخير خرج الجواب عن قياس زفر على المرتفع
وهو الوجه المذكور هنا وفي الهداية والله اعلم وقال في الزايع ولو انفق
على اللقطة بامر الحاكم وحبسها لثاخذ ما انفق عليها فعلمت لم تسقط النفقة
عند علمائنا خلافا لفرق انتفى من خط الشيخ قاسم كذا بخط الشيخ على المقدسي
وكتب بعد **اقول** ان خرج الجواب بما ذكر عن قياس بالرهن لا يخرج الجواب
عن قياسه بجعل الايق وقد ذكره في الهداية ونص له اليه اقرب ويمكن
ان يكون عن علمائنا فيه رواية او اختار قول زفر صاحب الهداية فتأمل
ع انتفى **قوله** بين مدعيها علامتها حل الدفع قال في البرهان وان صدقه
قبل بالجبر على الدفع وعدم الجبر ولو دفعها بعلامة او تصديق
ثم تحققت بالبينة ضمن الملقط ورجع بما ضمن على المدفع البدي في الصحيح
قوله خلب وجد في الماد **اقول** ويحل اخذ التفاح واكثر من الانهار
وكذا ما يبقى من الثمار الواقعة تحت الاشجار في غير الامصار على المختار كما خذ
النوى وقشور الرمان المبنوذ لا المجموع وكما خذ السنابل بعد رفع الزرع
في **قوله** اخذ مكعبه ووجد غيره في مكانه لا يملكه ويصير كاللقطة في الحكم
كتاب الوقف قوله هو حبس العين على ملك الواقف يعني على حكم
ملك الواقف **قوله** فلم يبع في رواية قال في البرهان وذكر في الاصل كان
ابو حنيفة لا يجيز الوقف فاخذ الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف
عنده قلنا حراية ان لا يجعله لازما في ما اصل الجواز فتأبث عنده انتفى
وذكر وجهه **قوله** او بالموت اذا علق به قال في البرهان او اضيف اليه
قوله اى لا يكون الوقف لازما الا باحد موردينه يعني لزوما حاليا
او ماليا مستدركا في **قوله** والوجه الثالث **اقول** وهو الوجه الاول
سواء من حيث انها يفيدان الخروج وال لزوم بموت الواقف بخلاف الاول والرابع
اذ لا يتوقف فيها على الموت ويفيد انها وان كان الواقف حيا **قوله**

يعني بعد ما نزم باحد الامور المذكورة يعني عندنا في حنفية **قوله** لم يتم الا بذكر
 مصر في موبد عن محمد **قوله** فيه تأمل ان ظاهره شامل لوقف المسجد لا مخالفة
 لمحمد في لزومه على الصورة المتقدمة بل هو موافق للامام في لزومه لما قال في البرهان
 ويزيل ابو يوسف ملكه الباقي عما بناد مسجد يقول جعلته مسجدا وشرط افراره عن
 ملكه وصلوة واحد فيه في روايته او صلوة جماعة فيه باذنه في اخرى انتفى **قوله**
 فلو وقف على اولاده واتفرضا عاذا الوقف **قوله** لا تختص هذه الصورة بمحمد
 لما ساقى ان ابا يوسف فرق بين قوله ارض موقوفة وبين قوله ارض موقوفة
 على ولدي فان الاول يصح والثاني لا يصح **قوله** ولو وقت بطل اتفاقا **قوله**
 يرد عليه ما في الخاتمة رجل وقف داره يوما وشهرا او وقتا معلوما ولم يزد على
 ذلك جاز الوقف ويكون وقفا ابد **قوله** وعند محمد صدقة في شرط التسليم
 الى المتولى **قوله** يعني في وقف غير المسجد وفي المسجد تسليمه بالصلوة فيه كما في البرهان
 والتبيين **قوله** وهو تارة يكون بالصرح الى جهة يتوهم انقطاعها واخرى بالشرط
 الى جهة لا يتوهم ذلك في الفصلين **قوله** في الف هذا ما في الخاتمة حيث قال
 فرق ابو يوسف بين قوله ارض موقوفة وبين قوله ارض موقوفة على ولدي
 فان الاول يصح والثاني لا يصح لانه مطلقا قوله موقوفة ينصرف الى الفقراء
 عرفا فاذل ذكر الولد صار مقيدا فلا يثبت العرف انتفى فليتنا مل **قوله** وعند
 محمد صدقة في شرط التسليم والقبض ويمنع الشيوع فيما قبل القسمة **قوله**
 الفتوى على قول محمد لما في الخاتمة امرأة وقفت دارا في مرضها على ثلاث بنات
 لها واخرها للفقراء وليس لها ملك غير الدار ولا وارث لها غيرهن قالوا
 ثلث الدار وقف والثلثان لله يصنعن ما شين وهذا قول ابو يوسف
 والفتوى على قول محمد انتفى **قوله** قال في جمع البيان الى قوله وغير مقسوم
قوله هكذا انتهى في الخاتمة **قوله** او جعل فوقه بيتا فلا **قوله** ظاهره
 انه لا فرق بين ان يكون البيت للمسجد او لا الا انه يؤخذ من التعليل ان محل
 عدم كونه مسجد اقبيا اذ لم يكن وقفا على مصالح المسجد وبه صرح في الاسفان
 فقار اذا كان السرداب او العلو لمصالح المسجد او كانا وفقا عليه صار مسجدا

قوله

قوله كما لو جعل وسط داره مسجدا او اذن بالصلوة فيه حيث لا يكون مسجدا
قوله لعل هذا خاص بما ذكره بخلاف ما لو كان في خان لما قال في فتاوى قاضي خان
 من كتاب الشفعة وجعل له خان فيه مسجد اخره صاحب الخان واذن للناس
 بالتأوين والصلوة للجماعة فيه ففعلوا حتى صار مسجدا ثم باع صاحب الخان
 كل حجرة في الخان من رجل حتى صار له ربا ثم بيع منها حجرة قال محمد الشفعة لهم
 لا شراكم في طريق الخان وقد كان الطريق ملكا انتفى ففعلوا انتفى صحة المسجد
 في داخل الخان والمسئلة واقعة الحال كما في مساجد خانات مصر **قوله** ولو خرب
 ما حوله وشتغف عنه يبقى مسجد عندنا في حنفية واذا يوسف هو المفتي به لما قال
 في الحاوي القدسي قال ابو يوسف هو مسجد ابد الى قيام الساعة لا يعود ميثاقا
 ولا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد اخر سواء كان يصلون فيه او لا وهو الفتوى
 انتفى وفي خزائن المفتين بهر مسجد ابد او هو الاصح فلو بني اهل المحلة مسجد اخر
 فاجتمعوا على بيع الاول ليصرفوا ثمنه الى الثاني فالاصح انه ليس لهم ذلك **قوله**
 ومثله حضر المسجد وحشيشه اذا استغنى عنها حيث لا يدخلان في الملكا عندهما
قوله فيباع ويصرف ثمنه الى حوايج المسلمين فان استغنى عنه هذا المسجد
 يحول الى مسجد اخر عند ابو يوسف كما في الخاتمة وفي البرهان ينقل الحضر الحشيش
 الى مسجد اخر على الصحيح من مذهب ابو يوسف او يبيعهما القيم لاجل المسجد انتفى
قوله خلا فالحمد قال في الخاتمة والفتوى على قول محمد رحمه الله انتفى
قوله فيصرف وقف المسجد الى علمته ما ذكره في الحاوي القدسي من الفتوى
 بخلاف هذا وفي يتيمة الدهر سئل على بن احمد عن مسجد خرب ومات اهله
 ومحلته اخى فيها مسجد هل لاهلها ان يصفوا وجه المسجد للكتاب الى هذا
 المسجد قال لا انتفى **قوله** فلا يملكه الا القاضى يعني به انعام العامل
 اذ اراده مصلحة كما في البرهان **قوله** صح وقف العقار ببقره واكرته الخ
 هذا قول ابو يوسف ومحمد **قوله** وعند محمد صحة في المتعارف قال في البرهان
 وزاد محمد ما تقرر وقفه كالمصاحف والكتب والقدر والفاش والمنشار
 والجمازة وثبايها وما يحتاج اليه من الاواني في غسل الموتى وعليه عامة

المشايخ منع شمس الأئمة السرخسي كما يجوز اتفاقا في السلاح والكرام وبه
يفتق **قوله** وعن الانصاري وكان من اصحاب زفر الخ **اقول** ظاهره ان
بعد اقول الانصاري وفي الثانية نقله عن زفر حيث قال وعن زفر **قوله**
فعل هذا الكرم من الحنطة **اقول** ان كان المراد انه يدفع ثمنه مضاربة
فلا حاجة الى ذكره بعد قوله وما يقال الخ اذ هو مكيل والافعل الكلام له
تممة حذفته لما قال قاضي خات بعد ما تقدم وما يقال ويوزن يبلغ في دفع
ثمنه بضاعة او مضاربة كما لا راعى قالوا على هذا القيس لو قال هذا الكرم
من الحنطة وقف على شرط ان يقرض الفقراء الذين لا يذرعون فزعوها لانهم
ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء هذا
على هذا الوجه انتفى فليتنامل **قوله** وفي القاعدة الخ **قوله** وفي الثانية
ايضا مع زيادة حيث قال وحكى عن الحاكم المعروف به انه قال وجهه
في النوازل عن ابي حنيفة رحمه الله انه اجاز وقف الفقرة والاطرية كما اجاز
المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين وينظر قون فيها ولا يكون بناؤها
ميراثا الورثة حصص بنا القنطرة في بطلان الميراث قالوا تأويل ذلك اذ لم يكن
موضع القنطرة ملكا ابان وهو المعتاد والظاهر ان الانسان يتخذ القنطرة
على النهر العام وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل انتهى
وقال قاضي الهداية في فتاواه وقف البناء والقرى دون الارض الفتوى صحيحة
ذلك انتهى **قوله** الواقف اذا افتقر واحتاج الى الموقوف يرفع الى القاضي
ليضمه ان لم يكن مسجلا **اقول** قد تقدم ان الوقف لا يلزم الا باحد امور اربعة
منها مال وعلقه بموته ومنها مال ووقفه في حياته وبعد مماته موبدا وذكروا
ان في هاتين الصورتين لا يلزم الا بالموت وما دام حيا له ان يرجع عنه من غير
تفصيل بين كونه غنيا او فقيرا بما قاض او غيره فليتنامل مع هذا وكذلك
قوله ونسبته لورثته الواقف الخ مع لزوم الوقف بالتعليق بالموت وبالاضافة
اليه **فصل قوله** وان لم يشترط الواقف وليس للقيم ان يوجر اكثر من سنة
بلا اذن القاضي كذا في الثانية **قوله** الا انه خصه بالدور ولم يذكر انه

يزاد

على السنة باذن القاضي ونسبته قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله اذ لم يذكر
الواقف في صك الوقف اجارة الوقف فراى القيم ان يوجرها ويذفعها
مزارعة فمات كان اذ رعى الوقف وانفع للفقراء افعل الا انه في الدور لا يوجرها
اكثر من سنة اما في الارض ان كانت تزرع كل سنة لا يوجرها اكثر من سنة وان
كانت تزرع في كل سنتين مرة او في ثلاث سنين مرة كان له ان يوجرها مدة
يمكن المشايخ من الزراعة هذا اذ لم يكن الواقف شرط ان لا يوجر اكثر من سنة
وان كان شرط ذلك الى آخر ما قاله المصن اول الفصل وذكر عقيقه قاضي خات صورة
ثالثة هو ان كان الواقف ذكر في صك الوقف ان لا يوجر اكثر من سنة الا اذا كان
انفع للفقراء كان للقيم ان يوجرها بنفسه اكثر من سنة اذ اراد ذلك خيرا ولا
يحتاج الى المرافعة الى القاضي لان الواقف اذن له بذلك انتفى ثم قال قاضي خات
وعن الفقيه ابي الليث انه يحبس اجارة الوقف ثلاث سنين من غير فصل بين الدور
والارض اذ لم يكن الواقف شرط ان لا يوجر اكثر من سنة **قوله** يعني ان الارض
ان كانت مما يزرع في كل سنة الخ اخرج به المتن عن ظاهره وعلمت ان هذا قول
الفقيه ابي جعفر رحمه الله والفتوى على اطلاق المتن كما اطلقه شارح الجمع حيث قال
وتختار الفتوى ان يوجر الضياع ثلاث سنين لان رغبة المستاجر لا يتوفر في اقل من هذه
المدة ويوجر غير الضياع سنة وهو قول الامام ابي حفص الكبيسي انتهى **قوله** ولو
زاد اجر مثله الخ **قوله** وهذا بخلاف غلوا الشجر لما في ابرهه ان لا ينقص الاجارة
ان زادت الاجرة في المدة بكثرة الرغبة من الناس بخلاف غلوا الشجر يعني
لوزاد في نفسه لا الرغبة واغيب ولا تنقت طالب بل لغلوا الشجر عند الكل ينقص
الاجارة فان كان في الارض وزرع لم يستحصل لا ينقص الاول بل يجب اجر المثل
من حين الزيادة الى انتهاء المدة انتهى **قوله** متولا اجر بدون اجر المثل
لزمه تمامه الخ ظاهره ان المتولى هو الذي يضمن تمامه وفي الثانية خلافة حيث
قال وصلى البيتيم ومتولى الوقف اذا اجر واقفا او منزلا للبيتيم بدون اجر المثل
قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل عن اصحابه وجمع الله بينهم ان يكون
المستاجر غاصبا الا ان الخضاف ذكر في كتابه ان لا يصير غاصبا ويلزمه اجر المثل

فقبل له انتفى بهذا قال نعم ووجهه ثم قال وقال بعضهم بان المستاجر
يصير غاصبا عند من يرى غصب العقار فان لم ينتقص شيء من المنزل وسلم
كان على المستاجر الاجر المسمى لا غير والفتوى على ما ذكرنا اولا انه يجب اجرا للمثل
على كل حال انتفى الا ان المص في ضيق وصى ومتولى وفي الخاتمة ذكر مكان
الوصى الاب وعلط من قال ان المتولى يضمن تمام الاجر باجارتته بدون
اجر المثل كذا في البحر بل هو على المستاجر كما ذكرناه والوقف لا يعار والبرهان
اقول هذا قد تقدم اولا الكتاب الا انه اعاده ليروى عليه وجوب الاجر
بشكل الميراثين وحينئذ كان عليه ان يبين حكم سكنى المستجير الا انه يؤخذ
حكمه مما بعده **قوله** لا لا ثبات شرط في الاصح قال الشيخ قاسم في موجبات
الاحكام وفي المحتجب والمختار ان يقبل على شرط الوقف ايضا **قوله** متولى
الح **اقول** وهذا بخلاف بناء الوقف لما قال في الاسعاف رجل غرس فيها وقت
اشجارا او بنى بنا او نصيب بايا قالوا ان غرس من غلة الوقف او من ماله وذكر
انه غرس للوقف يكون وقفا ولم يذكر شيئا وغرس من ماله يكون ملكا لم ينتفى
قوله فليس له ان يحلف المشتري هذا عند الكل كما في الخاتمة **قوله** ولو قامت
بينة قلت هذا على قول البعض لما في الخاتمة وان اقام البينة على ما ادعى
اختلفوا فيه كان بعضهم يقول لا تقبل بينته لانه متناقض وقال بعضهم
تقبل لان التناقض لا يمنع الدعوى وعلى قول الفقيه في جعفر رحمه الله
الدعوى لا تشترط لقبول البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو بقصد
بالغلة ولا يشترط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق وعق الامه الا انه
ان كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع لا يعطى له من الغلة شيء ويصير في
جميع الغلة للفقراء لان الشهادة قبلت لحق الفقراء فلا يظهر الا في حق الفقراء
قال رحمه الله عند وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم
باغبانهم لا تقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل وان كان الوقف على
الفقراء او على المسكين على قول في يوسف ومحمد رحمه الله تقبل البينة بدون الد
وعلى قول في حنفية رحمه الله لا تقبل **فصل فيما يتعلق بوقف**

الاولاد

الاولاد قوله وهو ظاهر الرواية وبه اخذ هلال **اقول** هكذا ذكره
قاضي خان ومقابل الصحيح ما ذكره الخضا في عن محمد انه يدخل فيه اولاد البنات
ايضا والصحيح ظاهر الرواية **قوله** ولو قيد بالذكور يدخل فيه الذكور من
ولد البنين والبنات وهو الصحيح هكذا ذكره قاضي خان ايضا واحتوز بذلك
عما قال على الرازي اذا وقف على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور والانا
من ولده فاذا انقرضوا فهو لمن كان من ولد ابن الواقف دون ابن بنت
الواقف ولو قال على اولادى واولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن
ولد البنت والصحيح ما قال هلال انتفى ولا ين كمال ياش في هذا رساله
مفيدة **قوله** يستوى فيه الاقرب والا بعد **اقول** ويدخل في القسمة من
ولد لاقل من ستة اشهر من حين طلوع الغلة لامن ولد لاكثر منها الا اذا
ولدت مبانتة او ام ولده المعتقد لاقل من سنتين كما في البرهان وفي الخاتمة
ولو كان الطلاق رجعي فالجواب في الولد الحادث بعد الطلاق الرجعي هو الجواب
في منكوحة غير مطلقة انتفى **قوله** ولا يدخل والده وجده وولده **اقول**
هذا بخلاف ما في المجموع عن الزيادات كما في الخاتمة **كتاب البيوع قوله**
الماضيين قال قاضي خان البيع لا ينقد الا بلفظين يعنيان عن التملك والتملك
على صيغة الماضي والحال مثل ان يقول البائع بعت منك هذا ابكذا او يقول
ابيك هذا ابكذا او يقول المشتري اشتريته او قبلت او رضىته او اجزته ولا
يتعقد بلفظ الامر بان قال المشتري يعني هذا الثوب بكذا فيقول بعت او يقول
البائع اشتري مني هذا العبد بكذا فيقول اشتريته وكما لا ينقد بلفظ الامر
لا ينقد بلفظ الاستقبال نحو ان يقول البائع سابعيك هذا العبد بكذا فيقول
المشتري اشتريته **قوله** الا اذا كرر البائع لفظ بعت وفصل الثمن **اقول** هذا
بناء على قول في حنفية والمختار وقوله كما في البرهان او يفصل الثمن بان يقول
بعتك هذا الثوبين بمائة كل واحد بخمسين فانه يصح حينئذ في المختار
على قولهم ان بتفصيل الثمن تنقد الصفقة وان لم يكرر لفظ بعت لا ضرر
عليه بعد تفصيله ولين وجد فقد رضى به وشرط ابو حنيفة لتعدد هاتكرار

لفظ بان يقول بعتك هذين العبدين بالفا بعتك هذا كجسمانية وبتك
هذه كجسمانية انتفى **قوله** ويبطل بقيام ايتم **اقول** يعني لو كانا قاعدين
وكذا لو كانا واقفين فسا واحدنا او اكل لقمته فقبله لا يجوز في ظاهر
الرواية ولو كان احدهما في اداء القرص فقبل بعد الفراغ منه او في ركعة
من التطوع فاضا فيهما اخرى فقبل جاز كما في شرح الجمع انتفى وفي الخاتمة لو
تباعا وهما عيسيان قال بعضهم لا ينعقد لتفرق المجلس بالخطوات وقال
بعضهم ينعقد اذا اجاب المخاطب موصولا بالمخاطب انتفى **قوله** ونحوها
يقع نحو الثلاثة بجسمها **قوله** فلا يحتاج الى بيان القدم والوصف **اقول**
ولكن لا تسقط الجودة حتى لو اراه دراهم وقال اشتريت بهذه فوجدها
زيوفا او بنهجة كان له ان يرجع بالجياذ كما في البرهان **قوله** واجبة
فيها لعله واجب فيه اذا ضمير راجع للمسلم فيه **قوله** ولم يعرفناه يعني
مقدار **قوله** وهي تقيد بالعلومية الضمير في هو يرجع للاية يعني
واحل الله البيع **قوله** واذا منع البائع البسلة الخ **اقول** محل الاختلاف
فيما اذا قال الى سنة كما ذكرنا لو قال الى رجب وجب اليه فليس له من الاجل
غيره لانه لم علم على رجب خاص فكان متصرفا الى اول رجب ياتي عقيد
باتفاق كما في البرهان **قوله** تنعيثان في البيع الفاسد من الاصل يعني من اصله
لا طاريا عليه **قوله** فالتمن المقبوض لا يتعين في رواية وهو الاصح **اقول**
وفي البرهان فلو فسد الصرف بالا فتراق قبل قبض احد البديلين يتعين المقبوض
للرد في اظهر الروايتين بناء على ان قبض البديلين قبل الافتراق شرط لصحة العقد
وقيل هو شرط لبقائه على الصحة فلا يتعين رده **قوله** بخلافها اذا باع بحسنه
مجازفة فانه لا يصح يعني الا ان يكون ما دون نصف صاع فيجوز كحفة بحفتين
قوله وعن ابي يوسف ان الجواز الخ **اقول** ظاهره انه ليس بعمدة مع انه
يبدو مستوي قيد به الزيلعي حيث قال هذا اذا كان يتكسب كالزنبيل والقفه فلا
يجوز الا في قرب الماء وحسننا لتعامل الناس فيه وروى ذلك عن ابي
يوسف انتفى **قوله** وقال يجوز مطلقا قال في البرهان وبه يفني وذكر

وجهه **قوله** لا صبرتان **اقول** الوجه لا صبرتين **قوله** وان سئل الجليلين
بلا تفصيل صح في الكل **اقول** وكذا لو بين احدى الجليلين لما في شرح الجمع قيدنا
موضع الخلاف بقيد لان له لو بين جملة الذرعان ولم يبين جملة الثمن كما
اذا قال بعت هذا الثوب وهو عشرة اذ ربع كل ذراع بدرهم او بين جملة الثمن
ولم يبين جملة الذرعان كما اذا قال بعت هذا الثوب بعشرة دراهم كل
ذراع بدرهم فالبيع جائز اتفاقا لانه ببيان جملة الذرعان صار الثمن
معلوما وببيان جملة الثمن صار جملة الذرعان معلومة كذا في الجامع الصغير
لقاضي خان انتفى **قوله** في الصورة الاولى هي ما اذا اوجده اقل **قوله** وفي
الصورة الثانية هي ما اذا اوجده اكثر **قوله** وله يعني به الامام وهو دليل
اصل المسئلة **قوله** في بيع المتفاوت يعني كما اذا باع عدلا **فصل قوله**
والبناء ومفتاح غلق متصل والكنيف بشراذ الخ **اقول** وكذا ينبغي بشرا
بيت ومنزل ولما وقف على نقل فيها **قوله** لا غير المتصل الخ كذا قال الزيلعي
ثم قال وهذا في عرفهم وفي عرف اهل مصر ينبغي ان يدخل السلم وان كان
منفصلا **قوله** لا اي لا يدخل في بيع الدار الظلة الابه **اقول** وكذا ظلة
الحاوت ان لم يذكر الموافق لا تدخل كما في الخاتمة **قوله** ويدخل الشجر **اقول**
ولو غير مثمر او صغيرا فانها يدخلان على الاصح كما في البرهان وما كان مغيبا
في الارض من الكرات يدخل في البيع المطلق على الصحيح لانه يبقى شبيه بمنزلة الشجر
لا ما كان ظاهرا كما في قاضي خان **قوله** ولا الثمر **اقول** وان لم يكن له قيمة في الصحيح
ويكون للبائع كما في البرهان والورد وورق التوت والاس ونحوها كالثمار
كما في شرح الجمع **قوله** وبعد ما يصح يعني بعد صيرورته بطلا **قوله** كذا منفرد
باع كله اي جاز ببيع ايضا ان لم يفسخ الى الحصاد الخ **اقول** يخالف هذا ما قدمه
من صحة بيع الزرع اذا صار بطلا **قوله** صح بيع البر في سنبله الخ **اقول** وهذا
بخلاف حبال القطب ونور البطيخ ونوى تمر بعينه لعدم صحة اطلاقهم ذلك المبيع
على ما اتصل به من الثمر والبطيخ والقطن لا يقال هذا نور بل بطيخ ولذا الباقي
فلا يصح بيع اما الخطة وان كانت في سنبلها يصح ان يقال هذه منطة وكذلك

سائر الجيوب في سبيلها يقال هذه ذرة وهذا ارز ويلزم البايع تخليعه من سبيله
 بد يابسة وتذوية في المختار كما في البرهان **قوله** فانلقها لفظة زائدة بخذوها
 تستقيم العبارة اذ لا يقع معها قوله ان كانت قائمة يرد لها لا بد لا يتصور مرد
 المتلف **باب خيار الشرط والتبيين قواه** واراد بالاول ان يكون
 العاقد مختارا بين قبول العقد ورده **اقول** وهو موضوع للفسخ عندئذ لا
 للاجازة فاذا فات الفسخ لزوم العقد وقال الامام مالك رحمه الله الاجازة
 فاذا مضت المدة فانت الاجارة فيفسخ كما في البرهان **قوله** وقد مرها على
 باقي الخيارات لانها يمنع ان تبدل الحكم **اقول** هذا مسلم في خيار الشرط اما
 خيار التبيين فمتع الحكم بتدقيقه فقيه نظرا اذا جحد ما فيه التبيين غير ممنوع الحكم
 غايته انه مخير في بيان ذلك بناء على القول بانه لا يشترط في هذا العقد خيار الشرط
 كما ذكره في الجامع الكبير وقال فخر الاسلام هو الصحيح اما على القول يلزم
 خيار الشرط فيه كما هو في الجامع الصغير وقال شمس الأئمة هو الصحيح فمسلم ايضا
 فتأمل **قوله** فاسد اتفاقا كما اذا قال اشتريت على اني بالخيار **اقول**
 يخالف هذا ما في الخاتمة وجل اشترى شيئا وقضه ثم قال له البايع بعد ايام انت
 بالخيار فله الخيار وما دام في المجلس ويكون هذا بمنزلة قوله لك اقاله هذا
 البايع فبيد انتقم ثم قال اشترى شيئا بشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كان له ان
 يفسخ البيع **قوله** او على اني بالخيار ايا ما **اقول** مقتضى قوله لو حلف لا
 يكلمه ايا ما يكونه على ثلاثة ان يعص ويحلف اليها تصحيا للكلام العاقل
 وصوتا عن الغاية والافاضة بينهما **قوله** فلا يوجد البيع مالم يرضيا
اقول لو قال فلم يلزم البايع مالم يرضيا لكان اولى فتأمل **قوله** وان
 اجاز فيه لجاز البايع لزوال المفسد قبل تفرقه **اقول** هذا عند اهل العراق
 من اصحابنا فان عندهم يتعقد موقوفه وبالا سقاط قبل الرابع يتعقد حكيما
 وهذا الوجه كما في البرهان وذكر وجهه **قوله** ولا يخرج المبيع بخيار البايع
 ويخرج بخيار المشتري **اقول** هذا الحكم فيما اذا انفرد احدهما بالخيار واما
 لو كان الخيار بينهما جميعا فلا يثبت حكم اصلا كما في الخاتمة ثم قال ولو كان البيع
 بشرط

بشرط الخيار لهما فجات احدهما لزوم البيع من جانبته والاخر على خياره انتهى
قوله الا في البكر يعني اذا كانت عذرا فاعذر ونها **قوله** ولا ينقذ بدونه
 اي بدون علمه **اقول** هذا اذا انقض بالقول **قوله** وقال ابو يوسف
 له انقض ايضا بدونه **اقول** محل الاختلاف في النقص بالقول اما النقص
 بالفعل كالباع والعقود وتوابعه والوطى ودواعيه بشهوة ضمت فلا خلاف
 في جوازها مع غيبه الاخر كما في السراج والبرهان **قوله** ولا خيار التبيين
 ولا خيار العيب **اقول** نفى الارث في هذين الخيارين فيه نظر لمخالفة
 كلمتهم من ان الارث جاز في خيار التبيين والعيب فتأمل **قوله** بشرطه
 احدهما لغيرها جاز **اقول** ولا يتقيد باحدهما بل لكل منهما ان يشترطه
 لغيره **قوله** فاذا اجتمعا كان النقص اولى هذا على الاصح وهو رواية كتاب
 المأذون كما في البرهان **قوله** كذا في النكاح **اقول** وفي التبيين مع زيادة ولا
 فرق بين ان يكون الخيار للبايع او للمشتري **قوله** يعني اشترى ثوبين على
 ان يأخذ ايها شائنا ههنا ان الشرط وقع في الجميع ابتداء او قال الزيلعي وهو
 ان يبيع احدهما العبد او الثوبين على ان يأخذ ايتهما شاء انتهى وقال في البرهان
 او اشترى ثوبا من ثوبين او من ثلاثة على ان يعين ايا شاء انتهى فهذا
 مخالف لما صوره المسئلة والصواب ما صوره الزيلعي والبرهان لان
 المنصوص عليه ان احدهما مضمون عليه بالثمن والاخر امانة في يده لقبضه
 باذن مالكة لا على سبوم الشرط انتهى وهذا الايثاق الا فيما اذا اشترى احدهما
 فليشأ من **اقول** ثم قيل يشترط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط قال الكمال
 اختلف المشايخ فيه قيل نعم كما هو المذكور في الجامع الصغير فتصويرا على ما
 ذكرناه ونسبه قاضي خات الى اكثر المشايخ وقال شمس الأئمة في جامعهم هو
 الصحيح **قوله** وقيل لا يشترط هو المذكور في الجامع يعني الجامع الكبير والمذكور
 في الجامع الصغير من الصورة وقع اتفاقا لا قيدا وصح فخر الاسلام قال الصحيح عندنا
 انه ليس بشرط وهو قول ابن شجاع انتهى **قوله** واذا لم يذكر خيار الشرط
 لا بد من توقيت خيار التبيين بالمثل **اقول** وكذا ذكره الزيلعي ثم قال

بعده قال العبد الضعيف عفا الله عنه اذا لم يذكر خيار الشرط فلا معنى
للتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه مفيد لزوم
العقد عند مضي المدة وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في احدهما قبل
مضي الوقت ولا يمكن تعيينه بمضي الوقت بدونه تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك
والذي يغلب على الظن ان التوقيت لا يشترط فيه انتهى **قول** نفى الزيلعي معنى
خيار التوقيت وقائده عند عدم شرط الخيار ومسلم باعتبار ما ذكرنا من سلب المعنى
والفائدة عنه اصلا فلما قل ان يقول لا نسلم ذلك بل لم معنى وقائده تنفي دفع ضرر
البائع لما يلحقه من مطالما اشتري التعيين اذا لم يشترط فيفوت على البائع العقد
وتصرفه فيما يمكنه من غير ان المص رحمه الله لم يذكر ما اذا شرط خيار التعيين
للبيع وقد اختلف المشايخ فيه فذكر الكرخي في مختصره انه يجوز استحسانا قالوا
واليه اشار في الزيادات وذكر في المجلد انه لا يجوز انتهى **قول** اشتري عبدا
بشرط خيره او كتبه الخ **اقول** ولو شرط ان العبد يكتب كذا وكذا فانه يفسد
قوله اذا لم يمنع الود سبب من الاسباب **اقول** واذا منع يقوم كاتبا وغير
كاتب وينظر في تفاوت ما بين اليمينين فيرجع المشتري بنسبته من الثمن وروي
الحسن عن ابي حنيفة انه لا يرجع والصحيح ما في ظاهر الرواية كما في البرهان
قوله كشراسة على انها حلوب اوليون الخ **اقول** عدم الفساد على
رواية الطحاوي ويفسد على رواية الكرخي **باب خيار الرؤية**
ثبت حكما لا بالشرط وهو مانع تمام الحكم وهو لزوم الملك ولا يتوقف كما
سذكره **قوله** جازا البيع والشرا المالم يراه يعني ان اشير الى المبيع متورا
او مكانه والا فلا يجوز البيع بالاجماع كما ذكره في النهر عن المبسوط انتهى
وفي التبيين ما يفيد اشتراط تسمية المبيع لتنتفي الجحالة **قوله** واتفقا
انه موجود في ملكه المراد الاتفاق على وجود المبيع لا بشرط كونه في ملك
البائع لجواز بيع الوكيل والوصي والمتولي والمضارب ونحوه **قوله** يعني
اذا قال رصيت ثم راه له ان يبرده انما صدر بصيغة يقول ان قول وان
رضي قبلها يصدق بالرضا الفعل فاحترز عنه بالقول كما قال في شرح الجمع

ان اجازة

ان اجازة بالعول قبل الروية لا يزول خياره وان اجازة بالفعل بانه
نقص فيه واما الفسخ بالقول فجائز قبل الروية لعدم لزوم العقد انتهى
قوله دون البائع يشير الى انه لو باع عينا بعين ولم يبرك منها ما يحصل له
من العوض ثبت لكل الخيار ولا وكل واحد منهما مشتري للموص الذي يحصل له
كما في الجوهر وفي شرح الجمع قال وضع الخلاف في المبيع اذا اخيار في الثمن الدين
اتفقا واما الثمن العين ففيه الخيار عندنا لانه بمنزلة المبيع انتهى **قوله** ولا يتوقف
اي ليس له وقت معين على الصحيح فيثبت في جميع العمر وقيل موقت بوقت امكن
الفسخ اذا راه كما في شرح الجمع **قوله** ولا يثبت الا في الشهر الخ يشير الى ضابطه
ذكره في البرهان بقوله ويثبت في كل عين ملكة بعقد يفسخ كالشرا
فلا يثبت في المسلم فيه ولا في الامانة الخاصة لثبوت كل في الذمة ولا في المهر
وبد الخلع والصالح عن الفضايل لعدم قبولها الفسخ انتهى **قلت** وينبغي
ان يكون كذلك بدلا للمتن والكتابة **قوله** الا اذا كان الباقي اردي مما
راي فحينئذ يكون مخيرا يعني خيار العيب لما قال في شرح الجمع يثبت له خيار
العيب لا خيار الروية سواء كان في وعاء واحد او اوعية مختلفة انتهى وقال
الزيلعي يكون مخيرا في الباقي وفيما راى كيلا يلزمه تفريق الصفقة قبل التمام
لانه مع الخيار لا يتم **قوله** وان تفاوتت كالتياب والدواب اي والبطيخ
والسفرجل والرومان ونحوه **قوله** وقال صاحب الهداية الخ قد اقتصر
عليه صاحب الاختيار بقوله وان كان مكينا او موزونا وهو الذي
يعرض بالا تموزج او معدودا متقاربا كالجوز والبيض فردية بعضه
تبطل الخيار في كله لان المقصود معرفة الصفة وقد حصلت وعليها التعارف
انتهى **قوله** اذا كان المبيع مغيبا تحت الارض كالحجر والنجم والبصل والنوم
والفجل بعد النبات ان علم وجوده تحت الارض جازا والا فلا فاذا باعه ثم قلع
منه النمو جازا ورضي به فان كان مما يباع كيلا كالبصل او وزنا كالنوم والحجر
بطل خياره عندهما وعليه الفتوى للحاجة وجريان التماثل به وعند ابي حنيفة
لا يبطل وان كان مما يباع عددا كالنخل ونحوه فردية بعضه لا تسقط خياره

كذا في شرح المختار **قوله** وجه الرقيق كذا اذا نظر الى اكثر الوجه فهو
 كروية جميعه ولو نظر من بني آدم الى جميع الاعضاء من غير الوجه فخير
 باق كذا في الجوهر **قوله** وجه الدابة وكفلها المراد بالذات نظر من
 الجمار والبغل كذا في الجوهره ينظر حكم كروية العينين **قوله** وشرط
 بعضهم روية القوايم اي مع الوجه والكفل **قوله** والاول هو المروي
 عن ابي يوسف قال في شرح المجمع هو الصحيح كذا في المحيط انتهى **قوله** وذوق
 ما يطعم كذا في شرحه وفي دفعوف الغازي لا بد من سماع صوتها لان العلم
 بالشئ يقع بانتمال آلة ادراكه ولا يسقط اختياره حتى يدركه كما في التبيين
 بل يجب روية جميع ثبوتها وهو قول زفر وهو الصحيح وعليه الفتوة
 كما في الجوهره وعلى هذا اذا اشتري بسننا نال اجماع انه لا يكتفى بالنظر الى خارجه
 كما في شرح المجمع وكفى نظر وكيله بالقبض قال في شرح المجمع قيد بالوكيل بالقبض
 لانه لو وكل رجلا بالرؤية لانتكون رويته كروية الموكل اتفاقا كذا في الثانية
 انتهى **قوله** لا ينظر رسوله اي سواء كان الرسول بالقبض او بالشر كما في
 التبيين **قوله** كما رايته الواو فيه للخلل او للخال الى ما رايته وكان الاول
 حذف هذه الجملة **قوله** وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا
 عنى بقبضه كذا لو قال امرتك بقبضه كذا في التبيين فلا يختص صورة الحال
 بما قاله المصنف **قوله** واما اذا قبضه ناظر اليه الى لفظه واما زايدة يبنى
 حذفها مكرمة العبارة هكذا او روية الوكيل الثاني يسقط عندنا في حصة
 اذا قبضه ناظر اليه الى وهذا احد نوعي القبض وهو القبض التام والقبض
 الناقص هو ما قاله المصنف واما اذا قبضه مستورا ينتهي التوكيل بالقبض فلا
 يملك استقاطه قبض المصير ورثة اجنيا وخيار الموكل على حاله **قوله** بعد انتم
 الوكالة وهذا لانه ملك القبض والقبض يقتضي السقوط لكونه كاملا
 ضرورة فاذا انفصل السقوط عن القبض بان كان بعده قبضا او قبلا
 بالرؤية لا يملكه الوكيل كما في التبيين **قوله** وان ارسل رسولا بقبضه
 بعد ما راي الى العبارة تساهل ظاهر وحق العبارة ان يقال وان ارسل
 رسولا

رسولا فقبضه ناظر اليه فلم يشتري ان يورده انتهى لان ضمير رايه لا يصح
 ان يرجع الى رسل لانه اذا نظر قبل الرسول كيف يثبت له الخيار بعده او الى
 رسوله لان الرسول لا عبرة بنظره سواء كان قبل القبض او بعده او بعد
 بخلاف الوكيل حيث تعتبر رويته التي مع القبض دون التي قبله وبعده
قوله وثالث الوكيل بالقبض والرسول سواء وان قبضه بعد الرؤية لا
 يسقط خيار المشتري فيه نظر لانه لا خلاف في هذه الحالة وما لا خلاف الا في
 نظر الوكيل بالقبض حاله قبضه لا في نظره السابق على قبضه ولا المتأخر عنه
 كما في التبيين **قوله** وسقط خياره بحسه الى محمول على ما اذا وجد منه
 الجس وخو قبل الشرا واما اذا اشتري قبل ان يوجد منه ذلك لا يسقط خياره
 بوجوده بل يثبت باتفاق الروايات ويمتد الى ان يوجد منه ما يدل على الرضى
 من قول او فعل في الصحيح كذا في التبيين **قوله** فيما يدرك بالجس يعني ولا يحتاج
 لغير الجس فان احتج اليه لا بد منه كان اشتري ثوبا فلا بد من صفة طوله
 وعرضه وبقعته مع الجس وفي الخطة لا بد من المص والصفة كذا في الجوهره
قوله فوجده مبيعا تقبيد لاطلاق المتن وهو صحيح وقد وضع المسئلة في
 الكثر وغيره مطلقه عن وجدان العيب وهو الانسب لان الباب لخيار الرؤية
 وان كان حكم وجود العيب بما لم يقبضه حكم ما لم يره من حيثية التخيير بين
 رد الثوبين او قبولهما معا وليس له امساك ما راه وما ليس به عيب دون الآخر
قوله فلا يلزم تفريق الصفة قبل تمامها اي لان العقد غير تام قبل
 قبض الآخر فلا يفيده ملك التصرف بخلاف ما بعد القبض لان الرضا بالعقد
 على تقدير السلامة وهي ثابتة ظاهرا فتم العقد واذا ملك التصرف وجاز
 رد العيب وحده فلا يثبت من خيار الرؤية قبل القبض وبعده وكذا
 مع خيار الشرط وهذا تفريع على مقدر وهو ما ذكرناه من التعليل وانما
 يتصور القبض وعدمه في عدم التمام مع خيار الرؤية للخلل في الرضا بالعقد
 وهو الصفة كما لا تتم بالايجاب وحده لعدم رضائ الآخر بالصفة
 فمن بعدت بان راي امته شأبه ثم اشتري بعد عشر سنين سنة الى ليل المراد

حصر البعد بعد الا انه يختلف باختلاف الاشياء كتنفي الاشجار في سنة
والدياب بما دونها لقله الرعي ونحوه ولذا اقتصر الزيلعي على قوله الا اذا
بعدت المدة لان الظاهر شاهد له الا ترى ان الجارية الشابة تكون
عجز بطول المدة انتفى وقال في الهداية الا ان بعدت المدة على ما قالوا
ولم يزد على هذا فقل البعد الشهر فما فوقه والقريب دون كذا في الجوهر
انتفى وقال الكمال ان كان لا يتفاوت في تلك المدة غالبا فالقول للبايع
وان كان التفاوت غالبا فالقول للمشتري مثله لو راي امته او مملوكا فاشترى
بعد شهر وقال تنوير القول للبايع لان الشهر في مثله قليل انتفى **قوله**
شري عدل ثوب لعله الثوب او ثياب او بز كما هي عبارة الجوهر انتفى والعد
المثل والمراد هنا الغرارة التي هي عدل غرارة اخرى على الجمل او نحوه ان تعاد لها
وفيها الثوب كذا في الفتح **قوله** لان الخيارين بمنع ثماهما كما مر الذي مر خيار
الرؤية لا غير ذكرت ان خيار الشرط مثله **قوله** بان رد المشتري الثاني
اليه يعيب بالقضاء او رجوع الاول في العيبة لا حصر في هاتين العورتين لان
الرد بخيار الرؤية والشرط كذلك لانه فسخ محض وانما قيد الرد بعيب بالقضاء
ليكون فسحا احترازا عما لو كان بغير قضاء فانه اقاله وهي ليست فسحا محضا
لكونها بيها في حق الشفع **قوله** فما زان يرد الكل بخيار الرؤية لان نقاء
المانع من الاصل كذا ذكره شمس الائمة السرخسي وقوله وعن ابى يوسف
رواية على بن الجعد عنه وصححه قاضي خان وحقيقة المخط مختلف شمس
الائمة لحظ البيع والعبه تمايزا ليعمل المقتضى وهو خيار الرؤية عمله
ولحظ على هذه الرواية مسقطا واذا سقط لا يعود بلا سبب وهذا وجه لان
نفس هذا التصرف يدل على الرضا ويبطل الخيار قبل الرؤية وبعدها والله
الموفق كذا بفتح القدير **قوله** ولا يبطله ما لا يوجب حق الغير الخ صوابه
ويبطله بصيغة الاثبات ولا النافية زائدة يحل بها الحكم لانه انما يكون
ما لا يوجب حق الغير مبطلا اذا كان بعد الرؤية لوجود دلالة الرضا
بعد العلم واما اذا كان قبل الرؤية فلا يبطل لانه لا يفوق صريح الرضا

وهو لا يبطل كذا في التبيين **قوله** كالبيع بالخيار يعنى للبايع ولو كان البيع
بشرط الخيار للمشتري فهو كالمطلق يسقط به الخيار قبل الرؤية **ففيه**
لا يقتصر الى التصرف المبطل لخيار الرؤية من قول او فعل الا اذا لم يقبض المبيع
واما اذا قبضه بعد الرؤية فقد يبطل خياره لانه يدل على الرضا ولانه موكد
لحكم العقد فشابه البيع في اسقاط الخيار كما في التبيين **باب خيار العيب**
من اضافة الشيء الى سببه والعيب هو ما يخلو عنه اصل الفطرة السليمة مما يعده
نافعا كما في الفقه والفطرة الخلقة التي هي اساس الاصل الا يرمى انه لو قال بعثتك
هذه الخنطة واسألتها فوجدتها المشتري رؤية لم يكن علمها ليس له خيار الرد
بالعيب لان الخنطة تخلق جيدة ورد يخلو عنه اصل
الفطرة السليمة عن الافات العارضة لساق الخنطة المصاحبة بهما منعها تمام
بلوغها الادراك حتى صارت رقيقة لحيث معيبة كالعفن والبلى والسوس
قوله وجد مشتراه الخ يعنى ولم يتمكن من ازالة العيب بلا مشقة فان تمكن
فلا كحرام لمجارتة فانه بسبيل من تحليلها ونجاسة الثوب وينبغي حمله على
ثوب لا يفسد بالفضل ولا ينقص كذا في الفتح **قوله** ولم يره المشتري حين
البيع ولا عند القبض لانه رضى كذا في الجوهر وهو يقتضى ان يجرى الرد بغير رضى
ويقاله قول الزيلعي ولم يره من المشتري ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب
انتفى وكذا ما قاله في شرح المجمع ولم يرض به بعد رؤيته **قوله** الا اذا
كانت مقصودة بالتناول اي بالاتلاف بان حدث العيب بفعل البايع بعد
البيع قبل القبض حيث يسقط من القن بخصته اذا احتار المشتري لاخذ
كما في التبيين **قوله** كالاباق ولو الى ما دون مدة السفر قال في الذخيرة
الاباق فيما دون السفر عيب بلا خلاف وهل يشترط الخروج من البلد فيه
اختلاف المشايخ كذا في الجوهر وقال الزيلعي وان لم يخرج من البلد اختلفوا
فيه والاشبه ان يقال ان كانت البلدة كبيرة مثل القاهرة يكون عيبا وان
كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه اهلها ويوتها لا يكون عيبا انتفى **قوله**
والساقة يعنى ساقة غير كحول فلس والفلسين لان ذلك لا يكون عيبا

كما في البتئين ولا تختلف بين ان تكون من المولى وغيره الا في الماكولات فان
سرقها لاجل الاكل من المولى ليس عيبا ومن غيره عيب وسرقها للبيع من المولى
وغيره عيب كما في الفتح **قوله** وعاد في يد المشتري شرط معاودة الجنون للمردبه
هو الصحيح وذهب طائفة من المشايخ انه لا يشترط المعاودة للجنون في يد المشتري
وهذا غلط بخلاف ما اذا اولدت الجارية عند البايع لامن البايع او عند اخر فانها
ترد على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا عند المشتري لان
الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بالولادة لا يزول ابد او عليه الفتوى
كذا في الفتح **قوله** وان لم تلد ليس له ان يرد بعد ولادتها عند المشتري
لا متناعه بتعيينها عند الولادة ثانيا مع العيب السابق بها **قوله** لفساد
في الباطن اي باطن الدماغ وفي المحيط تكلموا في مقدار الجنون قيل هو عيب وان
كان ساعة وقيل ان كان اكثر من يوم وليلة فهو عيب ويوم فما دونه ليس
بعيب وقيل المطبق عيب وما ليس بمطبق ليس بعيب كذا في الفتح وقال الزيلعي
ومقداره ان يكون اكثر من يوم وليلة وما دونه لا يكون عيبا وقال بعضهم
المطبق عيب وما دونه لا يكون عيبا انتفى وقال في المواهب وقد راي الجنون
باكثر من يوم وليلة وقيل بساعة انتفى **قوله** وهو لا يختلف باختلاف السبب
صوابه باختلاف السد **قوله** والجنون راجحة النعم قال الكمال والنحو الذي
هو العيب وهو الناشئ من تغير المعدة دون ما يكون الفلج في الانسان فان ذلك
يزول بتنظيفها **قوله** والزفر بالزال المجحة قال الكمال الذي نزلت ريح الالباب
يقال رجل اذ فر وامرأة دفر ومنه السبب يقال ياد فار معدول عن دافرة
ويقال شمت دفر الشئ ودفره يسكون الفاء وفتحها كل ذلك والبال مهيئة
واما باعجام الذا فبفتح الفاء لا غير وهو حدة من طيب او نخت وربما
خص به الطيب فقبل مسك اذ فر ذكره في الجهرة وفيها وصفة امرأة
من العرب شيخا فقالت ذهب دفره وا قبل بخمره قبل الرواية هنا بالذال
غير المجحة انتفى **قوله** ويكون الزنا عادة له اي بان زنا اكثر من اثنتين
كذا في العادة في الجهرة **قوله** ولو اشتراه على انه كافر فوجده مسلما

لا يرد

لا يرد اي لا يرد اي ولو كان المشتري كافرا ذكره في المنيع شرح المجمع والشرح
الوجه كذا بخط العلامة الشيخ عن المقدسي رحمه الله **قوله** لانه روال
العيب كذا قاله الزيلعي ونحو الكمال رائل العيب انتفى **قوله** والسعال القديم
لانه مرض اي في الباطن **قوله** والدين لان ما يئتم تكون مشغولة بحق الغراء
قال الزيلعي ويتقدم الغراء على المولى انتفى وفيه اشارة الى تخصيصه بالدين
الذي يؤخذ به قبل عتقه وقال الكمال والدين عيب في كل من الجارية والغلام
وعند الشافعي تفصيل حسن في الدين وهو انه ان كان دينيا متأخرا الى ما بعد
العتق فلا خيار له برده كدين معاملة بان اشتري شيئا بغير اذن المولى
وان كان في دينه بان جنى في يد البايع ولم يفده حتى باعه فله رده الا ان يقال
وبعد العتق قد يصير في فقهاء ولائذ وميراثه انتفى فهو يفيد ان الدين عيب
ولو يؤخذ به بعد عتقه عندنا **قوله** وارتفاع هيض بنت سبع عشرة احتوز
به عمادونها وعن الايسه فان انقطاعه ليس عيبا هيئذ فحقيقة العيب
بالذال اذا قال بعضهم اذا اراد الرد بعيب الانقطاع فلا يدعي الا انقطاع
بل ينبغي ان يدعى باخذ السببين من الجبل والد ا حتى تسمع دعواه والمرجع
في الجبل الى قول النساء وفي الدال قول الاطبا وتعلمه بفتح القدير **قوله**
والاستحاضة قال الكمال ويقبل الشهادة عليها لان مكان الاطلاع الذي بعد
عيبا لا يمكن الاطلاع عليه انتفى وفي البدائع الاستحاضة مما لا يطلع عليه
الا الجارية المشتراة كالانقطاع كذا نقله المقدسي عنها **قوله** بان يقوم
وبه عيب يعني العيب القديم خاصة وكانه ليس به غيره ثم يقوم سالما
عن كل عيب فيرجع بالتفاوت **قوله** اورده على البايع برضى البايع يعني
فيما يملك اسقاط حقه منه وتملكه واما اذا امتنع اخذه لحق الشرع بان كان
المبيع عصيرا فتجر عند المشتري ثم اطلع على عيب فاراد المالك اخذه لا يمكن
منه لما فيه من تملكه الحرة وتملكها كما في الفتح **قوله** الا ان الشريعة تمنعه عن الرد
والفسخ لحصول الربا او بالزيادة التي لا تنفك عن المبيع ولا عبوة برضى
المشتري بتركها لان الامتناع لم يتحقق لحقه وحق الشرع **قوله** فلا يكون

المشتري بالرد حابسا للمبيع لعل صوابه بالمبيع حابسا يوضحه قوله
بعده حتى لو كان البيع قبل الخياطة كان حابسا انتفى **تنبيه** هذا في
الزيادة المتصلة التي لم تتولد من المبيع كالصبيغ والخياطة واللبس
والفرس والبنا وطحن الحنطة وشئ اللحم وخبز الدقيق فيرجع بالنقصان
لو باعه بعد ذلك لا ممتنع الرد قبله لحق الشئ فلا يعتبر رضاها وإذا
كانت الزيادة متولدة منه متصلة به كالسمن والحمال وبخلاء بياض العين
لا ممتنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية ويصير بالمبيع بعدها حابسا للمبيع
والزيادة المنفصلة متولدة منه وغير متولدة فالمتولدة منه كالولد
واللبس والتمر والأرض والعقر تمنع الرد لتعذر الفسخ عليها فيختار المشتري
أن كان قبل القبض بين ردها جميعا والرضا بها بكل الثمن وأما بعد القبض
فيرد المبيع خاصة بخصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمته وقت العقد
وعلى قيمة الزيادة وقت القبض فإذا كانت قيمته ألفا وقيمة الزيادة مائة
والثمن ألفا سقط عشر الثمن إن رده واخذ تسع مائة وأما غير المتولدة
من المبيع كالكتيب فهي لا تمنع الرد بحال بل يفسخ العقد من الأصل دون
الزيادة ويسلم له الكتيب الذي هو الزيادة كما في الفقه والتبيين **قوله**
ومن شرط الرجوع بالنقصان أن لا يكون ممسكا له يشير إلى ما قاله الكمال
أن من اشتري ثوبا فقطعه لبا سألولة الصغير وخاطه ثم أطلع على عيب
لا يرجع بالنقصان لأن التملك من الابن الصغير حصل بمجرد القطع للفرق
المذكور قبل الخياطة مسلما إليه وهو ثابت في التسليم فصوابه حابسا
للمبيع مع إمكان الرد والخياطة بعد ذلك كعدمها فلا يرجع بالنقصان
انتفى **قوله** وأما الأكل واللبس فعلى الخلاف قال في المواهب كذا حرق
الشرب من اللبس وأكل الطعام أي مانع من الرجوع بالنقصان عند الإمام
وأجازاه وبه يفتي وأكل بعضه مانع من الرد والرجوع وقالا يرجع
بنقص الكل وعنهما أنه يرجع بنقص المأكول ويرد الباقي انتفى وقال
الكمال وفي المجتبى عن جمع البخاري أكل بعضه يرجع بنقصان عيبه ويرد

ما بقي

ما بقي وبه يفتي انتفى **قوله** ولأنه تعذر الرد بفعل مضمون الخ لعل
صوابه ولأنه تعذر الخ أي لا في حقيقته فيناسب قوله فلا يرجع كالأحراق
والقتل وأما إذا كان على ظاهر العبارة كان تعليلا ثانيا لقولها ولا يخفى
ما فيه من المناقضة للحكم بالرجوع ثم بعده فلا بد من جملة على ما ذكرناه
قوله شئ نحو بيض وبطخ ووجهه فاسدا لم يتقرر لوجوده بعضه
وقال الكمال لو وجد البعض فاسدا كان قليلًا جازا للمبيع احتسانا
كقليل التراب في الحنطة والشعر فلا يرجع بشئ أصلا وإن كان كثيرا لا
يجوز البيع ويرجع بكل الثمن وقال المصنف أي صاحب الهداية في القليل أنه كالوجه
والثمن وفي النهاية أراد بالكثير ما وراء الثلاثة لا ما زاد على النصف وجعل
الفقيه أبو الليث الخمسة والسنة في المائة من يجوز عفو ولو وجد نصف يجوز
خا وباع في النصف الذي به ليس بنصف الثمن وهو الأصح انتفى **قوله** باع
مشتراه ورد عليه بعيب بقضارده على بايعه شامل لما إذا أقر بالعيب أو امتنع
من القبول فرد عليه القاضى جبرًا كما إذا أنكر العيب فانتبه بالبينة أو النكول
عن اليمين أو بالبينة على قرار البائع بالعيب مع إقراره بالإقرار به فإنه يرد
على بايعه في الصبح الأربع ككون القضاء فسخا فيها **قوله** لأنه إذا أقر
بإقراره لا يكون الرد محتاجا إلى القضاء بل يرد عليه بإقراره بالعيب فلا يكو
له أن يرده على بايعه **قوله** يتعين حمله على ما إذا أقر ولم يمتنع من الرد
بالعيب الذي أقول أنه إذا امتنع من الرد مع إقراره بالعيب فرد القاضى جبرًا
كان فسخا فيرده على بايعه لا إقالة ليمتنع الرد كما في التبيين **قوله** غاية
الأمور أنه أنكر قيام العيب فلم يمتنع من القضاء أي يثبت ما أنكره بالبينة أو
النكول **تنبيه** لو قال البائع الثاني بعد الرد بالقضاء ليس به عيب لا
يرده على البائع الأول بالاتفاق كما في الفقه **قوله** أما إذا رد قبله فلا فرق
بينهما أي بين قبوله فلهما يرجع الثاني الرد على بايعه وقد أوضحه بقوله سواء
كان الخ ولكنه ليس على عمومته في جميع الأشياء بل في غير العقار وأما في العقار
فالأظهر أنه يبيع جديد في حق البائع الأول لأن العقار يجوز بيعه قبل القبض

فليزوده على بايعه لانه اشتراه بعد ما باعه كما في التبيين **قوله** لان
الرد بالعيب قبل القبض فسخ من الاصل اي لا يبيع المبيع قبل القبض لا يجوز
فلا يمكن جعله بيعا جديدا في حق غيره فاجعل فسخها في غير العقار ما فيه فالا
انه بيع جديد كما ذكرناه عن الزيلعي **قوله** بل يبرهن على ثبوت العيب
كيفية اثباته ان يقيم البينة او لاعلى وجدان العيب عنده اي المشتري ثم يحتاج
الى اقامة البينة على انه كان عند البايع **قوله** او يحلف صورة التحليف ان
يحلف البايع ان هذا العيب لم يكن فيه عنده وذلك بعد اقامة المشتري البينة
انه وجد فيه عنده اي المشتري واذ لم يقيم بينة على ثبوتها عنده ليس له
تحليف البايع في الاصح لان التحليف ينزب على دعوى صحيحة ولا ترفع الامن ختم
ولا يصير خصما الا بعد قيام العيب عنده كما في التبيين وسيدكره المحقق في مسئلة
اياق العبد **قوله** وان غاب شهوده دفعه ان حلف بايعه يعني وقد اقام البينة
على ثبوت العيب عنده اي المشتري كما ذكرناه وغاب شهود قيامه عند البايع
فيحلف **قوله** لانه حجة في الزام العيب قيد بالزام العيب لان النكول ليس
حجة في الحدود والقصاص بالاجماع ولا في الاشياء الستة عندنا في حنفية كما في
الفق **قوله** ولحق انه من قبيل التلف والنشر التقديري الخ قال شيخ السنائي
العلامة على المقدس رحمه الله بعد نقله كلام المص **واقول** يمكن ان يكون
او فيه مثله في قوله كسرت كعوبها او تستقيمها وهي متعلقة بما يليها لا باول
الكلام فتأمل انتهى **قوله** يعني شترى عبدا فادعى انه ابق كان ينبغي ان يقال
كما في الهداية فادعى اياقا عنده وعند البايع انتهى لخصوصية متوجهة بدعوى
الاياق عندهما **قوله** واراد تحليف البايع على انه لم يابن عنده اي المدعى
لعل ضوا به ارجاع الضمير المضاف الى الظرف للبايع كما هو ظاهر عبارة
الهداية وهي فاراد تحليف البايع على عدم الاياق عنده **قوله** لكن انما
انما يعتبر الخ يشير الى ان معنى المسئلة ان يدعى اياقا فينكر البايع قيامه في
الحال فيحتاج الى اثباته اما لو اعترف البايع به فانه يسأل عن وجوده
عنده فان اعترف به وده عليه بالتمسك المشتري وان انكر طول المشتري

بالبينة

بالبينة على ان الاياق وجد عند البايع فان اقامها رده والا حلف كما في الفقه
قوله ويقال في التحليف بالله ما ابق قط هذا في دعوى باق الصغير لما
يفيده كلام المص فيما ساق ولان الزيلعي ذكره هذا كما قاله المص ثم قال
ولو كان الدعوى في اياق العبد الكبير يحلف بالله ما ابق مذبلخ مبلغ الرجل
لان الاياق في الصغير يزول بالبلوغ فلا يوجب الرد على بايعه من قبل انتفى
وفي الكبير يحلف كما ذكرناه لما فيه من النظر للبايع فانه لا يقدر على ان يحلف
على عدم الاياق في الكبير مطلقا لاحتمال كونه في الصغير ثم طر بعد البلوغ وذلك
لا يوجب الرد لاختلاف السبب فلو الزمناه الحلف ما ابق عنده قط اخرنا به
والزمناه ما لا يلزمه ولو لم يحلف اصلا اضربنا بالمشتري المشتري فيحلف
كما ذكرناه **قوله** لكن قال المتأخرون منهم الزيلعي **قوله** لانه يوجب تعلقه
اي تعلق عدم العيب بالشروط اي شرط سلامته حال البيع وشرط سلامته
حال التسليم **قوله** فيمتنا وله البايع في اليمين الخ اي يقصد تعلق عدم العيب
بالشروط جميعا ويقصد قيامه حاله التسليم خاصة فتكون هذه العبارة والله
لقد باعه وسلمه الخ صادقة اذا كان حدوث العيب بعد البيع قبل التسليم وقصد
ذلك لا يوجب برة شرعا فان تناول ذلك لا يخلصه عند الله تعالى في ذلك
اليمين بل هي مبيحة غموس كذا في الفقه **قوله** وله على ما قال لبعض الخ هو الاصح
فليس للمشتري تحليف البايع كما قدمناه عن الزيلعي **قوله** فعندهما يحلف قال
والوجه ما قاله الامن الزام اليمين على العلم ونفي الخلاف كما ذكر البعض انتهى
قوله اقول ينبغي ان يكون الحكم في البول في الفرائض والسرقة ايضا كذلك الخ
قد صرح به الكمال رحمه الله بقوله وكذا في كل عيب يدعي ويختلف فيه الحال فيما
بعد البلوغ وقبله بخلاف ما لا يختلف كالحنون انتهى ثم ذكر كيفية تزني المحصنة
وتقسيم انواع العيوب فليراجع **قوله** اشترى الخ اشار به الى ان المبيع لو كان
لا ينتفع ببعضه كزوجه خفيف ومصرعي باب وتورين الفا حذرها الاخر حيث لا يعمل
بدونه لا يملك المشتري رد المعيب وحده وان كان بعد القبض كما في التبيين والفقه
قوله بعض كليل الخ اطلقه فشمع ما لو كان في ثاين وهو الاظهر كما في البرهان

والى هذا اشار بقوله قيل هذا اذا كان في روعا واحد **قوله** لا المالك يعني به
المستحق **قوله** اشترى جارية الخ متدرج بما قدمه اوائل الباب **قوله**
او قبلها او مستها بشهوة ثم وجدها عيبا الخ كذا في البدائع الا انه لم
يذكر المسمى بشهوة ولكن قال في البرازية قال التمر تاشي قول الشرحسي
القيل بشهوة يمنع الرد تحول على ما بعد العلم بالعيب انتهى ولو كان لها
زوج فوطها عند البيع ثم عند المشتري لا يرجع بالقبض اي ويردها لان
هذا الوطى لا يمنع الرد وان لم يطاها الا عند المشتري فان كانت بكر ارجع
بالنقصان لنقصان العيب بزوال العذرة وان كانت ثيبا لم يذكر في الا
صل انه يمنع الرد ام لا وقيل لا يمنع فلا يرجع بالنقصان مع امكان الرد
كما في البدائع **تنبيه** البكارة لا تستحق بالبيع حتى وجدها ثيبا لان
من الرد اذا لم يكن شرط البكارة فعدمها من باب عدم وصف مرغوب
فيه لا من باب وجوب العيب كما في الفقه وقال في البرازية وقاضى خان
اشترىها على انها بكر فعلم بالوطى عدم البكارة فلما علم نزع بلائث مباحة
رد وان لم يثبت بعد العلم لا انتهى **قوله** ويرجع بالنقصان كذا في البدائع وغيره
وفي البرازية ما يخالفه حيث يجوز الرجوع بالنقصان مع المست والنظر ومنعه
مع الوطى كالرد **قوله** لان كلامها عيب حادث فيه تامل اما اذا كانت
بكر فمسلما واما الثيب فعدم ردها لاستيفائه ماؤها وهو جزءها فاذا ردها
صار كانه امسك بعضها ورد باقيها كذا اعلله في شرح المجمع واما القبلة
والمرفق كيف يعطل بانه عيب حادث **قوله** اقصى ما في الباب ان هذا اقتضا
على الغايين غير خصم ولكنه ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا قال
العمادي في فصوله عن المحيط كان ظهور الدين المرغيبا في يفتي بعدم النفاذ
كيلا يتطرقوا الى هدم مذهب اصحابنا انتهى وسند ذكره في كتاب القضاء
ان شاء الله تعالى **قوله** ولما تقدمه قال الكمال ولو مرة بعد العلم بالعيب فلا
خيار الشرط فانه لا يسقط الا بالمرة الثانية انتهى ولكن في البرازية قال
الشرحسي الصحيح ان الاستحدام بعد العلم في المرة الثانية رضى في خيار

العيب **قوله** ولو كان دكوبه للرد لا يكون رضا كما لسقوا شراء العلف عن
ضرورة جعل الركوب للرد غير مانع مطلقا والسقوا شراء العلف غير مانع
مع الضرورة ضعيفا لما قال الزيلعي لا يكون الركوب ليسقيها الماء او ليردها على البائع
او ليشترى لها العلف رضا بالعيب وهو التحسان لانه محتاج اليه وقد لا
تنقاد ولا تنساق فلا يكون دليل الرضا الا اذا ركبها في حاجته نفسه قيل
تأويله اذا لم يكن له بد من الركوب بان كان العلف في عدل واحدا ولا تنساق
ولا تنقاد وقيل الركوب للرد لا يكون رضى كيف ما كان لانه سبيل الرد وغيره
يكون رضى لا عن ضرورة انتهى **قوله** فانها اذا كانا عن ضرورة ينبغي ان يقال
فانه اذا كان عن ضرورة لرجوع الضمير للركوب حاله السقوية العلف
قوله او يكون العلف في عدل واحد قال الكمال تقييده بعدل واحد لانه لو كان
في عدلين فركبها يكون الركوب رضى ذكره قاضى خان وغيره ولا يخفى ان الاحتمالات
التي ذكرناها في دكوبها للسقوا لا تمنع الرد معها تجري فيما اذا كان العلف في عدل
ثم كبرها فلا ينبغي ان يطلق امتناع الرد اذا كان العلف في عدل انتهى وفي المواب
الركوب للرد والسقوا وشراء العلف لا يكون رضى مطلقا في الاظهر انتهى وقال
الكمال فرع وجدها بالذابة عيبا في السفر وهو يخاف على حمله حملها ويرد بعد
انقضاء السفر وهو معذور انتهى ويخالفه ما قال في البرازية لو حمل عليه حملا
واطلع على عيب في الطريق ولم يجد ما يحمل حمله ولو اتقاه في الطريق يتلف لا يمكن
من الرد وقيل يمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علفه **قلت** الفرق واضح فان
علقه مما يقومه اذ لولا لا يبقى ولا كذلك العدل فكان من ضرورات الرد
فذكر الامشواك لو امكنه ان ياتي بالعلق بلا حمل فحل لا يرد انتهى عبارة
البرازية **قوله** او قتل بسبب اى كرده وقطع طريق وقتل نفس **قوله**
واخذت منها كان الاولى يقال ثمنه للعطف يا **قوله** ولم يعلم به يعني وقت
البيع ولا وقت كما في الفقه **قوله** وهو بمنزلة وهو بمنزلة الاستحقاق عنده
اي في جميع يجمع الثمن كما لو حرق كله **قوله** وبمنزلة العيب عندهما يعني في الحكم
والا فهو عيب عندهما لا بمنزلة العيب قاله الكمال **قوله** لكنه يعيب الخ اي يعيب العقوبة

مع ما به من العيب القديم فيقوم سارقا وغير سارق وحلال الدم وحوامد
فيرجع بمثل نسبة التفاوت بين القيمتين عندهما **قوله** وله ان سلبه
اي وجوب القطع والقتل **قوله** فيضا والوجود اي وجود القتل والقطع
الى سلب سابق اي سلب القطع والقتل وهو سرقة او قتله كايضا في باب
فيضا فاليه فضا وكانه قطع اقل عند البائع الذي عنده النسب فانقص
قبض المشتري **قوله** وقال محمد لا يدخل فيه اي في شرط البراءة من كل عيب لم
يزد على هذا الا لشرط البراءة من كل عيب قائم به لا يدخل الحادث في البراءة انما
ولو اختلفا في عيب انه حادث بعد العقد او كان عنده لا اثر لهذا عندنا
يوسف وعند محمد القول قول البائع مع يمينه على العلم انه حادث وعند زفر
القول للمشتري كما في الفقه **قوله** لانه مجاز عن الترويج كذا في المحيط ثم قال
وعند اكن قال لجارية يا زانية يا مجنونة فليس باقرار بالعيب ولكنه للسمية
حتى قيل لو قال له في الثوب اي قال لاخر مشنونه فانه لا عيب به يكون اقرارا
بنفي العيب لان عيوب الثوب ظاهرة انتفى **قوله** قال لاخر عبي هذا ابق الخ
كذا لو قال على ان يري من الاياق ولو قال على ان يري من اباقه او على انه
ابن وقبله المشتري الاول على ذلك يردده الثاني عليه لانه ذكر هذا وصفا
للايجاب او شرط فيه واليجاب يقتضي الجواب والجواب يتضمن اعادة ما في
الخطاب فاذا قال المشتري قبلته ذلك صار كانه قال اشتريته على انه ابن فيكون
اعترافا بكونه ابنا مقبولا للجواب بخلاف ما لو قال على ان يري من الاياق لانه لم
يصف الاياق الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافا بوجود الاياق للحال لان هذا
الكلام كما يحتمل التبري عن اياق موجود من العبد يحتمل التبري عن اياق سيحدث
في المستقبل فلا يصير مقرا بكونه ابنا للحال بالثبوت فلا يثبت حق الرد بالثبوت
كذا في المحيط فيلنظر مع ما قاله الكمال لو قال ان يري من كل عيب الا اباقه يري
من اباقه ولو قال الا الاياق فله الرد بالاتفاق انتفى **قوله** لان الموجود
من البائع الثاني السكون الخ يعني والسكون ليس بقصد يقامنه لباعه فيما اقر به
فاما اذا قال البائع الثاني وجدته ابنا الان صار مصداقا للبائع في اقراره
بكونه

بكونه ابنا والله الموفق **باب البيع اذا سدد قوله** وفسد بيع سمك
لم يصد اطلقه وقال في البيهقان وبطل بيع السمك قبل صيده وفسد لو بالعرض
انتفى فحالا الفساد لو بيع بما لا يثبت في الذمة **قوله** او صيد والتخ قال في
البيهقان وان اخذه ثم القاه في خطيره كبيرة بحيث لا يمكن اخذه الا بحيلة لا
يجوز فلو سلم بعد ذلك ينبغي ان يكون على الرايحين اللتين في بيع الابن بناء
على انه باطل او فاسدا انتفى **قوله** وان اخذه بدونهما ص **اقول** وينتبه له
خيار الرؤية ولا يثبت برؤيته وهو في الماء لانه يتفاوت في الماء وخارج
كما في البيهقان **قوله** الا اذا دخل في الخطيرة بنفسه ولم يصب مدخله لعدم ملكه
مفهوم التعليل فيه تسامح اذ لا بد من قدرة التسليم مع الملك لانه لا يلزم
من الملك الصلح كما لو اخذه والقاه في خطيرة لا يقدر على اخذه منها الا بحيلة
كما تقدم فعمل علما اذا دخل خطيرة يقدر على اخذه منها بلا حيلة فسد صا **قوله**
وفسد بيع طير في الهواء الكلام فيه كما في السمك قبل صيده **قوله** وانما قال
لا يرجع الخ **اقول** ما ذكره من التقييد عن الزيلعي خلا فظا هو الرواية لما قال
في البرهان ولو كان يعني الطير يذهب ويحي كالجمام لا يجوز ايضا في الظاهر
قوله وفسد بيع الحمل الخ **اقول** صرح بفساده وفساد بيع النتاج في الخيار
وفي الكنز عطفه على قوله لم يجوز بيع الميتة فيحتمل ان يكون باطلا كالميتة وفي البرهان
جعل بيع الحمل والنتاج من الباطل انتفى **قوله** ولو لم يصد في **قوله** في
الخائنة لو اشترى ولو لم يصد في صدق قال ابو يوسف يجوز البيع وله الخيار اذا
راها وقال محمد لا يجوز وعليه الفتوى انتفى **قوله** وضربة القانص
اقول هو من البيع الباطل كما هو في البرهان **قوله** وهو ما يخرج من الماء
بضربة الشبكة مرة **اقول** فهو على هذا من القنص فيقال نقض يقنص
تقضا اذا صاد وروى في تعذيبه لانه نهي عن ضربة القانص
وهو القواص على اللاني وكذا رواه الزحشمي في الفايق حيث فسره بقوله
هنا يقول اغوص غوصته فما اخرجته فهو لك بكذا والمعنى نهي عن واحد
انتفى كما في البرهان **قوله** والكل كذا اجماعه **اقول** بيده باطل واجارة

باطلة ايضا كما في البرهان **قوله** وضع عند محمد الخ **اقول** والفتوى على قول
محمد كما في البحر عن الذخيرة والخلاصة **قوله** وقال الكرخي الخ **اقول** اجيب
عنه بان التبعة لا تنحصر في الحقوق كالمفاتيح فالعسل تابع للخل في الوجود
والخل تابع له في المقصود بالبيع كما في البحر **قوله** وبه يفتي اي بقول محمد **قوله**
وشبه الخ **قوله** هو باطل كما في البرهان **قوله** وشعر الانسان **اقول**
بيعه باطل كرجعيه في الاصح الا اذا اُغلب للتراب والشرقين على الصحيح كما في البرهان **قوله**
والفيل كالبيع يعني عندنا في حيفته والى يوسف **قوله** بخلاف ما اذا باع بالبرهان **قوله**
والدراهم والدنانير ههنا جنس واحد حتى لو كان العقد الاول بالدرهم فاشترى بالدينار
وقمتها اقل من الثمن الاول لم يجوز له حسان وجاز قياسا وهو قول زفر **قوله**
كان حق انتملك لعله كحق النخل فليتنامل **قوله** ولما اذا بالاله الملهة خاص
بالمخل وبالمجعة عام في قطع الثمار والجزا بالزراي جزا الصون **قوله** مع بيع
الطريق يخالف ما قال في الخائبة ولا يجوز بيع مسيل الماء وصيته ولا بيع الطريق
بدون الارض وكذلك بيع الشرب وقال مشايخ بلخ جاز ان تنفق ويخالفه ايضا قوله الاتي
وفي رواية الزيادة **قوله** وفي التاتارخانية الخ ليس مما اكلام فيه وينبغي
ان يكون بعد قوله وضع بيع حق المرور تبعا **قوله** وضع ان سقط لاجل قبل حلوله
يعني ان اسقط الاجل من له الحق وهو المشتري لانه حقه فينفذ بملكه ولا
يشترط فيه التراضي وقول القدوري في تخلفه فان تراخيا يلحق بالاجل وقع
اتفاقا كما في التبيين **قوله** جاز امر المسلم ذميا ببيع خمر الخ يعني عندنا في حيفته
مع الكراهة المذكورة **قوله** وقال لا يجوز وهو الاظهر والمراد بنفي الجواز البطلان
لما قال في البرهان وتوكيل مسلم ذميا بشراخر وبيعها ومحرم حلال ببيع صيد
مكروه عندنا وابطلاه وهو الاظهر انتفى **قوله** وحكمه ان المشتري الخ **اقول**
ولا يملك التصرف على الصحيح لما في البرهان واذا اقتضه ملكه وقيل التصرف خبيثا
انتفى **قوله** وان كان الخ مثمنا فقد مر وجهه يعز من فساد العقد وجوب
قيمة العرض المقابل بد **قوله** لانه مقدم عليه في حياته فكذلك اعلى ورشته
كذا يقدم على تجهيزه كما في التبيين **قوله** واذا لم تكن قائمة فاشترى بها شيئا

يعتبر شبه البيع بشراخرها وهي معدومة فليتنامل **قوله** ووقف بيع مال الغير
على اجازته اي فان اجاز نفذ البيع عليه وظاهره انه لا فرق بين بيعه بما
يتعين او بغيره لكن في الخائبة رجل باع عبد غيره بغير اذن المولى بعرض يمينه
سوى الدراهم والدنانير ثم اجاز مولى العبد جازيبيه والمشتري بالعبد يكون للمشتري
وعليه قيمة العبد لمولاه فان اشتراه ذلك الشيء لا يتوقف وكان مشتريا لنفسه
قاضيا عنه بالبعد باذن المولى فيكون المشتري بالعبد له انتفى فبهذا يعلم ان محل
لوزم البيع على المالك فيما اذا بيع بما لا يتبين فليتنبه له فانه مما ينقل عنه **قوله**
وبيع ماله الخ هذا التركيب فيه نظر والمسئلة من الخائبة الصبي المحجور اذا بلغ سفيها
يتوقف بيه وشراؤه على اجازة الوصي والقاضي انتفى وفي الخلاصة اذا باع ماله
وهو غير رشيد يتوقف على اجازة القاضي انتفى **قوله** وبيع الموهون والمستاجر
هذا فاصح الروايات الا ان المرتفع يملك نقض البيع ويملك اجازته والمستاجر
يملك الاجازة لا النسخ **قوله** ولو تفا سنان الخ يخالفه ما قال في الخائبة فان لم
يجز المستاجر حتى انتسخ الاجازة ببيعها يفسد البيع السابق وكذا المرتفع اذا
لم يفسخ البيع حتى فاك الوهن يفسد البيع انتفى **قوله** وان كان قبله في المنقول
لا في العقار فعلى الخلاف المعروف **قوله** في العبارة سقط حرف اختاره الحكم وهو من
الخلاصة وعبارتها وان كان قبل القبض في المنقول لا وفي العقار على خلاف المعروف
انتفى **قوله** وان كان قبله فعلى الخلاف **قوله** الخلاف الذي سياتي فيها اذا
اشترى عقارا وباعه قبل قبضه لا كما ذكرهنا **قوله** او بمثل ما اخذ فلان مستغنى
عند بقوله قبله وبيع بما باع فلان **قوله** ان اقر به القاصب ثم البيع الخ فيه
تسامح **قوله** وحكمه انه انما يقبل الاجازة اذا كان البايح قائما **قوله**
هذا بخلاف النكاح اذا لا يشترط قيام المزوج كما في الخلاصة **قوله** وحكمه ايضا
ان اخذ الثمن او طلبه ليس باجازة فيه نظر فان في عبارة الخلاصة ثم في البيع الموقوف
اذا اخذ الثمن او طلبه يكون اجازة ولو قال احسنت او وفقت او اصبحت لم يكن
اجازة انتفى **قوله** واما اذا انبأ بها وهما يمشيان فلا كراهة قال الزيلعي
ونفذ مشكل فان الله تعالى قد نهى عن البيع مطلقا فمن اطلقه في بعض الوجوه

يكون تحصيلها وهو نسخ فلما يجوز بالراي انتفى **قوله** وكرو النجس بفحش
وروى بالسكون وانما يكره فيما اذا كانت الرغيب في السعة يطالبها بمثل ثمنها
واما اذا طلبها بدون ثمنها فلا بأس بان يزيد الى ان تبلغ قيمتها **قوله** حتى لو كان
احدا الضعيفين له والاخر غيره لا بأس ببيع احدهما كذا لا بأس به اذا تضرع اخراج
احدهما بالتدبير والاستيلاء والكتابة ولم اعتاق احدهما وبيعه ممن حلف ببقائه
ان اشتراه او ملكه **باب الاقالة** قال العيني هي مصة من اقال اجوف باي
ومعناه القلع والرفع انتهى وقال الكمال قيل الاقالة من القول والعبرة بالسلب
فاقال بمعنى ازال القول الاول وهو البيع كاشكاه ازال شكايته ودفع بانهم قالوا
قلته بالكسر فهو يد لعل ان عيشه بالا او فليس من القول ولانه ذكر الاقالة
في الصحاح من القاف مع الياء لامع الواو وايضا وذكر في مجموع اللغة قال البيع قلا
والاقالة نفسه انتهى وكذا ذكر مثله العيني مصرحاً بان له لو كان من القول لقبول قلته
بالضم **قوله** وتضع بلفظين قال الكمال ولا يتعين مادة قاف لام بل لو قال تركت
البيع وقال الآخر وضيت او اجرت تمت ويجوز قبول الاقالة دلالة باللفظ كما اذا
قطعه قميصا في فور قول المشتري قلته وتنعقد بفا ستمتلك وتاركتك انتفى بقول
الجوهرة ولا تنفع الابلغ الاقالة حتى لو قال البائع للمشتري يعني ما اشتريته مني
بكذا ان قال بعته فهو بيع بالاجماع فيراعى فيه شرايط البيع انتفى لغير المداينة
جوازها بلفظ الاقالة دون المتاركة والدلالة بل الاحترار عن عدم حصولها
بلفظ البيع انتفى **قوله** الاقالة تثبت بلفظين احدهما يعبر به عن المضاي
عند الحقيقة والبرهان لمقابله بقول محمد وبه صرح في الجوهرة انتفى وهكذا ذكره
في الدراية والذي في فتاوى قاضي خان ان قول الجوهرة كقول محمد كذا في الفقه قوله
وفي الفتاوى اختار قول محمد جعله المصن مقابلا لما سئو عليه متنا ويرجى قول محمد
ايضا كون الامام معه على ما في قاضي خان **قوله** قالوا هذا اذا ولدت بعد القبض
حينئذ قالوا ان ذكر فيها فيه خلاف ولم اراه والكمال قيدا للمسئلة بالقبول المذكور جازاها
دون هذه الصيغة معللا بان الزيادة المنفصلة كالولد والارض والعقد اذا كانت
بعد القبض يتعد معها الفسخ حقا للشرع بخلاف ما قبل القبض فلا تمتع والزيادة

المنفصلة

المنفصلة كالسمن لا تمتع سواء كانت قبل القبض او بعده **قوله** الا اذا باع
المتولى والوصى باكثر من قيمته يعني او اشترى باقل من القيمة ونصر على
شراء المتولى في فتح القدير والوصى مثله في الحكم نظر المصنف والوقف **قوله**
الا اذا انعيب المبيع الخ كذا في فتح القدير موطاها الاطلاق وقيدته الزيلعي فقال
ولهذا يشترط ان يكون النقصان بقدر حصه ما فات من العيب ولا يجوز
ان ينقص اكثر من مثله كذا افاده الشيخ على المقدسي رحمه الله وقيد بالعيب
لما قال الكمال في بيع باع صابونا وطبا ثم تقابل بعد ما جق فنقص وزنه لا يجب
على المشتري شيء لان كل المبيع باق **قوله** يعني اذا تقابلا ولم يرد المشتري المبيع
الى انما ذكر العناية لتقييده ببيعه من المشتري وقوله ولو ياتيه من غير
المشتري لم يحجز يعني انه لو كان غير منقول كالعقار جاز بيعه لغير المشتري
ايضا وهذا عندهما خلافا لمحمد كما في الجوهرة والفتح **قوله** قال في النهاية الخلا
فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة الخ يوضحه قول الجوهرة انما جعلت الاقالة فضيحا
في حق المتماقين عملا بلفظ الاقالة لان لفظها يبين عن الفسخ والوقع وانما
جعلت بيانا في حق غيرهما عملا بمعنى الاقالة لا بلفظها لانها في المعنى مبادلة المال
بالمال بالتراضي وهذا احد البيوع فاعتبرنا اللفظ في حق المتماقين واعتبرنا المعنى
في حق غيرهما عملا بالشبهين وانما لم نعكس بان نعتبر اللفظ في غيرهما والعمل
بالمعنى في حقهما لان اللفظ قائم بالمتماقين واللفظ لفظ الفسخ فاعتبرنا جانب
اللفظ في حق المتماقين لقيام اللفظ بهما واذا اعتبرنا لفظ الفسخ بما تميز
العمل بالمعنى في حق غيرهما لا محالة للعمل بالشبهين **قوله** والمشتري اذا باع
من آخر الخ حيلة للشرا باقل مما باع قبل نقد ثمنه **قوله** وذكر الخامس الخ يزداد
سادس هو لو كان المبيع مرقا فالتقايض من كلا الجانبين شرط لصحة الاقالة فيجعل
في حق الشرح كبيع جديد كما في الجوهرة والفتح **قوله** وهلاك بعضه بقدره
قال في الجوهرة لو كان المبيع عبدا قطعت يده عند المشتري واخذ ارشها ثم تقابل
رد الثمن كله واخذ العبد ولا شيء للبائع من ارش العبد ويطلب للمشتري انتفى
قوله ولو تقايضا بالياء المشاة من تحت اي تباعا ببيع المقايضة فهلك احد

العوضين جازت الاقالة وعلى مشتري الهالك قيمته او مثله ان كان مثليا وسلبه
الى صاحبه ويسترد العين منه وكذا التوقيلا والمعقود عليها قائمان ثم هلك
احدهما صحت ولو هلك الآخر قبل الرد بطلت الاقالة وتصح الاقالة بعد هلاك
عرض جعل راس مال السلم وقبض المسلم اليه ويضمن قيمة الهالك او مثله كما في
حقيقة المقايضة وهلاك البدلين في المرفوعين مانع من الاقالة لعدم لزوم رد
عين المقبوض بعد الاقالة بل يردده او مثله فلا تتعلق الاقالة بعينها بخلاف غيره
من البياعات فانه يتعلق بعين المبيع من الفتح والكوهرة **باب المراجعة**
والترلية والوضعية قوله واما اشتراؤه بزوج ده يارده لا يجوز لانه اشتراؤه
برأس المال وبيع قيمته قال الكمال فان معناه يارده كل عشرة احد عشر وهذا
فرع معرفة العشرة وهو بتقديم العبد وهذا بنا على ان لفظ ده يارده معناه
العشرة احد عشر اي كل عشرة ربحها واحد يقتضي ان يكون الحادي عشر من جنس
العشرة ولا شك انه غير لازم من مفهوم ذلك ولكن لازم ذلك دفعا للجهالة
ولا يثبت حينئذ فالمرادة على العبد بده يارده يقتضي انه باعه بالعبد
وبعضه او بمثل بعضه وهو كل عشرة اجزاء من العبد ربحها جزا اخر منه حين
عرفت المراد كل عشرة دراهم احد عشر لزم حينئذ ما ذكره وهو انه ياعده بالعبد
وبعض قيمته انتهى **قوله** والسهماء في ظاهر الرواية وفي جماع البرامكة
لا يضم لان الاجارة على الشرا لا يصح الا ببيان المدة ووجه ظاهر الرواية العرف
وقيل ان كانت مشروطة في العقد تضم انتهى **قوله** وطعام المبيع قال الكمال
الا ما كان سرفا فيسقط الزايد على المرفوع ويجب ما عداه انتهى ويضم علف
الدواب الا ان يعود عليه شيء متولد منها كاللياثا وبيضها واصوافها
ومنها فيسقط قدر ما نال ويضم ما زاد بخلاف اجراء الدابة والعبد والدارفانه
يراجع مع ضم ما انفق عليه لان العلة ليست متولدة من العين انتهى
قوله بخلاف اجرة الدال فانها لا تضم اتفاقا بيناه على العادة لما قال الكمال
وقيل اجرة الدال لا يضم كل هذا ما لم تجر عادة النجار انتهى **قوله** وان فعل
المشتري بيده لا كذا لا يضم منها شيئا تلوع به متلوع كما في الفتح **قوله**

واجز

واجز المعلم الى قال الكمال لا يخفى ما فيه اذ لا شك في حصول الزيادة بالتعليم
ولا شك انه مبيع التعليم عادة وكونه بمساعدة القاطلية في التعليم
فهو كقابلة الثوب للصبي فلا يمنع نسبه الى التعليم كما لا يمنع نسبه الى
الصبي فانما هو شرط والتعليم قال علة عادته فكيف لا يضم وفي الميسوط
اضاف نفوذ المنفق في التعليم الى انه ليس فيه عرق قال وكذا في تعليم الفنا
والعربية قال حتى لو كان في ذلك عرق ظاهر يلحق برأس المال انتهى **قوله**
ان ظهر خيانتة بالبينة او اقراره او بتكول هو المختار وقيل لا يثبت الا باقراره
لانه مناقض بدعواه فلا يتصور بنية ولا تكول والحق سماعها كدعوى
الغيب ودعوى الخط كما في الفتح **قوله** ولو هلك المبيع الى لزوم جميع الثمن
في الروايات الظاهرة وروى عن محمد في رواية غير الاصول انه يفسخ
البيع على القيمة ان كانت اقل من الثمن كما في الفتح **قوله** وان استغرق
الرجح لم يراج يعني بلا بيان عندنا في حنفية ويعتمد بها احمد فان بين ورعي
به المشتري جاز لان المانع عند عدم البيان لمعنى راجع الى العباد لا الشرع
وقال ابو يوسف ومحمد ببيعه مراجعة على الثمن الاخير كما في الفتح **قوله**
شري من ما ذونه الى كذا من مكاتبه بالاتفاق كما في الفتح **قوله** يعني اشترى
جارية فاعورت اي من غير صنع احد بل باوة سماوية وبيضها بنفسها
لاندهور وعن ابى يوسف وهو قول زفر انه لا يبيع مراجعة من غير بيان
كما اذا احتبس بفعله قال الفقيه ابو الليث وقول زفر اجود وبه نأخذ
قال الكمال واختيار وهذا حسن لان بين المراجعة على عدم الحيانة وعدم
ذكر انها انتقصت ايها المسمى ان الثمن المذكور كان لها ناقصة
قوله ويراج ببيان بالتقريب كذا لو اشترى من لا يجوز شهادته
له من الوالدين والمولودين والزوجة لم يجز ان يبيعه مراجعة
عندنا في حنفية حتى يبين له تلحقه نكحة في ذلك لانه قد جعل مال كل
واحد منهما كمال صاحبه ولانه يجامع فصار كالشرا من عبده وقال
ابو يوسف ومحمد له ذلك من غير بيان واجمعوا انه لو اشترى من مكاتبه

أو مدبره أو مأذونه سواء عليه دين أو لا أو ماله ليكده اشتروا منه فإنه لا
يبيعته مرا بركة حتى يبيع كذا في الجوهرة أو فقادها اجنبي فاخذ
ارثها ليس اخذ الارش قيداً اهتزازياً بل اذا عورها الاجنبي لا يراج بلا
بيان لتحقيق وهو بالضممان كما في الفتح **قوله** مع بيع الفقار قبل
قبضه استوزيد عن اجازته قبل قبضه فان الصحيح كما قال في الفوائد
ان الاجارة قبل القبض لا يجوز بلا خلاف لان المنافع بمنزلة المنقول والا
حيارة عليك المنافع فيمتنع جوارها قبل القبض وفي الكافي وعليه الفتوى كذا
في الفقه **قوله** لا المنقول اي لا يصح بيعه ونفي الصحة يحتمل ثبوت فساد
العقد وبطلانه صرح بالاول في المواهب فقال وفسد بيع المنقول قبل
قبضه انتهى وصرح بالثاني في الجوهرة ونصه قال المجتهد اذا اشترى منقولا
لا يجوز بيعه قبل القبض لامن بايعه ولا من غيره فان باعه فاليوم الثاني
باطل والبيع الاول على حاله جائز انتهى وفيه المسئلة في البيع لتكون
اتفاقية مع محمد في عدم صحته وكذا الاجارة قال الكمال وقد لقي بالبيع غيره
فلا يجوز اجارته ولا بيعته ولا التصديق به خلافاً للمجته في الهبة والصدقة
وكذا اقرضه ورهنه من غير بايعه انتهى وفي الجوهرة واما الوصية والعقود
والتدبير واقراره بانها ام ولده يجوز قبل القبض بالاتفاق وفي الكتابة
يحتمل ان يقال لا يجوز لانها عقد مبادلة كالبيع ويحتمل ان يقال يجوز لانها
اوسع من البيع جواراً وان زعج جاريته قبل القبض جاز انتهى ويكون
وطور وجهها قبضاً لا عقده **قوله** وفيد يكون المكمل مبيهاً لانه اذا كان
متمماً جاز التصرف فيه مطلقاً قال الكمال بان اشترى بهذا البر على انه كره
فقبضه جاز تصرفه فيه قبل ما هو من تمام قبضه انتهى وكان ينبغي للص
رحمه الله ان يذكر هنا ما يميز المبيع عن الثمن فالدرهم والدنانير اثمان ابد
اي على كل حال سواء حبسها حرزاً لباهاً ولا وسواء كان ما يقابلها من جنسها او
غيره وذوات القيم كالثياب والحيوان مبيعة ابد والمثلثات من المكيلات والمو
والمعدودات المتقاربة اذا قوبلت بالنقد مبيعة او بالاعيان وهو معينة

ثمن او غير معينة مبيعة كمن قال اشترت كراماً من الكنطرة بهذا البعد فلا يصح
الا بشرائط السلم وقبل المثلثات اذا لم تكن معينة وقوبلت بغيرها ثمن
مطلقاً ولو دخل عليها الباء اذا عرفت بهذا الا ثمان يجوز التصرف فيها قبل
القبض لانه لا في غير الصرف والسلم واختلف في القرض والادخ جواره
قال الكمال رحمه الله في هذا الباب ثم اعاده في كتابه الصرف الا انه قال فيها
اذا كانت المثلثات غير معينة ما رخصته وان لم تكن اي المثلثات فان صحبها
حرزاً لباهاً وقابلها ببيع فصح ثمن وان لم يصحبها حرزاً لباهاً ولم يقابلها ثمن فصح
مبيعة وهذا لان الثمن ما ثبتت في الذمة ديناً عند المقابلة انتهى **قوله**
الا ان يكمل البائع به بانه اشترى من غيره الصحيح وهو قول عامة المشايخ وحظوا
وكيله بالقبض كحضرته وقيل لا يكتب له لظاهر الحديث لانه اعتبر صاعين كما في
الجوهرة والفتح **قوله** جاز التصرف في الثمن قبل قبضه يستثنى منه بدل الصرف والسلم
لان المبيع من راس مال السلم حكم عين المبيع والاستبدال بالمبيع قبل القبض
لا يجوز وكذا في الصرف ويصح التصرف في القرض قبل قبضه على الصحيح والمراد بالتصرف
تحويل البيع والهبة والاجارة والوصية وسائر الديون كالثمن لعدم العذر بعدم
الاتعاخ بالهلاك كالمهر والاجرة وخمان المتلفات وغيرها كبد الخلع والعقود
على مال وبطل الصلح عن دم عهده كما في الفقه والجوهرة **قوله** وجاز زيادة المشتري
فيه اي الثمن قال الكمال وفي المبسوط وكذا اذا كانت الزيادة من الاجنبي وضمنها
لانه التزمها عوضاً انتهى كما سيذكره المصنف ايضا **قوله** ان قام المبيع اي شرط
جواز الزيادة قيام المبيع في ظاهر الرواية فلو صدق حقيقة بان مات العبد او
الداية او حكمها بان اعتقه او دبره او كاتبه او استولدها او باع او وهب وسلم
او اجر او رهن ثم باعه من المشتري والمرفق او طبع اللحم او طعن او نسج الغزال
او حرم العيص او علم مشتري الخمر ذمياً لا تقع الزيادة لغوات محل العقد اذا
العقد لم يرد على المطحون والمذبح وكذا الزيادة في المهر شرط بقاء الزوجية
بخلاف الذبح الشاة المبيعة او اجر او رهن او خايط الثوب او اتخذ الخدي
سيفاً او قطع يد المبيع فاخذ المشتري ارشاً ثم راد ثبت الزيادة في كل هذا

وقوله في ظاهر الرواية احتراز عما رواه الحسن في غير رواية الاصول عن ابي
ان الزيادة تصح بعد هلاك المبيع كما يصح الخط بعد هلاكه قاله الكمال رحمه الله
قوله وحط البائع اي ولو بعد هلاك المبيع كما ذكرناه **قوله** وزيادته الى البائع
في المبيع اي ولو بعد هلاكه ويكون لها حصته من الثمن فتسقط بها الكفاية قبل بدو
كما في الفقه عن المتنق **قوله** قال رجل اخبرني عبدك ان هذه المسئلة المذكورة
في مسائل شتى في العداية والكنز **قوله** ويلحق باصل العقد اي الزيادة لكن لا
تظهر في حق البائع والشفيع والمراجه فلا يحبس المبيع لاجل الزيادة وتأخذ الشفيع
بالالف وثلث الزيادة ويراج على الف ويسترد الاجنبى الزيادة بعد اقاله المبيع
اورد بغيره بقضا او غيره ولو ضمن الزيادة بامر المشتري ظهرت في حق الكل وهذا
كل فيما اذا كانت الزيادة في العقد كما يشير اليه كلام المحد واما حصولها بعده
فلا يجوز الا باجازة المشتري وتامه في التبيين **قوله** سوا القرض فان تاجله
لا يصح بغيره لا يلزم كما اشار اليه بعده وبه صح الكمال **قوله** احوال المستقر
المقرض في حيلة لزوم تاجيل القرض وبه صح الكمال رحمه الله **باب**
الربا قوله وشرعا فقل احد المتجانسين لا يرد عليه بيع المتساويين من جنس
نسبة فانه ليس فيه فصل ولذا اقال في الجوهرة هو في الشرع عبادة عن عقد فاسد
بصفة اي خاصية يخرج البيع الفاسد تنقوا سواء كان هناك زيادة او لا الا ان
ان بيع الدراهم بالدراهم نسبة ربا وليس فيه زيادة انتفى من شرائط الربا علة
البدلية وكونها مغنيتين بالاتلاف فعصمة احداهما وعدم تقويمه لا يمنع
فشر الاسير او التاجر مال الحرة او المسلم الذي لم يهاج بجنسه متفاضلا جاز
ومنها ان لا يكون البدلان مملوكين لاحد المتبايعين كالسيد مع عبده ولا
مشاركين فيها بشركة عنان او مغا وحشة كما في البدائع **قوله** ففعل عشرة
اذرع الخ كان بينهما يقال ايضا وفعل ستة خضعات على خمس لا يكون ربا
تنقوا القرض بالشرع وهو بلوغ احد الحفوات نصف الصاع فانه لو بلغ من
احدهما لا يجوز **قوله** شرط لاحد العاقلين اي ولم يشترط لقوله حتى لو شرط
لغيره لا يكون ربا الا ان هذا يكون بيعا فاسدا شموله شرطا لا يقتضيه

قوله وعلة القدر بالجنس اي مع الجنس واذا كان الاصل واحدا وان
اليه مختلف الجنس صار جنسين حكما حتى يجوز التفاضل بينهما كدهن
البنفسج مع دهن الورد اصلهما واحد وهو الزيت او الشيرج
فصار جنسين باختلاف ما اضيف اليه من الورد او البنفسج نظرا الى
اختلاف المقصود والقرض ولم يبال باختلاف الاصل كما في الفقه **قوله**
كسليم يروي في هر وى يعنى او ببيده به نسبة فانه غير جاز ايضا وكذا
اذا باع شاة بشاة او عبدا بعبدا بعد نسبة كما في الجوهرة **قوله** هشتان
قوله فخرم بيع الوزني بجنسه كان الانسب لحقاق الفا ويقال هشتان
من حريم المتدر في قوله والوزني **قوله** كالنقود والزعفران والقطن
والحديد الاولى ان يقال كالنقود مع الزعفران او مع القطن او مع
الحديد دفعا لتوهم جواز القطن بالحديد لمقابلتهم وانه لا يجوز
قال في البدائع وان كان راس المال مما لا يتدين والمسلم فيه مما يتبين كما
اذلهم الدراهم او الدنانير في الزعفران او في القطن او الحديد وغيرها
من سائر الموزونات فانه يجوز لا بعدام العلة وهي القدر المتفق
او الجنس اما المجانسة ففاسد لا تنقوا واما القدر المتفق فلان وزن
الثلث يخالف وزن الثمن الا يرمى ان الدراهم توزن بالمشا قبل والقطن
والحديد يوزنان بالقيان فلم يتفق القدر فلم توجد العلة فلا يتحقق
الربا انتفى ومثله في شرح المجمع لابن الملك **قوله** اما الاول يعنى به
صفة الوزن في قوله لكنها تختلفان في صفة الوزن ومعناه وحكمه
قوله واما الثاني يعنى به معناه **قوله** واما الثالث يعنى به حكمه
قوله وحل بيعهما ايضا بلا قدر يعنى بلا بلوغ قدر اعتبره الشارع
وهو نصف الصاع وبلوغ احدهما مانع كما قدمناه وقد اوضحه بقوله
كبيع مادون نصف صاع الخ **قوله** فان المعقب في قدر المكيلات نصف
الصاع لا مادون الخ قال الكمال باعنا ولا يسكن الخاطى الى هذا
بل يجب بعد التعليل بالقصد الى صيانة اموال الناس بخير النفا

بالنفاحتين والحفة بالحفتين اما ان كانت مكابيل اصغراى بن نصف الصاع
 كما في ديارنا من وضع ربع الفتح وثمان الفتح المصري فلا شك وكون الشرع
 لم يقدر نصف المقدرات الشرعية في الواجبات المالية كالنكاحات ومدة الفطر
 باقل منه لا يستلزم اهدار التفاوت المتيقن بل لا يحل بعد يتقن التفاضل
 مع يتقن تخريم اهداره ولقد اعجب غاية العجب من كلامهم هذا وروى المصنف عن
 محمد انه كره التمرة بالتمرين وقال كل شئ حرم في الكثير فالقليل منه حرام انتهى
 كلامه رحمه الله **قوله** ان كانا موجودين يعني معنيين وليس كلاهما ولا
 احدهما دينا والصورة رباعية وتوجيهها بفتح القدير **قوله** لا يغيران بالعرف
 بل كذا في الفتح بزيادة لان العرف جازان يكون على باطل كتعارف اهل زماننا
 اخراج الشموع والسراج الى المقابر ليا في العيد والنحن بعد ثبوته لا يحفل ان يكون على
 باطل انتهى **قوله** نقل عن محمد بن الفضل الخ جزم به في شرح الجمع فقال بيع
 الدقيق بالدقيق متساويا كليا اذا كانا مكسوسين جازا اتفاقا انتهى
 وبالنسبة في الاخيرين وهو بيع الخبز بالبر والدقيق يعني اذا جعل الدقيق او البر
 راس مال السلم في الخبز لما كان قوله ويمد يفتي اى على قول ابي يوسف خلافا لهما
 اى لو كان الخبز راس مال السلم في الحنطة والدقيق فهو جاز كما في الفتح **قوله**
 لكن يجب ان يحتاط الخ قال الكمال واذا كان كذلك فالاحتياط في منه **قوله**
 لا بيع البر بالدقيق او بالتوفيقى سوىقه اما سويقى الشير فيجوز **قوله**
 ولا بيع الدقيق بالتوفيقى اى وهما من البر اما اذا كان احدهما من الشعير
 والاخر من البر فيجوز كما في الفتح ولا الزيتون بالزيت والسمسم بالشيرج
 حتى يكون الزيت والشيرج اكثرهما في الزيتون والسمسم الخ كذا في الهداية وقال
 الكمال وفي فتاوى قاضى خان انما يشترط ان يكون الخالص اكثر اذا كان النقل
 في البر الاخر شيئا له قيمة اما اذا كان لا قيمة له كما في الزيت بعد اخراج السمسم
 من الزيتون او الشعير من السمسم او اذا كان احد المتجانسين مطيبا
 بالآخر من الزيتون والشيرج من السمسم او اذا كان احد المتجانسين مطيبا

صيره من خلا فجنه فيجوز بيع قفيز سمسم مطيب بقفيزين غير مطيب وطل
 لوز مطبق بورد او بان او خلا فبرطلى لوز غير مطبق وطل دهن لوز مطبق
 برزهر الناريخ برطلى دهن اللوز الخالص وكذا الزيت المطيب بغير المطيب فباعوا
 الواحجة التي فيها بازا الزيادة على الرطل انتهى قوله في الهداية ويجوز بدهنه
 واللبن بسممه والعنب بعصيره والتمر بدهنه على هذا الاعتبار وقال الكمال يبيح
 اذا كان الدهن المفرد والسمسم واللبس اكثر مما يخرج من الجوز واللبن والتمر
 جاز وقد علمت تقييده بما اذا كان النقل له قيمة واظن ان لا قيمة لنقل الجوز
 الا ان يكون بيع بقشره فيوقد وكذا العنب لا قيمة لتقله فلا يشترط زيادة
 العصير على ما يخرج والله اعلم انتهى **قوله** والزيادة بالشجير ولا يلزم الربا
 اى لا يلزم خال وجود كثرة الخالص على ما يخرج والا لزم **قوله** وبه اى يقول
 ابي يوسف يفتي لم يترخص المصنف لبيان قول الامام ومحمد وقال الكمال جعل المتأخر
 الفتوى على قول ابي يوسف وانا ارى ان قول محمد احسن فان محمد ايقول قد
 اهدر الجيران نقاوته وبينهم يكون اقتراضه غالبا والتقيس يترك بالتأمل
 فجاز اقتراضه وزنا وعددا انتهى **قلت** بحث الكمال نصي فهو مؤيد به
 قال شاذي الجمع جوز محمد استقراضه وزنا وعدا لتعارف الناس على اهدار
 التفاوت بين احاده كما اهدر وابين الجوزتين وعليه الفتوى انتهى
 واما البرصيفة فقال لا خير في استقراض الخبز عددا او وزنا لانه يتفاوت
 بالخبز والجواز والتنور باعتبار كونه جديدا وعتيقا والتقديم في التنور
 والتأخير عنه ويتفاوت جودة خبزه بذلك **قوله** حتى اذا كان عليه
 دين يتحقق الربا كذا في الهداية وقال الكمال وفي الميسوط ذكر انه لا يتحقق
 الربا بينهما مطلقا ولكن على المولى ان يرد ما اخذه على العبد لان كسبه موقوف
 بحق غرمانه فلا يسلم له ما لم يفرغ من دينه كما لو اخذه بالحقه البيع سواء
 كان المشتري منه درهما بد رهين او لا بخلاف المالك لا للمشتري كذا في الهداية
 في كسبه فيجوز الربا بينهما انتهى **قوله** وكذا اذا ابتاعها فيها ببيعها بثلث الكمال
 وكذا اذا باع منعم ميتة او خيرا او فاسدا واخذ المال بثلثه في حقه

ومحمد فلا لا في يوسف **قوله** لان مال من لم يمت له العمة له لعله اراد
 بالعمة التي تقوم اي لا تقوم له فلا يضمن بالانكشاف لما قال في البديع معللا
 لقول الحنفية لان العمة وان كانت ثابتة فالتقوم ليس بثابت عنده حتى
 لا يضمن بالانكشاف وعندنا نفسه وماله معصومان متقومان انتهى **باب**
الاستحقاق **قوله** لم يذكر الحقوق اي في هذا المحل كما ذكرت في سائر
 المتن لان ادنى المص قد منها في اول البيوع لمناسبتها **قوله** وهو نوعان
 ذكره العمدان عن الزيادات **قوله** مستحق عليهم اي الباع والمعلمين من المقام
قوله حتى ان واحد منهم اي الباع كما صح به العمدان بعد هذا الوجه عدم
 قبول البيعة قول الكمال ان البيعة كما سمها مبيئة لما كان ثابتا في نفس قبل
 الشهادة فيظهر بها مكان قبلة قليلة لا تتفق عند حد معين ولهذا يرجع
 الباعة بعضهم على بعض ولا يسمع دعوى احدهم انه ملكه لان الكل صاروا
 مقضيا عليهم بالقضاء على المشتري الاخير كما لو ادعت في يد الاخير انها حرة
 الاصل حيث يرجعون **قوله** يختلفان بوجه آخر قال العمدان ووجه الاختلاف
 ان الاستحقاق الناقل اذ اورد فان كل واحد من الباعة لا يرجع على بايعة
 ما لم يرجع عليه ولا يرجع على الكفيل ما لم يقص على المكفول عنه انتهى **قوله**
 والحكم بالحرية حكم على الكافة قال العمدان ومن ادعى حرية الاصل ولو يذكر
 هم امه ولا هم اب لام وجدها يجوز لانه يجوز ان يكون الانسان حرا
 الاصل وتكون امه حقيقة بان يتولد حاريتها فالولد علق حرا الاصل
 وان لم يكن الام حرة **قوله** والثاني لا يوجب انفسا خها اي في وجه توقف
 العقد السابق على اجازة المستحق فاذا لم يحز قيل ينتسخ اذا قبض المستحق
 وقيل ينتسخ بنفس القضاء والصحيح انه لا ينتسخ ما لم يرجع المشتري على بايعة
 بالثمن فاذا رجع الا ان ينتسخ حتى لو اجاز المستحق بعد ما قبضه او بعد ما قبضه
 قبل ان يرجع المشتري على بايعة ينعى وقال شمس الائمة الحلواني الصحيح من هذا
 انما بان ان القضا للمستحق لا يكون فسخا للبياعات ما لم يرجع كل على بايعة
 بالقضاء وفي الزيادات روي عن ابي حنيفة انه لا ينتقض ما لم يأخذ العين

بحكم

بحكم القاض وفي ظاهر الرواية لا ينتسخ ما لم يفسخ وهو الاصح انتهى ومعنى
 هذا ان يتراضيا على الفسخ كما في العداية وفتح القدير **قوله** في بيعه ولدت
 عند المشتري لا يثبت له انما قيد بكونه من غير استيلاده لمكان قوله اي يأخذ
 المستحق فولدها والا فاستيلاده لا يمنع استحقاق الولد بالبيعة فيكون ولد المعز
 وهو حر بالقيمة مستحقه ويلزم عقدها بالوطى ويرجع بالقيمة على بايعة لا
 بالعقر وان مات الولد لا شيء على بايعة كما سيذكره المص في باب دعوى النسب
قوله تبعها ولدها قال الكمال ويشترط القضاء بالولد بخصوصه وهو الاصح
 من المذهب لانه اصل يوم القضاء لا انفصاله واستقلاله فلا يد من الحكم به وقيل
 يصير مقضيا به تبعها كما ان ثبوت استحقاقه يكون تبعا انتهى **قوله** وان اقربها
 لرجل لا يتبعها ولدها قال الزيلعي عن النهاية الولد انما لا يتبعها في الاقرار اذا
 لم يدعه المقر له اما اذا ادعاه كان له لان الظاهر انه له انتهى **قوله** ان
 الدعوى بشرط في حرية العبد يعني مطلقا على الصحيح قال الكمال والصحيح ان
 دعوى العبد شرط عندنا في حقيقة في حرية الاصل والعقد العارض انتهى **قوله**
 ولو اقام الباع بنية ان المشتري اقرب العداية **قوله** قد نقل العمدان قبل هذا عن الزخيرة
 الرجوع بالثمن كذا في العداية **قوله** قد نقل العمدان قبل هذا عن الزخيرة
 ما صورته ثم استحقاق المشتري على المشتري انما يوجب الرجوع بالثمن على
 الباع اذا ثبت الاستحقاق بالبيعة اما اذا ثبت باقرار المشتري او بتكوله
 عن اليمين او باقرار وكيله بالخصومة او تكوله لا يوجب الرجوع بالثمن لان
 اقراره لا يكون حجة في حق غيره فليتأمل انتهى **قوله** جاز عتق مشتري غا
 باجازة بيعه كذا الوادي الغاصب الضمان وكذا وقف الارض المشتراة من غا
 كما في المفتح **باب السلم** **قوله** والسنة وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 من لم يلم كذا استدله في العداية عند قوله وهو جاز في المكيلات
 والموزونات **قوله** ولم يستدل بما روي انه عليه السلام ينعى عن بيع
 ما ليس عند الانسان ورخص في السلم الخ نفي وروده اصلا في كتب الحديث فيه
 تأمل واحسن منه قول الكمال لفظ الحديث كما ذكره المص في غرابه وان كان

في شرح مسلم للقاضي ما يدل على انه غير عليه بعد اللفظ قبل
يظهر انه حديث مركب من حديث الترمذي عن بيع ما ليس عند الانسان
ان رواه اصحاب السنن الاربعة عن عمار بن شبيب عن ابيه عن
عند صلى الله عليه وسلم لا يحل سلف وبيع الى ان قال ولا بيع ما ليس
عندك قال الترمذي حسن صحيح وتقدم والوجه في السلم رواه الستة عن ابي
الزهري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم والناس
يسلمون في التمسك والتمسك والتمسك فقال من اسلف في شيء فليسلف في كل
معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وفي البخاري عن عبد الله بن ابي اوفى قال ان
كننا لسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر رضي الله عنهما
في الخطة والشعر والتمر والزبيب انتهى **قوله** وشرعا ببيع الشيء اشارة الى
ركنه وهو الايجاب والقبول واشارة الى انه كما ينعقد بلفظ السلم ينعقد بلفظ
البيع وهو الاصح كما في المحيط والتبيين وعلى انعقاد البيع بلفظ السلم اتفاق الرواة
كما شرح المجمع **قوله** احتوز به عن الدنانير والدراهم اخرج الفلوس لانه
يجوز السلم فيها لانها سلع باعتبار الاصل والسلم في التسليم لا يجوز على غير رواية
العرف لانه الحق بالمضروب وعلى رواية الشركة يجوز لانه الحق بالعرض
وهو رواية عن ابي يوسف ايضا انه كالعرض كما في المحيط **قوله** والعديد
المتقارب المتقارب اي عدا يجوز ايضا كيلا كما في التبيين وقال في شرح المجمع
ذكر في المختلف يجوز السلم في الجوز والبعض عددا وكيلا ووزنا عندنا **قوله**
وزنه ان يبيع به اي بالوزن كذا قال الزيلعي وان كان ثوب جري ببيع بالوزن
لا بد من بيان وزنه مع ذلك اي الذرع والصفعة والصنعة لانه يصير معلوما
به انتهى وقال في شرح المجمع وفي الايضاح في الديباج والخمر من المذروعات
لا يكفي ذكر الذرع والصفعة بل لا بد من بيان الوزن لانها تختلف باختلاف
الوزن فان الديباج كلما تقل وزنه ازدادت قيمته والخمر كلما خف وزنه
ازدادت قيمته فلا بد من بيانه انتهى **قوله** ولا يقال ما في اللغة ردية
قال في الخيرة احتوزها بقول الشاعر
بصريته تزوجت بصريان

الحمد لله

الجميع المالم والطرياه • • • • • ولحجة اللغة الفصيحة قوله تعالى
وهذا ملح اجاج اي شديد الملوحة انتهى قوله وزنا اشادة الى انه لا يجوز
السلم في السلم المالم والطوى عدد الا انه متفاوت واما السلك الصغار
اذا كان يكال فالصحيح انه يجوز السلم فيه كيلا وزنا كذا في الجوهرة ومواء
فيد الطرى والمملوح كما في الفتح القدير **قوله** كالحيوان شامل جميع انواعه
حتى العصا فيرلان النص لم يفصل كذا في التبيين **قوله** واللم اطلاقه فشم
منزوع العظم وفيد روايتان احدهما المنع عندنا في حقيقته واجازاه مطلقا
كالالية والشحم والسلك وزنا وبه يفى لان اللحم موزون مضبوط اذا بين
وصفه وموضعه كما في مواهب الرحمن وشرح المجمع وقال في المحيط للولم في منزوع العظم
جاز في رواية عنه اي الامام وهو الاصح انتهى فصار الفتوى على قول الامام
لهذه الرواية موافقه لقوله **قوله** ولجلود عدد ايشير الى انه يجوز وزنا
قال الزيلعي اذا كانا يباعان وزنا يجوز السلم فيها بالوزن انتهى **قوله** ولحم
لهذا في الكبار مند ويجوز في صغار الدلو وزنا يجوز السلم لانه يعلم به كذا في شرح
المجمع وقد رمايشند بيد الحاشية قال الزيلعي لو عرف ذلك بان بين كميل الذي
يشد به الحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى التراجع جاز
قوله المحل مصدر من كسر الحاء بمعنى الحول **قوله** بان استغرق الغم جميع
الوقت ليس شرطا حتى لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند المحل او بالعكس
او منقطعا فيما بين ذلك لا يجوز وحده الانتطاع ان لا يوجد في الاسواق وان كان
في البيوت كذا في التبيين **قوله** ولا بقرية قيد بقرية لانه لو لم في طعام
ولاية يجوز لان وصول الاقد لطعام الولاية نادر وهذا اذا نسب القرية
ليودي من طعامها واما اذا نسب اليها لبيان وصف الطعام فالسليم جاز كذا
في شرح المجمع **قوله** وشرط صحته الح بيان للشرط التي تذكر في العقد ومحتلها
انه يشترط في العقد بيان ضبط المسلم وفيد وبيان ضبط رأس المال المكمل للوزن
او المعلوم وذلك اي ضبط كل منعه الى المسلم وفيد ورأس المال كذا في شرحه
وصفته وقد رن هذه الاربعة تذكر في كل من المسلم وفيد ورأس المال ويشترط

لدوام صحة العقد تسليم راس المال في مجلس العقد ونقد الدرافع للمبيع الجيد
من الردي وخلص البديلين عن احد وصفي علة الربا وهو القدر والجنس
كله سلام العروى في الهزوى والخط في الشيعر والحديد في الرصاص وكون المسلم
فيه نيتين بالتبيين لتخرج النقود والاجل وجود المسلم فيه مدة تأجيله
ومكان الايفاء فيما له حمل وموند وخلص العقد عن خيار شرط الا حد انتفى
هذه الجملة من الفسخ والمحيط وغيرها **قوله** فيوفيه حيث شاء وهو الاصح كذا
في الهداية وهو رواية الاجارات انتفى قال في المحيط وفي رواية البيوع والبيع
الصغير يتعين وهو الاصح وهو قولهما انتفى وقال الزيلعي وهو الاظهر من
قولهما انتفى ثم قال في المحيط واذا شرط مكانا اخر فنيا لاجل له ولا مونة في رواية
لا يتعين لانه لا يفيد لما مر وفي رواية يتعين وهو الاصح لانه يفيد لان قيمة
تختلف باختلاف الامكنة انتفى **قوله** كذا التمس الخ قولاً في حنفية وعندنا يتعين
موضع العقد والقسمه كذا في شرح المجمع وقال قبله مكان القرض والغصب والا
ستهلاك يتعين للايفاء اتفاقاً من المحيط انتفى وقال في المحيط يستمر ولعاما
بطعام من جنسه وشرط احد هما التوضيعة الى منزله لم يجز بالاجماع كيف ما كان
لان في احد البانين زيادة بدل وهو الحمل والابناء **قوله** ثم يبطل بالافتراء
لا عن قبض قال في الهداية اما اذا كان راس المال من النقود فلانه افتراء عند
دين بدين وقد نفى النبي صلى الله عليه وسلم عن الكالي بالكالي وان كان عينا
فلان السلم اخذ عاجل باجل فلا بد من قبض احد العوضين ليتحقق معنى الاسم
ولانه لا بد من تسليم راس المال ليتقبل المسلم اليه فيه فيقدر على التسليم وكذا ان كان
لا يصح السلم اذا كان فيه خيار الشرط لهما او لاحدهما لانه يمنع تمام القبض
وكذا لا يثبت فيه خيار الردي لانه غير مفيد بخلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام
القبض **قوله** فان سلم مائة نقدا ومائة على المسلم اليد الى اثاره الى انه
لو كان له من الردي في المجلس بان سلم مائة درهم وعشرة دنانير ديناً
او عشرة دنانير ديناً او مائة درهم ديناً فلما ذكرنا ما حصة العين في الجملة
ما يتصور وهذا عنده وعندهما يجوز في حصة العين كذا في التبيين قوله

واما العين

واما العين فلانه اي المأمور خلطه بملكه وهذا الخلط غير مرضي به يعني
لم يرض به الامر **قوله** وعندهما بالخيار ان شاء نقض البيع كذا في الهداية
ونقل الزيلعي عن قاضي خان انه عند الزيلعي يصير قابضاً بغيرها جميعاً كما اذا
بدأ بالعين وقال محمد يصير قابضاً للعين دون الدين وخلط المأمور باذن
المشتري بالعين فيشتري كذا فيه انتفى مخلصاً **قوله** القول لمدة الرداء
والاجل اى اصل الاجل مطلقاً وقيل القول قوله الى ادنى الاجال وذلك شهر
وفيما زاد عليه لا يقبل الابينة وان اختلفا في قدر الاجل فالقول للطالب اي
رب السلم مع يمينه لانه ينكر زيادة ما يستفاد من جهته وان اختلفا في مضيه
فالقول للمطلوب انه لم يرض لان الطالب يدعي عليه ايفاء الحق بمضى المدة و
المطلوب ينكر وان اقاما البينة قلت بينة المطلوب لانها تثبت زيادة اجل
فتكون اكثر اثباتاً كذا في المحيط **قوله** واما الاجل فايها ادعاه فالقول له
عنده لانه يدعي الصحة والممنكر عنده **قوله** تعيم الخلاف سهول الخلاف
انما هو فيما اذا ادعى المسلم اليه الاجل فيعده عندا في حنفية بيمينه لا عندهما
واما اذا ادعاه رب السلم فيعده اتفاقاً فتع عليه في التبيين والهداية والمجمع
والمواهب والمحيط موضحاً بالتفصيل **قوله** المبيع هو العين قول الجوهري وهو الاصح
كما في التبيين **قوله** وله اي للام الحيا واي دون الصانع وهو الاصح وعين اى ح
ان الصانع له الخيار ايضا وعن ابي يوسف لا خيار لاحدهما الواحد منهما كذا في
الهداية **قوله** ولم يبع اي السلم في غير المتعامل كالثوب لا باجل لعل صوابه
ولم يبع اي الاستصناع لانه المتحدث عنه كما يفصح عنه شرحه بقوله يعني
لوامر حاجتها ان يذبح الخ علوان هذا مستدرك بما قدمه من قوله الاستصناع
باجل سلم تغاملوا ولا **قوله** كالكلب لا فرق فيه بين جميع انواع الكلاب
المسلم وغيره المعلم بشرط شمس الامم لجواز بيع الكلب كونه معلماً او قايلاً
للتعليم وفي المحيط يجوز بيع الكلب مذبوخاً للطهارة جليده وحده **قوله** ويجوز بيعه
والشباع شامل للفر فيجوز بيعه في الصحيح كما في التبيين وكذا يجوز بيعه كجوزها
ولحم المذبوخ في الرواية الصحيحة لانه طاهر من تنفع به من حيث اكله

والسنا وبخلاف لم الخنازير لانه لا يجوز ان يطعم الخنازير والسنا وركذا
في المحيط انتفى **قلت** وهذا ظاهر على تعميم طهارة اللحم بالزكاة الشرعية
واما على اصح التعيين من انها لا تطهر الا الجلد دون اللحم فلا تقع بيع اللحم انتفى
قوله لانه مال متقوم الى الاصطباذ يشير الى انه لا يجوز بيع هوام الارض
لعدم الانتفاع بها كالحية والعقرب والوزغ والعطافه والقنطرة ونحوها ولا يجوز
بيع العلق في الصحيح لقول الناس واحتياجهم اليه لمعالجة مص الدم من الجسد
بوصفها عليه كما في المحيط **قوله** وطور زوج المشتراة قبضه كذا العتق والتدبير
لانه المالية قد تلفت بثبوت الحرية حقيقة او حقه ومن ضرر رتد يصير قابضا كذا
في التبيين **قوله** اشترى شيئا فغاب يعني قبل القبض بخلاف ما اذا غاب المشتراة
بعد القبض حيث لا يجيب الحكم البايع لانه حقه غير متعلق بالمبيع حينئذ كما في التبيين
قوله فبرهن البايع على بيعه وعدم قبضه قيد شهادة على النفي وهي غير مقبولة
ويكون الجواب بانه هذه البينة ليست للقضاء بل للنفي التهمة وانكشاف الحال فبعد
انكشافه عمل القاضى بموجب قرار البايع ولذا الاحتجاج الى خضم حاضر **قوله**
كالراهن اذا مات مفلسا كذا الوقات المشتمل مقلدا قبل القبض **قوله** والمخضم
يرجع يشير الى مالوكنا مستناجرين فغاب احداهما ونقد الآخر كل الاجرة فانه يكون
شبه عا لكونه غير مضطر في نقد نصيب صاحبه من الاجرة اذ ليس للاجر جنس الار
لاستيفاء الاجرة كذا عن العناية **قلت** يمكن ان يقال هذا اذا لم يشترط المور
لعجيل الاجرة فليتأمل **قوله** او باع شيئا بالثمن من الذهب والفضة تنقفا
الح قال الزيلعي على هذا القول لفلان على كونه حطة وشعر سمس جيب عليه من كل
جنس ثلثة اى الكرو هذا قاعدته في المعاملات كلها كالمهر والوصية والوديعة
والغصب والاجارة وبذل الخلع وغيره من الموزون والمكيل والمعدود والمذروع
انتفى **قوله** وقال ابو يوسف يرد مثل زيوفه ويرجع بجياده كذا في الهداية
وطرقت في هذا في المحققين نقلا عن العيون ما قاله ابو يوسف حسن دفعا
تلك في ما ذكرناه في المحققين كذا في النهر **قوله** اخبر طيرا وباطن او تكسر ظبي
في ارضه انتفى وهو غير معذور لذلك فان كانت مهينة له فهو لصاحبها قوله

بخلاف

بخلاف ما اذا غسل الخمل في ارضه الخ يعني وان لم تكن ارضه معدة لذلك كما في
التبيين ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يبيع تعليقه بالشرط قوله ههنا
اصلاح من كلام الزيلعي **قوله** وهو اربعة عشر زدت عليه مسائل اجازة
البكر الباقية عقدا يبيها كما في الخلاصة وحجر الماذون وتعليق القاضى بحجر رجل بسفه
فاذا اقال القاضى لرجل حجت عليك اذا سفهت لم يكن حكما بحجره كما في العمادية
والاجل يبطل بالشرط الفاسد قاله في العمادية وفي الخلاصة وابطال الاجل يبطل
بالشرط الفاسد ولو قال كلما حل نجم ولم تود فالمال حال صح والمال يصير حالاً في
حبل شمس لائمة الخ لوانى انتفى والصلى عن القتل خطأ او الجراحة الموجبة للمال
كما سيذكره المحقق والا قاله لا يجوز تعليقه بالشرط كما سيذكره المحقق في ما يبيع اضافة
الى المستقبل فعنه الجملة تزداد على الاربعة عشر **قوله** المبيع صورة البيع بشرط
كقوله بعت بئر بـ شرط استخدام شهر وتعليقه بالشرط كقوله بعت ان كان زيوتاً
وفي الخلاصة البطلان على البيع بشرط تسامح لانه من قبيل الفاسد لا الباطل
واليد يشير قوله وقدم في البيع الفاسد **قوله** وقد مر بيان في البيع الفاسد
لكنه لم يفعل فيه بين ما اذا كان الشرط بكلمة ان او بكلمة على وقد فصله العمادى
والزيلعي فقال لا يجوز تعليقه بالبيع بالشرط مطلقا ان كان الشرط بكلمة ان بانه
قال بعت منك ان كان كذا او يبطل البيع به سواء كان الشرط نافعا او ضارا
زاد العمادى وكيف ما كان انتفى الا في صورة واحدة وهو ان يقول بعت منك
ان رضى فلان به فانه يجوز اذا وقت ثلاثة ايام انه اشترط الحيا ولاهني
وهو جاز كذا اطلق الجواز الزيلعي ونسب العمادى بقوله قال ابو الفضل
يجوز اذا وقت الخ وان كان الشرط بكلمة على فان كان الشرط مما يقتضيه العقد
او لا يملكه او قيد اشراد جرد التعامل به كما اذا اشترط تسليم المبيع او الثمن او التنازل
او الحيا ولا يفسد البيع ويجوز الشرط وان كان الشرط لا يقتضيه العقد ولا يملكه
ولم تجر العادة به فان كان في الشرط منفعة لاهل الاستيفاء المبيع والاهل
قوله واجازته ذكره العيني في شرحه للكنز ولم يذكره العمادى في شرحه للكنز
الح اما كونها لا يبيع تعليقه بالشرط فواضح لانها معتبرة بالنسبة الى الجاهل

النكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافة ولكن لا يبطل بالشرط الفاسد
ويبطل الشرط انتفى واما بطلانها بالشرط فلا يتبع ذلك لانها معتبرة بائنا
النكاح وهو لا يبطل بالشرط الفاسد فتأمل في ذلك وفيما فرقت بينهما
في النكاح **قوله** لان هذا تعليق البراءة بشرط كايين قال العمدى والتعليق بشرط
كايين حقيق **قوله** . فعلى هذا لا يحتج الاستثناء بالبراءة عن الدين
الا بركانه لو قال ان لم اكن زوجتها من فلان فقد زوجتها منك فقبل وظهر انه
لم يكن زوجها ينقد هذا النكاح ولا يخفى ان اطلاق الشرط على مثل مجاز لان الشرط
ما كان على خطر الوجود كما اذا قال لمدينونك متى نصبتا الخطاب فانت بري
لا يصح لانه تعليق بخطر وهو بمنزلة قوله ان دخلت الارض فانت بري ولو قال
ان مت بغيري او المتكلم فانت بري وانت في حل بازالته وحيثه كما في العمدية
وجامع الفصولين وقاض خان والنتراخانية عن النوازل وغيره فليتنبه
لهذا فانه مع **قوله** والاعتكاف بهذا ينافي ما تقدمه من صحة نذر الاعتكاف
قبيل باب الاعتكاف قال صاحب الشرح في هذا على رواية في الاعتكاف وان كان
الاكثر على الرواية الاخرى **قوله** والاقرار الخ كذا قال الزيلعي ثم قال
بخلاف ما اذا علق الاقرار بموتة او بغير الوقت فانه يجوز ويحل انه فعل
ذلك للاعتكاف عن الجود او دعوى الاجل فيلزمه الحال **قوله** والوقف قال
في الخلاصة والوقف في رواية انتفى وقال العمدى وفي تعليق الوقف بالشرط
روايتان **قوله** والتحكيم هو قول ابي يوسف وقال محمد يجوز لان فيه اطلاق
الولاية كذا في العمدية **قوله** الطلاق والخلع اي بال
وبغير مال كما في العمدية **قوله** والصلح عن جناية الغصب او المقتوب كذا
ذات الغصب لا يبطل بالشرط وقد ذكره العمدى ثم ذكر جنايات الغصب الذي ذكره
المصنف في باب مباحات الصلح في الصور المذكورة جعلها صورة واحدة
لكل من يبيع العبد ستة وعشرون وبذلك اعدتها في العمدية
قوله لو كنت الخليفة اذا اتاك كنت في هذا فانت معزول
فمن قبل اليه يصير معزولا قال ظهر الدين المرغيناني ونحن لانفتي بجملة

التعليق

التعليق وهو فتوى شمس المصطفى الاوزجندى انتفى وقد مشى في الكفر
على ان عزل القاضي لا يبطل بالشرط انتفى **قوله** ويراد الغصب كما تقدم منه
والجهر على المأذون لا يبطل به ويبطل الشرط كما في العمدية وتعليق تسليم الشفعة
بالشرط يصح باه قال ان اشتريت انت فقد سلمت الشفعة فان اشترى غيره
فهو على شفعة **قوله** وبعد ذلك نقل في الفصولين حق العبارة وقبل ذلك
كما هو مستطور في العمدية **قوله** استوفى قوله هو لغة بمعنى الفضل قاله
الخليل ومنه سمي التطوع في العبادات صرفا لانه زيادة على الفرائض كذا في التبيين
قوله ويعني النقل زاد الزيلعي والرد وقال في المحيط هو عبارة عن رد
الشيء ودفعه يقال صرفت فلانا عن كذا اذا صرفت اى رددته فارتد وبذكر
ويراد به الزيادة مجازا يقال لهذا النقد صرف على هذا النقد اى فضل وفي
الحديث ولا عدل اى نافلة سمي زيادة من حيث ان رد الشيء من يد الى يد في
المعاوضة سبب للزيادة **قوله** فان تجانس الزم التقا بين هذا بشرط لعدم
الفرق عند بعض ولبقا لد عند اخرين وهو الاصح قال الزيلعي فعلى الاول ينبغي
ان يشترط القبض مقرونا بالعقد الا ان حالهما قبل الافتراق جعلت كحالة
العقد تسيرا فاذا وجد القبض فيه يجعل كانه وجد حاله العقد فيصح وعلى
الثاني لا يحتاج الى هذا التقدير **قوله** قبل الافتراق قال في المواهب وان
تفرقا قبل قبض احد البدين فسد ولم يبطل وتعين المقبوض للرد في رواية
كالمودع والمفصوب انتفى **قوله** بالابدين قال في البدائع انما يعتبر التفرق
بالابدين في موضع يمكن اعتباره فان لم يمكن اعتباره يعتبر المجلس دون التفرق
بالابدين فان قال الاب اشهد والى اشترية هذا الدين من ابني بعشرة
دراهم ثم قام قبل ان يزن العشرة فهو باطل كذا روى عن محمد رحمه الله
لان الاب هو العاقد فلا يمكن اعتباره والتفرق بالابدين فيعتبر المجلس والله
اعلم انتفى ومثله في المحيط عن المنتقى **قوله** حتى امم كذا في التبيين
شيء الخ هذا عند ائمتنا الثلاثة خلا فان زعم كذا لو شاء فلهما جعلت
فتقا بعضا غيرهما من جنس ما سميما جاز عند الثلاثة ولو غصبه احداهما دراهم

والآخر دينار من رجل وتصارفا وتقا بفا فاجاز الملك صح ولزم كل منهما
بدل ما غصبه وملك ما اشتراه مع ان الاصل ان البيع لا ينعقد اذا كان الملك
في اليدين لو احدى لان العقد انعقد في هذه الصورة على مثل النقيضين ديناني
الذمة فوقع على مالين لعاقدين فنقد الانعجا نقدا بما غصبا بدلا عن الواجب
عليها فلزم الاجازة من المالك واذا اجاز لا يملك استرداد المنقود لكونه
صار فضا واذا لم يحز ونقد مثل ما عقدا عليه في المجلس صح بخلاف لو كان الدار
عبدا وجارية والمسئلة بحالها فاجاز المالك لا يصح لتعلق العقد بالعين لو احدى
واذا غصب احدهما دراهم والاخر عبدا منه صححت الاجازة لان العبد وان تدين
في العقد فالدرهم لم يتعين فلم يقع العقد بمالين في ملك واحد بل في ملك
اثنين كذا في العبادية **قوله** ويفسد بخيار الشرط والاجل اي فساد من الاصل
لانه فساد مقترن بالعقد كما في المحيط وقيد بشرط الخيار لان خيار العيب والروبة
صحان فيه كذا في شرح المجمع الا ان خيار الروبة لا يثبت الا في العين اي فيما يتعين
كالنير والحل لانه ينفسخ العقد بالرد كما في المحيط لا في الدين لانه لا ثمة في رده
بالخيار واذا العقد لا ينفسخ برده وانما يرجع بمثله ويجوز ان يكون المقبوض مثل
المردود او دونه فلا يفيد الرد كذا في العناية **قوله** فلو شرى به اي بغير الصرف
ثوبا ففسد يعني فسد شراء الثوب وبقي الصرف على حاله كما في المحيط **قوله** اشترى
امه الى قوله فسد في الحال هذا عندنا في حنفية وعندهما فسد في الطرقة خاصة لان
القبض ليس شرطا في حقتها وله ان الفساد مقارن فيستدعي الى المجمع كما لو جمع
بين حرد عيبين كما في التبيين **قوله** ولو نفذ الفاء في المسئلة السابقة لا يفيد
نقض لانه اشترط فيها شرائها بالعين نسبة فصار العقد فاسدا من الاصل
على قول الامام كما ذكرناه فلا يحكم بجمحة لو نفذ الفاء بعدن والذي يظهر ان هذا
اشتبه بجمحة ما لو اشترى بالدين ولم يذكر تاجيلا ولا غيره فنقد الفاء كانت
في الاصل **قوله** قد وهي مذكورة في التبيين انتفى فليتنا مل **قوله** وكذا
في التبيين **قوله** انتفى اي فصح العقد فيها لما مر فان قيد بانها من ثمن
النفصل وقال الاخر نعم او قال لا وتفرقا فاقبل القبض انتقض البيع في الحلية

لتصرح

لتصرح الدافع بالقييد للنصل كذا عن المبسوط وقال الزيلعي يحل على ما اذا
كانت الحلية تتخلصي بلا ضرر توفيقا بينه وبين ما في المحيط لوقا هذا من
ثم السيف خاصة ينظر ان لم يكن التمييز الا بضر يكون المنقود ثمن الصرف
ويصحان جميعا لانه قصد صحة البيع ولا صحة له الا بصرفا لمنقود الى الصرف
وان لم يكن تمييزها بغير ضرر بطل الصرف لانه صح بفساد الصرف وقصد
جواز البيع ويجوز البيع بدون جواز الصرف انتفى **قوله** باع انا فصدت يعني
بفضة او ذهب كما في التبيين **قوله** وان تحقق بعضه اخذ المشتري باقيه
بقسطه او رده كذا في الهداية والكثير وقال في المحيط اشترى انا مصوغا
او قلبا بذهب ثم تحقق الا انا او بعضه بطل البيع انتفى فليتنا مل فيما بين
النقلين **قوله** وان تحقق بعض قطعة نقرة بيعت اخذ الباقي بقسطه
بلا خيار لان التقيض لا يضر هذا اذا استحق بعد القبض ولو كان قبله
ثبت له الخيار وتفترق الصفقة عليه قبل التمام كما في الجوهره وشرح المجمع ولو
اجل المستحق في مسئلة استحقاق بعض الاثاء والنقرة قبل ان يحكم له بالاستحقاق
جاز العقد وكان الثمن له ياخذ البائع من المشتري ويسمى اليه اذا لم يعترقا
قبل الاجازة ويعبر بها عند وكيله للمجيز فتعلقوا حقوق العقد بالوكيل
دون المجيز حتى لو افترقا المتعاقدان قبل اجازة المستحق بطل العقد اي فيما
استحق وان فارقته المستحق قبل الاجازة والمتعاقدان باقيا في المجلس صح العقد
كذا في الجوهره **قوله** ومن ضرورته الانقسام على الشيوع اي لا على التبيين
فيحقق فيه شبهة البر بالمقابلة لجنس بالجنس **قوله** قلنا المقابلة المطلقة
اي عن التعرض لقيد يحتمل الصرف المذكور الى خلان الجنس لان عند الوجود لا يوجد
الامقيد التذرع وجود ذات بدون صفة وان كان اللفظ غير مترص للصفة
بل لذات فقط فيحمل عليه اي على المقيد المصحح بتعيينه لا في غيره بل العمل
بالاطلاق الا يراى انه لوقا عند المقابلة على ان يكون **قوله** ولو كان من ثمن
ولو كان من ثمنها لما صح فكان حمله على المقيد المصحح او لم يمتد له **قوله** وهو مقابلة
وهو مقابلة الكل باكل شي ما طلبا للصحة **قوله** وليس فيه تغييرا على التفرق

بل وصفه جواب بالمانع لدعوى مطلق تغيير التعريف بصرف الجس الى خلافه ما
 ثبات تغيير الوصف **قوله** وضع بيع درهم صحيح للمواد بالصفة الحل للمقال
 للحمة قال في الجوهرة لأبأس بالاحتياط في الترخيز عن الدخول في الحرام **قوله**
 فتكون التقابض ضمن بيع الدينار بعشرة المطلقة اي ضمن بطريق الاتفاق
 وحدوث الدين بعد عقد البيع كالذي قبله في الاصح كما في التبيين **قوله**
 وضع بيعة بكنه متفاضلا اي بيع الغالب الغش بكنه متفاضلا وهذا اذا كان
 بخلافه النقد بالاذابة فان كان يخرق ولا يخرج منه شيء كان حكمه حكم
 النحاس الخالص حتى لا يكون للفضة او الذهب فيه اعتبارا اصلا فلا يجوز بيعه
 بكنه الامتساوي كما في التبيين **قوله** الا ان يشار اليها متعلق يجب اعتبارها
 بالوزن اي فيجوز البيع بما اشاء واليه منها بلا وزن وليس متعلقا بقوله ولا
 ينتقض العقد بهلاكها قبل التسليم لانها ممن فلم يتعين فلا يبطل بهلاكها
 مشار اليها **قوله** على وجه الاعتذار يعني فلا يشترط التساوي بل التقابض
 قال في الهداية وان بيعت بكنهها متفاضلا جاز صرف الجس الى خلاف الكنه وهو
 في حكم شيئين فخذ وصفه ولكنه حرر حتى يشترط القبض في المجلس لوجود الفضة
 من الجانبيين واذا شرط القبض في الفضة شرط في الصنف لانه لا يتميز عند البعض
 انتفى **قوله** فكسدت قال في شرح المجموع هذا الكساد ان لا تزوج في جميع البلاد
 عند محمد وعندهما لا تزوج في بلد العاقدين كذا في العيون انتفى وقال الزيلعي
 هذا الكساد ان يتوزن المعاملة فيها في جميع البلاد وان كانت تزوج في بعض البلاد
 لا يبطل البيع لكنه تنيب اذ المبرج في بلدهم فيتحيز البائع ان شاء اخذ وان
 شاء اخذ قيمته انتفى وقال في الجوهرة وحكامه في المحيط عن النوادر معقول
 كسدت اي في جميع البلاد ان املا اذا كانت تزوج في هذا البلد ولا تزوج في
 غيره من البلاد لا يبطلها لم تهلكه ولكنها لم تعيبت فكان البائع بالخيار
 ان شاء اخذ النقد الذي وقع عليه البيع وان شاء اخذ قيمته ذلك
 انما في الجوهرة قيد الصفة برواجها في بلد العقد والزيلعي
 انما في الجوهرة قيد الصفة برواجها في بلد العقد والزيلعي

الى انه لا يبطل عند حاجبيه لكن لا يعلم منه اللازم على المشتري فكان ينبغي
 بيانه وهو كما في الجوهرة قال ابو يوسف عليه قيمتها يوم البيع قال في النهاية
 وعليه الفتوى وقال محمد قيمتها اخر ما تعا مل الناس بها انتفى وهذا الانقطاع
 ان لا توجد في السوق وان وجدت في يد الصيارفة والبيوت كذا في شرح المجموع
 تنبيه قيد بالكساد لانها اذا غلت او رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق
 كذا في الجوهرة عن النهاية **قوله** لانه ممن بالاصطلاح كان الاول ان يقال
 لانها انتفى وشار بهذا الى انه لو تباعا الفلوس بالفلوس او بالدرهم
 او بالدينار فنقد احدهما دون الاخر جاز لانه يصير بيع عيني بدين وانما
 شرط في بيع النقدين باحدهما قبض البدلين فضا لا قبضا والفلوس ليست
 في معناها لان التسمية لها صفة اصلية خليفه والفلوس صفة عارضية
 على شرط الزوال بالكساد فلا يكون النص الوارد ثمنه واراد هنا دلالة وان
 افترقا لا عن قبض احدهما اما الفلوس وما قبلها بطل العقد سواء كان
 ما قبلها فلوسا مثله او فضة او ذهبا لانه دين بدين كذا في المحيط **قوله**
 لم يقرض فلوسا فكسدت يعني وقد هلكته لانها قائمة عنده يرد عينها اتفاقا كما
 منكره وقوله رد مثلهما عندا في حيفه اشار به الى انه يرد قيمتها عن صاحب
 لكن لا يعلم منه اعتبار وقت القيمة وهو عندا في يوسف رحمه الله يوم القبض
 وعند محمد رحمه الله يوم الكساد وقول محمد انظر الجانبيين وقول ابو يوسف
 ايسر كذا في الهداية انتفى والاصح ان عليه قيمتها يوم الانقطاع من الذهب
 والفضة كذا في المحيط انتفى ومحل الخلاف فيما اذا هلكته ثم كسدت اما لو كانت
 باقية عنده فانه يرد عينها اتفاقا كذا في شرح المجموع **قوله** اشترى بنصف
 درهم فلوسا ودينار فلوسا او قيراط فلوسا هذا استحسان لا يتبين وهو قول
 زفر وكذلك بدرهم فلوسا يجوز الا انه في الدرهم فحشر الامم الى ان يبيعه
 بثمن في الاصل وانما ضمنت لتقام مقام الكسوة من الفضل في الاصل
 في شراء المحقرات لان كسر الدرهم الوضع مكروه كذا في المحيط
 ويجوز ابو يوسف الشراء بدرهم فلوسا لانه معلوم عندا الياسين وهو قول

لان القيس كان ياتي عن جوار مثل هذا الشراء الا انه ترك القيس فيما دون
 درهم لجريان العادة عليه والاحتمال انه يجوز في الدرهم ايضا لكونه متعارفا
 انتفى وفي السراية قالوا قول النبي يوصي اجمع سيما في ديارنا **قوله** قال
 مشي على اعطاه الى قوله فسد البيع في الكل هذا عندنا في حنفية وحمد الله
 لان فساد البيع في الفضة سرى الى الفلوس واجازة ابو يوسف ومحمد في الفلوس
 لانه غير سار عندنا كذا في شرح المجمع **قوله** ولو كرر اعطى مع اي البيع في
 الفلوس فقط بعد الاختيار الاكثر كما في المواهب انتفى ويبطل في الفضة بالاجماع
 كما في التبيين لكن قالوا فيه اشكال لان قوله اعطى مساو له كلفظ يعنى بالمساو
 لا ينعقد ببيع فكيف يتكرر بتكراره ولعل الوجه ان يقال تكرار اعطى يدل على ان
 مقصود تفرق العقد فكل على انهما عقدان عقدين كذا في شرح المجمع واصل الخلاصة
 في السابقة ان العقد يتكرر عنده بتكرار اللفظ وعندنا بتفصيل الثمن ووجه
 الاجماع في الثانية حصول التكرار وتفصيل الثمن كذا في التبيين
 قيل ومن كان ينبغي ان لا يذكره بصيغة التبرع لان سنده ما ذكر بقوله
 الشيخ لا بل يقول ببيع الوفا مختلف فيه قال الشيخ كذا وقوله قال الشيخ الى
 وكا السيد ابو شجاع من فصول العمادى بالحرف وفيه زيادة تقوية لهذا القول
 ينبغي مراجعتها **قوله** وقيل ببيع مستنده ما ذكره بقوله ذكره في مجموع
 الخ وهو من العمادية ايضا لكنه ليس فيه لفظ وقيل بل كما قدمناه فكان ينبغي
 اتباعه كذلك وذكر بعده ما يبيده من غير صيغة تفرع **قوله** وقيل قاله
 قاضي خان الخ من العمادية ايضا وعبارته وفي فتاوى قاضي خان ان البيع الذي
 اعتاده اهل سمرقند ويسمونه ببيع الوفا الصحيح ان العقد الخ فكان على
 المصنف رحمه الله ان يفعل كذلك وقد اقتصر المصنف على بعض ما في العمادية ولا وجه
 له في العمادية وقد ذكر في البرزانية تسعة اقوال في بيع الوفا يجب
 ما نفعه اجاب عماد الدين وعلاء الدين بدر شجاع
 واما اذا باع بائنا او وفا او وهاهنا هذا التصرف
 المشتري وفاقورثة يقومون مقامه في احكام الوفا انتفى
 عبارة

عبارة البرزانية وهو كذلك ورثة البائع فليظروا من الاقوال التسعة
 قول جامع لبعض المحققين انه فاسد في بعض الاحكام حتى ملك كل منها القيس
 وصح في حق بعض الاحكام كحل النزاع ومنافع المبيع ورضن في حق البعض
 حتى لم يملك المشتري ببعده من آخر ولا رهنه ولا يملك قطع الشجر ولا هدم
 البناء وسقط الدين بهلاكه وانقسم الثمن ان دخله نقصان كما في الرهن
 قال صاحب البحر بعد نقله عن البرزانية وينبغي ان لا يعدل في الاقوال عن القول
 الجامع انتفى **قوله** وهو يفيد ان ورثة البائع يقومون مقامه كورثة
 المشتري نظرا لجانب الرهن وهي جاذبة حال وادته الموفق بمنه وكومنه
 في حق الشئ نظرا للمكان شريكا وجارا عند البيع
قوله ولو ذميا الخ يعقده من تثبت له الشفعة وسواء كان انثى او صغيرا
 او معتقا البعض والخم عن الصبيان في الشفعة لهم وعليهم اباؤهم او اوصياء
 الابا عند عدمهم والاجداد من قبل الابا عند عدمهم وان لم يكن فاوصياء
 الاجداد فان لم يكن فالامام او الحاكم يقيم لهم من ينوب عنهم في الخصومة
 والطلب كما ذكره قاضي خان **قوله** اذ لا بد من طلب الموأثبة
 الصواب اذ لا بد من الاشهاد بعد طلب الموأثبة لان طلب الموأثبة هو الذي
 يستغنى عنه بالاشهاد ابتداء على طلبها فلم يبق بعده من الاشهاد وعلى ما سطرناه
 يتفرع قوله فاذا شهد ابتداء على طلبها تيسر اخذ المقصود ولو كان كما قال
 لا يصح ان يتفرع عليه لا بطلاله ما فرغ عليه فتأمل منعفا **قوله** وطلبها
 في مجلس علمه بالبيع الخ هذا على غير ظاهر الرواية وفي رواية عن محمد
 وبها اخذ اكثر من رحمه الله وعند عامة المشايخ يشترط ان يكون متصلا
 بعلمه وهو مروي عن محمد ايضا وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هيبة
 بغير عذر ولم يطلب او تكلم بكلام لغو بطلت شفعية كما في الثانية والرواية
 وشرح المجمع **قوله** فلو قال بعد ما بلغه البيع الحمد لله الخ مفرغ على غير ظاهر
 الرواية انما هو على رواية اثبات الحيا وان طال المجلس كما في المخيرة
 وقيل يبطل بادي سكونت عبارة تقرقن ضعفه وعلمت ان اكثر

المشاخ وظاهر الرواية على القول بالبطلان بادي سكونت **قوله** فانها
اذا سلمت اليه يعني الى المشتري **قوله** لم يبيع الاشهاد عليه يعني على البايع
هكذا ذكر القدر في الناطق في شيخ الاسلام انديع احسانا كما في التبيين
وفي المواهب وقيل مطلقا يعني يشهد عليه يعني البايع ولو بعد التسليم وهو رواية
لجامع الكبير **قوله** قابلا اشتري فلان هذه الدار الخ **اقول** وانما اقتصر
على هذا القدر من تعريف الدار لان الظاهر انه يشير الى الدار والوصف في الحاضر
لا يحتاج اليه فلزم يذكر حدودها والا فلا بد منه ولذا قال في الثانية ولا بد
وان يبين انه شفيع بالشركة او بالجوار او بالحقوق ويبين الحدود والتصير
معلومه انتفى **قوله** حتى اذا تمكن من الاشهاد عند الدار الخ يشير به الى
تقدير مدة هذا الطلب **قوله** او على ذي اليد يشير به الى انه لا يكون البايع
خفيا عند تسليمه الى المشتري كما قدمه وعلمت انه يكون خفيا احتسانا ثم
لو قصد الابعاد من هذه الثلاثة وترك الاقرب فان كانوا جميعا في مصر جاز
احتسان وان بعضهم فيه واليه في مصر اخر او في الرستاق فقصد الابعاد وترك
الذي في مصر بطلت شفيعته قياسا واحتسانا كما في التبيين **قوله** وما ذكر
من الضرر الخ حكمة الزليعي بما اذا كان الشفيع غايبا حيث لا يسقط
بالاخير انتفى **قوله** قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم على هذا قال في البرهان
وهو اصح ما يفتي به يعني ان تصحح صاحب الذخيرة والمفتي وقاضي خان في
جامعه الصغير من كون تقدير السقوط بشهر اصح من تصحح صاحب الهداية
والحاشي على عدم سقوطها بالتأخير ابدأ كسائر الحقوق والفرق بينها وبين
سائر الحقوق ان الشفعة حتى يملك في العين لا موهوم وهو احتمال حصول
الضرر من المشتري على وجه يتحقق الضرر على المشتري واما سائر الحقوق فلان
تأخيرها ينفع من عليه ولا يضره ويمكنه ان يخرج من العهدة يدفعها الى اربابها
انتفى **قوله** واذا طلب سال القاضى الخصم عن ملكية الشفيع بما يشفع به
يشير به الى انه لا يكتفى بظاهر اليد لان الظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق
واكتفى به فرض وهو اخذ الروايتين عن ابي يوسف كما في البرهان **قوله**

واذا طلب سال القاضى الخصم الخ **اقول** كما في التبيين ذكر سوال القاضى المدعى عليه
على ملك الشفيع او لا عقب طلب الشفيع وليس كذلك بل القاضى يسأل ولا المدعى
قبل ان يقبل على المدعى عليه عن موقع الدار من المصروف محله وحدودها فاذا بين
ذلك سأل عن قبض المشتري الدار وعنده فاذا بين سأل عن سبب شفيعته
وهو وما يشفع بها فاذا بين ولم يجد ما يغيره سأل متى علم وكيف صنع حين
علم فاذا بين سأل عن طلب التقيير وكيف كان وعند من اشهد وهل كان
الذي اشهد عنده اقرب ام لا فاذا بين ذلك كله ولم يخل بشئ في شروط ثم دعوان
واقبل القاضى على المدعى عليه فسأل عن ملكية الشفيع بما يشفع به الخ ولا يقال
ان المصنف متعنت عن هذا بقوله ثم يطلب عند قاض قابلا اشتري من فلان دار
كذا وانا شفيعها بدار كذا فمن يسلم الى لانا نقول هذا لا يكفي في اثبات هذه الدعوى
لما قدمه من الشروط في جانب المدعى **قوله** والخصم للشفيع البايع قبل التسليم يعني
في طلب التملك **قوله** ويفسخ اى لبيع بحضوره او المشتري يعني مع حضور المالك
قوله الوكيل بالشراء خصم الخ **اقول** لكن لا يشترط للقضا حضور الموكل
ولا كذلك البايع لانه ليس بنايب عن المشتري بخلاف الوكيل **قوله** ادعى المشتري
ثمنا وبايعه اقل منه بلا قبضه فالقول للبايع **اقول** ولو ادعى البايع اكثر
يتم الفان يعني البايع والمشتري وايضا نحل ظهران الثمن ما قاله الاخر في اخذها
الشفيع بذلك وان حلف افسخ القاضى البيع واخذها الشفيع بقول البايع
كما في البرهان **قوله** وان كان البايع قبض الثمن الخ هذا اذا كان قبض الثمن
ظاهرا كما ذكر بان ثبت بالبينة او اليمين ولو كان غير فقا لا البايع بعت الدار
بالف وقبض الثمن ياخذها الشفيع بالف ولو بد اقبض الثمن قبل بيان
القدر بان قال بعت الدار وقبضت الثمن وهو الف درهم لم يلتفت الى قوله
في مقدار الثمن كما في التبيين **قوله** لان العقد حينئذ يكون بيعا باطلا **اقول**
الصواب انه يكون فاسدا لان هذا في حكم المسكوت عنه ثمنه بل ارق منه اذا
التسمية وجدت لان الخط ليس المسمى **قوله** وان قلعهما اى البناء والفرن
الشفيع **اقول** الصواب فملها بالفا فالعين فاللام لمكان قوله في التفتت

لان اذا كان قلعه مقدما على الاستحقاق كان انلا فامنه لا بامرا احد والمراد
ان الشفيع اذا بنى او غرس فامر المستحق بقلعه لا يرجع بقيمتها وهذا عند
وقال ابو يوسف يرجع بقيمتها على من اخذ منه الدار كما لمشتري المغرور من جهة
البايع وقالوا ان ذلك جبر بخلاف المشتري فانه مسلط من جهة بايعه
والشفيع غير مغرور كما في شرح الجمع **قوله** وان خربت الدار الخ هذا اذا لم يبق
للبناء بقية ولا من الشجر شئ من حطب او خشب واما اذا بقي شئ من ذلك واخذ
المشتري لانفصاله من الارض حيث لم يكن تبعا للارض فلا بد من سقوط بعض الثمن
بحصة ذلك لانه عين مال قائم بقى محاسب عند المشتري فيكون له حصة من
الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ
كما في التبيين **قوله** وبحصة العروة ان نقض المشتري البناء **قوله** فيقسم الثمن
على قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف المسئلة الاولى وهي ما اذا انعدم البناء
بنفسه وكان النقص باقيا حيث يعتبر فيها قيمة النقص يوم الاخذ بالشفعة كما
في التبيين **قوله** وذكر عمر الفحل **قوله** لو اذكره شرحا لم يعلم من الثمن
قوله فاذا اجد المشتري الخ **قوله** وكذا يسقط حصته من الثمن في الفحل
الاول لو هلك باخذ سمارية **باب** **قوله** **قوله** وما في حكمه كالعلم **قوله** ثم ان كان العلوط طريقه طريق السفلى يستحق الشفعة
بالطريق العلوي خليف في الحقوق وان لم يكن بان كان طريقه غير طريق السفلى
يستحقها بالمجاورة **قوله** لكن يشترط التقابض **قوله** ويجب الطلب وقته
قوله او بهن خبار هذا بخلاف ما لو شربته بخيار فانها تجب اتفاقا ثم اذا
اخذ الشفيع في مدة الخيار لزم البيع لعجز المشتري عن الرد ولا خيار للشفيع
قوله باه بنى فيها هذا الحصر نظر لان شرط وجوبها انقطاع حق البايع
ولا يجتزأ بالبناء بل يكون باع كالمبيع وغيره من اخرجها عن ملك المشتري
كما عرف في البيع الفاسد فان باعها اخذها الشفيع باي البيعين شاء فان
اخذ بالثاني اخذها بالثمن وان بالاول فبالقيمة وان اخرجها بغير البيع
كالعينة والمحرقة فنقضت وتضمنت واخذت بالقيمة **قوله** او باقالة عطف على

بخلاف رد بلا قضاء يعني تجب فيها **قوله** يبطلها اي الشفعة ترك طلبا للوابة
لخ **قوله** ولم يذكر ترك طلبا لتغير يومه انه مبطل ايضا مع القدرة **قوله**
فاذا بيع الدار يعني بيع بعضها بان اشترى الشريك حصته شريكه **قوله**
ويبطلها ايضا بيعة ما يشفع المراد بيع لا خيار للبايع فيه سواء كان بائنا او فني
خيارا للمشتري **قوله** وجعله مسجدا مقبرة تقدم بما اذا ايصير ان به ما ذكر
قوله او وقف مسجدا ينبغي على القول بلزوم الوقف بغير القول ان يسقط به
وان لم يسجل **قوله** اما ان يقول للشفيع تركت الطلب يعني يقول له انك
قلت تركت الطلب وتشهد به اليه **قوله** يشفع حصته احد المشتريين
قوله سواء كان قبل القبض او بعده على الصحيح لكن لا يأخذ نصيبا حدهم
اذا نقض حصته من الثمن حتى ينقد الجميع سواء سمي لكل ثمن او لكل حصة
قوله لان في الاول دفع ضرر الجار لا الثاني **قوله** الاولى في التعليل ان يقال
لان في الاول يأخذه نصيب اقدم قام مقامه فلا تنقضي الصفقة على احد
وفي الثاني تفريقها على المشتري فيتضرر به وببيع لشركه زيادة ضرره وهي
شرعت على خلاف القياس لدفع الضرر عن الشفيع فلا تشرع على وجه يتضرر
به المشتري ضررا زائدا سوى الاخذ انتفى **قوله** فله شفيع ان يأخذ
النصف الذي صار للمشتري او يدع **قوله** ويأخذه في اي جانب كان على المفتي
به واطلاق المص رحمه الله يدل عليه وهو مروي عن ابى يوسف وعن
ابن حنيفة انه انما يأخذه اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه
لا يوق جارا فيما يقع في الجانب الآخر **قوله** وليس له ان يفسخ القسمة هذا
بخلاف ما اذا قاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه
لعدم وقوع العقد من قاسم فلم تكن من تمام القبض **قوله** صح للاب
والوصي تسليمهما الخ هذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان بيعت باكثر منها بما لا
يتغابن الناس في مثله قيل جازا التسليم بالاجماع وقيل لا يجوز وهو الاصح
كما في التبيين وفي البرهان وهذا اذا بيعت بمثل قيمتها فان بيعت بغير
فاحش قيل يجوز التسليم لانه تمجج نكاحا وقيل لا يصح بالاتفاق

وهو الاصح لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كما لا يجنبنا انتفى
قوله لا يملك التسليم كما لا يجنبنا انتفى لان التسليم ليس بصريح فيها الخ لا يخفى عدم المراد الثاني
 منها فينبغي ان يقال لان لكل يرا ديد العارية والنسبة فاذا نوى الهبة
 اعتبرت واذا لم ينو يخل على اذناهما وهو العارية **قوله** قال الله او
 كسوتهم وجد الاستدلال به على انه للملك ان الكفاية لا تتبادر
 بالمنافع فكان تملك الذات مراد **قوله** فيكون تفسير لما قبله يعني
 قوله داري لك نصبة **قوله** فتكون عارية **اقول** لانها محكمة فيها
 والنسبة كتملكها وتحتل تملك العين فيكمل المحتمل على المحكم **قوله**
 من غير ان يكون بتبعية فتعذر الكل **قوله** يعني ان تبذل بعض ما يقسم في ضمن
 الكل لا يفيد الملك حتى لو وهب نصف دار غير مقسوم ودفع الدار اليه فباع
 الموهوب له ما وهب له لا يجوز بيعه بمنزلة من باع نصبة لم يبيع جنها
قوله ذكره قاضي خان **قوله** وقال عقبه ذكر عصام رحمه الله انها
 تفيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ وجمع الله وسياق ان الهبة
 الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتي **قوله** وتتم في متاع في داره
 وطعام في جرابه اذا سلمها بما فيها هذا ليس بشرط لانه لو سلم
 الموهوب دون ما هو فيه يبيع ايضا كما نقله شارح الجمع عن المحيط **قوله**
 ففي الفصل الاول الموهوب شاغل وقع في يده النسخ شاغلا اخذ في كان ولها
 وابقى خبزها فمضى مع كونه على قلة لا يصح هنا لقوله بعده لا مشغول **قوله**
 الا اذا وهب المتاع والطعام فقبض الكل **قوله** الحصر ممنوع لانه اذا فرغ
 الموهوب عن ملكه وقبضه الموهوب له ملكه لزوال المانع وهذا كما ذكر فيما تقدم
 من هبة الدين في الصنع وتظايره **قوله** يبيع في حكيما بالتحلية **اقول**
 التحلية ان يخل بين الهبة والموهوب له ويقول اقبضه كما في الثانية **قوله**
 الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض **قوله** ففي كالهبة الصحيحة في اشتراط
 القبض لا فائدة للملك لكنها مضمونة بالقيمة بهلاكها في يد الموهوب له
 كما سيصح به للمص وسنذكره ايضا عن العدة **اقول** في اطلاق ضمان الفاسدة

بهلاكها

بهلاكها تام لا يملك التسليم كما لا يجنبنا انتفى
 فلا اقل من كون الهبة حينئذ امانة في يد الموهوب له فبها فاسدة لتسليم
 الملك الموهوب له على قبضتها ويترجى ان يقال بل وعلى اطلاقها لا بد فلا يحكم
 بالقبض بل بالقبض والتلف في يد اللع الا ان يكون قد اتلفها بصدقه او لم
 يكن المالك اذن بالقبض صريحا فليتنا مل **قوله** وبه يفتي كذا في الفصولين
 ونسبه وفي فوائد بعض المشايخ الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتي ثم
 اذا ثبت الملك هل يثبت ولاية الرجوع للواهب فيما اذا وهب نصبة فاسدة
 لدن رحم محرم منه قال في ذلك البعض الى آخرها قاله المص **قلت** وقد ذكر
 العمداني قبل هذا موافقته بقوله منها اي صور الفاسدة اذا وهب لاشيئ شيئا
 يحتمل القسمة فاذا قبضها يثبت الملك لها قبل القسمة ويكون مضمونا عليها
 وهكذا ذكر في الفتاوى والصغرى وقال وبه يفتي انتفى ثم قال العمداني عقبه وذكر
 في العدة الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض اما لا يثبت الملك للموهوب له
 بالقبض هو المختار انتفى **قلت** فقد اختلف الصحيح في ثبوت الملك بالقبض
 في الهبة الفاسدة وكان على المص رحمه الله ذكر التحصيلين انتفى **قوله**
 واما على قول من يرى فلان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون الخ هذا
 غير ظاهر لان قوله فلان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون لا يكون
 متجها الى القول بعدم الملك والا فكيف يكون مانكا وضامنا فما ذكر
 من استقامة الجواب فيه نظير على اطلاق قوله ان المقضي به افادة الملك
 بالقبض فيما وهب له هبة فاسدة **قوله** وهبت لك هذه القرارة الخطة
 او لزيد السمن الخ **اقول** هذا وان كان مستغنى عنه بما احال على معرفته
 لكن لما كان ظاهرا قوله وهبت لك هذه الزرة متنا ولا للظرف والمظهر وصارت
 غير ما تقدم لانه فيما تقدم نص على المظهر فقط بخلاف ما هنا **قوله** وتبر
 هبة ما مع الموهوب له بلا قبض جديد فان قلت هذا ظاهرا لانها اذا كان في
 يده بطريق الوديعة فانه مشكل لكونه يد المالك نيابة عنه في الحفظ فكيف ينوب
 هذا القبض عن قبض الهبة قلنا يد المالك حكمية والقابض حقيقة فباختيارها

نزل قابضا لا قامة يده مقام يد المالك حكما ما دام عاملا له وبعد الهبة ليس
تعامل له فتعتبر الحقيقة **قوله** او امانة يعني كالمستباحة ثم لا يخفى انه لا يجوز
بما يشمله المثل من العين المضمونة كالنصيب والرهيب لكن لا ذكر خلاف مسألة
البيع لمسئلة الهبة فيما ذكره احتاج الى الاقتصار عليه وان كانت مسألة الهبة
اعلم لشمولها العين المضمونة ايضا وما ذكره من الاصل يشير الى هذا **قوله** لان
ولييه ينشترط قبضه **اقول** وهكذا وقع في التبيين ولعل حق العبارة فلا يشترط
قبضه فليست **قوله** اذا كان معلوما **اقول** ولودار يسكنها الاب ومثله
فيها وعيلد الفتوى كما في اليزانية او يسكنها غيره بلا امر والام كالاب لوميتها
والابن في يدها وليس له وصى وكذا من يعول والصدقة في هذا كله كالهبته
كما في التبيين **قوله** وصبت دارها من زوجها وصى ساكنه فيها مع الزوج جاز
كذا في اليزانية قلت لانها وما في يدها في يد الزوج فلم يكن يدها مانعة من
قبضه انتفى لكن نقل في الزخيرة عن المتفق على ان يورث لا يجوز للرجل ان يهب
من امراته وان تعقب لزوجها ولا جنس دارا وديها ساكنان فيها وكذلك الهبة
للولا الكبير لان يد الواهب ثابتة على الدار انتفى **قوله** وتم ما وهب اجنبول
اي للطفل بقبضه قال في الاشباه والنظائر اذا وهب له اعم لانفع له تلحقه
مورثته فانه يقول باطل ويرد الى الواهب كما في الذخيرة **قوله** او قبض
زوجها لها اي الصغيرة **اقول** لا يخفى عدم معرفة قيد الفقير من المثلن لكنه
لما كان المقام في الهبة للصغير يستغنى عن ذكره **قوله** لكنه بعد الزفاف
اقول ولا يشترط ان تكون من يجامع مثلها في الصحيح كما في التبيين **قوله**
اي لم تجز الهبة للرجل **اقول** وهذا بخلاف الوصية له لانها لا يشترط فيها
القبض لكونها تملك ما مضى فالموت ولا يقال الولي يقوم مقامه في قبض
الهبة لانه غير متحقق قبل الولادة **قوله** اي يجوز هبة درهم صحيح رجلين
اقول هذا على الصحيح وقال بعض المشايخ رحمه الله لا يجوز لان تنصيف الدرهم
لا يضر فكان مما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز وبه قال الامام ابو الحسن على
المسند وشمس الائمة الخوا في رحمه الله لان الدرهم الصحيح لا يكره عادة
فكان

فكان مما لا يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة فلا يضرها
الكسر والتبعض كانت بمنزلة المساع الذي يحتمل القسمة فلا يجوز مكانا في الثانية
قوله فخرج ظهوره ملككم يعني اهل دار الحرب ان دخل فيها **قوله** ولو وهبه
بعد دخوله فيها لم يكن يعني لا يملكه وهو عبارة في باب هبتها الكفار **قوله** وكذا
يجوز هبة البناء الى اخر الباب **اقول** فيما تقدم غنية عن هذا فتأمل والله الموفق
باب الرجوع فيها قوله فخرج من كان دارحم وليس بحرم يعني من النسب
والافاخ من الرضاع لو كان ابن عم هو رجم محرم لكن لا ينسب **قوله**
ذكر الاول بقوله ومنعه المحرمية بالقرابة اعاده ليرتب الموانع على بعضها
وليدكر وجهه **قوله** وزيادة متصلة احتوز به عن المتصلة كالولد والارث
والعقربا نه يرجع في الاصل دون الزيادة لا مكان الفصل كما في التبيين لكن في
لخانية قال ابو يوسف لا يرجع في الام حتى يستغنى الولد انتفى **قوله** كبنا
وغرس المراد اذا كان يوجب زيادة في الارض وان اوجب في بعض الارض لكبرها
بحيث لا يعد مثله زيادة فيها كلها امتنع في تلك القطعة فقط كما في التبيين واذا
لم يوجب زيادة اصلا لا يمنع الرجوع في شئ لما في الثانية وهب دارا فبنى الموهوب
في بيت الضيافة التي تسمى بالفارسية كاسناه تنور الخبز كان للواهب ان
يرجع في هبته لان مثل هذا يعد نقصانا ولا يعد زيادة انتفى **قوله** وعوض
اصنف اليها **اقول** ويشترط ان لا يكون بعض الموهوب **قوله** لجر يان
التوارث بينها بلا حجب بطلان العطف للتفسير فالعطف ان التوارث بينهما
يكون في حالة عدم حجب البطلان **قوله** وضابطها اي ضابط الموانع حروف
ومع حرقه لا كان ينبغي ان يذكرها على ترتيب الحروف لتعاقب المناسبة في معناها
ولا يقال بقى من الموانع الفقير لما سيأتي انه لا رجوع في الهبة للفقير لانها صدقة
قوله اي الرجل العبد اراد بالعبد الشئ المذكور قبل قوله وهب لرجل شيئا
قوله او باعه منه ان كان غنيا **اقول** لا يتقيد بالبيع بالفناء **قوله**
يرجع بما يقابل من العرض كذا في الاسرار **اقول** صوابه من المعوض بالملم
فالعين بمعنى الموهوب **قوله** قضى ببطلان الرجوع لما منع ثم زال عاود الرجوع

استشكل بما قدمه من قوله ولو ذهب لامرأة ثم ايانها فليس له ان يرجع مع
زوال المانع وهو الزوجية واجيب بانه يمكن يكون المراد بالمانع هذا الطار
بعد البهية فيزواله يثبت الرجوع بخلاف المانع المقارن كالبهية للزوجة **قوله**
بخلاف ما اذا اشترى عبدا بالخيار الخ فرق بين مسألة البهية وبيع بانه يمكن
ان الحكم مبطن لا يطلع على حقيقة زواله فيحتمل بقاءها بخلاف زوال البناء
واشباعه اذ لا تقع لبقائه بعد زواله **قوله** وبطلت بالشيوخ كما هو حكم
البهية يعني فيما يحتمل القسمة **قوله** كالم تجز بهية به **اقول** الفهم في بهية
راجع للطفل لا للاب لما فيه من تشبيهه الشئ بنفسه **قوله** وبيع انتها **اقول**
وبيع ولو كان الموصى اقل منها وهو من جنسها ولا يافيه ذكره البرجندى
قوله وهب كرايا فقصر الخ كذا في قاضي خان الا انه قال وهب شيئا فقصره
الخ ثم قال وفي الاملا اذا غسله او قصره له ان يرجع في البهية **قوله** وجارية
علمها الموهوب له القرآن الخ مثله في الخائنة مع ذكر خلاف حيث قال الموهوب له
اذا علم الموهوب القرآن او الكتابة او كانت العجينة فعلمها السلام او شيئا من الخراف
وما اشبه ذلك يمنع الرجوع في البهية لحدوث الزيادة في العين وعلى قول من
تعليم الحرف وما اشبه ذلك لا يمنع الرجوع في البهية وعن محمد في المنتقى انه لا
يبطل حق الواهب في الرجوع كما هو قول زفر عن ابى حنيفة وروايتان انتفى
قوله وكذا تم رهب ببغداد الخ حكاه الزيلعي عن المنتقى عندهما وعند ابى
يوسف لا ينقطع الرجوع لان الزيادة لم تحصل في العين فصار كزيادة السر
ولما ان الرجوع يتحقق ابطال حق الموهوب له في الكرا وموثة النقل فبطل
بخلاف نفقة العبد لانها تبدل وهو المنفعة والموثة بلا بدل انتفى وفي
الخائنة فضل في الرجوع على صيغة التمريض حيث قال وهب شيئا له حمل وموثة
ببغداد فحمله الموهوب له الى بلدة اخرى لا يكون للواهب ان يرجع في البهية
فلهذا اذا كان قيمة البهية في المكان الذي انتقل اليه اكثر من استوت
قيمتها في المكانين كان للواهب ان يرجع في بهية انتفى **قوله** تصدق على
عني لا يرجع **قوله** ذكر الزيلعي ما قياسه الرجوع في الصدقة على الفتي

واعترض

واعترض الزيلعي على قولهم **اقول** اعترضه على اكثر واجاب العيني عن التكرار
بقوله قلت لا يلزم التكرار اصلا لان قوله على ان يرد عليه شيئا منها لا يستلزم
ان يكون عوضا لان كونه عوضا انما هو بالفاظ مخصوصة فيجوز ان يكون ردا
ولا يكون عوضا لعدم الاستلزام واما قوله او يعوضه شيئا منها فيصح بالعوض
ولا شك انعم متبايران انتفى فبهذا وبما قاله المصنف رحمه الله انتقام
عبارة اكثر **قوله** لا يجوز الا برأى الدين بشرط الاكابر الخ **اقول**
هذا تقدم تقدم فيما يبطل بالشرط الفاسد والمراد بالكاين الحال والمآضي
لا يمكن **قوله** العمرى ان يجعل داره لآخر مدة عمره واذا مات ترد عليه الخ
قال في شرح المجمع وهي بهية شئ مدة عمر الموهوب له او الواهب بشرط ان يعود
اليه او الى ورثته اذا مات الموهوب له انتفى فقولا المصنف مدة عمره يصح ان يرجع
ضميره الى الواهب ايضا **كتاب الاجارة قوله** واختلف في انعقادها
بلفظ البيع **اقول** جزم في البرهان شرح مواهب الرحمن بعدم الانعقاد
فقال لا يبعث يعني لا تنعقد بيعة منفعتها لان بيع المعدوم باطل فلا يصح
تمليك بلفظ البيع والشرا انتفى في الخائنة رجل قال لغيره بعت منك منفعة
هذه الدار شهر بكذا لا يجوز كما لا يجوز بيع خدمة العبد شهر بكذا انتفى
قوله او هبتك منافعتها **قوله** بهذا ولا يقع فيها لو اورد العقد على المنازع
لما قال في البرهان وكذا يعني لا تنعقد باجرة منفعتها لانها معدومة وانما
يجوز بايراد العقد على العين ولم يوجد وقيل تنعقد به لانه اق بالمقصور
من اضافة الاجارة الى العين انتفى وفي الخائنة ولو قال اجرتك منفعة هذه
الدار شهر بكذا ذكر في بعض الروايات انه لا يجوز وانما يجوز الاجارة اذا
اضيفت الى الدار والمنفعة وذكر الشيخ الامام المعرف في جواهر دانه اذا
اضاف الاجارة الى المنفعة جاز ايضا انتفى **قوله** او تمك من الاستيفاء **اقول**
يعني في الاجارة الصحيحة لما ساقى **قوله** ويسقط الاجر بالغيب **اقول** يعني
اذا غابت كل المدة وان بعضها فيقدره يسقط انتفى وفي انفساخ الاجارة
بالغيب اختلف انتفى ويسقط الاجر بفرق الارض قبل زرعها وان اصدطه

آفة سماوية لزمه الاجر تاما في رواية عن محمد لانه قد زرعهها ويلزمه
 اجرها مضى من المدة فقط وبه يفتى ان لم يتمكن من زرع مثله في الضرر
 ثانيا ذكره في البرهان **قوله** الموجب طلب الاجر للدار الخ **قوله** هذا اذا لم
 يوقت في العقد وقتا للطلب وان وقت فليس له الطلب قبله كما في شرح المجمع
قوله والخياطة ونحوها اذا فرغ **قوله** هذا العمل في بيته كما في البرهان
قوله وذكر في المبسوطين الخ **قوله** وهو على المشهور لما في البرهان
 ويستحق حصة ما خاط لوعمل في بيت المستاجر على المشهور **قوله** للخيار طلب
 الاجر للخبر في بيت المستاجر بعد اخراجه من التتور **قوله** ولو خبر في بيت
 نفسه لا يستحق الاجر الا بالتسليم كما في شرح المجمع **قوله** وقبيله الاجر ويعزم
قوله والمالك بالخيار ان شاء ضمنه دقيقا مثل دقيقه ولا اجر له وان شاء
 ضمنه قيمة الخبر واعطاه الاجر ولا يجب عليه ضمان الخطب والمخ في التبيين
قوله من عمله اثر في العين الخ **قوله** ومحل حبه للاجر اذا عمل في ذلك
 اما اذا عمل في بيت المستاجر فليس له حق الجسر كما في شرح المجمع عن الخلاصة **قوله**
 وغسل الثوب بغير ما ذكر قال الزيلعي اختلفوا في غسل الثوب حسب اختلافهم
 في القسارة بلا نشاء وقد بيناه من قبل انتهى **قلت** والذي بينه هو ما حكاه
 المصن رحمه الله عن النهاية وظاهر التعليل بفيضان له جبر المفسولة ايضا
 على الاصح انتهى وفي القينة قال استاذنا اختلف المشايخ في قول اصحابنا كل
 مانع لعل اثر في العين له حبسها المراد به العين والاجزاء المملوكة للصانع
 التي تنصل بمحل القمل كالنخ والفرا والخيط ونحوها ام مجرد ما يرى
 ويعاين في محل العمل كاسر لفستق والخطب وطحن الخنطة وحلق رأس
 العبد فاختار في قب ظت الثاني واختار بمر الاول انتهى **قوله** بخلاف
 السلم يعني السلم فيما لو استصنع خوفا موجلا **قوله** لو كان عياله
 معلومين **قوله** يعني للعاقدين او ذكر عددهم للاجير **قوله** قط
 قال في مختار الصحاح والقطا الكتاب والصك بالجائزة ومنه قوله تعالى
 عجل لنا قطنا انتهى **قوله** وهو نصف الاجر المسمى **قوله** فيه نظر بله الاجر

كلا بمقتضى قوله ولو استاجر رجلا لا يصال قط او زاد الى زيد اذ
 المعقود عليه الا يصال لا غير وقد وجد فواجب تنصيفه الاجر
 على ان الماتن صادق بموجب تمام الاجر انتفى والمسئلة في ضمها
 صاحب المواب في الاستيجار لا يصال ورد الجواب معا ورايت
 بخط شيخ شيخنا الشيخ علي المقدسي ما صورته وفي المسئلة فيود
 استقيدت من الذخيرة وقاض خان وشروح الهداية اقيده
 بالكتاب لانه لو كان له موته كطعام فلا اجر اتفاقا قيد يرد
 الجواب لانه لو لم يشترط رد المجرى بالجواب وترك الكتاب ثمة
 فيما لو كان ميتا او غائبا فله الاجر كما ملأ قيد بالذهب
 اذ لو ذهب بالكتاب فلا اجر **قوله** قيده بان وجده ميتا اذ لو
 وجده حيا ودفع اليه وان بالجواب فله الاجر كما ملأ او كان المكتوب
 اليه غائبا فدفعه الى آخر ليدفعه اليه او دفع الى المكتوب اليه ولم
 يقرأ ورجع بغير الجواب فله اجر الذهاب قيده بتبليغ الكتاب
 اذ لو استاجر لتبليغ رسالة الى فلان فذهب ولم يجد المرسل
 اليه او وجده ولم يبلغه الرسالة ورجع فله الاجر والفرق ان
 الرسالة قد يكون سرا لا يرسل بالمرسل بان يطلع عليه غيره وفي
 غير المختوم لا يكون سرا بخلاف الرسالة فانها لا تخلو عن الاسرار
 وما اختار الرسالة على الكتاب الا ليدبره المرسل اليه قال شمس الأئمة
 الحلواني الرسالة والكتاب سواء قيد يرد الكتاب اذ لو تركه
 هناك ولم يردده الى المرسل تحقق اجر الذهاب اتفاقا انتهى
قوله سوى موهن البنا كالقسارة **قوله** ورحى اليد اذا
 كان يضرب بالبنا يمنع منه وان كان لا يضرب لا يمنع هكذا اختار
 الحلواني وعليه الفتوى كما في الذخيرة **قوله** اي البنا ونحوه
 يعني الشجر والرطاب **قوله** قيمة مستحق القلع قال شارح المجمع
 ومعرفة قيمته كذلك ان يقوم الارض مع الشجر المأمور ما لك

بقلعه ويقوم وليس فيها هذا الشجر ففضل ما بينهما هو قيمة الشجر وإنما
 فشرناه بكذا لأن قيمة المقلوع ازيد من قيمة المأثور بقلعه لكونه المونة
 مضافة للقلع كذا في الكفاية انتهى **قوله** والذرع يترك باجر المثل
اقول معناه اذا كان بالقضاء والرضاء والا فلا اجر كما في الاشباه والنظائر
 عن القينة ونصها المراد بقول الفقهاء اذا انتهت الاجارة والزرع لم يستحق
 يترك باجر اي بقضاء او بعقدهما حتى لا يجبا لاجر الا باحدهما انتهى **واقول**
 هذا في غير ما استثناه المتأخرون من الوقف والمعد للاستئصال وما لا يتم
 فانها اذا انقضت المدة وبقي الزرع بعدها حتى ادرك يقضى باجر المثل لئلا
 على المدة مطلقا **قوله** قال في الكنز **اقول** مواخذته واردة عليه في قوله
 المقدم والزراعة مدة كذا ان الاجارة لا تنضم وان ذكر مدة الاستيجار
 ما لم يبين ما يزرع فيها وليس في كلامه ما يستدل به على وجه الاطلاق
قوله وان تساوى وزنا **اقول** الواو زيادة **قوله** والاخف كالسمسم
 والشعير **اقول** يعني لو استاجرها لجل مقدار من البر لم يحمل مثله سمسما
 او شعيرا وكذا مثل وزنه على الاصح كما في التبيين **قوله** لانه ربما يكون اخر
اقول بل يجوزم بضره على انه جزم به من قبل **قوله** وضمن بارداق
 رجل الخ ا ذكر انه يضمن نصف القيمة ولم يذكر ما اذا يجب عليه من الاجر
 وقال في النهاية وفي المحيط انه يجب عليه جميع الاجرة اذا هلكت بعد ما بلغت
 مقصده ونصف القيمة ثم المالك بالخيار ان شاء ضمن الرديف وان شاء
 ضمن الراكب فالراكب لا يرجع بما ضمنه والرديف يرجع ان كان مستاجرا والا
 فلا كما في التبيين **قوله** وضمن بالزيادة على حمل معلوم ما زاد ان طاق الحمل
اقول وهذا اذا حملها الزيادة مع المسمى وكانت من جنه حتى لو حملها المنهى
 وحده ثم حملها الزيادة وحدها وكانت من غير جنه فغلب يضمن جميع قيمتها
 كما لو استاجر ثور الخنطة معلومة فزاد جميع القيمة كما في التبيين وفي تمة
 الفتاوى المستكرى دابة ليحمل عليها عشر مخاتيم بوجع في الجوارق عشرين
 وامر المكارى ان يحمل هو عليها فحمل هو ولم يشاركه المستكرى في الحمل لاختصاص

ان هلك

ان هلك ولو حملاه معا ووضعاه عليها يضمن المستكرى ربع القيمة ولو
 كان البر في جوارقين فحمل كل جوارقا ووضعاهما على الدابة معا لا يضمن
 المستاجر شيئا ويجعل حمله مما يتحقق بالعقد انتهى **قوله** وجوارزه بها
 لما استوجرت اليه ولو ذابها وجايبا ورد بها اليه قال في الكفاية هذا اصح انتهى
 كما سذكره **قوله** بمنزلة المودع اذا خالف الخ سذكر في باب التصرف و
 الجناية في الرهن ان المستاجر والمستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ
 من الضمان على ما عليه الفتوى **قوله** وقيل الجواب بجرى على اطلاقه تفسير
 الاطلاق بان استاجرها ذابها او وادها **قوله** قال في الهداية هذا اصح
 وقال في الكفاية الاول اصح **اقول** هذا وهم لانه اعتمد في الكفاية على التحميم الذي
 اعتمد صاحب الهداية فلا مخالفة بين ما اعتمداه من التحميم لانه قال في الكفاية
 قيل هذا ان الضمان بالمحارزة اذا استاجرها ذابها لا جابيا لانقضاء العقد
 دون ما استاجرها ذابها وجايبا لبقاء العقد وقيل بل هو ضامن في الوجهين
 وهذا اصح وقيل الاول اصح انتهى ملخصا **قوله** ونزع سرج حمار مكثري وايكافه
اقول هذا عندنا في حنيفة وقال يضمن بقدر الزيادة وفي الحنابلة نقلا عن العين
 والفتوى على قولها انتهى وما قاله رواية الاجارات عن ابي حنيفة واختلف
 في تفسير الزيادة قيل مساحة حتى اذا كان السرج يأخذ من ظهر الحمار قد رشوبين
 والا كاف قدر اربعة اشبار يضمن نصف القيمة وقيل نقلا حتى اذا كان السرج
 منوبين والا كاف ستة امنا يضمن ثلثي قيمته انتهى كما في البرهان وقال الاثقال
 وكان الفقيه ابو جعفر يقول ان كانت تلك الدابة تكف بمثله وتسرح
 يجب الضمان بحسب الزيادة وان كانت تلك الدابة لا تكف بمثله وجب عليه ضمان
 الكل لانه قصد اتلافه وصار بمنزلة خلاف الجنس وبهذا القول احسن وبه ناخذ
 الوصل لفظا وفي الليث انتهى وقيل بنزع السرج والا يكاف لانه لو استاجر
 عربا لا يركب خارج المعسر فاسرحها لا يضمن اتفاقا وان لولوب في المصر فان كان
 من الاشراق لا يضمن اتفاقا لانه اخف من الاكاف ولو بدل سرجها بسرج تسرح
 بمثله فهلك لا يضمن اتفاقا وان كانت لا تسرح بمثله يضمن اتفاقا كما في شرح الجمع

وذكر المص رحمه الله هذا الأخير **قوله** وله الاجران بلغ **اقول** وكذا لو بلغ
 بعد نزاع سرجه **قوله** او اخذ القبا باجر مثله **اقول** فهذا في ظاهر الرواية
 وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا خيار له والخياط ضامن له قيمة الثوب كما في
 البرهان مع توجيه كل **قوله** ذكره قاضي خان **اقول** وقال عقيه وقال الشيخ
 الامام شمس الامنة السرخسي كان الشيخ الامام يقول عرف ديارنا في الاعمال التي
 يفسد المتعلم فيها بعض ما كان متقوما حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر وما شبه ذلك
 فما كان من جنس ذلك يكون الاجر على المولى ان كان مسمى فالمسمى وان لم يكن فاجر
 المثل عليه للاستاذ وما لم يكن من جنس هذا ايجبا الاجر على الاستاذ انتفى **باب**
الاجارة الفاسدة قوله والشيوع **اقول** اجارة المشاع فاسدة عندنا في ح
 وعندنا يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح وفي المغني
 الفتوى في اجارة المشاع على قولها كذا في التبيين وفي شرح الجمع لابن الملك واجارة
 المشاع سواء كان يحتمل القسمة او لا بان يوجر نصيبه من دار مشتركة من غير شريك
 فاسدة عندنا في حنيفة رضي الله عنه والفتوى على قوله انتفى **قوله** اهتزبه
 عن الشيوع الطاري فانه لا يفسد الاجارة **الح** **اقول** وهذا خيلة جواز
 اجارة المشاع على قوله وكذا خيلة جوازها عنده ان يلحقها حكم حاكم كما في شرح
 الجمع والتبيين **قوله** او اجر رجلان دار **الح** **اقول** يعني انه لو مات احد
 المجررين او المستاجرين لا تنفسد الاجارة في حصته التي وهو ظاهر الرواية وقال
 زفر قفسد في كليتها وهو رواية عن ابي حنيفة **قوله** وبلاد المسمى **الح** **اقول**
 وكذا تنفسد لو جهل بعضه كما به درهم وثوب ما وكذا اذا اردد في الزمان كان خطه
 اليوم فبدلهم وان خطه غدا فنصفه اذا لم يخطه الا في الغد اجتماع التبيين
 فيكون الاجر مجهولا فيجب اجر المثل غير زائد على المسمى **قوله** فان فسدت بعضها اي هذه
 الاخيرين وجب لجر المثل ببيتها المنفعة بالغ ما بلغ **اقول** هكذا مثله في
 التبيين ويرد عليه ما ذكرناه من مسألة ترديد العمل اذ لا ينبغي وز فيها المسمى
 مع ان فسادها ليجها له المسمى كما سيذكره فيما يأتي **قوله** والاى وان لم تنفسد
 بعضها بل الشريط والشيوع لم يزد على بيان المسمى **اقول** يرد عليه ما قال الزيلعي

وقالوا

وقالوا اذا استأجر دارا على ان لا يسكنها المستاجر فسدت الاجارة ويجب عليه
 ان يسكنها اجر المثل بالغ ما بلغ انتفى ففسدت بالشرط وزيد فيها على المسمى
قوله هكذا ينبغي **الح** **اقول** قد علمت ما فيه **قوله** فان اجر داره بعيد
 مجهول فسيكن مدة ولم يذفعه فعليه للمدة اجر المثل بالغ ما بلغ وتفسخ في الباقي
اقول وجوب اجر المثل غير متوقف على عدم دفع العبد اذ هو الواجب للفساد
 فلا مفهوم لما ذكره بل هو بيان للواقع بخلاف ما اذا اعينه بان اجر داره سنة
 بعيد بعينه فسكنه المستاجر شهرا ولم يدفع العبد حتى اعتقه صح اعتاقه وكان على
 المستاجر لشهر المأوى اجر المثل بالغ ما بلغ وتنقص الاجارة فيما بقي لان الاجارة
 باعناق العبد فسدت فيما بقى وكذا الواجد اربعين فسكن الدار ولم يسلم العين
 حتى هلكت كان عليه الاجر بالغ ما بلغ انتفى كما في الخاتمة **قوله** واذا تم فكل
 منهما ان ينقص الاجارة **اقول** هذا بشرط ان يكون الاخر حاضرا وان كان
 غائبا لا يجوز بالاجماع وقيل عندنا في يوسف يجوز وكذا الوقدم اجر شهرين
 او ثلاثة وقبض الاجرة لا يكون لكل واحد منها النسخ في قدر المعجل اجرته
 كما في التبيين **قوله** وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار **اقول** وبه يفتى كما في
 التبيين **قوله** وفي اعتبار الاول نوع جرح **اقول** المراد به اول ساعة من
 الشهر **قوله** مستاجر عبد اباجر معلوم وبطعامه لم يجز **اقول** وهذا بخلاف ما لو
 شرط طعام العبد على المستاجر لما في الخاتمة مستاجر عبد اكل شهرا بكذا على ان يكون طعامه
 على المستاجر او دابة على ان يكون علفها على المستاجر ذكر في الكتاب انه لا يجوز
 وقال الفقيه ابو الليث في الدابة ناخذ بقول المتقدمين اما في زماننا العبد
 يأكل من مال المستاجر عادة انتفى **قوله** وطعامها وكسوتها **اقول** كان الاولى
 اعادة حر الخربان يقول وبطعامها وكسوتها لانها مسئلة مستقلة وليست
 تنميا للاولى **قوله** وعندنا لا يجوز يعني فالجواز قال به ابو حنيفة قاله الحسن
 ولها الوسط كما في شرح الجمع **قوله** سواء كان الزوج **الح** **اقول** هذا في الاصح **قوله**
 وجاز للمستاجر فسكنها ان مرضت او حبست **اقول** وجاز لها ايضا ان تفسخها
 باذية اهله لها وبعد جويان عاتها بارضاع ولد غيرها وبما يرتبها به كما في التبيين

قوله لا تمن شي منها **اقول** وما ذكر محمد بن ان الدين والرياح على الظير
فذلك من عادة اهل الكوفة كما في البرهان **قوله** فان ارضت بلين شاة
اقول بان اقرب به او شهدت بينة باوضا عليها لب البهايم له وان جدد
كونه بلين شاة فالقول لها مع يمينها احتسانا ولو شهد وانها ما ارضته
بلين نفسها لم يقبل لقيامها على النفي مقصودا بخلاف الاول لدخوله في ضمن الاشياء
وان اقاما فالبينة بنية الظير كما في الذخيرة **قوله** فلا اجرا **قوله** هذا ظاهر
على اختيار شمس لائمة حيث قال والاصح ان العقد يرد على اللين لانه هو المقصود
وما سوى ذلك من القيام بمصالحه تبع واما على اخذ صاحب الهداية ان المقصود
عليه المنفعة وهو القيام بخدمة الولد وما يحتاج اليه ففيه نظر لان العمل بالولاد
مستحقا لخدمة فكيف يسقط كل الاجر بتركه كما في البرهان **قوله** بخلاف ما اذا
دفعته الى خادما حتى ارضعته حيث تستحق الاجر **قوله** هذا استحسان
اذا لم يشترط ارضاع ثديها وان شرط فدفعته لخادما مختلفا فيه والاصح انها
لا تستحق كما في الذخيرة **قوله** وفي المحيط **قوله** لا يشك عليه ما ذكره في البرهان
عن سنن ابي داود وعن عبادة ابن الصامت قال علمت ناسا من اهل الصفة
القرآن فاهدي الى رجل منهم قوسا فقلت ليست بمال وارمى بها في سبيل الله لا
تبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فايئنه فقلت برسول الله رجل اهدي
الى قوسا ممن كنت اعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال وارمى عنها في سبيل الله
قال ان كنت تجبان تطرف طوقا من نار فاقبلها وفي رواية فقلت ما ترى فيها
يا رسول الله فقال حرة بين كفتيك ثقليتها او تعلقها انتهي **قوله** او يحتاج
حمارا ليحمل زاده ببعضه **اقول** المراد ببعضه قدر معلوم منه ويكون له اجر
المثل لا يتجاوز به المسمى اذا فعل ما يحتاج له وهذا اذا اورد العقد على الجميع
بعضه واما اذا اورد العقد على البعض ببعضه الباقى فلا اجر لانه ملكا النصف
في الحال بالتحميل فصا شرعا كما نص عليه انتهى ونظيره هل يسبح الثوب مثله
قوله او من يخبر له كذا اليوم بكذا **اقول** هذا على الصحيح من مذهب الامام
ان الاجارة فاسدة قدم العمل واخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل واما
اذا ذكر

اذا ذكر الوقت اولاً ثم الاجر ثم العمل بعده او ذكر العمل اولاً ثم الاجر ثم الوقت
لا يفسد العقد كما في الثانية **قوله** ونفع الاجير في وقوعها على المنفعة لعمل
صوابه على المدة يوضحه تعليله بقوله لانه يستحق الاجر بمضى المدة عمل اولاً
ولكونه قسيما لما يقع العقد عليه وهو العمل والزمان فليتأمل قوله لان هذه
الافعال تبقى بعد انقضاء المدة **اقول** لو كانت الاجارة طويلة فلا يبقى لفعله
اثر بعد هلا وكان الربح لا يحصل الا به لا يفسد اشتراطه وقد يحتاج الى كبرى الجدل
اول ولا يبقى اثره الى القابل عادة بخلاف كبرى الانهيار لان اثره يبقى الى القابل عادة
كما في التبيين **قوله** ولو زاعها فمضى الاجل عاد صحيحاً **اقول** صحة العقد لا تنقضي
على مضي الاجل بعد الزاعة بل اذا زرع ارتفعت الجهالة لما ذكره من وجه الاستحسان
نمياً اذا بلغ العمل المكان ان الجهالة ارتفعت قبل تمام العقد فليتأمل قوله عاد
العقد صحيحاً يعني احتسانا **قوله** كما في الجود في الطريق **قوله** لا يخفى انه شبه
عدم احتقانه الاجر في التمدي وحمل الطعام المشترك بما اذا جحد في الطريق وفيه
نظر لانه لا يسقط الاجر الا فيما بقي على قول في يوجب خلافاً لما ذكره فكان
ينبغي ان يقال كما في ما بقي بعد الجود في الطريق **قوله** واذا اخذ الا اقول ثم
احتوى احداهما المنفعة عند اتحاد الجسد فعليه اجر المثل في ظاهر الرواية
وروي الكرخي عن ابي يوسف انه لا شيء عليه كما في التبيين **باب من الاجارة**
قوله يعني يحتاج رجلا ليرعى غنمه شهر بدرهم فهو اجير مشترك **اقول** اذا
اوقع العقد على هذا الترتيب الذكرى كان فاسداً كما قدمناه عند الثانية وهي
مسألة الجازل المتقدمة **قوله** وافق المتأخرون بالصلح على النصف **قوله**
قال البرجندي وفي الفصول العمانية كان الشيخ الامام ظهير الدين المرعيني في
يعني بقوله او حنيفة قال صاحب العدة سالت عنه هل يجبر الخصم على الصلح عند
من قال به اجاب باني كنتم افق بالصلح في الابتداء فرجعت لهذا وعن صاحب
المحيط انه ان كان الاجير مصلحاً الايجاب لثمان وان كان بخلافه يجب لثمان
كما هو مذهبنا وان كان مستورا لثمان يوم بالصلح انتهى وفي التبيين ويقول لها
يفق اليوم لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم انتهى وقال العيني

وبه يعني بما قالوا ائتمروا ببعضهم ويقول الامام اخرون وافئذ بالصالح جماعة
 من انتهي وقال قاض خان والمختار في الاجير المشترك قولاً في حيفته انتهي
 بل يعني ما هلك بعمله كالحرق **قوله** وصاحب الثوب مختار ان شاء
 ضمنه قيمته غير معمول ولم يعطه الاجر وان شاء ضمنه معمولاً واعطاه الاجر
 وقدر نظيره كما في التبيين **قوله** او غرق السفينة من مدة
 او معالجة لان ذلك من جنابة يده فيضمن وان كان صاحب الطعام او كليم
 في السفينة لا يضمن الملاح بشئ من ذلك لان صاحب الطعام اذا كان معه
 في السفينة كان الطعام في يد صاحبه فلا يضمن الملاح الا ان يصنع فيها شيئاً
 او يفعل فعلاً يتعمد لفساد كما في الثانية **قوله** او سقط من دابة **قوله**
 قيل هذا اذا كان كبيراً يستمسك على الدابة ويركب وحده والا فهو كالمتاع والبيع
 انه لا فرق كما في التبيين **قوله** حتم الكتاب لو قطع الحشفة وبرمى المقطوع
 يجب دية كاملة **قوله** ويقطع بعضها يجب حكومة عدل كما ذكره الاتقاني
قوله وان انكسروا **قوله** يعني اذا كان الكسر بضعة بان زلق او عثر
 او كسر عمداً وان كان من غير ضعة بان زحمة الناس فانكسر فلا يضمن عنده
 وعندهما يضمن قيمته في موضع الكسر كما في التبيين **قوله** اعلم الى اخر السودة
 من كلام الزليقي **قوله** او ذكر المدة او لاخوان يستاجر راغباً شهراً
 له غنماً مسماة باجر معلوم **قوله** اذ اوقع العقد على هذا الترتيب كان قد
 كما قد مناه وصحته ان يلى ذكر المدة للاجر فتأمل فلا يتغير حكم الكلام
 الاول بالبين المعجمة والراء المهمل **قوله** لكن يجب اشتراط خيا والتبيين
 في البيع **قوله** في اشتراطه في البيع روايتان وقد حكاه المص رحمه الله
 في باب خيا والشرط وذكرنا الخلاف في تصحيحها **قوله** لكن يجب الاجر انما
 يجب بالعمل **قوله** هذا وجه الفرق بين الاجارة والبيع على احدي الروايتين
 فيه حكمه الزليقي **قوله** وفي الثاني اجر المثل غير زائد على المسمى **قوله**
 المراد بالمسمى اليوم الثاني وهو نصف درهم لا يزداد عليه في الصحيح وفي
 الجامع الصغير لا ينقص عن نصف درهم ولا يزداد على درهم انتهى كما في التبيين
 وما في

وما في الجامع الصغير وهو ظاهر الرواية كما في نسخة من البرهان **قوله** استاجر
 حماراً افضل عن الطريق **قوله** هذا ان لم يكن تخلف عنه اما لو تخلف عنه
 فتركه على باب بيته دخله حتى نوارى عنه او تخلف عنه في الطريق لحاجة
 كبول او غايط حتى غاب عن بصره او وصل في الطريق وعلم به فلم يطلبه مع عدم
 يأسه او وقفه وصلى الفرض فذهبا وانتحب وهو ينظر اليه ولم يقطع
 اي الفرض ضمن لانه ترك الحفظ مع القدرة عليه لان خوف ذهاب المال
 يبيح قطع الصلوة وان كان درهما وان لم يغيب عنه او كان في موضع لا يعد فيه هذا
 الذهاب تضيقه لانه فان كان في سكة غير نافذة او في بعض القرى الامنية لا يضمن
 كما في البرهان **قوله** فحاق على الباقي ان تبعها **قوله** يعني خاف الضياع فهو
 عذر عند الحيفته لانها ضاعت بغير فعله وهما ضمناه لتركه اتباعه بحسب وسه
 كما في البرهان **قوله** لا يسترد اجر عبد محجوب **قوله** وكذا لا يسترد اجر الصبي
 المحجوب **قوله** فاحسنا فيها كما في البرهان **قوله** فاجر هو اي العبد نفسه اي من غير
 الفاسد فالحام من فاجر زائد في نسخة **قوله** والعبد مريض او ابق
 لو هذا في هذا المكان او لي ليخذه **قوله** بعده فان كان ابتاعاً ومريضاً لا يجب الاجر
 وان لم يكن يجب والا فكيف يحكم بعرضه وابقه ثم يرد بينه وبين عدله **قوله**
 وقال الموجي في اخرها **قوله** وكذا الحكم لو انكر بالمرء **قوله** حكم الحال
 فيكون القول قول من يشهد له الحال مع يمينه فيصلح الظاهر رجحاناً ان لم يصلح
 حجة وهذا ظاهر في جانب المستاجر لانه ليس فيه الادفع الاستحقاق عليه وان
 شهد للموجي ففيه اشكال من حيث استحقاقه الاجرة بالظاهر **قوله** لا تصلح للا
 وهو انه يستحقه بالسبيل السابق وهو العقد وانما الظاهر يشهد على يقانه الى ذلك
 الوقت وعلى هذا ادعاء الولادة قبل العتق والتم قبل البيع القول لمن الولد والتم
 في يده حكماً للمالك كما في التبيين **قوله** والقول لرب الثوب في الاجر وعدمه
قوله هذا عندنا في حيفته ويجعله ابو يوسف القول للصانع ان كان حريفاً
 له اي خليطاً بينه وبين المستاجر اخذ واعطى في حرفة وحكم بمحمد بالاجر ان كان
 معروفاً بمثل تلك الصنعة بالاجرة وبه يفتي لشهادة الظاهر لدعواه كما في البرهان

وفي الصغرى ايضا الفتوى على قول محمد وكذا في التبيين **باب فسخ**
الاجارة قوله تفسخ الخ هذا على الاصح وقال بعضهم تنفسخ بهذه الاشياء
كما في التبيين قوله لاحتمال الانتفاع بوجد آخر **قوله** او بما استاجر
لاجله مع الخلل كما سيأتي **قوله** فان الاجارة تنفسخ بد ايضا **قوله**
كذا في نسخة وعلى الاصح كما اختاره انها تنفسخ بد **قوله** فلو لم يخل به انتفع
او ازاله سقط خياره **قوله** سقوط الخيار واضح فيما اذا انتفع او ازيل الخلل
اما فيما اذا لم يخل فليس له خيار اصلا فلا يقال سقط خياره اذا سقطت فرع
عن الثبوت فكان ينبغي ان يقول بد له ليس له خيار والسالبة صادقة بنفي
الموضوع **قوله** وبعد عطف على خيار الشرط **قوله** يعني انها تفسخ بالذر
فيثبت بد حق الفسخ وفي كيفية اختلافنا في الجامع التغير الى اند لا يحتاج
فيذ الى لقضا بمنزلة عيب المبيع فينفذ الما قد بالفسخ وفي الزيادة ان الامر
يرفع الى الحاكم حكم لفسخ كالرجوع في الهبة قال شمس الائمة السرخسي هذا هو الاصح
ومنهم من وفق فقال هذا اذا كان العذر ظاهرا نفسخ والا فيفسخ الحاكم وقال
قاضي خان والمحيزي هو الاصح كما في التبيين **قوله** ولزوم دين لا يقتضي الا بئز
ما اجر وازاد فسحها تفسخ قال الزيلعي اختلاف في كيفية فسح فقال بعضهم
بيع الدار ولا فينفذ بيعة وتنفسخ الاجارة ضمننا لبيعه وقال بعضهم تفسخ
الاجارة ولا ثم يبيع انتفى **مسائل شتى قوله** والمراد به ههنا ما يبقى
من اصول القصب المحصود في الارض **قوله** وكذا الواحق الشوك فيها لم يخمن
قوله لاحتاجها او لاحتاجها الخ **قوله** ولعله لم يذكر المملوكة لانه اذا لم
يضمن فيما ذكرنا للمملوكة اولى بعدم الضمان **قوله** قال الامام شمس الائمة علم
الضمان اذا كانت الرياح ساكنة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة فيضمن
قوله نقل للزيلعي عن شمس الائمة بصيغة ينبغي فانه قال واما اذا كانت
الرياح مضطربة ينبغي ان يضمن انتفى وفي جامع الفصولين رجل احرق شوكا
او شيئا في ارضه فذهبت الريح بالشرارات الى ارض جاره واحرقت زرعه ان كان
بعد من ارض الجار على وجه لا يصل اليه شر النار في العادة فلا ضمان عليه

لانه

لانه حصل بفعل النار وانه خيار وان كان يقرب من ارضه على وجه يصل
شر النار وغالبا فانه يضمن لان له الايقاد في ملكه نفسه لكن بشرط
السلامة انتفى **قوله** سقي ارضه سقيا لا تحقل الخ **قوله** يعني لا تحقل
بقاه بان كانت صعود او ارض جاره هبوطا يعلم انه لو سقي ارضه نفذ
الى جاره فمن ولو كان يستقطن في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره فلو تقدم
اليه جاره بالسكرو الاحكام ولم يفعل ضمن ويكون هذا كما شهدا على جاره
ولو لم يتقدم لم يضمن كما في جامع الفصولين **قوله** لانه شركة الوجوه في الحقيقة
قوله لاح الى ان فيه نظرا ثم رايت الزيلعي قال ان هذه شركة الصنایع
ثم قال وقول صاحب الهدياة هذه شركة الوجوه في الحقيقة فهذا ابو جاهد
يتقبل وهذا جذا فته يعمل فيه نوع اشكال فان تفسير شرك كفا الوجوه ان يشترك
على ان يشترى بوجوهها وليس في هذه بيع ولا شرا فكيف يتصور ان يكون
شركة الوجوه وانما هي شركة الصنایع على ما بينا انتفى **قوله** وحمل محملا
مقتادا **قوله** ليس هو من شرط الجواز بل هو تصريح بما يجوز له في هذا العقد
فانه اذا حمل غير مقتاد لا يقال بعدم صحة الاستيجار بد بل ينبغي ان يكون
كما تقدم فيما لو احتاجها لقد معلوم فزاد عليه ان طاقته الكل ثم هلكت فمن
الزيادة وان لم تطلق ضمن كل قيمتها **قوله** ويعبر ويودع فيما لا يختلف الناس
في الانتفاع به اي بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مفيد ثم قوله ويودع لم
يظهر في سر تقييده بما لا يختلف اذا لا يداع ليس الا الاستحفاظ ولعل الصواب
ويوجر لقوله بعده فاذا استاجر دابة ليركب لا يوجر غيره ولا يعيره **قوله**
هو ايضا مستغنى عنه بما تقدم من قوله في الاجارة وان خصص براكب ولا يضمن
في الف ضمن كذا كل ما يختلف بالمستعمل **قوله** لا يضمن لانها
منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب قال في المغرب انها منسوبة الى العار
لهم من الاعارة واخذها من العار عيب وفي النهاية ان ما في المغرب هو
المعول عليه لانه صلى الله عليه وسلم باشر لاستئجاره فلو كان العار في طلبها
لما باشرها انتفى كما في البحر **قوله** يعني عليك تقع **قوله** وقال الكرخي

اذ هذا مستغنى عنه
بما تقدم في كتاب الاجارة
بقوله وفيما لا يختلف به

وادشافع اباحنه وتوجيه كل ذكره الزليعي **قوله** اقول بهذا التقرير
 يندفع ما اعترض صاحب الكافي في **القول** يخالف هذا الدفع ما ذكره في الايمان
 بقوله يراد بهذا البرقعه عندا في حقيقه لترجيح المعنى الحقيقي فليست
 قوله ولا يضمن اذا هلكت بل اتعد هذا اذا كانت العارية مطلقه فان
 كانت مقيدة في الوقت مطلقه في غيره نحو ان يعيره يوما فلولم يرد هابعد
 مضى الوقت ضمن اذا هلكت كما في شرح الجمع وهو المختار كما في العارية انتفى
 سواء استعملها بعد الوقت او لا وذكر صاحب المحيط وشيخ الاسلام انما يضمن
 اذا انتفع بعد مضى الوقت لانه حينئذ يعير غاصبا اما اذا لم ينتفع به
 في اليوم الثاني فلا يضمن كالمودع اذا امسك بعد انقضاء المدة ومنهم
 من قال يضمن على كل حال لان المستعير يمسك مال الغير بعد المدة لنفسه
 بخلاف المودع كما في شرح الجمع والتعمين مطلقا اخذ شمسرا الامد السرخسي
 كما في الخائفة وفي جامع الفصولين ولو هلكت بعد مضى مدة الاعارة ضمن في
 قولهم اذا امسكها بعد المضى بلا اذن فصار غاصبا انتفى **قلت** لكن يرد على
 اطلاق الفصولين التعمين في قولهم ما ذكره صاحب المحيط وشيخ الاسلام كما
 قدمناه **قوله** فلا توجر ولا ترهن **القول** وسكت عن ايداعها واختلفوا
 فيه واكثرهم على انه يجوز وعليه الفتوى كما في التبيين **قوله** او ضمن المستاجر
القول وسكت عن مال الرهن المرتهن فينظر حكمه **قوله** ويبار ما لا
 يختلف احتماله ان عينه اى منتفعا **القول** هذا التقييد ليس باحتراز
 لقول الزليعي وان كان لا يختلف يعني النفع كالسكنى والمحل جاز ان يفعل بنفسه
 وبغيره في اى وقت شاء لان التقييد بالا تنقاع فيما لا يختلف لا يفيد انتفى
 الا ان يقال ان ان الموصل وان كان الاكثر استعملها مقرونه بالواد وذكر
 هنا على حد قوله تعالى فذكر ان نفعه الذكرى **قوله** فمن اختار دابة مطلقا
القول يعني في النفع والزمان وهذا نقله الزليعي عن الكافي ثم قال فجعله
 يعني صاحب الكافي كالاجارة فعلى هذا ينبغي ان يحل هذا الاطلاق الذي ذكره
 هنا فيما يختلف بالمستعمل كالسكنى والركوب والزراعة على ما اذا قال على

ان (ركب

ان اركب عليها من شاء او البس الثوب من شاء كما حمل الاطلاق الذي ذكره
 في الاجارة على هذا انتهى **قوله** وضمن رب الارض ما نقص البنا والفرس بالقلع
القول معنى قوله ضمن ما نقص ان يقوم قائما غير مقلوع لان القلع غير
 مستحق عليه قبل الوقت كما في التبيين وفي البرهان فاذا كانت قيمتها
 وقت مضى المدة المضروبة عشرة وناشر مثلا وحسين قلعه ثمانية يرجع
 بيدنا رين لذكره القدورين انتفى لو اراد تملكها فيما اذا وقت
 بتملكها بقتلها قائمين غير مقلوعين يعني بكم يشتر بان بشرط قيامها
 الى المدة المضروبة لان القلع غير مستحق عليه قبل الوقت كذا ذكره الحاكم
 الشهيد الا ان يرفعها المستعير ولا يضمن قيمتها فله ذلك لانها ملكه وانما
 اوجبت الضمان على المعين لدفع الضرر عند فاذا ارضى كان هو ارضى بملكه
 وقيل يتخير المعير ان ينقص الارض بالقلع نقص عظيم انتفى كذا في البرهان
 وفي الخائفة جزم بالملك اذا استتضرت **قوله** وفي الترك مراعاة الحقيقين
القول ليس في عبارته الامراة حق المستعير وفي العبارة سقط هو
 ويتوك باجر المثل لان في التوك الخ كما هو مسطور في كتب المذهب ونص في
 البرهان على ان الترك باجر الخسار ثم قال عن المبسوط ولم يبين في
 الكتاب ان الارض تترك في يد المستعير الى وقت ادراك الزرع باجر او بغير
 اجر قالوا ينبغي ان تترك باجر المثل كما لو انتهت مدة الاجارة والزرع
 بقل بعد انتفى **قوله** رد المستعير الدابة الخ **القول** وكذا الحكم في المستاجر
 كما في البرهان **قوله** بخلاف الاجنبي فانه يضمن **القول** كذا في الكفر
 وقال الزليعي وهذا يشهد لمن قال من المشايخ ان المستعير ليس له ان يودع
 وعلى المختار ان هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت العارية موقنة فضمنت
 مدتها ثم يضمن مع الاجنبي لانه باسائها بعد يضمن لتغديه فكذا اذا
 تركها في يد الاجنبي انتفى وفي البرهان وكذا يعني يبرأ لوردها مع اجنبي
 على المختار وعلى ما قال مشايخ العراق من ان المستعير يملك الايداع وعليه
 الفتوى لانه لما ملك الاعارة مع ان فيها ايداعا وتمليك المنافع فلان

ملك الايداع وليس فيه تمليك المنافع اولى واولوا قوله وان رد هاهنا
اجنبى ضمن اذا عكست بانها موضوعة فيما اذا كانت العارية مؤقتة وقد
انتفىت بليتفاء مدتها وحينئذ يصير المستعير مودعا والمودع لا يملك الايداع
بالاتفاق انتفى **قوله** وضع المستعير العارية بين يديه فنام فنعانته لم
يضمن **الح** **اقول** وهو شامل لما لو كانت دابة لما قال في الخائنة لشارد دابة فنام
في المفارقة ومقودها في يدها فجاز انسان وقطع المقود وذهب بالدابة
لا يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق مد المقود من يده وذهب
بالدابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على وجه يمكن مد
المقود من يده وهو لا يعلم يكون تضييعا قبل هذا اذا نام مضطجعا فان
نام جالسا لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا ولم يكن المقود في يده ولكن
الدابة تكون بين يديه لا يضمن فهاهنا اولى انتفى **قوله** ليس للاب عارة
مال طفله **اقول** والعبيد لما ذور اذا اعادوا له صحت الاعارة كما في الخائنة
كتاب الوديعة قوله وشروطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه **اقول**
فيه تسامح والمراد اثبات اليد بالفعل ولا يكفي قبول الاثبات كما اشار اليه بعد
قوله وحفظ شيء بدون اثبات اليد عليه محال **قوله** وحكمها وجوب الحفظ
الح **اقول** وجوب الاداء عند الطلب الا كما لو كانت سيفا فاراد صاحبه
الضرب به عدوانا كما سياتي **قوله** كذا الامنا الامتوليا **الح** **اقول**
فالمستثنى ثلاثة كما ذكره وفاد العلامة المرحوم الشيخ زين في الاشباه
والنظائر عليها سبعة احد المتفاوضين اذ امانات ولم يبين حال المال الذي
في يده والوصي اذ امانات مجهلا والاب اذ امانات مجهلا مال ابنه والوارث
اذا امانات مجهلا ما اودع عند مورثه ومن مات مجهلا ما القته الريح في
بيته ومن مات مجهلا ما وضعه ماله في بيته بغير علمه والعبيد المحجورين
اذا امانات مجهلا ما اودع عنده ثم قال فصار المستثنى عشرة انتهى ذلك
لكن القول بان الاب لا يضمن ضعفه العادي بقوله والاب اذ امانات
مجهلا يضمن وقيل لا يضمن كالوصي انتهى **قوله** او قاضيا اودع مال

اليتم ومات مجهلا يشير الى انه يضمن لو وضع اموال اليتامى في بيته
ومات ولا يدري اين المال وانه لم يبين لانه مودع فيضمن بموته مجهلا ويصح
التمادي انتفى وذكر قاضي خان عن ابن رستم لومات القاضى ولم يبين ما عنده
من مال اليتيم لا يضمن **قوله** كذا في الخائنة **اقول** وذكره في كتاب الوقف **قوله**
ويحفظها بنفسه وعياله **اقول** ما لم يكن المدفوع اليه متعيا كما في الخائنة و
المقبوض فيه الساكنة لا النفقة الا ترى ان المرأة لو دفعت الى زوجها لا تضمن
كما في التبيين واختلف فيما لو دفع الى من في عيال صاحب الوديعة كما في الخائنة
قوله واجيره يعني الاجير مسانعة او مشاهرة كما في البرهان وقيد الزيلعي
الاجير مشاهرة بان تكون نفقته عليه انتفى **اقول** يتامل فيه مع ما قدمه
اعني الزيلعي من ان المعتبر فيه الساكنة لا النفقة انتفى وعن محمد رحمه الله
ان المودع اذا دفع الوديعة الى وكيله وليس في عياله او الى امين من امنايه
من يتق به في ماله وليس في عياله لا يضمن ذكره في النهاية ثم قال وعليه الفتوى
وعزاه الى التمرناشي وهو الى الحلواني ثم قال وعن هذا لم يشترط في النفقة في
حفظ الوديعة بالعيال فقال ويلزم المودع حفظه اذا قبل الوديعة على الوجه
الذي يحفظ ماله وذكر فيه اغيا حتى ذكر ان له ان يحفظ بشروط العنان
والمفاوضة وعنده الماذون له في يده ماله ثم قال وبعد اعلم ان العيال
ليس بشرط في حفظ الوديعة انتفى **قوله** الا اذا خاف حرقا او غرقا فسلم الى
جاره او فلك آخر قالوا اذا لم يمكنه ان يدفعها الى من هو في عياله وان
امكنه ان يحفظها في ذلك الوقت بعيله قد دفعها الى اجنبى يضمن لانه لا ضرر
له فيه وكذا لو القاها في سفينة اخرى فوقع في البحر ابتداء او بالتدريج
يضمن لان الاتفاق حصل بفعله كما في التبيين **قوله** كذا اي يضمن ايضا
المودع اذا طلب ربحا فمضغ **اقول** الا في ثلاث مسائل نقلها عن الخائنة في
الاشباه **قوله** او جدها عنده **اقول** بان قال لم تدعني اما لو قال ليس
علي شيء ثم ادعى رد او تلفا صدق كما في جامع الفصولين وحكي في جود الفقار
خلاف **قوله** يعني اذا طلبها صاحبها فجدها عنده ثم اقر ولا ضمن **اقول**

وفي الثانية لو سأل صاحبا او اجنبا عن حالها عنده فجدد قال شمس
الائمة يضمن عند زفر خلا لا في يوفى وذكرنا طفي ان الجود بحضرة
صاحبها يكون فسخا للوديعة فيضمن ان نقلها عن موضع كانت في حالة
الجود واذا لم ينقلها عند الايضمن انتفى وفي الجامع الفصولين جدد ما اور
العدارية فيما يجوز عن مكانه ضمن ولو لم يجوز انتفى **قوله** استوفى **اقول**
ويكون شركه املاك كما في التبيين **قوله** وهذا القابل يقول ان المستعير
والمستاجر اذا خالفاه عمدا الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان **الحاقه** في
العمادية قال لا استروثوان المستاجر والمستعير اذا خالفاه عمدا الى الوفاق
لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى **قوله** فان لم يبرأ من اونها فضاغت
ضمن **اقول** ومحل ضمانه فيما اذا لم يبرأ الطريق ما اذا كان له يد عن السفر
وان لم يكن له مندب بان سافر مع اهله لا يضمن وكذا الونساء عن
الخروج بهما من المصفر يخرج يضمن ان كان له منه بد والا فلا كما في التبيين
قوله وله السفر بها **اقول** قد تقدم في الاجارة للمودع ان يسافر بالوديعة
في البر لا البحر انتفى في كل الاطلاق هنا على ما قيده ثم **قوله** بخلاف الدارين
اقول هذا مستغنى عنه بقوله قبله او حفظا في دار امر به في غير ما والله
الموفق **كتاب الرهن قوله** وشرا حجب المال اهتز عن رهن الحز
والمديون والخم ونحوها **اقول** فيه تسامح لان المديون مال ولكن لا يمكن الا
ستيفاء منه فلا يناسب ان يكون مخيرا بقوله حجب مال بل بقوله بحق
يمكن اخذه منه واما الخم فهو مال ايضا ويمكن الاستيفاء منه بتوكيل ذي
بيعه او بنفسه ان كان المرتهن والراهن من اهل الذمة **قوله** محورا
مفرغا مما يراهذه الاحوال اما متداخلة او متزاد فذكره العيني **قوله**
بالاقل يجب تعريفه **اقول** ولذا قال في النهاية وفي بعض نسخ القدرى بل
بدوه الالف واللام وهو خطأ واعتبر هذا يقول الرجل مررت باعلم
من زيد وعلم ويكون العلم غيرهما ولو كان بالا علم من زيد وعلم ويكون
واحد منهما فكلية منه للتخيير انتهى وقال في الموصل شرح المفصل ان من

هذه ليست من التفصيلية التي لا تجمع اللام وانما هي من التنبهية
في قولك انت الافضل من قريش كما تقول انت من قريش ونحو قول الفقهاء
الرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين انتفى كذا في جميع الروايات
شرح القدوري **قوله** يعنى اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ضمن يعنى
الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين كما تقدم **قوله** ان لم يبق البينة عليه
جعل شرط لزوم الضمان يوهى بمفهومة انتفاء الضمان باقامة البينة
وليس مراد اوريا او همت عبارة ان المرتهن لا يقبل منه دعوى الهلاك
بلا بينة وليس مراد الا لا فرق عندنا بين ثبوت الهلاك بالبينة وبين ثبوت
بقوله مع يمينه ويكون الرهن في الصورتين مضمونا بالاقل من قيمته ومن الدين
وقول محقق الدرر العلامة الوائى رحمه الله الظاهر كلمة ان ههنا وصليته
ليبر بظاهر وعلى تسليمه يحتاج لتأويل كون ان وصليته وكون الضمان ليس الاضمان الرهن
لامطلق الضمان وكذا وقع الابعام في عبارة ابن الملك شارح المجمع حيث قال يعنى
اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يبق البينة عليه ضمنه عندنا انتفى وليس
المراد ظاهره ومن المجمع وشرحه لمصنفه لا ابعام فيها وقد اوضح الحكم وازال
الابعام في الحقايق شرح منظومه النسفى حيث قال في باب الامام مالك رحمه الله
ن ن ن ن ن وقيمة الرهن على المرتهن اذا ادعى الهلاك
ولم يبرهن **ن** ادعى المرتهن هلاك الرهن ولا بينة له يضمن قيمته بالله ما بلغت
عنده اى الامام مالك رحمه الله بناء على ان المودع لو ادعى هلاك الوديعة ولم
يقبل هلك معه شئ اخر لا يصدق عنده وعندنا يصدق ويستقط الدين بقدر
والباقي للاضمان عليه انتفى وقد ذكرت هذا في ضمن رسالة مسماة بقاية
المطلب في الرهن اذا ذهب **قوله** وجعل خاتم الرهن في حنصر اليمنى او
اليسرى **الحاقه** وهذا فيما لو كان المرتهن رجلا اما لو كان امرأة فانه
يضمن ولو لم يمس في غير الحنصر لان النساء تلبس كذلك فيكون من باب الاستعمال
كما في التبيين **قوله** وتقلد بسيف الرهن **اقول** ظاهر الضمان مطلقا
كما في التبيين وقال قاضى خان وفي الشيفيين يضمن اذا كان المرتهن يتقلد

بسيغين لانه استعمال انتفى فلم يعمل بعبادة الشيطان بل نظر الى حاله
المرتفع على ان المص نظر الى حال المرتفع في لبر الخاتم فوق آخر قوله
وفي لبر خاتم فوق آخر يرجع الى العادة الى العادة وهكذا الورقة
خاتمين فليس خاتما فوق خاتم كما في التبيين **قوله** الا ان يأمر به القاض
قوله ظاهره انه يخرج الامر يكون ما انفق دينا يرجع به ولا بد
من التصحيح يجعله دينا عليه كما في الملتقط وعن ابي حنيفة انه لا يرجع
عليه اذا صاحبه حاضر وان كان بامر القاض كما في التبيين وقال
السفنا في فمجر د امر القاض لا يرجع عليه ما لم يجعله دينا عليه على ما
هو المذكور في الذخيرة ثم قال قال تيسر الامتد وهكذا القول في كتاب
اللقطة واكثر مشايخنا على هذا انه لا بد من التخصيص على ان يكون
ذلك دينا على الراهن اما بمجرد الامر بالانفاق فلا يصح دينا انتفى
باب ما يبيع رهنه والرهن به او لا قوله والفضل للراهن
يعني عليه اي لا يضمنه المرتفع لكونه امانة **قوله** لا يصح رهن مشاع
نفي الصحة يحتمل ان يكون للفساد او للبطلان ولم يترض لكونه
فاسدا او باطلا وفيما اشار اليه في الذخيرة والمفتي دليل على
انه فاسد لا باطلا لمقبوض بحكم الرهن الفاسد ينقلب به
الضمان وهو الصحيح والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلو به
الضمان اصلا لان الباطل من الرهن مالا يكون منعقد اصلا
كالباطل في البيع والفساد منه ما يكون منعقد **قوله** لكن يوجب
الفساد كالفاسد من البيوع وشرط انعقاد الرهن ان يكون
مالا والمقابل به يكون مالا مضمونا وهو شرط جواز الرهن ثم قال
ففي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا الا انه فقد
بعض شرائط الجواز ينعقد الرهن لوجود شرط الانعقاد لكن
بصفة الفساد لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن
مالا او لم يكن المقابل به مضمونا لا ينعقد الرهن اصلا كذا في

النهاية

النهاية للسفنا في **قوله** هو الصحيح راجع الى قوله والطارى وذكر الصحيح
في النهاية ايضا **قوله** او تخلوا دونها اي دون الارض ليس المراد جميع
الارض بل قدر موضع الشجر لما قال الرزالي مالورهن التخييل بموافقتها
جاز ولا يمنع الصحة مجاورة ما ليس برهن **قوله** كذا العكس الخ يعني بان رهن
على عدم رهن المنقضي مالورهن الارض وسكت عن التخييل والتمه والزرع
والرطوبة والبنا والفرس بها يكون ذلك رهنا بعمالة اتصاله كما في التبيين
قوله ولا يضمن له مرتفعها الذي خص ارجاع الضمير بالخمر فقات علم حكم
باق المذكورات معها **قوله** لان المبيع غير مضمون على المشتري يعني للتشقيع
ولا مطابقة له على المشتري بعد هلاكه **قوله** فيهلك في يد المرتفع عليه بما
وعده من الدين اي ان يبين قدره واما اذا لم يسم قدره بان رهنه على ان
يعطيه شيئا فهلك في يده يعطى المرتفع الراهن ما شاء له بالهلاك صار
مستوفيا شيئا فيكون بيانه اليه كما اقرب بين كذا في التبيين وعن الذخيرة
قال محمد رحمه الله ولا تحسن اقل من درهم **قوله** فان هلك يعني قبل
الافتراق **قوله** وبالمسلم فيه فان هلك اي الراهن ثم العقد اي سواء
هلك قبل الافتراق او بعده **قوله** ولو هلك يهلك مضمونا اي هل لا
وكذا الوصي يضمن للصغير وذكر في النهاية معزيا الى التمه تاثير وهو الى
اللائي ان قيمة الرهن اذا كانت اكثر من الدين يضمن الاب بقدر الدين
والوصي بقدر القيمة لان للاب ان ينبتع بما لا الضمى ولا كذلك الوصي
وذكر في الذخيرة والمفتي التسوية بينهما في الحكم فقال لا يضمنان الفضل لانه
امانة وهو دبيعة عند المرتفع ولها ولاية الايداع كذا في التبيين وعمامة
فيه مفهوما **قوله** لان عقد الرهن تبرع من جانب الراهن الخ كذا اعطاء
الكفيل وكان ينبغي ذكره ايضا ليم التعليل للجائين **قوله** قال ببايعه وقد
اعطاه شيئا غير المبيع امسك هذا التقيد بغير المبيع احترازا لانه لو قبض
المبيع ثم قال له ذلك كان رهنا بثمانه كما في التبيين **قوله** بطل حجة كل من
شخصين الخ يعني اذا لم يورخا فان ارخا كان صاحب التاريخ الاقدم اولى

وكذا لو كان الرهن في يد احدهما كان او كذا في التبيين وان كان في ايديهما فان علم الاول منهما فهو له وان لم يعلم لم يكن رهنا لواحد منهما قياسا قال في الاصل وبه تأخذ وفي الاستحسان لكل نصفه رهن بنصفه حقه كما في النهاية **باب رهن وضع عند ادائه** قوله خلافا لما كان الاول ان يذكر خلافا لزم وابن ابي ليلى ايضا **قوله** ويضمن العدل بدفعه اليه قال في النهاية يضمن القيمة انتفى ولعله فيما اذا لم يكن مثليا انتفى ثم لا يقدر العدل ان يجعل القيمة رهنا في يده لانه مقضى عليه فلا يكون قاضيا كما في النهاية عن الذخيرة انتفى فيأخذ انهما منه ويجوز رهنا عنده او عند غيره يرفع احدهما الامر الى القاضى ليفعل ذلك كما في شرح الكنز للعيني فان تعذرا جتماعهما رفع العدل احدهما الى القاضى ولجعل القيمة في يد العدل قد ضمنها بالدفع الى الراهن ثم قضى الراهن اليه فهي سالمة للعدل لوصول عين مال الراهن اليه ولا يأخذها المرتفع لوصول حقه اليه وان ضمن العدل القيمة بالدفع الى المرتفع كان للراهن اخذها منه ويرجع العدل بها على المرتفع لودفع اليه الرهن رهنا بان قال هذا رهنتك خذ بحقك واحبس بدينك استهلك الرهن او هلك لدفعه على وجه الضمان وكذا يرجع لودفعه له عارته او ودبعة واستهلكه الرهن كما في النهاية عن الذخيرة **قوله** ويجبر الوكيل عليه ان يبيع ان حل الاجل يعني والوكيل المشروط له البيع في عقد الرهن وكذا يجبر لو شرط له بعد الرهن على الصحيح كما في التبيين **قوله** لانه ملكه اي لان العدل ملك الرهن بالقبض **قوله** فلا يرجع المرتفع على العدل بدينه لعل الصواب ان يقال فلا يرجع المرتفع على الراهن بدينه لانه لا يتوهم الرجوع على العدل ووجه عدم رجوع المرتفع على الراهن انه لما وصل اليه الثمن بتاديفا لعدل لم يبق له لان الراهن لما ضمن صار المرتفع قابضا ثمن ملك الراهن فلا رجوع له عليه **قوله** او ضمن المرتفع ثمنه اي ضمن العدل المرتفع ثمن الرهن الذي باعه واداه اليه **قوله** فهو اي ذلك الثمن له اي للعدل الخ **اقول** نفقها

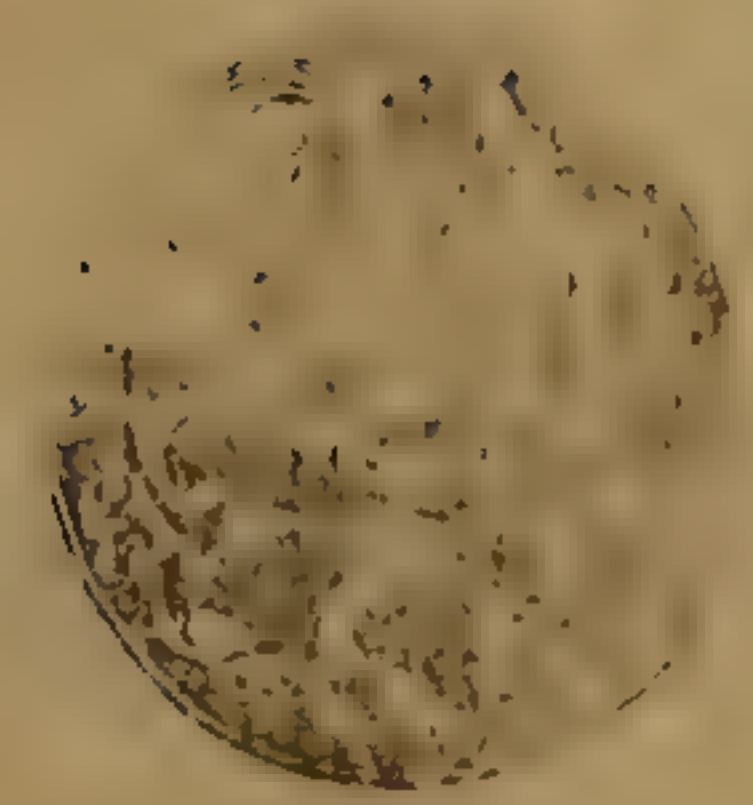
نفقها ينبغي ان يرجع العدل بما بقي من ضمانه القيمة على الراهن ايضا لكونه مغرورا من جهته والا بضيع عليه باقي القيمة التي اخذها منه المستحق فليست ثم ان المص رحمه الله لم يذكر رجوع المشتري في هذا الشق بل سيذكره فيما لو كان الرهن قائما وهما لو ان المشتري سلم الثمن بنفسه الى المرتفع لم يرجع على العدل به بل على المرتفع والدين على الراهن على حاله كما في التبيين **واقول** نفقها ينبغي انه ان سلمه الى العدل يرجع به عليه ثم يرجع العدل به على المرتفع والمرتفع يرجع على رهنه بدينه فان قيل بذلك يصير العدل قد ضمن للمشتري الثمن وللمشتري القيمة فليست يرجع بها على الراهن لانه وكيله والثمن يرجع به العدل على المرتفع والمرتفع يرجع على الراهن بدينه قال الامر الى استقرار ضمان القيمة والثمن على الراهن فليست **قوله** وسلم القروض له يعني ويرى الراهن عن الدين **قوله** وفي القيام اخذ من مشتريه ويرجع اي مشتريه على العدل يعني فيما اذا سلم المشتري الثمن بنفسه الى العدل ولو اذ سلمه الى المرتفع لم يرجع على العدل به لان العدل في البيع عامل للراهن وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض منه شيئا فيبقى ضمان الثمن على المرتفع والدين على الراهن على حاله كما في التبيين **باب التصرف والجنابة في الرهن قوله** ان اجاز المرتفع او قضى دينه نفذ اي وينتقل حقه الى ثمنه كما سيذكره المص في الصحيح فيكون محبوسا بالدين كما في البرهان والتبيين **قوله** وان فسخ اي المرتفع عقد الرهن لم يفسخ لعل صوابه عقد بيع الرهن **قوله** فلو اجاز اي المرتفع البيع الثاني جاز الثاني لا الاول كذا عكسه كما في التبيين **قوله** فاجازها اي هذه التصرفات المراد انه لو اجاز ما حصل منها بعد ابيع فقوله من ابيع وغيره كان ينبغي عدم ذكر البيع لانه ليس من مدخول الاجازة والمسئلة من التبيين قال ولو باعه الراهن ثم اجره او رهنه او وهبه من غيره فاجاز المرتفع الاجازة او الرهن او الهبة جاز البيع الاول دون هذه العقود انتفى واجازة البيع مقصودة تقدم ذكرها **قوله** سعى ليعمل المرتفع في الاقل من قيمته

ومن الدين كيفية ذلك ان ينظر الى قيمة العبد يوم العتق ويوم الرهن
والدين فيسعى في الاقل منهما كما في التبيين **قوله** سعى كل من المدين
والمستولدة قال الزيلعي ثم يقضى بالسعاية الدين ان كان من جنس حقه
وكان الدين حالا وان لم يكن من جنس حقه صرف بحسنه ويقضى به الدين وان
كان موجلا كانت السعاية وهنا عنده فاذا اهل الدين تقضى بها على نحو ما ذكرنا
في الحال **قوله** واجنبى تلفد ضمنه المرتضون فيأخذ مثله او قيمته يعني يوم استهلاكه
بخلافه على المرتضون فانه يعتبر بقيمة يوم القبض كما في التبيين والنهاية كذلك
في الهلاك يعتبر بقيمة يوم القبض لا يوم هلاكه كما في النهاية **قوله** اعاره اي
الرهن مرتضون رهنه او اعاره احداهما قال في النهاية في استعمال لفظ الاعارة
في جانب الرهن تسامح لان الاعارة تملك المنافع بغير عوض وهو لم يكن مالكا
لها فكيف يملك تملكها ولكن لما عومل بمقتضى معاملة الاعارة من عدم الضمان
وتمكن الاسترداد اطلق عليهم الاعارة لمنافاة بين يد العارية ويد الرهن انفق
قوله واذا ايجل او رهن او باع اهدى باذن الآخر من اجنبى خرج عن الرهن
قال الزيلعي كذا لو من المرتضون **قوله** مرتضون اذن يستعمله قال في جامع الفصول
فان لم يؤذن له وخالف ثم عاد فهو رهن على حاله انتهى **قوله** ان هلك جال
العمل لم يضمن يعني بان صدقة الرهن ولو اختلفا في وقت الهلاك فلا عمل
انه وقت العمل والرهن في غير حال العمل كما في القول للرهن والبينة للرهن
كما في النهاية عن فتاوى قاض خان كما في التبيين **قوله** وان عين المعير تقيد
بما عينه من قدره بانه ما قال في الذخيرة لو سمي له شيئا فوهنه باقل من ذلك
او اكثر فالمسئلة على ثلاثة اوجه الاولى اذا كانت قيمة الثوب مثل الدين
او كانت اكثر من الدين فوهنه باكثر من الدين او باقل فانه يضم قيمة
الثوب والثالث ان يكون القيمة اقل من الدين فان زاد على المسمى يضمن
قيمة الثوب وان نقص ان كان التقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان
كان التقصان اقل يضمن قيمة الثوب انتهى **قوله** لانه امين خالف ثم عاد
الى الوفاق فلا يضمن قال في العمادية قال الاستدلال ان المستاجر المستعير

اذا خالف

ثم ذكر العمدى ما يقتضى
البراة بالعود الى
الوفاق منه

اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمان على ما عليه الفتوى **قوله**
جنابة الرهن على الرهن مضمونة اي فتكون حكم الرهن **قوله** واذا الرهن
وكان الدين موجلا سقط من الضمان بقدره كذا في نسخة وصوابه
وكان الدين حالا انتهى وهذا اذا كان من جنس دينه واما اذا
كان الدين موجلا فلا يحكم بالسقوط بل يحرم الزوم بل ما لم يجهس بالدين
الى حلول الاجل فاذا حل اخذه بدينه ان كان من جنس والا فحق يستوفى دينه
قوله واما ما يوجب القصاص فهو مقتضى الاجماع يعني بان كان فالقصاص لانه
لا تقصص بين طرفي حر وعبد وقال في شرح المجمع يقتضى من الرهن اذا حضر الرهن
ويسقط الدين انتهى وهذا اذا ثبت بالبيينة اما اذا ثبت بالاقرار فلا يشترط
حضور رهنه **قوله** اما كون جنابته على الرهن الخ هذا هو ظاهر في بيان عدم
ضمانيته كذلك لا يصلح لبيان ضمان مالهما **قوله** ولو باعه باخره بما لم يدايره
بابيع غيره مقيد بما له فالما يه غير ما موربها **قوله** لان الرهن اذا باعه
باذن الرهن صار كانه استرده وباعه بنفسه فيه تامل ولعل صوابه لان
المرتضون اذا باعه باذن الرهن صار كانه استرده وباعه بنفسه
قوله قتله عبد بعد ما يئة فدفع به فكذلك دينه يعني يحبر الرهن على فكاك
العبد بكل الدين وهو الالف وهذا عندنا في حنفية والشافعية وجمهورهم اذنته وقال
محمد هو بالخيار ان شاء افككه بجميع الدين وان شاء سلم العبد المدفوع الى
المرتضون بدينه ولا شئ عليه غيره وقال زفر يصير رهننا بما يئة كذا في التبيين
وقال في المواهب المختار قول محمد رحمه الله **قوله** حتى خطا فدان مرتضون
الى هذا اذا كان كله مضمونا وان كان بعضه امانة بان كانت قيمته اكثر
من الدين وقد جنى العبد جنابة قبل ان يدايه او ادفعه بها فان اجمعا
على الدفع دفعاه وبطل دين المرتضون وان شاء جاف القول بل قال انا اؤدى
ايها كاتم اذا داه الرهن بخسبه على المرتضون حصته المبرقة المضمون من الفدا
من دينه ثم ينظر ان كان حصته المضمون من الفدا مثل الدين او اكثر بطل الدين
فاذا كان اقل سقط من الدين بحسبه وكان العبد رهننا بما بقى كما في التبيين



مسألة قوله فتخي وتخلل يعني تخلل كما في الكنز قال الزيلعي قوله ثم
تخلل وهو يساوي عشرة يشير إلى ان الاعتبار فيه في الزيادة والنقصان
القيمة وليس كذلك بل الاعتبار القدر لان العصور والتخلل من المقدرات
لانه اما مكيل او موزون وفيهما نقصان القيمة لا يوجب سقوط شيء
من الدين وانما يوجب الخيار لغوات مجرد الوصف وقوات شيء من الوصف
في المكيل والموزون لا يوجب سقوط شيء من الدين باجماع بين الصحابة فيكون
الحكم فيه انه ان نقص شيء من القدر سقط بقدره من الدين والا فلا
انتقص وحكاية العيني ثم قال قلت القيمة تزداد وتنقص بازدياد القدر
ونقصانه انتقص في كلام العيني ثم قال لان الكلام في ان نقصان القيمة
هل يسقط به شيء من الدين لا في ازدياد القيمة بالزيادة ونقصانها
بنقصان القدر انتقص ويظهر قول الزيلعي بما قال في النهاية هذا اذا لم ينقص
شيء من كيله واما اذا انتقص شيء من كيله بالتخم يسقط الدين بقدره
لانه ذكر في مبسوط شيخ الاسلام في باب رهن اهل الذمة في هذه المسئلة واذ
صار رهنا ذكر في الكتاب انه يبطل من الدين على حسابه ما نقص ولم يذكر
انه اراد به نقصان القيمة او نقصان الكيل قالوا والمراد منه نقصان الكيل
وذلك لان العصور متى صار خلا بعد ما صار خمر فانه ينتقص في الكيل شيء
فينتقص من الدين بقدره فاما اذا بقي الكيل على حاله وانما انتقصت القيمة
فانه لا يسقط شيء من الدين عندهم جميعا انتقص وللمرتفع ان يخلل العصور
اذا صار خمر وليس للرهن منه بالاسود اذا كانا مسلمين ولو كانا
كافرين يبقى الرهن جائزا بالتخمر لبقاء محلية الرهن في حق الرهن والمرهون
ولو كان الرهن مسلما والمرهون كافرا فتخمر يفسد الرهن فلم يرتفع ان يخللها
وليس منه كما لو كانا مسلمين ولو كان الرهن كافرا والمرهون مسلما
فتخمر فلا اخذ الرهن والدين على حاله وليس للمسلم تحليلها فصار المسلم
على أربعة اوجه كما في النهاية عن شيخ الاسلام والامام الحنفي **قوله**
وانما يبطل لانه بصدده ان يعود خلا يعني وان صار فاسدا فنتفى البطلان
لا يستلزم

لا يستلزم نفى الفساد لانه بالتخمر يفسد الرهن ويميل الحيس للدين
في فاسده دون باطله **قوله** فهو الرهن لجلد رهن به اي بدوهم هذا
اذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهما وان كانت درهماين فكذلك
وانما يعرف هذا فيما اذا نظر الى قيمة الجلد والى قيمة اللحم يوم الارتقان
وذلك بان ينظر الى قيمة الشاة حية والى قيمتها مسلوخة فالتفاوت قيمة
الجلد وهذا فيما اذا كانت قيمة الشاة مثل الدين فاما اذا كانت اكثر منه
فيكون الجلد بعضه امانة بحسابه ثم هذا الذي ذكره محمد رحمه الله ان
الجلد يصير رهنا بما يخصه من الدين لا اشكال اذا حصل ربع الجلد من
المرتفع بشيء لا قيمة له بان توبه او شمسه فاما اذا حصل بماله قيمة ثبتت
للمرتفع حتى الحيس بما زاد الدبغ فيه كما لو غصب جلد ميتة ودبغه بماله
قيمة واذا تحقق الحيس بدين حادث وهو ما زاد الدبغ بماله قيمة هل
يبطل الرهن الاول ام لا قال الفقيه ابو جعفر فيه قولان احدهما يبطل ويصير
رهنا بقيمة ما زاد الدبغ حتى لو اداها الرهن اخذ الجلد والثاني لا يبطل
كما في النهاية عن مبسوط شيخ الاسلام والجامع الصغير للمحبوني **قوله** ويهلك
يعني النماحنا كذا استهلكه باذن المالك بان قال معها زاد فكله فلا ضمان عليه
ولا يسقط شيء من الدين ويجوز تقليصه بالشرط واذا افلتك الرهن قسم الدين
على الزيادة المستهلكة والاصل فما اصابه سقط فجاء وما الزيادة اخذه
المرتفع من الرهن كما في التبيين **قوله** لا الدين ان الزيادة في الدين لا تقع
بمعنى ان الرهن لا يكون رهنا بالزيادة مع الاصل واما نفس الزيادة فصحيحة
لان الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الاول جائزة اجماعا **قوله** واما
كونها غير معقودة بفلو جوده بسببه قبل الرهن يعني فلو جود الدين بسببه
وهو الاستدانة قبل الرهن لانه لو نسخ الرهن يبقى الدين **قوله** ابراهم المرتفع
الرهن عن دينه فقبله القبول ليس بشرط في الابراهم قال في جامع الفصولين
ابراهميون فمسكت ببرا ولورد يردد برده انتفى **كتاب الغصب قوله**
يقال غصب زوجة فلان وخمر فلان انما ذكر المثالين لبيان انه لا فرق بين ما

اذا كان مالا وليس بمشترى كالحمل او ليس بمال اصلا كالزوجة **قوله** احتراز
عن مال الحمل في كذا في النهاية والتمييز لكن مع زيادة كونه في دار الحرب **قوله**
ويجوز المثل في المثل كالمكيل والموزون قال في النهاية وذكر في المفتي والذخيرة
ان مشايخنا استثنوا من الموزونات الناطف المبرور بتقديم الرأى والاهل
المربوا فقالوا بجهنم القيمة فيهما لان الناطف يتفاوت بتفاوت البرزخ وكذلك
الدهن المربوا انتفى **قوله** فان انقطع اي المثل قال في النهاية عن الذخيرة
هذا لا ينقطع ما ذكره الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله ان لا يوجد في السر وال
يباع فيه وان كان يوجد في البيوت **قوله** فان ادعى الهلاك يعني بعد ما قر
او شهد واعليه باقراره بالغصب وكذا الوشيد واعلى معاينة فعلى الغصب على الاصح
ويكون هذه الدعوى والشهادة حجة للضرورة لا امتناع الغاصب عادة من
من احضار المغموص وحين الغصب انما يتأتى من الشهود معاينة فعلى
الغصب دون العلم باوصاف المغموص فيسقط اعتباره علمهم بالاوصاف لاجل الغد
كما في النهاية **قوله** حبس حتى يعلم يعني القاضى لا يعجل بالقضاء وليس لمدة التلوم
مقدار بل ذلك موكول الى راي القاضى وهذا التلوم اذا لم يرضى للمغصوب منه
بالقضاء بالقيمة له واما اذا رضى بذلك او تلوم القاضى فان اتفقا على قيمتها
على شيء او اقام المغصوب منه البيينة على ما يدعى من قيمتها معنى **قوله**
ثم قضى عليه بالبدل هذا اعلى ما ذكر في غصب الاصل ان القاضى يتلوم رجلا ان
يظهر للمغصوب وذكر في السير ان الغاصب اذا غيب للمغصوب فان القاضى يقضى
عليه بالقيمة من غير تلوم فقييل ليس في المسئلة روايتان ولكن ما ذكر في السير
جواب الجواب مناه لو قضى في الحال جاز وما ذكر في الغصب جوابا لافضل يعني الا فضل
التلوم وقيل في المسئلة روايتان كذا في النهاية **قوله** اي برهن انه مات عند
مالك يعني بعد الزد **قوله** وهو فيما ينقل ويحول ويحقق والمنقول بالنقل لا يثبت
بدونه لكن ما لم يتصرف فيه تصرف المالك فاذا تصرف قيل يكون غاصبا بدون النقل
لانه ذكر في الذخيرة والمعنى انه اذا ركب دابة رجل حال غيبته بغير امره
ثم نزل عنها وتركها في مكانه ذكر في آخر كتاب اللقطة ان عليه الضمان وذكر

الناطفي في واقعاته فيه اختلاف الروايات ثم قال والصحيح انه لا يضمن على قولنا
حنيفة رحمه الله لان غصبا لمنقول لا يثبت بدونه النقل كما في النهاية **قوله**
قيل قايله عماد الدين الخ تعبيره بقبيل ربما يشعر بالضعف وليس في كلام الفصل
ثم قوله الاصح انه يضمن بالبيع والتسليم وبالجمود في الوديعة يفيد الاختلاف فيه
وما قاله في جامع الفصولين يضمن بالبيع والتسليم بالاتفاق والعقار يضمن بالا
عند ان حنيفة حتى لو ادعى رجلا وجحد الوديعة فعلى يضمن فيه روايتان ايضا
عن ان حنيفة والاصح ان العقار يضمن بالبيع والتسليم ويضمن ايضا بالجمود انتفى
يفيد اوله انه لا خلاف فيه واخره ان فيه خلافا انتفى ثم قول المصنف يعني اذا كان
العقار وديعة عنده فحجدا كان ضامنا بالاتفاق انتفى يفيد انه لا خلاف
في مسألة الوديعة وكلامه متنا مشعر بالخلاف وليس دعوى الاتفاق الا في مسألة
البيع على يقتنيه اول كلام جامع الفصولين وان كان آخره يقتضي الخلاف **قوله**
فلزم عليه ان السكنى ان قيدت بالعمل الموهوم لم يبق للسبب الاول اعنى الهدم تعرض
الخ قال الشيخ العلامة على المقدسي رحمه الله **قوله** يمكن ان يختار الاول وهو
التقييد ويقدم وجوب الضمان بالهدم بالادلة لانه اذا كان العمل الذي لا يقصد
به الهدم يوجب الضمان فالهدم بطريق الاول ان يوجب فتأمل انتفى **قوله**
وزرعه اختلفوا في ثوابه ونقصاء الارض به قال نصير بن يحيى رحمه الله انه ينظر بكم
تستأجر قبل استعمالها وبكم بعده فتفاوت ما بينكما نقصانها وقال محمد بن سلمة
رحمه الله ينظر بكم تشتري قبل استعمالها وبكم تشتري بعده فتفاوت ما بينكما
نقصانها قيل رجع محمد بن سلمة الى قول نصير كذا في النهاية وقال في التبيين
وهو يعني قول محمد بن سلمة الا قيس لان العبرة بقيمة العين دون المنفعة انتفى
قوله اي ضمن ما نقص بالاجارة عبد غصبه كذا الوشيد فاجره لانه يصير به
غاصبا والمراد نقصان القيمة بتراجع السعر كما سيذكره **قوله** بخلاف البيع
الخ الفرق بين الغصب والبيع ان الاوصاف لا تضمن بالعقد بل بالفضل فاذا لم يضمن
في البيع ليس للمشتري الا الخيار **قوله** وتصدق باجره هذا عندهما وقال ابو يوسف
لا يتصدق به وقال ابو يلى كان ينبغي ان يتصدق بما زاد على ما ضمنه عندهما لا بالثمن

قوله ما فيما لا يتبين كالدرهم والدنانير الخ كذا ذكر الزيلعي هذا التقسيم
 عن الكرخي على أربعة أوجه وذكر الاختيار المذكور أيضاً ثم قال واختارنا بعضنا
 الفتوى يقول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام انتفى ولعل أراد بالبعث الفقيه
 السمرقندي انتهى والاختلاف بينهم في التصديت فيما إذا صار بالتقلب من جنس ما
 ضمن بأن ضمن دراهم مثلاً وصار في يده من بدل المضمون دراهم وإن كان من
 غيرها وطعام وعروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع كما في التبيين **قوله** ولم
 يقل وأعظم منافع الخ على هذا كما ينبغي أن لا يذكر ما قدمه بقوله فئات
 أعظم منافعها وإن كان شرها **قوله** والبناء على ساحة بالحييم والساحة بالحاء
 المعجمة لا تذكروها والحكم بزوال ملك مالها إذا كانت قيمة بناء الفاصب عليها
 أكثر من قيمتها والأفلا كما في النهاية والتبيين وقال في الذخيرة لم يذكر الأصل
 ما إذا أراد الفاصب أن ينقض البناء ويرد الساحة مع أنه تملكها بالضمآن
 هل يحل له ذلك وهذا على وجهين إن كان الفاضل قضى عليه بالقيمة لا يحل له
 نقض البناء وإذا نقض لم يستطع رد الساحة وإن لم يقض اختلص المشايخ فيه
 بعضهم قالوا يحل وبعضهم قالوا لا يحل لما فيه من تضييع المال من غير فائدة
 كذا في النهاية وإذا كانت قيمة الساحة والبناء سواء فإن اصطلاحاً على شرا
 وإن تنازعاً في بيع البناء عليه أو يقسم الشيء بينهما على قدر مالهما كذا في البرزانية
قوله كذا الخ خرق ثوباً وفوت بعضه وبعضه ثمنه لفظ الثوب محتمل لما
 يلبس كالقميص وهو ظاهر ولما لا يلبس كالكراسي كذا في النهاية وإنما عتبر
 بما ذكرنا كذا بالصحيح في مرفقة الخرق الفاحش لأن المتأخرين اختلفوا في الحد
 الفاصل بين الفاحش والبسيير بعضهم قالوا إن أوجب نقصان ربع القيمة
 فصاعداً فهو فاحش وإن دون ذلك فهو بيسير وقال بعضهم إن أوجب
 نقصان نصف القيمة فهو فاحش وما دونه بيسير وقال بعضهم القيمة
 الفاحش ما لا يصلح الثوب ما لا ييسر ما يصلح وقال شيخ الإسلام ما ذكر
 من التحديد من هذه الوجوه الثلاثة لا يصح وذكر وجهه في النهاية
 ثم قال بالصحيح ما قاله محمد بن الخرق الفاحش ما يفوت به بعض العين

وبعض

وبعض المنفعة بأن فأت جذس المنفعة وبقي بعض العين وبعض المنفعة
 والبسيير من الخرق ما لا يفوت به شيء من المنفعة وإنما يفوت جودته
 ويدخل به بسببه نقصان في المأينة انتهى لك بناءً على تفسير فوات بعض
 المنفعة بفوات جنس المنفعة ولعل المراد يظهر بقول الزيلعي والصحيح أن
 الفاحش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض
 المنفعة انتهى بقوة وجنس المنفعة بالحي عطفاً على المضاعف إليه وهو العين
 فيكون العامل فيه لفظ بعض لقوله بعده ويبقى بعض العين وبعض المنفعة
 وفي خرق بيسير الخ قال الزيلعي وليس له غير الرجوع بالنقصان لأن
 العين قائمة بكل وجهه وإنما دخله عيب انتهى وهذا إذا قطع الثوب قميصاً
 ولم يحطه فان خاطه ينقطع حق المالك عندنا كذا في النهاية عن الذخيرة **قوله**
 هذا إذا كانت قيمة الساحة هو بالحاء المعجمة والتقييد ذكره في النهاية
 ثم قال وهذا أي التقييد بما ذكرنا قرب في مسائل حفظت عن محمد رحمه الله لو
 ابتلعت وجاجة لولو الفير الخ **قوله** لأنه صاحب أصل الفاصب صاحب
 كذا الخبر ثابت لصاحب السوق أنه أصل والسمي تبع **قوله** وإن سود الخ
 مروى عن أبي حنيفة رحمه الله وعندهما هو زيادة كالحمة وهو اختلاف
 عصر وزمان فالمقبور الزيادة والنقصان **قوله** ملكه ملكاً مستنداً إلى
 وقت الغصب الاستناد ليس من كل وجه إذا لم يملك الولد **قوله** والالزم
 بثبوت الملك بلا مالك الأول لأن يعمل بانه لما تعذر سداد العين وقضى
 بالقيمة عند العجز بطريق الجبران ثبتت الملائمة للفاصل شرطاً للقضاء
 بالقيمة انتهى قد يوجد الملك بلا مالك كسرتة الكعبة المشرفة **قوله** إلا أن
 يبرهن المالك قال في النهاية ولا يشترط في دعوى المالك ذكر أوصاف المنقوص
 بخلاف سائر الدعاوى وينبغي أن تحفظ هذه المسئلة انتهى **قوله** وإن برهن
 المالك قبل والأصل أن الفاصب يمينه في نفق الزيادة يشير إلى عدم قبول بنية
 الفاصب وبه صرح في النهاية قال لا تقبل لأني تنفي الزيادة واليمين على الشيء
 لا تقبل قال بعض مشايخنا ينبغي أن تقبل بنية الفاصب لاستقاط اليمين عن نفسه

كالمدع على رد الوديعة وكان القاضى ابو علي الشافعي رحمه الله يقول
 هذه المسئلة عدت مشككة ومن المشايخ من فرق بين مسئلة الوديعة
 وبين هذه وهو الصحيح انتهى **قوله** فان ظهر وهي اى قيمة الكسرة كذا
 الخيار للمالك ان ظهر المقصوب وقيمة مثل ما ضمن الغاصب او اقل وقد ضمن
 بقوله في ظاهر الرواية وهو الاصح كما في النهاية والتميز والغاصب
 حين العين حتى ياخذ القيمة **قوله** او تكول الغاصب اى على الحلف بان القيمة
 ليست كما يدعى المالك **قوله** وما نقصت الجارية بالولادة الى هذا الوجه
 فان ماتت وبالولد فما بقيت منها في هذه المسئلة ثلاث روايات عن الامام
 رحمه الله يبرأ برد الولد بحجر بالولد قدر نقصان الولادة ويضمن ما زاد
 على ذلك من قيمة الام وفي ظاهر الرواية عليه رد قيمتها يوم الغصب كاملة
 كما في النهاية عن المبسوط **قوله** فودت حاملا فولدت فماتت ضمن قيمتها
 يعني ماتت بسبب الولادة لا على فورها ولذا قال في النهاية قيد بالموت في
 نقاسها ليكون الموت في اثر الولادة انتهى وقال قاضى خان وماتت في الولادة
 او في النفاس فان على قول اى حنفية رحمه الله ان كان ظهر الجبل عند الولي
 لاقل من ستة اشهر من وقت رد الغاصب ضمن قيمتها يوم الغصب انتهى
 وقال في المواهب عليه قيمتها يوم العلوق عند اى حنفية وقال عليه نقص
 الجبل على الاصح انتهى **قوله** الا ان يكون وقفا او مال يتيم كذا اذا كان هذا
 للاستقلال بانه بناها لذلك واشترائها له فانه يضمن المنفعة الا اذا
 بناها ويملك او عقد كبيت سكنه احد الشريكين كما في الاشباه والنظائر انتهى
 وينظر ما لو غطل المنفعة هل يضمن الاجرة كما لو سكن **قوله** ولا يضمن خمر المسلم
 وخنزيره شامل لما لو كان المتلف لهما ذميا وكذا الا يضمن الزق بشئته
 لارافة الخمر على قول اى يوفى وعليه الفتوى كما في البرهان **قوله** بخلاف ما
 للذمى فيضمن باتلا فخريره القيمة مطلقا والخمر المثل لو اختلف ذميا وقيمة
 لومما لكن قال في القنية نقلا عن الروضة اشترى مسلم خمر من ذمى فباعها
 فلا ضمان عليه ولا ضمان انتهى **قوله** ولو تلفها ضمن اى مثل الخمر وقيمة

الجلد مدبوغا بالاجماع كما في النهاية ثم قال وقيل طاهرا غير مدبوغ واكثرهم
 على انه يضمنه مدبوغا ثم قال وذكر في الايضاح والذخيرة قال القدرى
 لو ان الغاصب جعل هذا الجلد اديما او ورقا او دفترا او جرابا او قرا ولم
 يكن المفصرب منه على ذلك سبيل فان ذكيا فله قيمته يوم الغصب وان
 مية فلا شئ عليه انتهى **قوله** فلو خلد لها بمقوم كالمخمل ملكه ولا شئ للمالك
 عليه قال في النهاية في هذه المسئلة اختلاف المشايخ منهم من قال مثل ما
 ذكره المص ومنهم من جعلها مثل ما لو تخلدت بنفسها فيضمنها بالاستهلاك
 انتهى وبقيت صورة من صور التخليل وعلى ما روي فيها خلا فتخللت واختلفت
 فيها ايضا قال بعضهم على قول اى حنفية رحمه الله يكون للغاصب بغير شئ
 سواء صارت خلا من ساعة او يوم او ايام وعلى قولها ان يمر وراياها
 كان بينهما على قدر كيلهما وان صارت خلا من ساعة كان ولا ضمان عليه وذكر
 شمس الاعلى الحلواني رحمه الله ظاهرا الجواب ان يقسم بينهما على قدر كيلهما
 سواء صارت من ساعتها او بعد حين خلا عند الكل وينبغي ان يكون ضامنا
 عند الكل على هذا القول ذكره قاضى خان في الجامع الصغير **قوله** كما ذكرنا في فتنين
 والظاهر المثل وورق السلم **قوله** اخذه المالك ورد ما زاد الدبغ وطريق معرفة
 ان ينظر الى قيمة لو ذكيا غير مدبوغ والى قيمته مدبوغا فيضمن فضل ما بينهما والغاصب
 حسب ما يبيع وذكر في النهاية عن الذخيرة قال القدرى رحمه الله في كتابه
 انما يكون لصاحب الجلد اذا اخذ الدبغ للجلد من منزله فاما اذا اتى صاحبه في
 الطريق فاخذ رجل جلد ما فدبغه فليس للمالك ان ياخذ الجلد وعن اى يوفى
 رحمه الله اخذه في هذه الصورة ايضا انتهى **قوله** ولو تلفه لا يضمن
 هذا عند اى حنفية خلا قالها **قوله** معنى بكسر الميم هم اله للهو كالعود
 قاله العيني **قوله** ففي الطيبور يضمن الحاشية المخوصة لا كذا ذكره القدرى
 في شرحه لمختر الكوخى وفي المذنب عن اى حنفية يضمن قيمة خشب مخلوع
 وقال الفقيه ابو الليث كاتوا يقولون ان معنى قول اى حنفية انه يضمن قيمة
 ان لو اشترى شئ اخر سوى للهو كجعله وعالم المص وقال الخمر الدين قاضى خان

او ثم السقف
 قاموس

على قولنا ان حبيفة يضمن قيمتها صاحبة لغير المعينة ففي الدف يضمن قيمته دنا
يوضع فيه القطن وفي البر يضمن قيمته قصعة يوضع فيها الشرط **قوله** حل
قيد عبد الخ قال في النظم لوزاد على ما فعل بان فتح القفص وقال للتطير كشر كشر
او بابا صطل فقال للبق مش هشر او لكما رهوه يضمن اتفاقا وجميعا ان لا يوثق
الزق والدهن سائل او قطع الجبل حتى سقطا القنديل يضمن **قوله** وفي الدابة
والقفص خلا فمحمدا يضمن عنده والخلاف فيما اذا لم يزد على الفتح اما لو اراد
ما قدمناه فمن اتفاق والخلاف ايضا في العبد المجنون قال الشيخ في هذا اذا كان
العبد مجنونا فان كان عاقلا لا يضمن اتفاقا كما في البراينة **قوله** وقيل الخلاف
في الدف والبطل الخ قال الامام العتافي في شرح الجامع الصغير لو كان طبل الكاج او طبل
الصياد فاعلم به الصبي في البيت يضمن بالاتفاق **قوله** ولو كان فعل جاز
الا في منه قول العيني وان جاز فعله **قوله** كالا لامة المذنية تشبيهه بالمتفق عليه من
جانب الامام رحمه الله **قوله** او سعى بغير حق كذا في جامع الفصولين **قوله**
او قال له اتلف مال مولاي فالتلف لا يضمن كذا قال في جامع الفصولين لم يضمن الامر
اذا بالامر بالتلف مولاه لم يعرض غاصبا لماله وانما صار غاصبا لقنه وهو لم يهلك
وانما المتلف مال المولى بفعله **قوله** في قصص مسئلة تدل على خلافه وهي
لو امرت غيره بالتلف مال رجل يفرم مولاه ثم يرجع على امره اذا الامر صار
مستحلا للقن تصارغا صبا ويمكن الجواب بانه لا ضمان على القن ولا على مولاه
في اتلاف مال مولاه فلا رجوع على الامر بخلاف اتلاف مال غير المولى ويمكن ان يكون
في المسئلة روايتان فان قيل يدل ايضا على ان الامر يضمن وان لم يكن سلطانا
وقوله وقد مر خلافه **قوله** يمكن الجواب بان المراد منه هو الضمان الابتدائي
الذي بطريق الاكراه لا نرى ان المباشرة لا يضمن ثم بخلاف ما نحن فيه فان ترقا
وانته اعلم **قوله** **الاراء** والثاني خوف الفاعل وقوعه يعني في
الحال كما في البرهان **قوله** او بالتلف نفسا وعضوا كذا بعض العضو كالتلف
اعمله او ضرب يخاف منه على نفسه او عضوا من اعضائه كما في البرهان **قوله**
في المبسوط المحذ في الحبس الذي هو اكراه ما يحوي الاغتنام البين به الخ كذا في

التبيين ثم قال والاكراه بحسب الوالدين والاولاد لا بعد اكراهها لانه
ليس بمجبى لا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه انتفى وكذا انقل في البرهان كلام
المبسوط وقد كنت الشيخ على المقدس رحمه الله عليه ما صوته فبشمل حبس الاب
ذكر في المبسوط القيس انه ليس باكراه ثم قال وفي الاستحسان اكراه ولا ينفذ
شي من التصرفات لان ابيه يلحق به من الحزن ما يلحق به حبس نفسه او اكثر
فالولد البار يسمى في تحصيل بيه من السجون وان كان يعلم انه يحبس فعلى الزيلعي
ليس بمسجون انتفى **قوله** فبالاول رخص اكل الميتة ودم الحنظل وشرب
خمر يعني بالحبس وشبههم قال بعض المشايخ ان محمدا انما اجاب هكذا ابنا على ما كان
من الحبس في زمانه فاما الحبس الذي احدثوه اليوم في زماننا فانه يبيع التناول
كما في غاية البيان **قوله** وبالصبر على القتل انما ان علم بالحل والافلايا ثم وعده اني
يوسف انبليائا ثم مطلقا كذا في البرهان والتبيين **قوله** لمحدث عمار بن ياسر رضي الله
عنه باسرعن ابيه قال المشركون عمار بن ياسر فلم يتركوه حتى سب النبي صلى الله
عليه وسلم وذكر الهتكم بخير ثم تركوه فلما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما رآك
قال شريار رسول الله ما تركت حتى ملئت منك وذكرته الهتكم بخير قال كيف تجد
قلبك قال مطمئنا بالايمان قال فان عاد ووافعه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم
يخرجاه ورواه ابو نعيم في الحلية وعبد الرزاق في مصنفه وفيه ترك ما قوله تعالى
الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان الآية كذا في البرهان **قوله** فان عاد ووافعه
اي الى الطمينة كذا في التبيين وقال في غاية البيان وهو امر بالشبابة على طاعت
لا امر عايس بكايين من الطمينة كذا في قوله تعالى احذروا الصراط او معناه
ان عادوا الى الاكراه ثانيا فعادت الى مثل ما اتيت به او الامن اجرا كلة
الكفر على اللسان وطمينة القلب بالايمان انتفى **قوله** وسماه النبي صلى الله
عليه وسلم سيد الشهداء وقال في مثله هور فيق في الجنة **قوله** ورخص ايضا
اتلاف مال مسلم اي ودمي ولم يذكر حكمه ما لو صبر فلم يتلغه حتى قتل وظاهر عبارة
الكنز تفيد ثوابه وان لم يتعرض له شاربجه ويشير اليه قول قاضي خان
ولو بوعيد القتل على الطلاق والعتاق ولم يفعل حتى قتل لا يثم لانه لو صبر

هو ما رواه الحاكم في المستدرک
في تفسير سورة النحل عن ابي
عبدة بن محمد بن عمار بن صع

على القتل ولم يتعلق مال نفسه يكون شهيدا فلا ياثم اذا امتنع عن ابطال
ملك النكاح على المرأة كان اولها انتفى قوله لان الفاعل الله الحامل فيما يعمله الله
قال في السراج حتى لو حمله بحوس على ذبح شاة الغير لا يحل اكلها انتفى قوله او لا يرخ
قتل مسلم يعني ودمي قوله لان قتل المسلم لا يرخض لضرورة ما الا ان يعلم انه لا
لم يقتله قتل في الحصر تسامح لانه يقتله باخرجه للسرقة اذا لم يلحقها بالصباح
عليه وباتيان حليته كذلك ولذمى كالمسلم قوله ويقاد في العمد الحامل فقط يبين
انه لا يباح الاقدام على القتل بالمجيء ولو قتل ثم يقتصر الحامل ويحرم الميراث لو بالدا
ويقتل المكروه من الحامل ويرثها ولا يرخض بالاول زنا الرجل لعله انما ذكر
لفظ الاول لطول الكلام فيما يتعلق به والافيه غنية عن ذكره لان الكلام فيه لقوله
بعده وبالثاني الخ وفي كلامه اشارة الى امته وفي شرح الصحافي رجوت ان لا تأثم بعد
المرأة قوله كسب عده شاملا لما لو تد اولته الايدي فانه يفسخ قوله كما في سائر البيوع
الفاسدة قال في المجتبى بيع المكره يخالف البيوع الفاسدة في اربعة مواضع يجوز بالاجازة
ينقض تصرف المشتري يعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض الثمن او المثلن امانته
في المكره وفي الفاسد بخلافها انتفى قوله فيصم اعتاقه كذا انديري واستيلاده
قوله وان قبضه اى الثمن مكرها لا كذا الراسم المبيع مكرها لا ينفذ البيوع قوله ورد
اى رد البيوع الثمن يعنى لزومه رده لفساد العقد قوله بخلاف ما ذكره على الهبة
متعلق بقوله او سلم المبيع طوعا ومثلها بالصدقة قوله بنا على اصلنا ان الاكره
على الهبة اكره على دفع هذا اذا كان المكره حاضرا وقت التسليم فان لم يكن فالاكراه
على الهبة لا يكون اكرها على التسليم قياسا واحتسنا كما في البوارية قوله فان
ضمن الحامل رجوع على المشتري بقيمة يفيد انه ان ضمن المشتري لا يرجع على الحامل
قوله ولا ينفذ ما كان قبله يفيد انه لو كان اول المشتريين نفذ الجميع قوله
بخلاف ما اذا اجاز المكره عقد امنها الفرق بين الاجازة والتعيين انه اذا ضمن
فاخذنا القيمة بما ركانه استرد العين فتبطل البياعات التي قبله بخلاف اخذ الثمن لانه
ليس كاخذ العين بل اجازة فافترقا وهذا بخلاف ما اذا اجاز المالك في بيع الفضل
واحدا من الاشربة حيث يجوز ما اجازة خاصة لانه باع ملك غيره وقد ثبت الاجازة

لا حدم ملكه بات فابطل الموقوف لغيره وفي الاكره كل واحد باع ملكه
لثبوت الملك بالقبض فيه والمانع من نفوذ الكل من الاسترداد فاذا
بسط المالك نفذ الكل قوله كنكاح اى يصح النكاح سواء كان بمال او
غيره ولم يذكر حكم انكاح المهر وذلك انه اما ان يكون بمال او كان تزوج امرأة
على عشرة الاف ومهر مثلها ارفع النكاح ولها مهر مثلها الف وبطل الفضل في
ظاهرها رواية وذكر الطحاوي ان الزوج يلزمه الجميع ويرجع بالفضل عن من
اكرهه وليس بظاهر الرواية واما ان يكون يقيدا وحسب فلا يكون اكرها
في حق الزوج بل نكاح طالع والتسمية فاسدة لان التسمية تصرف في المال وهو
يبطله الهزل فلها مهر مثلها الف لا غير ولا يرجع الزوج على المكره بشئ ولو
اكرت المرأة على التزوج بدون مهر مثلها صح النكاح ولا ضمان على المكره وحكم
اعتراض اولياؤها في غاية البيان قوله ورجع الفاعل على الحامل بقيمة العبد
لم يذكر حكم العلاء نصا والعلاء للفاعل انتفى وقال التدبير يرجع بنقصان
التدبير في الحال على المكره واذا مورث المولى يمتنع المدير ويرجع ورثة المولى
بثلثي قيمته مديرا على الامور ايضا كذا في الخاتبة قوله ونذره كذا اكل ما يقربه
الى الله كصدقة ورج وعمة وغزو وهدى اذا اوجبه على نفسه فهو واجب سواء كان
بمالي او غيره ولا يرجع على المكره بما لزمه من ذلك كما في السراج قوله وظهاره
قال انزلي على لو اكره على ان يكفر فكفر لم يرجع بذلك ولو اكره على عتق عبد بعينه
فعتق عتق وعلى المكره قيمته ولا يجزيه عن الكفارة ولو قال انا ابويه عن القيمة
حتى يجزيه عن الكفارة لم يجز ذلك انتفى وقال في غاية البيان قالوا لو كان هذا
يعنى المتعين من احسن الرقاب لا يتصور ان يكون دون هذا مجزيا لا يضمن
شئنا قوله ورجعته يعنى على نشائها بخلاف ما لو اكره على الاقرار بها فانه لا يصح
قوله وايلاؤه قال لا اتفاقا ولو باتت به لا يرجع بشئ من مهرها مطلقا اعني
قبل الدخول وبعده انتفى قوله وفيه فيه قال لا اتفاقا فهو مثل الرجعة انشا
واقترارا اتاخي قوله وسببه الصف والجنس والرق هذه متفق عليها
ولحقها ثلاثة اخرى المفتى الما من والطبيب الجاهل والمكاري المنفسر وهذا

ايضا بالاتفاق على ما حكى عن ابي حنيفة رحمه الله كما في النهاية **قوله**
وان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته في
الطلاق تشيبيه افعاله بافعال الصبي تأمل بل يجب ان يكون هذا في تصرف صور
منه حال عدم افاقته واما تصرف وجد منه حال افاقته فهو في كالعاقل كما
ذكره الزيلعي **قوله** واما المقتول حكمه كالصبي العاقل في تصرفات وفي رفع
التكليف عنه كما في التبيين **قوله** فان الرقيق له اهل في نفسه انما يرتفع الي
ان الرق ليس بسبب الجحر في الحقيقة لانه مكلف محتاج الى مل الرأى كما يمكن
عليه الحق للمولى **قوله** ولذا لا يتوقفان على جازته على اجازته ولا ينفذ
ان بمباشرة لعله ثم الضمير باعتبار طلاق الصبي وطلاق المجنون والا فينبغي
الافراد **قوله** بان يعقل العقد بان البيع سالب للملك والشرا جالب له قال
الزيلعي وقيام الغيب الفاضل من التيسير ويقصد بالعقد تحصيل الريح والزيادة
قوله لكنه لا يخاطب بالامه الاى لكن المحجور عليه لا يخاطب باذا ضمان ما تلف
الا عند القدرة كما عسر لا يطالب بالدين الا اليسر وكان لا يتم لا يطالب بالاداء
الا اذا استيقظ **قوله** لا يحجر مكره مكلف بسننه هذا عند حنيفة وعند باقي
يرتفع جرحه على جرح القاضى وعند محمد بجرحه سفه صار محجورا وقل في الاشبه
والنظائر المحجور عليه بالسنة على قولهما المفتى به كالعقيد في جميع الاحكام
الا في النكاح والطلاق **قوله** وهو الذي يعلم الناس التحليل والباطلة التي
لا عمل كتعليم الارثاد لتبيين المرأة من زوجها او تسقط عنها الزكوة
ولا بابي يفتل من تحليل الحرام او تحليل الحلال وفي الخائنة او يفتى عز وجل
قوله فاطلقة الثاني جازا طلاقه وما صنع المحجور في ماله من بيع او شرا
قبل الطلاق الثاني وبعد كان جائزا كذا في الخائنة فلا انه قال بعد قوله
فاطلقة فاجاز ما صنع المحجور استحق فقد شرط مع الاطلاق اجازة صنفه
قوله فان راسقا وارقا بالبلوغ كانا كالبالغ حكما يعني وقد فسر ما به علما
بلوغهما وليس عليهما يمين **كتاب المأذون** **قوله** الاذن لئلا
الاعلام قال الزيلعي ومنه الاذن وهو الاعلام بدخول الوقت انتهى في

النهاية اما اللغة فالاذن في الشئ رفع المانع لمن هو محجور عنه واعلام بالطلاق
فيما حجه عنه من اذن له في الشئ اذنا انتهى **قوله** وشرا فلك الجحر مطلقا يعني
فلا يتوقف ولا يتخصص واما حكمه فقال في النهاية وهو التفسير الشرعي وهو
ذلك الجحر الثابت بالرق شرعا لما يتناول الاذن لا الانابة والتوكيل لان حكم الشئ
ما يشبه به والثابت بالاذن في التجارة فلك الجحر عن التجارة هذا ما ذكره في المبسوط
والايفاض والخيرة والمفتى وغيرهما انتهى **قوله** وهو نوعان احدهما اذن
العبد والثاني ان الصبي والمعتق وسيذكره اخص الباب **قوله** فيصرف العبد
لنفسه لا يلزم منه ان يكون ماله لما تصرف فيه لنفسه لانه بحملته مملوك للمولى
فاذا انفرد ملكه لما تصرف فيه يخلف المولى في الملك **قوله** بخلاف ما اذا اذن
بشرا شئ معين يعني كطعام الاكل وثياب الكسوة وعبادة الركوب وعبد الاستخدام
وهذا استحسان وفي القيس وهو اذن في التجارة كما في البرهان **قوله**
احترضا اذا اراه يبيع ملك مولاه فانه اذا اراد عبده يبيع ملكا من
اعيان المالك فسكت لم يكن ذلك اذنا له كذا في الخائنة **اقول** يخالفه ما في شرح
البرهان واثبتنا الاذن بالسكوت ان اراد عبده يبيع ويشترى شيئا كان
العقد او فاسدا او غير مولا فسكت ولم ينهه ولم يثبت زفركا لشافعي ومالك
انتهى وكذا قال الزيلعي لافرق في ذلك بين ان يبيع غنيا مملوكا للمولى او لغيره
بأذنه او بغيره بانه يبيع شيئا او فاسدا هكذا ذكر صاحب الهداية وغيره
وذكرنا فخرنا في فتاواه اذا اراد عبده يبيع عينا من اعيان المالك
فسكت لم يكن اذنا وكذا المرئى ان اراد الرهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل
الرهن وروى الطحاوي عن ابي ابينا انه رضى ويبطل الرهن انتهى وكان على
المعلن ان يذكر هذا او يحفظ عن مشايخنا تقديم ما في الممتون والشرح على ما في
الفتاوى **قوله** ففيها اذا باع المحجور بمحض من مولاة ملكا لغيره وصار مأذونا
لزم ان يصير مأذونا قبل ان يصير مأذونا وهو ظاهر لزوم البطلان
انها هذا ساقط في بعض النسخ وثابت في غيرها وفيه نظر لانه لا يلزم لزوم
المذكور الا لو قلنا ببقاء الاذن بما باعه بمحض مولاة بل لا يتعلق ويظهر اثره

الا في المستقبل فسقط الالتزام لقوله عقبة ولا يكون اذنا في بيع ذلك الشرا
 او شرائه انتفى فبعد ارد لما ظنه بما نقله عن الاسترويشة وتوضيحه ما
 قال في جامع الفصولين راي قته ببيع ويشترى وسكت كان ما ذونا في البيع
 لا في ذلك العين ثم قال قوت باع بحضرة مولان ثم ادعاه المولى انه له فلو كان
 القن ما ذونا لم يبع دعواه ويصح لو شجور ان قبل لم يصر ما ذونا يسكت
 مولاه قلنا نعم ولكن اثر الاذن يظهر في المستقبل انتفى **قوله** حتى اعتبر
 من الثلث ليس على الخلافة لان المأذون اذا احيا في مرض الموت اعتبر في جميع المال
 اذ لم يكن عليه دين وان كان فمن جميع ما يتيق بعد الدين وان كان الدين
 محيط بما في يد يقال للمستمر او جميع المحاياة والا فرد المبيع كما في الجعفة اذا كان
 المولى صحيحا وان كان مريضا لا يصح محاياة العبد الا من ثلث مال المولى سواء
 الفاضل وغير الفاضل من المحاياة كما في التبيين وفي النهاية باوسع من هذا
قوله وياخذها مزارعة ويشترى نزر او رعة لانه يصير مستأجرا لها بعد
 الخارج وانما انفع من الاستيجار بالدرهم فانه هناك يلزمه الاجرة وان لم يحل
 له الخارج وصحها لا يلزمه شيء اذ لم يحصل له ان يدفع الارض مزارعة ولو
 يذ من قبله كما في النهاية **قوله** ويشترك عنان لانها من ذريع التبرار احتراز
 به عن المفاوضة قال الزيلعي وليس له ان يشارك مفاوضة لانها تنقضي الكفالة
 وهذا ملكها لكونها تبرعا انتفى وقال في النهاية شركة العنان انما تقع منه
 اذا اشترك الشريكان مطلقا عن ذكر الشرا بالنقد والنية اما لو اشترك العبد
 ان المأذونان شركة عنان على ان يشترى بالنقد والنسبة بينهما لم يحرم ذلك
 النسبة وجاز النقد لان النسبة معنى الكفالة عن صاحبه ولو اذن له المولى
 في الشركة على الشرا بالنقد والنسبة كما في الميسر والذخيرة غير انه ذكر في
 الذخيرة واذا اذن له المولى بشركة المفاوضة فلا يجوز المفاوضة منه لا
 اذن المولى بالكفالة لا يجوز في التجارات انتفى **قوله** ويقرب بين لافرق بين
 ان يكون عليه دين ولا اذا اقر في صحة وان في مرضه قدم عز ماله العمة كما في
 قوله كذا ذكره الزيلعي لكنه لم يخصه بالدين فان عبارته ويقرب بين

وعقبة ووديعة ثم قال وبطل اقراره للزوج والولد والوالدين عند انفي
 حقيقة خلا فالنفي انتفى **قوله** ويهدى طعاما يسيرا احتراز به عن من سوي
 المأكولات من الدراهم والدنانير والنياب الا ان يعقب مالا يساوى رطلها
 وان اجاز المولى هبة صحت ان لم يكن عليه دين فيملك التصديق بالفضل والرفيق
 وبالفضة ما دون الدرهم **قوله** ويضيف من يطعمه المراد ضيفا فذا يسيرة
 احتسنا والضيا فذا العظيمة مبقاة على القنات والفاضل بينهما ما روي عن محمد بن
 سلمة انه قال على قدر مال التجارة ان كان عشرة فاختد ضيفا فمقدار دانق
 فذا ككثيره فاكما في النهاية **قوله** وياذن لعبد ذكره الزيلعي لم اره في هذا
 الباب فند صرحا لانه قال في تعليل قول لا يكتز ولا يكتب والشوا لا يتقن ما هو
 فوقه والمسئلة المذكورة في قاض خان **قوله** ليس اذنا له يعني به **قوله** ولا
 يكتبه اي لا يكتب وقيل فاعمل واجازه المولى صار مكا تباله وخرج عن ان
 يكون كسبا لعبد كما في النهاية **قوله** ولا يمتق مطلقا قال الزيلعي لو اعتق
 والاديين عليه فاجازه المولى نفذ ويكون قبض البذل اليه لو كان العتق على مال
 انتفى ولو عليه دين فاجاز المولى العتق جاز وضمن قيمة العبد لغز ما المأذون
 كذا في النهاية **قوله** يباع فيه ان حضر مولاه لم يذكر المص رحمه الله من
 يتولى بيعه وقال في النهاية اي يبيعه القاضى بد يبيع فان قلت كيف هذا
 الاطلاق على قولنا في حيفه رحمه الله فان علوا صل ان الحكم العاقل لا يحبس سبب
 حتى لا يبيع القاضى ماله بدون رضاه وقيدوا ههنا في حواشي الكتاب بالمقرو
 وعلى الا سادة بان معنى قوله يباع للقضاء اي يحبس القاضى المولى على البيع
 هل لهذا القيد وجه صحة ام لا **قلت** ليس لهذا القيد وجه صحة اصلا
 بل يبيع القاضى العبد ههنا بدون رضى المولى بالاتفاق وانما يقع مثل هذه
 القيود للتساهل وقلة المطالعة في كتب السلف ولولم يكن كتابا في هذا الامر
 بطلان هذه القيود لكثرة مقتضاها وعدل طريق الصواب معلما وهذه الرواية
 المذكورة في الذخيرة ثم قال بعد نقلها وليس في بيع المأذون بغير رضى المولى حرج
 عليه لان المولى قبل ذلك محجور عن بيعه فكان بمنزلة التركة المستغرقة بالدين

يدعيها القاضى اذا امتنع الورثة عن قضاء الدين من مالهم بغير رضاع
 انتفى **قلت** فاطلاق بيع القاضى ولا مقيده بما لم يبيع المولى حكره امره القاضى
 به بمنزلة التركة انتفى **قوله** ان علم به اكثر اهل سوقه هذا في الجرح القصدى
 كما اشار اليه بقوله اى يقول المولى لم حجر تكذ الخ واما اذا ثبت الجرح فمما فلا يشترط
 علم اكثر اهل سوقه ولا علم واحد منهم كما في النهاية **قوله** حتى لو حجر عليه في السوق
 وليس فيه الا رجل او رجلان لا ينجر فيه تسامح بل العبرة للاكثر كما ذكره قبل
 ويبقى ما ذكرناه لو فرض حق من مبيع من الاقل جرحه ايضا **قوله** وباقية قال الزبير
 ولو عاد من الايات فالصحيح ان الاذن لا يعود **قوله** وجنونه مطبقا قال
 محمد اذا كان الجنون دون السنة فليس بمطبق والسنة وما فوقها مطبق وعن
 ابي يوسف ان اكثر السنة فضاها مطبق وما دونه فليس بمطبق كذا في النهاية
 عن الذخيرة **قوله** علم او لم يعلم كذا احكم اهل سوقه **قوله** اى بجرح الامة
 بالاستيلاء هذا استحسان وثنا ويل المسئلة فيما اذا هل تولد لها من غير نصيح
 بالاذن اما اذا هل تولد لها ثم قال لا اريد الجرح عليها بغيره على اذنها كذا ذكره الامام
 المجوزى في الجامع الصغير **قوله** اى اذا استندت الامة المأذونة للخ انما وضع
 المسئلة في اكثر من قيمتها لتظهر الفائدة فان المولى يضمن قيمتها دون الزمادة
 عليها كما في النهاية **قوله** اخر بعد جرحه ان ماله امانة او غصب هذا اذا لم
 يكن ماله حصل بمثل احتطاب لما قال في النهاية لو كان في يده مال حصل له
 بالاحتطاب وخوفا فخره لغیره لا يصدق فيه بالاتفاق **قوله** او بدين
 عليه مع اقراره ويقضى ما في يده اثاره الى انه لا يتقدم اقراره الى ساقته
 حتى اذا لم يبق ما في يده بما عليه من الاقرار لا يتابع رقبته فيه اجماعا ومحل
 صحة اقراره بالدين بعد الجرح ان لا يكون عليه دين بالاذن يستغرق ما في يده
 اذ لو كان لا يصح بالاجماع وان لا يكون اقراره بدين بعد ان حجر عليه ببذيه
 فانه اذا اقر بالدين في يد المشتري لا يصدق بالاتفاق كما في النهاية **قوله**
 وقال لا يصح بيعه حاله وهو القبط **قوله** فلم يعتق عبدا كسبه باعنا ومولا
 الخ كذا الخلاف لو ادعى نسيب عبدا ماذونه ثبت منه كما يمتنع وعليه القيمة عندنا

للغرماء

للغرماء كما في البرهان **قوله** ولو باع المولى باكثر منه خط الزايد ونسخ العقد
 هذه اعلى القول بفسخ العقد واما على القول بالقساد فلا تخيير لما قال في البرهان
 ان العقد فاسد عندنا في حقيقته وكذا لو اشترى المولى منه معنى يسير العقد فاسدا
 ايضا عندنا في حقيقته وهما خيار بين الفسخ ورفع الغبن انتهى وقال الزبير
 قال ابو يوسف ومحمدان باعه من المولى جارا البيع فاحشاش كان الغبن او يسيرا
 ولكن يخير ثم قال والاصح ان قوله كقولنا والى الغبن الفاحش واليسير سواء
 عندنا كقولنا **قوله** ويبطل اى القهن اثاره الى ما ثبتت في الذمة من الثمن
 اذ لو كان مهنيا يكون المولى احق به من الغرماء كما في التبيين والبرهان **قوله**
 صح اعتناقه مديونا اطلق الدين فشملى ما كان بسبب التجارة والغصب وحجود
 الودعة والطلاق المال وسواء علم المال بالدين او لم يعلم فانه يصح اعتناقه
قوله وان عكس فمن القيمة يعنى بالثمن ما بلغت وان كانت عشرين الفا
 او اكثر اذا كان المأذون قنا ما لو كان مديونا او ام ولد فلا ضمان على المولى
 لعدم تعلق الدين برقبته حتى يستيف بالبيع فصارت مسئلة المديون مخالفة
 لاعتناق الجاني من حيث العلم ومقدار الضمان كما في النهاية **قوله** ثم اى بعد
 ما ضمن البايع ان رد على مولا به ببيع يرجع على الغريم بقيمة قال الزبير هذا
 اذا رد عليه قبل القبض مطلقا او بعده بقضائه فسخ من كل وجه وكذا اذا
 رده عليه بغير الروية او الشرط وان رده ببيع بعد القبض بغير قضاء فلا يسل
 للغرماء على العبد ولا للمولى على القيمة انتهى **قلت** هذا مع حسنه لا يخفى ما في
 لفظه اذا رد عليه قبل القبض مع ان الصورة فيما اذا غيب المشتري وليس الا
 بعد القبض ولعله اخذ ذلك لانه قوله مطلقا ليقابل به بقوله او بعده بقضا
قوله ببيع عبدا ماذونه الخ قال في النهاية قوله فان باعه المولى الى ان قال
 فان شاء الغرماء ضمنوا البايع فيما اذا باعه ثمن لا يبق بدينونهم بدين
 الغرماء والدين حاله واما اذا كان بخلاف هذه الاشياء الثلاثة فلا ضمان
 على المولى انتهى **قوله** فان ضمن المشتري رجوع اى المشتري بالثمن على البايع اثاره
 الى انه لا يرجع بما ضمن بل بما اداه للبائع من الثمن وما بقي من القيمة لا مطالبة له

على الباع بد وظاهره ان هذا فيما اذا كانت القيمة اكثر من الثمن **قوله** وايضا
اي الباع والمشتري اختارا لغرض تخمينه منها برى **قوله** ولو ظهر العبد
الى قوله كذا في النهاية قال فيها عقبه وهو نظير المقصود في ذلك استحق وجها الزبي
ايضا عنها ثم قال بعده قال الواجب عفو ربه الحكم المذكور في المقصود مشروطا
بان تظهر العين وقيمتها اكثر مما ضمن ولم يشترط هذا ذلك وانما شرط ان يدعى الغرماء
اكثر مما ضمن وان كان حقهم لم يعمل البيع بوعدهم وبينهما تفاوت كثير لان
الدعوى قد تكون غير مطابقة فيجوز ان يكون قيمته مثل ما ضمن او اقل فلا يثبت
لهم الخيار فيه وانما يثبت لهم الخيار اذا ظهر وقيمتها اكثر مما ضمن فلا يكون المذكور
هنا مخلصا انتهى **قوله** وان باعه معلما دينه فائدة الاعلام بالدين سقطا
خيار المشتري في الرد بعيب الدين حتى يلزم البيع في حق المتعاقدين وان لم يكن
لازما في حق الغرماء **قوله** فللمغرم رد بيعه ان لم يف يدينه يعني لو كان خالا
فاما اذا كان موجبا لبيع جازي ولم يتعلق به حق الغريم وكذا اذا كان البيع
بطلبه **قوله** وان وفي ثمنه يدينه ولا حياة في البيع لا قيد عدم رد الغرم
بقيدين والثاني منهما فيه نظر لانه اذا كان بموفا لا اعتواض للغرم سواء ابا
المولى ولا **قوله** ثم الجلد ثم وصيته ثم القاضى قال الزبيلى ثم وصى جده ثم المولى
ثم القاضى انتهى **كتاب الوكيل** **قوله** لم يقل الخ لان المعرفة اذا اعيدت
معرفة تكون عينا فليزم ما ذكره **قوله** والراي باع مثله في قوله توكيل المسلم
كافرا ببيع الخ غيبه لانه لا يختص بكون الموكل والوكيل بالغاء اذا كان لا يختص
وهو توكيل البالغ كافر فكذا غيره **قوله** فيتناول الصور الاربع لا يلزم من
هذا انحصار الصور فيما ذكره لحيث توكيل الصبي والعبد حواء **قوله**
والتوكيل بكل ما يقدره بنفسه يرد عليه توكيل الذمي المسلم ببيع خمر واختير
والتوكيل بالاستقراض لانه يجوز مباشرته له بنفسه ولا يجوز له التوكيل فيه
ان يقع القرض للوكيل لكنه روي عن ابي يوسف جواز التوكيل بالاستقراض **قوله**
او محذره قال الزبيلى ومن الاعذار المحيى من المدعى عليها اذا كان الحكم في المسجد
وليس اذا كان من غير القاضى الذي توافوا اليه انتهى فاستنعى لغيره فيما ذكره المحض

قوله كان وكيل في الحفظ فقط وهو الصحيح كما في الخاتمة ثم قال وفي فتاوى الفقيه
ابن جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع اموري واقصتك مقام نفسي لا يكون
الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة
عامة يتناول البياعات والاتكحة وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة بنظر ان كان
الرجل يملك ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطله وان كان تاجرا بجماعة
معروفة تنصرف اليها انتهى **قوله** ولو زاد جازيا امره كان وكيل في جميع التصرفات
حتى الطلاق والعتاق **قوله** هذا بناء على ما ذكره من كلام الصغرى الذي غياه
بظهور غيره وقد ظهر لي غيره وهو ما قال قاضى خان لوقال انه وكيل في كل
شي جازي امرك بصير وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبه
والصدقة واختلفوا في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لاطلاق
لفظ التعميم وقال بعضهم لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابقه الكلام ونحوه وبه
اخذ الفقيه ابو الليث وذكر اننا طغى اذا قال انه وكيل في كل شي جازي وشكك روى
عن محمد بن وكيل في المعاوضات والاجارات والصلوات والاعتاق وعن ابي حنيفة
رحمه الله انه وكيل في المعاوضات والصلوات والاعتاق قال وعليه الفتوى وهذا
قريب مما اختار الفقيه ابو الليث انتهى وقال في الاشباه والنظائر الوكيل ان كان
وكالته عامة ملك كل شي الاطلاق الزوجية وعتق العبد ووقف البيت وقد كتبنا
فيها رسالة انتهى **قوله** احتراز عن الصبي والعبد المحجور يفيد انها لو كانتا ذواتين
تعلقت بهما الحقوق مطلقا وقال في الذخيرة ان كان وكيل بالبيع بتمن حلا او مؤجلا
تلتزمه بالعهد وان كان وكيل بالشر بتمن مؤجلا لا يلزمه العهد قيدا وتحسنا
بل العهد على الامران كان بتمن حال فالقيس ان لا تلزمه وفي الاستحسان تلزمه
وفي الايضاح اذا امره ان يشتري بالقد فعمل جاز والعهد عليه وكان القيس
ان لا يجوز جازا وتحسنا ولو امره بالشراء بتمن كان ما اشتراه له دون الامر
وذكر وجه كل في التبيين **قوله** لكن حقوق عقد هما ترجع الى الموكل يعني ما لم
يقتض فاذ اعتق العبد لزمته العهد والصبي اذا بلغ لا تلزمه **قوله** والرجوع به
اي بالثمن عند الاستحقاق يعني على الوكيل **قوله** والمخاصمة في شفعة ما بيع ذكره

فالشفعة ايضا باتم من هذا **قوله** لان المشتري اجنبى عن العقد وحقوقه
 كما يتناه لعل صوابه لان الموكل اجنبى اذا ما اشترى نفسه فهو المطلوب منه الثمن
 وبإيعه الوكيل فالعقد متعلق بحقوقه بهما اى الوكيل والمشتري منه واما الموكل فاجنبى
 عن العقد وحقوقه والله اعلم **باب الوكالة بالبيع والشراء قوله**
 فان بين النوع بين ميثى للمفعول اى بين النوع المستلزم لبيان الجنس كالوكالة
 بشراء عبد تركى **قوله** او عن عين نوعا **قوله** عين فعل وفاعل الضمير العائد
 على من ونوعا مفعول انتفى **قوله** والا فلا اى لم يبين الجنس مع النوع ولا
 الثمن مع الجنس لا يصح التوكيل لكنه قال قاضى خان لوقال اشترى فى حمارا ووزرا
 مع وان يبين الثمن وينضم والى ما يليق بحال الموكل ثم قال ولو قال اشترى دارا
 ببغداد فى محلة كذا اجار وان لم يبين الثمن انتفى **قوله** فاذا وكل بشرا فرس
 مفرج على القسم الاول المجهول جهالة يسيرة **قوله** ونحو مما ذكر يعنى كالنقل والجار
 والشواهد والهرى والمروى فانه يصح وان لم يبين الثمن **قوله** واذا وكل بشرا عبد ونحو
 من مدخول فالنوع المتقدم وهو راجع للقسم الثالث المجهول جهالة متوسطة وكان
 ينبغى ذكر القسم الثانى المجهول جهالة فاحشة عقبا الاول لمناسبة الترتيب كما كره عليه
 ثم قول ونحو يعنى الامة والدار **قوله** او عن عطف على نايى الفاعل والعالم فيه
 بين اى بين من وبيانه يذكر قدره وجنبه ووصفه وقوله عيى فعل والضمير فيه
 للثمن ونوعا مفعول والمعنى ان بيان الثمن مع الجنس كبيان الجنس مع النوع فان
 جهالة نوعه تندفع بذكر مبلغ ثمنه لكونها يسيرة فيصح التوكيل كقول المشتري
 عبدا بماله وهو عن التوكيل من انواعه **قوله** التوكيل بشراء الطعام الخ ذكره
 الزيلعى والفارق بين ذلك العرف ويعرف بالاجتهاد حتى اذا عرف انه بالكثير
 من الدراهم يريد به الخبز بان كان عنده وليمة جازله ان يشترى الخبز ثم قال
 وقال بعض مشايخ ما وراء النهر الطعام فى عرفنا ينصرف الى ما يمكن اكله يعنى لها
 للاكل كاللحم المطبوخ والمشوى ونحوه قال الصدر الشهيد رحمه الله وعليه الفتوى
 انتفى وقال قاضى خان بعد ذكره التفصيل عن خواهر زاده رحمه الله قالوا هذا
 فى عرفهم فان عرفهم هم الطعام ان كان مقرونا بالشراء ينصرف الى المطبوخ كاللحم
 المطبوخ

المطبوخ والشراء ما يوكل مع الخبز او وحده انتفى **قوله** والديق فى متوسطه
 لم يقتصر عليه فى الخاتمة حيث قال ان كانت بين القليل والكثير فهو على الحنطة والديق
قوله ثم تصادق ان لادين لا يبطل العقد اى فيجب على المشتري مثل ما اشترى به
قوله قصارا لاطلاق والتقيد فى الدين سواء يعنى فى الشراء بالدين **قوله**
 ثم استهلك العين قال الزيلعى ثم هلك العين وذكر فى النهاية ان النقود لا تتبع
 فى الوكالة قبل القبض بالاجماع وكذا بعده عند عامتهم لان الوكالة وسيلة الى الشراء
 فتعقب بالشراء وعنايه الى الزيادة والذخيرة انتفى ثم قال فعلى هذا لا يلزمهما
 ما قال ابو حنيفة وعامة فيه **قوله** فان قال يعنى نفسى لفلان فباع صح يعنى
 اذا قبل العبد ان ايسع لا ينقد بالايجاب وحده **قوله** وان لم يقل لفلان عتق
 يعنى بحد الايجاب ولا يحتاج الى قبول العبد لانه اعتاق فليس تبد به المولى **قوله**
 فباعه عتق عليه قال الزيلعى وعلى العبد الفعلى الصحيح غير التوكا كانت بيد الوكيل
 لسلامة تلك للمولى لكونها كسب عبيده **قوله** وان كان اى العبد معيناً فلو كان حيا
 فالقول قوله ولعل الصواب هقاط لفظه فمات من دعوى الوكيل فليحرق **قوله**
 وليس لوكيل بشراء شئ بعينه شراؤه اى لا يكون شراؤه لنفسه متصورا حتى لو تلفظ
 بشراؤه لنفسه او نواه يكون للموكل الا اذا كان حاضرا وصح بالشراء لنفسه فانه
 يصح له ملكه عزول نفسه بحضرة موكله دون غيبته **قوله** الا اذا شراه بغير جنس
 ما سمي كشرائه بدنانير ووكله بالشراء بالدرانم **قوله** والاسلام انما عدل به عن
 التعبير بالاسم لانه يشمل التوكيل بقبول السلم وذلك لا يصح كما ذكره فقهاء الاسلام ليجتنب
 بخلاف الصرف فانه يصح التوكيل بقبول **قوله** لا بقبول السلم قال الزيلعى واذا لم يصح
 كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب له السلم فيه فى ذمته ورأس المال مملوك له واذا سلم الى الامر
 على وجه التملك من ملكه كان قرضا انتفى **قوله** العبرة بمفارقة الوكيل فيها هذا
 اذا لم يكن الموكل حاضرا فى العقد فان كان حاضرا فى مجلسه فلا تضره مفارقة الوكيل
 كما فى شرح المحجج ونقله الزيلعى عن النهاية معزيا الى خواهر زاده ثم قال وهذا مشكل
 فان الوكيل اصيل فى باب البيع حضر الموكل العقد ولم يحضره **قوله** اما فى الاول فانه
 قابلا لالف بها لانه فيه تامل لان الاولى ليس الثمن مذكورا فيها ولا القيمة ولا فرق

بين اتحاد القيمة واختلافها فيها ولعل الصواب كون هذا انقلا للثانية في كلامه ووجه الاول ان التوكيل مطلق غير مقيد بثمن فله شراء كل منها بقدر قيمته او اقل وزيادة يتعين الناس فيها **قوله** وبالاكثر مخالفة الى شرفيقع عن المشتري ان سواء كانت الزيادة على النصف قليلة او كثيرة وهذا عندنا في حينه وقال ان يشتري احدهما باكثر من نصف الاخر بما يتغير في مثله وقد بقي من الاول ما يشتري بمثله البعد الباقي فهو جائز كما في التبيين **١** بل تساوي خمسة عشر على القول بان الفاضل ضعف القيمة **قوله** تخالفنا ينظر بمن يبداه **قوله** وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور تخالفنا في هذه المسئلة خلافا قليل لا يتخالفان ههنا لان الخلاف يرتفع بتصدق البائع اذ هو حاضر وفي المسئلة الاولى هو غائب فاعتبر الاختلاف في هذا مال الفقيه ابو جعفر وقال قاضي خان وهو اصح ومال ابو نصر الى الاول اعني النصف وقول البائع لا يعتد به لانه يشتري الثمن فهو اجنبى عنه وان لم يستوف فهو اجنبى عن الآخر فلا مدخل له بينهما وقال في الهداية وهو اظهر قال في السك في هو الصحيح كذا في التبيين

فصل قوله التوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من نرد شهادته له هذا عندنا حنفية رحمه الله واجازاه بمثل القيمة لا في العبد والمكاتب كذا في شرح الجمع **قوله** وضع بيع التوكيل بهذا عندنا في حنفية رحمه الله لان البيع مبادلة المال بالمال مطلقا من غير تقييد بنقد ونسبة وغبن فاضل وعرض اذ لم يكن في لفظه ما ينفي ذلك كعبه واقض به ديني والنفقة وقال لا كما تشافعي رحمه الله لا يجوز بيعه بنقصان لا يتباين الناس في مثله ولا يجوز الا بالدرهم حاله او الى اجل متعارف كما في التبيين **قوله** وضع اخذه ههنا وكفلا بالثمن فلا يضمن ان ضاع الرهن في يده او تولى الكفيل قال الزليعي في النهاية المراد بالكفالة ههنا الحوالة لان التولى لا يتحقق في الكفالة وقيل الكفالة على حقيقتها فان التولى يتحقق فيها باه مائة الكفيل والمكفول عنه مفلسين وهذا كله ليس بشئ لان المراد ههنا تولى ايضا فالى اخذه الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفلا لم يتورنه كما في الرهن والتولى الذي ذكره ههنا غير مضاف الى اخذه الكفيل بدليل انه لو لم يأخذ كفلا ايضا لتولى بموت من عليه الدين وحمله على الحوالة فاسد لان الدين لا يتولى فيها بموت المحال عليه مفلسا بل يرجع به على المحيل وانما يتولى

يتولى بموت مفلسين فصار كما لكفالة والاوجه ان يقال المراد بالتولى تولى ايضا في اخذه الكفيل وذلك يحصل بالموافقة التي حكم يري براءة الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يري الرجوع على الاصيل بموته مفلسا مثل ان يكون القاض مالكيما ويحكم به ثم يموت الكفيل مفلسا انتهى **قلت** وما قاله الزليعي نص عليه النسوق في الكافي بقوله او اخذ بثمنه كفلا قولى المال على الكفيل بان رفع الامر الى قاض يري براءة الاصيل بنفسه لكفالة كما هو مذهب مالك فيحكم ببراءة الاصيل فيتولى المال على الكفيل فلا ضمان عليه انتهى **قوله** حتى لا يجوز شراؤه بغير فاضل بالاجماع الفرق لا في صنفه انه في الشراء يحتمل انه اشتراه لنفسه ولما رأت الصفقة خاسرة نسبها اليه ولا يمكن ذلك في البيع فلا يتعم انتهي وتفسير الفقيه اليسير بما يدل تحت تقوم المقومين والفاضل بما لا يدخل تحت تقوم المقومين وهو الصحيح وقيل هذا الفاضل في العروض نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمس القيمة وفي الدراهم ربع عشر القيمة كما في التبيين **قوله** وفي الشراء يتوقف على شراء الباقي ثمانية اثمان مينا وغير معين **قوله** واذا رد جميع بغير علم بيئته او تولى شرط ذلك لان الحال قد يشتبه على القاض بان لا يعرف تاريخ البيع فاحتاج الى هذه الحجة ليظهر التاريخ او كان عيبا لا يعرف الا اطبا او النساء وقولهم وقول الطبيب حجة في توجيه الخصومة لا في الرد فيفتقر اليها للرد حتى لو كان القاض عاين البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج اليها كما في الكافي **قوله** او اقرار فيما لا يحدث مثله رده على الامر كذا في التكرار ليس ذلك الا على رواية وفي عامة الروايات ليس للتوكيل ان يخاصم الموكل بل يلزم التوكيل ان الرد ثبت بالتراضي فصار كما بيع الجديد كذا في الكافي وكذا قال الزليعي ثم قال وبين الروايتين تفاوت كثير لان فيه نزولا من اللزوم الى ان لا يخاصم بالجمالية وكان الاقرب ان لا يقال لا يلزمه ولكن له ان لا يخاصم انتهى ولذا قال في المواهب لو رد عليه بما لا يحدث مثله باقراره يلزم التوكيل وللزوم الموكل رواية انتهى **قوله** ولم يكن توكيلها بلفظ واحد ههنا من مدخل قيد عدم انفراد احد الوكيلين وليس ظاهرا الا انه فغان يكون توكيلها به كلام واحد وهو لو كان كذلك ثبت لكل الانفراد بما وكل فيه ولعل صوابه وكان توكيلها بلفظ واحد **قوله**

ذكر الاول بقوله الا في خصوصه ظاهره انه مثال لما لا يمنع الاجتماع فيه ليس
بظاهر لان الاجتماع في الخصومة ممنوع كما ذكره وكذلك يتأق الكلام على الثاني
والثالث والذي يظهر في العبارة سقوطه وان يقال بعد قوله ولم يكن تركيها
بالخط واحد وما في نصه يمنع الاجتماع فيه او لا يحتاج فيه الى الرأى ولم يكن
توكيلها بكلام واحد لكل الاطراد بالنص في ذكر الاول **قوله** ذكره الزيلعي عبارة
وهذا في نصه يحتاج فيه الى الرأى وامكن اجتماعها فيه وكان توكيلها بلفظ واحد
انتفى على مكان الاجتماع مراعى في قيد توكيلها بلفظ واحد **قوله** وكل لا اذنه
الى هذا في وكيل بالبيع والشح والخلع والكتابة والصحيح ان الحقوق ترجع الى الرأى
لانها قديمة في التبيين واما التوكيل بالطلاق والعتاة اذا وكل غيره فمثل الثاني
بخصه الاول او كان غاييا فاجاز لا يجوز لان الطلاق يتعلق بالشروط فكان التوكيل
علقه بلفظ الاول دون الثاني كما في التبيين وشرح المجمع **قوله** من لا يغيره
لم يغير نصه في حقه انتفى بحكمه ان يكون بمعنى لا يلزم اذا كان له مجيز خال انتفى
في الخصومة عند حيفته اى خلافا لها والخلاف فيما اذا وكله الدائن واما اذا
وكله القاضى يقبض دين الغايب لا يكون وكلا بالخصومة اتفاقا كما في شرح المجمع
عن الحائنة **قوله** التوكيل بها اى الخصومة لا يجبر عليها بمعنى ما لم يرغب موكل
واذا غاب يجبر عليها لدفع الضرر كما قدمه المص رحمه الله في باب رهن نوع
عند عدل ثم اراد الخصم الدفع لا تنفع على التوكيل اى وحكم بالمال على
المدعى عليه ويتبع الدائن بدفعه كما في البرازية **قوله** كذا في الصغير وقد
اخذ فيه مصنفها الى والده بقوله هكذا قاله الوالد برهان الدين رحمه الله
قوله صاقرار التوكيل بالخصومة هذا في غير الحد والقصاص لان التوكيل بالحد
جعل توكيلا بالجواب محادا فتمكنت فيه شبهة لعدم في اقرار التوكيل فيورث
شبهة في درء ما يدري بالشبهات كما في التبيين وقيد بالتوكيل بالخصومة اى
عن الصلح التوكيل بالصلح فانه لا يملك الاقرار لان التوكيل بالخصومة انما يملك
الاقرار لكونه من اقرار الجواب والصلح سائلة لا تخصمة ولهذا قلنا التوكيل بالصلح
لا يملك

لا يملك الخصومة والتوكيل بالخصومة لا يملك الصلح لان التوكيل بعقد لا يباشر عقدا
آخر كذا في البرازية **قوله** كذا اذا استثنى الاقرار مثله حتى يستثنى الاقرار
قال الزيلعي وفي ظاهر الرواية يصح استثناء الاقرار منها انتفى وجعله في الفتاوى
الصغرى قول محمد خلافا لابي يوسف وعلى قول محمد بان الاقرار قد يطر الموكل بان
المدعى وديعة او بضاعة فلو انكر التوكيل لا تسمع منه دعوى الرد والهلاك وتسمع
قبل الاقرار انتفى ثم قال الزيلعي ولو استثنى اقراره صح اقراره وكذا انكاره انتفى
قوله يعني وكذا اذا استثنى اقراره لا انكاره صح اقراره وليس المراد انه يصح اقراره
مع استثنائه ولا بد من هذا الحمل والانا قضى باقدمه من صحة استثناء الاقرار وفي ظاهر
الرواية انتفى ثم قال الزيلعي ولا يصبر الموكل مقررا بالتوكيل بالاقرار انتفى ومثله في البرازية
قائلا وقال على الطواويس معنى انه يعزل بالخصومة ويقول خاسم فاذا رايه الحق
مؤنه او خوف عار على اقراره بالمدعى انتفى ويقسم ثالث لو وكله غير جاز الاقرار
ولا انكاره وقيل يصح الاستثناء لعدم بقاء فدية تحت وقيل يصح لبقاء السكوت كذا في
البرازية **قوله** بخلاف الرسول الى قوله ذكره الزيلعي في كتاب الكفالة **قوله**
والتوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن لا يشترط عليه وكيل الامام ببيع الثمن وهذه
ذكرها في كتاب الكفالة ايضا **قوله** ولو ادى بحكم الضمان يرجع اى على موكله
بالبيع ولقائل ان يقول التبرع حاصل في ادائه اليه بجهة الضمان كما دانه بحكم
الكفالة عن المشترك بدونه امره فليشأ **قوله** حتى لو ادى له ادى الدين
الى الدائن لا يصح ذلك قال الزيلعي ولما يتبع رب الدين ويستخلفه ولا يستخلف
التوكيل بانه ما يعلم ان الطالب قد جثوث الدين لان النيابة لا تجوز في الايمان
بملاك الوارث حيث يخلف على العلم لان العلم يثبت له فكان حلفه بطريقا لاصالة
انتفى وان اراد العزيم ان يخلفه اى الدائن بانه ما وكله له ذلك وامد دفع
عن سكوت اى من غير تصديق بالوكالة ولا نفيا لئلا يسله ان يخلف وان عاد
الى التصديق لكنه يرجع على التوكيل كما في البرازية وللخلاصة **قوله** وهو مظلوم
اى المدين المصدق على الوكالة **قوله** اى شرط على مدعى الوكالة الضمان يعنى
ضمان ما ياخذ به رب الدين من المدين ثانيا لما قال الزيلعي صورة هذا الضمان

ان يقول العزيم للوكيل نعم انت وكيله لكن لا امن ان يحجد الوكالة وياخذ
 مني ثانيا ويصير ذلك ديننا عليه لانه اخذه مني ظلما فقول انه كقول
 بما اخذه مني ثانيا فيضمن ذلك المأخوذ فيكون صحيحا على هذا الوجه
 لانه مضاف الى سبيل الوهب وهو كقوله ما غصبك فلان فعلى وما ذاب لك
 عليه فعلى لان اخذه الطالب ثانيا عصب وما اخذه الوكيل فلا يجوز ان يضمن
 لانه امانة في يده ولا يجوز الكفالة **قوله** او لم يصدق في دعواه
 اراد بعدم التصديق السكوت لقوله بعده اودفع مكذبا له لان عدم التصديق
 يشمل السكوت والتكذيب صريحا وامر به اي بالدفع لو قال تركها
 ميراثا في صدقه احتراز به عما لو قال ادعى لي بها وصدقته حيث لا يومر
 بالتسليم اليه لانه اقرا له وكيل صاحب المال بالتصديق بعد موته ولا يصح كافي
 التبيين **قوله** الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم يعني المجردة عن احضار خصم
 يلزم بموجبها **قوله** قال في الفتاوى والصغرى الخ قال فيها بعده لواقام الوكيل
 بقبض كل حق بينه وشهدت دفعة على الوكالة وعلى الحق للموكل على المدعى عليه
 قال ابو حنيفة تقبل على الوكالة لا غير فاذا قضى بها يوم الوكيل باعادة البيعة
 على الحق للموكل على المدعى عليه وعندها تقبل على الامرين ويقض بالوكالة اولا
 ثم بالمال وكذا الخلاف في دعوى الوصاية او الوراثة مع المال واصله الموقوف
 بمنه **قوله** بشرط علم الاخر فيها اي صور في الغزل
 القصدي كما هو ظاهر **قوله** ولما لم يكن لذكر الوكيل هنا فائدة تركته يقال
 ان له فائدة وهو ما يتوهم من انه لو لم يذكر انه ينزل بموته لتوهم انتقال
 ما كان له الى ورثته كما لو باع الوكيل فحقت فحق قبض الثمن لورثته او وصيه
 وقيل لموكله كما ذكره في جامع الفصولين على انه لو سلم ذلك كان عليه ايضا
 ان يقتصر على ذكر جنون الموكل والحكم بلحوقه مرتدا دون الوكيل اذ هما كالواحد
 وعلى هذا ينبغي ان لا يذكر موت الكفيل بالنفس في يثاقي وقد ذكره **قوله**
 وينزل ايضا بموت الموكل قال في جامع الفصولين لو مات الوكيل بالبيع
 والشراء او غاب او ارتد قيل تنتقل الحقوق الى موكله وقيل لا **قوله** وهو

شهر عندنا في يوسف قال في المضمحل وبه يفتى وفي التجنيس والمختار انه
 مقدري شهر لان ما دونه في حكم العاجل فكان قصيرا والشهر فصاعدا في حكم
 الاجل فكان طويلا انتهى ومثله في الغاية عن الوقفات الحساسة **قوله**
 وذا اي انزال الوكيل الخ صورة تعلق حق الغير بالتوكيل الوكالة بالخصوصية من
 المطلوب بطلب المدعى فلا يملك عزله بما فيه من ابطال حق الغير كما في شرح المجمع
 وهذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم يعلم فله عزله على كل حال كما في جامع
 الفصولين **قوله** كما اذا شرط الوكالة في بيع الرهن لعل صوابه في عقد الرهن
قوله وكذا لو وكل كل واحد من رجلين ببيعه فباعه احدهما فرد عليه
 ببيع فكل واحد منهما ان يبيعه هذا ظاهر في حق من لم يبيع واما الذي باعه
 فلقال ان يقول انه لا يملك ببيعه ثانيا لانتها التوكيل ببيعه الا ان يقال ان غرض
 الموكل لم يحصل بعد فليجوز **قوله** او بقا اثره اي اثر ملكه كما اذا اطلق امراته وا
 وفي العدة فتصرف الوكيل غيبي متعذرا بان يوضع الباقي كذا في الفتاوى والصغرى والمراد
 بالباقي الطلقة الواحدة الباقية لا اكثر منها لان قوله كما اذا اطلق امراته واحدة
 وهي في العدة مفيد باقاع الواحدة في العدة من طلقة سابقة ولان التوكيل
 بالتطبيق لا يقتضي باقاع اكثر من واحدة والله اعلم **قوله** **قوله** في المطالبة
 وقيل او في الدين والا اول اصح **قوله** لاصحة للاول فضلا عن كونه اصح
 لخروج الكفالة بالنفس عنه **قوله** نفى صحة الاول غير مسلم لانه انما نفاه
 بما ادعاه من عدم شموله الكفالة بالنفس والشمول مستفاد منه لان
 المطالبة مطلقة عن القيد فتكون الالف واللام للعهد البشري وهو يكون
 للكفالة بالنفس والمال والتسليم ولانه اذا كفل بالنفس ضم ذمته الى ذمة
 المكفول في المطالبة من حيث هو فلم تكن خارجة عن التعريف انتفى ومن قيد
 المطالبة بالدين كشارح المجمع يريد عليه ما قاله المصنف **قوله** ثم ان تقسيم الكفالة
 الى قسمين يشتمل باخصارها فيها الخ فيه تسامح لان التقسيم الى هذا باعتبار
 الاصل فليس الثالث خارجا عنه يوضحه قولنا شارح الزيلعي رحمه الله وانواعها

في الاصل نوعان كفالة بالنفس وكفالة بالمال والكفالة بالمال نوعان كفالة
بالديون فتجوز مطلقا اذا كانت صحيحة وكفالة بالاعياه وهو نوعان كفالة
بأعيان مضمونه فتقع الكفالة بها وذلك كالمفصوب والمهر وبد الخلع والصلح
عن دم العمد ونحو ذلك وكفالة بأعيان هي ما غير واجب التسليم كالودائع والمضاربات
والشركة ونحو ذلك مما ليس بواجب التسليم فلا تقع الكفالة بها اصلا وكفالة بأعيان
هي امانته واجب التسليم كالعارية والمستأجرة او بعين مضمونه بغيره كالبيع والكفالة
بها لا تقع وتسليمها يصح **تنبيه** لم يتعرض لذكر سببها وهو مطالبة من له الحق
للتوثيق بتكثير محل المطالبة او تيسير وصوله الى خفيه **قوله** حتى لا تجوز بدل الكتابة
ينبغي ان تكون النفقة كذلك لسقوطها بغير قضا وبراء وهو الموت **قوله** لا يانا
ضامن لمعرفة كذا اننا كفيل لمعرفة فلان ولو قال معرفة فلان على قولنا يلزمه ان يولد
عليه كذا في الخائبة وفي النبيين قال ابو يوسف يصير ضامنا للعرف اي بقوله اننا ضامن
لمعرفة انتفى وقال قاضي خان وعند ابو يوسف ان هذا على معاملات الناس وعرفهم
قوله وان لم يحضر حبه الحاكم كذا ذكره الرمي ثم قال بعده قال العبد الفقير
الى الله ينبغي ان يفصل كما فصل في الحبس بالدين فانه هناك قيل اذا ثبت الحق
باقراره لا يعمل بحبه وامره يدفع ما عليه لان الحبس جزا الماطلة فلم يظهر بول
الوهلة وان ثبت بالبينة حبه كما لو حجب لظهور مظهره بالانكار فلا اهنا
ينبغي ان يفصل على التفصيل وذكر في النهاية معزيا الى الايضاح هذا اذا لم يظهر
عجزه واما اذا ظهر عجزه فلا معنى لحبه الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل
فيلازمه ويطالبه ولا يجوز بينه وبين اشغاله جعله كالمفلس بالدين اذا
ثبت بالاقرار او بالبينة انتفى **قوله** وان غاب وعلم مكانه الخ قال في شرح
المجمع عن الذخيرة اذا ارتد المكفول ولحق بدار الحرب يوم الكفيل باحضاره
ان لم يمضوه ولا تسقط كفالة لانه انما اعتبر ميتا حكما في حق قسمة ماله واما في
حق نفسه فهو حي انتفى وكذا في النبيين انتفى وفيه نوع اشكال لانه اذا اعتبر
ميتا في حق قسمة ماله بالحكم بالحاقه والدين مقدم على الميراث والكفيل انما
يطالب باحضاره ليتمكن المكفول له من اخذ حقه وهو ولو كان مؤجلا حل

بموت المكفول حكما فيقدم به على الورثة فليتأمل **قوله** وان اختلف الخ اي
ولا بينة للطالب ما لو اقام بينة ان المطلوب في موضع كذا فان الكفيل يومر
بالايجاب اليه واحضاره كما في النبيين **قوله** كفل بالنفس الى شهر يطالب بها
بعده **اقول** واختلف في كونه كفيلة قبله وفي عدم المطالبة بعده لما قال قاضي
كفل بنفس رجل الى ثلاثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيلة بعد الايام الثلاثة
وجعله بمنزلة ما لو قال لامرأة انت طالق الى ثلاثة ايام فان الطلاق يقع
بعد ثلاثة ايام وعن ابى يوسف انه يصير كفيلة في الحال قال وفي الطلاق يقع
في الحال ايضا وقال الفقهاء ابو جعفر يصير كفيلة في الحال قال وذكر الايام الثلاثة
لتأخير المطالبة اليها لا تأخير الكفالة الا يرى انه لو سلم اليه قبلها جبر على القبول
كما اذا عمل الدين قبل حلوله وما ذكر في الاصل اراد به ان يصير كفيلة مطالبا بعد
الايام الثلاثة وغيره من المشايخ اخذوا بظاهر الكتاب وقالوا يصير كفيلة
في الحال فاذا مضت الايام قبل تسليم النفس يصير كفيلة ابدا وقال شمس الأئمة الحلواني
قوله ابى يوسف رحمه الله انه يطالب الكفيل بتسليم النفس في الايام الثلاثة ولا يطالب
بعده شبه بنظر الناس وعن ابى يوسف في رواية اخرى اذا قال اننا كفيل بنفس فلا
عشرة ايام او ثلاثة ايام يصير كفيلة في الحال واذا مضت الايام الثلاثة لا يبقى
كفيلة ولو قال اننا كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام يصير كفيلة بعد عشرة ايام كما
في قال في الاصل قال شمس الأئمة الحلواني كان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النسفي
يقول كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يعجبه هذه الرواية ثم
قال القاضي خان وذكر في الاصل انه لو قال كفلت بنفس فلان شهرا يكون كفيلة ابدا
كما لو قال انت طالق شهرا يكون طلاقا ابدا انتهى وهذا يخالف ما نقله في الخلاصة
عن ابى يوسف في غير رواية الاصول اذا قال الكفيل للطالب كفلت لك بنفس فلان
شهرا فانه تتوجه المطالبة اليه من حيث كفل الى ان يمضي شهر فاذا مضى شهر
سقطت المطالبة اما لو قال كفلت لك بنفس فلان الى شهر فانه لا يطالبه بتسليم
النفس في هذا الشهر ويطالبه بتسليم النفس بعد مضى الشهر قال شمس الأئمة الحلواني
هذا يدل على خلاف ما يظنه العوام الى اخر ما قاله المحقق وبه تعلم وجه اقتضار

المصر على ما جعله متنا وشا ويحذف ذكر المبدأ واقتضاه على الغاية الى ما قال
 قاضي خا ولو قال ان الكفيل بنفسه فلان من اليوم الى عشرة ايام يصير كفيلا
 في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيلا في قولهم لانه وقت الكفالة بعشر ايام
 والكفالة مما يقبل التوقيت **استنفق قوله** او مات الطالب فكذلك لا يخفى ان الاشياء
 راجعة الى التقييم ولا يصح حثاده الى وارش الطالب ولذا عدل عنه الى قوله
 اي طلبه وارثه ولا يساعده صنيع **قوله** صحنا اي الكفالاتان عندها
 اي الامام وابي يوسف اخرا وقال محمد لم يجز ان يصح الدعوى اي دعوى الطالب
 فلم يجز ايضا ان يقسم اي في مجلس المقاضي وما ذكره المصنف من توجيه قول محمد هو
 ما وجهه به الكرخي وقال ان الزيلعي هذا الوجه يوجب ان تصح الكفالة اذا بين
 المال عند الدعوى والوجه الثاني ما قاله ابو منصور لما تزيدي رحمه الله
 وهو ان الكفيل علوقا مطلقا بخلاف حيث لم يقل التي لك عليه فكانت هذه
 دسوة التزمها الكفيل له عند الموافقة به فهذا اوجب ان لا تصح وان بينها
 المدعي لان عدم النسبة اليه هو الذي اوجب البطلان **استنفق قوله** وعندهما يجز
 ليلا راد جيره بالحبس ونحوه من العقوبة بل امره بالملازمة بدور معه حيث
 دار وان اراد دخول داره هل تاذن له فان اذن له دخل معه وان لم ياذن له
 منعه من الدخول واجلسه في باب الدار كيلا يغيب بالخروج من موضع آخر كما في التبيين
قوله ولو اعطى جازا بالاجماع **قوله** ولا حبس فيها قال الزيلعي وعن ابي
 محمد انه لا يحبس بهذه الشهادة لحصول الاستيثاق بالكفالة **قوله** اي يبين
 المشتري اذا استحق المبيع المشتري فاعل يضمن ومفعول محذوف تقديره الكفيل
 ولكن الكفيل كفالة الدرك اذا استحق المبيع لم يورخذ حتى يقضو به على البايع
 وقال ابو يوسف في المنتقى الكفيل بالدرك ياخذ المشتري بالثمن اذا قضى عليه
 بالتحقيق وان كان البايع غائبا كما في شرح المجمع **قوله** وما في هذه الصل
 شرطية معناه ان ما بايعت فلانا فتكون في معنى التعليق **اقول** لكن
 ما كثر ان في عدم العموم لما قال في المبسوط وكلمة ما في ما بلك بعث فلانا عامة
 لان حرف ما يوجب العموم فاذا لم يوقت فذلك على جميع العمر وما بايعه مرة
 بعد مرة

بعد مرة فذلك كله على الكفيل ما لم يخرج نفسه على الكفالة لوجود الحق
 الموجب للتقييم في كلامه ويستوى في ذلك ان يبيعه بالتقذ وغيره بخلاف ما
 لو قال اذا او متى وان لا يلزمه الا الاول وكلمة بمنزلة ما انتهي مخلصا ويشترط
 بقول الطالب في الحال لما قال في القينة ما غصبك فلان فانما ضامن يشترط القول
 في الحال **استنفق قوله** قال في الهداية الخ ما قاله ليس عبارتها فانها ويجوز تعليق
 الكفالة بالشروط مثل ان يقول ما بايعت فلانا وما ذاب لك عليه فعلى ما غصبك
 فعلى الاصل فيه قوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم والاجماع على
 صحة ضمان الدرك ثم الاصل انه يصح تعليقه بشرط ملائم مثل ان يكون شرطا
 لوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد
 وهو مكفول عنه او لتقذ لا استيفاء مثل قوله اذا غاب عن السلة وما ذكر من
 الشروط في معنى ما ذكرناه فاما لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله اذا هبت الريح
 او جاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا الا انه تصح الكفالة ويجب المال حالا
 لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعقاق
 استنفق فقول الهداية فاما لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله اذا هبت الريح
 او جاء المطر مسئلة مستقلة صرح فيها بتقيضة التعليق الكفالة بتعبير الريح
 ومجيء المطر يلزم منه نفق جواز الكفالة وفصل مسئلة جعل بعير بالريح ومجيء
 المطر اجلا عن مسئلة التعليق بنها بقوله وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا
 الا انه تصح الكفالة ويجب المال حالا استنفق يعني وكذا لا يصح التعليق على ان يكون
 المراد التاجيل على طريقة الاستخدام وبه يندفع الاشتباه الحاصل في معرفة
 فاعل لا يصح المقدر في قوله وكذا اذا جعل وليس قوله الا انه تصح الكفالة واجبا
 الى قوله وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا لان الشرط الغير الملائم لا يصح معه
 الكفالة اصلا ومع الاجل الغير الملائم تصح حالة ويبطل الاجل لكن تعليق صاحب
 الهداية بقوله لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشروط الفاسدة يقتضي
 ان في التعليق بغير الملائم تصح الكفالة حالة وانما يبطل الشرط والمصرح به في المبسوط
 وغيره ان الكفالة باطلة فتصحيحه بكل لفظة تعليقها على معنى تاجيلها باجماع

ان في كل منهما عدم ثبوت الحكم في الحال **قوله** وتبعه صاحبها كما في ليكن قبل
 لان عبارته وان لم يكن اي الشرط ملائما كقوله ان هبت الريح او جاء المطر
 او ان دخل زيدا لدار لا تصح وكذا اذا كفل به الى جوف المطر او هب الريح بطل الابل
 وصحة الكفالة لانها ليس من الاجال المعروفة بين التجار انتفى وكيف يثنى
 نسبة ما ذكرنا في الكافي وقد قال صاحبنا في الكنز مختصر من الكافي اعني الوافي
 ولا يصح بخوان هبت الريح فان جعل اجملا تصح الكفالة ويجب المال حالا انتفى الكلام
 على عبارة الكافي كما ذكرناه في كلام الهداية **قوله** وقال الزيلعي هذا سهو
 من شأن هذه التسمية اختلاف نسخ من الكنز وعليها شرح الزيلعي بقوله قال ولا
 يصح بخوان هبت الريح فتصح الكفالة ويجب المال حالا انتفى ولا سهو في عبارة
 الكنز كما لا سهو في الهداية والكافي فلا يرد ما قاله الزيلعي على صحيح نسخ الكنز
قوله اتول قوله سهو خطأ لان المذكور في العمادية والاسترويشية ان الكفا
 مما لا يبطل بالشروط الفاسدة **قلت** يلزم منه ان يكون ما قاله المصنف قبل
 هذا متنا لا تصح بخوان هبت الريح او جاء المطر خطأ لانه عين ما قاله الزيلعي
 وليس خطأ بل عين الصواب وهذا ليس وجهها للتحطية لان الزيلعي يقول ايضا
 بان الكفالة مما لا يبطل بالشروط الفاسدة وقد ذكره في شرحه لكن في محله
 وتبعة انت ايضا وليس الكلام هنا فيما اذا كفل بشرط ما اى شرط كان بل في شرط
 لا تعلق للحق به ولا هو وسيلة اليه لكن يقال فيه نخل بما ان ما قاله ليس عبارة
 الهداية والكافي كما ذكرناه وليس نفلا بالمعنى اتمام فكان على المعنى او صاحب
 الامر رحمه الله ان يذكر عبارة الكتب بين على نحو ما ذكرناه **قوله** فالظاهر
 ان قيد روايتين ليس بظاهر اذا لا اختلاف رواية في ذلك **قوله** يوبده
 ان الصدر الشهيد الخ غير مسلم بل ما ذكره الصدر الشهيد مما شرطه متعارف
 كما لو قال ان غاب عن المصنوع مع تعذر الاستيفاء بالعتق كالنية عن المص
قوله ثم نقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز
 غير اذا لا دليل على ظهورك انها مما شرطه متعارف وقد بسطنا الكلام على هذا المحل
 في رسالة مسماة ببسط المقالة ورايت بعد ذلك موافقة للعلامة المحروم

جوي زاده مكتوبا بما شئنا بعض النسخ قد لله الحمد والمنه **قوله** ولا تصح بجهاالة
 المكفول عنه فيما ذكرنا لباب خلاف لهذا وهو لو قال اسلك هذا الطريق فان
 اخذوا ما كذا فان ضامن فاخذ ما له ضمن وتصح مع جهاالة المكفول عنه اذا كانت
 الجهاالة يسيرة مثل ان يقول كفلت لك بمالك على احد عشرين والتعيين الى المكفول
 لانه صاحب الحق كما في التبيين وقال في جامع الفصولين ما ثبت لك على هؤلاء
 على احد هولاء **قوله** ولا يجلد ابنة معينة قيد بالجل لانه الكفالة بتسليم الالة
 المعينة صحيح كما في التبيين **قوله** ولا يبدل الكتابة كذا اما التسعاية عند الحج
 خلافا لهما كما في شرح الجمع وينبغي ان يكون النفقة كذلك كما قد مناه عن الاشياء
 والنظار **قوله** وضع عندنا في يوسف وبه يعني قال في البرهان وبعض المشايخ
 افنى بقولنا في يوسف وفقا بالناس انتفى **قوله** وقيل ان وجب اى تسليمها الخ
 كذا نقله الزيلعي بصيغة قبل المشقة بالتمريض وقد نقله في شرح الجمع عن التحفة
 بغير تلك الصيغة فقال وفي التحفة الكفالة بامانة غير واجبة التسليم كالوديعة
 ومال المضاربة والشركة لا تصح اصلا والكفالة بامانة واجبة التسليم كالعارية
 جازية وعلى الكفيل تسليمها فان هلك لا يجب شيء فان ضمن تسليمها فان
 هلك لا يجب شيء فان ضمن تسليمها ممن هي في يده جاز انتفى **قوله** ويصح بالخراج
 قيل المراد بالخراج الخراج الموقوف وهو الذي يجب في الذمة بان يوظف الامام كل
 سنة على ما يراه لخراج المقاسمة وهو ما يقسمه الامام من غلة الارض كربع
 او الثلث لانه غير واجب في الذمة **قوله** كفل بامر رجوع عليه بما ادى اشار به
 الى انه لا يشترط في الرجوع ذكر الضمان ولا اشتراط الرجوع وقال في النهر قد
 طوبى بالفرق بين الامر بالكفالة وما اذا قال ادعني زكوة مالي واطعم عني
 عشرة مساكين لا يرجع ما لم يقل على ان ضامن وحاصل الفرق ان الامر في الكفالة
 يتضمن طلب القرض اذا ذكر لفظة عني وفي النكاح والزكوة والكفارة طلب التوابع
 ولو ذكر لفظة عني والحاصل انه انما يرجع في الكفالة بالامر اذا قال ادعني او على
 وان لم يقل ذلك فان كان خليطا رجوع والا لا انتفى وقال قاضي خان ذكر
 في الاصل اذا امر حبير فباله في المصارفة ان يعطى رجلا الف درهم قضا عنه

ففعّل المأمور فانه يرجع الصير في على الامر في قول ابو حنيفة رحمه الله فان
لم يكن صير في لا يرجع الا ان يقول عنى ولو امره اشير بشرا له او دفع الفدا
يرجع عليه احتسانا وان لم يقل على ان ترجع على ذلك وكذا الوقال انفق
من مالا على عيالي او في بناء دارى رجوع بما انفق وكذا الوقال اقض ديني
يرجع على كل حال انتفى قوله بخلاف المأمور باداء الدين فانه يرجع بما ادى
اي من الزينوف ثيا خذ زيو فامثلها ولو تجوز بها رب الدين عند الجياد وان
ادى اهود يرجع بمثل الدين انتفى وقال في الخلاصة لو اعطاه بها اي الجيا
التي كفلها دنائير او شيئا من المكمل او الموزون له ان يرجع بمثل ما ضمن
انتفى قوله وان اجاز بعد العلم بالخ هذا اذا اجاز بعد المجلس اما اذا اجاز
في المجلس فانها تصير موجبة للرجوع كذا في البحر عن العمادية قوله قال
اضمن الفلانة على الحرفية تامل لانه لا يظهر فيه مخالفة لحكم ما اذا امره بالقبول
عنه لان صير على كقول عنى واحدى الصيغتين كما في الرجوع واذا جرد الكلام
عنهما جميعا لا يرجع المأمور الا ان يكون خليطا للامرا وفي عياله او صير فياله
فيرجع مطلقا لما ذكر فلا يظهر وجه الجمع بينهما اي الصيغتين لاشتراط الرجوع
ولعل لفظة على زائدة لتكون بيانا لما يكون به كفيلا بالامر وما لا يكون والذ
ظهر لي ان هذا فيه سهو بزيادة لفظة على بمسئلة ذكرها في شرح المجمع بقوله
ولو قال لنير خليط اي لم يكن مخالطا في الاخذ والاعطاء ولا هو في عياله
اقض فلانا الفاء لم يقل عنى فادى المأمور الفاء يحكم له اي ابو يوسف المأمور
بالرجوع وقال لا يرجع قيد بنير خليط اذا لو كان خليطا يرجع اتفاقا
لقيام قرينه على ان الدين للامرو قيد بقوله اقض لانه لو قال ولا
يرجع اتفاقا وقيد بقوله ولم يقل عنى اذا لو قال عنى يرجع اتفاقا وقيدنا
بقولنا ولا هو في عياله لانه لو كان في عياله او الامر في عياله المأمور يرجع اتفاقا
من الحقايق له ان القضاء انما يكون بدين واجب وانما هو ان النساء انما
يأمر بقضاء دين عليه لا على غيره فصار كانه قال اقض عنى ولها ان قوله الفاء يحتمل
ان يكون دين المأمور وان يكون دين الامر لان النساء اذا راى غيره بما اطل

في دينه بامره بالقضاء فلا يرجع بالشك انتفى وقال الكيال ان الرجوع مقيد
بامرين احدهما ان يكون المطلوب ممن يعص منه الامر فيخرج الصير والقبول
ثانيهما ان يشتمل كلامه على لفظة عنى كان يقول اكفل عنى اضمن عنى لفلان
او على انتفى وقال قاضي خات رجل قال لغيره اكفل لفلان بالف درهم عنى او قال
انقد فلانا الف درهم له على او قال اضمن له عنى او قال اضمن له الالف التي
على او قال اقضه ماله على او قال اقضه عنى او قال اعطه الالف التي له على او قال
اعطه عنى الف درهم او قال اوفه عنى او قال ادفع اليه الالف التي له على او
قال ادفعه عنى الف درهم ففعّل المأمور فانه يرجع على الامر في هذه المسائل
بما دفع في رواية الاصل وعن ابو حنيفة رحمه الله في المجمع اذا قال لا اضمن
لفلان الالف التي له على فضمنها وادى اليه يكون مقطوعا في الضمان ولا يرجع
على الامر الا ان يكون خليطا للامر فيرجع عليه وكذا في قوله اقضه والخليط هو
الذي يكون في عياله كالوالد والولد والزوجة وابن الاخ في عياله او ابيه او
شريكه شركة عنان كذا قال في الاصل وذكر في بعض المواضع الخليط هو الذي يأخذ
منه الرجل ويعطيه ويؤاقيه ويضع عنده المال وان لم يكن في عياله انتفى قوله
كما مر في الكفالة بالنفس لم يذكره ثمه كذلك قوله ابرا الطالب الاصيل الاحاصل
ان الكفيل حكم ابراه والهبه يختلف في الابراء لا يحتاج الى القبول في الهبة والصدقة
يحتاج الى القبول وفي الاصيل يتفق حكم ابراه والهبه والصدقة فيحتاج الى القبول
في كل انتفى وموت الاصيل قبل القبول والرد يقوم مقام القبول ولورده ارتد
ودين الطالب على حاله واختلف المشايخ ان الدين هل يعود الى الكفيل ام لا
فبعضهم يعود وبعضهم لا كما في الفتح قوله بريا اي الاصيل والكفيل لانه
اضاف الصلح الى الضمير في لانه راجع للكفيل ولم يعلل لما اذا صلح الاصيل الظهور
قوله وعند ابو يوسف اقرار بالقبض قال العناية وقيل ابو حنيفة رحمه الله
مع ابو يوسف وهذه المسئلة وكان المصنف صاحب الهداية اختاره فآخره
وهو اقرب الاحتمالين فالمصير اليه او انتفى قوله وهذا كله راجع للمسائل
الثلاث قوله وقيل يرجع اي تعليق البراء من الكفالة بالشرط وهو اوجه لان

لمعنى التملك وذا يتحقق بالنسبة الى المطلوب اما الكفيل فالتحقق عليه المطالبة
فكان ابرأه اسقاطا محضا كالطلاق وانه لا يرتد بالرد من الكفيل بخلاف
الاصيل لا يصح تعليقه لان فيه معنى تملك المال كذا في الفتح قوله كذا في العناية
لعل صوابه النهاية **قوله** فان ادى وارثه لم يرجع قبل حلوله وقال زفر
يرجع عليه في الحال **قوله** وان مات المطلوب قبل الاجل حل عليه الاجل فقط
اي لا على الكفيل فالطالب ان شاء طالب في تركه المطلوب لان حلول الاجل بالبر
وان شاء حيروا في حلول الاجل فطال الكفيل **قوله** لان دينه ثابت على كل منعه
في حال الحياة ينبغي ان يقال في التعليق لان موثقه حل الاجل على كل منعه انتفى
على ان ثبوت الدين على كل منعه انما هو على خلاف الصحيح كما تقدم **قوله**
وان ربح الكفيل به اي بالمال الذي قبضه الكفيل من المطلوب قبل ان يعطى
الطالب طالب له هذا اذا قبضه على وجه الاقتضاء وقد قضى الكفيل الدين فلا
خبر في البرج اصلا في قولهم جميعا واما اذا قضاه الاصيل ففي البرج نوع خبر على
قوله الامام رحمه الله وان قبضه على وجه الرسالة لا يطيب له البرج على قول الامام
ومحمد وعلى قول ابو يوسف يطيب لعدم التبيين واصلة الخلاف في البرج بالدرهم
المفصولة كما في التبيين والنهاية وقال في القنية دفع المديون الى الكفيل قبل
يوفي ولم يقل قضا ولا يحل الرسالة فانه يقع عن القضا انتفى فعليه يكون
للكفيل ما ربح عند الاطلاق **قوله** ونذب رده على قاضيه فيما يتعين هذا
رواية الجامع الصغير عن ابو حنيفة وهو الاصح وفي رواية كتاب البيوع والاصل
عند البرج له لا يتصدق به ولا يورده على الاصيل وبه ابو يوسف ومحمد وفي رواية
كتاب الكفالة عنه انه لا يطيب له ويتصدق به ووجه كل في العناية ثم اذا
رده على قاضيه فان كان فقيرا طاب له وان كان غنيا ففيه روايتان قال الامام
في الإسلام والاشبه ان يطيب له كذا في النهاية وقال الكمال والاوجه طيبه له
قوله وهذا اذا قضى الاصيل الدين كذا اقاله الزيلعي ثم قال وهذا يمتثل
اذا اعطاه على وجه القضا لدينه وان دفع اليه على وجه الرسالة لا يطيب له
البرج بالاتفاق **قوله** ذكره الزيلعي وذكر وجهها اخر لتسميته ثم قال وهذا

النوع مذموم شرعا اخترعه اكله الربا وقال عليه السلام اذا تبايعتم بالعين
واتبعتم اذنا بالبقر ذللتهم وظهر عليكم عدوكم انتفى وقال الكمال وهذا
البيع مكروه وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكره هذا البيع لانه فعله كثير من
الصحابه رضي الله عنهم وحمدوا ذلك ولم يردوه من الربوا حتى لو باع كاعده
بالف يجوز ولا يكره وقال محمد رحمه الله هذا البيع في قليبي كما مثال الجبال اختر
اكله الربا وقد ذم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم فقال اذا تبايعتم بالعين
واتبعتم اذنا بالبقر ذللتهم وظهر عليكم عدوكم اي شغلتم بالحدث عن الجهاد
وفي رواية سخط عليكم شراكم فبدعوا خياركم فلا يستجاب لكم وقيل اياك والعينة
فانها لعينه واشد من بيع العينة البياعات الكافية الان كبيع العسل والزيت
والشيرة وغير ذلك استقر الحال على ورتها مضر وفه ثم سقاطا مقدرا معين
على الظرف وبه يصير البيع فاسدا ولا شك انه يحكم النصف المحرم فايين هو من
بيع العينة الصحيح المختلف في كراهته ثم قال الكمال والدين في قليبي انه اذا اخذ ثوبا
بشئ من غير اقتراض ورد بعضا من الثمن ويبيعها لغير من اخذ منه فلا كراهة
فيه **قوله** ولولاد بامره قضى عليها قال الزيلعي وشراح المجمع ويرجع الكفيل بما
قضيه عليه على الاصيل ولو كان انكره خلافا لرزق **قوله** ولو قال ان كان مخوفا
لا وارد على ما قدمه بقوله ولا تصح بيعها له المكفول عنه **فصل قوله**
للهاديين على اخر قوله كذا في الوجيز مستدرك بما قدمه بقوله وللشريك
اذا بيع عبده صفقة مع زيادة على هذا والمسئلة في الهداية الا ان قوله ولو قضى
بحكم الضمان لا لم يتقدم ذكره **قوله** اي كالمسئلة الاولى يعني انها اولى باعتبار
هذه والا فباعتبار اول الفصل ثانيا **قوله** والاخر كفيل عنه في اخذه اي بالمال
قوله لما ذكر في كفاية الرجلين يعني في المسئلة الثانية من هذا الفصل **قوله**
فان اخذ المعتقد رجوع على صاحبه بما ادى لانه اداه عنه بامره كذا في الهداية
والكنز وشرحه وبنه تأمل من حيث انه لم يذكر في اصل المسئلة انه كفيل بامره
كتاب الحوالة قوله هي نقل الدين من ذمة المذمة يرد عليه ما يذكروه
من انها تقع بالدرهم الوديعة اذ ليس فيها نقل الدين وكذا الفصل على القول

بان الواجب فيه رد العين والقيمة مخلص **قوله** والدين محال ومحتال له
قال في المعراج قولهم للمحتال له لغة لانه لا حاجة الى هذه الصلة انتفى
قوله يعنى يطلق عليه هذه الالفاظ الاربعة بيان ذلك الثلاثة التي من
مادة الاشتقاق والاصل اعني الدين ويزاد خاسا قاله سعدى شلبس
وهو حويل **قوله** وشرط رضا كل بلا خلا في الاولي هذا اذا لم يكن المحيل
على المحتال عليه دين والا فان اراد خلافا مذهبيا او اعير عليه ما اختلف
للمجان من اصحابنا وجمع الله كما قاله الانتقائي عن مخلف الاسرار ان
رضي المحتال عليه لا يشترط ان كان للمحيل عليه دين وبه قالت الامية
الثلاثة مالك والشافعي واحمد كما في النهاية وقال الزيلعي ومن شرايطها القبول
وفيه خلافا في يوسف كما في الكفالة **قوله** حيث قال في الزيادة المحتال تنفع
بلا رضي المحيل هو المختار كما في المواهب **قوله** واذا تمت اي الحوالة بركتها وشرطها
بري المحيل من الدين وهو الصحيح وقالت طائفة اخر لا يبرأ الا من المطالبة فقط
وقال اخر لا يبرأ من المطالبة ايضا كما في الفقه وثمره الخلاف في التبيين **قوله** الا
بالتوى التوى التلى يقال منه توى بوزن علم وهو توى وتنا وكذا في الفقه و
قال الانتقائي يتوى توى اذا تلف مقصود غير مهموز **قوله** وبين التوى بقوله
بموت المحتال عليه مفسدا اي بان لم يترك بالاعيان ولا دين ولا كفيلة وهذا
اذا ثبت موته مفسدا بنصا وقعا فان اختلفا فيه فالقول للمحتال مع عينية
على العلم كما في التبيين والعناية عن المبسوط والشافعي وقال الكمال وفي شرح
الناسخ القول للمحيل مع اليمين لانها وعود الدين انتفى وفي الخلاصة ولو
لم يكن له كفيل ولكن ولكن رجل تبرع به ورهن به وهذا ثم مات المحتال
عليه مفسدا عاد الدين الى ذمة المحيل ولو كان المرتضى مسلطا على البيع فبا
ولم يقبض الثمن عتقات المحتال عليه بطلت الحوالة والتمن بضاعة الرهن
انتفى ومثل حكم التبرع بالرهن ما استعار المطلوب شيئا ورهنه عند الطالب
ثم مات مفسدا كما في الحائنة **قوله** لم يقيد الكفالة بها صوابه الحوالة **قوله**
لا يهلكها اي لا تبطل الحوالة بفساد الثانية اذا كان فيه اي في هلاكه

وقا في التقييد نظرا لان المقصوب مضمون بمثله اذا هلك مثليا والذراهم
مثلية فعليه مثلها والصورة مفروضة فيما اذا حال بما فخصه من الذراع
فاذا هلك المثل موجود وبه وقا مال الحوالة **قوله** وفيها لا يبال المحيل
المحتال عليه اي مادامت الحوالة ولو ابرأ المحتال المحال عليه عن الدين
اخذا المحيل مكان عتبه من الدين والعين كما لم ينص اذا ابرأ الرهن يرجع
برهنه ولو وهبه له ليس له ان يرجع بدينه لان المحال عليه ملكه بالعبية
وكذا اذا ورثه كما في التبيين والخلاصة والفتح يجبر المحتال اذا ادنى المحيل
فلم يقبل فرضها قاضي خان فيما اذا كانت الحوالة مطلقة فقال ولو كانت
الحوالة مطلقة ثم ان المحيل قضى دين المحتال له يجبر المحتال له على القبول
ولا يكون المحيل متبرعا انتفى **قوله** وصورة الخ كذا في النهاية ثم قال وقيل
هو ان يقرض انسانا ما لا يقضيه المستقرض في بلد يريده المقرض وانما
يدفعه على سبيل القرض لا على سبيل الامانة ليستفيد به سقوط خطر الطريق
وهو نوع نفع يستفيد بالقرض وقد نفع رسول الله صلى الله عليه عن قرضه هو
نفعه وقيل اذا كان المنفعة مشروطة واما اذا لم تكن فلا بأس بذلك
انتفى وقال الكمال وفي الفتاوى والصغرى وغيرها ان كان الفسخ مشروطا
في القرض فهو حرام بهذا الشرط فاسد وان لم يكن مشروطا جاز وصورة
الشرط في الواقعات رجل اقترض رجلا على ان يكتب له بعه الى بلد كذا اقامه
لا يجوز وان اقترضه بغير شرط وكتب جاز ثم قالوا انما يحل عند عدم الشرط
اذا لم يكن فيه عرف فانه عرف ان كان يعرف ان ذلك يفعله كذلك فلا انتفى
كتاب المضاربة قوله بلا جرمه مطلقا اي سواء برع او لا **اقول**
هذا اي وجوب الاجر مطلقا رواية الاصل كما في التبيين وجعله في شرح
الجميع قول محمد حيث قال فيحكم به اي ابو يوسف باجر المثل ان برع والا فلا
لانه اذا لم يرجع في المضاربة الصحيحة لم يستحق شيئا فكذا في الفاسدة
ويمنع ابو يوسف ايضا مجاوزة الشروط اي ما شرط للمضارب وخالفه فيها
اي قال محمد يجب الاجر وان لم يرجع بالغا ما بلغ انتفى لكن ما جزم به في الجميع

بقوله فيكم ان يوسف قال فيه الزليعي وعن ابي يوسف الخ انتقوا وقال في
 الخلاصة مثل ما في المجمع وللعامل اجر مثل عمله ربع اوله ربع اطلق اجر
 المثل في الاصل لكن هذا قول محمد رحمه الله انه يجب بالغ ما بلغ وعند
 ابي يوسف لا يجاوز المسمى **قوله** بل لا زيادة على المشروط هذا قول ابي يوسف
 كما ذكرناه فمضى في وجوب الاجر مطلقا على قول محمد ولم يأخذ بقوله
 في مجاوزة المسمى بل اخذ فيه بقول ابي يوسف حيث مضى على عدم مجاوزة
 المشروط ولم يمش على قول ابي يوسف بعدم لزوم الاجر اذا لم يربح انتقى
قوله ولو دفع اليه عرضا وامر ببيعته وعمل مضاربة في ثمنه فقبل
 صح كذا قاله الزليعي ثم قال ولو دفع اليه العرض على ان قيمته الف درهم
 مثلا ويكون ذلك راس المال فهو باطل انتقى **قوله** والرابع كون راس
 المال معلوما لا يرد عليه ما تقدم من انه لو دفع اليه عرضا وامر ببيعته
 لان الثمن المجهول راس المال معلوم عند القبض وقد اضيف اليه
 فلا يضر جهالة عند العقد **قوله** كذا اي يفسد المضاربة كل شرط
 يوجب جهالة البرع مشاعا ولا شك ان قوله نصف البرع او ثلثه
 مشاع لان المراد من قوله لك نصف البرع او ثلثه او ربعه التوزيع
 في البرع وهو يوجب الجهالة والمسئلة في شرح الكثر للامسكين **قوله**
قوله فاذا ربح فقد اثبت شركة في المال فيصير كحظ ما لها بنصيبه فيجوز الضمان
 ظاهر لزوم الضمان على المضارب الاول وقال في العناية قوله ثم ذكر في
 الكتاب يعني القدر ويضمن الاول ولم يذكر الثاني قيل اختياره لقول
 من قال من المشايخ ينبغي ان يضمن الثاني عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا
 يضمن بناء على اختلافهم في مودع المودع ومنع من يقول رب المال بالخيار
 بين تضمين الاول والثاني في هذه المسئلة باجماع اصحابنا وهذا القول
 هو المشهور من المذهب ثم ان ضمن الاول صحة المضاربة يعني بين الاول
 والثاني والبرع بينهما على ما شرط لانه ملكه بالضمان من وقت الخلق بالدفع
 وان ضمن الثاني رجع على الاول بما ضمن وصحة المضاربة الثانية والبرع

بينهما

بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول ويطيب البرع للثاني ولا يطيب
 للاول انتقى **قوله** ولا يطيب البرع للاول ايضا لو ضمن كما في شرح المجمع انتقى
قوله وهذا يعني وجوب الضمان على الاول على ما قال او عليها بالبرع او
 بالعمل على ما ذكرنا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة تعدل به عن قول الزليعي
 وهذا اذا المضاربتان صحيحتين وعن اطلاق قول العناية وهذا اذا كانت
 المضاربة صحيحة انتقى لان صحة الثانية فرع عن صحة الاولى فلا تنفع الا
 اذا كانت الاولى صحيحة فاشتراط صحة الثانية اشتراط لصحة الاولى **قوله**
 فان دفع الثاني الى الثالث مضاربة المراد بالثاني المضارب الاول والثالث
 الثاني وسماها ثانيا وثالثا بالنظر لرب المال **قوله** ويطيب لها ذلك لان
 عمل الثاني وقع له ضمن والتضمين للمضاربين والضمير في له يرجع
 للمضارب الاول لتضمينه بمسئلة الخياط ذلك بهذا التعليل لا يعلم صريحا
 ما به يطيب نصيب الثاني فكان الاولى ان يقول كالزليعي لان عمل الثاني وقع
 عنها ولم يذكر وجه طيب ما للمالك لانه بما ملكه وهو ظاهرا **قوله** ولو قيل
 ما رزقك الله فهو بيننا نصيبان فلكل ثلثه انما قال فلكل ثلثه لاجل
 الاختصار والانسب ان يقال فلثاني ثلثه وما بقي فلم يبق منه فمحا
 على لفظ التنصيف المشروط بينهما **قوله** ولا شئ للاول لانه جعل مكان
 له للاول لعل صوابه للثاني **قوله** صح شرط للمالك ولعبده اي للمالك لثالثا
 ليعمل عمل العبد ليس شرط للصحة اذ لو شرط له الثلث من غير اشتراط
 عمله صح ويكون لمولاه لكن اشتراط فائدة عمله يظهر في اخذ غرمائه
 ما شرط له حينئذ والافليس لهم ذلك كما سذكروه **قوله** وان كان عليه
 دين فلهي ماء هذا اذا شرط عمل العبد مع المضارب كما ذكرنا وان لم يشرط
 عمله فهو للمولى ولو شرط الثلث لعبد المضارب صح سواء اشتراط عمله او لم
 يشترط ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فان شرط عمله جاز وكان
 المشروط لغرمائه وان لم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط له لرب المال
 عند ابي حنيفة خلافا لهما بناء على ملك كسب المدين كما في التبيين **قوله**

تبطل بموت احدكما قال قاضي خان هو اعلم المضارب بموت رب المال
اولم يعلم انتفى وفي البرازية وان مات رب المال والمال نقد بطلت
المضاربة في حق التصرف وان عرضا في حق المسافرة تبطل لافي هو التصرف
فيملك بيعة بالعرض والنقد ولو اتي مصر واشتوى شيئا فمات رب المال
وهو لا يعلم فاتي بالمتاع مصر آخر فنفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن
لما هلك في الطريق فان سلم المتاع جاز بيعة لبقائها في حق البيع ولو خرج من
ذلك المصر قبل موت رب المال ثم مات لم يضم ونفقته في سفره انتفى وقول
البرازي فاتي بالمتاع مصر يعني غير مصر وبالمال لما قال قبله ولو اخرج
يعني بعد موت رب المال الى مصر وبالمال لا يضم لانه يجب عليه تسليمه فيد
انتفى ولما قال قاضي خان ولو خرج المضارب بعد ما مات رب المال الى مصر وب
المال لا يضم لانه حسنا انتفى **قوله** ولحق المالك بدار الحرب مرتدا وحكم
القاضي به قال في العناية يعني اذا بعد مسلما اما اذا عاد مسلما قبل القضا
او بعده كانت المضاربة كما كانت اما قبل القضاء فلا نه بمنزلة الغيبة
وهي لا توجب بطلان المضاربة واما بعده فلحق المضارب كما لو مات حقيقة
انتفى والضمير في مات للمالك كما هو ظاهر **قوله** فان قيل ينبغي ان يكون
الابضاع للمالك مفسد للعقد لان البرج حينئذ يكون للمالك ليس المراد
ما يوصله ظاهر العبارة من اختصاص المالك بالبرج بل يقسم بينهما على ما شرطه
قوله واذا علم والمال عروضا يبيعهما اطلق البيع فشميل بيعة بالنقد
والنسيئة حتى لو نهاه عن البيع نسيئة لم يمل نصية كما في العناية **قوله**
من غير ان يستاجر قال البريلعي وما يعطى له من غير شرط لا باس به لانه
عمل معه حسنة فجازاه خيرا وبذلك جرت العادة والحيلة في جواز استجاره
للبيع والشراء استجاره مدة للخدمة فيستعمله في البيع والشراء الاخرها
قوله كذا سائر الوكلا شامل للمستبضع **قوله** وفي السفر الخ هذا اذا
سافر بمال المضاربة فقط ولو سافر بماله ومال المضاربة وخطه باذن
رب المال او سافر بمالين لرجلين انفق بالحصة كما في شرح المجمع **قوله**

واجرة

واجرة خادمه كذا كل من يعين المضارب على العمل ويخدمه وابه فنفقته
في مالها الا عبد وبالمال ودوابه فان نفقتهم في مال رب المال كما في البرازية
قوله وغسل ثيابه كذا الجرة الحمام والحلاق وقص الشارب كل ذلك في مال
المضاربة كما في البرازية **قوله** والاصح اذا احتيج اليه يعني كما اذا كان
ببلاد الحجاز كما في التبيين وكذا له الخصاب وكل الفاكهة كعادة التجار كما في البرازية
قوله ان ربح المضارب اخذ المالك قدرا المنفق يريد به ان المالك ياخذ راس
ماله كاملا فتكون النفقة مصروفة الى البرج خاصة وما بقى بينهما على شرط
كما في العناية **كتاب الشركة قوله** بدليل جواز تملك مدقق
البعض للشريك يعني به التبيين اذا اعتق حصته موسرا **قوله** وكل منهما
الميم الثانية زائدة من النسخ **قوله** او عنان بفتح العين كما في شرح المجمع
قوله وكل دين لزم احدهما بما يقع فيه الشركة اي يجوز ان يقع مشتركا
وان لم توجد الشركة فيه يطالب به كل منهما **قوله** كالشراء الخ هو الموعود به
قوله وتتضمن الوكالة اي اذا لم يضمن على المفاوضة والكفالة بل على الوكالة
نقط او صرح بكونها عنانا لم تتضمن الكفالة **قوله** ونسأوى مالها الا البرج
وبالفكر اي تساوى البرج لا المالكين ليس على اطلاقه لما قال قاضي خان لا يشترط
المساواة في البرج عند علمائنا الثلاثة فان شرط المساواة في البرج او شرط لاحدهما
ففضل ربح ان شرط العمل عليهما كان البرج بينهما على ما شرطه عملا جميعا او على
احدهما دون الاخر وان شرط العمل على المشروط له فضل البرج جازا ايضا
وان شرط العمل على اقلهما ربحا لا يجوز انتفى وكذا في العناية وقال فيها
لو شرط العمل على احدهما وشرط البرج بينهما على قدر راس مالها جاز ويكون
مال الذي لا عمل عليه بضاعة عند العامل له ربحه وعليه وضيعته **قوله**
ثم يرجع على شريكه بحصته منه اي من الثمن يعني اذا صدقه اما لو اختلفا
بان ادعى شرعا عبد للشركة وهلك فعليه البينة لانه يدعى حق الرجوع
وذلك منكر فالقول له كما في التبيين **قوله** فلم يصلح ان لراس مال الشركة
كان ينبغي انفراد الغير لرجوعه للقبر ولعله ثناه للاضطرارة النقرة منه **قوله**

وبالعرض بعد بيع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر الخ أي تقع هذه الشركة
 وهو شركة عقد في المختار تبعاً للقدوري واختاره شيخ الإسلام وصاحب
 الأختية والمزني من أصحاب الشافعي وجميع الله وما لشمس الأئمة وصاحب
 الهداية الخ أنه لا يجوز عقد الشركة ولا يخفى ضعفه كذا في البرهان انتهى
 وحمل بعضهم ما ذكرناه على ما إذا تساوى قيمة العرضين وأما إذا تفاوتت
 فيبيع صاحب الأقل بقدر ما يثبتنا بد الشركة وهذا الحمل غير محتاج إليه
 فاعلم أن قوله بعد بيع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر وقع اتفاقاً أو
 تصديقاً يكون شاملاً للمفاضلة والعنان وقوله عرضه بنصف عرضه الآخر
 وقع اتفاقاً لأنه لو باعه بالدراهم ثم عقد الشركة في العرض الذي باعه
 جاز أيضاً كما في التبيين **المشتري شركة عقد هذا قول محمد وقال**
الحسن شركة ملك فلا يتصرف في حصته صاحبه قوله وكل من هذا الشرك
 أن يبضع الخ كذا أنه ان يستأجره يستقرض وليس لأحد شريك العنان أن
 يرهقه ويرتفع بخلاف المفاضلة كما في شرح الجمع وليس للشريك عتاً أو
 المضارب والمستبضع تخليف من حلفه الشريك ورب المال ثانياً وليس لأحد شريك
 العنان أن يكاتب عبده من تجارتها ولا أن يزوجه أمته منها ولا يمتنع
 على مال باقاره بامر في يده لم يحز في نصيب شريكه ما قاله أحد هاهنا بيع الآخر
 جارية ورد بيعه على الآخر بقيب بغير قضاء وحطه من الثمن ببيع جارية عليها
 وإن حط بغير علمه جاز في حصته خاصة وأقراره ببيع فيما باعه جاز عليها
 كما في قاضي خان **ويؤكد قال في البدائع** فإن أخرج الآخر الوكيل ببيع
 أو شراء أو اجارة خرج وإن كان وكيلاً في تقاضي ما دأبه ليس لأخر أخذه
قوله بأن يكون من أهل الكفالة وأن يشترط أن يكون مازق الله
 بينهما نصفيين وأن يتلفظا بلفظ المفاضلة **قوله** اشتراط المفاضلة
 ليس قيداً ذكر المفاضلة مع ذكر ما تضمنته بل ذكر أحدهما **قوله** ويراد بالبيع
 يدفعه إليه أي يبرأ المستأجر بدفعه الإجارة إلى الذي لم يستعمله والكسب
 بينهما وإن عمل أحدهما أي ولم يشترط التفاضل كما تقدم **قوله** فالكسب

للعامل

للعامل فيه نوع **قوله** كذا في الجمل قاله الاتفاق **قوله** فان اذن كل
 لصاحبه فادياً ولا أي بالتعاقب الخ هذا عند أبي حنيفة وقالوا إن علم
 يضمن والا فلا كذا الشافعي في كتاب الزكوة وفي الزيادة لا يضمن علم باء
 شريكه أو لم يعلم وهو الصحيح عندهما وعلى هذا الخلاف الوكيل باء الزكوة
 أو الكفارات كما في التبيين **كتاب المزارعة قوله** وتقع عندهما لأنه
 صلى الله عليه وسلم دفع خيل خيبر إلى أهل معاملة قال الزيلعي والحواريين الإمام
 عنه أن معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر كان خراج مقاسمة بطريق
 المن والصلح والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين لهم المدة ولو كانت
 مزارعة لبينها انتهى وخرج الإمام رحمه الله هذه المسائل في المزارعة على
 قول من جوزها لعلمه أن الناس لا يأخذون بقوله كذا في الخلاصة **قوله**
 وبيان مدة متعارفة قال قاضي خان وشروط جوارها ستة منها بيان
 الوقت فإن دفع أرضه مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يقع المزارعة
 وقال مشايخ بلخ لا يشترط بيان المدة وتكون المزارعة على أول السنة يعني
 على أول زرع يكون في تلك السنة ثم قال والفتوى على بيان الوقت على جواز
 الكتاب انتهى وفي الخلاصة وبيان المدة سنة أو سنتين شرط في المزارعة
 وفي المعاملة تنح من غير بيان المدة الخمس ما يقع على أول ثمرة تخرج
 في تلك السنة وفي النوازل عن محمد بن سلمة رحمه الله المزارعة من غير
 بيان المدة جاز أيضاً ويقع على سنة واحدة يعني على زرع واحد وبه أخذ
 الفقيه أبو الليث وقال إنما شرط أهل الكوفة بيان الوقت لأن وقت المزارعة
 عندهم متفاوت ابتداءؤها وانتهائها مجهول ووقت المعاملة معلوم
 فجازوا المعاملة ويقع على أول السنة ولم يجزوا المزارعة أما في بلادنا وقت
 المزارعة معلوم فيجوز انتفى وفي البرازية وعن محمد رحمه الله جوارها
 بلا بيان المدة ويقع على أول زرع تخرج ذرعاً واحداً وبه أخذ الفقيه وعليه
 الفتوى وإنما شرط محمد بيان المدة في الكوفة وخوفاً لأن وقتها متفاوت

عندهم وابتدأوها وانتهوها مجهول عندهم ووقت المسافات معلوم
 انتهى فقد تعارض ما عليه الفتوى **قوله** والرابع بيان البذر قال في البراءة
 وعن أئمة بلخ أنه ان كان عرف ظاهر في تلك النواحي البذر على من يكون
 لا يشترط البيان انتهى وذكر مثله قاضي خان عن الفقيه ابن بكر البلخي لكن
 ان كان العرف مستمر وان كان مشتركاً لا تنفع المزارعة وهذا اذا لم يذكر
 اللفظ يدل عليه فان ذكر بان قال صاحب الارض دفعه اليك الارض لتزرعها
 لي او قال استأجرتك لتعمل فيها بنصف الخارج يكون بيانا ان البذر من قبل صاحب
 الارض وان قال لتزرعها لنفسك كان بيانا ان البذر من قبل العامل انتهى
قوله والخامس بيان جنس قال قاضي خان ولا يشترط بيان مقدار البذر لان
 ذلك يصير معلوماً باعلام الارض فان لم يبيننا جنس البذر من قبل صاحب
 الارض جاز وان كان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس كانت المزارعة
 فاسدة الا اذا افوض الامر الى العامل على وجه العموم فان لم يفوض وزرع
 تنقلب جائزة **قوله** والسادس بيان حظ الاخر اي بيان من لا يذر من قبل
 لعله بيان حظ من لا يذر من قبله **قوله** والثامن الشراكة في الخارج فيما
 قدم من بيان حظ الاخر غنية عن هذا **قوله** وانما تنفع ايضا اذا كان نفقة
 الزرع عليهما بقدر حقهما قال في البرهان فان شرطت على العامل فسدت
 في ظاهر الرواية ويجوزها ابو يوسف اذا شرطت على المزارع في رواية اصحاب
 الاماني عنه لانه متعارف وصار كشرط حد والنعل على البايغ واختاره مشايخ
 بلخ قال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط وهذا هو الصحيح في ديوانا انتهى
 وقال في الخلاصة عن النوازل كان محمد بن سلمة ونصير بن يحيى جيران المزارع
 بشرط الحصاد ولا امر فاحدا في زمانهما خالفهما في ذلك قال الفقيه ابو الليث
 رحمه الله وبه ناخذ انتهى **قوله** لان الشرع لم يرد به قال في البرهان ولان
 صاحب البذر يصير مستأجر لارض فلا بد من التحلية بينه وبينها وهي هنا
 في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعن ابو يوسف ان الذي يوزع للعامل انتهى
 ففسد ان كان الارض والبقر لواحد هو ظاهر الرواية وعن ابو يوسف ان

والفتوى على ظاهر الرواية كما في البراءة ومن الصور الفاسدة ما لو كان البذر
 منها والارض لاحدهما وكانت العمل مشروطا على غيره الارض كما في البرهان
 وذكر الزيلعي وجهها آخر وهو ان يكون البقر من واحد والباقي من اخر قالوا
 هو فاسد **قوله** ولو شرط الحب نصفين ولم يتعرضا للتبني الخ قال في البراءة
 ويكون التبني لصاحب البذر فيما اذا سكتنا عنه ويجوز المزارعة في ظاهر الرواية
 وعن الثاني واليه رجع محمد ان المزارعة لا تجوز ومشايخ بلخ ان التبني بينهما
قوله فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثله لا يزداد على
 المسمى كذا لو كان العامل رب البذر فلصاحب الارض اجر مثله لا يزداد على
 المسمى عندهما واجبها محمد بالفقه ما بلغت ويطلب الخارج كله لرب البذر ان كانت
 الارض له لانه غابذره وخرج ارضه وان لم تكن الارض لصاحب البذر تصدق
 بما زاد والموت كذا في البرهان **قوله** فيفتى بان يطلب رضاه قال الزيلعي
 وذلك بان يرضيه اجر مثله **قوله** ونفقة اي نفقة الزرع الخ اعاده ليعلم الحكم
 بعد انقضاء المدة **قوله** والرفاع بالغتة والكسرة لغتة هو ان يرفع الزرع الى
 اليد **قوله** فاما من اتمار العامل اي لومات صاحبه او وارثه اي لومات
 العامل فوارثه يعمل مكانه **قوله** وتفسخ بدين يجوز الى بيعها اي بيع الارض
 يعني اذا لم يزرعها لما سيذكر ولا بد لصحة الفسخ من القضا والرضا على
 رواية الزيادات وعلى رواية لا يشترط شيء منه كما في البراءة وفي الخلاصة
 عن الاصل السفر والمرض من قبل المزارع عذر لو كان المزارع سارقا يخاف
 على الزرع والتم منه فهذا عذر انتهى **كتاب المساقاة قوله** هي لغة
 من السقي الخ مفهومها اللغوي هو الشرعي وتسمى المعاملة بلغة اهل المدينة
قوله وهي كالمزارعة في البطلان عندنا في حقيقتها وبه اخذ زفر خلافا
 لها وهو قول ابن ابي ليلى **قوله** وشرطها كشرطها كذا ركنها كركنها
 وقال الزيلعي وشرطها عندنا شروط المزارعة في جميع ما ذكرنا الا في
 اربعة اشياء لا يجزأ اذا امتنع واذا انقضت المدة يترك بلا اجر ويجعل بلا اجر
 وفي المزارعة باجر وان اشترط التحيل يرجع العامل باجر مثل المزارع

بقائمة الزرع والرابع لا يشترط بيان المدة هنا **قوله** فلو خرج
 أي الثمر في وقت سمي في الشرط هذا إذا كان الخارج يرغب فيه وإن لم يرغب به
 في المعاملة لا يجوز كذا في البرازية **قوله** والأي وإن لم يخرج فيه بل تأخر
 عنه فسد قال الزليعي وإذا لم يخرج شيئا أصلا فلا شيء له انتفى وقال في البرازية
 وإن خرج شيئا في تلك المدة أن أخرجه بعد تلك المدة في السنة فسد وإن لم
 يخرج في ذلك العام وبعده حدثت لتجاوزت المعاملة **قوله** ولو كان لا مدركا
 لم يبع العقد قال في البرازية تنافي الزرع فدفع معه الأرض مزارعة بنفسه
 ليحفظ لا يجوز وفي الأشجار إذا ادفعها معاملة في هذه الحالة إن كانت الثمرة
 بحال لولم تحفظا تصنع الوقت الأدراك يجوز وإن كان لا يحتاج فيه إلى عمل
 سوى الحفظ والحفظ زيادة في الثمر إن بحال لولم تحفظ لا تذهب الثمرة إلى وقت
 الإدراك لا يجوز انتفى **قوله** لأن في انتقاض العقد بموته اضطراب العامل فبقاء
 بقاء العقد وقد ذكرنا أنها تبطل بموت أحدهما فليتأمل **كتاب الدعوى**
قوله هي لغة الخ أحد ما قيل فيها لأن الزليعي قال وهي في اللغة عبارة عن
 إضافة الشيء إلى نفسه مطلقا من غير منازعة أو مسالمة ثم قال وقيل الدعوى
 في اللغة قول يقصد به الإنسان إلى آخر ما قاله المصنف **قوله** وجبها دعوى
 بفتح الواو لا غير كفتوى وفتاوى كذا قال في الكافي والتبيين وقال ابن السكيت
 في شرح المنظومة وتجمع على دعاوى بكسر الواو على الأصل وبفتحها محافظة على ألف
 الثانية وبه يرشع كلام ابن ولاد وبالاول يرشع كلام سيبويه انتفى عليهم
 الفاعل مدع والمفعول مدعى عليه والمال مدعى والمدعى به خطا والمصدر الادعاء
قوله عند من له الخلاص اللام بمعنى على عليه الخلاص وهو القاضي ينبغي
 أن يقال كذا المحكم لأنه يلزم الخصم بالحق ويخلصه **قوله** قيل المدعى عليه هو
 المنكروا الآخر المدعى قايله محمد في الأصل قاله الزليعي وقال وهذا صحيح غير أن
 التمييز بينهما يحتاج إلى فقه واحدة ذكرا إذا العبرة للمعاني إلى آخر ما قاله
 المصنف **قوله** وركبها إضافة الشيء إلى نفسه كذا في الكافي وقال في البدائع أما
 ركن الدعوى فهو الرجل الذي على فلان أو قيل فلان كذا أو قضيت حق فلان

أوابراي عن حقه ونحو ذلك فإذا قال ذلك فقد تم الركن **قوله** وأصلها
 العاقل المميز قال في البدائع ويشترط أهلية المدعى عليه فلا تقع الدعوى على
 مجنون وصبي لا يعقل حقولا يلزم الجواب ولا تسمع البينة **قوله** وشرط جوازها
 بحسب القاضي المراد بالجواز اللزوم لتكون ملزمة للخصم الجواب فخرج المحكم **قوله**
 أقول ورايه وجهه موقوف على مقدمتين الخ ليس دفعها لما يدعيه صدر
 الشرعية من الشمول وفيه ما يويد مدعى صدق الشريعة وهو ما ذكر من المقدمة
 الثانية من أن الشبهة معتبرة يجب دفعها انتفى ولا شك أن الشبهة كون
 يدعى المدعى عليه على ما في يده من عقار أو منقول حتى فتدفع بقول المدعى
 أنها بغير حق ولا يكتفى المنقول بهذا انتفى وأما ما ذهب إليه المصنف على المقدمتين
 بقوله فاعلم أن في ثبوت اليد على العقار شبهة لكونه غير مشاهد الخ
 فغير محل النزاع لأنه إنما هو في أنه هل يجب في دعوى العقار ذكر أنه في
 يده بغير حق كالمنفق أو لا يجب لأن العقار هل ثبتت فيه اليد بالتصادق
 كالمنفق أو لا وذكر أبو جندبى له وجهان ثم قال بعد أو قد نقل عن ظهير
 الدين المرغيناني أنه لا بد في دعوى العقار من معرفة القاضي كونه في يده
 المدعى عليه فيذكر المدعى أنه في يده اليوم بغير حق كذا في الفصول العمانية
 وعلى هذه الرواية لا يحتاج إلى الفارق انتفى **قوله** وكذا قال في القنية
 آدمي عليه وذكر أن هذا المحدث كان ملكا بعته من فلان وسلمته إليه وذلك
 المشتري باعها مني وسلمها إلى فلان اليوم ملكي بهذا السبب وفي يدك بغير حق
 وأقام البينة تقع هذه الدعوى والبينة انتفى فتصريحهم بأنه يجب في المنقول
 أن يقول في يده بغير حق لا ينبغي الحكم بما عداه وقد وجد في تصويرهم الدعوى
 في العقار التصريح به **قوله** وطلب حضاره أن أمكن أي يكلف المدعى عليه
 حضار العيان **قوله** وذكر قيمة أن تعذر من التعذر أن يكون له حمل وموتة
 وهو أن لا يحل إلى مجلس القاضي إلا باجر وقيل لا يمكن رفعه بيده واحدة
 فهو ماله حمل وموتة وهذا إذا كانت العين قائمة فلو كانت مأكلة فهو دعوى
 الدين في الحقيقة كما في جامع الفتاوى **قوله** أقول فائدة صحة الدعوى

مع هذه الجواهر الفاضلة توجه اليه على الختم اذا انكر والخبر على البيان
اذا اقر او نكل عن اليمين الخ يقال هل تم شيء يتوهم غير ما ذكرت ليكون بد
الكلام غير كاف هذا ولقاضي زاده رحمه الله بحث في هذا المحل **قوله** ولو عتق
ذكر حدوده يعني وذكرهما احبا بها وانسابهم ولا بد من ذكر حد كل واحد
منهم ان لم يكن مشهورا بين الناس عندنا في حقيقته في الصحيح من مذهبه كما في
التبيين واشاء اليه المصنف بقوله ولو كان الرجل مشهورا يريد به صاحب الحد
انتهى وقال في البدائع لا بد من بيان موضع الحدود وبلده ليصير معلوما انتهى
فجعله من شرائط صحة الدعوى وقال في الخلاصة ادعى محذورا في موضع كذا
وبين الحدود ولم يذكر الحدود ما هو ارض او كرم او دار لا تقع الدعوى وفي
قواعد شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تقع اذا بين المصير والمحل والموضع والحدود
وقيل ذكر المحل والسوق والسكة ليس بلام وذكر المحل والقرية لازم انتهى **قوله**
بل بالبينة او علم القاضي هو الصحيح كما في الكافي والستراج **قوله** وقال شمس الأئمة
الحلواني ومن المنقولات الخ لعله انما ذكر هذا في دعوى العقار وان كان من
المنقول لانه لما لم يكن احضاره صاوكا لعقار فتناسب ذكره بعده **قوله** ولو
كان ما يدعيه دين الخ ومع هذا لا بد من تعريفه بالوصف لان الدين يعرف به
كما في الكافي وليس ذكر القدر مفعول عن الوصف ولذا قال الزليعي وان كان
دينا ذكر وصفه ولا بد من بيانه على وجه لا يبقى فيه خفاء **قوله** وان انكر
قال في الاشباه لا يجوز للمدعي عليه انكاره اذا كان عالما بالحق الا في دعوى النبي
فان للمبايع انكاره ليقيم المشتري البينة عليه فيتمكن من الرد على بايعه وفي
الوصي اذا علم بالدين ذكرهما في بيع النوازل انتهى **قوله** ونفي فعله من
البيان وقيل فعله من البين اذ بها يقع الفصل بين الصادق والكاذب
قوله ولا بد ان يكون النكول في مجلس القاضي الى قوله ذكره الزليعي كان
ينبغي ذكره بعد قوله الا في فان نكل كما ذكره كذلك الزليعي **قوله** وهذا
القول ليس بشيء اي فهو صحيح غير ما خذ به كما في التبيين **قوله** فان
نكل قال لا ا حلف نكول حقيقة وقوله او سكت بلا افة نكول حكما وحكمه حكم

الاول في الصحيح كما في الكافي **قوله** وهو بعد عن اليمين ثلاثا هو طائفة با
وعن ابي يوسف ومحمد ان التكرار حتم حق لو قضى لقاضي بالنكول مرة لا ينفذ
والصحيح انه ينفذ وهو نظير ما هال المرد كما في التبيين وقال في الكافي ينبغي
للقاضي ان يقول ان اعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان خلفت والا قضيت
عليك بما ادى وهذا الاثر لا علامه بالحكم اذ هو مجتهد فيه فكان مغلطة الخفا
انتهى **قوله** فان خلف قضيه والا انقطعت المنازعة بينهما يعني من حيث عدل
التحليف ثانيا لا من حيث اقامة البينة لقبولها بعد التحليف **قوله** ولو قال
لا اقر ولا انكر حبه يشير الى انه انكار وهو الاشبه لان قوله لا اقر ولا انكر
اخبار عن السكوت عن الجواب والسكوت انكار على ما عرفت وقال بعضهم هذا
او اركا في البدائع **قوله** وفي النهاية لا يستحلف في الحدود بالاجماع الا اذا
تضمن حقا بان علق عتق بعضه بالزنا الخ يريد عليه ما في البدائع من قوله
واما في دعوى القذف اذا حلف على ظاهر الرواية في كل يقضي بالحد في ظاهر
الاقاويل لانه بمنزلة القصاص في الطرفين عندنا في حقيقته وعندهما بمنزلة النفس
وقال بعضهم هو بمنزلة سائر الحدود ولا يقضي فيه بشيء ولا يحلف لانه حد
وقيل يحلف ويقضي فيه بالتقريب دون الحد كما في السترة يحلف ويقضي
بالمال دون القطع انتهى فليتا مل **قوله** ولنا اي القائلين بقول الامام
قوله قال قاضي خان اي كذا في الكافي نصه قال القاضي فخر الدين في الجامع
الصغير والفتاوى على قولهم انتهى والاختلاف في التحليف في الاشياء المذكورة
اذا لم يقصد بها المال ولو قصد يحلف فيها بالاجماع كما في المواهب واذا ادى
القتل خطأ حلف على السبب عندنا في حقيقته يوصف بالله قتلت الا اذا عرض
وعند محمد على الحكم بالله ليس عليه الدية ولا على عاقلته وانما يحلف على هذا
الوجه لاختلاف المشايخ في الدية في فصل الخطا انها تجب على العاقلة ابتداء وتجب
على القاتل ثم تنحل عند العاقلة فان حلف برى وان نكل يقضي عليه بالدية في ماله
كما في البدائع **قوله** قال المدعي في بيعة حاضرة في المصراي لا في المجلس والتحلف
الحضر لا يحلف عندنا في حقيقته وقال ابو يوسف بكسبه وقول محمد منطرب

فكانت المسئلة مجتهدا فيها فيجوز للقاضي ان يميل الى قول واحد لا يجلف
وان راي الميلى الى قول يوسف يحلفه انتفى كما في الفتاوى والصغرى عن ادب القاضى
للخصم **قوله** قيد بالمصالح يشير الى انه يحلف لو كانت خارج المصالح وهو بالاجماع كما
في التبيين **قوله** ويجوز ان يكون الكفيل معروفا والدار المراد به ان يكون ثقة معروفا
بين الناس لا يتوهم اختفاؤه حتى يحصل به فائدة التكفيل **قوله** كما في الفتاوى والقاضى ان
لا يلزم الكفيل كما في التبيين **قوله** ولازم الغريب وله ان يطلب وكيفا بخصومه
حتى لو غاب الاصيل يقيم البينة على الوكيل فيقضى عليه وان اعطاه وكيفا له ان يطلب
بالكفيل بنفس الوكيل وان اعطاه كفيل بنفس الوكيل فله ان يطالبه بالكفيل بنفسه لا
ان كان المدعى ينكولو اخذ كفيل بالمال فله ان يطالبه بكفيل بنفس الاصيل وان كان
المدعى منقولا فله ان يطالبه مع ذلك كفيل بالعين ليحضرها وان كان المدعى عقارا
لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل التعقيب كما في الكافي والتبيين **قوله** والحلف بالله
تعالى لنا طوعا وما لاخرس فقال في الفتاوى والصغرى والحاشية كيفية تخليف الاخر
ان يقال له عليه عهد الله وميثاقه ان كان كذا فيشير بنعم ولم يحلف بالله
تعالى ان كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرارا لا يمينا انتفى واثا والمصالح الى انه لو طلب
الغيرم تخليف الشاهد او المدعى انه لا يعلم ان الشاهد كاذب لا يجيبه القاضي لانا
امرنا باكرام الشهود والمدعى يجيبه عليه اليمين لا سيما اذا اقام بينة كما في التبيين
قوله لا الطلاق والعناق الا اذا اذ الح الخصم كذا قال في الكفر وقال صاحبه في الكافي
ولا يحلف بالطلاق والعناق لما روينا وقيل في زماننا اذا اذ الح الخصم ساء للقاضى
ان يحلف بالطلاق انتفى ورايت عند النهاية ذكر الامام قاضى خان في فتاواه
ان اراد المدعى تخليفه بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي
الى ذلك لان التخليف بالطلاق او العناق ونحو ذلك حرام وبعضهم جوز ذلك
في ذلك ماننا والصحيح ظاهر الرواية انتفى وفي الفتاوى والصغرى التخليف بالطلاق
والعناق والايمان المغلظة لم يجز عند اكثر مشايخنا واجازة البعض وبه الامام
ابو على بن الفضل بسهم قد نفى فانه لا يجوز وان مست الضرورة يجوز فاذا بالغ
المستفوق في الفتوى يغنى ان الراوى للقاضى نبا عا للصلوات السلف ولو حلف بالطلاق

ثم اقيمت البينة على المال هل يفرق بينهما مذكورة آخر الباب البانى من شهادته
لجامع وهي في الوقعات انتفى **قوله** لكنه يحتاط فلا يذكر بلفظ الواو قال الزيلعي
فلو امره بالعطف فاني بواحدة ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالتكول لان المستحق
عليه يمين واحدة وقد اتى بها انتفى **قوله** اما الاول فيبان يكون بعد صلوة العصر
لم يقصه الامام الشافعى على هذا كما يعلم من الكافي والزيلعي وغيرهما **قوله** وحلف
اليهودى بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام قال في البدائع ولا يحلف
على الاشارة الى مصحف معين بان يقول بالله الذي انزل هذه التوراة وهذه الانجيل
لانه ثبت تحريف بعضها فلا يؤمن ان تقع الاشارة الى الحرف المحرف فيكون التخليف به
تقييما لما ليس كلام الله **قوله** فان اليمين تكون على الحاصل لا على السبب عندنا في حنيفة
ومحمد كذا في الكافي مع ذكر ابقية امثلة المسائل ثم قال وعندنا يوسف رحمه الله
يحلف في الجميع على السبب الا اذا عرض بما ذكرنا بان يقول ايها القاضي قد يبيع الانسان
شيئا ثم يقايله فحينئذ يحلفه على الحاصل وعنه انه ينظم القاضي الى انكار المدعى
عليه ان انكر السبب كالبيع ونحوه يحلف على السبب وان انكر الحكم يحلف على الحاصل
عليه اكثر القضاة قال فخر الاسلام يعفوض الى راي القاضي انتفى وقال الزيلعي
رحمه الله وهذا الخلاف فيما اذا كان السبب يرتفع برفع برافع كما سيذكره المصنف كان
عليه ان يذكر قول يوسف **قوله** الا اذا كان فيه اى في الحلف لا ينبغي للقاضى
فينظر مذهب الخصم ويحتاط ولو كان الخصم حنفيا للما يكون قد راي مذهب الشافعى
فيحلف معتقدا له صادقا وسال الله ان يبصرنا بعبوب انفسنا ويمن بالمعقولة
والعفو والعافية **قوله** يخلف خصم الخ قول المدعى عليه انك خلقتني عند
قاضى بلد كذا ليس قيد الما انه لو كان محكما وحلف الخصم ليس للمدعى تخليفه
عند القاضي لانه ينتفى في حقه بالتمام كما في الفتاوى والصغرى **قوله** ولا يحلف
اى واحد من الوكيل وغيره الا اذا اصح اقراره هذا ضابط للتخليف كما قال في
الفتاوى والصغرى كل من لواقر بشئ لا يجوز اقراره لا يحلف اذا انكره اذ
على ميت ما لا ودم الوصى الى القاضي ولا بينة للمدعى فاراد يصى الوصى
ان كان الوصى وارثا حلفه لان اقراره جائز في حصة نفسه وان لم يكن

وارثا لا يحلفه انتفى ومثله في الحائنة **قوله** ادعى رجل منكوبة الغير يعني قبل
 نكاحه ثم انها لا تحلف عند ابي حنيفة وعندهما لا تستحلف المرأة ما لم يحلف الزوج
 لانها لو اقرت بذلك لا يجوز اقرارها على الزوج الثاني لكن يحلف الزوج الثاني اولا
 بالله ما يعلم ان هذا تزوجها قبلا الى ما قاله المصنف كما في فتاوى المصنف **قوله**
 اعلم ان كل موضع وجب فيه اليمين على البتات الخ حكاية سعد بن جبلي رحمه الله
 ثم قال فيه بحث اما اول فلان قوله لا يقضي عليه بالنكول ولا يقطع اليمين ليس كما
 ينبغي بل الا حق ان يقضي بالنكول فانه اذا نكل عن الحلف على العلم ففي البتات اولى
 والجواب المنع لجواز ان يكون نكوله لعلمه بعدم فائدة اليمين على العلم فلا يحلف هذا
 عن النكول فليتنا مل واما ثانيا فلان قوله فيقضي عليه اذا نكل الخ محل تأمل فانها
 اذا لم يجب عليه كيف يعضو عليه اذا نكل انتفى وقال يعقوب باشا بعد نقله عن النفاة
 وفيه كلام وهو ان الظاهر عدم الحكم بالنكول لعدم وجوب اليمين على البتات
 كما لا يخفى فليتنا مل انتفى **قوله** ادعى اشيا مختلفة الخ كذا في المصنف ثم قال بعده
 وقال انفعيه ابو جعفر ان كان المدعي عن منة التمنت حينئذ يوم يرجع الادعى
 وان كان غير معروف بذلك لم يكلفه جمعا انتفى **قوله** ذكر الزيلعي يعني في مسائل
 شتى آخر الكتاب **قوله** لما روى عن عثمان الخ تمامه ولما افتدى قبل الحلف
 وانت صادق فقال اخاف ان يوافق قد ريمني فيقال هذا بسبب يمينه الكاذبة
قوله قال عليه السلام كذا قال على كرم الله وجهه اياك وما يقع عند الناس
 انكاره وان كان عندك اعتذاره **باب الخالف قوله** اصله ان الخالف
 قبل القبض اي قبض احد البدين **قوله** وبدا يمين المشتري هو النكاح
 ابو يوسف يدا يمين البائع وقيل يقيع بينهما وصفة التحليف ان يحلف
 المشتري بالله ما اشتراه بالغين ويحلف البائع ما باعه بالغ ذكره في الاصل
 وفي الزيادات يضم الى النفي الاثبات فيحلف البائع ما باعه بالغ ولقد
 باعه بالغين ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالغين ولقد اشتراه بالغ
 انتفى والاصح الاقتصار على النفي كما في الحكاية في موجهها **قوله** ومن نكل عن اليمين
 من المتبايعين لزمه دعوى الاخر بالقضاء اي اذا اتصل به القضاء وهذا

الخالف اذا اختلفا في البذل قصد او اما اذا كان في قسم شيئا كاختلافهما
 في رقب المبيع فالقول للمشتري سواء سمي لكل رطل ثمننا او لا كما في التبيين **قوله**
 ولا بعد هلاك المبيع يعني المبيع من كل وجه لانه في المقايضة يتخالفان بعد
 هلاك احد البدين اذ كل منهما مبيع فكان المبيع قائما ببقاء الاخر فيمكن فسخه
 واذا فسخ يرد مثل الهالك ان كان مثليا ويقتمة ان لم يكن مثليا كما في الحكاية
قوله او تغيره بالعيب كذا في الحكاية انتفى وليس بقيد احتراز عن تغيره
 بتغير العيب لانها ان اختلفا في قد والتمت وكان التغير بزيادة متصلة كالسمن
 وبالحال منعت الخالف عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا تمنع ويرد المشتري
 العين بما على ان هذه الزيادة تمنع الفسخ عندهما في عقود المعاوضات فتمنع
 الخالف وعنده لا تمنع الفسخ فلا تمنع وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة
 من الاصل كالصنع في الثوب والبناء والغرس في الارض فذلك تمنع الخالف
 عندهما وعنده لا يمنع ويرد المشتري القيمة وان كانت الزيادة منفصلة متولدة
 من الاصل كالولد والارث والعقر فهو على هذا الاختلاف وان كانت الزيادة
 منفصلة غير متولدة من الاصل كالمنهوب والمكسوب لا يمنع الخالف بالاجماع
 فيخالفان ويرد المشتري العين لان هذه الزيادة لا تمنع الفسخ في عقود
 المعاوضات فلا يمنع الخالف وكذا هي ليست في معنى هلاك العين فلا تمنع
 الخالف واذا خالف يريد المشتري المبيع دون الزيادة وكانت الزيادة له
 لانها حدثت على ملكه وتطيين له لعدم تمكن الحبث والله اعلم كذا في البايع
 فيفتن **قوله** كذا بعضه الا ان يرضى لبائع بترك حصته الهالك **قوله**
 ابي حنيفة ويحكم ابو يوسف بالخالف وبالفسخ في القاييم وامر محمد بالفسخ
 فيها كما في المواهب **قوله** ولا في بدل الكتابة **قوله** ابي حنيفة وقال لا يفتن
 وتفسخ الكتابة **قوله** فالبيئة بنية المولى يعني عند التعاقد لا بياتها
 الزيادة الا ان العبد اذا ادى قدر ما اقام عليه البيئة عتق واذا
 لم يبق رضاء فاقام احدها بيئة قبلت كما في التبيين **قوله** وقبل قبض
 المبيع يحكمها خالفه يشير الى ان البائع لو قبض المبيع بعد الاقالة لا يتخالف

وهذا عندهما وعند محمد يتخالفان كما في التبيين **قوله** وإن لم يشهد
 أي هو المثل لهما تنهانا لا يعلم منه ماذا يجب لهما ولعله هو المثل كما إذا
 عجزا ويخالفان وكان مهر مثلها بين قوليهما **قوله** وإن عجز الخ يخرج
 الكرخي رحمه الله وتخرج الرازي خلافاً لذلك فإنه يبدأ باليمين أولاً فيجعل
 القول لمن يشهد له الظاهر وهو مهر المثل مع يمينه وإن لم يشهد لواحد
 منهما بأن كان بينهما تخالف ويبدأ بيمين الزوج وعند أبي يوسف لا يتخالفان
 والقول قول الزوج مع يمينه إلا أن يأتي بشئ مستنكر كما في التبيين **قوله**
 إلا إذا كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح للآخر ليس على ظاهره في عموم نفي قول
 أحدهما بفعل أو بيع الآخر ما يصلح له لأن المرأة إذا كانت تباع ثياب الرجال وما
 يصلح لهما كالإينة والذهب والفضة والامتعة والبقار فهو للرجل لأن المرأة
 ومايدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها
 لأنه عارض يد الزوج أو يمينه وهو الاختصاص باليمين كما في العناية
 ويعلم مما يذكره المص رحمه الله تعالى **قوله** فإن مات أحدهما فالمشكك للمحي
 بيمينه هذا عند أبي حنيفة وحكم أبو يوسف لهما منه أي من الصالح لهما أن كانت
 حية أو لورثتهما أن كانت ميتة يحوز مثلها وجعله محمد للزوج في حياة ولورثة
 بعده وقال زفر يقسم الصالح لهما بينهما وعنه أن الممتنع كله بينهما نصفان وهو
 قول الشافعي ومالك وقال ابن أبي ليلى لكل للرجل ولها ثياب بدنها وقال الحسن
 المصنف لكل لهما ولها ثياب بدنها كذا في البرهان وهذه هي المسئلة كما في التبيين
قوله حوا كان أو رقيقاً لا يناسب المقام لأن الكلام فيما إذا كان حراً
 وما إذا كان أحدهما مملوكاً ففي المسئلة الآتية والاختلاف الذي ذكره عن شمس
 الأئمة في الفسخ إنما هو فيما إذا كان أحدهما مملوكاً فهو مقدم من تأخير ويؤخره
 قول الكافي وإذا اختلف الزوجان في ممتاع البيت وانحاج تحايم أوليى بقايم رادعي
 كل إن الممتاع كله له فما صلح للرجل فالقول فيه قول الزوج مع يمينه وما صلح
 للنساء فالقول فيها قول المرأة مع يمينها وما يصلح لهما فالقول للزوج مع يمينه
 وهذا إذا كانا حيين وإن مات أحدهما واختلف ورثته مع الآخر فالجواب

في غير المشكك علوماً وما في المشكك فهو للمحي متنعاً أيها كان ثم قال وإن كان
 أحدهما مملوكاً فالممتاع للمحي في حال الحياة وإن مات أحدهما فالقول للمحي متنعاً
 حوا كان أو عبداً لأنه لا يد للميت فبقيت يد المحي بلا معارض وهكذا ذكر
 في الهداية إلى آخر ما قاله المص فليقتضيه ثم قوله هكذا إذا كره في الهداية والجامع
 الصغير يعني عامة نسخ الجامع الصغير كما قاله لاكمل هكذا وقع في عامة نسخ الجامع
 ثم قال والمص يعني صاحب الهداية اختياراً للعامة واستدل بقوله لأنه لا يد للميت
 فخلت يد المحي عن المعارض **قوله** ولو كان أحدهما مملوكاً فالممتاع للمحي يعني جميع
 ممتاع البيت **قوله** وهذا عند أبي حنيفة أي هذا الحكم في مطلق الرقيق فيشمل المحكي
 والمأذون لقوله وقال المحكي والمأذون كالحرف **قوله** لا يكون **قوله** لا يكون
 لا يكون **قوله** أو غصية يعني من زيد **قوله** وقال ابن شبرمه لا يخرج من الخصومة
 باقامة البينة عبارة الكافي لا يخرج وإن أقام البينة انتفى فلو أقيم المص لفظة ولو كان
 أحسن لحسن مقابلة بقول ابن أبي ليلى أنه يخرج بمجرد قوله بغير بينة **قوله**
 وقال محمد لا راية بخط العلامة المقدسي عن البرازية أن تعويل الأئمة على قول محمد
 انتهى ثم ما ذكره المص ما خرد من الكافي لكنه ذكره بعد أن قيد قول أبي يوسف الذي
 أطلقه المص هنا بقوله أن فلانا أو دعه فيبطل حقه فقال إذا عرف شهود صاحب
 اليد المودع يلزم ونسبه وجهه ثم قال وإن قال الشهود فعرف المودع بوجهه ولا
 نعرفه بجمه ونسبه لا تندفع الخصومة عند محمد لأن المعرفة بالوجه لا تكون معرفة
 لأنه عليه الصلوة والسلام قال الرجل أن عرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف محمد
 ونسبه فقال لا فقال إذا اتعرفه ومن حلق لا يعرف فلانا وهو يعرف وجهه
 دون اسمه ونسبه لا يثبت وهذه محنة كتاب الدعوى لما فيها من اختلاف خمسة
 أئمة أو خمس صور دعوى ودعية وغيرها **قوله** أما الأولان يعني غصبة أو سرقة
قوله وأما الثالث يعني سرقة **قوله** لأن ذلك الفعل أي المذكور بقوله سرقة
 متى يستدعي فاعلاً لكن عبارة الكافي في هذا أن ذكر الفعل يستدعي فاعلاً **قوله**
 هكذا وقعت العبارة في الكافي الخ ما ادعاه من الظهور فيه تأمل لأنه جعل اليمين
 على يد التوكيل وإنما هي على المدعي عليه أي مدعي الأيداع كما هو ظاهر من قول الكافي

فان طلب المدعى مدعى الشراء يمينه اى مدعى الايداع تنبيهه اذا قال
المدعى عليه لى دفع مجهول الى المجلس الثاني كما فى الصغرى **باب ر** وقت
البرهان قوله لان الخارج هو المدعى يعنى فذواليد ليس بمدعى والدليل
على انه ليس مدعى ما ذكرنا من تحديد المدعى انه هم لمن يجبر عما في يد غيره
لنفسه والموصوف بهذه الصفة هو الخارج لاذواليد لانه يجبر عما في يده
لنفسه فلم يكن مدعىا فالحققت بينة بالعدم فبقيت بينة للخارج بلا معارضة
العمل بها كذا فى البدايع **قوله** وفيه خلافا لاشا فنى يريد به ان بينة ذى اليد اولى
عنده كما فى البدايع **قوله** فاذا نكل المدعى عليه فغنى بالمال المدعى عليه خلافا لها
فيه تامل لان الكلام فى ان كلاما من الخارج وذى اليد ميرصه **قوله** حجة الخارج
في الملك المطلق اولى من حجة ذى اليد لانه لا فرق فيه بين ما اذالم يكن له تاريخا
واحد **قوله** وبما اذا ادعى الشراء من اثنين وتاريخ احدهما الاسبق لا يحيل
على مذكوره من انه اذا كان الملكا مختلفا حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ انتهى
ثم لم يذكره بعده **قوله** الا اذا ارخا وذواليد سبق اى فيقدم بينة ذى اليد وان
وقت احدهما فقط فغنى للخارج عن ذى اليد حنفية ومحمد ورجع ابو يوسف الى تقدير
ذى الوقت وهو رواية عن ابي حنيفة كما فى البرهان وهو مسئلة العبد الا يتبعه
قوله برهنا على ما في يد اخر يعنى وادعىا مطلق الملك ولم يوقت فغنى به بينهما
وكذا لو استويا فى الوقت او وقت احدهما فقط على الصحيح وهو ظاهر الرواية عن ابي
حنيفة وقول محمد الاخر وقول ابي يوسف الاول لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم
ملكه كما فى البرهان **قوله** وتترك احدهما بعد القضاء لم ياخذ الاخر كله اشارة
الى انه لو ترك قبل القضاء ياخذ الاخر كله وبه صرح فى البرهان **قوله** وذكر
بعض الشارحين الى لا يستقيم الا بشئ لم يذكرهنا وذكره فى النهاية فقال بعد قوله
والعقد متى انفسخ بقضاء القاضى لا يعود الاستجداد ولم يوجد انتهى بخلافه
قال ذلك قبل تغيير القاضى والقضاء عليه حيث ياخذ الجميع لانه يدعى الكل والحجة
قائمة ولم ينفسخ سببه وزال المانع وهو مراد الاخر وقول حيث ياخذ الجميع يشترط
ان الخيار باق مذكر بعض الشارحين الى آخر ما قاله المصنف فليتامل **قوله**

انه لا خيار اى له كما فى النهاية **قوله** وتحقيقه الى قال الشيخ المكل الدين **قوله**
وهو السابق ان ارضاى وهو فى يد الدعا عليه الشراء وان لم يسبق بل وقتا
اولى بوقت كان بينهما كما فى البرهان **قوله** ويلزم من ذلك ان يكون شرا
غير القابض بعد شراء القابض يعنى به لزوم الظاهرى لانه اذا اثبت الاخر
شرا قبل شراء ذى اليد يكون اولى لانقطاع الاحتمال **قوله** يعنى اذا ذكر
بينة للخارج وقتا قد ذواليد اولى الخ ليس فى محله لان الكلام فيما اذالم يكن لها
يد والصواب انه تعليل لما قبله الا انه قدم تعليله فتأمل **قوله** الا ان تكون
فى بيت الاخر او دخل بها الاستثناء منقطع لانه ليس من المتقدم اذ هو فى الخارجين
وهنا احدهما ذوب **قوله** الا ان برهن الاخر استثناء من الاستثناء السابق
قوله كما لا يقضى بحجة الخارج على ذى يد فظاهر الخارج لا موجود فى النسخ بصورة
المتم ولعله شرح اذ ليس فيه زيادة على المتقدم **قوله** والقيس كون الهبة الى
قال الزيلعي فتكون المشبة للزيادة اقوى وهذا اى القيس رواية كتاب الشهادات
قوله كذا ان برهن كل من الخارج وذى اليد على النتائج اى يكون القضاء بها
لذى اليد وهو الصحيح خلافا لما يقوله عيسى بن ابيان من انها تولى البيئتين ويكون
لذى اليد لا على طريق القضاء كما فى البرهان **قوله** والمرعز اذا شددت الزاي
نصرت واذخفت مددت والميم والعين مكسورتان وقد يقال مرعز افتح اليم
مخفقا مدود او هو كالمصروف تحت شعر العنكبوت فى المغرب قاله قاضى ذاده رحمه الله
قوله ولو كان النتائج وكخوه عند بايعة اى فلا فرق بين ادعىا ذى اليد النتائج
عنه او عند بايعة فهو احق من الخارج كما فى البرهان **قوله** لان بينة اى بينة
ذى اليد قامت على اولية ملكه فلا يثبت للخارج الا بالتلقى منه يعنى ولم يثبت تلقية
وقد استويا فى الاولوية بادعاء النتائج وترجح ذواليد بلسيلابه لا ببينته لان
البين حلى الله عليه ولم قضى بالدية لذى اليد مع اقامة كل البينة على انها دابة
نتجها انتهى وهذا اذالم يذكر التاريخا كما فى البرهان **قوله** وانما قال فى رواية الخ
على هذا كان الاولى ان يقول فى قول لا رواية **قوله** برهن كل من الخارج وذى
اليد على الشراء من الخارج الخ تها ترا البينتين قول ابي حنيفة وذى يوسف سواء شهدوا

بالقبض او يشهد **قوله** وعند محمد بقضى بالبيتين يعني ان ذكروا القبض
وتمامه في البيتين **قوله** بان يجعل ذواليد كانه اشترى من الآخر وقبضه باع
يعني من الآخر ولم يقبضه فيوم بالدفع اليه لان القبض دليل الشراء **قوله**
وله ان الاقدام عبارة الكافي والبيتين ان الاقدام **قوله** فصار كما اذا قامت
على قرارين اي قرار كل ملك الآخر **قوله** وفيه التها تر بالاجماع اي لتقدير الجمع
بينهما **قوله** ادعى احد خارجي نصف دار الخلاف باعتبار القسمة بطريق المنازعة
او العول وذلك في البيتين وتمامه في شرح الزيارات لقاضي خان **قوله** لشهادة
الظاهر يعني ظهور الصدق لموافقة تاريخه منها **قوله** والا اي وان كانت في يد
احدهما فله اي وسنها مشكل كما ذكر وان كان سنهين وقت الخارج وذو اليد
قال عامة المشايخ تها تر البيتين وتترك الدابة في ذم اليد كما في العناية **قوله**
وان اشكل اي سن الدابة بان لم يوافق التاريخ فيه تامل والذي ينبغي تفسير
الاشكال به عدم معرفة سنه او اشتباهه بكل من التاريخ لان الاشكال عدم
الخصوص وعدم موافقة سنه للتاريخين يصدق بما اذا كان معلوما وهو غيرهما فهو
غير مشكل **قوله** فلهما كذا ذكره الزيلعي وغيره من غير ذكر خلاف وقال في البدايع
وان اختلفا يحكم سن الدابة ان علم وان اشكل فعندنا في حنفية يقضى لاسبقهما وقتا
وعندنا يقضى ببيتها ويد قولهم ان السن المشكل يحتمل ان يكون موافقا لوقت هذا
ويحتمل ان يكون موافقا لوقت ذاك فسقط اعتبار الوقت وصار كما نعلم سكتا عن الزيادة
اصلا وجه قول في حنفية وقوع الاشكال في السن يوجب به سقوط اعتبار حكم السن
فيبطل تخليصه فبقى الحكم للوقت فالاسبق اولى وهذا يشك بالخارج مع ذي اليد
انتفى **قوله** وان خالف اي سنه الوقتين بطلت البيتان الخ محصله اختلاف النسخ
فان بطلان البيتين وتركها بيد ذي اليد قال به صاحب الهداية والكافي وهو
المذكور في كافي الحكم قال وهو الصحيح ووجهه ان سن الدابة اذا خالف الوقتين
فقد تهنا بكذا البيتين والتحقت بالعدم فترك المدعى في يد صاحبه اليد
كما ان انتفى وقال الزيلعي الاصح عدم بطلان البيتين كما قاله المصنف وبعض
اصحابنا جمع بين الروايتين وقال يجب ان يزداد فيقال فان كان سنه خالف

الوقت

الوقتين وكانت مشككة كانت بينهما كما في السراج انتفى ولكن عليه بتقصور
خالف الوقتين ضايعة اذ لم يشترط السن ثم لا يخفى ما في كلام المصنف فان اوله
ظاهر في المشي على ما في الهداية وصرح آخره بخلافه مشيا على ما قاله الزيلعي
وكان ينبغي له ان يجعل العبارة هكذا وان خالف سنه الوقتين قال في الهداية
والكافي بطلت البيتان وقال الزيلعي الاصح انتفى لا يبطلان الى ان يقول ولهذا
قلت كانت بينهما يشتركان فيها الخ **قوله** ادعى الملك في الحال ليس من هذا الباب
قوله واللابس والى قال الشيخ قاسم فيقضى له قضا ترك لا يحقق حتى لو اقام
الاخر البيته بعد ذلك قضى له **قوله** ومن في السراج اولى من رديفه نقل الناطقي
هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهر الرواية هي بينهما نصفان بخلاف ما اذا
كانا راكبين في السراج فانها بينهما قول واحد كما في العناية انتفى ويؤخذ منه
اشتركاها اذ لم تكن مسرجة **قوله** وذو جملها اولى من معلق كوزه احتراز
عما لو كان له بعض جملها اذ لو كان لاحدهما من والاخر مائة من كانت بينهما كما
في البيتين **قوله** بخلاف جالس دار الخ كذا قال في العناية وخالفه ما في البدايع
لو ادعى دارا واحدهما ساكن فيها فعلى الساكن وكذلك لو كان احدهما احداث
فيها شيئا من بناء او حفرة فعلى صاحب البناء والحفر ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن
احدهما داخل فيها والاخر خارج منها فعلى بينهما وكذلك لو كانا جميعا فيها لان اليد
على العقار لا تثبت بالكون فيها وانما يثبت بالتصرف **قوله** قال في البدايع كل موضع
قضى بالملك لاحدهما لكون المدعى في يد يجب عليه اليقين لصاحبه اذا طلب فان
خلف برى وان نقل يقضى عليه بالتكول انتفى **قوله** الحايط لمن جزوعه عليه
مبسوط في البيتين **قوله** برهنا على يد في ارضي اشار به الى ان اليد لا تثبت
في العقار بالقبض وقوله كذا بالتكول عن اليقين ولو شكلا جعل في يد كل منهما نصفها
الذي في يد صاحبه لصحة اقراره في حق نفسه وان خلفا جميعا لم يعط باليد
لها فيها ويرى كل عن دعوى صاحبه كما في البيتين **باب دعوى الاربع**
قوله وفيما اذا اعتق المشتري الام او دبرها الخ كذا نقل الزيلعي عن المبسوط
الاجماع على ان الباع يرد ما يخصه الولد خاصة ولا يرد ما يخص الام فيما اذا اعتق

الام ثم قال ومن المشايخ من قال يرد البايع جميع الثمن هنا عندنا في حنفية
كما في فصل الموت لان ام الولد لا قيمة لها عنده ولا تقضى بالعقد فيها اخذ
بنعمه واليه مال صاحب الهداية وحكمه وهو مخالف الرواية وكيف يقال يسترد جميع
الثمن وبيع لم يبطل في الجارية حيث لم يبطل اعتاقه بل يرد حصته الولد فقط بان
يقسم الثمن على قيمتها يعتبر قيمة الام يوم القبض لانها دخلت في ضمانه بالقبض
وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له القيمة بالولادة فيعتبر قيمته عند ذلك انتفى
قوله ولو ولدت اكثر من سنتين من وقت البيع ردت دعوة البايع الا اذا
صدقه المشتري فيثبت النسب منه ويحكم ان بايع متولداها حكم النكاح حمل الام
على الصلاح ويبقى الولد عبد المشتري ولا نصبر الامه ام ولد للبايع كما لو ادعاه
اجنبيا اخر لان تصادقهما ان الولد من البايع لا يثبت كون العلوق في ملكه لان البايع
لا يدعي ذلك وكيف يدعي الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين فكان حادثا بعد
زوال ملك البايع واذا ثبت العلوق في ملك البايع لا يثبت حقيقة العتق للولد
ولا حق العتق للامه ولا يظهر بطلان البيع ودعوة البايع هنا دعوة تحرير
وغير المالك ليس باهل لها انتهى **قوله** او امه ملكها زوجها فولدت فادعى
الولد ليس سيدا لانها اذا ولدت بعد الشراء لا قل من ستة اشهر لا يجتاج الى
دعوة الولد بل يصير ام ولد ويثبت النسب وان لم يدعه واذا ولدت اكثر
من ستة اشهر من وقت الملك فادعاه كانت ام ولد بالملك لا باذكار **قوله** يدين
ثبت نسبه واميتها اي لا مكان ان يكون العلوق في ملك البايع وكانت دعوة
مستبلا دونها اذا حصل التصديق ولو تنازعا فالقول للمشتري بالاتفاق والبيينة
للمشتري عند ابو يوسف وعند محمد البيينة للبايع **قوله** علوقها وولادتها عنده اي
في ملكه اشار به الى انه لو لم يكن اصل العلوق في ملكه والصورة بحالها وقد اعتق
المشتري ما اشتراه لا يبطل عتقه كما في النكاح في التبيين **قوله** كذا في العمادية اي
كذا ذكر التعليل والتقييد ما لفظ المسئلة فسيذكره بعد ورقة ونصف حكاية
عن العمادية والاستروشي **قوله** وقال احمد زيد بن عوفه فهو ابن المولى لحر
يشتري كونه في يده اشارة الى ان ما وقع في النكاح من التقييد به ليس حرا زانيا

ولفظه

ولفظه رجل في يده صبي فقال هو ابن عبدي الخ وقال الزبيلعي لا يشتري لهذا الحكم
ان يكون الصبي في يده واشتراط في الكتاب وقع اتفاقا **قوله** اذ تعلق به
حق المقر له يشير الى ان ولد المملوك لا يثبت نسبه من غيره لتعلق حقه به بتكذيب
نفسه **قوله** اي لصيق كان في يده مسلم وكاف صرح به شرحا لعدم علمه من المدين
قوله ادعت ذات نوح اوردتها وان تقدمت في الطلاق تبعا للهداية والنكاح
واقترع على ذكرها في الطلاق صاحب كنز **قوله** ولو لا النكاح والعدة كان ابنها
كذا في النكاح ثم قال ومن المشايخ من اجرى المسئلة على طلاقها ورد قولها
وان لم تكن ذات نوح **قوله** ولدت امه تزوجها على انها حرة الخ قال الزبيلعي
ثم هذا الغرور ان كان في ملك اليمين فظا نهر اي في ثبوت الحرية للولد انتفى
وان كان في النكاح فان القاضي يقضي بها وبولدها المستحق عند اقامة المستحق
البيينة انها له لانه ظهر له انها للمستحق وضرعها يتبعها الا اذا اثبت الزوج انه مغرور
بان يقيم البيينة اند تزوجها على انها حرة فيثبت به حرية الاصل للاولاد انتهى
قوله فلذا يعتبر قيمة يوم يخاحم لانه يوم المنع كذا في التبيين والمراد بيوم التخاصم
يوم القضا لان عبارة الزبيلعي يعني الاب قيمة يوم الخصومة لانه يوم المنع اول
التحول من العين الى القيمة لانه لما علق رقيقا في حق المولى كان حقه في عين الولد
واما يتحول الى القيمة بالقضا فتعتبر قيمته وقت التحول انتهى ولما قال قاضي زاده
ذكر في شرح الطحاوي يعزم قيمة الولد يوم القضا انتهى **قوله** وان مات فلا
شيء على ابه يعني لو مات قبل الخصومة كما في التبيين **قوله** او قتله غيره واخذ
اي ابوه دية عزم قيمته يشير الى انه لو لم يأخذ شيئا لا يعزم شيئا ولو قبض قدر
قيمة المقتول وبعضها قضى عليه بما قبض كما في التبيين **قوله** ورجع بها اي بقيمة
التي ضمنها يعني في صورة قبل غير الاب اما اذا اقتله الاب كيف يرجع بها عزم وهو
ضمن ان اتلانه وقد صرح الزبيلعي بذلك اي بالرجوع فيما اذا قتله غيره وبعد مدة
بقتله انتهى ولا فرق بين كونها باقية فخذها المستحق لها او ماتت عند المشتري
وفهم قيمتها فيرجع بثمنها على بايعه وقيمة الولد ولو زرعها له احد على رعا
حرة وانقضت ضمن له قيمة ولده لانه صاحب علة فيها فاليه الحكم بخلاف ما لو اخبره

بجربتها واحترته هي وتزوجها من غير شرط الحرية حيث يكون الولد رقبة ولا يرجع على المخبر بشئ لان الاخبار سبب محض ولو باعها المشتري من آخر لمقلوها الثاني ثم اتفقت رجع الثاني على البايع الثاني بالثمن وقيمة ولده ويرجع المشتري الاول على البايع الاول بالثمن ولا يرجع عليه بقيمة الولد عند في حقيقة وقال يرجع عليه بقيمة ايضا كما في التبيين **قوله** لانه ضمن له سلامته لانه خبر المبيع لا يشير الى انه انما نزل الولد منزلة بل هو الموجود حالة البيع ليضمنه بابعه لسلامته بطريق استلزام سلامة الام والاف هو منعهم حقيقة وقت البيع فلا يدخل في ضمان البايع لحدوثه والبايع انما يضمن سلامة الموجود **فصل قوله** والاستحجار منع الاعرى به اذا لم يدع ملكيتها بشراء وليه في صفه كما سيذكره المصنف آخر الفصل **قوله** يمنع دعوى الملكة اي لنفسه تكون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر متفق عليه واما كون اقرارها بالملك لذى اليد ففيه روايتان على رواية الجامع تفيد الملك لذى اليد وعلى رواية الزيادة لا وهو الصحيح كذا في الصنف وفي جامع الفصولين صح رواية افادة الملك فاختلفا الصحيح للروايتين ويعتني على عدم اخادته ملك المدعي عليه هو ان دعوى المقر بها لغيره انتفى وقال في جامع الفصولين الحاصل من جملة ما مر ان المدعي لو صدر عنه ما يدل على ان المدعى ملك المدعى عليه تبطل دعواه لنفسه ولغيره للتناقض ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل على عدم ملك المدعى عليه تبطل دعواه لنفسه لا لغيره لانه اقرار بعدم ملكه لا ملك المدعى عليه ولو صدر عنه ما يحتمل الاقرار وعدمه فالنزج بالقرابين والا فلا يكون اقرارا للشك انتفى **قوله** ادعى على رجل مالا الخ هذا على قول من اعتبر اماكن التوفيق لامن شرط التوفيق كما في جامع الفصولين كذا في العبادية نقله صاحب جامع التفتيز ثم قال قولها قدمه اي العمدى في اقرار ذى اليد من ان الاقرار للمجهول باطل والثبات انما يمنع الخ يتأتى في اقرار المدعى ايضا فينبغي ان يتحقق حكما والظاهر ان اقرار المدعى خلافا يرفع عنه ما من عرفات احدها مخالف للاخر ويلوح لي ان الخلاف واقع فيما اذا اقر المدعى قبل التنازع اما لو قال مع وجود المنازع ينبغي ان تبطل دعواه وفاقا على عكس ذى اليد يعني ان اقرار ذى اليد مع وجود المنازع خلافا في منع عدم المنازع

لا يبطل

لا يبطل دعواه وفاقا وانفرد ان ذى اليد اذا اقر قبل التنازع بطل اقراره اذا اليد دليل الملك فنفى الملك ذلك نفسه من غير اثباته لغيره لا يجوز فلنفى ذى اليد ملكه وفاقا ولو اقر ذى اليد عند التنازع قيل انه اقرار للمدعى بدالة النزاع وقيل انه لنفونظر الى انه ملكه بدليل اليد والملك لا ينتفى بغير النفي وكذا لو اقر غير ذى اليد قبل النزاع قيل انه لنفونظر الى جوهالة المقوله ولا نزاع ليكون قرينة لتعيب المقوله وقيل هو اقرار به لذى اليد بقرينة اليد ولو اقر غير ذى اليد عند النزاع ينبغي ان ينفذ اقراره وفاقا لانه نفى عن نفسه ملكه غيره ظاهر وهذا حق ظاهر انظر الى ان اقراره لذى اليد وفاقا بقرينة اليد والنزاع هذا اما ورد على الخاطر الفائز في حقيقة هذا المرام على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام والمجد لله ملعم الصواب ومسهول الصعاب انتهى **قوله** ولو عكس اي ادعى انها وقف او لفلان ثم ادعى لنفسه لم يجز في رواية وهي رواية قاضى خان وجاز في رواية اخرى ان وفق الخ لا يخفى ان العكس شامل لما اذا ادعى الوقف ولا ثم ادعاه لنفسه وليس فيما ذكره من السند ما يقتضى صحته ولا على رواية فان قوله وجاز في اخرى ان وفق وهو رواية الرخيرة حيث قال فيه ومن ادعى لغيره بالوكالة او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا يقبل الا ان يوفق فيقول كان لفلان ثم شربه منه واقام البينة على ذلك فحينئذ يقبل انتفى ليس فيه تعرض لذكر ما لو ادعى الوقف او لا ثم ادعاه لنفسه فلم يبق ما يقابل قول قاضى خان في منع حجة دعواه لنفسه بعد ادعائه الوقف فليتنا مل **قوله** برهن انه ابن عمه لابي له وامه وبرهن الدافع انه ابن عمه لأمه فقط مستغنى عنه بقوله ادعى العصوبة وبين النسب وبرهن الخصم ان النسب بخلافه لانه شاملا لما اذا برهن الدافع انه ابن عمه لأمه فقط **تجيبه** ما يذكر في دعوى الدفع يثبت الدفع فقط لا النسب كما في جامع الفصولين **قوله** ادعى ميراثا بالعصوبة مستغنى عنه بما قبله **قوله** قال هذا الولد من الخ تقدم مشروحا بادنى من هذا والذي يظهر لي ان اللفظة الثالثة وهو قوله ثم قال هو منى مع ليس لها فائدة في ثبوت النسب لانه بعد الاقرار لا ينتفى بالنفي فلا يخرج الى الاقرار به بعده فليتنا مل **قوله** قد وقعت العبارة في الاستحجار شنييه والعمادية الخ هو ما وعدت به انتفى هذا وقد ناقش

في التعليل ايضا ما جبا مع الفصولين ثم قال قالوا ولي ان يقال بان الرضا
لا يمنع في مثله **قوله** ولو عكس اي قال هذا الولد من ثم قال ليس مني الا لا يصح
النفي صحيح باعتبار هذا الحل وفيه نظر باعتبار انه نفى لبثوت الذنب بما قال بطل
متن لا قوله هذا الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني مع قوله هذا
ولو عكس لا ظاهر انه لو عكس لا يصح النسب لان قوله هو انما هو لنسب اي مع
الاقرار بالنسب ولا يصح ان يكون للنفي على ان عكس المسئلة لا يغيرها على ما ذكره
بالنظر الى الالفاظ الثلاثة لان الطرفين متفقان في الثبوت والنفي متوسلا
بينهما فتأمل والتقديرين من المقر له وعدمه سياتي في الاقرار وتقبل بنية بعد
انكار المقر على اقراره بنسبه كما في جامع الفصولين **قوله** فالحكم اذا ثبت بطله
اي بطل المقر في ذلك الوقت اي وقت الاقرار اندفع كلامه اي كلام المقر ان كنه
صحتها وقت الاقرار **قوله** ادعى الاخوة ولم يذكرهم الجرح بخلاف دعوى كون
ابن عمه كذا في جامع الفصولين **قوله** فادعى الوارث الرجوع تقبل الخ كذا في جامع
الفصولين ثم قال ولو برهن على جرح الموصي الوصية يقبل على روايه كون الجرح
رجوعا لا على روايه انه ليس برجوع انتهى **قوله** تدنيب عقده في الفصولين
فصلا ترجمه بقيام بعض اهل الحق عن البعض سيد كرم مثل هذا في القضا
كتاب الاقرار وقوله هو اخبار بحق لا خلا لا اثبات له عليه هذا على
ما قاله محمد بن الفضل والقاضي ابو حازم الاقرار اخبار عن امر سابق وذكر
ابو عبد الله لم يجز ان انه تملك في الحال وذكرنا شتتها كل على ما قال بسائل
ذكرت في الفصل التاسع من الاستدلال وشنيه **قوله** وله شروط سند كرهى
العقل والبلوغ والحريه في بعض الاحكام وكون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له
حق لو اقر انه غصب كفا من تراب او حية هنطة لا يصح لان المقر به لا يلزمه
تسليمه الى المقر له كما في المحيط ومنها الطواغية ولو سكر من محرم صح اقراره
الا في الخدود الخالصة حق الله **قوله** وحكمه ظهور المقر به بعينه لزومه على
المقر **قوله** وبشرط تصديق هو لا يعنى في الجملة لما يذكر ان الغلام الذي لم يعبر
عن نفسه لا يشترط تصديقه ولذا قال وسيأتي تمام بيانه **قوله** نفع

الاقرار بالخبر لمسلم يعني الخبر القائمة لا المستهلكة اذ لا يجب بدلها للمسلم نص عليه
في المحيط واليد الاشارة بقول المصنف حتى يومر بالتسليم اليه **قوله** او جعله
اي الاقرار سببا لم يسمع عند عامة المشايخ كذا في جامع الفصولين ثم ذكر نقلا
اخر انه يسمع عاملا للمشايخ انتهى وقد وقع اختلاف النقل عند عامة المشايخ
ولكن المفتي يدعي ان لا تسمع لما قال في الفواكه البدرية ادعى عليه بكذا لما اقر له
به لا يقبلها القاضي لا تسمع هذه الدعوى على الصحيح المفتي به **قوله** او عي
مأذون له كذا الصبي المأذون له ومحل صحة اقرار العبد المأذون ما هو من باب
التجارة فلا يصح بمهر وطوته بملك غير مأذون به وجناية موجبة للمال ولا يصح
اقرار الصبي بالمهر والجناية والتكفاله كما في التبيين **قوله** ولو اقر مجهول صح لو تصرف
لا يشترط لحيته اعلام ما صادفه في مفهومه تأمل لما قال الزيلعي الاصل فيه انه متى
اقر مجهول واطلق ولم يبين السبب يصح ويكمل على انه وجب عليه بسبب يصح معه
الجها لذك الغيب وكفه وان بين السبب ينظر فان كان سببا لا يضر الجها لذك
وان كان يضر الجها لذك كما لبيع والاجارة لا يصح ولا يجزى انتهى **قوله** يعني اذا
قال لفلان على شئ او حق لزمه ان يبين ماله قيمته لا يخفى عدم مطابقة لمثله
الا معونة ذكر السبب فكان ينبغي ان يقول يعني اذا قال لفلان على شئ بنصيب او
وديعة انتهى الذي له قيمة كغلس وجوزة وغيره كحبة هنطة وقطرة ماء كما
في العناية **قوله** لانه اقرار للمجهول وانه لا يفيد قال في الكافي لان فايد ته
الجبر على البيان ولا يجبر على البيان **قوله** فصا كما لو اعتق احد عبده يعني
من غير تعيين اما لو اعتق احدهما بعينه ثم نسبته لا يجبر على البيان كما في المحيط
قوله كذا اشارة الى عي ما ذون له كان ينبغي ان يقول كذا اشارة الى قوله
صح في قوله اقر ملكا حرا وعبد مأذون له لان الاشارة للمشاركة في الحكم **قوله**
وكذا المجوس اي كذا صح اقرار مجوس اذا اقر بما فيه تهة كالمال نظر الى اصل الادمية
فيخر الى عتقه رعاية لحق المولى **قوله** يعني لا يصدق في اقل من مائة درهم في
الفقة واقل من عشرين مثقالا في الذهب يريد به اذا ضل المال العظيم بالفقة
فقال له على مال عظيم من الفقة لم يصدق في اقل من مائة درهم وان قال

من الدنانير فالنقد يربع عشر من مثقالا انتفى وفي العناية وهذا الذي يروى عن محمد
ولم يذكر محمد قول أبي حنيفة في الاصل في هذا الفصل وروى عنه قال لا يصدق في اقل
من نصاب السرقة لانه عظيم يقطع به اليد المحترمة وروى عنه مثل قولهم قبل وهو
الحيح انتفى وقال الزيلعي والاصح ان قوله يبنى على حال المقر في الفقر والغنى فان
الغنى يعل عند الفقير عظيم واضعا وذلك عند الغنى ليس بعظيم وهو الشرح متعارضان
المتاين في الزكوة عظيم وفي السرقة والمهر العشرة عظيمة فيرجع الى حاله ذكره في
النهاية وحواشي الهداية معزيا الى المبسوط **قوله** ولزم في على اموال عظام ثلاثة
نصب كذا في التبيين ثم قال الزيلعي ويذهب على كثير من روى عنه في حنيفة ان يعتبر
فيه حال المقر كما ذكرنا انتفى وفي دراهم كثيرة عشرة اى لا يصدق في اقل
منها هذا عند أبي حنيفة وحمدا لله وقال لا يصدق في اقل من مائتين وعلى هذا الخلاف
دنانير كثيرة كذا في التبيين **قوله** وفي كذا درهمان درهمان في مائتين مائة
الهداية مقدم على ما في قاضي خان اذ عند معارضة الفتاوى للمترى تقدم المتون
انتفى ولذا قال الزيلعي لو قال كذا درهمان درهمان لانه تفسير للمبيع وذكر في التمهيد
والزينة وغيرهما يلزمه درهمان وفي شرح المختار قيل يلزمه عشرون وهو
التيسر لان كذا يذكر للعدد عرفا واقل عدد غير مركب يذكر بعد واحد درهم
بالنصب عشرون ولو ذكر بالخفض روى عن محمد انه يلزمه مائة لانها اقل عدد
يذكر بعده الدرهم بالخفض انتفى **قوله** اذ لم يجمع بين ثلاثة اعداد بلا عا
اى لم يوجب له نظير **قوله** قبل اقرار بالدين هو الاصح لان استعماله في الدين
اغلب وقيل اقرار بالامانة لان اللفظ يتناول الدين والامانة وهو التلها
كما في الصحاح في **قوله** جميع مالى وجميع ما املكه له هبة يقتضى التسليم كذا في المحيط
ثم قال ولو قال له من مالى الف درهم لاحق في فيها فهو اقرار بالدين لان هذا
اقر بهبة مسلمة لانه نفى الحق فيها ولا ينقطع حقه عنها بالهبة بل بالتسليم فيكون
اقرارا بالتسليم انتفى ولزم يضاف المالى اليه بل الى يده كان اقرارا لما قال في الفتاوى
الصغرى قال ما في يدي من قليل او كثير من عبدا وغيره لفلان مع الاقرار
لانه عام لا يجهول انتفى **قوله** ولزم في على نصف درهم ودينار الخ قاله
في المحيط

في المحيط عن المبتغى واصله ان الكلام اذا كان كله على شئ بعينه او كان كله
على شئ بغير عينه فهو كله على الانصاف وان كان احدهما بعينه والاخر بغير
عينه فالنصف على الاول منهما **قوله** فشره في المبسوط وكذا فشره في الاصل
وشرح تفسيره ما قال في الجوهرة ان انصاف ما اقرب الى فعل بان قال غصبت
منه ثمراني قوصرة لزمت التمر والقوصرة وان لم يصغر الى فعل بل ذكره
ابتداء فقال له على ثمر في قوصرة فعليه التمر دون القوصرة لان الاقرار قول
والقول بتمييزه البنصر دون البعض كما لو قال بعت له زعفرانا في ثلثة انتفى
قوله ولو ادعى انه لم ينقل اى المظروف لم يصدق كما في التبيين **قوله**
وهو قول أبي حنيفة او لا كذا في التبيين وهو يفيدان قول أبي حنيفة اخر
كقول محمد فيلزمه احد عشر ثوبا وما قاله محمد منقوض بما اذا قال غصبت
كرباسا في عشرة اثواب هو يربطه الكل عنده مع انه ممتنع عرفا كذا في شرح
المجمع على التبيين وقال قاضي زاده عن النهاية اليه اشار في المبسوط **قوله**
لان اثر الضرب في تكثير الاجزاء اى لافالة الكسر لا في تكثير المال لان خمسة دراهم
وزنا وان جعلت الفجر لا يزداد فيها فبإطراف **قوله** وبينة مع عشرة قال قاضي
زاده ولو اراد بغير معنى علم يذكره في الكتاب والمبسوط وفي الزخيرة حكمه حكم
في فاذا قال لفلان على عشرة في عشرة ثم قال غصبت به على عشرة او قال غصبت به
الضرب لزمته عشرة عند علمائنا انتفى **قوله** ومن درهم الى عشرة الى اخر
ما ذكر من التعليل قال قاضي زاده والحاصل ان ما قاله ابو حنيفة في العناية
الاولى الخمسان وفي الثانية ثمانين وما قال في الفائتين الخمسان
وما قاله زعفران قيايس كذا في مبسوط شيخ الاسلام هو زاده **قوله**
ومن دارى الخ ذكره الزيلعي معللا كما هنا وعلمه في البرهان بقوله لزمه
ما بينهما فقط دون الحايطين لقيام معنى بانقسامهما **قوله** او حمل شاة قال
الزيلعي يعمل وجود حمل الشاة وخوها من البهائم بادنى مدة يتصور ذلك عند
اهل الخبرة على ما جرت به عادتهم **قوله** فلا بد من وجود المقر به عند الادعاء
صوابه المقرر له باللام **قوله** او ابعم الاقرار ولم يبين سببا بان قال

لحمل فلان كذا الفاهذا عند يوسف وقال محمد يجوز الوصية له وان لم يبين
 السبب ذكره الزيلعي ثم قال وحاصله ان للمسئلة ثلاث صور اما ان يبين
 الاقرار فهو على الخلاف واما ان يبين سببا صالحا فيجوز بالاجماع واما ان يبين سببا
 غير صالح فلا يجوز بالاجماع انتهى ولما قلنا ان يقول قد تقدم عن الزيلعي في الاقرار
 بالجهول انه اذا لم يبين السبب يقع ويكمل على انه وجب عليه بسبب يقع معه الجهالة
 فما الفرق بينه وبين ما ذكرهنا من عدم حملته على السبب الموجب للصحة على قول
 القائلين وفي كل احتمال الفساد والصحة **قوله** وان اتخذ المجلس فاللام الف
 واجدا نقا هذا اذا كان به صك فما اذا لم يكن به صك واقرب عبارة واشهد
 شاهدين ثم اقرب بآية واشهد شاهدين ثم اقرب بآية واشهد شاهدين لا رواية
 فيه واختلف المشايخ فيه ذكر الكرخي انه يلزمه ما لان على قولنا في حيفه وذكر
 الطحاوي انه يلزمه مال واحد عند جميعا ووجه كل في المحيط **قوله** احد
 الورثة اقرب بالدين اي وحده دون باقي الورثة **قوله** قيل يلزمه كله يعني
 ان وفي ما ورثه به كما في البرهان واذا صدقوا جميعا لكن على التقاوت كرجل ماء
 عن ثلاثة بنين وثلاثة الات فاقسموها واخذ كل الف فادعوا رجل على بيعهم
 ثلاثة الاف قصدت الاكبر في الكل والوسط في الالفين والاصغر في الالف
 اخذ من الالف خمسة الف ومن الاوسط خمسة الف ومن الالف من الالف ثلث الالف
 عند يوسف وقال محمد في الاصغر والاكبر كذلك وفي الاوسط ياخذ الاصغر وجه
 كل في النكاح **تنبيه** لو قال المدعي عليه عند القاضي كما يوجد في تذكرة المدعي
 بخطه فقد التزمته ليس باقرار لانه قيد بشرط لا يلايمه فانه ثبت عن اصحابنا
 وجمع الله ان من قال كلما اقتر على فلان فانا مقر له به لا يكون اقرا لان شبه
 وعدا كذا في المحيط **باب الاستثناء وما بمعناه قوله** مستثنى بعض
 ما اقربه متصلا باقراره فانه باقية شامل للاستثناء الاكثر وهو ظاهر الرواية
 وروى عن ابي يوسف انه لا يصح استثناء نحو دعة من عشرة فتلزمه العشرة والصحيح
 هو اظهر الرواية كما ذكره قاضي زاده عن البديع **قوله** بخلاف ما اذا كان
 الاستثناء بغير ذلك اللفظ منه قوله ثلث مالي لئلا الف والثلث الفلان توهم

بقاش

بقاش يكفي لصحة الاستثناء ولا يشترط حقيقة البقاء **قوله** مستثنى وزينا وكيليا
 من دراهم مع فعل يشمل المستثنى قيمة قال الشيخ على المقدسي رحمه الله لو مستثنى
 دنانير من دراهم او مكيل او موزون او على وجه يستوعب المستثنى منه كقول لم عشرة
 دراهم الا دينار او قيمة اكثر والاكثر بركة لك ان مشينا على استثناء الكل بغير لفظه
 صحيح ينبغي ان يبطل الاقرار لكن ذكر في البرازية ما يدل على خلافه قال على دينار لا
 مائة درهم بطل الاستثناء لانه اكثر من الصدور ما في هذا الكبس من الدراهم فلان
 الا لا ينظر ان فيه اكثر من الف فالزيادة للمقر له والالف للمقر وان الف او اقل
 فكلها للمقر له لعدم صحة الاستثناء **قلت** ووجهه ظاهر بالتأمل وفي النبايع
 على مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه شيء ووجهه بما ذكرناه
 او لا ومثله في الجوهرة انتهى ونقله قاضي زاده عن الزحيرة **قوله** ولو مستثنى غيرها
 اعني كيلي ووزن من الدراهم لا اي لا يصح يعني لا يصح الاستثناء فيجب على
 البيان ولا يمتنع به صحة الاقرار لما تقر ان جهالة المقرب لا تمنع صحة الاقرار
 ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكره قاضي زاده **قوله** اذا وصل
 باقراره ان شاء الله ابطله كذا الشافعي فلان فشاء فهو باطل لما في المحيط وينظر مع
 قدمناه في تعليق الطلاق بمشية العبد فشاء في مجلسه مع ووضع الطلاق **قوله** اقر
 بشرط الخيار لزمه هذا بخلاف ما لو كان في اقراره تعليق الشرط لما قال في المحيط لو قال
 فلان على الف درهم الا ان يبدي او اري غير ذلك لا تلزمه لان هذا اللفظ تعليق
 الشرط لان معناه ان لم اري غير ذلك وان لم يبدي غير ذلك ولهذا لو قال لامرأة
 انت طالق الا ان يبدي او الا ان اري غير ذلك كان تعليقاً بشرط فكذا هذا
 ولو قال فلان على الف درهم فيما اعلم فهو باطل انتهى **قوله** لان التعليق بمشية
 الله تعالى ابطال عند محمد الخ وقيل الخلاف على العكس لما قال قاضي زاده قال المصنف في
 تعليل مسئلة الكتاب لان الاستثناء بمشية الله اما ابطال كما هو مذهب ابي يوسف
 او تعليق كما هو مذهب محمد كذا ذكره الامام قاضي خان في طلاق الجامع الكبير
 واختاره بعض شراح هذا الكتاب يعني العداية وقيل الاختلاف على العكس كما ذكره
 في طلاق الفتاوى الصغرى والتممة واختاره بعض آخر من شراح هذا الكتاب

١١١

وثمة الخلاف يظهر فيما إذا قدم المشية فقال ان شاء الله انت طالق عند من قال
 انه ابطال لا يقع الطلاق وعند من قال انه تعليق يقع لانه اذا قدم الشرط ولم
 يذكر حرر في الجواز يتعارف ويقتضي الطلاق من غير شرط فيقع وكيف ما كان لم يلزمه الاقرار
 كما بينه المصنف بقوله فان كان الاول وهو الابطال فقط بطل وان كان الثاني وهو
 التعليق فكذلك اما لا لا اقرار لا يحتمل التعليق بالشرط اولاً لانه شرط لا يوقف عليه
 انتفى **قوله** وخص الخاتم ونحلة البستان الخ في جعل نص الخاتم متنا واللفظ الخاتم
 تبعاً منافاة لما تقدم من ان اسم الخاتم يشملها قاله يعقوب باشا ويمكن ان يقال
 ان مراده بشمول اسم الخاتم الكل في قوله السابق انتم من الشمول القدي والتبني
 ومزاده بنفي دخول الخاتم في قوله اللاحق نفى لدخول القصد فلا منافاة بينهما
 قاله قاض زاده **قوله** وصح اي الاقرار بالف من ثمن قن عينه وانكر قبضه يومهم
 لزوم الالف لحكمه بصحة الاقرار مع عدم القصد ولا يلزمه الا اذا سلم القن اليه لقوله
 بعد فلو سلمه لزوم الالف والا فلا فكل الاول ان يقول كان قوله صح اقرب الف من
 ثمن قن عينه وانكر قبضه فلو سلمه لزوم الالف والا فلا انتفى **قوله** وانما بعثك قنا
 غيره وفيه المال لازم اطلقه عن ذكر التسليم وقد نص عليه الزيلعي بقوله وانما
 بعثك عبداً اخر وسلمته وكذا ذكر التسليم قاض زاده والاكمل في العناية انتفى
 وبقي من مفهوم عبارة المصنف متنا ما لو صدقه في ادعاء المعين ولم يدفع اليه
 فلا يلزمه شيء الا بتسليمه **قوله** وان لم يعينه لزوم اي الالف ولغا الحارة
 اي اذا كذب المقرم وان صدقه في التسليم بان قال بعثك فكذلك عند ابي حنيفة
 لانه لزومه الثمن بالاقرار فلا يسقط عنه الا اذا اقر المقرم ان المقرم يقبض المبيع
 كذا في التبيين **قوله** وقال ان وصل صدق اي في المسئلةين المشبهة والمشبهة
 بها **قوله** يعني لو قال له على الف درهم من ثمن متاع الخ بخلاف ما اذا قال
 الا انها وزن خمسة ونقد البلد وزن سبعة حيث يصح موصولا لامفعولا
 ولو قال على كوخنة من ثمن دار الا انها ردية يصح موصولا ومفعولا
 كما في التبيين والزيف جمع زيف وهو ما يقبله التجار ويرده بيت المال
 والبنهرجة دون الزيف فانها مما يرده التجار ايضا والمستوقرة ادى من البنهرجة

قوله الا ان ينكل عن التبيين فيثبت يلزم المال صوابه لا يلزم المال ثم ما
 ذكر من الثمن بخلاف ما اذا قال بل اخذتها فرضا في جواب قوله اخذت منك
 الفا وديعة حيث يكون القول قول المقر وعلى هذا اذا اقر باخذ الثوب وديعة
 وقال المقر بل اخذته بيعة كان القول قول المقر كما في التبيين **قوله** صدق من قال
 اجرت فرسه او ثوبه الخ قولاً في حقيقة وقال القول قول من اخذ منه البعير والثوب
 وهو اليقين وذكر في النهاية انما الاختلاف بينهم اذا لم تكن الدابة معروفة
 للمقر ولو كانت معروفة كان القول قوله بالاجماع وعزاه الى الاسما وكذا في التبيين
قوله او خاط ثوب هذا يكذب انما هو على خلاف المتقدم في الصحيح خلافاً لمن توهم
 ان القول للمقر اجماعاً وليس بشيء كما في التبيين **قوله** اقرب من لسان الخ تقدم
 في كتاب الدعوى عن الزيلعي باوسع من هذا والله اعلم **باب اقرار**
المريض قوله او مهر مثل عرس قيد بمهر المثل لان الزيادة عليه باطله
 والاحتياج جازي كما في العناية **قوله** ولم يجوز تخصيص غريم بقضاء دينه ليس
 على غريمه لان ثمن ما اشتراه بمثل القيمة او قرضاً في مرضه ثبت على منبها بالبيعة
 يصح التحصيل به ولا يوقف على اجازة الباقي كما في البرهان والحا في قاض
 زاده **قوله** ولا اقراره لو ارثه الاب تصديق البيعة قال قاض زاده الا اذا
 اقر باستهلاك وديعة لو ارثه فيختص به الوارث انتفى وفي كلام المصنف
 اشارته لما اذا تعدد الوارث ولو لم يكن هناك وارث اخر فادعى لزوجه
 او وصية لزوجها تصح الوصية والمسئلة المذكورة في كتاب القضاء من فرائض
 الغنا في خلافاً لا في يوسف في الاخير كما في اصلاح الايضاح وقرنها في احد
 الزوجين لان غيرهما يرث الكل فرضا وردا يكونه صاحب فرض منفرد او
 يكونه دارحم فلا يحتاج الى الوصية **قوله** وجاز لغريمه اي غير الوارث
 ولو بكل ماله اي وليس عليه دين ولو في المرض بسبب معروف قال قاض زاده
قوله اقر له بماله ثم اقر ببنته الخ اي وقد جهل نسبه وصدقه وهو
 من اهل التصديق ولو كذبه او كان معروف النسب في غير لزومه ما اقرب به
 لا يثبت النسب كما في الينا بيع **قوله** ولو اقر لمن طلقها فيه اي في مرضه

الطلاق والطلاق وقيدته في العداية بالثلاث ويريد البابين ولو بدون الثلاث
وكذا في الكفر ولم يذكر انه يسوألها وقال الزليعي هذا اذا اطلقها بسوألها وان
طلقها بلا سوألها فلها الميراث بالغاب لم يبلغ ولا يصح الاقرار لها لانها وارثة ادھر
فان انتقد وقال قاضي زاده انه تتبع عامة المعبرات حتى للجامع والمحيط وايضا
وجدت المسئلة وجدتها مقيدة بكون الطلاق بسوأل المرأة او بامرها قال الظاهر
ذكر الزليعي اما عدم تفرغ المص وصاحبها كافي وكثير من الشراح بهذا للفقيد
المذكور فيجوز ان يكون بناء على ظهوره مما صرح به في كتاب الطلاق انتهى **قوله**
فلها الاقل من الارث والدين ويدفع بها حكم الاقرار لا يحكم الارث حتى لا يصير
شريكه في اعيان التركة **قوله** اقتر رجل ببنوة غلام الخ قال في العداية ولو كان
مريضاً ثم لا يخفى ان المسئلة المتقدمة مندرجة في هذه **قوله** ويولد مثله لمثله
وصدقه فان لم يكن كذلك يواخذ بالمقربة من حيث تصحاق المالك بالوارث اذ
غيره كما قد ساه عن ابن ابي نعيم **قوله** مع اقراره اي الرجل بالولد والوالدين
اعاد محبة الاقرار بالولد لذكر جملة ما يقع في جانب الرجل وافاد بالصراحة
صحة الاقرار بالام قال في العداية وهو رواية كحفة الفقهاء ورواية شرح الفرائض
للإمام سراج الدين المص والمذكور في المبسوط والايضاح والجامع الصغير للإمام
المجيز في ان اقرار الرجل يصح بأربعة نفر بالاب والابن والمواة ومولى العتاقة
انتهى وان الظاهر ان الابن ليس بغير يخرج صحة الاقرار بالبنات انتهى وقال
في البرهان يصح اقراره بالولد والوالدين بمقتضى الاصل وان علا انتهى وقال
العلامة الشيخ علي المقدسي فيه نظر لقول الزليعي اذا اقتر بالجد او ابن الابن
لا يصح اذ فيه حمل النسب على الغير انتهى **قوله** والزوجة اي الخالية عن زوج
وعدته وليس مع المقر من يمنع جمعه معها ولا اربع سواها كما ذكره قاضي زاده
قوله والمولى اي الاعلى والاسفل اذ لم يكن ولاؤه ثابتاً من الغير ذكره
قاضي زاده **قوله** وان اقربى غيرها وماتت فصدقته بعد موته يصح ههنا
قاله الاكمل وغيره وقال في البرهان وتصدقته اي المقر له بعد موته على
نكاح اقرب له به لغو عندنا في حقيقة لانها لما ماتت زال النكاح بجميع عدايته

وعندها

وعندها تصديقته بعد موتها صحيح وعليه مهرها وله الميراث منها لان الاقرار
يتم بالمقر وحده ولا يبطل بالموت وقيل الاصح ان الاختلاف في تصديقها اياه بعد موته
فلا يصح عندنا في حقيقة لان ثبوت المقر به وهو النكاح بعد موته محال فلا يتصور
ابقاؤه وعندها يصح حتى يجب لها المهر لانها محل للنكاح فامكن بقاؤه ببقائها
ولذا جاء في غسلة بخلاف ما اذا ماتت لغوات المحل ولذا لا يغسلها انتهى فالانفا
المذكور في العداية يخالفه هذا **قوله** ينبغي ان كان للمقر وارث معروف قريب
او بعيد فهو احق بالارث من المقر له حتى لو اقر باخ وله عمة او خالة فالارث
للعمة والخالة كذا صرح في العداية بان الوارث القريب كذوي القربى والعصبات
مطلقاً والبعيد كذوي الارحام انتهى ويخالفه قول الزليعي ان كان للمقر وارث
لا يرث المقر له لان النسب لم يثبت باقراره فلا تستحق الميراث مع وارث معروف
قريباً كان ذلك الوارث كذوي الارحام او بعيداً كزوي الموالات انتهى وما قاله
الزليعي اوجه لان مولى الموالات ارثه بعد ذوي الارحام مقدماً على المقر له
ينسب على الغير انتهى وقال الزليعي ما يصدق المقر له ارث من وجه حق لو اوصى
لغيره بالكثر من الثلث لا ينفذ الا باجازته مادام المقر مصر على اقراره وصيته من وجه
حتى كان المقر ان يرجع عن الاقرار لان نسبه لم يثبت فلا يلزمه كالوصية انتهى
قوله وانفذ لاخر قال الاكمل يعني بعد ان يحلف بالله انه لا يعلم ان اياه قبيح
منه شطر المائة انتهى ولو اقر ان اياه قبض كل الدين والمسئلة بحالها كان جوابها
كالاولى الا انه هنا يحلف المنكر حتى الدين بالية ما يعلم انه قبضاً للدين فان نحل
بريت ذمته وان حلف اليه نصيبه بخلاف المسئلة الاولى حيث لا يحلف بحق العزيم
لان صفة كره حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه وهنا لم يحصل له الا النصف
فيخلفه انتهى كذا في التبيين وقد مناه عن العداية انه يحلف في المسئلة الاولى
لكنه لم يذكر انه يحلف بحق من قبلنا **قوله** لان قبض الدين انما يكون قبض عين
مضمون انتهى ان الديون تقضى بامثالها لا باعيانها فاذا قبض مثل دينه
رجع عليه مثله للديون وله عليه مثله فيلتقيان قصاصاً **قوله** فما لم يقبض
اي من له ولاية القبض جميع الدين لا يكون له اي المقر من الميراث شئ **فصل قوله**

بمجهول النسب اقترنت بالرق الخ ذكره في الكافي وفي المحيط عن المديس **قوله** حواذا
علق بعد الاقرار وليكون رقيقا يعني عند المديس خلافا لمحمد **قوله** لاحقه
وحق الاولاد الخ يرد على كون اقرارها غير صحيح في حق انتقام طلاقها لانه نقل
في المحيط عن المديس ان طلاقها ثنتان وعدتها حيضتان بالاجماع لانها صارت
امة وهذا حكم يخصها انتفى ثم نقل عن الزيات ولو طلقها الزوج تطليقتين
وهو لا يعلم باقرارها ملك عليها الرجعة ولو علم لا يملك وذكر في الجامع لا يملك علم
اولم يعلم قبل ما ذكره في الجامع احتسان وهو الصحيح انتهى وفي الكافي الى
واقرت قبل شهرين نهى مدته وان اقترنت بعد مضي شهرين فاربعة والاصل انه
متى امكن تدارك ما خاف قوته باقرار الغير ولم يتدارك بطل حقه لان قوته حقه
مضاف الى تقصيره حينئذ فان لم يملكه التدارك لا يصح الاقرار في حقه واذا اقترنت
بعد شهر امكن للزوج التدارك في شهر بعده فلم يصح مطلقا حقه فاذا اقترنت بعد
شهرين لا يملكه التدارك وكذا الطلاق والعدة حتى لو طلقها ثنتين ثم اقترنت
بملك الثالثة ولو اقترنت قبل الطلاق ثنتين بدثنيتين ولو مضت من عدتها خبثا
ثم اقترنت بملك الرجعة ولو مضت حيضة ثم اقترنت بيمينين والاصل ان كان
التدارك وعدمه انتهى **قوله** فان مات العتيق برثته وارثه الخ كذا في الكافي
والمحيط ثم قال في المحيط وان كان الميت بنت كان النصف لها والنصف للمقر له
انتهى وان جنى هذا العتيق سعى في جناية لانه لا عاقلة له وان جنى عليه يجب
العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرية بالظاهر وهو يصلح للدفع للاستحقاق
كتاب (الشهادات) قوله هو اختيار الحق للغير على اخر يعني بلفظ الشهادة
عند القاضي كما قيد به في البرهان **قوله** ولهذا قالوا انها مشتقة من المشاهدة
التي بمعنى المعاينة لوقال كان زليحي فلقد اقالوا انها مشتقة من المشاهدة التي
تبني عن المعاينة لكان اولي **قوله** والحفظ الى وقت الاداء ظاهره انما
الحفظ من وقت التحمل الى الاداء كما في رواية الحديث على قول الامام ولذلك قلنا
عنه الرواية في باب الاخبار وعندنا يحل له ان يردى وهذا خلاف ما يذكره
بقوله ولا يشهد من راي خطه ولم يذكرها حتى يتذكر انتهى **قوله** وجوب الحكم

على القاضي بوجوبها بعد التزكية اشتراط التزكية قولها وهو المفتى به كميثاق
ولا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجوب شرائطه الا في ثلاث رجاء الصلح بين
الاقارب واستمها للمدعي واذا كان عند القاضي شبهة كما في الاشباه والنظائر
قوله وتجب بالطلب في حق العبدان لم يوجد غيره كذا ان وجد ولكن هذا السرع
قبولا لا يسعد الامتناع لما فيه من تضيق الحق كما في الفتاوى الصغرى **قوله**
ولا يجوز كتمانها لقوله تنكح ولا ياب للشهادة اذا ما دعوا جري على ما عليه الاكثر
كما بن عيسى وعطاء انه في طلب اقامة الشهادة ومفول ولا ياب محذوف لفهم
المعنى اي لا ياب اقامة الشهادة واذا دعوا فالياب اي لا يمتنعون في وقت
دعوتهم لادائها وقضية ما قرره الحافظ السيوطي ان الآية في الطلب للتحمل
وهو ما جرى عليه قتادة والربيع وهو يحول على ما اذا لم يوجد غيره والا فالاولى
الامتناع انتهى كذا في التفسير للعلامة محمد الكرخي الشافعي انتهى والحكم كذلك عندنا
في دلوية امتناع التحمل كما قال في الفتاوى الصغرى لا ياب للنساء ان يتحوز
عن قبول الشهادة وتحملها ان وجد غيره والا فلا يسعد الامتناع انتهى **قوله**
ثم انه انما ياتى الخ قاله الزليحي وهذا اذا كان موضع الشاهد قريبا من موضع
القاضي وان كان بعيدا بحيث لا يمكن ان يبعد الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع
الى اهله في يومه ذلك قالوا لا ياتى لانه يلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار
كاتب ولا شهيد ثم ان كان الشاهد شيخا كبيرا لا يقدر على المشي الى موضع الحكم
وليس له شيء من الموكوب فركبه المدعي عنده قالوا لا ياب به وتقبل الشهادة
لان من باب اكرام الشهود وقد قال عليه السلام اكرموا الشهود وان كان يقدر
وركيه المدعي عنده قالوا لا تقبل انتهى **قوله** وتلقيته للدر من اضافة المصدر
لفاعله والضمير عائد للنبي صلى الله عليه وسلم والسلام في الدر للتقيل وقال
الزليحي فيما نقل من تلقيه المقر للدر عن النبي صلى الله عليه وآله واصحابه دلالة
ظاهره على ان السترا فضل **قوله** ونصابها لثنا اربعة رجال لقوله تعالى
واللاتي ياتين الفاحشة الدليل وان كان لاثبات الزنا في جانب النساء مثبت
الحكم كذلك للرجال بالمساواة **قوله** ونصابها لثنا اربعة رجال وان

كقوله تعالى فاستشهدوا بشهدتين من رجالكم قال الكرخي الشافعي في تفسيره
واستشهدوا اطلعوا قاله البيهقي واما فالسعي على بابها للطلب ويحتمل كما
قال ابو حنيفة وغيره ان يكون الفعل بمعنى افعل كما قاله الجلال السيوطي انتفى
قوله ولا تضل فيه شها وة النساء لما فيه من شبهة البدل لقوله تعالى فان لم
يكونا رجلين فرجل وامرأتان وهو اية البدلية وشبهة البدلية تمنع من
قبول شهادتهما فيها يسقط بالشبهات لان الشبهة فيها كالحقيقة كما في الكافي
قوله ووصيته قال في الجوهرة المراد بالوصية ههنا الايضالا انه قال او غير ما نقل
كان المراد الوصية لكان ما لا انتفى ولعل الحال لا يفتقر في الحكم بين الشهادة بالوصية
والايضا **قوله** بان لا يكون في بلده شريك له في تلك الصناعة لم يشترط هذا في
جامع الفصولين بل قال ولو ذكر وسمه وسمه ابيه وصناعته لا يكفي الا اذا كانت
الصناعة يفرق بها لا محالة فحينئذ يكفي انتفى **قوله** ولو ذكره وسمه ابيه وحده
او صناعته ولم يذكر له في قول الغير القائل لما تقدم نقل بعده في جامع الفصولين
راقها بعلامه صم ثم قال صاحب الجامع اقوال الصحيح التعريف لا تكثير الحروف فينبغي
ان يكفي ذكر ما يحصل به التعريف فلو كان معروفا بلقبه وجده ينبغي ان يكفي ذكر لقبه
وجده انتفى **قوله** ولا يسأل عن شاهد بلا طعن الختم قول ابو حنيفة رحمه الله
قوله ويلتزم من المذكر تعريف حالهم كيفية ان من عرف حاله بالعدل لا يكتب تحت
اسمه في كتاب القاض ان عدل جابر الشهادة ومن عرفه بالفسق يسكت ولا يكتب
احترازاً عن العتق و يقول الله اعلم الا اذا عد له غيره وخاف ان يحكم القاض
بشهادته فحينئذ يصرح به ومن لم يعرف حاله لا يكتب تحت اسمه انه مستور ويرد
العدول المستورة سرا كالا تظفر فيوزي كذا في التبيين **قوله** ومن عرفه بالفسق
لا يكتب شيئاً يعني ما لم يعد له غيره كما ذكرناه فحينئذ يصرح بفسقه ثم ان المصنف
لم يذكر ما اذا لم يعلم حاله وقد ذكرناه **قوله** اقوال فيه شك الخ يمكن دفعه
بالنظر الى الغالب **قوله** ولا يصح تعديل الختم هكذا قال ابو حنيفة هذا يفرع من
الامام رحمه الله على قول من يرى السؤال عن الشهود واما على قول فلا يتا في ذلك لانه
لا يرى السؤال عن الشهود ونظيره تفريعه في المزارعة **قوله** كفي واحد للتركية

والترجمة الخ هذا قول الامام رحمه الله وكذا على قول ابو يوسف رحمه الله وهو
الذي وعده فيما تقدم بقوله وابو يوسف يجوز كما سألني انتفى قال الزيلعي
وهذا عندهما وقال محمد يشترط في التركية ما يشترط في الشهادة من العدد ووصف
الزكوة حتى يشترط في تركية شهود اربعة ذكر ورو في الحدود والقصاص رجلان وفي
الحقوق يجوز رجلان او رجل وامرأتان وفيما لا يطالع عليه الرجال امرأة واحدة
وتبها مراتب الشهادة انتفى وترجمة الاعلى مقبولة عند الكل كما سألته انتفى الله
تعالى حتى يجوز تركية العبد الخ كذا يجوز احد الزوجين الاخر وتركية الوالد وله
وبالقلب كما في التبيين **قوله** والا حوط اثنتان كذا قال الزيلعي والا حوط في الكل اثنتان
الا انه قال قبله وفي المحيط اجاز تركية الصبي وقالوا يشترط الذكورة وعدد الشها
في تركية شهود الحد بالاجماع وينبغي للقاضي ان يختار في المسئلة عن الشهود من هو
اخير باحوال الناس واكثر ثبوت اختلاط بالناس مع عدلته عارفا بما يكون جرحا
وما لا يكون جرحا غير طماع ولا فقير كيلا يندفع بالمال فان لم يكن في خبرانه ولما اهل
سوقه من يتنبه به سال اهل محلة وان لم يجد فيهم ثقة اعلم فيهم تواتر الاخبار
انتفى **قوله** لسامع ام يجوز لسامع ما يتفق بالاقوال الخ قال الزيلعي بل يجب عليه اذا
دعي اليه انتفى **قوله** بان يكون في البيت وحده وعلم الشاهد انه ليس في البيت
غيره الخ قال في الكافي وعلم الشاهد ذلك بان دخل البيت وعلم انه ليس فيه غيره
ثم خرج وقعد الخ **قوله** لكن ينبغي للقاضي ان لا يقبله الخ كذا ذكره الزيلعي **قوله**
او يبرر شخص القليلة ويشهد عنده اثبات الخ شرط فضايل الشها وة واطلق في
ذلك فشمع تعريف من لا تقبل شهادته لها كالأب والزوج وبه صرح في جامع
الفصولين وصحة الشهادة على المنتقبة قال به بعض مشايخنا عند التعريف ولو
احضر العدلان ان هذه المقرة فلانة بنت فلان تكفي هذه الشهادة على الاسم والنسب
عندهما وعليه الفتوى فان عرفها باسمها ونسبها عدلان ينبغي للعدلين ان يشهد
الفرع على شهادتهما كما هو طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهدا عند القاضي
على شهادتهما بالاسم والنسب ويشهدا باصل الحق اصاله فيجوز وفاقا وابن
مقاتل لوسم اقرار امرأة من وراء الحجاب وشهد عنده اثبات انها فلانة وذكر

نسبها لم يجز ان يشهد عليها اطلاق الجواب اطلاقا وقال لم يجز ان يشهد
عليها الا اذا راي شخصها حال اقرارها فحينئذ يجز ان يشهد على اقرارها
بشرط وروية شخصها لارؤية وجهها انتهى **قوله** ولا يشهد على الشهادة ما لم
يشهد عليها قال في النهاية هذا اذا سمعه في غير مجلس لقاض ما لم يسمع شاعدا
يشهد في مجلس لقاضي جازله ان يشهد على شهادته وان لم يشهد كذا في الجوهرة
قوله ولا بالتسامع الا في النسب قصر الاستثناء على هذه الاشياء ينبغي اعتبار
التسامع في غيرها وذكر في المحيط لا تقبل الشهادة على الولا بالتسامع عندنا وعند
ابن بركة آخر يقبل كذا في شرح المجمع **قلت** وقوله وعند ابن بركة اخر يقبل
يعني يجوز له الشهادة به صرح بذلك الزيلعي لانه لو فسر للقاضي لا يقبل انتهى و
الشهادة على المهر بالتسامع فيه روايتان والاصح انه جازله كما في الخلاصة قوله
واصل الوقف قال في الهداية واما الموقف فالصحيح انه يقبل الشهادة بالتسامع
في اصله دون شرايطه لانه اصله هو الذي يشتهر انتهى وقال الكمال
ابن الهمام ذكر في المجتبى المختار انه يقبل على شرايطه الواقف ايضا وان
اذا عرفت قولهم في الافاق التي انقطع شهودها ولم يعرف لها شرايط ومعارف
انها يسلك بها ما كانت عليه في دواوين القضاة لم تقف عن تحسين
ما في المجتبى لانه ذلك هو معنى البتوث بالتسامع انتهى ويشترط ان
يخبره رجلان عدلان او رجل وامرأتان ليس لهما ظاهره لانه يشترط فيه
لفظ الشهادة في غير الموت كما قاله الزيلعي لكنه ذكر ما نصه قالوا في الاخبار
يشترط ان يخبره رجلان او رجل وامرأتان وهم عدول ليحصل له نوع
علم او غلبة ظن وقيل في الموت يكفي باخيار واحد عدل او واحدة لانه
قد يتحقق في موضع ليس فيه الا واحد بخلاف غيره لان الغالب فيها ان يكون
بين الجماعة ويشترط في الاخبار لفظ الشهادة في غير الموت وفي الموت لا
يشترط لانه لا يشترط فيه العدد فكذا لفظ الشهادة انتهى وفيه بحث لان
قوله وقيل في الموت يكفي باخيار واحد عدل يفيد انه خلا والمذهب لم يسته
الصنف وقوله بعده ويشترط في الاخبار لفظ الشهادة في غير الموت وفي الموت

لا يشترط

لا يشترط لانه لا يشترط فيه العدد فكذا لفظ الشهادة يفيد انه المذهب
الاكتفاء في الموت بواحد انتهى وفي الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهوة
في النسب وغيره بطريق الشهرة الحقيقة والحكمة فالحقيقية ان يشتهر
ويسمع من قوم كثير لا يتصور تواطؤهم على الكذب ولا يشترط في هذه العدالة
بل يشترط التواتر والحكمة ان يشهد عنده عدلان من الرجال او رجل وامرأتان
بلفظ الشهادة لكن الشهرة في الثلاثة الاول يعني النسب والنكاح و
القتل لا تثبت الا بخبر جماعة لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وخبر عدلين
بلفظ الشهادة وفي باب الموت بخبر العدل الواحد وان لم يكن بلفظ الشهادة
في باب النسب من شهادته خواتمه زاده لكن شرط كونه عدلا في باب
الشهادة على الموت من المختصر ذكر في آخر شهادته المتفق قال ابو حنيفة
رحمه الله في الموت اذا كان مشهورا او شهد به واحد وسعد كان
تشهده وقال ابو يوسف حتى يشهد عليه شاهد عدل او يكون موتا
مشهورا انتهى حتى لو فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع لم يقبل هذا
في غير الوقف كما سنده قال الشيخ الامام طهيري الدين الخ لم يترص
لبیان الواقف ونص عليه في الفتاوى الصغرى بقوله شهد واعلم ان هذا
وقف على كذا ولم يبينوا الواقف بينيما ان يقبل في باب قبض الديون من القاض
المعزول قال طهيري الدين الخ اذا لم يكن الوقف قديما لا بد من بيان الواقف
انتهى ويشهد راي جالس مجلس لقضا الخ كذا في التبيين والكافي
وفي الفتاوى الصغرى قال ابو حنيفة وابو يوسف اذا نظر الرجل الى القاضي
في مجلسه والناس عنده قالوا هذا القاضي وسعه ان يشهد انه القاضي
على اسمه ونسبه وان لم يكن راه قبل تلك الساعة انتهى ويشهد
ايضا راي رجل وامرأة الخ ذكره في الخ كذا زاد الزيلعي قوله وينسب
انسباط الازواج وسمع من الناس انها زوجة جازله ان يشهد انتهى
ولا يخفى مغايرة هاتين الصورتين لما تقدم من الشهادة فيهما بالتسامع
لان الشهادته معنا بالمعينة على ما قاله المص ويتخذ صورة الشهادة

بالزوجه على ما ذكره الزيلعي بشرط السماع من الناس مع المعاينة **قوله** سوي
 الرقيق المبيع يعني اذا لم يبيع فانه رقيق لا يشهد به بمعاينة اليد وفي غير المبيع
 يشهد بوقته **قوله** اذا شهد به قلبه كذا قال الكمال وعند ابو يوسف انه يشترط
 في حل الشهادة بالملا مع ذلك في قلبه انه له وفي الفوائد الظهيرية لهذا
 القول الى ان يعرف ومحمد ولفظه وعنهما قال المص قالوا يعني المشايخ يحتمل
 ان يكون هذا تفسير الاطلاق محمد في الرواية قال المصدر الشهيد يحتمل ان يكون
 ان يكون قوله قول الكل وبه نأخذ وقال ابو بكر الرازي هذا قولهم جميعا وجهه
 ان الاصل في حل الشهادة اليقين لما عرف فعند نفاذه يصار الى ما يشهد به
 القلب لان كون اليد مسوغا بسبب افادتها ظن الملك فاذ لم يقع في القلب ذلك
 لا ظن فلم يقدح في اليقين ولهذا قالوا اذا اراد انسان دونه ثمنه في يد كذا
 او كتابا في يد جاهل ليس في ابايه من هو اهل له لا يسهه ان يشهد بالملك له
 فعرف ان مجرد اليد لا يكفي **قوله** فان فسر الخ بطلان الشهادة في غير الوقت
 حكم فيه خلافا في جامع الفصولين قال شهدا بنسب او نكاح وقالوا سمعناه من
 قوم لا ينفقون وتواطوهم على الكذب لا تقبل وقيل يقبل وفي غده اشارة الى ان
 القبول اصح على ما ياتي ثم قال لو قالوا لا تشهدان فلا نأمن اخبرنا من شهد به
 من يوثق به قيل يقبل في الاصح كذا غده وقيل لا يقبل لمن راي عينايده يتقر
 فيها تصرف الملاك حل له الشهادة بملك ذي اليد ولو شهدا عند القاضي انه ملك
 لانا رايانه بيده يتصرف فيه تصرف الملاك لا تقبل كذا هذا وقد عثرنا على الرواية
 انه يجوز ان يقبل استق **باب القبول وعدمه قوله** الا الخطا يرد
 شهادتهم لتفيم الكذب لا لخصوص بدعتهم وكذا لا يقبل ممن يكفر بدعته والخطا
 نسبة الى الخطا ب محمد بن ابي وهب لا جنع وقيل محمد بن ابي زينة الاسدي
 الاجذع خرج بالكوفة في الخطا ب وحارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد
 بن عيسى وظهر الدعوة الى جعفر فنتروا منه جعفر ودعا عليه فقتل هو واصحابه
 قتله وصلبه عيسى بالكنيسة كذا في فتح القدير **قوله** وقيل يرون الشهادة
 واجبة لشيعةهم قال في الكافي وهم يدينون بشهادة الزور لموافقهم على نكاح

قوله

قوله وقيل من الذمي على مثله اي اذا كان عدلا في دينهم كما في الجوهرة **قوله**
 والذمي على المستبان عدل عن التعبير بالحزب الى المستبان لان الكمال اول بد قول
 الهداية ولا تقبل شهادة الحزبي على الذمي فقال اراد به المستبان لانه لا يتصور
 غيره فان الحزبي لو دخل بلا امان قهر استرق ولا شهادة للعبد على احد انتهى
 ولا يخفى ان المراد نفي شهادته ولو دخل بامان لان نفي شهادة الذمي عليه **قوله**
 ولهذا لا يجري التوارث بينهما كذا لا يجري التوارث بين الذمي والمستبان وان
 قبل شهادة الذمي عليه لان المستبان من اهل دارنا فيما يرجع الى المعاملات
 والشهادة منها ومن اهل دار الحرب في الارث والمال كما في الفتح **قوله** وتقبل ايضا
 من مسلم اي مركب معصية صغيرة قال الكمال احسن ما نقل في هذا الباب عن ابي يوسف
 ان لا ياتي بكبيرة ولا يصح على صغيرة ويكون ستره اكثر من معتكه وصوابه اكثر
 من خطايه ومروته ظاهره ويستعمل الصدق ويحب الكذب ديانة ومروة
 ثم قال ولا بأس بذكر افراد نص عليها منها ترك الصلوة بالجماعة بعد كون الامام
 لا طعن عليه في دين ولا حال وان كان متاولا في تركها كان يكون معتقدا فضيلة
 اول الوقت والامام يؤخر الصلوة او غير ذلك لا تسقط عنه التمسك وكذا اترك
 الجمعة من غير عذر ومنعهم من اسقطها بمرة واحدة كالحلواني ومنعهم من شرط
 ثلاث موات والاول واجبه وذكر الاسيحي في من اكل فوق الشيع سقطت عدالته
 عند الاكثر ولا بد من كونه في غير ارضه التقوى على صوم الفدا او مواساة الضيف
 وكذا وكذا من خرج لروية السلطان والامير عنه قدومه ورد سداد شهادته
 شيخ صالح لمحبته ابنه في النفقة في طهر مكره كان راي منه قضيتا ومشاحة
 تشهد بالخل وذكروا الخاف ان ركوب البحر للتجارة او التفحج يسقط العدالة وكذا
 التجارة الى ارض الكفار وقوى فارس ونحوها لانه مخاطر بدينه ونفسه لنيل المال
 فلا يؤمن ان يكذب لاجل المال وترد شهادة من يلج اذا كان موسرا على قول
 من يراه على الفور وكذا من لم يؤد زكاة وبه اخذ الفقيه ابو الليث وكل من شهد
 على قرار باطل وكذا اعلم باطل مثل من يأخذ سوق النخارين مقاطعة وشهد
 علوا يفتقها شهود قال المشايخ ان شهدوا اهل العلم لعن لانه شهادة على باطل

كليف هؤلاء الذين يشهدون على مباشري السلطان على نعمان الجهاد والامارة
المضارة وعلى المجوسيين عندهم والذين في ترسيمهم انتهى فاعتمت لما جمل ولا تملى
قوله وقيل اليوم السابع من ولادته او بعده الى ان يحمله ولا يملك بدستد له
بما روى الحسن والحسين رضي الله عنهما خنتنا في اليوم السابع او بعد السابع ولكنه شاذ
وهو في الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء لانها تكون الذي عند الموافقة كذا في
التبيين **قوله** وان كان مشكلا فيجعل امرأة في حق الشهادة ليس احرازيا عن
غير الشهادة لمعاملة بالاضر في غير ذلك نحو الارث والامانة **قوله** الا اذا
كانوا على الظلم الخ كذا ما نقله الكمال عن احمد والشهيد ان شهادة الربيع لا يقبل
وكذا الجاني والاصر الذي يجمع عنده الدراع ويأخذها طوعا لا تقبل وقد مناع
البرودي ان القيام بتوزيع هذه النوايب السلطانية والحيايات بالعدل بين المسلمين
ما جوه وان كان اصله ظلم فلي هذا تقبل شهادته والمراد بالربيع القريه
وهو المسمى في بلادنا شيخ البلد ومثله الموفون في المراكب والعرفان في جميع الا
وضمان الجهاد في بلادنا لانهم كلهم اعوان على الظلم انتهى **قوله** لا يثبت
على مسلم المعتبر بسلامه حال القضا لا حال اداء الشهادة ولا حال الشهادة قبل الا
في الحدود والقصاص لما قال في المحيط شهود ميان بما ل على ذم في علم المشهود
عليه قبل القضا لا يقضى لان الشهادة انما تصير حجة وقت القضا ووقت
القضا الشاهد كافر والمشهود عليه مسلم فلا تصير حجة وان سلم المشهود عليه
في الحدود بعد القضا قبل الامضاء لا ينفذ لان الامضاء في باب الحدود من القضا
وفي باب القصاص في النفس وفيما دونها ينفذه قبا بالاحتسان للمعرف واذا لم
ينفذه هل تجب لدية ذكر الحصاص في ادب القاضون عندنا في يوسف تجب واختلف
المأخرون عند هذا قولنا في بر حفيضة وقيل هذا قولنا في قليل عندنا في حفيضة
ينفذ القصاص فيما دون النفس ولا يقضى بالدية في النفس وعندهما يقضى بالدية
فيهما وهذا الاختلاف كالاختلاف في القضا بالنكول عنده ينفذ القضا بالقصاص
فيما دون النفس ولا يقضى بشئ في النفس وعندهما يقضى بالدية فيهما **قوله**
الا في الرجال يقصد الوصاية بما قال في المحيط اوصى كافر الى مسلم فقام رجل البيعة
من اهل

من اهل الكفر يدعين على الميت جاز لان هذه شهادة قامت على كافر وهو الميت
لا الوصية **قوله** يعني اذا ادعى الايصام من نصراني واقام شاهدين نصرانيين
على خصم مسلم الذي يظهر في ان هذا مقيد بما اذا كان الخصم مسلم مقرا بالدين للنصراني
الميت منكر الوصاية فتقبل شهادته الذي يمين لا ثبات الوصاية لانها شهادة على
النصراني الميت اما لو كان الخصم المسلم منكر للدين كيف تقبل شهادته الذي يمين
عليه فليتنا **قوله** او ادعى ان فلان بن فلان النصراني الخ كذا يظهر في ان هذا فيما
اذا اقر الخصم بالمال لا نسيه المدعي وفي كلام المصنف اشارة اليه بقوله ولم تقبل شهادته
النصراني على المسلم في اثبات الايصال الذي بناؤه على الموت والنسيه الذي بناؤه
على النكاح الخ فتأمل **قوله** ولا مانع من سواه على قبل التحمل او بعده فيما تجوز الشهاد
فيه بالسامع او لا تجوز وقال زفر رحمه الله وهو رواية عن الامام تقبل فيما
تجوز فيه السامع وتقبل في الترجمة عند الكل كذا في الفقه **قوله** ومملوك اراد
به الرقيق ليسهل المكاتب **قوله** الا ان يتجمل في الرق والصفر واديا بعد الحرية
والبلوغ شامل لتحمله لسيده في وقته وكذا الوكيل في كفره وادها في سلامه
تقبل كما في الفسخ وكذا الوكيل حال قيام الزوجية لزوجته ثم ادها بعد الابانة
كما في العنق لكن اكتمال وفي المحيط لا تقبل شهادته لمعتدته من رجعي ولا من
قيام النكاح في بعض الاحكام انتهى فيمكن حمل الابانة في كلام الفتاوى الصغرى
على انقضاء العدة جمعا بينهما **قوله** وحدود في قذف اشارة اشارة به
الى تمام الحد مقام عليه وبه صرح الزيلعي عن الميسوط لا تسقط شهادة القا
ما لم يضرب تمام الحد وروى عنه انها تسقط بالاكثروا وروى بضرب سوط
قوله وان تاب اشارة الى خلاف الشافعي ومالك في قبولها لها اذا تاب
والمراد بنوته للموجة لقبول الشهادة ان يكذب نفسه في قذفه وهل
يقبض معه اصلاح العمل فيه قولان ذكره الكمال **قوله** الا ان يحذركا فليسلم
اشارته الى شرط تمام الحد حال الكفر ولو حد بعينه في حال كفره وباقيه في سلامه
فيه اختلاف الروايتين كذا في الفقه وقال الزيلعي لو ضرب لادمي سوطا لم يضرب
الباقي بعد الاسلام تقبل شهادته وعن ابي حنيفة اذا ضرب بالمسوط الاخير

بعد الاسلام لا تقبل شهادته انتهى **قوله** وتزوج وعرس يتفرع عليه لو شهد
احدهما للآخر في حادثة فردت فارتفعت الزوجية فاعاد تلك الشهادة تقبل
بخلاف ما لو ردت لفسق ثم تاب وصار عدلا واعاد تلك الشهادة لا تقبل بخلاف
شهادة العبد والكافر والصبي اذ اردت ثم عتق وبلغ وبلغ واعادها تقبل فصار
الحاصل كل من ردت شهادته لمعنى وزال ذلك المعنى لا تقبل اذا اعادها بعد
زوال ذلك المعنى الا العبد اذا شهد فردا والكافر والاعمى والصبي اذا شهد كل فرد
ثم عتق وبلغ والبصر وبلغ فشهدا بعينها تقبل ولا تقبل فيما سواهم انتهى كذا في الفقه
ولكن آخره يخالف اوله لحكمه ابتداء بقبول شهادة احد الزوجين بعد زوال الزور
وقد كانت ردت حال قيامها وحكمه اخرها بعدم قبولها بقوله ولا تقبل فيما سواهم
اذ لم يثبت للقبول بعد الرد الا العبد والكافر والاعمى والصبي انتهى والذي ينبغي
ان يقول عليه في كلامه ما ذكره اخر الما قال في الفتاوى والحنفي لو شهد المولى
لعبد بارتكاح فردت ثم شهد له بذلك بعد العتق لم يجوز لان المردود كان شهادته
ثم قال والصبي والمكاتب اذا شهد فردت ثم شهدا بعد البلوغ والعتق جاز لان
المردود لم يكن بشهادة بدليل ان قاضيا لو قضى به لا يجوز فاذا عرفت هذا ينهل
عليك خريج جنس هذه المسائل ان المردود لو كان شهادته لا يجوز بعد ذلك الا
ولو لم يكن شهادة تقبل عند اجتماع الشرايط انتهى ولكن يشك عليه شادة
الاعمى اذ لو قضى بها جاز فنفى شهادته وقد حكم بقبولها بعد زوال العي انتهى ولما
قال في الجوهره اذا شهد الزوج للزوجه فردت ثم ابانتها وتزوجت غيره
ثم شهد لها بتلك الشهادة لم تقبل لجواز ان يكون حوثل بطلانها الى تصحيح
شهادته وكذا اذا شهدت للزوجه ثم ابانتها ثم شهدت له له انتهى والعلل
المذكورة في الصغرى موجودة هنا لانها شهادته انتهى ولما قال في البدايع لو شهد
الفاسيق فردت او احد الزوجين لصاحبه فردت ثم شهدا بعد الموت والبيوتنة
لا تقبل ولو شهد العبد والصبي والكافر فردت ثم عتق وبلغ وبلغ وشهد في تلك
الحادثة بعينها تقبل ووجد الفرق ان الفاسق والزوجه لهما شهادة في الجملة
فاذا ردت لا تقبل بعد بخلاف الصبي والعبد والكافر اذ لا شهادة لهم اصلا انتهى

قوله

قوله ومسجون في حادثة السجين كذا لا يقبل شهادة الصبيان بعضهم على بعض
فيما يقع في الملاعب وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان مست الحاجة
لعدم حضور العدول السجين ولا البالغين ملاعبا للصبيان ولا الرجال حمامات النساء
لان الشرع لما شاع لذلك طريقا اخر ومنع النساء عن الحمامات والصبيان عن الملاعب
والاستماع عن مباشرة ما به يصير مستحقا للسجن فاذا لم يفعلوا ذلك كان التقصير
مضافا اليهم لا الى الشيع كذا في الصغرى **قوله** لكونهم متهمين اي بارتكاحهم ما يوجب
السجن قد نفوا عنه كما ذكرنا **قوله** وتزوج وعرس شامل لما لو كان المشهود له
مملوكا وبه صرح اكمل **قوله** والمراد بالاجير التلميذ الخاص الخ يشير الى قبول شهادته
الاستاذ له والمستاجر له وبه صرح في الفقه **قوله** فلو شهد فيما لا يشتركان فيه تقبل
بعم المقاضى فتقبل فيما ليس مشتركا بينهما كحق العقار والعروض وما لا يدخل في الشراكة
مقاضية بشرائه وهو طعام الاصل وكسوتهم وكذا الحدود والقصاص والنكاح و
الطلاق والعتاق كما في التبيين **قوله** واما من في كلامه لين وفي اعضائه تكسر يعني
باصل الخلقة اشارة اليه بقوله ولم يشتهر بشئ من الافعال الردية اذ لو كان تشبها
بالنساء لا تقبل كما في التبيين **قوله** وناحية ومغنية لارتكاحها المحرم طمعا في المال في
هذا التعليل نظر من حيث جانب المغنية لانه لمجرد غناها ولو لم يكن لغناها لا تقبل
شهادتها كما يذكر لكنه ينبغي تقييده بعدم او منتهى عليه ليظهر منها كافي مد من الشرع
على اللهو والافعال الفرق **قوله** والمراد بالناحية التي تنوح في مصيبة غيرها واتخذته
مكبسا قال اكمل ظاهره التقييد بشيئين ان يكون للناس باجور والافعال
لان من ان ترتكب شهادة الزور لاجل المال لكونها ايسر عليها من الغنى والنوح ^{اجل}
مدى لم يله ولم ينفق هذا احد من المشايخ فيها علمت لكن بعض متأخرى انما حين
نظر فيه انه معصية فلا فرق بين كونه للناس ولا وقد كرهوا به انه وان كان معصية
لكن يشترط الشهرة ليصل للقاصو العلم بالشهرة وذلك يفيد كونه للناس ولا يفيد
مثله على قولهم ولا مد من الشرع على اللهو مع قولهم يرد بشهادة من يأتي بابا من
الكباير مع ان شرب الخمر منها ومع ذلك يشترط فيه الشهرة فكل قولهم من يأتي بابا من
الكباير بانه على الايات به شهرة انتهى **قوله** وانفق للهو حرام في جميع الادبيات

حصوا اذا كان من المرأة الخ بالنظر الى هذه العلة لا معنى لتخصيصه في الرجل بان
 يكون للناس وكذا التقييد في الناحية يكونها للناس لا ارتكاب المحرم فلم يبق ما قالوا
 لعله الاشتغال بغيرها ما قلنا انه من جانب المفيدة لنفسها بما اوتهى قوته ومن
 الشرب قال الزيلعي نقلا عن النهاية شرط الادمان ولم يرد به الادمان في الشرب وانما
 اراد به الادمان في النية يعني يشرب ومن يثبت ان يشرب بعد ذلك اذا وجدته انتفى
 وظاهر هذا الاوقوف عليه الامن بجهة ومخالف لما نقله المصنف عن الكافي ونقله الزيلعي
 ايضا شرط الادمان ليكون ذلك ظاهرا منه الخ **قوله** ومن يلعب بالطيور الخ قال الكمال
 والاوجه ان اللعب بالطيور فعل مستغنى به بوجوب الغالب اجتماع اناس اذ
 وجبتهم وذلك مما يسقط العدالة انتهى **قوله** واذا كان لا يسمع غيره الخ بعد الايلم
 حكمه في حق نفسه وقال الكمال فيه خلاف بين المشايخ منهم من قال لا يكره وانما يكون اذا
 على سبيل التهور به اخذ شمس الاعنة الشخص ومن المشايخ من كره جميع ذلك وبه
 اخذ شيخ الاسلام **قوله** او ياتي نوعا من الكبار للموجبة للمحذ ليس احترازا عما لا
 يوجب الحد من الكبار بل يذكر بعده من موانع الشهادة ولذا اطلقه الزيلعي في الجمع
 فقال وكل من يرتكب الكبار يتردد شهادته واختلفوا في الكبيرة قال اهل الحجاز واهل مكة
 هي سبع المذكورة في الحديث المشهور وهو الاشرار بالله من القرار من الزحف وعقوق
 الوالدين وقتل النفس بغير حق وبعث المؤمن والزنا وشرب الخمر وزاد بعضهم اكل
 الربا واكل مال اليتيم وقال بعضهم ما ثبت حرمة دليل مقطوع به فهو كبيرة وقال
 بعضهم ما فيه حد او قتل فهو كبيرة وقبل ما اصر عليه وقيل كل ما كان عمدا فهو كبيرة
 والاوجه ما ذكره المتكلمون ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يعرفان بذاتهما
 وانما يعرفان بالاضافة فكل ذنب اذا نسبته الى ما دونه فهو كبيرة واذا نسبته الى
 ما فوقه فهو صغيرة انتهى ولصاحب البحر رسالة في بيان افراد كل من الصغير والكبير
قوله وفي المبسوط شرط ان يكون مشهورا بكل الربا قال الزيلعي وهذا خلاف اكل
 مال اليتيم حيث لا يشترط فيه الادمان لان التحوذ عنه ممكن لعدم دخوله في ملكه
 بخلاف الربا لدخوله في شرط فيه الادمان **قوله** وان كان مكروها عندنا يعني به
 انه حرام غير مباح كما في الفتح **قوله** واما من يلعب بالرد فهو مردود الشهادة

مطلقا قال الكمال ولعب للطاب في بلادنا مثله لانه يرمى ويطرح بلا حساب واعمال
 فكل من كان كذلك مما احذته الشيطان وعمله اهل الغفلة فهو حرام سواء قومه
 اولاد لا يقبل شهادة اهل الشيعة والذكاة والشيعة اذا اكل بها واتخذها مكسبه
 واما من عليها ولم يعملها فلا **قوله** والغريمي قصدا نصيب من يستوفيان حقهما يعني
 من له وهو كذلك في عبارة الكافي **قوله** وجه الاستحسان انها ليست بشهادة حقيقة
 لانها لا ترجع على القاضي ما لم يتمكن منه يدونها وهذه ليست كذلك الصواب بقاط
 لا النافية من قوله لانها لا ترجع على القاضي لان الضمير في قوله لانها راجع الى الشهادة
 الحقيقية فلا يصح ان يقال لانها لا ترجع على القاضي ما لا يتمكن منه الخ لا يقال انه راجع
 الى الشهادة المذكورين لما يلزم منه ان تكون شهادة هؤلاء المذكورين ملزمة وهو عكس
 الموضوع **قوله** والموت معروف الراول للمحال اي يتمكن القاضي من الوصي اذا رضى في هذه
 الحالة بخلاف ما اذا لم ير من او كان الموت غير ظاهرا فلا يكون له نصيب الوصي لا بعده
 البنية فتصير الشهادة موجبة فتبطل لمعنى التهمة وفي الغريمي الميت عليها دين تقبل
 شهادته وان لم يكن الموت ظاهرا لانها يقران على نفسها بثبوت ولاية القبطي
 للمشهود له فانتهت التهمة وبثبت موت ربه الدين باقراره في حقهما وقيل معنى القبول
 امر القاضي ياها باذنا ما عليها اليه لا يراى عن الدين بهذا الادان استيفاء
 الدين منها حق عليها فيقبل فيه والبراءة حق لها فلا يقبل فيها كذا في قوله
 وقبلت على اقرار المدعي بفسقه او اقراره بشهادته بغيره بوزر تقدم مثله في الدعوى
 بقوله يرضى على قول المدعي انما يبطل في الدعوى وشهود كذبه او ليس له عليه شيء
 مع الدفع **قوله** او انهم زنوا ووصفوا الزنا الخ قال الكمال من الجرح المجرد ان يشهدوا
 زنا او شرية الخ ثم قال فاما لو كان الجرح غير مجرد الزنا قال منه ما لو شهدوا ان
 الشاهد شرب الخمر او زنا انتفى فذكر الشرب والزنا في كل صور الجرح المجرد وغيره
 ثم قال قد وقع في عد صور عدم القبول ان يشهدوا بانهم فسقوا او زنا او شرية
 خمر وفي صور القبول ان يشهدوا بانهم شربوا او زنا لانه ليس جرحا مجرد التضمن
 دعوى حق لله وهو الحد ويحتاج الى جمع وتاريخ انتهى قلت وبالله التوفيق
 الجمع بينهما والتاريخ مما ذكره الزيلعي ان الشاهد اذا اطلق في انه زنا او شرية الخ

او سرق ولم يبين وقته لا تقبل للتقادم فيكمل ما في صور الحجج على هذا ما بينه
 ولم يكن متباد ما يقبل وعليه كل ما في صور القبول وهذه عبارته وما ذكره الخصم
 من قوله ان الشهادة على الحجج المجردة مقبولة تأويله اذا اقامها على اقرار المدعي بذلك
 او على التركية وعلى هذا ما ذكره في الكافي وغيره من ان الشهود لو شهدوا ان الشهود
 زناة او شربة خمر لم تقبل وان شهدوا انهم زناوا وشربوا الخمر او سرقوا فقبل بحمل
 الاول على انه اذا كان متباد ما والا فلا فرق بين قوله زناة او زناوا الخ انتفى للمنفذ
 رحمه الله تبع ما اول به الزليعي كلامهم رحمه الله تعالى اجمعين **قوله** ثم اذا شهدا
 انها في يد المدعي عليه حالهم القاضى ذكره في جامع الفصولين ثم قال وقد استنبه على كثير
 من الفقهاء انه بمجرد اقراره هل ثبت يده حكما فحمل يذكروا انها عينا يده لا يقبل ولا
 يحتقن هذا بعده الحادثة وفي غيرها كذلك حتى لو شهد ابي بيع وتسليم بياضه الخ
 اشهدا على اقرار البايع او على معانية البيع والتسليم والحكم بخلف فان الشهادة بالبيع والتسليم
 شهادة بالملك للبايع والشهادة على اقرار البايع به ليست شهادة بملك البايع اقول
 الشهادة على المعانية قد تكون في غير ملك البايع بان يبيع دكالة فلا يستقيم جعل الشهادة
 على معانية البيع شهادة بالملك للبايع على الاطلاق وبين هذا وبين الشهادة بالملك بنا
 على معانية البيع والتصرف فيعرف بالتأمل فلا يقياس عليه انتفى **قلت** ولا يحتقن بما
 بحث به فان الشهادة على معانية البيع لا تقتضي الملك اذ يجوز للشاهد بالبيع ان يبيع
 بعد شهادته به ما لم يشهد بانه باع ملك نفسه او ببيعها بائنا كما تقدم انتفى **قوله**
 وان شهدوا بالملك في الحدود واخران بالحدود حيث يقبلان قال في جامع الفصولين
 ان الرواية اختلفت في المسئلة والاطهر انها تقبل **قوله** شهد عدل فقال او همت
 بعض شهداء في لم يضرها ليس لم اذ كونه على الغور بل ما لم يبرح عن مكانه انشأ رايه
 بقوله يعني بعد ما شهد تذكر وقوله او همت اي اخطات لنسيان عواذ بزيادة
 باطالة بان كان شهد بالف فقال انما هي خمسمائة واذا جازت فيها اذ يقضى قبل بجمع
 ما شهد به لان ما شهد به صار حقا للمدعي على المدعي عليه فلا يبطل حقه بقوله
 او همت فلا بد من دعوى المدعي الزيادة وقيل بما بقي فقط واليه مال شمس الائمة الشريفة
 وروى الحسن عن ابي حنيفة اذا شهد شاهدان لرجل شهادة ثم زاد افيها بقل الحقنا

او بعده

او بعده وقالوا وهما غير متهمين قبل منفي وظاهر هذا انه يقضى بالكل كذا في الفتى
 وبه يعلم انه لا فرق بين كونه قبل القضا او بعده وبه صرح قال وذكر في النهاية
 ان الشاهد اذا قال او همت في الزيادة او في النقصان يقبل قوله اذا كان عدلا ولا
 يتفاوت بين ان يكون قبل القضا او بعده ورواه الحسن عن حنيفة وبشر عن ابي يوسف
قوله واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يبرح الخ هذا او قيد الزليعي شرط
 عدم البراج بما اذا كان موضع شبهة كما بينا اما اذا لم يكن موضع شبهة فلا بأس
 باعادة وان قام عن المجلس ان كان عدلا مؤثما مثل ان يترك لفظ الشهادة او يعم
 المدعي والمدعى عليه او الاشارة الى احد الخصمين ويجري مجراه **قوله** وعن ابي حنيفة
 وابي يوسف انه يقبل في غير المجلس في الكل الاول هو الظاهر **قوله** بينة الموت من الحجج
 الى آخر الباب كان المناسب ذكره في دعوى الرجلين **تجيبه** في الشهادة على فعل نفسه
 اعلم انه عقد لذلك فعلا في الخلاصة والتاخر رخصة وقد استغنى الان عن قبا في
 ونحوه شهد بالوزن والتسليم للمدعي عليه وكذلك ذرع الثوب لو اخطبه الشاهد
 بانه ذرعه وسلمه للمدعي عليه وجوابه قال في الخلاصة ما نصه وفي المتنق للو شهدا
 على رجل يالا انه قبضه من فلان وهو ينكر فشهدا على رجل قبضه وقالوا نحن وزنا
 عليه ان كانا زعمانا ان رب المال كان حاضرا جازت شهادتهما وان لم يكن حاضرا
 عند الوزن لا يقبل انتهى قل في التاخر رخصة لانه اذا كان حاضرا انتقل فعل العقد
 اليه فكان الشاهد شاهدا على فعل غيره فاما اذا كان غائبا تعذر اضافته اليه
 فبقى العقد مقصورا عليه وذكر بعد هذا الوزن له العزم الف درهم ووضع
 وقال خذ مالك فقالا المقتض لرجلنا ولف هذه الدراهم فنادى لها ثم شهدا على المقتضى
 وانه هو الذي دفع اليه الدراهم جازت شهادته وذكر هلال في شروطه انه
 لا يقبل شهادة الذي قال في المكيل وفي المذروع تقبل شهادة الذي ذرع انتفى
 وسند كوفي كتاب العسم جواز شهادة القاسمين ولو قسموا باجر مطلقا
باب الاختلاف في الشهادة **قوله** منها ان الشهادة على حقوق العباد
 الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعنده
قوله منها ان الشهادة على حقوق العباد الخ ليس من هذا ان الشهود اذا

شهودا وأكثر من المدعى في الجملة **قوله** ومنها ان الملك المطلق في هذا ايضا
في الجملة لما سئل **قوله** فلو ادعى ملكا مطلقا كان الانسب ان يرفع بقوله
فلو ادعى الفين وشهدا بالف قبلت اتفاقا لوجهه لا فظا بوجهه ولا يشك هذا على
قولا في حقيقته لا في الاتفاق بين الدعوى والشهادة وان اشترط لكن ليس على وزن
اتفاقه بين الشاهد بين الايرى ان لو ادعى الغصب فشهدا باقراره به تقبل ولو شهدا
احدهما بالغصب والاخر على الاقرار به لا تقبل وحينئذ فقد حصلت الموافقة بين
الدعوى والشهادة لانه لما ادعى بالفين كان مدعيها الفاء وقد شهدا به صريحا
فتقبل بخلاف شهدا به بالالف والالفين لم يثبت شاهدان على الالف الا ان
حيث هي الفان ولم يثبت الاتفاق كذا في الفتح **قوله** وبكسه اي لو ادعى ملكا بسبب
وشهدا بملك مطلق لا اى لا تقبل هذا في غير دعوى الارث والتباج وكذا في غير دعوى الشرا
من مجهول على خلافه لما قال الكمال ادعى ملكا مطلقا او بالتباج فشهدا في الاول
بالملك بسبب وفي الثاني بالملك المطلق قبلتا ثم قال بعد تعليله ومن الاكثر ما لو ادعى
الملك بسبب فشهدا بالمطلق لا تقبل الا اذا كان السبب الارث لان دعوى الارث
كدعوى المطلق هذا هو المشهور وقيد في الاقضية بما اذا نسبته الى معروف سماه
ونسبته الى مجهول فقال اشيرته او قال من رجل ازيد وهو غير معروف وشهدا
بالمطلق قبلت فهي خلافية ذكر الخلاف في القبول وشهدا الدين انتهى **قوله** ويجوز ان
الشهادتين في المعنى الخ من صراحة ما لو ادعى الابرا فشهدا احدهما انه ابراه واخر
انه وعبد له او تصدق به عليه فانها تقبل لانها يستعملان في البراءة او شهد
احدهما بالعبية والاخر بالابرا تقبل كما في الكافي مع زيادة فائدة انتهى وذكر ان
من المسائل المذكورة في اوقاف الخصا في ما يخالف اصل في حنفية رحمه الله فليراجع
قوله فلو شهدا احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت كذا تقبل فيما لو ادعت
نكاحا فشهدا احدهما انها امراته والاخر انها كانت امراته او شهدا انه اقربا
امراته والاخر انه اقربا كانت امراته كما في جامع الفصولين فان قلت يشك هذا
على قولنا في حنفية بما اذا شهدا احدهما انه قال لها انت خلية والاخر انه سري خلية
لا يقضي ببينونة اصلا مع افادتهما معا ببينونة واختلاف اللفظ وحده غير ضار

قلت يمنع التزاد في لان معنى خلية ليس معنى بوية لغة والوقوف ليس باعتبار معنى
اللغة ولذا افكتنا ان التكنيات عوامل بحقايقها وهي لفظان متباينان
لمعنيين متباينين غير ان المعنيين المذكورين المتباينين يلزمها لازم واحد
وهو وقوع البينونة والمتباينان قد تشتركا في لازم واحد فاختلافها ثابت
في اللفظ والمعنى فلما اختلف المعنى منها كان دليل اختلافهما في المعنى فان هذا يقول
ما وقعت البينونة الا بوضعها بخليته والاخر لم يقع الا بوضعها ببوية والا فم
تقع البينونة كذا في الفتح **قوله** كذا العبوة والعبوة ونحوها هو الخلق والاتفاق للمعنى
وهذا بخلاف ما لو اختلفا في السبب كما لو شهدا احدهما بالعبية والاخر بالصدقة فانها
لا تقبل لانهما شهدا بعقدين مختلفين كما في المحيط ووجهه ما قال في الكافي ان الصدقة
اخراج المال الى الله تعالى والعبوة الى العبد انتهى فعلى هذا ينبغي القول اذا كانت
الدعوى من فقير لان الصدقة له صدقة **قوله** ولو شهدا احدهما بالف والاخر بالفين
الخ قولنا في حنفية رحمه الله وعندهما يقبل على الاقل ان ادعى المدعى الاكثر كما في الكافي
وهذا بخلاف ما لو ادعى الفين فشهدا بالف حيث تقبل اتفاقا كما قد مر من الكمال
قوله كما اذا ادعى غصبا او قتلا الخ وجد عدم القبول ان اختلفا فيها في الانشاء
والاقرار وقع في الفعل فمنع قبول الشهادة وكذا لو شهدا احدهما انه قتل عمه بالسيوف
والاخر انه قتل بالسكين لم يقبل لان الفعل لا يتكرر باختلاف الالة وهذا بخلاف
ما لو شهدا احدهما بالبيع والآخر من او بالعلاق او العتاق والاخر بالاقارب
فانها تقبل لان صيغة الانشاء والاقرار في هذه التصرفات واحدة فانه يقول
في الانشاء بعث واقضت وفي الاقرار كنت بعث واقضت فامنع قبول الشهادة
به كما في المحيط **قوله** بخلاف ما اذا شهدا بالاقرار به حيث تقبل لانه لا يشترط التطابق
بين الشهادة والدعوى على وزن تطابق الشاهد من كما ذكرناه عن الكمال **قوله**
فلو شهدا واحد بشرا عبد بالف واخر بالف وخمسائة ردت كذا في الفتح عن الجامع
ثم قال وفي الفوائد الظهيرية عن السيد الامام الشهيد السمري قدس تقبل لان الشرا
الواحد يكون بالف ثم يصير بالف وخمسائة بان يزداد في الثمن فقد اتفقا على الشرا
الواحد بخلاف ما لو قال احدهما اشترى بالف والاخر بمائة دينار لان الشرا لا يكون

بالف ثم يكون بمائة دينار وقال بعض المحققين من الشارحين فيه نوع تأمل
كانه والله اعلم لو جاز لزوم القضا ببيع بلائس اذ لم يثبت احد الثنتين بشها
ثم لا يفيد لانه يعود الى الخصومة كما كانت في الالف والخمسمائة المدعى به وانما كان
وسيلة الى اثباتها انتهى **قوله** او كتابه شامل لما لو كان المدعى العبد او مولا وانكر
الاخر كما في الفقه **قوله** ان ادعى العبد في الصورة هو قوله كذا العتق وليس المراد بها
الكتابة لما قدمناه عن الكمال **قوله** وان ادعى الاخر فكذلك عوى الدين في وجوبها
قال الكمال وذلك انه اذا ادعى اكثر المالكين فشهد به شاهد والاخر بالاقل ان كان الاكثر
يعطى مثل الف الف وخمسمائة قضى بالاقل اتفاقا وان كان بدونه كالف والف
فكذلك لا عندهما وعندنا في حقيقته لا يقضى بشئ انتهى يعني بان ادعى الفين فشهد
شاهد بعهما والاخر بالف اذ هو محل الخلاف اما لو ادعى الفين وشهد بالف فانها تقبل
لما قدمناه عنده رحمه الله وايانا **قوله** قال صدر الشريعة الح محضه ان دعوى
الرهن ليست كدعوى الدين حتى يلزم الاقل لان تطابق الشاهدين على الالف بسبب
الاقرار يلزم ذلك على المدعى عليه لا مكان التوفيق واتحاد السبب وليس اتفاقا على الاقل
في الرهن يلزم به تكون المال تابعا للعقد وقد تعدد لان الشهادة لانه رهن بالف
غير الشهادة بالف وخمسمائة فلكونها عقدان انفراد بكل فرد ردت شهادتها وجواب
المص بان المشبه ليس محل النزاع ولا ينكر ذلك صدر الشريعة بل هو عين كلامه
كما هو ظاهر واما قوله وانما كان كذلك الخ فحاصله الجواب بالغرق بين ثبوت العقد
وزواله لان ثبوت العقد تكون الدعوى بالعقد والمال تابع يثبت بثبوت الدين
انتهى لكنه يحتاج الى معرفة الزوال والى ثبوت وزيادة تحقيق ويعلم ذلك من قول
المحقق ابن الهمام فان قبل الرهن لا يثبت الا باليجاب وقبول فكان كسائر العقود
فينبغي ان يكون اختلاف شاهدين في قدر المال كما يختلفان فيه في البيع والشراء
اجيب بان الرهن غير لازم في حق المرتهن فان له ان يردده متى شاء بخلاف الرهن
ليس له ذلك فكان الاعتبار لدعوى الدين في جانب المرتهن اذ الرهن لا يكون الا
بالدين فتقبل بيته بثبوت الدين ويثبت الرهن ضمنا وتبعا للدين انتهى والظاهر
ان هذا الجواب لغو الكمال ولذا عقبه على وجه التحقيق بقوله ولا شك ان دعوى

المرتهن

المرتهن ان كان مثلا هكذا طالبه بالف وخمسمائة في عليه عوى رهن له عندى فليس
المقصود الا المال وذكر الرهن زيادة اذ لا يتوقف ثبوت دينه عليه بخلاف دين الثمن
في البيع وان كان هكذا اطالبه باعادة رهن كذا او كذا ان كان رهنه عندى على كذا
ثم غصبه او سرقه مثلا فلا شك ان هذا دعوى العقد فاختلاف الشاهدين في انه
رهنه بالف او الف وخمسمائة وان كان زيادة يوجب ان لا يقضى بشئ لانه عقد الرهن
يختلف به انتهى **قوله** والاجارة كالباع في اول المدة اي لا يثبت بالاختلاف سواء كان
المدعى هو المخرج والمستاجر بان ادعى الاجارة ستة بالف وخمسمائة فشهد احدهما
كذلك والاخر بالف فلا يثبت الاجارة كالباع كذا في الفقه وهذه تقدمت في الاجارة بقول
فان تنازع قبل الزرع والحمل فتصحها القاضي **قوله** وكالدين بعدها والمدعى هو المخرج
اي اذا سلمت العين الموجهة الى المستاجر انتفع اولا فشهد احدهما بالف والاخر بالف وخمسمائة
المخرج يدعى الاكثر يقضى بالف وان شهد الاخر بالفين والمدعى يدعيها لا يقضى بشئ
عنده وعندنا بالف وان كان المدعى هو المتاجر فهو دعوى العقد بالاتفاق لانه معترف
بمال الاجارة فيقتضى عليه بما اعترف به فلا يقبل اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه
ولا يثبت العقد للاختلاف كما في الفقه **قوله** والنكاح يصح بالاقل الخ كذا حكم الخلاف
المذكور الزيلعي ثم قال وقيل هذا فيما اذا كانت المرأة هي المدعية واما اذا كان المدعى هو
الزوج فمقصود العقد لا المال بخلافها فلا تقبل بينته بالاجماع والاول هو الاصح وهو
احسان ويستوى فيه دعوى اقل المالكين واكثرهما في الصحيح انتهى وقال في البرهان والاصح
ان الخلاف في الفصلين انتهى دعواه ودعواها **قوله** مطلقا اطلاق الصحة بالزام في
دعوى الاقل والاكثر مخالف للرواية لما قال الكمال اجري اطلاقه يعنى صاحب العداية في دعوى
الاقل والاكثر فصيح الصحة سواء ادعى المدعى الاقل والاكثر وهو مخالف للرواية فان محمدا
رحمه الله في الجامع قيده بدعوى الاكثر حيث قال جازت الشهادة بالف ودعى الف
وخمسمائة والمفهوم يتبرر رواية وبقوله ذلك ايضا يستفاد لزوم التفصيل في المدعى
به بين كونه الاكثر فتقع عنده او الاقل فلا يختلف في البطلان لتكذيب المدعى شاهد الاكثر
كما عول عليه محققوا المشايخ فان قول محمد وهو تدعى الى آخره يفيد تقييد جواب قول
ان حقيقته بالجواز ما اذا كانت هي المدعية للاكثر وانه فان الواو فيه الحال والاحوال

شروط مثبتة العقد باتفاقهما ودين انفق **قلت** الا ان الزليعي رحمه الله
 اشار الى جواب هذا فقال ويستوى فيه دعوى قتل المالكين واكثرهما في العيخ لا تقاها
 في الاصل وهو العقد والاختلاف في النفع لا يوجب خلافا فيه لكنه لا بد من وجوب المال
 فيجب الاقل لا تقاها عليه ولا يكون بدعوى الاقل تكذيبا للشاهد لجواز ان الاقل هو المتبرع
 ثم صار اكثر ثانيا لزيادة انتفى **قوله** شاهد اياك وقال احدهما قضى خمسمائة قبلت قال
 الزليعي ان قيل ينبغي ان لا يقبل لتكذيب المدعى شاهد كذا اذا شهد له بانف وخمسمائة
 والمدعى يدعي الشاقلنا التكذيب فيما شهد به عليه لا بقدر كذا اذا شهد له بكذا
 شهد عليه بحق الاخر فان شهدا لا تبطل وان كذبها بخلافه فيها شهد له به
 انتفى **قوله** ولا يشهد عليه صديق المدعى بما يقضي اي يجب عليه ان لا يشهد له كذا في
 التبيين **قوله** شاهد ايسرة بقرة واختلغا في لونها قطع الخ هذا الخلاف فيما اذا لم يذكر
 المدعى لونها ولو عين لونها كجر فقال احدهما سود الم يقطع اجماعا كما في الفتح وقال الزليعي
 لا تقبل شهادته بالاجماع انتفى وهو اولى لا فائدة عدم القطع وعدم ثبوت المسروق
 انتفى وقيل هذا في لونين متشابهين كالسواد والحمره واما في لونين غير متشابهين
 كالسواد والبياض فلا تقبل الشهادة والاصح ان الكل على الخلاف ذكره الزليعي **قوله**
 والتوفيق ممكن فان قيل في التوفيق احتيال لا يجاب الحد وهو كحيتال لدرية لا لا يجاب
 قلنا لقطع لا بياض في الثبات الوصف لا يتغير لم يتلفا نقله وما يوجب الدرك في نفسه
 الموجب لا في غيره كذا في التبيين **باب الشهادة على الشهادة قوله**
 لكن فيها شبهة البدلية يخالفه قول الزليعي فيها حقيقة البدلية اذ قال وتقبل
 الشهادة على الشهادة فيما لا يسقط بالشبهة احتراز عن الحد ودون القصاص لانها
 يسقطان بالشبهة وفيها على ما ذكرنا فلا يثبتان بها كما لا يثبتان بشهادة النساء فيها
 من شبهة البدلية بل اولى لان في الشهادة على الشهادة حقيقة البدلية انتفى مثله في
 الحاق ثم قال الزليعي لا يقال لو كان الفسخ بدلا لما جاز ان يشهد مع احدا الاثنين
 اذ لا يجوز الجمع بين البديل والمبدل لانا نقول لم يجمع بينهما لان الفرعين ليسا ببدل
 عن الذي شهد معهما بل عن الذي لم يحضر انتفى **قوله** والثاني ارفق وبداخذ
 الفقيه ابو الليث رحمه الله قال اكمل وفي الخيرة كثير من المشايخ اخذوا بهذه

الرواية وبها اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وذكره محمد في السير الكبير وعن محمد
 بن جعفر الشهادة كيش مكان حتى روى انه اذا كان الاصل في زاوية المسجد نشهد
 الفرع في زاوية اخرى تقبل وقال الامام السرخسي وغيره يجب ان يجوز على قولها
 خلافا لابي يوسف رحمه الله بناء على جواز التوكيل بالخصوصة عندهما بلا رخص للفرع عنده
 لا الا برضاه والاقطع صح به عنهما فقال وقال ابو يوسف ومحمد تقبل وان كانوا في المص
 انتفى **قوله** وبشرط شهادة عدد على كل اصل المراد بالعدد رجلان او رجل وامرأتان
 على شهادة الاصل ولو كان امرأة كما في الفتح **قوله** ويقول الفرع اشهد الخ مشي المصنف
 على ما قاله صاحب الهداية اذ هو الوسط وخير الامور واساطها وان حكم اختيار
 غيره انتفى وقال اكمل بعد حكاية اختيار الفقيه الا في ذكره كلام صاحب الهداية
 يقتضي ترجيح كلام القدر في المشقة على خمس شينات حيث حكاه وذكر ان ثم اطول
 منه واقصر ثم قال وخير الامور واساطها وذكر ابو نصر البغدادي شارح القدر في
 ان ما ذكره صاحب الكتاب يعني القدر في اوله واحوط **قوله** واقصر منه الخ من الاقل
 ست شينات واربع شينات كما في التبيين وثلاث شينات كما في الفتح **قوله** وهو
 اختيار الفقيه واستاذ ابو جعفر زاد الزليعي شمس الائمة الحسن بن محمد رحمه الله
 وهو سهل وايسر واقصر وروى ان ابا جعفر كان يخالفه فيه علما عصره فاخرج
 لهم الرواية من السير فانقاد والله انتفى **قوله** كاحداي كما يصح تعديل احد الشاهدين
 للآخر قال الزليعي قيل لا يقبل تعديل صاحبه للثقة والا ولا يصح لان العدل لا يتهم
 بمثله انتفى **قوله** وان سكت مع نقلها وعدلوا هذا قول ابو يوسف وقال محمد لا يقبل
 هكذا ذكر الخلاف في الصحاح وصاحب الهداية وذكر نفس الائمة فيما اذا قال الفرع حين
 سألهم عن عدالة الاصول لا تخبرك بشئ لم تقبل شهادتها اي الفرع في ظاهر الرواية
 وروى عن محمد انه لا يكون جرحا وعن ابي يوسف مثل هذه الرواية عن محمد انتفى
 تقبل ويسيل غيرها ولو قال لا تعرض عن التمسك لاعدائها فكذلك الجواب فيما ذكر ابو
 علي السفدي وذكر الحلو اني انها تقبل ويسيل عن الاصول وهو الصحيح لان الاصل
 بقوم مستورا فيسبيل عنه انتفى **قوله** قال الزليعي الخ قال القائل المرحوم جوس زاده
اقول لم ير الزليعي تفسير لفظ الشهادة بالا شاهد بل اراد ان مدار بطلان

شهادة الفرع على انكار الاصل لا شهادة حتى يبطل ولو في شهادة على هذه الحادثة لكن لم
اشهد والمذكور في المتن تصوير المسئلة في صورة من صور انكار الاشهاد وهي صورة
انكار الشهادة راسا اذ لا شك في فوات الاشهاد في هذه الصورة ايضا وانه ليس المراد
بما في المتن حصر البطلان بصورة انكار الشهادة ولم يخف عليه ان التخييل لا يثبت ايضا
مع انكار اصل الشهادة وانما يكون حقا في عليه لو توهم عدم بطلان شهادة الفرع حينئذ
وحاشا له عن ذلك واذا قد عرفت ان البطلان مع صورة انكار الشهادة راسا وصورة لا
بها وانكار الاشهاد وتحقق ان كون التركيب ابلغ في الانكار وغير مراد انتفى ما قاله
الفصل وصورة انكار الشهادة ما قاله في الجزه وان انكر شهود الاصل الشهادة لم
تقبل شهادة الفروع بان قالوا ليس لنا شهادة في هذه الحادثة وغابوا او ماتوا ثم
جاء الفروع يشهدون على شهادتهم في هذه الحادثة او قالوا ان شهود الفرع على شهادتهم
فان شهادة الفروع لم تقبل لان التخييل لم يثبت وهو شرط انتفى **قوله** واكثر المارة
ان تكون هي المتسوية بتلك النسبة كذا قاله الزيلعي انتفى والامر لا يثبت بانكارها
بل لو اقرت ينعى ان يكون الحكم كذلك بل العبرة بالعرفه والشهود اياها حتى اذا لم يرها
يكفي المدعى اثبات انها هي لاحتمال التواطؤ **قوله** حتى ينسبها الى مخذها ذكر المصنف
رحمه الله بيان الفخذ في باب الوصية وذكر الزيلعي والكمال ببيان الفخذ والشعبه العمارة
والقبيلة ثم قال الكمال والاوجه في شرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء غير انهم اختلفوا
في اللقب مع الاسم هل هما واحدا ولا انتفى **قوله** كافر انه شهد على شهادة مسلمين
لعل وجه عدم القبول لما فيه من بؤس ولا ية انكاره على المسلم انتفى ولم يعلم ان انتفى
قوله قال في انكار في علم ان شاهد الزور يعزرا جاعا ليس على اطلاقه لما قال الكمال
اعلم انه قد قيل ان المسئلة على ثلاثة اوجه ان رجوع على سبيل الاصرار مثل ان يقول
نعم شهدت في هذه الزور ولا اوجه عن مثل ذلك فانه يعزرا بالضرب بالاتفاق
وان رجوع على سبيل التوبة لا يعزرا اتفاقا وان كان لا يعرف حاله فعلى الاختلاف في ذلك
وقيل لاختلاف بينهم في جوابه لا حقيقة رحمه الله في التاييب لان المقصود من التعزير
الانترجار وقد اترجروا على الله تعالى وهو اياهن لم يثبت ولا يخالف فيه ابو حنيفة
وضياء الله عنه انتفى وفي انكره ان يرجع في ظهور وتوبة شاهد الزور الى رأى القاضى

في الصحيح اذ قبولها ورد بها اليه فيكون تعرف حاله في التوبة اليه وعند بعض المشايخ
يقدر بعام وعند آخرين بنصف عام لان بمضي الزمان يتغير حال الانسان **قوله**
وتنجم وجهه بالخاء المعجمة يقال سخم وجهه اذا سوده من الخام وهو سواد القدر
وقد جاء بالخاء المعجمة من الاسم وهو الاسود وفي المعنى ولا يسخم وجهه بالخاء
والخاء كما في الفتح **قوله** وله انما شراح بقى من تمام عبارة الكافي فكان هذا منه
احتمالها باجماع الصحابة لا تقليد شريح لانه لا يرى تقليد التابعي انتفى **باب الرجوع**
عن الشهادة قوله لا يصح الرجوع الا عند القاضي سواء كان هو الاول
غيره لان الرجوع توبة الخ كذا جعل غير المصنف هذا وجه الصحة الرجوع باعتبار
كون التوبة بحسب الجناية وجنائيتها في مجلس القاضي فتختص التوبة بمجلسه ولما ان كانت
الملازمة غير لازمة بينوا الملازمة شرعية بكديت معاذ رضيه الله عنه حين يفتي
النبي صلى الله عليه الى اليمين فقال اوصني فقال عليك بتقوى الله ما استطعت الى ان
قال اذا علمت سواء فاحدث توبة السر بالسر والعلائية انتفى كما في الفتح ثم قال
الكمال وانما تعلم ان العلائية لا تتوقف على الاعلام على محل الذنب بخبره مع ان ذلك
لا يمكن بل في مثله مما فيه علائية وهو اذا اظهر للناس الرجوع واشهدهم عليه وبلغ
ذلك القاضي بالبينة عليه كيف لا يكون معلنا والله اعلم **قوله** حتى لو اقام البينة
انه رجع عند قاضي فلان وضمنه المال قبلت بينته قيدا طلاق متنه بهذا القيد وتضمن
القاضي من رجع عنده المالك كما اشار اليه صاحب الهداية وبه صرح في الفتاوى الصغرى
حيث قال ولو شهد عند قاض ورجع عند قاض اخر يصح ويحب الضمان عليه لكن اذا قضى
عليه هذا القاضي بالضمان كما لو رجع عند الذي شهد عنده انما يجب وعليه الضمان
اذا قضى عليه القاضي بالضمان في شرح فواضعه انه فكان استاذنا فخر الدين يستعبد
توقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع او بالضمان وقال الكمال نقل ما اشار اليه في الهداية
عن شيخ الاسلام رحمه الله بعد بعضهم من المحققين توقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع
او بالضمان وترك بعض المتأخرين من مصنفى الفتاوى هذا القيد وذكر انه انما تركه
تعميلا على هذا الاستعمال انتفى وفي كلام المحققين انما اشار الى عدم قبول دعوى الرجوع
مطلقا عن المجلس وبه صرح في الصغرى عن المبسوط **قوله** وانما قال رقبض المال

لان الفاضل اذا قضي ولم يقبض المدعى مدعا لا يجب الصمان لعدم الاتلاف كذا قال في الكفر
 وهو اختيار شمس الامم الشيخ الاسلام ان كان المشهود به وينا فكذا
 وان كان عينا يجب على الشهود الصمان وان لم يقبض المشهود له كذا في التبيين والفتح
 ثم قال الكمال قال ابو الزناد رحمه الله في فتاواه والذي عليه الفتوى الصمان بعد القضا
 بالشهادة بقض المدعى المال او لا وكذا العقار يضمن بعد الرجوع اذا انقضى القضاء با
 لشهادة انتفى **قوله** وحكمة قبله اي قبل القضاء التعزيز فقط يعني لا التضمين وقال
 الكمال قالوا يعز الشهود سواء رجعوا قبل القضاء او بعده ولا يخلو عن نظر لان الرجوع
 ظاهر في انه توبة عن تعد الزور وان تعده او التهور والمجمل ان كان اخطا فيه ولا
 تعزير على التوبة وعلى ذنبه لا تقع بها وليس فيه حد معدر انتفى وقد ساعد ما قاله
 من التفصيل وهو اولى من هذا **قوله** وما بق وهو خمسة الاسداس في الاولى والنصف في
 الثانية وعليه على القولين المراد بقوله في الاولى اي على قول في حيفته وبالنصف
 في الثانية اي على قولها والمراد بقوله عليه على القولين ان ما بق فهو عليه موزعا
 على القولين اي قول في حيفته وقولها في حيفته على قول في حيفته عليه خمسة اسداس كذا في
 خمسة رجال وعلى قولها عليه نصف ما ذكر المصنف من التعليل لهما ولا يخفى ما في هذا
 التوكيد على الماهر البسيط **قوله** وان رجعت فقط فالنصف وفاقا كذا عكسه ذكره
 الزيلعي ثم قال وفي المحيط ان رجع الرجل وثمان نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء على
 النسوة لانهم وان كثرت يفتن مقام رجل واحد وقد بقي من النساء من يثبت بشهادتها
 دتص نصف الحق فيجعل الرجاءات كأنه لم يشهدن وهذا سهو بل يجب ان يكون النصف
 اخماسا عنده وعندهما انصافا وذكر الاسيحي في انه لو رجع رجل وامرأة كان النصف
 بينهما اثلاثا ولو كان كما قال الما وجب على المرأة شيء انتفى **قوله** الذي يظهر من
 كلامه ان ما ذكره صاحب على قول الصاحبين ولذا اعلل بما لم يعمل به الامام بل بما عللا
 به اذا ما علل به الامام كما ذكره ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال ولا
 الاعتداد بكثرتهن عند انفرادهن لا يلزم منه عدم الاعتداد بكثرتهن عند الا
 حتماع مع الرجال كما في الميراث انتفى وليس في كلام الصاحبين ما يفيد انه مع تيامهن
 مقام رجل يقسم عليهن ما ثبت بشهادتهن في حق من رجح منهن فيقر من بقدره

وقد بقي

وقد بقي من يثبت به نصف الحق لما ذكره الزيلعي بعد هذا بقوله ولو شهد رجل
 وثلاث نسوة ثم رجعا فعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعنده عليهما
 الخمس وعليهن ثلثه الا خمس على الاصل الذي تقدم ولو رجع الرجل وامرأة فعليه
 النصف كله عندهما ولا يجب على المرأة شيء وعنده عليه وعلى المرأة ثلثة على ما تقدم
 انتفى ومثله في الفتح انتفى على ان لو سلمنا الانقسام عليهن عند الرجوع فالذي يظهر
 من تعديل قوله ان الانقسام عليهن بحسب عددن فعليهن اربعة اجزاء النصف
 وعلى الرجل نصف كامل ويبقى خمس نصف المال بقاء المراتين والجواب عما ذكره عن الآية
 انه شئ على قول الامام الاعلى قولها فيلزم **قوله** وضمن رجلا وشهدا مع امرأة فز
 ضمنوا الحكم لم يصف الى المرأة هنا لعدم اعتبارها منفردة مع الرجلين بخلافها
 مع امرأتين ورجل لاضافة الى جميعهن **قوله** الاصل ان المشهود به ان لم يكن مالا
 بان كان قصاصا ذكره الزيلعي وسيأتي ان القصاص اذا شهد به ثم رجعا يجب عليهما
 الدية نجيها ويل قوله بان كان قصاصا بالعفو عن القصاص فرجعا لا يضمنان لان
 القصاص ليس بمال **قوله** الا ما زاد على مهر مثلها يعني فيما اذا كانت هي المدعية كما يشير
 اليه كلامه وتفرع هذه المسئلة في التبيين والفتح واسا في **قوله** ولا يضمن في البيع الا
 ما نقص من قيمة المبيع كذا قال الكمال ثم قال بعد اذا شهدا بالبيع ولم يشهدا بالنقد
 التمن فلو شهدا به وبثقت التمن ثم رجعا فاما ان ينظماها في شهادة واحدة بان يشهدا
 انه باعه هذا بالف واوفاه التمن او في شهادتين بان شهدا بالبيع فقط ثم شهدا
 بان المشتري اوفاه التمن ففي الاول يقض عليهما بقيمة المبيع لا بالتمن وفي الثاني يقض
 عليهما بالتمن للبايع وذكر الفرق ولا فرق بين ان تكون الشهادة ببيع بات او بخيار
 للبايع ولو ان المشهود عليه بالشر اخذه في المدة سقط الضمان عنها لانه اتلف
 ماله باختياره كما لو اجاز له البايع في شهادتهما بالخيار له بشئ ناقص عن القيمة **قوله**
 وفي الطلاق قبل الوطئ الا نصف مهرها هذا اذا سمي مهر في العقد فان لم يكن ضمن
 المنة وما ذكر من الخلاف في هذه لا يعود عليه كما في الفتح **قوله** بخلافه اذا شهدا
 بالطلاق بعد الاخلال كذا ذكر الكمال انه لا يجب ضمان لعدم تقوم البضع حاله للزوج
 ثم قال وفي الحقة لم يضمن الا ما زاد على مهر المثل لان بقدر مهر المثل اتلاف بعوض وهو

منافع البعض التي لا تنافيها **قول** وضمن في العتق القيمة سواء كانا موسرا
 معسرين لانه ضمانات التلاف والاول للمولى ولو شهد بالتدبير وقضى به ضمنا ما بين قيمته
 مديرا وغير مديرا وان مات المولى بعد رجوعها فمضى من ثلث تركته كان عليها بقية
 قيمة عبد الورثة ولو شهد بالكتابة ضمنا تمام القيمة ولو شهد على اقراره بثلث لادها
 ضمنا نقصان قيمتها تقوم امة وام ولد لو جاز بيعها مع الامومة في ضمان ما بين
 ذلك فان مات المولى بعد ذلك فمضت كان عليها بقية قيمتها امة للورثة كما في الفتح
 يعني اذا شهد على عتق عبد ثم رجع ضمن قيمة العبد لعله ثم رجعا ضمن قيمة العبد
قوله كما خفف يده اي بالرجوع شابه اليه لا الشرط كذا في الكافي ثم قال ولو رجع
 شهود الشرط وحدهم يضمنون عند البعض لان الشرط اذا سلم عن معارضة العلة صلح علة
 لان العلة لم تجعل عللا بذاتها فاستقام ان يحلفها الشرط الائمة السخس والى الاول فخر الاسلام
 البردوكي ولو شهدوا بالتفويض واخران بانها طلقت او اعتق فالتفويض كالشرط انتفى
 وقال في البرهان ارجع شهود الشرط فقط فحينما الضمان عنهم في الاعم نقول في الزيادة
 واليه مال شمل الائمة السخس واجبه وفرض عليهم واليه مال فخر الاسلام قال في المبسوط
 ظهر بعض مشايخنا انتما يضمنان في بعض الفصل وقالوا ان العلة لا تنافي لاضافة الحكم اليها
 هنا فانها ليست تتعدى فيكون الحكم مضافا الى الشرط على ان الشرط يجعل خلفا عن العلة فضا
 باعتبار ان الحكم ايضا فاليه وجود اعنده وشبه هذا بخبر البئر قالوا وهو غلط بل يصح
 من المذاهب ان شهود الشرط لا يضمنون بحال وهذا لان قوله انت حرم مباشرة الاتلاف
 المالية وعند وجود مباشرة الاتلاف ايضا والحكم اليه دون الشرط سواء كان بطريق
 او لا يكون بطريق التعدد بخلاف مسألة الحرف فالعلة هناك ثقل الماشي وذلك ليس
 من مباشرة الاتلاف في شيء فلهذا يجعل الاتلاف مضافا الى الشرط وهو ان الماشي
 يحفر البئر في الطريق انتفى **كتاب الصلح قوله** لانه انما يصار اليه اذا لم يكن من المدعي
 عليه اقرار ولا المدعي شاهدا غير مسلم فلهذا في انه يصح مع الاقرار ولا يشك ان الاقرار
 اقوى من الشهادة فيصير اليه ولو مع الاقرار والشهادة **قوله** وركنه الايجاب والقبول
 قال صاحب العناية عن النهاية وركنه الايجاب مطلقا والقبول فيما يتعين بالتعيين ولما
 اذا وقع الدعوى في الداهم والدانيير ولي الصلح على ذلك لا يصح الجس فقد تم الصلح

بقبول

بقبول المدعي ولا يحتاج فيه الى قبول المدعي عليه لانه لحاظ لبعض الحق وهو يتم
 بالمسقط بخلاف الاول لانه طلب البيع من غيره ولا يتم الا باقبول **قوله** ولو صالح
 الكفيل بالنفس لم يحكم الزيلعي خلافا في سقوط الكفالة وفي الفتاوى الصغرى الكفالة
 بالنفس اذا لم يكن الصلح عنها هل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية كتاب الشفعة
 والحالة والكفالة ورواية صلح في حق من تبطل ويده يفتى وفي صلح رواية اني سليمان
 لا تبطل انتفى **قوله** كذا الصلح من الشفعة تقدم في الشفعة وتبطل به الشفعة رواية
 واحدة كما في الصغرى **قوله** حتى لا يبيع الصلح عن حد الزنا كذا قال قاضي خان زنا رجل
 بامرأة رجل فعلم الزوج واراد احدهما الصلح فصالحا معا واحدهما على معلوم على ان
 يعفو عنهما كان باطلا وعفوه باطل سواء كان قبل الرفع او بعده والرجل اذا قذف
 امراته المحصنة حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال على ان لا تظلي اللعان كان باطلا
 وعفوها بعد الرفع باطل وقبل الرفع جائز **قوله** وشرب الخمر شامل لما لو كان الصلح
 مع الامام قال قاضي خان الامام والقاضي اذا صالح شارب الخمر على ان ياخذ منه ما لا يعفو
 عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع او بعده انتفى
قوله بان اخذ زانيا او سارقا من غيره لا يحنق عدم صحة الصلح بالسرقة من غيره
 على ما قال قاضي خان لو صالح رب المال سارقه على مال بعد ما دفع الى القاضي كان
 بلفظ العفو لا يحنق العفو بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراة عندنا يسقط القطع
 انتفى **قوله** وكذا اذا صالح من حد القذف اي بطل الصلح وسقط الحد ان كان قبل ان
 يرفع الى القاضي وان كان بعده لا يبطل الحد كما في قاضي خان **قوله** بخلاف التعزير
 القصاص كذا البناء على النفس وما دونها خطأ كالميت في **قوله** فلا يبيع الصلح على الخمر
 كذا في صحيح النسخ وفي غيرها غير بعيد وهذا لانه علة بقوله لان في الصلح معنى المعاوضة
 فما لا يصح للعوض في البيع لا يصح عوضا في الصلح ثم هذا تنقيح لالفاظ المتن وهو قوله
 وكون البطلان لا ينفك بكون المال صالحا للعوض لان الخمر مال لكنه غير صالح لعدم تقويمه
قوله وكذا ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير عرفت بالالف واللام فالظاهر ان عدم
 يشير الى ان الف واللام ليس راجعا الى الصلح المذكور بقوله تعالى وان امرأة
 خافت من بعلها نشوزا واعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير

لما قالوا مناه جنس الصلح خير ولا يعود الى الصلح المذكور لانه خرج مخرج التعليل والعللة
لا تنقيد بحمل الحكم فيعلم بهذا ان جميع انواعه حسن كما في التبيين قوله وان استحق
المدعى او بعضه رجوع المدعى عليه بالبدل او بعضه الخ لا يخفى ما في تصوير المصلح المسئلة من
اتحاد الحكم في الرجوع بكل البدل في صورتين مع اختلاف الاستحقاق فلا يخفى ان
ان يكون هكذا ادعى دار او بعضها معينا على اخر فصالح على الف فيستحق المدعى رجوع بكل
البدل او بعضه فيقدره من البدل ثم قابجا اخذ منه بالاستحقاق رجوع بما دفعه الذي
ينبغي ان يقال يرجع بما ادعى لانه لم يوجد منه دفع بل دعوى قوله وكما جارة لودع
عن مال بمنفعة فشرط التوقيت فيه قال الزيلعي وانما يشترط التوقيت في الاجير الخاص
بان ادعى شيئا فوقع الصلح على خدمة العبد او سكن سنة وقبلا عده لا يشترط التوقيت
كما اذا صلح على صنع الثوب او ركوب الدابة او حمل الطعام الى موضع استقر له او بطل
بموت احدكما في المدة كذا في الكنز وقال الزيلعي لوفات احدهما او حمل المنفعة قبل الا
بطل الصلح فيرجع بالمدعى ولو كان بعد استيفاء بعض المنفعة بطل فيما بقي ويرجع بالمدعى
بقدره وهذا كله قول محمد رحمه الله وهو القياس لانه جارة وهي تبطل بذلك وقال
ابو يوسف لا يبطل الصلح بموت المدعى عليه بل المدعى يستوفى المبلغ على حاله وان مات المدعى
فكذلك خدمة العبد وسكنى الدار والوارث يقوم مقامه فيبطل في ركوب الدابة
وليس الثوب والتوجيه وتام المسئلة فيه فليراجع قوله وهذا في الايجاب ظاهر وانما
في السكوت الخ لا يخفى ايها عند الظهور في السكوت وقال الزيلعي وهذا في الايجاب ظاهر
لانه تبين بالانكار ان ما يعطيه لقطع الخصومة وقد اليقين وكذا في السكوت لانه
يحمل الاقرار والانكار وجهه الانكار راجعة الى الاصل فراغ الزم فلا يجب عليه
بالشك ولا يثبت به كون ما في يده عوضا عما دفع بالشك قوله فلا شفعة في صلح عن
دار مع احدهما قال في البدائع لكن للشفيع ان يقوم مقام المدعى فيدفع بحجة فان كان
للمدعى نية اقاموا الشفيع عليه واخذ الدار بالشفعة لان باقاة البينة تبين ان
الصلح كان في معنى البيع وكذا ان لم يكن له بينة فخلق المدعى عليه فكل انتفى كذا في
العلامة المقدسى رحمه الله قوله وان لم يتحقق البدل او بعضه رجوع الى الدعوى وهذا
اذ لم يقع الصلح بلفظ البيع لما قال الزيلعي بخلاف ما اذا وقع الصلح بلفظ البيع بان قال

احدهما

احدهما بطلب هذا الشيء بهذا او قال الآخر اشتريته حيث يرجع المدعى عند الاستحقاق
على المدعى عليه بالمدعى نفسه لا بالمدعى لان اقامته على المبايعة اقرار بالملكية
بخلاف الصلح لعدم ما يدل عليه اذ الصلح قد يقع لدفع الخصومة قوله فان كان عن
اقرار رجوع بعد الهلاك على المدعى وان كان عن انكار رجوع بالمدعى يشترط ان
هلاك بعضه يبطل بقدره وقال الزيلعي وهذا اذا كان البدل مما يتبعين بالتعيين
وان كان مما لا يتبعين كالدرهم والدينار لا يبطل بهلاكه لانها لا يتبعين والعقد
والفسوخ فلا يتعلق بهما العقد عند الاشارة اليهما وانما يتعلق بملعها في الدمة فلا
يتصور فيه الهلاك قوله صالح على بعض ما يدعيه كذا في البرهان وكتب عليه
الشيخ على المقدسى رحمه الله اعلم ان هذا الجواب غير ظاهر الرواية ومثله في الهداية
وظاهر الرواية الخ يجوز من غير ان يذكر برأيه عن دعوى الباقي او يزيده وروى
اليه اشير في المحيط والذخير ومثلي عليه في الاختيار انتهى قوله مع عن دعوى المال
لان في معنى البيع يعني في الجملد لان كونه بمعنى البيع في حقيقة فيما اذا وقع عند مال عن
اقرار وان وقع عن انكار او سكوت فهو في معنى البيع في حق المدعى فقط وان وقع عند غناخ
فهو في معنى الاجارة وكل ذلك جازي قوله وعن دعوى المنفعة بلفظ يدعى في دار سكنى
سنة وصية يعني او ادعى الوصية بخدمة هذا العبد لما قال في الجوهر صورة دعوى المنافع
ان يدعى على الورثة ان الميث او ماله بخدمة هذا العبد وانكر الورثة لان الرواية محمولة
على انه لو ادعى لثبتيه اربعين والمالك ينكر ثم نقض الحالم بحج كذا في المصنفين قوله
وعن دعوى الزوج النكاح لو سقط لفظ الزوج لكان اولى وهذا فيما اذا لم يكن
ذات زوج لانه لو كان لسالم يثبت نكاح المدعى فلا يصح الخلع لا عن دعواها
النكاح قال في الاختيار وبعو الاصح واختاره في الوقاية وصح الصحة في درر البحار كذا
بخط العلامة المقدسى رحمه الله قوله لا يجوز الخ كذا في بعض نسخ القذوري
والاول في بعض اخر منها قوله ومع اي الصلح يفتى صلح المولى عن نفسه عبيد له المراد بالمولى
العبد المأذون والضمير في له راجع للمولى الذي هو المأذون فكان الاولى للمصنفين
ان يذكر بدل المولى المأذون قوله وهذا اذا ادعى احد رقبته صوابه ولهذا لانه
تعليل لا تقيد وهي عبارة الزيلعي قوله وعندهما لا يجوز اذا كان بغين فاحش يعني

١٣٣

اذا كان الصلح على غير عرض اذ الصلح على عرض لا خلاف فيه مطلقا كما سنده **قوله**
 وكذا الصلح به بوضع وان كانت قيمته اكثرت هذه الاتفاق وان كان سياتة في جانب الامام
 فيه ايها المخلو لا ينفذ فقه بالتعليم بعدم الربا ونحوه على الاتفاق والزيادة **قوله**
 وفي الخطا لا اى لانفع الزيادة والصلح صحيح كما اشار اليه بقوله فيبطل الفضل
 باكثر من نصف قيمته يعني بما لا يتغلب فيه **باب الثاني في الدين** **قوله** الصلح
 على جنس ماله عليه الخ عدلية عن عبادة الكثر وغيره التي هي الصلح على جنس الارزاق
 قال هذا سهولا انه اذا صلح عن الدين لا يكون جميع صورته حقيقيا لبعض حقه
 وحفاظا للباقي وانما يكون كذلك ان لو وقع الصلح عن الدين على بعض الدين الارزاق
 الملوقة عن الدين بجنس آخر يحمل على المعاوضة والصواب ان يقال الصلح على ما يتحقق
 بعقد المداينة الخ فانه يكون اصلا جيدا لا يرد عليه نقض وهكذا اذكر القدر في
قوله بعقد مداينة صور الممتنع به وهو اعلم منه لشموله ما عليه بغيب حمل الخ المسم
 على الصلاح وكان الاول بيان ما يحتمله المتن من المداينة والغيب **قوله** وعن الف
 حياذ على خمسمائة زبوف شامل لما اذا كان بدل الصلح مؤجلا او حاليا فانه يصح كما ذكره
 بخلاف ما اذا كان له الف زبوف وصالحه على خمسمائة حياذ حيث لا يجوز لعدم تحقق
 الحياذ فيكون معاوضة ضرورية كما في التبيين **قوله** ولا عن الف مؤجل على نصفه حالا
 الخ هذا في غير صلح المولى كما به عن الف مؤجلة على نصفها حالا حيث يجوز لان معنى الارزاق
 بينهما اظهر من معنى المعاوضة **قوله** ولا عن دين عليه على جنس غيره اي غير الدين بان
 كان عرضا بغير عينه عن درهم او دينار او اكانا عرضا معنصا مع الصلح واما اذا
 صلح عن دين بدين كدنانير عن درهم ولم يعين بدل الصلح في عقده ثم ادعى مثله قبل
 الافتراق جاز كما في النص واستغنى وقال الزيلعي لو كان عليه الف فصالحه على طعام موزن
 في الدمة مؤجل لم يجوز لانه يكون افتراقا عن دين بدين فلا يجوز انتق **قوله**
 هذا اصل كل الخ فيه تامل اذ لم يظهر في كون ما ذكر من التفرع جزئيا للاصل الا
 المشترك هو نفس الاصل والمضروع غير ما فرغ عليه **قوله** والدين المشترك ان يكونا جيا
 بسبب الخ شامل لما اذا اشتراكا في المبيع بان كان عينا واحدة او لم يشتركا به كانا
 عينين صلحا بين بيعتا صققة بلا تفصيل **قوله** فلو صلح احدهما عن نصيبه
 على ثوب

على ثوب الخ في التفرع تامل لان الاصل ان يقبض من الدين شيئا وهذا اصله عنده
 ثم هذا احتراز عن العين المشتركة اذ اصلها احدهما فانه يختص ببطل الصلح لكونه
 معاوضة بخلاف الدين وفي الدين اذ يرجع على المصالح اثبتنا للمصالح الجنايا ايضا
 بين ان يدفع نصف ما وقع عليه الصلح او ربع الدين دفعا للضرر وعنهما بقدر الامكان
 والاخر بين ان يكون الصلح عن اقرار وسكوت او انكار كما في التبيين **قوله** وفي الاسرا
 عن حصته والمعاوضة بدلين سبق لم يرجع الشريك على المدينين كما ينبغي ان يقال لم
 يرجع الشريك على شريكه ويمكن ان يقال اطلق على الشريك لفظ المدينين باعتبار ملك
 عليه من الدين لمن لهما عليه الدين لكن فيه خفا انتفى والترجيح بنصيبه اتلف في
 ظاهر الرواية حتى لا يرجع على صاحبه بشئ وعن ابو يوسف انه يرجع بنصيبه منه لقوع
 القبض بطريق المقاضاة والصحيح الاول وكذا الصلح عن جنسية العمد اتلف لانه لم يملك
 بمقابلته شيئا بل لا للشركة كما في البرهان والتبيين **قوله** وفي بعضها قسم الباقي
 على سهامه اي لو ابر الخ كان الاول التعميم فيقال وفي بعضها اي في البراة عن البعض والمقا
 قسم الباقي **قوله** حتى لو كان لهما على المدينين عشرون درهما فابراه احدا الشريكين
 عن نصف نصيبه كما ينبغي ان يزداد او قاصده عن نصفه بدينه كما ذكرنا وقال في
 البرهان تاجيل نصيبه موقوف على رضو شريكه عندا في حقيقته وناقد عندهما وفي عا
 الكتب محمد بن ابي يوسف وذكره في الهداية مع ابي حنيفة فكان عنه رواية انتفى
قوله صلح احد في سلم الخ الخلاف ثابت بينهم على الصحيح سواء خلطوا بالمال
 او لا وقيل ان لم يخلطوا بالمال جاز عندهما ايضا كما في التبيين **قوله** وفي النقدين
 وغيرهما باجدا لنقدين الخ كذا يجوز الصلح اذ لم يعلم قدر نصيبه لاحتمال الربا
 وقال الحكم الشهيد انما يبطل على قل من نصيبه في حال الربا حالة التصديق واما في
 حالة التناكر بان انكروا ورأته فيجوز وجه ذلك ان في حاله التناكر ما يأخذه
 لا يكون بدلا لا في حق الاخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكر المرغيناني ولا بد من التقا
 فيما يقابل الذهب والفضة منه لكونه صرفا ولو كان بدل الصلح عرضا في الصر
 كلها جاز مطلقا وان قل ولم يقبض في المجلس **قوله** قيل لا يصلح قاله طهير الدين
 المرغيناني وقيل يصح قابله الفقيد ابو جعفر وهو الصحيح كما في التبيين والله الموفق

كتاب القضاء قوله وشرا الزام الغير بدينه اقرارا طلاقا في باب

الاقرار فيه تسامح لانه مع الاقرار اعانة للمدعي لا قضا لانه كما سيد كر فصل الخصومة ولا خصومة مع الاقرار لان الزامه لنفسه فوق الزام القاضي فلا يحتاج لالزامه **قوله** وهو انما يكون بدعي يعني القضاء انما يكون بالالزام وقال الزليحي القضاء افضل للعبادات وبه امر كل بنق وقال في البديع نصيبا للقاضي فرض ونصيبا لامام الاعظم فرض بلا خلا بين اهل الحق ولا عبرة بخلاف بعض القدرية لاجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك **قوله** ولا يقبل لما ذكر يعني من قلة المبالاة فالنهي للايجاب يعني يجب عدم قبول شهادة لكن لو قبل صح الحكم بها وكان القاضي انما **قوله** المصير شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس بشرط ذكره شمس الائمة وروي ابو يوسف والامان المصير بشرط ويتبين على هذا مسئلتان احدهما ان كتاب قاضي الرضا في القضا هل يصح نقلها في الرواية لا يصح لانه ينقل ولاية القضاء وهو ليس بقاضي وعلى رواية النوادر يصح وقد قيل على هذه الرواية ايضا لا يصح لانه لا حاجة والثانية اذا علم القاضي في الرضا يتجاذبه ثم اراد ان يقضي بذلك العلم فعلى ظاهر الرواية على الاختلاف الذي علم قبل نقله القضاء استحق كذا في الصغرى وقدم المص رحمه الله في كتاب الدعوى ان المصير يجوز ان القضاء في ظاهر الرواية فطريقه ان يبعث واحدا من اعوانه حتى يسمع الدعوى والبينة ويقضي ثم بعد ذلك يعنى قضاءه استحق **قوله** وكثير من مشايخنا اخذوا برواية النوادر وقال شمس الائمة الغرض كثير اخذوا برواية النوادر ان العلم ليس بشرط لنفاذ القضاء باعتبار الحاجة فانه اذا خرج القاضي الى المحدود المدعى وسمع الدعوى ثم اراد ان يقضي هناك كيف لا يصح هذه الجملة في شرح ادب القاضي كذا في الصغرى **قوله** انما اذا قلنا لسلطان انسان قضا بلدة كذا لا يدخل فيه القس ما لم يكتب في رسمه **قوله** والبلدة والسواء في باب لقاضي يقضي ببلدة ما يدل على هذا كذا في الصغرى استحق وبه جزم في فصول العماد **قوله** اخذ القضاء بالرشوة لا ينفذ حكمه كان الاول ان يقول يصبر قاضيا كما ذكره شرحا **قوله** وان كان عدلا فاستحق باخذها يستحق العزل يعني وجب على السلطان عزله **قوله** وقيل ينزل اي يجرى في الفسق واختاره الكرخي والطحاوي وعلى الرازي صاحب ابي يوسف وهو اختيار حسن لعدم ايمان

الناس على حقوق الناس **قوله** قال قاضي خات حكاه عنه صاحب البرهان ثم قال وقيل ينفذ فيما ارتشى فكان القاضي غير الدين لم يعتبر هذا القيل واعتبر قول الأكثر فالحق لاجماع في عدم نفوذه فيه وقال بعض مشايخنا ان قضايه فيما ارتشى وفيما لم يرتشى باطله ولو ارتشى ولد القاضي وكاتبه او بعض اعوانه فان كان بامر ورضاه كان كارتشائه بنفسه فيكون قضاؤه مردودا وان كان بغير علمه نفذ قضاؤه وكان على المرتشي رد ما قبض استحق **قوله** وقوله يعني ينبغي ان يوثق به في دفعه عند الخصومة فيجعل سمعه وقدره وقلبه الى كلام الخصمين لانه اذا لم يفهم كلامهما يضيع الحق وينبغي ان لا يكون قلقا ولا ضجورا ولا غصيانا ولا جايما ولا عطشان ولا ممتليا ولا مائسا وقت القضاء كما في البديع **قوله** ولا يطالب بالقضا فان طلب لا يولى **قوله** ولا يكون فظاسا للخلق غليظا قاسيا جبارا عينا يعني فيكون شديدا من غير عنف لينا من غير ضعف فمن كان اعرف واقدر واجه واحيب واصبر على ما اصابه من الناس كان اولى **قوله** وان امنه لا يكره قال في البديع اذا عرض القضاء على من يصلح له من اهل البلدان كان البلد عدد يصلحون للقضا لا يفترض عليه القبول بل هو في سعة من القبول والترك ثم اذا جازم الترك والقبول اختلفوا في ايها افضل فاما اذا لم يصلح له الا رجل واحد فانه يفترض عليه القبول اذا عرض عليه استحق **قوله** وقيل يكمل بالاكراه لقول صلى الله عليه وسلم لا اجتمع الفريق الاول بوضع الانبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم وضيع الخلق الراشدين والصالحين لان لنا بعم قدوة ولان القضاء بالحق اذا اريد به وجه الله تعالى يكون عبادة خالصة بل هو افضل للعبادات قال النبي صلى الله عليه وسلم عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة والحديث محمول على القاضي لاجل اهل العالم الفاسق والطالب الذي لا يامن على نفسه الرشوة فيخاف ان يميل اليها فيفريق بين الدلائل استحق **قوله** ويجوز نقله من الجابر انما يجوز النقل منه اذا امكنه من القضاء بحق اما اذا لم يمكنه فلا لان المقصود لا يحصل بالنقل منه **قوله** فان نقله طلبة يوان قبله قال الزليحي ويثبت عدلين من امنائه او عدلا واحدا والاثنان احوط ليقبضوا ديوان المعزول بحضرة او بحضرة امينه ويسالان المعزول عنها

شيئا فشيئا لكشف الاشكال عنها ويضعان كل شيء في خريطة بمفرده انتهى قوله
اي يامر مناديا ينادي عليه كل يوم لوقال ينادي عليه ايا ما كما فعل الزيلعي
او كما هو ظاهر قوله لا يقول المعزول الا ان يقرضه اليد بالتسليم مناديا
فيقبل اقرار القاضي الا اذا بدا صاحب اليد بالاترار لقوله لغيره ثم اقر بتسليم القاضي
اليه والقاضي بقره لغيره فيسلم الى المقر الاول ويضمن المقر قيمة للقاضي
باتواره الثاني وتامه في التبيين **قوله** وجلس للحكم في المسجد الجامع يعني اذا
كان وسط البلد وان كان في الطريق بحثنا والجلس وسط البلد ولا يثنى به يعقد
في الطريق ما لم يبين على المارة ولا يجلس وحده لانه يورث التهمة وان جلس وحده
لا بأس به ان كان عالما بالقضا وان كان جاهلا يستحب له ان يعقد مع اهل العلم
قريبا منه للمشورة وكذا اهل العدل للشهادة عليه بخلاف الاعوان حيث يكونون بعيدا
عنه لاجل التعيبه انتفى المصلحة في البدايع عن قيد الجهول فقال من ادب القضاء يجلس
مع جماعة من اهل الفقه يشاورهم ويستعين برأيهم فيما يحتاج اليه لقوله تعالى
وشاورهم في الامر ويبنون ان يجلس معه من يثق بدينه وامانة ليهديه الى الحق
والصواب اذ ارجع اليه ولا يبنون يشاورهم بحضرة الناس لادها به بهامة
المجلس واتصافه بالجهول ولكن يقيم الناس ثم يشاورهم او يكتب في رقعة او كلهم
بلغته لا يفهمها الخصمان وهذا اذا لم يدخله حصرا باجلاسهم عنده ولا يجز عن الكلام
بين ايديهم فان كان لا يجلس مع فان اشر على عليه حادثة بعث اليهم **قوله** لا الدعوة
الخاصة هذا في دعوة الاجنبي وفي دعوة القريب يجزيها ذكره الخفاف بلا خلاف
وذكر الطحاوي ان على قولها لا يجب الخاصة للقريب وعلى قول محمد يجب ما لا يجب
الدعوة للاجنبي اذا لم يتخذ الدعوة لاجله قبل القضا فعلى هذا لا فرق بيننا وبين
العدلية كذا في التبيين وقال في البرهان واجاز له محمد حضور دعوة قريبه الخاصة
كالعامة وابو حنيفة وابو يوسف منعاه منها لما كان التهمة واضح ما قبل في الفرق بين
الخاصة والعامة ان كل ما يمنع صاحبا الدعوة من اتخاذها اذا علم ان القاضي
لا يجب نفق الخاصة والا نفق العامة **قوله** ويعود مريضا هذا اذا لم يكن له ولا
عليه دعوى وكذا الجنازة كما في البرهان **قوله** اي لا يمازحها الخ اي في مجلس

الحكم كما اشار اليه وفي غيره لا يكثر منه وهو بالخيار في بدعيها بالكلام وكثرة
الى ان يبداه به وهو احسن ولا يجمع بين النساء والرجال في زوجة بل يحيل
الرجال ناحية والنساء ناحية **قوله** ولا يلحق الشاهد شهادته اي يكرهه
ذلك عندنا في حنيفة ومحمد وهو قوله اي يوسف الاول كما في البرهان **قوله**
ويحسب منه ابو يوسف رجع اليه بعد ما تولى القضا **قوله** فيما لا تهم فيه مثل
ان يدعي الفا وخمسمائة والمدعي عليه ينكر خمسمائة وشهد الشاهد بالف فقال
القاضي يحتمل انه اسره الخمسمائة ولم تقاد الشاهد بذلك علما ووفق في شهادته
كما وفق القاضي فانه يجوز بالاتفاق كما في البرهان **قوله** والا حسن ما ذكره
هنا كما قال الزيلعي كان ينبغي للمصنف ان يذكر ما قاله الزيلعي بعده والصواب ان لا
يجب فيها اي في صورتي لزوم المال بمقدار مبادلة او اهل المدعي ذلك حتى
يساله فان اقر ان له مالا امره بالدفع فان انى حسم لظهور مطلبه وان انكر للمال
والمدعي يقول له مال فالقاضي يقول للمدعي ان له مالا فان اقام البيينة
ان له مالا امره بالدفع فان انى حسم وان عجز عن البيينة والمدعي يدعي ان له مالا
وهو ينكر كما قاله قول المدعي فيما ذكر في المختصر انتفى تنبيهه هذا في غير دين الولد
والاجداد والجدات وعلو او مولى الماذون ان لم يكن مديونا كما في التبيين **قوله**
ثم يسأل عنه قال شيخ الاسلام سوال القاضي عن حاله بعد الجس احتياط وليس
بواجب لان الشهادة بالاعسار شهادة بالنفي فكان للقاضي ان يعمل برأيه ولا يسأل
ولكن لئلا يمازج هذا كان احوط كذا في التبيين **قوله** ولم يمنع عزماه عنه هذا
عندنا في حنيفة رحمه الله فيلازمونه وياخذون فضل كسبه لعدم تحقق القضا
بالا فلا يسأل عنه بطاذا المال غادر وراج ولا يات وقوف الشهود على عسره من حيث
النظر فيصالح لدفع الجس عن المديون لا لابطال حق الغير في الملائمة ومنعها ابو يوسف
ومحمد منعها اي الملائمة واخذ فضل الكسب الى ان يقيم بيينة انه اكتسب مالا كما في البرهان
وقول وقوله كقولهم كما في التبيين **قوله** ولا يقبل بيينة على الافلاس قبل حسم
قال في البرهان لو راى ان يسأل عنه قبل مضي مدة الجس كان له ذلك ولما
السؤال قبل الجس ويقول بيينة الاعسار فعدن محمد تقبل وبه افق محمد بن

الفضل وسامعيل بن حماد بن ابي حنيفة وهو قول الشافعي والاكثرون لا يقبل
قبل الجس وهو قول مالك وهو الاصح فان بينة الاعسار بينة على النفي فلا يقبل
حتى تنال به بغيره وبعد معنى المدة تابوت انتفى ولقائل ان يقول لو سمعها قبل الجس
ثم حبسه ولم يظهر له مال الا مانع من اعتماده على ما يسمع من الاخبار ويؤيده ما
قد ملناه عن شيخ الاسلام انتفى وفي اطلاق البينة على الاخبار بحالة تسامح لما
قال في الصغرى خبر الواحد العدل الثقة يكفي والاثنان احوط ولا يشترط لفظ
الشهادة انتفى وكيفيته الاخبار ان يقول ان حاله حال المعسر في نفقة وكسرة
وحالة ضيقة وقد اخترنا حاله في السر والعلائمة كما في التبيين **تنبيه**
قال في البرهان لو طلب المديون يمين المدعي انه ما يعلم انه معسر حلف فان كل اظلمة
واو قبل الجس وان حلف جسم انتفى ومثله في الصغرى الا انه قال وان حلف ابد
الجس في ابد القاضى لشمس لا ائمة الخواني انتفى وفي اطلاق التابيد تسامح كما لا
يخفى انه لا تعرف حاله بحسب ما يراى من القاضى **قوله** لا يحس لنفقة ما بينه الزوج
وولد كذا اكل دين غيرها لولده كما ذكرنا **قوله** بل في الانفاق عليها اذا ادى
عن الانفاق قال الكمال يحس كل من وجبت عليه النفقة فبا عن الانفاق ابا
كان او اما او جزا انتفى **تنبيه** وهل يحس من امتنع من الانفاق على من وجبت
عليه نفقة قريب يحرم له فليست **قوله** لا يحس في الدين المورجل وكذا لا يمنع
من السفر قبل اجل سواء بعد محله او قرب لانه لا يملك مطالبة قبل اجل
فلا يملك منه ولكنه ان يخرج معه حتى اذا اجل منه من المصطفى وسفره
الى ان يوفيه دينه كما في ابداع **قوله** فانه يستعمل في الصلوة من سبع الخطبة
ليس على اطلاقه لما قال الزيلعي ان احده قبل الشروع في الجمعة لم يحز له ان يستعمل
الا من شهد الخطبة وان كان شرع فيها جاز ان يستعمل من لم يدرك الخطبة
وقد ملناه في باب الجمعة عن الكمال **قوله** ولا ينزول اى نائب القاضى بوجه
اى القاضى عن القضاء حكى في الاغصاء والتظاير خلافا في المسئلة ومن قال بعد
انه ان يخرج القاضى عن القضاء لكونه نائباً عن الاصل فيدل على ان التواب
الا ان ينزولون بعز لا القاضى ومؤند لانهم نواب القاضى من كل وجه فهو كالوكيل

ولا يحس الموكل ولا يفهم احد الا ان نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن القس
ونائب القاضى في زماننا ينزول بعزله ويعونه فانه نائبه من كل وجه انتفى
قوله ونائب غيره ان قضى عنده او اجازته مع يعنى ان صلح النائب قاضيا كان لا
يكون رقيقا ولا محذورا في قذف **قوله** بمعنى حكم قاض آخر قالوا شرطه ان يكون عالما
باقتلاف العلماء حتى لو قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا يجوز قضاؤه عند
ولا يعضيه الثاني ذكره في النهاية معزيا الى المحيط وقال شمس الائمة هذا هو
ظاهر المذهب كذا في التبيين **قوله** ولانه قال ذلك ادنى ان لا ترتابوا وفي
بعض النسخ ولانه قال وادنى ان لا ترتابوا ولا اعتراض عليها **قوله** ينفذ
فيها عند ابي حنيفة ظاهر او باطنا وعند الباقرين ينفذ ظاهر الا باطنا المراد
بالباقرين الصحابة والائمة الثلاثة وقال في البرهان وقضاؤه بشهادة الزور
في العقود والفسوخ نافذ ظاهر او باطنا عند ابي حنيفة وقضاه على اظاهر كما
في الاملاك المرسلة وعليه الفتوى وانما كانت الفتوى على قولها الظهور راد لنتهى
بالنية الى دليله وان بان صاحب المبسوط في توجيهه في كتاب الرجوع عن الشهادة
وتبعه في ذلك بعض شراح الهداية انتفى **قوله** ولو عامدا ففقه روايتان في
الخلافة ثابتة على الصحيح وفي خزنة الاكمل عن شيخ الجامع الكبير ان هذا بالاخلاق
بين اصحابنا كذا في شرح المنظومة لابن الشحنة وقال الكمال لو قضى في المجتهد فيه
بخالف الراية ناسيا المذهب نفذ عند ابي حنيفة رواية واحدة وان كان عامدا ففقه
روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين اى وجه النسيان والعمد والفتوى على قولها
وذكر في الفتاوى والصغرى الفتوى على قول ابي حنيفة وجهه انه فقد اختلف في الفتوى
والوجه في هذا الزمان ان يفتى بقولها لان التارك لم يصبر عند الايفاء الا بقوى
باطل لا قصد جميل واما ان سئل المقلد ما قلده الا ليحكم بمذهب لا يذهب غيره هذا
كله في القاضى المجتهد فاما المقلد فاما ولاه ليحكم بمذهب ابي حنيفة رحمه الله فلا
يميل الى مخالفة فيكون معزولا بالنية الى ذلك الحكم انتفى ونقل هذا في البرهان عن
الكمال ثم قال وهذا اصريح الحق الذي يعرض عليه بالنواخذ انتفى فائدة اليقين للمضافة
اذا منحه بعد التزوج لا يحتاج الى تجديد العقد ولو وطئها الزوج بعد النكاح

قبل الفسخ ثم نسخ حكمي برهان الايمته يكون الوطوحلا لا كما في الفسخ **قوله** لا تقبل
 بنيتها في الاصح احتراز عن قول من قال ان لا يقبل في الشرط ايضا ومنع على البرزوي
قوله واما اذا قضى غايب فقبل ينفذ وقيل لا قدم المصنف رحمه الله في باب خيار
 العيبان القضا على الغايب من غير خصم ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا انتهى
 وقال الكمال بعد حكمه بالخلاف في النفاذ والذي يقتضيه النظر نفاذ القضاء على الغايبة
 موقوف على امضا قاض لان نفس القضاء هو المجتهد فيه فهو كقضاء المحدود في نفي
 ونحوه وحديث قضي على غايب فلا يكون عن اقرار عليه انتهى **قوله** يقرض مال الوقف
 والغايب واليتيم يعني من ملى يومئذ ولا يخاف منه لوجود وينبغي للقاضي ان يتفقد
 احوال الذين اقرضهم مال الايتام حتى لو اختلف حال احد منهم اخذ منه المال لان القاضي
 وان كان قادرا على الاستخلاص لكن انما يقدر من الغنى لامن الفقير لا يرى انه
 ليس له ان يقرض المعسر ابتداء فكذا اليس له ان يتركه عنده انتهى كذا في التبيين **قوله**
 لا الاب هذا على اظهر الروايتين كما في التبيين وقال الروهاوي لو كان الاب قاضيا لانه
 لا يقضي لولده فتدفع العلة المسوغة لجواز اقراضه انتهى وفي اخذه مال طفله وقضا
 ربايتان قاله الزيلعي **قوله** حكمي من صلح قاضيا يتناول حكم الفاسق والمرأة والنار
 في حق الكافر لانه اهل للشهادة في حقه فلهذا ولذا يجوز تقليده القضاء للحكام بين
 اهل الذمة ذكره الزيلعي **قوله** او قد هذا على ما ذكره الخشاف واجاز في المحيط للحكم
 في القضا ذكره الزيلعي والجوهرة عن الزخيرة **قوله** ولا يفتي به اي بصحة في غير ما
 ذكره لا يتجاسر العوام فيه قال في البرهان وللايد هب مهابة منه بالقضاء **قوله**
 ثم عدلت تلك البيضة قيل لا يقضي وقيل يقضي جعل في السوط الاول قول محمد والثاني
 قول الشافعي كذا يخط المرحوم العلامة على المقدسي **قوله** وقال شمس الامنة وهذا
 ارفق بالناس لاشارة الى قول يقضي وفي شرح المنقولة لابن الشحنة وقال
 ابو يوسف يقضي عليه قال وهو اختيار الخشاف وقال الخلواني هو ارفق بالناس انتهى
كتاب القاضي قواده لما مر ان القضاء على الغايب لا يصح يعني لا يحل ولا ينفذ
 لما قدمه من الاختلاف في النفاذ **قوله** ليحكم المكتوب اليه يعني ان وافق مذهبه لما
 قال الزيلعي ولو حكم به يعني على الغايب حكم يترك ذلك ثم نقل اليه نفذه بخلاف انكنا

الحكمي حيث لا ينفذ خلافا مذهبه لان الاول يحكم به فلزمه والثاني ابتداء حكم
 فلا يجوز له انتقي وهذا اذا كان بينهما مسافة بحيث لا يمكن ذهاب الشاهد
 وايابه في يومه على المفتي به كما في البرهان **قوله** وهو نقل الشهادة حقيقة
 يشير الى ما قلناه ان المكتوب اليه يحكم برأيه وان خالف رأيه راي الحاكم بخلاف
 السجل فانه ليس له ان يخالفه وينقض حكمه الا انه لا يحتاج الى تعديل الشهود
 الذين شهدوا في الحادثة وفي الشهادة على الشهادة لا بد من تعديلهم كما في التبيين
قوله وعنه ان يقبل فيها بشرائطه هي كانت يحلف المدعي انه كان له عبد
 ابق وهو اليوم في يد فلان ويعرف في العبد غاية التعريف كما ذكره الزيلعي
قوله شاهد غيب المدعى اي بعد الدعوى **قوله** لا يقبل اي نقل الشهادة الامس
 قاض الخ قال الكمال والذي ينبغي ان بعد عدالة شهود الاصل والكتاب لا فرق
 اي بين ان يكون قاضي رستاق او غيره **قوله** قبل ولم يشترط ايضا ابو يوسف
 الخ ليشتر بانه ضعيف عن ابي يوسف وقال الزيلعي قال ابو يوسف رحمه الله ياخذ
 القاضي المكتوب اليه الكتاب بغير بيينة ولكن لا يعمل به الا بيينة انتهى وهذا اولي اذ
 يفيد انه غير ضعيف وايضا استدلاله لقبلا لا يطابقه **قوله** ولكم بعد ذلك اي
 بعد قيام البيينة بانه كتاب المرسل يقع بما علمه من الكتاب **قوله** قال في الكافي
 الصحيح لا خيرة كذا ذكره الكمال ثم قال وما ذكره محمد رحمه الله اصح اي يجوز الفسخ
 قبل ظهورها اي العدالة بعد الشهادة بانه كتابه **قوله** والزمن ما فيه يعني بعد
 ثبوت معرفته عنده بانه هو المدعى عليه **قوله** فيبطل بموت او عزل او زوال اهلية
 القضاء قبل وهو له اي الكتاب اليه يعني قبل قرأته لا مجرد وصوله كما في التبيين
 ولذا قال الكمال العباوة الجيدة انه يقال لو مات قبل قرأته الكتاب لا قبل وصوله
 لان وصوله قبل ثبوته عند المكتوب اليه وقرأته لا يوجب شيئا **قوله** فان قاله الخصم
 لهست الذي كتب فيه فعلى المدعي اثباته ليس الا بشارط بل كذلك لو اقرانه هو
 المكتوب فيه لا بد من ثبوت معرفته عند القاضي لاحتمال التواطؤ **قوله** سمع
 القاضي هذا الطعن شامل لما لو ثبتت العدالة عند القاضي الكاتب واليه اشار
 الكمال بقوله ثم يذكر اي القاضي الكاتب انه عرفهم بالعدالة او عدلوا لان الخصم

اذا حضرها الثاني قد يكون له مطعم فيهم او في احد من فلا بد من تعيينه
 له ليتمكن من الطعن اسكان **قوله** وجازيت نوكيل غايب لا يختص بهذا
 الباب لصحة الوكالة بدونه وهو الاخبار **قوله** واختلف في حكمه اي القضاة
 بعلم المختار عدم حكمه به في زماننا **سما** **قوله** وقال لا يمنع
 فيه ما لا يصح بالعلو قال الزيلعي قبل ما حكى عنها تفسير لقول ابي حنيفة
 انه لا يمنع الا ما فيه ضرر مثل ما قال لا وقيل فيه خلافا حقيقة ولو تضمن صاحب
 السفلى في ساحة السفلى بان حفر بئر عند ابي حنيفة له ذلك وان تضمن
 صاحب العلو وعندهما الحكم معلول بعلته الضرر انتفى **قوله** لا يفتح اهل الاولى
 بابا في الثانية وهو الصحيح وقيل لا يمنعون لانه رفع جدارهم ولم ينقص كله
قوله حق لوبيع فيها او لا يكون لاهل الاولى حق الشفعة فيها اي بحر الشفعة
 في الطريق اذ لو كان جارا ملاحقا كان له الشفعة **قوله** فقال انه محذور
 البصة ذكر المحذور ليس شرطا اذ لا فرق بين ان يذكره او لا فكان ينبغي حذره
 كما في المتن **قوله** وادعى وقتا بعد وقت البصة الخ قال الزيلعي ولو لم يذكر لها
 تاريخا او ذكر لاحدهما ينبغي ان تقبل بيديته لان التوفيق ممكن بان يحيل الشرا
 متاخرا **قوله** قال اشترت من هذه الجارية الخ ولما يلزم ردّها على بايها بالبيع
 القديم بعد ذلك لتمام التمسك بالتزاور في النهاية اذ اعزم على ترك الخصومة
 قبل تحليف المشتري ليس له ان يردّها والا شبه ان يكون هذا التفصيل بعد
 القبض واما قبل القبض فيدعي ان يرد عليه مطلقا لانه نسخ من كل وجه في غير
 العتق وكذا في التبيين **قوله** ثم ادعى انها زينة وبهذه صدق غير ثم اشارة
 الى انه لا فرق بين ان يقول له موصولا او مفصلا بخلاف ما اذا قال قبضت دراهم
 جياذا لا يصدق في دعواه الزينة مطلقا مفصلا او موصولا كما في التبيين واما
 اليه بقوله لمن اقر قبض الجياذ **قوله** او حقه او الثمن او الاستيفاء محل عدم
 قبول دعواه الزينة في هذه الثلاثة ما اذا فصل واما اذا وصل ذلك فانه
 يصدق وقال في النهاية لو اقر قبض حقه ثم قال انها ستوقه او رماص
 يصدق موصولا لا مفصلا وقال ذكره شيخ الاسلام كما في التبيين **قوله** الزينة

ما يرد بيت المال ذكره الزيلعي ثم قال وقيل هو المغشوشة والبنهرجة هي
 التي تضرب في غير دار السلطان والستوقه صفه موهبة وعن الكرخي الستوقه
 عندهم ما كان عليه الصفه والنحاس هو الغالب **قوله** مات ذمي الخ جواب ما
 اورد نقض على هذا مذكور في التبيين والكافي **قوله** فان اقر باين اخر له
 لم يفد اذ كذب الاول قال الزيلعي ويضمن للمقر له الثاني نصيبه ان دفع للاول
 بلاقتا **قوله** تركه قسمت بين الورثة او الزما بشهود لم يقولوا لا تعلم له
 وارثا او غيرهما اخر لم يكفلوا انما قيد بكونها قسمت بالشهادة ولم يقل الشهود
 لا تعلم له وارثا او غيرهما لذكر الخلاف في اخذ الكفيل واذا ثبت الارث او الدين
 بالاقرار فانه يأخذ كفيل بالاتفاق واذا ثبت بالشهادة وقال الشهود لا تعلم
 له وارثا او غيرهم لا يؤخذ منهم كفيل بالاتفاق كما في التبيين **قوله** اي لم يؤخذ
 منهم كفيل عند الامام وهذا اي اخذ الكفيل شئ احتاط به بعض القضاة وهو ظلم
قوله ولا وارث الا بثبوت الملك للمورث لعله ولا ارث كما في عبارة الكافي
قوله وقيل المنقول على الخلاف ايضا يعني بترك النصف في يد ذي اليد هذا عند
 ابي حنيفة وعندهما يؤخذ فيوضع على يد عدل ولا بد من هذا لكن تركه لقوله
 ايضا اذ به يعلم ان الخلاف المتقدم كذلك هذا **قوله** وهذا اصح الاشارة الى قوله
 يعني بترك النصف في يد ذي اليد لا الى قوله وقيل المنقول على الخلاف لما يلزم
 عليه من عدم مطابقة المدعى واقادته ان الصحة في ثبوت الخلاف وليس المراد
 الاثبوت الصحة لترك النصف في يد ذي اليد **قوله** لو اذ قال مالي او ما ملكه
 صدقه يقع على مال الزكوة يعني على جنس مال الزكوة على الصحيح فيها وذلك
 كالسوايم والتقديين وعروض التجارة سواء بلغت نصابا او لم تبلغ قدر
 النصاب سواء كان عليه دين مستغرق او لم يكن لان المغنبر جنس ما يجب فيه
 الزكوة لا قدرها ولا شراؤها وتدخل فيه الارض العشمية عند ابي يوسف لا محذور
 وذكر في النهاية قول ابي حنيفة مع محمد ولا تدخل الارض الخراجية ولا رقيق الخ
 ولا العقار واثاث المنزل وثياب البذلة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك ومن مشايخنا

من قال في قوله ما املك او جميع ما املك في المساكين صدقه يجب وان يتصدق

جميع ما يملك قياساً ومتحسناً وانما القيس والاحتسان في قوله مالى جميع
مالى صدقة والصحيح هو الاول لانها تستعملان استملاً واحداً فيكون الضم لهما
في احدهما واداراد في الآخر فيكون فيه القيس والاحتسان كذا في التبيين **قوله**
ثم ان كان صاحب حرفة المراد امساك ما يحتاج اليه غير مقدور بشئ لانه يختلف
باعثها والحال والعيال **قوله** فلو علم الوكيل ولومن فاسق مع تصرفه كذا الرمن صغير
ميت ولو كان في التبيين **قوله** ويشترط لعزله خبر عدل هذا عند ابي حنيفة
لما فيه من الزام وقال رحمه الله لا يشترط في الخبر الا التمييز لانه من المعاملة
وهذا في العزل المقصد اذا بلغه العزل اما قبله فهو على وكالته بالاجماع واذا
كان العزل حكماً لا يشترط العلم **قوله** ومسلم لم يهاجر بالشرايع قال الزبيدي والادع
انه يقبل فيه خبر الفاسق حتى يحيط عليه الاحكام بخبره لان الخبر رسول الله
صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام الا فليبلغ الحديث وفي الرسول لا يشترط
العدالة **قوله** بلغ القاضى كذا الرقبض الثمن وضاع في يده وهلك البعقل
التسليم الى المشتري لا يفهم القاضى ولا امينه الثمن **قوله** وان باع الوصى لهم
لا فرق فيه بين وصو الميته ومنسوب القاضى **قوله** او مات قبل قبضه اى التمس
رجع المشتري على الوصى صوابه ان يفسر الضمير في قبضه بالثمن الذي هو المبيع لا
بالثمن لانه اذا مات العبد المبيع قبل قبض ثمنه لا يصح ان يقال يرجع المشتري بالثمن
على الوصى ولم يقع هذا التفسير للضمير في اى لان عبارته ولو امر القاضى الوصى
ببيعه للفرء فباعه لهم وقبض المال وضاع من يده ولم يمتد العبد او مات
قبل القبض يرجع المشتري على الوصى انتهى **قوله** وقيل لا يرجع ايضا بما عزم للو
ينبغي حذف لفظه ايضا لان القول الثاني ليس حكمه كالاول ولم تقع في الكافي
على رايه فقوله كذا في اى في ليس الا على ما ذكرنا **قوله** الا في كتاب القاضى الى
القاضى جواب عما ذكر قياساً على قول محمد لانه قال في الكافي وعلى قيس هذه
الرواية لا يقبل كتاب القاضى الى القاضى عند محمد ثم ذكر كما هنا **قوله** وجه
ظاهر الرواية في الاولى اى في القاضى **قوله** وقال الشيخ ابو منصور الخ هذا
وفي الذخيرة القضاة اربعة عالم عادل وعالم جاير وجاهل عادل وجاهل جاير

فيقبل

فيقبل قول الاول مجمل ومفسراً والثالث مفسراً الاجمالا والثاني والرابع مجمل ومفسراً
انتهى **كتاب الخمسة قوله** وركنك فعل قال الشيخ على المقدسي رحمه الله
قوله في جعل الركن ما ذكر من الكيل والوزن بحث لانهم اختلفوا في اثبات
اجرة القسمة على الروس والاصباء واتفقوا على ان الكيل وكونه على الاصبا
ثاملاً انتهى **قوله** وشروطها عدم فوت المنفعة اى شرط لزومها بطلب احد
الشركاء ولذا قال في البرها فلن هذا لا يقسم حايط وحمام وكونهما بطلب احدهما
انتهى **قوله** واحق الافوازي جبر عليها في متحد الجنس من غير المثليات فقط عند
طلب احدهم فيه ثاملاً لانه يوم انه في متحد الجنس المثل لا يجبر الا على القسمة
وهو خلاف النفس واطلق الجبر في متحد الجنس القبر ولا يشمل العبد في غير المغنم
لان رقيق المغنم يقسم بالاتفاق ورقيق غير المغنم لا يقسم بطلب احدهم ولو كان
اماناً او عبداً اخلاصاً عند ابي حنيفة والفرق لانه في حنيفة بين الرقيق وغيره
من متحد الجنس فحشي تفاوت المالى اى باطنه كالذوق والكفاية وبين الغنمين
وعندهم تعلق حق الغنمين بالمالية ووث اليدين حتى كان للامام بيع الغنائم
وقسم ثمنها كما في التبيين **تخييه** زرع بينهما في ارض لهما اراد اقسمة الزرع
دون الارض وقد سئل لانه بحافه ومع لا تجوز في الاموال الربوية قاله ابن
الضياء يخالفه قول قاضى خان وان كان الزرع قد ادرك وشروط الحصاد جازت
القسمة عند الكل انتهى فليزخر ما بين الثقيلين **تخييه** آخر لم يتعرض المحقق
لثبوت الخيار وقال في الفتاوى والاصناف القسمة ثلاثه انواع قسمة لا يجبر
الاى كقسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجبر الاى في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات
ذوات وقسمة يجبر الاى في غير المثليات كالثياب من نوع واحد والبقرة
الغنم والخيارات ثلاثه خيار الشرط وخيار غيب وخيار روية ففي قسمة الاجناس
المختلفة تثبت الخيارات للجميع وفي قسمة ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات
يثبت خيار العيب دون خيار الشرط والرؤية وفي قسمة غير المثليات كالثياب
من نوع واحد والبقرة والغنم يثبت خيار العيب وهل يثبت خيار الرؤية والشرط
على رواية ابي سليمان يثبت وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية ابي حنيفة

لا يثبت وما ذكر في الجامع الصغير انه لا خيار في القسمة ذكرنا انه غير صحيح
ان اراد به النوع الاول وان اراد به النوع الثاني فهو صحيح لكن قولنا بالشفقة
فدل انه اراد به النوع الثالث فيكون صحيحا على رواية ابي حنيفة اما على رواية
ابن سنان وهو الصحيح لا في باب الخيار من قسمة شرح النكاح في انتفى قوله ومع نصه
باجر يفرع نصه ليقسم باجر قوله وعندنا على قدر الانصاف وهو رواية عمه
وروى عند الحسن انها على طالب القسمة دون الممنوع لنفسه وضرر الممنوع كما في الروايات
قوله ولا يمين واحد لها لهذا المعنى لا يجرم الحاكم على اختيار القسام **قوله**
ولا ان يرهنا انه اى المقار معها حتى يبرهن انه له كذا في لكونه وقال الزيلعي
رحمه الله والمصر رحمه الله ذكر هذه المسئلة بعينها قيل هذا يقول ودعوى
الملك لان المراد فيها ان يدعوا الملك ولم يفكر واكيف انتقل اليهم ولم يشترط
فيها اقامة البينة على انه ملكهم وهو رواية القدرى رحمه الله وشرطه
هنا وهو رواية الجامع الصغير وكان ينبغي ان يبين اختلاف الروايتين بان
يقول في الجامع الصغير كذا وفي مختصر القدرى كذا لان الصورة متحدة غير
ان فيها اختلاف الروايتين كما رايت وفي مثله تبين الروايات ولا يذكر في كل
واحدة على حدة لان ذلك يؤهم اختلاف الصور على انه لا يليق في مثل هذا المختصر
الا ذكر احدي الروايتين انتهى **قوله** ونصيه قابض لها قال ابن الضيا في
شرح المجمع اعلم ان القاضى لما ينصب عن الصبي الحاضر اما اذا كان غائبا فلا ينتفى
وقال الشيخ على المقدسى رحمه الله وهو منقوض بالتأنيب البائع فتأمل انتهى
قوله بخلاف ما لو كان الحاضر من الورثة اثنين شاملا لما لو كان احدهما صغيرا
على ما قال تافوخات لوجا البائع مع صغير نصيبا لقاض عن الصغير من يقسم
ويامره بالقسمة **قوله** واما الثالث وهو عدم جواز القسمة لانهما الصحيح فلا فرق
بين اقامة البينة وعدمها وفي بعض روايات المبسوط وغيره يقسم اذا اقام
الحاضر من البينة على الموت وعدد الورثة كما في التبيين **قوله** قال في الحائنة
وهو اختيار الشيخ الامام الخ هو كذلك الا انه صورها في دار قوله وقال
في الفصول كلها ينظر القاضى قال الزيلعي هذا اذا كانت الدور في مصر واحد واما
اذا كانت

٢٢١
اذا كانت في مصرين لا يقسم على هذا بالاجماع فيما رواه هلال وعبد محمد انها
تقسم **قوله** ويصور القاسم ما يقسم هو ان يكتب على قرطاس ان فلانا نصيبه
كذا او فلان كذا **قوله** ويعدله بالمال المهلة وروى يعزله بالزاي اى يقطع
بالقسمة عن غيره **قوله** ويذره شاملا للبنا لما قال الزيلعي ويذره ويقوم
البنا لان قدر المساحة يعرف بالذرع والمالية بالتقويم ولا بد من معرفتها
ليتمكن التسوية في المالية ولا بد من تقويم الارض وذرع البنا انتفى قوله ويغرز
كل قسم بيان للافضل فان لم يغرز او لم يكن جارا كما في التبيين قوله فاذا
كان اى ما يقسم بين جماعة الخ اصل هذا ان ينظر في ذلك الى اقل الانصاف فيجعل
من جنة حتى اذا كانت الاقل ثلثا جعلها اثلاثا او ربعا جعلها ارباعا وهكذا
قوله وان كان صاحب الثلث اخذه وما يليه ثم اذا خرج عقبه لصاحب السدس
اخذ الثلث وتبين ما بقى لصاحب النصف او النصف اخذه الى الخامس وتبين الباقي
لصاحب السدس **قوله** ولا يدخل درهم ليست من التركة في القسمة الا برضاهم كون
الدراهم ليست من التركة غير محترزة عما لو كانت من التركة اذ لا يدخلها مطلقا
في القسمة الا برضاهم فاقال كالنكر ولا يدخل في القسمة الا برضاهم الا برضاهم كان
اولى وهذا اذا لم يتخذ راما اذا تغذرت فحينئذ له ذلك وفي بعض الخواشي قال في البنا
بيع لا يدخل الدراهم يريد اذا امكنت القسمة يدونها اما اذا لم يمكن عدل
اضعف الانصاف بالدراهم والدنانير وفي بعض النسخ وينبغي للقاضى ان لا يدخل
الدراهم والدنانير فان فعل ذلك جاز وتركه اولى وقال في البدائع وينبغي ان لا يدخل
في قسمة الادار ونحوها الدراهم الا اذا كان لا يمكن القسمة الا كذلك لان محل القسمة
الملك المشترك ولا شركة في الدراهم فلا يدخلها في القسمة الا عند الضرورة ومثله
في الايضاح **قوله** بلا شرط فيها قيد به لانهم لو شرطوا في القسمة ان ما اصاب
كل واحد فهو له بحقوقه لا تقسم القسمة وترك الطريق والمسيل على حاله لانه
يكون حقاله في نصيب الاخر كذا في شرح المجمع **قوله** جاز شهادة القاسمين احترز
به عن شهادة قاسم واحد لان شهادة الفرد غير مقبولة على الغير كما في التبيين
قوله عند اختلاف المتقاسمين في القسمة عندا في حنيفة واى يرف بان انكر

بعضا لشركاء بعد القسمة ليتفانصيب فشهد القاسمان ان ذلك هو حقيقة قبلت
عندهما قوله وعند محمد الخ هو قول ابي يوسف الاول وذكر الخضاف قول محمد
مع قولها وقال الطحاوي رحمه الله اذا قسم باجر لا تقبل شهادتهما بالإجماع
واليه مال بعض المشايخ والاصح انها تقبل مطلقا كما في شرح الجمع وفي المستصفى
شهادتهما مقبولة سواء قسم باجر او بغير اجر وهو الصحيح كما في الشراج
وسواء شهدا على القسمة لا غير ابتدا ثم قال لا بعد ذلك نحن قسمنا او شهدا على
قسمة انفسهما من الابتداء على الصحيح كما في التاتارخانية قوله سفل ذو
علو الخ هو قول محمد وعليه الفتوى وقال ابو حنيفة وابو يوسف يقسم بالذرع
وبين ذلك في سفل بين رجلين وعلو من بيت اخر بينهما اراد اقسمتها
يقسم البناء على القيمة بلا خلاف واما العروة فتقسم بالذرع عند ابي حنيفة
وابي يوسف وعند محمد بالقيمة ثم اختلف ابو حنيفة وابو يوسف فيما بينهما في كيفية
القسمة فعند ابي حنيفة ذراع بذراعين على الثلث والثلثين وعند ابي يوسف ذراع
بذراع ولو كان بينهما بيت تام علو وسفل وعلو من بيت اخر فعند ابي حنيفة
يحسب في القسمة كل ذراع من العلو والسفل بثلاثة اذرع من العلو ارباعا عنده
لما ذكرنا من الاصل فكانت القسمة ارباعا وعند ابي يوسف ذراع من السفل والعلو
بذراعين من العلو لا استواء السفل والعلو عنده فكانت القسمة اثلاثا ولو كان
بينهما بيت تام سفل وعلو وسفل اخر فعند ابي حنيفة رحمه الله يحسب كل ذراع
من السفل والعلو بذراع ونصف من السفل ذراع من سفل البيت التام بذراع
من الآخر وذراع من علو بنصف ذراع من السفل الاخر وعند ابي يوسف ذراع من
التام بذراعين من السفل والله اعلم كذا في البدائع قوله وان قال قبل
اقراره بالاستيفاء المراد انه لم يحصل منه اقرار اصلا قوله ولو اختلفا في القيمة
الخ سيذكره متنا وتقسيم في الصحيح بالقياس الفاضل سواء كانت بقضاء القاض
او بالتراضي قوله وان كانت بالتراضي ان يبطل القسمة على خلاف اداة
الاستفهام قوله ولو ادعى عينا لا قاله الزيلعي لا يمنع دعواه باى
كان انتهى قوله وصحة المهادية قال الزيلعي ويجوز فيها جبر القاض كما يجزى

في قسمة الاعيان ولا تبطل المهادية بموت احدهما ولا بموتها انتهى قوله
لكنها جازت بالإجماع كذا بالكتاب والسنة اما الكتاب في قوله تعالى لهما
شرا لاية والسنة ما روينا انه عليه السلام قسم في غزوة بدر كل عير بين
ثلاثة نفر وكانوا ينهايون كما في التبيين قوله وخدمة عبيد كذا اتفق
في غلة دار اودارين وكان ينبغي ذكر هذا الينا سب قوله بعده لا في غلة
عبد او عبيد قوله اذا كانت المهادية في المكان كانت افران من كل وجه
هو الادرجه قوله وفي المهادية في الزمان افران من وجه ويجعل كالمستقرض
لنصيب شريكه وكذلك اذا تقاضيا في دار فرادت غلة الدار في نوبة احدهما
على الغلة في نوبة الآخر يشتركان في الزيادة بحجة بقا للعدل بخلاف ما اذا كان
النهايو في المنافع فاستفلا احدهما في نوبته زيادة وبخلاف ما لو تقاضيا على
الاستقلال فالدارين وفصلت غلة احدهما حيث لا يشتركان فيه قوله
لا في غلة عبد او عبيد الخ قول ابي حنيفة وعندهما يجوز وجلة الامران مسائل
النهايو اثنتا عشرة مسألة ففي استخدام عبد واحد جاز بالاتفاق وكذا في
استخدام العبيد على الاصح والنهايو في الاستقلال عبد واحد وبغل لا يجوز
اتفاقا وفي العبيد والبغليين اختلاف والنهايو في سكنى دار واحدة يجوز
اتفاقا وكذا في غلتها وكذا في سكنى دارين وغلتها خلاف والظاهر انه يجوز
اتفاقا وركوب بغل او بغليين على خلاف كما في التبيين والله الموفق بمنه
كتاب الوصايا قوله فهو ما بآيات الاول في بيان الوصية يشتمل
على باب الوصية بالثلث وباب العتق في المرض وباب الوصية للاقارب وباب
الوصية بالخدمة انتهى والباب الثاني في الايصا انتهى فقيته تساهل
من اطلاق الاول على باب وقد ضمن امثاله قوله وكنها قوله وصية
بكذا الفلان ونحوه يشير الى ان القبول شرط كما قال في الخلاصة الوصية
يشترط فيها القبول وذلك بالصحح او بالدلالة بان يموت الموصي
بعد موت الموصى انتهى ويخالف ما قال في البدائع واما ركن الوصية
فقد اختلف فيه قال صاحبنا الثلاثة اى الامام وصاحباه هو

هو الايجاب والقبول الايجاب من الموصي والقبول من الموصى له فماله
يوجد اجتماعا لا يتم الركن وان ثبتت قلت ركن الوصية الايجاب من
الموصي وعدم الرد من الموصى له وهو ان يقع اليقين عن رده
وهذا اسهل للتحريج المسائل على ما ذكره وقال في الركن هو الايجاب من
الموصي فقط انتفى وذكر التوجيه لكل قوله فلا يجوز من المملوك ولو
مكاتباً يعني ما لم يفتى الى العتق كما لا يفتى في قوله والصغير يستثنى
عند تجهيزه كما يفتى في قوله وكون الموصى له حياً وقتها يرد عليه الوصية للحل
اذ يشترط وجوده لاحيائه لان نفخ الروح يكون بعد وجدانه وقتها
غير حق قوله وكون غير وارث يعني وقت الموت قوله لما يفتى من عدم
جواز الوصية للوارث المراد عدم النفاذ قوله وحكمها كونه الموصى به
الحق في جانب الموصى له واما في جانب الموصى فهو على اقسام مندوبة واجبة
مكرهة مباحة كما سنذكره قوله جازت بالثلث للاجنبي يعني نفدت
قوله الا ان يجوز ودرسته قال الزيلعي وان اجاز البهمن نفذ عليه بقدر
حصته واذا وجدت الاجازة بعد الموت تملك المجازة من قبل الموصي
عند تاحق جبر الوارث على التسليم قوله ويبتكر كونه وارثا او غير وارث
وقت الموت قال الزيلعي واقرار المريض للوارث على عكسه وتامه فيه
فليراجع قوله ونذكر في الخ الوصية على اربعة اقسام واجبة كالوصية
برد الدين والديون المجهولة وسببية كالوصية بالكفارات وقربة
الصلوات والعتيمات ومباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب والاقارب
ومكرهة كالوصية لاهل الفسوق والمعاصي كذا في المجتبى وفيه تأمل لما
قال في البدايع الوصية بما عليه من الفرائض والواجبات كالحج والزكاة
والكفارات واجبة انتفى قوله او تنفذت بغير حصتهم قال في الخلاصة وقد
الاستغناء عن اى حنيفة اذا ترك لكل واحد من الورثة اربعة الا ان
اى درهم دون الوصية وعن الامام الفضل عشرة الا ان انتفى قوله
لقوله صلى الله عليه وسلم او يفتى بغير رضا الله اذ ليس لفظ الحنيفة
واما

٤٥٠
واما اشار اليه ثم ذكر دليله عقلياً ولذا قال في الاختيار وان كانت
الورثة فقراً لا يستغنون بنصيبهم فتتركها افضل لما فيه من الصلة والصدقة
عليهم قال صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذى الرحم الكاشع قال
صلى الله عليه وسلم لا صدقة وذو رحم محتاج وهو كما قال صلى الله عليه وسلم
صدقة وصلة لانه فقير فيكون صدقة وقربة فتكون صلة وان كانوا
اغنياء او يستغنون بميراثهم قبل الوصية اولى وقيل بخير لان الوصية صدقة
او عيرة وتركها صلة والكل خير انتفى قوله ولولاها اى لولا اغناهم ولا
احتياجهم بخصتهم اى كايما كانوا فقراً ولا يستغنون بخصتهم فالترك
اولى مع وجود الفناء فقط وكذا مع وجود الاستغناء فقط ينحى الف مطلق
من كونها مندوبة عند وجودها فقط وقد سبق انها مندوبة مع احدا
باقول من الثلث انتفى وتكلف بعض من الغفلاء فقال قوله كتركها مع احدها
هكذا في النسخ المندولة والظاهر ان كلمة لاساقطة عن الاصل فان المعنى
تركها لا مع احدها بقرينة تفسيره بقوله اى ان لم تكن الورثة اغنياء
مع ما يشهد به سياق الكلام انتفى واعتزضه فاضل ثالث فقال وفيه بحث
اى في كلام الثاني لانه ان كان مودى قوله لا مع احدها عدمها معاف فهو
ما ذكره بقوله ولولاها الخ فيلزم التكرار وان كان عدم احدها يكون
ذلك صورة كون الوصية مندوبة على ما ذكره فاحتمل امله يناقض اوله
فتدبر انتفى ونقص المذهب ما قال في الكافي الوصية باقل من الثلث اولى
من تركها اذا كانت الورثة اغنياء او يستغنون بنصيبهم لانه نردد
بين الصدقة على الاجنبى والهبة للقرىب والاولى اولى لانه يفتى بها رضي الله
تعالى وقيل بخير كما ذكرناه منه وان كانت الورثة فقراً ولا يستغنون بميراثهم
فالترك اولى لان ترك الوصية صدقة على القرىب بقدر الوصية تصدق
على الاجنبى والاولى اولى لقوله عليه السلام افضل الصدقة على ذى الرحم
الكاشع انتفى قوله لانه لما قصر فيه في حياته وجب عليه التدارك
بعد مماته كان ينبغي ان يقال عند مماته قوله بانه يقول او صيت

الجمل فلانه كذا ادومها ينبغي بكذا ادومها **قوله** فاما ان يقيده هذا بما سوى
 العين فيه تامل اذ يشمل الادام المرسله وتقدم ان الاصح انها كالعين فكما ينبغي
 ان يريد بما سوى الادام المرسله **قوله** جازت الوصية في كل علم عبارة قاضى خافى قولهم
 قوله وصحة الجمل ربه ان ولد لا قل من ستة اشهر من وقتها كذا في الهداية
 والكنز وقال قاضى زاده يشترط ان يعلم انه موجود في البطن وقت الوصية
 له او به بان جات به لا قل من ستة اشهر من وقت الوصية على ما ذكره الطحاوي
 وصححه الاستيعاب في شرح النكاح واختاره المصنف صاحب الهداية او من وقت موت
 الموصى بان جات به لا قل من ستة اشهر من وقت موته على ما ذكره الفقيه ابو الليث
 في تلك الوصايا والامام الاسيحي في شرح الطحاوي واختاره صاحب النهاية هذا
 زبدة ما في العناية وغاية البيان انتفى وفي النكاح ما يدل على انه ان اوصى به يعتبر من وقت
 الوصية وان اوصى به يعتبر من وقت الموت كما في التبيين **قوله** لكن في الثانية انما
 تقع ان ولد الجمل لا قل من ستة اشهر من وقتها لعله انما قيد بهذا في الثانية دون الاولى
 مشيا على اختياره صاحب الهداية لكن لا يعلم به حكم ابتداء المصنف بالجمل في الاولى فكما
 ينبغي له ترك هذا القيد في الثانية ويعلم ابتداء وقت المصنف في الصورتين من وقت الوصية
 من متنه **تبيينه** اذا كانت الحارثية معتدة حين الوصية يعتبر الولادة لاجل اثر
 النسب الى سنتين كما في الجوهرة والمراد اقل من سنتين بما يمكن وجوده حال الوصية
قوله وفي السير الكبير ما يدل على الجواز قال قاضى زاده كذا ذكره شرح الجامع
 الصغير وتبعه شرح الهداية ولم يقيده صاحب المحيط قولهم ذكر في السير الكبير
 الخ واستنبط منه بطلان الوصية للحزب في رعل الحق راي صاحب المحيط انتفى وقال
 المرحوم جوى زاده انه لم ير في السير ما يدل على ما ذكره وهذه عبارته
اقول قال في المحيط البرهانى ولوا وصى مسلم الحزب في دار الحرب لا يجوز
 هذه الوصية وان اجازته الورثة فقد فرق بين الوصية للحزب وبين الوصية
 للاجنبي بما زاد على الثلث والوصية للوارث والفرق ان امتناع جواز الوصية
 للحزب بحق الشرع لان الشرع نهانا عن برهم ولعنا الا يجوز للمسلم الصحيح بر
 الحزب والوصية للوارث ما امتنع جوازها لكونه منها عن يره الا يرى انه

لوربه المورث في صحته يجوز وثياب على ذلك وانما امتنع جوازها لحق باقي الورثة
 وكذا الوصية للاجنبي بما زاد على الثلث فيجوز باجا وتنع ولان الحزب في دار الحرب
 بمنزلة الميت في حقنا والوصية للميت باطله كذا ذكر مسئلة الحزب في وصايا الاصل
 وفي شرح الطحاوي قالوا وذكر في السير الكبير ما يدل على جواز الوصية للحزب واختلف
 المشايخ فيه منهم من وفق بين ما ذكر في الاصل وبين ما ذكر في السير وذكر ما في النكاح
 ومنهم من قال في المسئلة زوايتان هكذا قالوا والمذكور في السير الكبير ان الوصية
 للحزب باطله وصورة المذكور ثم لو اوصى مسلم الحزب في دار الحرب لا يجوز
 الى آخر ما نقله عنه ورايت المسئلة التي نقلها صاحب المحيط في شرح السير الكبير
 للخرشي وقد فصلها تفصيلا وافيا وتتبعها كثيرا الاظفر بما قالوا يدل على الجواز
 فلم ارفيه غير ما ذكره في موضع آخر منه بقوله فنقول لا باس ان يصل الرجل المسلم
 المشرك قريبا كان او بعيدا محاربا كان او ذميا واستدل عليه باحاديث منها
 انه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة دينارا الى مكة حين تحطوا
 وامر بدفع ذلك الى ابي سفيان ابن حرب وصفوان بن امية ليقرقا على قرا
 اهل مكة فقبل ذلك ابو سفيان وابا صفوان قال وبدناخذ ولان صلة الرحم
 يحوز عند كل عاقل وفي كل دين والاهداء الى الغير من مكارم الاخلاق قال
 صلى الله عليه وسلم بعثت لاكم مكارم الاخلاق فعرفنا ان ذلكا حسن في حق
 المسلمين والمشركين جميعا انتفى مختصرا فلم اشك في ان مرادهم بما يدل على الجواز
 سلامه هذا الكرم من اراد التوفيق لم يطع على المراد فوق رجما بالنسب مع عدم
 استقامتها اولا الفرق الثاني الذي بنى السرخسي بطلان الوصية عليه لدى
 هذا الكلام على انها محجوزة ينبغي ان تفعل ولو كان الحزب في دار الحرب لما ذكرنا
 من الحديث ثم الفرق الاول من العرقين لا يستقيم على ما نقلناه عن شرح
 السير فالخلاف في جواز صلة الحزب وعدمه لا في جواز الوصية له وعدمه
 لا تنقنا الفرق الثاني لعدم جوازها انتفى عبارة المرحوم جوى زاده الا انه
 يتامل في قوله ولعنا الا يجوز للمسلم الصحيح بر الحزب مع قوله بعده لا باس ان يصل
 المسلم الرجل المشرك قريبا كان او بعيدا محاربا كان او ذميا **قوله** وجه التوفيق

علم بما ذكره المرحوم جوي ذاده انه لا احتياج الى هذا العلم بثبوت ما يجوز
 الوصية للحزب في قوله اقول لا يخفى بعده بل وجه التوفيق الخ قال قاضي زاده
 رحمه الله اقول هذا الكلام عجيب فان لفظ السير الكبير على ما نقله صاحب
 المحيط لو اوصى سلم للحزب والحزب في دار الحرب لا يجوز انتفى فكيف يمكن ان يكون
 المستأمن هو ما ذكر في السير الكبير انتفى له فعوقب بالحرم ان عن مقتضى
 وهو الارث لعل صوابه وهو الوصية اذا الكلام في الوصية للقاتل لا الارث **قوله**
 الاستثناء متعلق بالمسئلتين قال في البرهان الوصية للقاتل تجوز باجازه الورث
 عندي في حنفية ومحمد وقال ابو يوسف لا تجوز ولو اجازها الورثة والخلاف في غير قتله
 سجد بعدها اما لو قتله عمدا بعد الوصية فانها تكون ملغاة بالاتفاق انتفى **قوله**
 او يكون القاتل صبيا معطوف على باجازه ولا يحتاج هنا الى اجازة الورثة كما اشار
 اليه ولما قال في شرح الجمع لو كان القاتل صبيا او مجنوننا جازت الوصية وان لم تجز
 الورثة اتفاقا من الحقايق انتفى ولعل الفرق بينه وبين قاتل العاقل بان خطأ
 ان الضمير والمجنون ليس من اهل العقوبة وقصده غير معتبر في الاستعمال **قوله**
 ولا من صبي الا في تجهيزه وامر دونه لكنه يراد فيه المصلحة لما قال في الخلاصة عن
 الروضة لو اوصى بان يكفن بالف دينار يكفن بكفن وسط ولو اوصى بان يكفن
 في ثوبين لا يراد بشرائط الوصية ولو اوصى بان يكفن في خمسة اثواب او ستة
 يراد بشرائطه ولو اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد يراد بشرط
 ان لم يلزم في التركة مونة الحمل ولو اوصى بان يعتبر مع فلان في قبر واحد لا يراد بشرط
قوله قالوا عليه الفتوى ذكره الزيلعي كذا قال في البرهان لا تقع باشارة
 معقل للسان الا اذا دام الى الموت على المفق به انتفى **قوله** لا يجوز ليس يرجع
 هو قول محمد وهو الصحيح كما في التبيين وعليه الفتوى كما في البرهان وقال ابو يوسف
 هو رجوع قوله كذا في المحيط وذكره في التبيين وانما في قوله فهو لعمري لقلنا
 وارثه القيد بالوارث خاص بالاخير وهو فلان فقط **قوله** ثم الورثة بالخيار
 يعني في تجوز الوصية لفلان الوارث كما ذكره قاضي خان وامام في الوصية له لا
 تنوق على اجازته **قوله** بخلاف اقراره يعني للمرأة كما شرح به ويقتبر اقراره

من جميع المال كما في التبيين ان طال مدته سنة كالصحيح والافك لمريض كذا افترس
 الطول بسنة في الحائنة وفيه هذا في الخلاصة بما اذا لم يتغير حاله فقال اذا
 طال به المرض ولا يخفى عليه الموت كالقالج والشل اذا كان زمنا او مقعدا او
 يابس الشق فهذا الا يكون حكم المريض الا اذا تغير حاله من ذلك ومات من ذلك
 التغير فما فعل في حالة التغير يعتبر من الثلث **باب الوصية بالثلث قوله**
 ولو اوصى له بثلثه ولا خرب لعله ولم يجز واقله عندنا في حنفية اي الثلث ينصف
 بينهما ويكون تصحيا من ستة لان اصلها ثلثة واحد للموصي لهما لا يستقيم عليهما
 فيضربان ثلثان في اصلها تبلغ ستة ثلثها اثنان بينهما والباقي للوارث **قوله**
 فخرج الثلث ثلاثة الخ في معرفة الطريق خفا والطريقة في هذا انه لما اجتمع هنا
 وصيتان وصية بالكل وصية بالثلث كان اهل المسئلة من ثلثة لاحتاجنا
 الى الثلث فيؤخذ ثلثها للوصية فيجعلناه اثلاثا والموصي له بالكل يدعى له وهو
 الثلثة والموصي له بالثلث يدعى لثله وهو ستم فنقول الى اربعة ستم لصاحب
 الثلث وثلثة اسهم لصاحب الجميع وهذه مسألة الرد والحكم كذلك عندهما في
 الاجازة ان يقسم المال اربعا عندهما وطريقه ان نقول الاجازة في قدر الثلث
 ساقطة العبارة فيقسم الثلث اولا بينهما بان يجعل المسئلة من ثلثة والواحد
 عليهما لا يستقيم فيضرب مخرج النصف في الثلثة اصل المسئلة تبلغ ستة فثلثها
 بينهما وبقا اربعة اسهم فصاحب الجميع يدعيها وصاحب الثلث يدعي واحد اليتم له
 ثلث جميع المال فيسلم للموصي له بالكل ثلثة اسهم ويستوي منازعتهم في السهم
 الباقي ينصف ولا يستقيم الواحد على مخرج النصف فضرنا مخرج النصف في ستة
 فحصل اثنا عشر للموصي له بالكل اربعة ونصف فضعفناه فصارت تسعة وهي
 ثلثة ارباع المال وكان للموصي له بالثلث ستم ونصف فضعفناه فصارت ثلثة
 وهو ربع جميع المال تنقسم الحكم عندهما واما عندنا في حنفية فنجاز الوصية
 بالكل والثلث يقسم المال اسداسا يعرض المال ستة ولا نزاع لصاحب الثلث في
 اربعة وثلثون منازعتهم في سعيين فينصفان فصار لصاحب كل خمسة
 ولصاحب الثلث ستم كذا في شرح الجمع **قوله** فاستوى لصاحب الثلث نصيبه

ورد الورثة الوصية بالكل لفلان
 والوصية بالثلث لفلان

في حالتي الرد والاجازة انتفى ونقل مثل هذا الشيخ امام الفرضيين عبد الله
الشذوذ والشا في رحمه الله في شرحه للترتيب عن الحنفية ثم قال عن مصنف
الترتيب قال اصحابنا وغيرهم وهذا دليل على فساد هذا القول لانه لا يجوز ان
يستوفى نصيب موصي له في حالتي الاجازة والرد انتفى له ولوليه بثله والاخر بنصفه
ولم يجزوا فالثلث بينهما نصفان عنده وتصح المسئلة من ستة لاجتماع النصف
والثلث وتباينهما فيؤخذ ثلثها اثنان لكل واحد واحد قوله وعندهما على
خمس اسع وتصح من خمسة عشر لان مخرج الثلث والنصف ستة ومجموعهما منها
خمس وثلث المال واحد لا ينقسم على الخمسة فتضرب ثلاثة في سهام الوصية تبلغ خمسة
عشر ثلثها خمسة ثلاثة منها لصاحب النصف واثنان منها لصاحب الثلث والثلث
للورثة قوله لانه يجعل كل سدس سهما يعني كل سدس من اصل المسئلة سهما من
تصحيحها بيان هذا انه لما اجتمع النصف والثلث وخضر صاحب الثلث من الحاصل
اثنان وهما سدسان بنسبة كل واحد منهما الى محصل مخرج النصف والثلث اعطى
سهماين من الخمسة التي هي ثلث جميع المال كما بيناه قوله لانه الحاصل بالضرب الى
ضرب سهام الوصية وهي خمسة من محصل ضرب مخرج الثلث والنصف في مخرج الثلث
كما بيناه ففي عبارته تفنن لان الحاصل بالضرب هو معنى جعل كل سدس
سهما كما بيناه **قوله** قال في العناية اي لا يجعل من ضرب من ماله سهما اي
جعل انتفى في التركيب ثامل هذا وقال بعضهم تفسير ضرب في هذا المحل بشارك
اولى من تفسيره يجعل اخذ من المضاربة التي هي المشاركة في البرج لانه لا يستقيم
التفسير بجعل في تمام الاحلام من عبارات المشايخ ويقال ضرب في الجزور اذا
اشرك فيها وكان يضرب فيه بالثلث اي يأخذ منه شيئا بحكم ماله من الثلث
انتفى وعدل عن هذه العبارة في البرهان حيث قال والموصي له بالكثر من الثلث
لا يفضل على الموصي له بالثلث عندنا اي عندنا في حقيقته الا في المحاباة والسعاية
والدراهم المرسله وقضلا واي فضل البري سفا ومحمد الموصي له بالكثر مطلقا انتفى
قوله فهو ممنوع ايضا اي كما انه ممنوع ان يكون له النصف عند اجازة الورثة
كذلك هنا **قوله** وفهم الشايخ الى الشايخ لا يفيد ازدياد في المقدار لقابل

ان لا يسلم ذلك اذا الزيادة فيها ذكر ظاهرة لانه وان كان الثلث متضمنا
للسدس فلا يمنع ضره اليه فتحصل الزيادة ولا يمنع المنع قول العناية جوابا
اورد من انه اذا اجازت الورثة كان الواجب ان يكون له نصف المال
والا لم يبق لقوله واجازت الورثة فائدة فالجواب ان معناه حقه
الثلث وانه اجازت الورثة لان السدس يدخل في الثلث من حيث انه
يحمل انه اراد بالثانية زيادة السدس على الاولى حتى يتم له الثلث ويكمل
انه اراد بها ايجاب ثلث على السدس فيجعل السدس داخل في الثلث لانه
متيقن وحمل الكلامه على ما يملك وهو الايصاء بالثلث انتفى ووجهه
المنع ان صاحب الحق وهو الوارث رضى بما يكمله كلام الموصي فأتجه ان
يقال باجتماع الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن لحق الوارث
فبعد ان رضى كيف يتكلف للمنع ان رضى ثم رايت لقاضي راده رحمه الله بحثا
في جواب صاحب العناية ونصه القول في قوله وحمل الكلامه على ما يملك
وهو الايصاء بالثلث بحث لان ما يملك انما هو الايصاء بالثلث اذ لم تجز الورثة
واما اذا اجازت كما هو المفروض فهنا فيملك الايصاء بما زاد على الثلث
ايضا وبتملكه المجاز له من قبل الموصي عندنا كما مر في اوائل هذا الكتاب
فلا تتم هذه العلة فتدبر قوله ولو اوصى بثلث رقيقه او ثياب مختلفة
ذكر وصف الثياب بالاختلاف دون الرقيق لان الاختلاف فيه ثابت
لا يحتاج الى ذكره **قوله** وبكر الميث لوقال وهو ميث كان اولى لثلا
يتوهم ان الصفة من كلام الموصي وليحسن قوله سواء علم موت بكر او لا
قوله كذا الواصي لمن كان في هذا البيت ولا احد فيه هذا بخلاف ما
اذا اوصى بالثلث ولعمري ان كان في البيت ولم يكن فيه فانه لا يستحق
الا نصف الثلث **قوله** كان لزيد مطلقا قال الزيلعي وهذا اذا كان
المزاحم معدوما من الاصل اما اذا خرج المزاحم بعد صحة الايجاب
يخرج بحقيقته ولا يسلم للآخر كل الثلث لان الوصية موصى بها وثبتت التركة
بينهم فبطلان حق احدهما بعد ذلك لا يوجب زيادة حق الآخر وذكر مثاله

قوله او وصي له ولعقبه ولعلم فيها اذ لم يولد لعقبه لاقول من ستة اشهر
يشير اليه قوله فيكون معدوما في الحال اما اذا ولد لاقول منها فلا مانع من
المشاركة **قوله** وان قاد ثلث مالي بينها لكذا لو كان حيا مات قبل
الموصي ويعود نصيبه لورثته كما في الخاتمة **قوله** ولو وصي بثلث غنمه ولا
غنم له يعني ولو لم يستفد غنما بعد هذا وقت الموت ولا بد من هذا التقيد
لدفع التناقض مما يأتي قال في الكافي وغيره لو وصي بثلث غنمه فمهلك الغنم
قبل موته او لم يكن له غنم في الاصل ولا ملكه بعده بطلت وان لم يكن له غنم
فمستفاده ثم مات فالصحيح ان الوصية تنفع وكذا اذا كانت بثلث نوعه انتفى
قوله كذا بشاة من غنمي اضافة الشاة اذ لو لم يصفها الى ماله ولا غنم له قبل لا
يصح لان المصحح اضافة الى المال وبدونها يعتبر صورة الشاة وقيل يصح لانه
لما ذكر الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده المالية كما في الجوهرة ثم انه
وعند محمد يقسم الثلث قال الزبلي في جوابه هي لو كان فيما نحن فيه واللاقي
عنتقن في حياته ان لم يكن له امهات اولاد غيرهن فان كان له امهات
اولاد عنتقن في حياته وامهات اولاد يعتقن بموته كانت الوصية للاتي
يعتقن بموته ولا يقال ان الوصية للمملوك بالمال لا يجوز لان العبد لا يملك
شيئا وانما يجوز الوصية بالعتق او برقبته لكونه عتقا فوجبان لا يجوز لامهات
اولاده الا ان يعتق بموته لا يجوزنا نحن سانا لاضاقتها الى ما بعد عنتقن
لا حل طول العتق بعين بدلالة حال الموصي **قوله** تصف بينهم عندها يعني بين
زيد والمساكين ويجوز صرف مال المساكين لواحد منهم وعند محمد يقسم الثلث اثلاثا
يعني ثلثه لزيد وثلثاه للمساكين ولا يجوز صرف مال المساكين لاقول من اثنين
عنده والخلاف فيما اذا لم يشير الى مساكين اذ لو اشار الى جماعة وقال ثلث مالي
لهذه المساكين لا يجوز صرفه الى واحد اتفاقا من الحقايق كذا في شرح المجمع ولو وصي
لفقره بلخ فاعطى غيره جاز على قول ابي يوسف وعليه الفتوى والا فضل الدفع
اليهم وقال لا يجوز كما في الخلاصة قوله فله مثل ما وكل منها وهو ثلث المائة
صوابه ثلث المائة بتثنية الثلث او ثلث المائتين بتثنية المائة **قوله** لانه ارم

بخلاف حكم الشرع وهو تصديق المدعى اي لزوم تصديق المدعى بلا حجة **قوله** عزل
اي الثلث لها اي المقر له والموصي له لعل صوابه عزل اي الثلث له اي للموصي له
اولها اي الوصية وهذا لانه اذا عزل المقر له والموصي له صابا المقر له شريكا
فكيف يقال لكل صدقة فيما شئتم وايضا لا يطابقه التعليل للعزل خصوصا قوله
وهذا مجهول فلا يزعم المعلوم فيقدم عزل المعلوم فهذا يوجب ان يقال كما ذكرنا
وهو عبارة جميع ما اطلعت عليه من كتبنا انتفى **قوله** فيقال لكل صدقة فيما شئتم
استشكل الزبلي بما محضه انه تقدم الوارثة يصدق قوله الى الثلث عند عدم
الوصية وهذا اذا استقرت الوصية الثلث وقيل بعد اقراره للورثة صدقه فيها
شئتم يلزم منه ايجاب التصديق بازيد من الثلث على الورثة في شيء مما يخصهم
وهو الثلثان فيجيب ان لا يلزم معهم تصديقه انتفى وقال قاضي زاده اقول هذا الا
شكل ساقط جدا اذ لا يلزم الورثة في هذه الصورة ان يصدقوه الى الثلث
كما لا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث وانما اللازم لهم ولا صاحب الوصايا
في هذه الصورة ان يصدقوه فيما شاؤا فان اصاب الوصايا المستغرقة للثلث
لا يأخذونه بطريق التملك العام بل بطريق العزل والاقرار فكان باقيا على حكم
جواز تصرف الورثة فيه بتصديقهم المدعى فيما شاؤا ولا يضر بذلك عدم بقا
ذلك الثلث في ايديهم وليس لم عدم بقاء ذلك الثلث المخصوص في ايديهم من كل الورثة
حتى من جهة جواز تصرفهم فيه بتصديق المدعى ايضا فيكون جواز التصرف لهم
في مطلق الثلث الشايع في جميع المال وعن هذا قالوا ان هذا انصرف يشبه الاقرار
والوصية فيما عتبار شبهة الوصية لا يصدق في الزيادة على الثلث وباعتبار شبه
الاقرار يجعل شايعا في الاثلاث ولا يخص بالثلث الذي لاصحاب الوصايا عملا
بالشبهتين تامل ترشد انتفى **قوله** لعل فيه ترجيه لما ادعاه من سقوط اشكال
الزبلي ويمكن الجواب بانه لا داعي لما اقره به ولا يبطل لما وصي به فلزم انتفاء
الثلثين بهذا ولزم التصديق معه والفرق بينه وبين ما تقدم انه لما لم يكن هناك
اجتماع الوصية مع الاقرار بالدين اختصوا بالثلثين ولم يلزمهم التصديق بما
يتقصصه وقد اجتمع هنا قلزم ضرورة تصديقهم والانتقاص به فلم يختصوا

بثلاث جميع المال لتقدم الدين ولو كان من وجه عليهما **قوله** وفي الحي والميت
 الكل للميت مستند كواعاده لذلك الفرق شرعا ليس مسوغا للتكرار **قوله** ومثله
 بثلاثة اثواب لا محل للغة مثله **قوله** فكان تنفيذ وصيته في محل يكون حقه
 او في عبارة الكافي من محل يحتمل ان يكون حقه **قوله** كذا في الكافي علمت عبارة وتماها
 ولانه يحتمل ان يكون حقه في الجيد بان كان الضايغ اجود فيكون هذا وسطا ويحتمل
 ان يكون في الودي بان يكون الضايغ ازردي فيكون هذا وسطا فكان هذا تنفيذ وصيته
 في محل يحتمل ان يكون حقه كذا اقره صاحب الهداية في شرحه للجامع الصغير انتهى
قوله وبين مدين ذكر في الكافي والذين كيفية قسمته **قوله** كما في الاقرار بالخز
 في الكافي والاصح انه على الاتفاق والفرق للجدان الاقرار بملاك الغير صحيح حتى لو ملكه
 بعه امر بالتسليم الى المقر له اما الوصية بملاك الغير فلا تصح حتى لو ملكه ثم مات لا يقع
 وصيته ولا تنفذ **قوله** دفع ثلث نصيبه فهو مختصان والقيس ان يعطيه نصف ما في
 يده وهو قول زفر **قوله** بخلاف ما اذا اقر احداهما بدين لغيره يعني فيدفع اليه
 كل ما في يده اذا كان الدين مستقرا قال وان لم يخرج من الثلث تنفذ وصيته او لا
 من الام ثم من الولد قال في الكافي وعندهما تنفذ منها على السواء وكذا في الهداية
 وجعل في الجوهرة الخلاف على عكس هذا فقال وان لم يخرج من الثلث ضرب بالثلث
 واخذ ما يخصه منها جميعا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يأخذ ذلك من الام
 فان فضل شيء اخذه من الولد ثم قال وهذا ينافي ما ذكره في الهداية وهو مثل
 ما في القدر **باب العتق في المرض **قوله** بخلاف الاقرار يعني كالا**
 قرار بالدين وما ليس بنبرع يعني كالنكاح بمهر المثل فانه ليس كذلك يعني لا يكون
 متبعا بحال بدونه من المريض بل يكون من جميع المال **قوله** واعتناؤه الاكسبا
 ذكره بالنظر فيها على ما جعله اصلا **قوله** لانها في حكم الوصية شبهة بالوصية
 ولم تكن وصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات مبنية في الحال
 لكن لما كانت في المرض صارت حكمها لتعلق حق الورثة **قوله** فان حابا
 ثم اعتنق لا يفرع على مقدركا نه قيل المحاباة والبيعة الخ اذا لم يمتق الثلث
 اخراج الجميع منه اما لوضا فحيا با فاعتق فحقا **قوله** وله ان المحاباة اقوى

لانه في ضمن عقد كان ينبغي ان لا يقتصر في التعليل للامام على ما ذكره قديمنا
 قال في الكافي وله ان المحاباة اقوى من العتق لانها تثبت في ضمن المعارضة
 فكما ثبت تبرعا معنى لا صيغة والاعتاق تبرع صيغة ومعنى فاذا وجدت المحاباة
 اولاد فترت الاضغف واذا وجد العتق اولاد ثبتت وهو لا يحتمل الا نفع كان من ضرورته
 المزاحمة وعلوه هذا الاصل قال ابو حنيفة رحمه الله اذا اعتق ثم حابا **قوله**
 وادعى عبد اعتاقه اي ولا مال للبيعة غيره **قوله** هذا مختار صاحب الهداية
 ليس المراد انه قال هو المختار عندى بل ذكر الخلاف كما ذكره في كذا على انه مختاره بعبارة
 كما ذكرها العيني في شرحه للهداية قال اي محمد والجامع الصغير ومن ترك عبد
 فقال للوارث اعتقني ابوك في الصحة وقال رجل لي على ابنيك الف درهم فان العبد
 يسعي في قيمته عندي في حنيفة وقال لا يعتق ولا يسعي في شيء لان الدين والعتق في الصحة
 لا يوجب السعاية وان كان على الممتق دين ثم قال بعد تعليل وعلى هذا الخلاف المذكور
 اذا مات رجل وترك الف درهم وقال رجل لي على الرجل الف درهم دين وقال الا
 كان لي عنده الف درهم وديعة فعنده اي ابي حنيفة رحمه الله الوديعة اقوى
 وعند سواهما اي الدين والوديعة سواء انتهى ثم قال الشارح العيني وفي عامة
 الكتب كنوا المنظومة وشرورها والكاظم ذكر الخلاف على عكس ما ذكر صاحب
 الهداية وقال الكافي ولا يصح ما ذكر فيها وقال الاقرار جعل صاحب الهداية
 الوديعة اقوى عند ابي حنيفة وجعل الدين والوديعة عند صاحبها والكبار
 قبل صاحب الهداية ذكره والخلاف على عكس هذا ثم نقل عن الحنفية في الحكم الشهيد
 بعد ذكر صورة المسئلة قال ابو حنيفة الالف بينهما نصفان وقال ابو يوسف ومحمد
 صاحب الوديعة اولى ونقل عن المنظومة من كتاب الاقرار في باب ابي حنيفة
 خلافا عن الفقيه ابي الليث ونقل ايضا عن القميري انه ذكر في التقريب هكذا
 وكذا نقل عن المنظومة من كتاب الاقرار في باب ابي حنيفة خلافا لصاحبيه

فقال

لو ترك الف وهذا يدعى دينا وذاك قال هذا مودعي
 والابن قد صدق هذين معا فاستويا واعطيا من اودعها

انتفى وقال الزيلعي بعد ذكر عبارة الهداية وقال في النهاية ذكر في الإسلام الكيسا
الوديعة اقوى عندهما لا عنده عكس ما ذكر في الهداية ثم قال وذكر في المنظومة
ما يريد فخر الإسلام والكيسا ثم ذكر النظم ووجهه ثم قال وصاحب الكا في صنف
ايضا ما ذكر في الهداية وجعل الاصح خلافا انتفى قوله هذا مختار صاحب
الكا في معنى النسخ وعبارته ومن مات وترك ابنا وعبد فقال رجل الى علي بن
الدين وقال العبد اعتق ابوك في صحته فقال ابن صدقما سعى العبد في قيمته
ويذبح القيمة الى الغريم وهذا عندنا في حنفية رحمه الله وقال لا يعتق ولا يسمى في
شيء ثم قال بعد تعليقه وعلى هذا الخلافا ذامات الرجل وترك ابنا والفقير
فقال رجل الى علي بن الميمون الف درهم وقال رجل هذا الالف الذي تركه ابوك كان
وديعة لي عند ابيلك وقال الابن صدقما فنده الالف بينهما فنفقوا لانه لم
يظهر الوديعة الا والدين ظاهر معها فتجاسا ما كما لو اقر بالدين ثم بالوديعة
وقالا الوديعة احق لانها تثبت في عين والدين يثبت في الذمة اولاً ثم ينتقل
الى العين فكانت لمبتى فكان صاحبها احق كما لو كان المورث حيا وقال صدقما
بعد ما قلنا الاقرار من الوارث بالدين يثبت في الذمة لا الذمة فقد وقعا
بخلاف المورث وذكر في الهداية فعنده الوديعة اقوى عندهما سواء والاصح ما
ذكرنا اولاً به بنطى شرح الجامع الصغير وشرح المنظومة انتهى **باب**
الوصية للاقارب قوله يعني اذا وصى لواحد مما ذكر الخ غير مطابق للمتن
قوله سواء الوالدين والولد متفق عليه وفي عبارة المصنف ايهام الخلاف
قوله ويستوي فيه الاقرب والابعد والواحد والجمع محل الخلاف في الجمع ما اذا
لم يقل الاقرب فالاقرب اما لو قال مع ما ذكر من الالفاظ الاقرب فالاقرب
فانه لا يعتبر الجمع اتفاقا لان الاقرب هم فرد خرج تفسيره الاول ويدخل فيه
المحرم وغيره ولكن يقدم الاقرب بغير شرط كما في شرح الجمع عن الحايث قوله
ويدخل فيه الجد والجددة وولدا الولد في ظاهر الرواية كذا في الكافي والتهنيين
وراية معزولة الى البدائع انهم لا يدخلون وهو الصحيح انتفى قوله لان قرأها
مستويان لعله كما لو قال الزيلعي لان قرأها مستويان والاولى ما قال في الكافي

لاستوا قرأها انتفى فكان الاولى للمصنف ان يقول لان قرأها مستوية قوله
ويجوز انه ملاصقوه ويستوي الساكن والمالك وان ذكر والانشى والمسلم والذمى والصغير
والكبير ولا يدخل فيه العبيد والامام والمديرون وامهات الاولاد لانه لا يجوز لهم
لانهم اتباع في التمكن والمكانة يدخل كذا ذكر في الزيادات والمحيط من غير ذكر خلافا
وفي الهداية يدخل فيه العبد الساكن عنده لا طلاقه ولا يدخل عندهما لان الوصية
له وصية لمولاه وهو غير ساكن كذا في الكافي وفي التهنيين وتدخل الاملة لان
سكنها يضاف اليها ولا تدخل التي لعابعل لان سكنها يضاف اليها وانما
هي تتبع فلم تكن جارية حقيقة انتفى قوله واصهاره كل ذي رحم محرم من امراته
قال في الكافي وهذا التقسيم اختصار لمحمد رحمه الله واي عبيد انتفى وكذا قال
الزيلعي ثم قال وفي الصحاح الاصهار اهل بيت المرأة ولم يقيد بالمحرم انتفى وقال
العين في شرح الهداية قال الاثراري قول محمد بن الحسن حجة الله عليه وسلم
به ابرعبيد في غريب الحديث وقال في مجمل اللغة قال الكلبي لا يقال لاهل بيت المرأة الا **اصهار**
وكذا قال الجوهرة وقد نظمه الامام نجم الدين النسفي في نظمه لكتاب الزيادات
نبيين يشتملان على معنى الصهر والختن فقال **يا**
يا واصهار من يوصى اقارب حرمة **يا** ويؤول ذلك بيا بين
وحرام **يا** واختانه ازواج كل محارم **يا** ومحارم الازواج
بالارحام **يا** وقال فخر الإسلام ابو دوي في شرح الزيادات اما الصهر فقد
ينطلق على الختن لكن الغالب ما ذكره محمد رحمه الله قال حاتم بن عدي **يا**
ولو كنت صهرا لابن مروان قريت **يا** وكان في المعروف والظعن الرحب **يا**
ولكنني صهرا لسميعة وخال بني العباس والخال كالاب **يا**
سمي نفسه صهرا وكان اخا لمرارة العباس انتفى وقال الزيلعي وشرطه ان يموت
وهو منكوح او معتقه من طلاق رجعي لا من باين سواء ورثت بان ابانها
في المرض او لم ترث وقال الخلو الخ الاصهار في غيرهم كل ذي رحم محرم من نسائه
التي يموت هو وهن نسائه او في عدة منه وفي عمرنا ابوالمرأة وامها ولا يسمى
غيرها صهرا انتفى وقال في البرهان اوصى لاصهاره تكون الوصية لكل ذي رحم محرم

من امراته وتكون لكل ذي رحم محرم من امرأة ابية وابنه وامرأة كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهارا انتفى قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم قول كذا في الهداية والكا في الثنيتين وشرح المجمع وقال الامام العيني رحمه الله في شرحه للهداية قوله صفيه وهم وصوايه جوهرية اخبره ابو داود في سننه في الفتاوى عن محمد بن يحيى عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة رضي الله عنها: قالت وقعت جوهرية بنت الحارث بن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس وابن عمر فكا ثبتت عن نفسها وكانت امرأة ملاحه تاخذها العين قالت عائشة رضي الله عنها فجات رسول الله صلى الله عليه وسلم في كفايتها فلما قامت على الباب رايتها فكرهت مكانها وعرفت ان رسول الله عليه وسلم سيري منها مثل الذي رايت فقالت يا رسول الله انا جوهرية بنت الحارث وقد كان من امرى ما لا يخفى عليك واني وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس واني كاثبتت على نفسي فحيت اسالك في كتابتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل لك الى ما هو خير منه فقالت بر رسول الله ما هو قال اودي عنك كئنا بتك واتزوجك قال نعم بر رسول الله قال قد فعلت قال فتناسع الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تزوج جوهرية فارسلوا ما بايد يعي من السبتي فاغتنقوه وقالوا اصهارا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت فما رايت امرأة اعظم بركة على قومها منها اعتق في سببها مائة بيت من بني المصطلق انتفى ورواه العاقد من طريق اخرى وفيه وكان الحارث بن ابي ضرار رأس بني المصطلق وسيدهم وكان ابنته جوهرية اسمها برة فسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم جوهرية لانه كان يكره ان يقال فخرج من بيته برة ويقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم على صداقتها عتق اربعين من قومها انتفى قلت وكذا في مسند احمد وابزار وابن راهو عنه عائشة قالت احب الي رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائي المصطلق فخرج منهن ثم قسم بين الناس فاعطى الفارسي ستمين والراجل سبعين فوقع جوهرية بنت الحارث في سهم ثابت بن قيس بن شماس لانها راي فكايتها على نفسها على تسع اواق من ذهب الى ان قالت قد خلت نسائي رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم في كتابتها فقالت يا رسول الله انا امرأة مسلمة اشهد ان لا اله الا الله وانك رسول الله وانا جوهرية بنت الحارث سيد قومها اصابتني من الامر ما قد علمت فوقع في سهم ثابت بن قيس فكا ثبتت على ما لا طاقة لي به واما اكرهني على ذلك الا اني رجوتك صلى الله عليك فاعني في فكاكي فقال واخير من ذلك فقالت ما هو قال اودي عنك كئنا بتك واتزوجك قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت فادى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكان عليها من كتابتها وتزوجها فخرج الخبر الى الناس فقالوا اصهارا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسترفقوا فاعتقروا ما كان بايد يعي من سبتي المصطلق مائة اهل بيت قالت فلا اعلم امرأة كانت على قومها اعظم بركة منها انتفى قلت لكن جزم العين بان قوله في الهداية صفيه وهم وصوايه جوهرية بخالفه ما قال في الخصايع النبوية لابن الملقن اعتق صلى الله عليه وسلم صفية وتزوجها وجعل عتقها صداقتها كما ثبت في الصحيحين وفي رواية من حيث ابن عمر ان جوهرية وقع لها مثل ذلك اعلوها ابن جزم ببيعقوب بن حميد بن كاسب وهو مختلف فيه كما جزم بتضييفه انتفى وتفتن هذه الفائدة وتفتقرا طالتها قوله اخرج كل من ملك من ذي رحم محرم منها قد علمت بما يبعث ان السبتي كان قد قسم فالخبر الصحيح اكراما لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به على ان الصهر كل ذي رحم محرم من امراته تامل لما قد علمت من القصة قوله واحله امراته اجيب عما اورد عليه في شرح الهداية قوله وعندها من كان في عياله ليس على الخلافة فان المملوك والوارث غير داخل قوله ولد زيد يتناول الذكور والانثى قال في الوصية بينهم الذكور والانثى فيه متواءم وقال العيني في شرحها قال الفقيه ابو الليث في كتابه بكت الوصايا ولو اوصى لولد فلان وليس لفلان ولد صلب فالوصية لولده ولده واذا كان له ولد واحد من ولد الصلب فالوصية كلها له وليس لولد المولود ثنى وقال شمس الامانة السرخسي في شرح الكافي لو كان له ولد واحد ذكر او انثى فجميع الوصية له وذكر الكرخي في مختصره بخلاف ذلك فاذا قال اوصيت بثلث مالي لولد فلان وله ولد الصلب ذكر وانثى كان الثلث لهم بعد

ان يكونوا اثنين فصاعدا ولم يكن لولد ولده شيئا وان كان لصلبه واحد وله ولد
ولكان الذي لصلبه نصف الثلث ذكر كان او انثى وكان ما بقي لولد له من
بعد منهم ومن قرب بالسوية الذكر والانثى فيه سواء وهذا كله على ما كان في
حينه وروى في يوسف رحمه الله انتفى في يد بخلاف ما اذا اوصى شيئا
بني فلان قال في الاصلح الشاب من خمسة عشر الى خمسة وعشرين سنة الى ان
ينفذ عليه الشغل والكفل من ثلثين الى خمسين الى خمسين سنة الى آخر عمره والشيخ
ما زاد على خمسين سنة وجعل ابو يوسف الشيخ والكفل سواء فيها زاد على خمسين
محمدا الفلام مكان له اقل من خمسة عشر سنة والقنوي من بلغ خمسة عشر
وقو ذلك والكفل اذا بلغ اربعين فراد عليه ما بين خمسين الى ستين الى ان
يفقد عليه الشيب حتى يكون شيخا وعند اكثراهل العلم الكهل ابن ثلاثين حتى
يبلغ خمسين فاجاوز خمسين يكون شيخا الى ان يموت كذا في شرح الهداية
للعيبي رحمه الله قوله اوصى لمواليه قال في الكافي ويدخل فيه من يتوفى
آخر جزء من اجزاء حياة الموصي كقوله ان لم احضر بك فانت حر فمات قبل
ضربه ولو كان الموصي من العرب فاوصى لمواليه بثلث ماله صحى لان العرب لا
تسترقا وتسيبى فلا يكون له الا المولى الا سفل فبطل الاشتراك فدمت الوصية
باب الوصية بالخدمة والسكن والتمتع قوله ونقسم الارثا لثلاثا
لا يخفى ايها ظاهر منته ان القسمة في كل من الوصية بغلة الدار وسكنها
وليس هذا الا في الوصية بالسكنى فله القسمة والمهاياة كما ذكرنا في الوصية بغلة
الدار لما قال في الكافي بعد ذكر مسألة الوصية بالسكنى ولو اوصى بغلة الدار يكر
ولو لم يكن له ما غيره كان له ثلث الغلة فلو اراد الموصي له قسمة الدار
بينه وبين الورثة ليكون هو الذي يستغل ثلثها لم يكن له ذلك الا في رواية
عن ابو يوسف كالتفريق ولنا ان القسمة تنبى على ثبوت حق الموصي له ولا حق له
في عين الدار وانما حقه في الغلة انتفى لهذا امر فالمصنف غم المثلث ولا حق
له في عين الدار بقوله شرعا ينتفى اذا اوصى بسكنى الدار ففقر لكم في القسمة على ما
اذا اوصى بالسكنى وسيدكر ان الموصي له بالغلة لا سكنى له في الاصح فليست له هذه

الدقيقة قوله اوصى لرجل بخدمة عبده سنة ولاخر بخدمة سنتين
الح كذا في الكافي ثم قال ولو عين فقال لفلان هذه السنة لفلان
ولفلان هذه وسنة اخرى بخدم في السنة الاولى الورثة اربعة
ايام ولها يومين في الثانية الورثة يومين والموصي له يوما
لانقضا وصية الاخر انتفى قوله اوصى بهذا العبد لفلان بخدمة
بلاخر قال العيني في شرح الهداية ونفقة اذا لم يطق الخدمة
على الموصي له بالرقبة الى ان يدرك الخدمة لان بها غم العيني
وهو يقع لصاحب الرقبة فاذا ادرك الخدمة صار كالكبير والنفقة
في الكبير على من له الخدمة وان ابا الانفاق عليه رده الى من له
الرقبة كالمستعير مع المعير وان جنى فالفدا على من له الخدمة
ولو ابا فداه صاحب الرقبة او يدفعه وبطلت الوصية انتفى
قوله وبشره بستانه فمات وفيه ثمرة انما قيد به لانه اذا لم
يكن في البستان ثمرة والمسئلة بحالها فماتت الغلة في ثنائها
الثمرة المعدومة ما عاشر الموصي له ذكره الزبيدي والعيني ثم قال العيني وفي
البستان وخراجه وما فيه صلاحه على صاحب الغلة لانه هو المارتفع
به كما في النفقة والمعدوم عما يذكر وان لم يكن شيئا قال العيني
وهذا كالوصية بثلث ماله ولا مال له ثم اكدت بما لا عند الموت يستقر
ثلثه باعتبار ان المعدوم مذكور لا باعتبار ان المعدوم شيء وهذا
نفي لقوله المعتزلة واستدلوا بالصحة بهذه المسئلة على ان المعدوم شيء
انتفى قوله واوصى بصوف ثمنه الخ مسائل هذا الباب على وجوه
ثلاثة منها ما يقع على الموجود والمعدوم ذكر الابد او لم يذكر
كالوصية بالخدمة والسكنى والغلة والثمرة ولم تكن موجودة
عند موته ومنها ما يقع على الموجود دون المعدوم ذكر الابد او لم
يذكر كالوصية باللبس في الضرع والصوف على ظهر الغنم والولد
والبطن ومنها ما يقع على المعدوم والموجود ان ذكر الابد والا

ففي الميراث فقط كالوصية بثمره بستانه وفيه ثمرة كذا في التبيين **قوله** ويقدر
الخلع مقصود صورته قالت لزوجهها خا لعلني على ما في بطن جاريتي او غني ص والى
ما في بطنها وان لم يكن في بطن شيء فلا شيء له وما حدث بعده للمراة لان ما في
البطن قد يكون له حقيقة وقد لا يكون فلم تغرم حتى لو قالت حمل جاريتي وليس في
بطنها حمل ترد للمهر كذا اقاله العيني نقلا عن الشامل **قوله** اوصى للمسجد كذا
في الكافي وقال في الخلاصة الوصية للمسجد كذا اولقنطرة كذا اجازة وهو لم يتكلم
واصلا هو كذا اورد عن محمد وعنه اني يوسف انه باطل الا ان يقول ينفع على
المسجد انتفي وقال قاضي خان لو اوصى بثلاث ماله للمسجد وعين المسجد ولم
يعينه منى باطلة في قول اني يوسف رحمه الله جازة في قول محمد رحمه الله
ولو اوصى بان ينفع ثلثه على المسجد جاز قولهم انتفي ومثله في الاجازة وفيها
اوصى بثلاث ماله للكعبة جاز لمساكين مكة وليبيت المقدس جاز على بيت المقدس
ويصرف الى سراجيه ونحو ذلك ومثله في الخلاصة والحاينة **فصل قوله**
كما للمغنيات والناجيات فنفع لو كان انت لقوم معينين يعني وهم يحصون كما في الكافي
قوله الا ان يكون لقوم باعيا نعم يعني كبناء مسجد لقوم معينين وكذا الاسراج
يعني في مسجد قوم معينين **قوله** وذكر الوجه مشورة اي ان كلام الموصي في صرف المال
الموصى به الى استضافة المسجد وغيرها خرج منه على طريق المشورة لا على طريق الالتزام
قال قاضي خان فلو كان لقوم باعيا نعم صحته ويكون عليهما منفع وتبطل الجهة التي
عينها ان شاؤا ففعلوا وان شاؤا تركوا وكذا ذكر العيني في شرح الهداية **قوله**
بيعة لليهود او كنيسة للنصارى كذا في الهداية وقال العيني شاؤها والاصح ان
البيعة للنصارى والكنيسة لليهود انتفي **قوله** فنفع مطلقا اي سواء عين قوما
او لا يعني عندنا في حقيقة والوقف عنده يورث ولا يلزم ما لم يسجل فكذا هذا فيه
نظرا لما لا فانه تقديم في الوقف المذموم بغير هذا اعتدالا امام فلا عصر وثانيا
فيه ايهام انه اذا سجل صار لازما كالوقف وليس مراد الا ان ما صنعته في صحته
من بيعة او كنيسة او بيت نازي يورث كالوقف الذي لم يسجل ولا يكون كالوقف
اذا سجل فليتنامل **قوله** واما عندنا فانها موصية فلا تنفع محصل الخلاف في الترخيص

واتفقوا

واتفقوا على نوريث ما بانه من البيعة والكنيسة وبيت النار في صحته **قوله**
فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته بين الامام وصاحبه كذا في الكافي وقال
في شرح المجمع وبيعه وشراؤه وعتقه ورهنه وتصرفه في ماله موقوف عندنا في حقيقة
فان لم يصح عقوده وان مات او قتل او حوّل او الحرب بطلت واجازاتها
مطلقا اي سواء لم او لم يسلم الا عند اني يوسف ينفع كما ينفع من الصحيح حتى
يعتبر برعائه من كل المال وعند محمد ينفع كما ينفع من الصحيح المريع ويعتبر من
الثبت انتفي **الباب الثاني في الاوصياء** **قوله** والا اي وان لم يرد عندنا سواء
رد عند غيره او بعد ماته فلا اي لا يرد الخ القول بعدم صحة الرد عند غيره
في حياة الموصي المراد به ما لم يبلغه العلم برد الوصيا قال العيني في شرح الهداية
ومن اوصى الى رجل فقبل الوصي في وجه الموصي وردها اي الوصية في غير وجهه
اي بغير علم الموصي ليس برد انتفي لما قال في المجتبى كما رايت معروفا بخط ثقه
قال في المجتبى قلت قد المصحب بوجهه يعني قوله وصع رده في وجهه واتبعه
النسابة حتى يشبهه علان العلم هل يكفي ام لا فوجدت المسئلة منصوصة
بمحمد انه تعالى في الحقيقة التسمية قد يد قال لا يصح الرجوع بدون محض من الموصي
او علمه لما فيه من الغرر انتفي **قوله** وينفذ البيع لصدوره من الوصو وان لم
يعلم كونه وصيا هذه رواية الزيادة وبعض روايات الماذون وعنه اني
يوسف انه لا يجوز بيع الوصيا يعني كالتوكيل قبل العلم بالوصاية اعتبارا بالوكالة لان
كلامها نياية كذا في شرح الهداية للعيني **قوله** والى عبد الله الذي يرقده به يبيها في
انداذ الوصى لبعده والورثة صغار **قوله** وبالاوصياء الى هؤلاء الا انهم معنى النظر
قال الزيلعي فلو ان الرق والكفر وبلغ الصبي قبل الخرج القاصي لا يخرجهم انتفي
ولم يذكر في الفسق ولعله كذلك **قوله** وان وجد اهل النظر عبارة الكافي
اصل النظر **قوله** ككون العبد اهلا للثمن ليس بموقوف عليه لعله وليس بواو
العطف **قوله** ومن الفاسق لفسقه يعني وتوهم الحيالة من الفاسق لفسقه فخط
الفسق لذاته موجبا لاجرائه وكذا اطلعت في الكافي وقال الزيلعي والفسق في الكافي
شرط في الاصل ان يكون الفاسق بها محقوقا على المال **قوله** لا يصح عندنا

اي عندنا في حقيقته **قوله** وعندنا لا يصح مطلقا هو القيد وقيل قولنا في حقيقته
 ذكره العيني في شرح الصداية **قوله** ولو شك الوصي باليد فلا يجزيه الا كذا اذا شك
 الورثة او بعضهم الوصي الى القاضي فانه لا ينبغي له ان يعزل حتى يدعى منه
 ضمانه لان الوصي اختاره والشاكي قد يكون ظالما في شواه كذا في الكافي **قوله**
 وينبغي على الوصاية امين يبقى مبنى للمجهول وامين نائب الفاعل **قوله** وقال ابو
 يتصرف كل في الجميع كذا قال الزليعي ثم قيل الخلاف فيما اذا اوصى في كل واحد منها
 بعقد على حدة واما اذا اوصى ليعمل بعقد واحد فلا ينفرد احدهما بالاجماع كذا
 ذكره الكيساني وقيل الخلاف فيما اذا اوصى اليهما معا بعقد واحد واما اذا اوصى
 لكل واحد منهما بعقد على حدة ينفرد احدهما بالتصرف بالاجماع ذكره الخوافي
 عن الصماوي قال ابو الليث وهو الاصح وبه نأخذ وقيل الخلاف في الفصلين جميعا
 ذكره ابو بكر الاسكافي وقال في المبسوط وهو الاصح انتهى ما قاله الرزلي **قوله**
 الا بشر كفته الخ زاد الرزلي على ذلك رد البيع القاسي وحفظ المال فينفرد به
 كل منهما وهذا قول مقابل للقول الاول الجازم بعدم عزل العدل الكافي وكان
 على المصنف رحمه الله بيان ذلك لانه ان لم يذكر ذلك كان ظاهر كلامه التمسك
 بلاوجه له **قوله** وينعزل به ايضا اي يعزل القاضي العدل الكافي **قوله** يعني
 يعزل وصي الملية يعزل القاضي له كعزل منسوب ولو كان عدلا كافيا وان
 كان يخفى علم ذلك من متن فقد اوضحه في الشرح بقوله يستعده ظهوره
 المعتبر في بانه يقدم على القاضي لانه مختار والملة **قوله** فاذا اعزل وصي الملية
 والله كان عدلا كافيا فكيف وصي القاضي **قوله** ليس من كلام ظهير الدين
 بل من كلام غير توجيها يصح عزل منسوب لقاضي فيكون ينبغي للمصنف ايضا
 في فعله ليس ونوضح ما قلناه بما قصه في القينة نصيب القاضي وصيا امينها فيما
 ثم عزله لا يعزل لانه مختار **قوله** صعد الوصي ان لم يكن عدلا يعزل
 القاضي من نصيب غيره وان كان عدلا غير كاف في ضم اليه كافيا ولو عزل يعزل
 كذلك الوعزل العدل الكافي ينبغي ان **قوله** واستعده ظهوره في قوله
 انه مقدم على القاضي لانه مختار والملية قال هنادي فاذا كان يعزل وصي الملية
 وادكان

وان كان عدلا كافيا فكيف وصي القاضي انتهى ما في القينة وقال في الفتاوى
 الصغرى الوصي من جهة الملية اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله
 وان لم يكن عدلا لا يعزله وينصب وصيا آخر ولو كان غير كاف لا يعزله لكن
 يضم اليه كافيا ولو عزله يعزل كذلك الوعزل العدل الكافي ينبغي ان يعزل هكذا
 ذكرهنا وذكر في القدوري ليس للقاضي ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل
 فيها غيره مدهق ان ظهرت منه خيانة او كان فاسقا مع وفا بالشراخرجه
 ونصب غيره ولو كان ثقة ضيقا ادخل معه غيره وهكذا قال في شرح الطحاوي
 وهكذا ذكر في وصايا الاصل لكن لم يذكر انه لو عزله لا يعزل انتهى عبارة
 الصغرى **قوله** وهذه مسائل مهمة ذكرها لمناسبتها لباب الوصي وقد ترك
 المصنف رحمه الله كتاب الغرايض والخشى ولعل ذلك لكونه مما اورد بالتأليف
 ولولا خشية الاطالة لحقته بكلامه **قوله** ومنها وصي بلغ تركه لانفاذ وصيته
 فيجوز المشتري اي محمدا بشر كما ذكره قاضي خان **قوله** فسخت البيع بينهما
 عبارة القاضي بينهما **قوله** هذا اخر ما من الله تعالى على بلطفه من شرح غرر الاحكام
 كذلك اقول والحمد لله الذي وفقني لجمع تحريره وتتبع مسائل وتصويره
 فتحلوه ما ابرزه من متبكراته وتجليه ما نقله من مقتضاته جزى الله تعالى
 هنادي على خير الجزا والارشاد في هذه النيران العظم وتسطير هذه الفوائد بجلول
 نظرهما الكريم واني لم يزد العجز عن الوصول لادنى درجات صاحب
 هذا التصنيف ومتبكر هذا التكميل والتوصيف ولكن جرت عادة الله
 الكريم لكرامته بخدمة الاجفاد للاجداده والوالد هو والد التريفة
 قايمة وبنو الله التسمية جميعا الله وانزلنا وفرونا وصاينا ومجيبنا
 لادراك السلام ومتبعنا بالمشاهدة لذاتنا على نعم الكتاب ما اخرج في الصلوة والركعة
 السلام على سيدنا محمد وعلى جميع الانبياء والصلوة والسلام والصحابة في
 التابيعي لهم بخير الى يوم القيام وقد انتهى تأليف هذه الحاشية المسماة
 ببقية ذور الارحام في بريدة دور الاحكام في اخر سنة خمس وثلاثين والف

من البهجة النبوية عاشر فيها افضل الصلوة والسلام • وكان الفراغ

من كتابة هذه النسخة المباركة يوم الاحد من وقت

الضحى من شهر ربه عشر ومائة والف على يد افقر

عباده واحوجهم اليه الفقير عبد الله

بن محمد غفر الله له ولوالديه

وجميع المؤمنين والمؤمنات

والمسلمين والمسلمات

امين يا رب العالمين

بحرمة سيد

المرلين

م



